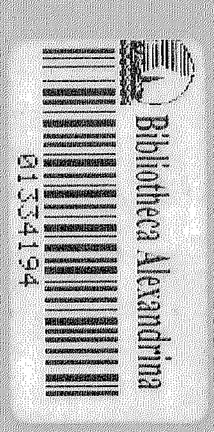
الموجز في
تاريخ فلسطين السياسي

(منذ فجر التاريخ حتّى سنة ١٩٤٩)

الياس شوفاني



مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة

تصميم الغلاف:
رشا سلطي

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Cable: DIRASAT
Tel./Fax: 868387, 814193
Cellular (Tel. & Fax):
(1 - 212) 478 2809

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
برقياً: دراسات
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧، ٨١٤١٩٣
خليوي (هاتف وفاكس):
٢٨٠٩ ٤٧٨ (٢١٢ ـ ١)

يَسُرّ مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة
أن تعـرب عن تقديرها وشكرها
للسّيّد حَسيب الصَبّاغ
الذي تم إصدار هذا الكتاب بفضل معونته

المُوجَـز في

تاريخ فلسْطين السّياسِيْ

(مُنذ فجـر التاريخ حتّى سنة ١٩٤٩)

Al-mūjaz fī tārīkh Filasṭīn al-siyāsī (mundhu fajr al-tārīkh ḥattá sanat 1949)
Ilyās Shūfānī

A Digest of Palestine's Political History (Since the Beginning of History until 1949)
Elias Shoufani

الطبعة الأولى ـ بيروت
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦

الموجز في
تاريخ فلسطين السياسي
(منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)

الياس شوفاني

مؤسسة الدراسات الفلسطينية



المحتويات

تقـديـم

التاريخ ليس الحقيقة، على الأقل ليس كلها، لكن العمل به يكتسب شرعيته العلمية من تحري الحقيقة. وعندما يكف المؤرخ عن السعي لها يفقد تلك الشرعية؛ أمّا عندما يجافي الحقيقة في عمله، فإنه ينتج شيئاً آخر تماماً. وإذ لا أدّعي الحياد في موضوع هذا الكتاب، فقد وجدت في البحث عن الحقيقة التاريخية وتدوينها ما يلبي انحيازي، فلم يعد من مبرر لتلافيها.

والكتابة في تاريخ فلسطين أمر محفوف بمخاطر الانزلاق نحو إخضاع الحقيقة التاريخية للهوى السياسي، وخصوصاً لما لهذا البلد من قضية تتباين الأهواء بشأنها، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على أعمال الباحثين في تاريخها عبر العصور. ولقد واجهتُ هذه المشكلة في جمع مادة الكتاب وتصنيفها وصوغها، وبذلت الجهد في اعتماد الموضوعية منهجاً في التعامل مع القضايا الشائكة التي يطرحها تاريخ هذا البلد، الفريد في موقعه الجغرافي والتراثي والسياسي. وبناء على ذلك، توخيت الدقة في جمع مادته، ومن المصادر التي اعتقدتها أكثر وثوقاً، وبالتالي معالجتها بأسلوب المؤرخ لا المنافح السياسي.

ولقد رأيت أن أجمع بين دفتي هذا المجلد الصغير نسبياً قصة كاملة من تاريخ فلسطين الغني، ومنذ أقدم العصور المعروفة، فكان لا بدّ من التركيز على الجانب السياسي من تلك القصة الطويلة. ومع ذلك، ولاعتبارات حجم الكتاب، ونظراً إلى غزارة المادة الواجب تغطيتها، لم يكن لديّ مفر من التكثيف الشديد في أسلوب الصوغ. وقد نجم عن ذلك العدول عن الإشارة إلى المراجع في متن النص، تحاشياً لإغراق الكتاب بالحواشي، وتمّ الاكتفاء بإيراد بعض أهم المراجع في ذيل كل فصل. ويخرج الفصل الأخير عن هذه القاعدة، نظراً إلى طبيعته الخاصة، كونه يتناول الصراع بشأن فلسطين في العصر الحديث.

وإذ تضمن الكتاب فصلاً مختصراً في عصور ما قبل التاريخ، اعتبرته توطئة لما يليه، وتعريفاً بحضارة البلد منذ القدم، فقد رأيت أن أتوقف به عند حرب ١٩٤٨، وأختمه باتفاقات الهدنة التي انتهت إليها تلك الحرب، على اعتبار أن ما بعد ذلك يدخل في السياسة المفتوحة على احتمالات تحاشيت الخوض فيها والتكهن بمآلها.

وكان طبيعياً أن أعتمد على عدد كبير من المراجع والدراسات في وضع هذا الكتاب. وأرجو أن أكون وفقت في اختيار المصادر الموثوق بها، واصطفاء المعلومات والتواريخ الدقيقة، وبالتالي تمكنت من تقديمها للقارىء بمنهج علمي وأسلوب محكم.

وأخيراً، وليس آخراً، لا يفوتني أن أشكر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت على تبني مشروع إعداد الكتاب، وتولي نشره.

الياس شوفاني

١٩٩٦

مقـدمـة

إذا صحت مقولة أن الخارج من الجغرافيا يغادر التاريخ أيضاً، فالأكيد أن القابع في قلبها لا بدّ من أن يحسّ بنبضه. ولئن انطبق ذلك على عدد من البلدان المعمورة، فإن فلسطين تتصدر القائمة. فقد كانت تعتبر حتى نهاية القرن الخامس عشر، «صرّة» العالم الآهل (الأيكومين)، وشكلت مركزيتها أحد أسس علمي الجغرافيا والكارتوغرافيا إلى حينه، حتى أثبتت الاكتشافات الحديثة غير ذلك. لكن المسألة ظلت عالقة بالأذهان، ولو بصورة مجازية. ففلسطين تقع في الطرف الجنوبي الغربي من الهلال الخصيب، وبذلك تشكّل الرقعة المحاذية للجسر البري الذي يصل آسيا بإفريقيا، وبالتالي الأقرب من بلاد الشام لوادي النيل. وهي ليست جسراً بين قارتين كبيرتين فحسب، بل بين محيطين أيضاً: الأطلسي والهندي. فساحلها جزء من الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط الذي هو امتداد للمحيط الأطلسي، وطرفها الجنوبي يقع على خليج العقبة الذي هو امتداد للمحيط الهندي، عبر البحر الأحمر، وبموقعها هذا شكلت فلسطين ملتقى لطرق برية وبحرية، منذ أقدم العصور المعروفة، وأدت دوراً مهماً في التجارة الدولية والتبادل الحضاري بين الأمم. كما أنها نقطة تقاطع طرق جوية في العصر الحديث. وكان طبيعياً أن يتأثر تاريخها بهذا الموقع الاستراتيجي، وأن تؤثر هي من هذا الموقع في تاريخ المنطقة والعالم.

ويخترق فلسطين من الشمال إلى الجنوب الانهدام السوري ـ الإفريقي في غور الأردن، الأمر الذي جعلها معبراً لأجناس بشرية وحيوانية ونباتية منذ العصور الموغلة في القدم. وفيما هي جزء من الهلال الخصيب، الذي يشكّل شبه دائرة من الأراضي الزراعية يمتد من الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، مروراً بشمال سورية، وصولاً إلى بلاد ما بين النهرين، فإنها تقع بين البحر في الغرب والصحراء في الشرق؛ وهذا ما جعلها تتأثر بهما مناخياً وسكانياً أيضاً. وكان أثر الصحراء فيها على الصعيد الديموغرافي أكبر، إذ ظلت موجات متتالية من هجرة القبائل تندفع من قلب الصحراء العربية إلى جميع أنحاء الهلال الخصيب، ومنه فلسطين. لكن البحر أدّى دوراً في هذا المجال أيضاً، إذ إن فلسطين نزلتها شعوب البحر، كما شهدت حركات استيطانية في عصور متعددة، جاءت من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. غير

أن العامل الأكثر أثراً في تاريخها القديم هو وقوعها بين مركزي الحضارات التاريخية الأولى: وادي دجلة والفرات من جهة، ووادي النيل من جهة أُخرى. أمّا في العصور اللاحقة، فقد كان لموقعها الاستراتيجي ومكانتها الدينية والطرق التي تتقاطع فيها وفي جوارها، أثر كبير في صوغ تاريخها.

لكن فلسطين، ومن موقعها الجغرافي أيضاً، لم تكن محط أنظار هجرات قبائل وشعوب للاستقرار بها، ولا نقطة تبادل تجاري وحضاري فحسب، بل كانت أيضاً ممرّاً للجيوش في حملاتها المتبادلة وساحة للمعارك بين العمالقة. لذلك، وطوال تاريخها، كانت فلسطين عرضة لضغوط سياسية من جميع الاتجاهات، وكجزء عضوي من بلاد الشام، ظلت عنصراً مهماً في الصراعات أو التحالفات الداخلية فيها. وبينما كانت قبائل الصحراء تتوغل فيها، وخصوصاً عندما تكون السلطة المركزية فيها ضعيفة، للإفادة من أراضيها والاستقرار والتحوّل إلى الزراعة، كانت سواحلها عرضة لغزوات من البحر بهدف السيطرة على الداخل السوري، الذي كانت له أهمية تجارية دولية طوال العصور. وبعد نشوء الإمبراطوريات الكبيرة في العراق ومصر أصبحت فلسطين، ولفترات طويلة، ممراً لجيوشها في صراعاتها بشأن السيادة والسيطرة على هذا الجسر الواصل/الفاصل بينها. وعلاقة فلسطين بهذين القطبين قديمة قدم التاريخ؛ وبالنسبة إلى مصر فقد كانت قائمة منذ ما قبل التاريخ. فالطريق الذي يعبر سيناء مزروع بالمحطات والآبار لخدمة القوافل التجارية، التي كانت سبيلاً للتبادل الحضاري أيضاً، وخصوصاً مع الجزء الجنوبي منها.

ومنذ أيام المملكة القديمة في مصر (الألف الثالث قبل الميلاد)، رأى الفراعنة في فلسطين، على الأقل في جنوبها، سدّاً يحمي بلادهم من جهة حدودها الضعيفة في الشمال الشرقي، وعلى الخصوص إزاء تسلل القبائل الرحالة عبرها، والتوغل في سيناء إلى وادي النيل، فحاولوا تعزيز نفوذهم فيها، وإنْ عبر حكام محليين. وقد تغير هذا المنظور جذرياً بعد غزو الهكسوس لمصر، ومن ثمّ طردهم منها، أيام السلالة الثامنة عشرة، التي كان أبرز فراعنتها تحتمس الثالث (١٤٦٨ ـ ١٤٣٦ق.م.)، الذي دمر قوة الهكسوس والكنعانيين في معركة مجدو، واحتل المنطقة حتى نهر الفرات. وفي المقابل، رأى فيها ملوك أشور وبابل وفارس خشبة القفز إلى مصر واحتلالها، الأمر الذي تكرر مرات كثيرة. أمّا قوى البحر الأبيض المتوسط ـ اليونان والرومان ـ فقد أرادت السيطرة على فلسطين لتكريس هيمنتها على ذلك البحر من جهة، وللتوغل في شرقه من أجل وضع اليد على ثروات البلاد الواقعة هناك من جهة أُخرى. وفي المقابل، رأت قوى الشرق ـ وخصوصاً العرب ـ في فلسطين أقصر الطرق للوصول

إلى البحر وثرواته التجارية. ونتيجة هذه الأطماع المتضاربة، وقعت فلسطين تحت حكم هذه القوة أو تلك، ولفترات طويلة، مباشرة أو مداورة، عبر حكام محليين.

إلاّ إنه عندما توفرت الظروف الموضوعية ـ غياب قوة خارجية مهيمنة ـ وتواكبت ذاتياً مع قيام حكومة قادرة على فرض الأمن الداخلي، وبالتالي الاستقرار وصيانة الحدود في وجه الغزاة الصغار، قامت في فلسطين ممالك استطاعت أن توظف ميزات البلد لمصلحتها. فقامت بدور الوسيط في التجارة الدولية، كما أصبحت عنصراً فاعلاً في السياسة الإقليمية، سواء بالتحالف مع ممالك أُخرى في بلاد الشام، أو بالتناحر معها في صراع بشأن الموارد والسيطرة على الثروات ومصادرها. ويبرز ذلك في الكثير من الحالات: الهكسوس والعموريين والكنعانيين والإسرائيليين والفينيقيين، وحتى الدولة الأموية والدولة الصليبية، وصولاً إلى إسرائيل الراهنة. فمن موقعها المتوسط بين شبكتي الطرق ـ البرية والبحرية ـ كان لفلسطين نصيب من التجارة الدولية، كما في أيام سليمان، وبعده في فترة ازدهار مملكة الأنباط، وحتى في أيام مملكة أورشليم اللاتينية (الصليبية). وفي ظل الخلافة الإسلامية، أصبحت فلسطين جزءاً وسطاً من دولة عظمى مترامية الأطراف، وعنصراً مكملاً لمحيطها، متجاوزة كونها حلقة في شبكة بديلة للالتفاف على الطرق التي تمر بقلب الصحراء العربية، في اتجاه البحر الأحمر.

وبإلقاء نظرة سريعة إلى تعاقب القوى التي حكمت فلسطين، تبرز التقلبات في تاريخها السياسي، خلال السنوات الأربعة الآلاف الماضية. فبعد فترة طويلة من النفوذ المصري، ضعف هذا الحكم فيها خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وبدأت مرحلة ـ دامت نحو خمسة قرون ـ غابت فيها عن البلد الهيمنة الخارجية، أسوة ببقية بلاد الشام. وفي هذا الفراغ من القوى الكبرى الإقليمية، قامت ممالك محلية في كل بلاد الشام، بما فيها فلسطين: الفلسطيون والفينيقيون والكنعانيون والإسرائيليون والأراميون والعمونيون والمؤابيون والأدوميون وسواهم. وفي فلسطين قامت مملكة داود وسليمان في بداية الألف الأول قبل الميلاد، لكنها ما لبثت أن انقسمت إلى مملكتي يهودا وإسرائيل (نحو ٩٣٠ق.م.). إلاّ إنه في القرن الثامن قبل الميلاد، عادت مملكة أشور إلى التوسع الكبير فاحتلت فلسطين، ودخلت مصر في أيام أَسَرحدُّون (٦٨١ ـ ٦٦٩ق.م.). وعلى أنقاض أشور قامت بابل، فاحتل ملكها نبوخذنصَّر فلسطين كلها (٥٨٧ق.م.). لكن الوارث الحقيقي لأشور كان مملكة فارس، التي غزا ملكها الثاني، قمبيز (٥٢٥ق.م.)، مصر، وأصبحت فلسطين جزءاً من الولاية الفارسية الخامسة ـ عبر نهرا ـ التي عاصمتها دمشق.

وبغزو الإسكندر المقدوني الشرق، دخلت بلاد الشام في منعطف تاريخي، وفي دائرة تأثير حضاري جديد ـ اليونانية (الهلينية) ـ وشهدت تحوّلاً سكانياً وحضارياً. لقد احتلها اليونان (٣٣٣ق.م.)، وهم يحملون لواء الهلينة (نشر الحضارة اليونانية)، وفي مشروعهم توحيد العالم على أساس قيمها ونمط الحياة الذي أنتجته. واقتتل خلفاء الإسكندر على ميراثه، وأهملوا إلى حد كبير رسالته، فشهدت فلسطين صراعاً بين البطالسة والسلوقيين بشأنها. وبعد فترة من الفوضى، ازدهرت البلاد اقتصادياً، وخبرت استيطاناً يونانياً كثيفاً، وحركة عمرانية واسعة، تمثلت في بناء مدن كثيرة على النمط الهليني (بولِس). وورثت روما مُلْك اليونان وتراثهم، وتفوقت عليهم في إدارة الدولة. فاحتلت فلسطين (٦٣ق.م.)، ونعمت البلاد بفترة من الاستقرار السياسي، والانتعاش الاقتصادي، في إطار الإمبراطورية الرومانية المترامية الأطراف. وعندما انقسمت هذه الإمبراطورية (٣٩٥م)، وقعت فلسطين في الشطر الشرقي منها ـ بيزنطة ـ الذي تبنّى المسيحية ديانة رسمية، الأمر الذي أعطى فلسطين أهمية خاصة، وانعكس عليها إيجاباً، بفضل علاقتها بالتراث المسيحي. وعدا فترة قصيرة (٦١١ ـ ٦٢٨م)، عندما احتلها الفرس ثانية، ظلت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية البيزنطية حتى الفتح العربي (٦٣٦م).

وفي ظل الدولة الأموية، التي اتخذت من بلاد الشام قاعدة لها، وحكمت الأقاليم الواقعة بين إسبانيا في الغرب، والهند وتركستان في الشرق، نعمت فلسطين بالازدهار، كما شهدت استقرار الكثير من القبائل العربية الجديدة بها، الأمر الذي غيّر طابعها الديموغرافي بصورة جذرية. إلا إنها، أسوة بغيرها من بلاد الشام، تراجعت في العصر العباسي، بل تدهورت الأوضاع فيها إلى الفوضى وعدم الاستقرار. ثم عادت لتحتل بؤرة اهتمام المشرق الإسلامي في أيام مملكة أورشليم اللاتينية، فحظيت خلال تلك الفترة بقدر وافر من الإعمار، استمر خلال الحكمين الأيوبي والمملوكي. ثم تحولت مرة أُخرى إلى سنجق (مقاطعة) هامشي في العصر العثماني، الذي امتد أربعة قرون تخللتها فترة من الحكم الذاتي أيام ظاهر العمر الزيداني، الذي قضى عليه أحمد باشا الجزار في القرن الثامن عشر.

وسلّطت حملة نابليون الأضواء على فلسطين، بعد فترة طويلة من التغييب تعود إلى ما بعد الحملات الصليبية تقريباً، واشتدت بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وبالتالي انتقال التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا الغربية إليها. وكان من أهداف حملة نابليون ضرب هذا الطريق، الذي يُعطي بريطانيا الأفضلية على فرنسا، وإعادة الاعتبار إلى طرق البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي إلى مصر والشرق الأدنى،

الأمر الذي فيه مصلحة فرنسا كدولة متوسطية.

وجاءت حملة محمد علي لتضع فلسطين في قلب المسألة الشرقية، أي في بؤرة التنافس الأوروبي بشأن النفوذ في أراضي السلطنة العثمانية، تمهيداً لاقتسامها. وبعد حفر قناة السويس، زادت أهمية فلسطين الاستراتيجية كخط دفاع عن ذلك الممر المائي، الذي أصبح الأهم في العالم. وفي سياق انحلال السلطنة العثمانية من جهة، وتنامي الإمبريالية الأوروبية من جهة أُخرى، ترافق بروز الحركة القومية العربية مع نشوء الفكرة الصهيونية، وما نجم عنها من مشروع استيطاني يرمي إلى تشكيل مركز إقليمي مضاد لحركة شعوب المنطقة. وفي الحرب العالمية الأولى، صدر وعد بلفور، وبعد الحرب العالمية الثانية قام الكيان الصهيوني (إسرائيل)؛ وبذلك تشكّلت القضية الفلسطينية التي لا تزال تعتبر القضية المركزية للأمة العربية. وقد غطت هذه القضية تاريخ فلسطين، بل تاريخ الوطن العربي، الحديث.

ومن المرجح أن الاسم فلسطين مشتق من اللفظ فلستيا ـ بلاد الفلسطيين؛ وهم من شعوب البحر التي نزلتها في نهاية الألف الثاني قبل الميلاد. والاسم يشير إلى الجزء الجنوبي من ساحلها، حيث أقام هؤلاء ممالكهم، ثم جرى تعميمه على البلد كله لاحقاً. ولا يرد في المصادر المتوفرة من الشرق الأدنى القديم ذكر لاسمها قبل الألف الثاني قبل الميلاد. ولعل وثائق إبْلا (تل مرديخ) تكشف معلومات جديدة في هذا الموضوع. وفي النصوص الأكادية منذ نهاية الألف الثالث قبل الميلاد، يشار إلى بلاد الشام عامة باسم أمورو (عمورو)، الذي يُفسر على أنه يعني الأرض الغربية ـ غرب الفرات. كما تطلق هذه المصادر اسم بحر أمورو على البحر الأبيض المتوسط، وهو الاسم الذي أُطلق على سكان هذه البلاد، فأصبحوا يُعرفون به أيضاً ـ «العموريون».

ومنذ القرن الثامن عشر قبل الميلاد، يرد اسم أرض ـ كنعان للدلالة على فلسطين، كلها أو بعضها، وذلك في وثائق ماري (تل الحريري) والالاخ (تل عطشانة) من سورية، ووثائق نوزي من العراق. والصيغة الواردة فيها هي كناخي أو كناخنا، التي تقارب الصيغة المعروفة من تل العمارنة في مصر. أمّا المصادر الأشورية (القرن الثامن قبل الميلاد)، فتورد الاسم فلستيا، أو فلستو، للدلالة على الجزء الجنوبي من الساحل الفلسطيني، كما ترد صيغة مشابهة في التوراة: إيرتس بلشتيم (أرض الفلسطيين). والاسم فلسطين (بالستاين)، باللهجة الأرامية، أول ما يرد عند المؤرخ اليوناني هيرودوتس (٤٨٤ ـ ٤٢٠ق.م.)، بصيغة «سورية الفلسطينية»، للدلالة على الجزء الجنوبي من سورية. وقد عممه رسمياً الإمبراطور هدريان (١١٧ ـ

١٣٨م)، وتكرّس الاسم في العصر البيزنطي، وفي التراث المسيحي، فأصبح الاسم الكنسي الرسمي مضافاً إليه صفة الأرض المقدسة، التي أصبحت أحياناً تستعمل اسماً للبلد. ولاحقاً اعتمده العرب بعد الفتح، فدعوا جزءاً منها جند فلسطين، الذي هو أحد «كُوَر» بلاد الشام. وقد عُرفت أجزاء متعددة من البلاد بأسماء مختلفة عبر العصور، كما دعاها اليهود إيرتس يسرائيل (أرض ـ إسرائيل)، وهو الاسم الذي شاع استعماله بينهم بعد خراب الهيكل الثاني (٧٠م).

وكما عرفت فلسطين أسماء متعددة، هكذا أيضاً عاصمتها القدس، المدينة المقدسة للديانات التوحيدية الثلاث ـ اليهودية والمسيحية والإسلامية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدد كبير من مدنها القديمة، إذ أُطلقت عليها أسماء متعددة عبر العصور. والاسم الأقدم المعروف للقدس هو أوروشالم، نسبة إلى إله السلم الكنعاني. وهو يرد بهذه الصيغة، أو القريبة منها، في الوثائق المصرية منذ بداية الألف الثاني قبل الميلاد، في رسائل تل العمارنة. وفي التوراة، يرد الاسم بالصيغة العبرية يروشالايم، كما يشار إليها بأسماء صفة متعددة. ومن أسماء القدس يبوس، نسبة إلى اليبوسيين (الكنعانيين) الذين أسسوها وبنوا فيها حصناً. واستولى عليها منهم الملك داود، فصارت تعرف باسمه مدينة داود، بعد أن عمّرها ووسعها، وجعلها عاصمة ملكه. وأطلق عليها هدريان اسم إيليا كابيتولينا (١٣٥م)، عندما أعاد بناءها كمدينة رومانية بعد خرابها. إلاّ إن قسطنطين الكبير (٣٠٦ ـ ٣٣٧م)، أعاد إليها اسم أورشليم بعد اعتناقه المسيحية. ومنذ الفتح العربي، استُبدل اسم إيليا ببيت المقدس، والقدس، حتى يومنا هذا.

ولم تُكتشف في فلسطين حتى الآن وثائق مكتوبة من عصور التاريخ الأولى، أسوة بالعراق ومصر، وحتى سورية. لكن يستبعد ألاّ تكون الكتابة معروفة فيها خلال تلك الفترة، لما كانت تربطها بتلك الأقطار من علاقات حضارية وسياسية وتجارية. والاكتشافات الأخيرة في إبْلا (تل مرديخ) قد غيّرت الصورة التي كانت قائمة حتى وقت قريب، من أن الكتابة، التي عرفت في مصر والعراق منذ الألف الرابع قبل الميلاد، لم تدخل بلاد الشام إلاّ بعد فترة طويلة. فقد أبرزت المكتشفات في أرشيف إبْلا أن الكتابة عُرفت في سورية قبل ذلك بألف عام، الأمر الذي يضعها في مصاف المركزين الحضاريين الآخرين في الشرق الأدنى القديم. وإلى أن يتم اكتشاف مثل هذه الوثائق في فلسطين، سيبقى البحث في تاريخها القديم يعتمد كثيراً على ما تزوده مصادر الأقطار المجاورة، فضلاً عن الدراسات الأثرية، التي وفرت حتى الآن معلومات مهمة جداً عن فلسطين في تلك العصور. وهي على العموم تؤكد أهميتها في محيطها، حضارياً وسياسياً واقتصادياً، كجزء عضوي وحيوي من بلاد الشام،

المتفاعلة بدورها، وفي المجالات جميعها، مع العراق شرقاً، ومصر غرباً، وأناضوليا شمالاً، بينما حدودها مفتوحة جنوباً على الجزيرة العربية.

ومن أقدم المصادر التاريخية المتوفرة عن فلسطين كتاب هيرودوتس «الحوليات» من القرن الخامس قبل الميلاد، و«برديات زينون» من القرن الثالث قبل الميلاد، التي تعتبر من الوثائق المهمة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في تلك الفترة. وهناك تواريخ بوليبيوس (٢٠٨ ـ ١٢٦ق.م.)، وديودوروس الصقلي (٨٠ ـ ٢٠ق.م.)، وبليني (٢٣ ـ ٧٩م)، وكذلك كتاب الجغرافي سترابو (٢١ ـ ٦٣م). ومن العصر البيزنطي، كتب أسقف قيساريا ـ يوسيبيوس (٢٦٣ ـ ٣٣٩م تقريباً) ـ عن حياة الإمبراطور قسطنطين، وتاريخ الكنيسة، وكتاب الجغرافيا. كما تتوفر معلومات مهمة عن فلسطين في كتب المؤرخين والجغرافيين والرحالة العرب: البلاذري والإصطخري وابن حوقل وابن الفقيه والمقدسي، وغيرهم كثيرون. كما وصفها رحالة غربيون، قصدوها بدوافع دينية منذ العصور الوسطى، ومنهم: السويسري فابري الذي زارها في فترة ١٤٨٠ ـ ١٤٨٣م، والألماني وولف في سنة ١٥٧٥م، والهولندي ريلاند في سنة ١٧٠٩م، والألماني سيتزن في سنة ١٨٠٠م، والسويسري بوركهارت في فترة ١٨٠١ ـ ١٨١٢م. وقام روبنسون، وزميله سميث، بتسجيل أسماء المواقع الفلسطينية، بعد زيارتين قصيرتين في سنة ١٨٣٨م وسنة ١٨٥٢م.

ونظراً إلى أهمية فلسطين الدينية، فقد أولاها علماء الآثار واللاهوت والتاريخ والجغرافيا اهتماماً كبيراً، بالنسبة إلى غيرها من الأقطار العربية المحيطة. كما أنها جذبت، عبر العصور، الحجاج والرحالة الذين دوّنوا في كتبهم ومذكراتهم ما شاهدوه فيها. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، وفي سياق التنافس الأوروبي بشأن النفوذ في الشرق الأوسط، شكلت فلسطين بؤرة اهتمام لجمعيات الاستكشاف الأثرية والتوراتية والجغرافية وغيرها. وفي القرن العشرين، راحت الدراسات المتعلقة بآثار فلسطين تتخذ طابعاً منهجياً وعلمياً. وإذ أثرى ذلك معرفتنا بالبلد من نواحٍ مختلفة، إلاّ إنه أوجد في الوقت نفسه الكثير من الإرباكات أيضاً، نجمت عن الأهواء الدينية والسياسية التي حكمت أعمال بعض الباحثين. وفضلاً عن الدوافع الدينية، التي جرى التعبير عنها في الدراسات التوراتية، وعلم الآثار التوراتي، وذلك بمحاولة إخضاع تاريخ فلسطين وآثارها للنص التوراتي، فقد أدّت الصهيونية دوراً كبيراً في تشويه هذا التاريخ، قديماً وحديثاً، بما يخدم أغراضها. وهذا يُلقي عبأً كبيراً على الباحثين العرب لتلافيه، وخصوصاً نتيجة ندرة الدراسات العربية الرصينة في هذا الموضوع الذي يهم الوطن العربي كافة.

الفصل الأول
عصور ما قبل التاريخ
(العصور الحجرية)

مقدمة

تثبت اللُّقى التي صودف أن عُثر عليها مبعثرة في مواقع معينة، وكذلك نتائج المسوحات الأثرية السطحية لمناطق محددة، ومن بعدها الحفريات المبرمجة في عدد من المواقع والمغاور، أن فلسطين كانت، منذ أقدم العصور المعروفة لوجود الإنسان العاقل (Homo Sapiens) على الأرض، مهداً لحضارات مادية مهمة في عصور ما قبل التاريخ. وقد اتسمت هذه الحضارات أحياناً بطابع خاص، فتميّزت بأنماط فريدة من التطور المادي والإنتاج الاجتماعي، غير أنها ظلت على العموم جزءاً لا ينفصل عن محيطها ـ الهلال الخصيب.

تضافرت عدة عوامل طبيعية ـ الموقع والبيئة والطوبوغرافيا والمناخ ـ لتوفر الأوضاع الملائمة لازدهار تلك الحضارات المادية البدائية، التي اعتمد الإنسان فيها على الصيد، كصيد الحيوانات أو الأسماك، وعلى جمع الغذاء من النباتات التي تنمو وتثمر في المحيط، وفق الأوضاع المناخية الملائمة. وبذلك تمكنت جماعات بشرية بدائية من إنتاج قيم مادية وحضارية ظلت على العموم، وخلال فترات زمنية طويلة، رهناً بقدرة تلك الجماعات على التكيف وفق متغيرات المحيط، والتي بدورها ظل مصيرها مرتبطاً ـ إلى حد كبير ـ بعوامل البيئة المسيطرة. فموقع فلسطين ـ على الجسر البري الذي يصل إفريقيا بآسيا، ثم بأوروبا ـ جعل منها ممراً لانتقال الإنسان، كما الحيوان والنبات، وانتشاره من إفريقيا، التي يقول العلماء المختصون إنها كانت موطن المخلوقات البشرية الأولى. والتشكيلة الواسعة من الملامح الطبيعية والجغرافية ساهمت في بروز أنماط من التجمعات البشرية، قادرة على تطوير حضارة مادية، نتيجة الأوضاع المناخية التي سادت عصر البليستوسين الجيولوجي، الذي يعتبره العلماء عصر ظهور الإنسان وانتشاره على الأرض، قبل أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ عام.

ومنذ عصر البليستوسين الأدنى، الذي يبدو أنه ساد فلسطين فيه مناخ أكثر رطوبة

وحرارة، تتكشف أمامنا حضارة إنسانية حجرية استمرت بلا انقطاع طوال العصور الحجرية الطويلة، المعروفة بما قبل التاريخ. ويستدل على الأوضاع المناخية التي واكبت ظهور الجماعات البشرية في فلسطين منذ بداية البليستوسين وحتى نهاية العصور الحجرية من بقايا عظام الحيوانات الاستوائية التي أظهرتها حفريات أُجريت في مواقع سكن إنسان ذلك العصر، كما من مخلفاته الأُخرى المتنوعة، بكل ما تخلل تلك الفترة الطويلة من تقلبات مناخية. والأكيد أنه نجم عن تلك التقلبات المناخية تبدلات جوهرية في نمط حياة الإنسان، أكانت لناحية تكيفه وفق قوى الطبيعة، أم لناحية صراعه معها، وبالتالي، ما تسبب به ذلك من أزمات حياتية، وضعته أمام خيارات صعبة من الإقامة أو الرحيل. ولعلها اضطرته إلى تطوير تقنيات حضارته المادية بما تستدعيه الحاجة إلى التغلب على الإشكالات التي تولّدها الطبيعة القاسية. وفي الواقع، فإنه عبر اقتفاء أثر تلك التقنيات ومخلفاتها بوسائل علمية حديثة ومتنوعة، توصل العلماء إلى تقسيم تلك العصور الطويلة إلى مراحل زمنية تقريبية.

ومن خلال المسوحات والحفريات الأثرية، وعبر ما توصل إليه العلماء المختصون من تقنيات وأساليب لدراسة مخلفات الإنسان القديم، تبرز عصور ما قبل التاريخ المديدة تشكيلات حضارية ومادية وروحية، تطورت وارتقت بمرور الزمن. وباستعمال تلك التقنيات والأساليب العلمية الحديثة، أمكن تقسيم تلك العصور إلى مراحل. وجرى تحديدها بفترات زمنية تقريبية، هي في العرف الشائع كما يلي:

١ ـ **العصر الحجري القديم**: (الباليوليت) (Paleolithic Age):

وهو يمتد منذ أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ سنة ق.م. إلى ما قبل ١٠,٠٠٠ سنة ق.م. ويقسم في العادة إلى ثلاث مراحل فرعية:

أ ـ الباليوليت الأدنى من ١,٠٠٠,٠٠٠ سنة ق.م. إلى ٧٠,٠٠٠ سنة ق.م.

ب ـ الباليوليت الأوسط من ٧٠,٠٠٠ سنة ق.م. إلى ٣٥,٠٠٠ سنة ق.م.

ج ـ الباليوليت الأعلى من ٣٥,٠٠٠ سنة ق.م. إلى ١٠,٠٠٠ سنة ق.م.

٢ ـ **العصر الحجري الوسيط**: (الميزوليت) (Mesolithic Age):

وهو يمتد من ١٠,٠٠٠ سنة ق.م. إلى ٧٥٠٠ سنة ق.م. (وهناك من يقسمه إلى أدنى وأعلى).

٣ ـ **العصر الحجري الحديث**: (النيوليت) (Neolithic Age):

وهو يمتد من ٧٥٠٠ سنة ق.م. إلى ٤٥٠٠ سنة ق.م. (وهناك من يقسمه إلى

ما قبل الفخار وما بعده).

٤ ـ **العصر الحجري ـ النحاسي**: (الكالكوليت) (Chalcolithic Age):

وهو يمتد من ٤٥٠٠ سنة ق.م. إلى ٣١٠٠ سنة ق.م. (وهناك من يجد فيه مراحل متعددة).

ولا بدّ من التشديد على أن هذا التقسيم التراتبي ليس إلاّ مصطلحاً لتوالي طبقات تراكمية لآثار الإنسان في عصور ما قبل التاريخ، من الأسفل إلى الأعلى، وهو لا يزال مسألة قابلة للاختلاف بين العلماء في هذا الحقل، إلاّ إنه يعطي تصوّراً عاماً لمسار تطور الحضارة المادية لإنسان العصور الحجرية.

أولاً: العصر الحجري القديم
(الباليوليت)

أ) الباليوليت الأدنى

اكتُشفت مخلفات الإنسان القديم الذي عاش في هذا العصر في فلسطين أول مرة سنة ١٩٣٤م في موقع بالقرب من مدينة بيت لحم، وذلك في أثناء حفر بئر على عمق ١٥ متراً. ويبدو أن المكان استُعمل لذبح الحيوانات المصيدة، إذ عُثر في الموقع على عظام متحجرة (مستحاثات) لحيوانات استوائية، كالفهد ووحيد القرن والظبي والزرافة والفيل، تعود إلى عصر البليستوسين الجيولوجي الأدنى. وكان عدد من هذه العظام قد كُسِر بشكل طولي لاستخراج النخاع منه، كما يبدو، الأمر الذي يدل على أن الفاعل هو إنسان. وبناء على ذلك تمّ الافتراض أن الإنسان قد عمّر فلسطين في هذا العصر، واستمر في تطوير حضارته المادية والروحية فيها خلال العصور اللاحقة، متأثراً ـ بطبيعة الحال ـ بمحيطه، ومؤثراً فيه.

أمّا مواقع إقامة الإنسان الأكثر قدماً في فلسطين، فقد عُثر عليها في غور الأردن، إذ اكتُشف في موقع العُبيدية إلى الجنوب الغربي من بحيرة طبرية، وعلى عمق ٢٠٥ أمتار تحت مستوى سطح البحر، أقدم ما عرفه علم الآثار حتى الآن من المخلفات البشرية في العالم، ما عدا صخور إفريقيا الوسطى. وقد وجدت هذه المخلفات المتحجرة مطوية في طبقات جيولوجية، تشكلت بعد استقرار الإنسان هناك في عصر البليستوسين الأدنى. وتشير هذه التشكيلات الجيولوجية إلى أن الموقع كان يقوم على شاطىء بحيرة، اختفت بفعل عوامل الطبيعة في الانهدام السوري ـ

الإفريقي، الذي يشكل غور الأردن جزءاً منه.

ويعتقد العلماء أن الإنسان الذي عمّر المواقع الأُولى المعروفة في فلسطين ومحيطها هو من الجنس المعروف باسم الإنسان منتصب القامة (Homo Erectus) وهو أرقى من سلفه الإنسان الصانع (Homo Habilis)، الذي لم تُكتشف آثاره خارج إفريقيا حتى الآن بصورة مؤكدة. ويعيد الباحثون ظهور الإنسان منتصب القامة على الأرض إلى ما قبل ١,٥٠٠,٠٠٠ عام. وهو جنس متوسط القامة، ذو دماغ متطور، امتلك معرفة تصنيع مختلف الأدوات، الحجرية والخشبية والعظمية، ليجعل منها سلاحاً، أو ليستخدمها في قضاء حاجاته الحياتية الأُخرى. وكان يصنّعها عن سابق تصوّر وتصميم، بحيث يتلاءم شكلها مع الهدف المتوخى منها قدر الإمكان.

دلّت المخلفات الأثرية للإنسان منتصب القامة على أنه عاش على جانبي نهر الأردن، وعند مجريي نهري الليطاني والعاصي في لبنان وسورية، كما في مواقع أُخرى بعيدة مثل الأزرق في الأردن، وكذلك في موقع بردا بلكا في العراق. وفي سورية، عُثر على آثار هذا الإنسان في ست مرخو، عند مصب النهر الكبير الشمالي، واللطامنة في مجرى نهر العاصي عند حماة، وفي القرماشي ويبرود والكوم. وفي لبنان، وُجدت آثاره في موقع جب جِنّين، في البقاع، وبين صور وصيدا على الساحل. أمّا في فلسطين، ففضلاً عن موقع العُبيدية، وُجدت آثاره في جسر بنات يعقوب، وعلى مقربة من بحيرة الحولة، وفي وادي قطفة في الجنوب، كما في مغارة الطابون في جبال الكرمل، وغيرها على الساحل.

ويعيد العلماء الطبقات الأثرية السفلى في موقع العبيدية إلى نحو مليون عام، وهم يميزون بين مرحلتين في التراكمات التي غطتها المياه لاحقاً: الأولى، وهي تشبه الطبقة الثانية في أولدوفاي (Olduvai) ـ تنزانيا، وأدواتها على العموم من البازلت؛ والثانية، تنتمي إلى حضارة أبيفيل (Abbeville Culture) في فرنسا، وأدواتها من الشظايا الحجرية. وتوحي المخلفات البشرية والبقايا الحيوانية من موقع العبيدية، وكذلك من امتداده شمالاً وجنوباً، بعلاقة حضارية بدائية مع إفريقيا، تمحورت في غور الأردن، وانتشرت على جانبيه، شرقاً وغرباً، فوصلت إلى شاطىء البحر غرباً وإلى الأزرق في الأردن شرقاً.

واستخلص بعض الباحثين، استناداً إلى ما تمّ اكتشافه من مخلفات بشرية وبقايا حيوانية ـ يعيدها البعض إلى ما قبل مليون عام مضى ـ أن الجسر البري، الذي يشكل الطرف الجنوبي الغربي للهلال الخصيب، كان الممر الذي عبرت منه طلائع الإنسان الأولى من إفريقيا إلى آسيا وأوروبا، ربما إلى جانب ممرات أُخرى في الغرب

والشرق. وعدا كون هذه المكتشفات توحي بأصول إفريقية، فإنها في سورية الكبرى تتشابه في الصفات وفي تقنيات التصنيع، التي يقسمها البعض إلى ثلاث مراحل قديمة جداً هي: الكلاكتونية والأشولية والتياسية، ومنهم من يجمعها في الأشولية.

وتبقى معرفتنا بحياة الإنسان في هذا العصر الحجري الموغل في القدم ضئيلة. وهي أقرب إلى الفرضيات منها إلى الحقائق الملموسة، وتتلاءم ضآلتها طرداً مع طول الفترة الزمنية التي يغطيها هذا العصر. والاعتقاد السائد هو أن هذا الإنسان البدائي عاش متنقلاً، يجمع قوته مما توفره الطبيعة ويصارع، على ضعفه، ليبقى في قيد الحياة، ويستعين بتطور دماغه ليعوض من هشاشة بنيته الجسدية بالنسبة إلى عالم الأحياء المحيط به. ويُعثر على آثاره منتشرة على سطح الأرض، وفي جوفها، كما في بعض الملاجىء والمغاور. لكنه بمرور الزمن أصبح أكثر قدرة على التحكم في مصيره في مواجهة عوامل الطبيعة، فراح يصنع أدوات صيده، ويُعمِل ذهنه في ابتداع السبل لضمان أمنه ووقاية جسده، والدفاع عن نفسه وتوفير مقومات حياته، في إطار الجماعات الصغيرة التي تشكلت بالتكاثر عبر الزمن.

وعلى الرغم من ضآلة المعلومات عن هذا العصر الطويل، وانحصار المواقع المعروفة منه أصلاً في الانهدام السوري ـ الإفريقي.(مجاري أنهار الأردن والليطاني والعاصي) وبنسبة أقل في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، فإنها تؤكد أهمية هذا العصر في تطور الجنس البشري. فالإنسان منتصب القامة (هومو إركتوس) كان أول الأجناس البشرية ذات الدماغ الكبير التي احتلت الشرق الأدنى القديم بالتدريج، وعاش متنقلاً في أودية الأنهار والمناطق الساحلية، وكان أول من تكيف وفق المناخ المعتدل والمناخ البارد.

ولا يزال الموطن الأصلي لهذا الإنسان غير معروف على وجه التأكيد، مع وجود مؤشرات إلى إفريقيا. وهناك مسائل كثيرة، مثل بنيته الجسدية، أو حضارته المادية، لا تزال من دون حلول مرضية في هذه المرحلة من تطور البحث العلمي في هذا المجال. ولكن الأكيد أنه وقع في نهاية هذا العصر، أي قبل نحو ١٠٠,٠٠٠ عام، تطور تقني مهم في جميع أنحاء الشرق الأدنى، يبرز في التجهيز المادي لهذا الإنسان، وفي تطوير أساليب صيده، وتنظيم مواقع سكنه، وفي ابتكار وسائل إشعال النار واستخدامها لمصلحته.

ب) الباليوليت الأوسط

في هذا العصر الحجري القديم الأوسط، وقبل نحو ١٠٠,٠٠٠ عام، ظهر جنس جديد من البشر في العالم، واكتُشفت آثاره في عدة مناطق من الشرق الأدنى، امتدت من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى العراق. ويتضح من مخلفات هذا الإنسان المادية، ومن الهياكل العظمية المتحجرة التي اكتُشفت في المغاور، حيث دفن موتاه، أنه كان أكثر تطوراً من سلفه منتصب القامة، أكان في شكله الفيزيولوجي، أم في إنجازاته الحضارية ـ المادية والروحية. وقد أثار اكتشافه قضايا علمية لا تزال موضوع نقاش بين العلماء، حول علاقته بالإنسان العاقل (Homo Sapiens)، وكيفية، زمان ومكان تطوره إلى المرحلة الأرقى ـ فيزيولوجياً وحضارياً.

أثار عثور العالم الألماني يان فوهلروت (J. Fuhlrott) سنة ١٨٥٦م، على هياكل عظمية متحجرة لهذا الإنسان ضجة كبيرة في أوساط العلماء، وخصوصاً أنه جاء متزامناً مع نشر داروين كتابه «أصل الأنواع». وكان ذلك في وادي نياندر (Neander) بالقرب من دوسلدورف في ألمانيا، وعليه سُمي إنسان النياندرتال (Homo-Neanderthalensis). وتتابعت الاكتشافات، وخمدت الضجة، وبرز إنسان جديد، ذو دماغ كبير نسبياً (١٠٠٠ ـ ١٢٠٠ سم^{3}) ووجهه مسطح وأقل بروزاً إلى الأمام وحواجبه أقل كثافة من سلفه وجمجمته أكثر استدارة وجبهته أقل تراجعاً وميلاناً نحو الخلف، وله ذقن شبه واضح.

وأغلبية مخلفات هذا الإنسان في الشرق الأدنى وُجدت في مغاور، وقلة فقط في مواقع مكشوفة، الأمر الذي استخلص منه العلماء أنه قد سكن المغاور وأقام فيها بصورة عامة، وأدار حياته، كما أدى شعائره الدينية ودفن موتاه. وفضلاً عن الكمّ الكبير من بقايا هذا الإنسان التي وُجدت في فلسطين بصورة خاصة، فقد تمّ اكتشاف مثيلها في سورية: كهف الدوّارة وجرف العجلة، ووادي عفرين، وفي مغارة شانيدار (جنوب كردستان) في العراق، ومغارة بيسيتون في غرب إيران، ورأس الكلب وكسار عقيل في لبنان. والهياكل العظمية المتحجرة التي اكتُشفت من هذا العصر في فلسطين تُعتبر من اللُّقى بالغة الأهمية في علم الآثار، كونها تحمل صفات متطورة نحو الإنسان العاقل الحالي.

كما أثار اكتشاف النياندرتال في مغاور فلسطين جدلاً عنيفاً بين العلماء، وحاروا في مسألة علاقته بقرينه الأوروبي، وفي أصله ومصيره. ويعود ذلك إلى أن الهياكل العظمية التي اكتُشفت في فلسطين تخصُّ جنساً بشرياً متقدماً من الناحية الفيزيولوجية عن الإنسان الذي وُجدت عظامه المتحجرة في أوروبا. فهو أقرب إلى الإنسان

العاقل، ويحمل ميزات خاصة، جعلتهم يصنفونه كجنس خاص، وأطلقوا عليه اسم الإنسان القديم الفلسطيني، وعُرف علمياً باسم Palaeo-anthropus Palaestiniensis. ومع أنه كان معاصراً لإنسان أوروبا النياندرتالي، إلاّ إنه كان متقدماً عليه في حضارته المادية، وفي تكنولوجيا إنتاجها.

ويُستخلص من دراسة العدد الكبير من الهياكل العظمية التي وُجدت في شمال فلسطين، أن الإنسان القديم الفلسطيني (أو الجليلي) كان قصير القامة بالنسبة إلى الإنسان العاقل ويحمل على كتفيه العريضتين جمجمة كبيرة مستطيلة، عظمها سميك، وحدقتا العينين واسعتان تحف بهما نتوءات بارزة. أمّا الأنف فمسطح، وعظام الحنك نافرة صلبة، والأسنان كبيرة، وفي الحنك الأسفل ذقن صغير واضح، والصدر واسع والعضلات ضخمة، وهو ما يعطيه قوة جسدية كبيرة. واليدان كبيرتان، لكن عظام الأصابع محدودة الحركة. والفخذ عنده أقصر من الساق، والظهر يميل إلى الانحناء نحو الأمام، حيث يبقى الرأس مائلاً في هذا الاتجاه.

وتتضارب الآراء في شأن مصير الإنسان القديم الفلسطيني. فهناك من يعتقد أنه تطور ليصبح الإنسان العاقل، بدليل تطور حضارته المادية، وتقنية صناعة أدواته الحجرية، وهو ما يشير إلى تحول طبيعي ومتدرج في هذا الاتجاه. في المقابل، هناك من يقول بانقراضه من دون خلف، أو بتزاوجه مع جنس آخر هو الإنسان العاقل، أو بانتقاله إلى أوروبا وامتزاجه هناك بالنياندرتال المحلي، أو القضاء عليه، واحتلال مكانه. وبغياب الدليل على نظرية أفضل، لا بدّ من القبول حالياً، بأن النياندرتال الفلسطيني هو الذي تحوّل فيزيولوجياً، وتطور حضارياً نحو الإنسان العاقل، الجد المباشر للإنسان الحالي، وصانع الحضارة بمعناها الشامل.

والإنسان القديم الفلسطيني هو صانع الحضارة الموستيرية في الشرق الأدنى، وهي الحضارة نفسها التي صنعها النياندرتال في أوروبا، إلاّ إنها تتميّز في فلسطين بتقنية متقدمة، الأمر الذي يدل على أن نمط حياة الإنسان القديم الفلسطيني كان متقدماً على نمط حياة معاصره في أوروبا. وقد وُجدت حضارته المادية، من مقابض ومكاشط متنوعة، إضافة إلى أدوات عظمية قليلة، ونصال طويلة ذات ميزات متطورة ومشتركة مع أدوات الإنسان العاقل، في المغاور وفي جوارها إلى جانب هياكله العظمية، حيث كان يدفن موتاه. وهو على العموم من سكان المغاور، وصياد ماهر، انتقل بنمط حياته من مرحلة الجمع والقطف والاغتذاء بالحيوانات الصغيرة، وربما الميتة، إلى مرحلة الصيد الفعلي؛ وهذا ما يتطلب وجود جماعات بشرية مزوّدة بأسلحة حادة، وقادرة على اقتناص الحيوانات الضخمة التي كانت منتشرة في الشرق الأدنى.

ومع أن مواقع الحضارة المادية المكتشفة من هذا العصر (الموستيرية) منتشرة في أنحاء الشرق الأدنى، إلاّ إن الهياكل العظمية التي تمّ العثور عليها لا تزال حتى الآن محصورة في مغاور جبال الجليل. وكان أولها في مغارة الزطية في وادي العمود، الذي يصب في بحيرة طبرية، ثم في مغارة الأميرة في مجرى وادي العمود الأوسط، ثم اكتُشفت هياكل متعددة في مغارتي السخول والطابون في جبال الكرمل، وهما متقاربتان جداً، الأمر الذي دعا إلى الاعتقاد أن إحداهما كانت مدفناً لسكان الأُخرى في مرحلة ما. وكذلك وُجدت هياكل في مغارة القفزة بالقرب من الناصرة. وقد بلغ مجموع هذه الهياكل العشرات، ومنها ما يحمل ملامح مشتركة للإنسانين ـ النياندرتال والعاقل.

إن الموقع النموذج لآثار إنسان فلسطين القديم هو مغارة الطابون، في جبال الكرمل الجنوبية ـ الغربية، وفي جوارها المباشر: مغارة السخول. وقد نُقِّبت هذه المغارة منذ الثلاثينات من هذا القرن، وأعيد تنقيبها في السبعينات، وبسبب الحفريات المنهجية، أعطت هذه المغارة تراتبية للسويات الأثرية المتواصلة، منذ الباليوليت الأدنى، تعلوها ثلاث سويات من الباليوليت الأوسط. وبناء عليه، فقد، كشفت اللُّقى عن الحضارة اللُّفلوازية الممهِّدة للحضارة الموستيرية، وهي تمثل المرحلة الأولى والأقدم لحضارة النياندرتال المادية في هذه المنطقة، ولذلك أطلق بعض العلماء عليها اسم الحضارة الطابونية.

ومهما يكن الأمر، فالوضع الراهن لمعرفتنا عن إنسان ما قبل التاريخ يشير إلى أن الشرق الأدنى كان في عصر الباليوليت الأوسط مركز الثقل الحضاري والإنساني الأهم. وتدل البقايا الحيوانية في المواقع التي أُجريت فيها الحفريات على غنى الثروتين ـ الحيوانية والنباتية. وفي نهاية هذا العصر، أي قبل نحو ٣٥,٠٠٠ عام، حدث تغير مناخي جذري، جعل المنطقة فقيرة في نباتها، وبالتالي في حيوانها؛ وهو ما يسميه البعض أزمة الحيوان. وراح الإنسان يقتفي أثر الحيوان نحو غابات أوروبا، الأمر الذي نقل مركز الثقل الإنساني والحضاري إليها، كما تكشف عن ذلك الآثار الغزيرة من هذا العصر في أوروبا، مقارنة بشحّها في الشرق الأدنى في عصر الباليوليت الأعلى.

ج) الباليوليت الأعلى

قبل نحو ٣٥,٠٠٠ عام، ظهر على المسرح العالمي إنسان جديد، سرعان ما انتشر في أكثر بقاع الأرض، وبظهوره دخلت البشرية عصراً جديداً، يطلق عليه العلماء

اسم الباليوليت الأعلى، الذي استمر إلى نحو ١٠,٠٠٠ سنة ق.م.، وبه انتهى العصر الحجري القديم. ويسمي المختصون هذا الجنس البشري الإنسان العاقل (Homo Sapiens)، تأكيداً لصلته المباشرة والقريبة بالإنسان الحالي. وفي هذا العصر، حقق الإنسان إنجازات تقنية جديدة، قدمت فائدة كبيرة لنمط حياته، وأثّرت في تقدمه الاقتصادي، وأغنت حضارته المادية والروحية.

وينظر المختصون باستغراب إلى ظاهرة أن هذا الإنسان لم يزدهر في منطقة ظهوره، أي الشرق الأدنى، وتحديداً فلسطين، بل هاجر شمالاً، إلى أوروبا، وهناك أبدع حضارة مادية غنية، وروحية رفيعة المستوى. وبحسب المعلومات الأثرية المتوافرة، وهي لا تزال حتى الآن فرضية إلى حد كبير، تبدلت الأدوار الحضارية في هذا العصر. فبعد أن كانت آسيا وإفريقيا تشكلان مركز النشاط الإنساني الرئيسي في الباليوليت الأوسط، أصبحت أوروبا هي المركز في الباليوليت الأعلى، حيث حدثت الإنجازات الكبيرة للإنسان الجديد، وفي الميادين كلها تقريباً، بينما ظل الشرق الأدنى هامشياً في هذا المجال.

ولا يتفق العلماء على الأسباب الكامنة وراء هذا التبدل في الأدوار الحضارية لإنسان ما قبل التاريخ، كما يختلفون بشأن مصير الإنسان القديم الفلسطيني، بين الانقراض، أو الاختلاط بأجناس أُخرى، أو الارتقاء نحو الإنسان العاقل. ومن أكثر النظريات رواجاً تلك التي تقول بانقلاب مناخي في الشرق الأدنى، تحوّل فيه من الحار ـ الرطب إلى الحار ـ الجاف، بما استتبعه من فقر نباتي، وبالتالي هجرة الحيوان، وفي إثره الإنسان الصياد، إلى مناطق الغابات الغنية في أوروبا. وبناء عليه، فقد أطلقت صاحبة هذه النظرية ـ دوروثي بيت (Dorothy Bate) ـ على الظاهرة اسم أزمة الحيوان.

ويتابع الآخذون بنظرية أزمة الحيوان استخلاصهم فيقولون إنه على الرغم من الازدهار الكبير الذي حققه الإنسان الفلسطيني في الباليوليت الأوسط، والذي ورثت إنجازاته الجماعات اللاحقة، فقد برزت في نهايته أزمة اقتصادية، منهم من يسميها الأزمة الاقتصادية الأولى في تاريخ الإنسان القديم، وامتدت زمناً طويلاً، حتى العصر الحجري الحديث. وهم يعزون هذه الأزمة إلى التقلبات المناخية، التي حركت سلسلة من الأزمات الحياتية الدورية، حلتها الجماعات البشرية في معظم الأحيان بالرحيل، بينما ظلت مجموعات صغيرة، طورت حضارتها بما تفرضه أحوال الطبيعة الجديدة، وما نجم عن ذلك من تكيف في أنماط حياتها وتقنيات صناعة أدواتها.

فموجة الحر التي اجتاحت المنطقة تسببت، أولاً وقبل كل شيء، بفقر الغطاء

النباتي فيها. وبناء عليه، هجرتها قطعان الحيوانات إلى مناطق نباتية غنية، وسار الإنسان الصياد في إثرها، وكما يبدو على شكل قبائل. أمّا من تبقى من تلك القبائل في المنطقة، فقد وجب عليه الاقتناع بالقليل، والاعتياد على الأوضاع الجديدة: صيد الحيوانات الصغيرة نسبياً والأسماك، الأمر الذي أدّى بطبيعة الحال إلى تطوير أدوات الصيد. فهذا التراجع الاقتصادي العام، ترافق مع ظهور الأدوات الصوانية الصغيرة (Microliths)، ذات الأشكال الهندسية المتعددة، التي رُكِّبت على أنصبة من مواد عضوية كالخشب والعظام والقرون.

ويعتقد العلماء أن الإنسان الذي صنع حضارة الباليوليت الأعلى الراقية، امتلك صفات جسدية متطورة: دماغاً كبيراً لا يقل حجماً وأهلية عن دماغ الإنسان الحالي، وملامح أكثر نعومة، وهيكلاً عظمياً شبيهاً جداً بالذي ينتصب عليه الإنسان الحديث. والواضح أنه كان صاحب يدين ماهرتين ورشيقتين، بصورة لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي مكّنه من صنع أدوات أكثر تشذيباً من تلك التي صنعها النياندرتال. ويبرز ذلك في صناعة الشفرات الطويلة والجميلة، التي كانت نتاج تقنيات جديدة، وعلى درجة عالية من الرقي. وهذه التقنيات تظهر ذكاء ومهارة وخيالاً لدى إنسان الباليوليت الأعلى لم تُسجَّل من قبل، فوفرت له المزيد من الغذاء.

تميّز هذا الإنسان من سلفه ببناء المساكن، وإذ لم يهجر المغاور هجراً كاملاً، فإنه تعدّاها إلى إقامة البيوت المستديرة في جوارها. وهذه البيوت ـ كما يظهر ـ عبارة عن أكواخ وخيام، تقام على مصاطب محفورة، أو محاطة بالحجارة أو بأكوام التراب. والسقف فيها من جلود الحيوانات، تقوم على دعائم مائلة، يشبّهها البعض بخيام الهنود الحمر في أميركا. كما أن هذا الإنسان هو أول من عرف الإضاءة المنزلية مستخدماً لذلك سراجاً حجرياً، يغذيه بدهن الحيوان. ويقدر الباحثون أن تنوع الأواني المنزلية، وكذلك تطور أدوات العمل والصيد، ورقي أغراض الزينة، تفترض نوعاً من التخصص في العمل. وبالتالي قيام المشاغل الحرفية الأولى.

ولعل الإنجازات الأكثر أهمية لإنسان الباليوليت الأعلى في أوروبا، الذي تفوق على معاصره في الشرق الأدنى، كما تدل المكتشفات حتى الآن، تبرز من خلال ميزاته الفكرية والروحية التي لا سابق لها. وهي تتجلى على الخصوص في ميوله الفنية، التي عبّر عنها بالرسوم الملونة على جُدُر المغاور العميقة، والتي تبهر الأنظار بجمالها ودقة تعبيرها، الأمر الذي يوحي بأهميتها الدينية. والواضح أنه امتلك حساً فنياً ملحوظاً في صناعة أدوات الزينة من عقود وأعلاق وأساور، إذ أتقن نظم الأصداف الملونة، كما مهر بالحفر على العاج، واستعمال الأصباغ للأموات والأحياء، والاعتناء

بالمظهر الشخصي، وهذا ما يوحي بقيام علاقات اجتماعية راقية المستوى.

ومن الواضح أننا في الباليوليت الأعلى نقف أمام إنسان قطع شوطاً بعيداً في تنظيم حياته، وفي صوغ علاقاته الاجتماعية، والسيطرة على المحيط، والتعامل مع البيئة. فحضارته ولا شك أعلى كثيراً من حضارة أسلافه، ليس فقط فيما يتعلق بالأدوات والأواني والأغراض الأفضل صنعاً، بل في تنوعها وتعدد أوجه استعمالها أيضاً. وفضلاً عن شظايا الحجارة الصوانية الراقية التصنيع، جرت الإفادة من القرون والعاج. وبين مخلفاته نجد الإبر العظمية والصنانير والرماح المسننة وقواذف الأسهم، وكذلك القوس والنشاب، والواضح أنه كان يرتدي الثياب التي صنعها من جلد الحيوانات، كونه لم يعرف نسج القماش.

ويطلق الباحثون على إنسان الباليوليت الأعلى في أوروبا اسم كرومانيون (Cro-Magnon)، على اسم مغارة في فرنسا، تمثل الموقع النموذج لحضارته. وتظهر مخلفاته دلائل على حياة جماعية، تنضوي فيها أعداد أكبر من البشر في تجمعات مشتركة. ومثل هذا الوضع الجديد استلزم تقسيماً للعمل، وبالتالي بروز الاختصاصات الحرفية والفنية والدينية، وكذلك تراتبية اجتماعية تنتهي بالقائد الفرد. وهناك دلائل قوية على أن إنسان كرومانيون شُغل فكرياً بعالم القوى الخفية، وأبدى اهتماماً كبيراً بالأموات، وبطرق دفنهم، وتهيئتهم للعالم الآخر، من تضميخ للجسد، وضمّ للذراعين فوق الصدر، وتزيين بالأعلاق والعقود، وتزويد بالأسلحة وبغيرها من الأدوات التي تودع القبر مع الميت.

وفي فلسطين اكتُشف الكثير من المواقع التي تعود إلى عصر الباليوليت الأعلى، ومنها أتت المعلومات الأولى عن هذا العصر في الشرق الأدنى، ثم تتابعت الاكتشافات في سورية ولبنان والأردن. ويقسم العلماء هذا العصر إلى مراحل حضارية: قديمة، تسمى الأحمرية، نسبة إلى ملجأ في عرق الأحمر، في سفوح جبال القدس الشرقية، وهو الموقع النموذج لهذه الحضارة في فلسطين، والتي توازي الحضارة الأورينياسية في أوروبا، وحديثة، تسمى الكبّارية، نسبة إلى مغارة كبّارة، في الطرف الغربي لجبال الكرمل. ومنهم من يميّز مرحلة انتقالية بينهما، يسميها العتليتية نسبة إلى موقع عتليت على الساحل، جنوب حيفا.

والتنظيم التراتبي، من الأسفل إلى الأعلى، للحضارات المادية من الباليوليت الأعلى، يقوم على حفريات أثرية، جرى معظمها في فلسطين، وبعضها في المحيط، الأمر الذي ربما يتغير بحسب نتائج حفريات أُخرى مستقبلية، والموقع المهم للفترة الأولى هو الملجأ الصخري في عرق الأحمر. أمّا بالنسبة إلى الفترة الثانية والأخيرة

للباليوليت الأعلى فهي مغارة كبّارة، التي يعتبرها البعض مرحلة انتقالية إلى العصر الحجري الوسيط (الميزوليت). ونسبة إلى هذا الموقع سُمِّيت الحضارة الكبّارية، التي انتشرت في جميع أرجاء سورية الكبرى، من النقب إلى الفرات، ومن غور الأردن الجنوبي إلى جبال طوروس.

وعدا هذين الموقعين النموذجين، فقد اكتُشفت آثار هذا العصر في مغارة الواد (وادي فلاح) في جبال الكرمل، وفي مغارة القفزة، قرب الناصرة، حيث وُجدت هياكل عظمية تعود لإنسان هذا العصر. وكذلك في مغارة الأميرة في وادي العمود الذي يصب في بحيرة طبرية، وفي مواقع متعددة في النقب والساحل، ومنها عتليت. أمّا في سورية، فقد وُجدت في ملجأي يبرود وغيرهما. وفي لبنان، كشف موقع كسار عقيل التتالي الأكمل للتراتبية الطبقية من هذا العصر حتى نهاية الأحمرية.

وتُظهر مغارة الأميرة مرحلة انتقالية إلى الباليوليت الأعلى المبكر، الذي تمثله الحضارة الأحمرية. أمّا في كبّارة فقد وصلت حضارة هذا العصر إلى ذروة انتشارها، فجعلت من سورية الكبرى وحدة حضارية، لعلها الأولى في الشرق الأدنى القديم. وتبرز الكبّارية تقدماً ملحوظاً في الحضارة المادية وتقنية إنتاجها. فهي تتميّز بصناعة الشفرات الصوانية الصغيرة والرقيقة، التي انتشر استعمالها على نطاق واسع، وكذلك بانتقال الإنسان من المغاور إلى منازل الصيد في العراء، وصيد الأسماك على ضفاف الأنهار والبحيرات. ويتضح أن الإنسان في هذه المرحلة أضاف الحبوب إلى وجبات طعامه، إذ وُجد هاونٌ من البازلت بالقرب من النقيب، على الشاطىء الجنوبي ـ الشرقي لبحيرة طبرية، وإلى جانبه مدقةٌ لطحن الحبوب، التي من المؤكد أنها جُمعت من البَرّ، إذ لم تكن الزراعة معروفة للإنسان بعد.

ويولي الباحثون المختصون الحضارة الكبّارية في فلسطين أهمية خاصة، لأنها ـ أساساً ـ محلية، ولأنها انتشرت في سورية الكبرى كلها، كحضارة موحدة متجانسة، انطوت على تحوّلات مادية كبيرة، وشكلت مرحلة انتقالية، مهّدت لظهور الحضارة النطوفية في العصر الحجري الوسيط (الميزوليت)، وبالتالي إلى استعادة الشرق الأدنى مركز الثقل الحضاري الإنساني، بعد أن انتقل في الباليوليت الأعلى إلى أوروبا. وفي هذه الحالة أيضاً، ظلت التقلبات المناخية هي الأكثر رواجاً في تفسير هذه الظاهرة، وبناء على ذلك، حدثت التبدلات في الأنماط الحضارية خلال العصور اللاحقة، وفق استجابة المجموعات البشرية للتحديات التي طرحتها الأحوال المناخية.

وبينما تشبث إنسان أوروبا بنمط حياته واقتصاده القائم أصلاً على الصيد، فراح يرحل شمالاً متعقباً قطعان الغزلان، وغيرها من الحيوانات التي هاجرت إلى مناطق

الغابات المتراجعة شمالاً بفعل المناخ، واجه إنسان الشرق الأدنى ظاهرة التصحر والجفاف بتوزيع جديد للسكان، وتحوّل في نمط حياته، وتنوع في غذائه، نجم عن ذلك تطور في حضارته المادية. ويعتبر البعض هذه الفترة، التي امتدت من ١٨,٠٠٠ سنة ق.م. إلى ١٠,٠٠٠ سنة ق.م. تقريباً، فترة انتقالية من اقتصاد الصيد والجمع والالتقاط إلى اقتصاد الإنتاج. ومنهم من يضمها إلى الميزوليت.

ويستخلص الباحثون من دراسات متعددة ـ مناخية وجغرافية وجيولوجية ونباتية وحيوانية وإنسانية ـ أن مناطق صحراوية تكونت في الأردن وفلسطين في هذه الفترة، الأمر الذي انعكس في توزّع جديد للسكان. وانحصر التوزع الجديد في مناطق تتوفر فيها مصادر الماء والغذاء، إذ أقام السكان مستوطنات موقتة لجماعات صغيرة من الصيادين. وإزاء نضوب مصادر معيشته، لجأ إنسان هذا العصر إلى تنويع غذائه، وأضاف إليه بذور الأعشاب البرية الصغيرة، والقمح والشعير وغيرها. فأصبحت الحبوب على أنواعها عنصراً مهماً في غذائه، وبالتالي في أدوات عمله التي أصبحت تضم أدوات الطحن ومناجل الحصاد وصنانير صيد الأسماك وغيرها.

وعلى اعتبار أن الحضارة الكبّارية تتبع الباليوليت الأعلى والأخير، فهي تبشر بإنجازات كبيرة لاحقة، أبرزها بناء البيوت الأولى التي سكنها الصيادون والملتقطون في المواسم، إذ إنهم بنوها على شكل حفر دائرية صغيرة، على السفوح والمنحدرات والمصاطب، جُدُرها وأرضها من الطين والحجر، وسُقفها من الجلد والأغصان. وفي النقيب، على الشاطىء الجنوبي ـ الشرقي لبحيرة طبرية، اكتُشف أقدم بناء معروف في بلاد الشام حتى الآن، يعود بناؤه إلى ما قبل نحو ١٤,٠٠٠ سنة ق.م. وعلى الرغم من التطور الحضاري المادي، فإنه لا يمكن اعتبار هذا العصر جديداً تماماً، وخصوصاً أن الاقتصاد البشري فيه ظل قائماً على الصيد والجمع والالتقاط، وإن بكثافة أعلى.

ومهما يكن الأمر، فإن نهاية الباليوليت، والانتقال إلى الميزوليت، يعنيان أموراً متباينة تماماً بالنسبة إلى كل من أوروبا والشرق الأدنى. فبينما آذن غروب الحضارة المجدلانية، ذات التراث المادي والروحي الغني في الباليوليت الأعلى، بدخول أوروبا في فترة مظلمة استمرت خلال الميزوليت، فإنه بشّر في المقابل ببزوغ نهضة جديدة في الشرق الأدنى، بدأ نبضها في الحضارة الكبّارية، وبلغ ذروته في الحضارة النطوفية. وتبرز مؤشرات هذا التحوّل في الإنجازات المادية، التي عقبتها تطورات اجتماعية وروحية. ويعتبر البعض هذه الفترة في الشرق الأدنى منعطفاً للحضارة الإنسانية.

ثانياً: العصر الحجري الوسيط
(الميزوليت)

العصر الحجري الوسيط هو مرحلة انتقالية بين نمطين أساسيين من التنظيم الاقتصادي: الأول جمع الغذاء، والثاني إنتاجه. وبعض الباحثين لا يعتبره عصراً قائماً بذاته، فمنهم من يلحقه، كمقدمة للثورة الحضارية، بالعصر الحجري الحديث (النيوليت)، ومنهم من يقسمه إلى مرحلتين، فيلحق الأولى بالباليوليت الأعلى لتُشكّل نهايته، والثانية بالنيوليت مُشكّلة بدايته، التي تراكمت فيها الخبرات الإنسانية ممهّدة لما يسمى الثورة الحضارية في النيوليت. وفي فلسطين قامت في هذا العصر حضارة زراعية بدائية، هي النطوفية، نسبة إلى وادي النطوف، في جبال القدس الجنوبية - الغربية.

ومرة أُخرى، عاد الباحثون إلى الأسباب الكامنة وراء تبدل الأدوار الحضارية بين أوروبا والشرق الأدنى، وبرز مجدداً التفسير المناخي. فقد تراجع الجليد في نصف الكرة الأرضية الشمالي نحو المناطق القطبية، وتراجعت مع الجليد الغابات، وتبعتها الحيوانات المفضلة للصيد، التي تعقبها الصيادون وخصوصاً غزال الرنة؛ وهكذا اختفت في أوروبا الجنوبية والغربية الحضارة المجدلانية الغنية. أمّا في نصف الكرة الجنوبي، فمال الجو إلى الدفء، وظهر غطاء نباتي جديد، وبالتالي عالم حيواني جديد، استغل فيه إنسان الشرق الأدنى القديم الأوضاع المناخية المواتية على أحسن وجه، وطوّر حضارته المادية والروحية.

وهجر هذا الإنسان المغاور والكهوف، وانتقل إلى السهول والوديان، حيث نمت أنواع من الحبوب بَريَّة، كالقمح والشعير، وعاشت حيوانات تفضل المناخ الدافىء، كالغنم والماعز والبقر. وبتفاعل جدلي تقدمي بين إنسان الميزوليت وبيئته، نظم هذا الإنسان عملية استغلال البيئة بصورة واعية ومتقدمة من سلفه، فطوّر أساليب عمله انطلاقاً من قاعدة أن «الحاجة أمّ الاختراع». واستقر هذا الإنسان بانتقاله إلى مواقع وجود هذه النباتات والحيوانات، حيث أقام مساكنه البدائية فيها، وبرمج حياته على أساس الإفادة الدائمة منها، وأنشأ قرى الصيادين الأولى التي انتشرت في طول المنطقة وعرضها.

وفي مواقع استقراره، ومع تزايد أعداده، راح هذا الإنسان يُعنى ببناء مساكنه، ورفع مستوى حياته الاقتصادي والاجتماعي، عبر تأمين أسباب عيشه في محيطه، الأمر الذي استلزم تنظيماً اجتماعياً، وتخصصاً في العمل داخل الجماعات. وهكذا وفر الشرق الأدنى لهذا الإنسان الموطن الطبيعي المثالي، من حيث اعتدال المناخ،

والكفاية من مصادر المياه، والأحوال الطبيعية الملائمة لنمو النباتات الحبية، كالقمح والشعير والعدس والكرسنة وغيرها، وكذلك الغطاء النباتي لرعي بعض أصناف الحيوانات اللبونة مثل البقر والماعز والغنم والغزلان وغيرها، وبقي عليه أن يُعمل ذهنه في استغلال محيطه بجهده وأدواته، ويبدو أنه نجح في ذلك.

ونحو ١٠,٠٠٠ سنة ق.م. انتشرت على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وما يليه من مناطق في الشرق الأدنى القديم، وصولاً إلى العراق، حضارة جديدة هي الحضارة النطوفية، نسبة إلى وادي النطوف، غربي القدس، إذ اكتُشف في مغارة شقبة الموقع النموذج لهذه الحضارة. ويُعتقد حتى الآن أنها انطلقت من فلسطين، ومن المنطقة الساحلية وجبال القدس بصورة خاصة، وشملت غور الأردن وشرقه، وكذلك لبنان وسورية والعراق، حيث اكتُشفت الرقائق الصوانية التي صُنعت منها مناجل الحصاد وأحجار الرحى والجواريش والمدقات لطحن الحبوب وسحق مواد التخضيب، كما وُجدت المطامير لتخزين الحبوب.

وبرع النطوفي بأساليب تكيفه وفق محيطه، إذ إنه فضلاً عن المسكن والملبس وتنظيم حياته المجتمعية الجماعية من حيث تقسيم العمل والتخصص، طوّر تقنيات إنتاج أدوات عمله فأصبحت ذات جدوى عالية. وتتميز أغلبية الأدوات الصوانية النطوفية بحجمها الصغير وبأشكالها الهندسية المتعددة. وبما أنها تُصنّع من الشظايا على هيئة شفرات صغيرة، ذات حد واحد مستقيم، يقابله جانب هلالي الشكل من الخلف، أو ذات حدّين متوازيين، وتركّب في أنصبة من الخشب أو العظم أو القرن، وتسوًّى بحيث تؤدي عملها بنجاعة كبيرة، فقد أصبحت تفي بمتطلبات الحياة المتزايدة لهذا الإنسان في تحوّله من نمط اجتماعي - اقتصادي إلى آخر.

وتعتبر الفترة النطوفية الخطوة الأولى على طريق المجتمعات الزراعية في بلاد الشام، كونها أنتجت حضارة محلية أصيلة، ذات طابع خاص، انتشر تأثيرها في المنطقة، فغطى سورية ولبنان وصولاً إلى وادي النيل، في موقع بالقرب من مدينة حلوان. ومع الانتقال إلى حياة الاستقرار، انقضى عصر الثقافات ذات الانتشار العالمي الواسع الناجم عن التنقل الدائم، والاحتكاك المستمر والتفاعل، سلباً أو إيجاباً. وبناء على ذلك، راحت تقوم حضارات محلية في أصلها وفرعها، كانت كلما تقدمت اتخذت طابعاً أكثر استقلالية وتمحوراً حول الذات، أدّى إلى تطور متواصل ومتدرج.

وقد تضافرت لإنجاز هذه النقلة الحضارية النوعية في الشرق الأدنى، ونعني بذلك إنتاج الغذاء عبر الزراعة وتدجين الحيوانات، فضلاً عن الصيد والالتقاط، عوامل بيئية وإنسانية معاً. فالبيئة وفرت للإنسان، وبصورة طبيعية، الحبوب والنباتات

والحيوانات القابلة للتدجين، الأمر الذي دعا إلى الاعتقاد أن المنطقة كانت الموطن الأصلي لهذه الأجناس. وهناك الكثير من الدراسات يثبت أن الأصول البرية لهذه النباتات والحيوانات انتشرت بصورة طبيعية في المنطقة التي تضم القفقاز واليونان وهضبة الأناضول وأواسط آسيا وشمال غرب إيران وشمال العراق وبلاد الشام ووادي النيل الشمالي.

أمّا بالنسبة إلى العوامل الإنسانية، فتدل آثار الحضارة المادية للمجموعات البشرية التي عاشت في الشرق الأدنى القديم، على أنها حققت إنجازات كبيرة في العصور السابقة، جعلتها مهيّأة لأن تكون رائدة الحضارة في العصر الحجري الوسيط. ومن هنا، فالنقلة النوعية التي تحققت عبر الحضارة النطوفية، والتي امتدت لتغطي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وشمال إفريقيا، وصولاً إلى تونس ـ حضارة قفصة ـ هي نتيجة سنّة التطور الطبيعي، ووليدة الحاجات الحياتية المتزايدة التي اقتضتها مستلزمات الحياة لجماعات بشرية مستقرة تتكاثر بوتيرة متسارعة، من جهة، وتلبية النزعة الدائمة لتحسين الأوضاع المعيشية لأفراد تلك الجماعات، من جهة أُخرى.

إن فرادة النطوفيين تكمن ـ أساساً ـ في خطواتهم السريعة نحو إنتاج غذائهم، ثم في الانتقال إلى حالة من الاستقرار، وتأسيس مستوطنات دائمة في مرحلة مبكرة من الحضارة الإنسانية. وقد أصبح من المؤكد الآن أن الجماعات البشرية النطوفية تميّزت منذ البداية بحركة نزوح من المغاور والكهوف إلى المواقع المكشوفة في أرجاء الشرق الأدنى القديم كلها. وحدث ذلك بالتدريج، إذ بدأوا بناء منازل بسيطة، يسهل بناؤها كما يسهل هدمها، على المصاطب القريبة من الكهوف، وكانت على العموم مستديرة الشكل، أسفلها محفور في الأرض على عمق نصف متر تقريباً، وجُدُرها وسُقفها، من جذوع الأشجار المغطاة بالأغصان والجلود.

لقد تمّ الكشف عن قرى نطوفية كثيرة، وفي مواقع متعددة، تحمل سمات عامة مشتركة، من ناحية شكل البناء، أو التعبيرات الفنية، أو طقوس الدفن، أو تقنيات صناعة الأدوات الميكروليتية الهلالية، أو الأدوات الزراعية البازلتية. وتتركز هذه المواقع بشكل كثيف في فلسطين في السهل الساحلي الأوسط، وفي جبال القدس وسفوحها الغربية. وفي غور الأردن موقعان متباعدان، غاية في الأهمية: الأول في أريحا، والثاني إلى الجنوب الغربي من بحيرة الحولة، في جوار عين الملاحة، الذي يُعَدّ الموقع النموذج لهذه الحضارة بعد التنقيبات التي أُجريت فيه.

وموقع عين الملاحة القريب من نبع غزير يحمل الاسم نفسه، هو قرية نطوفية

تبلغ مساحتها ٢٠٠٠م[٢]، اكتُشفت في الخمسينات من هذا القرن، ونقب منها جزء صغير، كشف عن ثلاث سويّات أثرية من هذا العصر. ويتضح أن سكان القرية أتقنوا بناء البيوت المستديرة، بقطر يراوح بين ٥ ـ ٨ أمتار، أُسسها بضعة مداميك من الحجارة مغروسة في الأرض وجُدُرها من الطين، وسُقوفها من الخشب، وأرضيتها مرصوفة بالحجارة، وفي وسطها موقد، وبداخلها مخازن للحبوب ذات جُدُر من الطين القاسي جدّاً.

وفي الجزء الذي جرى تنقيبه من عين الملاحة عثر على أكثر من ٥٠,٠٠٠ قطعة أثرية، تعطي بمجموعها صورة شاملة لحياة مجتمع بلغ حدّاً متقدماً من الحضارة المادية والروحية، ويقدر تعداد أفراده بـ ٣٠٠ شخص. وأغلبية هذه اللُّقى هي من النصال المتنوعة الدقيقة الصنع، وأدوات أُخرى ميكروليتية مركّبة، هندسية الأشكال، ركّبت في أنصبة لتكون مناجل للحصاد وغيرها. كما تضم أدوات عظمية ومخارز وإبر وصنانير لصيد السمك وأنصبة عظمية زينت بإشارات ورموز وصور لرؤوس غزلان وغيرها من الحيوانات.

ويسترعي الانتباه وجود قطع فنية منها لوحتان حجريتان تحملان نحتاً لملامح إنسان مختزلة، وعدد كبير من أدوات الزينة والخرز والأصداف، وجدت مدفونة مع الهياكل العظمية، في معظم الأحيان تحت مصطبة البيت، إضافة إلى التعبيرات الفنية في أدوات العمل، وخصوصاً الأنصبة العظمية التي ركّبت عليها الشفرات الميكروليتية الرقيقة، ذات الأشكال الهندسية المتعددة ـ كالمثلث والمربع والمنحرف والهلال... إلخ. والواضح أن هذه الرقائق كان يصعب استعمالها من دون مقبض، فكانت تُشد إلى النصاب بواسطة ألياف الأشجار، أو خيوط من الجلد أو خيوط من أطناب الحيوانات.

ومن المواقع النطوفية الأكثر أهمية في فلسطين، حيث اكتُشف العدد الأكبر منها بالنسبة إلى غيرها، أريحا ومغارة الواد (وادي فلاح). ففي الطبقة السفلى من تل السلطان (أريحا القديمة)، وُجدت آثار تنتمي إلى الحضارة النطوفية ـ مناجل وصنانير عظمية ـ كما عُثر على بقايا معبد من هذا العصر، يعود بناؤه إلى الألف الثامن قبل الميلاد. أمّا عند مدخل مغارة الواد، القريبة من السهل الساحلي في جبال الكرمل، فقد اكتُشفت قرية مكوّنة من منازل مستديرة، بُنيت من الحجارة والطين والدعائم الخشبية، وفيها أدوات حجرية تعود إلى هذه الفترة.

وعند مدخل مغارة الواد اكتُشفت حفر على سطح صخري منبسط يحيط به جدار حجري، واستخلص الباحثون أن هذا البناء الكبير نسبياً استُعمل كمعبد في العصر

النطوفي، فقد وجد في جواره ١٤ قبراً من هذا العصر. كما وجد مقبض منجل عظمي، عليه صورة رأس غزال، عثر على مثيل له في مغارة كبّارة القريبة. أمّا في مغارة الواد فعُثر على لوحة حجرية نُحت عليها رأس إنسان مبسّط، فضلاً عن أدوات زينة وخرز وأطواق وأعلاق وحلق مصنوع من الصدف وغيرها.

ولم تتوفر حتى الآن من الشرق الأدنى أية آثار تشير إلى تعبيرات فنية عن قيم دينية قبل العصر النطوفي. غير إنه منذ بداية الحضارة النطوفية، في الألف العاشر قبل الميلاد بدأت تتجلى عبر المكتشفات الأثرية ملامح فنون النطوفيين، المعبرة عن معتقداتهم وما يختلج في صدورهم من اهتمامات، أو ما يتفاعل في نفوسهم من مسائل الحياة، أصلها ومآلها، ومن أمور البيئة المحيطة، وما توفره أو تحجبه، وما يريح الصانع أو يزعجه. ومن الرسوم والمنحوتات والدمى التي وصلت إلينا، يبرز الفن النطوفي تصويراً وتشخيصاً مبسطاً، تناول الحيوان بصورة عامة، والغزال بصورة خاصة، ونادراً ما جسّد البشر.

ويتضح أن النطوفيين أولوا موتاهم عناية خاصة، ولا يكاد يخلو موقع جرى التنقيب فيه من مدافن للموتى، جماعية أو فردية، وهي حفر ضحلة متقاربة، توضع الجثث فيها مثنيّة وأطرافها مربوطة بألياف الأشجار. وكانت لهم طقوس في الدفن أظهرت رفضهم فكرة أن الموت هو نهاية الحياة، فزودوا الميت بحاجاته المفترضة ودفنوها معه، من طعام وسلاح وأدوات زينة. وكانوا يخضبون هذه الجثث، كأنما يعدّونها لحياة أُخرى. وتجدر الإشارة إلى أنه تم العثور في موقع عين الملاحة على كلبٍ دُفن مع صاحبه في قبر واحد. وقد يكون قد تمّ تدجينه في ذلك الحين.

وكشفت التنقيبات الحديثة انتشار الحضارة النطوفية، وإن ببعض التمايزات المحلية، من بحر قزوين (مغارة بلط)، إلى تونس (قفصة)، مروراً بمصر (حلوان). أمّا في الهلال الخصيب فقد اكتُشفت تلك الحضارة في موقعي زارزي وشانيدار في شمال العراق، وفي عدد كبير من المواقع في سورية: يبرود والكوم (البادية السورية) والحمر (قرب دير الزور) والطيبة (قرب درعا) وجيرود (قرب دمشق) وفي الموقعين المهمين: المريبط وأبو هريرة، في حوض الفرات. ووجدت أيضاً في مغارة جعيتا وغيرها في لبنان، ومواقع البيضا والعسافات وعين راحوب في الأردن، فضلاً عن عشرات المواقع في فلسطين.

وعلى الرغم من التساؤلات التي يطرحها بعض الباحثين بشأن وجود حضارات متمايزة اجتماعياً واقتصادياً وتقنياً، وبالتالي من التحفظ على تعميم الوحدة الحضارية في هذا العصر على الشرق الأدنى، فإن منظوراً شمولياً يؤكد وجود حضارة موحدة

إلى درجة كبيرة، أُطلق عليها الاسم الصُّدَفي ـ النطوفية، امتدت من النيل إلى الفرات. وتُظهر تلك الحضارة فوارق محلية، بنسب متفاوتة، أو تفاوتاً في مستويات التقدم والرقي، وهو طبيعة الأشياء نتيجة حياة الاستقرار، التي لا بدّ من أن تنطوي على درجة من الخصوصية، من دون أن يغيّر ذلك كثيراً في الأساس، إذ تلتقي الجماعات البشرية في السمات العامة لنمط حياتها وحضارتها المادية في هذه المنطقة، خلال هذا العصر.

ثالثاً: العصر الحجري الحديث
(النيوليت)

يمثل هذا العصر المرحلة الأخيرة من عصور ما قبل التاريخ الحجرية، أي ما قبل الكتابة، ولهذا انطوى على ممهدات الانتقال إلى العصور التاريخية، بكل ما يعنيه ذلك من أهمية لحضارة الإنسان على الأرض. ويعتبره البعض أهم العصور على الإطلاق، قبل التاريخ وبعده. وليس ذلك إلاّ لأنه شهد ثورة اقتصادية واجتماعية كبيرة، تصعب المبالغة في تقدير أهميتها، فهي ـ إن جاز التعبير ـ ثورة الإنسان على الطبيعة، وتحقيق انتصارات مهمة عليها، في حين أن معظم الثورات اللاحقة كانت ـ إلى حد كبير ـ ثورة الإنسان على الإنسان لتحقيق هيمنة الجزء على الكلّ.

لقد ارتفع في هذا العصر القصير نسبياً، مستوى التقدم الإنساني الحضاري والمادي والروحي إلى ذرى جديدة. فالإنجازات التي حققها إنسان هذا العصر، مستنداً طبعاً إلى تراث أسلافه، وفرت له المزيد من السيطرة على بيئته. وتحت وطأة مستلزمات المعيشة المتزايدة باطّراد، وذلك نتيجة نضوب الموارد بالتدريج، من جهة، وتزايد العدد السكاني، مع التطلع إلى توفير أوضاع أفضل لنمط حياة الناس، من جهة أُخرى، انطلقت، بفعل النشاط الذهني للإنسان، سلسلة من التطورات، اتخذت شكل طفرات، هي التي اصطُلح على تسميتها ثورة النيوليت. وهذه الثورة هي التي وضعت الأساس المادي والفكري المباشر للانعطاف الجذري والأهم في تاريخ البشرية، والذي يتلخص بالانتقال من الاعتماد الطفيلي على الطبيعة، إلى الإنتاج المستغل لخيراتها، عبر الجهد والعمل.

والإنجازات الحضارية التي حققها إنسان النيوليت، وخصوصاً في الشرق الأدنى، جعلته أقلّ عرضة للهلاك بسبب تقلبات المناخ، أو شحّ موارد الغذاء. ويعود ذلك ـ أساساً ـ إلى ابتكار الزراعة بفرعيها النباتي والحيواني، فقد قامت هذه الزراعة ـ عدا الأحوال المناخية والجهود البشرية ـ على العناصر الستة: القمح والشعير والماعز

والغنم والخنازير والبقر. وبصورة ما، اهتدى هذا الإنسان إلى زراعة القمح والشعير، بعد أن كان يجمعهما من البرّ خلال سنوات طويلة، إذ إن موطنهما الأصلي هو الهلال الخصيب. أمّا تدجين الحيوانات وتربيتها فقد تطورا عن عملية الصيد، لأن الأجناس التي تم تدجينها أولاً هي ذات استعداد فطري لذلك. والأكيد أنها عاشت على شكل قطعان في المناطق التي أنتجت القمح والشعير البرّيين.

وانتقال إنسان النيوليت من نمط الاقتصاد الاستهلاكي، القائم على صيد الحيوانات والتقاط الحبوب والثمار البرية، إلى النمط الإنتاجي عبر زراعة بعض أصناف تلك الحبوب، وتدجين أنواع معينة من الحيوانات، من دون أن يهجر الصيد تماماً، شكّل منعطفاً حادّاً في حياته. فقد جعله، أولاً، وقبل كل شيء، سيِّد لقمة عيشه، وبالتالي قادراً على زيادة الإنتاج، وربما توفير بعض الفائض، الذي قد يتمُّ تبادله، أي الاتّجار به. ولكن الأهم، أنه بهذا الإنتاج، ودورته الموسمية، كان لا بدّ من أن يصبح أكثر استقراراً، وربما تكاثراً، الأمر الذي يستلزم أن تصبح التجمعات السكانية أكثر تنظيماً، مع ما يتطلب ذلك من تطوير المؤسسات لإدارة الحياة الجماعية، مادياً وروحياً.

فتدجين أنواع معينة من النبات والحيوان، وبالتالي ابتكار الزراعة، كان خطوة عملاقة حققها الإنسان على طريق حضارته الكونية. وقد تسارعت وتيرات تطورها، منذ البداية، وربما بفعل عدة عوامل، بصورة مذهلة، وحدثت فيها تحوّلات دراماتيكية، أسست لظهور الدول والحضارات التاريخية، بغناها وتعقيدها. ونجمت عن هذه التطورات تحوّلات ثورية في عادات الإنسان الحياتية، فتوقف عن التجوال لأسباب ذاتية وموضوعية، واستقر بصورة دائمة راهناً بذلك مصيره بفعله في بيئته، وتفاعله مع محيطه. ونتيجة هذا الاستقرار تحولت قرى الصيادين السابقة إلى قرى مزارعين، وإنْ في مواقع مختلفة نسبياً، وكان هذا التغيير جذرياً إلى درجة أنه سُمّي ثورة.

لقد فرض الاستقرار والتفرغ لإنتاج مقومات المعيشة، على إنسان النيوليت إعمال ذهنه في إيجاد الحلول للمشكلات الناجمة عن هذا التحول في نمط الحياة، إذ كان عليه أن يوفر مستلزماته وأدواته، وأن يصوغ قيمه وعلاقاته. فبنى البيوت الملائمة، وصنع الأدوات الموافقة لعملية الإنتاج الجديدة، كالمحاريث والمناجل والجواريش وتشكيلة واسعة من الأواني المنزلية، وخصوصاً بعد الاهتداء إلى صناعة الفخار، وكذلك اللباس، عبر الغزل والنسيج، وأدوات الزينة على أنواعها. وهذا ما كشفت عنه التنقيبات في المواقع الأثرية من مخلفات حضارة إنسان النيوليت

المادية. أمّا بالنسبة إلى العلاقات الاجتماعية، وكذلك التعبيرات الفكرية والروحية، فالمقولات المتداولة هي على العموم فرضيات ينقصها الدليل المادي المقنع.

إن ارتقاء إنسان النيوليت بنمط حياته، المادي والاجتماعي، إلى مستوى الحالة الجديدة من الاستقرار، وما ينجم عنها من مسكن ومأكل وملبس، وصنع أدوات العمل الملائمة لنمط إنتاجه الجديد، وابتكار المهارات والتقنيات التي ساعدته على تخطي العقبات إزاء التحديات الجديدة، جعله موضع اهتمام الباحثين في حقل ما قبل التاريخ. ومرّة أُخرى، تضاربت آراؤهم في تقويم هذا العصر، ومراحل التحولات فيه، والأهم، في تشخيص الأسباب التي أدّت إليه. وإذا كان الإلمام بأحداث هذه الفترة القديمة من التعقيد بمكان، فإن تشخيص الأسباب الكامنة وراءها أكثر صعوبة وامتناعاً.

إن أيّاً من العوامل التي تُعتمد لتشخيص أسباب النقلة الحضارية الواسعة لعصر النيوليت، لا يكفي وحده لتفسير الظاهرة، مكاناً وزماناً. كما إن عامل المصادفة لا يمكن، بل لا يجوز أصلاً، أن يُعطى الأولوية بهذا الصدد. وكذلك الأمر بالنسبة إلى عاملي المناخ والبيئة، بمعزل عن العامل البشري. فتضافر هذه العوامل مجتمعة، مع إيلاء الإنسان الأولوية، كعامل فعال في تطوير الحضارة، يمكنه ـ وحده ـ تقديم تفسير شامل، وبخطوط عريضة تستوعب الخاص في إطار العام، وليس العكس، كما يفعل بعض الباحثين، وأحياناً لأسباب ليست علمية مجرّدة، أو منزّهة.

وجميع الدلائل المتوفرة حالياً تشير إلى أن الهلال الخصيب، وفلسطين تحديداً، كان مهد الزراعة الأولى. ونشوء الزراعة في هذا الجزء من العالم، لم يحدث بمعزل عن الأوضاع البيئية والمناخية التي سادت في حينه، وخصوصاً بعد انحسار الجليد في الشمال، وبداية العصر الدافىء والماطر في المنطقة أولاً، ومن ثمّ الحار والجاف نسبياً. فقد أدّى ذلك إلى حصر توافر الماء في الأودية التي تجرُّه من المناطق الجبلية البعيدة، وبالتالي، إلى اقتصار القرى الزراعية على الاعتماد على تلك الأودية، أو على العيش بالقرب من العيون والينابيع. وشجعت الأوضاع التوجه نحو زراعة بعض أنواع الحبوب الموجودة في المنطقة، والتي كانت معروفة سابقاً. وكذلك الحال بالنسبة إلى تدجين بعض أنواع الحيوانات اللبونة والوديعة.

أمّا الشرق الأدنى القديم، والذي يشكل وحدة جغرافية متكاملة، كانت مهد الحضارة التاريخية الأولى في المجرى الأسفل لبلاد الرافدين لاحقاً، فقد تضافرت في مرتفعاته وأوديته ومروجه الأوضاع الملائمة في عصر النيوليت للانتقال إلى الزراعة. فالمناخ والبيئة والثروتان: النباتية والحيوانية، وفرت للمنطقة في المرحلة المذكورة،

الأوضاع الملائمة لإنسان النيوليت لحل المشكلات الحياتية التي واكبت انتقاله من الترحال إلى الاستقرار؛ والأكيد أنه أفاد من الإنجازات الحضارية المادية التي ورثها عن أسلافه، وتحديداً النطوفيين، الذين هجروا المغاور، وأقاموا القرى في العراء، حيث تبلورت، إلى جانب الصيد، بدايات عملية الزراعة وتدجين الحيوانات.

ويرى الكثيرون من الباحثين أن هذا الانعطاف الزراعي كان وليد الحاجة، وجاء حلاً لأزمة اقتصادية، نجمت عن تحوّل المناخ نحو المزيد من الجفاف، جعل إنسان النيوليت يواجه هذه الأزمة بالبحث عن حلٍّ لها، بدلاً من الاستسلام لها بالرحيل. وقد نجح في توجهه هذا بفضل تضافر عوامل بيئية، من جهة، ومستوى حضاري مادي ودرجة من الوعي والتنظيم الاجتماعيين، من جهة أُخرى. والأكيد أن تزامن هذه التحوّلات المناخية مع ابتكارات حضارية مهمة، لا يمكن أن يكون مصادفة، ولا بدّ من وجود علاقة جدلية بينهما. فمن دون التناغم البيئي مع المستوى الحضاري، وبالتالي قدرة الإنسان الفكرية على صوغ علاقة جدلية تقدمية بينهما، لما حدثت هذه الثورة النيوليتية؛ وهي بالتأكيد لم تحدث بصورة انقلابية حادة.

فضلاً عن التفاعل بين إنسان النيوليت وبيئته، لا بدّ من إيلاء أهمية خاصة إلى التفاعل بين الجماعات البشرية التي استقرت، أي العلاقات الخارجية، وإلى التناغم الاجتماعي داخل تلك الجماعات، أي العلاقات الداخلية. فالجماعات المستقرة حددت بالضرورة مجالاً حيوياً لها، وبالتالي صاغت نمطاً من العلاقات مع الجوار، سلماً أو حرباً. وفي الوقت نفسه، راحت مع الاستقرار تصوغ علاقات داخلية، أخذت بالضرورة منحىً جديداً من التعاون والتنظيم وتحديد الحدود بين العام والخاص والاحتراف والتخصص... إلخ. فالاستقرار، ولضرورات ذاتية، وقيود خارجية تفرضها كثافة انتشار القرى وتخومها الحيوية، فرض على هذا الإنسان أن يبحث عن حلول للمشكلات التي تواجهه نتيجة التقلبات المناخية في الرقعة التي يسيطر عليها، وليس بالردِّ العفوي كما كان يفعل في السابق، أي بالرحيل إلى مواقع أُخرى، سعياً لمصادر الغذاء. وبهذا يكون الاستقرار وضع قيوداً داخلية وخارجية على حياة التنقل، وأسّس لتشكل المجتمعات الحضرية.

وعندما فقد هذا الإنسان حرية التجوال بحسب فصول السنة، بين المنخفضات والمرتفعات، وأصبح مرتبطاً بالجماعة التي يعيش بين ظهرانيها، وبالرقعة التي راح يراكم فيها ثروته المادية، ويقيم فيها بيته، وينمي قطيعه، ويزرع قطعة أرضه، فإنه دخل مرحلة جديدة في حياته. وقد واجه إنسان النيوليت المشكلات الاجتماعية للحياة الجماعية في القرية الزراعية، فكان لا بدّ من تشكيل سلطة، من فرد أو أكثر،

تضبط العلاقة بين أفراد الجماعة، وكذلك العلاقة بين الأفراد ورقعة الأرض التي يسيطرون عليها، وأيضاً العلاقة بالجماعات المجاورة، أي حكومة بدائية. والأكيد أنه مع توفر الفائض من الإنتاج المادي، فتح الباب على التجارة، أكان ذلك داخل الجماعة أم بين الجماعات المتجاورة، القريبة منه أولاً، ثم البعيدة، والتي اتخذت بالضرورة صيغة التبادل البضاعي.

ومن مجمل ما يتوفر لدينا من معلومات عن هذا العصر يتضح أنه كان إبداعياً في نواحٍ عدة. فحياة الاستقرار والزراعة أصبحت أكثر رقيّاً، وتطلبت أنواعاً جديدة من الأدوات المصنوعة بتقنيات أعلى؛ كما أن حياة الجماعة استلزمت المزيد من التخصص والتنظيم، سواء على مستوى الفرد أو المجموع. أمّا فائض الإنتاج فقد حفز التجارة، وبالتالي التواصل بين الجماعات، وما ينجم عنه من تبادل الخبرات وانتشار المبتكرات. كل ذلك تواكب بالضرورة مع صوغ المؤسسات وتطويرها لتلبي حاجات الجماعة الداخلية والخارجية. ومع المؤسسات جاءت مجموعة القيم - الأيديولوجيا - والمعتقدات بشأن الكون المحيط والديانة والحقوق والواجبات، وبالتالي القانون والحكومة والدولة.

وإذ شكّل مجتمع النيوليت نقلة نوعية في حياة الإنسان، لكنه حتماً لم يكن نهاية المطاف، إنما على العكس، كان أقرب إلى خط البداية في تشكّل الحضارات القديمة. وكما في كل البدايات، لم تكن العملية سهلة. فنمط الحياة الجديد تطلب مزيداً من النشاط والعمل، كما استلزم درجة أعلى من التخطيط والبرمجة، وبالتالي المعرفة. فالخروج إلى الصيد في الموسم شيء، والعناية بالقطيع المدجّن: من رعي وسقي ومراقبة وحراسة وعناية... إلخ، شيء آخر. كما إن التوجه إلى مواقع نمو النباتات البريّة في الموسم لحصادها وجمع محاصيلها، هو غير زرع بذورها وتولي العناية بها حتى تؤتي ثمارها. وبالنتيجة، سواء كان ذلك عن وعيٍ مسبق، أو من خلال الاستيعاب بالتجربة والخطأ أو بالتخطيط أو بالمصادفة، فقد فرضت الحياة الجديدة الكثير من البرمجة لضبط إيقاعها، الأمر الذي استوجب تراكماً معرفياً متزايداً.

ومع ارتقاء المجتمعات تنوعت النشاطات، فكان لا بدّ من تقسيم العمل: زراعة وصناعة وتجارة، حتى وإن لم تُرسم بينها حدود بيّنة. ومع التخصص ارتفع مستوى التقنيات، ومع تنوع النشاطات في إطار وحدة الجماعة، كان لا بدّ من تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، ومن وضع الأسس للأعراف والقوانين، وبالتالي صوغ الأيديولوجيا والمعتقدات. كل ذلك استوجب من إنسان النيوليت استغلال طاقاته الذهنية ليكون بقدرته الاستجابة للتحديات، الأمر الذي تمخض عن تراكم معرفي.

وكان كلما ازداد هذ التراكم، طرح أسئلة جديدة، وكلما اتسع، ضاق إطار الأشخاص الملمِّين به، وصولاً إلى نشوء فئة من العقلاء، تحولت مع الزمن إلى طبقة الكهنة أو العرافين.

ومهما كانت سعادة إنسان النيوليت مرتبطة بحقله وقطيعه، إلاّ إن دورة فصول السنة احتلت أهمية أكبر في همومه الفكرية، وحفزت لديه الإرادة على معرفة أسرار هذا التناوب الفصلي. ولهذا كان طبيعياً، وعبر الملاحظة، أن يربط بين هذا التناوب وتقلبات الطقس، وبين مواسم الزراعة والحصاد، وولادة الحيوانات في القطيع، والمطر والرياح والحر والبرد، وأثر ذلك كله في وفرة المحصول أو شحّه. وصاغ هذا الإنسان جملة من المعتقدات حول هذه الظواهر، شكّلت ديانته، فعمد إلى بعض الطقوس التي اعتبرها سبيلاً إلى المصالحة مع هذه القوى المدمرة في سورة غضبها، فصارت بمثابة عبادات يؤديها في مناسبات معينة، ويرى فيها استرضاءً لهذه القوى الخفية، التي تستطيع أن تجلب له النعمة، أو تصب عليه النقمة.

لكن اهتمام المزارع الأول بأمور الطبيعة كالشمس والقمر والريح والمطر... إلخ، لم يصرفه عن النظر إلى ذاته، والبحث عن أصلها ومآلها، وبالتالي موقع الأم في عملية الحياة، وصولاً إلى بروز الإلهة الأم، أو الأم الكاهنة. وهكذا أصبح الخصب هو العنصر الأهم بالنسبة إلى ذاته وإلى قاعدة إنتاجه. لذا قامت إلى جانب العبادات الموجهة لقوى الطبيعة، طقوس الخصب وتقديس الأرواح، وعبادة الأموات والأسلاف. وبمواكبة تطور الحضارة المادية، تبلورت قيم روحية، أخلاقية وفكرية، عبرت عنها الأسطورة، وكرست طقوسها العبادات، وأحاطت بها جميعاً هالة من القدسية.

ومهما تكن دوافع اعتراض بعض الباحثين على الأمر، علمية أو مغرضة، فإن الفكرة السائدة حتى الآن، وإلى أن يثبت عكسها، هي أن الزراعة الأولى نشأت في بلاد الشام القديمة، وفي سورية وفلسطين على وجه التحديد، ومنهما انتقلت إلى بقية المناطق في العالم. ويبقى، حتى بين الذين يقرّون هذه الحقيقة، تباين حول الأسباب الكامنة وراء هذه النقلة النوعية، التي يعتبرها البعض، بعد ابتكار النار، وقبل الثورة الصناعية الحديثة، أهم خطوة حضارية حققها الإنسان. وقد واكبت هذه النقلة تحوّلات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية لإنسان النيوليت، طالت المسكن والمأكل والملبس وأدوات العمل وأغراض الزينة والأواني المنزلية والديانة والتعبيرات الفنية، ومجمل العلاقات المجتمعية ـ الداخلية والخارجية.

وفي بلاد الشام مواقع كثيرة من عصر النيوليت، موزعة في مناطق متعددة ـ

ساحلية وجبلية وصحراوية ونهرية وغيرها. لكن الموقع الذي أُولي الأهمية المطلقة لفرادته هو أريحا، في جوار البحر الميت. ففي تل السلطان، موقع أريحا القديمة، القريب من عين السلطان، توجد آثار المدينة الوحيدة المعروفة حتى الآن في العالم، والتي يعود تاريخها إلى ما قبل ٩٠٠٠ عام. وهذه المدينة المسوّرة، سبقت بـ ٤٠٠٠ عام أيّ استيطان مديني معروف حتى الآن. ولذلك فهي تشكل أحجية أثرية، تثير الكثير من التساؤلات التي لم يتفق الباحثون على الإجابة عنها، أو على تقديم تفسير متماسك ومنطقي لازدهار مدينة كهذه في ذلك الزمان والمكان.

فأريحا، التي ينخفض موقعها (تل السلطان) نحو ٢٧٥م تحت سطح البحر، وحيث معدل هطول الأمطار لا يزيد عن ١٠٠ ملم سنوياً، والتي تدين بقيامها وبقائها للنبع المجاور، عين السلطان، هي ظاهرة فريدة، ليس في الشرق القديم فحسب، بل في العالم أيضاً. فقد عاصرتها مستوطنات وقرى زراعية كثيرة في جميع أنحاء الهلال الخصيب ومصر، إلاّ إنه لم تُكتشف حتى الآن في هذه المنطقة، آثار مدن محصنة قبل الجزء الأخير من الألف الرابع قبل الميلاد، في حين يعيد الباحثون أسوار أريحا إلى الألف السابع قبل الميلاد. وهي بذلك، ولكبر حجمها وعدد سكانها الذي يقدره البعض بـ ٣٠٠٠ نسمة، تطرح الكثير من الأسئلة بشأن نشوئها وازدهارها ومصادر ثروتها، ونظامها الاقتصادي ـ الاجتماعي.

ولأسباب موضوعية، أي فرادة الظاهرة، كما لأُخرى ذاتية، أي أعمال التنقيب الواسعة والمنهجية التي أُجريت فيها، فإنّ أريحا تُعدّ الموقع النموذج الأرقى لهذا العصر والذي يمكن من خلال المعلومات التي يوفرها تتبّع مراحل الانتقال من النطوفية (الميزوليت) ـ القرية المفتوحة ـ إلى المدينة المسوَّرة (النيوليت) حتى العصور اللاحقة وبصورة متواصلة ومتكاملة. فقد ساهمت أوضاع أريحا البيئية الخاصة، بتطورها إلى مدينة بوقت مبكر جداً، بينما ظلت المستوطنات في مواقع أُخرى، صغيرة، كما هو الحال في موقع وادي فلاح، حيث تحتل قرية صغيرة مصطبة محدودة عند مدخل المغارة. ويعزو بعض الباحثين ازدهار أريحا إلى اشتغال أهلها بالتجارة، وخصوصاً بمستخرجات البحر الميت: الملح والقار والكبريت.

ويتميّز موقع أريحا بآثاره العمرانية، إذ كُشف عن منازل مؤلفة من غرفتين وأكثر، مبنية من اللبن المسطح المحدّب وجُدُرها مائلة إلى الداخل، وهو ما يشير إلى أن سقوفها كانت مقببة. لكن أهم ما يثير الانتباه في الموقع في هذا العصر المبكر هو الأبنية الحجرية الواسعة، والسور الذي يقوم عليه برج عالٍ. وتشير الدلائل إلى أن هذه التحصينات الضخمة بمقاييس العصر، صُمّمت منذ البداية لأغراض دفاعية.

ويحيط بالسور خندق محفور في الصخر، عرضه ٣,٢م، وعمقه ٢,٧٥م، ويليه جدار من الحجر سماكته ٣م، بقيت منه أجزاء على ارتفاع ٥ أمتار. وفي السور برج حجري دائري الشكل، قطره عند القاعدة ١٢م، وعند القمة ٩م، وارتفاعه ٩,١٥م. وداخل البرج درج يؤدي إلى أعلاه، فيه ٢٢ درجة، وطول السور ٧٠٠م ويحيط بمستوطنة مساحتها تزيد عن ٤٠ دونماً.

فضلاً عن تلك التحصينات، كُشف عن مبانٍ مركزية، منها معبد وخزّان ماء، بقيت جميعاً بمثابة أحجية، إذ سبقت الأهرامات نحو ٤٠٠٠ عام. وعدا ما يفترضه ذلك من معرفة لفن البناء، ومن مستوى عال من التقنيات، فإنه يثير الدهشة لما يتطلبه من طاقة بشرية، وما يستلزمه من وجود سلطة مركزية، قادرة على حشد هذا الجهد وتوفير حاجاته. ولذلك اعتُبرت أريحا أقدم مدينة في التاريخ. وعلى الرغم من كل التنقيبات في المنطقة لم يعثر على مثيل لها حتى الآن، وظلت أريحا ظاهرة فريدة، تجاوزت عصرها من ناحية ضخامة أبنيتها، وعدد سكانها، ولم تتكرر إلاّ بعد مرور آلاف السنوات. ولا شك في أن بناء مثل هذه المدينة استوجب وجود مجتمع متطور بعلاقاته ومؤسساته.

وقد عاصر السويّات الأولى من أريحا موقع وادي فلاح، على الساحل بالقرب من حيفا. وجرياً على عادة المنقبين، أُطلق على مكتشفات هذا الموقع الحضارة الساحلية. ويقول البعض إن الحضارة الساحلية، أسوة بقريناتها من النيوليت: الخيامية، نسبة إلى موقع الخيام غرب البحر الميت، والريحاوية، نسبة إلى أريحا، والطاحونية، نسبة إلى وادي الطاحون في جبال القدس، هي مرحلة، أو مراحل، متطورة عن النطوفية، ومتكيفة أكثر وفق الأحوال المناخية الجديدة. وهناك من يرى أن النطوفية، التي كانت واسعة الانتشار، قد أخلت مكانها لثلاثة أنماط من الاستيطان المنتقل إلى الزراعة: ساحلي، في وادي فلاح؛ جبلي، في وادي الطاحون؛ وغوري، في أريحا. وقد أدّت العوامل المحلية دوراً في تمايزها بعد نشوئها.

أمّا موقع المريبط، على نهر الفرات في سورية، فينتمي إلى هذا العصر، وإليه ينسب بعض الباحثين الزراعة الأولى في العالم، والتي يعود تاريخها بحسب الكربون المشع، إلى سنة ٧٧٠٠ ق.م. وإلى الشمال منه، اكتُشفت آثار الزراعة المعاصرة له في تل الشيخ حسن. وكذلك في تل أسود في محيط دمشق، الذي يمثل الموقع الأقدم للاستقرار في سورية الجنوبية. ويشير واقع البحث العلمي الحالي إلى أن المواقع السورية كانت السبّاقة إلى صناعة الفخار، فقد وُجدت بداياتها، لكن على

نطاق ضيق، في موقع تل أسود. غير أن التعبير الأكثر دلالة على مستوى تطور هذه الصناعة المهمة، والتي أصبحت الأساس لتمييز الحضارات اللاحقة، جاء من منطقة العمق، شمال سورية، ومنها انتشر في أرجاء الشرق القديم.

ويبدو أن صناعة الفخار وصلت متأخرة إلى فلسطين، وربما من سورية، إذ تشير الدلائل المتوفرة إلى استخدامه في فترة مبكرة أكثر. وبناء على ذلك، تعتبر سورية موطن الفخار الأول. وتقدم منطقة العمق صورة عن تتالي المراحل في تطور هذه الصناعة وانتشارها، منذ بداية الألف السادس قبل الميلاد. وبينما تكشف هذه الصورة عن استمرارية حضارية في سورية، فإنها تظهر فجوة في فلسطين تم تخطيها لاحقاً. ويستخلص الباحثون من ذلك قيام هجرات من سورية إلى فلسطين في فترة ما بعد الفخار، أعطت دفعاً لمستوطنات قديمة، مثل أريحا، وإقامة أُخرى جديدة، مثل المنحتة، بالقرب من بيسان، وتل الأقحوانة، في دلتا اليرموك، التي أُطلق عليها اسم الحضارة اليرموكية.

وتقابل حضارة العمق في سورية حضارة جبيل في لبنان، التي تحتل موقعاً متميزاً على الساحل، شمالي بيروت، من عصر النيوليت الفخاري في بلاد الشام. وهاتان الحضارتان تعاصران مرحلة «حلف» الوسطى في العراق. ويظهر التأثير السوري على صناعة الفخار الأولى في فلسطين في عدد من المواقع، وخصوصاً في منطقة الحولة: عين الملاحة وعينان وتل القاضي وغيرها، حيث وُجدت الأواني الفخارية المشابهة لتلك التي اكتُشفت في تل الرماد، في الجزء الجنوبي من سورية. أمّا في الأردن، فهناك الكثير من المواقع التي تعود إلى هذا العصر: البيضا (شمال البتراء) وعين غزال (بين عمان والزرقاء) وغيرهما.

ومع انتهاء مرحلة النيوليت ما قبل الفخار، والتي عرفت باسم الحضارة الطاحونية، والموقع النموذج لها هو أبو غوش، بالقرب من القدس، ظهرت في فلسطين ثلاث حضارات فخارية، هي: اليرموكية والساحلية (وخصوصاً في وادي رباح بالقرب من رأس العين) والمنحتة (غور بيسان). وفي هذه المرحلة حدثت تغيّرات متعددة، أكثرها وضوحاً كان في مجال الأواني الفخارية من حيث الإتقان والألوان والزخارف، فضلاً عن تنوع الأشكال. كما استُبدلت البيوت المستديرة بأُخرى مستطيلة، مؤلفة من غرفتين أو ثلاث. وبينما كانت الطاحونية تنحصر في الجنوب والصحراء، دخلت كما يبدو شعوب أُخرى من الشمال والشرق، حملت معها إلى فلسطين صناعة الفخار.

وأهمية الحضارة اليرموكية، تل الأقحوانة، أنها تمثل المرحلة المبكرة لصناعة

الفخار في فلسطين وقد أطلق المنقب هذا الاسم عليها، لأنها تقع في دلتا اليرموك، عند مصبه في الأردن، حيث الموقع محصن بصورة طبيعية، ولذا استمر الاستيطان فيه لفترة طويلة، والفخار الذي وُجد فيه يقارب الفخار السوري. لكن أهم ما يميّز الآثار اليرموكية هو التماثيل المصنوعة من الطين لرؤوس نساء، ودمى نسائية مبسطة ومختزلة، وكذلك دمى لأنواع معينة من الحيوانات التي أولوها اهتماماً خاصاً. وقد وُجد في الموقع أكثر من مئة دمية، وتماثيل طينية وحجرية ورسوم فنية، تتعلق في أغلبيتها بالخصوبة البشرية.

المخلفات الأثرية التي اصطلح على تسميتها الحضارة اليرموكية، عُثر عليها في مناطق واسعة من بلاد الشام، تمتد من سهل العمق، في شمال سورية، إلى جبيل، في لبنان، فالساحل الفلسطيني، وغور الأردن، وكذلك في شرقي الأردن، في موقع عين غزال، بالقرب من الزرقاء، وفي جنوبه أيضاً. أمّا المرحلة التالية، وهي الأخيرة من النيوليت، فقد كُشف عن مواقع كثيرة تعود إليها، ومنها: مجدّو (تل المتسلم، في مرج ابن عامر) وأريحا وبيسان وتل بلاطة وتل الفارعة (بالقرب من نابلس)، وغيرها.

رابعاً: العصر الحجري ـ النحاسي (الكالكوليت)

يمثل هذا العصر الانتقال من العصور الحجرية إلى المعدنية (البرونز)، والذي حدث بالتدريج خلال الألف الرابع قبل الميلاد. وكما يدل اسمه، فإن تصنيع النحاس، واستعماله في أدوات عمل الإنسان وزينته، أصبحا رائجين، إلى جانب استمرار شيوع الأدوات الصوانية والفخارية والعظمية. ويكتسب هذا العصر، على قصر فترته الزمنية نسبياً، أهمية خاصة، نظراً إلى الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققها إنسان النيوليت في مراحله الأخيرة، قبل الانتقال إلى عصر المدن، وذلك في فلسطين، كما في الشرق الأدنى القديم كله، إذ نشهد تسارع المسار الحضاري، مادياً وروحياً، وفي مناطق واسعة من الهلال الخصيب ومصر.

فالازدهار الاقتصادي القائم على الزراعة والرعاية، مع شيء من التجارة، أعطى دفعاً لتطور مفاهيم دينية واجتماعية، جرى التعبير عنها بالعبادات، وخصوصاً في طقوس دفن الموتى، وفي بناء المؤسسات التي من خلالها جرى تنظيم الحياة في المجتمعات المستقرة، وإقامة المشاريع العامة، وصولاً إلى بناء المدن، أو تطور القرى الدائمة إلى مدن، في العصر اللاحق (البرونز). وتثير الأنصاب الحجرية

الضخمة بأنواعها المتعددة، الاهتمام بصورة خاصة، فهي إمّا أن تكون حجراً واحداً ضخماً (ميجاليت) بالقرب من مقبرة، وإمّا أن تتألف من عدد منها، على شكل بناء، جُدُره حجارة تنتصب عمودياً، ويغطيها حجر مسطح كبير، تعرف باسم دولمين. وقد انتشرت في شرقي الأردن أكثر من غربيه.

وتقع أغلبية المواقع المعروف أنها أُقيمت في هذا العصر في جوار الأودية والأنهار أو الينابيع ومصادر المياه الأُخرى، الأمر الذي يشير إلى أنها اعتمدت أساساً على زراعة الريّ، وقد بُنيت في السهول الخصبة، أو في مناطق أُخرى يسهل على السكان استغلالها وجلب المياه إليها. وفي هذا العصر، كما في سابقه ـ النيوليت الأخير ـ كانت الحضارة المادية والروحية في فلسطين موحدة على العموم، ومنسجمة مع مواقع أُخرى في المنطقة بعناصرها الأساسية. إلاّ إن خصوصية البيئة في كل موقع أعطته بعض الملامح الخاصة، الأمر الذي جعل تلك الحضارة متشابهة، ولكن ليس متجانسة أو متطابقة في تقاليدها وعاداتها، كما تبرز عبر آثارها.

وتتضح من الحفريات والمسوحات الأثرية زيادة عدد المستوطنات وتنامي حجمها وسكانها، على الرغم من استمرار اعتمادها أصلاً على الزراعة. والكثير من هذه المستوطنات استمر في البقاء، وتطور إلى ما بعد الكالكوليت، وتحوّل إلى مدن. ويبرز ذلك في شمال البلاد أكثر من جنوبها، ولعل ذلك بفعل تأثيرات سورية في هذا الجزء، إذ ساعدت في تحوّل المستوطنات فيه إلى مجتمعات حضرية مدينية، في حين أن الكثير منها في الجنوب هُجر. وبينما يبرز في الشمال التفاعل مع سورية ولبنان، فإن الجنوب أقام علاقات تجارية وثقافية مع سيناء ومصر.

والموقع النموذج لحضارة الكالكوليت هو تليلات الغسول، إلى الشمال الشرقي من البحر الميت؛ وبناء على ذلك، سميت هذه الحضارة غسولية، وهي تعود إلى المراحل الأولى من هذا العصر، حيث أُقيمت على عدد من التلال الصغيرة. وكشفت التنقيبات فيها عن بيوت مستطيلة الشكل، تضم أكثر من غرفة، جُدُرها من الحجارة واللبن، وسُقوفها من القصب والطين، وأرضيتها مرصوفة أو مقصورة. وأغلبية البيوت لها فناء مسوَّر تُمارس فيه الحياة اليومية، حيث وُجدت المواقد ومطامير تخزين الحبوب وموقع جرة الماء والجاروشة. وفي داخل البيوت وخارجها وُجد الكثير من الأدوات الصوانية، والأواني الفخارية، وكذلك الأدوات النحاسية التي أعطت هذا العصر اسمه ـ الحجري ـ النحاسي (كالكوليت).

ووُجد على جُدُر بعض البيوت لوحات جدارية، مزخرفة بألوان متعددة، منقوش على بعضها أشكال هندسية، وعلى البعض الآخر صور تعبر موضوعاتها، كما يبدو،

عن أمور دينية، وإحدى الصور التي تصف عصفوراً طويل الذنب، لها قيمة فنية كبيرة، في حين تمثل واحدة أُخرى نجماً، بينما تقدم الثالثة مشهداً دينياً لمعبود جالس، وأمامه أشخاص واقفون، يؤدون الطاعة والولاء. كما وجدت في تليلات الغسول نواويس فخارية، دفن فيها الموتى داخل المنطقة السكنية، أو تحت مصاطب البيوت، وكانت كما يبدو، على صورة بيت سكني. وكشفت الحفريات الأخيرة عن غرفة كبيرة مستطيلة الشكل، يعتقد أنها كانت معبداً.

وفي غور الأردن، وعلى جانبيه، مواقع كثيرة تضاهي تليلات الغسول حجماً، وهي تعود في أغلبيتها إلى هذا العصر، وما قبله ـ النيوليت الأخير ـ الذي مهد له. وقد بُنيت على العموم قريباً من مصادر المياه، كالسيول والينابيع والأودية، الممتدة بين بحيرة طبرية شمالاً والبحر الميت جنوباً. أمّا في وادي عربة، فقد أُقيمت المواقع بالقرب من مناجم النحاس، واشتُغل باستخراجه، كما هو الحال في خربتي أفدان وأفنان وغيرهما. ويتضح من ذلك أن أغلبية مستوطنات الشمال، المتأثرة بالحضارات السورية، اشتغلت بالزراعة، كما تشير إلى ذلك أيضاً الأدوات الصوانية التي وُجدت بأعداد كبيرة في هذه المواقع.

ويمثل تل الفارعة، بالقرب من نابلس، الموقع النموذج للاستيطان الكالكوليتي في سلسلة الجبال الوسطى، إذ كشفت التنقيبات عن استمرارية من عصر النيوليت، وحتى عصر البرونز ـ عصر بناء المدن. وكذلك الحال بالنسبة إلى مجدّو (تل المتسلم) في مرج ابن عامر وبيسان وغيرهما. وليس واضحاً كيف انتهت حضارات الكالكوليت في شمال فلسطين، ولكن تظهر في نهاية الألف الرابع قبل الميلاد، وعشية عصر البرونز المبكر، تأثيرات شمالية، أدّت في النهاية إلى قيام حضارات مادية جديدة. وإذ لم تمت الحضارة القديمة بين ليلة وضحاها، فالأكيد أنها امتزجت بحضارات جديدة، وشكلت معها عصر البرونز المبكر ـ عصر بناء المدن.

أمّا في الجنوب فتحتل منطقة بئر السبع أهمية خاصة، نظراً إلى طبيعة المستوطنات وأساس اقتصادها، إذ إنها ليست في العادة قريبة من مصادر المياه، وبناء عليه، يعتقد الباحثون أن السكان زرعوا القمح والشعير في موسم الشتاء، واشتغلوا بالرعي في مناطق البادية، فضلاً عن استخراج النحاس من وادي عربة، كما يبدو. وقد وُجدت في مواقع بئر السبع: خربة البيطار وبئر الصفدي وتل أبو مطر، دلائل واضحة على تصنيع النحاس من أدوات وأفران. كما عُثر في موقع بئر الصفدي على عدد كبير من الدمى والتماثيل المصنوعة من العاج، وهي تعتبر من أقدم العاجيات المصنعة في الشرق الأدنى القديم، إضافة إلى الحلى النحاسية، وكلها معدّة

كما يبدو للتجارة مع الخارج.

وعلى طول الساحل الفلسطيني، اكتُشفت مواقع من عصر الكالكوليت، اعتبرها البعض وحدة حضارية مستقلة، بينما هي في السمات الأساسية لا تتباين كثيراً عن حضارة الغسول، أو بئر السبع وغيرهما. لكن أصحابها مارسوا عادات دفن متباينة عن تلك المعروفة في الجبل والغور. وقد وُجدت توابيت من الصلصال المجفف، على صورة بيوت سكنية، استعملت للدفن في كهوف كبيرة محفورة في الصخر. وقد وُجد مثل هذه المقابر في منطقة يافا، وبالقرب من الخضيرة، وكذلك في يازور. كما اكتشف بناء كبير، يبدو أنه استعمل كمعبد في خربة الشيخ ميصر، وهو يشبه المعبد الذي اكتُشف في تليلات الغسول.

المراجع

باللغة العربية

- أور، فرنسيس. «حضارات العصر الحجري القديم». تعريب د. سلطان محيسن. دمشق، ١٩٨٩.
- شعث، شوقي (محرر). «دراسات في تاريخ وآثار فلسطين (وقائع الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية)». ٣ مجلدات. حلب، ١٩٨٧.
- كوفان، جاك. «ديانات العصر الحجري الحديث في بلاد الشام». ترجمة د. سلطان محيسن. دمشق، ١٩٨٨.
- محيسن، سلطان. «آثار الوطن العربي القديم (الآثار الشرقية)». دمشق، ١٩٨٨ - ١٩٨٩.
- ______. «بلاد الشام في عصور ما قبل التاريخ (الصيادون الأوائل)». دمشق، ١٩٨٩.
- ______. «عصور ما قبل التاريخ». دمشق، ١٩٩٠ - ١٩٩١.
- «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام. ٤ مجلدات. دمشق، ١٩٨٤.
- ______، القسم الثاني (الدراسات الخاصة). ٦ مجلدات. بيروت، ١٩٩٠.

باللغات الأجنبية

- Anati, Emmanuel. *Palestine Before the Hebrews.* London, 1963.
- *Atlas of Israel.* Jerusalem, 1970.
- Burns, Edward McNall. *Western Civilizations.* 8th Edition. New York, 1973.
- Dudley, Guilford A. *A History of Eastern Civilizations.* New York, 1973.
- *Encyclopaedia Hebraica.* Jerusalem (Hebrew).
- McNeill, William H. *The Rise of the West.* Chicago, 1963.
- Redford, Donald B. *Egypt, Canaan and Israel in Ancient Times.* Princeton (N.J.), 1992.

الفصل الثاني
عصور التاريخ الأولى

مقدمة

يُعتبر ابتكار الكتابة عتبة العبور من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور التاريخية الأولى. ويتفق العلماء حالياً على أن هذا الحدث المهم في مسيرة الحضارات البشرية الطويلة، وقع في بلاد ما بين النهرين (العراق)، في النصف الثاني من الألف الرابع قبل الميلاد، ثم انتقل بتواتر سريع إلى مناطق الشرق الأدنى القديم الأخرى. وبابتكار الكتابة، صار الناس يسجلون الأحداث المعاصرة، وعبر الوثائق المكتوبة، انتقلت المعرفة بهذه الأحداث من السلف إلى الخلف. وقد وصلت إلينا على صورة لوحات نُقشت عليها رموز، عمل العلماء على فكّها. وبقي الأقدم منها أكثر غموضاً، كما أنه الأكثر ندرة بطبيعة الحال.

لكن الكتابة ليست المركب الوحيد الذي آذن بدخول العصر الجديد، وإنما تواكب ذلك مع ظاهرتين أُخريين ميّزتا حضارة هذا العصر، على الأقل في جانبها المادي، وهما: بناء المدن الكبيرة، وانتشار استعمال المعادن ـ بدلاً من الصوان ـ إلى جانب الفخار. وبناء عليه، يعتقد العلماء أنه كما يصح التقسيم إلى ما قبل التاريخ وما بعده، على أساس ابتكار الكتابة، يصح كذلك التقسيم على أساس التمييز بين ظاهرة بناء المدن وما سبقها. كما يمكن تقسيم التاريخ بحسب المواد الأولية التي استعملها الإنسان بصورة رئيسية في تشييد حضارته المادية ـ الصوان والفخار والمعادن ـ وكل منها في حينه، وبحسب شيوع استعماله.

وإذا كانت الوثائق الأولى، على قلتها، لا تزال غير مفكوكة الرموز بالكامل، وبالتالي فهي لا توفر لنا المعلومات الكافية، فإن بقايا المدن الكبرى الأولى لا تزال مدفونة تحت طبقات سميكة من التراب والحجارة، ومعلوماتنا عنها قليلة نسبياً. وبناء عليه، فالباحثون في هذا العصر يعتمدون كثيراً على وثائق من فترات لاحقة، تطرقت، بصورة أو بأُخرى، إلى أحداث سابقة، ولكنها خارج ذلك الزمان أو المكان، وتستوجب التمحيص في مقدار دقتها وصدقيتها. أمّا أعمال التنقيب فمستمرة، وهي كلما تقدمت قدمت المزيد من المعلومات، وحفريات إبْلا تشكل دليلاً على ذلك.

ويتفق العلماء على أن الكتابة ظهرت في مجتمعات المدن، وأن الحافز على ابتكارها كان تطور المعاملات الاقتصادية، في مجتمع مركب، يقوم على اقتصاد منوّع، فيه درجة عالية من التخصص، وتؤدّي التجارة دوراً متعاظماً فيه. وبعض النصوص الأولى التي وصلت إلينا لا تعدو كونها سجلات لأمور تتعلق بالحياة اليومية، مثل عدد رؤوس الحيوانات وأنواعها، التي أودعها المالك في يد الراعي للعناية بها، وما شابه. وراحت هذه النصوص تتطور ويتسع استعمالها وانتشارها بالتواكب مع تطور العلاقات، الداخلية والخارجية، لمجتمع المدن، وفي المجالات جميعها ـ الاقتصادية والحضارية والبشرية ـ وبحسب مقتضيات ذلك التطور كمّاً ونوعاً.

ويبقى النمو السكاني العنصر الأساسي في قيام المدن وتطور اقتصادها وتنوعه، ثم يليه التراكم الرأسمالي، كعنصر رئيسي ثانٍ في حضارة المدن. وهذان العنصران يحفزان على تطوير الكتابة، كوسيلة فعلية لتسيير التعامل الاقتصادي والتفاهم الفكري، بمواكبة التوسع في العلاقات المجتمعية كافة، داخلياً وخارجياً. ففي المدن ازداد نبض الحياة، وبالتالي التفاعل الحضاري الداخلي، الذي لم يلبث، بفعل التخصص وفائض الإنتاج أن استنفد إمكاناته الداخلية. فراح يبحث عن آفاق جديدة، وعلى نطاق أوسع وأشمل. وفي الشرق الأدنى القديم طال جميع أجزاء المنطقة، الأمر الذي ينعكس في التأثيرات الحضارية المتبادلة، مادّياً وروحيّاً.

وفضلاً عن العدد الكبير من السكان الذي تركز في المدن، وما استتبعه من تغيير في نمط الإنتاج الاجتماعي وعلاقاته، تميّزت المدن من القرى التي سبقتها بظاهرتين بارزتين: الأبنية العامة الشاهقة والضخمة، والتحصينات الدفاعية. وإذ كانت الأولى عامل جذب سكاني إلى المدن في زمن السلم والازدهار، فقد قامت الثانية بهذا الدور في زمن الحرب. والأكيد أن اكتشاف البرونز، واستعماله على نطاق واسع، ساعد مجتمعات المدن على تشييد هذه الأبنية والتحصينات. إلاّ إنّ العامل الأساسي الذي مكّن من ذلك، هو وجود مجتمع منظم، تسوده علاقات متطورة، وتحكمه سلطة مركزية فاعلة، وهو يمتلك المعارف والأدوات اللازمة للقيام بالعمل المطلوب.

وهناك بالضرورة علاقة جدلية بين ازدهار المدن وارتقاء النظام الاجتماعي. ويتضح أن التطور على هذا الصعيد كان في اتجاه تبلور الملكية الاستبدادية، المرتكزة على الآلة العسكرية، وصولاً إلى قيام الإمبراطوريات، متعددة الأجناس والشعوب. والازدهار مرتبط بفائض الإنتاج، وبالتالي تراكم رأس المال، وتعزيز التخصص وتطور الحرف والتجارة. وباستثناء الظاهرة الفريدة في فلسطين ـ أريحا ـ كان جنوب العراق

(بلاد سومر)، هو السبّاق لقيام مثل هذه المدن ـ الدولة، وتبعته مصر. أمّا بلاد الشام فقد تأخرت عنهما، كمّاً ونوعاً. ومع أنها شهدت في هذا العصر قيام المدن، إلاّ إنها ظلت من حيث الحجم والموارد أصغر من أن تشكل الندّ لمدن كل من العراق ومصر.

ومن المتفق عليه عموماً الآن، أن الانتقال من مجتمع القرية إلى حضارة المدينة ـ الدولة وقع في وادي دجلة والفرات الأسفل. أمّا الأسباب التي أدّت إلى هذا التطور النوعي، فيدور بشأنها نقاش واسع بين المؤرخين، والطروحات عندهم متباينة. فهناك من يرى أن ظاهرة قيام المدن كانت النتيجة الطبيعية لتقدم القرى وازدياد عدد سكانها، وامتلاكها الخبرات والأدوات والمؤسسات... إلخ. ويذهب البعض إلى حدوث طفرة درامية، أدّى استعمال المعادن دوراً كبيراً فيها. وهناك من يعود إلى نظرية المناخ، وبالتالي الجفاف، وضرورة اللجوء إلى زراعة الريّ، وتنظيم المجتمع على هذ الأساس. كما يطرح البعض هجرات جديدة من الشعوب، حملت معها سمات حضارتها من مواطنها الأصلية.

وإذ توجد دلائل تدعم وجهات النظر أعلاه كلها، فليس من المستبعد تضافر عوامل متعددة لإيجاد ظاهرة المدينة ـ الدولة. ومهما يكن الأمر، فإنه نحو سنة ٤٠٠٠ق.م.، حدث انتقال مفاجىء في نمط حياة سكان وادي دجلة والفرات، وخصوصاً في الجزء الأسفل منه. ففي هذا الجزء توفرت أرض خصبة، قابلة للاستصلاح بقليل من الجهد، وكذلك تنظيم عملية الريّ، أو صيانة الحقول من الفيضانات الجارفة. وفي الأرض الرخوة التي تخلفها مياه الأنهار لدى انحسارها بعد الفيضان، إضافة إلى مناخ حار، تنمو المزروعات بسرعة إذا توفرت مياه الري في أشهر القيظ. وكذلك، ففي المستنقعات ثروة سمكية غنية، كما أن التمور في جنوب العراق رفدت سلّة غذاء الناس في تلك المنطقة.

وتشير المعلومات المتوافرة إلى أنه نحو سنة ٤٠٠٠ق.م.، ظهرت في جنوب العراق مدن كبيرة، لا تقل بحجمها عن المستوطنات التي تسقيها مياه الأمطار الغزيرة. وهذا يدل على أن الناس في تلك المنطقة ـ حيث معدل سقوط الأمطار يتدنى إلى حد الانقطاع ـ قد ابتكروا أساليب للريّ، بدءاً في جوار مجاري الأنهار، ثم راحوا يوسعون الرقعة المروية ببناء سدود أكبر وأفضل، وبطرق أكثر تعقيداً. ونحو سنة ٣٥٠٠ق.م.، كانت حضارة المدن السومرية قد تأسست، وهو ما يدل على أن هذا الشعب قد امتلك القدرة، عبر تنظيم المجتمع، وتشكيل سلطة مركزية، على بناء أنظمة ريّ متطورة، سمحت له باستغلال الإمكانات الزراعية المتوفرة في وادي نهري دجلة والفرات الأسفل.

إن معلوماتنا عن السومريين لا تعرفنا بأصلهم. ولغتهم، بالقدر المعروف عنها، لا تمت بصلة إلى أية لغة أُخرى معروفة. ويُستشف من أساطيرهم أنهم جاؤوا العراق من الخليج العربي (دلمون ـ البحرين). وحتى الاسم سومر، الذي أُطلق عليهم هو ترجمة أكادية (سامية ـ شرقية) للكلمة السومرية ساج ـ جيجا (Sag-giga)، والتي تعني سود الرؤوس. ولعلهم وصلوا إلى العراق وهم يعرفون زراعة الريّ، مع أن ديانتهم، وكذلك تعبيراتهم الفنية، تركز على عالم الحيوان، الأمر الذي يشير إلى أصول كانت تعمل بالرعي. ولكن الحضارة السومرية، كما تتكشف من خلال الحفريات، هي حضارة مدن لا لبس فيها.

ويتضح من دراسة الوثائق المكتشفة أنه منذ بداية التاريخ المسجل، عاشت في بلاد الرافدين شعوب متعددة ومختلطة. ولا شك أن ابتكار زراعة الريّ شكل عامل جذب إلى هذه الرقعة من الأرض، فجاءها المستوطنون من جهات متعددة للإفادة من خيراتها. والوثائق الأولى المعروفة، المكتوبة بلغة سومرية، والتي جاءت من مدن متطورة في أقصى الجنوب، تُظهر أن السومريين كانوا يعيشون جنباً إلى جنب مع شعوب أُخرى سامية ـ أبرزها الأكّاديون. وإذا كان السومريون هم الأكثرية في الجنوب، فإن نسبتهم تقل كلما توجهنا شمالاً، لتصبح الأكثرية هناك من الساميين. وعلى الرغم من الاختلاط الواسع، وصعوبة التمييز بين عناصر هذه الحضارة، فقد جرت العادة على تسميتها الحضارة السومرية.

والتطور اللاحق لقيام مدن ـ الدولة السومرية في جنوب العراق، تميّز بعدم الاستقرار السياسي، وأساساً بسبب تضاريس المنطقة الجغرافية. فهي تتميز بغياب الحواجز الطبيعية، أكان ذلك في وجه الغزاة من الخارج أم كعقبات في طريق الحملات العسكرية المنطلقة من الداخل. وبتفاعل جدلي متدرج، تحولت مدن ـ الدولة إلى دولة ـ المدن، وبمسار حتمي تقريباً نحو الدولة المركزية، ومنها إلى الإمبراطورية. فلأسباب دفاعية، صدُّ الغزاة قبل دخولهم تخوم الدولة، أو لأُخرى هجومية، بحافز التوسع والسيطرة على الموارد والهيمنة على السكان، توجهت أنظار الدولة المركزية إلى الخارج. وبوجود سلطة مركزية، ملكية استبدادية وراثية، تستند في قوتها إلى آلة عسكرية نظامية، أصبح قرار التوسع أكثر يسراً.

وفي المسار نحو تشكل الإمبراطوريات، وبالتالي التوجه نحو التوسع والهيمنة عبر الحملات العسكرية، سبق وادي الرافدين قرينه وادي النيل، علماً بأن الوادي نفسه أدّى دوراً مركزياً في وحدة كل منهما، بغض النظر عن الأسباب والحوافز والأساليب التي أدّت إلى تلك الوحدة. فالصراع بشأن الموارد في جنوب العراق، فرض على

المدن الأولى المزدهرة الصدام مع الغزاة، ومن ثمّ، بعد توسعها، الصراع بين بعضها البعض. وعندما صارت الحرب نهجاً، تشكلت التحالفات، وانتهت بانتصار هذا الطرف أو ذاك، وبالتالي إخضاع الآخرين، وما يستتبعه من تمرد على المحتل عندما تلوح الفرصة. وبسبب الانفتاح على المحيط، سلباً أو إيجاباً، تبلورت في العراق مبكراً فكرة الإمبراطورية الكونية، وتلقت بلاد الشام ـ التي بسبب تنوّع تضاريسها الطبيعية غابت عوامل الوحدة السياسية بين مدنها ـ الصدمة الأولى المعروفة تاريخياً لهذه النزعة لدى الكيانات السياسية الكبيرة التي قامت في العراق.

في المقابل، وخلال فترة قصيرة بعد ازدهار حضارة وادي الرافدين، وما نجم عن ذلك داخلياً وخارجياً، برزت حضارة مثيلة في وادي النيل. وبسبب الفوارق في الأوضاع الطبيعية، وكذلك عوامل النشأة والتطور، تباينت الحضارة المصرية، شكلاً ومضموناً، عن الحضارة العراقية. وبناء عليه، تباين أثر كل منهما في بلاد الشام، الواقعة في الوسط بينهما، فكانت تشكل أحياناً حاجزاً يفصلهما، وأُخرى جسراً يجمعهما، سلماً أو حرباً. وعزلة وادي النيل الخصيب، التي فرضتها الصحارى الواسعة، أكانت من الشرق أم من الغرب، تركت آثارها الواضحة في سلوك الدولة المركزية المصرية، داخلياً وخارجياً، بما في ذلك بلاد الشام. وإذ كان النيل العظيم عامل وحدة رئيسياً لواديه، فإن رتابة دورة فيضانه، وبالتالي انتظام الدورة الزراعية على ضفافه، فضلاً عن الحواجز الطبيعية التي قلصت فعل المؤثرات الخارجية فيه، جعلت التطور السياسي في وادي النيل أكثر استقراراً منه في العراق.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الفوارق في أوضاع النشأة، وبالتالي في مسالك التطور بين حضارتي العراق ومصر، فإن ازدهارهما المتزامن في الشرق الأدنى القديم، جعل الصراع بينهما حتمياً، كما جعل من بلاد الشام ساحة لهذا الصراع. وبناء على ذلك، فإن تاريخ المنطقة، ولعصور طويلة، يجب أن يُروى أساساً من مفهوم التفاعل، سلباً أو إيجاباً، بين هذين المركزين الحضاريين، بما يتركه ذلك من أثر في بلاد الشام، بدويلاتها المتعددة، وردات فعلها على حركة هذين القطبين. وفي الواقع، قامت مدن كثيرة في بلاد الشام، معاصرة للمدن في كل من العراق ومصر، لكنها ظلت أصغر حجماً وفعلاً، وأقل قوة وأثراً.

أولاً: عصر المدن الأولى

يكشف علم الآثار أن الكثير من مدن فلسطين التاريخية المهمة قد بُنيت في عصر البرونز القديم، أي بداية الألف الثالث قبل الميلاد. لكننا لا نملك حتى الآن

شهادة مكتوبة واحدة على ذلك. والوثيقة الأقدم المتوفرة تعود إلى بداية الألف الثاني قبل الميلاد، أي من عصر سلالات المملكة الوسطى في مصر، التي كانت لها سيادة على أرض كنعان. إلاّ إن الحفريات والمسوحات الأثرية تشير إلى أن منعطفاً حضارياً حدث في فلسطين، بموازاة التطورات الكبيرة في العراق ومصر، وإنْ على مستوى أدنى. ويبرز هذا المنعطف من خلال كثافة الاستيطان المديني الجديد في فلسطين، وذلك باستثناء أريحا، التي تشكل ظاهرة فريدة، سبقت عصرها بآلاف السنين.

وبقايا تلك المدن تقف اليوم في أغلبيتها على صورة تلال اصطناعية، وتحمل في كثير من الأحيان الاسم تل. وهذه التلال منتشرة في جميع أنحاء فلسطين، ولكل منها خاصيته الاقتصادية أو الاستراتيجية. وقد استمرت هذه المواقع فترات زمنية طويلة، وشهدت تقلبات سياسية، كانت في كثير من الأحيان عاصفة. فهدمت المدن بأسوارها ومبانيها، ثم أُعيد تشييدها في الموقع نفسه، فتشكلت بذلك هذه التلال الاصطناعية. وعبر التنقيب في هذه التلال اكتُشفت آثار الحضارة المادية والروحية لسكان تلك المدن القديمة. ويلفت الانتباه في نتائج التنقيب الغنى الأثري في مقابل الشحّ في الوثائق المكتوبة. ولعل الكتابة لم تكن منتشرة في هذا الجزء من الشرق الأدنى القديم، على غرار مصر والعراق، أو أن اللوحات المكتوبة قد اندثرت، على عكس ما هو الحال في ماري وإبْلا (سورية) وجبيل (لبنان).

وتكشف المسوحات الأثرية عن استيطان كثيف في جميع أنحاء فلسطين. فضلاً عن المدن (التلال) الكبيرة، هناك عدد غفير من المستوطنات الصغيرة والمتوسطة. وعلى طول نهر الأردن مثلاً، تبرز كثافة هذه المواقع، إذ لا يبعد أحدها عن الآخر مسافة كيلومتر واحد أحياناً. واللُّقى الأثرية تكشف عن علاقات حضارية مع كل من مصر وسورية والعراق. وإذ يسمي المختصون هذه الفترة عصر البرونز، فإن استعمال هذا المعدن لم يصبح شائعاً إلاّ بعد نحو ألف عام، أي في بداية الألف الثاني قبل الميلاد. ومهما يكن الأمر، فالباحثون يقسمون هذا العصر إلى ثلاث مراحل:

الأولى: وتمتد من سنة ٣٣٠٠ق.م. إلى سنة ١٨٥٠ق.م.
الثانية: وتمتد من سنة ١٨٥٠ق.م. إلى سنة ١٥٥٠ق.م.
الثالثة: وتمتد من سنة ١٥٥٠ق.م. إلى سنة ١٢٠٠ق.م.

ومن تباين صور الاستيطان يستخلص الباحثون تنوّع أنماط المجتمعات في فلسطين وسواها، خلال هذه الفترة المهمة. فإلى جانب المدن، التي تشكل الظاهرة الجديدة المميزة لهذه الحقبة التاريخية عن سابقتها، كانت هناك قرى ومزارع صغيرة

منتشرة، كما عاشت جماعات حياة التنقل والرعي والصيد. وهم يستندون في هذا الاستنتاج إلى تنوّع عادات وتقاليد دفن الموتى، وأشكال المقابر، وهو ما يدل على وجهات نظر متباينة بشأن الحياة والموت وشخصية الإنسان وموقعه في المجتمع. ونظراً إلى تواتر تدمير المستوطنات، وإعادة بنائها، الأمر الذي يبرز من خلال تراتبية الطبقات في التلال، يعتقد الباحثون أن هذا العصر شهد تحركات واسعة لجماعات بشرية، دارت بينها حروب طاحنة على الأرض والموارد. وما التحصينات إلاّ دلالة على ذلك، إذ لا مدينة من دون أسوار.

ويستخلص الأثريون أن جماعات جديدة جاءت إلى فلسطين في عصر المدن الأولى، وظلت الهجرات إليها تتوالى. ويؤيد علماء الأنثروبولوجيا ذلك، من خلال التمييز بين أنماط متعددة من الهياكل العظمية المكتشفة في المدافن. ومع ذلك، فهم يؤكدون أن العنصر السائد ظل إنسان حوض البحر الأبيض المتوسط، أي العنصر الذي اصطُلح على تسميته السامي، والذي انتمى إليه النطوفيون ـ سكان فلسطين في العصور السابقة. ومن دراسة الحضارة، المادية والروحية، لسكان فلسطين في هذا العصر، يستخلص الباحثون نتيجة مفادها أن فلسطين شهدت تمازجاً، عرقياً وحضارياً، خلال الألف الثالث قبل الميلاد، ليس له مثيل في تاريخ المنطقة. وهذا التمازج عمّ الشرق الأدنى القديم، وأدّى دوراً رئيسياً في صوغ حضارة هذا الجزء من العالم وتاريخه.

وإذ تتباين آراء الباحثين بشأن جنسية هذه الجماعات، وأصولها العرقية ومواطنها الأصلية، فإن أحداً لا ينكر الحضور المتميز للجماعات السامية، التي يُعتقد أن موطنها الأصلي هو الجزيرة العربية. ومن هذه الجماعات تفرعت الشعوب السامية القديمة المعروفة: الأكاديون والأشوريون والعموريون والبابليون والكنعانيون والأراميون وغيرهم. ولا يشك أحد في أن بين هذه الشعوب علاقات قربى، عرقية ولغوية وحضارية. ومنهم من يقسم هذه الشعوب إلى سامية شرقية، تبلورت شخصيتها، وكذلك لغتها في العراق، وأُخرى سامية غربية، تبلورت شخصيتها ولغتها في بلاد الشام. وهذه الأخيرة تدين باسم غربية إلى مصادر أكادية، استعملت مصطلح عمورو، أو أمورو، للإشارة إلى الجماعات التي تعيش في بلاد الشام، إلى الغرب من نهر الفرات.

ومن الواضح أن بلاد الشام، وضمنها فلسطين، لم تكن معزولة عن الثورة التي أحدثها قيام مدن ـ الدولة في مصر والعراق. وإن تأخرت عنهما بعض الوقت. وبينما سار العراق ومصر، وكل منهما لأسباب خاصة، على سكة الدولة المركزية

فالإمبراطورية، نتيجة ما ولّده ازدهار المدن من تحوّلات اجتماعية داخلية، وما نجم عن هذه التحولات من صوغ للعلاقات الخارجية، سلمية أو عدائية، ظلت بلاد الشام، ولأسبابها الخاصة أيضاً، تراوح في مرحلة مدن ـ الدولة. ولمّا كانت الكتابة، وبالتالي الدخول إلى عصر التاريخ، تعبيراً عن هذا التطور، أولاً في العراق، ومن ثمّ في مصر، فقد تخلفت بطبيعة الحال مدن ـ الدولة في بلاد الشام عنهما في هذا المضمار. ولكنه لا بدّ من الإشارة إلى أن حفريات جديدة في سورية وفلسطين، كما هو الحال في إبْلا، قد تغيّر هذا الاستنتاج الشائع حتى الآن، والمؤشرات في سورية واعدة أكثر منها في فلسطين.

وبناء عليه، فإنه عدا ما تكشفه الحفريات عن أوضاع المدن الأولى في فلسطين، هناك القليل من المعلومات التي توفرها الوثائق المكتوبة التي عثر عليها في العراق ومصر. وهذه الوثائق، نظراً إلى طبيعتها، وأولويات اهتمام كتّابها، فضلاً عن قلتها، لا تساعد كثيراً على إيجاد الأجوبة للأسئلة التي تطرحها نتائج التنقيبات الأثرية، كأعراض التغيّر الحضاري والحرب وتدمير المدن والقرى وإعادة بنائها... إلخ. ولعل الوضع في شمال بلاد الشام أفضل حالاً على هذا الصعيد من جنوبها، وذلك بفضل الوثائق التي اكتشفت في ماري (تل الحريري) ولاحقاً في إبْلا (تل مرديخ)، وكذلك في جبيل (بيبلوس) وأوغاريت (رأس الشمرا) وغيرها.

ومع ذلك، فإن ما يتوفر لدينا من معلومات يؤكد أن ثورة عصر المدن قد طالت فلسطين بكل أبعادها ـ السكانية والمادية والروحية والعمرانية... إلخ. وباستثناء الوحدة السياسية، التي لم تتحقق قط خلال هذه العصور، فإن المدن الفلسطينية امتلكت كل السمات الأساسية لتلك التي برزت في العراق ومصر. فقد راح عدد سكانها يزداد، ورقعتها تتسع، وتخطيطها يرتقي، وتحصيناتها تعلو، وأبنيتها المركزية تشمخ، ومرافقها تتطور. والأكيد أنه جنباً إلى جنب مع هذه التحوّلات، تطورت العلاقات الاجتماعية، وتميّزت الطبقات، واستقرت التراتبية السلطوية. ومعها تعمقت مركزية النظام السياسي، وكذلك الاستقطاب الاجتماعي، من قمة الهرم ـ النبلاء ـ إلى قاعدته ـ العبيد ـ وما بينهما ـ تجار وجنود ومزارعون وحرفيون ـ وفي موقع خاص، الكهنة والكتبة والإداريون.

والصراع التناحري الذي نشب بين سكان هذه المدن، الذين ينعمون باستقرار الحياة فيها وازدهارها، وبين الجماعات البدوية، المتجولة على أطراف مجالها الحيوي، والمتربصة على الدوام بها، تتحين الفرص للانقضاض عليها، قد حفز بالضرورة سكان تلك المدن على إقامة التحصينات الدفاعية. ولمّا لم تعد الأسوار

كافية، عمدت مدن ـ الدولة هذه إلى بناء قوتها العسكرية، وسرعان ما انتقلت بدورها من الدفاع إلى الهجوم مع احتدام التناقض، سواء مع الجماعات الغازية، أو مع المدن الأخرى المنافسة، بشأن الأرض أو الموارد أو من أجل الهيمنة. وتحولت الآلة العسكرية إلى حاضنة للسلطة، ومن صفوفها برز الملوك، وبسيوفها فرضوا سلطانهم وهيبتهم، وبدماء جنودها حققوا أحلامهم التوسعية.

والمدن السومرية، التي قامت ورسالتها خدمة الإله، مالك الأرض، وواهب نعم السماء، وبالتالي تمحورت حول الهيكل، حيث يقيم وكلاء الإله ـ الكهنة ـ ويديرون شؤون ملكه، تحولت مع الزمن، وبتطور متدرج، يحكمه التفاعل بين الذاتي والموضوعي، إلى مراكز للسلطة، تتمحور الحياة فيها حول بلاط الملك. وإذ لم يختفِ الهيكل وكهنته، فإنهما أصبحا في خدمة الملك، الذي صار نائب الإله على الأرض، بل تجسيده المادي، أو هو نفسه أحياناً. وهكذا تنازلت المدن السومرية، بقيادة الكهنة، وبمجتمعها القائم على استرضاء الآلهة بدلاً من الحرب، عن مكانها لمدن الدولة العسكرية، لأنها لم تكن في موقع يؤهلها للتعامل الناجع مع الغزاة من القبائل الرحالة، التي كانت تجيد مهنة القتال، ولا تتورّع عن الحرب في سبيل العيش الرغيد كسادة لسكان المدن.

والنمط السياسي الذي ساد في فلسطين في بداية عصر المدن، كان شبيهاً إلى حد كبير بذلك الذي قام في العراق، لكنه تباين عن النمط المصري، إذ كان الانقسام في البداية بين الشمال والجنوب، مصر العليا في مواجهة مصر السفلى. لقد توحدت مصر في بداية الألف الثالث قبل الميلاد، وقامت السلالة الأولى، مبتدئة بذلك سلسلة طويلة من السلالات، وكذلك جرى في العراق، إذ تواكبت عملية التوحيد مع بدايات التوسع الإمبراطوري. وحتى في شمال سورية فقد قامت مراكز مدينية كبيرة: ماري وإبْلا، وغيرهما، بينما حافظت المدن الفلسطينية على استقلالها، وبالتالي، على تواضع دورها الحضاري بالنسبة إلى كل من العراق ومصر وسورية.

والمدن (التلال) الفلسطينية من عصر البرونز المبكر المنتشرة في جميع أرجاء البلد، كانت على العموم تقع في نقاط استراتيجية، تسيطر على المروج، أو على طرق التجارة الدولية القديمة. ويقدر عدد المواقع التي تعود إلى هذا العصر في فلسطين بنحو ٩٠٠ مستوطنة، منها نحو ٢٠ مدينة كبيرة، ويقدر عدد سكانها مجتمعة بنحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة. وتشير الدلائل المادية على أنها كانت مزدهرة، وتمتعت بتنظيم محلي جيد، وأدارت تجارة دولية ناجحة، فضلاً عن الزراعة والصناعة، لكنها، في مقابل مدن العراق مثلاً، تبقى صغيرة الحجم والأهمية. ففي الوركاء (أوروك)

السومرية، تبلغ مساحة التل نحو ٤٠٠٠ دونم، في حين لا تزيد مساحة تلال فلسطين بصورة عامة عن ٢٠٠ دونم، وهي موزعة في الجبال والمروج، بينما الكثافة تتمركز في غور الأردن ومرج ابن عامر والسهل الساحلي.

ولأنها لم تشكل وحدة سياسية، مع إنها شكلت وحدة حضارية في إطار بلاد الشام، مع تمايزات يفرضها الموقع ونمط الإنتاج الرئيسي، فإن مدن ـ الدولة هذه في فلسطين لم تستطع الوقوف في وجه الحملات المتعاقبة، إذ تناوب عليها كل من العراق ومصر منذ منتصف الألف الثالث قبل الميلاد. كما أن المدن الفلسطينية لم يكن في قدرتها دائماً صدُّ موجات القبائل التي توغلت في أراضيها، بل غزتها واحتلتها ودمرتها أحياناً، وهو ما تكشف عنه الحفريات الأثرية. ومع ذلك، فالعلاقات مع مصر وسورية والعراق، وحتى مع بلاد الأناضول، لم تكن عدائية على الدوام، إذ تخللتها فترات من العلاقات السلمية، والتبادل التجاري والحضاري. وتبقى الأسوار العَتِيَّة التي أحاطت بهذه المدن شاهداً على الهمِّ الدفاعي الذي كان من نصيبها.

وهوية الجماعات التي بنت هذه المدن، أو التي غزتها ودمرتها، فتركتها خراباً أو شيّدت مدناً جديدة على أنقاضها، لا تزال موضوع نقاشْ بين المؤرخين وعلماء الآثار والأنثروبولوجيا. وإذ لا يخلو الجدل الدائر بشأن هذه المسألة من نزعات قطرية أو قومية أو حتى عرقية ـ شوفينية أحياناً، فإن غياب الوثائق المكتوبة، التي تقطع الشك باليقين، يترك الباب مفتوحاً أمام الاجتهادات التي لا يخلو بعضها من الأغراض غير الموضوعية. وإذا كان التاريخ ليس كل الحقيقة أصلاً، فإن أكثر ما يسيء إلى الحقيقة التاريخية محاولة توظيفها في خدمة أهداف لا تاريخية. وهذا العصر من تاريخ فلسطين بالذات، ولأسباب غير موضوعية، لعلها تتصل بالصراع العربي ـ الصهيوني، يثير جدلاً، صاخباً أحياناً، بين الباحثين.

والأمر الذي يزيد في تعقيد مسألة الوصول إلى معرفة أصول هذه الشعوب، هو أننا لا نعلم على وجه الدقة، ماذا كان أبناؤها يسمون أنفسهم، وبالتالي كيف كانوا يرون العلاقات بين بعضهم البعض، أو مع الشعوب الأُخرى المجاورة. وأغلبية الأسماء التي نستعملها اليوم للدلالة على تلك الشعوب، هي بالتأكيد غير تلك التي استعملها أبناؤها للتعريف بأنفسهم وهويتهم. والكثير من هذه الأسماء، التي تستند إلى وثائق قديمة وردت فيها، هو أقرب إلى الكنى، السلبية أحياناً كثيرة، التي أطلقها أبناء الحضارات العالية، في مصر والعراق، على الشعوب والجماعات الأُخرى. وفي كثير من الأحيان، كانت هذه الأسماء ـ الكنى تشير إلى حالة اجتماعية أكثر من دلالتها على جماعة إثنية، أو تنسب الجماعة إلى موقع سكناها الجغرافي، وليس إلى أصولها، أو انتمائها العرقي.

والأكيد أن تعاقب وصول هذه الجماعات إلى السلطة، بل غلبتها على غيرها والهيمنة على الآخرين، في هذه المنطقة أو تلك، لا يعكس بالضرورة تراتبية هجرتها زمنياً إلى المنطقة، أو حتى دخولها والتوغل فيها حرباً، وبالتالي الاستيلاء بالقوة على السلطة. فجميع الدلائل المتوفرة تشير إلى أنه منذ أقدم العصور، عاش السومريون في خَلَف والعُبَيد، جنباً إلى جنب مع شعوب وجماعات أُخرى، تتباين عنهم لغوياً وحضارياً، أطلق عليها الباحثون اسم الشعوب السامية. فـ «أكاد» ذاتها مأخوذة من اسم عاصمة ملكهم، وكذلك الحال بالنسبة إلى أشور وبابل وغيرهما.

وفي غياب الوثائق التاريخية، تبقى الفجوات تعتور معرفتنا بعلاقة الشعوب بعضها ببعض والتي ترد أسماؤها أو كناها، في المصادر اللاحقة، أي علاقة الأكاديين بالأشوريين والعموريين والكنعانيين والأراميين والعبرانيين... إلخ. غير أنه مهما كانت أصول هذه الجماعات التي أقامت المدن الأولى بفلسطين في هذا العصر، فالمعلومات الواردة إلينا، أكانت من العراق أو مصر، تؤكد أنه على المستوى الحضاري، لم يكن سكان بلاد الشام أقلّ رقيّاً. وقد زوّدت المدن في هذه المنطقة، بما فيها فلسطين، الممالك التي قامت في بلاد الرافدين ووادي النيل، أكان ذلك عبر التجارة أو الجزية، بالأخشاب والمعادن وغيرهما من المواد الأولية، كما زودتها بالمصنوعات المتعددة كالعاجيات وسواها وبالمنتوجات الزراعية كالنبيذ وزيت الزيتون.

وتفيد الوثائق المسمارية أن السومريين كانوا يطلقون اسم عمورو أو أمورو على قبائل إلى الغرب من الفرات، لم تكن مستقرة تماماً. وكانوا يسمون جبل بشري (باسار)، في بادية الشام، مرتفعات العموريين، إذ كانت تلك النقطة خط التماس بين منطقة نفوذ الدولة المركزية وسيطرة تلك القبائل. ولعل قلعة مدينة ماري العظيمة، والتي تحولت إلى حامية متقدمة للحضارة السومرية ـ الأكادية، حتى قبل عصر سرجون الأول، قد أُقيمت للتصدي لهذه القبائل، في الشمال الغربي، كما أُقيمت قلعتا لاجاش وأوما في مواجهة القبائل الإيرانية في الجنوب الشرقي. ومع الزمن، أصبح مصطلح عمورو (أمورو) يعني كل ما هو غرب الفرات، جغرافياً وبشرياً.

ومن هنا، فمحاولات الباحثين إعادة بناء تاريخ فلسطين في هذه الفترة، ومن مصادر متعددة ـ أثرية أو منقوشة أو مكتوبة ـ تبقى مليئة بالفجوات. ومع ذلك، يتضح أن العموريين أدّوا دوراً رئيسياً فيه. والإشارات إليهم ترد في الكتابات السومرية ـ الأكادية، ويدّعي بعض ملوكهم أنه حارب قبائل عمورو وانتصر عليها. وأول من ادّعى ذلك هو ملك الوركاء (أوروك)، واسمه لوجال زاجيسي، الذي يتفاخر بأنه فتح البلدان

كلها، من البحر الأسفل (الخليج العربي)، إلى البحر الأعلى (المتوسط) نحو سنة ٢٣٧٥ ق.م. ومع معرفتنا أن بلاد الشام، وعلى الخصوص الشمالية، كانت محط أطماع ملوك العراق لخيراتها، وخصوصاً الأخشاب والمعادن، وكذلك بعض المنتوجات الزراعية، فهناك شك في صحة هذا الادعاء.

إلاّ إن سرجون الأول (٢٣٤٠ ـ ٢٢٨٤ ق.م.)، ملك أكاد الأسطوري، الذي أسس سلالة قوية، وأقام أول إمبراطورية معروفة في العالم، يكرر ادّعاء لوجال زاجيسي. فقد قام بحملات عسكرية في الجنوب والشرق، لكن جلّ اهتمامه توجه إلى الغرب، إذ «أحسَّت عمورو بوقع سلاحه»، مبكراً في سني حكمه. وهو يتفاخر بأنه لم يتوقف عند شواطىء البحر الأبيض المتوسط، بل توغل أيضاً في آسيا الصغرى، وبأنه أقام سلطة دائمة في أرض عمورو. وبحسب المصادر الأكادية ضمت أرض عمورو كل المساحة الواقعة إلى الغرب من الفرات. وهي توازي، بصورة أو بأُخرى، ما عُرف لاحقاً عبر النهر (عبر نهرا). ومن هنا اسم العموريين، الذين تكلموا لغة سامية غربية، متباينة عن السامية الشرقية، التي استعملها الأكاديون والأشوريون.

لم يُعثر بعد على آثار أكاد، لكننا نعرف أنها كانت عاصمة إمبراطورية واسعة الأرجاء، بناها سرجون، وأوصلها ذروة قوتها وازدهارها حفيده نارام سين (٢٢٦٠ ـ ٢٢٢٣ ق.م.)، الذي لقب نفسه «ملك أربع جهات الأرض»، وحتى «إله أكاد». وفي الواقع امتدت مملكته من الخليج العربي (عُمان، دلمون) إلى البحر الأبيض المتوسط، ولكن من دون فلسطين كما يبدو، التي بقيت في منطقة نفوذ مصر، في عهد المملكة القديمة. والمعروف أن نارام سين هذا هو الذي قضى على مملكة إبْلا المزدهرة، نحو سنة ٢٢٥٠ ق.م. وبعده بدأت فترة تراجع، استمرت حتى سنة ٢١٥٠ ق.م. تقريباً، إذ انهارت أكاد، وسقطت في أيدي الجوتيين، ولا شك أنه كان للعموريين دور في ذلك.

وحمل الأكاديون معهم حضارة بلاد الرافدين، ونشروها في نطاق أوسع من مناطق حكمهم المباشر. وأبرز معالم ذلك الكتابة المسمارية التي انتشرت في غرب آسيا كلها، إذ أصبحت اللغة الأكادية وسيلة التخاطب الرسمي بين المراكز الإقليمية وعاصمة الإمبراطورية، إضافة إلى استعمالها في جميع العلاقات بينها. وقد جرت ملاءمة الخط المسماري ليعبر عن اللغات السامية المتداولة عبر الفرات. ومع ذلك انهارت هذه الإمبراطورية بعد أن عمَّرت نحو ٢٠٠ عام. وبانهيارها المتزامن مع المملكة القديمة في وادي النيل، أُفسح في المجال أمام العموريين لملء الفراغ، والتوسع شرقاً في بلاد الرافدين، وغرباً حتى تخوم الدلتا في مصر. وهناك من يرجح

أنهم الهكسوس، كما يسميهم المصريون القدماء.

ويرى الكثيرون من المؤرخين وعلماء الآثار أن العموريين أدّوا دوراً رئيسياً في التطورات التي وقعت في الشرق الأدنى القديم، في نهاية الألف الثالث وبداية الألف الثاني قبل الميلاد. ففي هذه الفترة بلور هؤلاء شخصيتهم الحضارية والسياسية في بلاد الشام، ولمّا ضعفت قبضة السلطة المركزية في كل من العراق ومصر ـ الإمبراطورية الأكادية والمملكة القديمة على الترتيب ـ برز العموريون كقوة حاسمة في المنطقة، وتوغلوا في أراضي الطرفين، ليقوموا فيهما بدور كبير على مسرح الأحداث. وبذلك أرسى العموريون نمطاً في جدل العلاقة المثلثة الجوانب، راح يتكرر المرة تلو الأُخرى، بين مصر وبلاد الشام والعراق.

وإذا كانت المصادر العراقية توفر لنا معلومات أكثر عن الداخل السوري، نظراً إلى الصلات الوثيقة بينهما، فإن الوثائق المصرية تقدم مزيداً من المعلومات عن فلسطين والساحل السوري. فبعد انهيار الإمبراطورية الأكادية الأولى ـ سلالة سرجون ـ قامت سلالات عمورية متعددة، ارتبطت بوحدة إثنية ـ حضارية، على الرغم من التباين السياسي الذي ساد العلاقات بينها. ففي العراق قامت سلالات في كل من: إيسن ولارسا وبابل وأشور وأشنونا وكرانا. وفي سورية: ماري (تل الحريري) وإبْلا (تل مرديخ) ويمحاض (حلب) والالاخ (تل عطشانة) وقادش (تل النبي مِند) وقطنا (تل المشرفة) وحاصور (تل القدح أو تل وقاص) وغيرها في فلسطين.

وإذ تضيف التنقيبات المستمرة معلومات جديدة عن الحضارة المادية لفلسطين في هذا العصر، فإنه لم يعثر حتى الآن على نص واحد مكتوب، وبناء عليه، فهناك القليل يمكننا قوله عن السياسة والمجتمع والدين واللغة. إلاّ إنه منذ ظهور الكتابة في مصر، وذلك في بداية المملكة الموحدة الأولى نحو سنة ٣٠٠٠ ق.م.، هناك إشارات إلى فلسطين وغرب آسيا. فقد استعمل المصريون القدماء مصطلحات متعددة في تسميتهم جيرانهم إلى الشرق (سيناء)، وإلى الشمال الشرقي (فلسطين). وفي هذه التسميات درجة من الاستخفاف والازدراء (وخصوصاً تجاه الجماعات غير الحضرية)، كما إنها تنم عن معرفة بدائية بالجغرافيا، ووعي جنيني بالانتماءات الإثنية واللغوية لسكان هذه المناطق.

ولا شك في أن الفراعنة الأوائل تطلعوا إلى مدّ نفوذهم في سيناء وفلسطين، فقد أولوا أهمية خاصة لمناجم النحاس ومقالع الفيروز في سيناء، وإن لم يكن لشيء إلاّ لحماية هذه الموارد، فقد كان طبيعياً أن يسعوا لتأسيس قاعدة لنفوذهم في فلسطين. وفي الواقع، فهناك دلائل على قيام فراعنة السلالات الأولى من المملكة

القديمة بحملات عسكرية ورحلات تجارية إلى فلسطين والساحل السوري. وتظهر التنقيبات الأثرية معالم طريق في شمال سيناء، تصل بين الدلتا وجنوب فلسطين، وربما إلى عراد (شرق بئر السبع) ـ منذ بداية الألف الثالث قبل الميلاد ـ هي بالتأكيد حلقة من الطريق البري الشهير طريق البحر (Via Maris).

وأظهرت الحفريات في جبيل (بيبلوس)، التي كانت تهيمن على مناطق أشجار الأرز في لبنان، ومنذ بداية الألف الثالث قبل الميلاد، أدوات نُقشت عليها أسماء ملوك مصر منذ السلالة الثانية فما بعد. ويرد في نقش حجر باليرمو الشهير أن سِنّفرو الأول، من السلالة الرابعة (القرن السادس والعشرون قبل الميلاد)، أرسل أسطولاً تجارياً ـ عسكرياً، من أربعين سفينة لجلب الأخشاب من جبيل. وبالنسبة إلى جبيل، فهناك أسطورة فينيقية ـ كنعانية، تقول إنها أقدم مدينة في العالم، بناها الإله أيل الأكبر. وهناك دلائل على تجارة واسعة ومزدرهة بين هذه المدينة ومصر.

وحتى أيام السلالة الخامسة، دعا المصريون سكان الأقاليم الواقعة إلى الشرق والشمال الشرقي بأسماء متعددة ـ هي في الأغلب أسماء صفة، مثل سكان الرمال (جرير ـ شع) أو المنيتو أو الأوتيو، التي لا تزال غامضة المعنى. أمّا منذ السلالة السادسة (القرن الرابع والعشرون قبل الميلاد)، فيظهر الاسم عامو، ذو الدلالة الإثنية، والأصل السامي، وقد يشير إلى العموريين. كما تُبرز نقوش المدافن الفرعونية أسرى يمثلون أمام الملك نارمير، وهم ذوو ملامح آسيوية، يجثمون أرضاً؛ بينما الفرعون شاهراً عصاه كأنما يريد أن يهوي بها على رأس الأسير. وتتكرر هذه الصورة في مواقع أُخرى، إذ يظهر الفرعون وهو يهمُّ بضرب آسيوي.

وعلى الرغم من ندرة الوثائق المكتوبة، فإن النقوش والآثار تشير إلى أنه مع تبلور السلطة المركزية في مصر، زادت العلاقات مع فلسطين والساحل السوري وثوقاً. وبغض النظر عن المبالغات في النصوص والنقوش، فهناك دليل واضح على تنامي الاهتمام المصري بغرب آسيا، لأسباب دفاعية، وخصوصاً عن مناجم النحاس والفيروز في سيناء، أو لأسباب اقتصادية تجارية كاستيراد الخشب والنبيذ والصوف والقطران (القار) والكبريت والعاجيات وصمغ الصنوبر (الذي يدخل في صناعة السفن) وزيت الزيتون، الذي استعمل لأغراض طبية وفي التحنيط. وفي هذه العلاقات، وحيث لم تنفع القوة، عمد الفراعنة إلى دبلوماسية التحالفات والهدايا... إلخ.

ونظراً إلى أهمية فلسطين بالنسبة إلى مصر، عمد الفراعنة بداية إلى الحملات العسكرية لتأديب الجماعات التي تهدد طرق التجارة، ومن ثمّ إلى إقامة حاميات عسكرية في مواقع استراتيجية على تلك الطرق، وصولاً إلى إخضاع المدن، بحكامها

المحليين، للنفوذ المصري، المداور أو المباشر. ومن أيام السلالة السادسة (القرن الرابع والعشرون قبل الميلاد)، وصلتنا وثيقة مفصلة عن النشاط العسكري المصري في فلسطين. وهي عبارة عن سيرة ذاتية للقائد أوني، الذي عمل عند الفرعون بيبي الأول، وقام بعدة حملات عسكرية إلى فلسطين. وتحدث في ذكر إحداها عن جيشه «الذي عاد سالماً بعد أن قطع أشجار تينهم وكرومهم.» وعن أخرى، حيث وصل إلى أنف الغزالة (جبل الكرمل) على الساحل، ومن هناك انتشر جيشه في البلاد، ينهب ويخرب ويستعرض بقوته سطوة الفرعون على كل من يثير القلاقل.

إن تكثيف النشاط العسكري المصري في غرب آسيا، وتحديداً في فلسطين، في الربع الأخير من الألف الثالث قبل الميلاد، يوحي بحالة من عدم الاستقرار على الحدود الشمالية الشرقية. وهو يتزامن مع تعاظم قوة الأكاديين في العراق، وتزايد نشاطهم العسكري إلى الغرب من الفرات. ويرى الباحثون أن هذه الحالة نتجت من حركة القبائل العمورية وتمركزها في هذه المنطقة، ويعتقد البعض أن آثار الدمار التي تظهرها الحفريات في المواقع (التلال)، لم تكن من فعل هذه القبائل، وإنما قام بها المصريون في حملاتهم المتكررة. ومهما يكن الأمر، فإنه ما أن بدأت السلطة المركزية في مصر تضعف (السلالة الثامنة)، حتى أصبحت هذه القبائل تدق أبواب الدلتا. وفي الوقت نفسه كانت مدن جديدة تُبنى على أنقاض القديمة، مثل تل بيت مرسيم، إلى الجنوب الغربي من القدس.

ثانياً: الهكسوس

قلة من المشكلات في تاريخ الشرق الأدنى القديم شغلت الباحثين كما فعلت هوية الهكسوس. واللفظ هو الصيغة اليونانية للكنية التي أطلقها المصريون على هذه الجماعة التي حكمت في الدلتا لمدة ٢٠٠ عام تقريباً، من عاصمتها أفاريس. وإذ تتوفر، من المصادر المتعددة، معلومات عن حضارة الهكسوس المادية وعاداتهم ومعتقداتهم ومدنهم وتحصيناتهم وأساليب حربهم وتنظيمهم السياسي والاجتماعي، يبقى أصلهم ـ مع ذلك ـ غامضاً. فقد تضاربت آراء الباحثين المتعددين بهذا الشأن: حوريون أو حثيون أو قوقاز أو شعوب مختلطة هندية ـ أوروبية، أو سامية غربية، أي عمورية، وبالتالي فهم الكنعانيون أو الفينيقيون، كما يؤكد المؤرخ المصري مانيتو، من العصر الهليني في مصر.

هناك أغلبية بين المؤرخين اليوم، ترى أن الهكسوس هم بالأصل عموريون، وقد تكون انضمت إليهم عناصر أُخرى، مثل الحوريين. ويستند هؤلاء في رأيهم هذا

إلى دلائل مادية ولغوية، فأسماء ملوكهم المعروفين هي من أصول سامية غربية في الأغلب. كما أن حضارتهم المادية شبيهة بتلك التي قامت في فلسطين وبلاد الشام في تلك الفترة، والتي يُطلق عليها اسم عصر البرونز الوسيط. ولأنهم جاؤوا إلى مصر من الخارج، وفي مرحلة كانت السلطة المركزية ضعيفة، السلالتان ١٣ و ١٤، فقد سمّاهم المصريون في كتاباتهم التي وصلتنا حيقا خاسوت (ملوك البلاد الأجنبية)، ومنه اشتق الاسم اليوناني هكسوس في الكتابات من العصر الهليني، وفي كتابات التابعين بعد ذلك.

وإلى درجة لا تقل عن قضية أصلهم وهويتهم، تثير مسألة وصولهم إلى الحكم في مصر، وكيفية حدوث ذلك، نقاشاً ساخناً بين المختصين. والطروحات تتأرجح بين الانقلاب، وبالتالي الاستيلاء على السلطة من قبل عناصر آسيوية، كانت تسللت بالتدريج إلى وادي النيل في فترات سابقة، وبين الغزو العسكري العاصف، وما بينهما من هجوم عسكري خارجي، استفاد من مساندة عناصر محلية، استغلت ضعف السلطة المركزية، وتعاونت مع القادمين الجدد من أبناء جلدتها. ومهما يكن الأمر، فالمعروف أن الهكسوس برزوا كقوة موحدة، مستندة إلى آلة عسكرية مدربة جيّداً، وإلى جهاز سلطة ذي كفاءة إدارية عالية، الأمر الذي يشير إلى تجربة طويلة بالحكم في موطنهم الأصلي.

وخلافاً لما كان عليه الحال أيام السلالتين المصريتين ١٣ و ١٤، فإن النصف الثاني من القرن الثامن عشر قبل الميلاد شهد حالة من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، ليس في مصر فحسب، بل في الهلال الخصيب الغربي أيضاً. ويُعزى ذلك إلى قوة السلطة المركزية التي أقامها ملوك الهكسوس في عاصمتهم أفاريس (تل اليهودية)، في الدلتا الشرقية. وقد برز بين هؤلاء اثنان، هما: حيان، الذي يشير اسمه إلى أصله العموري، وعا أو سير رِع أبو فيس، الذي حكم ٤٠ عاماً، ويبدو أنه اتخذ اسماً مصرياً. وترد كذلك أسماء أُخرى سامية الأصل، مثل: يعقوب هار وعنات هار وحور وغيرها لم تعرف أصولها حتى الآن.

وفي هذه الفترة التي دامت قرابة قرنين، حكمت في مصر سلالتان غير واضحتي المعالم في الكتابات الهيروغليفية، وخصوصاً ما يتعلق بأصولهما، وهما السلالتان ١٥ و ١٦. وأغلبية ملوك السلالة ١٥ تحمل أسماء غير مصرية، وإنما سامية. ويُذكر منها حيان، الذي كما يبدو هو مؤسس هذه السلالة، وبالتالي الإمبراطورية الهكسوسية. وفي أيامه ازدهرت التجارة بين مصر وبلاد الشام، وصولاً إلى بلاد الرافدين، من جهة، وإلى جزر بحر إيجة وكريت، من جهة أُخرى. أمّا ملوك السلالة ١٦، التي

تولت الحكم في بداية القرن السادس عشر قبل الميلاد، فقد غلب على أسمائهم الطابع المصري، الأمر الذي يشير إلى محاولتهم التقرب من السكان المحليين، وحتى الاندماج فيهم.

وفي الفترة الأخيرة، يميل عدد من الباحثين المرموقين في دراساتهم الحديثة إلى الاقتناع بأن الهكسوس يتحدرون من الأرومة العمورية. وبناء عليه، فهم ينتمون إلى عائلة الشعوب التي أطلقت عليها المراكز الحضارية في مصر والعراق، حيث ابتكرت الكتابة، وبالتالي سُجلت الأحداث، أسماء متعددة، ليست هي بالضرورة ما كانت تلك الشعوب تعرِّف نفسها بها، وخصوصاً أنها لم تترك، أو لم تصلنا منها، وثائق مكتوبة بلغتها. ومن هنا، فهم الكنعانيون في فلسطين، والفينيقيون في لبنان، والعموريون في سورية وشرق الأردن... إلخ. وهناك من يُدخل العبرانيين في هذه المجموعة.

وبناء عليه، فتشكيلة الأسماء المتعددة مثل عمورو وغامو وكنَّخنا وخابيرو وريتنو وحيقا خاسوت وغيرها، هي كنى وصفات أطلقها أهل المدر على أهل الوبر، في مرحلة كان الأولون في هبوط، والأخيرون في صعود. وفضلاً عن الدلائل اللغوية، التي يستند إليها الباحثون في تحديد الأصول السامية للهكسوس، فإنهم يدعمون مقولتهم بالمكتشفات الأثرية. فالحضارة المادية التي ظهرت معالمها في حفريات مواقع الهكسوس في الدلتا ـ تل الضبعة وتل المسخوطة وتل اليهودية (الذي يُعتقد أنه موقع عاصمتهم أفاريس) ـ تبرز علاقة وثيقة بالحضارة الكنعانية في فلسطين، والفينيقية على الساحل السوري.

ومهما يكن الأمر، فالواضح أن الهكسوس، لدى انتزاعهم السلطة في مصر، كانت لهم تجربة في ممارستها، الأمر الذي يدل على أنهم كانوا على تماس مباشر مع أصحاب الحضارة العالية في مصر، أو سواها، ومنذ زمن طويل. فحتى لو كانت أصولهم بدوية، فإنهم لم يتأخروا طويلاً في استيعاب أنماط الحياة الحضرية، وتوظيف إنجازات الحضارة المدينية في إدارة شؤون إمبراطوريتهم، داخلياً وخارجياً. وكذلك، ففي تعبيراتهم الفنية وممارسة شعائرهم الدينية والروحية ورقي عمارتهم وتحصيناتهم وأسلحتهم وأدواتهم المنزلية وزينتهم، كان الهكسوس لا يقلون عن الشعوب التي حكموها.

وهناك توافق عام بين الباحثين على أن النجاح الباهر الذي حققه الهكسوس في حروبهم، وبالتالي فرض سيطرتهم وإقامة إمبراطوريتهم، يعود بالأصل إلى الآلة العسكرية التي بنوها، ونظموا الفئة السائدة في مجتمعهم بالارتكاز إليها. وإذ ظل

البرونز المعدن الرئيسي في صناعة الأسلحة، فالاعتقاد السائد الآن هو أن الهكسوس كانوا أوّل من أدخل الحصان والمركبة الخفيفة السريعة، ذات الدولابين، إلى ساحة المعركة في الحرب. وبذلك أوجدوا قوات عسكرية صاعقة، لم تستطع جيوش المشاة التي واجهتهم الصمود أمامها.

وبناء مثل هذه القوات العسكرية تطلّب إنشاء جيش نظامي، لما يستلزمه ذلك، سواء لناحية التدريب المستمر أو أداء الواجب. فكان طبيعياً أن تتشكل طبقة من العسكريين، والنبلاء من قادتهم، أُعطوا إقطاعات، يعمل فيها عبيد، يحكمهم الفرسان. وكان هؤلاء يُعرفون باللقب مَرْيان، أي أبطال شجعان، ويعتقد بعض الذين يردون الهكسوس إلى أصول هندية ـ أوروبية، أن هذا المصطلح مشتق من لغة هندية ـ إيرانية. غير أنه ليس كذلك بالضرورة، فالكلمة مار تعني السيادة والشجاعة في اللغات السامية، والمصطلح ذو مِرَّة لا يزال يستعمل في اللغة العربية حتى الوقت الحاضر.

ويستفاد من المعلومات المتوفرة أن النظام السياسي ـ الاجتماعي الذي ساد إمبراطورية الهكسوس كان إقطاعياً. فالملك منح النبلاء العسكريين إقطاعات، أداروها بأعوانهم من الفرسان، واشتغل فيها أهلها المحليون أو عبيد من أسرى الحرب. وقد انتشر هذا النظام في غرب آسيا كلها في تلك الفترة، وفي شمال مصر، واستوجب بطبيعته بناء حاميات عسكرية، كانت بمثابة مقرات للنبلاء وأعوانهم وجنودهم. وتدل على هذه الحاميات بقاياها المنتشرة في بلاد الشام، وخصوصاً في فلسطين، وكذلك في مدن الهكسوس في الدلتا المصرية الشرقية، مثل تل اليهودية (موقع عاصمتهم أفاريس).

وتتميز هذه الحاميات ـ المدن بنمط مستحدث من التحصينات، فريد في نوعه. فحول الحصون أُقيمت منحدرات ملساء هائلة من الردم واللبن المجفف (طُمُم)، تحيط بها خنادق عميقة وشديدة الانحدار من الخارج. وفي الداخل، قلعة مسوّرة، هي مقام القائد، وحولها الربض، حيث أقام الفرسان ومعهم عدتهم وخيولهم، ومستودعات سلاحهم ومؤنهم... إلخ. وقد كُشف عن مثل هذه التحصينات في مواقع كثيرة، منها: تل الفارعة الجنوبي (شاروحين) وتل العجول (بيت عجلايم؟) وتل الدوير (لاخيش) وتل الجريشة (قرب يافا) وتل وقّاص أو تل القدح (حاصور) وتل كيسان (في سهل عكا)، وكذلك في قادش (تل النبي مند) وقطنا (تل المشرفة) وحماة، في سورية الوسطى، وغيرها.

وما يتوفر لدينا من معلومات عن الهكسوس لا يؤيد كلام المؤرخ المصري

مانيتو (من عصر البطالمة) عنهم، إذ يقول: «لا أعرف لماذا هبت رياح الغضب الإلهي علينا حتى تجاسر فجأة أناس من أصل غير معروف، جاؤوا من آسيا، فأغاروا في عهد الملك توتيمايوس على بلادنا مصر، واستطاعوا بسهولة، ومن دون قتال أن يستولوا عليها. وقد أسر هؤلاء القوم زعماء البلاد، وأحرقوا المدن بصورة وحشية وهدموا معابد الآلهة، وعاملوا السكان بمنتهى القساوة، فقتلوا بعضهم، وساقوا النساء والأطفال إلى العبودية...»*

فالدلائل تشير إلى عكس ما يقول مانيتو، إذ أدخل الهكسوس إلى مصر عناصر حضارية جديدة، مادية وروحية، في فترة كان الهبوط هو السمة العامة هناك. كما وفروا خلال حكمهم درجة عالية من الاستقرار بعد فترة من الاضطراب والصراع بشأن السلطة في مصر. وازدهرت في أيامهم العمارة والفنون والتجارة الدولية. وطوروا الكثير من الصناعات العسكرية وغيرها. ويبرز النسيج بين هذه الصناعات، كما يتميّز الخزف الهكسوسي بألوانه وزخارفه وتقنيات صناعته. وهو ما تكشفه الحفريات في تل اليهودية وغيرها، فضلاً عن أنهم جلبوا إلى مصر الحصان ومركبة القتال والقوس المركب وصناعة الأسلحة البرونزية المتفوقة.

وعلى الرغم من أن الهكسوس حاولوا التقرب من سكان البلد الأصليين، واتخذوا أسماء مصرية، وأبدوا احتراماً للعبادات المحلية وآلهتها، بينما حافظوا على ديانتهم الخاصة، فإنهم لم يفلحوا في الحفاظ على سلطتهم. ففي منتصف القرن السادس عشر قبل الميلاد، شن أمراء طيبة الجنوبيون ما يسمى بـ «حرب التحرير»، وطردوا الهكسوس من مصر، وطاردوهم إلى جنوب فلسطين، فقاتلوهم في شاروحين (تل الفارعة الجنوبي)، إلاّ إنهم فشلوا في القضاء الكامل عليهم. ولذا، فالفراعنة، ومنذ السلالة السابعة عشرة فما بعد، تلقنوا من عصر حكم الهكسوس درساً مفاده أن خط الدفاع الأول عن شمال مصر هو جنوب فلسطين، فعمدوا إلى السيطرة عليه بصور متعددة.

ثالثاً: الكنعانيون

قلة من الشعوب التي عمّرت فلسطين خلال تاريخها الطويل طبعت اسمها على البلد كما فعل الكنعانيون، ومع ذلك يدور جدل حاد بين الباحثين بشأن هويتهم. وهذا الجدل لا يخلو من نزعات مغرضة، ترمي إلى توظيف البحث في هذه المسألة

* Donald B. Redford, *Egypt, Canaan and Israel in Ancient Times*, p. 98.

لخدمة أهداف سياسية معاصرة، وتحديداً لمصلحة الصهيونية السياسية ومشروعها الاستيطاني في فلسطين، وخصوصاً أن العصر الكنعاني في تاريخ فلسطين يتزامن مع ما يسمى عصر الآباء في التاريخ اليهودي. وباعتقاد أصحاب هذه النزعة أن التمويه على هوية الكنعانيين، وبالتالي إبراز علاقة البلد بمن يسمون أبناء إسرائيل، يخدم الادعاء الصهيوني بالحق التاريخي لليهود في فلسطين. غير أن موجة هذه الطروحات أخذت تنحسر في العقود القليلة الأخيرة.

وفي سياق النشاط الصهيوني لتبرير الاستيطان اليهودي الحديث في فلسطين، جرى توظيف ما يسمى الدراسات التوراتية، بل علم الآثار التوراتي. وقد قام مؤخراً عدد من الباحثين المرموقين بنزع الشرعية العلمية عن تلك الدراسات، ونفي الأساس الموضوعي لذلك العلم. ويزداد الميل بين المختصين في تاريخ الشرق الأدنى القديم إلى اعتبار الكنعانيين جزءاً من الأرومة العمورية التي تبلورت شخصيتها في بلاد الشام، خلال الألف الثالث قبل الميلاد، وتمددت شرقاً في بلاد الرافدين، إذ أقامت هناك إمبراطورية بابل القوية، أيام حمورابي، كما أسست ممالك متعددة في الجزء الغربي من الهلال الخصيب، وإليها ينتمي الهكسوس الذين وصلوا مصر.

وتشير الدلائل المتوفرة، ومن مصادر متعددة، مكتوبة وسواها، ومن العراق وسورية ومصر، إلى أنه أكان ذلك قبل قيام إمبراطورية الهكسوس في مصر، أو في فترة ازدهارها، أو حتى بعد سقوطها، ظلت فلسطين تشكل وحدة حضارية مع محيطها، مادّياً وروحيّاً. فحكم الهكسوس في مصر لم يكن ظاهرة مقطوعة الجذور عن بلاد الشام، ولا انتهت بطردهم من الدلتا وملاحقتهم إلى جنوب فلسطين. والواضح أن نهاية حكم الهكسوس في مصر لم تؤد إلى انقلاب في النظام السياسي ـ الاجتماعي في المناطق التي كانت تحت حكمهم في فلسطين وسورية.

والواقع، وكما يظهر من التنقيبات الأثرية، فإن فلسطين لم تشهد في تاريخها السابق ازدهاراً للمدن المسوّرة شبيهاً بهذا العصر ـ النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد. وقد أُقيمت هذه المدن في مواقع جديدة، أو على أنقاض مدن أكثر قدماً، معروفة من الألف الثالث قبل الميلاد. وهي، باستثناء حاصور (تل القدح) في شمال فلسطين، التي تبلغ مساحة التل الذي احتلته قرابة ٧٠٠ دونم، أقرب إلى القلاع منها إلى المدن، وخصوصاً الكبيرة منها في شمال سورية: ماري وكركميش ويمحاض وقطنا وأوغاريت. غير أن عددها كبير، وهي تنتشر في جميع أنحاء البلد ـ في الساحل، كما في الجبل، وغور الأردن.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تمّ الكشف عن مدن محصنة من هذا العصر في

المواقع التالية: تل القدح (حاصور) وتل القاضي (لايش) في الغور الشمالي وتل المتسلم (مجدو) وتعنك في مرج ابن عامر وتل الفارعة الشمالي وتل بلاطة (شيكم) قرب نابلس وتل بيت مرسيم وتل الدوير (لاخيش) وتل أبو شوشة (جيزر) وتل الفارعة الجنوبي (شاروحين) وتل العجول (بيت عجلايم)، في منحدرات جبال القدس الغربية حتى السهل الساحلي الجنوبي؛ وتل السلطان (أريحا) وتل دير علاّ في الغور الأوسط والجنوبي وتل كيسان (أفيك) وتل دور (أخشاف) ورأس العين وتل جريشة وعسقلان، على الساحل من الشمال إلى الجنوب.

إن هذا العدد الكبير من المدن، المنتشرة في مناطق فلسطين جميعها، يشير إلى فترة من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي. كما ويبدو من توزيعها أن كل مدينة منها شكلت مركزاً سياسياً ـ اقتصادياً في محيطها، حيث انتشرت قرى زراعية تابعة لها، الأمر الذي جعلها بمثابة مدينة ـ دولة. وكذلك، فهذا الانتشار يدل على تنوّع مصادر الاقتصاد ـ زراعة وصناعة وتجارة. وعلى العموم، فقد أُقيمت هذه المدن في مواقع استراتيجية، بالقرب من مصدر مياه، وتحيط بها أراضٍ زراعية، كما يحتل عدد منها نقاطاً مهمة على طرق التجارة الدولية الرئيسية، التي تؤكد الوثائق المتوفرة ازدهارها في هذه الفترة.

فمن وثائق مصرية وسورية وعراقية معاصرة، ترد معلومات مهمة عن المدن الفلسطينية في ذلك العصر، علماً بأنه لم يعثر حتى الآن على مثل هذه الوثائق في فلسطين. إلاّ إن وثائق ماري (تل الحريري)، وإبْلا (تل مرديخ) والالاخ (تل عطشانة) وأوغاريت (رأس الشمرا)، في سورية، تزودنا بمعلومات مهمة عن الأوضاع السائدة في فلسطين، خلال النصف الثاني من الألف الثالث، والنصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد. ويُستدل من هذه المعلومات أن علاقة تجارية وسياسية وحضارية قامت بين هذه الدول في سورية، وبين مدن مهمة في فلسطين، مثل: حاصور ولايش ومجدو ويافا وأسدود وغيرها.

وتكتسب وثائق إبْلا، المكتشفة حديثاً، والتي لا تزال قيد الدرس، أهمية كبيرة، تتعدى ما تقدمه من معلومات عن العلاقات بين بلاد الشام وكل من العراق ومصر، والتي أدّت إبْلا دوراً مركزياً فيها. فهي تلقي أضواء غزيرة على ما هو معروف من وثائق ماري، من جهة، ومن المصادر المصرية، من جهة أُخرى، ناهيك عما تضيفه من جديد، لأنها أرشيف مدينة ـ دولة مهمة بحد ذاتها. وهي إذ تعيد معرفة الكتابة في بلاد الشام نحو ١٠٠٠ عام إلى الوراء عما كان يعتقد حتى الآن، فإنها تؤكد الوحدة الحضارية ـ الإثنية ـ اللغوية لهذه البلاد، وذلك على الرغم من غياب وحدتها

السياسية، عدا فترة حكم الهكسوس القصيرة نسبياً.

ويتضح من آلاف الرُّقُم التي عُثر عليها في إبْلا، والتي تلقي أضواء جديدة على تاريخ شعوب المنطقة ـ في الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد ـ فضلاً عن لغاتهم وعاداتهم وعباداتهم وعلاقاتهم، أن سكان بلاد الشام عرفوا الكتابة منذ هذا التاريخ على الأقل. فشعوب سيناء في الجنوب، إلى شعوب جبال طوروس في الشمال، كانوا يعرفون اللغات والخطوط المتداولة في الشرق الأدنى القديم، إذ عرفوا الخطين ـ المسماري والهيروغليفي، واستعملوهما في التعبير عن لغتهم هم. ثمّ لم يلبثوا أن طوروا الأبجديتين ـ الأوغاريتية والسينائية. وهذه الأخيرة هي النمط الأولي للخط الكنعاني، الذي أخذته العبرية القديمة.

ومنذ أيام المملكة الوسطى (نهاية الألف الثالث قبل الميلاد)، صارت الوثائق المكتشفة في مصر، من كتابات ونقوش، توفر المزيد من المعلومات عن فلسطين ـ علاقتها بمصر وأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى عبادات سكانها. ومع أن علاقات محدودة قامت بين مصر وفلسطين من أيام المملكة القديمة، فإنها أيام حكم السلالتين ١٢ و ١٣ قد تطورت: أولاً، بفعل الاستقرار الداخلي الذي تحقق، وخصوصاً أيام السلالة ١٢، في فترة ١٩٩١ ـ ١٧٧٥ق.م.، وثانياً، لتعاظم اهتمام الفراعنة بمناجم النحاس والفيروز في سيناء، وبالتالي ضرورة حمايتها من تهديد القوى في فلسطين.

ويتحدث عدد من هذه النصوص عن الحملات العسكرية التي أرسلها فراعنة مصر، وخصوصاً أيام السلالة ١٢، التي مثلت ذروة قوة المملكة الوسطى، إلى سيناء وفلسطين، وكذلك الحملات العسكرية ـ التجارية إلى الساحل، وربما إلى الداخل السوري. وهذه النصوص تشير إلى علاقات وثيقة، تقترب من بسط النفوذ، على الأقل في جنوب فلسطين، وإلى أُخرى اقتصادية متينة مع جبيل على الساحل. وإذ لا يستبعد بعض المبالغة في إنجازات تلك الحملات وأبعادها فإنها على أية حال تعطي معلومات عن الحالة السياسية ـ الاجتماعية في فلسطين، وغيرها من بلاد الشام.

وفي تلك النصوص إشارات واضحة إلى عدد كبير من دويلات ـ المدن، يصل في بعض القوائم إلى العشرات، مثل: عسقلان وحاصور وشيكم وحتى أورشليم، التي يرد اسمها لأول مرة منذ أيام السلالة ١٢. ولعل الأهم أنه في تلك الوثائق يرد اسم جديد لفلسطين، هو ريتنو، ويميز بين منطقتين ـ عليا وسفلى. والمعنى الدقيق لهذا الاسم ليس واضحاً، لكنه بحسب استعماله يشير إلى وحدة سياسية، أكثر من دلالته على جماعة إثنية، أو حالة اجتماعية، كما جرت العادة في التسميات التي كان

الكتبة المصريون يطلقونها على الشعوب التي لم تكن ترقى في نظرهم إلى مستواهم الحضاري.

ومن هذه النصوص الرواية التاريخية لرحلة الوزير سنوحي (سانهيت)، الذي أمضى بحسب قوله فترة طويلة في فلسطين متنقلاً. وإذ يُفهم من روايته أن فلسطين لم تكن تحت الحكم المصري المباشر، فإن أجزاء منها كانت في مناطق نفوذه، نحو سنة ٢٠٠٠ق.م. والوثيقة تقدم معلومات عن حياة الناس اليومية: عاداتهم ومأكلهم وملبسهم... إلخ، كما تتعرض لما تنتجه الأرض من المحاصيل: القمح والشعير والعنب والتين، وتشير إلى انتشار زراعة الزيتون، وتسمى البلد «الأرض التي تدرُّ العسل واللبن.»

ويفهم من هذه الوثيقة المهمة أنه على أطراف المناطق الآهلة بكثافة، والتي كانت تابعة للمدن الرئيسية، عاشت جماعات لم تستقر تماماً بعد، فهي تتعاطى الزراعة، بما في ذلك أشجار الفواكه، كما تعمل في تربية قطعان الضأن والبقر، من دون أن تترك الصيد. ونظامها الاجتماعي أقرب إلى القبلية، إذ السلطة الفضفاضة في أيدي شيوخ القبائل، الذين انتحلوا لقب «ملك». وبصورة عامة، فالأسماء الواردة في هذه الوثيقة، كما في غيرها، سامية ـ غربية، سواء أكان ذلك للأشخاص والجماعات أو المواقع، وحتى الآلهة ـ حدد (هدد) وآنو وشماش (شمش) وبعل وبعلة.

ويفهم من نصب تذكاري لأحد القادة العسكريين، سبكحو، من منتصف القرن التاسع عشر قبل الميلاد، أن المصريين في تلك الفترة حكموا القسم الجنوبي والمركزي من فلسطين على الأقل. وهو يدعي أنه شارك في احتلال شيكم (تل بلاطة). ومن هذه الفترة هناك شواهد مصرية على تقاليد الكنعانيين وملابسهم وأسلحتهم، تظهر في النقوش على مشاهد المدافن والمنحوتات الأُخرى، وخصوصاً تلك التي وجدت في مغاور بني حسن من أيام فراعنة السلالة ١٢. وقد وُجد مثل هذه النقوش في سرابيط الخادم (سيناء)، حيث مناجم النحاس، التي عمل فيها كما يبدو أسرى كنعانيون.

وتُظهر مجموعة غريبة من الوثائق، اصطلح على تسميتها «كتب اللعنات»، مقدار النفوذ المصري في فلسطين أيام حكم السلالة ١٢ القوي. وعُثر على هذه الوثائق مكتوبة على صحون وجرار أو دمى، فخارية، وفيها أسماء ملوك المدن في فلسطين والنوبة، المناوئين لسلطة الفرعون: وبناء عليه، فقد كانت معدة للكسر كتعبير عن تدمير صاحب الاسم الوارد فيها، وخضوع مدينته للسيادة المصرية. والباحثون يميزون بين مجموعتين من هذه الكتب: الأولى، وهي الأكثر قدماً (منتصف حكم السلالة)،

والثانية، متأخرة عنه بجيلين تقريباً، أي نهاية حكم السلالة ١٢، في القرن التاسع عشر قبل الميلاد.

وفي المجموعتين أسماء لم يتم تحديدها بعد، لكن كلتيهما تضمان أسماء حكام ومدن واضحة. ففي المجموعة الأولى، وهي الأصغر، ترد أسماء عسقلان وأورشليم ورحوب وعرقتا (على الشاطىء الفينيقي الأوسط)، وكذلك بلاد شوتو (لعله يعني أبناء شيت ـ العمونيين والمؤابيين). أمّا الثانية، وهي الأوسع، وتضم رسوماً تصف أسرى حرب، ففيها أسماء كثيرة واضحة الهوية، منها: أورشليم وأفيك وشيكم وأخشاف ومشثال ورحوب وحاصور وصور وعرقات وبقعات (البقاع) وشريون ولبو (ربما لبو ـ حماة) وأبوم (دمشق؟) وعشتروت، وكذلك أراضي شوتو وكوشو، وبالطبع جبيل، المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع مصر.

وأسماء الحكام في المجموعتين سامية غربية على العموم، وهي ترد في الكثير منها مركبة، تشتمل على أسماء الآلهة، مثل: إيل وهداد وحورون وشمش وغيرها، وهي الآلهة المعروفة لدى العموريين والكنعانيين. ويتأكد هذا الأمر من المصادر الأكادية المسمارية المعاصرة. وهذا يدل على التجانس الإثني، ليس في فلسطين فحسب، بل في بلاد الشام كلها، وكذلك في العراق في هذه الفترة ـ أي ما بعد السومريين ـ وصولاً إلى مصر في حكم الهكسوس. هذا في الوقت الذي بدأت جماعات هندية ـ أوروبية، آتية من الشرق والشمال الشرقي، تضغط على المنطقة بغرض التوغل فيها.

وبين مجموعتي الأسماء فرق ذو دلالة، يُعتقد أنها تمتّ بصلة إلى طبيعة التنظيم السياسي في الأماكن الواردة أسماؤها في الكتب. ففي المجموعة القديمة يرد أكثر من اسم شخص واحد في مدينة معينة، الأمر الذي اعتُبر دلالة على الطابع القبلي للمجتمع، إذ حافظ كل رئيس على زعامته لقبيلته، وإن أقام في مدينة واحدة مع آخرين. أمّا المجموعة الثانية فهي تورد على العموم اسماً واحداً في كل مدينة، هو الحاكم، واستدل من ذلك على تبلور سلطة مركزية موحدة قائمة على وحدة استيطانية، بدلاً من الوحدة القبلية، وبالتالي تشكل مدن ـ الدولة. والأمر بالطبع، يتباين عنه في سورية، إذ الممالك كانت أكبر وأقوى.

إن قدرة العموريين على إقامة إمبراطوريتين في آن معاً، إحداهما هكسوسية في مصر، والأُخرى بابلية في العراق، كان لا بدّ من أن تستند إلى كثافة سكانية في بلاد الشام، حيث تبلورت شخصيتهم. وحتى في غياب النصوص المكتوبة، فالأعداد الكبيرة من المدن المسوّرة التي اكتُشفت في نواحي بلاد الشام كلها، والتي تعود إلى

بداية الألف الثاني قبل الميلاد، تشير إلى عصر من الازدهار الكبير. والكثير من هذه المدن يقع على طرق التجارة الدولية، الأمر الذي أدّى إلى نموها وتقويتها بسرعة. والتحصينات الضخمة، كما القصور الملكية الفخمة، والمباني العامة الباسقة، تؤكد جميعها أن هذه المدن كانت بمثابة دول قوية وغنية، تحكم محيطها، وتسيطر على جزء من التجارة الدولية، كما تقيم علاقات متشعبة مع مثيلاتها.

ويظهر من اللوحات المسمارية المكتشفة في ماري (تل الحريري) والالاخ (تل عطشانة) في سورية، وكذلك من «كتب اللعنات» المصرية، أن العموريين كانوا قد أنشأوا سلالات ثابتة في مدن ـ الدولة التي انتشرت في بلاد الشام. ومنها توغلوا في مصر وأسسوا إمبراطورية الهكسوس، كما فعلوا ذلك سابقاً في العراق وأسسوا إمبراطورية بابل الأولى، التي بلغت أوج ازدهارها واتساعها أيام حمورابي (١٧٢٨ ـ ١٦٨٦ق.م.). وبينما عُرفت الممالك في سورية بأسماء مدنها: ماري ويمحاض (حلب) وقطنا والالاخ وغيرها، فإن المصادر أطلقت على فلسطين اسم أرض ـ كنعان (كناخني أو كنياخي)، سواء في وثائق نوزي العراقية، أو تل العمارنة المصرية.

وتشير الدلائل إلى أن فلسطين، في نهاية الألف الثالث وبداية الألف الثاني قبل الميلاد، كانت تمرُّ بمرحلة من التحوّلات الكبيرة سياسياً واجتماعياً، إسوة ببلاد الشام عامة. فالمدن ـ الممالك تزداد عدداً، وهي تتطور عمارة وبنية، كما تشهد ازدهاراً واستقراراً، الأمر الذي يشير إلى تبلور السلطة أو السلطات المركزية التي أصبحت عاملاً سياسياً مهماً في المنطقة بأسرها. وتؤكد ذلك أعمال التنقيب في جبيل وأوغاريت وحماة وبيت شان ومجدو وجيزر وعَي (التل) وغيرها. وشهدت بلاد الشام في هذه الفترة قيام ممالك عمورية (كنعانية) قوية مثل: ماري وطرقة وحران ويمحاض والالاخ وقطنا وقادش وحاصور ومجدو وغيرها.

وحتى بعد طرد الهكسوس من مصر، حافظت الممالك العمورية على قوتها وسيادتها في الهلال الخصيب. وعلى الرغم من غياب وحدتها السياسية، فقد جمعتها وحدة حضارية، وظلت العلاقات بين تلك الممالك قوية، وفي مجالات متعددة، أهمها التجارية والدبلوماسية. وإذ وقعت فلسطين، وخصوصاً جنوبها، تحت النفوذ المصري، فقد بقيت، بابل في حوض دجلة والفرات وأشور في أعالي الدجلة ويمحاض في شمال سورية وقطنا في أواسط مجرى العاصي وحاصور في شمال فلسطين وأوغاريت وجبيل على الساحل الفينيقي، ممالك قوية ومزدهرة اقتصادياً. كما قامت ممالك جديدة إلى الجنوب من ماري، في خانة وطرقة على الفرات الأوسط.

وبعد طرد الهكسوس من مصر (منتصف القرن السادس عشر قبل الميلاد)، ومطاردتهم حتى مدينة شاروحين (تل الفارعة الجنوبي)، وبالتالي وقوع جنوب فلسطين تحت النفوذ المصري، فإن الوضع لم يتغير بصورة جذرية، إذ إن المصريين لم يستبدلوا السكان، بل اكتفوا بضمان السيطرة عليهم. ومن هنا، فالكنعانيون، الذين تربطهم صلات عرقية وحضارية ولغوية، مع الممالك السورية، التي بدورها أقامت صلات وثيقة مع العراق، شكلوا حلقة وصل، أو فصل، بين المركزين الحضاريين ـ مصر والعراق ـ وأدّوا دوراً مهما في العلاقات بينهما، سلباً أو إيجاباً، تبادلاً حضارياً، أو صراعاً سياسياً، بكل ما نجم عن ذلك من تاريخ مشترك.

وفي هذا الإطار، واستناداً إلى الخلفية السياسية لقيام إمبراطورية الهكسوس وسقوطها، وإلى أرضية العلاقات الدولية التي تبلورت نتيجة قيام الممالك والإمبراطوريات في الشرق الأدنى القديم، أدّى الموقع الجغرافي لفلسطين دوراً حاسماً في صوغ تاريخها في هذه المرحلة. لقد تعلم المصريون درساً مفاده أن خط الدفاع الأول عن الدلتا هو فلسطين، على الأقل جنوبها. لكنهم لم يعمدوا إلى الاستيطان فيها، بل اكتفوا بتعيين مندوبين لهم، تدعمهم قوة عسكرية محدودة، لضبط حركة الحكام المحليين، الأمر الذي أدّى إلى تنشيط الحركة التجارية بين مصر وسورية والعراق عبر المدن الكنعانية الواقعة على الطرق الدولية.

فغداة طرد الهكسوس أصبحت مصر تنظر إلى غرب آسيا نظرة جديدة، وخصوصاً لأهميتها الاستراتيجية في ضوء التطورات الجارية إلى الشمال ـ بروز دولة ميتاني (الكوشية)، وإمكان تهديد مصر مرة أُخرى على غرار ما فعل الهكسوس. وإذ كان الهمُّ في البداية دفاعياً، وبالتالي اتخذ صيغة الحملات التأديبية، فسرعان ما تحوّل إلى سياسة هجومية، ترمي إلى فرض السيادة الدائمة، بما يعنيه ذلك من الحضور السياسي والعسكري الثابت. ومنذ البداية، وعى المصريون أن السيطرة على أرض ـ كنعان لا تستتب عبر تغيير حكام المدن فيها، فأبقوا عليهم، ووضعوا لأنفسهم سياسة، تجمع بين الترهيب العسكري والترغيب الاقتصادي، للحفاظ على سلطتهم فيها.

والحروب التي شنها فراعنة السلالة الثامنة عشرة (١٥٧٠ ـ ١٣١٠ق.م.)، أكان ذلك في النوبة جنوباً أو أرض ـ كنعان شمالاً، قد بدأت عصراً جديداً في مصر، هو عصر الإمبراطورية. ففي السابق، ومنذ تأسيس الفرعونية، كانت لمصر مناطق نفوذ، سواء في الجنوب ـ النوبة ـ أو في الشمال الشرقي ـ غرب آسيا ـ ولكن هذه المناطق لم تُضم، أو يجري استيطانها مصرياً. أمّا الآن، فقد دخلت مصر على سكة

التوسع، واختارت المبادرة إلى الاشتباك بالشعوب المجاورة، والعمل على إخضاعها وتسخير طاقاتها البشرية ومواردها الطبيعية في خدمة أغراضها هي.

كانت النوبة مهمة للفراعنة بسبب مناجم الذهب فيها، وكذلك الطاقة البشرية. أمّا أرض ـ كنعان، فأهميتها استراتيجية أولاً، واقتصادية ثانياً. فمن الناحية الاستراتيجية، باحتلال فلسطين ينقل المصريون ساحة الصراع مع منافسيهم في غرب آسيا إلى خارج حدودهم. ومن الناحية الاقتصادية، الهيمنة على فلسطين تعني السيطرة على طرق التجارة الدولية، وبالتالي التحكم في حركة البضائع التي تمر بها. وفي فلسطين كان يمرُّ طريقان مفصليان في التجارة الدولية آنذاك: الأول على الساحل، وهو طريق البحر، والثاني في الداخل، وهو طريق الملك، والفراعنة أرادوا وضع يدهم عليهما.

في النوبة أقام الفراعنة إدارة دائمة، فبنوا مدناً وقرى، وشحنوها بالجنود والمستوطنين. أمّا في أرض ـ كنعان، فلم يفعلوا ذلك، بل عمدوا إلى الإفادة من الإدارة القائمة، ورفدوها بمندوبين من قبلهم، تدعمهم حاميات عسكرية، محدودة العدد والعدة. وفضلاً عن ذلك، استخدموا قوة الردع التي شكلتها الحملات العسكرية التأديبية المتتالية. ويبدو أن المصريين وعوا حدود قدرتهم على ضبط الأوضاع في فلسطين، آخذين في الاعتبار إمكاناتهم الذاتية والواقع السكاني فيها، وما له من روابط مع بلاد الشام والعراق. وبناء عليه، زاوجوا بين الترغيب والترهيب، تحاشياً لدفع الكنعانيين إلى الوحدة والانحياز إلى أبناء عمومتهم في الشمال ضد التغلغل المصري في غرب آسيا. ولكن هذه السياسة لم تصب نجاحاً كاملاً.

وعندما تهيّأت أوضاع مصر لتبني سياسة توسعية، كانت فلسطين، أسوة بكل الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، قد بلغت شأواً حضارياً وسياسياً يصعب إلغاؤه بهزيمة عسكرية. فالمجتمع العموري ـ الكنعاني في هذا العصر (منتصف الألف الثاني قبل الميلاد)، كان يتمحور حول عدد من مدن ـ الدولة، تتفاوت حجماً وقوة. ومع أنها شكلت وحدة حضارية ـ لغوية، إلاّ إنها افتقدت مقومات الوحدة السياسية. ومع ذلك، فقد قام فيها من تطلع إلى القيام بدور المركز السياسي، أو ادّعى ذلك، وسعى لإقامة ملكية كبيرة، كما حدث في حاصور وقادش وتونب (وسط سورية) ونوخاشي (جنوب حلب) وأوغاريت وغيرها، على سبيل المثال لا الحصر.

وبتولي السلالة ١٨ السلطة في جنوب وادي النيل، نحو سنة ١٥٨٠ق.م.، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر، عرفت باسم المملكة الجديدة، امتدت ٤٠٠ عام، تعاقبت فيها على السلطة السلالات ١٨ و ١٩ و ٢٠. وفيها بلغت مصر ذروة

عظمتها. وكان أحمس الأول، مؤسس السلالة ١٨، هو الذي قضى على إمبراطورية الهكسوس، واحتل عاصمتهم أفاريس. ومن ثمّ طاردهم إلى جنوب فلسطين وحاصر القلعة الحصينة شاروحين مدة ثلاث سنوات، واحتلها ودمرها. وبذلك أسس رأس جسر على الساحل الفلسطيني، قاعدته في مدينة غزة.

وما كان لأحمس أن يبادر إلى هذه السياسة الجديدة، وبالتالي ينخرط في الصراعات الدائرة في غرب آسيا، لولا شعوره بالخطر الذي يتهدد مصر من الشمال الشرقي، سواء من فلسطين، أو من ورائها. وإذ لم يكن مستبعداً أن يعود الهكسوس لغزو مصر، فقد برزت أيضاً قوتان إلى الشمال من الهلال الخصيب، راحتا تضغطان جنوباً في اتجاه شمالي سورية والعراق. فبينما بدأ الحثيون يتحركون من أواسط أناضوليا في اتجاه الممالك العمورية في شمال سورية، راح الحوريون، من جبال زاغروس، يضغطون على أشور في شمال العراق. ومثل هذه التطورات ما كانت لتغيب عن أذهان حكام مصر الذين تخلصوا لتوّهم من حكم الهكسوس.

عشية طرد الهكسوس من مصر، برز الحثيون في أواسط الأناضول، وتمدّدوا جنوباً في اتجاه شمال سورية، فدمروا الالاخ، وكذلك أرشو (شيمال كركميش)، ومن ثمّ هاجموا يمحاض (حلب) وخربوها. ثم ما لبثوا أن أغاروا على بابل وقضوا على ملكها. ولأسباب داخلية تراجعوا وانشغلوا في صراعاتهم بشأن السلطة. وبذلك فتحوا الباب أمام الكاشيين (الكوشيين) لقطف ثمار حملتهم على بابل، وكذلك الحوريين للتمدد في شمال سورية، ومنها إلى فلسطين. فالحوريون، الذين أقاموا مملكة ميتاني (١٥٥٠ ـ ١١٢٠ق.م.) توسعوا غرباً إلى كركميش وحلب والالاخ، ثم جنوباً إلى قطنا وقادش. ويعتقد أنهم الذين قضوا على مملكة حاصور القوية في شمال فلسطين.

ولعل نشاط الحوريين هو الذي حرّك الفرعون العظيم تحتمس الأول (١٥٣٥ ـ ١٥١٠ق.م.)، للقيام بحملته الشهيرة إلى فلسطين وسورية، وصولاً إلى الفرات الأعلى. وتفيد المسلة التي أقامها على الجانب الأيسر من الفرات، أنه اصطدم بالحوريين وهزمهم، إلاّ إنه لم يقض عليهم. وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها، أو ادّعاها، في حملته هذه، فقد ظلت محدودة الأثر، ولم تنه الوضع في سورية وفلسطين لمصلحة مصر. وعلى العكس، فبعد عودة الفرعون من حملته، وبروز مشكلات داخلية في مصر، عادت ميتاني لتمارس نشاطها في بلاد الشام والعراق، وتصبح المنافس الرئيسي لمصر بشأن النفوذ في غرب آسيا.

وفقط عندما استتب الحكم في مصر، وتسلم زمام السلطة تحتمس الثالث (١٥٠١ ـ ١٤٤٧ق.م.)، تجددت الحملات المصرية على فلسطين وسورية. ولعل

السبب في ذلك يعود إلى تحرك ملوك كنعان، بقيادة ملك قادش، وربما بالتحالف مع ميتاني، لإنهاء النفوذ المصري في فلسطين. وكانت لملك قادش كما يبدو أطماع توسعية في فلسطين. وتحرك الفرعون سنة ١٤٨٠ق.م. لترسيخ الحكم المصري فيها، والتقى ملوك كنعان في معركة مجدُّو وهزمهم، إلاّ إنه عاد من دون القضاء عليهم، الأمر الذي استلزم القيام بحملات كثيرة لاحقاً لإخضاع بلاد الشام للحكم المصري، ودرء الخطر الحوري.

وفي نقوش سيرته، ترك تحتمس الثالث معلومات وفيرة عن بلاد الشام في أيامه. وتبرز دولة قادش (في أواسط نهر العاصي) كمحرك رئيسي ضد مصر، وكما يبدو، ليس بمعزل عن التحالف مع ميتاني. وفي أحد تلك النقوش يصف المعركة الكبيرة ضد تحالف ملوك كنعان بالقرب من مجدو. وقد باغت الفرعون أعداءه، عبر سلوكه طريق وادي عارة الضيق، الأمر الذي لم يتوقعه هؤلاء. وهكذا فرض عليهم القتال في مرج صغير (قنا)، وحرمهم من الإفادة القصوى من مركبات الحرب الكثيرة التي جمعوها. لكن الجنود المصريين انصرفوا مبكراً إلى نهب المعسكرات، الأمر الذي أتاح الفرصة لملوك الحلف الكنعاني من التحصن في مجدو، وبالتالي، التفاوض على شروط التسليم بسيادة مصر عليهم.

ويقول الفرعون متفاخراً: «وقف جلالتي الملكية، وسمح لهم [الحكام] بالعودة إلى مدنهم وسافروا جميعاً يركبون الحمير لأنني أخذت خيولهم.» وفي الواقع، وبعد حصار دام سبعة أشهر، من دون القدرة على اجتياح أسوار مجدو، رأى الفرعون القبول بشروط التسليم التي طلبها ملوك كنعان المحاصرين فأعطاهم العفو العام، عنهم وعن جنودهم وعائلاتهم، شرط أن يقبلوا السيادة المصرية، ويسلموا أسلحتهم وخيولهم. وإذ تمّ الاتفاق، وعاد كل منهم إلى بلده، إلاّ إن أمر السيادة لم يستتب. واضطر الفرعون إلى العودة إلى بلاد الشام في ١٥ حملة، استطاع في نهايتها إخضاع سورية كلها لحكمه. ولكن ذلك كان إلى حين فقط، إذ عاد ملوك كنعان إلى التمرد على سلطة الفرعون، المرة تلو الأُخرى.

وفي عهد تحتمس الثالث، وصلت الإمبراطورية المصرية ذروة قوتها وتوسعها. فقد خضعت له بلاد الشام، لكنها لم تسلِّم بالأمر، وخصوصاً مملكة قادش في سورية، إذ ظلت تتحين الفرص للتمرد على الحكم الفرعوني. وكذلك، وعلى الرغم من الهزيمة التي لحقت بدولة ميتاني الحورية، في معركة كركميش سنة ١٤٧٢ق.م.، فإنها لم تسقط، بل ظلت تصارع بشأن البقاء والسيادة، على الأقل في شمال شرقي سورية. ثم عادت ودعمت قادش في تمردها سنة ١٤٦٣ق.م.، وهذا ما اضطر

تحتمس إلى مهاجمتها واحتلالها. وظل الصراع قائماً بين ميتاني ومصر حتى سنة ١٤١٥ق.م.، إذ عقد الطرفان معاهدة سلام بينهما، قامت على أساس نوع من توازن القوى.

ويتضح من الإجراءات التي اتخذها تحتمس الثالث إنه اعتبر الأراضي التي فتحها في بلاد الشام وحدة خاصة في الإمبراطورية المصرية. والظاهر أنه أبقى على التقسيم الإداري كما كان أيام الهكسوس، وفي أغلب الأحيان، أبقى على الحكام المحليين الذين أقسموا على الطاعة والولاء له. إلاّ إنه عين مندوبين له لمراقبة الأوضاع، وجباة لجمع الضرائب والأتاوات، ورفدهم بحاميات عسكرية، وأقام قلاعاً لهذه الحاميات، كما في بيسان مثلاً، وعلاوة على ذلك، كان يقوم بين الحين والآخر بحملة عسكرية، ربما سنوية، لتدعيم هيبته، أو لقمع تمرد ما.

ولضمان ولاء الحكام والنبلاء له، عمد تحتمس إلى أخذ بعض أبنائهم رهائن في بلاطه. ومنهم من خدم في جيش الفرعون، وتثقف على خدمته والولاء للحضارة المصرية، ومن صفوفهم استبدل الفرعون الحكام الذين تمردوا عليه. وكان المنظور الفرعوني العام إزاء هذه الولايات أنها بمثابة حزام أمني لأراضي الإمبراطورية في مصر، ومصدر للدخل والمواد الخام والبضائع. وفضلاً عن المهمات القتالية عند الحاجة، والإجراءات الأمنية الجارية، كانت الولايات تدفع ثلاثة أنواع من الضرائب: ١) عينية: منتوجات زراعية وصناعية تحتاجها مصر؛ ٢) طاقة بشرية: عمال في المعابد وأراضي الملك والنبلاء؛ ٣) فتيان للخدمة في بلاط الفرعون وجيشه، وفتيات للعمل كإماء في قصور الطبقة الحاكمة.

والانتصارات التي حققها تحتمس الثالث، بإخضاع بلاد الشام وتحجيم دولة ميتاني، جعلته القوة الرئيسية في الشرق الأدنى القديم، وأصبح الجميع يخطب ودّه، ويرسل إليه الهدايا، ويسعى لإقامة علاقات صداقة معه. ولكن ذلك لم يدم طويلاً. فالضرائب الثقيلة التي فرضها على السكان أرهقت كاهلهم، والأتاوات التعسفية التي اقتصها منهم، بالمال والرجال، ضيقت عليهم الخناق، وبالتالي زادت في حدة التذمر، وتحيّن الفرص للتمرد. وقد وقع ذلك فعلاً، الأمر الذي اضطر خلفاء تحتمس إلى القيام بحملات جديدة لقمع الاضطرابات. وقد لجأ هؤلاء إلى سياسة الإجلاء الجماعي للسكان المحليين إلى مصر،، وتشغيلهم هناك في الأعمال العامة، أكان ذلك للملك أو للمعابد.

وبعد توقيع معاهدة الصداقة بين ميتاني ومصر، سادت فترة من السلام في المنطقة، وخصوصاً بعد تحديد مناطق النفوذ بينهما في بلاد الشام، وبالتالي تبعية

الممالك الكنعانية المحلية لكل منهما. وكان مجرى العاصي، على العموم، هو الحد الفاصل، الأمر الذي يعني أن فلسطين والساحل الفينيقي كانا من نصيب المصريين. إلاّ إنه في نهاية الربع الأول من القرن الرابع عشر قبل الميلاد، عاد الحثيون إلى البروز بقوة على مسرح الأحداث. فقضوا على ميتاني سنة ١٣٧٧ ق.م.، وواصلوا زحفهم في أراضي سورية، معتبرين أن مناطق نفوذ ميتاني هي ميراثهم الشرعي. واندلع الصراع بين مصر والحثيين، الذين سعوا لإثارة القلاقل في مناطق النفوذ المصري، لكنهم لم يقدموا على احتلالها.

وطالت الحرب بين الحثيين والمصريين، واستمرت أكثر من قرن، عجز فيها الطرفان عن الحسم، نظراً إلى توازن القوى بينهما، وأيضاً بسبب بعدهما، كلٍّ عن عاصمة الآخر، كما أن الممالك الكنعانية في بلاد الشام كانت لها حسابات خاصة بها، تسعى لتحقيقها من خلال توظيف الصراع بين القوتين لمصلحتها. ومنذ منتصف القرن الرابع عشر، بدأت قبضة مصر على أرض ـ كنعان تضعف، ليس إزاء الحكام المحليين فحسب، بل أيضاً تجاه قبائل رحالة، عرفت باسم العابيرو (الحابيرو) من جهة، وتجاه الحثيين، من جهة أُخرى. ومات توت عنخ أمون من دون وارث، وسعت أرملته للتحالف مع ملك الحثيين ـ شوبيلوليوما ـ وحتى الزواج منه، إنقاذاً لعرشها، لكنها لم تفلح.

وعلى أرضية الصراع الداخلي بين الفرعون وطبقة الكهنة، الذي اتخذ طابعاً لاهوتياً أيام أخناتون، وإزاء التهديد الحثي من الشمال، واختلال الأمن في أرض ـ كنعان، بفضل العابيرو الرحل، قامت السلالة ١٩ في مصر (١٣٢٣ ـ ١١٩٠ ق.م. تقريباً). وذلك بعد موت توت عنخ أمون من دون وارث، وتولي بعض قادة الجيش ضبط الوضع الداخلي، إزاء عجز أرملة الفرعون عن ذلك. وسعى فراعنة هذه السلالة، بدءاً بمؤسسها، القائد رعمسيس (رامسيس) الأول (١٣٢٣ ـ ١٣٢١ ق.م. تقريباً) لاستعادة موقع مصر في غرب آسيا. وتبعه ابنه سيتي وحفيده رعمسيس الثاني، بانتهاج سياسة تذكر بتلك التي قادها تحتمس الثالث من السلالة ١٨.

وبصعود السلالة ١٩ إلى الحكم في مصر، بدأت مرحلة جديدة من تعاظم قوتها وتوسعها، وظهرت آثار ذلك في فلسطين أولاً. فرعمسيس الأول، الذي حكم فترة قصيرة، لم يوجه اهتمامه إلى الولايات المصرية في آسيا. لكن ابنه سيتي الأول، الذي حكم نحو عشرين عاماً (١٣٢١ ـ ١٣٠٢ ق.م.) تقريباً، سارع إلى استعادة سيادة مصر في غرب آسيا. فأقام الحصون على الطريق المؤدي إلى فلسطين في شمال سيناء. وقام بحملات تأديبية ضد القبائل الرحالة (شوسي)، التي كانت تهدد تجارة

مصر مع بلاد الشام، بل قطعت الطريق الدولي عند غزة. وكانت هذه الحملة بداية نشاطه.

وعاد سيتي إلى فلسطين، وتجاوزها شمالاً واصطدم بالحثيين. ثم سارع إلى إنقاذ الحامية المصرية في بيسان، التي حاصرها تحالف كنعاني بين ملوك: فحل ورحوب وينوعام (على منابع الأردن). ولم يجد سيتي صعوبة في دحر هذا التحالف، على الرغم من الإزعاج الذي سببه العابيرو لمؤخرة جيشه. وفي ينوعام تقبل مراسم طاعة حكام لبنان، ما عدا عمورو التي استظلت بحماية الحثيين. ثم قام بحملة أُخرى، غير حاسمة، ضد قادش وعمورو، والأكيد أنه اصطدم بالحثيين. وترك سيتي مسلتين - إحداهما مكسورة، في قلعة بيسان - تمجدان انتصاره على تحالف ملوك كنعان، وفي المسلة المكسورة، التي يصعب تحديد زمانها بالدقة، يرد ذكر العابيرو بين القوى التي هزمها «الفرعون العظيم».

وفي نهاية القرن الرابع عشر قبل الميلاد، مات العدوّان اللدودان: سيتي المصري، ومورسيلي الحثي، واحتل مكانهما ابناهما الشابان. وكان رعمسيس الثاني (١٣٠٠ - ١٢٣٣ ق.م. تقريباً) هو المبادر إلى فتح الصراع على الجانب المصري. فقام بحملة على مملكة عمورو في شمال لبنان، ولم يشتبك مع الحثيين، لكن الحرب معهم بدأت فعلاً. وقد نقش رعمسيس الثاني مسلة على نهر الكلب تخلد الحملة. وفي عام حكمه الرابع، كما يرد في سيرته، خرج على رأس أربعة فيالق، من المشاة والفرسان، والتقى الحثيين عند قادش، ودارت معركة شارك فيها أكثر من ٢٠,٠٠٠ رجل على الجانبين، ولعلها الأفضل توثيقاً من أية معركة أُخرى معروفة، قبل معركة الماراثون بين الفرس واليونان سنة ٤٩٠ ق.م.

ويفاخر رعمسيس، الذي نجا من الموت بأعجوبة، بفضل شجاعته وتردد ملك الحثيين، بأنه أحرز النصر في المعركة. ولعله على حقّ، مع أن الصراع مع الحثيين لم يحسم، وقادش لم تسقط بيده، وعمورو عادت إلى الانحياز إلى الحثيين، وكنعان تمردت فور انسحابه منها عائداً إلى مصر. ولذلك، اضطر رعمسيس إلى القيام بحملة أُخرى إلى فلسطين، ودمر المدن، ومع ذلك عمد إلى عقد معاهدة سلام مع الحثيين. وبنود هذه المعاهدة الدبلوماسية الدولية وصلت إلينا بصيغتيها - الحثية والمصرية. وهي تشير إلى توازن القوى بين الدولتين. وأقرّ الطرفان بالحدود بينهما، كما كانت أيام سيتي الأول. وقد توصلا إليها بعد الاقتناع بعبثية استمرار الحرب بينهما، وخصوصاً أنهما يواجهان عدوّاً مشتركاً، هو شعوب البحر. وصارت المنطقة التابعة للحكم المصري تعرف باسم أرض - كنعان، الوارد ذكرها في التوراة.

ويعتبر تل القدح (أو تل وقاص)، وهو موقع المملكة الأهم في فلسطين في تلك الفترة ـ حاصور ـ أكبر مواقع هذا العصر في فلسطين. وتبلغ مساحته نحو ٧٠٠ دونم. وقد كشفت الحفريات فيه عن مبان ضخمة متنوعة، أهمها الأكروبولس، الذي يعود إلى عصر الهكسوس، وقصر كبير عند البوابة، التي يعتقد البعض أن سليمان بناها لاحقاً. ويرد ذكر حاصور في وثائق ماري، من العهد البابلي القديم. ويظهر أن الموقع كان يوازي بأهميته الدول العمورية الكبيرة في شمال سورية، مثل: يمحاض (حلب) وقطنا (تل المشرفة) إلى الشمال من حمص وكركميش وإبْلا (تل مرديخ). وتحتل مجدو (تل المتسلم) في مرج ابن عامر، عند مدخل وادي عارة، الذي يشكل حلقة في طريق البحر الدولي المهم، موقعاً استراتيجياً مرموقاً. وقد كشفت الحفريات فيها، وفي عدد من المواقع الأُخرى، آثاراً معمارية فخمة من هذا العصر.

ويبقى مصطلح كنعان مبهماً. ويرجح أنه اشتقّ من صنعة صباغة الأرجوان، أو التجارة به، والتي مارسها السكان في عصر البرونز، الذين تطلق التوراة عليهم لقب «التجار» (أشعيا ٢٣: ٨). والكنعاني وفق هذا المعنى هو تاجر البضائع الأرجوانية، أو صانعها، الذي أوجد لها سوقاً في مصر، وعُرف بها. وأُطلق الاسم على سكان المدن الفينيقية الساحلية، وتطور ليشمل المنطقة جغرافياً، ويكتسب مضموناً إثنياً، فأصبح يدل على الأرض والسكان معاً. أمّا كيف كان الكنعانيون يسمون أنفسهم، فليس لدينا ما يدل على ذلك في وثائق تعود إليهم. وهناك من يقول إن الاسم مشتق من الفلاحة، والكنعاني هو الفلاح، ساكن المروج، العامل بالزراعة، خلافاً لـ «العابيرو» أو «الشاسو» أو «الشوتو»، من الأقوام الرحل.

رابعاً: العبرانيون

على العكس من الكنعانيين، الذين تعرضت علاقتهم التاريخية بفلسطين إلى محاولات الطمس والتبديد، فقد جرى إبراز علاقة العبرانيين بها وتضخيمها، إلى حد شيوع فكرة الترابط التاريخي بينهم وبينها. وهذا تشويه متعمد للتاريخ. وتشويه آخر جرى تعميمه هو الخلط، الذي لا يخلو من قصد، بين العبرانيين وبني إسرائيل، إذ سوِّى بينهما، وهو ليس صحيحاً، إذ إن العبرانيين شيء، وبنو إسرائيل شيء آخر. وبفعل هذا التشويه صارت فلسطين تُعرف على نطاق واسع باسم أرض ـ إسرائيل. وقد أدّت الدراسات التوراتية، وليس من قبل اليهود فقط، دوراً رئيسياً في هذا التشويه الشائع.

لقد جهد حملة لواء الدراسات والآثار التوراتية في توظيف غموض المصادر

الأُخرى، أو غيابها، في غير مصلحة علاقة الكنعانيين وسواهم بفلسطين. ولكنهم ـ وعلى العكس من ذلك تماماً ـ عندما كان الأمر يتعلق بالعبرانيين عملوا على سدّ الثغرات بتأويلات واجتهادات لا تصمد أمام النقد العلمي. وزُجت التوراة، التي هي كتاب ديني في الأصل، وليس مصدراً تاريخياً، في خدمة هدف تغييب الشعوب التي عمّرت فلسطين، وبالتالي إبراز الحضور الإسرائيلي، الذي استحوذ بدوره، من دون غيره، على الإرث العبراني في تاريخ فلسطين. وراح الباحثون في الدراسات والآثار التوراتية يواجهون معارضيهم في الرأي بالسؤال: هل لديكم مصدر أفضل يدحض ما تورده التوراة؟

وفي الواقع، فإن ما يتوفر حتى الآن من مصادر مكتوبة وغيرها، يدحض الرواية التوراتية، ليس في العام فحسب، بل في الخاص أيضاً. ففي المصادر ـ المصرية والعراقية والسورية ـ لا توجد إشارات معاصرة لما تسميه التوراة أبناء إسرائيل، أو لمن له علاقة توراتية بهم، قبل القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وحتى في القرون اللاحقة، بما في ذلك مملكة داود وسليمان، فالإشارات قليلة جداً، ولا توحي بأهمية خاصة لهذه الظاهرة المركزية في التوراة. في المقابل، هناك غياب لأية دلائل في التوراة، تنم عن معرفة كتبتها بمصر والعراق أو بلاد الشام، في الألف الثاني قبل الميلاد، والذي تسميه الدراسات التوراتية عصر الآباء، أي عصر إبراهيم وإسحاق ويعقوب، ولا حتى معرفة محددة بمسألة دخول العبرانيين إلى مصر، وخروجهم منها، والروايات متناقضة.

ويلفت الانتباه حقاً غياب أي ذكر في التوراة للإمبراطورية المصرية التي كانت تحكم أرض ـ كنعان في عصر الآباء، كما تسميه. وكتبة التوراة لا علم لهم بالحملات الفرعونية المتكررة في غرب آسيا، ولا بالتغلغل الحوري والحثي. وليست لهم دراية بحكام مدن ـ الدولة المنتشرة في كل أرجاء البلد، وحتى أسماء الفراعنة العظام في هذه الفترة الطويلة غير معروفة لديهم. في المقابل، هناك عملقة لشخصيات لم تجد المصادر الخارجية أية أهمية لذكرها، فغابت عنها تماماً. وعلاوة على ذلك، هناك خلط بالأحداث وبأسماء المواقع والتواريخ. ومثل هذا الجهل بالواقع الذي حاول كتبة التوراة توظيفه، يضع علامة استفهام كبرى على تأريخية الروايات التوراتية.

ويتضح لنا من الأمور المعروفة حتى الآن عن تاريخ الشرق الأدنى القديم، وهي غير قليلة، أن بؤرة اهتمام التوراة هي جماعة هامشية، لم تترك بصماتها على المحيط الذي عاشت فيه. ولذا، فالأهمية الكبيرة التي يوليها كتبة التوراة لهذه الجماعة ـ العبرانيين والإسرائيليين ـ لا تجد لها صدى في المصادر الأُخرى. وبناء

عليه، تبقى التوراة على العموم المصدر الوحيد تقريباً عن هذه الجماعة. والجهد الضخم الذي بذله هؤلاء الكتبة في تصنيف وتحرير الروايات المتناقلة داخل الجماعة، وفي صوغها المتأخر على صورة تاريخ الأمة اليهودية، لا يجد ما يدعمه، لا في المصادر التاريخية الأخرى المعروفة، ولا في علم الآثار الذي حقق إنجازات مهمة على صعيد المنطقة.

وما اصطُلح على تسميته علم التاريخ التوراتي، انطلق من عدد من المسلمات والمفاهيم الطوباوية، التي لا تصمد أمام النقد العلمي. وبالتأكيد، فإن المعتقدات الدينية، وهي فعل إيمان، قد أدّت دوراً رئيسياً في صوغ الفلسفة التي يستند إليها هذا العلم. وبناء عليه، فالروايات التي يوردها الكتاب المقدس، جرى اعتمادها على أساس أنها كتابات تاريخية حقيقية، على الباحثين وزر الكشف عن التعبيرات المادية لها في الواقع. ومن هنا، نشأ علم الآثار التوراتي، الذي جاء ليقيم الدليل المادي على صحة تلك الروايات، بينما هو يستند إليها أصلاً في تحديد الأحداث والمواقع، الأمر الذي أدخل هذه الدراسات في حلقة مفرغة، (دور) كان نتاجها «تاريخ» يقوم على التفكير الدوري.

والباحثون الموضوعيون اليوم، في وضع أفضل لإخضاع هذه الروايات التوراتية للتمحيص والتقويم، بالاستناد إلى المصادر الأُخرى المتوفرة. ومع ذلك، فهناك وجهات نظر متباينة بينهم. فمنهم من ينفي تأريخية الروايات عن عصر الآباء، جملة وتفصيلاً، ويعتبرها أساطير وملاحم أدبية، كتبت في عصور متأخرة، ومن منظور يعالج الماضي بإسقاطات الحاضر، أو العكس. ومنهم من يرى فيها نوى حقائق تاريخية، جرى تضخيمها بالمراجعات وأعمال التحرير والتصنيف اللاحقة. ومع ذلك يبقى النهج التقليدي، المتأثر بالانحياز الديني، أو السياسي، شائعاً اليوم. وهذا النهج لا يدحضه نهج مقابل، يعتمد الأساليب نفسها في البحث عن الحقيقة التاريخية، ويستند إلى روايات تحمل الطابع الأسطوري نفسه.

وأغلبية المؤرخين غير التوراتيين ترى اليوم أن العبرانيين هم العابيرو، أو الحابيرو، الذين يرد ذكرهم في وثائق ماري ونوزي، منذ بداية الألف الثاني قبل الميلاد. ويرد المصطلح في كتب «اللعنات المصرية» من تلك الفترة أيضاً. ويفسره البعض أنه يعني «الرحل»، من الجذر السامي «عبر». بينما يعتبره آخرون مصرياً، ويفسرونه بمعنى «الرعاة المتنقلين»، أو «مثيري الغبار». وتطلق عليهم المصادر المصرية كنية أُخرى، هي «شوسي» أو «شاسو»، التي تعني «الرحل» (قطاع الطرق). وبناء عليه، فهم من القبائل والجماعات العمورية بصورة عامة، لم تستقر

وتعمل بالزراعة، وإنما ظلت على الأطراف، بين الصحراء والخضراء، تعمل أساساً بالرعي، أو بالتجارة الدولية، عبر نقل البضائع على دوابها، أو توفير الحماية لها، أو حتى المساهمة الفعلية فيها.

في هذا الإطار، يمكن قبول النوى التاريخية للروايات التوراتية، بعد تجريدها من العنصر القصصي والأسطوري الذي نُسج حولها على مرّ العصور. فالوصف التوراتي للجماعة التي قادها إبراهيم، بخطوطه العريضة، وما تورده الأسفار الأولى من التوراة عن علاقة تلك الجماعة ببطون أُخرى من قبيلتها، ينسجم بالعام، بغض النظر عن الخاص، مع الخريطة السكانية للهلال الخصيب، في بداية الألف الثاني قبل الميلاد. فإلى جانب سكان المدن المسوّرة، التي قامت وازدهرت في ذلك العصر، أكان ذلك في السهول، أو المروج، أو على الطرق الرئيسية للتجارة الدولية، كانت هناك عناصر بدوية متنقلة على أطراف الصحراء، وفي المناطق الجبلية قليلة السكان. ويبدو أن العبرانيين ينتمون في بداية ظهورهم في فلسطين إلى هذه العناصر.

وعلى افتراض أن قصة رحيل إبراهيم، وغيره من أقاربه وأبناء عشيرته، من العراق إلى فلسطين، مروراً بمدينة حرّان، ليست أسطورة من نسج الخيال، فإنها بالتأكيد لا يمكن اعتبارها تاريخاً، لأن التاريخ غائب عنها تماماً. وتسترعي الانتباه ظاهرة أن الشخصيات التي تركز عليها الروايات التوراتية ـ إبراهيم وتيرح وناحور ولوط وإسحاق ويعقوب وحتى يوسف، لا يرد لها ذكر في المصادر الأُخرى. وإذا أمكن استيعاب ذلك على أساس أن هذه الشخصيات المركزية في التوراة هي هامشية جداً بالنسبة إلى المراكز المدينية الكبرى في ذلك العصر، فإن ما يدعو إلى الاستغراب هو تعذر تعريف شخص واحد من الأسماء الواردة في تلك الروايات بثقة، بالاستناد إلى النصوص التاريخية المتوفرة.

ومشكلة أُخرى تواجه الباحث في هذه الروايات، تتعلق بغياب التواريخ، وعفوية استعمال الأعداد. وعلى افتراض تاريخية الأحداث المذكورة في أسفار التوراة القديمة، وبناء على الوصف العام للواقع السكاني والاجتماعي ـ السياسي، في مناطق تجوال إبراهيم وعشيرته، ففي الإمكان اعتبار حدوث هذه الهجرة في أية فترة خلال ألف عام، منذ سرجون الأكادي إلى الاحتلال الإسرائيلي لبعض أرض ـ كنعان، أي في الفترة (٢٣٠٠ ـ ١٣٠٠ ق.م. تقريباً). وتتبلور لدى الباحثين مؤخراً نظرية تربط هجرة العبرانيين إلى فلسطين، ونزول بعضهم إلى مصر، ومن ثمّ الخروج منها على دفعات، بحركة الهكسوس في بلاد الشام. ويقول البعض إن المسوحات الأثرية في شرق الأردن وجنوب فلسطين تؤيد ذلك.

إن الربط بين رحيل العبرانيين وهجرات القبائل العمورية، يضعهما في النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد. ويرى كثيرون من العلماء أن إبراهيم عاش نحو القرن الثامن عشر قبل الميلاد. وبناء على ذلك، فإن نزول جماعات منهم إلى مصر، حدث على الأغلب في إطار توغل الهكسوس في الدلتا. وقصة يوسف، إذا انطوت على حقيقة تاريخية، فعلى الأغلب أنها وقعت في أثناء حكم الهكسوس، إذ ارتقى في بلاط ملوكهم إلى منصب رفيع. وعبودية العبرانيين في مصر بدأت بعد طرد الهكسوس منها، على اعتبار أنهم كانوا جزءاً من العناصر الغريبة المهزومة، التي طردت من مصر، بينما بقي العبرانيون فيها. وخروجهم بقيادة موسى، وقع بعد ذلك بفترة زمنية. وبحسب الرواية التوراتية طالت العبودية مدة ٤٠٠ عام.

والرواية التوراتية تؤكد أن العبرانيين كانوا جماعة سامية غربية، بدأت رحلتها في جوار مدينة أور في جنوب العراق، ومنها إلى حرّان (حاران) في شمال بادية الشام، التي تفيد وثائق ماري ونوزي أنها كانت مستقراً لقبائل عمورية في بداية الألف الثاني قبل الميلاد. وإذ استقر جزء منهم في حرّان، تابع الباقون، ومنهم إبراهيم وعائلته وأقاربه، الطريق إلى شرقي الأردن وفلسطين. وفي فلسطين تنقل إبراهيم وأبناؤه وأتباعه بين النقب والمنطقة الجبلية الوسطى، إلى حدود شيكم (نابلس). وفي هذه الأراضي رعوا قطعانهم، بعيداً عن المراكز الكنعانية الحضرية القوية، وعن متناول يد الحاميات المصرية.

وقصة إبراهيم وأبنائه وأتباعهم في التوراة تشير إلى جماعة هامشية، تعيش حياة قبلية شبه بدوية، يحكمها نظام اجتماعي أبوي، وتعمل أساساً في رعي الغنم والماعز، وتتنقل في المواسم طلباً للماء والكلأ. وفقط إسحاق (يتسحاق) عمل بالزراعة الموسمية في النقب الشمالي ـ الغربي. وهذه الجماعة كانت تضرب خيامها على أطراف المدن، بموافقة حكامها، وتحت حمايتهم. وهذا الوصف التوراتي العام يتطابق إلى حد كبير مع المضمون الاجتماعي لمصطلح عابيرو، أو شاسو، المعروف من مصادر أُخرى، والذي يرد في التوراة بصيغة عبريم، دلالة على طبقة اجتماعية بدوية رحالة، ثمّ أصبح لاحقاً يستعمل للدلالة على بني إسرائيل فقط.

وإذا صحّ أن العبرانيين هم العابيرو، فإنهم يكوّنون جزءاً من طبقة واسعة من سكان الهلال الخصيب، تميّزت بحياة البداوة وعدم الاستقرار، وتنقلت على أطراف الصحراء، إذ لم تكن الأعراف الاجتماعية والسياسية لسكان المدن تسري عليها. وعائلة إبراهيم بالذات ارتبطت مع المدن الكنعانية، وخصوصاً حبرون (الخليل) وأورشليم وشيكم، بعلاقات «جوار» (جير، بالعبرية) لفترة طويلة. وإطلاق الاسم

«عبرانيين» على «إسرائيل» حدث متأخراً، ومن قبل سكان المدن، أي الآخرين، وتبناه «بنو إسرائيل» للتعريف بأنفسهم إزاء هؤلاء الآخرين. وهكذا، وبمرور الزمن، انتحل جزء صغير من هذه الطبقة الواسعة اسمها العام، بينما الأجزاء الأخرى تبنت أسماء مختلفة.

ويستفاد من التوراة أن منطقة ترحال إبراهيم وعائلته امتدت من شيكم في الشمال، مروراً بمدينة بيت أيل والعي وسالم (أورشليم) وحبرون (الخليل) وبئر السبع في النقب. والترحال يحدده بلا شك موسم الرعي. ففي الشتاء كانوا ينزلون إلى المنخفضات، وصولاً إلى البادية والنقب، أمّا في الصيف فيصعدون إلى الجبال والمروج، ويتمددون شمالاً حتى دوتان (بالقرب من جنين). وفي السنوات الماطرة كانوا يزرعون مجاري الأودية في النقب الشمالي قمحاً وشعيراً، كما فعل إسحاق في وادي جرار (وادي غزة). وفي سنوات المحل المتتالية، وصلوا في تجوالهم إلى الدلتا الشرقية.

وفي تجواله بالبلاد، كان إبراهيم يُعرف باسم أبرام العبري، دلالة على مهنة الرعي التي كان يتعاطاها، ونمط الحياة الذي يعيشه ـ التنقل وعدم الاستقرار أو الارتباط بملكية الأرض. وهو يشعر أنه غريب في أرض ـ كنعان ـ جار ـ عبر اتفاق يعقده مع حاكم المدينة التي يضرب خيامه على أطرافها، إلى حد أنه يشتري لنفسه قبراً بثمن كامل. وإسحاق يحاول أن يستقر ويتحوّل إلى الزراعة في وادي جرار (وادي غزة). أمّا يعقوب فيعمل بالرعاية، ويشتبك مع أصحاب الأراضي التي يجول بقطعانه فيها، ويحاول أخذ الأرض بالقوة ـ بالقوس والسيف ـ وذلك بالقرب من شيكم. ويعقوب هو إسرائيل، الذي أسبغ اسمه على ذلك الجزء من العبرانيين الذي أصبح يعرف بكنية بني إسرائيل.

وبحسب الرواية التوراتية، انقسم العبرانيون أيام إبراهيم إلى مجموعات إثنية، أقامت في جنوب فلسطين وشرقي الأردن. وبعض هذه المجموعات ظل قريباً من بعضه، مثل: أدوم وإسماعيل ومؤاب وعمون، وبعضها ابتعد مثل: قيدم وعماليق وغيرهما. ويمكن الافتراض أنه في نهاية عصر الهكسوس في مصر، ومع توسع المدن وازدياد قوتها، ضاق مجال حركة القبائل، ودُفعت أكثر فأكثر إلى أطراف الأرض الآهلة. وفي تلك الأوضاع خرج يعقوب إلى مصر من منطقة بئر السبع. وكذلك ترك عيسو أرض ـ كنعان، واستقر في سعير (أدوم). وهكذا فعل المؤابيون والعمونيون في الأراضي التي أصبحت لاحقاً ممالك لهم.

وتصف التوراة هجرة العبرانيين إلى مصر، وبقاءهم في أرض غوشن (الدلتا)،

كمنحة أعطاها الفرعون لهم بسبب يوسف، الذي تبوّأ موقعاً مرموقاً في بلاطه. إلاّ إنه ليس هناك أيُّ دليل آخر على نزولهم إلى مصر، مقامهم فيها، وخروجهم منها. وتروي التوراة أنه بعد فترة، استعبدهم الفرعون، ووظفهم في بناء عاصمته، وهو أمر لا يستبعد، وخصوصاً بعد طرد الهكسوس من مصر. وفي الواقع، فهناك وثيقة من أيام رعمسيس الثاني (القرن الثالث عشر قبل الميلاد) تؤكد استخدام العابيرو في بناء هيكل رعمسيس. وإذ تورد الوثائق المصرية ذكر هروب جماعات مضطهدة من العبيد شرقاً إلى سيناء، فإن أسطورة خروج بني إسرائيل من مصر، كما ترد في التوراة، لا تمتلك مقومات الرواية التاريخية.

ومن الممكن أن حروب رعمسيس الثاني مع الحثيين، هي التي أتاحت فرصة الهروب للعناصر السامية، التي بقيت في مصر بعد طرد الحكام الهكسوس منها. وبناء عليه، فهذا الهروب وقع في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، أيام حكم رعمسيس الثاني الطويل والمليء بالحملات العسكرية. وفي نصب تذكاري من السنة الخامسة لحكم مرنفتاح (نحو ١٢٢٠ ق.م.)، يمجد انتصاره على الفلسطيين، يرد ذكر إسرائيل كعنصر مستقر في جبال فلسطين الوسطى. وهو كما يظهر في هذه الوثيقة يشير إلى كيان يمتلك ميزات الشاسو، في جبال نابلس. وفي ضوء هذا الانتشار القبلي، عاد المصريون إلى تحصين الحاميات العسكرية في بيسان ودير علاّ، لحماية طرق التجارة المجاورة.

ولا يمكن اعتبار الرواية التوراتية عن خروج بني إسرائيل من مصر، وتيههم في الصحراء مدة أربعين عاماً، وما رافق ذلك من قصص، وثيقة تاريخية. وباستثناء أساس الحدث، أي عملية الخروج بحد ذاتها، والتي قد تنسجم مع التطورات اللاحقة لطرد الهكسوس، فالتفصيلات الأخرى جميعها لا يمكن اعتمادها كوقائع تاريخية. لقد أصبح هذا الخروج، في الصيغ اللاحقة للتراث الديني اليهودي، رمزاً للانعتاق وتبلور شخصية الأمة اليهودية. فأُسبغت عليه هالة من القدسية، وأُضفي عليه طابع الإرادة الإلهية، وبالتالي أسطورة شعب الله المختار، الأمر الذي استلزم التعتيم على مجريات الأحداث كما جرت في الواقع. ولا غرو أن الأساطير والقصص والعجائب والخوارق اختلطت في الرواية عن تلك الأحداث.

ليس هناك ما يدعم الوصف العجائبي التوراتي لأحداث ومواقع رحلة الخروج. والجانب الجغرافي من الرحلة لا يزال غامضاً، إذ إن أمكنة عبور البحر الأحمر، ونزول الوحي في جبل سيناء على موسى، وكذلك دخول القبائل أرض ـ كنعان، غير قابلة للتعريف والتحديد. ومع ذلك، فقد تبلور في التراث اليهودي أن جبل سيناء هو

مقر إقامة «إله إسرائيل»، وهناك سُلمت التوراة إلى موسى. وفي «التيه» تبلورت شخصية الجماعة التي أُسميت أبناء إسرائيل. والتي أُسبغ عليها لاحقاً مصطلح الأمة اليهودية، وتشكل وعيها لذاتها على أساس «الاختيار الإلهي»، والتمايز عن بقية الشعوب، والفهم الحتمي للتاريخ، وعلاقة هذا التاريخ بالجمع بين اليهود، وما يسمونه أرض إسرائيل، هو البديل لما كان يُعرف بأرض ـ كنعان.

خامساً: الفلسطيون

ليس معروفاً بالدقة حتى الآن من أين جاء ذلك الشعب ـ أو مجموعة الشعوب ـ الذي عُرفت فلسطين به، كلياً أو جزئياً، على الدوام أو على فترات متقطعة، خلال السنوات الثلاثة الآلاف الأخيرة، حتى يومنا هذا. ومرة أُخرى، ليس أكيداً أنهم عرّفوا بأنفسهم بهذا الاسم، لكن المصريين أطلقوه عليهم، كما ورد في وثائقهم. فقد ورد ذكرهم في عدد من المصادر المصرية، وخصوصاً في اللوحات الجدارية من مدينة هابو ـ عاصمة رعمسيس الثالث (١١٨٤ ـ ١١٥٣ ق.م. تقريباً). والصيغة الهيروغليفية للاسم هي «بِلِسْت». أمّا السجلات الأشورية فأوردته بصيغة «بِلِسْتو»، وفي التوراة بصيغة الجمع «بِلِشْتيم».

بعد المعاهدة بين مصر والحثيين، سادت فترة من الهدوء والاستقرار، كانت الحدود فيها مفتوحة للتجارة والتبادل الحضاري، من مصر حتى البحر الأسود، ومن الفرات إلى البحر الأبيض المتوسط وبلاد اليونان. وشهد الشرق الأدنى القديم في العقود الأخيرة من القرن الثالث عشر قبل الميلاد، فترة من الازدهار والسلام والعلاقات التجارية والحضارية، تعززت بزواج رعمسيس من ابنة ملك الحثيين، حاتوسيلي الثالث. ولكنها كانت فترة الهدوء الذي يسبق العاصفة، والتي جاءت فعلاً، وهذه المرة من الشمال الغربي، من منطقة بحر إيجة، عبر موجات من الغزاة، عرفوا باسم شعوب البحر، ومنهم الفلسطِيّون. ووصلت هذه الموجة ذروتها في النصف الأول من القرن الثاني عشر قبل الميلاد.

لقد تضافرت عوامل متعددة، لعل أهمها ضعف الإمبراطوريتين ـ الحثية والمصرية ـ لتقذف إلى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط هجرات واسعة، غيّرت وجه العالم القديم. وهذه الهجرات أنهت عصر البرونز، ودشّنت عصر الحديد، نحو سنة ١٢٠٠ ق.م. وإذ استطاعت مصر أن تصمد في وجه الغزاة، وتصدهم عن التوغل في أراضيها، وتفرض عليهم الاستقرار في الساحل الفلسطيني، فإن مملكة الحثيين سقطت جراء ضرباتهم. وبسقوط هذه المملكة، فُتح الباب أمام

الأشوريين للتحرك وملء الفراغ الذي تشكل، من جهة، وأمام الأراميين للبروز كقوة في قلب سورية، مركزها دمشق، من جهة أُخرى. وكذلك، وإلى الجنوب تحرك العمونيون والمؤابيون والمِدْيَنيون والأدوميون والإسرائيليون، لتثبيت استقلالهم على الأراضي الواقعة في أيديهم وتوسيعها، وخصوصاً على حساب الكنعانيين، في وسط فلسطين وجنوبها.

ولأسباب متعددة، أدّت الدراسات التوراتية دوراً فيها، يبرز الفِلِسطيّون إلى جانب الإسرائيليين، من دون سواهما، في أعمال المؤرخين والأثريين. وفي المقابل، يغيب عن هذه الأعمال، بدرجات متفاوتة، الدور الذي قام به سكان البلد الأصليون ـ الكنعانيون ـ وكذلك نتائج استقرار القبائل العمورية والأرامية، التي كانت تجوب هضبة شرقي الأردن، وراحت تقيم ممالكها الخاصة وتبلور شخصيتها. فالتوراة هي الشاهد الوحيد المكتوب تقريباً على المرحلة التي سبقت قيام مملكة إسرائيل. وبغياب مصادر أُخرى، والجنوح نحو توظيف علم الآثار في خدمة الرواية التوراتية، وبالتالي تغييب القوى الأُخرى: الكنعانيين والعمونيين والمؤابيين والمدينيين والأدوميين، تبقى صورة تاريخ فلسطين لهذه الفترة مشوهة.

وقد غلب على شعوب البحر اسم الفلسطيين مع أنهم كانوا جماعات متعددة، وتذكر المصادر ائتلافاً بين سبع منها، سبق صدام رعمسيس الثالث بهم في عام حكمه الثامن، أي نحو سنة ١٢٠٠ ق.م. ففي ذلك العام قام الفرعون بحملة على الساحل السوري ـ الفلسطيني، وهزم فيها الغزاة. والمصدر الوحيد للمعلومات عن هذه الحملة هو سجل رعمسيس نفسه، المحفوظ في قبره بمدينة طيبة. ولقد وصل رعمسيس الثالث إلى الحكم بعد موت والده رعمسيس الثاني، وبعد فترة من عدم الاستقرار الداخلي في مصر حيث دام حكمه ٢٥ عاماً. واستطاع في السنوات الأولى من توليه الحكم دحر الغزاة، أكانوا من الغرب (ليبيا)، أو من الشمال ـ شعوب البحر.

وحركة شعوب البحر دشّنت عصراً جديداً في تاريخ الشرق الأدنى القديم، هو عصر الحديد. وإذا كان العامل الموضوعي لتغلغل هؤلاء الغزاة في الجناح الغربي من الهلال الخصيب هو ضعف القوى المحلية، وعجزها عن صدهم ودحرهم، كما كانت تفعل سابقاً، فإن العامل الذاتي لذلك الغزو لا يزال مسألة تباينت فيها آراء المؤرخين. وإذ يسود الاقتناع بين الباحثين بأن دوافع هذه الحركة الجامحة تكمن في التطورات التي وقعت في بلاد اليونان وبحر إيجة وغرب الأناضول، فإن الحوافز المباشرة لهذه الهجرة الواسعة، لا تزال تثير نقاشاً بينهم. ففي غياب المصادر الكافية، تتضارب

الآراء والنظريات بشأن العوامل المحركة لهذه الاندفاعة الضخمة، التي غيّرت اللون السياسي للشرق الأدنى القديم كله.

وبينما أدخلت حركة شعوب البحر نهجاً جديداً في الصراع السياسي بشأن الهيمنة على المنطقة، سوف يتكرر لاحقاً، فإن حركة القبائل المحلية، واستقرارها وبلورة شخصيتها، وبالتالي التعبير السياسي عن ذلك بممالك جديدة، ظلت تتبع النمط السابق نفسه المعروف منذ قرون طويلة. فحتى الآن، كان الصراع يدور بين مركزين رئيسيين ـ العراق ومصر ـ وما بينهما في بلاد الشام، المتأثرة سلباً وإيجاباً بهذا الصراع، في حين أن نزاعاتهما مع الغزاة من ليبيا في الغرب، أو مع عناصر هندية ـ أوروبية من الشرق والشمال الشرقي لم تتوقف. أمّا الآن فقد دخل الشمال الغربي، الأمر الذي شكّل سابقة كان من شأنها أن تتكرر في العصور اللاحقة، كما حدث في حملة الإسكندر المقدوني، ولاحقاً الاحتلال الروماني، فما بعده حتى يومنا هذا.

وإذ تتضارب الآراء بشأن حوافز هجرة شعوب البحر، بين الجوع والجشع والقرصنة، أو بين الانهيار الاقتصادي والكوارث الطبيعية والضغط الآتي من الشمال، فإن هناك اتفاقاً على أن انحلال «ائتلاف مسينا»، وما تبعه من سقوط طروادة، شكلا إيذاناً بانفجار هذه الحركة الواسعة. وقد وقع ذلك نحو سنة ١٢٠٠ ق.م. وبفضل الروح القتالية العالية لتلك الشعوب، وتفوق سلاحها المصنوع من الحديد، استطاعت تحقيق النصر على جيوش الإمبراطوريتين ـ الحثية والمصرية ـ وأتباعهما، وخصوصاً بعد الضعف الذي اعتراهما جرّاء الصراع الطويل من دون حسم. وفي فترة لا تزيد عن قرن من الزمن، اتخذ الشرق الأدنى القديم شكلاً سياسياً جديداً، حدد المتنافسون الجدد فيه مسار تاريخه في عصر الحديد.

ففي نهاية القرن الثالث عشر قبل الميلاد، بدأت حركة شعوب جديدة من منطقة بحر إيجة، في اتجاه الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وشمال الدلتا في مصر. وهناك من يعزو هذه الحركة إلى الضغط الناتج عن توسع قبائل يونانية من بلاد البلقان جنوباً. وهذا التحرك معروف من أيام الفرعون مرنفتاح (١٢٢٤ ـ ١٢١٦ ق.م. تقريباً)، الذي واجه تحدّياً مزدوجاً ـ من الغرب (ليبيا)، ومن الشمال (بحر إيجة). وتفيد المصادر المصرية أن هذا الفرعون تغلب على الغزاة ودحرهم. لكن هذه الموجة كانت الطليعة فقط، إذ تبعتها موجات أكبر وأعظم، وكان أثرها على غرب آسيا أشدّ وقعاً منها على مصر. وعندما استطاعت القوى المحلية صدَّ الغزاة، اندفعوا في اتجاه آخر، وبذلك تركوا بصماتهم في جميع أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي.

ومع مطلع القرن الثاني عشر قبل الميلاد، راحت هذه الموجة تتعاظم وتتقدم براً وبحراً، من آسيا الصغرى، مروراً بسورية، ففلسطين، فمصر. وأخذت في طريقها مملكة الحثيين، وكذلك المدن السورية: كركميش وأوغاريت وأرواد ومملكة عمورو في شمال لبنان. وبفضل سوء الإدارة المصرية في ولاية كنعان، لم يجد الغزاة مقاومة تُذكر في اندفاعهم نحو قلب مصر. وكانت هذه الأخيرة تمرّ بفترة من الاضطراب الداخلي، بعد موت مرنفتاح. وهذا ما زعزع أركان حكمها في فلسطين، وجعل الولاة فيها محبطين، أكان ذلك إزاء حركة شعوب البحر من الغرب، أو تغلغل القبائل من الشرق، وخصوصاً تمركز بني إسرائيل في سلسلة الجبال الوسطى، وتمددهم في اتجاه مرج ابن عامر والجليل الأسفل.

وبعد أن تولى رعمسيس الثالث الحكم، ونجح في ضبط الأوضاع الداخلية وإقامة سلطة مركزية قوية، توجه إلى مقارعة شعوب البحر، فاستطاع دحرهم من الدلتا، وصدّ تقدمهم في جنوب فلسطين. وبعد هزيمتهم، ركب بعضهم البحر، وتوجه غرباً وانتشر في شمال إفريقيا، كما يبدو. أمّا الآخرون، فقد استقروا على الساحل الفلسطيني، وعملوا لاحقاً في خدمة الفرعون، فحلّوا محل الحكام المحليين الكنعانيين، وأسسوا مع الوقت خمس مدن ـ دولة، هي: غزة وعسقلان وأسدود وجات وعقرون. ثم ما لبثوا أن راحوا يتوسعون شمالاً وشرقاً، فاصطدموا بالقبائل الإسرائيلية، التي كانت في مرحلة الانتقال من حياة البداوة إلى الاستقرار في الداخل، وخصوصاً في المنطقة الجبلية الوسطى.

وتمركز الاستيطان الفلسطي بداية في السهل الساحلي، وخصوصاً في جزئه الجنوبي، ثم تمدد مع الزمن في اتجاه الجبال الوسطى، فأقام مراكز في الهضبة. ويفيد مصدر مصري أن دور (جنوب حيفا)، كانت مركزاً لجماعة منهم. وإذ لا تُعرف حدود استيطانهم الشمالية، فقد دُعي السهل الساحلي الجنوبي باسمهم، ثم جرى تعميمه على فلسطين كلها لاحقاً. والفلسطيون جلبوا معهم صناعة السلاح الحديدي ـ السيوف والخوذ والدروع ـ وكذلك نوعاً متميّزاً من الفخار، يحمل طابعاً يونانياً ـ قبرصياً. وفي معبد تمّ كشفه في تل ـ القصيلة (شمال يافا) ظهرت تأثيرات مصرية وإيجية على فن العمارة الكنعاني المحلي.

سادساً: الإسرائيليون

الرواية التوراتية تؤكد أن إبراهيم سلف العبرانيين، هاجر من مدينة أور السومرية، واتجه شمالاً إلى حرّان، ومن هناك إلى فلسطين. لكن شريعة موسى

تبلورت بعد الخروج من مصر، وفي أثناء التجوال في الصحراء (التيه)، قبل الدخول إلى أرض ـ كنعان، والاستقرار بها، بصورة أو بأُخرى. ويسود الاعتقاد بين المؤرخين أن العبرانيين لم ينزلوا كلهم إلى مصر، ولا كل من عُرف لاحقاً باسم الإسرائيليين خرج مع موسى من مصر. والجماعة التي تبعته كانت من أصول متعددة، تجمعت حول رايته على قاعدة الشريعة التي بشّر بها، والهدف الذي سعى له في تجواله حول أرض ـ كنعان، باحثاً عن سبل الدخول إليها.

والتغيير الفجائي في نمط حياة أتباع موسى، من العبودية لدى الفرعون إلى الحرية في التيه، استلزمت أساساً روحياً للانضواء تحت راية قيادته لهم في ترحالهم وتحديد مآلهم. وكان طبيعياً، بل حتمياً، أن تأخذ شريعة موسى طابعاً دينياً، وخصوصاً أن مسألة خروج الإسرائيليين من مصر بمجملها اتخذت صفة التدبير الإلهي. وبحسب التوراة، صعد موسى إلى جبل سيناء، مقام يهوى ـ إله إسرائيل ـ واختلى به، وتسلّم منه الوصايا العشر. وبقبول أتباعه هذه الوصايا، أقاموا العهد مع يهوى، الذي أصبح حارسهم ومرجعهم الأعلى والأخير.

وفي الواقع، فإن ديانة يهوى وشريعة موسى أدّتا دوراً أساسياً في تجميع قبائل عبرانية محلية حول راية أتباع موسى، القادمين من مصر، في مرحلة احتلال أجزاء من أرض ـ كنعان واستيطانها. ويهوى، كإله حرب قبلي، وشريعة موسى، كأساس للعهد معه، شكلا ضرورة حيوية للإسرائيليين في مرحلة الاحتلال، وبالتالي الصراع مع أهل البلد الأصليين، كما مع القبائل الأُخرى المنافسة. ففي الصراع مع الفلسطيين، كما مع الكنعانيين والقبائل الأُخرى المندفعة من الشرق، برزت الحاجة إلى طلب المساعدة من يهوى وتدخله في القتال إلى جانب «شعبه المختار»، الذي قطع «العهد» معه.

أمّا بعد الاستقرار والتحوّل إلى الزراعة، فقد برز التأثير الكنعاني في العودة إلى عبادة آلهة الخصوبة، ذات الجذور العميقة في مجتمع المدن في الشرق الأدنى القديم، مثل: إيل وبعل وعشتار وغيرهم. وكان تقبّل قطاعات من الإسرائيليين، وخصوصاً من الطبقات العليا والحاكمة، العبادات الكنعانية (الفينيقية) سبباً في الصراع الداخلي، الذي اندلع مع قطاعات أُخرى شعبية، كان يمثلها الأنبياء. وقد تشبثت هذه القطاعات الشعبية بوحدانية عبادة يهوى، وبشريعة موسى، وخصوصاً في أوقات الشدة، الأمر الذي برز منذ أيام داود وسليمان، أي أيام المملكة المتحدة، لكنه تفاقم بعد موت سليمان وانقسام المملكة.

وتنضح التوراة بالحض على التوبة إلى يهوى، والخضوع لإرادته والتشبث

بعبادته. كما أن يده تظهر في توجيه الأحداث التاريخية جميعها، وقوته تبرز من خلال العقاب الذي ينزله بالخارجين على طاعته، أو بالثواب الذي يمنحه للسائرين في دربه. والخروج من مصر، كما احتلال أرض ـ كنعان، هما من العلامات التي كشف بها يهوى عن ذاته من خلال التاريخ. وهو بالتأكيد قادر على فعل العكس تماماً، فهو عادل، كما هو صارم، لا يتهاون في نقض العهد معه. وكناطقين باسمه، تبنى الأنبياء دعوته إلى عبادة مطلقة له، لا تقبل الشرك، ولا تطيق الخروج على الطاعة والمعصية للإرادة. وبناء عليه، فإن سلام إسرائيل هو الدليل على رضى يهوى عنها، والمصائب التي تحل بها مؤشر إلى غضبه عليها. وهو أساس مفهوم هؤلاء الأنبياء لحركة التاريخ وفلسفته.

وانطلاقاً من أن يد يهوى تحرّك التاريخ العالمي عامة، واليهودي خاصة، عالج كتبة التوراة، بالجمع والتصنيف والتحرير، الأحداث الواردة فيها، فجاءت رواياتهم غير تاريخية. وبينما اعتبرها البعض مجرد أساطير ولا تصلح مادة أولية للتاريخ، رأى فيها البعض نوى حقيقية للأحداث، يمكن الإفادة منها في دعم المصادر الأُخرى المكتوبة والأثرية. في المقابل، ذهب البعض إلى توظيف المصادر الأُخرى كبرهان، مباشر أو مداور، للواقع الذي تعكسه الروايات التوراتية. أمّا الدراسات التوراتية فقد وظفت علم الآثار التوراتي في ملاءمة الواقع مع النص الوارد في تلك الروايات. وبتباين المناهج تنوّعت أساليب كتابة تاريخ هذا العصر، وتناقضت النتائج.

وأصحاب المنهج التوراتي، ومن يجاريهم في منظوره، ينطلقون من أن إسرائيل القديمة استوعبت التاريخ على أنه حكم الله على الجنس البشري، بما يقود حتماً إلى «الخلاص العالمي»، عبر توجيه الله لما صار يُعرف بـ «شعب الله المختار». ومن هنا انفردت إسرائيل القديمة بين الشعوب الأُخرى المعاصرة بامتلاك «الوعي التاريخي». وبناء عليه، فالروايات التوراتية، كسجل للأحداث في حياة هذا الشعب، وبالتالي، علاقته بيهوى، من جهة، وبالأرض التي وعده بها (أرض ـ الميعاد)، من جهة أُخرى، تصبح كتابات تاريخية حقيقية. ومثل هذا المنهج في كتابة التاريخ، وبالتالي الإصرار على اعتبار الروايات التوراتية مادة تاريخية، لا يعكس فكراً علمياً، ولا أمانة فكرية مبدئية، وإنما مفهوماً مغلقاً لفلسفة التاريخ وحركته.

ويُستخلص من الرواية التوراتية أنه بعد الخروج من مصر، والتيه في الصحراء أربعين عاماً، دخل بنو إسرائيل أرض ـ كنعان، من منطقة أريحا، واحتلوها بعملية واحدة مستمرة طالت سبع سنوات. وكان ذلك بناء على خطة مسبقة، قُسمت فيها الأرض بين الأسباط الاثني عشر، بقيادة موسى بداية، ثم من بعده يهوشُوَع. وهذه

الرواية تثير الشكوك في صدقيتها، ليس فقط لأنها غير واقعية، ولغياب أي دليل على مضمونها، وانعدام أية إشارة لهذا الحدث في المصادر المصرية أو العراقية، وإنما أيضاً لتناقضها مع روايات أُخرى في التوراة ذاتها. وعلاوة على ذلك، فرواية «سفر يهوشوع» غير متماسكة، وتحمل طابعاً أسطورياً خيالياً. وهناك خلط بالمواقع والأسماء، وهذا يدل على أن هذه الرواية هي نوع من الصيغة الرسمية، التي جُمعت بعد فترة زمنية طويلة، ومن مصادر متعددة ومتنوعة، على يد كتبة لا يعرفون تاريخ الفترة السابقة ولا جغرافيتها السكانية. كما أن الهدف من كل هذه العملية لدى هؤلاء الكتبة كان دينياً، وليس تاريخياً بالأصل.

والفكرة المركزية في قصة الخروج من مصر، بقيادة موسى، تتمحور حول التخلص من العبودية لحكم الفرعون، وليس هدفها تحقيق «الوعد الإلهي» لإبراهيم بميراث أرض ـ كنعان، بحسب الدعوى التوراتية. والتيه في الصحراء مدة أربعين عاماً، بين مصر وفلسطين، إنما هو دليل على غياب هدف محدد مسبق لهذا الخروج، وأن السبب المباشر له، والعامل الضاغط عليه، هو الإفلات من قبضة الفرعون. وبناء عليه، تكون فكرة دخول أرض ـ كنعان والاستقرار بها تبلورت في مسار التيه في الصحراء، وعبر الاحتكاك بالقبائل الأُخرى المتعددة، التي كانت في مرحلة انتقالية من البداوة إلى الاستقرار بجنوب فلسطين وشرقي الأردن. ولذلك جاء الغزو الإسرائيلي لأرض ـ كنعان من الشرق، متجهاً نحو المنطقة الجبلية الوسطى، ومترافقاً مع حركة قبائل أُخرى في هذا الاتجاه.

ويُستدل من المصادر المصرية، وخصوصاً رسائل تل العمارنة (القرن الرابع عشر قبل الميلاد)، أن منطقة الجبال الوسطى في فلسطين كانت قليلة السكان، لم تولِها السلطة المركزية المصرية اهتماماً في أيام السلالتين ١٨ و١٩. والمصريون الذين لم يرغبوا في القيام بدور الشرطي في هذه المنطقة، وبالتالي لم يشحنوها بالحاميات العسكرية، وعوا الخطر الكامن في تركها مناطق تجمّع للقبائل المتمردة، فأولوا حفظ الأمن فيها إلى الحكام المحليين، الذين برز بينهم حاكما أورشليم وشيكم. وتركز دور هؤلاء الحكام على كبح العناصر البدوية من تهديد طرق التجارة الرئيسية، وإبقائها بعيداً عن المناطق الحيوية للأمن المصري على ساحل فلسطين وفي جنوبها.

ومنذ بداية القرن الخامس عشر قبل الميلاد، بدأت أخبار القلاقل والاضطرابات تتوارد على البلاط الفرعوني من فلسطين وسورية، ليس بسبب تمرد الحكام، كما في بداية الألف الثاني قبل الميلاد، وإنما نتيجة نشاط عناصر بدوية غير خاضعة لسلطة أحد. وفي البداية، أفادت هذه العناصر من الصراع المثلث الجوانب، بين القوى

الحاكمة في كل من العراق وأناضوليا ومصر. أمّا بعد عقد معاهدة السلام بين الحثيين والمصريين، فقد استغلت تلك العناصر ضعف الطرفين نتيجة الحروب التي استنزفت قواهما. وكانت المنطقة الجبلية في وسط فلسطين نقطة الضعف في ولاية كنعان المصرية، ولا غرو أن الاستيطان الإسرائيلي بدأ هناك.

لقد تميّز المصريون القدماء عموماً بنظرة من الاحتقار إلى الجماعات غير المستقرة، والتي لا يمكن السيطرة عليها وتنظيمها. وأطلقوا عليها أسماء تُعبر عن شيء من الدونية مثل العابيرو والشاسو. وهذه الكنى موجودة في الوثائق المصرية من أيام السلالة ١٨، وخصوصاً رسائل تل العمارنة، التي تعود إلى النصف الأول من القرن الرابع عشر قبل الميلاد. وبينما تشير هذه المصادر إلى أن أمكنة تجمع هذه الأقوام كانت في شرقي الأردن خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد، فإننا نجدها غربي النهر في القرن الذي يليه. والظاهر أن الحكام المحليين، في صراعاتهم المستمرة، وكذلك الحاميات المصرية المعزولة، استعملوا هذه الجماعات كمرتزقة. وباختلال حبل الأمن، ووهن يد السلطة المركزية خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد، راحت هذه الجماعات تفرض وجودها بالقوة.

وخلال فترة طويلة، كما تفيد المصادر المصرية، ظل الشاسو يشكلون عنصر إزعاج على أطراف حدود ولاية كنعان المصرية، وبالتالي مصدر قلق للسلطات المصرية وحكام المدن الكنعانية، للخطر الذي شكلوه على طرق التجارة. وفي نهاية السلالة ١٨، اندفعوا غرباً عبر النقب الشمالي إلى سيناء وقطعوا طريق البحر. ومع أن سيتي الأول (١٣٠٩ ـ ١٢٩٠ ق.م.) طردهم، وتقدم لفك الحصار الذي فرضته جماعات أُخرى منهم على الحامية المصرية في بيسان، فمن الواضح أنه لم يخضعهم ولم يردعهم عن العودة إلى نهجهم بالتغلغل في أرض ـ كنعان بعد انسحابه منها. والأكيد أن الشاسو أفادوا من انشغال الفرعون بقتال شعوب البحر، ووسعوا من تمددهم في المناطق الريفية والجبلية والصحراوية، مستغلين عجز الحكام المحليين عن ضبطهم.

ورسائل تل العمارنة (أرشيف أخناتون) هي في الأغلب مخاطبات متبادلة بين بلاط الفرعون وحكام المدن الكنعانية الخاضعة له، وهي تعالج الوضع الأمني والفوضى المستشرية نتيجة نشاط العابيرو (الشاسو)، وفيها اتهامات متبادلة بين هؤلاء الحكام بدعوى التعاون مع العابيرو، الذين يريدون الاستيلاء على «بلاد السيد الملك». وعدا ذلك، تعالج الرسائل قضايا إدارية ـ اقتصادية، مثل أداء الضرائب والتطويع لأعمال الملك، وأمن القوافل التجارية وإصلاح الطرق. ومع أن ملوك

السلالة ١٩ الأوائل أعادوا تأكيد سيطرتهم في بداية القرن الثالث عشر قبل الميلاد، إلاّ إن هذه السيطرة سرعان ما راحت تتضعضع ثانية. وفي هذه الفترة تفاقم تغلغل العابيرو في النصف الثاني من حكم رعمسيس الثاني الطويل (١٢٩٠ ـ ١٢٢٤ ق.م. تقريباً).

ورسائل تل العمارنة تكشف أن بعض حكام المدن شكلوا حولهم وحدات سياسية كبيرة نسبياً، كما هو الحال في عسقلان وجيزر وأورشليم وشيكم ومجدو وعكا وحاصور. ويستفاد أن حاكم شيكم، لبعايو، أقام علاقة قوية مع العابيرو، ولم ينفذ السياسة المصرية، الأمر الذي استلزم إزاحته. لكن العابيرو بقوا. وفي أورشليم، عيّن الفرعون ابناً صغيراً للحاكم بدلاً منه، هو عبدي هبة، الذي يظهر استعداده لمقاتلة العابيرو، ويطلب مساعدة الفرعون لهذا الغرض، وبسرعة قبل فوات الأوان. وهذا يدل على أنه خلافاً للمنطقة الساحلية، حيث النفوذ المصري كان قوياً، وخصوصاً في المناطق التي تمر بها طرق القوافل، فإن السلطة في الداخل كانت هشة، وخصوصاً في منطقة الجبال الوسطى.

أمّا حول فلسطين، فإلى الشرق كانت تتشكل وحدات سياسية في: أدوم ومؤاب وعمون والجلعاد. وفي جنوب سورية، تبرز دمشق كمركز سياسي يسعى لتوسيع سيطرته شمالاً وجنوباً، ويعمل على تشكيل ائتلاف يضم عدداً من الممالك الصغيرة مثل عشتروت، التي كانت في صراع مستمر مع مملكة حاصور في الجليل الأعلى. وفي لبنان، تبرز دولة عمورو كمملكة فاصلة بين المصريين والحثيين، وتعمل على تدعيم استقلالها وبسط نفوذها على الساحل الفينيقي، وبالتالي السيطرة على التجارة مع العراق ومصر. وفي الجزيرة السورية يبرز الأراميون كقوة جديدة وفاعلة على الجبهتين ـ الحثية والأشورية. وهكذا يتضح أنه عشية الغزو الإسرائيلي لفلسطين، كانت قد تشكلت في محيطها وحدات سياسية ناشئة وقوية حالت دون استقرار قبائل جديدة في مناطقها.

لقد تبلورت الوحدات السياسية، القائمة على الانتماء الإثني، في شرقي الأردن قبل استقرار القبائل الإسرائيلية وائتلافها غربي النهر. والدلائل تشير إلى أن ذلك جرى في نهاية حكم السلالة ١٨. أمّا في فلسطين، فإن نفوذ السلطة المصرية في الساحل، ووجود مدن الممالك الكنعانية في الداخل، أعاقا توحد القبائل، وبالتالي تشكّل جماعات كبيرة قادرة على إقامة مراكز قوى فاعلة. فانتشرت القبائل على أطراف المدن، وفي المناطق الجبلية، واشتغلت بالرعي أصلاً، وببعض أنواع الزراعة والتجارة. وائتلاف هذه القبائل خضع لعاملين مرتبطين جدلياً: الأول، مسار تدهور سلطة حكام المدن، كل بمفرده؛ والثاني، ازدياد قوة القبائل وعدد أفرادها

وفق أوضاع كل منها الخاصة.

إن كل محاولات التجسير بين الروايات التوراتية المتعددة بشأن ما يسمى «الاحتلال الإسرائيلي لأرض ـ كنعان»، لم تفلح في إزالة التناقضات بينها. وتميل أغلبية المؤرخين اليوم إلى اعتبار هذا الاحتلال نتيجة مسار طويل، اتخذ صوراً متعددة، غاب عنها التنسيق والتخطيط المسبق. وفي هذا المسار، احتلت قبائل معينة، أو مجموعة منها، وبصورة عشوائية حين سنحت الأوضاع، مناطق قليلة السكان، بينما المدن الكنعانية القوية حافظت على وجودها وأراضيها. ومن هنا، فإن رواية سفر يهوشوع عن عملية احتلال مبرمجة، تحت قيادة موحدة، لا أصل لها، وإنما حيكت من نسج الخيال لدى كتبة التوراة في عصور متأخرة، ومن منطلق إثبات وحدة «الشعب المختار»، في مقابل واقع التفتت الذي تعيشه القبائل المسماة «أبناء إسرائيل».

وعلاوة على ذلك، فإن المسوحات الأثرية لا تدعم الرواية الواردة في سفر يهوشوع. وعلى سبيل المثال لا الحصر: العي التي يرد ذكرها أنها سقطت في أيدي الإسرائيليين، لم تكن قائمة في حينه، بل كانت مهجورة خربة، وشيكم التي يقال إنهم احتلوها ظلت مدينة كنعانية لفترة طويلة بعد ذلك؛ وأريحا في تلك الفترة كانت قرية صغيرة غير مسوّرة، وبالتالي فقصة «الأسوار التي انهارت على صوت البوق» هي أسطورة خيالية. ومن التوراة ذاتها يستنتج أن عدداً من القبائل المحسوبة على بني إسرائيل ظلت تحت حكم مدن كنعانية لفترة طويلة في مرج ابن عامر والجليلين ـ الأعلى والأسفل. وعلى العموم، فالدلائل الأثرية تؤكد أن الإسرائيليين لم يفلحوا في احتلال أرض ـ كنعان كما يرد في الرواية التوراتية، وأن مثل هذا الاحتلال وقع في مراحل لاحقة، وبعد أن نقضوا العهد مع يهوى، وبناء عليه فقد وقع من دون «تدبير إلهي».

إن الجمع بين المعلومات المتوفرة من المصادر المتعددة، يعطي الدلالة على أن التمدد الإسرائيلي في أرض ـ كنعان كان يتناسب اطراداً مع انكماش السلطة المصرية فيها، وبالتالي انحصارها في المنطقة الساحلية والنقاط الاستراتيجية على طرق التجارة الدولية. وهذا التراجع المصري ترك المدن الكنعانية في الجبال الوسطى، على عكس تلك الواقعة في السهول وعلى الساحل، وحدها في مواجهة القبائل الإسرائيلية، فراحت تسقط بالتدريج، بحسب قدرتها الذاتية على الصمود. وخلال عصر القضاة (١٢٥٠ ـ ١٠٥٠ ق.م. تقريباً)، كانت هناك ثلاثة جيوب إسرائيلية: الجليل والوسط والجنوب، تعزلها عن بعضها البعض مدن وقلاع كنعانية.

وينفرد بعزلته في هذه الفترة سبط يهودا، الذي تبوّأ موقع القيادة في مملكة داود وسليمان، ومن اسمه اشتقت كلمة اليهودية، حيث كان يتجول بعيداً في النقب الشمالي ـ الشرقي.

وبعد موت الفرعون مرنفتاح (١٢٢٤ ـ ١٢١٦ ق.م تقريباً)، تدهورت أوضاع السلطة المصرية في أرض ـ كنعان. وبعد فترة (بداية القرن الثاني عشر قبل الميلاد)، استعاد رعمسيس الثالث بعض النفوذ المصري الضائع فيها. وتفيد سيرته الذاتية أنه تغلب على الفلسطيين، وألزمهم الاستيطان في السهل الساحلي الجنوبي، وربطهم بخدمته الخاصة. ومن هنا، أصبح الفلسطيون يعتبرون أنفسهم البديل للحكام الكنعانيين، ولاحقاً، وبعد تضعضع السلطة الفرعونية، نصّبوا أنفسهم الخلفاء الشرعيين للحكم المصري في أرض ـ كنعان. وراح هؤلاء يثبتون سلطتهم، ويتوسعون في الاتجاهات المتعددة، فاندلع صراع مثلث الجوانب ـ فلسطي وكنعاني وإسرائيلي ـ كان الكنعانيون أول الخاسرين فيه. فبفضل تفوقهم بالسلاح، وروحهم القتالية العالية، استطاع الفلسطيون التغلب في الساحل الجنوبي على الكنعانيين، الذين كانوا خاضعين للسيادة المصرية منذ قرون.

أمّا في الداخل، فقد اندلع الصراع بين القبائل الإسرائيلية والمدن الكنعانية من جهة، وبين تلك القبائل والوحدات السياسية التي قامت شرقي الأردن، من جهة أخرى. فهذه الوحدات أيضاً سعت للإفادة من تهاوي السلطة المصرية، والتمدد في المناطق الخصبة غربي النهر. وإزاء الخطر الإسرائيلي، تشكل ائتلاف بين المدن الكنعانية، بقيادة ملك حاصور ـ يابين. ولذلك، اضطرت القبائل الإسرائيلية في الشمال والوسط إلى التحالف بين بعضها البعض، وحققت نصراً على الكنعانيين في معركتين حاسمتين: الأولى في تَعَنك، في مرج ابن عامر، والثانية في الحولة، بالقرب من حاصور، الأمر الذي وضع حدّاً لهذه المملكة الكنعانية القوية، في نهاية القرن الثاني عشر قبل الميلاد.

إن انهيار الائتلاف الكنعاني، وبالتالي بروز القبائل الإسرائيلية كقوة رئيسية في المنطقة الجبلية من فلسطين، وضعا تلك القبائل بين فكي كماشة. فمن الغرب، راح الفلسطيون يزيدون في ضغطهم بهدف التوسع من الساحل الجنوبي في اتجاه الشمال والشرق. وفي الشرق، ارتفعت حدة الصراع مع الوحدات السياسية التي كانت في مرحلة الانتقال من البداوة إلى الاستقرار، والبحث عن مجال حيوي من الأراضي الخصبة غربي النهر. وقد اضطر ذلك القبائل الإسرائيلية إلى توثيق التحالف بينها، والتوجه نحو تنصيب قيادة موحدة عليها، ولكن من دون الوحدة الاندماجية. وبناء

عليه، برز عدد من القادة العسكريين، أدّوا دوراً مركزياً في إدارة الصراع، مثل جدعون وأَبيميلخ، لكنهم لم يتوصلوا إلى الملكية. ولم يفلح كل الضغط الخارجي على الإسرائيليين في حينه، في حملهم على التنازل عن قبليتهم. لقد تساندت القبائل للقتال ضد العدو المشترك من سكان المدن الكنعانية المتحضرة. لكن الروابط الذاتية بينها لم تكن من القوة بحيث تشكل أساساً لوحدة سياسية اندماجية.

وبعد منتصف القرن الحادي عشر قبل الميلاد، عندما تفاقم الضغط على القبائل الإسرائيلية في الجبال الوسطى ـ الفلسطيون من الغرب والعمونيون من الشرق ـ نضجت في وقت الشدة الأوضاع لقيام الملكية على تلك القبائل. ففي هذه الفترة توغل الفلسطيون في المنطقة الجبلية، ووصلوا إلى شيلو، المركز الديني للقبائل الإسرائيلية، واحتلوها وخربوها وأخضعوا المنطقة لحكمهم. في المقابل، قام ناحاش، ملك العمونيين، بإخضاع القبائل في منطقة الجلعاد، التي كانت تربطها علاقات قربى بسبط بنيامين، الذي منه خرج شاؤول، أول ملك لإسرائيل. وقد نصّبه في هذا الموقع صموئيل (شموئيل)، النبي الذي حمل لواء المقاومة ضد الفلسطيين، في الجبال الوسطى، حيث أقامت قبيلتا بنيامين وإفرايم.

واستطاع شاؤول (١٠٢٠ ـ ١٠٠٤ ق.م.)، بالاعتماد على أبناء قبيلته بداية، ومن خلال تكتيكات عسكرية سريعة ومفاجئة، أن يهزم العمونيين ويصدهم عن الجلعاد. ثم توجه نحو الحاميات الفلسطية الصغيرة في المنطقة الجبلية، فطردها إلى الساحل. وراح بعد ذلك يوسع حدود نفوذه في الاتجاهات جميعها: الجبعونيون في الغرب والعمالقة في الجنوب وأبناء لوط وقيدم في الشرق. وأخيراً، دحر الفلسطيين بالقرب من بيت جبرين، في المعركة التي بحسب الرواية التوراتية انتصر فيها داود على جليات بالمقلاع. والواضح أن شاؤول لم ينجح في إقامة الوحدة بين القبائل الإسرائيلية، كما أن حدود ملكه غير واضحة تماماً. ومقدار التزام القبائل بملكه يتضح من خلال الحقيقة التاريخية أن هذه القبائل لم تعد إلى استقلاليتها بعد زوال الخطر الخارجي فحسب، بل إلى الصراع بين بعضها البعض بشأن الأرض التي وقعت في أيديها.

وبغض النظر عن الجانب الأسطوري في القصة، فالواضح أن داود قد برز كقائد عسكري في هذه المعركة، وأخذت شعبيته تتسع، الأمر الذي أثار حقد شاؤول عليه، وخصوصاً بعد أن فشل هذا الأخير في ضمان ولاء القبائل له ولذريته كملك. وتفاقم الوضع بين الاثنين، على خلفية قبلية، إذ كان داود ينتمي إلى سبط يهودا، البعيد في الجنوب على حدود الفلسطيين، والذي رفض الانصياع لرغبة شاؤول في تنصيب نفسه

ملكاً على إسرائيل، مستفيداً في تحديه هذا من وجود «مملكة أورشليم اليبوسية» كحاجز يفصل بينه وبين سبط بنيامين، الذي ينتمي إليه شاؤول، ويدعمه سبط إفرايم. واضطر داود إلى الهروب من وجه شاؤول، والعمل لدى الفلسطيين في حامية حدودية بالنقب. ومن هناك، راح يوطد علاقاته مع سبطه ـ يهودا ـ منطلقاً من قاعدة العمل في خدمة الفلسطيين، ويبني قوته العسكرية الخاصة، من قبيلته وغيرها.

وباندفاعه لتكريس نفسه ملكاً، اصطدم شاؤول بالنزعة القبلية القوية لدى الإسرائيليين، وبممارساته التعسفية جلب على نفسه غضب النبي صموئيل، فأفاد داود من ذلك كله، وراح يجمع حوله العناصر المتذمرة من تصرف شاؤول، ويسترضي القبائل الجنوبية، وخصوصاً يهودا، الرافضة لزعامة شاؤول، ابن السبط الصغير ـ بنيامين ـ وكل ذلك من منطلق قاعدة العمل في خدمة الفلسطيين، وبالتالي الاطمئنان إلى رضاهم عنه. وبتدهور الأوضاع الذاتية لملك شاؤول، انتهز الفلسطيون الفرصة، وهاجموه، هذه المرة من الشمال، من مرج ابن عامر، فهزموه، وشتتوا جنده، وأسروه مع ثلاثة من أبنائه، وقتلوه، وأعادوا سيطرتهم على المناطق التي احتلها منهم، ولكن من دون إقامة سلطة مباشرة فيها. لقد اكتفوا باقتلاع عنصر الخطر، وعادوا إلى مناطقهم.

أمّا داود (١٠٠٤ ـ ٩٦٥ ق.م.)، فبعد هروبه من وجه شاؤول الذي عزم على قتله، لجأ إلى ملك جات الفلسطي، أخيش، وعمل في خدمته حارساً لحدوده من هجمات القبائل المتنقلة في الصحراء، واتخذ مقرّاً له في مدينة تسجلاج (صقلج) في الطرف الجنوبي الشرقي من أرض الفلسطيين. ومن هذه المنطقة واصل صراعه مع أشبعل، ابن شاؤول ووارثه، الذي بدعم من قائد الجيش، أبنر، نقل مركزه إلى شرقي الأردن. والفلسطيون، الذين استغلوا هذا الصراع لمصلحتهم، سكتوا عن داود عندما نقل مقرَّه إلى حبرون (الخليل)، وساندوه في صراعه بشأن ميراث ملك شاؤول، ولم يستفيقوا على الخطر الناجم عن ازدياد قوته إلاّ بعد أن وضع يده على أورشليم، وأنهى حكم اليبوسيين الكنعاني فيها.

ويبدو أن داود، بعد احتلال أورشليم، انتهز الفرصة لقطع علاقة التبعية التي ربطته بالفلسطيين، فبادر هؤلاء بتجريد حملة ضده، لكنه دحرهم، وتابع مطاردتهم، واحتل مدينتي: جيزر وعقرون من أيديهم، وجعلهما خط دفاعه الأول في مواجهته لهم. وبعد أن بسط سلطته على جبال القدس، وجعل أورشليم عاصمة له، ونقل إليها «تابوت العهد»، ليركز فيها السلطتين ـ الدينية والسياسية، تحوّل داود إلى توسيع مملكته. وخلال بضع سنوات ضمّ إليها كل ولاية كنعان المصرية سابقاً، ما عدا

السهل الساحلي، الذي بقي في أيدي الفلسطيين. وبعد ذلك توجه نحو شرقي الأردن، واشتبك مع العمونيين والمؤابيين الذين كانوا يعملون لترسيخ سلطتهم هناك.

وبسبب نشاطه العسكري في الجلعاد، اصطدم داود مع العمونيين والمؤابيين في شرقي الأردن، ومع الأراميين في سورية. وبغض النظر عن المبالغة التوراتية في حدود مملكة داود، الأمر الذي لا نجد له صدى في المصادر الأُخرى المعروفة، فإن في الإمكان الافتراض أنه برز كقوة في هذه المرحلة، بفضل أوضاع سياسية خاصة، أدت إلى تدهور أوضاع الإمبراطوريات الكبيرة كلها المعروفة في الشرق الأدنى آنذاك، وأفسحت المجال أمام قيام مملكة داود. فدولة الحثيين انهارت بفعل حركة شعوب البحر، والإمبراطورية المصرية تراجعت بتضافر عوامل خارجية وداخلية. وكذلك حدث في أشور وبابل، بعد أيام تِغلات بِلِّيسِر الأول (نحو ١١٠٠ ق.م.)، الأمر الذي دفع الأراميين إلى التمدد والعمل على إقامة ممالك مستقلة في سورية: دمشق وصوبا وجشور وغيرها.

ويظهر أن داود أقام علاقات تجارية ودبلوماسية مع ملك حماة، توعي، في مواجهة الأراميين الآخرين، ومع حيرام، ملك صور الفينيقي، لأغراض تجارية. وكذلك فعل مع العمونيين، إذ لضرورات سياسية واعتبارات داخلية، زوّج ابنه سليمان من نعامة، ابنة الملك العموني. وهو نفسه تزوَّج من ابنة ملك جشور الأرامي. أمّا في الداخل، فلم يحقق الكثير في حياته، إذ شُغِل بالحروب، فأدّى ذلك إلى تذمر القبائل، وحتى إلى ثورة ابنه أبشالوم عليه، بدعم من قبيلته ـ يهودا ـ الأمر الذي اضطره إلى الهروب واللجوء إلى حماية العمونيين. وفي آخر أيامه، أمر بإجراء إحصاء للسكان، لضرورات جباية الضرائب، والتجنيد للجيش وأعمال الملك (السخرة)، فأثار بذلك نقمة القبائل وتمرُّدها عليه.

وفي سعيه لتوحيد القبائل الإسرائيلية حول ملكه وعاصمته، اصطدم داود بالنزعة الانفصالية القوية لدى تلك القبائل. لقد نقل تابوت العهد ـ رمز وحدة بني إسرائيل من أيام موسى ـ إلى أورشليم، وأخذ يعد لبناء قصر لنفسه وهيكل ليهوى. فجمع مواد البناء، وكذلك الذهب والفضة لهذا الغرض، الأمر الذي أدّى إلى تذمر الناس من عبء الضرائب. كما ثار بعض القبائل ضد المحاباة التي خصّ بها قبيلته ـ يهودا ـ بإعفائها من الأتاوات، ومنحها الامتيازات عبر المواقع الرفيعة في الجيش والإدارة المدنية. وفي النتيجة، لم ينجح داود في التغلب على النزعة الانفصالية لدى القبائل الإسرائيلية، وكان لا بدّ من اللجوء إلى أعمال القمع لفرض سلطانه، وتأمين حاجات جهاز الدولة المركزية من النفقات والتموين وأعمال العمارة.

لقد ثارت المشكلات في وجه داود وهو في ذروة قوته، إلاّ إنها تفاقمت في آخر أيامه، وخصوصاً بشأن الوراثة. فبعد مقتل ابنه الأكبر، أمنون، احتل مكانه أبشالوم (ابن معخا، ابنة تلمي ملك جشور). إلاّ إن أبشالوم ثار على والده، واضطره إلى الهروب والاحتماء عند العمونيين. وبعد فشل التمرد ومقتل أبشالوم، دار الصراع في البلاط، بين أنصار سليمان، بقيادة والدته، بات شيبع (اليبوسية)، وأنصار الابن الأكبر سنّاً، أدونياهو، (ابن حَجِّيت). وتغلب سليمان، وأوصى داود له بالملك. وعندما تولى العرش، قتل أخاه وأنصاره المقربين، ليضمن استتباب الملك له (٩٦٥ ـ ٩٢٨ ق.م.).

بالكثير من التبرير تقدم الرواية التوراتية سليمان كملك فوق العادة، يتميّز بالحكمة، ويتصف بحب العدل والسلام، ويعمل على توطيد أركان مملكته وترتيب أوضاعها، ويسعى لدمج القبائل الإسرائيلية في وحدة سياسية، ويحاول نسج علاقات خارجية حميمة مع جيرانه. غير أن الواقع، كما يظهر من خلال التطورات التاريخية، يشير إلى غير ذلك. فما لبث أن مات، حتى انقسمت مملكته إلى شطرين: شمالي، وهو الأكبر، ويضم أغلبية القبائل، ويدعى «إسرائيل»؛ وجنوبي، يدعى «يهودا»، ويضم بالأصل سبطي يهودا وبنيامين. وهذا يدل على أن سليمان فشل في توحيد القبائل الإسرائيلية حول ملكه في أورشليم، سياسياً ودينياً.

وورث سليمان عن داود مملكة واسعة نسبياً، تأسست على الحرب، وضمت مناطق جغرافية متعددة، وعناصر إثنية كثيرة، وبالتالي فقد انطوت على أزمة مستمرة، داخلياً وخارجياً. في حينه، استفاد داود من عاملين أساسيين، تضافرا ليتيحا له فرصة السيطرة على أراض واسعة: الأول ذاتي، وهو بناء قوة عسكرية مقاتلة؛ والثاني موضوعي، وهو الفراغ السياسي الذي عمل فيه، نتيجة انكماش نفوذ الإمبراطوريات الكبيرة في الشرق الأدنى القديم، وعزوفها عن التدخل في فلسطين لاهتمامها بمشكلاتها الداخلية. والإيجابيات التي قدمها هذان العاملان، سرعان ما انقلبت إلى سلبيات. فاستمرار الحرب رفع حدة التوتر الداخلي والتذمر القبلي، وإخضاع الشعوب المجاورة صعّد من مقاومتها لهذا التسلط. وكان على سليمان أن يواجه النتائج.

وفي الواقع، ليست هناك مصادر خارجية تدعم الرواية التوراتية عن إنجازات سليمان، فالمعلومات الأثرية تعطي انطباعاً أنها كانت أكثر تواضعاً من الذي تضفيه عليها الصيغة التوراتية. ويلفت الانتباه خلوُّ المصادر المعروفة من مصر والعراق وسورية من أي ذكر لملكي إسرائيل، داود وسليمان. ومع ذلك فمن المنطقي الأخذ

بالدعوى أن سليمان وجّه نشاطه لاستكمال مشروع والده، وربما بوسائل أُخرى: دبلوماسية وسياسية وتجارية وغيرها. وتنتقد التوراة علاقات سليمان الخارجية، وخصوصاً مسألة زواجه الدبلوماسي واسع النطاق. وتعتبر أنه أدخل العبادات الأجنبية إلى مملكة إسرائيل، والتي تنافس ديانة يهوى على قلوب الإسرائيليين. كما تتخذ التوراة موقفاً متعاطفاً مع عامة الشعب المتذمر من أعباء الضرائب وأعمال السخرة التي فرضها على الناس لإنجاز أعماله المعمارية الكثيرة.

وبحسب التوراة، حلّت العلاقات التجارية المتشعبة التي أقامها سليمان محل الحروب التي خاضها داود، فأصبحت السمة البارزة لعصره. ونتيجة ذلك، ازدهرت مملكته وتعاظم دخلها، من مواردها الذاتية، ومن تجارة الترانزيت التي مرت بالأراضي التي يحكمها، مستفيداً من موقعها الاستراتيجي المهم، فضلاً عن نشاط بلاطه التجاري لحسابه الخاص. وبناء على ذلك، فقد أولى طرق التجارة أهمية قصوى، فبنى الحصون والقلاع لحمايتها: حاصور ومجدو وجيزر وعتسيون جيبر (العقبة ـ أيلة) وغيرها. وأقام جيشاً محمولاً على مركبات عسكرية لحفظ الأمن على تلك الطرق. ويتضح أنه اهتم بتوسيع عاصمته وتزيينها، فبنى قصراً لنفسه، وهيكلاً ليهوى، أراده مركزياً للمملكة، وبديلاً من جميع مراكز العبادة المحلية الأُخرى.

وكان لا بدّ من أن يترافق ذلك مع تطوير جهاز الدولة الإداري، بما يتواكب والتحولات الجارية فيها. فقسّم المملكة إلى اثني عشر لواء، لعله الأساس في تقسيم بني إسرائيل إلى اثني عشر سبطاً، كعملية مصطنعة، هدفها المركزي توزيع أعباء مستلزمات البلاط الملكي والهيكل خلال أشهر السنة، بحيث يتكفل كل منها ذلك شهراً في العام. كما زاد سليمان في مركزية السلطة في البلاط والجيش، وعمم أعمال بيت الملك (السخرة) على جميع الإسرائيليين بحسب الحاجة، خلافاً لسياسة والده الذي حصرها بغيرهم. ويُذكر أنه استغل مناجم النحاس في العربة (تمنع)، كما اشتغل بتجارة الخيول وعربات الحرب وبالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وحتى الطيور والحيوانات النادرة.

وعلى الرغم من الثراء الأسطوري الذي جمعه سليمان، فإن نشاطه العمراني الواسع، وإدارة بلاطه الفاخر، ومستلزمات حكومته وجيشه، قد استنزفت موارده. وبناء عليه، اضطر إلى زيادة أعمال السخرة، ومضاعفة الضرائب، الأمر الذي أدى إلى إفقار سكان الريف، وبالتالي تفاقم التململ بين القبائل، وخصوصاً في منطقة سبط إفرايم بمحيط شيكم، الذي ساءه جداً التمييز الذي تمتع به سبط يهودا ـ قبيلة

الملك. ولتسديد ديونه لملك صور، حيرام، الذي زوّده بمواد البناء والحرفيين المهرة، عمد سليمان إلى بيعه عشرين مدينة في الجليل (قضاءي كابول ومعلوت). ويظهر أن الأراميين، في دمشق وصوبا وحماة، نقضوا ما كان بينهم وبينه من اتفاقات تجارية، الأمر الذي زاد في أوضاعه الاقتصادية سوءاً.

ويتضح أن سليمان، في أواخر عهده، فشل في ضبط الأوضاع الداخلية والحفاظ على العلاقات الخارجية لمملكته، إذ راحت الحالة العامة تتردى. والازدهار الذي شهدته المملكة، والذي حفزه على القيام بنشاطات عمرانية واسعة، وبالتالي على اتخاذ إجراءات إدارية صارمة، تمخض عن نتائج سلبية. لكن العامل الأهم في تضييق الخناق على سليمان، كان التطورات السياسية الإقليمية. فبينما عادت مصر إلى إثبات وجودها في غرب آسيا، وأولاً في فلسطين، برزت مملكة الأراميين في دمشق كمنافس قوي لمملكة سليمان، عسكرياً واقتصادياً. وعلاوة على ذلك اندلع تمرد في إفرايم، بقيادة يربعام بن نباط، وآخر في أدوم، ويبدو أنهما كانا بدعم من مصر، أيام السلالة ٢٢. ثم ما لبثت أشور أن عادت إلى التحرك، وبناء الإمبراطورية مجدداً.

وبموت سليمان انفجر الوضع بعنف، وانقسمت المملكة المتحدة. فأسباط الشمال، التي لم تسلم قط بالملك لبيت داود، من سبط يهودا، في حين تدّعي هي أنها من أبناء يوسف، انتهزت الفرصة لإعلان انفصالها عن عاصمة داود، سياسياً ودينياً. ويربعام بن نباط، الذي كان لجأ إلى مصر بعد تمرده الفاشل على سليمان، عاد إلى قبيلته - إفرايم - وأعلن الانفصال. ورحبعام، ابن سليمان ووارثه، وقف عاجزاً عن التصدي لهذه الحركة الانشقاقية وقمعها. وقد آذن ذلك ببداية حرب طويلة بين المملكتين، شهدت مراحل من المدّ والجزر، والصدام والهدنة الموقتة، إلى أن قضى الأشوريون على مملكة إسرائيل الشمالية، وتبعهم الكلدانيون بإنهاء مملكة يهودا الجنوبية والصغيرة.

وعدا انقسام المملكة، ودخول شطريها في حرب ضروس بينهما، كان الحدث الأهم الذي عقب موت سليمان بخمس سنوات، هو حملة الفرعون الليبي الأصل، شيشاك (شيشنق)، على فلسطين (نحو ٩٢٥ق.م.). ويرد ذكر هذه الحملة في نصب تذكاري أقامه الفرعون، واكتُشف في مجدّو. وكانت الحملة أقرب إلى الغزو بهدف النهب، منها إلى عملية في إطار خطة لإعادة السيادة المصرية على فلسطين. ونجت يهودا من الحصار والدمار بدفع جزية كبيرة، بينما لحقت بمدن إسرائيل أضرار جسيمة. وبعد عودة شيشاك إلى مصر، انتهز أبيام بن رحبعام، ملك يهودا الجديد،

الفرصة ووسع حدوده الشمالية على حساب يربعام بن نباط، ملك إسرائيل. وفي حربه هذه، عقد أبيام تحالفاً مع بن هداد (حدد)، ملك دمشق الأرامي. ومنذئذ دخلت أرام دمشق عنصراً دائماً في الصراع الدائر بين يهودا وإسرائيل.

وخلال فترة طويلة، ظل ملوك يهودا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم بيت الملك الشرعي، وإلى ملوك إسرائيل على أنهم منشقون، يجب انتهاز الفرصة لإخضاعهم وضمِّ أراضيهم إلى المملكة الموحدة ـ يهودا. وبناء عليه، فلم يعنوا بتحصين حدودهم الشمالية، بانتظار الفرصة التي لم تأت. في المقابل، ومنذ البداية، كان همُّ يربعام في إسرائيل تكريس الانفصال، وإعطاءه التعبيرات السياسية والدينية، التي لا تمت بصلة إلى أورشليم ـ بلاطاً أو هيكلاً. فأعاد الاعتبار إلى أمكنة العبادة القديمة، وأقام فيها العجول المذهّبة، الأمر الذي اعتبره كتبة التوراة عودة إلى عبادة الأصنام. وجعل عاصمته أولاً في شيكم، ثم نقلها لاحقاً إلى السامرة.

إن العوامل التي أدّت إلى انقسام مملكة داود بعد موت سليمان، عادت لتفعل فعلها في مملكة إسرائيل بعد استقلالها. فوقوعها بين مطرقة الأراميين، القوة الصاعدة في دمشق، وسندان يهودا التي تحالفت معهم، أدخل إسرائيل في مأزق خارجي، بينما بنيتها الداخلية كانت قائمة على ائتلاف قبلي هش. والهزائم المتتالية التي لحقت بيربعام، خلخلت أركان حكمه، فانتهز بعشا بن أحِيّا (٩٠٦ ـ ٨٨٣ ق.م.) ـ من سبط يسَّخار ـ الفرصة، وقضى على سلالة يربعام، وبالتالي على زعامة قبيلة إفرايم في مملكة إسرائيل. وبذلك دخلت إسرائيل في صراع داخلي بشأن السلطة، بينما ظلت يهودا أكثر تماسكاً بسبب ارتكازها أصلاً على قبيلة واحدة، هي يهودا، التي خرجت منها سلالة داود المالكة.

وفي غياب تهديد جدِّي لبلاد الشام، أكان ذلك من مصر أو العراق، وحياد المدن الفينيقية على الساحل، اندلع صراع مثلث الجوانب بين ممالك الداخل ـ دمشق والسامرة وأورشليم ـ لم تستطع أي منها حسمه لمصلحتها تماماً. وبداية عمد بعشا إلى التحالف مع دمشق ضد يهودا، واستطاع بذلك أن يستعيد الأراضي التي خسرتها إسرائيل أيام أبيام. لكن ملك يهودا، آسا (٩٠٨ ـ ٨٦٧ ق.م.) الذي راح يحسّ بالخطر، سواء من الشمال (تحالف دمشق ـ السامرة)، أو من الجنوب (حركة زيرح الكوشي) بتحريض من مصر، سارع إلى التحالف مع دمشق، والتعاون معها ضد السامرة. لكن آسا، الذي تمتع بشعبية في بداية حكمه، نظراً إلى انحيازه ضد العبادات الأجنبية في يهودا، راح يواجه مشكلات داخلية لتحالفه مع الأراميين، ربما بتحريض من مصر، الأمر الذي حمله على اللجوء إلى القمع لإخماد المعارضة الشعبية ضده.

من موقع القوة، استطاع بن هداد الأول، ملك دمشق الأرامي، انتزاع مناطق واسعة من مملكتي إسرائيل ويهودا، وخصوصاً في شرقي الأردن وشمال فلسطين. ومرة أُخرى وقع انقلاب في بلاط بعشا بعد موته، وانتقل الملك إلى قائد جيشه عُمري (٨٨١ ـ ٨٧٣ ق.م.)، الذي أسس سلالة جديدة هي الثالثة في إسرائيل، بينما سلالة داود استمرت في الحكم في يهودا. واستطاع عمري أن يثبّت أركان حكمه، فبنى عاصمة جديدة له ـ هي السامرة. وإزاء ضغط الأراميين المتعاظم، عمد عمري إلى عقد اتفاقات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية مع إتبعل، ملك صيدا (الفينيقي)، الأمر الذي عاد عليه بفوائد جمّة. وكذلك، توجه نحو تحسين علاقاته مع مملكة يهودا. وبذلك أدخل عمري مملكته في مرحلة من الازدهار، جعلتها قوة مهمة في بلاد الشام، كما يبرز ذلك لاحقاً، في تحالف هذه الممالك جميعاً ضد أشور.

والوثائق الأشورية تشير إلى ملوك إسرائيل باسم «بيت حُمري»، وحتى لأولئك الذين لم يكونوا من سلالته. وكما قطف سليمان ثمار جهد داود، هكذا فعل آحاب (٨٧٤ ـ ٨٥٣ ق.م.) بعد عمري، على الرغم من تباين الأوضاع، إذ كانت أشور في هذه الفترة تعاود نشاطها التوسعي بوتيرة عالية. ووطد آحاب علاقاته مع الفينيقيين، وتزوّج إيزابيل، ابنة إتبعل، ملك صيدا. وإذ قوّى ذلك موقعه السياسي الإقليمي، فإنه خلق له مشكلات داخلية، تمثلت بالمعارضة الشعبية للعادات والتقاليد التي جلبتها إيزابيل معها، ونشرتها في البلاط، كما في أوساط الارستقراطية المدنية والعسكرية. وكما فعل سليمان في أورشليم، هكذا نشط آحاب في توسيع عاصمته السامرة، وتزيينها وتحصينها.

والمشاريع العمرانية في عاصمة آحاب، والتحصينات الضخمة على حدود مملكته، تشير إلى الازدهار الاقتصادي في إسرائيل في أيامه. وكان ذلك نتيجة العلاقات التجارية مع المدن الفينيقية من جهة، ومع يهودا، من جهة أُخرى، إذ بعد موت آسا تحسنت علاقات آحاب مع ابنه ووارثه يهوشافاط. ولتكريس التعاون بينهما، زوج آحاب ابنته عتاليا (ابنة إيزابيل)، إلى يهورام ابن يهوشافاط، فحملت معها العادات والتقاليد والعبادات الفينيقية إلى أورشليم، الأمر الذي أثار ردات فعل سلبية فيها. ولكن الأهم هو توتر العلاقة مع أرام دمشق، أيام بن هداد الثاني، جرّاء التقارب بين يهودا وإسرائيل. وسارع بن هداد إلى مهاجمة آحاب، ووصل إلى عاصمته، وحاصرها، لكنه لم يحتلها. وخلال فترة قصيرة، دخل هؤلاء جميعاً في تحالف لمواجهة أشور.

ويبدو أن بن هداد عاد إلى دمشق ليواجه خطر الأشوريين الآتي من الشرق.

وفي سنة ٨٥٣ ق.م.، وبحسب لوحة السيرة الذاتية لملك أشور، شلمنصّر الثالث، اصطدمت جيوشه المتقدمة غرباً بتحالف قوى بلاد الشام، المؤلف من ١٢ ملكاً، في قرقر (بالقرب من حماة)، وبقيادة بن هداد، ملك دمشق. ويدّعي ملك أشور أنه كسب المعركة، لكن الواضح أنها لم تكن حاسمة، وانسحب شلمنصّر من دون أن يستغل النصر الذي يدّعيه. وفي اللوحة، يرد اسم آحاب في التحالف، وهو يقود جيشاً من ١٠,٠٠٠ رجل و٢٠٠٠ مركبة. ولأول مرة يظهر في هذه اللوحة اسم جنديبو العربي، على رأس كتيبة فيها ١٠,٠٠٠ جمل. وبزوال الخطر الأشوري بعد انسحاب شلمنصّر، عاد الوضع في بلاد الشام إلى سابق عهده من الصراع، بينما مصير جميع القوى المنخرطة فيه يتوقف على التطورات في أشور.

وبعد معركة قرقر بفترة قصيرة، عادت الحرب واندلعت بين دمشق وإسرائيل، بينما الأخيرة في تحالف مع يهودا. وهزم بن هداد آحاب في المعركة، إذ جُرح ومات متأثراً بجروحه، الأمر الذي فتح الباب لانقلاب قام به يِهو، أوصله إلى الحكم. وتدهورت أوضاع إسرائيل وحليفتها الصغرى يهودا، بينما وسّع الأراميون نفوذهم في شرقي الأردن. وبرزت مملكة مؤاب، حليفة الأراميين، بقيادة ميشع الذي ترك لوحة كبيرة تقص أخبار أعماله في تحرير بلاده من نفوذ آحاب وورثته. وكل محاولات إسرائيل، ويهودا اللاحقة لاستعادة نفوذهما شرقي النهر باءت بالفشل، كما فشلت محاولات تحالف الأدوميين والمؤابيين والعمونيين وغيرهم للتوسع غربي النهر. كما أن الفلسطيين، على ما يبدو، عادوا إلى إثبات وجودهم في هذه الفترة على حساب يهودا وإسرائيل.

وركب يهو (٨٤٢ ـ ٨١٤ ق.م.) موجة النقمة الشعبية التي قادها النبي إلياهو (مار الياس ـ الخضر)، على التأثيرات الفينيقية في بلاط الملك والمقربين منه، بفعل إيزابيل، وتعامل مع مؤيديها بمنتهى القسوة، فقضى عليهم جميعاً. وبذلك ضرب العلاقة مع صيدا ويهودا في آن معاً، إذ كانت عتاليا، ابنة إيزابيل في يهودا، تؤدّي دور أمها في إسرائيل. وكان من آثار ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية في مملكة يهو، إضافة إلى عزلتها السياسية. وانتهز حزئيل، ملك أرام دمشق، الذي وصل إلى الحكم بانقلاب أيضاً ضد بن هداد، الفرصة، وفتح المعركة مع يهو، ودخل أرضه، ووصل إلى مشارف عاصمته. وفي حالة ضعفه، توجه يهو إلى طلب المساعدة من شلمنصر الثالث، ملك أشور، وإعلان التبعية له. إلاّ إن شلمنصّر فشل في احتلال دمشق، وعاد إلى أشور، تاركاً لحزئيل حرية العمل ضد يهو.

ولما فشل شلمنصّر في إخضاع دمشق، سنة ٨٤١ ق.م.، عاد حزئيل وهاجم

إسرائيل، وتقدم في أراضيها إلى حدود يهودا، فسارع ملكها يوأش إلى دفع الجزية إلى حزئيل، وذلك لثنيه عن دخول مملكته. وأُخذت الأموال من خزينة الهيكل، الأمر الذي أثار الكهنة عليه، بعد أن كانوا أوصلوه إلى الملك عقب مقتل عتاليا. واغتيل الملك، وبدأ عصر من عدم الاستقرار، تبعه آخر من الانحطاط. وفي هذه الأثناء نجت إسرائيل ويهودا من الوقوع في أيدي ملوك دمشق، بفضل التدخل الأشوري لمصلحتهما. ففي سنة ٨٠٦ ق.م.، قام الملك أداد نيراري الثالث (٨١٠ ـ ٧٨٣ ق.م.) بحملة على بلاد الشام، اصطدم فيها بداية بجيوش الأراميين، فهزمها وأضعف دمشق كثيراً. وقد رأى فيه ملكا يهودا وإسرائيل مخلصاً، وعادت المملكتان إلى الانتعاش الموقت، وحتى إلى الصراع بينهما.

وبصعود تغلات بلِّيسر (٧٤٥ ـ ٧٢٧ ق.م.) إلى عرش أشور، بدأت مرحلة جديدة من تنظيم الإمبراطورية، يقوم على أساس تقسيمها إلى ولايات أشورية، وبذلك تنتفي الحاجة إلى الحملات السنوية لإخضاع شعوبها. أمّا الشعوب المتمردة فقد عُمد إلى إجلائها الجماعي عن بلادها. وانتهز تِغلات بلِّيسر فرصة طلب المساعدة من ملك يهودا، أحاز، في مواجهة تحالف ملك دمشق، رازين، وملك إسرائيل، بيكح، ضده لامتناعه من الانضمام إليهما في مقاومة الأشوريين. فقام تغلات بلِّيسر بحملتين على بلاد الشام (٧٣٣ و٧٣٢ ق.م.) أخضع فيهما هذه البلاد وقسمها إلى ولايات وأقام عليها حكاماً في دور ومجدّو وجلعاد وقرنايم وحورون ودمشق. وترك يهودا مملكة تابعة، وكذلك إسرائيل. وبعد موت تغلات بلِّيسر، ثارت إسرائيل على حكم أشور، فحاصر عاصمتها شلمنصّر الرابع، وسقطت في يد خلفه سرجون الثاني، سنة ٧٢١ ق.م.، وأصبحت مملكة إسرائيل السابقة ولاية السامرة الأشورية.

وبينما خربت إسرائيل، وأُجلي جزء كبير من سكانها، وحل محلهم قوم آخرون، بقيت يهودا مملكة مقزمة لمدة ١٣٤ عاماً. وعندما حاولت استغلال التناقض بين مصر وأشور قام سنحاريب بحملة تأديبية سنة ٧٠١ ق.م.، واحتل يافا ويازور وبيت دجون وعسقلان، وهزم الجيش المصري الذي وصل لتقديم المساعدة. واستكمل سرجون حملته باحتلال عقرون ولاخيش، وفرض الحصار على أورشليم، لكنها لم تسقط في يده. وبقيت يهودا مملكة صغيرة، تابعة لأشور، أسوة ببقية الولايات في بلاد الشام، إلى أن سقطت في يد نبوخذ نصّر سنة ٥٨٧ ق.م.

وفي النصف الأول من القرن السابع قبل الميلاد، بلغت أشور ذروة قوتها، واحتل أسرحدّون مصر، وأخضعها لحكمه سنة ٦٧١ ق.م. أمّا في النصف الثاني من ذلك القرن، فقد راحت قوتها تتراجع. بينما بدأ اهتمام المصريين بغرب آسيا يتزايد.

وأخيراً قضى البابليون الجدد (الكلدانيون) على مملكة أشور، وخربوا عاصمتها نينوى سنة ٦١٢ ق.م. وانتهزت يهودا الفرصة، وسعت للتوسع جنوباً وشمالاً. وكذلك فعل الفرعون نيخو من السلالة ٢٦. واصطدم ملك يهودا، يوشيا، بالفرعون في مرج ابن عامر، وقُتل سنة ٦٠٩ ق.م. وتقدم نيخو لملاقاة البابليين، لكن من دون نجاح يذكر. وعندما تمرد صدقيا (تسدقيا)، ملك يهودا، على بابل، سارع نبوخذ نصّر إلى الانقضاض على أورشليم، فخرّبها، وهدم الهيكل، وسبى سكانها، منهياً بذلك ما تبقى من مملكة داود وسليمان.

المراجع

باللغة العربية

- شعث، شوقي (محرر). «دراسات في تاريخ وآثار فلسطين (وقائع الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية)». ٣ مجلدات. حلب، ١٩٨٧.
- محيسن، سلطان. «آثار الوطن العربي القديم (الآثار الشرقية)». دمشق، ١٩٨٨ - ١٩٨٩.
- «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام. ٤ مجلدات. دمشق، ١٩٨٤.
- ـــــ، القسم الثاني (الدراسات الخاصة). ٦ مجلدات. بيروت، ١٩٩٠.

باللغات الأجنبية

- Anati, Emmanuel. *Palestine Before the Hebrews.* London, 1963.
- *Atlas of Israel.* Jerusalem, 1970.
- Burns, Edward McNall. *Western Civilizations.* 8th Edition. New York, 1973.
- Dudley, Guilford A. *A History of Eastern Civilizations.* New York, 1973.
- *Encyclopaedia Hebraica.* Jerusalem (Hebrew).
- *Encyclopaedia Judaica.* Cecil Roth (ed.). New York, 1971.
- Hallo, William W. and William Kelly Simpson. *The Ancient Near East: A History.* New York, 1971.
- Harrison, John B. and Richard E. Sullivan. *A Short History of Western Civilization,* 3rd Edition. New York, 1971.
- McNeill, William H. *The Rise of the West.* Chicago, 1963.
- Redford, Donald B. *Egypt, Canaan and Israel in Ancient Times.* Princeton (N.J.), 1992.

الفَصْل الثّالث
عُصُور التَّاريخ القَديم

أولاً: العصر الفارسي

كان سقوط أشور في نهاية القرن السابع قبل الميلاد، حدثاً مهماً ومنعطفاً حاداً في تاريخ الشرق الأدنى القديم، إذ كان حصيلة تضافر جهود شعوب متفرقة. وبناء عليه، عندما فُتح باب التنافس بين هذه الشعوب، لم يكن أي واحد منها مؤهلاً لملء الفراغ الذي حدث. فمصر التي كانت مرشحة للقيام بهذا الدور، على قاعدة «لعبة الأمم» السابقة في المنطقة، لم تكن في وضع ذاتي يؤهلها لذلك. وفراعنة السلالة ٢٦، على الرغم من أنهم أعادوا إلى مصر الاستقرار والازدهار داخلياً، لم يكن في قدرتهم انتهاج السياسة اللازمة لفرض سلطتهم على الأراضي التي كانت تحكمها أشور. ولذا، تقسمت هذه الأراضي بين عدد من القوى المتنافسة، واندلع الصراع بينها.

وعلى شواطىء آسيا الصغرى الغربية، برزت مملكة ليديا بعد انهيار الإمبراطورية الحثية، ولكن بعد سقوط أشور انتهزت الفرصة لتوسيع سلطانها على أناضوليا كلها. وبسبب موقعها الاستراتيجي بين الشرق الأدنى وبلاد اليونان، كان لصعود ليديا السريع أثر مهم في تاريخ المنطقة لاحقاً. ومعلوم أن اليونان أدّوا دوراً مهماً في هذا التاريخ، وخصوصاً بعد حملة الإسكندر المقدوني الشهيرة، في نهاية القرن الرابع قبل الميلاد. وفي ليديا كان اليونان عنصراً رئيسياً من السكان. وقد راودت ملكها كرويسوس (٥٦٠ ـ ٥٤٦ ق.م.) طموحات توسعية كبيرة، لكنها انهارت أمام الزحف الفارسي غرباً. ففي معركة على نهر هاليس (كيزيلرماك) سقط كرويسوس صريعاً، وأصبحت آسيا الصغرى ولاية حدود فارسية، على تماس مع بلاد اليونان، وبالتالي في صراع مستمر معها.

وإلى الشرق من جبال زاغروس، كان الميديون عنصر تمرد مستمر على حكم أشور، وبالتالي عاملاً مهماً في سقوطها. فعندما وهنت قبضة أشور الحديدية، بفعل الصراعات الداخلية، أدّى الميديون دوراً رئيسياً في تدميرها. ولما سقطت نينوى وانتهت أشور، استولى الميديون على جزء كبير من الأراضي الشمالية للإمبراطورية،

ووسعوا سلطانهم على إيران كلها. وبذلك أقاموا دولة مترامية الأطراف، لكنها سيئة التنظيم والإدارة. وخلال فترة قصيرة، برزت قبيلة مغمورة ـ فارس ـ بقيادة أميرها كورش، الذي عمل في خدمة الميديين ثم انتزع السلطة منهم (٥٥٠ ـ ٥٢٩ ق.م.)، وواصل التوسع غرباً. وعندما تغلب على ليديا، وأعلن نفسه وارثاً لملكها، وجعلها ولاية فارسية حدودية، فقد وضع مقدمات الصراع مع اليونان، ذلك الصراع الذي كان من شأنه أن ينهي بعد ٢٠٠ عام إمبراطورية فارس (الأخيمينية).

لكن المستفيد الأول، ولو موقتاً، من سقوط أشور، كان الكلدانيون. وهم شعب سامي، أقام في جنوب العراق تحت حكم أشور. ولما ضعفت هذه اعتبروا أنفسهم ورثة الحضارات القديمة في بلاد الرافدين، بديلاً طبيعياً من أشور. وإزاء الصراعات الداخلية فيها، قاد الكلدانيون الثورة عليها، وأسقطوا السلالة الحاكمة فيها، ونقلوا العاصمة إلى بابل القديمة، كتعبير عن ارتباطهم بماضي العراق. وسارع نبوخذ نصّر الثاني (٦٠٥ ـ ٥٦٢ ق.م.) وكرّس سلطته على بلاد الشام، مشكلاً بذلك إمبراطورية موحدة سياسياً وحضارياً وعرقياً. وعلى العكس من ملوك أشور، الذين اكتفوا من ملوك يهودا بالجزية، فإن نبوخذ نصّر قضى عليها، وخرّب عاصمتها، وهدم هيكلها، وسبى أعداداً كبيرة من الطبقة الحاكمة فيها إلى بابل، قاطعاً الطريق على أية أحلام قد تراود سكانها بإعادة بناء مملكة داود.

ومع أن إمبراطورية نبوخذ نصّر لم تعمّر طويلاً، فإنها كانت فترة انبعاث حضاري لامعة في تاريخ العراق. والملك العظيم لم يرَ نفسه فاتحاً كبيراً فحسب، بل مجدداً دينياً وحضارياً أيضاً. ويبرز ذلك من خلال إعادة بناء بابل كعاصمة له، بما ضمته من أسوار ضخمة وقصور ومعابد جميلة وحدائق أسطورية معلّقة ونحوت ورسوم فاتنة، جعلتها إحدى أكثر مدن العالم القديم فخامة. لكن هذه الإمبراطورية وهنت بعد موته، ودبّ فيها الصراع الداخلي، وخصوصاً بين خلفائه الضعفاء وطبقة الكهنة التي لم تنظر بعين الرضى إلى سياستهم الاجتماعية ـ الدينية. وانتهز كورش حالة التململ الداخلي، وبمساعدة الجالية اليهودية في بابل، احتل المدينة من دون صعوبة تذكر، سنة ٥٣٩ ق.م. معلناً نفسه وارثاً لملكها، كما فعل في ليديا من قبلها.

وبعد توحيد فارس وميديا، والتغلب على ليديا وبابل، وميراث أراضيهما، أصبحت الإمبراطورية الفارسية الوارثة الحقيقية لأشور، وعمّرت في الفترة (٥٥٠ ـ ٣٣٠ ق.م.)، وبفعل ملوكها الأوائل ـ كورش (٥٥٠ ـ ٥٢٩ ق.م.) وقمبيز (٥٢٩ ـ ٥٢٢ ق.م.) وداريوس (٥٢١ ـ ٤٨٦ ق.م.) ـ امتدت الإمبراطورية من بحر إيجة في الغرب إلى حدود الهند في الشرق، ومن جنوب مصر إلى البحر الأسود وجبال القفقاز

والبُرز في الشمال. فبعد إخضاع ليديا وبابل، توجه كورش شرقاً إلى الهند. وابنه قمبيز احتل مصر، سنة ٥٢٥ ق.م. وداريوس حاول دخول أوروبا، لكنه صُدَّ على أيدي تحالف اليونان بقيادة أثينا. وبعد معركة سلاميس (٤٨٠ ق.م.)، ولمدة ١٥٠ عاماً، ظل الفرس في موقع الدفاع إزاء اليونان، إلى أن قضى الإسكندر على إمبراطوريتهم وورثها، سنة ٣٣٠ ق.م.

لقد كرس كورش جل اهتمامه للاحتلال، ولم يلتفت كثيراً لتنظيم الإمبراطورية وإدارتها. وبموته اندلعت سلسلة من الثورات، قمعها ابنه قمبيز، وغزا مصر. وفي غيابه، نشبت ثورات في المشرق، فعاد ليخمدها، لكنه مات في الطريق. وعقبت ذلك فترة من الاضطرابات لم تهدأ حتى تسلم داريوس السلطة. وهو يعتبر بحق باني الإمبراطورية، ومؤسس السلالة الأخيمينية. فبعد أن كرس نفسه حاكماً مطلقاً بإرادة إلهية، كونه ممثلاً للإله الفارسي الأعظم، أهورامازدا، عمد إلى تنظيم الإمبراطورية، فقسمها إلى ٢٠ ولاية (سَترابا)، وأدخل تجديدات في الإدارة. ووحد الضرائب والمقاييس والأوزان والنقد، كما نظم أمور الجيش والبلاط. وكما يليق بـ «ملك الملوك» (شاهنشاه)، كما لقب نفسه، بنى داريوش بلاطاً فخماً في كل من إقبطانا وسوسة وبيرسيبولس، حيث الآثار الفخمة فيها تشهد على عظمته.

مات داريوس والحرب مع اليونان مشتعلة. فبدخوله إلى بلادهم اضطرهم إلى التوحد تحت راية أثينا. وبسعيه للسيطرة على تجارة بحر إيجة استثار شعوب جزره. ولكن خلفاءه لم يستطيعوا حسم الصراع لمصلحتهم. بل على العكس، بدأوا يتراجعون، وفي سنة ٤٧٩ ق.م.، وبعد معركة سلاميس البحرية، طُرد الفرس من بلاد اليونان كلها. وراح هؤلاء يزيدون في ضغطهم على حدود الإمبراطورية الغربية في آسيا الصغرى. وخلال ١٥٠ عاماً، بقي الصراع محتدماً، إلى أن حسمه الإسكندر الكبير، وورث هو بدوره أراضي إمبراطورية كورش. وبذلك دخلت المنطقة عصراً جديداً هو العصر الهلّيني.

لقد رهن داريوس كبرياء إمبراطوريته بالتغلب على اليونان وإخضاعهم لسلطانه. ولعله رأى الخطر الكامن هناك مبكراً، فسعى لتداركه قبل فوات الأوان. ومن أجل ذلك بنى آلة عسكرية ضخمة، ونظمها جيداً، وأعطى قادتها ورجالها امتيازات كبيرة، وربطها بشخصه، فأصبحت بولائها المطلق له ركيزة قوته الأساسية. وجنباً إلى جنب مع تنظيم أمور الدولة الإدارية، تابع داريوس سياسة كورش المعتدلة إزاء الشعوب المغلوبة والخاضعة، بإعطائها حرية ممارسة عباداتها وطقوسها الدينية، وتطوير تراثها الحضاري الخاص. ولعل ذلك يعود إلى التراث الزرادشتي، المعروف بسماحته

الدينية. ولكن من المؤكد أنه كانت لذلك أسباب عملية أُخرى. فلكي يستطيع التفرغ لمحاربة اليونان، كان لا بدّ من أن يحافظ على الاستقرار في الولايات الخاضعة له، والإفادة من مواردها المادية، وحتى من طاقتها البشرية.

لكن الفشل في إخضاع اليونان، واستمرار الحرب تراوح مكانها بعد موته، تركا آثاراً سلبية على إمبراطورية داريوس، التي وضعت هذا الهدف في أعلى سلم أولوياتها. فتركيز السلطة في البلاط جعله مركزاً للتآمر، وبالتالي التنافس الشديد على التقرب من ملك الملوك (الشاهنشاه). واستمرار الحرب استنزف الموارد وزاد في الأعباء، من الأموال والرجال، ليس على الفرس فحسب، بل على الشعوب الخاضعة لحكمهم أيضاً. واستشرى الفساد في الدولة، وسادت فيها الانتهازية، في البلاد كما في الولايات. وإزاء هذه الحالة من التراجع، لم تنفع ملوك الفرس السياسة المعتدلة تجاه ديانات الشعوب المتذمرة من أعباء الضرائب. وعندما ثارت تلك الشعوب عمد الفرس إلى قمعها، فدخلت الإمبراطورية في حركة لولبية هابطة، انتهت بسقوطها.

في تنظيمه الإداري للإمبراطورية، قسمها داريوس إلى ٢٠ ولاية (سَترابا)، وعلى كل منها وال (ستراب). وفلسطين كانت جزءاً من الولاية الخامسة، التي عُرفت باسمها الأرامي «عَبر نَهرا»، أي «ما وراء النهر»، والمقصود نهر الفرات. وهي تضم، بحسب هيرودوتس، بلاد الشام كلها ـ سورية وفينيقيا وقبرص ويَهود. ويذكر هيرودوتس أن «العرب معفون من الضرائب»، أي أن البدو الرحل في الصحراء ـ جنوب أدوم وسيناء ـ كانوا خارج سلطة الوالي، الذي مقره في دمشق، وعلاقتهم بالإمبراطورية هشة. والسهل الساحلي الفلسطيني كان مقاطعة فينيقية، تابعة لمدينتي صور وصيدا إدارياً، ما عدا عكا وأكزيب (الزيب) وغزة، فقد كانت مدناً مستقلة. وقد أعطى الملك الفارسي الساحل الفلسطيني للمدن الفينيقية الرئيسية، لتكون مورداً للمواد الزراعية اللازمة لها كمراكز تجارية، وموانىء مهمة. وقد أولى داريوس المدن الفينيقية معاملة خاصة لمساعدتها إياه عبر أساطيلها في نشاطه الحربي. وكان للفينيقيين (التجار) مصلحة مشتركة مع الفرس في ضرب المدن اليونانية، التي كانت المنافس التجاري الرئيسي لها في البحر الأبيض المتوسط. فعلى العكس من الأشوريين الذين لم يهتموا بالبحر الأبيض المتوسط وطرقه وتجارته، وبالتالي بمدنه وقواه السياسية، فلم يتعرضوا لها، وضع الفرس هذه المهمة على رأس جدول أعمالهم، وتعاون الفينيقيون معهم.

وكان الداخل الفلسطيني مقسماً إلى وحدات أصغر (مقاطعات). ومن المصادر اليونانية ـ هيرودوتس وغيره ـ يستفاد أنه في نهاية العصر الفارسي، كانت فلسطين

(غربي الأردن)، مقسمة إلى مقاطعات كالتالي: ١) الجليل وعاصمته حاصور؛ ٢) سماريا وعاصمتها مدينة سماريا؛ ٣) يهود وعاصمتها أورشليم؛ ٤) أدوميا وعاصمتها لاخيش؛ ٥) فينيقيا، وهي مقسمة بين صور وصيدا؛ كما فيها مدن تتمتع بحكم ذاتي، أكزيب (الزيب) وعكا وغزة. أمّا إلى الشرق من نهر الأردن، فيرد ذكر العمونيين والجلعاد وعشتروت قرنايم (الباشان) والحوران. وأمّا جنوب الأردن، وكذلك جنوب فلسطين، فقد كانا خارجين كما يبدو عن السلطة الفارسية، على الرغم من إدعاء الملك وراثتهما من الكلدانيين، الذين أقاموا فيهما حكماً قوياً. وكان على رأس كل مقاطعة حاكم (باشا)، مسؤول أمام الوالي (ستراب).

وفي إطار سياسة الاعتدال والتسامح الديني التي سلكها كورش إزاء كل الشعوب غير الفارسية في إمبراطوريته الواسعة، والتي ضمت شعوباً كثيرة، ومنها من كانت له حضارة قديمة احترمها الفرس، أصدر الشاهنشاه مرسوماً يسمح ليهود بابل بالعودة إلى «أورشليم في يهود». ومرة أُخرى اعتبرت الرواية التوراتية أن «يد الله» كانت وراء الحدث، فشبهته بالخروج من مصر، واكتسب فيها طابعاً عجائبياً. وفي هذا السياق، اعتُبر كورش مخلصاً، بعثه الله لينقذ بني إسرائيل بعد أن ثاب عليهم، ويعيدهم إلى «الأرض المقدسة» التي كان أبعدهم عنها عقاباً لهم على مخالفة إرادته. وبناء عليه، كان كورش بمثابة «المسيح المنتظر». وفي صيغتها القائمة في التوراة، لا يمكن اعتبار الرواية تاريخية، وإنما صيغة طوباوية، ذات رسالة دينية، لحدث تاريخي من صنع الإنسان في سياق الزمان والمكان.

وحتى من الرواية التوراتية بشأن «عودة صهيون»، يتضح أن الذين انتهزوا الفرصة، وأفادوا من المرسوم الملكي، لا يتجاوزون نصف يهود بابل عدداً. أمّا النصف الثاني، فقد آثر لأسباب متعددة البقاء فيها. وفي الواقع، فإن المرسوم لم يتحدث عن عودة «اليهود» (نسبة إلى يهودا) كلهم إلى فلسطين كلها (أي أرض - إسرائيل كما تسميها التوراة)، وإنما إلى أورشليم فقط، (أي العودة إلى «صهيون»). ويطال الإذن بالعودة فقط أولئك الذين أجلاهم نبوخذ نصّر وذريتهم، من دون سواهم. وقد عين كورش حاكماً فارسياً على المدينة، ولم يخوِّل أيّاً من العائدين اليهود إليها، بمن فيهم حفيد آخر ملوكها من ذرية داود، سلطة سياسية، بل اقتصر الأمر على حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية.

ولم تحقق الموجة الأولى من العائدين إنجازات تذكر، بل على العكس، إذ تسهب الرواية التوراتية في وصف الأوضاع السيئة التي وصلوا إليها، وصراعهم مع الجوار الذين لم يستقبلوهم بالرضى، وخصوصاً سكان السامرة. وعندما راحت

أوضاع الإمبراطورية تتردى، وقامت ثورات في مصر ضد الحكم الفارسي، أولى ملوك فارس أهمية كبيرة لجنوب فلسطين، كخط دفاع، بما في ذلك مقاطعة يهود. وأوفد أرتحشستا (٤٠٤ ـ ٣٥٩ ق.م.) إلى أورشليم، موظفين يهوديين من بلاطه، هما: عزرا الكاتب، الذي جمع التوراة بعد وصوله من مصادر متفرقة، ونحميا، وزير الشراب في بلاط الملك، الذي تولى القيادة العسكرية. والواضح أن هذه المبادرة من قبل الشاهنشاه كانت ترمي إلى تأمين الحدود مع مصر. ولكن الإنجازات كانت ضئيلة، في ضوء تراجع الإمبراطورية وهامشية فلسطين في الاعتبارات الفارسية، حيث لم يستوطن الفرس، ولم يبنوا مدناً خاصة بهم، كما لم يهتموا كثيراً بتطوير البلد وتعميره. ومهما يكن الأمر، فإنه لم تمض فترة طويلة بعد «عودة صهيون» حتى قام الإسكندر المقدوني بحملته الشهيرة إلى الشرق، واحتل فلسطين سنة ٣٣٢ ق.م.، وأنهى الحكم الفارسي فيها، كما في غيرها. ولكن ذلك لم يكن إلاّ موقتاً، إذ عادت فارس إلى النهوض مرة أُخرى، وظلت لقرون طويلة المنافس السياسي والحضاري للعالم اليوناني ـ الروماني.

وعلى العموم، تبقى معلوماتنا عن فلسطين في هذا العصر قليلة ومبعثرة. والواضح أن الفرس لم يولوا هذه المقاطعة، بل الولاية كلها (عبر نهرا)، أهمية كبيرة، وكان همهم فيها الحفاظ على النظام والولاء للملك. وعدا ذلك، لم يتدخلوا في شؤون الناس السياسية والدينية. ولكنهم سعوا للإفادة من الإمكانات والموارد. فبنوا أسطولاً بحرياً بمساعدة الفينيقيين، لأغراض الصراع مع اليونان، ولذلك أقاموا علاقات متميّزة مع المدن الساحلية، وخصوصاً مع صور وصيدا. كما بنوا شبكة من الطرق البرية لتمكين الجيوش الفارسية من الوصول إلى مصر والسيطرة عليها. والحفريات الأثرية في مواقع متعددة كشفت مخلفات من هذا العصر، وهي تشير إلى تراجع الحياة الاقتصادية والنشاط العمراني، فافتقرت المدن إلى التخطيط والتنظيم المعهودين من العصور السابقة. كما أن المباني العامة والتحصينات قليلة للغاية. ويغلب على المواقع الفلسطينية في هذه المرحلة طابع المجتمعات الزراعية.

وقد ظهرت المخلفات المعمارية من العصر الفارسي في عدد من المواقع، عُثر عليها في أثناء عمليات التنقيب التي استهدفت الكشف عن مخلفات عصور أُخرى، وبالتالي لم يولها المنقبون اهتماماً خاصاً. وإذ لم يشيِّد الفرس كثيراً في فلسطين، فإنهم لم يدمروا أيضاً، لأنهم احتلوا البلاد من دون مقاومة تقريباً، بعد سقوط بابل في أيديهم. ومن بين المواقع التي عُثر فيها على مخلفات تعود إلى العصر الفارسي: تل الدوير (لاخيش) وتل جمّة (النقب الغربي) ومجدّو وتل أبو حوّام (قرب حيفا) وتل

القصيلة (شمال يافا) ويافا وأسدود وعسقلان وتل الصافي وتل الفارعة الجنوبي (شاروحين) وتل بلاطة (شيكم) وأورشليم وأريحا وعين جدي وجيزر (أبو شوشة) وبئر السبع وعراد وسبسطية (السامرة) وغيرها.

وتشير اللُّقى الأثرية إلى علاقات تجارية واسعة مع بلاد اليونان، التي استُورد منها الفخار المتميز بصناعته وألوانه (الأحمر والأسود)، وبزخارفه النباتية والحيوانية والآدمية. وأغلبية الأدوات الكمالية التي عُثر عليها كانت مستوردة من بلاد متعددة. وتكثر بينها الدمى الفخارية التي تظهر جنباً إلى جنب مع التماثيل الحجرية، وتمثل في الأغلب أشكالاً آدمية ـ ذكوراً وإناثاً. وبدأت في هذه الفترة تظهر أقدم النقود المعروفة في فلسطين، كتلك التي اكتُشفت في القدس ونابلس، من القرن السادس قبل الميلاد. وفي مجدّو وعتليت وسِبَسطية والخليل، من القرن الخامس قبل الميلاد. وهذه النقود مستوردة من اليونان، ومن أثينا بصورة خاصة. وتعود أقدم النقود الشامية إلى القرن الرابع قبل الميلاد، والتي ضُربت بأمر من ملوك فارس في جبيل وصيدا وصور وأرواد، وكلها مدن تجارية فينيقية. وقد عُثر على هذه النقود في مواقع فلسطينية ـ حاصور ومجدّو ولاخيش وغيرها.

ثانياً: العصر الهلّيني

لم تكن حملة الإسكندر المقدوني (٣٣٣ ق.م.) فاتحة عهد جديد في العلاقة بين الشرق الأدنى القديم وبلاد اليونان، وبالتالي، محطة افتراق مع الماضي وبداية مرحلة في العلاقات، تنطلق من نقطة الصفر. فمثل هذه العلاقة، وبالأشكال المتعددة المعروفة قديماً ـ حضارية واقتصادية وعسكرية وحتى دبلوماسية ـ كانت قائمة منذ آلاف السنين. وعلى العكس من ذلك، هناك من يعتقد أن تلك الحملة جاءت تتويجاً لمسار طويل من التفاعل، سلباً وإيجاباً، وكانت النتيجة المنطقية للتداخل بين اليونان والشرق القديم. وهذا المسار راح يتعمق في أواخر الإمبراطورية الفارسية حيث تفاقمت الصراعات الداخلية، ومعها تزايدت أعداد الجنود المرتزقة اليونان في الجيش الفارسي. وتفيد المصادر أن القتال الأشد شراسة الذي خاضه جنود الإسكندر كان مع الكتائب اليونانية، وقادتها المتمرسين، في الجيش الفارسي.

وعلى العكس من الفرس تماماً، غزا الإسكندر الشرق وهو يحمل لواء الحضارة الهلّينية (اليونانية)، بمفاهيمها العلمانية في الأساس. وقد تبلورت هذه المفاهيم عبر مئات السنين في أثينا، المدينة التجارية المنفتحة على عالم البحر الأبيض المتوسط، والتي ركزت في تراثها الفكري على الإنسان، ومنهج تفكيره وسلوكه. والإسكندر ولد

في مقدونيا، الأكثر تخلفاً وانغلاقاً في اليونان، لكنه تتلمذ على أيدي الفيلسوف الكبير، أرسطو، فنشب مولعاً بالحضارة اليونانية وتقاليدها وأعرافها. وكان مقتنعاً بأن النمط الإغريقي (اليوناني) هو قمة التفوق البشري، ورأى رسالته العالمية في نشر هذا النمط الفكري ـ الاجتماعي، من خلال إمبراطورية كونية ـ أي الهَلْيَنَة.

وكان الإسكندر في العشرين من العمر عندما اغتيل والده، فيليب، سنة ٣٣٦ ق.م. وكان فيليب قد خطط مستقبل ابنه ووارثه قبل موته، كما كان قد قطع شوطاً كبيراً في الإعداد للمعركة الحاسمة مع العدو القديم ـ فارس. وبعد فترة قصيرة من توضيب أوضاعه الداخلية، وضمان أمن حدوده الشمالية، بادر الإسكندر إلى حملته الأسطورية على الشرق القديم. وكانت فارس إمبراطورية مترامية الأطراف، غنية الموارد، وتمتلك جيشاً كبيراً، كما في حيازتها أسطول بحري عظيم، بُني وأُدير بالتعاون مع الفينيقيين. وتضافرت للإسكندر عوامل ذاتية وموضوعية، جعلت منه أسطورة في التاريخ. فهناك الميّزات والمواهب الشخصية، والجيش المنظم ذو الروح القتالية العالية، ووضوح الهدف والثقة بالنفس، في مقابل حالة معاكسة تماماً في الجانب الآخر. وخلال أربع سنوات (٣٣٤ ـ ٣٣٠ ق.م.)، قضى الإسكندر على إمبراطورية الفرس، وصنع الأسطورة.

فبعد معركة غرانيكوس (٣٣٤ ق.م.)، سيطر الإسكندر على مدن آسيا الصغرى الساحلية. وفي النصر الذي حققه في معركة إيسوس (٣٣٣ ق.م.) فُتحت أمامه بلاد الشام، فأوكل احتلال دمشق إلى قائد جيشه، بارمينون. وباحتلاله الساحل الفينيقي، فصل الأسطول الفارسي عن قواعده، فعطله. وقاومت صور، فحاصرها وأخضعها ودمرها. وكذلك فعلت الحامية الفارسية في غزة، فكان مصيرها مصير صور. وفي سنة ٣٣١ ق.م.، سحق الجيش الفارسي، بقيادة داريوس الثالث، في أربيل (شمال العراق)، وراح يطارد فلول الشاهنشاه. وبينما هو يضيق الخناق على داريوس، اغتال هذا الأخير أتباعُه، وورث الإسكندر ملكه وأرضه، ثمّ أوغل شرقاً إلى نهر السند، حيث بدأ جنوده يتذمرون، فعاد عن طريق جنوب فارس إلى العراق، حيث سقط مريضاً ومات (٣٢٣ ق.م.).

ومنذ بداية حملته، أعطى الإسكندر المدن اليونانية في آسيا الصغرى حكماً ذاتياً. وفي مسار الحملة تصرف وكأنه على رأس دولة مقدونية ـ يونانية متنقلة، بكل طقوسها وتقاليدها. وأقام الكثير من المدن اليونانية، بسكانها ومؤسساتها، كما جعل بعضها حاميات حدودية، وخصوصاً في الجزء الشرقي من الأراضي التي فتحها. وتبرز بين هذه المدن الإسكندرية بازدهارها وعظمتها. لكن الإسكندر بعد مقتل

داريوس، وإعلانه نفسه وارثاً للعرش الفارسي، توجه لربط الفرس واليونان في حضارة عالمية واحدة. وقد عبر عن ذلك بزواجه من أميرة فارسية، وبترتيبه زفافاً جماعياً لـ ۱۰,۰۰۰ من جنوده لزوجات فارسيات، في مدينة سوسة، بعد رجوعه من الهند.

لكن الإسكندر مات قبل أن يرى أحلامه الكبيرة تتحقق، أو تنهار، أمام ناظريه. ففي الثالثة والثلاثين من عمره، وبعد أقلّ من ١٢ عاماً على غزوه فارس، خرّ صريع المرض، وليس بسيوف الأعداء، إذ على هذا الصعيد لم يكن لديه ما يخشاه. وبموته ذهبت مشاريعه الضخمة وخططه الفخمة أدراج الرياح. والقادة الذين تخاصموا على التركة من بعده، لم يكونوا في موقع يؤهلهم لاستكمال تلك المشاريع، وإنما للصراع والاقتتال بشأن اقتسام المغانم. وفي غياب الروح الحية التي نفحت المقدونيين واليونان بالتطلعات الكبيرة، انقلب القادة أسرى جشع جنودهم للمال والعطايا، فراحوا يسترضونهم بالهبات والامتيازات، لكسب ولائهم في الصراعات الدموية التي استشرت بينهم بشأن الميراث.

وفي الصراع بين أدعياء ميراث الإسكندر، وقعت فلسطين في البؤرة، فكانت مسرحاً للمعارك والحملات والأُخرى المضادة، الأمر الذي ألحق بها وبسكانها ضرراً كبيراً. وعندما هدأت الأمور نسبياً، نحو سنة ۲۸۰ ق.م.، كانت إمبراطورية الإسكندر مقسمة بين ثلاث دول كبرى: ۱) السلوقيون في غرب آسيا؛ ۲) البطالسة (البطالمة) في مصر؛ ۳) الأنطونيون في مقدونيا وبلاد اليونان الأوروبية. وإذ تخندق كل طرف في عاصمته، وثبّت ملكه فيها، إلاّ إن أحداً منهم لم يقرَّ للآخر بالأراضي التي وقعت في يده. ولذلك استمر الصراع بشأن الحدود طويلاً. وفلسطين كمنطقة حدودية انتقلت مرات متعددة من يد إلى أُخرى، كما انتهزت قوى صغيرة محلية فرصة صراع العمالقة لتحسين أوضاعها، فجلبت على نفسها العقاب، عاجلاً أم آجلاً.

وبعد مدّ وجزر، استقرت فلسطين أخيراً (۳۰۱ ق.م.) في يد بطليموس الأول، ملك مصر. لكن حليفه سابقاً، سلوقس، لم يسلم له بذلك، وظل يصارع لانتزاعها كجزء من سورية، التي كانت تحت حكمه. غير أن البطالسة، الذين لم يؤدّوا دوراً كبيراً في الصراع ضد أنطيغونوس، وتحمّل وزره الأساسي سلوقس، استطاعوا الحفاظ على فلسطين حتى سنة ۱۹۸ ق.م. وكان انتقالها إلى أيدي السلوقيين في إثر معركة على منابع الأردن (بانياس)، هزم فيها أنطيوخوس الثالث (۲۲۳ ـ ۱۸۷ ق.م.) جيش البطالسة. وظلت فلسطين عموماً في منطقة نفوذ السلوقيين إلى حين الاحتلال الروماني سنة ٦٣ ق.م. ومع ذلك، استمرت ترتيباتهم الإدارية فترة طويلة في أثناء حكم الرومان.

خلال حكم البطالسة (القرن الثالث قبل الميلاد)، كانت فلسطين جزءاً من الولاية المعروفة رسمياً باسم «سورية وفينيقيا». وكانت حدود هذه الولاية عرضة للتغيير، بحسب ميزان القوى بين السلوقيين والبطالسة. وعلى العموم، فقد ضمت دمشق ونصف الساحل الفينيقي وشرقي الأردن. وإلى حد كبير، حافظ البطالسة على التقسيم الإداري الذي كان قائماً في فلسطين أيام الفرس، مع استبدال لفظ «سترابا» بـ «هِبّارخيا» للدلالة على الولاية. كما أدخلوا بعض التعديلات الإدارية، فنقلوا عاصمة أدوميا من لاخيش (تل الدوير) إلى ماريسا (تل صندحنّة)، وعاصمة الجليل من حاصور إلى قلعة جبل طابور (إيتابيريون). وأعطوا مدن الساحل حكماً ذاتياً مستقلاً عن الفينيقيين. كما أقاموا إقطاعات يونانية، مثل قادش (كاداسا)، وهي قدس في الجليل الأعلى، وكذلك بيت عنات (البعنة) في الجليل الأسفل، وغيرهما.

وعلى العكس من الفرس، ونظراً إلى طبيعة بلادهم قليلة الموارد، قام اليونان بالاستيطان في الأراضي التي احتلوها على نطاق واسع، ونالت فلسطين قسطها منه. وقد أدّى ذلك بطبيعة الحال إلى تغيير في التركيب السكاني، وبالتالي في التنظيم الإداري للمدن التي اتخذت طابعاً يونانياً. فقد أُقيمت مدن جديدة، كما أُعيد بناء مدن قديمة بنمط سياسي ـ اجتماعي يوناني. وفُصلت هذه المدن التي استوطنها اليونان عن محيطها، بإعطائها حكماً ذاتياً متميزاً. إلاّ إن مسار الهلينة باليونان، سرعان ما طال السكان المحليين فتبنوا العادات والتقاليد، وخصوصاً في المدن المختلطة مثل: غزة وعسقلان وعكا. وتميّزت ماريسا بتبني الهلينة في أدوميا. فضلاً عن إقامة مستوطنات يونانية صرفة، مثل: سكيتوبولس (بيسان) وبطوليمايس (عكا). أمّا السامرة (سماريا)، فقد استوطنها جنود مقدونيون متقاعدون.

ولما انتزع السلوقيون فلسطين من أيدي البطالسة (بداية القرن الثاني قبل الميلاد)، أدخلوا بعض التعديلات الإدارية على هذه «الهبارخيا» (الولاية)، فقسموها إلى مقاطعات أكبر، وهي: ١) باراليا، وتضم كل السهل الساحلي؛ ٢) ساماريا، وتضم الجليل، يوديا، يوبا (يافا) وأراضي طوبيا العموني (شرقي الأردن)؛ ٣) أدوميا، التي ضمت يمنيا (يبنى) وأزوتس (أسدود). وفي أيام السلوقيين أقيم عدد من المدن اليونانية، كما تحوّل عدد آخر من المدن القديمة إلى مستوطنات يونانية. وكان السلوقيون أشد اهتماماً بالهلينة من البطالسة. وذلك لأنهم ادعوا خلافة الإسكندر ووراثة رسالته في نشر الحضارة اليونانية، سواء بالاستيطان، أم بنشر مبادئها بين السكان المحليين.

لقد خاض البطالسة والسلوقيون خمسة حروب من أجل السيطرة على فلسطين

وجنوب بلاد الشام، عُرفت باسم الحروب السورية، خلال القرن الثالث قبل الميلاد. وليس ذلك إلاّ للأهمية التي أولوها لهذه الولاية، استراتيجياً واقتصادياً. فالبطالسة رأوا فيها خط الدفاع الأول عن مملكتهم في مصر، فأداروها مباشرة من عاصمتهم ـ الإسكندرية ـ وعبر المندوبين. وكذلك، فالبطالسة الذين اعتمدوا كثيراً على التجارة الدولية في تمويل دولتهم ومشاريعهم، أرادوا السيطرة على موانىء الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وكذلك على طرق التجارة البرية التي تمر بها. هذا إضافة إلى الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية، التي كانت تنقص مصر: الأخشاب وزيت الزيتون والنبيذ والقار والبلسم وغيرها.

في المقابل، كان السلوقيون يريدون جنوب بلاد الشام للأسباب ذاتها ـ استراتيجياً واقتصادياً. وعلاوة على ذلك، فقد رأوها جزءاً لا يتجزّأ من الأراضي التي وقعت في أيديهم في غرب آسيا، وبناء عليه، فهي من حقهم. والأطماع المادية السلوقية رفدت بتبريرات معنوية، إذ رأى هؤلاء في أنفسهم ورثة حلم الإسكندر في نشر الهلينة، على عكس البطالسة. وكان اليونان قد عرفوا هذه البلاد وعرفتهم منذ زمن طويل، فكانت منفتحة على حضارتهم وتجارتهم. فشواطىء البحر الأبيض المتوسط الشرقية شهدت استيطاناً يونانياً، بصورة أو بأُخرى، منذ قرون. ولذلك ظل السلوقيون يصارعون حتى انتزعوا فلسطين من البطالسة، ولما فعلوا ذلك لم ينعموا بها طويلاً، إذ ما لبثوا أن اشتبكوا مع روما، فهُزموا ودفعوا جزية لم يعرفها التاريخ القديم. وفي الوقت نفسه شبت في وجههم ثورة الحشمونيين.

ويستفاد من وثيقة زينون، المكتوبة على ورق البردي، والتي اكتُشفت في مصر سنة ١٩١٥م، أن بطليموس الثاني (فيلادلفيوس)، الذي حكم بين (٢٨٢ ـ ٢٤٦ ق.م.)، أدار تجارة واسعة في سورية وفلسطين. وزنون كان عاملاً لدى أبولونيوس، وزير مالية الملك، وقد سجل نشاطاته في تلك الوثيقة. ويذكر زنون أن وكلاء الوزير كانوا يجوبون المدن ويشترون البضائع ويهتمون بأمور التجارة. ومن بين الأمور التي اشتغلوا بها كانت تجارة العبيد الرائجة، فضلاً عن المنتوجات الزراعية: القمح السوري الممتاز والنبيذ وزيت الزيتون. كما احتكروا تجارة العطور بين مصر والجزيرة العربية، ومن أجل ذلك عين وزير المالية موظفاً خاصاً، أقام في مدينة غزة.

ومن هذه الوثيقة وغيرها، يستفاد أن السمة البارزة للعصر الهليني في الشرق هي التطور الاقتصادي. فقد شهد غرب آسيا ازدهاراً اقتصادياً، طال نواحي الإنتاج المعروفة كافة ـ الزراعة والصناعة والتجارة. وكانت الدولة ـ الملك والمقربون منه ـ مالكة الأرض الرئيسية، وصاحبة رأس المال الأكبر، كما تولت المبادرات الصناعية

والتجارية. فخلفاء الإسكندر بادروا منذ البداية إلى مصادرة الإقطاعات الكبيرة من أصحابها، وضمها إلى أملاك الملك، الذي احتفظ لنفسه بمساحات واسعة منها، وأقطع المقربين إليه أجزاءً منها. وهذه الأراضي تم تأجيرها للفلاحين لقاء أجر سنوي، نقداً أو عيناً. وحظر عليهم تركها قبل انتهاء الموسم، كما مُنعوا من تسويق محاصيلهم قبل أن تتاح الفرصة لعمال الملك لطرح حصته في السوق. وبسبب فقرهم، تحوّل قطاع واسع من الفلاحين إلى عبيد، فارتبطوا بالأرض، وكذلك أبناؤهم مدى الحياة.

واحتكرت الدولة الصناعة والتجارة إلى حد كبير. فما لم يكن في يدها مباشرة، أو مداورة، فُرضت عليه ضرائب عالية، وضُبطت الأسواق وحركة البيع والأسعار. وإضافة إلى أن أراضي الإمبراطورية الشاسعة شكلت سوقاً تجارية هائلة، فقد اهتم الملوك اليونان بتحسين الطرق والموانىء، وبنوا القنوات للنقل النهري، كما بحثوا عن أسواق بعيدة، واكتشفوا طرقاً جديدة، وبذلوا جهداً في تأمين الطرق وحراسة السواحل. وعلاوة على ذلك، وحّدوا النقد الذهبي والفضي، وأقاموا المصارف لتسهيل التعامل. وإلى ميناء الإسكندرية على سبيل المثال، جاءت التوابل من الجزيرة العربية والهند والنحاس من قبرص والذهب من إثيوبيا والهند والتنك من بريطانيا والفيلة والعاج من نوبيا والفضة من شمال بحر إيجة وإسبانيا والسجاد من آسيا الصغرى، وحتى الحرير من الصين. وكانت أرباح الدولة تصل إلى حدود ٣٠٪ من سعر البضائع.

ومن النتائج البارزة لهذا النمط الاجتماعي ـ الاقتصادي نمو المدن الكبرى المتعددة. ففضلاً عن الاستيطان اليوناني الكثيف، كانت هناك حركة سكانية من الريف إلى المدن التي أصبحت مراكز صناعية وتجارية، إضافة إلى كونها مراكز إدارية. ومن عناصر الجذب إلى المدن كان نمط الحياة الإغريقي في المدن الهلينية (بولِس)، وما يوفره من أجواء ثقافية وحضارية. وبرزت أنطاكيا، عاصمة السلوقيين، التي تضاعف عدد سكانها أربع مرات خلال قرن واحد. وقبلها نمت سلوقية (على نهر دجلة) إلى مدينة كبرى من نقطة الصفر. ولكن المدينة الأكبر والأكثر شهرة كانت الإسكندرية، التي يقدر بعضهم سكانها بنحو المليون نسمة. وقد شاع صيت مكتبتها التي يذكر أنها احتوت ٧٥٠,٠٠٠ مجلد. وكما الحال في سورية والأردن، كذلك في فلسطين، إذ أُقيمت مدن يونانية، منها: عكا وجبع ودورا ويافا ويبنى وأسدود وعسقلان وغزة ورفح والسامرة وصفورية وبيسان وغيرها.

لكن الازدهار الهليني كان من نصيب القلة فقط ـ الأمراء والموظفين وملاكي

الأراضي والتجار الكبار والكهنة. وكان كلما أوغل اليونان في هذا النمط من الإنتاج، ازدادت الهوة بين طبقات المجتمع عمقاً واتساعاً. وكان لا بدّ من أن ينعكس ذلك صراعاً اجتماعياً. وعلاوة على ذلك، لم يكن هذا الازدهار موزّعاً بصورة متكافئة جغرافياً. فالولايات في آسيا الغربية تقدمت على حساب بلاد اليونان الأصلية، التي كانت في واقع الحال فقيرة بمواردها الطبيعية، وزادها فقراً نزوح الأعداد الكبيرة من سكانها إلى المدن الهلينية في الشرق. وفي الشرق أيضاً، تصرف اليونان كطبقة حاكمة مستغلة، بعد أن تخلوا عن الرسالة التي انتشروا تحت لوائها الذي حمله الإسكندر. وقد تضافرت هذه العوامل مع الصراعات الداخلية على السلطة، لتؤدي إلى انهيار النظام السياسي الذي أقامه اليونان، مع استمرار أثره الحضاري والثقافي في العصور اللاحقة.

أ) ثورة الحشمونيين

يروي التلمود أن الإسكندر في طريقه إلى مصر، استقبل في أنتيباترس (رأس العين)، وفداً من شيوخ اليهود في أورشليم، وأعطاهم امتيازات على حساب السمرة. وكان هؤلاء بعد أن استسلموا للقائد الذي أرسله الإسكندر، أندروماكوس، اغتالوه، فعاقبهم وأقام حامية مقدونية في السامرة. والظاهر أن بارمينون قائد جيش الإسكندر الرئيسي والذي أُرسل لاحتلال سورية، مرّ عبر دمشق، وتابع مسيرته جنوباً بموازاة نهر الأردن شرقاً. ومن أريحا أرسل كتيبة صغيرة لاحتلال أورشليم. وتفيد معلومات من مصادر يهودية، أن يهوداً كثيرين انضموا إلى جيش الإسكندر، إذ رأوا فيه مرة أُخرى، مخلصاً.

في العصر الهليني، كانت مقاطعة يهود (يوديا) وحدة إدارية صغيرة، كما كانت في آخر أيام الفرس، ذات خاصية إثنية (إثنوس). وكان على رأسها الكاهن الأكبر، الذي جمع بين سلطتين ـ دينية وزمنية. وإذ أشرف على إدارة شؤون طائفته دينياً وقضائياً، فقد اعتُبر رئيساً لها إزاء السلطات. وبذلك كان المرجعية الدينية والمدنية لليهود، كما كان مسؤولاً عن جباية الضرائب منهم لخزينة الملك. وعلاوة على ذلك، كان عليه أن يدفع مبلغاً سنوياً للملك لقاء تعيينه في منصبه. وإلى جانب الكاهن الأكبر كان هناك مجلس من الأعيان (جيروشيا)، يترأسه الكاهن الأكبر، ويتولى الرقابة العليا على الهيكل وأمن المدينة وتزويدها بالماء.

ويستفاد من المصادر أن هذه المقاطعة نعمت بالاستقرار والازدهار في بداية حكم البطالسة، ولم تتأثر كثيراً بالصراع الدائر بينهم وبين السلوقيين، نظراً إلى بعدها

عن ساحته. ولكن هناك معلومات عن توتر وقع بين الكاهن الأكبر، حونيو، وملك البطالسة، بطليموس الثالث (٢٤٦ ـ ٢٢٢ ق.م.). ورفض حونيو دفع الضريبة المستحقة عليه للملك، وكما يبدو بتحريض من السلوقيين، الذين وعدوه بتقديم المساعدة له إذا عاقبه البطالسة. وتحرك هؤلاء لمحاصرة حونيو، ونصّبوا أحد أفراد عائلة طوبيا العموني الموالية لهم رئيساً للجيروشيا، بعد أن تعهد بزيادة دخل الملك من الضرائب. ولذلك عينه الملك جابياً عاماً في ولاية سورية. وكانت عائلة طوبيا، المعروفة من أيام عزرا ونحميا، والتي أصولها في شرقي الأردن، حاملة لواء الهلينية في مقاطعة يوديا (يهود).

وبروز يوسف بن طوبيا في أورشليم يدل على تشكّل طبقة من التجار الأثرياء، على علاقة وثيقة ببلاط البطالسة في الإسكندرية. وبازدياد ثراء هذه الطبقة عبر العلاقة مع السلطة، وتبنيها عادات وتقاليد وثقافة اليونان (الهلينة)، تشكلت وحدة مصالح سياسية بينهما في مواجهة الطبقات الأُخرى، من الفلاحين والحرفيين والتجار الصغار، الذين راحوا يرزحون تحت عبء متزايد من الضرائب. وكان الملك هو صاحب الأرض، والفلاحون يعملون فيها «مرابعين»، كما كان الملك يسيطر على التجارة الدولية، ويحتكر شراء المنتوجات ـ الزراعية والصناعية ـ الأمر الذي زاد في حدة التوتر بين الطبقات الدنيا والأُخرى المتعاونة مع السلطة. وكان البطالسة أول من أدخل نظام «المقاطعة» ـ أي تضمين جباية الضرائب للمقربين من بلاطهم، لقاء مبلغ سنوي مقطوع.

وبينما راح الشرخ الاقتصادي يتعمق بين هاتين الطبقتين، راح الاغتراب الاجتماعي والثقافي والسياسي بينهما يتسع نطاقه، وبالتالي يزداد التوتر حدة بينهما. فأبناء الطبقات العليا، من علمانيين ورجال دين، بمن فيهم الكاهن الأكبر أحياناً، كانوا في طليعة حاملي لواء الهلينة. وكدلالة خارجية على ذلك اتخاذهم أسماء يونانية لأنفسهم، الأمر الذي انتشر على نطاق واسع. والأكيد أنهم اختلطوا اجتماعياً بسكان المدن اليونانية، واقتبسوا نمط حياتهم. وإذ كانت ثورة الحشمونيين بالأساس تمرداً على ممارسات السلطة والظلم الواقع على العامة، فقد اتخذت شعار العداء للهلينة وسيلة لحشد الطبقات المسحوقة حولهم. لكن الحشمونيين أنفسهم سرعان ما عادوا لتبني الممارسات التي قادوا الناس ضدها، خلال فترة قصيرة من تثبيت أنفسهم في الحكم.

وبانخراطهم في خدمة السلطة، واقترابهم من دوائرها وتياراتها السياسية، راح أبناء الطبقات الثرية المتهلينة يستغلون التناقضات بين البطالسة والسلوقيين. وقد عبر

أبناء طوبيا في سلوكهم المتقلب بين القطبين، عن نزعة هذه الطبقة لاستغلال الصراع بين البطالسة والسلوقيين لزيادة ثرائها وسلطانها. وتميّز بهذا السلوك أحد أبناء يوسف بن طوبيا الجابي، هوركانوس، الذي ذهب وأقام في الإسكندرية، واقترب من بلاط الملك، وأخيراً حصل منه على مرسوم بتعيينه جابياً، ورئيساً للجيروشيا، بدلاً من والده، وعلى حساب إخوته الآخرين، الأمر الذي دفع هؤلاء للانحياز إلى السلوقيين. وشهدت الفترة الأخيرة من حكم البطالسة في فلسطين تقلبات متواترة من هذا النمط.

وعندما اعتلى أنطيوخوس الرابع (أبيفانس) عرش السلوقيين (١٧٥ ـ ١٦٤ ق.م.)، أدخل تعديلات كبيرة على الحكم. فقد عُرف أبيفانس بحماسته الشديدة لنشر الحضارة اليونانية وتكريسها. فاستغل الخلافات في أورشليم لتحويلها إلى مدينة يونانية (بولس). وبعد حملته الثانية على مصر (١٦٨ ـ ١٦٧ ق.م.)، التي اضطر إلى الانسحاب منها بأمر من روما، عرّج على أورشليم في طريق عودته. وكانت هذه قد تمردت على سلطانه في إثر انتشار إشاعة عن موته. فاحتل المدينة بهجوم صاعق، ونكل بالمتمردين، ونهب كنوز الهيكل. ولاحقاً، أصدر مرسوماً يقضي بمنع اليهود من ممارسة شعائرهم وطقوسهم وعباداتهم، على اعتبار أورشليم مدينة يونانية فقط، ومعاقبة المخالف بالموت.

وإضافة إلى تعيين كاهن أكبر ذي ميول هلّينية قوية، منيلاوس، ولضمان سيطرته على أورشليم، فقد أقام فيها مستوطنة يونانية ـ الحكرا ـ وانضم إليها يهود من أصحاب النزعة الهلينية. وبنى في المدينة «جمناسيوم»، سريعاً ما تجاوز الهيكل كبؤرة اهتمام في الحياة الاجتماعية. ثمّ حوّل الهيكل ذاته إلى معبد للإله الأولمبي زيوس (١٦٧ ق.م.)، وأصدر أمراً بمنع عطلة السبت، وإبطال فريضة الختان، وأعلن عقوبة الموت على كل يهودي يخالف هذه الأوامر. وعدا زيادة الضرائب، واللجوء إلى الأساليب التعسفية في جمعها، طالب اليهود بتقديم الأضاحي غير الحلال ـ الخنازير ـ قرباناً لسلامة الملك.

وإزاء سياسة أبيفانس، نشبت حركة تمرد في صفوف الفلاحين وأبناء الطبقات الفقيرة المعادية لليونان وأوليائهم من اليهود. وفي قرية موديعين ـ بالقرب من اللد ـ قام متتياهو الحشموني وقتل كاهناً يهودياً لبّى الدعوة بتقديم ضحية باسم الملك، كما قتل مبعوث السلطة، وكسر المذبح، وأعلن التمرد. وتحوّلت حركته هذه إلى ثورة واسعة النطاق، حشدت قوة مقاتلة من المتطوعين الريفيين، فخرج بهم إلى الصحراء تحاشياً للصدام مع قوة الجيش اليوناني المتفوقة. وأدار من المغاور التي أقام فيها مع

رجاله حرب عصابات ضد السلطة وأعوانها. واستطاع خلال فترة قصيرة أن يفرض سيطرته على الريف ويعزل أورشليم. فاستدعى بذلك تدخل السلطة المركزية في أنطاكيا.

وبعد موت متتياهو، تولى أبناؤه الخمسة إدارة الصراع مع السلوقيين. وتميّز بينهم يهودا، المعروف بلقب مكابي، بقدراته العسكرية، فتولى قيادة الجيش الذي راح يتخذ شكلاً نظامياً. واستطاع يهودا المكابي، بغارات سريعة وخاطفة، أن يهزم القوات اليونانية المحلية. وأخيراً دخل أورشليم (١٦٤ ق.م.)، وحاصر الحكرا، واستعاد الهيكل، وأقام احتفالاً لمناسبة تطهيره من عبادة الأوثان، مدشناً بذلك العيد اليهودي - «حنوكا». وعندها تحركت أنطاكيا، فأرسلت جيشاً كبيراً بقيادة ليسياس، الوصي على ولي العهد الشاب، أنطيوخوس الخامس، حيث كان الملك أبيفانس يقاتل المتمردين في الأراضي الشرقية لملكه. وانتهت الحملة إلى تسوية - هدنة، ألغى أبيفانس بموجبها المراسيم التي أصدرها. وبذلك اعترف السلوقيون بحرية العبادة لليهود، ولكن ليس بالسيادة السياسية للحشمونيين.

وبعد موت أبيفانس، اندلع الصراع في العاصمة السلوقية، وانتهز ديمتريوس الأول الفرصة، وهرب من روما حيث كان يقيم رهينة، ووصل إلى سورية وانتزع الملك (١٦٢ ق.م.). وسارع معارضو الحشمونيين، وعلى رأسهم الكاهن الأكبر، ألكيموس إلى طلب مساعدته ضدهم، فلبى ديمتريوس طلبهم، وأرسل إليهم جيشاً بقيادة نيكانور. لكن يهودا المكابي هزمه، واستمر الصراع. وإزاء إصرار ديمتريوس على إخضاع اليهود لإرادته، سعوا للتحالف مع روما، فأرسلوا إليها وفداً، استقبله «السينات» الروماني، وتمّ الاتفاق. لكن ذلك لم يردع ديمتريوس، الذي أرسل حملة أُخرى كبيرة بقيادة بكخيدس. وبعد صدامات غير حاسمة، استطاع بكخيدس أخيراً أن يهزم يهودا المكابي ويقتله في المعركة (١٦٠ ق.م.). وهرب أخواه الباقيان، يوناتان وشمعون، إلى شرقي الأردن.

وفي سنة ١٥٣ ق.م.، نصّب أعداء ديمتريوس، ألكسندر بالاس، ملكاً على عرش السلوقيين. وفي الصراع بشأن الملك، تسابق المتنافسان على تقديم الوعود السخية إلى يوناتان الحشموني فعاد هذا إلى أورشليم، بناء على تفويض من ديمتريوس، فسارع بالاس إلى تعيينه كاهناً أكبر وحاكماً لمقاطعة يوديا، وخلع عليه عباءة أرجوانية، رمزاً للكهانة الكبرى، وتاجاً ذهبياً دلالة على الحكم. وبذلك أصبح يوناتان، بعد سبع سنوات من اللجوء في شرقي الأردن، كاهناً أكبر في الهيكل، وحاكماً في مقاطعة يوديا، مُعترفاً به من قبل السلوقيين، ويتمتع بتأييد روما. ومن هذا

الموقع، استطاع يوناتان أن يستغل الأوضاع لمصلحته، ويوسع سلطاته والأراضي الواقعة تحت حكمه. وظل الحشمونيون يمسكون بالكهانة الكبرى مدة ١١٥ عاماً.

وبعد أن استتب الحكم ليوناتان في أورشليم، استغل الصراعات الداخلية في دولة السلوقيين لتوسيع سلطانه وأراضيه. وبذلك دخل طرفاً في المؤامرات بين المتنافسين على العرش، ولقي حتفه غيلة على يد حليفه، ترايفون، وخلفه في الحكم أخوه شمعون آخر أبناء متتياهو الحشموني الخمسة. واقتفى هذا أثر سلفه في سياسته، الداخلية والخارجية. وتحالف مع ديمتريوس الثاني، الذي وافق على إعفائه من الضرائب المترتبة على مقاطعته. وبانغماس السلوقيين في صراعاتهم، وسّع شمعون حكمه نحو الساحل، فاحتل جيزر، ومن ثمّ يافا، وجعلها ميناءه على البحر. ثم احتل الحكرا في أورشليم. وبعد صدام محدود مع أنطيوخوس السابع (سيدتس)، انتصر فيه شمعون، كفّ السلوقيون عن التدخل في شؤونه، ولو مرحلياً فقط.

وسعى شمعون لتكريس موقعه حاكماً لمقاطعة يوديا (إثنارك)، وكاهناً أكبر، وقائداً للجيش، بإجماع ممثلي السكان (الجيروشيا)، وبالتالي تثبيت الحكم في سلالته بالوراثة. وقد حصل على ذلك سنة ١٤٠ ق.م.، فعيّن ابنه، يوحنان هوركانوس حاكماً على جيزر، وسعى للتصالح مع معارضيه، ومنهم تلمي بن حبوب (بطليموس)، الذي كان معارضاً للحشمونيين، وحليفاً للملك أنطيوخوس سيدتس، فزوّجه أخته، وعينه حاكماً على أريحا. ولعل الأهم من ذلك، أنه أرسل وفداً إلى روما، يعقد معها تحالفاً جديداً (١٣٩ ق.م.). فزوّده السينات الروماني برسالة إلى ملوك مصر وسورية وكابادوكيا وبريجيا وغيرها، يحثهم فيها على عدم التعرض لشمعون، أو إلحاق الأذى بيوديا. وبدا أن الأمر استتب لشمعون، لكن الواقع كان عكس ذلك.

وإذ واجه شمعون مزيداً من المشكلات مع البلاط السلوقي وتقلب الأمور فيه، واستطاع التغلب عليها، بصورة أو بأُخرى، فإن الشرّ كان ينتظره في موقع آخر. فقد تآمر صهره تلمي بن حبوب مع الملك أنطيوخوس سيدتس على اغتيال شمعون وتولي حكمه. وفعلاً استطاع هذا اغتيال شمعون، وهو في ضيافته، ومعه اثنان من أبنائه، يهودا ومتتياهو سنة ١٣٤ ق.م. وأخذ زوجته رهينة. وأرسل سراً قتلة لاغتيال يوحنان هوركانوس، الذي أخذ علماً كما يبدو بالمؤامرة، فاستبقها، وقتل المبعوثين، وأسرع إلى أورشليم لتولي الحكم فيها، خلفاً لوالده. وفشلت المؤامرة، واستتب الحكم لهوركانوس، واندلع الصراع مع تلمي، الذي اضطر لاحقاً إلى الهرب إلى شرقي الأردن.

وانتهز سيدتس هذه الفرصة، وغزا يوديا، وحاصر أورشليم. ولم يجد هوركانوس مناصاً من الخضوع الجزئي لطلبات سيدتس، بإعادة المدن التي احتلها والده في الساحل، وتقليص استقلاله السياسي. ومع ذلك، وربما بضغط من روما، توصل الطرفان إلى تفاهم، وبالتالي إلى تحالف، تعهد بموجبه هوركانوس أن يساند سيدتس في حربه ضد الفرثيين (١٢٩ ق.م.). لكن هذه الحملة هزت أركان المملكة السلوقية، الأمر الذي أتاح الفرصة لهوركانوس لاستعادة استقلاله السياسي، والتفرغ بنشاط لتوسيع الأراضي الواقعة تحت حكمه. وما عدا المدن الهلينية، فقد استعاد معظم المناطق التي تشكلت منها مملكة داود وسليمان في حينه.

وغزا هوركانوس شرقي الأردن، واحتل بلاد مؤاب، بما فيها العاصمة مأدبا. ثم توجه شمالاً فغزا السامرة، واحتل شيكم، ووصل جرزيم وهدم هيكل السمرة. ثم توجه جنوباً، فاحتل أراضي الأدوميين، وفرض عليهم اعتناق الديانة اليهودية. وفي ذروة نشاطه التوسعي في آخر أيامه، وفي أيام ابنه ووارثه، أرسطوبولوس (١٠٤ ـ ١٠٣ ق.م.)، احتل مدناً هلينية مثل سماريا وسكيتوبولس (بيسان)، ومن ثم الجليل، الذي كان يسكنه الأيطوريون (عرب). وتابع هذه السياسة التوسعية، وبصورة مغامرة، ألكسندر يناي (١٠٣ ـ ٧٦ ق.م.)، الذي ذهب بعيداً بمهاجمة المدن الهلينية، وحتى الكبيرة منها ـ الديكابولس (المدن العشر الكبار). وكانت هذه طفرة الحشمونيين الأخيرة.

لقد كبح الحشمونيون السيطرة السلوقية السياسية في فلسطين، لكنهم لم يقتلعوا التأثير الهليني الحضاري، ولا الوجود الاستيطاني اليوناني الواسع. وعندما بادروا إلى فرض اعتناق اليهودية على شعوب البلاد الأخرى، فقد أعطوها طابعاً يهودياً في الأغلب. ولعل المثال الصارخ على ذلك هو تبني الأدوميين الجماعي اليهودية ديانة، مع تمسكهم بالهلينية حضارة وثقافة. وإذ قامت الحركة الحشمونية على أساس مناوىء للهلينية، إلاّ إنهم سرعان ما تصالحوا مع أتباعها (الفرّيسيين)، وراحوا هم أنفسهم يتبنون العادات اليونانية، وحتى الأسماء الشخصية. وعندما أخذوا يحتكرون السلطتين ـ الدينية والمدنية ـ برزت معارضة من الفريسيين، الذين مثلوا العائلات الغنية، من معارضي الحشمونيين في البداية، ثم تصالحوا معهم. واشتد هذا الصراع على الخصوص في أيام ألكسندر يناي (١٠٣ ـ ٧٦ ق.م.).

وكان حكم يناي فترة عاصفة من الصراعات، داخلياً وخارجياً. وقبل موته، عين زوجته، شلومتسيون، وصية على الملك، وأوصاها بالتصالح مع الفريسيين، ففعلت. واستطاعت في بداية حكمها (٧٦ ـ ٦٧ ق.م.) أن ترضيهم وتستميلهم. أمّا في

النهاية، فقد اندلع الصراع بين ابنيها، هوركانوس الثاني وأرسطوبولوس الثاني ودخل الفريسيون على خط هذا النزاع، فاجتاحت مملكة الحشمونيين حرب أهلية. وتحالف أنتيباتر الأدومي مع هوركانوس، وسعى للتحالف مع أريتاس (الحارث الثالث) ملك الأنباط وبمساعدته غزوا يوديا، واحتلوا أورشليم، وحاصروا أرسطوبولوس في جزء منها. ولكن في هذه الأثناء وصل بومبي، القائد الروماني إلى سورية، وسارع الجميع إلى استرضائه وخطب ودّه، طمعاً في الولاية بمرسوم منه.

ب) المدن الهلنستية

شهدت فلسطين، أسوة بغيرها من بلاد الشرق الأدنى القديم، بعد حملة الإسكندر، حركة استيطانية يونانية واسعة، تركت آثاراً واضحة في التركيب الديموغرافي لسكانها، حيث تعزز العنصر اليوناني أو «المتهلين» (المعتنق للثقافة اليونانية من أبناء البلد الأصليين). فقد عقب العملية العسكرية الناجحة، موجة من المستوطنين اليونان ـ مزارعين وحرفيين وإداريين وجنود وتجار ومثقفين وفنيين... إلخ. وقد حمل هؤلاء معهم الحضارة الهلينية، التي أرادوا نشرها وترسيخها. وبعد موت الإسكندر، وانقسام إمبراطوريته بين قادته، وقعت فلسطين تحت حكم البطالسة، في مصر. وقد تصرف هؤلاء بحذر، وكان همهم مصر، أمّا في فلسطين فقد أرادوا الحفاظ على الوضع القائم، ولم يغالوا بالاستيطان فيها، بل سعوا للإفادة من موقعها الاستراتيجي لحماية حدود مملكتهم، واستغلال مواردها الاقتصادية، وخصوصاً طرق التجارة فيها. في المقابل، كان السلوقيون يعتبرون أنفسهم ورثة الإسكندر الشرعيين، وبالتالي حملة لواء الهلينة، التي أرادوا توحيد مملكتهم تحت رايتها. وتطلع السلوقيون إلى المستوطنين اليونان والمقدونيين لمساعدتهم في تحقيق هذه الغاية، من جهة، وإلى اعتناق الشعوب المحلية لمبادىء الحضارة اليونانية (الهلينة)، من جهة أخرى. وقد اصطدمت هذه النزعة بمقاومة محلية، كما أصابت نجاحاً غير قليل، فتركت بصماتها على المنطقة بمجملها، ديموغرافياً وحضارياً وثقافياً، الأمر الذي يميّز هذا العصر من غيره من العصور السابقة.

وبناء عليه، توجه الملوك السلوقيون إلى تشجيع الاستيطان اليوناني، بعناصره المتعددة، وإلى نشر الثقافة اليونانية وأسلوب الحياة الإغريقي بين الشعوب الواقعة تحت حكمهم. وكانت المدن الهلنستية (بولس) هي وسيلتهم لتحقيق تلك الغاية، فنشطوا في بنائها، وشحنها بالسكان ـ اليونان والمتهلينين ـ الذين اجتُذبوا إليها عبر الامتيازات التي مُنحت لتلك المدن، من خلال الحكم الذاتي، ورعاية المؤسسات

الاجتماعية والثقافية ذات الطابع اليوناني فيها. ولم يتوقف نشاط هؤلاء الملوك عند بناء المدن الجديدة، بل أعادوا تنظيم مدن قديمة بتخطيط جديد، أو إقامة أحياء يونانية فيها. وقد نُسقت هذه المدن بنظام تقاطعي، وشقتها شوارع عريضة وفيها ساحات عامة، وأبنية وهياكل فخمة. ومن معالمها البارزة «الجمناسيوم»، رمز الهلينة، إلى جانب الهيكل اليوناني، وكذلك قاعات الرياضة والمسارح وحلبات السباق، وغيرها من المؤسسات التي تخدم السكان، جسدياً وفكرياً وترفيهياً. وكانت لهذه المدن إدارات ومجالس محلية منتخبة، تُعنى برعاية شؤون المدينة، من حيث العمارة والمؤسسات المدنية والثقافية. وكان يتبع كل مدينة ريف زراعي، يوفر لها حاجاتها الغذائية.

ومن أهم المدن الهلنستية في فلسطين:

١) **عكا (بطوليمايس)**. وهي مدينة قديمة، وكانت لها علاقات تجارية واسعة مع أثينا، أسوة بالمدن الفينيقية الأخرى (صيدا وصور)، تحت الحكم الفارسي. وقد اهتم بها البطالسة، وأطلقوا عليها الاسم بطوليمايس (٢٦١ ق.م.)، وعمّرها المستوطنون اليونان، الذين كان يشار إليهم أنهم «الأنطاكيون في بطوليمايس»، نظراً إلى تبنيهم الهلينة. وأولاها السلوقيون عناية خاصة، واعتبروها في البداية عاصمة الولاية، ومركزاً لنشر الحضارة اليونانية. وكانت عكا ميناء تجارياً مهماً إذ كانت المنفذ لصادرات الجليل ومرج ابن عامر، وخصوصاً الزيت والزيتون والنبيذ والحبوب.

٢) **جبع**، وتقع على منحدر جبل الكرمل في مدخل مرج ابن عامر. وقد كانت مدينة قديمة، لكنها صغيرة في العصر الفارسي، ثم ازدهرت أيام السلوقيين، إذ أصبحت محطة رئيسية على الطريق بين عكا والسامرة، وبالتالي، ذات أهمية استراتيجية موازية لمدينة بيسان في الشرق.

٣) **دورا (الطنطورة)**، وهي مدينة فينيقية على الساحل، جنوب جبل الكرمل. وقد عمّرها السلوقيون لأهمية موقعها الاستراتيجي، وجعلوها «قلعة ملكية».

٤) **حصن ستراتون**، وأنشأه الفينيقيون أيام الحكم الفارسي، واتخذوه حصناً للدفاع عن الساحل. وفي موقعه بنى هيرودوس (٣٧ ـ ٤ ق.م.) مدينة قيساريا (قيصرية) الكبيرة.

٥) **أرسوف (أبولونيا)**، إلى الشمال من يافا، وهي قديمة لكن اليونان عمّروها. وقد تكون اتخذت اسمها من «أبولو»، الإله اليوناني، الذي أُقيم له معبد فيها.

٦) **يافا (يوبي)**، وهي قديمة أيضاً، وقد وهبها الفرس للصيداويين. واحتلها

الحشمونيون وأسكنوا فيها يهوداً، وجعلوها ميناء مملكتهم الرئيسي، إلى أن جاء الرومان، فأعادوها إلى سابق عهدها، مدينة هلنستية كبيرة ومزدهرة.

٧) يبنى (يمنيا)، وهي قديمة أيضاً، وتقع جنوب يافا. وفي أيام السلوقيين أصبحت يبنى مدينة كبيرة قبل أن يدمرها الحشمونيون ويحرقوا أسطولها، لكنهم لم يفلحوا في احتلالها. وبعد الاحتلال الروماني (٦٣ ق.م.)، عادت وازدهرت كمدينة هلنستية.

٨) **أسدود (أزوتس)**، وقد بناها الفلسطيّون، وعمّرها اليونان، كما تهلين سكانها ذوو الجذور اليونانية القديمة.

٩) **عسقلان**، وكانت تابعة لمدينة صور أيام الفرس، وأولاها البطالسة عناية خاصة. وكانت في القرن الثالث قبل الميلاد من أهمّ مراكز التجارة مع بلاد اليونان. وصمدت عسقلان في وجه الحشمونيين واعترف الرومان باستقلالها كمدينة هلنستية بعد حملة بومبي (٦٣ ق.م.).

١٠) **غزة**، وهي مدينة قديمة، اكتسبت أهمية أيام الفلسطيين، وكانت لها تجارة واسعة مع بلاد اليونان في العصر الفارسي، ويقول عنها هيرودوتس إنها أكبر من ساردیس ـ عاصمة ليديا في آسيا الصغرى. وقاومت غزة الإسكندر بضعة أشهر قبل احتلالها، فدمّرها، وأمر بإقامة مدينة يونانية مكانها، بعيداً عن الشاطىء. وقد لحق بها الدمار عدة مرات في أثناء الحروب السورية، بين البطالسة والسلوقيين، وخصوصاً سنة ٣١٢ ق.م. ولكن بسبب أهمية موقعها كان يُعاد بناؤها مجدداً. وكانت غزة منفذاً لتجارة الجزيرة العربية، الآتية إليها عن طريق البتراء، عاصمة الأنباط. ولأهمية تجارة الطيوب، عيّن البطالسة موظفاً خاصاً (مراقب العطور) للإشراف عليها في غزة.

١١) **أنتيدون**، وهي هلنستية أصلاً، وتقع على مقربة من غزة، وتعتبر تابعة لها.

١٢) **رفح**، وهي قديمة أيضاً، إلاّ إن البطالسة أولوها العناية، فوسعوها، وأصبحت مدينة مهمة وجميلة، وفيها أقام بطليموس الخامس حفل زواجه من كليوباترا، ابنة أنطيوخوس الكبير (١٩٣ ق.م.). وقد دمرها الحشمونيون، وأعاد الرومان بناءها.

١٣) **السامرة (سماريا)**، وهي قديمة، استسلم سكانها للإسكندر ثم ثاروا على الحاكم اليوناني وقتلوه، فهدمها برِدِكاس، وأقام مكانها أول مستعمرة مقدونية في فلسطين، وأسكن فيها الجنود المتقاعدين. وكان الحشمونيون قد دمروها، وهدموا هيكل السمرة فيها، على جبل جرزيم، قبل أن يعيد هيرودوس (٣٧ ـ ٤ ق.م.) بناءها، ويسميها سبسطية، وكانت أجمل ما بناه من مدن.

١٤) صفورية (سبورس)، وكانت مركزاً إدارياً للجليل، احتلها الحشمونيون، وهوّدوا سكانها (الأيطوريين)، إلى أن تمّ تحريرها على أيدي الرومان، فأُعيد بناؤها كمدينة هلنستية.

١٥) بيسان (سكيتوبولس)، وكانت أكبر المدن الهلنستية في فلسطين، وهي مدينة قديمة، أولاها البطالسة والسلوقيون اهتماماً لموقعها الاستراتيجي على طرق التجارة الدولية، فبنوا فيها مدينة هلنستية، وأقطعوا سكانها أراضيَ واسعة. وقد احتلها الحشمونيون وأحرقوها، إلاّ إنه أُعيد بناؤها بعد الاحتلال الروماني (٦٣ ق.م.).

وتجدر الإشارة إلى أن البطالسة والسلوقيين شيدوا الكثير من المدن في سورية وشرق الأردن، كما بنوا أحياء خاصة في عدد منها، مثلما فعلوا في أورشليم (الحكرا)، إلاّ إن الكثير منها أُقيم على مواقع قديمة. ومن هذه المدن فيلادلفيا (عمان) وجرازا (جرش) وقناتا (قنوات) وديون (أيدون) وهبّوس (قلعة الحصن ـ الأردن) وجَدَرا (أم قيس ـ الأردن) وبيلا (طبقة فحل ـ الأردن)، وغيرها. وقد دعيت هذه المدن، التي استمرت في العصر الروماني بطابعها الهلنستي، وحكمها الذاتي، باسم ديكابولس (المدن العشر)، التي تحالفت بين بعضها البعض. وكانت بيسان عضواً دائماً في الحلف، وانضمت إليه أحياناً دمشق وبصرى ودرعا وبيت راس. وقد أوكلت إلى هذه المدن في العصر الروماني مهمة دفاعية. والمرجح أن عمان (فيلادلفيا) هي الوحيدة التي يعود بناؤها إلى البطالسة. واستمر بناء المدن على الطراز الهلنستي في العصر الروماني، وكانت لبعضها امتيازات خاصة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: قيساريا (قيصرية) التي كانت تضاهي الإسكندرية وروما، وفاقت في ضخامتها أنطاكيا وسِبَسْطية، مدينة هيرودوس الجميلة، وكذلك أنتيباترس (رأس العين)، على اسم والده أنتيباتر الأدومي. أمّا أورشليم، فقد تحولت إلى مدينة هلنستية، باسم إيليا كابيتولينا، في أيام الإمبراطور هدريان الروماني (١١٨ ـ ١٣٨م).

ثالثاً: العصر الروماني

لقد فشل اليونان، ومعهم مدنهم الهلينية، في إقامة نظام سياسي في شرق البحر الأبيض المتوسط لمدة طويلة، مع أنهم تركوا في هذه المنطقة أثرهم الحضاري والثقافي، وعلى شعوب متعددة. والفراغ السياسي الذي تركه هبوط الممالك اليونانية التي ورثت إمبراطورية الإسكندر، فتح باب التدخل، وبالتالي التحرك لملئه، أمام قوة جديدة وحيوية ـ روما. وكانت هذه لدى بروزها على مسرح الأحداث (القرن الثالث

قبل الميلاد) متأثرة إلى حد كبير بالحضارة اليونانية. وفي اندفاعها لبناء إمبراطوريتها، جمعت روما بين العبقرية السياسية والعسكرية، ونمط الحياة اليوناني، حضارياً وفكرياً. وبذلك استطاعت أن تصوغ في حوض البحر الأبيض المتوسط عالماً تسوده الحضارة اليونانية ـ الرومانية، استمر قروناً متعددة.

وفضلاً عن أنهم كانوا هم أنفسهم مشبعين بالثقافة اليونانية، فإن الرومان عندما راحوا يبنون إمبراطوريتهم وجدوا أنهم يسيطرون على بلاد وشعوب تغلغلت فيها الحضارة الهلينية، بتعبيراتها الفكرية والمؤسساتية. وعلى العكس من اليونان، لم يبادر الرومان إلى الهجرة الواسعة من بلادهم والاستيطان الكثيف في الأراضي المحتلة، وإنما حكموا تلك البلاد وشعوبها بالقوة العسكرية، التي تميّزوا بها، وكانت عنصراً أساسياً في تراثهم القديم. وبانتصارها على قرطاجنة في الحرب البونية (٢٦٤ ـ ٢٠١ ق.م.)، ومن ثم على السلوقيين في معركة مغنيزيا (١٩٠ ق.م.)، أصبحت روما عاملاً رئيسياً في الصراع الدائر في شرق البحر الأبيض المتوسط. وبعد أن ضمت الممالك اليونانية في أوروبا، زاد تدخلها في شؤون المملكتين السلوقية والبطلسية. وأخيراً تحرك بومبي (٦٥ ق.م.) إلى الشرق لإنهاء المملكة السلوقية.

ففي سنة (٦٥ ق.م.)، أرسل بومبي طليعة من جيشه بقيادة سكاوروس إلى دمشق، ثم تبعه في العام التالي، وفي سنة ٦٣ ق.م. احتل أورشليم، بعد أن عدل عن مهاجمة الأنباط. والاحتلال الروماني أوجد وضعاً سياسياً جديداً، وكان لا بدّ من أن يفرض حالة من الاستقرار. وواجه سكاوروس، ومن بعده بومبي نفسه، مشكلة السلطة في يوديا، إذ تنافس عليها اثنان من بقايا الحشمونيين. وبينما سعى، كل من هوركانوس وأرسطوبولوس (ابني ألكسندر يناي)، للحصول على تعيين من بومبي للولاية في يهودا، برز تيار ثالث ـ الفريسيّون ـ يطالب بإنهاء حكم الحشمونيين، وإلغاء الملكية، والاكتفاء بتعيين كاهن أكبر لرعاية شؤون اليهود الدينية والمدنية، من دون السياسية، بدعوى أن ملك الحشمونيين قد جلب الكوارث عليهم.

وعندما حزم بومبي أمره، ألغى حكم الحشمونيين، وعين هوركانوس كاهناً أكبر، كمرتبة دينية، وليس كمهمة سياسية. وهدم أسوار أورشليم، وانتزع الأراضي جميعها التي احتلها الحشمونيون في شرق الأردن والجليل والساحل، وفصلها عن يهودا. وأعاد للمدن الهلينية التي سيطروا عليها أيام ألكسندر يناي حكمها الذاتي، وألزم مقاطعة يهودا المقلّصة دفع الضريبة للخزينة الرومانية. وعين بومبي سكاوروس حاكماً على ولاية سورية الرومانية، التي امتدت من الفرات إلى مصر. وبعد مغادرة بومبي سورية، لم يُدخل سكاوروس أية تعديلات على الترتيبات التي وضعها القائد،

كما لم يتدخل في الصراع الدائر بين التيارات المتخاصمة في يهودا، بين الكاهن الأكبر هوركانوس وحليفه الأدومي المتهوِّد، أنتيباتر، من جهة، وحزب أرسطوبولوس، بقيادة ابنه ألكسندر من جهة أُخرى.

وفي سنة ٥٧ ق.م.، عُين غابينيوس والياً جديداً على سورية. وبادر هذا إلى ترميم المدن الهلنستية التي خربت، وتوطين سكان جدد فيها، وإلى تقسيم يهودا إلى خمسة ألوية منفصلة، وتجريد الكاهن الأكبر من صلاحيات كانت في يده، وخصوصاً على صعيد السلطة المدنية. وفي هذه الأثناء، اندلع الصراع في روما بين قادة الجيوش الكبار، بومبي ويوليوس قيصر وأنطونيوس. فانتهز ألكسندر، ابن أرسطوبولوس الفرصة، وتمرد على غابينيوس، لكنه هُزم واستسلم. فهدم غابينيوس الحصون التي لجأ إليها ألكسندر، وقسم المقاطعة إلى خمسة ألوية، أُعطيت تسمية دينية ـ سنهدريا ـ للدلالة على تجريدها من السلطة السياسية، وهي: ١) أورشليم؛ ٢) أريحا؛ ٣) جيزر؛ ٤) حماتا؛ ٥) صفورية، وذلك لتفتيت المقاطعة وتسهيل السيطرة عليها.

وبعد انتصار يوليوس قيصر على بومبي سنة ٤٨ ق.م. رفع يهودا إلى مقاطعة ذات حكم ذاتي (أثنارخيا)، وضم إليها ميناء يافا على البحر، وسمح بإعادة بناء أسوار أورشليم، لأن هوركانوس، وبناء على نصيحة أنتيباتر الأدومي، وقف إلى جانبه في الصراع مع بومبي، ودعا يهود مصر إلى مساندته. وعندما استتب الأمر، برز أنتيباتر وابناه، فصائيل وهيرودوس، فأصبح الأول حاكماً على أورشليم والثاني حاكماً على الجليل. وبعد اغتيال يوليوس قيصر (٤٤ ق.م.)، واندلاع الصراع مجدداً، وصل كاسيوس إلى سورية، فمال إليه أنتيباتر وابناه، ونشطوا في جمع المال له. وتميّز هيرودوس بالتقرب من كاسيوس. لكن هذا الأخير سرعان ما غادر سورية إلى مقدونيا، واضطربت الأوضاع مرة أُخرى. وعندما وصل أنطونيوس إلى سورية، سارع هيرودوس وفصائيل إلى إعلان الولاء له، فدعمهما ضد خصومهما، الذين كانوا قتلوا والدهما، أنتيباتر، عبر دسّ السم له في الشراب.

وفي سنة ٤٠ ق.م.، تقدم الفرثيون في سورية، ووصلوا إلى فلسطين، فانضم إليهم أنطيغونوس، الأخ الأصغر لأرسطوبولوس، وبمساعدتهم عزل هوركانوس عن الكهانة الكبرى، وأسر فصائيل، الذي انتحر. أمّا هيرودوس فقد هرب إلى روما، واستُقبل هناك على أنه الحليف المخلص لروما في يهودا، ومنحه أُكتافيوس وأنطونيوس ـ اللذان كانا انتصرا على مدبري مؤامرة اغتيال يوليوس قيصر ـ لقب ملك، وحليف صديق لروما، بينما أُعلن أنطيغونوس عدواً لها. وكان على هيرودوس

أن ينتزع الأرض التي عُين حاكماً عليها، بقرار من السينات الروماني. ففعل ذلك بمساعدة الفيالق الرومانية. وبعد هزيمة الفرثيين حُسم مصير أنطيغونوس، فأُلقي القبض عليه، وأُعدم سنة ٣٧ ق.م. وبذلك استتب الأمر لهيرودوس ملكاً على يهودا.

أ) حكم هيرودوس (٣٧ ـ ٤ ق.م.)

هيرودوس وحكمه في فلسطين كانا من صناعة السياسة الرومانية في الشرق. فقد رأت فيه روما تابعاً مخلصاً، ورجلاً مناسباً لتجسيد سياستها، التي لم يتردد لحظة في العمل على تنفيذها، وبكفاءة عالية، سياسياً وعسكرياً. ومن خلال ملاءمة نشاطه، شكلاً ومضموناً، مع الاستراتيجية الرومانية في الشرق، بنى هيرودوس ذاته وبلاطه وسلطانه. فجهد على الدوام في الحفاظ على علاقة متميّزة مع مركز السلطة في روما. ومن أجل صيانة هذه العلاقة، عمل بوسائل متعددة إلى قطع الطريق على أية منافسة محلية له على هذا الصعيد. فقضى على خصومه في الوقت الملائم، لكن الأهم كان تفانيه في خدمة مصالح الإمبراطورية، ودأبه أن تبقى حركته متطابقة مع الاستراتيجية العامة للمركز. في المقابل، أطلقت روما يده في إدارة شؤونه الداخلية.

ولعل أحد أهم العوامل في استتباب الحكم لهيرودوس كان الاستقرار الذي تحقق في روما بعد أن تغلب أُكتافيوس على خصومه، وكرس نفسه إمبراطوراً بلا منازع. ففي أثناء هيمنة أنطونيوس على الشرق، ساند هيرودوس بقوة، الذي سعى بدوره لاسترضاء الأول بكل السبل. وبناء على إرادة أنطونيوس، قاتل هيرودوس النبطيين، ولخطب ودّه تنازل عن مزارع البلسم والتمور في أريحا لمصلحة كليوباترا، عشيقة أنطونيوس. وبعد انتصار أُكتافيوس على أنطونيوس في معركة أكتيوم (٣١ ق.م.)، سارع هيرودوس إلى تقديم الطاعة للسيد الجديد. فقبلها هذا منه، وأبقاه ملكاً على يهودا. وبذلك استقرت علاقة هيرودوس مع روما، إذ أثبت جدارته في نظرها، وتغلب على خصومه المحليين.

وفي الواقع، فإن هيرودوس بدهائه وحزمه، أثبت جدارة فائقة في التعامل مع روما، بالصورة التي تفي بأغراضها السياسية. وإذ أقام صلات وثيقة ومتميّزة مع المركز، فإنه سعى على الدوام للحفاظ على علاقات جيدة مع والي سورية. وبينما تحاشى مناصبة أُكتافيوس العداء، فإنه بذل جهده لإرضاء أنطونيوس. وبينما كانت المعركة على أشدها بين القطبين ـ حليفي الماضي ـ شغل نفسه بمحاربة الأنباط، بناء على طلب أنطونيوس، وتحريض كليوباترا التي أرادت أن تصيب عصفورين بحجر. فقد طمعت بالسيطرة على تجارة الأنباط، من جهة، وتوخت إضعاف هيرودوس

واستنزافه من جهة أُخرى. وقبل هيرودوس المهمة، ودفع ثمناً غالياً، لكنه أثبت قدرته في النهاية، كما ظل بعيداً عن الانخراط المباشر في الصراع بين أُكتافيوس وأنطونيوس.

وفي الحرب مع الأنباط، هُزم هيرودوس في معركة قنات (الحوران). وتواكبت الهزيمة مع هزة أرضية ضربت فلسطين وأحدثت خراباً كبيراً. فاضطر هيرودوس إلى طلب الصلح من مالكوس (مالك)، ملك الأنباط الذي رفض فاستمرت الحرب، وكسبها هيرودوس في النهاية. وعندما رأى هيرودوس أن الكفة تميل لمصلحة أُكتافيوس، سارع إلى تقديم المساعدة إلى ديديوس، والي سورية من قبل أُكتافيوس في قتاله مع عصابات المجالدين التابعين لأنطونيوس. وبعد حسم الصراع، توجه هيرودوس إلى ملاقاة أُكتافيوس في رودس، ووضع نفسه في خدمته. ورضي عنه الإمبراطور، وثبّته في ملكه، بل زاده أرضاً ونفوذاً. لكن هيرودوس، الذي كان يشك في نوايا أُكتافيوس إزاءه، عمد قبل سفره لمقابلة الإمبراطور إلى قتل هوركانوس العجوز، الكاهن الأكبر وحليف أنتيباتر سابقاً.

ومع أنه وصل إلى مقر أُكتافيوس وهو يحمل أوراقاً قوية: النصر على الأنباط وتقديم المساعدة إلى ديديوس والنجاح في ضبط أوضاع يهودا في أثناء الصراع بين أُكتافيوس وأنطونيوس، فقد ظل يخشى بقايا الحشمونيين الذين يتمتعون بتأييد شعبي. وعلى الرغم من أن أُكتافيوس اعتمده ملكاً، وأعاد له الأراضي التي سلخها بومبي عن يهودا، وأضاف عليها أراضي واسعة في شرق الأردن، فقد استمر هيرودوس في مطاردة الحشمونيين وتصفيتهم. فأعدم زوجته مريم الحشمونية، وأمها ألكسندرا، التي كانت على اتصال مع كليوباترا، ولاحقاً أعدم ابنين له من مريم. وقضى على عائلة بابا القريبة من الحشمونيين، وعلى غيرها من الأدوميين المعارضين. وظل هيرودوس حتى آخر أيام حياته لا يتهاون في أمر أية معارضة لسلطته المطلقة، ولا يتساهل في تكريس نفسه حاكماً وحيداً في يهودا، وحليفاً لا منافس له في العلاقة مع روما.

وبالاستناد إلى نفوذه الكبير في روما، الذي قام على شبكة علاقات شخصية واسعة، فضلاً عن «الصك» الرسمي بتعيينه ملكاً من قبل السينات (مجلس الشيوخ)، جمع هيرودوس في يديه صلاحيات واسعة جداً في يهودا الموسعة. فقد كان قائد الجيش ورئيس الإدارة المدنية، والمرجعية القانونية والقضائية، وفي يده مقاليد المال والضرائب. وبالتدريج ألغى هيرودوس المؤسسات المشاركة في السلطة من أيام الحشمونيين، وتحديداً «السنهدريا»، التي حلت محل «الجيروشيا» (مجلس الأعيان).

ولأنه من أصل أدومي، ولم يكن مؤهلاً لتولي الكهانة الكبرى، فقد جرّد المنصب من الصلاحيات جميعها المدنية والسياسية، وحصرها في المسائل الدينية، واستبعد منها العائلات التي كانت لها صلات بالحشمونيين، واستبدلها بأُخرى مغمورة وموالية له، وأوقف نهج تعيين الكاهن الأكبر مدى الحياة.

وقد بنى هيرودوس جيشاً نظامياً كبيراً على النسق اليوناني، عماده المرتزقة، الذين ارتبطوا به شخصياً، وشكلوا ثقلاً موازياً للعنصر اليهودي فيه، لأن هيرودوس الأدومي لم يأمن جانب اليهود في الجيش. وبعد تسريح هؤلاء المرتزقة، وطّنهم في المدن الهلنستية، واستعملهم في مهمات مدنية. كما قسم البلاد إلى ألوية (طوبارخيات)، لكل منها مركز إداري، على رأسه مسؤول هو الطوبارخوس، وهي في يهودا: أورشليم وجفنا وعقربا وتمنا واللد وعمواس وبيت نطوفا وأدوم وعين جدي وهيروديون وأريحا. وفي الجليل خمسة ألوية، هي: أربيل ومجدل وصفورية وعرب والجليل الأعلى. وفي شرق الأردن ثلاثة ألوية، هي: بيت هرمتا وآبل وجادير (جدرا). وعلى كل من هذه المقاطعات حاكم (استراتيجوس)، تميز بينهم حاكم أورشليم. وترك المدن الهلنستية في مناطق حكمه تتمتع بالإدارة الذاتية، وكانت له فيها مصالح اقتصادية واسعة.

ووردت على خزينة هيرودوس مداخيل كبيرة، سواء من أملاكه ومرافقه الخاصة، أو من الضرائب وموارد الدولة. وإذ ظلت الزراعة الركيزة الاقتصادية الرئيسية في مملكته، فقد ازدهرت فيها التجارة والصناعة. وملك هيرودوس عقارات واسعة، ورثها من عائلته في أدوم، وضم إليها المصادرات الكثيرة من الخصوم السياسيين الذين صفاهم، وعلى رأسهم الحشمونيون وأنصارهم. وجبى هيرودوس ضرائب دائمة على «الرأس»، وعلى الأرض، وأُخرى موسمية مثل «ضريبة التاج». كما فرض المكوس على السلع التجارية، وضريبة على استعمال الطرق والجسور والموانىء، وعلى البيع والشراء، كما على البيوت. وعلى العموم، فإن هيرودوس سار على النهج اليوناني، ولم يتورع عن أية وسيلة تزيد في مداخيله الضخمة، فكان العبء المالي على رعاياه كبيراً، وكثيراً ما سبب حالة من التذمر، لكن هيرودوس استطاع معالجتها بوسائل متعددة ـ الترهيب طوراً والترغيب حيناً.

وبهذا الثراء أتاح هيرودوس لنفسه الإقلاع في حركة بناء ناشطة. فأقام بلاطاً فخماً في أورشليم، وعدداً من الحصون إضافة إلى القلعة (أنطونيا)، على اسم ماركوس أنطونيوس ومسرحاً ومدرجاً. وأعاد بناء الهيكل بصورة فخمة، لم يسبق لها مثيل. وفضلاً عن عدد من الحصون والمنتجعات ـ الهيروديون وفصائيل وأنتيباترس

ومسّادا والمكوَّر وغيرها، فقد بنى مدينتين كبيرتين، هما: قيساريا (قيصرية) على موقع حصن ستراتون، وسِبَسطية على موقع السامرة. وبلغت قيساريا على الساحل شأناً عظيماً في ضخامتها وأهميتها الاقتصادية، إذ أصبحت الميناء الرئيسي لمملكة هيرودوس. وسبسطية، التي أحب الملك موقعها، بناها على النمط الهليني، بإذن من الإمبراطور، ودعاها على اسمه، فحسنها وزينها، ووطّن فيها أعداداً من جنوده المسرحين وأقطعهم الأراضي. كما أقام لنفسه فيها قصراً فخماً، وبنى منتجعاً في أريحا، وملاذاً في مسّادا، على البحر الميت.

واهتمامات هيرودوس العمرانية لم تتوقف على المباني الفخمة والقصور الجميلة فحسب، بل تجاوزتها إلى القلاع والحصون في المواقع الاستراتيجية، ومنها: المكور (شرقي البحر الميت، حيث سُجن وأُعدم يوحنا المعمدان) وحشبون وألكسندرون ومسادا وهوركانيا (السجن الرهيب الذي أُعدم فيه الكثيرون من خصوم هيرودوس). وعدا البناء، اهتم بتطوير الزراعة واستصلاح الأراضي، وبناء قنوات الري، وخصوصاً في غور الأردن ومنطقة أريحا. وكذلك أولى عناية خاصة لتحسين الطرق وبناء الجسور والموانىء، وضبط الأمن على خطوط التجارة. فقد اهتم بطرق التجارة الشرقية (طريق الملك)، التي كانت تمر عليها التوابل والعطور العربية إلى دمشق وغزة، وبالقرب من غزة جدّد ميناء أنتيدون.

لقد أمّن هيرودوس نفسه على صعيد العلاقة مع روما. وكذلك، وبوسائل متعددة ـ قمع وقبضة حديدية وإرهاب وشرطة سرية ودسائس وجهاز رقابة ضخم. . . إلخ ـ حال دون تبلور معارضة محلية فاعلة. وإذ أخذ احتياطات واسعة لحماية نفسه ـ حصون وملاذات وحرس شخصي غير يهودي وبطانة مخلصة. . إلخ ـ فقد جاءته المفاجأة من داخل بيته. ففي السنوات الثماني الأخيرة من حكمه، دبّ الصراع بين أبنائه، من زوجات متعددات بشأن الميراث. وكان الأخطر عليه ابنا مريم الحشمونية، ألكسندر وأرسطوبولوس، فأعدمهما، أسوة بوالدتهما وجدتهما من قبل، لتآمرهما عليه بهدف إعادة الحشمونيين إلى الملك. وسرعان ما برز ابنه البكر، أنتيباتر فأعدمه أيضاً. ثم عين ابناً صغيراً، أنتيباس ولياً للعهد. لكنه على فراش الموت تراجع، وكتب وصية فتحت باب الصراع بين الباقين من أبنائه بشأن الميراث.

وقبل أيام من موته، وبعد أن أعدم أنتيباتر، عيّن أرخيلاوس ملكاً مكانه، وأنتيباس والياً على الجليل وفيلِبُّس على الجولان وتراخونيا والباشان وبانياس، لكن الوصية كانت معتمدة على موافقة القيصر الروماني. وأمام أُكتافيوس في روما طرحت دعاوى متعددة. وبينما سعى كل واحد من أبناء هيرودوس للحصول على تعيين من

القيصر، جاءت وفود تطالب بخلع هذه العائلة من الملك، ووضع يهودا مباشرة تحت الحكم الروماني. وتلكأ أكتافيوس (أغسطس) عن إصدار القرار، وانفجرت الاضطرابات في جميع أنحاء مملكة هيرودوس. فقمعها والي سورية الروماني، فاروس، بمساعدة الأنباط. وأخيراً أقرّ القيصر وصية هيرودوس بصورة عامة، ولكن مع تعديلات ذات دلالة، أبرزها تقسيم المملكة الموحدة إلى ثلاث ولايات منفصلة، وسلخ مناطق مهمة عنها، وخصوصاً على الساحل، وضمها مباشرة إلى مسؤولية الوالي الروماني في سورية.

وخلال الأربعين عاماً اللاحقة لموت هيرودوس، تهاوت الولايات الثلاث، الواحدة تلو الأُخرى. وكان أولها ولاية أرخيلاوس في أورشليم، الذي عرف بقساوة والده من دون كفاءته. فاحتج الناس على ظلمه، وطلبوا إبعاده، فقبل القيصر، ونفاه إلى غاليا (في فرنسا)، وعيّن مكانه حاكماً رومانياً سنة ٦م. وبقيت ولاية فيلبُّس إلى سنة ٣٤م، وبعد موته أُلحقت بسورية. أمّا ولاية أنتيباس، فبقيت في يده حتى سنة ٣٩م، عندما أُجلي هو الآخر إلى غاليا، وأُلحقت ولايته بسورية أيضاً. وفي أيام أنتيباس وقعت اضطرابات كثيرة، في خضمها ظهرت المسيحية، وفي سياقها أُعدم يوحنا المعمدان، ولاحقاً صلب المسيح بحسب الرواية المسيحية. وبذلك انتقلت مملكة هيرودوس كلها إلى الحكم الروماني المباشر.

ب) ظهور المسيحية

شهدت فلسطين بعد موت هيرودوس حدثاً تاريخياً مهماً، كان من شأنه أن يؤدّي دوراً مركزياً في الحضارة العالمية لاحقاً، وهو ظهور الديانة المسيحية، بشخص مؤسسها يسوع المسيح. ومن بداية متواضعة في مطلع القرن الأول الميلادي، جعل أتباع المسيح عقيدتهم الديانة الرسمية للإمبراطورية البيزنطية في بداية القرن الرابع الميلادي. ومن جماعة مطاردة، متهمة بالخروج على الديانتين ـ اليهودية والرومانية ـ صار في عداد المسيحيين الإمبراطور البيزنطي نفسه، قسطنطين الأول، (٣٠٦ ـ ٣٣٧م). وعلى الرغم من الاضطهاد الذي لقيه أتباع المسيح، فقد ثابروا على نشر رسالته، جيلاً بعد جيل، وتوسعت دائرة تأثيرهم في النواحي جميعها، إلى أن حققوا النصر بعد ثلاثة قرون. وكان من نتائج ذلك اعتبار فلسطين «الأرض المقدسة»، وهي الكنية التي لا تزال تُعرف بها حتى يومنا هذا.

ولقد تواكب ظهور يسوع المسيح مع فترة من التناقض الحاد بين يهود فلسطين وروما، بعد فترة من الوئام، قام فيها هيرودوس بالدور الرئيسي. ففي روما، حكم

السياسي البارز أُكتافيوس (أغسطس)، وعمل على نقل الدولة الرومانية إلى إمبراطورية كونية راسخة، الأمر الذي نجم عنه اتخاذ إجراءات متعددة، تمكّن من توحيد أراضي الإمبراطورية وشعوبها حول المركز في روما. وانقسم اليهود بشأن هذه الإجراءات، بين معارض ومؤيد ومحايد. ودبّ الخلاف بين هذه التيارات المتعارضة في ظل حكم روماني مباشر، فتحول إلى صراع مع روما. وبغياب هيرودوس ووسائله المتعددة، اعتمد الولاة الرومان القوة العسكرية وسيلة لقمع التمرد. وراح الوضع يتفاقم، والأحوال العامة تسوء. وفي هذه الأجواء المحتقنة بالتوتر، ظهر المبشر بالديانة الجديدة، «المسيح المخلص».

وفي خضم الأزمة، وحالة الاختلال في أوجه النشاط بغياب قيادة موحدة، برزت أربعة تيارات بين اليهود: تيار سعى للمساومة مع الرومان، وعمل للسلام والحرية الدينية، وكان قوامه أبناء الطبقات العليا، الذين اكتفوا بالحفاظ على اليهود كجماعة دينية في إطار الإمبراطورية؛ وتيار آخر، أكثر اتساعاً، عارض التأثيرات الخارجية، ودعا إلى تفسير تعاليم التوراة وتطويرها بحيث تواكب روح العصر. في المقابل، كانت هناك جماعتان أُخريان، على طرفي نقيض؛ الأولى، متطرفة في مقاومتها للإجراءات الرومانية، سياسياً ودينياً، ودعت إلى التصدي لها بحمل السلاح، وكان قوامها سكان الريف؛ والثانية، زاهدة، صوفية، انعزالية، رأت الخلاص الذاتي في التطهر الروحي. وقد خرجت إلى أطراف الصحراء لتقيم تجمعاتها الخاصة، ويبدو أن يوحنا المعمدان لم يكن بعيداً عن هذه الجماعة الأخيرة. وقد بشّر بالخلاص القريب، عبر المسيح المخلص.

في هذه الأجواء المشحونة، ولد يسوع الناصري في بيت لحم. ولعل ذلك كان سنة ٤ ق.م.، أي عام مات هيرودوس، الأمر الذي اعتُبر أنه جاء مواكباً لـ «قدوم الساعة»، وبالتالي وقع بحسابات وإرادة إلهية. وبشّر به يوحنا المعمدان الزاهد على أنه المخلص. ومنذ أن شرع في التبشير برسالته، أعلن يسوع المسيح أن ملكوت الله الموعود أصبح قريباً، وبناء عليه، دعا الناس إلى المباشرة حالاً بإعداد أنفسهم للتوبة وإحياء الروح، عبر رفض متاع الدنيا، والتوجه إلى حب الله والناس. وإذ لم يُطالب الناس في البداية بترك ديانتهم، فإنه دعاهم إلى تجاوز الطقوس الشكلية، وفتح قلوبهم إلى الله. ولم يدع المسيح إلى الصدام مع روما، بل أكد على ضرورة إعطاء «ما لقيصر لقيصر، وما لله لله.»

وعندما راح يسوع الناصري، وهو يناهز الثلاثين من العمر، يجوب البلاد ويبشّر بتعاليمه، أثار اهتماماً بين الناس من مواقع متعددة. فهناك من رأى فيه مجدِّداً لملك

اليهود، ومن رأى فيه ثائراً على حكم روما، أو مصلحاً دينياً ـ اجتماعياً. . إلخ. ولكن عندما أوضح المسيح أن رسالته ليست موجهة لإقامة مملكة على الأرض، أو لحمل السيف ضد روما، وراح يدين ممارسات الطبقة العليا المادية، وينتقد التزمت الديني، والتشبث بحرفية النصوص، ويمتنع من التحريض على حكم الولاة الرومان، انقلبت عليه أغلبية اليهود في فلسطين. ونظراً إلى الخطورة التي شكّلها عليهم بتعاليمه، فقد تضافرت التيارات الرئيسية بينهم تطالب بإعدامه صلباً. ووافق الحاكم الروماني، بيلاطس بونطوس، على الطلب، فجرى تنفيذه في أورشليم، على جبل الجلجلة، بحسب الرواية المسيحية.

ولكن المسيح بموته منح الحياة لرسالته. فأتباعه أكدوا أنه قام من بين الأموات، وصعد إلى السماء. وبذلك أعطى البرهان على أنه «ابن الله»، الذي ولد في الأرض ـ إنساناً، وضحى بنفسه من أجل خلاص البشر. وبناء عليه، فقد وُلدت ديانة جديدة متمايزة عن اليهودية، وراحت تنتشر في الخارج، بفعل الرسل الذين كرسوا حياتهم للدعوة إلى اعتناق المسيحية. وقد لاقت هذه الدعوة قبولاً أوسع خارج فلسطين، لأنها طرحت نفسها ديانة عالمية، وليس عقيدة خاصة باليهود، أو بغيرهم فقط. وبرز في العمل على نشر المسيحية المتمايزة عن اليهودية بالعقيدة والشعائر الرسولان، بطرس وبولس. وهذا الأخير، الذي كان معادياً للمسيحية في البداية، ثم اعتنقها، اجتهد في نشرها على أساس الخلاص البشري على يد «ابن الله»، والحاجة إلى الانبعاث الأخلاقي عبر الإيمان ومحبة الله والإنسان، والخلاص كمكافأة على الإيمان بالمسيح، والطهارة الأخلاقية والمسلكية.

وقد حققت التعاليم المسيحية ذات التوجه العالمي، كما صنّفها بولس الرسول، تقدماً ثابتاً، لكنه كان بطيئاً، ومثقلاً بالآلام والاضطهاد. ومع ذلك، ثابر الرسل وأتباعهم، ونشروا رسالتهم في المدن، وخصوصاً بين الطبقات الفقيرة. وبولس نفسه اعتنق المسيحية بصورة عجائبية في طريقه إلى دمشق. ومن هناك رحل إلى آسيا الصغرى، فبلاد اليونان، ومنها إلى روما، حيث «استشهد» دفاعاً عن المسيحية (نحو سنة ٦٧م). واشتدت أعمال القمع ضد المسيحيين خلال القرن الثاني، وبلغت الذروة في القرن الثالث، وخصوصاً أيام الإمبراطور ديوقلتيان. ويعود السبب في هذا الاضطهاد إلى رفض المسيحيين عبادة الآلهة الرومانية، وإقامة الطقوس التي تفرضها الدولة. ثم ما لبثت المسيحية أن حققت انتصارها الكبير في أيام قسطنطين الأول.

ج) حكم الولاة الرومان

بعد عزل أرخيلاوس ابن هيرودوس (٦م)، أصبحت فلسطين مقاطعة رومانية، جزءاً من ولاية سورية، التي لم تكن ولاية عادية. فحاكمها كان المسؤول الأول في الشرق، نظراً إلى أهميتها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وزاد في أهمية حاكمها أنه قاد المواجهة المستمرة مع الفرثيين. وحاكم المقاطعة (فلسطين)، الذي كان يعيّنه الإمبراطور، ويحمل لقب «بروكيوراتور»، كان يدير شؤون البلاد الأمنية والقضائية والمالية، ويستند إلى حاكم سورية في الدعم العسكري عند الحاجة. أمّا الشؤون الدينية لليهود فقد أُودعت في يد الكاهن الأكبر، ومعه مجلس من الحاخامات ـ سنهدرين. وفي المدن الأُخرى ما عدا أورشليم، لم تكن هناك مشكلة، إذ كانت تتمتع بحكم ذاتي يتولى المسائل المدنية، وخصوصاً أن أغلبية سكانها كانت من غير اليهود، أو من اليهود ذوي النزعة للاندماج في الثقافة اليونانية ـ الرومانية.

ويبدو أن الحكام الأولين في فلسطين رأوا دورهم الرئيسي إدارياً ـ اقتصادياً، ولم يحتفظوا بقوات عسكرية رومانية نظامية (لجيون)، واكتفوا بتشكيل نوع من «الميليشيا» (أوكسيليا). وتفيد المصادر أنهم لم يتدخلوا في شؤون اليهود الدينية، ولم يحاولوا إجبارهم على إقامة الطقوس الرومانية السارية في جميع أنحاء الإمبراطورية. وفي أيام جايوس كاليغولا (٣٧ ـ ٤١م)، الذي آمن بألوهيته، طلب من رعاياه جميعهم تكريماً إلهياً. وعندما أقام سكان يبنى مذبحاً للقيصر، هدمه اليهود من سكان المدينة، فأمر القيصر بإقامة تمثال له في هيكل أورشليم. وتوتر الوضع، وبتدخل من حاكم سورية، بترونيوس، تمّ تلافي سفك الدماء. وبعد موت القيصر، تمّ إلغاء الأمر، وخلفه كلوديوس عيّن أغريبا، حفيد هيرودوس، ملكاً على يهودا حتى سنة ٤٤م. وعندما مات الملك، أُعيدت يهودا مقاطعة تابعة لولاية سورية.

وبعد موت أغريبا، أخذت العلاقات بين اليهود والحكام الرومان تسوء، وكذلك علاقاتهم بالسكان غير اليهود، كما حدث في قيساريا، إذ طلب اليهود امتيازات خاصة، لأن هيرودوس، ملكهم، هو الذي بنى المدينة. فأصدر الإمبراطور أمراً يخرج اليهود من عداد السكان ذوي الحقوق المدنية فيها. وشهدت هذه الفترة (٥٢ ـ ٦٠م) توتراً متزايداً مع الحاكم الروماني، فيلكس الذي رفض تعيين الكاهن الأكبر، يوناتان بن عنان حاكماً. وفي أيام فلوريوس (٦٤ ـ ٦٦م) تفاقم الوضع وعمّت الفوضى. ففضلاً عن بروز ظاهرة أدعياء النبوة، وأصحاب الرؤى، فقد ساء الوضع الأمني. فلا السلطات الرومانية، ولا المؤسسات اليهودية صاحبة الحكم الذاتي،

استطاعت السيطرة على الفوضى والإمساك بزمام الأمور.

وقد أدّى التذمر الديني والتململ الاجتماعي الاقتصادي إلى الانفجار سنة ٦٦م. وكان السبب المباشر للصدامات مع الجيش الروماني، هو نهب خزينة الهيكل على يد فلوريوس. وقاد أعمال الشغب المتطرفون، ليس ضد السلطة الرومانية فحسب، بل ضد الطبقات اليهودية العليا أيضاً، لأنها كانت تتعاون مع الحاكم الروماني. وعندما انفجر الصراع، دارت اشتباكات بين التيارات اليهودية المتناحرة، كما بين اليهود وغيرهم من سكان المدن المختلطة، مثل قيساريا وبيسان. وعندما عجزت القوات الرومانية المحلية عن التصدي للمتمردين، جاءت قوات من سورية لأداء المهمة، ولكنها فشلت هي الأُخرى في قمع الاضطرابات التي راح نطاقها يتسع. وإزاء هذه التطورات، أرسل الإمبراطور، نيرون، جيشاً كبيراً إلى الشرق، بقيادة فسبسيان سنة ٦٧م لسحق التمرد.

ووصل قائد الجيش المجرب، فسبسيان ومعه ابنه، تيطس، في ربيع سنة ٦٧م، إلى عكا، وتوجه إلى الجليل الأسفل، الذي أُوكلت مهمة الدفاع عنه إلى يوسف بن متتياهو (يوسيفوس فلافيوس ـ المؤرخ). وهرب الجيش اليهودي أمام فيالق روما المدربة، ولجأ إلى قلعة يودفات (خربة جيفات ـ الجليل الأسفل)، وتحصن فيها. فحاصرها فسبسيان ودخلها. وهرب المدافعون، ولجأت قيادتهم، ومنها يوسف بن متتياهو إلى مغارة. وعندما ضاق عليها الخناق، قرر أفرادها الانتحار، غير أن يوسف عمد إلى الحيلة، وسلم نفسه إلى الرومان، بعد أن خدع رفاقه. (وقد ارتد يوسف بن متتياهو عن اليهودية، ومُنح المواطنية الرومانية لدوره في تسليم الجليل، وغيّر اسمه إلى يوسيفوس فلافيوس، وتفرغ لكتابة تاريخ اليهود). وعندما انتهى فسبسيان من قمع التمرد في الجليل، بدأ يعد نفسه لاحتلال أورشليم.

وبعد سقوط الجليل وشرق الأردن الشمالي، دبّ الصراع بين الفئات المتناحرة في أورشليم، وتغلب المتطرفون بمساعدة الأدوميين، من دون حسم الأمور تماماً. وصبر فسبسيان على مهاجمة المدينة، فاتحاً المجال أمام القوى المتصارعة لاستنزاف بعضها بعضاً، واستكمل احتلال بقية أجزاء فلسطين وشرق الأردن الجنوبي. وفي ربيع سنة ٦٨م، خرج لاحتلال أورشليم، وتقدم إلى عمواس (نيكوبولس)، وراح يحتل أطراف يهودا ليعزل المدينة عن محيطها، ويقطع عنها المدد، ويزيد في تفاقم الأوضاع فيها. وعندها جاءه خبر موت الإمبراطور نيرون، فعاد إلى قيساريا لمراقبة التطورات في روما. ثم أعلن نفسه إمبراطوراً، وعاد إلى روما، تاركاً ابنه تيطس لاستكمال المهمة.

وفي ربيع سنة ٧٠م، فرض تيطس الحصار على أورشليم، وكانت الأوضاع فيها قد تدهورت إلى حد أن الحصار لم يردع المتصارعين عن الاستمرار في القتال بين بعضهم البعض. وبعد حصار استمر خمسة أشهر، شاركت فيه أربعة فيالق رومانية، سقطت المدينة. فهُدمت أسوارها، وحُرق هيكلها، واستُبيحت. فقُتل الكثيرون من المتمردين، وبيع غيرهم عبيداً، كما حمل تيطس عدداً منهم إلى روما، ليُساق في موكب النصر الكبير الذي أُقيم له لدى عودته. وكان تيطس قد ترك استكمال مهمة إخضاع قلعة مسادا الحصينة على البحر الميت إلى القائد باسوس، الذي دخلها سنة ٧٣م، بعد حصار طويل ومرير، عمد في نهايته المدافعون إلى الانتحار الجماعي. (وإشارة إلى هذه الحادثة، صيغ مصطلح «عقدة مسادا»).

بعد سحق التمرد وتدمير أورشليم، بقيت فلسطين عموماً تحت سيطرة الفيلق العاشر الروماني، وبالتالي فقائد الفيلق كان الحاكم، وأقام في قيساريا، بعد خراب أورشليم الكامل. واعتُبرت الأراضي كلها ملكاً للإمبراطور، تجب عليها الضريبة، إضافة إلى «ضريبة الرأس». وفي هذه الفترة، أُقيم عدد من المدن الرومانية، على النمط الهلنستي، ومُنح حكماً ذاتياً خاصاً في مواقع جديدة، أو على أنقاض مدن قديمة في فلسطين، مثل: عمواس (نيكوبولس) ونابلس (نيابولس) وإيليا كابيتولينا (على أنقاض أورشليم) وصفورية (ديوسيزارية) ويبنى (يمنيا) وأسدود (أزوتس) ورأس العين (أنتيباترس) وأرسوف (أبولونيا) وجبع (جباتا) ويافا (فلافيا يوبي) وطبرية.

عندما استتب الحكم لأكتافيوس (أغسطس)، بدأت مرحلة في تاريخ الإمبراطورية عُرفت باسم «السلم الروماني» (باكس رومانا)؛ وفيها فترة من الاستقرار (٩٦ ـ ١٨٠م)، هي فترة «الأباطرة الخمسة الصالحين»، وهم: نرفا (٩٦ ـ ٩٨م) وتراجان (٩٨ ـ ١١٧م) وهدريان (١١٧ ـ ١٣٨م) وأنطونيوس بيوس (١٣٨ ـ ١٦١م) وماركوس أوريليوس (١٦١ ـ ١٨٠م). في هذه الفترة، استغل الأباطرة الهدوء على حدود الإمبراطورية لتكريس الاستقرار الداخلي، ورأوا أن ضمّ المناطق الحدودية مباشرة يخدم ذلك. فعمد تراجان إلى إخضاع البتراء، عاصمة الأنباط، وضمها. واستمر الأنباط يؤدون دوراً مهماً في تجارة الشرق، مستفيدين من «الطريق الجديد» (فيانوفا) الذي بناه تراجان شرقي الأردن. وجعل هذه المنطقة «الولاية العربية»، التي رابط فيها «الفيلق الثالث» الروماني.

أمّا الإمبراطور هدريان، فقد أقام سلاماً مع الفرثيين، وخطط لبناء مدينة فخمة على خرائب أورشليم، التي كانت منذ أيام تيطس عبارة عن معسكر ومستودعات للجيش. فأثار ذلك تمرداً بين اليهود، استمر ثلاث سنوات (١٣٢ ـ ١٣٥م)، وقاده

شمعون باركوخبا (باركوزبا). وبعد قمع التمرد واجتياح آخر معاقله ـ بيتار (بتير) ـ بالقرب من أورشليم، أمر هدريان بمنع اليهود من ممارسة شعائرهم الدينية، وحظر عليهم دخول المدينة، وأجلاهم من جوارها، وهدم الكثير من القرى في محيطها، وباع أعداداً منهم عبيداً، كما هرب كثيرون إلى البلاد المجاورة. ومنذئذ، صار الرومان يسمون المدينة الجديدة «إيليا كابيتولينا»، والبلد «فلسطين السورية». ونشر هدريان فيلقاً رومانياً آخر (الفيلق السادس) في مرج ابن عامر (مجدو)، التي أصبح اسمها ليجيو (اللجون).

وبعد موت آخر الأباطرة الخمسة الصالحين، ماركوس أوريليوس (١٨٠م)، بدأت مرحلة من التدهور السريع في أوضاع الإمبراطورية الرومانية، تضافرت على صنعها مشكلات داخلية وخارجية. أمّا داخلياً، فقد راحت روما تعاني المشكلات التي تصيب الإمبراطوريات الكبيرة في زمن الشيخوخة ـ علاقات متردية بين السلطة والناس ومراكز قوى داخل السلطة ذاتها وفساد جهاز الدولة وعلاقات متوترة بين المركز والأطراف وتراجع اقتصادي وعسكرة الدولة. . إلخ. وخارجياً، انقلبت حالة الهدوء على الحدود إلى حالة حرب مع الجرمان، من جهة، ومع الفرس، من جهة أُخرى. فبعد سقوط الفرثيين، وتولي الساسانيين مكانهم (٢٢٦ ـ ٦٤١م)، سارع حكام إيران الجدد إلى تسخين الجبهة مع روما، نقضاً للاتفاق الذي عقده هدريان مع الفرثيين.

وكان طبيعياً أن تترافق مرحلة التراجع الروماني مع حالة من اختلال الأمن والعلاقات الداخلية في أنحاء الإمبراطورية جميعها، وعلى أكثر من صعيد. فالأباطرة الذين توالوا على العرش، دانوا بسلطانهم للجنود الذين رفعوهم إلى هذا المنصب. فكان عليهم أن يعوضوا الجيش عن خدماته بالامتيازات التي منحوه إياها. والتناحر بين فئات الجيش ترافق بالعنف والقمع وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، فانهار السلم الروماني، واندلعت الحروب الأهلية وعمّ التمرد والفوضى. وقد لقي المسيحيون مزيداً من الاضطهاد والمطاردة. ومع ذلك، انتشرت المسيحية وتغلغلت في طبقات متعددة من المجتمع. وكأنما التطورات السلبية في الإمبراطورية كانت تستدعي بروز ديانة جديدة، فتقدمت المسيحية لتقدم المطلوب.

إن هبوط المستوى الأخلاقي لجهاز الدولة، من القمة إلى القاعدة، أضعف الديانة المدنية الرومانية في نظر الناس. والفوضى التي عمت أنحاء الإمبراطورية، دفعت الكثيرين إلى البحث عن الخلاص عبر ديانة تشكل قاسماً مشتركاً بين الشعوب

المتعددة في الإمبراطورية. والمسيحية اقتربت أكثر فأكثر لتشكل ذلك القاسم المشترك، أكان على صعيد الفرد أو الجماعة. وعلى الرغم من العقبات التي واجهها التنظيم الكنسي، خلال قرنين، وخصوصاً على صعيد التباينات ـ العقائدية والتنظيمية ـ بين الجماعة المسيحية، فقد استطاع أن يشكل إطاراً قادراً على استيعاب الجماهير الواسعة، وتوجيه حياتها الروحية. وقد أفادت الكنيسة في بناء تنظيمها الشامل من وحدة أراضي الإمبراطورية الواسعة، التي كانت مفتوحة أمامها من دون قيود على حرية تنقل رجالها.

وباقتراب نهاية القرن الثالث الميلادي، كانت روما، وما بنته كله، على وشك انهيار سريع؛ فوضى سياسية وهجمات من الخارج وهبوط اقتصادي واضطراب اجتماعي والبحث عن ديانات غير رومانية، تضافرت كلها لتضيق الخناق على البنية الإمبريالية إلى أقصى الحدود. وفي سنة ٢٨٦م، برز قائد باسم ديوقلتيان، حاول أن يضع حداً لهذا المسار، فاستطاع إلى حد معيّن أن يوقف التدهور، لكن المسار العام ظل مستمراً. وفي سنة ٣٠٦م مات ديوقلتيان، وحل محله قسطنطين، وبذلك بدأت مرحلة جديدة، أدّت إلى انقسام الإمبراطورية إلى شطرين: شرقي، وعاصمته القسطنطينية (بيزنطة)؛ وغربي، يتقلص ويتهاوى بفعل النشاط الجرماني، وعاصمته روما. وراحت عصور التاريخ القديم تفسح المجال أمام العصور الوسطى، فبرزت الإمبراطورية البيزنطية، ومعها المسيحية، بمنظور كوني جديد، تحتل فيه «فلسطين السورية» (الأرض المقدسة) موقعاً خاصاً.

رابعاً: العصر البيزنطي

يعتبر تدشين القسطنطينية (٣٣٠م) عادةً، بداية التاريخ البيزنطي. وكما أرسى أغسطس (أُكتافيوس)، قبل ثلاثة قرون ونصف تقريباً، أُسس الإمبراطورية الرومانية بعد أن أخرجها من الفوضى التي اجتاحتها لجيل من الزمن، هكذا فعل قسطنطين (٣٠٦ ـ ٣٣٧م) بالنسبة إلى ما صار يُعرف لاحقاً باسم الإمبراطورية البيزنطية، التي أرسى قواعدها على الديانة المسيحية. ومع أن الإمبراطورية الرومانية لم تنقسم إلى شطرين ـ شرقي وغربي ـ في أيامه، لكن المسار نحو الانفصال كان واضح المعالم. فالولايات الشرقية من الإمبراطورية كانت متقدمة على الغربية، اقتصادياً وحضارياً وثقافياً، بينما أخذت الغربية تتراجع تحت وطأة التأثير الجرماني على جميع الصعد. وأدرك قسطنطين ذلك، فنقل عاصمته إلى الشرق، إلى بيزنطة، حيث بنى عاصمته، ودعاها على اسمه ـ القسطنطينية.

لقد كانت الولايات الشرقية مهد الحضارات القديمة، وتراثها ازداد غنئ عبر العصور وكذلك كان اقتصادها أكثر ازدهاراً بفروعه جميعها ـ الزراعة والصناعة والتجارة. وعلى الرغم من فترات الهبوط التي شهدتها، أمنياً وإدارياً، فإن المؤسسات التي نشأت فيها وتطورت، ظلت قادرة على إدارة الحياة المدنية. وحتى روحياً، كانت هذه الولايات مجال تفاعل تيارات فكرية ودينية، وبالتالي كانت حياة الناس فيها أوسع أفقاً وأرقى مستوى. والقسطنطينية التي أصبحت العاصمة والمركز، جسدت بين أسوارها المنيعة، التعبير الأرقى لهذه المجالات جميعاً ـ الإدارة المركزية المنظمة والموقع الاستراتيجي المنيع والقوة العسكرية والاقتصادية والتقدم الحضاري والثقافي. وعلى الصعيد الثقافي جمعت القسطنطينية تراث أكاديمية أثينا ومدرسة حقوق بيروت ومكتبة الإسكندرية الشهيرة.

والحضارة التي أينعت في بيزنطة كانت في الأساس شرق أوسطية. واحتلت بلاد الشام ومصر موقعاً متميزاً فيها، إضافة إلى آسيا الصغرى وبلاد اليونان. وسادت فيها اللغة اليونانية، إضافة إلى اللاتينية والأرامية والقبطية، كما غلبت عليها الثقافة اليونانية. وجاءت المسيحية لتستوعب هذه العناصر، وتطرح نفسها ديانة للدولة المتعددة الشعوب والأجناس واللغات، متجاوزة الحدود الجغرافية، والفوارق القومية والثقافية والحضارية. وعلى أراضي الإمبراطورية عاش خليط من الشعوب، لكل منها ثقافته الخاصة، لكن الجميع، وخصوصاً الطبقات العليا من المجتمع، تعلموا اليونانية ـ اللغة الرسمية للدولة ـ وثقافتها وآدابها. وهذا الخليط من السكان ضم اليونان والسوريين والمصريين والفرس والفينيقيين والعرب والأرمن واليهود والسلاف والجرمان والمغول.

وطوال تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، قامت العاصمة ـ القسطنطينية ـ بدور حاسم في تقرير مصيرها، كما شكّلت ركناً أساسياً في ازدهارها المادي والروحي. فالمدينة بموقعها الاستراتيجي، كانت تتمتع بميزات اقتصادية ضخمة، لأنها تقع على ملتقى طرق التجارة. ونظراً إلى ضخامتها وأسواقها وموانئها ومسافنها، فقد كانت مركزاً اقتصادياً وصناعياً كبيراً جداً. ولأنها العاصمة كان من الطبيعي أن تصبح بؤرة جذب ثقافي قوية. وكل ذلك إضافة إلى أنها مركز الإدارة الحكومية والدينية، أعطاها هذا الدور الحاسم. والمدينة، بتحصيناتها الطبيعية والاصطناعية، الفريدة في نوعها في العالم القديم، أثبتت طوال قرون كثيرة أنها عصية على الاجتياح. وقد أعطى ذلك سكانها الطمأنينة إلى خلودها، والاقتناع بقدرتها على النهوض، على الرغم من كل النكسات، فقد اعتقد أهلها أنها «محروسة من لدن الله»، وأنها أقيمت بناء على «إرادة

الله لتحقيق الهدف الأسمى المقدس.»

والأكيد أن القسطنطينية تطورت بمسار طويل، استمر قروناً، لتصبح «عاصمة عالمية»، بآلتها الإدارية والعسكرية والمالية وبقانونها الروماني وحضارتها اليونانية وبتجارتها المسيطر عليها تماماً ونشاطها الفكري الثقافي. لكن قسطنطين الكبير هو صاحب الفضل الأول في وضع حجر الأساس لهذه الظاهرة الفريدة. فهو الذي اختار الموقع، بناء على تقدير حصيف للواقع الذي وصلت إليه الإمبراطورية الرومانية، بأطرافها المترامية. لقد راهن على الشطر الشرقي منها، وكسب. كما رأى أن المستقبل للمسيحية في مواجهة الوثنية الرومانية، وذلك بقراءة ثاقبة للتطورات على هذا الصعيد بين قطاعات السكان، وكان مصيباً. وباعترافه الرسمي بها بعد اعتناقه لها شخصياً، تقدمت المسيحية، بفعل ذاتي نشط ودؤوب، لتصبح عملياً الديانة السائدة في الإمبراطورية، وتجعل من بيزنطة إمبراطورية مسيحية «أورثوذكسية».

وشكّل الاعتراف بالمسيحية قطعاً مع الماضي في الإمبراطورية الرومانية، على الأقل في جزئها الشرقي. والمسيحية التي عانت من الاضطهاد لفترة طويلة، انتقلت إلى الموقع المتميز، الأمر الذي لم يكن ممكناً إلاّ بتضافر العوامل المتعددة التي أدّت إليه، في ظروف الزمان والمكان. لقد دخلت الإمبراطورية في مرحلة جديدة، سمتها العامة التناقض مع الماضي، حتى الذاتي. فالماضي، على الأقل من الناحية الدينية، لم يعد يسد الحاجات القومية، إذ برزت حاجات ورغبات جديدة، كانت المسيحية فقط قادرة على تلبيتها في حينها. والإمبراطور، الذي أصبح حامي «العقيدة الأورثوذكسية»، طلب من رعاياه الولاء، سياسياً ودينياً، بينما المسيحية هي أساس الوحدة، التي تتخطى الحدود الجغرافية والخلافات القومية والعرقية. أمّا قسطنطين، فقد طرح نفسه الشخص الذي اختارته العناية الإلهية ليجمع الشعوب كلها تحت حكم المسيح، في إطار كنيسته الأورثوذكسية.

ولد قسطنطين في مدينة نايسوس (نيش) في مقدونيا. وهو ابن قائد عسكري، وأمه هيلينا (القديسة)، كانت مسيحية، وقامت بالحج إلى فلسطين، وبحسب الرواية عثرت على «صليب المسيح» الحقيقي. وكان قسطنطين في جيش والده، في بريطانيا، عندما مات، فنصبه جنود أبيه قائداً لهم. إلاّ إنه كان عليه أن يخوض معارك مع منافسيه ليثبت موقعه. وفي هذه المعارك، كما تورد الروايات، قاتل تحت راية الصليب، بناء على رؤيا ظهرت له في نومه، فاعتنق المسيحية (٣١٢م) بعد النصر. والحدثان المهمان في حكم قسطنطين، وخصوصاً بالنسبة إلى التاريخ اللاحق، هما: بناء القسطنطينية وجعلها عاصمة الإمبراطورية الرومانية بدلاً من روما؛ وتبني المسيحية

وجعلها ديانة رسمية. وبغض النظر عن الجانب الإيماني في موقف قسطنطين من المسيحية، فإنه بالتأكيد رأى فيها عامل توحيد لشعوب الإمبراطورية. لقد أراد تصليب وحدة الإمبراطورية عبر وحدة الكنيسة.

وأولى قسطنطين فلسطين عناية خاصة، أكان ذلك لأسباب سياسية ـ اقتصادية متعلقة بموقعها، أو لأسباب ذاتية دينية، كونه اعتنق المسيحية، أو بتأثير أمه، هيلينا التي أمضت وقتاً طويلاً فيها. وفي أيامه، وجزئياً بإشراف والدته، بُنيت عدة كنائس كبيرة في فلسطين، في مواقع لها علاقة بحياة المسيح. ومنها «كنيسة القيامة» و«كنيسة الصعود» في أورشليم، وكذلك «كنيسة المهد» في بيت لحم و«كنيسة البشارة» في الناصرة وغيرها. وبفضل الحركة العمرانية الكبيرة، وهجرة عدد من أغنياء المسيحيين إليها، وكذلك انتعاش حركة الحجاج إليها، شهدت البلاد ازدهاراً اقتصادياً. فتوسع الاستيطان فيها، كما أُعيد بناء عدد من المدن، وانتشرت القرى الزراعية، حتى في المناطق الواقعة على أطراف الصحراء. لقد طغت المسيحية على اليهودية في فلسطين، ووسمتها بسمتها الجديدة الخاصة.

وباعتناقه المسيحية، وإعلانها ديانة رسمية معترفاً بها، أحدث قسطنطين نقلة نوعية في شؤون الإمبراطورية. لكن التجسيد العملي لهذه السياسة تمّ في أيام خلفائه. فابنه ووارثه، كونستانتين الثاني (٣٣٧ ـ ٣٦١م)، طالب رعاياه باعتناق ديانة الإمبراطور، وأصدر عدداً من المراسيم بهذا الخصوص. وجاء ثيودوسيوس الأول (٣٧٩ ـ ٣٩٥م)، ومن بعده ابنه أركاديوس (٣٩٥ ـ ٤٠٨م)، ليضعا هذا التوجه موضع التطبيق العملي. ففي ٢٧/ ٢/ ٣٨٠م صدر «مرسوم ثيسالونيكا» الذي كرّس الكنيسة الكاثوليكية ديانة للإمبراطورية. وهذا المرسوم وطّد موقع المسيحية في الإمبراطورية، من جهة، وفتح باب الخلافات العقائدية داخل الكنيسة، من جهة أُخرى. ومراسيم ثيودوسيوس، الذي يرتبط اسمه بانتصار المسيحية، لم تترك مجالاً للاعتدال مع الديانات السابقة ـ الوثنية واليهودية ـ وحتى مع التيارات المسيحية الأُخرى. لقد كان ثيودوسيوس جاداً في توحيد الإمبراطورية، على أساس وحدة الدين والكنيسة. ولتنفيذ هذه السياسة، استكملت الكنيسة تنظيمها الإداري، إذ أصبحت مؤسساتها وفروعها موازية في تقسيماتها الإدارية لتقسيمات الدولة، بينما في قمة الهرم، الديني والمدني، الإمبراطور نفسه.

إن الترتيبات اللاحقة لإعلان المسيحية ديانة الإمبراطورية، أدّت إلى وضع صار فيه رأس الدولة هو رئيس الكنيسة أيضاً. وكان طبيعياً أنه في مقابل سعي الإمبراطور لتوحيد الناس خلفه، سياسياً ودينياً، صار عليه أن يدفع الثمن السياسي عندما يضطره

موقعه الديني إلى التدخل في الخلافات العقائدية بين التيارات المتعددة. والواقع أن هذه التيارات، التي اتخذت سمة لاهوتية، لم تكن معزولة قط عن الانتماءات القومية للشعوب داخل الإمبراطورية. وقد تشكلت فعلاً كنائس ذات طابع قومي، وخصوصاً في الولايات الشرقية ـ مصر وسورية والعراق والجزيرة.. إلخ. وكان للمركزية المطلقة في إدارة الدولة انعكاسات سلبية، سياسية ودينية، في مراحل هبوط مستوى الإدارة، وتفشي الفساد في صفوفها. إذ أخذت الخلافات طابعاً مزدوجاً ـ دينياً وقومياً، في آن معاً.

والخلافات العقائدية واللاهوتية بشأن طبيعة المسيح (وحدة طبيعته البشرية والإلهية، أو انفصالهما)، أدّت خلال القرنين ـ الرابع والخامس ـ إلى انقسامات حادّة داخل الكنيسة. وفي المجمع المسكوني الرابع (مجمع خلكيدون)، الذي انعقد بقرار من الإمبراطور (٤٥١م)، كان الانقسام واضحاً بين الشرق والغرب. وعندما أقرّ هذا المجمع ثنائية طبيعة المسيح، وتبنّت الدولة هذا القرار على أنه المذهب الرسمي للكنيسة الأورثوذكسية وبالتالي للدولة، فقد أخرجت الطوائف الأُخرى من إطارها. وعندما عمدت إلى فرض الموقف الرسمي قسراً، انفجرت اضطرابات في الولايات الشرقية ـ سورية ومصر ـ حيث كانت أغلبية السكان تتمسك بالعقيدة القائلة بالطبيعة الواحدة للمسيح (المونوفيزيتية). وقُمعت تلك الاضطرابات بعنف شديد، نجم عنه الكثير من إراقة الدماء على أيدي السلطة.

لكن قمع هذه الثورات لم يحل المشكلة بين بيزنطة والولايات الشرقية، إذ وراء الخلافات العقائدية، كانت تكمن تناقضات قومية وسياسية، وخصوصاً في سورية ومصر. وأخذت هذه التناقضات تحتدم عبر الصراع ونتيجة القمع، وبالتالي يتسع نطاقها وتبرز بكل وضوح. وسكان هذه الولايات، وخصوصاً سورية، أصبحوا بفعل موقعهم يقتنعون بأفضلية الانفصال عن الإمبراطورية البيزنطية، والانضمام إلى الفارسية. والأمر الذي شجعهم على ذلك هو الحفاوة التي استُقبل بها «النساطرة» في شمال العراق وبلاد الرها، عندما هربوا من أراضي بيزنطة إلى فارس، إذ سُمح لهم بإقامة مراكز دينية، مارسوا فيها تعاليمهم بحرية كاملة، ولم تتدخل الدولة في نشاطهم التبشيري، على طول «طريق الحرير» إلى الصين. وفعلاً، فإن هذا الصراع السياسي ـ الديني سهّل على الفرس احتلال بلاد الشام، ومن بعدهم على العرب فتحها، في النصف الأول من القرن السابع الميلادي.

وتعتبر فترة حكم جوستنيان (٥٢٧ ـ ٥٦٥م) فترة ازدهار للحكم البيزنطي القوي في بلاد الشام. فالنشاط العسكري الذي مارسه على جبهات متعددة، وبنجاح ملحوظ

جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة بيزنطية مرة أُخرى. وكان جوستنيان يرى نفسه وارثاً للإمبراطورية الرومانية، وتصرف على هذا الأساس، تحت شعار «دولة واحدة، قانون واحد، كنيسة واحدة». ولهذا الغرض جمع في يده السلطة السياسية والدينية والإدارية، وتعامل مع النزعات الانفصالية والطوائف الدينية غير الأورثوذكسية بحزم وصرامة. وكان محبّاً للبناء والإعمار، إذ بنى كنائس فخمة متعددة، وأقام مشاريع كثيرة، وأولى إدارة الدولة اهتماماً كبيراً. لكنه بنشاطه العسكري أفقر خزينة الدولة، وبانصرافه للعمل العسكري في الغرب، فتح الباب أمام ملك فارس، كسرى أنو شروان لمهاجمته من الشرق، الأمر الذي اضطره إلى البحث عن السلام مع كسرى بشروط قاسية ومذلة، ولقاء جزية سنوية ضخمة (٥٣٢م).

لكن السلام مع الفرس، الذي اشتراه جوستنيان بأتاوة كبيرة لم يكن ليستمر. ففي سنة ٥٧٢م، فُتح الصراع مرة أُخرى، واستمر طويلاً حتى حسم سنة ٦٢٩م، على أيدي هيراكليوس (٦١٠ - ٦٤١م). وكان هيراكليوس (هرقل)، الإمبراطور النشيط والقدير، قد تولى السلطة في بيزنطة بعد فترة من الفوضى والهزائم على أيدي الفرس، في أيام سلفه فوكاس. وبادر الفرس مرة أُخرى (٦١١م) إلى غزو سورية واحتلال عاصمتها أنطاكيا المدينة الرئيسية في الولايات الشرقية، ثم تابعوا زحفهم إلى دمشق، فاحتلوها (٦١٣م)، ومنها إلى فلسطين (٦١٤م)، فاحتلوها بمساعدة اليهود الذين انضموا إلى الجيش الفارسي. وانتقم الفرس، ومعهم اليهود من المدينة المسيحية إيليا كابيتولينا، فهدموا كنائسها وأديرتها ومعالمها المسيحية، ونهبوها، وذبحوا الكثيرين من سكانها، وحملوا معهم «الصليب المقدس»، والبطريرك زاكاريوس إلى بلادهم.

وهذا الاجتياح الفارسي لم يتوقف عند بلاد الشام، بل تعداها إلى مصر وآسيا الصغرى. وسقطت الإسكندرية (٦١٨م)، في حين تقدم الجيش الفارسي إلى «كابادوكيا»، وعسكر في مقابل القسطنطينية. وبعد تردد، قرر هيراكليوس البدء بالحرب ضد الفرس. وكانت حملته في ربيع سنة ٦٢٢م بمثابة حملة صليبية لاستعادة إيليا كابيتولينا و«الصليب المقدس». وتضامنت الكنيسة مع الإمبراطور بكل ثقلها، المادي والمعنوي. وإضافة إلى النشاط التحريضي، وشحذ الهمم للانضمام إلى الحملة، قدمت الكنيسة مدخراتها وكنوزها لدعم الجيش والإمبراطور، الذي وجد خزينة الدولة فارغة عندما تسلم الحكم من فوكاس. وفي سلسلة من الحملات الناجحة في آسيا الصغرى وغيرها، وخصوصاً في أرمينيا - المستودع البشري لجيشه - استطاع هيراكليوس أن يحطم القوة العسكرية الفارسية. وأخيراً، عقد الطرفان صلحاً

بينهما (٦٢٩م)، واستعاد هيراكليوس الولايات الشرقية، بما فيها إيليا كابيتولينا، وكذلك «الصليب المقدس» الذي أُعيد إليها بموكب فخم.

إن السهولة التي احتل بها الفرس الولايات الشرقية للإمبراطورية البيزنطية، لا يمكن تفسيرها من دون الأخذ في الاعتبار الصراعات الدينية داخل الكنيسة المسيحية، وما رافقها من قمع وإراقة دماء. فهذه الولايات كانت في شقاق مع بيزنطة، لأسباب سياسية وقومية، عبرت عنه في تشبثها بالعقيدة المونوفيزيتية، المناهضة للكنيسة الرسمية. وزاد في ميل سكان هذه الولايات إلى الفرس، المعاملة الحسنة التي كان يتمتع بها النسطوريون تحت حكمهم. أمّا في فلسطين، فعلى الرغم من أن البطريرك كان موالياً للمركز، فقد كانت أغلبية الناس في المعارضة. ومع ذلك، انتقم الفرس من مسيحيي البلاد وكنائسهم، وخصوصاً في أورشليم، وسمحوا لليهود باستباحة معابد المسيحيين ومنازلهم. وانتهز هؤلاء الفرصة ظنّاً منهم أن الحكم الفارسي سيعيد إليهم السلطة في البلاد، كما فعل كورش في حينه. لكن هذه الأحلام تبددت بالنصر الذي أحرزه هيراكليوس على الفرس.

والنصر الباهر الذي حققه هيراكليوس وضعه في مصاف الأباطرة العظام، وهناك من شبهه بالإسكندر المقدوني. لكن «الفتح العربي» الذي جاء سريعاً في إثره غطى عليه. ومع ذلك، فإن هذه الحرب مع الفرس، وما آلت إليه من نتائج، مهدت الطريق أمام الفتح العربي، وبالتالي إزالة الدولة الساسانية من الوجود، في حين صمدت بيزنطة ثمانية قرون أُخرى. وبعد توقيع الصلح مع الفرس، عرج هيراكليوس على إيليا كابيتولينا في طريق عودته إلى بيزنطة، ودخلها باحتفال كبير، وأعاد «الصليب المقدس» إلى موضعه، وأمر بترميم الكنائس التي خربت، ومنع اليهود من دخول «المدينة المقدسة»، وحاكم المسؤولين عن ارتكاب المجازر ضد المسيحيين، ولاحقاً أصدر مرسوماً يحظر عليهم ممارسة شعائرهم الدينية.

العمران

لقد حققت الولايات الشرقية من الإمبراطورية الرومانية نهضة عمرانية وفنية وفكرية، في العصر البيزنطي، وخصوصاً بعد بروز الديانة المسيحية. فإضافة إلى هندسة المدن، التي أُقيم الكثير منها، بُنيت كنائس فخمة وأديرة وأبنية عامة، تجلى فيها الفن البيزنطي الرائع. وفي صوغ هذا الفن المتميّز تضافرت ثلاثة عناصر أساسية، هي: المسيحية والهلّينية والتراث الشرقي. وكانت مدينة أنطاكيا، عاصمة الولاية السورية، هي الرائدة على هذا الصعيد. كما قامت في بلاد الشام مراكز أدبية وثقافية،

تجاوز أثرها حدود الولاية بكثير. وإذ كانت الإسكندرية هي الرائدة في هذا المجال، فقد اشتهرت بيروت بمدرسة الحقوق، وقيساريا وغزة بمدارس البلاغة والشعر. ومن قيساريا جاء «أبو تاريخ الكنيسة» (يوسيبيوس القيصري)، الذي يعتبر المصدر الرئيسي عن حياة قسطنطين وبداية المسيحية.

وشهد العصر البيزنطي تغيّراً ملحوظاً بالتركيب السكاني في فلسطين. ففي مقابل تقلص أعداد اليهود فيها، ازدادت نسبة العرب، إذ إضافة إلى العناصر التي كانت تعيش فيها، وعلى أطرافها، منذ القدم ـ أنباط وأدوميين وأيطوريين، وغيرهم ـ دخلت قبائل جديدة من الغسانيين وحلفائهم، وعاشت إلى جانب السكان الأصليين الذين تمركزوا في المدن أصلاً ـ سوريين (أراميين) ويونان ورومان وأرمن ويهود وغيرهم. وكان الغسانيون قد انتشروا خلال القرنين ـ الخامس والسادس الميلاديين ـ في سورية وشرق الأردن وفلسطين، وتحالفوا مع البيزنطيين وأقاموا دولة حدودية قوية، حلت محل خط الحدود الدفاعي الروماني (ليمِس). وقد تنصر الغسانيون، وكانوا يتبعون العقيدة المونوفيزيتية. وبسبب موقعهم ودورهم، كان بنو غسان بؤرة جذب لقبائل متعددة، دخلت في تحالف معهم، واستقرت في المنطقة.

وضمن الترتيبات الإدارية ـ الدفاعية التي أدخلها الإمبراطور ديوقلتيان (٢٨٤ ـ ٣٠٥م)، تمت إقامة خط حصون دفاعي على حدود الصحراء في جنوب فلسطين وشرق الأردن. وكانت مهمة القوات العسكرية في هذا الخط، الذي عُرف باسم (ليمس)، ضبط حركة القبائل العربية الرحالة في هذه المناطق. كما عمد ديوقلتيان إلى تقسيم الولايات إلى وحدات أصغر حجماً ـ ألوية. وقسمت فلسطين (يوديا سابقاً) في عهده إلى لواءين، وبعده إلى ثلاثة. ونحو سنة ٤٠٠م، كانت فلسطين مكونة من ثلاثة ألوية، هي: ١) «فلسطين الأولى»، وتضم الأجزاء الوسطى من البلد ـ الجبل والساحل ـ ومركزها الإداري قيساريا، والمركز الروحي في إيليا كابيتولينا؛ ٢) «فلسطين الثانية»، وتضم الجليل، وبعض أجزاء شرق الأردن الشمالي (الجلعاد)، ومركزها بيسان؛ ٣) «فلسطين الثالثة»، وتضم جنوب فلسطين وشرق الأردن (مناطق الأدوميين والأنباط سابقاً) ومركزها البتراء.

ولضبط الإدارة، مدنياً وكنسياً، قُسمت الألوية إلى أقضية، في مركز كل منها مدينة. ويتضح من المصادر المتوفرة أن عدد المدن ازداد في فلسطين منذ القرن الثالث الميلادي، إذ أصبحت البلاد كلها مقسمة إلى وحدات مدينية تتمتع بحكم ذاتي. وجنباً إلى جنب مع الإدارة الحكومية كانت تقوم إدارة كنسية، وبتراتبية متوازية مع أهمية المدينة كمركز، لتطابق الإدارتين منذ أيام قسطنطين وخلفائه. وبطريركية

إيليا كابيتولينا تميّزت بموقعها، فكانت أعلى من قيساريا، مع أن الأخيرة ظلت أعلى إدارياً، إذ كانت هي العاصمة الفعلية، ومقر الحاكم البيزنطي. وليس ذلك إلاّ للأهمية التي صارت تولى لإيليا كابيتولينا بعد بروز الديانة المسيحية، لأنها أهم مراكز التراث المسيحي. وبسبب هذا الموقع المتميز، صارت فلسطين تسمى بالتدريج «الأرض المقدسة». وبتغييرات طفيفة، ظل هذا الترتيب قائماً لفترة طويلة، ولم يتغير بصورة جذرية إلاّ عند الاحتلال الفارسي (الساساني)، في بداية القرن السابع الميلادي.

وعلى الرغم من الاضطرابات المتكررة، وما تجرُّه من خراب، فقد بُنيت مدن كثيرة في فلسطين خلال هذه الفترة. وإضافة إلى المدن التي أنشأها هيرودوس: قيساريا وسبسطية وأنتيباترس (رأس العين) وفصائيل (شمال أريحا) وغيرها، عمد الأباطرة الرومان إلى إقامة عدد منها. ففي أيام الإمبراطور فسبسيان (٦٩ ـ ٧٩م)، بُدء العمل ببناء مدينة عمواس (نيكوبولس)، حيث عسكر هناك قبل التقدم لاحتلال أورشليم. وعندما استُكمل بناؤها، مُنحت لقب بولس، أيام ألكسندر سفيروس (٢٢٢ ـ ٢٣٥م). وكذلك نشط في أيامه العمل في بناء نابلس (نيابولس)، التي نمت لتصبح من كبريات مدن فلسطين، حيث كانت تقام الاحتفالات الكبرى والألعاب الرياضية. وفي بداية حكم الولاة الرومان في فلسطين، جرى توسيع أراضي المدن، وكذلك تطوير الإدارة الذاتية فيها، إذ أصبح البلد كله تقريباً عبارة عن «اتحاد مدن». ومنذ أيام فسبسيان مُنحت مدن كثيرة جديدة حكماً ذاتياً ومنها: يبنى وأسدود وأنتيباترس وأرسوف وجبع ويافا وطبرية (التي بناها أنتيباس، ابن هيرودوس وجعلها عاصمته نحو سنة ٢٦م) وصفورية (التي كانت عاصمة أنتيباس قبل الانتقال إلى طبرية، فمُنحت لقب بولس أيضاً). وبعد ذلك أُقيمت اللد (ديوسبولس) وبيت جبرين (إليوتيروبولس) في القرن الثاني الميلادي.

وبعد القضاء على تمرد باركوخبا (١٣٢ ـ ١٣٥م)، بدأ الإمبراطور هدريان (١١٧ ـ ١٣٨م)، الذي كان مولعاً بالشرق، ومحباً للعمارة والبناء، بإقامة إيليا كابيتولينا، بعد أن ظلت معسكراً للجيش الروماني منذ أيام تيطس، وخراب الهيكل الثاني. وأرادها الإمبراطور أن تكون مستعمرة رومانية، تضم كل المؤسسات المعروفة في المدن الهلنستية ـ هيكل روماني وجمناسيوم وغيرهما من المؤسسات العمرانية والثقافية الجميلة. وأخرج هدريان اليهود من إيليا كابيتولينا، وحظر عليهم الدخول إليها والإقامة فيها. فانتقل المركز اليهودي إلى يبنى، حيث راح يتبلور سنهدرين جديد، وأصبحت المدينة مركزاً للدراسات التوراتية، وفيها تمّ جمع عناصر الشريعة اليهودية، وتصنيفها في كتاب «المشنا». وكان تراجان (٩٨ ـ ١١٧م) احتل البتراء

(١٠٦م)، وقضى على دولة الأنباط. وضمّ أراضيهم إلى الولاية الرومانية ـ سورية. ولكن المدينة احتفظت بأهميتها التجارية، وازدهرت في هذا المجال، وخصوصاً بعد أن بنى تراجان «الطريق الجديد» (فيانوفا)، الذي يصل العقبة (أيلة) بمدينة بصرى الشام. ثم جعل أراضي الأنباط وشرق الأردن الولاية العربية التي عاصمتها بصرى، ويعسكر فيها الفيلق الثالث الروماني.

وبصورة عامة، يمكن تصنيف بناء المدن وتطورها في فلسطين في أثناء العصر الروماني، سواء الجديدة منها، أو التي أُعيد ترميمها وتوسيعها على أنقاض مدن قديمة، ثم حصلت على الحكم الذاتي، وانتشرت لتغطي مع ريفها جميع أنحاء البلد، بحسب الترتيب الزمني التالي:

١) فترة الاحتلال الروماني (أيام بومبي وغابينيوس): عكا (بطوليمايس) ودورا (الطنطورة) وعسقلان وغزة البحرية (ميوماس) ورفح (رفيا) وبيسان (سكيتوبولس) وأرسوف (أبولونيا) ويافا (يوبي).

٢) عصر هيرودوس (٣٧ ـ ٤ ق.م.): قيساريا (قيصرية) وسبسطية (السامرة) واللجون (ليجيو)، وأنتيباترس (رأس العين) وجبع.

٣) أيام أنتيباس ـ ابن هيرودوس: طبرية (على اسم الإمبراطور طيباريوس ١٤ ـ ٣٧م).

٤) أيام فسبسيان إلى تراجان (٦٩ ـ ١١٧م): نابلس (نيابولس) وصفورية (ديوسيزارية).

٥) أيام هدريان (١١٧ ـ ١٣٨م): إيليا كابيتولينا (القدس).

٦) أيام سبتيموس سفيروس (١٩٣ ـ ٢١١م): اللد (ديوسبولس) وبيت جبرين (إليوتيروبولس).

٧) أيام ألكسندر سفيروس (٢٢٢ ـ ٢٣٥م): عمواس (نيكوبولس).

وقد عُرف الرومان ببناء الطرق الجيدة والجسور القوية، التي ربطت الولايات بالعاصمة روما، إذ شاعت مقولة «كل الطرق تؤدي إلى روما.» وأفادت فلسطين، بسبب موقعها الاستراتيجي من الاهتمام الروماني ببناء الطرق وصيانتها وحمايتها. والطريق الرئيسي في فلسطين منذ أقدم العصور المعروفة، هو طريق البحر الساحلي (Via Maris)، الذي كانت تتفرع منه شبكة تصل إلى المدن الداخلية، من أهمها طريق وادي عارة، الذي يؤدي إلى مرج ابن عامر (مجدو)، ومنها إلى بيسان وشرقاً إلى

دمشق، حيث يبدأ طريق الملك، الذي يتجه جنوباً عبر الهضبة في شرقي الأردن، إلى الجزيرة العربية. والطريق الروماني الأقدم في فلسطين هو الذي يمر على طول الساحل السوري، من أنطاكيا إلى عكا وجنوباً إلى قيساريا ـ اللد ـ أسدود ـ عسقلان ـ غزة ـ رفح، ويستمر في شمال سيناء في مصر. والجزء الأكبر منه (أنطاكيا ـ عكا) استكمل في أيام نيرون (٥٤ ـ ٦٨م). أمّا الأجزاء الجنوبية فقد تمّ إنشاؤها لاحقاً. ومن الطرق الداخلية المهمة تلك التي تتفرع من طريق التوابل ـ الجزيرة العربية ـ العقبة ـ البتراء ـ غزة، وهي تمر بمدينة الخلصة (ألوسا)، ويتفرع منها طريق آخر يتجه نحو الخليل (حبرون) إلى أورشليم.

وفي أوائل القرن الثاني، بنى تراجان (٩٨ ـ ١١٧م) أطول طريق روماني في بلاد الشام وذلك بعد احتلال البتراء (١٠٦م)، وضم الولاية العربية إلى الإمبراطورية مباشرة. وهذا الطريق، الذي سمي «طريق تراجان الجديد» (Via Nova Trajana)، امتد من العقبة إلى بصرى مروراً بالقويرة وأذرح والكرك وعمان وأم الجمال. وقد بُني لاحقاً فرع من هذا الطريق يصل إلى البتراء. وكانت واحة الأزرق محطة مهمة على هذا الطريق، حيث يبدأ وادي السرحان، مروراً بدومة الجندل (الجوف)، إلى قلب الجزيرة العربية. واكتسب هذا الطريق أهمية خاصة بعد إنهاء الاستقلال السياسي للبتراء، وكذلك بعد تراجع أهمية المدن العشر (ديكابولس) عسكرياً، وبالتالي دفاعياً عن أحد حدود الإمبراطورية. فعمد تراجان إلى نشر الفيلق الثالث على حدود الصحراء، وتمركز في بصرى، كما انتشرت وحدات منه في مواقع أُخرى، وصولاً إلى العقبة. والهدف الرئيسي من هذا العمل هو سيطرة الدولة على تجارة الجزيرة العربية، بكل ما تدره من مردود اقتصادي مباشرة على خزينة الدولة، وبالتالي إخضاع القبائل العربية في المنطقة لهذا الإجراء.

وكان هدريان (١١٧ ـ ١٣٨م) من أكثر الأباطرة اهتماماً ببناء الطرق في فلسطين وغيرها. ومن أهمها في فلسطين: ١) طريق عكا ـ اللجون ـ سبسطية ـ نابلس ـ إيليا كابيتولينا؛ ٢) حسبان (حشبون في شرق الأردن) ـ أريحا ـ إيليا كابيتولينا ـ بيت جبرين ـ الساحل؛ ٣) بيسان ـ اللجون؛ ٤) عكا ـ صفورية ـ طبرية؛ ٥) إيليا كابيتولينا ـ الخليل ـ بيت جبرين. وبعد هدريان بنى خلفاؤه طريقاً بين صور ودمشق، مروراً بمدينة بانياس (قيصرية فيلبي)، وأُخرى بين بصرى وطبرية، وثالثة بين طبرية وأريحا. ومن أهم الطرق التي بُنيت في ذلك العصر، تلك التي وصلت ميناء العقبة، أو البتراء، بمدينة غزة، الميناء المهم في جنوب فلسطين، ومنفذ البضائع الآتية من الجزيرة العربية، وخصوصاً العطور والتوابل. وكان هذا الطريق يمر بخمس مدن

تجارية في النقب، كان الأنباط يستعملونها، وهي: عبدة وسبيطة ونيتسانا وكُرنب وألوسا (الخلصة). وقد كشف في هذه المدن عن آثار تدل على ازدهارها في العصر الروماني ـ البيزنطي: بوابات ضخمة وأسواق ومعابد وكنائس ومسارح وسدود مياه وقنوات.. إلخ.

وقد ظلت الزراعة عماد الاقتصاد في البلد، ولكن صناعات متعددة ازدهرت بالمدن، وكذلك التجارة ببضائع متنوعة. وتميّزت غزة كميناء، إذ كانت منفذ التجارة مع الجزيرة العربية عبر النقب، الذي حرصت السلطات على أمن القوافل التي تنقل البضائع، عبر طرقه. ولم تقتصر تجارة فلسطين وموانئها على المنتوجات الزراعية: كزيت الزيتون والنبيذ والبلسم (من منطقة عين جدي) والحبوب (من مرج ابن عامر) والخيول، ولا على ما تحمله القوافل من الجزيرة العربية والشرق الأقصى ـ التوابل والعطور ـ بل اشتغلت أيضاً بمنتوجات وبضائع متنوعة، منها: الأخشاب والنحاس من آسيا الصغرى والحرير والأيقونات من القسطنطينية والزجاج من سورية والجلود والفراء من أوروبا. ولذلك ازدهرت الموانىء ـ غزة ويافا وقيساريا وعكا وغيرها. وفي أراضي الإمبراطورية المترامية الأطراف، حيث تمتع السكان بحرية التنقل وبالأمن في فترات الاستقرار، تشكلت سوق تجارية ضخمة، قامت القسطنطينية ذاتها بدور مركزي فيها، لأنها مدينة صناعية وتجارية، فضلاً عن أنها عاصمة الإدارة المدنية والكنسية، ومركز الثقافة والفكر.

وكانت ولاية سورية، ومن ضمنها فلسطين، ولاية غنية، تمتعت بازدهار اقتصادي لفترات طويلة من الاستقرار، ولذلك شهدت نهضة عمرانية وفنية وفكرية. ففضلاً عن بناء المدن والموانىء والحصون والطرق، أُقيم عدد كبير من الهياكل، ولاحقاً الكنائس المسيحية منذ القرن الرابع الميلادي. وفيها يتجلى فن العمارة الراقي، الذي مزج بين العناصر الشرقية واليونانية والرومانية، فجاء متميزاً برونقه وجماله وزخرفه. وتبرز فيه الفسيفساء بجمال صورها ـ أوراق الأشجار والزهور وعناقيد العنب والثمار والحيوانات والطيور البرية والأليفة. كما تجذب الأنظار الأعمدة اليونانية والطراز «الباسيليكي»، في بناء الكنائس الكثيرة، والأديرة للرهبانيات التي انتشرت في جميع أنحاء البلد، وحتى في الصحراء. ومن أهمها في فلسطين «دير مار سابا» (بالقرب من القدس) و«دير جبل الطور» (بالقرب من الناصرة)، وكذلك في مدن الناصرة وبيت لحم وجبل الزيتون في القدس. أمّا الكنائس، فأقدمها كنيستا «المهد» و«القيامة»، من أيام قسطنطين، وكذلك كنيسة «البشارة» في الناصرة، وكنيسة غزة، التي بُنيت سنة ٤٠٢م على يد الإمبراطورة الورعة يودوكية. ووُجدت آثار كنائس

جميلة في مدن النقب ـ عبدة وسبيطة وكرنب.

وفي العصر البيزنطي، وبعد سيادة الديانة المسيحية، وصلت الحياة الفكرية والروحية الذروة في فلسطين. فأُنشئت فيها المدارس الدينية، التي كان لأساتذتها وخريجيها دور كبير في تطوير الفكر المسيحي. وقد استندت هذه النهضة إلى تراث هليني، تبلور في المدارس الست: أثينا والقسطنطينية وأنطاكيا وبيروت وغزة والإسكندرية. وكانت أثينا تُعنى بالأدب الكلاسيكي والفلسفة، لكن الإمبراطور جوستنيان (٥٢٧ ـ ٥٦٥م) أغلقها بسبب تشبث أساتذتها بالوثنية. وتخصصت مدرسة بيروت بالقانون، فقصدها طلاب الحقوق من جميع أنحاء الإمبراطورية. وكانت مدرسة الإسكندرية تُعنى بالعلوم الطبيعية والرياضيات. وتُعتبر مدرسة غزة بنت الإسكندرية علمياً، وقد أصبحت مركزاً فكرياً ذا شهرة واسعة. واهتمت مدرسة قيساريا بالبلاغة والأدب وتدريب موظفي الحكومة. وكان فيها معهد ديني مسيحي قوي، ومنه تخرج يوسيبيوس القيصري (٢٦٤ ـ ٣٤٠م)، مؤرخ الكنيسة والإمبراطور قسطنطين. ومن الأسماء الفلسطينية اللامعة ستاتيوس، الشاعر النابلسي، توفي سنة ٩٦م وبروكوبيوس، المؤرخ القيسري، توفي سنة ٥٦٥م.

المراجع

باللغة العربية

- «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام. ٤ مجلدات. دمشق، ١٩٨٤.
- ــــــ، القسم الثاني (الدراسات الخاصة). ٦ مجلدات، بيروت، ١٩٩٠.

باللغات الأجنبية

- Applebaum, Shimon and Mordekhai Gihon. *Israel and her Vicinity in the Roman and Byzantine Periods*. Tel Aviv, 1967.
- *Atlas of Israel*. Jerusalem, 1970.
- Avi-Yonah, Michael. *The Holy Land: A Historical Geography*. Michigan, 1977.
- Burns, Edward McNall. *Western Civilizations*. 8th Edition. New York, 1973.
- *The Cambridge Medieval History*, Vol IV, «The Byzantine Empire». Cambridge, 1966.
- Diel, Charles. *Byzantium, Greatness and Decline*. New Brunswick (N.J.), 1957.
- Dudley, Guilford A. *A History of Eastern Civilizations*. New York, 1973.
- *Encyclopaedia Hebraica*. Jerusalem (Hebrew).
- *Encyclopaedia Judaica*. Cecil Roth (ed.). New York, 1971.
- Fiensy, David A. *The Social History of Palestine in the Herodian Period*. New York, 1991.
- Ghirshman, R. *Iran*. England, 1978.
- Harrison, John B. and Richard E. Sullivan. *A Short History of Western Civilization*. 3rd Edition. New York, 1971.
- McNeill, William H. *The Rise of the West*. Chicago, 1963.
- Vasiliev, A. A. *History of the Byzantine Empire (324 - 1453)*. 2 Volumes. Wisconsin, 1964.

الفصل الرابع
العصور الوسطى

أولاً: الفتح العربي

تبعاً لبعض المفاهيم المتداولة للدلالة على المصطلحات والتسميات في العصر الحديث، يمكن القول إن علاقة العرب بفلسطين قديمة قدم التاريخ. فقد ورد ذكرهم في نقوش بابلية من أيام نارام سين الأكادي، الذي يذكر أنه غزا فلسطين، وحارب قبائل عربية في جنوبها، نحو سنة ٢٢٥٠ ق.م. لكن إطلاق الكنية «عرب» على جماعات بدوية من قِبل أهل الحضر شيء، ووعي هذه الجماعات لذاتها كجزء من «أُمة» شيء آخر. وإسقاطات الحاضر على الماضي لا تساعد على التوضيح بقدر ما تُدخل الأمور في متاهات لا طائل فيها. والأكيد أن الوعي العربي للذات تشكّل عبر قرون طويلة، تحت حكم الإمبراطوريات الكبرى التي قامت في الشرق الأدنى القديم. ولكن هذا الوعي الذاتي بالانتماء تبلور مع ظهور الإسلام وانتشاره، إذ تميّز العرب، كحملة لواء الإسلام والدعوة إليه، عن غيرهم من الشعوب التي دخلت فيه عبر الفتوحات.

وكان الفتح العربي، بمعنى من المعاني، تتويجاً لمسار طويل من الهجرات العربية التي انطلقت من الجزيرة، جنوبها أو شمالها، واستقرت في بلاد الشام. لكنها لم تكن تحمل رسالة دينية. وحتى لو استثنينا الهجرات القديمة جداً، والتي صارت تُعرف باسم «الهجرات السامية» ـ الشرقية أو الغربية، وكذلك العبرانيين (الأدوميين والمؤابيين والعمونيين، والإسرائيليين وغيرهم)، فالوثائق التاريخية تشير إلى أن الممالك العربية الثلاث القوية ـ البتراء وتدمر والجابية (عاصمة بني غسان في الجولان) ـ كانت لها علاقة قوية بفلسطين. وكذلك فالوثائق المصرية والعراقية، كما التوراة، تشير إلى قيام وحدات سياسية عربية، كانت على علاقة بفلسطين، بصورة أو بأُخرى، منذ الألف الأول قبل الميلاد. هذا إضافة طبعاً إلى العدد الكبير من القبائل العربية التي حطت عصا ترحالها في فلسطين وجوارها خلال العصور.

ففي البتراء قامت وازدهرت مملكة الأنباط، التي وصلت ذروة قوتها العسكرية والاقتصادية، في القرن الأول الميلادي. وكانت حليفة للرومان، وقامت بدور دفاعي

مهم على حدود الإمبراطورية، سواء تجاه الفرثيين، أو القبائل العربية المتنقلة. وقد سيطر الأنباط على جنوب فلسطين، وخصوصاً على طريق التجارة المؤدي إلى غزة عبر النقب، في أراضي الأدوميين، إذ إن البتراء كانت حلقة مركزية في التجارة الدولية بين البحرين ـ المتوسط والعربي ـ وكذلك بين الجزيرة العربية وبلاد الشام. وامتد سلطانها في ذروة قوتها ليضم شرقي الأردن كله إلى تخوم دمشق، كما وصل جنوباً إلى شمال الجزيرة العربية. وفي مراحل معينة وسعت البتراء نفوذها في فلسطين، وصولاً إلى محاصرة أورشليم عشية حملة بومبي الروماني عليها. وطمعاً في السيطرة على تجارتها، حاربها البطالسة والرومان، إلى أن قضى عليها تراجان (١٠٦م)، وضمّها إلى أراضي الإمبراطورية، باسم «الولاية العربية».

وبعد هبوط البتراء برزت تدمر (بالميرا) كمركز للتجارة الدولية بين الشرق والغرب، وازدهرت نتيجة التطورات الجديدة، التي أدّت إلى تحوّل في طرق التجارة، وخصوصاً بعد احتلال الفرثيين لبلاد ما بين النهرين. واستفادت من ذلك تدمر، الواقعة وسط الصحراء السورية، على واحة تتوفر فيها المياه ـ العذبة والكبريتية. وتدمر مدينة قديمة، يرد ذكرها من أيام تغلات بلّيسر الأول نحو سنة ١١٠٠ ق.م. وقد حاول أنطونيوس نحو سنة ٤٢ ق.م. احتلالها والاستيلاء على ثرواتها، لكنه فشل. غير أنها، ولأسباب موضوعية، دخلت في منطقة النفوذ الروماني في عصر الإمبراطورية، ووصلت ذروة ازدهارها في الفترة (١٣٠ ـ ٢٧٠م)، إذ أصبحت فعلاً وارثة البتراء. وكمملكة حدودية، حاولت تدمر توسيع نفوذها، مستفيدة من الصراع بين الرومان والفرس. وإذ نجحت لفترة، ضمن تضافر أوضاع مواتية، فإنها في نهاية الأمر ذهبت ضحية الانخراط في لعبة القوى الكبرى، إذ لم تتوفر لها الشروط، الذاتية والموضوعية، للقيام بدور كهذا.

لم تكن تدمر معروفة بنشاطها العسكري، ولكنها اشتهرت بتجارتها، وذلك بفضل موقعها. ولما تولى المُلك فيها أُذينة (النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي)، كانت تدمر تمتلك قوة عسكرية، من خلال تحالفاتها مع القبائل العربية الواقعة في منطقة نفوذها بعد أن دخلت حلبة الصراع بين روما وفارس كدولة حدودية. واستطاع أُذينة سنة ٢٦٠م أن يهزم شابور الأول، الشاه الإيراني الذي احتل سورية، وأسر الإمبراطور الروماني فاليريان. وبذلك فرض نفسه قوة لا يمكن تجاهلها في الشرق، فعينته روما نائباً للإمبراطور في الشرق، لكنها سرعان ما عملت على التخلص منه غيلة سنة ٢٦٦م. فخلفته زوجته الزباء (زنوبيا) الشهيرة، وتحدت روما وحققت انتصارات باهرة، لكنها في نهاية الأمر هُزمت على يد الإمبراطور

فاليريان نفسه سنة ٢٧٢م، ووقعت أسيرة في يده، ودخل تدمر، وخربها بعد أن نهبها، وتشهد خرائبها القائمة حتى يومنا هذا على عظمتها.

وبصورة ما، ورثت مملكة آل جفنة (الغسانيين) موقع تدمر، السياسي والتجاري، وأقامت دولة حدودية قوية، ولكن من دون عاصمة فخمة كتدمر. وإذ تميّز التدمريون بنشاطهم التجاري أولاً، ومن ثمّ العسكري، فقد كان الغسانيون على العكس، إذ كرسوا نشاطهم للصراع العسكري أولاً، واستفادوا من التحوّلات التي طرأت على طرق التجارة الدولية، فصارت تمر عبر مناطقهم. وبينما توجه التدمريون، كشعب تجاري، إلى بناء مدينة فخمة في قلب الصحراء، تضم مؤسسات تخدم الوظيفة المركزية لها، فإن الغسانيين ظلوا أقرب إلى البداوة، وبقيت عاصمتهم عبارة عن معسكر متنقل على أطراف البادية، إلاّ في فترات قصيرة حيث استقرت في الجابية (الجولان) وجِلّق (دمشق). ومن نواح متعددة، شكّل مُلك الغساسنة في بلاد الشام، وخصومهم الألداء، المناذرة (اللخميين)، في الحيرة على أطراف العراق، مرحلة متقدمة في التمهيد للفتح العربي بعد ظهور الإسلام.

وبنو غسان قبيلة عربية يمنية، هاجرت من موطنها في نهاية القرن الثالث الميلادي، ونزلت البلقاء والحوران. وهم يلقبون آل جفنة، نسبة إلى جفنة بن عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء، مؤسس السلالة في بلاد الشام، وهناك من ينسب إلى هذه السلالة أكثر من ثلاثين ملكاً. وقد تنصّر الغسانيون، واتبعوا العقيدة المونوفيزيتية، وطرح ملوكهم أنفسهم حماة الكنيسة البرادعية (نسبة إلى يعقوب البرادعي ـ المبشر النشط بهذه العقيدة في منطقة نفوذ الغسانيين)، الأمر الذي أدّى إلى صدامات عنيفة بينهم وبين البيزنطيين الذين تبنّوا الكنيسة الأورثوذكسية الرسمية في الإمبراطورية. وفي العقود الأخيرة من القرن الخامس الميلادي، توثقت علاقات الغسانيين، كحكام دولة حدودية، مع البيزنطيين. أمّا فترة ازدهار هذه المملكة فكانت في القرن السادس الميلادي (أيام جوستنيان)، وذلك في زمن الحارث الثاني (الأعرج)، الذي حكم في الفترة (٥٢٩ ـ ٥٦٩م)، ومن بعده في زمن ابنه المنذر وحفيده النعمان. وانتهى مُلك آل جفنة بالفتوح العربية، في النصف الأول من القرن السابع الميلادي.

إن أثر الغساسنة في بلاد الشام يتجاوز المأثور عنهم في التراث العربي بشأن صراعهم الدموي الطويل، كدولة حدودية متحالفة مع بيزنطة، مع أبناء عمومتهم اللخميين في الحيرة، حلفاء الفرس. فآثارهم المنتشرة في سورية والأردن وفلسطين تشهد على فترة من الازدهار الحضاري المادي الكبير. وكذلك، فالأدب العربي ينضح بمآثرهم وحبهم للشعر وإكرامهم للشعراء. وخلال حكمهم الطويل (نحو أربعة

قرون)، نزلت مناطق نفوذهم قبائل عربية كثيرة، استوطنت بلاد الشام، وشكّلت لاحقاً مرتكزاً مهماً للفتوحات العربية بعد ظهور الإسلام. كما أدّى الغساسنة دوراً في نشر المسيحية بين العرب. والأكيد، أنهم في هذه المرحلة من الصراعات القومية داخل الإمبراطورية البيزنطية، والتي اتخذت صيغة الخلافات العقائدية الدينية، قد ساهموا كثيراً في بلورة الوعي الذاتي العربي، وبذلك مهدوا الطريق أمام تكريس هذا الوعي بعد الإسلام.

باقتراب القرن السادس الميلادي من نهايته وبداية السابع، أخذت الأوضاع الذاتية والموضوعية لدخول العرب مسرح التاريخ كقطب رئيسي تتشكل بوتيرة متسارعة، وذلك بعد أن ظلوا لفترة طويلة هامشيي الأثر في الأحداث الجارية. وبدخولهم هذا، أسسوا لقيام حضارة عالمية ومادية وروحية، كان الإسلام مرتكزها وحافزها. ففي الصراع بين الشرق الفارسي، والغرب الهليني (الروماني ـ البيزنطي)، أدّى العرب دوراً مهماً، وكذلك في النزاعات داخل هاتين الإمبراطوريتين، الأمر الذي ساعد على تبلور شخصيتهم المتميّزة. ومع ذلك، ظلوا تابعين لهذه القوة العظمى أو تلك، ولم يكن زمام أمرهم بأيديهم. وخلال الربع الأخير من القرن السادس، والأول من القرن السابع، أنهكت الإمبراطوريتان بعضهما بعضاً، وفتحتا الباب على مصراعيه أمام الفتوحات العربية التي انطلقت من الحجاز ـ مهد الإسلام ـ واجتاحت خلال فترة قصيرة نسبياً، أراضي الإمبراطورية الفارسية كلها، وكذلك الجزء الأكبر من أراضي الإمبراطورية البيزنطية.

لقد استنزفت الحرب الطويلة والمستمرة طاقة الإمبراطوريتين ـ الفارسية والبيزنطية ـ عسكرياً ومادياً ومعنوياً. وعندما توصلتا إلى ضرورة وقف القتال بينهما، نظراً إلى عبثية استمراره من دون القدرة على حسمه، واتفقتا على الشروط للتعايش، كان جيشاهما في حالة متدنية من جهة التنظيم والطاقة البشرية والروح القتالية. وفي مسيرة الحرب الطاحنة، ونتيجة الخسائر الكبيرة في الأرواح والعتاد والأموال، اضطر الطرفان إلى تجنيد المرتزقة بأعداد كبيرة، واللجوء إلى رفع الضرائب على السكان والتجارة الدولية، وذلك لتوفير المال اللازم لتحمل أعباء الحرب المكلفة. وهكذا، وعندما حانت ساعة المواجهة مع الجيوش العربية، التي زحفت تحت قيادات مجربة، ذات قدرات تنظيمية فائقة، كما تمتعت بروح معنوية عالية، تحفزها أهداف ذاتية وجماعية مجزية، مادياً وروحياً، لم تستطع جيوش الإمبراطوريتين الصمود، وانهارت بسرعة غير متوقعة.

وعلى العكس من سلوكهما السابق في دعم حليفيهما الحدوديين ـ الغساسنة

على الجانب البيزنطي، واللخميين على الفارسي ـ عمد الطرفان، وتحت وطأة الحرب الدائرة بينهما عشية انطلاق الفتوحات العربية، إلى تهميش دور هذين الحليفين، ووقف الدعم عنهما، وأيضاً إغراء مقاتليهما من القبائل بالانضمام إلى جيشي الإمبراطوريتين. وقد ترك هذا السلوك حدود الإمبراطوريتين مفتوحة أمام الجيوش العربية، ومغرية للاختراق، وذلك بالتعاون مع القبائل العربية التي انقلبت على حليفيها السابقين، وانحازت إلى الجانب العربي. أمّا الترتيبات الأمنية الحدودية، التي رعاها الفرس والروم خلال قرون طويلة، وبصور متعددة، فقد انهارت أمام حركة الفتوح العربية، ومن دون مقاومة تذكر. وهيراكليوس، الذي أطاح بترتيبات جوستنيان مع الغساسنة، دفع ثمناً غالياً، غطى على النصر الذي أحرزه في حملاته اللامعة ضد الفرس.

وكان من نتائج الحرب المدمرة بين الإمبراطوريتين، وما فرضته عليهما من أعباء، وما استلزمته من تجنيد للإمكانات وحشد للطاقات، وبالتالي ما ألحقته جراء ذلك من أضرار بالسكان المحليين، أن راح هؤلاء يضمرون العداء للسلطة، ويتمنون الخلاص منها. وقد رأوا في العرب الفاتحين فرصة لإزاحة الظلم عن كاهلهم، وخصوصاً بعد أن اكتشفوا الفارق بين تعامل العرب معهم، بالنسبة إلى سلوك السلطة سابقاً، وعلى الجانبين. وحتى المسيحيين العرب، ونظراً إلى اعتناقهم العقيدة المونوفيزيتية المناهضة للأورثوذكسية الرسمية البيزنطية، وتحملهم جراء ذلك الكثير من الاضطهاد على يد السلطة، رأوا في الفتح العربي، حتى وهو يحمل لواء الدعوة إلى الإسلام، طريقاً إلى الخلاص من القمع الديني، الذي كان يغلف تناقضات قومية بين الشعوب المحكومة والسلطة المركزية.

والنتيجة المهمة للحرب بين الفرس والروم، والخارجة بطبيعة الحال عن إرادة الطرفين المتحاربين، لكنها ناجمة عن سلوكهما، هي انتقال التجارة الدولية إلى خطوط أُخرى، تتحاشى المرور في مناطق الصراع، تفادياً للأخطار والضرائب والمكوس، في زمن الحرب واختلال الأمن. فازدهرت نتيجة ذلك مراكز جديدة تقع على الطرق البديلة في شبه الجزيرة العربية، ولعل أهمها مكة المكرمة، التي تقع على مفترق طرق تؤدي إلى الجهات جميعها. فأضافت مكة بذلك إلى أهميتها الدينية، التجارة والمال والعلاقات الدولية، وبالتالي الموقع المتميّز في نظر القبائل في الجزيرة العربية. ومعروف أن مكة كانت، ومنذ أقدم العصور، «قبلة الحج»، به يؤم الناس «بيت الله الحرام» (الكعبة)، فأصبحت بعد ازدهارها الاقتصادي، واتساع علاقاتها التجارية والدبلوماسية، مركزاً سياسياً مرموقاً أيضاً.

وفي مكة، التي جمعت المتناقضات وهي تشهد تحوّلات حادة في مجتمعها وعلاقاتها، ولد النبي محمد (ص)، في بطن من قريش (بني هاشم)، وفي عائلة كانت تتولى «سدانة الكعبة»، وذلك «عام الفيل» (٥٧٠م) بحسب الرواية. وقد نشأ وترعرع وهو يشهد هذه التحولات وما يواكبها من متغيرات في السلوك والعلاقات والقيم. فالمدينة التي كانت مركزاً دينياً قديماً، صارت فضلاً عن «الحرم»، تضم سوقاً تجارية ومالية ضخمة. وأهلها، الذين ظلت الروح القبلية تسود مجتمعهم، أصبحت لهم شبكة علاقات واسعة، في الجزيرة وخارجها، تتناسب وحجم تجارتهم الدولية الكبير. ومكة التي صارت تستحوذ على هذه التجارة الدولية، كانت بالضرورة على اطلاع بما يجري بين القوتين العظميين في تلك الفترة التاريخية. وبالتأكيد، فإن هذه الصورة لم تكن غائبة عن ذهن «رسول الله» (ص)، وهو يباشر دعوته إلى الإسلام.

ومكة هذه، التي حجب تشبث أهلها بنمط حياتهم الآفاق الرحبة التي يفتحها الإسلام أمامهم، أكان على الصعيد الروحي أو المادي، رفضت دعوة الرسول (ص) إلى اعتناق الدين الجديد. ولمّا ثابر محمد (ص) على دعوته من دون هوادة، رأى فيها أهل مكة، بل فيه شخصياً، خطراً يتهدد مرتكزات علاقاتهم وقيمهم ـ المادية والروحية. وبقدر ما ازداد احتدام التناقض معه، رفع أولو الأمر في مكة حدة صراعهم ضده، فاضطروه إلى مغادرة مسقط رأسه، والهجرة إلى يثرب (المدينة المنورة). وفي المدينة وجد الرسول (ص) مرتكزاً مرحلياً لنشاطه الديني والسياسي، يدير منه صراعه مع مكة لحملها على قبول الدعوة إلى الإسلام، إذ ظل ذلك بالنسبة إليه هدفاً مركزياً يوليه الأولوية. ومع أنه أعلن بيت المقدس (القدس) «القبلة الأولى»، يتوجه إليها المسلمون في صلاتهم، فإن مكة لم تغب قط عن باله، وذلك لمركزيتها في الدين الجديد ـ الإسلام ـ الذي يدعو إليه، كما في التشكيل السياسي الذي يعمل من أجله.

لأسباب دينية ـ إعلان بيت المقدس أولى القبلتين ـ وسياسية ـ نشر الدعوة الإسلامية بين عرب الشام والعراق ـ وكذلك لضرورات الصراع مع أهل مكة، كان اهتمام الرسول (ص) ببلاد الشام لا يفوقه إلاّ الهدف المباشر ـ فتح مكة (البيت الحرام)، واستمالة قريش (اللقاح) إلى جانبه. ولتحقيق أهدافه في مكة، اتبع محمد (ص) سياسة الترغيب والترهيب. فبينما عمد في «مغازيه» الأولى إلى تهديد عصب حياتها الاقتصادية ـ التجارة ـ لم يتوقف عن السعي، سياسياً ودبلوماسياً، لجذب أعيان قريش إلى الإسلام. وما أن حقق توازناً نسبياً للقوى مع مكة، جرى التعبير عنه في صلح الحُديبية سنة ٦هـ، حتى وجه اهتمامه شمالاً في اتجاه بلاد الشام، وأولاً وقبل كل شيء، إلى الواحات الواقعة على طريق التجارة المؤدية إليها. وهكذا جرى فتح

خيبر سنة ٧هـ، وبعدها مباشرة فَدَك، ثم وادي القرى وتيماء، وكلها قرى يهودية، استسلمت للرسول (ص)، فعقد معها صلحاً بشروط محددة، تسمح لأهلها الحفاظ على ديانتهم وشعائرهم لقاء جزية يدفعونها سنوياً، في مقابل الحماية التي يتمتعون بها في ظل «دولة الإسلام».

ومع أن اهتمام الرسول (ص) ببلاد الشام لم تكن له ترجمة عملية تُذكر في حياته، فقد ورثه عنه خلفاؤه، وسارعوا بعد وفاته إلى تنفيذ وصيته. وفي حياته أنفذ الرسول (ص) ابنه (بالتبنّي)، زيد بن حارثة إلى الشام، فوصل مؤتة، واصطدم سنة ٨هـ بمقاومة عنيفة من تجمع القبائل العربية هناك، ودارت معركة خسرها المسلمون، واستشهد فيها زيد، وكذلك جعفر (ذو الجناحين) ابن عم الرسول (ص). وبعد مؤتة، بعث الرسول (ص) عمرو بن العاص إلى ذات السلاسل، إلى قبائل بَلي وعُذرة وبَلقَين، يدعوها إلى الإسلام. وكانت أم عمرو بلوية، وقصد الرسول الإفادة من صلة رحم البلويين لعمرو. ثم قاد النبي (ص) نفسه أكبر غزوة جهزها في حياته إلى تبوك سنة ٩هـ وقد لقي صعوبات جمة في تجهيز الحملة، فسماها لذلك «جيش العُسرة». وجاءه في تبوك حاكم أَيلة (العقبة) من قبل البيزنطيين، يوحنا بن رؤبة، ثم جاءت وفود جربا ومقنا وأَذرُح، وسكانها من نصارى العرب، فكتب لهم الرسول (ص) كتباً، وصالحهم على دفع الجزية، وأعطاهم الأمان واعتبرهم «ذمة الله ورسوله».

وبعد وفاة الرسول (ص) (١١هـ/ ٦٣٢م)، والقضاء على حركة الردّة في خلافة أبي بكر الصديق، بدأت عملية الفتوحات، التي انطلقت بسرعة البرق الخاطف، فقضت على إمبراطورية الفرس، وحجّمت بيزنطة إلى الحدود الدنيا. فغداة قمع الردّة، دانت الجزيرة العربية لسلطة الخليفة في المدينة، وأصبحت قاعدة آمنة للإسلام، انطُلق منها ـ بالطاقة البشرية التي وفرتها، تحت لواء الإسلام، وقيادة قريش والصحابة الأولين ـ لتحقيق فتوحات واسعة النطاق. وقد استهدفت العمليات العسكرية الأولى القبائل العربية في بلاد الشام وتخوم العراق، لضمها تحت لواء الإسلام، وتجنيدها في عملية الفتوحات التي راحت تتطور وتتقدم من نصر إلى نصر. وإذ تحرك الجيش العربي الأول من الجزيرة بقيادة خالد بن الوليد إلى تخوم العراق (غرب الفرات)، فإن المعارك الحاسمة الأولى وقعت في بلاد الشام مع البيزنطيين، وبداية في فلسطين، ومن ثمّ انتقلت إلى مصر والعراق (شرق الفرات).

وتجدر هنا الإشارة إلى أن معلوماتنا عن مسار حركة الفتوحات في بلاد الشام عامة، تستند بالأساس إلى مصادر أولية عربية، كُتبت بعد نحو ٢٠٠ عام من تاريخ الأحداث، وقد تمّ تناقلها شفوياً وكتابة خلال هذه المدة الطويلة. ولا ضير في ذلك

لولا التناقض في الروايات بين المصادر المتعددة، وخصوصاً حول التفصيلات. وكثيراً ما يعكس التناقض في الروايات وجهات نظر لتيارات سياسية، تشكلت لاحقاً، وحاولت إثبات مواقفها من قضايا حالية استناداً إلى أحداث سالفة. ولكن الأساس يبقى واحداً، وهو أن العرب، تحت لواء الإسلام، حققوا نصراً على القوتين العظميين في ذلك العصر. أمّا المصادر الفارسية فهي معدومة تقريباً، والبيزنطية قليلة جداً ومبهمة. فكأنما أراد البيزنطيون تجاهل هذا الحدث الكبير تحاشياً للإحراج من الهزيمة النكراء التي حلت بهم، والتي لم يرغبوا في تصديقها والإقرار بها، بعد أن كانوا، ولفترة طويلة، مقتنعين بسرمدية إمبراطوريتهم، وتحديداً عاصمتهم ـ القسطنطينية. وهناك مصادر سريانية مهمة عن الفتوحات العربية.

ويستفاد من المصادر التاريخية العربية عن سير الفتوحات أن خالد بن الوليد، بعد أن أخمد حركة الردة في شرق الجزيرة العربية، تابع مسيرته بأمر من الخليفة أبي بكر، إلى العراق، نحو الحيرة والأنبار وعين التمر، أي نحو المناطق الآهلة بالقبائل العربية المتنصّرة. أمّا الخليفة نفسه، ومن معسكره في ذي القصّة، فقد استنفر قبائل العرب التي انضوت تحت لواء الإسلام، وجهز منها ثلاثة جيوش، بحسب الرواية، وأنفذها إلى بلاد الشام. وبغض النظر عن التباين بالتفصيلات فقد كانت كالتالي: ١) جيش بقيادة عمرو بن العاص، ووجهته المقاطعتان البيزنطيتان ـ فلسطين الأولى والثالثة، أي وسط البلاد وجنوبها؛ ٢) جيش بقيادة شُرحبيل بن حَسَنة، ووجهته فلسطين الثانية، أي الغور الشمالي والجليل ومرج ابن عامر والجلعاد (شرقي الأردن)؛ ٣) والجيش الثالث بقيادة يزيد بن أبي سفيان، ووجهته دمشق وأطرافها. ويظهر أن الخليفة اختار هؤلاء القادة بناء على علاقات سابقة لهم بالمناطق التي توجهوا إليها.

وعلى كل حال، فإن أي ترتيب مسبق قد يكون اتخذ في البداية، لم يصمد على أرض الواقع بعد أن احتدمت الاشتباكات العنيفة. ويبدو أن كلاً من الطرفين أخطأ التقدير بالنسبة إلى نوايا الآخر وسلوكه. فالبيزنطيون استخفوا في البداية بحجم الخطر الكامن في هذه الحركة العربية، واعتبروها غزوة طارئة، مثلها مثل سابقاتها من العمليات الحدودية بقصد النهب والمغانم، ولم يسارعوا إلى اتخاذ الإجراءات والإعداد لمواجهة الخطر بما يستوجبه حجمه. أمّا العرب، فقد أرادوا بدايةً حصر نشاطهم بالقبائل العربية، وتحاشي الاشتباك بالجيش البيزنطي النظامي، بالابتعاد عن مهاجمة المدن ومحاصرتها. غير أن حركة البيزنطيين العسكرية، وحشد قوات كبيرة ضد عمرو بن العاص في فلسطين، اضطر القادة العرب إلى التجمع وحشد القوات،

خوفاً من أن يستفرد البيزنطيون بكل منهم على حدة. وبذلك تغيّرت الخطط الأولية، إنْ وجدت، وفرض سير المعارك المسارات اللاحقة.

ولعل المتغيرات التي طرأت على الأرض في مسار القتال، وما تطلّبه ذلك من تجاوز الترتيبات التي قد تكون اتخذت، والتوجيهات التي تذكر المصادر أنها صدرت في المدينة قبل الانطلاق، شكلت جزءاً من عملية الإرباك لدى الرواة والمؤرخين التابعين. وكذلك، فإن تشابك الأحداث وتسارعها، في غياب الوثائق المعاصرة، قد أدى إلى تضارب الروايات، الأمر الذي فتح الباب أمام الرواة والمؤرخين التابعين للتعبير عن أهوائهم السياسية، من خلال الأخذ الانتقائي عن السلف. ويكاد لا يمر حدث في هذه العملية من فتح بلاد الشام، والتي دامت نحو خمس سنوات، من دون أن نجد تبايناً بالروايات بشأنه أكان ذلك من ناحية تاريخه، أو دور الأشخاص فيه، أو تفصيلاته، كعدد المشاركين في المعركة مثلاً... إلخ. ولكن بغض النظر عن هذه الفروق الجزئية، فهناك إجماع على أن الصدامات الأولى بين العرب والبيزنطيين وقعت في جنوب فلسطين، ثم انتقلت إلى شمالها، ومنها إلى سورية ـ جنوبها فشمالها. وكان هذا هو مسار عملية الفتوحات بصورة عامة، ما عدا بعض المدن التي قاومت وطال حصارها قبل أن تستسلم، مثل قيساريا وغيرها.

ومنذ البداية، حقق العرب انتصارات مهمة في المعارك التي وقعت في فلسطين (منطقة عمليات عمرو بن العاص)، لكنها لم تحسم الصراع مع البيزنطيين، كما لم تؤدِّ إلى سقوط البلد بأكمله في أيدي العرب. فالصراع بشأن بلاد الشام حُسم في معركة اليرموك (عند الواقوصة، أو الياقوصة على نهر الرقاد في الجولان)، وذلك في آب/ أغسطس ٦٣٦م، إذ انهارت الجيوش البيزنطية، وانسحبت تاركة شمال سورية مفتوحاً أمام الجيوش العربية الظافرة. أمّا في فلسطين، فبعد الصدامات الأولى بالقرب من غزة (داثن)، حشد الطرفان قواتهما في أجنادين (بالقرب من بيت جبرين)، ودارت معركة حقق فيها العرب نصراً كبيراً (٦٣٣ ـ ٦٣٤م) وبعد ذلك انسحب البيزنطيون إلى بيسان (منطقة عمليات شرحبيل بن حسنة)، تاركين وسط فلسطين وجنوبها مفتوحاً أمام الجيش العربي. ومع سقوط الريف الفلسطيني عامة في أيدي العرب بعد أجنادين، إلاّ إن المدن الكبيرة المهمة ـ بيت المقدس وقيساريا وعسقلان وعكا وغيرها ـ بقيت في أيدي البيزنطيين إلى ما بعد معركة اليرموك.

. وبعد أجنادين، عمدت القوات العربية إلى تثبيت سيطرتها على الريف في فلسطين وشرق الأردن، ثم ما لبثت، بعد ستة أشهر، أن هاجمت بيسان، التي أخلتها الحامية البيزنطية، بعد أن فتحت سدود المياه لإغراق الأرض وإعاقة تقدم العرب،

وانسحبت إلى فحل، شرقي النهر. فوقعت هناك معركة في كانون الثاني/يناير ٦٣٥م، شاركت فيها إمدادات جديدة أرسلها الخليفة من المدينة، وانتصر فيها العرب، وطاردوا فلول البيزنطيين إلى دمشق. وإزاء هذه التطورات، اقتنع الطرفان كما يبدو بمصيرية الصراع، فحشد كل منهما ما لديه من قوات. أمّا الخليفة، فإضافة إلى الإمدادات التي أرسلها، بعث إلى خالد بن الوليد في العراق، يأمره بالتوجه إلى بلاد الشام. فجاز خالد الصحراء، ووصل إلى أطراف دمشق، واستسلمت له بصرى (٦٣٥م). أمّا هيراكليوس (هرقل)، فجمع جيشاً كبيراً وأرسله لمقابلة العرب في موقعة اليرموك، حيث هُزم، واضطر الإمبراطور إلى الإسراع بمغادرة سورية متوجهاً إلى عاصمته.

بعد اليرموك، تتباين الروايات بشأن سقوط المدن الرئيسية في فلسطين، وخصوصاً بيت المقدس (إيلياء) وقيساريا. ففي سنة ٦٣٧ أو ٦٣٨م، وبعد حصار طويل، هرب القائد البيزنطي من إيلياء، فبقيت تحت سلطة البطريرك سوفرونيوس، الذي اشترط تسليم المدينة المقدسة إلى الخليفة عمر بن الخطاب نفسه، الذي كان قد وصل إلى الجابية للقاء القادة هناك، وتنظيم الأراضي التي وقعت في أيديهم، ودراسة خطط المستقبل. وجاء عمر إلى القدس، وعقد مع البطريرك صلحاً، سُلمت بموجبه المدينة للخليفة. وكتب عمر عهداً للمسيحيين من سكانها، آمنهم به على أرواحهم وأموالهم وكنائسهم، لقاء الجزية والولاء لدولة الإسلام. وتؤكد المصادر أن عمر حظر على اليهود الإقامة في القدس بين المسيحيين تحت طائلة العقاب الجسدي والمادي.

وتتباين الروايات كذلك بشأن سقوط قيساريا، المدينة الكبرى في فلسطين البيزنطية. ومن الواضح أنها صمدت فترة طويلة أمام الحصار البري، بفضل الأسطول البيزنطي الذي ظل يسيطر على البحر. وإذا صحّ أنها صمدت سبع سنوات، فإنها تكون سقطت سنة ١٩هـ/ ٦٤٠م. ويورد بعض المصادر أن العرب دخلوها عبر قنوات المياه المؤدية إليها، بعد أن دلهم أحد سكانها اليهود على نفق سرّي. وتبالغ المصادر في عدد سكانها والجنود الذين تمركزوا فيها (٧٠٠,٠٠٠ بيزنطي و٢٠٠,٠٠٠ يهودي و٣٠,٠٠٠ سامري). وبعد قيساريا سقطت عسقلان وغيرها. وفي الأغلب أن هذه المدينة، سقطت في يد معاوية بن أبي سفيان، الذي احتل موقع أخيه يزيد بعد موته، ثم عينه عمر بن الخطاب والياً على كل بلاد الشام.

وسواء عن تخطيط مسبق، مصادفة أو الحتمية التاريخية، كان فتح بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة، على أيدي العرب المسلمين حدثاً مهماً في التاريخ العالمي.

فهذه الرقعة من غرب آسيا، ذات التراث الحضاري الممتد عبر التاريخ البشري، لم تفقد أهميتها بعد الفتح العربي، بل على العكس. فالفتح ترك آثاره على الفاتحين، كما على سكان البلاد الأصليين. ولا غرو، فإن مركز الدولة الإسلامية سريعاً ما انتقل إلى دمشق، في قلب بلاد الشام. ونظراً إلى علاقة العرب التاريخية بهذه البلاد، كما للآثار التي تركها انتزاعها عنوة من أيدي البيزنطيين على مسار الأحداث اللاحقة، وخصوصاً لناحية استمرار الصراع بين بيزنطة لقرون كثيرة، فقد أصبح الهمّ الأول للدولة العربية ـ الإسلامية الناشئة حسم هذا الصراع، وبالتالي وراثة موقع بيزنطة العالمي ـ حضارياً وسياسياً. وكان لهذا التحدي أثر فعّال على دور العرب في التاريخ العالمي، كما في حضارة الجنس البشري.

وبالنسبة إلى فلسطين تحديداً، فقد أضاف الإسلام، وبالتالي الفتح العربي، بعداً جديداً لأهميتها الدينية. فعلاوة على موقع القدس الديني في التراثين ـ المسيحي واليهودي ـ أضفى عليها الإسلام أيضاً هالة من القدسية، باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومنطلق «المعراج»، الأمر الذي نجم عنه لاحقاً إقامة معالم دينية مهمة فيها: قبة الصخرة والمسجد الأقصى وغيرهما. وكذلك، ففي فلسطين مقامات عدد كبير من الأولياء، وأضرحة الصحابة الأولين، وبعض قادة الفتح. وقد تعزز هذا الموقع في العصور اللاحقة، الأمر الذي أدّى إلى شيوع اسم بيت المقدس بالنسبة إلى إيلياء أو أورشليم سابقاً، والقدس لاحقاً، وإطلاق كنية «الأرض المقدسة» على فلسطين كلها. وهذا الموقع الديني ظل عنصراً رئيسياً في الصراع بشأن فلسطين عبر العصور.

وعلى العموم، فإن سكان بلاد الشام، الذين شكّل العنصر العربي الأصلي نسبة عالية بينهم، وكذلك غيرهم من المحليين، لم يروا في الفتح العربي تسلطاً أجنبياً بالمفهوم السائد. فمنذ زمن طويل قامت بينهم وبين سكان الجزيرة شبكة واسعة من العلاقات القومية والقبلية والدينية والاقتصادية. . إلخ. وزاد في تخفيف الوطأة عليهم السلوك المتسامح، دينياً واجتماعياً وسياسياً، الذي سلكه الفاتحون العرب المسلمون إزاءهم، الأمر الذي جعلهم يرحبون بهؤلاء الفاتحين. والفاتحون بدورهم منحوا السكان المحليين حرية العبادة، كما خففوا عنهم عبء الضرائب، وأعطوهم الأمان على أرواحهم وممتلكاتهم ومعابدهم، ما داموا يدفعون الجزية ويعلنون الولاء لدولة الإسلام، أي أن الفاتحين جعلوا هؤلاء السكان على ذمتهم. ومن هنا ـ وعلى عكس العصور السابقة ـ فقد ساد الوئام بين الطرفين، ودخل الكثيرون في الإسلام. لقد كان الفتح إلى حد كبير بمثابة تحرير وانعتاق للسكان المحليين، قومياً واجتماعياً. ولا

غرو، إن أصبحت بلاد الشام سريعاً جزءاً عضوياً من الوطن العربي و«دار الإسلام» ـ شكلاً ومضموناً.

وتفيد المصادر أن فلسطين تمتعت بعد الفتح بفترة من الازدهار لم تعهدها منذ زمن طويل. وفي التقسيم الإداري، الذي يبدو أن عمر بن الخطاب وضعه وهو في الجابية، عند قدومه لترتيب أوضاع الأراضي التي وقعت في أيدي المسلمين، بقي التقسيم البيزنطي السابق على حاله إلى حد كبير. وقُسمت فلسطين إلى جندين: ١) جند فلسطين ـ وهو يضم فلسطين الأولى والثالثة من عهد البيزنطيين، وعاصمته اللد، ثمّ انتقلت إلى الرملة. وفيه الكُوَر التالية: إيلياء (القدس) وعمواس واللد ويبنى ويافا وقيساريا ونابلس وسبسطية وعسقلان وغزة وبيت جبرين والسبع وأريحا وعمان؛ ٢) جند الأردن ـ وهو فلسطين الثانية سابقاً، ونقلت عاصمته من بيسان (التي قاومت وفتحت عنوة) إلى طبرية التي صالحت واستسلمت، وفيه الكور التالية: فحل وجرش وبيت راس وجدرا وأبيل (شرقي الأردن) وصور (لبنان)، وطبرية وبيسان وصفورية وقدس وعكا.

وامتدت الحدود بين الجندين من الغرب إلى الشرق، وظلت ثابتة كما يبدو خلال العصر الإسلامي حتى دخول الصليبيين إلى الشرق. وكانت تمر في جبال الكرمل شرقاً إلى مجدو، التي كانت محطة حدود وبريد، ومنها توجهت شرقاً إلى جبال جلبوع، ثم تنحرف جنوباً فتضم بيسان وأراضيها إلى نهر الأردن. وكانت فلسطين بجنديها جزءاً من ولاية الشام، التي مركزها في دمشق ـ دار الخلافة الأموية لاحقاً.

ثانياً: العصر الأموي

في الواقع، بدأ حكم بني أمية في بلاد الشام منذ أن تمّ فتحها، لكن علاقاتهم بها كانت قبل ذلك بكثير، نظراً إلى هيمنتهم على تجارة قريش معها. وفي التنظيم الإداري الذي وضعه عمر بن الخطاب، قسّم هذه البلاد إلى أربعة أجناد (جمع «جند»، وهو المقاطعة)، وهي: فلسطين والأردن ودمشق وحمص (قنسرين). وبعد توجه الجيوش التي فرغت من فتوح بلاد الشام، شرقاً إلى العراق، وغرباً إلى مصر، وبعد موت عدد من القادة البارزين في طاعون عمواس سنة ٦٣٩م، ومنهم أبو عبيدة بن الجراح، ويزيد بن أبي سفيان، وصل معاوية بن أبي سفيان، بتعيين من الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب إلى ولاية بلاد الشام كلها. ومن موقعه هذا، راح الوالي القدير، معاوية، يثبّت أركان حكمه في هذه الولاية المهمة، داخلياً، عبر إحكام قبضته

على زمام الأمور فيها؛ وخارجياً، عبر متابعة الصراع مع البيزنطيين بنشاط كبير. ومعاوية، الأموي النسب، استند إلى قاعدة حكمه في بلاد الشام، عندما دخل في صراع مع الخليفة علي بن أبي طالب على الخلافة، وكسب المعركة.

وبعد أن قُتل الخليفة القوي، عمر بن الخطاب، غيلة سنة ٦٤٤م، على يد أبي لؤلؤة (المجوسي)، مولى المغيرة بن شعبة (الثقفي)، انتقلت الخلافة من دون مشكلات تُذكر إلى عثمان بن عفّان (الأموي). وقد تمّ ذلك عبر «مجلس شورى»، سمّى أعضاءه عمر بن الخطاب قبل موته، لانتخاب خليفة له. وفاز عثمان بن عفان على علي بن أبي طالب بالتزكية، لكن مجلس الشورى اشترط على عثمان «ألاّ يحمل بني أمية على رقاب الناس.» وقد أقرّ عثمان معاوية على بلاد الشام، وأضاف إليه جند الجزيرة. وبعد مقتل عثمان في الفتنة الأولى (٦٥٦م)، تخندق معاوية في ولايته الشامية، وتزعّم الحركة المطالبة بدم عثمان، كونه أبرز بني أمية، وامتنع من بيعة علي، حتى يقتصّ من قتلة عثمان. وبذلك اندلع الصراع بين علي ومعاوية، وانتهى بمقتل علي، واستئثار معاوية بالحكم، وبالتالي تأسيس سلالة أموية للخلافة، سماها بعض المحدّثين المناهضين للأمويين «الملك العَضوض»، كما ورد في الحديث النبوي الشريف.

وما من شك في أن ولاية معاوية الطويلة في بلاد الشام (عشرون عاماً في عهد ثلاثة خلفاء) كانت رصيداً قوياً له في صراعه بشأن الخلافة ضد الإمام علي. وقد مكنته هذه القاعدة الشامية، فضلاً عن ما عُرف عنه من شيمتي الحلم والدهاء، من مناجزة علي والتغلب عليه. وفي صِفِّين، وقفت أجناد بلاد الشام بحزم مع معاوية. ومن جند فلسطين نفرت لمساندته قبائل الأزد وكنانة ولخم وخثعم؛ ومن جند الأردن: قضاعة ومذحج وهمدان وغسان. وبعد المواجهة العسكرية في صفِّين، ثم السياسية في «تحكيم أَذرُح» (جنوب فلسطين)، مالت الكفة إلى جانب معاوية. وجاء اغتيال عليّ (على يد ابن مُلجَم الخارجي) ليحسم الصراع لمصلحة مؤسس مُلك بني أمية، معاوية بن أبي سفيان. واختار معاوية أن يأخذ بَيْعة الناس له بالخلافة في بيت المقدس سنة ٦٦٠م، نظراً إلى موقع المدينة الديني، ولأن أرض الحجاز كانت لا تزال هاشمية الولاء، وتفضل «آل البيت» على بني أمية.

وبسبب ميزاته الشخصية، وكذلك موقع ولايته في بلاد الشام، كان معاوية من أبرز الولاة في عصر الفتوح الأول، وحتى في أيام الخليفة عمر بن الخطاب. وكان معاوية قد التحق بجيش أخيه يزيد، وما أن تمّ فتح بلاد الشام، واستقرت الأمور فيها، حتى أصبح والياً عليها. فقد مات أبو عبيدة بن الجراح، ومن بعده يزيد بن أبي

سفيان. وعبر عمرو بن العاص إلى مصر، وغيره من المنافسين المحتملين، مثل سعد بن أبي وقاص، إلى العراق، فبقيت ولاية الشام لمعاوية حتى نهاية الخلافة الراشدية. وقد أطلق الخليفتان، عمر وعثمان، يد معاوية في بلاد الشام ومتابعة الصراع مع البيزنطيين. وفي أيامه، نزل الكثير من القبائل التي جاءت غازية بلاد الشام وفلسطين، إضافة إلى من كان بهما من اليمانية قبل الإسلام. ولأن الصراع مع البيزنطيين استمر براً وبحراً، إذ سيطر الأسطول البيزنطي على الشواطىء، وكان يغير على المدن الساحلية، ينهب ويخرب، فقد استلزم ذلك من معاوية تحصين الساحل السوري، وشحنه بالمقاتلين، ريثما يبني الأسطول العربي.

وفي أيام ولايته قاد معاوية حرباً مع البيزنطيين على جبهتين: الأولى برية في الشمال، على طول جبال طوروس، ووجهتها آسيا الصغرى، بدأت دفاعية ثم تحولت إلى هجومية؛ والثانية بحرية على طول الساحل السوري، وهي الأُخرى بدأت دفاعية ثمّ انقلبت إلى هجومية. ولتحصين خطي الجبهة، أقام الحصون في الشمال (العواصم والثغور)، وعلى الساحل رمم دفاعات المدن التي تتعرض لغارات الأسطول البيزنطي. وشحن معاوية هذه الحصون والقلاع والمدن المسوّرة بالمقاتلين، وأنزل عائلاتهم بالقرب منهم. وبنى في عكا داراً لصناعة السفن، واستخدم فيها أصحاب المهن من السكان الأصليين، وكذلك البحّارة والمقاتلين من العرب وسواهم. وفي أيام عثمان استكمل معاوية بناء الأسطول العربي، بعد أن أقام داراً أُخرى لصناعة السفن في مدينة صور.

ومنذ عصر الفتوح الأول، راحت تتضافر عوامل موضوعية وذاتية تهيِّىء ولاية الشام لاحتضان الخلافة الإسلامية بدلاً من المدينة. فالفتوحات الواسعة تركت المدينة عملياً بعيدة عن مسرح الأحداث، التي انتقلت بثقلها ومضمونها السياسي والإداري، كما بمادتها البشرية، إلى الأراضي التي فُتحت حديثاً. وولاية الشام، شكلاً ومضموناً، كانت مؤهلة أكثر من سواها لانتقال الخلافة إليها. ففيها غلب العنصر العربي بين السكان، سواء بمن كانوا فيها قبل الإسلام، أو بمن وصلوا إليها واستقروا في نواحيها بعده. وكذلك، وبينما انهارت الإمبراطورية الفارسية، وراحت الفتوحات العربية في أراضيها تتخذ نمط التوسع المستمر وترتيب الأوضاع الذاتية، بما يواكب ذلك من صراعات داخلية، فإن ولاية الشام، وبفضل سياسة معاوية، إلى حد كبير، استقرت أوضاعها الداخلية، وتوجه نشاطها الرئيسي إلى الصراع المصيري مع البيزنطيين، الأمر الذي أعطاها موقعاً متميّزاً.

وإلى فترة طويلة، لم يُسلم البيزنطيون بفقدان بلاد الشام، وظلوا ينتهزون كل

فرصة مواتية لاستعادتها. وحتى عندما أصبحوا في موقع الدفاع عن الجبهة البرية، وأوغلت غارات المسلمين في آسيا الصغرى وصولاً إلى مشارف القسطنطينية، ظل البيزنطيون سادة البحر، يهددون بأسطولهم الضخم مدن الساحل السوري والمصري. وإزاء تصميم أباطرة بيزنطة هذا، لم تعد السياسة الدفاعية التي اتبعها معاوية، ببناء التحصينات وإقامة الحراسات والدفاعات، تنفع في وجه الغارات البيزنطية. فعمد معاوية إلى تبنّي سياسة هجومية، وراح يبني أسطولاً بالتعاون مع والي مصر، ثمّ أخذ يهاجم قواعد الأسطول البيزنطي في شرقي البحر الأبيض المتوسط (قبرص)، وفي جزر بحر إيجة (كريت)، وصولاً إلى معركة ذات الصواري البحرية سنة ٦٥٥م، التي دمر فيها أسطول معاوية البحرية البيزنطية.

ويلفت النظر أنه بينما كان معاوية منخرطاً في الصراع المصيري مع البيزنطيين، من موقعه في ولاية الشام، كانت الفتنة تطل برأسها في الولايات الأخرى جميعها. وفي عام ذات الصواري (٦٥٥م)، ومعاوية يبني جيوش الشام، بقيادة نخبة لامعة من الأمراء، في البر والبحر، خرجت جماعات من الأمصار، فيها عدد من أبناء الصحابة الأولين، إلى المدينة لخلع الخليفة عثمان بن عفان، فرفض الخليفة وقُتل. وكان معاوية، استناداً إلى قاعدته الصلبة في الشام، وإلى تطلعاته الذاتية لخلافة عثمان، قد دعا الخليفة الشيخ إلى مغادرة الحجاز والقدوم إلى دمشق. وبعد مقتل عثمان، انقسم الناس بين مؤيد للخليفة الجديد، علي بن أبي طالب، ومعارض له، وذلك في الولايات جميعها، حتى في الحجاز، ما عدا بلاد الشام. فقد وقفت قبائل الشام إلى جانب معاوية، ونفرت معه لمقاتلة المتهمين بدم عثمان. وبذلك عزز معاوية موقع ولايته كمركز للدولة الإسلامية بدلاً من المدينة المنورة، التي اضطر عليّ أيضاً إلى مغادرتها بسبب الفتنة، وبالتالي إلى الاقتتال بين المسلمين أنفسهم.

وبصورة ما، تحوّل النزاع بين عليّ ومعاوية إلى صراع بين الشام والعراق، إذ في مساره اتخذ عليّ من العراق مرتكزاً له، بينما تخندق معاوية في الشام. وإذ كانت قاعدة معاوية آمنة إلى حد كبير، بالاستناد إلى القبائل اليمانية، وعلى رأسها قبيلة كلب، فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى عليّ في العراق. ولضرورات المواجهة الداخلية بشأن الخلافة، اضطر معاوية إلى موادعة الروم (البيزنطيين)، الذين قبلوا عرضه عليهم المهادنة، ولم يحسنوا انتهاز الفرصة لاستعادة ما خسروه من الأراضي، بسبب صراعات البلاط في القسطنطينية، وللوهن الذي أصابهم بعد الهزائم التي ألحقتها بهم جيوش معاوية الشامية. ومع ذلك، ثارت أرمينيا على الولاة المسلمين، وحققت استقلالها ثم وقعت في أيدي بيزنطة، إلى أن فرغ معاوية من الصراع

الداخلي، وضمن الخلافة لنفسه، وعاود الصراع مع الروم، واستعاد أرمينيا.

وبعد أن استتب أمر الخلافة لمعاوية، استقرت أوضاع بلاد الشام وازدهرت، بما فيها فلسطين التي لا يرد ذكر اضطراب فيها. وحتى بعد موت معاوية، وانتقال الخلافة إلى ابنه يزيد، ظلت الشام على ولائها لبني أمية. ومات يزيد، ولحق به بعد فترة قصيرة ابنه معاوية. وبرزت الفتنة الثانية، واختلت الأمور، وانحازت بلاد الشام إلى عبد الله بن الزبير، ما عدا جندي فلسطين والأردن. ثم انحاز جند فلسطين إلى ابن الزبير أيضاً بقيادة ناتل بن قيس (الجذامي - نسبة إلى قبيلة جذام) الذي وثب على روح بن زنباع (الجذامي أيضاً) الذي كان عامل الأمويين في الجند، وطرده، بعد أن غادر حسان بن مالك (الكلبي) الجندين - فلسطين والأردن - متوجهاً إلى الجابية، حيث احتشد أنصار بني أمية. وكان حسان رأس قبيلة كلب الكبيرة وتربطه بالأمويين علاقات نسب وولاء سياسي. وبعد مؤتمر الجابية، وما تلاه، أي معركة مرج راهط (٦٨٤م)، وهزيمة الضحاك بن قيس، نصير عبد الله بن الزبير، استعاد الأمويون زمام الأمور، بقيادة مروان بن الحكم، كبير بني أمية في حينه، لكنه ليس من سلالة أبي سفيان.

وبنشاط كبير، سيطر مروان بن الحكم على الأوضاع في الشام ومصر، مضيقاً الخناق على ابن الزبير في الحجاز. ثم ولّى ابنه عبد العزيز مصر، وعبد الملك جندي فلسطين والأردن، وعيّن روح بن زنباع نائباً لعبد الملك. وهرب ناتل بن قيس إلى الحجاز، وحشد هناك جيشاً عاد به إلى فلسطين، فلقيه عبد الملك بن مروان، وهزمه وقتله في أجنادين، الأمر الذي ردع مصعب بن الزبير عن مواصلة مسيرته إلى فلسطين على رأس جيش آخر، وتحوّل إلى العراق، حيث هزمه عبد الملك وقتله أيضاً. وتفرغ عبد الملك للحجاز، فأرسل إليها الحجاج بن يوسف (الثقفي)، فهزم ابن الزبير وقتله، واستتب الأمر لعبد الملك كخليفة في الدولة الإسلامية الموحّدة بعد الفتنة الثانية. وفي بداية خلافة عبد الملك، أغار الروم على مدن عسقلان وقيساريا وعكا، فنهبوها وخربوها، ثم عاد هذا الخليفة القوي وبناها وحصّنها، وشحنها بالرجال، وأنزل فيها المرابطة.

وإذا كان معاوية مؤسس مُلك الأمويين، فعبد الملك بن مروان هو الذي وطّد أركانه. وهو يكنى «أبا الملوك»، لأنه ورّث المُلك لأربعة من أبنائه من بعده، وهم: الوليد وسليمان ويزيد وهشام. وقد عُرف عبد الملك بشدة شكيمته وشخصيته الجبارة، فاستطاع سحق الفتن في أيامه وتنظيم أمور الدولة وتعريب الديوان وصك الدنانير العربية. ومن أجل التفرغ للشؤون الداخلية، هادن الروم، وذهب إلى حد دفع

أتاوة كبيرة للإمبراطور جوستنيان الثاني. واستمر ملكه أكثر من عشرين عاماً (٦٨٥ ـ ٧٠٥م)، قضاها في قمع الفتن وإخضاع الأقاليم المتمردة على حكمه. وبعد أن استعاد أرمينيا، باشر في فتوح جديدة، في الشرق والغرب. ولدى موته (٧٠٥م)، ورث ابنه الوليد بن عبد الملك مُلكاً وطيد الدعائم، أتاح له التوجه إلى الإصلاح والعمارة، بصورة لم يسبق لها مثيل في دولة الإسلام.

وبعد خلافة هشام بن عبد الملك (٧٢٤ ـ ٧٤٣م)، آخر خلفاء بني أمية الأكفاء، راحت أوضاع الدولة الأموية تتدهور بوتيرة متسارعة. وبينما اندلع الصراع بين المتنافسين من أبناء الخلفاء على الحكم، تفاقمت دعوة العباسيين ضدهم واشتعلت الفتن في جميع أنحاء البلاد. وكان مركز «الدعوة الهاشمية» (نسبة إلى بني هاشم) في جنوب فلسطين (الحميّمة ـ جنوب البحر الميت). وفي خضم الصراع المتعدد الأطراف ـ بين الأمويين أنفسهم، كما بينهم وبين أعدائهم ـ ضُربت وحدة قبائل بلاد الشام، التي رعاها الخلفاء الأولون من بني أمية، فكانت ركيزة حكمهم. وثارت العصبية القبلية، ولحق البلاد خراب كثير، كما قُتل الكثيرون من وجوه القبائل النافذة، الأمر الذي مهّد السبيل أمام سقوط الأمويين (٧٥٠م)، وبالتالي صعود العباسيين، ونقل مركز الخلافة إلى العراق، وبناء عليه، تهميش بلاد الشام، ومن ضمنها فلسطين

السكان والعمران

إن معلوماتنا عن الوضع السكاني في فلسطين بعد الفتح العربي ضئيلة، ومصادرها في الأغلب عراقية متأخرة، وهي متحاملة على الأمويين بصورة عامة، إذ كُتبت تحت حكم خصومهم ـ العباسيين. والمعروف أن الفاتحين الجدد لم يقيموا في بلاد الشام أمصاراً (مدناً عسكرية)، كما فعلوا في العراق وغيره (البصرة والكوفة وعسكر مكرم والقيروان مثلاً). وإذ تجمعت الجيوش بداية في الجابية، ومن ثمّ في الرملة (اللد)، فإنهما لم تصلا إلى ما وصلت إليه الأمصار الأُخرى المعروفة من أيام الخلفاء الراشدين. والمقاتلون الذين نزلوا بلاد الشام استقروا بالمدن القائمة، وهي كثيرة من العصر البيزنطي، دمشق وحمص وحلب وطبرية وبيسان والقدس وغيرها على الساحل. وتفيد المصادر أن الكثيرين من سكان المدن رحلوا عنها مع الجيش البيزنطي، بينما الريف ظل عامراً بسكانه المحليين (السوريين)، وكذلك بالقبائل العربية الكثيرة التي استقرت بالمنطقة قبل الإسلام. وقد انتقلت أملاك النازحين وبيوتهم إلى الفاتحين، الذين أدخلوا في معاهدات الصلح التي عقدوها مع

سكان المدن بنوداً تنصّ على إخلاء بعض المواقع والمنازل لإقامة القادة وجنودهم، أو لإقامة المساجد.

وقد طبّق الفاتحون نصوص تلك المعاهدات، فنزل القادة في المدن ومعهم الجنود الذين قاتلوا تحت إمرتهم، وعائلاتهم وأتباعهم. وفي فلسطين، نزلوا في بيسان وطبرية والقدس والرملة (اللد) والمدن الساحلية. ويُذكر أن عمر بن الخطاب أسكن الجنود في القدس، بعد أن عقد الصلح مع أهلها. وكان الخليفة قد قدم إلى الجابية ليُقسم الأرض بين الفاتحين، فأولى أمور فلسطين إلى قائدين، لكل منهما الإمرة على نصفها. فجعل علقمة بن حكيم في الرملة (اللد)، وعلقمة بن مجزّر في القدس، ومع كل منهما جنوده. ومنذ البداية، أقطع عمر، ومن بعده عثمان، المقاتلين أراضي في فلسطين. وتفيد المصادر أن الأراضي التي جلا عنها أصحابها أُقطعت للمسلمين على اعتبار أنها ملك دولة الإسلام، لأنها فُتحت عنوة. وبينما دفع أصحاب الأراضي من غير المسلمين الذين بقوا عليها الخراج، فإن الملاّك المسلمين الجدد دفعوا العُشر فقط.

ومن القبائل العربية التي يرد ذكرها في فلسطين بعد الفتح، ومعظمها من كهلان وقضاعة، ما يلي:

١) غسان: وهي من أهم القبائل التي نزلت فلسطين قبل الفتح، ثم انتشرت وتوسعت فيها بعده. وكانت غسان قد ظهرت كقوة فاعلة في المنطقة خلال العصر البيزنطي، وانتشرت في ذروة قوتها من حدود الحجاز حتى الفرات، ومن فلسطين حتى البادية في الشرق. وكانت منازلها في معان والبلقاء واليرموك والجولان. وقد وقفت مع معاوية في معركة صفين، وعلى رأسها زيد بن الحرث.

٢) جذام: وكانت منازلها تمتد من شمال الحجاز إلى أيلة فالبلقاء وجنوب فلسطين وسيناء. ومنهم بنو الضبيب الذين اعتدوا على دحية بن خليفة الكلبي، مبعوث الرسول (ص) إلى قيصر الروم. وبعد ظهور الإسلام، قبل فروة بن عمرو الجذامي دعوة الرسول (ص) إلى الإسلام، وكان عاملاً للروم على قبيلته، فقتلوه وصلبوه. وفي معركة مؤتة قاتلت جذام مع الروم، وكذلك فعل بعضها في معركة اليرموك. وبعد الفتح، انتشرت بطون جذام ما بين طبرية واللجون، وما بين اليامون وعكا، وكذلك ما بين القدس والرملة، وما بين بيت جبرين وعبسان (بالقرب من غزة).

٣) لخم: وكانت قد تنصّرت في عهد البيزنطيين ثم اعتنقت الإسلام بعد

ظهوره. وانتشرت بطونها في مواقع متعددة من فلسطين وجوارها ـ من تبوك وشرق البحر الميت إلى الشراة والبلقاء وإلى جنوب القدس والخليل والمغار إلى رفح. ويُذكر أن الرسول (ص) أقطعهم الخليل وما حولها من قرى وبساتين. وقد وقف بعضهم مع الروم في مؤتة واليرموك، ثم انحازوا إلى المسلمين، وانتشروا بعد الفتح بين نابلس والرملة.

٤) **عاملة**: وكانت في جنوب شرق البحر الميت عند ظهور الإسلام، وأسوة بغيرها وقفت بداية مع الروم، ثم انحازت إلى المسلمين. وانتقلت بعد الفتح إلى جبال الجليل الأعلى الشمالية، فعُرفت باسمها جبال عاملة (عامل). وكانت من أنصار بني أمية، ورئيسها ثعلبة بن سلامة العاملي، ولي جند الأردن أيام مروان بن محمد، آخر خلفاء الأمويين، وقتله العباسيون معه.

٥) **كندة**: وكانت منازلها (أيام ملكها) في دومة الجندل (الجوف) وتبوك، ثم انتشرت في البلقاء وشرق الأردن. ومن كندة الشاعر امرؤ القيس، وأكيدر بن عبد المالك، صاحب دومة الجندل الذي صالح الرسول (ص) في غزوة تبوك، والحصين بن نمير السكوني، الذي حاصر مكة أيام الصراع بين يزيد بن معاوية وعبد الله بن الزبير، ورجاء بن حيوة فقيه الشام، ووكيل عبد الملك في بناء قبة الصخرة في القدس، وكان له دور في تأمين البيعة للخليفة الورع عمر بن عبد العزيز (٧١٧ ـ ٧٢٠م)، وذلك بعد موت سليمان بن عبد الملك وتصاعد التململ بين الناس على حكم بني أمية.

٦) **كلب**: وكانت حليفة للغساسنة، وانتشرت من تبوك إلى دومة الجندل وبادية السماوة وأطراف الشام. وبرز منها في الإسلام زيد بن حارثة، مولى الرسول (ص)، وابنه أسامة بن زيد، وكذلك دحية بن خليفة، مبعوث الرسول (ص) إلى قيصر الروم. وقد علا شأن كلب أيام الأمويين، فكانت لها الغلبة في جنوب الشام وجند الأردن. فتزوج معاوية ميسون بنت بحدل الكلبية، وهي أم ابنه يزيد، وكانت شاعرة. ومن أبرز قادتها حسان بن مالك بن بحدل الذي ولي جند فلسطين أيام معاوية ويزيد، وإليه يعود الفضل في البيعة لمروان بن الحكم ولأولاده من بعده. ويُنسب إلى كلب بنو عامر الذين نزلوا المرج فعرف باسمهم، مرج بني عامر.

ومن القبائل الأُخرى التي دخلت فلسطين واستقرت بها جزئياً أو كلياً: بهراء وبلي والقين وجرم وعذرة والأزد وخثعم وهمدان ومذحج والأشعريون والسكاسك وكنانة وثقيف وهذيل وغيرها.

وتذكر المصادر عدداً كبيراً من الصحابة ـ مهاجرين وأنصار ـ ممن وفد إلى فلسطين بصورة فردية، واستقر بها مع مواليه. فنزل بعض بني هاشم في أذرُح؛ وبني عبد الله بن عباس في الحميِّمة، كما أقام عدد من بني أمية في أيلة ومعان والبلقاء ووادي الأردن والساحل وبئر السبع. وكذلك نزلت جماعة من بني مخزوم في منطقة غزة. وإلى جانب كل قبيلة عربية كان هناك الموالي المنتسبون إليها، بسبب إسلامهم، وهم من غير العرب، أي من السكان الأصليين الذين استقروا بالبلاد قبل الفتح، ومعظمهم من الأراميين والسريان، الذين أسلموا، ودخلوا في حلف مع القبائل العربية لتثبيت موقع لهم في التركيب الاجتماعي ـ السياسي الجديد، فأصبحوا ينتسبون إلى تلك القبائل بالولاء. وكان منهم التجار والكتّاب والفلاحون والحرفيون والعمال.. إلخ. وقد برز بعضهم وتولى مناصب مهمة في الدولة والجيش. ومنهم من تفرغ للعلم، وبلغ مرتبة رفيعة فيه، وحتى في العلوم الإسلامية والعربية، فضلاً عن العلوم الأخرى.

أمّا من لم يعتنق الإسلام فقد ظل في عداد أهل الذمة، وكان عليه أن يدفع الجزية لقاء الحماية التي تؤمنها له دولة الإسلام. ويصعب تقدير عدد هؤلاء، إلاّ إن الإشارات إليهم متوفرة. وإضافة إلى حرية العبادة التي ضمنتها لهم الخلافة، فقد تمتعوا بحق العمل ـ الزراعي والصناعي والتجاري ـ وحتى في دواوين الدولة، وخصوصاً في المرحلة الأولى، قبل أن يعرّب عبد الملك بن مروان الديوان (الخراج بصورة خاصة). وهذا يعني أنه إلى ذلك الحين، ظلت سجلات الدولة (وخصوصاً الشؤون الضريبية) باللغة السريانية، وظل موظفو مثل هذه الإدارات من أهل البلد الأصليين. وقد استعمل بنو أمية عمالاً من النصارى، وصلوا إلى أعلى المراتب، ومنهم سرجون بن منصور، رئيس الديوان أيام معاوية وابنه يوحنا بن سرجون (يوحنا الدمشقي) وكانا في خدمة معاوية وابنه يزيد. وكانت قبائل العرب النصرانية تتمتع بموقع متميّز عن أهل الذمة، ومنها من تشبث بديانته لفترة طويلة، كقبيلة تغلب مثلاً، مع أن رجالها شاركوا في الفتوحات.

ونعمت فلسطين في عهد الأمويين، وخصوصاً في أيام عبد الملك، بالرخاء والازدهار، كما أُقيمت فيها العمارات الجميلة والفخمة. ففي أيام صراعه مع ابن الزبير، بنى عبد الملك قبة الصخرة المشرفة في القدس سنة ٦٩١م. ويقال إنه أراد بها صرف الحج عن مكة والمدينة إليها. ثم تبعه ابنه الوليد، فأقام المسجد الأقصى، بجوار قبة الصخرة. كما أقام المسجد الأموي مكان كنيسة القديس يوحنا في دمشق، وأعاد بناء الكعبة والمسجد الحرام، وكذلك مسجد النبي (ص) في المدينة المنورة.

ففي أيام الوليد بن عبد الملك، أقوى خلفاء بني أمية، أُقيمت أجمل العمارات وأفخمها، وفي النواحي جميعها من الديار الإسلامية. وهذه الديار بلغت في أيامه ذروة اتساعها، إذ وصلت بفعل نشاط الحجاج بن يوسف الثقفي إلى حدود الصين في الشرق، وإلى الأندلس في الغرب، بفعل نشاط موسى بن نصير (الذي يعود نسبه إلى آل نصير، وهم من سبي الخليل، أعتقهم الأمويون، فصاروا من مواليهم).

وفي أيام الوليد، ولي فلسطين أخوه وولي عهده، سليمان بن عبد الملك. فاختطّ فيها مدينة الرملة، بالقرب من اللد ـ عاصمة الجند، ونقل عاصمته إليها، وبنى فيها قصراً ومسجداً وحفر آباراً وبنى قنوات تجر إليها المياه، فانتقل إليها الناس من بعده، فعمرت الرملة على حساب اللد. وبقي سليمان فيها، حتى عندما أصبح خليفة، إذ لا هو أحب الشام، ولا أهلها أحبوه. وفي نواحي فلسطين المتعددة، أقام الأمويون، أسوة بالغساسنة، القصور والمشاتي في أطراف البوادي وغور الأردن، للاستراحة والاستجمام والصيد واللهو. فبالقرب من بحرية طبرية، أقام معاوية المشتى الجميل، ونزله ابنه يزيد. وأقام الوليد قصر عمرة الفاخر بالقرب من البحر الميت، كما بنى هشام قصراً له في أريحا، وغير ذلك كثير في سورية والأردن والجزيرة. وتميّزت هذه القصور بفنها المعماري الجميل، الذي مزج بين التراث البيزنطي والشرقي العربي.

ثالثاً: العصر العباسي

بسقوط الدولة الأموية، وقيام الدولة العباسية على أنقاضها، فقدت بلاد الشام، ومعها فلسطين، مجدها. لقد انتقل مركز الخلافة إلى الشرق ـ العراق ـ وتحوّل المركز السابق إلى ولاية مغمورة، همُّ السلطة الجديدة اقتلاع كل مظاهر سؤددها الماضي، وقمع كل محاولة لاستعادة شيء منه. ولأن بلاد الشام كانت عضد الأمويين، وحتى في ساعة محنتهم، فقد قسا عليها العباسيون، وعملوا على تحطيمها، وضرب القاعدة المادية والبشرية التي استند إليها الأمويون. فحتى آخر أيامهم، ولأسباب ذاتية وموضوعية، ظل الأمويون متمسكين بمشروعهم في ميراث الدولة البيزنطية، وجعلوا بلاد الشام قاعدة انطلاقهم لتجسيد هدفهم المركزي، بينما رأوا في بقية الولايات، بما فيها القطبين التقليديين في الشرق ـ مصر والعراق ـ موارد مداخيل تُسخَّر في خدمة الهدف الذي تقوده بلاد الشام. وبسقوط بني أمية سقط مشروعهم، وبالتالي فقد تدهورت أوضاع قاعدة ذلك المشروع ـ بلاد الشام.

وبقيام دولة العباسيين تغيّر المشروع، شكلاً ومضموناً، فتبدلت القاعدة وتغيّرت

الأدوات، وفي الحالتين على حساب بلاد الشام، أرضاً وشعباً. وقد استفاقت هذه البلاد على الانقلاب بعد فوات الأوان، وباءت المحاولات اليائسة لاستعادة الموقع المرموق، ولو جزئياً، بالفشل، ولم تُجدها الطفرات العفوية المتكررة في هذا السبيل فتيلاً. وفي الشرق، كما في الغرب، قُدمت طروحات متعددة لأسباب هذا الانقلاب ومغزاه. فكان من رأى فيه انتصاراً للفرس على العرب، أو حلولاً للإسلام محل العروبة كأساس للعلاقات بين الناس، كما بينهم وبين الدولة، أو ثأراً للعراق من سورية على ما لحقه منها أيام الأمويين... إلخ. ومهما يكن الأمر، فالواضح أن قيام الدولة العباسية لم يكن مجرد تبدل في السلالة الحاكمة فحسب، ولا انتقالاً لعاصمة الخلافة، بل تجاوز ذلك بكثير.

فوصول بني العباس إلى الخلافة لم يكن نتيجة انقلاب في القمة، أو صراع محصور في الطبقة الحاكمة، بل جاء تتويجاً لعمل طويل من الدعوة في جميع أرجاء أرض الخلافة، وخصوصاً في الأطراف الشرقية، مع أن الرأس المدبر كان في فلسطين ـ الحميّمة. وقد استغل الدعاة الثغرات في الحكم الأموي والأزمات التي انتابته، داخلياً وخارجياً. وعندما رفع أبو مسلم الخراساني ـ داعية العباسيين في خراسان، في الطرف الشرقي من أرض الخلافة ـ العلم العباسي الأسود، اندلعت معارك دموية، واكبت مسيرة الثورة من خراسان إلى مصر، وكانت فلسطين إحدى محطاتها الدرامية. ولدى اقتراب ساعة الحسم، اتخذت المعارك طابع الإبادة. وغالى العباسيون في مطاردة فلول بني أمية وأعوانهم وتصفيتهم. وصولاً إلى أعالي مصر لقتل آخر خلفاء بني أمية، الأمير المقاتل، مروان بن محمد، الملقب «الحمار» لصبره على الشدائد، سنة ٧٥٠م.

ومن مركز الدعوة الهاشمية في الحميّمة من أرض فلسطين، التي كان عبد الملك بن مروان أقطعها إلى علي بن عبد الله بن عباس، وبينما حبل الأمن في بلاد الشام يضطرب كنتيجة مباشرة للصراع بين أدعياء الخلافة من بني أمية، وحالة من التمرد تجتاح الكثير من الولايات، بفضل الخوارج أصلاً، نشط محمد بن علي العباسي في الدعوة ضد الأمويين. وبعد وفاته تابع ابنه إبراهيم عمله، لكن الخليفة مروان بن محمد قبض عليه وأعدمه، بعد أن وقع في يده كتاب من إبراهيم إلى داعيته أبي مسلم الخراساني، يحثه فيه على الثورة. وكان إبراهيم قد أوصى بخلافته إلى أخيه أبي العباس (السفاح). وعندما وصلت جحافل خراسان، بقيادة أبي مسلم، إلى الكوفة سنة ٧٤٩م، بويع أبو العباس خليفة فيها. وبدأت مرحلة الحسم العسكري، إذ أصبح هناك خليفتان ـ أحدهما في الكوفة، والآخر في دمشق. وكانت معركة الزاب

(٧٥٠م)، وهُزم مروان بن محمد، واتّجه إلى الأردن، ففلسطين، فمصر، حيث قُتل في صعيدها.

فبعد معركة الزاب، انسحب مروان، المعروف بجلده على تحمل مكاره القتال إلى حرّان، ومنها إلى دمشق فالأردن، حيث واثبه هاشم بن عمر العنسي، ومعه بنو مذحج، بينما انضم إليه ثعلبة بن سلامة العاملي. ثم قدم فلسطين، فثار عليه ضبعان بن روح بن زنباع الجذامي، وانتصر له يزيد بن روح بن زنباع الجذامي، ونزل مروان بجيشه في أبي فطرس (أنتيباترس ـ رأس العين)، ومنها هرب إلى مصر حيث قُتل. وسار عبد الله بن علي العباسي في إثره، فاستسلم له جند الأردن، ثم تبعه جند فلسطين، من دون قتال يذكر. ومع ذلك، أعمل عبد الله السيف في رقاب فلول بني أمية وأنصارهم. ويُروى أنه ذبح ثمانين (وفي رواية اثنين وسبعين) من وجوه بني أمية في رأس العين، بعد أن دعاهم إلى مقابلته، وطمأنهم على أرواحهم وأملاكهم، لكنه غدر بهم، وفرش بساطاً على جثثهم، وجلس عليه مع صحبه يتناول طعامه وشرابه.

ويتضح من المصادر المتوفرة، وهي كلها بالطبع عربية عراقية المنشأ، وفيها تباين في الروايات، أن عرب الشام لم يقفوا كلهم بحزم إلى جانب الأمويين في ساعة محنتهم، ولعل جملة من الأسباب تكمن وراء ذلك. فالمشروع الأموي للقضاء على بيزنطة لم يتحقق، وإنما راوح مكانه بعد النجاحات الأولى. والهزيمة التي ألحقها الروم بجيش مسلمة بن عبد الملك، في أيام أخيه سليمان (٧١٥ ـ ٧١٧م)، على أسوار القسطنطينية كانت عالية الكلفة بالمال والرجال. وكان من نتيجتها ازدياد حدة التململ بين الناس، وبالتالي مبايعة عمر بن عبد العزيز خليفة، لامتصاص النقمة. ولكن أبناء عبد الملك عادوا إلى الحكم، وبعد موت هشام، استشرى الفساد في جهاز الدولة، ودبت الفوضى في البلاط الأموي، وانفضّ الناس من حولهم. وهناك أيضاً سبب موضوعي، وهو انتقال ثقل الدولة الإسلامية إلى الشرق، ذي التراث الفارسي، بعد زوال الإمبراطورية الساسانية، واعتناق شعوبها الإسلام، فأصبحوا الأغلبية الساحقة من السكان. والدولة العباسية، شكلاً ومضموناً، هي تعبير عن هذه التحوّلات.

والتحوّلات التي واكبت قيام الدولة العباسية، جعلت من بلاد الشام ولاية يجب تطويعها، بعد أن كانت قاعدة لسلطة تسعى لتطويرها. وإضافة إلى سياسة البطش والعسف التي سلكها العباسيون في بداية حكمهم لاقتلاع أثر الأمويين وإخضاع بلاد الشام، فقد عمدوا إلى استغلال التناقض بين القبائل فيها، وإذكاء النعرات بين اليمانية والقيسية. وفي البداية قربوا اليمانية، كونهم الأقوى، ثمّ ما لبثوا أن انقلبوا عليهم لإضعافهم، فاستمالوا القيسية. والولاية التي فقدت امتيازاتها السابقة، عانت كثيراً من

التضييق السياسي والاقتصادي، الأمر الذي أدّى إلى التململ، وتحيّن الفرص للتمرد والثورة. وقد شهدت بلاد الشام، بما فيها فلسطين، عدداً من الثورات منذ بداية العصر العباسي، كان طابعها العام محاولات القبائل العربية استعادة موقعها في الدولة، الذي فقدته بزوال الأمويين.

لقد استطاع عبد الله بن علي إخضاع بلاد الشام بيد من حديد، وبالتالي تثبيت حكم العباسيين فيها، وإكراه الناس على بيعة أبي العباس السفاح (٧٥٠ ـ ٧٥٤م). ولكن ما أن توفي الخليفة حتى قام في فلسطين أحد أحفاد روح بن زنباع الجذامي، يدعو بالخلافة إلى أمير أموي، هشام بن يزيد، فقمعها صالح بن علي، عامل أبي جعفر المنصور (٧٥٤ ـ ٧٧٥م) على مصر. ثمّ نشبت ثورة أُخرى أيام هارون الرشيد (٧٨٦ ـ ٨٠٨م)، قادها في جنوب فلسطين أبو النداء (٨٠٥م)، فقُمعت أيضاً. وفي خلافة الأمين (٨٠٨ ـ ٨١٣م)، نشبت ثورة السفياني في دمشق، وامتدت إلى فلسطين. وفي خلافة المأمون (٨١٣ ـ ٨٣٣م) اندلعت ثورة نصر بن شبث العقيلي (٨١٣م)، ودامت ١٣ عاماً، قبل أن تُسحق (٨٢٥م). وفي أيام المعتصم (٨٣٣ ـ ٨٤١م)، الذي أسقط عرب الشام من ديوان العطاء، قامت ثورة المبرقع اليماني الفلاحية، لأسباب سياسية واقتصادية.

وهذه الثورات وغيرها في فلسطين وبلاد الشام عامة، خلال القرن الأول من حكم العباسيين، تشير إلى حالة التململ التي سادت هذه الولاية بعد سقوط الأمويين. وقد أُلصق الكثير من هذه الثورات باسم أحد أفراد البيت الأموي، حقيقة أو زيفاً، لما كان يتمتع به هؤلاء من ولاء بين عرب الشام. لقد عاد عرب الشام، بعد أن استفاقوا على تدهور أوضاعهم نتيجة الحكم العباسي، محاولين استعادة موقعهم الذي فقدوه، ولكن من دون جدوى. فدخلت الولاية في مسار من تردّي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، وساءت الحالة على تلك الصعد جميعاً. وتواكب ذلك مع تراجع هيبة الخلافة في بغداد، بعد بروز العنصر التركي العسكري، الذي استقدمه المعتصم، واستند إليه في حكمه. كما تزامن مع بروز نزعة الاستقلالية في الولايات البعيدة، في الشرق كما في الغرب. وبالنسبة إلى فلسطين، تكتسب التطورات في مصر أهمية قصوى، أيام الطولونيين والإخشيديين ولاحقاً في أيام الفاطميين.

فمنذ البداية، فقد العباسيون الأندلس، إذ فرّ إليها صقر قريش، الأمير الأموي عبد الرحمن بن معاوية، الملقب الداخل، وأسس الخلافة الأموية المزدهرة هناك. ثمّ ما لبث الإدريسيون أن أسسوا دولتهم في المغرب (٧٨٨ ـ ٩٧٤م)، واستقلوا عن

بغداد. وتبعهم الأغالبة (٨٠٠ ـ ٩٠٩م) في تونس، إلى أن قامت الدولة الفاطمية هناك. وفي الشرق قامت عدة إمارات وسلطنات، منها من فرض هيمنته على دار الخلافة نفسها. أمّا في مصر، فقامت دولة الطولونيين (٨٦٨ ـ ٩٠٥م)، ومدت سلطانها على فلسطين وبلاد الشام. ثم تلا سقوطها قيام سلالة أُخرى، هي الإخشيدية (٩٣٩ ـ ٩٦٩م)، وسيطرت على فلسطين، إلى أن قضى عليها الفاطميون.

وكان أحمد بن طولون تركي الأصل، ولاه الخليفة العباسي مصر، ثم ما لبث في أيام المعتمد (٨٧٠ ـ ٨٩٢م) أن أعلن استقلاله برفضه إرسال خراج مصر إلى بغداد. وبعد أن استتب له الأمر هناك، عمل على توسيع سلطانه في بلاد الشام. وانتهز فرصة اندلاع الفوضى في فلسطين، إذ نشب قتال بين قبيلتي لخم وجذام، وخرج واليها (ابن الشيخ) على إرادة الخليفة، فاحتل ولاية الشام إلى حدود الجزيرة. وبعد موته (٨٨٤م)، خلفه ابنه خُمارويه، فثار عليه بعض أعوان أبيه، واندلع القتال بتحريض من الخليفة العباسي عليه. لكن خمارويه، بعد هزيمة لحقت به في دمشق، استطاع أن يصمد في فلسطين (الرملة)، وأن يصد أعداءه، ويستعيد سلطته على ولاية الشام، فأقرّه الخليفة الموفَّق عليها سنة ٨٨٦م.

واشتهر خمارويه بالبذخ، فزوّج ابنته قطر الندى للخليفة المعتضد. وبعد مقتله في دمشق سنة ٨٩٥م دبّ الخلاف في أسرته، وعمت الفوضى بلاد الشام ومصر، وانتهزت القبائل الفرصة وتمرّدت على السلطة. كما استغل القرامطة حالة الفوضى، ونشطوا في نشر دعوتهم في بلاد الشام، واستقر بعض دعاتهم بقصبة فلسطين ـ الرملة. وخلال أربعين عاماً تقريباً، ظلت فلسطين ساحة قتال، تارة بين الولاة الأتراك، وأُخرى بين القبائل العربية؛ وتارة بين السلطة والقرامطة، وأُخرى بين السلطة والخارجين عليها من ولاتها. وجرّاء الفوضى لحق بالبلاد الخراب واختلال الأمن، إلى أن استطاع الإخشيديون (٩٣٥ ـ ٩٦٩م) السيطرة على الوضع، واستلام السلطة في مصر وبلاد الشام، بعهد من الخليفة.

والإخشيديون من الأتراك الذين استقدمهم المعتصم. ثم دخلوا في خدمة الطولونيين أيام خمارويه. وبرز منهم محمد بن طغج المعروف بالإخشيد، وكان قد ولي طبرية، فهزم جمعاً من لخم وجذام تعرض لقافلة حجاج شامية، فعلا شأنه. وولاه الخليفة الراضي مصر والشام سنة ٩٣٥م، فاستطاع فرض سلطته عليهما بعد فترة من الفوضى عمّتهما. ثم ما لبث أن اصطدم بمحمد بن رائق، أمير الأمراء السابق في بغداد الذي وصل إلى دمشق وأعلن سلطانه عليها. ثم تصالحا على أن تكون الشام لابن رائق، ومصر للإخشيد. وبعد مقتل ابن رائق في معركة مع الحمدانيين سنة

٩٤٢م سار الإخشيد إلى دمشق وفتحها. ووقعت بينه وبين الحمدانيين معارك، انتهت إلى الصلح. وتزوج سيف الدولة الحمداني ابنة أخي الإخشيد، واتفقا على أن تكون حلب وأنطاكيا وحمص لسيف الدولة، وبقية بلاد الشام للإخشيد، الذي مات سنة ٩٤٦م، ودفن في القدس، بوصية منه.

وولي على الشام ومصر بعد الإخشيد ابنه أبو القاسم أنوجور (٩٤٦ ـ ٩٦٠م). وفي أيامه وقعت معارك بينه وبين سيف الدولة الحمداني، دارت في فلسطين، أولاً بالقرب من الرملة، ثم في اللجون، وهُزم سيف الدولة، ودعا إلى الصلح، فتم على الشروط التي كانت قائمة أيام الإخشيد. ومات أنوجور، وحُمل إلى القدس ودفن هناك. وتولى الحكم بعده كافور الإخشيدي (أستاذه)، بداية كوصي على ابنه، ولاحقاً كوالٍ. ومات كافور سنة ٩٦٨م، ودفن في القدس أيضاً. وبعد موته بفترة قصيرة، دخل الفاطميون مصر، بقيادة جوهر الصقلي، أمير جيوش الخليفة الفاطمي المُعزّ لدين الله وقضوا على حكم الإخشيديين هناك (٩٦٩م).

ومن الواضح أن بلاد الشام عامة شهدت حالة من التراجع الكبير بعد قيام الدولة العباسية. غير أن عرب الشام لم يسلِّموا بهذا المصير، وحاولوا الحفاظ على مكتسباتهم من أيام الأمويين، ولكن بعد أن فقدوا الشروط الموضوعية والذاتية لذلك. وبناء عليه، فقد بذلوا جهوداً مضنية من دون مردود يذكر، الأمر الذي عمق أزمة الولاية. وعندما كان العباسيون في ذروة قوتهم، قمعوا تحركات أهل الشام بعنف، فضعف هؤلاء، ولم يكن عرب الشام في وضع يسمح لهم بتشكيل البديل، وإنما انصرفوا إلى الصراعات الداخلية التي قامت بين ولاة الأجناد أو القبائل وغير ذلك. ومنذ أن بدأت نزعة الاستقلال تبرز في مصر، وقعت بلاد الشام، وخصوصاً الجزء الجنوبي منها ـ فلسطين ـ بين مطرقة مصر وسندان العراق مرة أُخرى، وساءت أحوالها أكثر.

ومبكراً في حكمهم الطويل، تخلى العباسيون عن فكرة استكمال المشروع الأموي باحتلال القسطنطينية. وفي الواقع، فإنه بعد حملة مسلمة الشهيرة، وحصار القسطنطينية في أيام الإمبراطور ليو الثالث، السوري الأصل، وفشل العرب في احتلالها واضطرارهم إلى الانسحاب (٧١٨م)، لم تجرِ محاولات جادة لإسقاط المدينة «التي يحرسها الله»، كما يقول البيزنطيون. وعلى العكس، فقد انتهز هؤلاء فرصة الانقلاب العباسي، وراحوا يعملون على توسيع حدودهم في الشرق، الأمر الذي اضطر العباسيين إلى الرد. ففي أيام المهدي (٧٧٥ ـ ٧٨٥م)، قام ابنه هارون الرشيد سنة ٧٨٢م بغزوة كبيرة، وأوغل في بلاد الروم، وحاصر القسطنطينية، وأجبر

الإمبراطورة آيرين على مصالحته لقاء جزية كبيرة تدفعها سنوياً. وبعد الرشيد قام المأمون بعدد من الغزوات الوقائية، كانت تحمل طابع الردع. وبعد موت المعتصم، وتزايد تدخل الجيش التركي في شؤون الخلافة، انتهز البيزنطيون الفرصة وانتقلوا إلى الهجوم.

وتخلي العباسيين عن المشروع الأموي في وراثة بيزنطة، أدّى إلى أن تصبح بلاد الشام في نظرهم ولاية حدودية هامشية. وعندما دبّ الضعف في مركز الخلافة، ازداد إهمال هذه الولاية، فسادت فيها الفوضى، الأمر الذي أغرى البيزنطيين باستعادتها. ويُروى أن المتوكل (٨٤٧ ـ ٨٦١م) عزم على الانتقال من سامرّاء إلى دمشق، هرباً من هيمنة العسكر الترك على شؤون الحكم، لكنه عدل عن ذلك تحت ضغطهم. وفي الربع الأخير من القرن التاسع، وبعد فترة من الصراع الداخلي، تولت السلطة في بيزنطة سلالة جديدة من الأباطرة ـ المقدونية ـ (٨٦٧ ـ ١٠٨١م). وبادر هؤلاء إلى فتح الصراع مجدداً مع الخلافة العباسية. وبعد نجاحات أولية حققها الإمبراطور بازل الأول، عادت الحرب لتتخذ طابع المراوحة والغزوات المتبادلة، وذلك لأن هذا الإمبراطور، الذي جعل الصراع مع الخلافة الإسلامية في أعلى سلم أولوياته، لم يفلح في استنفاد الفرص المواتية التي توفرت له.

واستمر الصراع الحدودي بين بيزنطة (دار الحرب) ودار الإسلام خلال القرن العاشر الميلادي. وبرزت فيه منذ نحو منتصف هذا القرن إمارة الحمدانيين في شمال سورية. وهذه السلالة العربية التغلبية، أقامت عاصمتها سنة ٩٢٩م في الموصل، ثم توسعت غرباً، وضمت جندا حلب وحمص إليها. واشتهر من أمرائها سيف الدولة (٩٤٤ ـ ٩٦٧م)، الذي قضى حياته في الصراع الحدودي مع بيزنطة. وإذ حقق نجاحاً في البداية، واحتل مرعش مسقط رأس الأباطرة السوريين، الذين أداروا الصراع مع العباسيين في القرن الثامن الميلادي، إلاّ إن الكفة مالت لاحقاً لمصلحة البيزنطيين. ففي سنة ٩٦١م، احتلّ نيسفوروس فوكاس مدينة حلب من دون القلعة، ثم انسحب. وعندما أصبح إمبراطوراً (٩٦٣ ـ ٩٦٩م) احتل قبرص، ثم كيليكيا، ثم أنطاكيا، التي ظلت في أيديهم حتى سنة ١٠٨٤م. وفي سنة حكمه الأخيرة، احتُلت حلب ثانية، وأُجبر أميرها سعد الدولة (٩٦٧ ـ ٩٩١م) على الرضوخ لشروط صلح مذل.

وبعد فوكاس، تابع خليفته تسيمسكس (٩٦٩ ـ ٩٧٦م) سياسته في توسيع المناطق التي احتلها في سورية. وأعدّ نفسه للقيام بحملة صليبية، هدفها انتزاع القدس من أيدي الفاطميين. وتوغل في سورية مستغلاً حالة الفوضى التي تسودها فدخل دمشق، وتقدم منها إلى بيسان (٩٧٥م). وتقول المصادر اليونانية إن الناصرة وقيساريا

استسلمتا طوعاً له، وحتى القدس فاوضته على الصلح. أمّا الإمبراطور بازل الثاني (٩٧٦ ـ ١٠٢٥م) فقد عقد صلحاً مع الحاكم بأمر الله الفاطمي. وفي سنة ١٠٠٩م، أمر الحاكم بهدم كنيستي القيامة والصعود في القدس. وقد أُعيد بناؤهما بعد موته، كما أُلغيت المراسيم التي أصدرها ضد المسيحيين، كما يذكر بطريرك القدس، نيسفوروس سنة ١٠٢٣م.

وخلال القرن الحادي عشر الميلادي، عادت الإمبراطورية البيزنطية لتشهد مرحلة من الهبوط. ومرة أُخرى، تضافرت الصراعات الداخلية مع هجوم من الخارج (السلاجقة) لتضييق الخناق على الإمبراطورية. وفي ساعة الشدة، توجّه الإمبراطور البيزنطي إلى طلب المساعدة من أوروبا الغربية. وبدأت الحملات الصليبية في نهاية ذلك القرن. والإمبراطورية التي صمدت عبر القرون أمام الهجمات من الشرق والغرب، راحت بعد الحملات الصليبية، وبسببها، تفقد عناصر صمودها ـ مادياً ومعنوياً. وفي المقابل، أصبحت الخلافة الإسلامية حالة اسمية فقط، وأرضها مُقسمة بين عدد من الإمارات والسلطنات في الشرق كما في الغرب. وكانت بلاد الشام عشية تلك الحملات تشهد حالة من التدهور، وعلى جميع الصعد، شكّلت عاملاً أساسياً في تسهيل احتلالها على يد الفرنجة.

رابعاً: العصر الفاطمي

منذ بداية القرن العاشر الميلادي (٩٠٩م)، كان الفاطميون قد أسسوا حكمهم في القيروان (تونس). وكان سعيد بن الحسين، مؤسس السلالة الفاطمية، قد طرد آخر الأغالبة من القيروان، وأعلن نفسه الإمام عبيد الله المهدي، وبالتالي البديل للخليفة العباسي في الشرق، والأموي في الغرب. وخلال فترة قصيرة، بسط سلطانه على الساحل الإفريقي الشمالي، من حدود الإدريسيين في المغرب، وحتى حدود الإخشيديين في مصر. وفي سنة ٩١٤م، احتل الإسكندرية. وخلال أكثر من خمسين عاماً، ظل مجال النشاط الفاطمي محصوراً في الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط، بشاطئيه ـ الشمالي والجنوبي. وقد استند الفاطميون، في نشاطهم هذا، إلى أسطول بحري قوي.

وفي أيام المعز لدين الله (أبو تميم معد)، الذي تولى الخلافة (٩٥٢ ـ ٩٧٥م)، غزا أسطول الفاطميين سواحل إسبانيا (٩٥٥م)، في أيام الخليفة الأموي الناصر (عبد الرحمن الثالث)، الذي حكم في الفترة (٩١٢ ـ ٩٦١م). فرد الناصر القوي بغزوة مضادة على أجزاء من شمال إفريقيا. وبعد صدامات غير حاسمة بين الفاطميين

في تونس، والأمويين في الأندلس، توجه الفاطميون شرقاً. وبقيادة جوهر الصقلي (الرومي)، دخل جيش المعزِّ الفسطاط، وبادر مباشرة إلى تخطيط مدينة جديدة في جوارها هي قاهرة المعز (٩٦٩م) التي أصبحت عاصمة الفاطميين (٩٧٣م). وبانتقال المعزّ إلى مصر، أصبح الفاطميون جزءاً من الصراع في الشرق، وبالتالي أصبح الاستيلاء على بلاد الشام، وبداية على فلسطين، ركناً من استراتيجية عملهم لانتزاع الخلافة من أيدي العباسيين، وتحقيق هدفهم المعلن بحقهم المطلق بالخلافة، كونهم من نسل فاطمة، ابنة الرسول (ص).

وفي الواقع، فإن الفاطميين لم يتأخروا كثيراً في غزو فلسطين بعد انتزاعهم مصر من أيدي الإخشيديين، كخطوة أولى في الطريق إلى بغداد ـ مقر الخلافة العباسية المنافسة، ولو اسمياً. ولم يجد جعفر بن فلاح، قائد الحملة الفاطمية على بلاد الشام، أيام المعز لدين الله، صعوبة كبيرة في إلحاق الهزيمة بعامل الإخشيديين على فلسطين، في معركة قرب الرملة (٩٦٩م). وتوجّه بعد ذلك إلى طبرية ـ عاصمة جند الأردن ـ فدخلها صلحاً. ومن هناك، تابع مسيرته إلى دمشق، التي كان وجهاؤها قد جاؤوا جعفر في طبرية لعقد الصلح معه، فأساء معاملتهم، الأمر الذي دعاهم إلى المقاومة، ولكن من دون جدوى. ووقعت دمشق في يده، وأُقيمت الخُطبة فيها للمعز في العام نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن العوامل التي سهلت على الفاطميين فتح بلاد الشام، هي نفسها التي حالت دون استقرار حكمهم فيها.

فحالة التفتت التي سادت بلاد الشام عشية الحملة الفاطمية، والصراعات بين القوى المحلية ـ الحمدانيين والإخشيديين والقرامطة والقبائل العربية المحلية الأُخرى ـ في غياب قوة مركزية واحدة، سهلت على الفاطميين احتلال البلاد عسكرياً، ولكنها في الوقت نفسه أثقلت عليهم ضبط الأوضاع فيها وإحكام السيطرة عليها. لقد كان القضاء على الإخشيديين سهلاً. والحمدانيون الذين حُشروا بين الفاطميين والبيزنطيين، كانوا في وضع صعب نتيجة النشاط العسكري البيزنطي، مع أن ميولهم كانت فاطمية، إذ كانوا من الشيعة أيضاً. أمّا العامل الأخطر، فكان تحالف القبائل العربية المحلية مع القرامطة، الذين عادوا إلى التمرد ومقاتلة الفاطميين، المرة تلو الأُخرى، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الإمبراطور البيزنطي، تسيمسكس للتوغل عميقاً في بلاد الشام، وصولاً إلى بيسان بعد دمشق (٩٧٥م).

ففي السنوات الأولى من حكم الفاطميين (٩٧١م)، استطاع القرامطة، بقيادة الحسن الأعصم، إلحاق الهزيمة بجيش الفاطميين، وقتل قائده، جعفر بن فلاح. وكان ذلك بالقرب من دمشق، فسقطت في أيديهم. وطارد الأعصم جيش الفاطميين،

ودخل الرملة، فعقد حلفاً مع بني الجراح (الطائيين)، وتابع مسيرته إلى يافا، ومن هناك إلى مصر، حيث هزمه جوهر الصقلي بالقرب من القاهرة. وتراجع الأعصم إلى فلسطين، وسار جوهر في إثره، ودارت بين الطرفين معارك كرّ وفرّ، كانت فلسطين ساحتها الرئيسية، وانتقلت عاصمتها الرملة ـ من يد إلى أُخرى. وظل الأمر كذلك مدة ثلاث سنوات تقريباً، استطاع في نهايتها أبو محمود (ابن جعفر بن فلاح) إلحاق الهزيمة بالقرامطة واستعادة فلسطين ودمشق منهم، ولكن لفترة قصيرة فقط.

فبعد أن استعاد الفاطميون السيطرة على دمشق، عاث جنودهم (المغاربة) فساداً فيها. فثار الناس عليهم، واستدعوا قائداً تركياً متمرداً، ألبتكين، ليخلصهم من حكم الفاطميين ويلي الأمر في المدينة، ففعل. وفي هذه الأثناء وصل تسيمسكس إلى أطراف دمشق، فصالحه ألبتكين على أتاوة يدفعها، وعدل الإمبراطور عن دخول دمشق، وتقدم في اتجاه بيسان (٩٧٥م). ولكن البيزنطيين انسحبوا في إثر اتفاق مع الفاطميين، الذين تقدموا إلى دمشق للقضاء على ألبتكين، وحاصروا المدينة، وضيقوا عليها الخناق، فاستعانت بالقرامطة، وعاد الأعصم من الأحساء إلى الشام. واستطاع الحليفان دحر جيش الفاطميين، بقيادة جوهر الصقلي، ومطاردته إلى عسقلان، حيث حاصراه، وفرضا عليه صلحاً، أُقر بموجبه الحكم لألبتكين على بلاد الشام.

لكن الخليفة الفاطمي الجديد، العزيز بالله (٩٧٥ ـ ٩٩٦م) رفض الاتفاق بين قائد جيشه، جوهر، وألبتكين، وقرر أن يسير بنفسه إلى فلسطين للقضاء على تحالف القرامطة مع القبائل العربية والعسكر الترك. ومرة أُخرى، التقى الطرفان قرب الرملة (٩٧٧م)، وبعد قتال ضار حقق العزيز نصراً على التحالف، لكنه لم يكن حاسماً. وقدّر العزيز، الذي عُرف بحكمته الصعوبة التي ينطوي عليها تطويع هذه القوى بالحرب، وخصوصاً نتيجة التهديد البيزنطي. فاستمال بني الجراح الذين انتشروا في جوار الرملة، وعفا عن ألبتكين، وجعل له داراً للإقامة في القاهرة. أمّا الأعصم، الذي انكفأ مرة أُخرى في الأحساء، فقد تعهد العزيز بدفع جُعالة سنوية له، لصرفه عن إثارة القلاقل ضد الفاطميين، أسوة بما كان يفعله معه عمال الإخشيديين من قبل.

وبنو الجراح بطن من قبيلة «طيّىء»، وهي بدورها فرع من كهلان القحطانية، التي خرجت من اليمن وانتشرت في بلاد الشام والعراق، قبل الإسلام وبعده. وقد حاربت طيّىء مع المثنى بن حارثة الشيباني أيام الفتح العربي للعراق. وفي العصر العباسي، أصاب من نزل فلسطين من بطونها ما أصاب العرب جميعاً في بلاد الشام، ولم تكن راضية عن ذلك. وفي أيام الطولونيين (٨٩٨م)، قام صالح بن مدرك (الطائي) بعصيان على السلطة، وهاجم قوافل الحج واستولى على أموالها. وفي

القرنين العاشر والحادي عشر، برز فيهم بنو الجراح في محيط الرملة بفلسطين، الذين حاولوا ـ أسوة بغيرهم من قبائل الشام في مرحلة تراجع الخلافة العباسية ـ استغلال الفرصة، والإفادة ـ مادياً وسياسياً ـ من حالة الفوضى السائدة، شأنهم في ذلك شأن القبائل العربية الأُخرى، فلم ينظروا بعين الرضا إلى الحكم الفاطمي الذي يهدد مصالحهم، وظلوا يناوئونه.

وقد برز بنو الجراح في جنوب بلاد الشام غداة أُفول نجم الحمدانيين في شمالها، بعد موت سيف الدولة (٩٦٧م). وكان العباسيون قد أهملوا بلاد الشام وعربها، واعتمدوا بداية على الفرس، ثم على الترك. أمّا الفاطميون، فقد رأوا فيها جسراً للوصول إلى بغداد في البداية، وعندما تخلوا عن فكرة دخولها عنوة، صارت بلاد الشام خط الدفاع عن مصر، الأمر الذي لم يرق لسكانها. وفي غياب سلطة مركزية موحدة في بلاد الشام، تناحرت القبائل، متعللة بذرائع متعددة على اقتسام الأراضي والموارد. وأدّت القوى المجاورة ـ الخلافة العباسية في بغداد والفاطمية في مصر والإمبراطورية البيزنطية ـ دوراً في إذكاء الصراع بين القوى الصغيرة المحلية. ثم ما لبث القرامطة أن دخلوا بقوة على خط التكتلات المحلية والصراعات الإقليمية. فكانت النتيجة تدهور حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

وعلاقات بني الجراح بالفاطميين تقلبت بين التحالف معهم والتمرد عليهم. وكان الحمدانيون قد سبقوهم إلى إقامة إمارة مستقلة شمالي سورية والعراق. أمّا بنو الجراح، فلأسباب ذاتية ـ التركيبة القبلية ـ وأُخرى موضوعية ـ الانتشار في فلسطين ـ لم يستطيعوا بلوغ شأن الحمدانيين، على الرغم من أن الفاطميين اعترفوا بزعامتهم المحلية. ويبدو أن بني الجراح أدّوا دوراً محلياً في أيام الطولونيين والإخشيديين، كافأهم عليه ولاة مصر. وعندما ضعفت هاتان السلالتان، عزز بنو الجراح موقعهم ونفوذهم في فلسطين. أمّا الفاطميون، فقد سعوا لتحجيم هذا الدور بالقوة. وبناء عليه، انتهز بنو الجراح كل فرصة مواتية للتمرد، واستعادة دورهم، كلما حجب عنهم الفاطميون الولاية، وحرموهم من منافعها، ولكنهم دخلوا في خدمتهم وتحالفوا معهم عندما أغدق الفاطميون العطاء عليهم.

وفي الفترة ما بين سنة ٩٧٠م إلى سنة ١٠٤٢م، أدّى بنو الجراح دوراً مركزياً في تاريخ بلاد الشام. وبداية انضم مفرج بن دغفل بن الجراح إلى الحسن الأعصم القرمطي (٩٧٠م) لقتال جيش الفاطميين وإلحاق الهزيمة به. وتولى مفرج بعد ذلك إمارة الرملة. ومرة أُخرى يرد ذكر حسان بن الجراح في تحالف مع الأعصم سنة ٩٧٤م، في زحفه على مصر للمرة الثانية. ولكن المعزّ أغرى حسان بالمال، فتخلى

عن الأعصم، فهُزم. وتعاون بعدها بنو الجراح مع الفاطميين في قتال القرامطة ودحرهم من بلاد الشام، وبذلك تعاظمت قوتهم، وامتد سلطانهم داخل البلاد، بينما تمركز الفاطميون، كقوة عسكرية، في المدن الكبرى، وخصوصاً الساحلية، وأصبحت عسقلان ركيزة حكمهم، لقربها من مصر، ولأن ميناءها قاعدة أسطولهم، الحربي والتجاري، الكبير.

وفي سنة ٩٨٨م تمرد المفرج على حكم الفاطميين، بالتحالف مع سعد الدولة الحمداني. وعندما تولى الحاكم بأمر الله الخلافة الفاطمية (٩٩٦ ـ ١٠٢١م)، ومات المفرج (١٠١٣م)، انتهز الخليفة الفرصة للقضاء على سلطة بني الجراح. فأوفد جيشاً من مصر، وأمر آخر بالتحرك من الشام، والتقى الاثنان في الرملة، وأوقعا بحسان بن المفرج، لكنه هرب ونجا. وبعد موت الحاكم بأمر الله، عاد حسان واحتل الرملة سنة ١٠٢٤م، وذلك بالتحالف مع صالح بن مرداس، على أساس أن للمرداسيين أراضي الحمدانيين سابقاً، ولبني الجراح فلسطين ـ ما يلي الرملة إلى حدود مصر. لكن الفاطميين عادوا وهزموه في طبرية سنة ١٠٢٩م، فقام بنو الجراح بمحاولة أخيرة سنة ١٠٤٢م، وكان حكم الفاطميين قد اهتز، وطلائع السلاجقة دخلت بلاد الشام. فرحل بنو الجراح عن فلسطين، ونزلوا منطقة البحيرة من أرض مصر.

وفي الأربعينات من القرن الحادي عشر، بدأ السلاجقة يتسللون بأعداد محدودة إلى شمالي العراق وسورية. وكان هؤلاء الأتراك الغز ـ الذين دُعوا سلاجقة على اسم زعيمهم سلجوق ـ قد دخلوا بلاد الإسلام تحت قيادته من منطقة القيرغيز في تركستان (٩٥٦م). واعتنق هؤلاء الإسلام (السني)، وراحوا يتوغلون في أراضي الإمارات والسلطنات الشرقية، إلى أن دخلوا بغداد سنة ١٠٥٥م، بقيادة السلطان طغرل بيك وبطلب من الخليفة العباسي القائم (١٠٣١ ـ ١٠٧٥م)، فهرب من وجههم القائد العسكري التركي في بغداد، البساسيري في آخر حكم البويهيين. لكن جماعات صغيرة من هؤلاء الأتراك كانت قد وصلت إلى سورية، وحتى إلى فلسطين، قبل ذلك، ودخلت طرفاً في الصراعات بين القوى المحلية، كما حدث مع المرداسيين في حلب (١٠٦٠م).

وفي السبعينات من القرن الحادي عشر، كانت تسود بلاد الشام حالة من الفوضى وتدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية. فالصراع بين الولاة الفاطميين، وبينهم وبين زعماء القبائل العربية، تفاقم بدخول الجماعات الغزية (الخوارزمية) وانخراطها في الصراع كمرتزقة. وقد استعان بإحدى هذه الجماعات (الناوكية) بدر الجمالي، والي الشام الفاطمي الذي يحمل لقب أمير الجيوش، لإخضاع القبائل

العربية. ولكنه سرعان ما اختلف معهم على الأتاوة، فانقلب إلى التحالف مع القبائل عليهم، فهزم الخوارزمية القبائل بقيادة أطسيز (أتسيز) عند طبرية (١٠٧١م). وبعد صراع مع الجمالي، حاصروه في طبرية، واستولوا على الداخل، بما فيه دمشق والقدس، في حين ظلت مدن الساحل مع الفاطميين. وانتقل الخوارزمية بعد ذلك إلى حصار عكا وفتحوها (١٠٧٤م). وتوجهوا إلى مصر، لكنهم هُزموا هناك. وفي هذه الأثناء، ثارت فلسطين ضدهم، فقمعوا الثورة بعنف، واحتلوا القدس ثانية (١٠٧٥م)، وخربوا فيها كثيراً.

ولم تكن بلاد الشام عامة، وفلسطين خاصة، في أعلى سلم أولويات السلاجقة. في المقابل تشبّث الفاطميون بالساحل، لأهميته الاقتصادية، وخصوصاً من ناحية التجارة مع بيزنطة. ولما استفحل أمر أطسيز في داخلها، أرسل السلطان ملكشاه (١٠٧٢ ـ ١٠٩٢م) أخاه تتش لإخضاعه. وفي سنة ١٠٧٨م احتل تتش حلب وحمص، وبعدهما دمشق (١٠٧٩م)، حيث استلم أطسيز، فقتله تتش. وهذا الأخير لم يبد حماسة لقتال الفاطميين، وتلكّأ حتى سنة ١٠٨٢م ليحتل القدس. وكانت عين تتش على السلطنة بعد أخيه ملكشاه. ولما مات هذا الأخير، قام تتش على ابن أخيه برقياروق، فحاربه وقُتل (١٠٩٤م). وانتهز الفاطميون الفرصة، ووسعوا سلطانهم في فلسطين انطلاقاً من قاعدتهم في عسقلان. وفي سنة ١٠٩٦م، احتلوا القدس، وبقيت في أيديهم ثلاث سنوات، إلى أن دخلها الفرنجة سنة ١٠٩٩م.

خامساً: مملكة أورشليم اللاتينية

شغلت الحملات الأوروبية المسيحية على الشرق الإسلامي، خلال القرنين، الثاني والثالث عشر والتي حملت اسم الصليبية، المؤرخين في أزمنة متعددة، وذلك لاستجلاء طبيعتها وأسبابها والقوى التي اندفعت إليها. وبالتالي آثارها ونتائجها، المباشرة وغير المباشرة، مادياً وروحياً. وبغض النظر عن الأطروحات المتعددة على هذه الصعد، فهناك شبه إجماع على أهميتها في التاريخ العالمي. وخلال قرون طويلة ظل المنظور العام لهذا الصراع، الذي راحت عناصره تتجمع في الربع الأخير من القرن الحادي عشر الميلادي، يُركز على الجانب الديني ـ أي على اعتباره صراعاً بين المسيحية والإسلام. وفي القرن التاسع عشر، بدأت الدراسات النقدية تظهر في أوروبا، في فرنسا أولاً، ومعها راحت تتكشف العوامل المتعددة التي تضافرت لتجعل مثل هذه الظاهرة (الحملات الصليبية) أمراً ممكناً.

وكان كلما تقدمت هذه الدراسات وتعمقت، برزت الأسباب الدنيوية على

حساب الدينية، من دون إلغائها تماماً. فالدين، وطوال قرون في العصور الوسطى، وذلك على الجانبين، كان يؤدي دوراً رئيسياً في حياة الناس، كقاسم مشترك للشعوب المنضوية تحت لواء القوتين العظميين المتناحرتين ـ الخلافة الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية. ولتحريك الناس على الجانبين، قبل اندلاع الصراع وبعده، لجأ القائمون على إدارته إلى استثارة العواطف الدينية لحشد القوى وزجها في المعركة. وهذا يبرز من خلال الوثائق على الجانبين أيضاً. والأطروحات التبريرية، من هذا الجانب أو ذاك، لا تضيف كثيراً لتوضيح القضايا، بقدر ما تلقي عليها ظلالاً من الغموض. والبحث الموضوعي يشير إلى أنه حتى في الحملة الأولى اقترنت الأهداف الدينية بالدنيوية، وإزاء الحزب الديني كان هناك آخر سياسي. وبالتأكيد فإنه بمرور الزمن وتعاقب الحملات، نما الطابع السياسي على حساب الديني لهذه الحروب.

إن الحكم على ظاهرة كالحملات الصليبية، شكلاً ومضموناً، لا يستقيم من دون ربطها بالظواهر الأُخرى التي واكبتها زماناً ومكاناً، لاستجلاء دوافعها ومسار تطورها وتبلور نتائجها. وفي هذه الحالة، كثيرة هي الدراسات من منظور أحادي الجانب، وبعضها ينطلق محكوماً بموقف أيديولوجي مسبق، يُخرجها عن الجدية، ويضعها في مصاف الأُطروحات التبريرية. وإذا كان التاريخ ليس الحقيقة، أو على الأقل ليس كلها، فإنه بالتأكيد لا يستوي بتجاهلها، وإنما على العكس، يكتسب صدقية أكثر كلما توخاها وبحث عنها. وفي قضية خلافية كالحروب الصليبية، وإذ تصعب معالجتها بتجرد، فإن النزعة التبريرية، أو التعبوية المنطلقة من اعتبارات آنية، لا تصيب الهدف. لقد نشبت هذه الحروب بحركة تاريخية جدلية وذلك في ظروف الزمان والمكان، وعلى المؤرخ الكشف عن عناصر هذه الحركة، قدر المستطاع، والتقليل قدر الإمكان، من الإسقاطات الراهنة، أو المواعظ الأخلاقية والتفسيرات التبريرية.

ويلفت النظر أنه في الكثير من الكتابات عن الحملات الصليبية يغيب دور بيزنطة فيها، على الأقل في تبلور الفكرة، ولاحقاً في تجسيدها. ولأن الأطراف الفاعلة في الصراع كانت أوروبية غربية، من جهة، وشرقية إسلامية، من جهة أُخرى، فقد جرى إغفال دور القوة الواقعة في الوسط ـ بيزنطة. كما تغيب عن الصورة العامة في معالجة هذه الحملات المقدمات التي مهدت السبيل أمامها. فطوال قرون كان هذا الصراع، بصورة أو بأُخرى، مستعراً من إسبانيا في الغرب، مروراً بالبحر الأبيض المتوسط وجزره المهمة، وصولاً إلى الشرق ـ بين بيزنطة والخلافة الإسلامية. وبناء على هذه الخلفية، لم تكن الحملات الصليبية ظاهرة جديدة إلاّ من حيث الإطار

العام. أمّا في الأساس، فهي، وبصورة عامة، استمرار لصراع دام عدة قرون، من دون أن يُحسم لمصلحة أي من الطرفين.

والحقيقة التاريخية تُفيد أنه منذ بروز العرب على مسرح التاريخ في الشرق الأدنى، كقوة سياسية ذات وعي ذاتي بعروبتها، كان ذلك على علاقة بالإمبراطورية الرومانية ووارثتها البيزنطية. فالأنباط والتدمريون والغساسنة، وحتى اللخميون بمنظور معين، خبروا علاقات صداقة وعداء مع هذه الإمبراطورية. وبظهور الإسلام، وما تلا ذلك من حركة الفتوح، تقدم العرب خطوة كبيرة نحو وراثة بيزنطة كدولة ذات منظور كوني. وقد تأرجحت هذه الفكرة في أفقها بين مدّ وجزر خلال العصور، وبالتالي تقلب ردة الفعل البيزنطية على هذا التحدي. وكان الطابع الهجومي هو في الأغلب على الجانب الإسلامي، بينما غلب على الجانب البيزنطي طابع الدفاع، بعد النصر الذي حققه المسلمون في عصر الفتوح، ولاحقاً في أيام الأمويين. وفي فترات معينة من أيام العباسيين، انتهز أباطرة بيزنطة الفرص المواتية للانتقال إلى حالة الهجوم بهدف استرداد ما فقدوه من أراضٍ في الشرق. إلاّ إن الحدود استقرت بصورة عامة بين دار الإسلام ودار الحرب.

وتعدد الكتابات المعاصرة أسباباً كثيرة للحملات الصليبية ـ دينية واقتصادية وسياسية، واجتماعية.. إلخ. لكن أغلبية الكتّاب تكتفي بذكر الأسباب، من دون تقديم بعضها على بعض، أي ترتيبها بحسب الأهمية والأولوية، وبالتالي أثرها المباشر في اندلاع الصراع. وعلى العموم، فإن هؤلاء الكتّاب يتوجهون إلى دراسة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا، من جهة، وأوضاع المسيحيين في الشرق عامة، والحالة في القدس خاصة، من جهة أُخرى. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الأسباب التي يرد ذكرها كانت في أغلبيتها قائمة منذ زمن طويل، من دون أن تؤدي إلى حروب صليبية. وحروب الحدود، وتعديلها في هذا الاتجاه أو ذاك، ظلت مستمرة لفترة طويلة من دون أن تدفع إلى المواجهة العامة. وأوضاع المسيحيين في الشرق، وكذلك الحالة في القدس، لم يطرأ عليها تغيير جذري يستوجب مثل هذه الحرب الضروس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصراع الاقتصادي والتطورات الاجتماعية في كل من أوروبا والشرق. ويبقى الحدث المهم الذي طرأ عشية تلك الحروب هو التهديد السلجوقي للقسطنطينية.

لقد سحق السلاجقة الجيش البيزنطي في معركة مانجكرت (ملازجرت)، سنة ١٠٧١م. وأقاموا سلطنة روم في قونيا (أيكونيوم ـ إزنك)، في مقابل القسطنطينية (١٠٧٧م). وفي السنة نفسها ١٠٧١م، دخل أطسيز القدس. أمّا إمبراطور بيزنطة

ألكسيوس كومنينوس (١٠٨١ ـ ١١١٨م) الذي شعر بالخطر على عاصمته، واقتنع بعجزه عن درئه، فقد توجه إلى طلب المساعدة من البابا والغرب الكاثوليكي، متذرعاً بالقدس، وإنقاذ الأمكنة المسيحية المقدسة فيها. ويلفت النظر أن ما تعرضت له القدس سابقاً، وحتى عندما أمر الحاكم بأمر الله بهدم كنيستي القيامة والصعود، لم يحرّك أباطرة بيزنطة لتحرير قبر السيد المسيح. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصعوبات التي كان يلقاها الحجاج المسيحيون، فقد ردّ عليها الأباطرة بأساليب أُخرى تماماً: مفاوضات وتهديد وضغوط وهدايا ومعاهدات.. إلخ. أمّا هذه المرة، فقد أوقع الإمبراطور ألكسيوس كومنينوس ـ الضليع في مؤامرات البلاط البيزنطي ـ نفسه في الشرك الذي نصبه لغيره، عندما حاول أن يحل مشكلاته على حساب البابا وحكام أوروبا الغربية، فانقلب الأمر عليه.

كانت الكنيسة قد انقسمت رسمياً سنة ١٠٥٤م، بعد فترة طويلة من الانقسام الفعلي إلى كنيسة شرقية (أورثوذكسية)، وغربية (كاثوليكية)، وبينهما عداء مستحكم. وعندما توجه ألكسيوس كومنينوس إلى طلب المساعدة من البابا أُربان الثاني، انتهز الأخير الفرصة، التي رأى فيها مناسبة لاستعادة وحدة الكنيسة تحت الكرسي الرسولي (الفاتيكان ـ روما). أمّا ألكسيوس، فلم يكن يفكر بأكثر من دعم بالمقاتلين للصمود في وجه السلاجقة. ولذلك فوجىء عندما بلغه نبأ الدعوة إلى حملة صليبية، والبدء بإعدادها. والفكرة التي دعا إليها البابا انطوت على حركة جماعية من شعوب غرب أوروبا، تحت قيادة حكامهم ونخبة قادتهم العسكريين، ولم تتوقف عند حدود الدفاع عن القسطنطينية، بل تعدت ذلك إلى انتزاع القدس من أيدي المسلمين، تحت شعار «هذه إرادة الله»، وخلف راية «الصليب المقدس».

وكانت استجابة البابا لطلب النجدة من إمبراطور بيزنطة مزيجاً من الواجب الديني والطموح السلطوي. فإلى جانب الشعور الديني تجاه مسيحيي الشرق وضرورة مساندتهم، وكذلك إزاء استعادة السيطرة على الأمكنة المقدسة في الشرق ـ مهد المسيحية ـ كانت هناك رغبة جامحة لدى البابوات في تكريس سلطتهم على الكنيسة الموحدة. وكان الكرسي الرسولي، أيام البابا غريغوريوس السابع، قد عزّز موقعه إزاء حكام أوروبا خلال القرن الحادي عشر. وجاء بعده البابا أُربان الثاني النشيط، فعمل على تكريس الدور القيادي الذي تؤديه الكنيسة في أوروبا. وفي طلب المساعدة الذي تقدم به إمبراطور بيزنطة، لاحت فرصة مواتية لتحقيق هذا الهدف. ورأى البابا أن اضطلاع الكنيسة الكاثوليكية الغربية بالدور المركزي في الحملات الصليبية، سيمكنها من احتلال الموقع القيادي المرغوب، دينياً وسياسياً، في الشرق كما في الغرب،

فانطلق للعمل بما أُوتي من نشاط.

وتحت غطاء الدعوة من قبل إمبراطور بيزنطة ـ رئيس الكنيسة الشرقية الرسمي ـ وبناء على المباركة، بل التحريض، من قبل البابا ـ رئيس الكنيسة الغربية، الرسمي والفعلي ـ وجدت الفئات والقوى المتعددة في أوروبا التبرير الذاتي لانخراطها في الحملات الصليبية، وكل منها بمنظوره الخاص، فلم تكن هناك وحدة فكرية وتنظيمية بين تلك القوى، إنما في أحسن الأحوال إطار عام. ولا بدّ من الإشارة إلى أن عملية الانتقال من الفكرة المجردة للقيام بحملات صليبية إلى التطبيق الفعلي، كان يستلزم ظروفاً موضوعية وذاتية في أوروبا. كما أن نجاح هذه العملية كان يستوجب الأوضاع ذاتها في الشرق، وإلاّ لما خرجت العملية إلى حيز التنفيذ. إن انتقال المواجهة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي من حالة الحرب الباردة إلى الحرب الساخنة، كان بالضرورة نتيجة احتدام التناقض بين الطرفين، الأمر الذي أدّى إلى اندلاع الصراع بهذه الدرجة من الحدة، بعد أن ظل فترة طويلة لا يتعدى المناوشات على الأطراف.

وبداية يجب التشديد على أهمية الدين في حياة الناس خلال القرون الوسطى. وكما سعى الإمبراطور البيزنطي لجعل المسيحية دين الدولة والقاسم المشترك بين شعوبها، كذلك فعل العباسيون بالتشديد على أن الإسلام، وليس العروبة، هو الأساس لوحدة شعوب الخلافة. وعشية الحروب الصليبية، كانت الأجواء العامة، سواء في الشرق أو في الغرب، مشحونة بالشعور الديني. فدخول السلاجقة إلى أرض الخلافة في القرن الحادي عشر، عزز موقع السنَّة إزاء الشيعة، خلافاً لما كان عليه الحال في القرن العاشر. في المقابل، شهد القرن الحادي عشر في أوروبا حركة إحياء ديني واسعة النطاق، وخصوصاً بين الطبقات الشعبية، شكّلت التربة الخصبة التي تنامت فيها الأفكار الصليبية. وعندما جاءت الدعوة إلى القيام بحملات عسكرية تحت راية الصليب، كانت الاستجابة الشعبية واسعة أيضاً.

وفي الجانب الديني، التقت المشاعر الشعبية العفوية مع خطة البابوات المبرمجة لاستعادة الكنيسة الشرقية إلى أحضان الكرسي الرسولي في روما. وقد أدّى رهبان دير كليني (فرنسا) دوراً مهماً في حركة الإحياء الديني، إذ عمق هؤلاء الشعور الذاتي بالذنب لدى الناس، في واقع اجتماعي صعب، ساد فيه الإحباط قطاعات شعبية واسعة. وللتكفير عن خطاياهم، دعا الرهبان الناس إلى الزهد والعزلة والأعمال الروحية والحج. وحتى اللاهوت والفلسفة في تلك الفترة اكتسبا طابعاً صوفياً، وازدهرت الرهبنة. أمّا البابوات، فقد شعروا بقوتهم في القرن الحادي عشر، وخصوصاً أيام غريغوريوس السابع. وجاء بعده أُربان الثاني ليدفع مسيرة تعزيز موقع

الكنيسة إلى الأمام. ولذلك رأى في الحملات الصليبية سبيلاً إلى ذلك، فكانت استجابته لطلب المساعدة من إمبراطور بيزنطة أقوى من توقعات هذا الأخير أو رغباته.

وفي الجانب الدنيوي ـ السياسي والاقتصادي والاجتماعي ـ تقاطعت مصالح شرائح طبقية متعددة للنظر بإيجابية عالية إلى فكرة الحملات الصليبية. ومع أن هذه الشرائح كانت شريكة بالعاطفة الدينية، إلاّ إن الحوافز الأُخرى كانت قوية أيضاً، وأحياناً طاغية. فبالنسبة إلى الطبقات العليا ـ الملوك والبارونات والنبلاء والفرسان ـ كانت الحملات الصليبية فرصة مواتية لتلبية النزعات القتالية وميول المغامرة وحب الثروة والغنائم والطمع في تأسيس إقطاعيات جديدة، إضافة إلى الاسم والجاه والسمعة... إلخ. أمّا في الطبقات الدنيا، التي اجتاحتها الغرائز الدينية، فقد ساد الاعتقاد أن الحملات الصليبية هي مناسبة لتغيير أوضاعها الاجتماعية: التخلص من القنانة وتأجيل دفع الديون أو الإعفاء منها والحصول على ملكية جديدة والتحرر من الظلم الإقطاعي.. إلخ. وبالنسبة إلى هؤلاء لم يكن هناك ما يخسرونه في المغامرة والانضمام إلى حملة صليبية تحملهم إلى الشرق الذي تصوروه مصدراً للثراء، واعتقدوا أن أرضه الخصبة «تدر اللبن والعسل».

خلاصة القول إن أوروبا القرن الحادي عشر كانت مهيّأة ـ مادياً ومعنوياً ـ لقبول فكرة الحروب الصليبية والانطلاق لتجسيدها. فالأوضاع الاجتماعية الصعبة ـ الفقر وضيق رقعة الأراضي الزراعية وازدياد عدد السكان وتواتر الكوارث الطبيعية والأوبئة ـ والنزعات التوسعية والطمع في ثروات الشرق وطموح الأمراء والنبلاء الصغار في تأسيس إقطاعيات خاصة بهم وروح المغامرة لدى الفرسان، كانت كلها عوامل فاعلة في تشكّل ظاهرة الحملات الصليبية، فكراً وممارسة. وأعطت حركة الإحياء الديني حلاً للمشكلات يتمثل بالتوبة والزهد والتصوف، والمهم التكفير عن الخطايا بالعمل في سبيل الدين، واستعادة السيطرة على الأمكنة المقدسة ـ كنيسة المهد والقيامة والصعود ـ المتعلقة بحياة «المسيح المخلص». ومن هنا التجاوب الواسع مع حرب دامية تحت شعار «هذه إرادة الله» وخلف لواء «الصليب المقدس» وبقيادة «الكرسي الرسولي». وجاء تهديد السلاجقة إلى القسطنطينية ليفجر هذه النزعات الكامنة، ويحوّلها إلى حملات عسكرية تغزو الشرق الإسلامي.

في المقابل، وخلال ما يزيد عن أربعة قرون، ظل المسيحيون في أراضي الخلافة يمارسون حياتهم وشعائرهم الدينية بحرية، ما عدا فترات قصيرة، كانت بمثابة الشاذ وليس القاعدة. وقد احتفظ هؤلاء بأمكنتهم المقدسة، ولم تتدخل السلطة كثيراً في شؤونها وإدارتها. والأمر بهدم كنيسة القيامة (١٠٠٩م) من قبل الحاكم بأمر الله،

جرى التخلي عنه سريعاً وإصلاح نتائجه. وكذلك، فالحجاج المسيحيون إلى القدس وغيرها، ظلوا يقدمون من دون عقبات تذكر. ويلفت النظر أن قوافل الحجاج في القرن الحادي عشر، راحت تتخذ صيغة مغامرات دينية وتجارية وعسكرية في آن معاً. وتفيد المصادر أن السلاجقة زادوا في مضايقة هؤلاء الحجاج في طريقهم إلى فلسطين عبر القسطنطينية. وفي الإمكان تشبيه هذه القوافل برحلات قريش التجارية قبل الإسلام. وكما أفاد المسلمون من الخبرات التي تراكمت لديهم في حركة الفتوح، هكذا أفاد قادة الحملات الصليبية من الخبرات التي اكتُسبت عبر قوافل الحجاج.

ومنذ القدم كانت تجارة البحر الأبيض المتوسط موضوع علاقات بين الشعوب الواقعة على سواحله، أو حروب بينها. والقسطنطينية كانت قبل الفتح العربي تهيمن على هذه التجارة، فانتزعها العرب منها، لكن العلاقات التجارية ظلت مستمرة. والاعتبار التجاري بين إسبانيا والهند عبر مصر، كان من الأسباب التي دفعت الفاطميين إلى نقل عاصمتهم إلى القاهرة، كما جعلتهم يتشبثون بالمدن الساحلية على الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. في المقابل، تشبث البيزنطيون بأنطاكيا كمحطة أخيرة لتجارة الشرق الأقصى عبر طريق الحرير. وفي القرن الحادي عشر، نشطت المدن الإيطالية ـ فينيسيا وجنوة وبيزا ـ التي قامت على التجارة البحرية بالاعتماد على أساطيلها، فكانت بينها وبين الفاطميين صدامات في شمال إفريقيا وجزر البحر الأبيض المتوسط. وانخرط النورمان في هذا الصراع، فاحتلوا صقلية. وفي سنة ١٠٨٢م عقد الإمبراطور ألكسيوس كومنينوس اتفاقاً مع فينيسيا (جمهورية سان مارك)، فتح أمامها المراكز البيزنطية للتجارة، فأصبحت مصالحها حافزاً قوياً لها على الانخراط في الحملات الصليبية، وخصوصاً عبر أسطولها، الذي أدّى دوراً في نقل المحاربين الصليبيين إلى الشرق.

أ) الحملة الأولى

لقد طلب إمبراطور بيزنطة مساعدة عسكرية هي جيش من المرتزقة للدفاع عن عاصمته. ولم يفكر في مسيحيي الشرق، ولا في الأماكن المقدسة في فلسطين، إذ غابت هذه المسألة عن أذهان أباطرة بيزنطة منذ زمن طويل. وجاء الرد الأوروبي غير متوقع، حملة صليبية، الأمر الذي أربك الإمبراطور، طالب المساعدة، ووضعه في موقف حرج إزاء ما يجب عمله. ففي كليرمونت (وسط فرنسا) عُقد المجمع الشهير في تشرين الثاني/نوفمبر ١٠٩٥م، حيث ألقى البابا البليغ أُربان الثاني، خطاباً حماسياً ألهب المشاعر الدينية لجماهير غفيرة تجتاحها العواطف الدينية. وانتهى إلى

الدعوة إلى حمل السلاح «لحماية المسيحيين في الشرق من الاضطهاد، وتحرير كنيسة القيامة والمسيحية الشرقية عامة.» وتعالت الصرخات العفوية «هذه إرادة الله»، واندفع الناس نحو البابا مؤيدين دعوته. ووُعد هؤلاء بمحو الخطايا والإعفاء من الديون وحماية الممتلكات ورعاية الأُسر في أثناء الغياب. لم يكن هناك إلزام، لكن التراجع غير مقبول ـ المرتدون سيحرمون من الكنيسة. ومن فرنسا انتشرت الحماسة إلى بقية أجزاء أوروبا. لقد كانت فرنسا السبّاقة، فأعطت الحملات اسمها ـ حملات الفرنجة.

وفكرة الحملة الصليبية كانت غريبة على بيزنطة، قمة وقاعدة شعبية على حد سواء. فقد كان الهم الوحيد لديها مواجهة الخطر السلجوقي. وبيزنطة نظرت إلى الصليبيين بارتياب وازدراء، ورأت فيهم برابرة، شأنهم في ذلك شأن السلاجقة الذين يهددون الإمبراطورية من الشرق أو قبائل السلاف من الشمال الشرقي. وزاد في اقتناعهم بهذا المنظور طلائع الحملة الصليبية الأولى، التي قادها الراهب بيتر (من أميين). فقد بادر هذا بعد مجمع كليرمونت بحماسة شديدة إلى حشد المقاتلين من الفلاحين الفقراء والطبقات الرثة من المدن واللصوص والمتسولين وصغار الفرسان المغامرين. وتحركت هذه الجموع من دون تدريب أو تموين أو قيادة حقيقية، أو حتى سلاح. وفي طريقها من فرنسا إلى ألمانيا ـ هنغاريا ـ بلغاريا ـ القسطنطينية، عاثت فساداً، جعل السكان على طول الطريق يهاجمونها. وعندما اقتربت من القسطنطينية، وكانت سمعتها السيئة قد سبقتها، سارع الإمبراطور المعروف بدهائه إلى نقلها عبر المضيق إلى شاطىء آسيا الصغرى، حيث تركها طعمة لسيوف السلاجقة في سلطنة روم، لأنها لم تتجاوز حدودها.

وتركت حملة بيتر آثاراً سلبية على الجانبين. فسلوكها الفوضوي على طول الطريق إلى القسطنطينية أثار ردات فعل عنيفة ضدها من قبل سكان المناطق التي مرت بها، ووقعت بين الطرفين اشتباكات دموية. وفي القسطنطينية، سارع الإمبراطور إلى نقل أفرادها إلى آسيا الصغرى من دون إعداد، فوقعوا فريسة سهلة في أيدي السلاجقة. وفي الجانب الآخر، أدّت السهولة التي تمّ فيها القضاء على هذه الحملة إلى اقتناع السلاجقة بالقدرة على سحق الحملات الصليبية اللاحقة، ما دام هذا هو طرازها، فلم يتخذوا الاستعدادات اللازمة لمواجهة الخطر الداهم. وعندما جرت المواجهة الحقيقية، كان النصر حليف الصليبيين، كونهم أخذوا كل إمارة سلجوقية على حدة. وفي الواقع، فإن نجاح الصليبيين بصورة عامة كان نتيجة مباشرة لحالة التدهور السياسي التي عاشها الشرق الإسلامي في حينه.

وفي صيف سنة ١٠٩٦م، أي بعد مرور عام على مجمع كليرمونت، وبعد فناء

حملة بيتر الراهب، بدأت قوات الحملة الصليبية النظامية الأولى تتجمع في غرب أوروبا. لم يشارك فيها ملوك أوروبا، وإنما الكونتات والدوقات والأمراء فقط. ويبرز بين هؤلاء: غودفري دو بويون (دوق لورين)، وأخوه بولدوين، اللذان أصبحا لاحقاً ملكين في مملكة أورشليم اللاتينية، وروبرت (دوق نورماندي)، أخو ملك بريطانيا وهيو (كونت فيرماندوا)، أخو ملك فرنسا وروبرت الثاني (كونت فلندرز) المعروف بـ «الفظ» وريموند (كونت طولوز) وبوهيمُند (النورماني) وقريبه تانكرد، من جنوب إيطاليا. وكان هذان الأخيران الأقل حماسة دينية، والأكثر طمعاً مادياً، وكانت لهما عداوة مع إمبراطور بيزنطة، وقد راودتهما أحلام احتلال القسطنطينية. وكان جيشهما هو الأكبر في هذه الحملة متعددة القادة. وإلى جانب القادة العسكريين، انضم إلى الحملة بطرس الناسك والأسقف أديمار، ممثلين الكنيسة.

وكان على هذه الجيوش أن تتجمع في القسطنطينية قبل الدخول إلى أراضي السلطنة السلجوقية، فأخذ بعضها طريق البر، والآخر طريق البحر. ولم تكن لتلك الجيوش المتعددة قيادة موحدة، أو خطة شاملة. وكانت فرنسا تشكّل الثقل الرئيسي في الحملة. وتركت هذه الجيوش أيضاً أثراً سلبياً في سكان المناطق التي عبرتها، لكنها كانت أكثر إزعاجاً للإمبراطور ألكسيوس. لقد أراد هذا اعتبارهم مرتزقة، وطالبهم أن يقسموا يمين الولاء له، بصفته الحاكم الأعلى، لكن ذلك لم يحدث، وحتى الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها، بإعادة أملاك الإمبراطور التي أخذها منه السلاجقة عند انتزاعها منهم، لم يجرِ الوفاء بها. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتهامات والشكوك المتبادلة بين الأطراف جميعها المنخرطة في العملية، فقد تمّ نقل القوات إلى آسيا الصغرى، بمساعدة أسطول بيزنطة، وبدأت الحرب، بمشاركة اسمية من جيش الإمبراطور، مع السلاجقة في سلطنة روم، التي لم يأت أحد لنصرتها من الإمارات الأُخرى.

وبداية في حزيران/يونيو ١٠٩٧م، وبعد حصار قصير، استسلمت نيقيا، فأُعيدت إلى بيزنطة بحسب الاتفاق مع الإمبراطور. وبعدها في تموز/يوليو ١٠٩٧م سقطت دوريليوم، وبالتالي سقط غرب آسيا الصغرى وأُعيد إلى البيزنطيين، وانسحب السلاجقة إلى الداخل. ثم توجه جزء من الصليبيين، بقيادة بولدوين، في اتجاه إديسّا (الرها) وفتحها (١٠٩٨م) وأقام فيها أول إمارة لاتينية في الشرق، فأصبحت بواقع الجغرافيا خط الدفاع الأول عن الإمارات الصليبية الأُخرى في مواجهة السلاجقة. أمّا الجزء الآخر، وهو الأكبر، فقد تقدم لحصار أنطاكيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٠٩٧م، وطال الحصار تسعة أشهر، حاول في أثنائها الفاطميون

التوصل إلى معاهدة مع الصليبيين، يقتسم بموجبها الطرفان الساحل السوري. لكن المفاوضات التي أفادت الصليبيين، ومكنتهم من احتلال أنطاكيا في حزيران/يونيو ١٠٩٨م لم تؤدِّ إلى اتفاق. وفي أنطاكيا، وعلى الرغم من معارضة قادة الجيوش الأُخرى، أقام بوهيمُند النورماني إمارة ثانية، أثارت غضب الإمبراطور ألكسيوس، الذي رأى فيها خطراً يهدد بيزنطة نفسها.

وبعد تلكؤ دام عدة أشهر، بسبب الخلافات الداخلية، والتي انتهزها سلطان الموصل، برقياروق، لمحاصرة الصليبيين في أنطاكيا، إذ ضيق الخناق عليهم من دون القدرة على دحرهم، واصلوا تقدمهم جنوباً في اتجاه فلسطين. فأخذوا معرّة النعمان، وقاموا بمذبحة كبيرة فيها، ومنها انتقلوا إلى شيزر، فوادعهم صاحبها، ثم إلى عرقة، فحاصروها، وكانت وجهتهم الطريق الساحلي. وجاءهم وفد فاطمي للتفاوض مرة أُخرى، ولكن من دون جدوى، فسارع هؤلاء إلى تعزيز مواقعهم الدفاعية في صور وعكا والقدس (١٠٩٨م). وأخذ الصليبيون طرابلس، وأقاموا فيها لاحقاً إمارة ثالثة، على رأسها ريموند دو طولوز. وتابعوا تقدمهم جنوباً مروراً ببيروت من دون احتلالها، وكذلك صيدا وصور، لأن هذه المدن لم تُبدِ مقاومة، بل قدمت لهم المؤن والتسهيلات. واختار القادة الصليبيون التقدم نحو القدس، تحت ضغط جموع المقاتلين لاستكمال الحج إلى الأماكن المقدسة.

وتخلف عدد من المقاتلين في الإمارات التي تأسست حديثاً ـ إديسا وأنطاكيا وطرابلس ـ ولم يبق كثيرون منهم للزحف على القدس. واستجاب ريموند دو طولوز لنداء غودفري دو بويون وتابعا طريقهما إلى القدس. وفي أيار/مايو ١٠٩٩م، ظهر هذا الجيش على الطريق الساحلي المؤدي إلى فلسطين من لبنان. وأفزع ظهوره حكام المدن الساحلية، فوافقوا على تقديم المؤن والمال للصليبيين في مقابل تخطي هؤلاء مدنهم من دون حصار. وسار الجيش الصليبي أمام عكا وحيفا وأرسوف، ووصل إلى قيساريا. ومن هناك انعطف إلى الرملة، عاصمة فلسطين، فهجرها أهلها، واحتلها الصليبيون، وتابعوا مسيرتهم إلى القدس. وامتنعت عليهم المدينة، فحاصروها من ٧ حزيران/يونيو إلى ١٥ تموز/يوليو ١٠٩٩م. وسقطت في أيديهم، وقاموا بمذبحة رهيبة بالسكان المحليين، الذين يُقدر عددهم ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف نسمة. واستنكف ريموند، لأسباب دينية، عن تولي الملك في القدس، وقبل به غودفري، وحمل لقب «بارون ـ حامي كنيسة القيامة المقدسة». أمّا ريموند فعاد لإقامة إمارته في طرابلس، بلقب كونت.

وبعد تأسيس مملكة أورشليم اللاتينية، توجه قادتها إلى استكمال احتلال ساحل

البلاد وداخلها. وفي الواقع، فإنهم حتى قبل دخول القدس كانوا قد قطعوا شوطاً على هذا الصعيد. وكانت بيت لحم قد استسلمت، وكذلك فعلت أريحا ونابلس، عندما استولى تانكرد، قريب بوهيمُند، على طبرية وبيسان، وجعل طبرية عاصمة لإمارة الجليل، التي لم تعمّر طويلاً. وبعد أن سيطروا على الداخل، وجد الصليبيون أنفسهم في موقف حرج، ذلك لأن الساحل لم يكن بأيديهم، الأمر الذي عزلهم عن أوروبا ـ مصدر تزويدهم بالعتاد والمؤن والرجال والخيل والمال. وصحا الفاطميون على هذه الحقيقة، ولو متأخراً، وحاولوا استغلال هذا الواقع، لكنهم لم يفلحوا كثيراً، في غياب النية الجادة، بل القدرة العملية، على اقتلاع الصليبيين من الشرق. لقد كانت أولوية الفاطميين تتمحور حول الصراع الداخلي والتنافس مع السلاجقة، فسعوا للتفاهم مع الصليبيين. وبذلك فوتوا على أنفسهم فرصة جيدة لاجتثاث الخطر الصليبي في المهد، وهو يعاني حالة الضعف والعزلة.

وعندما حاول الفاطميون مواجهة الصليبيين، هُزموا في معركة برية بالقرب من عسقلان في آب/أغسطس ١٠٩٩م، انتقل بعدها الصليبيون لاستكمال احتلال مدن الساحل: فسقطت يافا، بعد أن هجرها سكانها، وتحولت إلى الميناء الرئيسي الذي عبره جرى تزويد المملكة الجديدة بوسائل الحياة من أوروبا. وفي هذه الأثناء مات غودفري، واحتل مكانه أخوه بولدوين، الذي انتقل من إديسا إلى القدس. وباعتلائه عرش المملكة، تحرك بنشاط كبير. وخلال عشر سنوات أصبحت أغلبية مدن الساحل في يده، الأمر الذي مكّن أساطيل المدن الإيطالية التجارية من التصدي للأسطول الفاطمي القوي، والحؤول دون تمكنه من إقامة رأس جسر على الساحل لمقاتلة المملكة اللاتينية. وفي المقابل، تعهدت تلك الأساطيل بنقل أنواع الدعم اللازم جميعها لهذه المملكة، التي لا تزال في طور التكوين، من أوروبا، لقاء امتيازات تجارية تُمنح للمدن الإيطالية في مدن الساحل السوري التي تقع في أيدي المملكة.

وبمساعدة أساطيل المدن الإيطالية، جرى احتلال مدن الساحل، وبالتالي إقامة الصلة مع الإمارات الأُخرى في الشرق ـ أنطاكيا وطرابلس. ففي آب/أغسطس ١١٠٠م سقطت حيفا، وكان ميناؤها يضم داراً لصناعة السفن، أقامه الفاطميون. وبعدها أرسوف في نيسان/أبريل ١١٠١م، ثم قيساريا في السنة نفسها. أمّا عكا فصمدت بفضل أسوارها القوية إلى أيار/مايو ١١٠٤م. وبقيت بيروت حتى سنة ١١١٠م، وكذلك صيدا. أمّا صور فقد قاومت حتى سنة ١١٢٤م، الأمر الذي اضطر الصليبيين إلى إقامة قلعتين للدفاع عن الطريق المؤدي منها إلى الداخل: الأولى في تبنين (١١٠٧م)، والثانية إسكندرون (١١١٦م). أمّا عسقلان، فقد ظلت قاعدة

فاطمية، تشكل خطراً على المملكة الصليبية حتى سنة ١١٥٣م، وعندما سقطت أصبح الساحل بأكمله تحت سيطرة الصليبيين. وخلال أكثر من خمسين عاماً، ظلت المناوشات مستمرة بين الفاطميين ومملكة أورشليم اللاتينية.

لكن الصراع بشأن السلطة في القاهرة، من جهة، والعداء بين الفاطميين الشيعة في مصر، والسلاجقة السنّة في دمشق، من جهة أُخرى، قد حالا دون تعاون الطرفين على القضاء على المملكة الصليبية، الأمر الذي يبدو أنه كان ممكناً في حينه، أخذاً في الاعتبار موازين القوى. ومع ذلك، استمر الفاطميون، من قاعدتهم في عسقلان، في مهاجمة أراضي المملكة الصليبية. وبدا أحياناً أن الفاطميين كانوا قريبين جداً من تحقيق نصر حاسم، وخصوصاً أن قوات المملكة كانت صغيرة، إذ يقدر عددها بـ ٣٠٠ فارس و١٢٠٠ جندي مشاة. لقد هاجم الفاطميون مدينة الخليل سنة ١١٠٧م والقدس في سنتي ١١١٠ و١١١٣م. وقاموا بغارات وإنزالات بحرية على يافا في السنوات ١١٠٣ و١١٠٦ و١١١٥ و١١٢٣م. وكذلك فعلوا في صيدا وبيروت في السنوات ١١٠٨ و١١٢٦ و١١٥٠ و١١٥٩م. وفي إحدى الحملات على القدس دمروا حصن بيت نوبا الاستراتيجي على الطريق من الرملة إليها، وفي مرة أُخرى دمروا البيرة (١١٢٤م) على الطريق بين القدس ونابلس.

وطالما ظلت عسقلان في أيدي الفاطميين، ظل خطرها على مملكة أورشليم اللاتينية ماثلاً. ولذلك حاول الصليبيون مراراً احتلالها، واجتثاث هذا الخطر، ولكن من دون جدوى. ومع أنهم دخلوها لمدة عام (١١١٠ ـ ١١١١م)، إذ سلمها لهم قائد الحامية الفاطمية، إلاّ إن السكان ثاروا عليهم وطردوهم، وأعادوا تحصين المدينة. وعلى الرغم من تراجع التهديد الفاطمي بعد معركة يبنى في أيار/مايو ١١٢٣م، فإن المناوشات ظلت مستمرة. ولجأ الصليبيون إلى إقامة عدد من الحصون الدفاعية لصد الهجمات الفاطمية. فأعادوا ترميم قلعة بيت نوبا (أرنول)، بين اللطرون والقدس (١١٣٢م) وبنوا قلعة بيت جبرين (جبلين)، على الطريق إلى الخليل (١١٣٧م)، وقلعة يبنى (يبلن) على الطريق إلى يافا والرملة (١١٤٤م). كما بنوا قلعة تل الصافي (بلانشغارد) على الطريق إلى القدس (١١٤٤م). وفي سنة ١١٥٠م أقاموا قلعة في غزة، وأُخرى في دير البلح (دارون)، فقطعوا طريق عسقلان البري إلى مصر، وضيقوا الخناق على القاعدة الفاطمية، إلى أن سقطت سنة ١١٥٣م.

وبعد تأسيس مملكتهم في القدس، راح الصليبيون يوسعون أراضيها في الاتجاهات جميعها، سواء لأسباب دفاعية أو عدوانية. فاتجهوا إلى الجولان والحوران، حيث اصطدموا مع حكام دمشق، وتوصلوا معهم إلى اتفاق على

اقتسام خراج الأرض، فكان للصليبيين الثلث. وأقاموا في هذه الناحية عدة حصون، منها البردويل (على اسم بولدوين) وحبيس جلدك وبانياس (١١٢٩م). وكانت بانياس ذات أهمية لموقعها الذي يهيمن على الطريق بين دمشق وميناثها الطبيعي ـ صور. فلذلك استردها حكام دمشق سنة ١١٣٢م، وعاد الصليبيون فانتزعوها منهم سنة ١١٤٠م. وفي الجنوب، توسعوا في أدوم ومؤاب، واحتلوا أيلة (العقبة) سنة ١١١٣م. وفي شرقي الأردن، سيطروا على وادي موسى (١١٠٧م)، وبعده أخذوا الشوبك (١١١٣م) وبنوا فيها حصن مونتريال. وأخيراً استولوا على الكرك (١١٤٢م)، وحصنوها، وبذلك سيطروا على تقاطع الطرق الاستراتيجي بين سورية وكل من مصر والجزيرة العربية (طريق الحج).

والحملة الصليبية الأولى، التي انتهت بتأسيس مملكة أورشليم اللاتينية، وعدة إمارات أُخرى، أهمها ثلاث ـ أنطاكيا وإديسا وطرابلس ـ أوجدت مشكلة معقدة الجوانب ومتعددة الأطراف في الشرق. فإضافة إلى الخلافات بين هذه الكيانات، على التراتبية الإقطاعية والموارد والتجارة والأراضي.. إلخ، فقد تفاقمت علاقاتها مع بيزنطة، من جهة، ومع الفاطميين والسلاجقة، من جهة أُخرى، بسبب نزعتها التوسعية العدوانية. وبداية أدارت هذه الكيانات ظهرها إلى بيزنطة، ولم تعترف بسيادة الإمبراطور عليها، كما أنها اعترفت بقيادة اسمية فقط لملك أورشليم. وفي خضم هذا الصراع، تبدلت التحالفات بين عشية وضحاها، فأصبح حلفاء الأمس أعداء اليوم، أو العكس. وكان الأخطر على بيزنطة إمارة أنطاكيا، التي شكّل حكامها النورمان عنصر توتير مستمر، سواء مع بيزنطة، أو مع السلاجقة، عبر مغامراتهم التوسعية. وانحازت إمارة طرابلس إلى بيزنطة، وهذه الأخيرة تحالفت أحياناً مع بعض السلاجقة ضد أنطاكيا، التي بدورها تحالفت مع البعض الآخر من السلاجقة ضد بيزنطة وحلفائها. والتطورات التي عقبت هذه الحملة نفت عنها كل سمات بدايتها كحملة صليبية هدفها المعلن تخليص الأماكن المسيحية المقدسة من أيدي المسلمين.

ب) الحملة الثانية (١١٤٦ ـ ١١٤٩م)

إن الصراعات بين الكيانات الصليبية ذاتها، وبينها وبين الإمبراطورية البيزنطية، جعلت الفرصة مهيّأة أمام السلاجقة لاستعادة الأراضي التي خسروها. وفي مغامراته العسكرية، وقع بوهيمند أسيراً في يد القائد أمير مالك غازي، من سلالة دانشمند التركية. ولاحت أمام الإمبراطور (ألكسيوس) فرصة لانتزاع أنطاكيا منه. وجرى

التفاوض على افتداء بوهيمند، وبعد أن تمّ ذلك، رفض تسليم أنطاكيا للإمبراطور. ثم ألحق به السلاجقة هزيمة منكرة في حرّان سنة ١١٠٤م، إذ خسر معظم الأراضي التي احتلها في سورية. وفي إثر الهزيمة تحقق بوهيمند من عبثية محاولاته إقامة مملكة نورمانية قوية في الشرق، وهو بين مطرقة السلاجقة وسندان بيزنطة. فعاد إلى إيطاليا ليجمع جيشاً يحتل به القسطنطينية، وقوبل بحماسة في إيطاليا، لكن الحملة فشلت، وهُزم بوهيمند، وأُجبر على قسم الولاء للإمبراطور. لكنه عاد ونقض القسم، ثم مات، كما مات الإمبراطور ألكسيوس، وانفتح الصراع بين الطامعين بالميراث.

في المقابل كانت مملكة أورشليم اللاتينية تتوسع في محيطها، وفي الاتجاهات جميعها. وقد حرك ذلك ردات فعل، ولّدت حالة من النهوض في الموصل، شجع عليها عدد من الانتصارات التي حققها حكام المقاطعات ضد إمارات الشمال الفرنجية، وكذلك الصراع بين هذه الإمارات وبيزنطة. ففي الموصل بدأت حركة (١١١٣م) لتوحيد الإمارات الإسلامية في العراق وسورية، من أجل عمل مشترك ضد الفرنجة. ووصلت هذه الحركة ذروتها أيام عماد الدين زنكي (أتابك عساكر الموصل)، الذي برز (١١٢٧ ـ ١١٤٦م) واستطاع فرض سلطته على حكام المقاطعات في العراق وسورية، ما عدا دمشق، التي تشبث حاكمها باستقلاله، فظل موضوعياً في الخندق المعادي لعماد الدين، وبالتالي إلى جانب الصليبيين. وبعمله هذا فتح عماد الدين زنكي مرحلة جديدة من الاشتباك مع الفرنجة، امتدت إلى أيام ابنه نور الدين زنكي، ومن بعده صلاح الدين الأيوبي وصولاً إلى المماليك، الذين على أيديهم تمت تصفية مملكة أورشليم اللاتينية في مدينة عكا (سان جان داكر).

وكانت النتيجة الأولى والمباشرة لتوحيد المقاطعات السلجوقية بقيادة عماد الدين زنكي تصفية إمارة إديسا الصليبية (١١٤٤م). وبذلك انكشفت الحدود الشمالية ـ الشرقية للإمارتين الأُخريين ـ أنطاكيا وطرابلس ـ بينما ظلت دمشق تقف حاجزاً بين زنكي في الموصل، ومملكة أورشليم اللاتينية. وحتى في ظل هذه الأوضاع دأب الفرنجة على التحرش بحاكم دمشق، والعمل على انتزاع بعض الأراضي منه، وإقامة إمارات جديدة في بصرى وصلخد (١١٤٧م). ثم ارتكبوا الخطأ القاتل في الحملة الثانية، إذ هاجموا دمشق، فدفعوها إلى أحضان نور الدين زنكي، الذي دخلها سنة ١١٥٤م. فأصبح على تماس مع مملكة أورشليم، بينما هو يستند إلى دولة قوية موحدة في سورية والعراق، ما عدا الشريط الساحلي وفلسطين. وبذلك دخل الصراع مرحلة جديدة، قادها نور الدين زنكي بنشاط، وراح يعد لتصفية الوجود الصليبي في الشرق.

لقد ترك سقوط إديسا انطباعاً عميقاً في أوروبا، وقلقاً شديداً بشأن مصير الفرنجة في الشرق. وبينما كانت أوضاع الكرسي الرسولي في روما متأزمة، وكانت طبقة النبلاء في فرنسا غير متحمسة لحملة صليبية جديدة، بعد ما خبرته من نتائج الحملة الأولى، تحرك ملكا فرنسا وألمانيا. وكان ملك فرنسا، لويس السابع، المحرك الحقيقي لهذه الحملة. وعبر الراهب بيرنارد دو كليرفو، أثار حماسة الناس، وأقنع كونراد الثالث، ملك ألمانيا بالمشاركة فيها. إلاّ إن أنباء الحملة أزعجت إمبراطور بيزنطة، مانويل الذي راح يحصن أسوار القسطنطينية، حذراً من قائدي الحملة، اللذين لم يكن يطمئن إلى نواياهما إزاءه. وقدّر مانويل أن الحملة الجديدة ستفسد عليه خططه تجاه الكيانات الصليبية في الشرق. فهي ستعزز رفض حكامها الاعتراف بسيادته عليهم، والأهم أن حملة كهذه، يشارك فيها ملك فرنسا، حليف روجر النورماني، ستقوي إمارة أنطاكيا في صراعها مع الإمبراطور. وكان النورمان في صقلية قد احتلوا بعض الأراضي التابعة لإمبراطور بيزنطة في إيطاليا واليونان.

وكانت تلك الحملة فاشلة من النواحي جميعها. وإذ لم تستطع استعادة إديسا، فإنها بهجومها الطائش على دمشق دفعتها إلى الوحدة مع نور الدين زنكي. وبداية أراد مانويل أن يُسمى قائداً للحملة، أملاً في قيادة العالم المسيحي، وعندما لم تتحقق رغبته، اتخذ موقفاً سلبياً من الحملة. والمصادر الغربية تتهمه بالتآمر مع الأتراك ضد الجيش الألماني، من أجل إفشال الحملة. وبغض النظر عن الاتهامات، فالحملة الخائبة زادت في ابتعاد الحملات الصليبية عن هدفها المعلن، ونقلت الصراع إلى المعسكر الأوروبي، وبالتالي استنكاف الناس عنها. ففي الطريق إلى القسطنطينية، سلك الجيشان ـ الألماني والفرنسي ـ البرّ، وعلى طول الطريق أثارا السكان المحليين ضدهما. وعندما وصلا، وعسكرا خارج أسوار القسطنطينية، أوجدا حالة من التوتر معها، شارفت على الاشتباك العسكري، الأمر الذي اضطر الإمبراطور إلى اللجوء إلى الحيلة للتخلص من وجود الجيشين خارج أسوار عاصمته.

وبداية سارع الإمبراطور إلى نقل الجيش الألماني شرقاً، إلى آسيا الصغرى، بعد أن أقنع قريبه كونراد بذلك. ومنذ وصوله إلى البر الآسيوي، كان الجيش الألماني يعاني قلة المؤن، والفوضى في التنظيم. فوقع فريسة في يد السلاجقة، وقلة منه فقط استطاعت العودة إلى نيقيا. وكان الجيش الفرنسي قد وصل في إثر رحيل الجيش الألماني، وعسكر خارج أسوار القسطنطينية. وفي هذه الأثناء، وصلت إلى الفرنسيين أنباء الغزو الناجح الذي قام به روجر (النورماني) على اليونان، كما أُطلقت إشاعات بشأن تواطؤ الإمبراطور مع الأتراك في هزيمة الألمان، وثار القادة العسكريون

الفرنسيون يطالبون باحتلال القسطنطينية. وعندها نُشرت إشاعات كاذبة عن الانتصارات التي يحققها الألمان في آسيا الصغرى، فوافق لويس على العبور إليها، وعلى قسم الولاء للإمبراطور أيضاً. وبذلك تخلص مانويل منهما، وتفرغ لمقارعة النورمان الذين غزوا أراضيه، واحتلوا جزءاً منها.

وبعد الصعوبات التي لقيها قائدا الحملة في آسيا الصغرى، عادا إلى القسطنطينية، وتوجها بحراً ـ كونراد إلى عكا فالقدس، ولويس إلى أنطاكيا فالقدس. وفي مؤتمر عكا (١١٤٨م)، الذي ضمّ كلاً من ملك فرنسا وألمانيا وأورشليم اللاتينية، تمّ الاتفاق على غزو دمشق. فزحفوا إليها وحاصروها، لكنهم فشلوا في دخولها، وانسحبوا وهم على خلاف، يتهم بعضهم بعضاً بالتآمر. وأسرع كونراد في العودة إلى بلاده، مارّاً بالقسطنطينية، حيث عقد تحالفاً مع مانويل للعمل سوية ضد روجر النورماني. أمّا لويس، فقد تأخر بضعة أشهر، ثم عاد إلى فرنسا، مارّاً بإيطاليا، حيث التقى روجر، واتفقا على التعاون. وبذلك انتهت الحملة التي عُقدت عليها آمال كبيرة بفشل ذريع. وليس ذلك فحسب، بل تسببت في توسيع شقة الخلاف بين أطرافها، من جهة، وبينهم وبين مسيحيي الشرق، من جهة أخرى. والمستفيد الوحيد في الجانب المسيحي كان إمبراطور بيزنطة، مانويل الذي فرض سيادته على الكيانات الصليبية في الشرق.

في المقابل، شجع فشل الحملة نور الدين زنكي (١١٤٦ ـ ١١٧٤م)، الذي نقل عاصمته إلى حلب، على متابعة سياسة والده في حرب الفرنجة. وكان نور الدين قد استكمل تطهير ما تبقى من إمارة إديسا (١١٥١م)، وأخذ أميرها جوسلين الثاني أسيراً. وبعد أن وقعت دمشق في يده، وأصبح على تماس مباشر مع مملكة أورشليم، بدأ قتاله معها، كما انتزع أجزاء من إمارتي أنطاكيا وطرابلس، وأخذ أميريهما، بوهيمُند الثالث وريموند الثالث، أسيرين (١١٦٤م). ودخل نور الدين في تنافس قوي مع بولدوين الثالث بشأن مصر. وكان ملك أورشليم هذا، بعد احتلال عسقلان، يعمل على الحؤول دون وحدة مصر الفاطمية وسورية الزنكية. وقد قام بعدة حملات على مصر، بالتنسيق مع الوزير شاور. وكانت مصر تدفع أتاوة سنوية للصليبيين. وعندما ساءت الأحوال الداخلية في مصر، حاول أملرك، ملك أورشليم الجديد احتلالها، فانحاز شاور إلى نور الدين. واستطاع هذا الأخير طرد الصليبيين من مصر عبر مندوبه شيركوه، ومن ثمّ إنهاء الخلافة الفاطمية (١١٦٩م) عبر صلاح الدين الأيوبي.

أمّا في بيزنطة، فإن مانويل، بعد فشل الحملة الثانية، استطاع فرض نفسه سيداً

على الإمارات الصليبية في الشرق. وكانت له علاقات تحالفية مع كلج أرسلان، أمير قونيا السلجوقي الذي كان زاره في القسطنطينية (١١٦١م)، وأمضى في ضيافته ٨٠ يوماً. لكن مانويل، بعد أن شعر بقوته، خرج لقتال كلج أرسلان، وقاد الحملة بنفسه، بهدف احتلال قونيا (١١٧٦م). غير أن كلج ألحق به هزيمة نكراء في معركة ميريو سيفالو، إذ بالكاد استطاع الإمبراطور أن ينجو بنفسه. ومع ذلك، عقد الطرفان صلحاً مشرفاً لمانويل الضعيف. وزاد في أزمة الإمبراطور عقد معاهدة فينيسيا (١١٧٧م)، التي وضعت حداً للخلافات بين ملوك أوروبا، فحرمت مانويل من المناورة. وبذلك تدهور موقع بيزنطة، في الشرق كما في الغرب، وانتهزت الإمارات الصليبية الفرصة للتحرر من سيادة الإمبراطور عليها.

في هذه المرحلة ـ السبعينات من القرن الثاني عشر ـ كانت مملكة أورشليم اللاتينية في ذروة اتساعها. ففي الشمال كانت حدودها على نهر المعاملتين، بين جبيل التابعة لإمارة طرابلس، وبيروت التابعة للمملكة. ومن هناك على طول الساحل حتى دير البلح (دارون). ومن بيروت شرقاً إلى منابع الأردن وسفوح جبل الشيخ. ومن هناك جنوباً، إذ ضمت أجزاء من الجولان والجلعاد، وكل منطقة مؤاب حتى أيلة. وفي الجنوب الغربي، كان خط الحدود يمتد بين أيلة ودير البلح، عبر صحراء النقب. وهذه الدولة الواسعة والقوية، راحت تواجه دولة أُخرى تتعاظم قوة في الشمال الشرقي، بينما تسعى لضم مصر إليها، مستندة في عملها هذا إلى الدعوة إلى الجهاد ضد الفرنجة في الشرق. وبعد موت نور الدين زنكي (١١٧٤م)، وتولي صلاح الدين الأيوبي مكانه، موحِّداً بذلك مصر وسورية، ومن ثمّ سقوط حلب في يده (١١٨٣م)، وضع صلاح الدين مملكة أورشليم اللاتينية بين فكي كماشة ـ مصر وسورية ـ بقيادة موحدة، تمتلك خطة مركزية لمواجهة الفرنجة.

بعد الحملة الثانية، كان واضحاً أن الكفة تميل لغير مصلحة الفرنجة في الشرق. وبينما كان المسار العام في الإمارات الصليبية هو الصراع من أجل الانفصال والتفتت، كان العكس صحيحاً في الجانب الإسلامي، حيث الصراع محتدم من أجل التوحيد، ويقوده صلاح الدين الأيوبي، بعد موت نور الدين زنكي. وكان صلاح الدين يقوم بهجمات محدودة على أطراف مملكة أورشليم منذ أيام نور الدين ـ غزة (١١٧٠م) والشوبك وأيلة (١١٧١م) والكرك (١١٧٣م). ولكن منذ سنة ١١٧٧م، أصبح قتال الفرنجة يتخذ لدى صلاح الدين صيغة خطة مبرمجة، ترمي إلى تصفية مملكتهم في الشرق. ففي ذلك العام، هاجم دير البلح وغزة، واحتل الرملة، وفرض حصاراً على اللد، ووصل إلى أرسوف، لكنه هُزم في معركة جيزر، على يد بولدوين

الرابع (المجذوم)، فرجع إلى القاهرة ليبدأ من جديد.

وعاد صلاح الدين (١١٧٩ ـ ١١٨٢م) إلى قتال الصليبيين، محاولاً مهاجمتهم براً وبحراً. وبينما حاول أسطوله فرض حصار على الساحل، قام جيشه بهجمات سريعة على الشوبك والجليل وبيسان وبيروت. لكن الصليبيين تمكنوا من إلحاق الهزيمة به في معركة الطيبة (١١٨٢م). ومع ذلك، ثابر صلاح الدين في حربه معهم من دون هوادة. وانتهز فرصة الهجوم على قافلة من الحجاج، كانت أخته فيها، قام بها أمير الكرك رينالد دو شاتيون، الذي أتبع ذلك بمحاولة مغامرة لاحتلال أيلة، وركوب البحر الأحمر إلى مكة والمدينة، ودخل صلاح الدين أراضي مملكة أورشليم مرة أخرى. فاحتل بيسان، ثم زرعين، وفرض حصاراً على الكرك، واحتل نابلس والسامرة ومرج ابن عامر، ثم فرض حصاراً على طبرية. وتجمع الصليبيون في صفورية لفك الحصار عن طبرية، فالتقوا جيوش صلاح الدين في حطين (١١٨٧م)، حيث ألحق بهم هزيمة ساحقة، وأخذ الكثيرين من أمرائهم، بمن فيهم ملك أورشليم، أسرى. وبذلك سقطت المدن والحصون والقلاع في يديه من دون مقاومة، بما فيها القدس. ولم تبق في أيدي الصليبيين إلاّ مدينة صور، التي أنقذها كونراد دو مونتفرات، فأصبحت مركز حشد للفرنجة. وطوال الأعوام التسعين اللاحقة تقريباً، ارتبط تاريخ الأيوبيين بالصليبيين وقتالهم، فكانت فلسطين في قلب ذلك التاريخ، وشهدت صعود صلاح الدين والتحرير، كما واكبت هبوط ورثته من بعده، وما رافق ذلك من صراعات دامية.

ج) الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية

بعد الحملة الصليبية الأولى، وتأسيس مملكة أورشليم اللاتينية، انتعشت البلاد اقتصادياً، بعد الخراب الذي لحقها جراء الفوضى السياسية أيام السلاجقة والفاطميين. وانسجاماً مع الأهداف الاقتصادية للحملات الصليبية، تحوّلت فلسطين، بسبب موقعها الجغرافي، من جهة، ونشاط المدن الإيطالية، من جهة أُخرى، إلى مركز للتجارة الدولية بين الشرق والغرب ـ من الصين إلى أوروبا. وقد أدّت «الكومونات» الإيطالية، ذات الخبرة الواسعة بشؤون التجارة والتي تملك رأس المال والأساطيل، دوراً مركزياً في هذا التطور. وفي أيام صلاح الدين، وكذلك في أيام العادل والكامل من بعده، ازدهرت التجارة، وتطورت الزراعة والصناعة. ولكن الأهم هو أن مدن الساحل أصبحت تستحوذ على قسط كبير من التجارة الدولية، وحلّت محل المراكز الكبرى السابقة ـ الإسكندرية والقسطنطينية ـ فأصبحت ملتقى التجارة من الشرق

والغرب، تؤدي دوراً وسيطاً مهماً بينهما، وتتمتع بامتيازات كبيرة، منحها الفرنجة للكومونات والتجار عموماً، لقاء خدمات أساطيلهم وما يقدمونه من مردود اقتصادي.

ومملكة أورشليم اللاتينية قامت على أساس إقطاعي، أخذ نموذجه عن النمط الفرنسي في القرن الحادي عشر. وبينما اكتفى الرأس الأول للمملكة بلقب حامي القبر المقدس، فإن ورثته توجوا أنفسهم ملوكاً. وكان للملوك حق توريث صلاحياتهم، ولكن بموافقة مجلس النبلاء. وكانت المؤسسة المركزية في المملكة هي المحكمة العليا، المكونة من حلقة أرستقراطية من المرتبة الأولى بين أتباع الملك. وبرزت في هذه الحلقة عائلة إبلين، المقربة من العائلات المالكة في أورشليم وقبرص وبيزنطة. ولم تكن صلاحيات هذه المحكمة محددة بدقة، ولذلك توسعت أو تقلصت تبعاً لهيبة الملك وسطوته، أو تخاذله وضعفه. وعلى العموم، كانت بمثابة بلاط الملك، وجمع أعضاؤها في أيديهم الصلاحيات كلها تقريباً. فهي التي تسنُّ القوانين وتشرف على الإدارة والأموال، وتحسم الصراعات السياسية الداخلية، وتعقد المعاهدات وتعلن الحرب، وقد حال وجودها دون قيام إدارة ملكية خاصة.

وكانت المملكة مقسمة إلى إقطاعيات، يقوم عليها بارونات من أتباع الملك. وحتى الإمارات المستقلة بكل معنى الكلمة ـ إديسا وأنطاكيا وطرابلس ـ كانت تتبع رسمياً للمملكة. وبصورة عامة، وفي ذروة اتساعها، كانت مملكة أورشليم تضم أربع بارونيات: ١) بارونية يافا ـ عسقلان، وتضم أيضاً الرملة ومجدل يابا؛ ٢) بارونية الجليل، وعاصمتها طبرية؛ ٣) إمارة صيدا وقيساريا وبيسان؛ ٤) إمارة الكرك والشوبك والخليل. وقد تداخلت أراضي هذه البارونيات بسبب الميراث والمهور والتبادلات وغيرها. وكانت العائلات الأرستقراطية تملك إقطاعيات كبيرة، مثل عائلة جوسلين دو كورتني، القريبة من العائلة المالكة، والتي كانت تملك أراضي واسعة في الجليل الغربي. وكان هناك عدد من الإقطاعيات الأصغر ـ بيروت وإسكندرون (جنوب لبنان) وحيفا وأرسوف ويبنى (إبلين) وغيرها. وتميّزت بموقع خاص أملاك التاج ـ القدس ونابلس وعكا وصور ودير البلح. وكان لكنيسة سان جورج امتيازات خاصة في اللد والناصرة.

وكانت الإقطاعيات (البارونيات) صورة مصغرة عن المملكة، وكثيراً ما انتقلت، كلياً أو جزئياً، من يد إلى أُخرى، عبر الميراث أو الزواج. وقد حلت بها، وخصوصاً في القرن الثالث عشر، تغييرات كان لها أثر بعيد. فعدا تقلص حجم المملكة وفقدانها الكثير من الأراضي التي احتلتها في البداية، راحت المنظمات العسكرية تستملك

مساحات من الأراضي، وخصوصاً في المناطق الحدودية. فمن ناحية، هجرها الكثيرون من أصحابها بسبب الأوضاع الأمنية، ومن الناحية الأُخرى، توجه إليها فرسان المنظمات العسكرية للدفاع عن تلك الحدود. وفي الإقطاعيات شُكّلت محاكم عليا أيضاً، من أتباع البارون الذين يُمنحون إقطاعات أصغر، في مقابل الخدمات العسكرية وغيرها. وكانت مهمات هذه المحاكم في الإدارة والقضاء. وبالأساس، استند التقسيم الإقطاعي إلى التنظيم العسكري، وضمان تقديم الخدمات العسكرية والقوات المقاتلة للدولة. فكان على كل سيد، بحسب مساحة إقطاعيته، أن يجند عدداً من الفرسان والمشاة، ويجهزهم ليتحرك على رأسهم عند الحاجة، فكانوا بمثابة جيش من المرتزقة.

وعلى عكس الوضع العام في أوروبا الغربية، وانسجاماً أكثر مع الحالة في إيطاليا وبيزنطة، احتلت المدن موقعاً مرموقاً في مملكة أورشليم اللاتينية والإمارات الصليبية الأُخرى في الشرق. ومع أن هذه المدن لم تصل إلى حد الاستقلال الذاتي (البولس اليوناني أو الروماني)، فإنها تمتعت بدرجة عالية من الحكم الذاتي. وكانت في كل مدينة محكمة بورجوازية، لها صلاحيات قضائية وإدارية وشرطية. ويترأس المحكمة في العادة نبيل يسميه صاحب المدينة، ويعين معه عدداً من المحلّفين، من ذوي النفوذ. وصلاحيات هذه المحكمة تنحصر بالفرنجة، ولكن من العامة والتجار من دون النبلاء، ولها قوانينها الخاصة، غير الإقطاعية، والمرتكزة على القانون الروماني. وعدا القضايا الجنائية، عملت هذه المحكمة بالأمور المدنية والمالية والعقارية. أمّا الأمور العسكرية فكانت بيد قائد الحصن. وفي المدن أيضاً محاكم الميناء، التي تُعنى بقضايا الصفقات التجارية البحرية، وشؤون القباطنة، ويتولى عضويتها خبراء بأمور البحارة.

وفي المدن، وخصوصاً الساحلية، أقام تجار المدن الأوروبية ـ الإيطالية والفرنسية والإسبانية ـ أحياء خاصة بهم، كانت على العموم مسورة، دُعيت كومونة. وفي مقابل الخدمات التي قدمتها تلك المدن للحملات الصليبية، وخصوصاً على صعيد نقل الجيوش والمعدات والمؤن بأساطيلها الكبيرة، حصلت على امتيازات تجارية عامة، وفي بعض الحالات إدارية. وفي الأغلب، تمتعت الكومونات باستقلال ذاتي، منحه لها الملك، وتميّزت بينها كومونات عكا وصور بعددها وضخامتها. وكان يقوم على رأس الكومونة قنصل، تعيّنه المدينة الأم. وللكومونة استقلال قضائي، وخصوصاً في الأمور التجارية، ولها شرطة تحافظ على الأمن فيها. وحرصت الكومونات على صيانة حكمها الذاتي، واستغلت حاجة المملكة إليها لانتزاع

الامتيازات والحفاظ عليها، وكل محاولات إلغاء هذه الامتيازات باءت بالفشل. وعلى العكس، ففي مراحل ضعف المملكة زادت الكومونات في قوتها، فاصطدمت بعضها ببعض، ودارت بينها اشتباكات مسلحة أحياناً. لقد أدّت التجارة دوراً مركزياً في الحملات الصليبية، وعبرت عنه الكومونات بموقع متميز في مملكة أورشليم اللاتينية.

وطوال فترة قيامها في الشرق، ظلت الكيانات الصليبية تعاني نقصاً في الطاقة البشرية، وبقي الفرنجة أقلية بالنسبة إلى السكان المحليين. ولأنها ظلت في حالة حرب مستمرة، فقد استنزف الجيش طاقة تلك الكيانات البشرية. ومن هنا، بقيت تعتمد أصلاً على المدد من أوروبا للدفاع عن نفسها إزاء المقاومة الإسلامية، وظلت الحملات الآتية من الغرب تتحمل عبء المواجهة الواسعة. أمّا في حالات الهدوء النسبي، فقد اعتمد الفرنجة على السكان المحليين في توفير مستلزمات حياتهم، إضافة إلى ما يستوردونه من أوروبا، وتحمله أساطيل المدن التجارية. وكان الجيش الصليبي يعتمد الأسلوب الإقطاعي الأوروبي في تشكيله. ومملكة أورشليم اللاتينية، في ذروة قوتها، امتلكت جيشاً مؤلفاً من ٦٠٠ فارس، و٥٠٠٠ من جنود المشاة، بينما يقدر عدد سكانها آنئذ بنحو ١٢٠,٠٠٠ نسمة. وإذا أضيفت إليها قوات الإمارات الأُخرى، والتنظيمات العسكرية، وما التزمت به الأديرة والكنائس، فالتقدير أن جيش الشرق وصل إلى ٢٠٠٠ فارس و١٨,٠٠٠ من المشاة، وهو عدد كبير نسبياً بالنسبة إلى عدد السكان من الفرنجة في الإمارات.

وكان الفرسان عماد هذا الجيش، وهم القوة المدرعة، التي يساندها المشاة، بنسبة ١:١٠ تقريباً. ومع تطور الدرع في أوروبا، صار يُغطي الفارس وحصانه. وللفارس بوجه عام ٣ أحصنة ومعاونان يحملان عتاده ومتاعه. وهو يُزود بخوذة حديدية ودرع وترس وحربتين (قصيرة وطويلة)، ورمح. وفي هجوم منسق ومباشر، كانت هذه القوة ساحقة. وفي الواقع، لم تصمد أمامها الجيوش الإسلامية في البداية. ثم ما لبث المسلمون أن اكتشفوا نقطة الضعف فيها، وهي ثقل حركتها. فطوروا سلاح فرسانهم سريع الحركة، الذي تدعمه النبّالة (رماة السهام). وابتدعوا تكتيكات ميدانية مضادة، تعتمد فتح الصفوف، واستدراج الفرسان المسربلين بالحديد، بعيداً عن المشاة، ومن ثمّ الانقضاض عليهم من كمائن جانبية. وبناء عليه، اضطر الفرنجة إلى رفد سلاح فرسانهم الثقيل بآخر خفيف، يشبه قوات المسلمين. وقد جندوا أفراده من بين السكان المحليين، وعُرف بلغتهم باسم أبناء الترك. وكانت خيولهم سريعة وملائمة لعمليات الاستطلاع والأشغال والالتفاف وسلاحهم الرئيسي القوس الصغير.

واستعمل الصليبيون المشاة كنبالة وقاذفي منجنيق ورماة رماح. وكان هؤلاء يتقدمون الفرسان ويحجبونهم، وبعد امتصاص صدمة اندفاع العدو الأولى، يفتحون تشكيلاتهم لانطلاق الفرسان عندما يستدير العدو. ثم يعود المشاة ويغلقون على الفرسان المدرعين. ويُعتقد أن الصليبيين هم الذين طوروا هذا التكتيك. وعدد من الهزائم التي لحقت بالصليبيين كان سببها عزل الفرسان عن المشاة (كما حدث في حطين). ولم يكن للفرنجة في الشرق أسطول خاص، إذ اعتمدوا كلية على أساطيل المدن التجارية، وخصوصاً الإيطالية، ومن خلال اتفاقات تجري بين الطرفين. وقد تقلصت أهمية الأسطول والبحرية بالنسبة إلى مملكة أورشليم بعد أن أهمل الأيوبيون، ومن بعدهم المماليك، البحرية، وعندها سيطرت أساطيل إيطاليا على البحر الأبيض المتوسط. وأقام الفرنجة دوراً للصناعة (مسافن) في عكا وصور. وفي القرن الثالث عشر، صارت مملكة أورشليم تعتمد أساساً على كتائب الفرسان التي يجيء بها ملوك أوروبا إلى الشرق، ويتركونها بعد عودتهم لفترة معينة في خدمة المملكة، أو التنظيمات العسكرية، أو حتى الأديرة والكنائس.

وإزاء حالة الحرب المستمرة، وللتعويض عن النقص في الطاقة البشرية، عمد الصليبيون إلى إقامة شبكة من التحصينات، لم تشهد مثلها فلسطين، لا من قبل ولا من بعد. وقد أُقيمت هذه التحصينات في النقاط الاستراتيجية، على الحدود، كما على مفارق الطرق ومعابر الأنهار، وفي محيط المدن الرئيسية، في الداخل، كما على الساحل. وبحسب ظروف الزمان والمكان، أُقيمت تحصينات من ثلاثة أنماط: ١) حصون صغيرة، جدارها الخارجي هو سورها، وفي زواياها أبراج مطلة، وهي على العموم شبيهة بالحصون البيزنطية؛ ٢) قلاع كبيرة، قد تصل إلى حد استيعاب حامية عسكرية كاملة، وهي مجهزة للصمود في الحصار، ولها بالعادة سوران، يسيطر الداخلي منهما على الخارجي، وعلى الأسوار شبكة من الأبراج تسيطر على محيط القلعة، وتمكن من الدفاع عنها بصورة جيدة؛ ٣) مدن قديمة، أُعيد ترميم أسوارها، وأُقيمت فيها قلاع مسورة بصورة منفصلة، بحيث تكون قادرة على الصمود كوحدة دفاعية مستقلة، حتى بعد سقوط المدينة، وفي المدن الساحلية جرت العادة على تحصين الميناء.

وكان الخط الخارجي للتحصينات موجهاً إلى الشرق، لصد هجمات المسلمين، والحؤول دون انتظامهم للقتال على حدود المملكة، أو داخلها. وهذا الخط يبدأ في بانياس (الصُبيبة)، على سفوح جبل الشيخ، وهي تسيطر على الطريق إلى دمشق، وينتهي في جزيرة فرعون بخليج العقبة. وهو يمر بقصر

البردويل (بولدوين)، ومنه إلى حبيس جلدك (على الضفة الجنوبية لنهر اليرموك). وفي شرق الأردن، يضم عمان والكرك والشوبك ووادي موسى والعوير (سلع) وأيلة. ويوازيه إلى الغرب من النهر خط آخر، يبدأ ببانياس أيضاً، ويمر بقصر العطارة (الذي يحمي جسر بنات يعقوب)، ثم كوكب الهوى (التي تحمي جسر المجامع)، ثم بيسان، فمجموعة من الحصون الصغيرة تحمي منطقة أريحا، (كانت في أيدي تنظيم الهيكليين). وكان حصنا كُرمل والسمُّوع يحميان الطريق من النقب إلى الخليل. وقلعتا غزة ودير البلح تحميان الطريق إلى مصر.

وفي داخل البلاد بنيت تحصينات لحماية طرق المواصلات الرئيسية. ومع تقلص مساحة المملكة كثرت فيها القلاع، كما جرى تحصين المدن الساحلية والداخلية. فالطريق من دمشق إلى صور، سيطرت عليه قلعة بانياس، ثم حصن هونين وقلعة تبنين، ومدينة صور نفسها كانت محصنة بشبكة مثلثة من الأسوار. وعلى الطريق بين صور وعكا حصنان: إسكندرون والزيب. أمّا عكا، عاصمة المملكة في القرن الثالث عشر، فكانت نفسها محصنة بسور مزدوج. وتحمي الطرق المؤدية إليها شبكة مستديرة من التحصينات والقلاع ـ الزيب والمنَوات وقلعة القرن (القرين) ومعليا وجدِّين وشفاعمرو وحيفا. وقلعة صفد الضخمة، التي أقام بها الهيكليون، كانت تحمي الطريق بين عكا وجسر بنات يعقوب. وأمّا مرج ابن عامر الخصب والاستراتيجي، فتُدافع عنه من الشرق بيسان وكوكب الهوى، وفي المركز جنين وعفربلا والفولة وجبل طابور ودبورية.

وأُقيمت تحصينات قوية على الساحل إلى الجنوب من عكا وحتى دير البلح، وأهمها: عتليت وقيساريا وأرسوف ويافا وعسقلان وغزة. وأسوار قيساريا جرى ترميمها أيام لويس التاسع. وعلى الطريق منها شرقاً أُقيمت تحصينات في وادي عارة (عرعرة) واللجون وجبل طابور والناصرة. وعلى الطريق من يافا شمالاً كانت المدينة المحصنة الرملة وكنيسة سان جورج المحصنة في اللد ومجدل يابا وقلنسوة وبرج الأحمر وقاقون. وبين يافا والقدس طريقان: الأول، يمر باللد والرملة إلى البرج وبيت نوبا وقبيبة والنبي صموئيل والقدس؛ والثاني، من الرملة إلى اللطرون المحصنة، أبو غوش والقدس. وإلى الجنوب الغربي من القدس: يبنى وتل الصافي وبيت جبرين. وإلى الجنوب من القدس، بيت لحم والخليل وغيرهما. وكانت عسقلان مدينة محصنة وفيها ميناء كبير. ولذلك، وبسبب موقعها الاستراتيجي ظلت موضوع خلاف بين الفرنجة والمصريين في كل المفاوضات لعقد معاهدات.

وفي مملكة أورشليم اللاتينية، كما في أوروبا وجزر البحر الأبيض المتوسط،

أدّت التنظيمات العسكرية الصليبية دوراً مهماً. ففيها تمثلت الروح الصليبية الأصولية، وبأفرادها تجسد التكامل بين الصليبي المقاتل والراهب. وكانت بدايات تلك المنظمات العناية بالحجاج، ولذلك عرفت باسم «الإسبتارية» (تنظيم المشفى). وقد تأسست قبل قيام المملكة، أمّا بعده، فزاد نشاطها، وحصلت على براءة من البابا، وأقامت فروعاً لها في أوروبا. وكان أعضاء التنظيم يؤدون قسم الرهبان المثلث ـ الاعتزال والفقر والطاعة. ثم أضافوا إلى عملهم في رعاية الحجاج ركناً أساسياً هو الدفاع عن مملكة أورشليم اللاتينية، فاكتسبوا طابعاً عسكرياً. وقام التنظيم على الصدقات، وجمع أموالاً كثيرة، فاشترى أراضيَ واستغلها. وكان مركزه بداية في القدس، ثم بعد سقوطها، انتقل إلى حصن الأكراد في سورية. وبسبب قوته الاقتصادية، أصبح هذا التنظيم قوة عسكرية كبيرة في المملكة. وكان أعضاؤه يلبسون العباءة السوداء، وعليها صليب مالطا، الأبيض اللون ذو الزوايا الثمان، على الجانب الأيسر من الصدر. وقد استمر هذا التنظيم في أوروبا وجزر البحر الأبيض المتوسط حتى بعد نهاية دولة الفرنجة في فلسطين.

وبعد الإسبتاريين بعدة سنوات، قام تنظيم آخر ـ الهيكليون (تمبلرز). وكانت مهمتهم المركزية مرافقة قوافل الحجاج وحمايتها. وبناء عليه، فقد اتخذ هذا التنظيم طابعاً عسكرياً منذ البداية، وتمركز في القدس (الحرم الشريف). وكان لباسهم عباءة بيضاء، عليها صليب أحمر. وانتشروا في أوروبا أيضاً، واستحوذوا على أملاك واسعة، كما قاموا بعمليات مالية ومصرفية كبيرة، الأمر الذي أساء إلى سمعتهم، وبالتالي أدّى إلى تصفيتهم. وعندما تضعضعت أحوال المملكة، كان الهيكليون، بالتعاون مع الإسبتاريين والتيوتون (التنظيم الثالث الألماني)، يشكلون العمود الفقري لقوة المملكة العسكرية، التي تحملت العبء الأكبر في الدفاع عن حدودها. ولذلك انتشر أعضاء هذه المنظمات في الحصون الحدودية. وكان مركز المنظمة التيوتونية في قلعة القُرين (مونتفورت) في الجليل الغربي.

وحاول الصليبيون الاستيطان الزراعي في بعض المناطق ـ محيط الرملة وبيت جبرين وجبل الطابور والزيب وحيفا. وأحياناً تحولت القرى الزراعية إلى بلدات مسورة ـ غزة والشوبك ـ لكن النتائج على العموم ظلت ضئيلة. وكانت القرى الزراعية تقام في محيط المدن، أو بالقرب من القلاع والحصون، لتكون ملاذاً للفلاحين الفرنجة في وقت الحرب. ومع أن الدولة، أو المؤسسات الكنسية، وحتى العائلات الإقطاعية، منحت هؤلاء المستوطنين امتيازات كثيرة، فأعطتهم نحو ٧٠٠ دونم للعائلة، وخفضت عليهم الضرائب وشكلت لهم محاكم خاصة وأشركتهم في

المنهوبات من السكان المحليين، إلاّ إنهم آثروا المدن على الريف، واشتغلوا بالتجارة والإدارة والخدمات. وفي القرن الثالث عشر، عندما تقلصت مساحة المملكة اللاتينية، تضاءل هذا الاستيطان إلى حد التلاشي.

وبذلك، وطوال قرنين من الوجود الفرنجي في الشرق، ظل الريف آهلاً بالسكان المحليين بصورة عامة، وبقيت الزراعة حكراً عليهم تقريباً. وبعد الموجة الأولى من الاحتلال والمجازر والتهجير والاستيلاء على الأراضي، استقرت الأحوال بصورة عامة، ولكن ما لبثت الحروب أن اندلعت وراحت وتيرتها تتصاعد، والريف يتحمل النكّبات. ومع ذلك، كانت البلاد تنتج حاجتها من المحاصيل الزراعية، وتوفر حتى فائضاً محدوداً للتصدير. غير أن الوضع تغيّر في القرن الثالث عشر، وصار اعتماد الفرنجة على أوروبا أساساً. وإذ كان السكان المحليون في المدن مواطنين من الدرجة الثانية، فإنهم في الريف كانوا أقرب إلى الأقنان، لكن ليس بصورة رسمية، كما في أوروبا. لقد اكتشف الصليبيون أهمية سكان الريف، فتركوا لهم فلاحة الأرض، وجبوا منهم الضرائب التي وصلت إلى ثلث المنتوج. وتركوا للطوائف محاكم الأحوال الشخصية. أمّا في المدن، فإن المحاكم المختلطة التي سيطر عليها أصحاب الكومونات، ابتلعت المؤسسات القضائية الأُخرى للسكان المحليين.

سادساً: العصر الأيوبي

ولد صلاح الدين يوسف بن أيوب (الملك الناصر ـ السلطان) في مدينة تكريت (العراق)، لعائلة كردية سنة ١١٣٨م. ثمّ انتقل مع والده إلى بعلبك (لبنان)، حيث عين قائداً عسكرياً فيها أيام عماد الدين زنكي. وبرز صلاح الدين على المسرح عندما رافق عمه أسد الدين شيركوه إلى مصر (١١٦٤م). وفي سنة ١١٦٩م، تولى الوزارة في القاهرة بعد موت عمه. وفي سنة ١١٧١م، ألغى الخلافة الفاطمية الشيعية، وأعلن البيعة للخليفة العباسي السني المستضيء. ومنذئذ برز توتر بينه وبين نور الدين زنكي، حُسم بوفاة الأخير، واقتسام ورثته ملكه. وبناء عليه، كان على صلاح الدين أن يقاتلهم من أجل توحيد مصر وسورية تحت قيادته، وذلك في سبيل تحقيق حلمه ومشروع حياته ـ تصفية الكيانات الصليبية في الشرق. وفي معركة حطين (١١٨٧م) حقق صلاح الدين إنجازاً ضخماً على هذا الصعيد، لكنه مات سنة ١١٩٣م، قبل أن يستكمل مشروعه وبقي الوجود الفرنجي في الشرق قرابة قرن من الزمن بعد وفاته.

وكانت معركة حطين منعطفاً تاريخياً بالنسبة إلى العلاقات بين الشرق والغرب، انقلبت فيه موازين القوى، وتبدلت المواقع. فبالنصر الساحق، عسكرياً وسياسياً

ومعنوياً، الذي حققه صلاح الدين، وضع الوجود الفرنجي في الشرق في موقع الدفاع عن النفس بصورة عامة، وبالتالي أطاح بالجهود كلها التي بذلتها أوروبا في إقامة كياناتها في الشرق، وجعل نتائجها هباء. وبامتلاكه القوة لفعل ذلك، فقد جعل الحملات الصليبية التالية، التي لم تتوقف، لا تتعدى كونها غارات عقيمة. لقد حسم مصير الصراع بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، فالشرق لا يزال قادراً على القيام بما يلزم لدحر عدوان الغرب وأطماعه. وكانت الحملة الثالثة بعد سقوط القدس (١١٨٩ ـ ١١٩٢م) تعبيراً عن موازين القوى بين صلاح الدين وأوروبا. وقد اتخذت فعلاً هذا الطابع، إذ من جهة، كانت حرب دار الإسلام ضد دار الحرب، ومن جهة أُخرى، حرب أوروبا المسيحية ضد الشرق المسلم. وبهذا المعنى، كانت حملة ملوك أوروبا الكبار متواضعة النتائج جداً. وانتهت بصلح، بقيت فيه مملكة الفرنجة على شريط من الساحل، تصارع بشأن البقاء؛ بينما انتقل الداخل كله إلى يد صلاح الدين.

وبعد حطين أخذ صلاح الدين طبرية، ثم تقدم إلى عكا، فاستسلمت بعد مقاومة طفيفة، وأذعنت مدن الجليل وحصونه، ثم أخذ نابلس ويافا، وكذلك بيروت وصيدا، وظلت صور. وانتقل إلى فلسطين، تاركاً أنطاكيا وطرابلس، فأخذ الرملة ويبنى ودير البلح وغزة وبيت جبرين وعسقلان. وكان بعض قادته يتحركون في طول البلاد وعرضها، فأخذوا الناصرة وقيساريا وصفد وصفورية والشقيف وجبل الطور ومعليا وغيرها. وأخيراً جاء دور القدس، فحاصرها، ثم ما لبثت أن أذعنت، وخرج الصليبيون منها بموجب اتفاق، ودخلها صلاح الدين، وصلى الجمعة في ٢٧ رجب ٥٨٣هـ/ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١١٨٧م في المسجد الأقصى، بعد أن أُزيلت عنه وعن الصخرة المشرَّفة المعالم النصرانية جميعها. وتجمع الصليبيون في ثلاث مدن ساحلية ـ أنطاكيا وطرابلس وصور. أمّا المواقع الصليبية الحصينة في شرق الأردن ـ الكرك والشوبك وغيرها، فقد سقطت خلال العام التالي.

وإذ يسجل المؤرخون لصلاح الدين هذا الإنجاز الكبير، وما واكبه من تضحيات، وما رافقه من بطولات وفروسية ومكارم الأخلاق.. إلخ، فإن البعض يأخذ عليه عدم انتهاز الفرصة واستكمال المهمة بإسقاط أنطاكيا وطرابلس وصور. ففي صور بالذات، بدأت الحملة الصليبية الثالثة، إذ وصلها كونراد دو مونتفرات، وتولى الدفاع عنها، فتجمع حوله خليط من المقاتلين، جاؤوا من المدن التي سقطت في يد صلاح الدين، ومن جميع أنحاء أوروبا، جماعات جماعات. فصمد فيها حتى وصلت الحملة الصليبية الثالثة، بقيادة ملوك أوروبا الأقوياء. وفي أوروبا، بعد سقوط القدس، تحرك البابا واستطاع استنهاض ثلاثة ملوك أقوياء: فيليب الثاني (أغسطس)،

ملك فرنسا؛ وريتشارد الأول (قلب الأسد)، ملك بريطانيا؛ وفريدريك الأول (بربروسا)، ملك ألمانيا. وإذ استطاعت أوروبا أن تحشد قواها، على الرغم من الخلافات بين ملوكها، فإن صلاح الدين ظل وحيداً في الشرق، بل زادت عداوة جيرانه له، بينما استنزفت الحرب قواه البشرية وموارده المادية.

وقد سبق الحملة العسكرية نشاط دعاوي تحريضي، وسياسي دبلوماسي، على الجانبين، الأمر الذي جعل هذه الحملة، بفعل التعبئة المعنوية، عملية منازلة بين المسيحية والإسلام، فكان لكل طرف شعاراته ومقولاته، وكذلك أبطاله ورموزه. وبفعل التحريض التحق بالملوك عدد كبير من النبلاء، من جميع أنحاء أوروبا، كما أن ملك صقلية النورماني، ساهم في نقل الجنود والعتاد في سفنه إلى الشرق. وبدأت الحملة بنجاح، على الرغم من غياب الخطة الموحدة والفكرة الموجِّهة. وجرت اتصالات مع حكام البلاد التي ستمر بها الجيوش لتأمين الانتقال السلمي إلى الشرق. أمّا فيليب وريتشارد، فقد اختارا طريق صقلية، ولذلك توصلا إلى تفاهم مع ملكها النورماني. وفريدريك أخذ طريق البر عبر هنغاريا، بعد أن طمأن إمبراطور بيزنطة، ووادع سلطان نيقيا السلجوقي، ليعبر آسيا الصغرى، فقبل هذا بسبب عدائه لصلاح الدين.

وكان صيت هذه الحملة أكبر من نتائجها. ففريدريك بربروسا، الذي لم يألُ جهداً في تأمين طريقه إلى جبهة القتال، سقط وغرق في النهر في أرمينيا الصغرى، على مشارف أنطاكيا، وقبل أن يشتبك مع العدو. وتفتت جيشه، فمنه من عاد إلى بلاده، ومنه من تابع طريقه إلى صور. وريتشارد (قلب الأسد) تلكّأ في قبرص لاحتلالها، قبل أن يصل إلى فلسطين. وفقط فيليب (أغسطس) وصل بجيشه. وفي هذه الأثناء كان غي دو لوزينيان، ملك أورشليم السابق، ومعه فلول صليبيي الشرق، وما جاءه من مدد أوروبي خليط، قد توجه إلى عكا، فحاصرها، ثم انضم إليه كونراد دو مونتفرات. فما كان من صلاح الدين إلاّ أن طوق وحدات الصليبيين التي تحاصر عكا، ثم ما لبث الفرنسيون، وفي إثرهم الإنكليز، أن وصلوا، ودارت معركة مواقع، بين قوتين متكافئتين، كانت الحامية الإسلامية داخل عكا في الوضع الأصعب. واستمر هذا الحصار المتبادل من آب/أغسطس ١١٨٩ إلى حزيران/يونيو ١١٩١م، سقطت في إثره عكا، الأمر الذي فتح شهية الصليبيين إلى مزيد من القتال والاحتلال.

بعد سقوط عكا، ودخول الصليبيين إليها، دب الخلاف بين ريتشارد وفيليب، فغادر هذا الأخير عائداً إلى بلاده. وساورت ريتشارد أفكار استعادة أراضي مملكة أورشليم اللاتينية. فتقدم إلى حيفا، ومنها إلى قيساريا فأرسوف. وهناك اشتبك

الطرفان في معركة شرسة في ٧ أيلول/ سبتمبر ١١٩١م، كان النصر فيها للصليبيين. فاحتلوا أرسوف، ثم يافا، التي أعاد ريتشارد بناء مينائها ليكون الثالث بعد عكا وصور في أرض ما تبقى من مملكة أورشليم، إضافة إلى أنطاكيا وطرابلس. وبعد أرسوف توجه صلاح الدين إلى القدس لتحصينها، بعد أن دمر وراءه اللد والرملة واللطرون. وتبعه ريتشارد، إلاّ إنه غير رأيه عند مشارف القدس لاقتناعه بعجزه عن أخذها عنوة. وفي ٢ أيلول/ سبتمبر ١١٩٢م، توصل الطرفان، بعد مفاوضات طويلة، إلى اتفاق، أُقيمت بموجبه مملكة صليبية، مركزها عكا (سان جان داكر)، وحدودها في الشمال صور، وفي الجنوب يافا، وتضم الشريط الساحلي في السهل من دون الجبل، ومنطقة الرملة مقسمة بين الطرفين، وللمسيحيين الحق بزيارة الأماكن المقدسة في القدس والناصرة.

في هذا الصلح بين صلاح الدين وريتشارد قلب الأسد، دخلت عوامل متعددة. فعدا العلاقات الشخصية التي نسجت بين الاثنين على ساحة المعركة، كانت هناك عوامل موضوعية. فبالنسبة إلى صلاح الدين، كانت الحرب التي خاضها طوال ما يقارب العقدين قد أنهكت جيشه، وأفرغت خزائنه، وخصوصاً أن بقية الحكام المسلمين لم يقدموا له أية مساعدة تُذكر، بل على العكس. وأمّا ريتشارد، فقد جرح في معركة أرسوف، ثم مرض، وبلغه خبر الانقلاب الذي قام به أخوه عليه في إنكلترا، فاستعجل العودة. وقبل أن يغادر حسم مسألة المُلك في عكا لمصلحة مونتفرات، الذي ما لبث أن اغتالته الإسماعيلية، فعين ريتشارد مكانه ابن أخته هنري دو شامبين. أمّا ملك أورشليم السابق، غي دو لوزينيان، فقد اشترى جزيرة قبرص من ريتشارد، وأقام فيها ملكاً صليبياً، دام ثلاثة قرون تقريباً (١١٩٢ ـ ١٤٧٢م)، وظل نشطاً في العمل ضد الشرق حتى سقط بأيدي العثمانيين.

وبعد الصلح الذي يبدو أنه كان مرغوباً فيه من الجانبين، عاد صلاح الدين إلى دمشق، ليأخذ استراحة المقاتل بعد عشرين عاماً من الجهاد غير المنقطع. فوافته المنية في ٣ آذار/ مارس ١١٩٣م. وظل صلاح الدين رمزاً لفروسية القرون الوسطى، يشهد له بذلك أولياؤه وأعداؤه، في الشرق كما في الغرب. ففضلاً عن قدراته العسكرية والقتالية، وتشبثه بالهدف وجلده على تحمل الأعباء في الصراع الطويل، عُرف صلاح الدين بالزهد في حياته، وبمكارم الأخلاق والمروءة وحسن المعشر. وكان يميل إلى العلم والأدب، ويرعى الحرمات ويخاف الله. ومن هنا، ظل شخصية تاريخية مرموقة طوال القرون. وقد ذاع صيته في حياته، كما أصبح أسطورة بعد مماته، ليس في المشرق فحسب، بل في المغرب أيضاً. وكتب عنه الأوروبيون

وأنصفوه كما لم يفعلوا مع غيره في الشرق. لقد أعجبوا بصفاته، فاستحوذ على خيال الشعراء والكتّاب، كرمز للفروسية والمروءة والنبل.

ومثل الكثيرين من الرجال العظام في التاريخ، مات صلاح الدين وترك وراءه فراغاً، لم يكن بين ورثته من يملَؤه، وتصارع الإخوة والأبناء بشأن اقتسام التركة المادية الكبيرة، من دون اكتراث بالإرث المعنوي. وصار الجهاد بالنسبة إليهم مسألة سياسية دنيوية، كما هي الحال بالنسبة إلى الفرنجة في الحملات المتعددة اللاحقة. فالحملة الرابعة كانت موجهة لاحتلال القسطنطينية، والخامسة والسابعة ضد مصر. وفقط السادسة كانت لها علاقة ما بفلسطين، وانتهت إلى تغيير بعض بنود المعاهدة التي أمضاها صلاح الدين مع ريتشارد قلب الأسد. وكانت هناك حملات عبثية ـ حملة الأطفال الذين بيعوا عبيداً في سوق النخاسة، وحملة الرعاة الذين قتلوا في أوروبا... إلخ. كما قام البابا بحملات ضد ملك إنكلترا وصقلية. وهكذا ظلت الحروب الصليبية مستعرة، ولكن خارج فلسطين ومن دونها.

وتقاسم أبناء صلاح الدين وإخوته تركته، واختلفوا عليها واقتتلوا من أجلها، وانتقلت الولايات من يد إلى أخرى. فوقعت فلسطين بداية في يد الابن البكر، الأفضل الذي احتفظ بدمشق وبعلبك والساحل وفلسطين، ما عدا الشريط الصليبي بين صور ويافا. ثم ما لبثت أن انتقلت إلى يد العزيز، الابن الذي احتفظ بداية بمصر. وخلال عام انتقلت إلى العادل، أخي صلاح الدين الذي أخذ الأراضي التابعة للأفضل، ثم بعد موت العزيز، أخذ مصر كذلك، ودمشق، بعد قتال مع أبناء أخيه. وبذلك أصبح العادل رجل بني أيوب، بعد صلاح الدين. وبهذه الصفة تولى إدارة الصراع مع الصليبيين، الذين لم يتوقف تدفقهم على الشرق، بصورة أو بأخرى. وفي أيام العادل برز الصليبيون الألمان (التيوتون)، يحملون مشروع الإمبراطور هنري السادس (١١٩٠ ـ ١١٩٧م)، في حين اعتبروا أنفسهم غير ملزمين بالمعاهدات المعقودة سابقاً.

وهذا التنظيم الألماني (التيوتوني)، الذي تشكل أيام حصار عكا (١١٨٩ ـ ١١٩١م)، خرق الهدنة بين الأيوبيين وملك عكا (أورشليم اسماً)، فقاتلهم العادل وهزمهم بالقرب منها. ثم اصطدم مع ملك عكا، آموري الذي كان يعد لاحتلال بيروت، فهزمه في معركة تل العجول (قرب غزة)، سنة ١١٩٧م. ورداً على الهزيمة، احتل آموري، بمساعدة الألمان، بيروت (١١٩٧م). فأوجد بذلك تواصلاً مع طرابلس وأنطاكيا. ثمّ حاول التيوتون التوسع شرقاً، فحاصروا تبنين (جنوب لبنان)، ثم انسحبوا عندما وصلهم خبر وفاة هنري السادس. وبعدها توقف الطرفان عن القتال، بعد أن

توصلا إلى هدنة. وعاد العادل إلى تنظيم أمور ملكه، وترتيب البيت الأيوبي، الأمر الذي أثار آمالاً كبيرة بين الناس. لكنه ما لبث أن عقد معاهدة مع آموري (١٢٠٤م) لمدة ست سنوات، تنظم العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين، وتعيد يافا إلى ملك عكا، وكذلك بعض الأراضي في منطقة صيدا، مع ممر إلى الناصرة.

وهذه المعاهدة (١٢٠٤م) تشير بوضوح إلى تخلي الجانبين عن الفكرة الأساسية للحروب الصليبية. فهي تركز على العلاقات التجارية، وعلى المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة. وهي تنطلق من واقع التنافس بين القوى، سواء في الشرق أو الغرب. وأوروبا التي دب الخلاف بين أقطابها، لم تستطع استغلال تفتت الدولة الأيوبية بعد موت صلاح الدين. والألمان الذين تصدروا عمليات التوتير والتحرش في الشرق، على أرضية مشروع هنري السادس، انكفأوا بعد موته. وملك عكا، آموري قطع كل أمل في إمكان استعادة الأراضي التي فقدتها مملكة أورشليم اللاتينية، أيام صلاح الدين، وخصوصاً بعد أن غيرت الحملة الصليبية الرابعة وجهتها إلى القسطنطينية بدلاً من فلسطين. ومنذ هذه الحملة، راح يبرز دور المدن الإيطالية، وخصوصاً فينيسيا (جمهورية سان مارك)، في تقرير أهداف النشاط الأوروبي في الشرق، وتخضعه لخدمة مصالحها واعتباراتها التجارية.

وكان من نتائج الحملة الرابعة، وإقامة مملكة لاتينية في القسطنطينية، أن أصبحت هذه المدينة بؤرة استقطاب للفرنجة الذين كانت عيونهم على الشرق. كذلك، وبعد احتلالها، حازت أسواقها اهتمام المدن الإيطالية الرئيسي، كونها ركزت أولوياتها على تطوير علاقاتها التجارية مع الشرق، وبالتالي وراثة أسواق القسطنطينية. نعملت تلك المدن، وفي مقدمتها فينيسيا (البندقية) على عقد معاهدات مع الأيوبيين في كل من مصر وسورية. ولكن، بعد موت آموري (١٢٠٥م)، خلفه جون دو براين، الذي كانت لا تزال تساوره أحلام استعادة القدس، فتوجه إلى طلب المساندة من البابا إنوسنت، فجاءه المدد من ملك هنغاريا، الذي توجه على رأس جيش إلى عكا (١٢١٧م)، بالتعاون مع ملك قبرص. لكن هذه المغامرة ذهبت سدى، لأنها عمدت إلى الغارات العشوائية للتخريب والنهب في الجليل وبيسان والطابور والجولان وبانياس وتبنين والشقيف وغيرها. وفي أثناء الحملة، أُعيد تحصين قيساريا، وبنيت قلعة عتليت (شاتو بيليرين). وفجأة غادر الملك الهنغاري فلسطين عائداً إلى بلاده، من دون تحقيق أية نتائج ذات طابع دائم.

وانضمت بقايا هذه الحملة إلى المغامرة التي قام بها جون دو براين إلى مصر (الحملة الخامسة)، فقد حشد هذا ما استطاع من جنود وسفن، وما جاءه من مدد

أوروبي، وقصد دمياط (١٢١٨م)، فحاصرها في بداية سنة ١٢١٩م، وسقطت في يده بعد تسعة أشهر. وفي هذه الأثناء مات العادل (١٢١٨م)، وتولى الملك من بعده ابنه الكامل (١٢١٨ ـ ١٢٣٨م)، الذي كان يلي مصر في حياة والده. فعرض الكامل على جون دو براين الصلح في مقابل إعادة أراضي مملكة أورشليم اللاتينية جميعها ما عدا الكرك والشوبك، للحفاظ على طريق المواصلات مع سورية. لكن مبعوث البابا، الكاردينال بلاجيوس، الذي ادّعى تفويض البابا له بقيادة الحملة، رفض العرض. وبما توفر لديه من جند، وبعد أن انتظر المدد من أوروبا طويلاً من دون جدوى، تقدم إلى القاهرة، فهُزم عند المنصورة (١٢٢١م)، وانسحب من مصر، بعد أن عقد الطرفان معاهدة لمدة ثماني سنوات. وخلال حصار دمياط قام المعظم، ملك دمشق، والأشرف، ملك الجزيرة، وهما أخوا الكامل، بهجمات على فلسطين، أدّت إلى إخلاء قيساريا، لكن عتليت صمدت أمامها.

وبعد هذه الحملة الفاشلة، توقع الصليبيون في الشرق حملة جديدة، بقيادة فريدريك الثاني هوهنشتاوفن. وكان فريدريك، قيصر ألمانيا وملك صقلية الذي يجيد العربية ويتذوق آدابها، يجري اتصالات مع العادل في القاهرة، وبعده مع الكامل، منذ سنة ١٢٠٦م. وكان على خلاف مع البابا لموقفه من الكنيسة، ولأنه وعد بالقيام بحملة صليبية إلى الشرق، ولم ينفذ ذلك. ومع أن القيصر، الذي نشأ في صقلية، ودرس علوم العرب، أرسل بعض المدد إلى الشرق (١٢٢٧م)، لكنه تلكأ عن الخروج حتى سنة ١٢٢٨م، متوجهاً إلى عكا، في حملة المفارقات. فهو يقود حملة صليبية، بينما يطارده «الحرمان الكنسي» الذي فرضه عليه البابا. واتخذت الحملة طابعاً عسكرياً، بينما لم تقع فيها معركة واحدة، بل اعتمدت الدبلوماسية والسياسة. ووصل فريدريك إلى عكا بصفته وارثاً لملك القدس، بعد أن تزوج ابنة جون دو براين. وتوصل إلى معاهدة بالمفاوضات مع صديقه الكامل، حصل بموجبها على ما لم يستطعه ريتشارد قلب الأسد بالقتال مع صلاح الدين قبل أربعين عاماً.

وقبل وصول فريدريك إلى عكا، كانت طلائع الحملة بالتعاون مع ملك عكا قد وسعت حدود المملكة في مقاطعة صيدا وجوارها، وأعادت بناء أسوار قيساريا، وكذلك يافا وبيروت. وحصنت قلعة القُرين (مونتفورت). وبفضل العلاقات الجيدة بين القيصر والكامل، من جهة، والخلافات الحادة بين الكامل وأخيه المعظم، الذي أراد الاستيلاء على أراضي الأخ الثالث، الأشرف، من جهة أُخرى، استطاع فريدريك أن يحصل من الكامل على معاهدة يافا في شباط/فبراير ١٢٢٩م. وكان المعظم قد استعان بالسلطان جلال الدين الخوارزمي، سيد إيران ضد أخيه الأشرف، ثم خلع

الكامل، ودعا في خطبة الجمعة إلى جلال الدين. وهبّ الكامل لنصرة الأشرف، وكاتب فريدريك يعده بتسليم أراضي المملكة اللاتينية له، وكلها من أملاك المعظم، طمعاً في كسب تأييد القيصر له، ورغبة في الحؤول دون وقوع الأراضي الأيوبية في بلاد الشام بين فكي كماشة ـ الصليبيون من الغرب، والخوارزميون، ومن ورائهم المغول، من الشرق.

وبموجب معاهدة يافا، أخذت مملكة عكا (أورشليم) مقاطعة صيدا (من دون قلعة بوفور ـ الشقيف)، وكذلك صفورية والناصرة واللد والرملة وبيت لحم، فضلاً عن الحق باستعمال طريقين يؤديان إلى الجيبين ـ الناصرة والقدس. وفي القدس، استعاد الفرنجة المدينة، ولكن من دون الحرم (المسجد الأقصى وقبة الصخرة)، الذي بقي في أيدي المسلمين. وتوج فريدريك نفسه ملكاً على أورشليم، ثم سلمها لممثلين عنه، وغادر إلى صقلية. وإجراءات فريدريك هذه جرّت وراءها مشكلات في أوروبا، كما في الشرق. وتصدر الصراع ضده في الشرق، النبلاء من بيت إبلين (يبنى)، الذين أقاموا في قبرص، وادّعوا الحق في ملك أورشليم. واستمرت الحرب من سنة ١٢٣١م إلى سنة ١٢٤٣م، فأضعفت قوة الصليبيين. وبينما الأيوبيون يتصارعون، كذلك كان الحال بين الفرنجة. فالجاليات الإيطالية (الكومونات) انتزعت لنفسها حكماً ذاتياً، وأدارت سياسة خاصة بها، كما اندلع الصراع بين المنظمات الصليبية (الهيكليين والإسبتاريين والتيوتون).

وبموازاة الصراع بين الصليبيين، دخل الأيوبيون في اقتتال بينهم. وكان الكامل قد نزل فلسطين (١٢٢٨م)، وانتزع القدس ونابلس من ابن أخيه، الناصر داود بن المعظم، صاحب دمشق. ثم سلم القدس إلى فريدريك في المعاهدة. وبعد أن اطمأن إلى نوايا القيصر، تحرك برفقة الأشرف، فحاصرا دمشق وأخذاها، فأُعطيت للأشرف، إضافة إلى طبرية. وأمّا الناصر داود، فبعد خضوعه، أُعطي شرق الأردن ـ الكرك والبلقاء والسلط والأغوار. وأخذ الكامل الشوبك، ليبقى الطريق بين مصر وسورية تحت سيطرته. وهكذا أصبحت فلسطين مقسمة بين حكام أربعة: ١) الصليبيون في عكا، ولهم الساحل والقدس والناصرة؛ ٢) الكامل في مصر، وله الجنوب إلى اللد والرملة والشوبك؛ ٣) الأشرف في دمشق، وله طبرية والجليل ونابلس؛ ٤) الناصر في شرقي الأردن، وله الأغوار وما وراء القدس في وسط البلاد.

وكان الخوارزميون، الذين تحركوا غرباً تحت ضغط المغول، قد أصبحوا قوة في إيران، تهدد الخلافة العباسية وأرمينيا والجزيرة. وفي سنة ١٢٣٠م، احتل جلال الدين منكوبرتي، سلطان الخوارزمية، خلاط من أرض الجزيرة التابعة للأشرف.

فتحالف الأيوبيون مع سلاجقة روم، وهزموا جيش جلال الدين. وفي السنة التالية (١٢٣١م)، قُتل جلال الدين وهو هارب من وجه المغول. فتفرق أتباعه، يعيثون فساداً في أرض الخلافة، والتحق الكثيرون منهم كمرتزقة في جيوش الأيوبيين. واستمر الأيوبيون في التناحر، على الرغم من الخطر المغولي الداهم من الشرق. وانفصل الأشرف عن الكامل، فانتهز السلاجقة الفرصة، وأخذوا آمد وخرتبرت وحران والرها (١٢٣٥م). ومات الأشرف (١٢٣٧م) وخلفه ابنه، عماد الدين إسماعيل فتابع صراعه مع عمه الكامل، ونزل هذا الأخير على دمشق، وأخذها، ونقل إسماعيل إلى بعلبك، وله البقاع وبصرى والسواد (الجولان). ثم ما لبث الكامل أن توفي (١٢٣٨م)، فدخل مُلك بني أيوب مرحلة التدهور السريع.

وبينما الأيوبيون في صراعاتهم، وتناوبهم على ولاية هذه المدينة أو تلك بعد قتال، وصلت إلى عكا حملة صليبية جديدة، بقيادة ثيبو الرابع (كونت شامبين وملك نافاريا)، وذلك في سنة ١٢٣٩م، أي في تمام معاهدة يافا (١٢٢٩م). وتعرقلت الحملة بسبب الانقسام داخل صفوف قادتها بشأن مسألة التحالف التكتيكي مع الأيوبيين ـ أيكون مع مصر ضد دمشق، أو العكس؟ ثم استقر رأيهم على تحصين عسقلان، لتكون خطاً دفاعياً في وجه المصريين. لكنهم هزموا في معركة بالقرب من غزة (١٢٣٩م)، وانسحبوا إلى عكا. وانتهز الناصر داود، صاحب الكرك، الفرصة، متذرعاً بخرق الصليبيين المعاهدة، وأخذ منهم القدس، وخرب أسوارها وحصونها، وطردهم منها. وإزاء ذلك، تحالف إسماعيل، صاحب دمشق، مع الصليبيين، ضد تحالف الناصر والصالح أيوب، صاحب مصر. ولكن هذا التحالف لم يثمر كثيراً، لأن جنود إسماعيل رفضوا القتال ضد أيوب، إلى جانب الفرنجة.

بعد فشله في تحقيق نصر على الصالح أيوب في مصر، وذلك بالتحالف مع إسماعيل في دمشق، عقد ثيبو هدنة مع أيوب، وغادر إلى فرنسا. وبموجب الاتفاق، اعترف أيوب للفرنجة بملكية قلعة الشقيف وصفد وتبنين وهونين وطبرية والطور (الطابور) وكوكب الهوى، فضلاً عن القدس وبيت لحم ومجدل يابا وعسقلان. ولكن ما لبث ثيبو أن غادر عكا، حتى وصلها ريتشارد كورنوول (أخو ملك إنكلترا). وكان هذا يميل إلى التحالف مع الصالح أيوب في مصر، بدلاً من إسماعيل في دمشق. وتوصل كورنوول إلى تعديل المعاهدة مع أيوب، فأُعيدت بموجبها للفرنجة الأراضي جميعها التي تضمنها الاتفاق بين الكامل وفريدريك. وعاد كورنوول إلى بلاده، بعد أن وصل وفد من قبل فريدريك إلى القاهرة، استقبل بتظاهرة تعبر عن الصداقة بين الطرفين. ولكن هذا الترتيب لم يدم طويلاً.

ففي محاولاتهم استغلال التناقض بين دمشق والقاهرة، نقل الفرنجة الصراع إلى داخلهم أيضاً. وبينما مال الهيكليون إلى التحالف مع دمشق، فضل الإسبتاريون التحالف مع مصر، ووقف معهم التيوتون الألمان. وعندما اندلع الصراع مع فريدريك الثاني في أوروبا، وامتد إلى قبرص وفلسطين انحاز إلى الهيكليين مناهضو القيصر، وسعوا لعقد حلف مع دمشق ضد مصر ـ الحليفة التقليدية لفريدريك. وقاموا بغارات على الخليل ونابلس. وتصدى لهم أيوب، من دون أن يكسر المعاهدة. ولكن عندما اندلع الصراع بين أيوب وكل من إسماعيل والناصر داود والمنصور إبراهيم، صاحب حمص، انضم الفرنجة إلى أعداء أيوب، الذين وعدوهم بنصيب من ملك أيوب في مصر. وكان إبراهيم قد زار عكا، حيث استقبل بحفاوة، وأبرم الاتفاق. وإزاء هذا التحالف القوي، توجه أيوب إلى عصابات الخوارزمية، ودعاها إلى الدخول في خدمته، وقتال تحالف دمشق ـ الفرنجة.

والتقط الخوارزميون هذه الفرصة السانحة، إذ كانت كتائبهم تهيم على وجهها في المشرق، تسطو وتنهب وتخرب، وهي هاربة أمام زحف المغول. وفي طريقهم إلى مصر، أغاروا على المدن والقلاع والحصون. ولما قاومت دمشق وصمدت في الحصار، تجاوزوها وتقدموا إلى الجليل، فأخذوا طبرية، ومنها تقدموا إلى نابلس فالقدس. ولم يسارع أحد من التحالف إلى نجدة القدس، فسقطت في تموز/يوليو ١٢٤٤م في أيدي الخوارزميين، فنهبوها وخربوها، وأحرقوا كنيسة القيامة، وطردوا الفرنجة منها، ضمن اتفاق مع الناصر داود، لم يلبثوا أن نقضوه وانقضوا على قافلة المطرودين وقتلوا الكثيرين من أفرادها، واستكمل البدو في المنطقة المهمة. وبذلك خرجت القدس نهائياً من أيدي الفرنجة، فلم يعودوا إليها بعد ذلك. وعندما التحق الخوارزميون بأيوب، خرج هذا لمقاتلة أعدائه في قرية هربيا (قرب غزة)، ودارت معركة طاحنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٢٤٤م، كسبها أيوب، وأنزل بأعدائه هزيمة ساحقة. وهناك من يعتبر معركة هربيا حطين ثانية، ويرى في أيوب أحد الثلاثة العظام من بني أيوب ـ صلاح الدين والكامل وأيوب. واستبشر الناس خيراً، لكن الأمر لم يدم طويلاً.

وتفرغ الملك الصالح نجم الدين أيوب لتصفية الحساب مع باقي أفراد بني أيوب الذين تحالفوا مع الفرنجة ضده. فأخذ أملاك الناصر داود جميعها في فلسطين (الخليل وبيت جبرين والقدس والأغوار). ونزل دمشق فحاصرها، واستسلم له عمه إسماعيل والمنصور إبراهيم، الذي انضم إليه في دمشق. وبوساطة تجار دمشق وعلمائها، أعطى أيوب بعلبك وبصرى لإسماعيل، وحمص وتدمر لإبراهيم، وبقي

الناصر في الكرك. لكن إسماعيل عاد وثار على أيوب، متحالفاً هذه المرة مع الخوارزمية، الذين أنزلهم أيوب بلاد الشام، فاحتلوا أرض الفرنجة المتروكة. فقاتلهم أيوب وهزمهم، وهرب من أفلت من الخوارزمية والتحق بالمغول، ثمّ تحوّل أيوب إلى قتال الفرنجة، فأخذ طبرية وجبل الطور وقلعة شقيف. وبعدها حاصر عسقلان، ففتحها ودمر أسوارها. وبذلك انحسرت مملكة عكا (سان جان داكر) إلى حدود يافا مرة أُخرى. ثم دخل القدس، فأعاد بناء أسوارها. وانتقل إلى دمشق في ربيع سنة ١٢٤٩م، وتوافد عليه الأمراء لتقديم الولاء. وبدا أن الدولة الأيوبية تنهض ثانية. وعندها وافاه فريدريك الثاني بأنباء الحملة الصليبية السابعة، حملة لويس التاسع، ملك فرنسا، (١٢٤٨ ـ ١٢٥٤م).

وكان لويس التاسع يعد لحملة منذ سنة ١٢٤٧م لنذر أخذه على نفسه. وخرج سنة ١٢٤٨م، وأمضى فصل الشتاء في قبرص، وفي ربيع سنة ١٢٤٩م، توجه إلى مصر. وكانت حملته تحمل طابعاً فرنسياً صرفاً، لم تشارك فيها أية قوة أوروبية أُخرى، كما أن الكنيسة كانت بعيدة عنها، نظراً إلى ضعفها بصورة عامة إزاء الملوك في هذه المرحلة. وكان أيوب قد بلغه الخبر في دمشق، ، وقد ألمّ به المرض، فسارع إلى القاهرة. وإذ كان اتصال أيوب بفريدريك، من دون جدوى، فإن لويس أجرى اتصالاً مع المغول، لم يتمخض عن نتائج تُذكر. وعلاوة على ذلك، كانت التنظيمات الصليبية المتعددة ـ فرسان الهيكل والإسبتارية والتيوتون ـ تتصارع بين بعضها البعض. وكذلك مدن إيطاليا ـ فينيسيا وبيزا وجنوة ـ تندلع بينها حرب تجارية، وصلت حد الاشتباك المسلح، وخصوصاً بين بيزا وجنوة. وكانت المدينة الأقوى ـ فينيسيا ـ لا تنظر بعين الرضى إلى حملة لويس على مصر، نظراً إلى علاقاتها التجارية القوية معها. في المقابل كان بلاط أيوب يشهد ذروة التآمر بين حاشيته وأعوانه وأمراء جيشه، إذ أدت زوجته شجرة الدر دوراً مركزياً.

وكان احتلال دمياط سهلاً على لويس، فدخلها من دون خسائر كبيرة في ٥ حزيران/ يونيو ١٢٤٩م، واتخذها مقراً له. في المقابل، خرج أيوب إلى المنصورة وعسكر فيها. فسار إليه لويس بعد انحسار مياه النيل. وما لبث أيوب أن مات، وقُتل قائد جيشه، فخر الدين (ابن شيخ الشيوخ) في المعركة، وتولى مكانه المملوك بيبرس (البندقداري). وراحت كفة القتال تميل لمصلحة المماليك، فطلب لويس الصلح، ومبادلة القدس بدمياط. ورفض طورانشاه، ابن أيوب العرض. وانسحب لويس إلى دمياط، فكمن له المماليك وأوقعوا به، وأخذوه مع جيشه أسيراً في ٥ نيسان/أبريل ١٢٥٠م. ثم قتل المماليك طورانشاه، ونصّبوا أبرزهم، أيبك سلطاناً، وزوّجوه شجرة

الدر، أرملة أيوب وأم ولده الطفل، خليل الذي أرادت أن تحفظ حقه في ملك أبيه، بينما هي وصية عليه. ثم قتلها المماليك، لأنها قتلت أيبك. وعندما أطلق المماليك سراح لويس التاسع، لقاء فدية كبيرة، ظل هذا يسعى عبثاً للهدف الذي انطلق من أجله. وشكّلت سنة ١٢٥٠م منعطفاً حاسماً، سواء بالنسبة إلى الأيوبيين، إذ به انتهى ملكهم عملياً، أو بالنسبة إلى مملكة أورشليم اللاتينية في عكا (سان جان داكر)، حيث بدأ العد التنازلي لنهايتها أيضاً.

وكان طبيعياً ألاّ يرضى بنو أيوب بما فعله مماليك الصالح (نجم الدين أيوب) في مصر، وأن يقاتلوا للاحتفاظ بملكهم. وكان كلما أسرعوا إلى تحقيق ذلك، قربوا نهايتهم، وهكذا جرى. ومرة أُخرى، عاد لويس التاسع (الطليق) يستغل التناقضات بين مصر ودمشق، ولكن من دون جدوى. ولاح في الأفق بصيص أمل للصليبيين من الشرق ـ المغول. ولكن هذا الأمل سرعان ما خاب. فبعد موت الخان الأكبر، منكوخان، قرر هولاكو الانسحاب والعودة إلى قَرَه قُرُم. وكان هذا السفاح قد دخل بغداد (١٢٥٨م)، وخربها، وقتل الخليفة. ثم ما لبث أن توجه إلى بلاد الشام، فاحتل الجزيرة وحلب ودمشق وغيرها، وخربها، وأرسل تهديداته إلى مصر. وبعد عودته إلى بلاده، ترك جزءاً من الجيش مع كِتبُغا، بينما الأغلبية عادت معه. واستطاع المماليك، بقيادة قطز، إلحاق الهزيمة بالمغول، أولاً في غزة، ثم في عين جالود، في وسط مرج ابن عامر. ولم يستطع الصليبيون، بسبب خلافاتهم الداخلية، والصراع بين المنظمات العسكرية والمدن الإيطالية التجارية، الإفادة من الغزو المغولي. ودخلت البلاد عصراً جديداً هو العصر المملوكي (١٢٦٠م).

السكان والعمران

لقد جمعت فلسطين في القرنين ـ الثاني والثالث عشر ـ الضدين (الأيوبيين والفرنجة) في وحدة صراعية، وكل حركة من أحد هذين الطرفين استوجبت حركة مضادة من الآخر. وإلقاء نظرة سريعة إلى تاريخ فلسطين في هذه الفترة، تظهر أن البلد كان ساحة نزال بين الجانبين. والعصر الأيوبي تزامن مع وجود مملكة أورشليم اللاتينية، في ذروة اتساعها بداية، ثم بحجمها المقلص. وما عدا فترات قصيرة من المهادنة، كان الصراع، بهذه الدرجة من الحدة أو تلك، هو السمة البارزة للعلاقة بين الأيوبيين، أو بعضهم، والفرنجة. وعندما كان هذا الصراع يهدأ، لا يلبث أن ينفجر النزاع بين أقطاب العائلة الأيوبية. فهذه العائلة الكبيرة، بعد موت مؤسسها، صلاح الدين اعتبرت الأراضي التي كان يحكمها، وهي واسعة جداً، إرثاً إقطاعياً جماعياً لها.

وإذ لم يسد الوئام بين أطراف البيت الأيوبي، وكثيراً ما تخاصموا واقتتلوا، وحتى تحالف بعضهم مع الفرنجة ضد بعض، فقد ظلت «رابطة الدم» بينهم هي الأقوى على العموم. ولذلك نجدهم يتخاصمون ويتقاتلون، ثم لا يلبثون أن يتصالحوا وفق ترتيب جديد، من إعادة تقسيم التركة. وعلى العموم، ظلت فلسطين في قلب صراعات بني أيوب ـ خارجياً وداخلياً.

وبعد النصر في حطين، استرد صلاح الدين فلسطين معظمها، ورحل عنها الفرنجة، وتجمعوا في الساحل. وعمد صلاح الدين إلى إعمار المناطق التي وقعت في يده، فأحياها. وفضلاً عن الفلاحين الذين عادوا ليزرعوا الأرض في الريف، جاء العمال والحرفيون والتجار والأئمة والأساتذة. وبدلاً من الإقطاع الفرنجي نصّب صلاح الدين بعض قادة جنده أولياء للأمور، ونزل معهم عسكرهم وعيالهم. وجاءت قبائل عربية موالية له واستقرت في الريف، وتحولت إلى الزراعة. وبرز ذلك في منطقة القدس، التي أولاها صلاح الدين اهتمامه. وكان يعلم أن الفرنجة لم يتخلوا عن فكرة استعادتها. وفي أثناء وجودهم فيها، أقاموا علاقات مع القبائل في محيطها. فاستبدلهم صلاح الدين بقبائل أُخرى، وأسكنها القدس ومحيطها. ومن هذه القبائل التي قاتلت معه ونزلت القدس ـ بنو الحارث وبنو مُرَّة وبنو سعد وبنو زيد والجرامنة.

وشهدت فلسطين في أيام الأيوبيين التابعين ازدهاراً عاماً، في الزراعة كما في التجارة والصناعة. فالمعاهدات التي عقدت بين الطرفين أتاحت قيام علاقات تجارية واسعة النطاق. ومع أن جزءاً من تجارة فلسطين أيام الفرنجة قد تحوّل إلى مصر، فإن نشاط موانىء الساحل السوري لم يتوقف. وكانت أساطيل المدن التجارية الأوروبية تتنقل بحرية بين الساحلين ـ السوري والمصري ـ من جهة، والسواحل الأوروبية، من جهة أُخرى. وحتى في زمن الحرب لم تتوقف تلك الحركة لاهتمام الجانبين بهذه التجارة المربحة بين الشرق الأقصى والغرب، والتي أدّى البحر الأبيض المتوسط دوراً مركزياً فيها، وكانت الموانىء على ساحله الشرقي مراكز أساسية للتبادل فيها. وكذلك، فقد اهتم الأيوبيون، أو بعضهم على الأقل (العادل والكامل مثلاً) بالعمارة وبناء الطرق والجسور وقنوات المياه وغيرها، الأمر الذي شجع على تطوير الزراعة والصناعة والتجارة والعمالة. كما أولى الأيوبيون الأمن على الطريق عنايتهم الخاصة، وكبحوا قبائل البدو عن تهديدها، كما وطنوا عدداً كبيراً منها، فاشتغل أفرادها بالزراعة والتجارة.

وأولى الأيوبيون عناية خاصة لإعادة الطابع الإسلامي إلى القدس، بعد التغييرات التي طرأت عليها أيام الفرنجة. فصلاح الدين بداية، وحالما دخلها،

أزال كل المعالم التي أدخلها الصليبيون إلى منطقة الحرم. ثم أعاد بناء محراب المسجد الأقصى، كما أحضر المنبر الخشبي المرصع بالعاج، والمصنوع بدقة فنية رائعة، والذي كان أمر بصنعه نور الدين زنكي، فنصبه في المسجد الأقصى. ثمّ جدد بناء الصخرة المشرفة وزين داخلها. وأسس الخانقاه الصلاحية للصوفية والمدرسة الصلاحية لفقهاء الشافعية والزاوية الخثنية، كما أنشأ البيمارستان الصلاحي، وغيرها. وجلب العادل ماء نبع العروب إلى القدس، وبنى الأفضل الجامع العمري. وقد أكثر من جاء بعدهم من العمارة في القدس. كما بنى الأيوبيون الكثير من القلاع داخل البلاد، ورمموا الحصون، وأسوار المدن التي دمرت في الحرب.

سابعاً: العصر المملوكي

لقد عرفت الخلافة «نظام المماليك» العسكري منذ أيام العباسيين، وتميّز بينهم المعتصم (٨٣٣ ـ ٨٤٢م)، الذي أكثر من اقتناء المماليك الأتراك. وعبر العصور، وفي العواصم المتعددة، تشكّلت كتائب عسكرية من قوميات متنوعة، أصبحت عماد الجيش فيها. ومن صفوف هذا الجيش، برز قادة أسسوا سلالات حاكمة فعلاً، وتابعة للخليفة العباسي اسماً. ولكن بعد زوال ملك الأيوبيين، اتخذ هذا النظام وضعاً متميزاً، له قواعده وأصوله، ونظامه وتراتبيته، وفقاً لأحدث ما توصل إليه الفن الحربي في ذلك العصر. والملك الصالح نجم الدين أيوب، وبعد تجربته السلبية مع الخوارزمية، اقتنى أعداداً كبيرة من المماليك الأتراك «الكبتشاك» ليتصدى لخصومه الأيوبيين، من جهة، ولأعدائه الصليبيين والمغول، من جهة أُخرى. فكانت نهاية ملك بني أيوب على أيديهم، وأسسوا ملكاً في مصر وبلاد الشام، دام أكثر من قرنين ونصف.

وفي العصر الأيوبي، وسواء لقتال الفرنجة، أو للصراعات الداخلية، تطور الجيش، كمّاً ونوعاً. فحجمه أصبح كبيراً، ومادته البشرية الأساسية كانت من الرقيق الأبيض التركي. وكذلك تطورت الفنون العسكرية وأدوات القتال، الأمر الذي استلزم الكثير من التدريب، وبذلك شاع احتراف العمل العسكري. والمماليك نموذج متقدم لهذا الاحتراف في عصرهم. وفي حالته المتقدمة، كان الإعداد لهذا الاحتراف يبدأ بالطفولة، ويتدرج إلى الفروسية والالتحاق بالجيش. وداخل الجيش سادت تراتبية دقيقة، يجري الترقي فيها وفقاً لقوانين صارمة. والجيش المملوكي، لم يعتمد على الكم بقدر ما ركز على النوع. وإذ كان الأساس في تربية المماليك تهيئتهم للقتال، فسرعان ما تطلع بعض البارزين فيهم إلى السلطة، فظلت الحلقة المركزية من القادة

بؤرة للتآمر من أجل الوصول إلى الموقع الأول.

لقد تمكن المماليك من إنقاذ مصر في اللحظة الحرجة. فالحملة الصليبية السابعة أفلحت في احتلال دمياط والتقدم نحو القاهرة، بينما الصالح أيوب على فراش الموت، والصراعات بين الأيوبيين محتدمة، والتناحر بين قادة القطاعات المملوكية مستشرية. وفي ساعة الشدة، مات أيوب. وإزاء الخطر الداهم، حزم المماليك أمرهم، واستشرسوا في قتال الفرنجة، فهزموهم. وبرز في هذا القتال بيبرس (البندقداري)، المؤسس الحقيقي لدولة المماليك. ومنذ أيام أيوب كان المماليك قد تغلغلوا في مواقع السلطة، وأصبح الأمر في أيديهم. وبعد موته، فقدوا الشرعية للحكم، فنصّبوا طورانشاه ابنه سلطاناً اسمياً. وعندما عمد هذا إلى كبحهم وفرض هيبته عليهم، قتلوه، ونصّبوا شجرة الدر سلطانة، لمدة ثمانين يوماً. وبعدها انتقلت السلطنة إلى المملوك عز الدين أيبك (أتابك العساكر)، الذي تزوجها، واستحوذ على السلطنة منها (١٢٥٠ ـ ١٢٥٧م). وتآمرت شجرة الدر عليه وقتلته، فرد المماليك على فعلتها بقتلها.

وفي خضم الفوضى بالقاهرة بعد موت الصالح أيوب، وتولي المماليك السلطة، واندلاع الصراع بينهم وبين أيوبيي الشام، حاول لويس التاسع استغلال الفرصة لمصلحته، بعد أن أُطلق سراحه لقاء فدية، واستقر في عكا، تشبثاً منه بتحقيق حلمه الذي حفزه إلى القيام بحملته على مصر. وعندما سعى الملك الناصر يوسف، صاحب حلب، وحفيد صلاح الدين، للتحالف مع لويس ضد المماليك، وجدها فرصة، لكنه عدل عنها بعد أن هدده أيبك بقتل الأسرى الفرنجة لديه، وعددهم ١٢,٠٠٠. وتقدم الناصر يوسف بمفرده إلى مصر، فهزمه أيبك واضطره إلى التراجع. فانقلب لويس إلى جانب المماليك، وعقد معهم معاهدة ضد الناصر يوسف. لكن تدخل الخليفة العباسي بين الأيوبيين والمماليك حال دون القتال بينهما، وفوّت على لويس الفرصة. واعترف الأيوبيون بحكم المماليك في مصر، واكتفوا بما لديهم في بلاد الشام (١٢٥٣م). وإزاء هذه التطورات من جهة، وخيبة أمله من التحالف مع المغول، من جهة أُخرى، قرر لويس مغادرة عكا والعودة إلى بلاده (١٢٥٤م).

لكن الإمارات الأيوبية في بلاد الشام لم تعمّر طويلاً. ففي هذه الأثناء كان المغول، بقيادة هولاكو، يتقدمون من الشرق في اتجاه بغداد. فحاصروها ودخلوها (١٢٥٨م)، وخربوها وقضوا على الخلافة العباسية فيها. وكان دخولهم إليها ضربة قوية للحضارة العربية بصورة عامة، إذ ارتكبوا الفظائع، ودمروا المؤسسات وأحرقوا المكتبات.. إلخ. وبعد بغداد، تقدم المغول إلى بلاد الشام، فاحتلوا حلب،

وألحقوها ببغداد (١٢٦٠م). ومنها ساروا إلى دمشق التي لقيت المصير نفسه. وهرب الناصر يوسف إلى غزة، وهناك تخلى عنه معظم جيشه، فعاد واستسلم للمغول، الذين وعدوه بإعادة ملكه إليه. وبينما هذا السفاح، هولاكو يعد للزحف على مصر، وقد أرسل يهدد السلطان قطز الذي تولى الحكم في القاهرة (١٢٥٩ ـ ١٢٦٠م)، إذ به يقرر الانسحاب شرقاً في اتجاه عاصمة المغول ـ قره قرم ـ ومعه أغلبية جيشه. إلاّ إنه ترك خلفه أحد قادته، كتبغا نوين، ومعه جزء من الجيش، والأمر باستئناف غزو مصر. وإزاء هذا الخطر، عمل قطز على لمِّ شمل قوات المسلمين، فانضم إليه بيبرس، عائداً من بلاد الشام، وكذلك فلول عساكر الناصر يوسف الأيوبية.

وتقدم قطز على رأس جيشه لملاقاة المغول، وفي مقدمته بيبرس. فاصطدم هذا الأخير بطلائع المغول عند غزة، وقاتلهم وهزمهم. وتابع المماليك المسيرة بعد أن تجمعت قواتهم في عين جالود (وسط مرج ابن عامر). وهناك التقى الجيشان في معركة شرسة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٢٦٠م، انتصر فيها المماليك، وأنزلوا بالمغول هزيمة لم يعرفوها من قبل. ودُحر المغول، ووقع قائدهم كتبغا أسيراً وقُتل. أمّا فلول جيشهم فقد فرت، بينما المماليك تطاردها. وهذه المعركة الحاسمة غيّرت وجه التاريخ في غرب آسيا. فبينما كبحت تقدم المغول، نقلت مركز الثقل السياسي في الشرق الإسلامي إلى القاهرة، وعلى رأس الحكم فيها المماليك. وهؤلاء، بعد أن زجَّهم الغزو المغولي في شؤون بلاد الشام، واكتشفوا أهميتها الاستراتيجية لمصر، عقدوا العزم على تصفية الوجود الفرنجي فيها. وكان السلطان الكبير، بيبرس هو الذي وضع أُسس هذا المشروع، وقاده بنفسه، بعد أن اغتال قطز، وتولى الحكم، بلقب الملك الظاهر (١٢٦٠ ـ ١٢٧٧م).

وإضافة إلى القوة العسكرية التي استحوذ عليها عبر القتال، والتي حسمت الأمر لمصلحته في الصراع بشأن السلطة بين المماليك، توخّى بيبرس أن يُضفي على حكمه شرعية رسمية وشعبية. فاستدعى أحد العباسيين الناجين من مجازر المغول، المستنصر بالله وبايعه خليفة في القاهرة، تحت مراقبته. أمّا الشرعية الشعبية، فقد جاءته عبر قتال الفرنجة. وعلى هذا الصعيد، اكتسب بيبرس شهرة لا تقل عن شهرة صلاح الدين، وفي القصص الشعبي كانت سمعة بيبرس أكبر. ولكي يتفرغ لقتال الفرنجة، كان عليه أن يضمن الجناح الشرقي ـ المغول ـ وأن يؤمن قاعدة نشاطه، بتصفية جيوب الأيوبيين. وكان المغول قد قضوا على الإمارات الأيوبية القوية في سورية. فهادن بيبرس الفرنجة من دون أن يطمئنهم. واتجه نحو إمارة الكرك، بعد أن تأكد من انكفاء المغول عن غزو غربي آسيا. فأخذ الشوبك (١٢٦١م)، وبعدها الكرك

الحصينة (١٢٦٣م). وعندما استتب له الأمر، وفرغ من ترتيب أمور ملكه الداخلية، تفرغ بيبرس لمقارعة الفرنجة. ومثله مثل صلاح الدين، قضى بيبرس وهو يقاتل بقايا الفرنجة في الشرق.

بعد الكرك، توجه بيبرس إلى عكا، وحاول أخذها، فلم ينجح (١٢٦٤م). وفي السنة التالية (١٢٦٥م)، تحرك من مصر، فأخذ قيساريا وحيفا وأرسوف والقاقون. وفي سنة ١٢٦٦م أخذ قلعة صفد الحصينة من أيدي الفرسان الهيكليين. وفي سنة ١٢٦٧م عاد وحاصر عكا ولم يفلح في دخولها، واقتنع بضرورة وضع خطة ذات أثر بعيد، تعزل عكا وتقطع أوصالها قبل أخذها. وفي سنة ١٢٦٨م توجه شمالاً، فأخذ قلعة الشقيف وهونين وتبنين، وأخيراً أسقط أنطاكيا ـ الإمارة الصليبية الثانية. وكانت يافا قد استسلمت له، فأمر بتدمير حصون الساحل وأسوار مدنه، وفي المقابل، ترميم قلاع الداخل، وذلك للحؤول دون عودة الفرنجة إلى الساحل والتحصن فيه، بينما يتمركز جيش المماليك في قلاع الداخل. فرمم قلعة القاقون، لموقعها الاستراتيجي، ومن ثم أعاد بناء قلعة صفد. وجعلها مركزاً للنيابة، يتبع لها معظم فلسطين. وآخر فتوح بيبرس في فلسطين كان قلعة القرين (مونتفورت) الحصينة، وكانت مقر الفرسان التيوتون، وموقعاً مهماً في شبكة الدفاع عن عكا (١٢٧١م).

وبعد سقوط قلعة القرين، عقد بيبرس هدنة لمدة عشر سنوات، بداية مع صور، ولاحقاً مع عكا ذاتها. ويبدو أنه اقتنع بأن عكا، في الأوضاع الحالية، يستعصي عليه أخذها، ما دامت أبوابها مفتوحة لأساطيل الفرنجة، من قبرص وأوروبا، وهو لا يملك أسطولاً لإحكام الحصار عليها. وتوفي بيبرس في دمشق (١٢٧٧م)، وهو في ذروة نشاطه، ولعله سقي السم، ودفن بالقرب من قبر صلاح الدين، حيث أُقيمت لاحقاً المكتبة الظاهرية. واكتسب بيبرس شهرة واسعة، وتحولت أخباره إلى ملاحم شعبية، يتداولها القصاص والحكواتية في الندوات الخاصة والعامة. وكان قبل موته أوصى بالسلطنة إلى ابنه الملك السعيد بركة، الذي ما لبث أن تخلى عنها لأخيه الطفل سلامش. فخلعه قلاوون (الألفي)، وتولى السلطنة بلقب الملك المنصور سيف الدين قلاوون (١٢٨٠ ـ ١٢٩٠م)، والذي أسس السلالة الأطول حكماً في دولة المماليك.

وفي أيام قلاوون، كان الحدث الأبرز في بلاد الشام هو إسقاط إمارة طرابلس. فبعد توليه السلطة، توجه قلاوون إلى فلسطين، وفيها استقبل وفداً من عكا، جاء ليفاوض على تمديد الهدنة المعقودة مع بيبرس لعشرة أعوام أُخر. فتم ذلك بين الطرفين، وعُقد بعدها بفترة قصيرة هدنة مماثلة مع إمارة طرابلس. وأهم بنود الهدنة

التي عقدت مع مملكة عكا (١٢٨٣م) كانت ما يلي: ١) مدة الهدنة عشرة أعوام وعشرة أشهر وعشرة أيام؛ ٢) منح التجار من رعايا السلطان الأمن وحرية العمل التجاري في عكا والبلاد الساحلية؛ ٣) توقف الفرنجة عن الاعتداء على أراضي دولة السلطان؛ ٤) لا يجدد الفرنجة في عكا وعتليت وصيدا حصناً ولا سوراً؛ ٥) تبادل الرعايا الفارين ضمن شروط محددة؛ ٦) حرية الملاحة وتقديم العون إلى السفن الجانحة، والمحافظة على محتويات السفن لتسليمها إلى أصحابها أو من يلوذ بهم؛ ٧) يتولى فرنجة عكا إنذار السلطان وإعلامه بأي تحرك أوروبي مضاد له، وكذلك بالنسبة إلى تحركات المغول؛ ٨) يضمن السلطان حماية عكا وعتليت من أعمال القرصنة؛ ٩) السماح للحجاج الأوروبيين بالوصول إلى الأماكن المقدسة، وضمان أمنهم وسلامتهم وحرية تعبدهم.

ويبدو أن أوضاع قلاوون الداخلية، وتكريس نفسه سلطاناً بعد بيبرس، وما نجم عن ذلك من خلافات ومنازعات، من جهة، وازدياد النشاط المغولي مجدَّداً، وما قد تتمخض عنه الاتصالات بين المغول والفرنجة من تحالف، من جهة أُخرى، دفعت قلاوون إلى إبرام الاتفاق مع عكا وطرابلس. وقد حانت له الفرصة للتخلي عن الاتفاق مع طرابلس، عندما أقدم حاكمها على نهب بضائع مجموعة من التجار المسلمين وأسر بعضهم. فانتهز قلاوون الحادث، وكانت جيوشه على استعداد، بعد أن تغلب على التمرد الخطير الذي قام به سنقر (الأشقر) في دمشق، وتحرك نحو طرابلس، وفرض عليها الحصار. وبعد قتال عنيف، دخلها عنوة (١٢٨٩م). وبذلك قضى قلاوون على الإمارة الصليبية الثالثة، ولم يبق منها إلاّ عكا (سان جان داكر) ـ مدينة معزولة، تنتظر نضوج الأوضاع لاقتحامها وتصفية الوجود الفرنجي في الشرق.

وبعد سقوط طرابلس، وصلت مجموعات إيطالية إلى عكا، حيث اشتدت الصراعات داخلها بين الكومونات والتنظيمات المتعددة. وفي خضم الفوضى، جرى الاعتداء على التجار المسلمين في المدينة، فوجد قلاوون بذلك الفرصة الملائمة للتخلي عن المعاهدة مع عكا، ومهاجمتها. وتهيّأ السلطان للخروج على رأس جيشه، لكن المرض اشتد به ومات سنة ١٢٩٠م. وكان ابنه وولي عهده، علي قد سبقه. وقد تردد قلاوون في تعيين الأشرف خليل وليّاً للعهد، لأنه لم يتمتع بشعبية بين المماليك، ولكن الأشرف خليل استطاع السيطرة على الوضع وتثبيت أقدامه في السلطة. ولامتصاص النقمة في أوساط المماليك، ولاكتساب الشرعية الشعبية، سارع الأشرف إلى الزحف على عكا، وحاصرها، واشتد القتال، ودخلها أخيراً، بعد أن جمع كل ما لديه من قوات وعتاد في ١٨ أيار/مايو ١٢٩١م. وبعدها استولى

المماليك على صيدا وبيروت وصور وعتليت وطرطوس، وبذلك أنهوا آخر قلاع الفرنجة في الشرق، وتفردوا بحكم فلسطين (١٢٩٢م).

الإدارة المملوكية

بعد النصر في عين جالود، تقدم قطز إلى دمشق. فأخذها وجعلها نيابة، مغيّراً بذلك التنظيم الإداري الذي كان قائماً زمن الأيوبيين. والنائب ـ القائم على أمور الإقليم ـ هو ممثل السلطان فيه. والنيابة تضم عدداً من الأقضية، على كل منها والٍ. وإلى نيابة دمشق ضم قطز الأراضي كلها التي أخذها في بلاد الشام، بما فيها القدس. وبعد أن فتح بيبرس صفد، جعلها نيابة قائمة بذاتها، تتبع لها أجزاء من شمال فلسطين وجنوب لبنان. وقد أُوليت صفد أهمية، نظراً إلى موقعها الاستراتيجي، ولأنها ظلت لفترة طويلة مرتكز العمل المملوكي في مواجهة ما تبقى للفرنجة من مواقع على الساحل، وخصوصاً عكا. ولذلك جرى ترميم قلعة صفد الكبيرة وتوسيعها. وفي أيام الناصر محمد بن قلاوون، الذي اعتلى الحكم ثلاث مرات متفرقة، أصبحت غزة نيابة مستقلة (١٣١١م). ثم جعل السلطان الظاهر برقوق القدس نيابة ثالثة في فلسطين سنة ١٣٩٣م. وبينما انتقل مركز الثقل السياسي والعسكري والإداري إلى صفد، ظلت القدس المركز الديني والثقافي.

وكانت نيابة صفد تضم عدداً من الولايات، منها: أرنون (الشقيف) وتبنين وصور وعكا وعتليت والناصرة وطبرية والشاغور (الجليل الأسفل) وجنين، وأحياناً بيسان. أمّا نيابة غزة، فقد كانت تضم عموماً: ولاية الداروم (دير البلح) وولاية البر (النقب) وبيت جبرين والرملة واللد والقاقون. ونيابة القدس تتبعها ولايتا الخليل ونابلس، وأحياناً الرملة. وفي قمة هرم النيابة نائب السلطنة، وهو ممثل السلطان، ويكون في العادة بمرتبة «مُقدَّم ألف». ويليه، ولكن بصورة منفصلة عنه، نائب القلعة، ومهمته شؤون القلعة، عدة وعتاداً ورجالاً وإدارة، ويعيّنه السلطان. وعلى كل مدينة والٍ، هو بالأساس صاحب الشرطة فيها، ومسؤوليته الحفاظ على الأمن. وفي كل نيابة ناظر لبيت المال، وعدد من الموظفين الكبار في الشؤون المدنية ـ حجاب وكتّاب (دوادار)... إلخ. وفي الشؤون الدينية ـ نظارة الحرم والخطابة والوقف والقضاء ومشيخة المدارس... إلخ.

وعلى العكس من الأيوبيين الذين قسموا الولايات بين أفراد العائلة، عيّن سلاطين المماليك كبار قادة الجيش نواباً في النيابات، وأقطعوهم، بحسب مراتبهم، أرضاً تكون لهم «خبزاً» ـ أي مصدر دخل. وهذا «الإقطاع العسكري» يتباين عن

سابقه، إذ لا يجوز توارثه، على الأقل بصورة نظرية. ولا غرو في ذلك، فالمماليك شكّلوا من أنفسهم طبقة عسكرية حاكمة، لم تكتسب فيها الوراثة شرعية تتمتع بإجماع. ولذلك كثرت في الدولة الانقلابات، وخصوصاً في القمة. ولضمان أرضهم ومداخيلهم، عمد الكثيرون من المماليك إلى «وَقف» أملاكهم، سواء على المؤسسات العامة ـ المساجد والمزارات والمدارس والمشافي وغيرها ـ أو على أبنائهم (الوقف الذري) من بعدهم. وقد انتشرت هذه الظاهرة في العصر المملوكي، في جميع أنحاء الدولة، بصورة لم يسبق لها مثيل. وكذلك، أقطع المماليك مشايخ القبائل والعشائر أرضاً، ظلت ملكاً مشاعاً للقبائل. والإقطاع، في أشكاله جميعها، لم يلغ الملكية الخاصة، وانحصر بأملاك الدولة، التي كانت على العموم الأوسع والأجود.

وإذ ظلت الزراعة عماد الاقتصاد في الدولة المملوكية، فإن التجارة ـ الداخلية والخارجية ـ ازدهرت في أيامهم الأولى كثيراً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصناعة. وعلى العموم، نشط التبادل التجاري بين الأقاليم، وكذلك مع الخارج. ونظراً إلى ما كانت تدره من أرباح، عبر الضرائب والمكوس، على البضائع والأسواق والجسور والمحطات الحدودية، فقد أولى المماليك التجارة عناية كبيرة. فاجتهدوا في الحفاظ على الأمن، أكان ذلك على الطرق، أو في الأسواق والموانىء، وبنوا الجسور ووسعوا الطرق، وأقاموا الخانات والفنادق والأسواق. وتطورت الخدمات التجارية، أكان ذلك من ناحية النظام المالي، أو إقامة المؤسسات المصرفية والوكالات التجارية. ولم تنقطع في العصر المملوكي التجارة مع المدن الأوروبية، وخصوصاً الإيطالية، التي عقدت اتفاقات مع الدولة، وظلت أساطيلها تجوب البحر، وتؤم الموانىء، التي أقام تجار أوروبا فيها «قيسريات» وخانات ووكالات تجارية خاصة بهم. كما أن سيل الحجاج إلى الأماكن المقدسة لم ينقطع.

ويلفت النظر اهتمام سلاطين المماليك وأمرائهم ببناء الأماكن الدينية والمعاهد التعليمية والمؤسسات الاجتماعية. ويتضح من المصادر أن هؤلاء نظروا إلى رجال الدين والفقهاء والمشايخ ورجال العلم نظرة إجلال. ولعل كونهم طبقة عسكرية حاكمة، تملك الكثير من المال والقليل من المعرفة في هذه الحقول، جعلها تعوّض عن هذا النقص في البذل السخي لإقامة هذه المنشآت. ولقد أكثر المماليك من هذه المباني، وأغدقوا عليها الأوقاف، وبذلوا الأموال الوفيرة على تجميل عمارتها، وتزيين داخلها وظاهرها. وانتشر ذلك في جميع أنحاء ملكهم، ونالت القدس قسطاً وافراً منها. فازدهرت فيها الدراسات القرآنية والفقهية واللغوية والرياضية والطبية.

وبعد دخول التتر إلى بغداد، رحل الكثيرون من رجال العلم في بغداد إلى القدس، وأقاموا فيها، فاستوعبتهم المؤسسات، وتبعهم طلاب العلم. وإضافة إلى هذه المؤسسات، اعتنى المماليك بتزيين المدينة ـ مداخلها ومساجدها وقبابها وعماراتها وسبل الماء فيها وأسواقها... إلخ.

ومعظم أروقة الحرم القدسي الشريف بُنيت في أيام المماليك. كذلك، وإضافة إلى المدرستين المعروفتين ـ الصلاحية والمعظمية (اللتين بناهما صلاح الدين والمعظم الأيوبيان)، أقام المماليك عدداً كبيراً من المدارس، منها: الدوادارية والوجيهية والسلامية والكريمية والتنكزية والأمينية والملكية والفارسية والخاثونية والباسطية والحسنية والعثمانية والجوهرية والأشرفية والجاولية. ومن الزوايا الصوفية، بنى المماليك الخانقاه الفخرية وزاوية المغاربة والزاوية البسطامية والرباط المنصوري ورباط علاء الدين البصير. ويذكر أن المماليك اهتموا بالمشايخ الصوفية، وعُرف منهم الشيخان ـ المجنون والياس ـ منذ أيام بيبرس، وبرز بعدهما كثيرون. وخان السلطان وسبيل قايتباي، من المعالم الجميلة. وفي القدس عدد من الحمامات، يعود بناؤه إلى أيام المماليك، وكذلك البيمارستانات والأسواق والفنادق... إلخ.

لقد وصل المماليك إلى السلطة كطبقة عسكرية، وبصعوبة اكتسبوا شرعية الحكم من خلال التصدي للفرنجة، من جهة، وللمغول، من جهة أُخرى، وحققوا نجاحات كبيرة على الصعيدين. وعندما انحسر الغزو المغولي، وتراجع الخطر الفرنجي، ظل المماليك في السلطة، وأوغلوا في تنظيمهم العسكري، ولكن من دون مشروع قتالي يبرر ذلك. وإذ استطاعوا بصورة عامة أن يقمعوا كل تحرك شعبي ضدهم، فإنه في غياب المعايير العسكرية، وبالتالي الأحقية في الوصول إلى الموقع الأول، دبّ الخلاف في صفوفهم، واستشرت الصراعات بين الطامعين بالسلطة من قادتهم. فبعد السلاطين الكبار الأوائل، الذين تميّزوا بقدراتهم العسكرية والتنظيمية ـ قطز وبيبرس وقلاوون والأشرف خليل بن قلاوون والناصر محمد بن قلاوون ـ توالت سلسلة طويلة من سلالة قلاوون على السلطنة، لم يتميّز أفرادها بكفاءات ملحوظة، وبدأت دولتهم في الهبوط.

ففي أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون، الذي اعتلى العرش ثلاث مرات، إذ خلعه الأمراء مرتين، وحكم فترة أطول من أي مملوك آخر (١٢٩٣ ـ ١٢٩٤ و١٢٩٨ ـ ١٣٠٨ و١٣٠٩ ـ ١٣٤٠م)، ألحق المغول (الإيلخانيون) هزيمة بالجيش المملوكي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٢٩٩م، إلى الشرق من حمص. وكان ذلك

أيام غازان خان محمود، الذي في أيامه اعتنق المغول الإسلام. وكانت تلك الغزوة الأخيرة الخطيرة التي قام بها المغول ضد المماليك. وبعدها راحت مسألة تحالفهم مع الفرنجة تتراجع، وإن لم تنقطع تماماً. وفي المقابل، راحت العلاقات بين المماليك وبيزنطة تتوثق، بعد أن كان قلاوون قد أقامها، في إثر انتصاره على المغول (١٢٨٠م). وفي تلك الغزوة، ضرب المغول شمال سورية، ودخلوا دمشق، ثم رحلوا عنها. وبعد ثلاث سنوات (١٣٠٢م)، هُزم المغول للمرة الأخيرة في مرج الصُّفَّر بالقرب من دمشق. ولم يجرؤ بعدها أحد من ورثة غازان على مهاجمة دولة المماليك.

والناصر محمد، السلطان الأعرج، قصير القامة، عُرف بحبه للحياة السعيدة والتبذير. وفي أيامه، وصل حكم المماليك إلى الذروة في أعمال الفن والعمارة. فأسرف في إقامة الأبنية المتعددة: قصور ومساجد ومدارس ورباطات وقنوات ماء، وغيرها. وقد أدّى ذلك إلى إفراغ خزينة الدولة، فعمد الناصر إلى زيادة الضرائب وإعادة توزيع الأراضي وتشجيع التجارة، للحصول على الأموال. لكن هذه الإجراءات كانت ذات أثر موقت فقط. وبعد موته، انفجرت الاضطرابات الداخلية، بين المماليك والناس، من جهة، وبين هؤلاء أنفسهم، من جهة أُخرى. وزاد الأمور سوءاً القحط الذي أصاب البلاد، ثم تبعه الطاعون. وهذا الوباء الذي أصاب أوروبا وخربها (١٣٤٨ ـ ١٣٤٩م). لم يوفر الشرق. وفي مصر استمر نحو سبعة أعوام، حصد خلالها أرواح مئات الآلاف، بل الملايين، كما يؤكد مؤرخو العصر. وما عدا فترات قصيرة بعد الناصر، حيث صادف قيام سلطان نشط، كانت المرحلة اللاحقة لموته في تدهور مستمر، وظلت دولة المماليك تنتظر قيام دولة قوية تنهي وجودها المقيت.

وانتقال الحكم من المماليك البحرية ـ الأتراك ـ إلى المماليك البرجية ـ الشراكس (١٣٨٢م) ـ على يد السلطان الظاهر سيف الدين برقوق، لم يعدل الأوضاع، بل زادها سوءاً. واعتراض البرجية على وراثة السلطنة لم يوصل إليها الأفضل دائماً، وإنما في الأغلب الأقدر على حبك المؤامرات والاغتيال وشراء الأتباع، وشتى صور التحايل. وفي عهدهم تواترت الانقلابات، وعمت الفوضى، فاضطرب الأمن وساءت أحوال الناس. ومن ضمن ثلاثة وعشرين سلطاناً برجياً، حكموا لمدة ١٣٤ عاماً، حكم تسعة منهم ١٢٤ عاماً وهم: برقوق وفرج والمؤيد شيخ وبارسباي وجقمق وإينال وخوشقدم وقايتباي وقانصوه الغوري. وبذلك يكون معدل حكم الآخرين أقلّ من عام واحد. وفي سعيهم لقطع الطريق على وراثة السلطنة

والاستئثار بالحكم، طور المماليك البرجية «الخشداشية» (رفقة التربية في الطباق)، والتي تدهورت لاحقاً لتجعل من أعضائها عصابة، تدعم هذا الأمير أو ذاك، وتتناحر على السلطة والجاه والمال.

وتميّزت فترة حكم المماليك البرجية بالفساد، ومن قمة هرم السلطة إلى قاعدتها. وعُرف الكثيرون من السلاطين بالجهل والعسف، فكان منهم من لم يحسن الكلام بالعربية، ومن لا يفقه من علوم الدين شيئاً. وأمّا نشاطهم العمراني، وكذلك صراعاتهم وشراء الذمم، فقد اضطرتهم إلى البحث عن مصادر المال بالوسائل كلها. فزادوا الضرائب واحتكروا الأسواق (الطرح) وصادروا المحاصيل وظلموا الناس واستبدوا بهم، ففرت أعداد منهم إلى الريف والجبال. وكما نالت فلسطين قسطها من محاسن الحكم الملوكي، كذلك طالها نصيبها من مساوئهم. ومنذ بداية القرن الخامس عشر، راحت أحوالها تسوء بصورة عامة. ولكنها شهدت فترة من الهدوء والانتعاش النسبي في أثناء سلطنة بارسباي (١٤٢٢ ـ ١٤٣٨م)، وخلفه جقمق (١٤٣٨ ـ ١٤٥٣م). وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر، تردى الوضع كثيراً في بلاد الشام، وزاد ظلم المماليك في الناس بذريعة الحرب مع «العثمانيين». وكان الناس ينتظرون خلاصهم من ظلم المماليك على أيدي الأتراك من بني عثمان.

بعد التراجع الكبير الذي أصابها في أثناء الاحتلال الفرنجي، عادت الكثافة السكانية العربية في فلسطين وتعززت في العصر الأيوبي، لكنها بلغت حدوداً أكبر أيام المماليك الأولى. ففلسطين، أسوة ببلاد الشام كلها ومصر، استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين، العرب وسواهم، ومن الطبقات والفئات الاجتماعية المتعددة، الذين اضطرهم الغزو المغولي البربري إلى البحث عن ملجأ آمن من التنكيل، فشكّلت الأراضي الواقعة تحت حكم المماليك بؤرة جذب إلى هؤلاء. كما أن إعادة بناء مدن الداخل الفلسطيني، وتوزيع أراضي الفرنجة على مالكين جدد، والازدهار الذي نعمت به البلاد، وخصوصاً القدس وصفد، جلبت إلى البلاد أعداداً كبيرة من السكان. غير أنه منذ منتصف القرن الرابع عشر، عادت هذه الكثافة السكانية إلى التراجع، وذلك لتضافر عوامل سلبية، ذاتية وموضوعية. فتدهور أوضاع الحكم المملوكي عامة، ترافق مع سلسلة من الكوارث الطبيعية ـ الوباء والقحط ـ ليكبح النمو السكاني، وليفرض عليه انحساراً كبيراً، تقلص بسببه عدد السكان في البلد كثيراً.

والطاعون الذي ضرب العالم كله في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، أصاب الشرق واقتصّ ضريبة عالية جدّاً بالأرواح. وتذكر المصادر العربية تفشي هذا المرض في القرن الخامس عشر مرات عدة في السنوات ١٤٣٨ و١٤٦٩ و١٤٧٦

و١٤٩٢م. وتتحدث تلك المصادر عن اجتياح الجراد للمنطقة (١٤٨٤م)، وعن هزتين أرضيتين مدمرتين (١٤٥٨ و١٤٩٧م). كما تورد المصادر ذكر سنوات القحط والجفاف الشديدين. وكل هذا، إضافة إلى الحروب الداخلية بين المماليك أنفسهم، والخارجية مع التتر، تيمورلنك سنة ١٤٠٠م ومع العثمانيين في آسيا الصغرى، ترك البلد بحالة متردية جداً عشية سقوطها في أيدي الأتراك العثمانيين في بداية القرن السادس عشر. لقد شهدت فلسطين ازدهاراً عربياً أيام الأيوبيين والمماليك، وهم يتصدون للوجود الفرنجي. وعندما تمت تصفية هذا الوجود، راح البلد يتراجع. وبتحوله من ساحة حشد ضد عدو خارجي، إلى ساحة صراع داخلي، أصاب البلد الكثير من الخراب وتدهور الأوضاع عامة. لقد كانت الفترة الأخيرة من الحكم المملوكي من أسوأ فترات التاريخ المعروفة في فلسطين.

المراجع

باللغة العربية

ـ توفيق، عمر كمال. «مقدمات العدوان الصليبي على الشرق العربي». الإسكندرية، ١٩٦٧.

ـ دجاني ـ شكيل، هادية وبرهان الدجاني (تحرير). «الصراع الإسلامي ـ الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى». بيروت، ١٩٩٤.

ـ العدوي، إبراهيم أحمد. «الأمويون والبيزنطيون». الطبعة الثانية. القاهرة، ١٩٦٣.

ـ عراف، شكري. «جندا فلسطين والأردن في الأدب الجغرافي الإسلامي». القدس، ١٩٩٢.

ـ غوانمة، يوسف. «تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي». عمان، ١٩٨٢.

ـ ماجد، عبد المنعم. «التاريخ السياسي للدولة العربية». الطبعة الثالثة. القاهرة، ١٩٦٥.

ـ «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام. ٤ مجلدات. دمشق، ١٩٨٤.

ـ ـــــــ، القسم الثاني (الدراسات الخاصة). ٦ مجلدات. بيروت، ١٩٩٠.

باللغات الأجنبية

- *Atlas of Israel.* Jerusalem, 1970.
- *The Cambridge Medieval History,* Vol. IV, «The Byzantine Empire». Cambridge, 1966.
- *Encyclopaedia Hebraica.* Jerusalem (Hebrew).
- *Encyclopaedia Judaica.* Cecil Roth (ed.). New York, 1971.
- Gibb, Hamilton A. R. *Studies on the Civilization of Islam.* Boston, 1962.
- Hitti, Philip K. *History of the Arabs.* 6th Edition. London, New York, 1958.
- Lewis, Bernard. *The Arabs in History.* London, 1950.
- Sauvaget, Jean. *Introduction to the History of the Muslim East.* Los Angeles, 1965.

_ Shoufani, Elias. *Al-Riddah and the Muslim Conquest of Arabia*. Beirut, 1972.
_ Vasiliev, A. A. *History of the Byzantine Empire (324-1453)*. 2 Volumes. Wisconsin, 1964.

الفصل الخامس
العصر العثماني

أولاً: الاحتلال العثماني

منذ تأسيس سلطنة روم السلجوقية في القرن الحادي عشر الميلادي، ظلت جماعات وقبائل تركية ترد إلى آسيا الصغرى، تتوغل في أراضيها وتستقر حيث تستطيع، وتعمل على العموم في خدمة السلطان. وكانت المناطق الحدودية تشكّل بالنسبة إلى هذه القبائل والجماعات بؤرة جذب، إذ كانت تمارس منها «الجهاد» ضد البيزنطيين، وتوسع أراضيها وتبني قواها، فاكتسب مقاتلوها لقب «غازي». وقد تكثف هذا السيل التركي خلال القرن الثالث عشر، تحت ضغط الزحف المغولي، الأمر الذي دفع قبائل تركية إلى التحرك غرباً، هرباً من التنكيل المغولي البربري. ومن هذه الجماعات كان الأتراك العثمانيون، على اسم مؤسس السلالة عثمان بن أرطغرل، الملقب غازي عثمان (١٢٩٩ ـ ١٣٢٦م)، والذي أقام في بداية القرن الرابع عشر الميلادي دولة حدودية، شُغلها «الغزو» في أقصى الشمال الغربي من آسيا الصغرى، على حدود أراضي الإمبراطورية البيزنطية.

في تلك الزاوية من آسيا الصغرى، ومن مركزه في أسكيشهر (دوريليوم)، شنّ عثمان هجماته على القلاع البيزنطية الحدودية، وحقق نصراً على حكامها في معركة قويون حصار (١٣٠١م). وعندما سقطت ينيشهر (ميلانجيا) في يده وجعلها مقر نشاطه، فقد قطع طريق الاتصال البري بين المدينتين الكبيرتين: نيقيا (إزنك) وبروسا (بورصة). وفي سنة ١٣٢٦م، استطاع أورخان، ابن عثمان ووارثه (١٣٢٦ ـ ١٣٥٩م)، احتلال بروسا، فنقل مركزه إليها بعد موت والده. وفي سنة ١٣٣١م احتل نيقيا، ومن بعدها نيكوميديا (إزمت) في سنة ١٣٣٧م، وبذلك أصبح شاطىء البوسفور الشرقي كله تحت سيطرته. وببروزه هذا، استطاع أورخان أن يضم إليه عدداً من الولايات التركية المجاورة، رأى حكامها في مصلحتهم التعاون معه، لما يحققه لهم ذلك من طموحات تساورهم. ويعتبر أورخان مؤسس الدولة العثمانية الحقيقي. وعند موته (١٣٥٩م)، خلّف أورخان وراءه دولة واسعة، تملك جيشاً قوياً ومنظماً، ولها إدارة متقدمة عن غيرها من الولايات التركية الأُخرى، والأهم أن لديها مشروعاً توسعياً طموحاً.

كما خلف أورخان وراءه سلسلة من السلاطين الأكفاء والنشطاء. فانتقل ابنه مراد الأول (١٣٥٩ ـ ١٣٨٩م) بالحكم العثماني من مرحلة الدولة إلى الإمبراطورية. ووسع مراد، وبوسائل متعددة: الحرب والسياسة والدبلوماسية، أراضي دولته في الشرق ـ آسيا الصغرى ـ كما في الغرب ـ البلقان. ففي أوروبا توغل لالا شاهين، قائد قوات مراد، وطوق القسطنطينية وقطع صلتها البرية بأوروبا. وفي الشرق، وسع أراضيه ونفوذه، بالحرب والتحالف والزواج الدبلوماسي. فاحتل أنقرة (أنكورا)، واشترى أنطاليا من بني حميد، وبذلك أطلّ على البحر الأبيض المتوسط. وعقد تحالفات مع إمارتي الجرميان والقرمان التركيتين عبر الزواج. ثم التفت إلى أموره الداخلية، فأعاد تقسيم الأراضي التي احتلها إلى إقطاعات كبيرة (زعامة)، أعطاها لكبار القادة العسكريين، وأُخرى صغيرة (تيمار)، كانت من نصيب الضباط الصغار. وطور الإدارة، وأدخل نظاماً جديداً في الجيش (يني تشري)، جند بموجبه خُمس أسرى الحرب في قواته العسكرية، وهو النظام الذي صار يعرف لاحقاً باسم الإنكشارية، وهو نظام متطور عن المملوكية، وقتل مراد غيلة في صربيا، بعد أن هزم قيصرها في معركة كوسوفا (١٣٨٩م).

وبعد مقتل مراد الأول، تولى ابنه النشيط بايزيد السلطة (١٣٨٩ ـ ١٤٠١م). فعمد بداية إلى قتل أخيه يعقوب، ليحصر الوراثة في بيته، وينهي التقليد التركي القديم، الذي يفتحها لجميع أفراد الأسرة، فأصبح سلوكه نهجاً لدى بني عثمان من بعده. وكان بايزيد يفترق عن أسلافه في سلوكه، سواء إزاء الداخل أو الخارج. ففي الداخل، كرّس مركزية السلطة الفردية، واتخذ رسمياً لقب السلطان. وفي الخارج، شنّ حروباً من دون هوادة، في الشرق كما في الغرب. فقضى على الإمارات التركية في آسيا الصغرى، وصار على تماس مع إيران، التي كانت تحت حكم تيمورلنك. وفي الغرب حقق انتصارات ساحقة على البلغار والصرب والمجر والجرمان، واكتسب بسبب سرعة حركته العسكرية كنية «يلدرِم» (البرق). وفرض الحصار على القسطنطينية نفسها مرتين، ولكنه عجز عن إسقاطها. وفي أوج عظمته، اصطدم بايزيد مع الجزار تيمورلنك (١٤٠٢م)، بالقرب من أنقرة، فهُزم ووقع أسيراً في يد تيمورلنك، ومات، ربما منتحراً (١٤٠٣م). وبدا وكأن حكم العثمانيين قد انهار، على الأقل في آسيا الصغرى.

وبعد عودته من هذه الحملة إلى عاصمته ـ سمرقند ـ مات تيمورلنك (١٤٠٥م). وكان قد أعاد الحكام المغول والأتراك الذين أخضعهم بايزيد إلى كراسيهم. ومن أدريانوبل، في روميلي (الجزء الأوروبي من السلطنة العثمانية)، حيث

تولى الحكم سليمان، الابن الأكبر لبايزيد عاد العثمانيون إلى بناء إمبراطوريتهم وفرض وجودهم. وبعد فترة من الصراع بين الأخوة، سليمان وموسى وعيسى ومحمد، نجح هذا الأخير بالسيطرة على الوضع. وقد أمضى محمد سنيٍّ حكمه في الصراع بشأن استعادة السلطة على أراضي والده. فمن الفترة (١٤٠٣ ـ ١٤١٣م)، أدار صراعاً مع إخوته، وعندما استفرد بالحكم، توجه إلى الإمارات المجاورة (١٤١٣ ـ ١٤٢١م). وبعد موته تولى ابنه مراد الثاني السلطنة (١٤٢١ ـ ١٤٥١م)، فواصل حملاته في أوروبا لضرب تحركها ضد التوسع العثماني. ومرة أُخرى في كوسوفا (١٤٤٨م)، أنزل مراد الثاني هزيمة ساحقة بتحالف حكام أوروبا الشرقية، ومات مراد (١٤٥١م) مخلفاً وراءه أحد أكثر سلاطين بني عثمان نشاطاً، محمد الثاني (شلبي) الذي حكم من الفترة (١٤٥١ ـ ١٤٨١م).

ومنذ أن تولى السلطة، جعل محمد الثاني همّه احتلال القسطنطينية وإنهاء الإمبراطورية البيزنطية، التي طال احتضارها. وبعد أن أتمّ استعداداته لهذا العمل الضخم، ليس بسبب قوة المدينة، ولكن بفضل حصانتها، فرض على «المدينة الخالدة» الحصار، برّاً وبحراً، في بداية نيسان/أبريل ١٤٥٣م. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٤٥٣م، دخل الجيش العثماني القسطنطينية، وقتل إمبراطورها وهو يقاتل في شوارعها دفاعاً عنها، ولكن من دون جدوى. لقد سقطت المدينة، وأباحها محمد الثاني ـ الذي منح نفسه لقب «فاتح» ـ للنهب مدة ثلاثة أيام، كما العادة. وبانقضائها، دخل محمد الفاتح المدينة، وأقام صلاة الجمعة في كنيسة القديسة صوفيا، ثم غادرها عائداً إلى أدريانوبل. وهناك، أعدم الوزير خليل باشا، الذي كان مقرباً من والده ـ مراد ـ لأنه نصح بعدم مهاجمة القسطنطينية، خوفاً من ردة فعل أوروبا. ثم ما لبث أن حوّل المدينة إلى عاصمة سلطانه، وأضفى على معالمها طابعاً إسلامياً.

وبعد موت محمد الفاتح، تولى ابنه، بايزيد الثاني الحكم (١٤٨١ ـ ١٥١٢م). وفي أيامه بدأت تبرز ملامح الصراع القادم بين العثمانيين، من جهة، والصفويين والمماليك، من جهة أُخرى. وحتى هذا التاريخ، تركز اهتمام العثمانيين ونشاطهم في أراضي بيزنطة. أمّا وقد استتب لهم الأمر في القسطنطينية (إستنبول ـ إسلامبول)، وامتد سلطانهم على آسيا الصغرى كلها وأوروبا الشرقية، فراحوا يتوجهون شرقاً، حيث اصطدموا بالدولة الصفوية الصاعدة في إيران، وبدولة المماليك الهابطة في مصر وبلاد الشام. وقد عاصر بايزيد الثاني السلطان قايتباي المملوكي، وإسماعيل شاه الصفوي. وإذ توترت العلاقات بين هذه القوى الثلاث، إلاّ إن الصراع لم ينفجر

بأبعاده كلها، حتى اعتلى سليم الأول (يافوز ـ العابس) عرش السلطنة (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م)، والذي يعتبره المؤرخون، وبحق، رجل الجبهة الشرقية، والذي يتميّز عن والده بروحه القتالية العالية.

وخلال حكمه القصير، ركز سليم الأول نشاطه في الشرق، واستطاع في حملتين متتاليتين أن يضاعف مساحة أراضي السلطنة في آسيا وإفريقيا. فامتدت الإمبراطورية العثمانية في ثلاث قارات، وأصبح البحر الأبيض المتوسط عملياً بحيرة عثمانية. ففي سنة ١٥١٤م، خرج سليم قاصداً شاه إسماعيل في عاصمته تبريز، واستطاع جيش سليم «الإنكشاري» أن يهزم جيش إسماعيل «السباهي» (جيش الفرسان)، بالاعتماد الكثيف على المدفعية والأسلحة النارية. لكن هزيمة إسماعيل لم تكن حاسمة. وعاد سليم وتظاهر بنية الخروج إلى قتال إسماعيل ثانية (١٥١٦م)، موجِّهاً تهمة إلى السلطان المملوكي، قانصوه الغوري، بالتحالف مع إسماعيل الشيعي، في حين هو سنّي، مثله مثل العثمانيين. واستدرج سليم السلطان المملوكي العجوز إلى مرج دابق (شمال حلب)، وأنزل بجيشه هزيمة ساحقة في آب/ أغسطس ١٥١٦م، وذلك أيضاً بفضل تفوق جيشه الإنكشاري، عدة وتدريباً، وبُعد الغوري عن عاصمته، وبالتالي طول خطوط إمداده وتموينه، وكذلك عداء سكان بلاد الشام للمماليك.

على العكس من الصفويين، لم يجد العثمانيون صعوبة كبيرة في القضاء على دولة المماليك. فالعسكرتارية المملوكية في هذه الفترة كانت قد فقدت روحها القتالية. وأصبحت منذ زمن أداة قمع داخلي للسكان، وصراع في القمة بشأن السلطة. وهذه المؤسسة التي كانت لا تزال تمارس الحكم، أضحت بلا مضمون حقيقي يتلاءم مع صورتها العسكرية. وبناء عليه، تضافرت عدة عوامل، ذاتية وموضوعية، جعلت هزيمة المماليك على أيدي العثمانيين مسألة سهلة. فبغياب التحدي الخارجي بعد إنهاء الوجود الفرنجي في الشرق، وانحسار المدِّ المغولي، تراجعت القدرات القتالية للمماليك، أكان من ناحية العدد، أو العدة، وتكلست المؤسسة المملوكية على تقاليدها البالية، من دون محاولة الإفادة من التطورات المستحدثة في العلم العسكري. وفضلاً عن نضوب الموارد البشرية، فقد تقلصت الموارد المالية، وخصوصاً بعد فقدان تجارة الهند لمصلحة أوروبا، عندما اكتُشف رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨م). وعلاوة على ذلك، ظل المماليك يحبون حياة البذخ والتبذير، ويظلمون الناس، فأصبحوا فئة محصورة ومعزولة، سهل على العثمانيين تدميرها.

في المقابل، كان العثمانيون في ذروة قوتهم، مادياً ومعنوياً. فقد حافظوا على روحهم القتالية المستمدة من تراث «الغازي»، إلى حد كبير، عبر حروبهم المستمرة مع أوروبا وآسيا الصغرى. كما ظلت مواردهم المالية تتزايد عبر الفتوحات التي توّجها دخولهم القسطنطينية. واستعان العثمانيون بخبرات متنوعة في تطوير إدارة الدولة، تمثلت بعدد كبير من الوزراء والموظفين الأكفاء، الذين توافدوا على الدولة الفتية. وعندما أحسّ بنو عثمان أن نظامهم العسكري القديم القائم على مبدأ الغازي، لم يعد يلبي حاجاتهم، عمدوا إلى تحديثه، أولاً عبر «النظام الجديد» (يني تشري)، ولاحقاً عبر «التجنيد العام» (الدفشرمي). هذا فضلاً عن بناء أسطول ضخم، وإدخال المدفعية والأسلحة النارية بكثرة، وتطوير المعرفة بالعلوم العسكرية. وفي قمة الهرم، وعلى الرغم من بشاعة التقليد العثماني بقتل السلطان إخوته لدى اعتلائه العرش، أو حبسهم في «القفص»، فقد وفر للدولة العثمانية سلسلة من السلاطين الأكفاء والطموحين، جعلت دولتهم القوة الأولى في عالم ذلك الزمان، خلال فترة قصيرة نسبياً.

لم يكن في قدرة المماليك الصمود أمام العثمانيين، ولم يهب السكان المحليون لنصرة حكم المماليك الفاسد في حربه المصيرية. وكان الموقف الشعبي العام في بلاد الشام ومصر محايداً، وذلك لكره الناس للمماليك وخوفهم من العثمانيين، فلم يجد سليم الأول مقاومة تُذكر في بلاد الشام بعد انتصاره على قانصوه الغوري وقتله في مرج دابق. ودخل السلطان قلعة حلب، واستولى فيها على خزينة الغوري، كما قبض على الخليفة العباسي، المتوكل الذي كان الغوري حمله معه إلى المعركة. ومن حلب إلى دمشق، فدخلها سليم من دون مقاومة، وجاءته هناك الوفود لتقديم الولاء من جميع أنحاء بلاد الشام. ومن تخلف، أو تردد، جرى تطويعه. وفي السنة التالية (١٥١٧م)، تقدم سليم، وفي الطليعة وزيره سنان باشا إلى مصر، فاصطدم بكتيبة من المماليك في خان يونس، وقضى عليها، وتابع مسيرته إلى القاهرة. وهناك، قاتل السلطان الجديد، طومان بي لكن من دون جدوى، فهُزم، وهرب، وأُلقي القبض عليه، وشنق على إحدى بوابات القاهرة، وأجهز سليم على المماليك، وأنهى دولتهم.

وفي طريق عودته من مصر إلى إستنبول خريف سنة ١٥١٧م، عرج سليم الأول على القدس. وكان يحمل معه الخليفة العباسي، المتوكل. ولدى عودته اتهم سليم الخليفة باختلاس الأموال وأودعه السجن. وفي رواية عثمانية، هناك شك في صدقيتها، أن المتوكل تخلى عن الخلافة لمصلحة سليم. لكن العثمانيين لم يستعملوا اللقب بصورة رسمية حتى معاهدة كوتشوك كاينرجي (١٧٧٤م)، التي أنهت

حرباً مع روسيا. وبموت سليم، تولى السلطنة من بعده ابنه سليمان (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م)، الملقب «قانوني»، نظراً إلى القوانين التي أصدرها في شؤون تنظيم الدولة، والتي عمل على صوغها وتصنيفها إبراهيم الحلبي. وفي أيام سليمان، بلغت الإمبراطورية العثمانية ذروة اتساعها وازدهارها. فقد امتدت على ثلاث قارات، وورثت الخلافة العباسية والإمبراطورية البيزنطية على حد سواء، وأصبحت «إسطمبول»، بعد دمشق وبغداد والقاهرة، مركز العالم الإسلامي. ولكن في هذه الفترة بالذات، ومع اكتشاف أميركا ورأس الرجال الصالح، وبداية النهضة الأوروبية، راح مركز القوة الكوني يتحول إلى الغرب، وراح الشرق يتراجع إلى الوراء.

وعلى العموم، لم تلق القوات العثمانية مقاومة تذكر في زحفها على مصر، عبر بلاد الشام وفلسطين. فنيابة صفد استسلمت للسلطان سليم وهو لا يزال في دمشق، ولحقت بها نيابتا القدس وغزة. والتحركات التي قام بها بعض مشايخ البدو والزعماء المحليين، بهدف تحسين أوضاعهم، سُحقت بسهولة، كما حدث في نابلس، حيث ثار أحد أمرائها على السلطان سليم عندما عزله. وبداية تبعت فلسطين ولاية الشام (شام شريف). وكان العثمانيون قد قسموا بلاد الشام إلى ثلاث ولايات: الشام وحلب وطرابلس. وجعلوا فلسطين أربعة ألوية ـ «سناجق» (جمع سنجق) ـ وهي: صفد ونابلس والقدس وغزة. وفي كل لواء (سنجق) عدد من الأقضية ـ «نواح» (جمع ناحية). فضم لواء صفد النواحي: صفد والشقيف وتبنين وصور وعكا وطبرية. ولواء نابلس ضم: جبل شامي (عيبال) وجبل قبلي (جرزيم) والقاقون وبني صعب وأحياناً اللجون. ولواء القدس ضم القدس والخليل. ولواء غزة ضم غزة والرملة واللد. وعلى العموم ترك العثمانيون على رأس هذه التقسيمات الإدارية أمراء وحكاماً محليين، الذين أقسموا الولاء للسلطان العثماني، وتعهدوا بحفظ الأمن وجباية الضرائب وتسليمها لممثلي الدولة.

لكن خضوع سكان بلاد الشام للسلطان العثماني لم يكن يعني الاستكانة التامة للحكم الجديد. فهذا الحكم لم يغير الأوضاع كثيراً، وخصوصاً الاقتصادية. كما أن الحكام والزعماء المحليين، الذين تعودوا على سلطة المماليك «المنفلشة» في أيامها الأخيرة، لم تعجبهم قبضة العثمانيين القوية. فانتهزوا فرصة موت سليم الأول، وصدور التنظيمات الإدارية الصارمة التي أصدرها سليمان القانوني، وتمردوا على الباب العالي (دار السلطنة). وقام بأول تمرد والي دمشق، الغزالي وهو من المماليك الذين قاتلوا سليم الأول، ثم التحقوا به، فكافأه السلطان بولاية بلاد الشام. ورأى هذا الفرصة ملائمة لرفع نير العثمانيين عن كاهله، مستفيداً من حالة التذمر العامة بين

الناس لسوء أحوالهم الاقتصادية، وانضم إليه حاكما صفد والقدس. وبعد قمع التمرد، وقتل الغزالي، أحكم العثمانيون قبضتهم على الولايات وحكامها، وراحوا يستبدلون الزعماء المحليين بآخرين عثمانيين، وبالتالي رفدهم بحاميات عسكرية (سباهي)، لحفظ الأمن وجباية الضرائب.

وبعد قمع هذا التمرد، ساد الهدوء في البلاد، وتمَّ ضبط الأمن على الطرقات، وخصوصاً «طريق الحج». وجرى تنظيم الإدارة العسكرية والمدنية بالصيغة التي وضعها سليمان القانوني. وقُسمت الأراضي إلى إقطاعات عسكرية. وأصحاب هذه الإقطاعات، بحسب حجمها ودخلها، كانوا ملزمين بتجنيد عدد معين من الفرسان (السباهي)، للأمن وجباية الضرائب في الأحوال العادية، وللالتحاق بجيش السلطان عند الحرب. وللسباهية في كل إقليم «علم» (لواء ـ سنجق) يجمعهم. وهم يخرجون إلى الحرب بقيادة «السنجقدار» (حامل اللواء)، أو «أمير اللواء»، الذي يُعين بقرار من السلطان. والعلامة المميّزة له «الصولجان»، الذي على رأسه كرة ذهبية، وتحتها ذيل حصان. وخلال العقد الأول بعد احتلال البلاد، استكمل العثمانيون، في أيام سليمان القانوني، التنظيم الإداري ـ العسكري للمناطق المحتلة. وقد أُقرّ دستور ولاية الشام، ومن ضمنها فلسطين، في «القانونامة»، الذي أصدره سليمان (١٥٤٨م).

وانعكست التنظيمات الإدارية والعسكرية والأمنية التي وضعها سليمان القانوني، إيجاباً على بلاد الشام، بعد الفوضى التي سادت فيها خلال المرحلة الأخيرة من حكم المماليك، وامتدت إلى السنوات الأولى من الاحتلال العثماني. وتفيد الإحصاءات المتوفرة من العقد الأول للحكم العثماني، أن عدد سكان فلسطين تضاعف، ووصل نحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة. وقد توزع ربع هؤلاء تقريباً على ست مدن، هي: القدس والخليل وغزة والرملة ونابلس وصفد. أمّا بقية السكان فتوزعت على الريف، سواء في القرى الزراعية، أو مضارب البدو. ونتيجة الاستقرار، وانتظام الإدارة وثبوت الأنظمة، تحسن الإنتاج الزراعي، النباتي والحيواني، وتطورت بعض الصناعات الزراعية والحرفية. وكذلك، نتيجة استتباب الأمن على الطرق، تحركت التجارة، ونشطت حركة الحج إلى الأماكن المقدسة. ولكن هذا كله لم يعمّر طويلاً.

فعلى الرغم من الدستور (القانونامة) الذي أصدره سليمان، والذي تناول تنظيم مجمل نواحي الحياة والحكم والتقسيمات الإدارية والمالية في الإمبراطورية المترامية الأطراف، فإنه بعد موته، راحت الأمور تتخذ منحى التراجع. لقد أصاب السلطنة العثمانية ما أصاب سابقاتها من الإمبراطوريات العسكرية، المتعددة الأعراق والواسعة الأرجاء، حيث عوامل الفرقة كانت أكبر من عناصر الوحدة. ولأسباب ذاتية

وموضوعية، استمرت فترة الهبوط في السلطنة أكثر من ثلاثة قرون، الأمر الذي يضعها في مصاف سابقتها، الإمبراطورية البيزنطية، وفي مدينة القسطنطينية أيضاً. وقد بدأ الفساد في القمة، وراح يتغلغل في جسم الدولة إلى القاعدة. وبينما عوَّض بعض الوزراء الأكفاء في البداية عن عجز السلاطين، وغطوا بنشاطهم عورات بني عثمان، فإنه في المرحلة الثانية، كان بقاء السلطنة رهناً بالتوازنات الدولية، وخصوصاً الأوروبية. فاكتسبت السلطنة، وبجدارة، لقب «رجل أوروبا المريض»، ولم تنفع معها محاولات الإصلاح عبر «التنظيمات» المتعددة.

لقد مرَّت أيام سليم الثاني، ابن سليمان (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤م) بسلام نسبي، ليس بسبب قدراته الشخصية، وإنما بفضل كفاءة وزيره محمد صُقلِّي. وفي أيام مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م)، ومن بعده ابنه محمد الثالث (١٥٩٥ ـ ١٦٠٣م)، برز الاختلال في مركز السلطنة. فضعف السلطان شجع الإنكشارية على التمادي في طلب زيادة رواتبهم ومكافآتهم، وبالتالي تواتر تمرداتهم. وهذا الاختلال في المركز أغرى الحكام المحليين والأمراء الإقطاعيين في الأطراف، بانتهاز الفرصة ومحاولة الاستقلال، أو على الأقل تحسين شروط العلاقة مع الباب العالي. وقد برز بين هؤلاء الأمير فخر الدين المعني الثاني (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥م)، الذي انتهز الفرصة لتوسيع نفوذه، وخصوصاً في وقت كان الجيش العثماني مشغولاً بالحرب مع الصفويين. واتجه فخر الدين إلى فلسطين، فاحتل لواء صفد، وأصبح على تماس مع الأمراء الحارثيين في اللجون ـ آل طراباي ـ من جهة، ومع والي دمشق، الذي ظل موالياً للباب العالي، من جهة أُخرى.

وكان المعنيون، وهم قبيلة عربية درزية، قد أقاموا سلطتهم الإقطاعية في جبل لبنان أيام المماليك. وفي المعركة بين سليم الأول والغوري، وقف أميرهم، فخر الدين الأول على الحياد حتى انجلى الموقف، فسارع إلى الانحياز إلى المنتصر. وفي مقابل قسم الولاء، ثبت السلطان العثماني الأمير المعني في إقطاعيته. أمّا فخر الدين الثاني، الذي تميّز بقصر قامته وعظم طموحه، فقد تطلع إلى إقامة دولة مستقلة في بلاد الشام. وبالدبلوماسية أخذ من الباب العالي سنجقي بيروت وصيدا، ميناءين على البحر، ومنفذين لتجارته وعلاقاته مع أوروبا. ثم انتهز الفرصة لضم طرابلس وبعلبك والبقاع. وما لبث أن توجه نحو فلسطين، فأخذ صفد وطبرية والناصرة. وراح يتدخل في شؤون الحوران وشرقي الأردن. وعقد تحالفاً مع حاكم غزة ضد حكام القدس ونابلس واللجون. ودارت بين الطرفين معارك غير حاسمة، لم تكن في مصلحة فخر الدين، لكنها لم تردعه.

وكاد فخر الدين الثاني أن يحقق الأهداف الثلاثة التي وضعها نصب عينيه: إقامة دولة في لبنان الكبير والاستقلال عن السلطنة العثمانية وتطوير دولته وإعمارها. وقد لقي في سعيه للتوسع مقاومة شرسة من حكام فلسطين: أحمد بن طراباي (الحارثي)، أمير اللجون، ومحمد بن فرُّوخ، أمير نابلس، وحسن باشا، حاكم غزة. والتقى الطرفان في معركة بالقرب من يافا، هُزم فيها فخر الدين، لكنه سرعان ما راح يستعد لقتال جديد. ولما تفاقم أمره، استصدر والي دمشق، أحمد باشا الحافظ فرماناً سلطانياً بالتحرك ضده وإخضاعه. وعندما شعر أن لا قِبَل له بمواجهة هذا التحالف، سلم فخر الدين زمام الأمور لأخيه، وهرب إلى إيطاليا، وأقام عند حليفه، فرديناند مديتشي، دوق تسكانيا الأكبر ـ لمدة خمس سنوات (١٦١٣ ـ ١٦١٨م). وخلال هذه الفترة كان فخر الدين يعد التحالفات مع بعض القوى الأوروبية، لإقامة دولة مستقلة على الساحل السوري، تكون لها علاقات تجارية وثقافية مع أوروبا. وفي غيابه أُخذت من أخيه الأراضي جميعها التي احتلها، وجُعلت ولاية مركزها صيدا، وتضم صور وبيروت وصفد.

لم تكن أوروبا في حينه مهيّأة لعمل عسكري في الشرق. وزيارة فخر الدين لفرسان مالطا (الصليبيين)، لم تتمخض عن نتائج عملية لإعادة بناء دولة الفرنجة في فلسطين. لكن فخر الدين عقد معاهدات تجارية، وخصوصاً مع دوق تسكانيا، الذي وعد بدوره بتقديم المساعدة لفخر الدين في سعيه للاستقلال عن الدولة العثمانية. وعاد فخر الدين إلى لبنان (١٦١٨م)، بوساطة حلفائه لدى الباب العالي. لكن هذا الأمير الطموح لم يلبث أن انتهز فرصة حرب السلطان مع الصفويين، الذين احتلوا بغداد (١٦٢٣م)، وراح يوسع ممتلكاته، فأخذ سناجق صفد ونابلس وغزة وعجلون. ومرة أُخرى اصطدم بالمقاومة العنيدة التي أبداها أحمد بن طراباي. وزادت أهمية فخر الدين وهيبته بعد أن هزم حملة جردها ضده والي دمشق، مصطفى باشا (١٦٢٣م)، وذلك في معركة عنجر (البقاع اللبناني).

إزاء تعاظم قوة فخر الدين، من جهة، وتفاقم الحرب مع الصفويين، من جهة أُخرى، وفي غياب قدرة الحكام المحليين في بلاد الشام على التصدي له، اعترف به مراد الرابع (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م) والياً على عربستان، من حلب إلى حدود العريش، لقاء دفع الضرائب وحفظ الأمن (١٦٢٤م). أمّا فخر الدين، فقد عمد من جانب واحد وأطلق على نفسه لقب سلطان البرّ، وبدأ يعارض المصالح العثمانية. ولم يقف عند هذا الحد، بل عاد إلى فتح المفاوضات مع أوروبا، إذ طُرحت مسألة إقامة دولة مسيحية في الشرق، مع ممثلي ملك إسبانيا. ولما استفحل أمر فخر الدين على الباب

العالي، استصدر والي دمشق، أحمد كوتشوك، فرماناً من السلطان مراد الرابع بتجريد حملة ضد فخر الدين وسحقه. وبينما توجهت القوات برّاً، فرض الأسطول العثماني، بقيادة القابودان باشا (قائد الأسطول) جعفر، حصاراً على سواحل لبنان لقطع أية مساعدات أوروبية عن الأمير المتمرد.

وعندما أصبح وضع فخر الدين مهدداً، حاول المراوغة مع الباب العالي، فعرض تسليم صيدا وبيروت، بينما أرسل مطراناً مارونياً إلى أوروبا لتجنيد الدعم له. وعندما يئس، هرب واختبأ في مغارة (١٦٣٣م). وفي السنة التالية، أُلقي القبض عليه مع ولديه، وحملوا إلى إستنبول، حيث أُعدموا (١٦٣٥م). ولكن طموح خلفائه من المعنيين بالتوسع في فلسطين لم يتوقف. وعاد أخوه (١٦٥٣م) واحتل سنجق صفد. ومع تقلص إمارة المعنيين، عين الباب العالي حكاماً عثمانيين من الإنكشارية في السناجق التي انتزعت منهم. وفي فلسطين، ظل أبناء طراباي يحكمون اللجون، وأبناء فروخ نابلس. وعلى العموم، شهدت البلاد اشتداد قبضة السلطة المركزية، عبر الإنكشارية والحاميات التركية التي أُرسلت إليها، أيام مراد الرابع والوزراء من آل كوبريلي. لكن الفساد كان قد تغلغل داخل الإنكشارية أنفسهم، الأمر الذي أدّى إلى تغييرهم خلال فترات قصيرة من الحكم، وبالتالي تفاقم حالة عدم الاستقرار في السناجق المتعددة.

وإزاء تدني قوة الإنكشارية وطغيان فسادهم، راح الحكام المحليون يجندون جيوشاً من المرتزقة، من أجناس متعددة يستعملونها مداورة لفرض سلطتهم على الناس ولجباية الضرائب وحماية قافلة الحج. أمّا بالنسبة إلى السلطنة بصورة عامة، فإن صدّ الإنكشارية على أبواب فيينا (١٦٨٣م)، في أيام محمد الرابع (١٦٤٨ ـ ١٦٨٧م)، كان مؤشراً واضحاً على تراجع قوة العثمانيين إزاء أوروبا. وكان عقد معاهدة كارلوفيتس في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٦٩٩م منعطفاً خطيراً في موازين القوى بين أوروبا والعثمانيين، تحت حكم مصطفى الثاني (١٦٩٥ ـ ١٧٠٣م). ففي تلك المعاهدة، اضطر السلطان إلى التنازل عن أراض واسعة في البلقان. لكن الأهم هو تحوّل الامتيازات التي مُنِحَها ملك فرنسا على يد سليمان القانوني (١٥٣٥م)، فمن موقع القوة، أصبحت الآن لزاماً على السلطان، وحقاً للدول الأوروبية المتعاظمة القوة. وفي تلك المعاهدة، طالبت روسيا بإدخال الأماكن المسيحية المقدّسة تحت حمايتها، وكذلك المسيحيين الأورثوذكس كلهم، كما طالبت بأن يُعفى هؤلاء من الضرائب، وبأن لا يسري عليهم القضاء الشرعي الإسلامي.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر، راحت أوضاع السلطنة العثمانية تتدهور بوتيرة

عالية، ولم تنفع معها محاولات الإصلاح (التنظيمات والفرمانات السلطانية)، سواء في الجيش، أو في إدارة الدولة. وتضافرت عوامل خارجية وداخلية لوضع السلطنة في موقع الدفاع عن النفس إزاء الخارج، و«انفلاش» السلطة في الداخل. فراحت تتراجع أمام أوروبا الناهضة، في الغرب، وكذلك في صراعها مع روسيا المحدثة في أيام القيصر بطرس الأكبر، في الشمال الشرقي، وتدافع عن أراضيها ضد الأفغان الذين تحركوا من إيران في اتجاه العراق. أمّا في بلاد الشام، فقد برزت عائلة العظم (الشامية) في دمشق، وتسلمت الولاية فيها، برضى السلطان المشوب بالحذر. وفي فلسطين، برز الزيادنة (ظاهر العمر)، وبسطت هذه القبيلة البدوية سلطتها على فلسطين وأجزاء من لبنان. وفي مصر استعاد المماليك سلطتهم، بشخص علي بك الكبير (١٧٦٠ ـ ١٧٧٣م). وعلاوة على ذلك كله، فتحت معاهدة كارلوفيتس الباب على مصراعيه أمام الدول الأوروبية لاستغلال التناقضات الداخلية عبر «نظام الامتيازات»، التي اتسع نطاقها على جميع الصعد.

ثانياً: ظاهر العمر الزيداني

يمثل ظاهر العمر الزيداني ذروة حكم الأمراء المحليين في فلسطين، واستقلالهم في إدارة شؤونهم الذاتية على رقعة واسعة من البلد، وذلك تحدّياً للسلطنة العثمانية، وبالتعاون مع قوى أوروبية، وعبر سلسلة من التحالفات والصراعات، مع الأمراء المجاورين أو ضدهم. لقد كرّر ظاهر العمر في القرن الثامن عشر، ما فعله فخر الدين المعني في القرن السابع عشر. وفي الواقع، لقي الاثنان في النهاية المصير نفسه، إذ لم تكن السلطنة العثمانية ناضجة للتفتت بعد. وكان الزيادنة، وهم قبيلة بدوية، جاءت من الحجاز واستقرت في الجليل الأسفل، قد برزوا عبر «الالتزام»، أي ضمان جباية الضرائب من السكان في بعض المناطق، لقاء مبلغ مقطوع للدولة. ومن هنا عُرف الزعماء المحليون الذين عملوا به باسم «مقاطعجية». وهذا النظام الذي شاع في القرنين السابع والثامن عشر بديلاً من الإقطاع العسكري بعد تدني فاعلية الإنكشارية وفسادهم، أتاح لهؤلاء «الملتزمين» بناء جيوش خاصة مهمتها الحفاظ على أمنهم وجباية الضرائب واستخدامها في الصراع بين بعضهم البعض بشأن السلطة والنفوذ، ولكن من دون أية فائدة للسلطنة في حروبها الخارجية.

واستحوذت ظاهرة الزيادنة ـ بروزهم وتوسعهم وصراعاتهم مع الجوار والسلطنة وسقوطهم ـ على تاريخ فلسطين في القرن الثامن عشر. وكان ظاهر العمر الشخصية

المركزية في هذه الفترة، التي ظلت على مسرح الأحداث أكثر من نصف قرن. وخلال هذه الفترة الطويلة نسبياً لظاهرة من هذا النمط، تضافرت عوامل خارجية وداخلية على السلطنة، استطاع ظاهر العمر أن يستغلها ويقوي سلطته ويوسع نفوذه. وكان طبيعياً أنه بقدر ما كرّس ظاهر العمر حكمه، نتيجة الأوضاع القائمة آنذاك، بقدر ما احتدم التناقض بينه وبين السلطنة، التي لم تكن بعد ناضجة للانحلال الداخلي. ولذلك حُسم الصراع بقتل ظاهر العمر وإنهاء الظاهرة (١٧٧٥م). وفي ذروة قوته، وبالتالي تناقضه مع الباب العالي، تحالف ظاهر العمر مع صنو له في مصر، هو علي بك الكبير، المملوك الذي راودته تطلعات شبيهة بتلك التي بيّتها ظاهر العمر. واستطاع الحليفان احتلال دمشق (١٧٧١م)، بدعم من روسيا، التي قصف أسطولها بيروت، في استعراض للقوة إزاء الجيش العثماني.

ولد ظاهر العمر في العقد الأخير من القرن السابع عشر. وكان والده عمر بن صالح الزيداني، ملتزماً (مقاطعجي) صغيراً في أعمال سنجق صفد، في منطقة نفوذ الشهابيين، الذين ورثوا إمارة المعنيين في لبنان. وبعد موت والده (١٧٠٣م)، تولى ظاهر جزءاً من التزام والده ـ قريتي عرابة والدامون ـ في الجليل الأسفل. ثم راح يوسع هذا الالتزام، عبر التحالف مع بعض القبائل البدوية، في منطقة اللجون الواقعة على الحدود بين سنجقي صفد ونابلس، ومنهم: بنو صخر وبنو صقر وعرب السردية، الذين انتشروا في الجزء الشرقي من مرج ابن عامر. ودخل ظاهر العمر في تحالفات قبلية، وبالتالي في صراعات حدودية، بين حاكم صفد، الموالي لأمير جبل لبنان الشهابي، وبين حاكم نابلس وزعماء العشائر فيها، الموالين لأمير دمشق، من آل العظم. وانحاز ظاهر العمر إلى أمير مشايخ البدو في سنجق صفد، رشيد جبر، فدخل في صراع مع آل ماضي في منطقة نابلس وآل جرّار في منطقة جنين. وفي هذه الفترة، وعبر المصاهرة، اتخذ ظاهر له مقراً في الناصرة ـ البلدة الأكبر في الجليل الأسفل.

ولإثبات جدارته أمام والي صيدا، تعهد ظاهر العمر بكبح حلفاء الأمس ـ مشايخ بني صقر ـ وردعهم عن الإخلال بالأمن. ولما نجح في ذلك، استثار والي دمشق، سليمان باشا العظم الذي هبّ لمساندتهم. وإزاء تفاقم خطر ظاهر العمر، عزم الباشا الدمشقي على سحقه، فجرد ضده حملة قادها بنفسه (١٧٣٧م)، وفشل في القضاء عليه، لكنه لم ينكفىء عن متابعة هدفه. في المقابل، عمد ظاهر العمر إلى احتلال طبرية وتحصينها. وعندما عاود الباشا الكرة (١٧٤٢م)، وحاصر طبرية، فشل ثانية في أخذها والقضاء على الأمير البدوي الصلب، وانسحب إلى دمشق مرة أُخرى. وعندها توجه ظاهر العمر إلى القنصل الفرنسي، الذي كانت لدولته مصالح تجارية في

الجليل، وطلب منه التوسط لدى الباب العالي، لكبح سليمان باشا عن محاربته. لكن القنصل تردد لاعتبارات تجارية وسياسية. وعاد سليمان باشا على رأس حملة ثالثة (١٧٤٣م)، وهذه المرة قصد دير حنا، في الجليل الأسفل، لتطويق ظاهر العمر في طبرية، لكنه مات في قرية لوبية بين طبرية ودير حنا، ويقال إن ظاهر العمر دسّ له السم، وفشلت الحملة.

وبعد موت سليمان باشا العظم، خلا الجو لظاهر العمر، فوطد علاقاته مع محاور السلطة في إستنبول، عبر الوكلاء والسماسرة، ونشاط الفرنسيين لمصلحته. وطور الزراعة في منطقته، وخصوصاً القطن في مرج ابن عامر، فزاد في حجم تجارته مع الأوروبيين، ومع الفرنسيين بصورة خاصة. وقوّى جيشه ووسع أراضيه وحصّن قلاعه. ثم أخذ من والي صيدا التزام عكا، فحصنها وبناها وجعلها مقرّاً له. وبفضل تجارة عكا، زاد حجم التبادل بينه وبين دول أوروبا، التي كانت لها وكالات في عكا، يرعاها القناصل، وتحسنت أوضاع ظاهر العمر كثيراً. وفي هذه الفترة، ظل حريصاً على دفع الضرائب المستحقة عليه إلى إستنبول بانتظام. في المقابل، لم يولِ الباشا الجديد في دمشق، أسعد باشا العظم، الصراع مع ظاهر العمر اهتماماً، إذ وجّه نشاطه ضد أمراء لبنان الدروز. كما أن أسعد باشا شعر بأن إستنبول المشغولة بمشكلاتها الكثيرة، بينما بلاط السلطان منقسم في موقفه تجاه ظاهر العمر، ليست جادة في القضاء عليه، فتحاشى الدخول في حرب مكلفة معه.

وفي غياب قوة رادعة، مركزية أو محلية، استفحل أمر ظاهر العمر في فلسطين. فالحكومة في إستنبول كانت مشغولة بحرب مع روسيا، لم تكن تحقق فيها انتصارات، بل على العكس. وبانكفاء والي دمشق عن الاشتباك معه، لم يعد بين جيران ظاهر العمر من يهدده من الخارج بصورة مباشرة. وراح جميع أعدائه يستغلون الصراع الذي نشب بينه وبين أبنائه، من جهة، وبين بعضهم البعض بشأن اقتسام السلطة، من جهة أُخرى. وفي هذه الأثناء (ولاية أسعد باشا في دمشق، ١٤ عاماً)، بلغ ظاهر العمر ذروة قوته، ولاحقاً أخذ حيفا ويافا واللد والرملة، وفرض هيبته على منطقة نابلس. وعقدت فرنسا معه اتفاقاً تجارياً (١٧٥٤م). وبعد اغتيال أسعد باشا (١٧٥٧م)، وإزاء محاولات خلفه، عثمان الكرجي، التصدي لظاهر العمر، همد الخلاف داخل العائلة، بسبب التهديد الخارجي. وعندما تفاقم هذا التهديد، تحالف ظاهر العمر مع علي بك الكبير، حاكم مصر، ومعاً احتلا دمشق (١٧٧١م) بتأييد روسيا ودعمها.

في ذروة قوته، تصدى لظاهر العمر الوالي الجديد في دمشق، عثمان باشا

الكرجي (١٧٦٠ ـ ١٧٧١م) الذي احتل موقع سيده أسعد باشا العظم، مكافأة له من الباب العالي على الغدر بولي نعمته، وحاول الكرجي إقناع إستنبول بضرورة القضاء على الشيخ الزيداني. لكن إستنبول لم تكن في موقع تقديم المساعدة اللازمة لذلك، نظراً إلى كونها مشغولة بالحرب مع روسيا. واتبع الباب العالي سياسة زرع الشقاق بين أفراد عائلة الزيداني، وحرضت، عبر الكرجي، أبناء ظاهر العمر على أبيهم، كما فعلت في لبنان، بين «الجانبلاطية» (الجنبلاطية) و«الأزبكية» (الأرسلانية)، وكذلك بين الشيعة في جبل عامل ـ ناصيف النصار والشيخ قبلان. وتداخلت هذه الزعامات المحلية في الصراعات، وشُغلت بها. ولكن على الرغم من المشكلات الداخلية (تمردُ أبنائه عليه)، والصراعات مع الجوار، بما في ذلك مع والي صيدا، الذي راح يخشى تزايد قوة ظاهر العمر، استطاع هذا الأخير، عبر التحالف مع حاكم مصر، علي بك الكبير، واستغلال التناقضات بين الجيران، واحتواء الصراع بين أبنائه ومعهم، عبر تخويفهم من الخطر الداهم عليهم جميعاً، أن يحمي نفسه ويحافظ على موقعه.

وكثافة تدخل والي دمشق في شؤون ظاهر العمر، من دون القدرة على حسم الصراع معه بغياب دعم جدي من إستنبول، دفعت ظاهر العمر إلى التحالف مع علي بك الكبير في مصر. وكان هذا المملوك قد تمرد على السلطان، وفي سنة ١٧٧٠م، أرسل صهره وقائد جيشه، محمد بك أبو الذهب فاحتل غربي الجزيرة العربية. وفي السنة التالية (١٧٧١م)، أرسل حملة إلى سورية، وبالتعاون مع ظاهر العمر، استطاع فيها احتلال دمشق بسهولة نسبية، لما كانت تشهده بلاد الشام من تفتت وصراعات بين مراكز القوى، وما يسود سكانها من حالة تذمر لسوء تصرف عثمان الكرجي. لكن الأهم هو استغلال علي بك الكبير فرصة انهماك السلطنة في الحرب مع روسيا، فعزم على التوسع في سورية، مستفيداً من الأوضاع فيها، ومن التحالف مع روسيا، الذي جرى التعبير عنه في اتفاق عقد مع الكونت أورلوف، قائد الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط. وقد قدّم هذا الأسطول الدعم لعلي بك في أثناء الحملة، فقصف بيروت، وأنزل فيها بعض القوات (١٧٧١م).

ومنذ تولى دمشق (١٧٦١م)، لم ينفك عثمان الكرجي عن محاولة انتزاع الأراضي والمدن التي أخذها ظاهر العمر بالقوة من يده. وجرى الصدام الأول بعد شهرين من تعيينه، إذ احتل الطنطورة، وتقدم نحو حيفا، لكنه فشل في احتلالها. وفي السنة نفسها، قام بحملة أُخرى على عكا، واحتل قلعتها لمدة عام. لكن ظاهر العمر لم يلبث أن استعادهما، وعمد إلى تحصينهما، وخصوصاً عكا. وخلال

الستينات، ظلت الحرب سجالاً بين الاثنين. وبينما اشتد ضغط عثمان الكرجي على ظاهر العمر، في نهاية الستينات، لاحت في الأفق حركة علي بك الكبير في مصر، فسارع إلى التحالف معه، على الرغم من علمه بنوايا حاكم مصر المملوكي بسط سلطته على بلاد الشام. واستفاد ظاهر العمر وحليفه علي بك من حالة التململ في بلاد الشام، سواء أكان ذلك على صعيد الحكام المحليين، أو على صعيد السكان عامة، من سلوك عثمان الكرجي وعسفه. وعلى الصعيد الشعبي، فقد ذاق الناس الأمرّين من الحرب المستمرة، من جهة، ومن الكوارث الطبيعية التي تواترت من جهة أُخرى.

وعندما طلع جيش علي بك الكبير على فلسطين (١٧٧١م)، استسلمت له غزة والرملة من دون قتال. وتراجعت قوات الكرجي إلى يافا، وتحصنت فيها. ومن هناك، قامت بهجوم مفاجىء على الجيش المصري وهزمته. لكن جيش الكرجي لم يلبث أن انسحب من يافا، إزاء الحشد العسكري الكبير ضده، من قوات ظاهر العمر وحلفائه المحليين، وخصوصاً مشايخ الشيعة في جبل عامل، والقوات المصرية، بقيادة إسماعيل بك، مملوك علي بك الكبير. ثم وصلت تعزيزات كبيرة من مصر، بقيادة المملوك محمد بك أبو الذهب، فهيمن هذا على الوضع بشخصيته وسمعته وكبر جيشه، الأمر الذي أدخل الشكوك في نفس ظاهر العمر. ولم يخرج هذا الأخير لملاقاة محمد أبو الذهب، ولا رافقه في حملته على دمشق، وإنما توجه إلى عكا، وعمل على تحصينها تحسُّباً لكل طارىء. ويبدو أن ظاهر العمر أعاد حساباته في التحالفات التي وضعته في تناقض محتدم مع إستنبول لم يكن يرغب في إيصاله إلى هذه الحدود. ولكن سبق السيف العذل.

وتقدم أبو الذهب إلى دمشق واحتلها (١٧٧١م)، لكنه ما لبث أن انقلب على سيده علي بك. وانحاز إلى إستنبول، وعاد بجيشه إلى مصر، وطرد منها علي بك، الذي لجأ إلى ظاهر العمر، وتولى أبو الذهب ولاية مصر مكانه (١٧٧٢م). وبانقلاب أبي الذهب هذا، انقلبت موازين القوى، واختلت التحالفات، وفُتح الصراع بين الزعماء المحليين، وسارع كل منهم إلى وضع يده على منطقة معينة لدى شعوره بالفراغ السياسي الذي حدث، فعمت الفوضى. وحاول علي بك العودة إلى مصر واستعادة حكمه فيها، لكنه هُزم ومات (١٧٧٣م). وبعد ذلك، تقدم أبو الذهب إلى فلسطين، فأخذ غزة والرملة ويافا، وهرب ظاهر العمر من عكا. فأخذها أبو الذهب، لكنه ما لبث أن مات، ودبت الفوضى في جيشه، فعاد ظاهر العمر إلى عكا وحصنها (١٧٧٥م). وفي هذه الأثناء دبّ الصراع ثانية في عائلة الزيادنة، وهذه المرة بين

الشيخ وابنيه، أحمد وعلي اللذين تحصن كل منهما في قلعة، ورفض الانصياع لوالده. وبدا واضحاً أن نهاية الزيادنة أصبحت قريبة.

في الوقت الذي كانت السلطنة مشغولة بالحرب مع روسيا (١٧٦٨ ـ ١٧٧٤م) استشرى التناحر في بلاد الشام، وخصوصاً بين والي دمشق وحاكم الجليل، ظاهر العمر، واستقطب القوى المحلية على تعدد أنواعها، إلى هذا الجانب أو ذاك. وتفاقم الوضع بدخول المماليك المصريين طرفاً في هذا الصراع. ولكن الحرب انتهت وخسرتها السلطنة. ووقعت معاهدة «كوتشوك (كجك) كاينرجي» (١٧٧٤م)، التي بموجبها تنازلت السلطنة عن جزيرة القرم لروسيا. وبعدها تفرغ الباب العالي لبلاد الشام ومصر، وعلى رأس جدول أعماله ضبط الأوضاع فيهما، وبداية إخضاع ظاهر العمر، الذي كانت قوته قد ضعُفت. وحاصره الأسطول العثماني، بقيادة القبطان حسن باشا من البحر، بينما زحف ضده جيش كبير من البر، فأنزلا بظاهر العمر ضربة قاصمة. وقُتل الشيخ خارج عكا، هارباً مع بطانته، بعد أن رفضت عساكره من المرتزقة الصمود في الحصار. وبمقتل ظاهر العمر، انتهى عملياً حكم الزيادنة، لأن أبناءه لم يكونوا مؤهلين، لا ذاتياً ولا موضوعياً، لتشكيل ظاهرة سلطوية قابلة للحياة، فأجهز عليهم أحمد الجزّار (آغا).

ثالثاً: أحمد باشا الجزار

إن الفترة الصاخبة التي مرت بها بلاد الشام، وخصوصاً فلسطين، خلال الفترة (١٧٦٠ ـ ١٧٧٥م)، تمخضت عن بروز مملوك (بوسني الأصل) مغامر على مسرح الأحداث في عكا، الآغا أحمد، الملقب «الجزار». فقد أدى انصراف الباب العالي إلى فرض هيبته في بلاد الشام بعد معاهدة كوتشوك كاينرجي، إلى تصفية كل من علي بك الكبير ومملوكه المتآمر عليه، محمد أبي الذهب، وظاهر العمر الزيداني. وكانت الصراعات قد أرهقت القوى المحلية جميعها، الأمر الذي نشأ عنه فراغ سياسي، عمد الباب العالي إلى ملئه بمماليك من نمط الجزار. وكان هذا، قبل تعيينه حاكماً على عكا لقاء دوره في القضاء على ظاهر العمر، قد تنقل كمملوك في أقاليم متعددة، ومواقع كثيرة، وتقلب في نشاطه العسكري بين الأطراف المحلية المتصارعة، بما تمليه عليه مصالحه الذاتية، وطموحه الشديد إلى السلطة، وجشعه للمال. ومن قاعدته في عكا، راح يوسع نفوذه ليصبح والياً على دمشق، متمرداً على الباب العالي.

وأسوة بغيره من المماليك، بدأ أحمد الجزار نشاطه في إستنبول، ومنها انتقل

إلى مصر في خدمة علي بك الكبير، ثمّ إلى بلاد الشام، حيث تحوّل إلى خدمة واليها. وعُهد إليه، مع مماليكه، حماية بيروت (١٧٧٢م)، بإمرة يوسف الشهابي، أمير جبل لبنان. لكنه ما لبث أن تفرد بحكمها، من دون أن يبالي بضغط الباب العالي عليه للانضباط. ثم هرب من بيروت عندما هاجمها الأسطول الروسي، ولجأ إلى ظاهر العمر موقتاً، وسريعاً انتقل إلى دمشق. وكان في عداد القوة العثمانية التي قضت على حكم الزيادنة. ومكافأة له على قتل ظاهر العمر، عُيِّن حاكماً على عكا. واكتسب الجزار شهرته بصموده داخل أسوار عكا المنيعة أمام حملة نابليون على بلاد الشام، وبالتالي دوره في إفشال تلك الحملة. ونتيجة ذلك، زاد في تحديه للباب العالي، وعمل على توسيع نفوذه في بلاد الشام، فإصبح والياً على دمشق، في فترات متقطعة، بفضل قوته العسكرية وجبروته، وبالتالي نجاحه في فرض هيبته على الحكام المحليين في بلاد الشام.

ويعبر بروز الجزار واتساع نفوذه عن هبوط قوة الحكام والزعماء المحليين في بلاد الشام، وحلول المماليك محلهم، أسوة بما جرى في مصر والعراق. وتفردُ هؤلاء المماليك بالسلطة في مناطق ولايتهم، هو تعبير عن ضعف الدولة المركزية، التي في صفوف جيشها نشأوا، وعبره وصلوا إلى مواقع متقدمة. وقد اضطرت السلطة المركزية إلى الاعتراف بهم، لأنهم كانوا أقدر منها على التصدي للقوى المحلية النازعة إلى الاستقلال والانفصال عن السلطنة. وتميّز حكم هؤلاء الماليك بالعسف والبطش. وكطبقة عسكرية حاكمة، أعادوا البلاد إلى الحالة التي كانت ترزح تحتها في نهاية حكم المماليك البرجية في القرن الخامس عشر. ولأنهم أقاموا جيوشاً خاصة من المرتزقة، فقد احتاجوا إلى أموال طائلة لتسديد نفقاتهم واسترضاء عساكرهم، فأسرفوا في فرض الضرائب واستعمال القوة لجبايتها، الأمر الذي أرهق كاهل الناس وأفقرهم. والإيجابية الوحيدة لحكمهم كانت التصدي للغزو الخارجي، ومن موقع المصلحة الذاتية، كما فعلوا في مصر وفلسطين في أثناء حملة نابليون، وكما فعل أقرانهم القفقازيون في العراق تجاه حكام إيران.

وما لبث الجزار أن استقر بعكا (١٧٧٥م)، حتى راح يوسع نفوذه. ففي سنة ١٧٧٦م أخذ ولاية صيدا، وتوجه فوراً إلى تصفية بقايا الزيادنة، فأخذ قلاعهم، الواحدة تلو الأُخرى ـ شفاعمرو وصفد ودير حنا.. إلخ. وكان أشدّ أبناء ظاهر العمر صلابة في مقاومة الجزار، علي، الذي تحصن في قلعة دير حنا، إلى أن هُزم. ثم تحرك الجزار ضد مشايخ الشيعة في جبل عامل، فقتل الشيخ ناصيف نصار، وأخذ منه مدينة صور، ثم أخذ بيروت من أمير جبل لبنان، يوسف الشهابي وعزله، ونصّب

مكانه الأمير بشير الشهابي الثاني، فأدخل البيت الشهابي في الصراعات الداخلية لإخضاعه لنفوذه وإضعافه. وفي ذروة قوته، انتزع ولاية طرابلس، وأخيراً حقق حلمه في ولاية دمشق أربع مرات (١٧٨٥ و١٧٩١ و١٧٩٨ و١٨٠٣م). ولم تجدِ معه محاولات الباب العالي كلها لعزله، فقد أصبح له أعوان في إستنبول، كما أن السلطنة كانت مشغولة بالصراع مع حاكم إيران الأفغاني، كريم خان زند الذي حاول التوسع غرباً في العراق.

واتخذ الجزار من مدينة عكا، التابعة لولاية صيدا، مقراً له. وبانتزاعه مدن الساحل كلها من جيرانه، وضمها إلى ولايته، انتقل مركز الثقل في بلاد الشام إلى الساحل، فتراجع الداخل، بما فيه دمشق ذاتها. وقد تزامن حكم الجزار في بلاد الشام مع تفاقم «المسألة الشرقية»، وبالتالي الصراع الأوروبي - أولاً، بشأن الامتيازات والنفوذ في أراضي السلطنة العثمانية المتهاوية، ولاحقاً على اقتسامها. وفي أيامه، وقع الحدث الأهم في العلاقة بين الشرق الأدنى وأوروبا، منذ الحملات الصليبية قبل سبعة قرون تقريباً، وهو حملة نابليون بونابرت على مصر، ومنها على بلاد الشام. ونظراً إلى تمركزه على الساحل، عقد الجزار علاقات تجارية، وبالتالي سياسية مع أوروبا. وإزاء حملة نابليون، توصل الجزار إلى اتفاق مع بريطانيا. فكان للأسطول البريطاني دور في صموده بعكا، وإحباط الحصار الذي فرضه نابليون عليها. وعدا السمعة السيئة، وما عُرف عنه من عسف وبطش، فقد ترك الجزار آثاراً باقية في عكا حتى اليوم - الأسوار الضخمة والقلعة والمسجد والحمام والأسواق، وغيرها.

في إطار المسألة الشرقية، وبالتالي العلاقات بين الشرق الأوسط وأوروبا، والتنافس بين دول أوروبا بشأن مناطق النفوذ وموارد المواد الخام والأسواق، وذلك بعد الثورة الفرنسية، تعتبر حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام (١٧٩٨ - ١٨٠١م) منعطفاً حاداً. فمعها انتقل التنافس بشأن تقسيم السلطنة من الإطار التآمري، السياسي والدبلوماسي، وعقد الصفقات السرية، وتفعيل الضغوط الاقتصادية وغيرها، واستغلال المشكلات الداخلية والتناحر بين الكيانات المتجاورة، إلى الاحتلال المباشر. وفي هذه الفترة، وبعد بسط نفوذها على الهند، وتعاظم قوتها العالمية، أصبحت بريطانيا القوة النافذة في أوروبا، فاحتدم التناقض بينها وبين فرنسا، التي بعد الثورة (١٧٨٩م)، راحت تطمح إلى القيام بدور مميّز في أوروبا والعالم. وبعد فشلها في التصدي لبريطانيا في أوروبا، وعدولها عن مشروع غزو بريطانيا، الذي أُوكل أمر تنفيذه لنابليون نفسه، تبلورت في فرنسا فكرة الحملة على مصر وبلاد الشام. وقد

تضافرت عوامل داخلية فرنسية، وخارجية أوروبية، وشرق أوسطية، لقيام هذه الحملة، بهدف معلن هو فصل بريطانيا عن مستعمراتها، عبر قطع طرق المواصلات البحرية بينهما.

وكانت أوروبا بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨م) قد حوّلت تجارتها مع الشرق الأقصى إلى هذا الطريق البحري الذي يدور حول إفريقيا، الأمر الذي ألحق ضرراً كبيراً بطرق البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي بالدول المحيطة به، ومنها فرنسا. وفي إطار التنافس بشأن تجارة الشرق الأقصى، عاد الفرنسيون وفكروا بإحياء الطرق القديمة، فأصبحت مصر بؤرة اهتمام القوى المتنافسة، وخصوصاً أن الطريق عبرها أقصر بكثير من طريق رأس الرجاء الصالح. وحتى في فترة الاحتلال القصيرة، أجرى الفرنسيون دراسة، عبر البعثة العلمية الكبيرة التي حملها نابليون معه، حول حفر قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، تلك الفكرة التي تطورت لاحقاً وانتهت بحفر قناة السويس. وإذ فتحت حملة نابليون عيون أوروبا على البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وخصوصاً على مصر، فإنها في حينها لم تحقق الأهداف المعلنة لها. لقد فشلت الحملة، لكنها تركت أثراً عميقاً في المنطقة. وفي الواقع، فإنها دشنت دخول المنطقة العصر الحديث. فبعد حملة نابليون، بدأت في الشرق الأوسط مرحلة جديدة في العلاقة مع الغرب الاستعماري، لا تزال مستمرة حتى الآن (١٩٩٦م).

وكان نابليون قد أعد حملته على مصر بسرية تامة، ولعل الإشاعات عن عزمه غزو بريطانيا كانت تمويهاً على خطته الحقيقية. فأبحر من طولون في أيار/مايو ١٧٩٨م، وهمُّه التملص من مواجهة بحرية مع الأسطول البريطاني، الذي كان يتعقبه. وفي الطريق، قام بهجوم مفاجىء على قلعة مالطا، التي أخذها من دون صعوبة تذكر. ومن هناك، سارع إلى أبي قير، على الساحل المصري في حزيران/يونيو ١٧٩٨م، الميناء الذي كان الأسطول البريطاني قد زاره قبل بضعة أيام، وقفل راجعاً يبحث عن نابليون في عرض البحر لتدمير سفنه. وفاجأ نابليون المماليك في الإسكندرية، وأخذها من دون مقاومة. ومنها تحرك إلى القاهرة، وفي معركة بالقرب من الأهرامات، هزم جيش المماليك من الفرسان، بفضل تفوق قواته، عدداً وعدة وعتاداً وتدريباً وتكتيكاً ميدانياً. ودخل القاهرة، وأعلن أنه جاء مجدِّداً للإسلام وتراثه. لكنه سرعان ما فقد أسطوله في أبي قير، الذي دمره الأميرال البريطاني هوراشيو نلسون، في هجوم كاسح. فأصبح نابليون محصوراً في مصر، ومعزولاً عن فرنسا. فعدل عن خطة التقدم إلى الهند، أسوة بالإسكندر المقدوني، واكتفى بحملة على بلاد الشام، توقفت عند عكا.

وبعد نجاحه الأولي في حملته، وخصوصاً التملص من كارثة مؤكدة في حال المواجهة البحرية مع الأسطول البريطاني، ومن ثمّ دخول القاهرة بسهولة نسبية، راحت الكوارث تنهال على نابليون في مصر. فهناك وجد نفسه محاصراً ـ الإنكليز في البحر والمماليك في مصر العليا والشعب المصري في القاهرة والعثمانيون في بلاد الشام. وحاول نابليون عقد صفقة مع الجزار، ولكنه فشل. فقرّر التحرك إلى فلسطين، استباقاً لقدوم الجيش العثماني منها. ودامت حملته في فلسطين ثلاثة أشهر من ٧ شباط/ فبراير إلى ٢٠ أيار/ مايو ١٧٩٩م، وانتهت عند أسوار عكا المنيعة، وصلابة الجزار في الدفاع عنها، بمساعدة من البحرية البريطانية، بقيادة سدني سميث. وكان نابليون بعد تسيير مشاته، أرسل عدة الحصار ـ المدفعية وغيرها من العتاد والمؤن ـ بحراً إلى الساحل الفلسطيني لتصله بعد احتلال الموانىء. لكن البحرية البريطانية اعترضت السفن المحملة واستولت عليها، وأخذت العتاد الذي عليها، وقدمته دعماً للجزار، الذي خيب آمال نابليون بصموده ورفضه الاستسلام واستعداده للقتال.

وتقدمت فرق نابليون إلى فلسطين تباعاً، وتجمعت عند العريش وحاصرتها، وبعد قتال ضارٍ احتلتها. ومن بعدها سقطت خان يونس وغزة من دون قتال يذكر، لأن المماليك فيهما انسحبوا إلى يافا. ورفضت يافا الاستسلام، لكنها احتُلت في قتال شرس بعد اختراق أسوارها، وقُتل فيها أكثر من ٢٠٠٠ أسير، (وفي رواية أُخرى أكثر من ثلاثة آلاف)، بأمر من نابليون نفسه، الأمر الذي أثار تململاً في صفوف جنوده، تحسُّباً لردات فعل السكان، سواء في فلسطين أو مصر. وأصاب الطاعون جيوش نابليون وهي في منطقة يافا والرملة، لكنه، مع ذلك، تقدم نحو عكا، بينما كانت تناوشه في الطريق جماعات مسلحة من المماليك والقوى المحلية. وبعد احتلال حيفا، حاصر عكا من البر، لكن البحر ظل مفتوحاً يؤمن الاتصال مع الأسطول البريطاني. وصمدت عكا، والجزار فيها، وأغارت عساكره على الفرنسيين وأوقعت فيهم الخسائر. وباءت محاولات نابليون اختراق أسوار عكا بالفشل، وبدأ التذمر يتفشى في صفوف جيشه، لعدم كفاية وسائله لفتح الثغرات في الأسوار ودخول المدينة.

وبينما قواته تحاصر عكا، بعث نابليون فرقة من جيشه إلى صور، فاحتلها، ونصّب فيها حاكماً محلياً موالياً له، ومعه حامية صغيرة. وكذلك أرسل نابليون فرقة احتلت صفد، وأُخرى إلى الناصرة فاحتلتها، وذلك لتأمين الطريق بين عكا ودمشق، واستباقاً لدخول جيش عثماني من الشام في اتجاه عكا. وعندما بلغه عبور هذا الجيش

نهر الأردن، بإمرة والي دمشق، عبد الله باشا وأنه انقسم إلى رتلين، أحدهما تقدم في اتجاه صفد، والآخر احتل طبرية، وهو يتقدم في اتجاه الناصرة، سارع نابليون إلى مواجهة هذا الجيش بعيداً عن عكا. وفي الصدامات الأولى، قبل أن يحشد نابليون قواته، حقق العثمانيون انتصارات تكتيكية، كما حدث في لوبية وغيرها. وسحب نابليون جزءاً كبيراً من قواته التي تحاصر عكا، وتوجه هو بنفسه إلى نجدة حاميتي الناصرة وصفد، اللتين أحدق بهما خطر الهزيمة أمام الجيش العثماني الكبير. والتقى الجيشان في معركة حاسمة في مرج ابن عامر، بين جبل طابور والفولة، وانتصر نابليون بفضل مدفعيته الثقيلة، وتراجع العثمانيون واستعاد الفرنسيون صفد، واحتلوا طبرية، ونهبوا وأحرقوا عدداً من البلدان ـ الفولة ونورس وجنين وغيرها.

وعاد نابليون لتضييق الحصار على عكا، وحاول اختراق أسوارها المرة تلو الأخرى (سبع مرات)، ولكن من دون جدوى. وفي الهجمات الفرنسية والأخرى المضادة من عساكر الجزار، وقعت إصابات كثيرة في الطرفين، ولكن عكا لم تكن على وشك السقوط. وعاد الطاعون للانتشار في جيش نابليون، فقرر الانسحاب والعودة إلى مصر. وفي طريقه قافلاً إليها، تعرضْ جيشه لهجمات متتالية من جماعات محلية مسلحة، وردّ عليها الفرنسيون بتخريب القرى والمدن وأعمال النهب وفرض الغرامات. وترك نابليون وراءه بضع مئات من الجرحى والمرضى برعاية زعماء محليين، محتفظاً لديه برهائن من أقارب هؤلاء. ويقدر عدد الإصابات في جيش نابليون في أثناء الحملة على فلسطين بنحو النصف، من مجموع ١٢,٠٠٠ جندي، بين قتيل وجريح ومريض. وما عدا أعمال التخريب والنهب والقتل، ودرء الهجوم العثماني على مصر، فإن الحملة كانت فاشلة بكل المعايير، حتى التكتيكية منها ـ إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحملة العامة على مصر، في إطار الصراع مع بريطانيا، والعمل على قطع طرق مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى.

وبعد عودته إلى مصر، أيقن نابليون بعدم جدوى بقائه هناك. فالأحلام التي راودته في بداية الحملة تبخرت، سواء ما يتعلق بفرنسا أو به شخصياً. والأنباء التي راحت تتوارد عليه عن التطورات في باريس لا تبشر بالخير له، فقرّر العودة إلى فرنسا، وانسلّ نابليون سرّاً إلى فرنسا، تاركاً جيشه في مصر بقيادة الجنرال كليبر (١٧٩٩م). وظل هذا الجيش في مصر إلى أن هزمه الإنكليز (١٨٠١م)، وأعادوا مصر إلى السلطان العثماني. وبذلك انتهت مغامرة نابليون هذه، من دون نتائج مباشرة لفرنسا، أو لنابليون نفسه، لكنها فتحت عهداً جديداً من النشاط الأوروبي في الشرق الأوسط، كان انعكاساً مباشراً للتطورات السياسية في أوروبا، وللتحالفات التي

تشكلت على خلفية حملة نابليون إلى الشرق، بأهدافها ومنطلقاتها. وإذ كانت بداية موجة جديدة من التوسع الأوروبي الإمبريالي في الشرق الأوسط، فقد شكّلت بطبيعة الحال، بداية ردة فعل «نهضوية» في المنطقة إزاء أوروبا وأطماعها فيها. وتعتبر فترة حكم محمد علي باشا في مصر محطة رئيسية في هذا المسار.

رابعاً: حملة محمد علي

شهدت فلسطين خلال القرن التاسع عشر تطورات مهمة أدّت دوراً أساسياً في تقرير مصيرها في القرن العشرين. فبعد انسحاب نابليون مباشرة، عادت البلاد إلى حكم الجزار وخلفائه في عكا. لكن سرعان ما بدأ محمد علي (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩م)، باشا مصر، بعد انسحاب الجيش الفرنسي منها، يتدخل في شؤونها، فعادت مرة أخرى لتصبح بؤرة اهتمام في المسألة الشرقية. وبعد مؤتمر لندن (١٨٤٠م)، الذي فرض على محمد علي الانسحاب من بلاد الشام، وإعادتها إلى السلطان العثماني، زاد تدخل الدول الكبرى في شؤون البلاد، عبر ممارسات قناصلها على أساس الامتيازات التي حصلت عليها من الباب العالي. وبعد حفر قناة السويس، وعودة شرق البحر الأبيض المتوسط لاحتلال موقع مركزي في طريق المواصلات الدولية، ازدادت أهمية فلسطين الاستراتيجية. وفي هذا الوقت بالذات، ومع تنامي الحركة القومية العربية، شهدت فلسطين بداية الاستيطان اليهودي الصهيوني (١٨٨٢م).

فبعد انسحاب نابليون، عاد الجزار وفرض سلطته على البلاد. وزاد في عسفه وبطشه، فأرهق كاهل السكان بالضرائب لتعويض خسائره في الحرب، وفرض عليهم أعمال السخرة لإعادة بناء ما تهدم من تحصيناته، الأمر الذي ألحق بهم أشدّ الضرر. لكنه ما لبث أن مات (١٨٠٤م)، وخلفه مملوكه سليمان باشا (١٨٠٤ ـ ١٨١٩م)، الذي لُقب «العادل»، بالنسبة إلى الجزار، إذ كفّ عن الجور الذي مارسه سلفه. وتزامن حكم سليمان في ولاية صيدا، التي كانت عكا قصبتها، مع حكم مصلحين كبيرين: محمد علي، في مصر؛ ومحمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م)، في إستنبول. فحاول سليمان محاكاتهما في ولايته، ونعمت البلاد بفترة من الهدوء النسبي والازدهار والإعمار. في المقابل، زاد في هذه الفترة تهديد «الوهابيين» لبلاد الشام، من مركزهم في الجزيرة العربية (نجد)، الأمر الذي دفع واليي صيدا ودمشق إلى تجاوز خلافاتهما إزاء الخطر الداهم عليهما معاً. وبانهماكهما في صدّ هذا الخطر، أُفسح المجال أمام عدد من الملتزمين، من أبناء العائلات والعشائر الفلسطينية، للتمرد على الواليين، فنشبت في أنحاء فلسطين انتفاضات متعددة.

اعتماداً على دعم محمد علي له، ثار محمد أبو مرق (باشا)، متسلم (ملتزم) سنجق غزة، على الجزار، ومن بعده على سليمان باشا. فبطش به هذا الأخير (١٨٠٧م)، واستولى على «متصرفيته» في غزة ويافا. كما قمع سليمان تمرداً في القدس. وبنشاطه وقدرته على لجم الحكام المحليين، غطى على والي دمشق، يوسف كنج آغا الكردي، وخصوصاً بعدما برز في تصديه للوهابيين، الذين وصلوا (١٨٠٩م) إلى المزيريب (في جوار درعا/سورية). فولاه السلطان على دمشق وطرابلس، إضافة إلى صيدا. واستعان سليمان بالزعماء والمشايخ المحليين في صراعه مع الوهابيين. وهبّ لنجدته الأمير بشير الشهابي الثاني من جبل لبنان والشيخ فارس ناصيف من جبل عامل والشيخ سعد القعدان من بني صخر والتركمان ومشايخ منطقة صفد ورؤساء العشائر في منطقة نابلس. وفي سنة ١٨١٣م، قمع تمرداً قام به شيخ ناحية بني صعب، أبو عودة الجيوسي، ونصّب مكانه ملتزماً آخر من آل طوقان، الذين كان زعيمهم، موسى بك طوقان، يتولى التزام ناحية نابلس.

وعندما كان السلطان محمود الثاني مشغولاً بتنظيم شؤون الولايات التركية الأكثر أهمية في بلاد روميلي (الجزء الأوروبي من أراضي السلطنة)، وفي آسيا الصغرى، حيث واجه صعوبات جمّة، زاد تدخل محمد علي (والي مصر) في شؤون بلاد الشام. وباندلاع التنافس بين واليي دمشق وصيدا، بعد صد الخطر الوهابي، انتهز الزعماء المحليون في فلسطين ـ جبل نابلس وجنين والقدس والخليل ـ الفرصة للفكاك من سلطة والي دمشق، الذي كانت هذه المناطق تتبع له. واندلع الصراع بين هؤلاء الزعماء، من جهة، ومع الوالي في دمشق، من جهة أُخرى. وانخرط في الصراع آل طوقان (الموالين لباشا دمشق)، يؤيدهم آل البرقاوي، ضد آل عثمان والجماعيني، وسرعان ما استقطب هذا الصراع آل جرار وعبد الهادي والجيوسي. وتدخل سليمان باشا لفض الصراع (١٨١٥م)، الأمر الذي عزّز مكانته إزاء والي دمشق، ورفع من شأنه في إستنبول. وفي أيامه، رمّم سليمان باشا أسوار عكا، وأقام سبيلاً عند بوابتها، وكذلك قام بترميم قبة الصخرة والمسجد الأقصى في القدس، وأقام جامعاً في الناصرة، وعين عليه الشيخ عبد الله الفاهوم، قاضي البلدة.

وبعد موت سليمان باشا، خلفه مملوكه، عبد الله باشا (١٨١٩ ـ ١٨٣١م)، فعاد هذا إلى سياسة الجزار، الأمر الذي أثار الزعماء المحليين عليه، ثمّ ما لبث أن تمرد على أمر السلطان بعزله عن ولاية صيدا، معتمداً في رفضه قرار محمود الثاني على دعم محمد علي. وكان هذا الأخير قد دخل مرحلة الصراع المفتوح مع السلطان، الذي وعده ببلاد الشام الجنوبية، لقاء دوره في معركة نفارينو البحرية،

وتراجع عن وعده. واستغل الزعماء المحليون التناقضات بين الباب العالي ومحمد علي، وبين والي صيدا ودمشق، لزيادة دورهم السياسي، فقاموا بعدد من التمردات، بسبب الضرائب الإضافية التي فرضها والي دمشق، بذريعة تمويل قافلة الحج. وبينما السلطان محمود الثاني مشغول بتصفية الإنكشارية، ومن ورائهم «الطريقة البكتاشية» الصوفية، التي كان شيوخها بمثابة المرشدين الروحيين للإنكشارية، كان محمد علي يعد لحملة على بلاد الشام.

فبعد معركة الإسكندرية (١٨٠١م)، وهزيمة بقايا الجيش الفرنسي الذي خلفه نابليون في مصر، وذلك على يد تحالف إنكليزي ـ عثماني ـ مملوكي، رابطت في مصر قوات من هذا التحالف. وعلاوة على التوتر الذي أحدثه وجود أفراد هذه الجيوش وسلوكها مع السكان، فقد اندلع الخلاف بين حلفاء الأمس. وكانت السلطنة العثمانية، أيام سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م)، تريد استعادة مصر والقضاء على حكم المماليك فيها. في المقابل، أراد الإنكليز الاحتفاظ بها، وبالتعاون المرحلي مع المماليك. وعندما أوقع الجيش العثماني بالمماليك، تدخل الإنكليز، وفرضوا على الباشا التركي إطلاق الأسرى، وإعادة ممتلكات المماليك إليهم، وكذلك سحب الأسطول العثماني من مصر، وأذعن الباشا للمطالب البريطانية. لكن الإنكليز اضطروا إلى الانسحاب بموجب معاهدة آميين (١٨٠٢م)، وتركوا حلفاءهم المماليك تحت رحمة الجيش العثماني، الأكبر عدداً والأفضل عدة. لكن الفرقة بين قادة الجيش العثماني، سمحت للمماليك بالصمود لفترة، غير أنهم اضطروا لاحقاً إلى الانسحاب إلى مصر العليا، على حدود النوبة.

وكان في صفوف الكتيبة الألبانية، من الجيش العثماني الذي أرسله الباب العالي إلى مصر، ضابط من أصل ألباني، (ولد سنة ١٧٦٩م، في قَوَلة، من مقاطعة مقدونيا)، هو محمد علي الذي أظهر في المعارك كفاءة ومواهب، فأصبح قائد كتيبة. وعندما انخرط في الصراع في مصر، تطلّع إلى السلطة. فانحاز بداية إلى المماليك، وبالتعاون معهم هزم الباشوات الأتراك (١٨٠٤م). وفي انتفاضة القاهرة الشعبية ضد المماليك، انحاز محمد علي إلى الثوار، عندما أدرك قوة الحركة الشعبية. ثمّ وقف في الانتفاضة الثانية (١٨٠٥م)، ضد خورشيد باشا التركي، فأصبح سيد مصر الأول. ثم ما لبث أن انقلب على المماليك (١٨٠٨م) وهزمهم. وفي سنة ١٨١١م، قضى عليهم في مذبحة القلعة، وصادر أملاكهم وأوقافهم لمصلحته، كرأس دولة. وبذلك أنهى محمد علي حكم المماليك الذي دام أكثر من خمسة قرون. وتبعه بعد فترة محمود الثاني (١٨٢٦م) بالقضاء على الإنكشارية.

وبعد قضائه على المماليك، وتثبيت أقدامه في مصر، وبناء قوته الذاتية، توجه محمد علي إلى محاربة الوهابيين في الجزيرة العربية، بطلب من السلطان. واستطاع في حملة دامت سبعة أعوام (١٨١١ ـ ١٨١٨م) أن يهزمهم ويدمر عاصمتهم الدرعية، ولكن بتكلفة عالية، بالمال والرجال. وإذ لم يكن في موقع الصدام مع الباب العالي على بلاد الشام لتعويض خسائره، فقد توجه نحو السودان (١٨١٩م)، حيث ذهبُ النوبة وتجارة العبيد ومنتوجات إفريقيا. وفي فترة ١٨٢٤ ـ ١٨٢٨م، شارك محمد علي في إخماد ثورة اليونان إلى جانب السلطان، وأرسل المدربين لبناء الجيش العثماني الجديد بعد القضاء على الإنكشارية. إلاّ إنه في سنة ١٨٢٧م، فقد أسطوله في معركة نفارينو على يد الأساطيل المشتركة لروسيا وبريطانيا وفرنسا. وبعدها لم يشارك في حرب السلطان مع روسيا (١٨٢٨ ـ ١٨٢٩م) بل على العكس، قرر الانفصال عن السلطنة، وعزم على انتهاز فرصة ضعفها لاحتلال بلاد الشام.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٣١م، سيَّر محمد علي جيشه إلى فلسطين، بقيادة ابنه وذراعه الأيمن، إبراهيم باشا الذي اكتسب شهرة عسكرية في حرب اليونان. وفي شتاء تلك السنة، احتل غزة ويافا والقدس وحيفا والجليل، من دون مقاومة. وقدم له الزعماء المحليون ولاءهم بإشارة من أمير جبل لبنان، بشير الشهابي حليف محمد علي. وأبقى إبراهيم باشا الشيخ حسين عبد الهادي حاكماً على منطقة نابلس، وعين أبناء الشيخ قاسم الأحمد حكاماً على القدس ونابلس ويافا. وبعد حصار ستة أشهر، سقطت عكا في يده في ٢٨ أيار/مايو ١٨٣٢م. ومنها توجه إلى دمشق، فدخلها في ١٤ حزيران/يونيو ١٨٣٢م. وفي المعركة عند بحيرة قطينة (بالقرب من حمص)، هزم الجيش العثماني في ٨ تموز/يوليو ١٨٣٢م، فاستسلمت حماة وحلب وأنطاكيا. وبعد موقعة بيلان في ٣٠ تموز/يوليو ١٨٣٢م، توغل في آسيا الصغرى، وهزم العثمانيين مجدداً عند مدينة قونيا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٣٢م، وأسر «الصدر الأعظم» (رئيس الوزراء).

لقد حقق جيش محمد علي الحديث انتصاراً ساحقاً على الجيش العثماني، الذي كان لا يزال في طور البناء، ويلاقي السلطان صعوبات جمة في تشكيله وتزويده، بعد أن ألغى نظام الإنكشارية. واستفاد إبراهيم من حالة التذمر التي سادت بلاد الشام، جراء تردي الأوضاع الاقتصادية، واستفحال الاحتكارات الأجنبية، وإغراق السوق المحلية بالبضائع المستوردة، التي أدّت إلى كساد الصناعات المحلية وانهيار الحرف اليدوية، وكذلك من ردة فعل الناس على زيادة الضرائب لتمويل نفقات الجيش الجديد، وعلى التجنيد الإلزامي الذي فُرض لتوفير الطاقة البشرية لذلك

الجيش. وإزاء هذا النصر الباهر، تحركت الدول الأوروبية، وتوسطت للصلح في معاهدة كوتاهية في أيار/ مايو ١٨٣٣م، التي بموجبها اعترف السلطان محمود الثاني بحكم محمد علي الوراثي في مصر، وفي بلاد الشام وأَضَنة. وأعاد إبراهيم تنظيم البلاد، فقسمها إلى مديريات كالتالي: حلب وطرابلس وأضنة ومعها طرسوس وصيدا ومعها عكا والقدس ونابلس ويافا وغزة. ونصّب على كل منها مديراً بإمرة شريف باشا، صهر محمد علي، وبإشرافه هو كونه قائد الجيش، وولي العهد.

وغداة الاحتلال، وعد إبراهيم باشا سكان بلاد الشام بالأمن والعدل، وسعى للوفاء بوعده. فعمد إلى تنظيم البلاد وتطويرها. ونقل إليها التنظيمات الإدارية والاقتصادية التي أدخلها والده إلى مصر. لم يصادر الأراضي، ولكنه احتكر تسويق القطن والحرير، وركز في أيدي السلطة الإنتاج الزراعي والحرفي، وكذلك السيطرة على التجارة. وفي البداية تمخضت إجراءاته عن تشجيع الاقتصاد وضبط الأمن واستقرار الضرائب، الأمر الذي أدّى إلى ازدهار لم تشهده البلاد منذ زمن. وترك إبراهيم باشا السلطة في جبل لبنان بأيدي الأمراء الشهابيين، وتعامل معهم بخصوصية، إذ تطلع إلى استخراج الفحم والحديد من جبل لبنان، كما أراد استغلال غابات الأرز لإعادة بناء الأسطول المصري، الذي دُمر بالكامل تقريباً في معركة نفارينو. لكن «شهر العسل» بين إبراهيم وسكان بلاد الشام لم يطل، وسرعان ما تواترت الثورات ضده، وخصوصاً في المنطقة الوسطى من فلسطين، كما تألّبت دول أوروبا عليه.

فمشروع محمد علي في مصر، كما في بلاد الشام والجزيرة العربية، وكذلك العراق الذي خطط لضمه، كان يتناقض قطبياً مع مشاريع دول أوروبا الاستعمارية، وخصوصاً بريطانيا. وعندما راح محمد علي يوطد علاقاته مع فرنسا، ويستعين بخبرائها على تطوير الأراضي الواقعة تحت حكمه، وتحديث الإدارة والجيش في دولته، زاد قلق بريطانيا منه، وناصبته العداء. فبريطانيا رأت في قيام دولة قوية في مصر، ترث السلطنة العثمانية المتهاوية، وتسيطر على شرق البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والجزيرة العربية، وتتطلع إلى الهيمنة على الخليج العربي، تهديداً لمصالحها، وخصوصاً لمواقعها الاستراتيجية على شريان المواصلات الحيوي بالنسبة إليها ـ الطريق إلى الهند والشرق الأقصى. ولما رفض محمد علي القبول بالمعاهدة التجارية المبرمة بين بريطانيا والسلطنة العثمانية (١٨٣٨م)، والتي منحت بريطانيا الحق في بيع بضائعها المصنعة بأغلى الأثمان في أراضي السلطنة، بينما تشتري هي المواد الخام منها بأبخس الأسعار، عمدت بريطانيا إلى استغلال الفرص، وإثارة

القلاقل ضد حكم محمد علي في بلاد الشام، وخصوصاً في فلسطين، وإلى تحريض السلطان على محاربته في بلاد الشام وطرده منها.

وفي الواقع، فإن بريطانيا شجعت الزعماء المحليين في بلاد الشام ـ الساحل السوري والحوران ونابلس والخليل ـ على التمرد ضد حكم إبراهيم باشا. وقد استغلت زيادة الضرائب والتجنيد الإلزامي وأعمال السخرة ونزع السلاح من أيدي الناس، كوسائل للتحريض على الحكم المصري. ومنذ سنة ١٨٣٤م، بدأت الاضطرابات كردة فعل على الترتيبات الجديدة، حيث فُرضت «ضريبة الرأس» (الفردة) على الذكور جميعهم من سن ١٤ فما فوق. وكذلك، وأسوة بما فعل محمد علي في مصر ـ تجنيد أبناء البلد في الجيش بدلاً من المماليك ـ عمل إبراهيم باشا إلى إصدار الأمر بالتجنيد الإلزامي، بنسبة ١٠٪ من عدد دافعي ضريبة «الفردة»، وشرع بتطبيقه. كما استثار إبراهيم الزعماء المحليين بمنعهم من جباية الأتاوات ـ الضريبة التي كان يفرضها أبو غوش على المسافرين بين يافا والقدس، مثلاً. وعلاوة على ذلك أمر بجمع السلاح من أيدي السكان لحرمانهم من القدرة على مقاومة إجراءات السلطة بالقوة، الأمر الذي تسبب بردة فعل عنيفة.

واندلعت الثورة أولاً في منطقة القدس في أيار/مايو ١٨٣٤م، ومنها امتدت إلى نابلس والخليل، ولاحقاً إلى صفد. وحاصر الثوار الحامية المصرية في القدس داخل القلعة، أمّا في الخليل فقتلوا أفرادها. وكان ذلك في إثر مغادرة إبراهيم باشا منطقة القدس إلى يافا، فعاد ومعه قوات عسكرية معزّزة، واشتبك مع الثوار في عدد من المعارك التكتيكية، وهزمهم، فخرجوا إلى الجبال وأداروا معه حرب عصابات، هددته بقطع طرق مواصلاته ومحاصرته. وبوساطة رؤساء الأديرة، تصالح إبراهيم باشا مع الثوار، بعد أن ألغى القرارات التي أدّت إلى التمرد عليه. وغادر إبراهيم باشا القدس متوجهاً إلى يافا، وفي الطريق هاجمه الشيخ مصطفى أبو غوش، وألحق بجيشه الخسائر. وفي هذه الأثناء، وصل إلى يافا، جيش مصري كبير، على رأسه محمد علي بنفسه. فعاد به إبراهيم إلى منطقة القدس ونابلس، وهزم الثوار، وأحرق عدداً من القرى، وطارد زعماء الثورة وقتلهم. ومن فلسطين توجه إبراهيم إلى سورية لإخماد ثورات مثيلة في الحوران وجبل الدروز (العرب) وجبال العلويين (النصيرية) في الشمال الغربي.

وعملت بريطانيا على إشعال الحرب مرة ثانية بين السلطنة ومحمد علي. وكان السلطان محمود الثاني، بمساعدة خبراء غربيين، منهم هلموت فون مولتكه، الذي اشتهر لاحقاً في الحرب الألمانية ـ الفرنسية (١٨٧٠م)، قد أعاد بناء الجيش العثماني

وتنظيمه. فاشتبك الجيشان، في إثر خلاف مفتعل على الحدود، في معركة نصيبين (١٨٣٩م)، وهُزم الجيش العثماني، وتوغل إبراهيم باشا في آسيا الصغرى، إذ أصبح الطريق أمامه مفتوحاً إلى إستنبول. وزيادة على ذلك، قام أحمد باشا، قائد الأسطول الذي أُرسل لقصف الإسكندرية بتسليم نفسه وسفنه إلى محمد علي. وبدت السلطنة على وشك الانهيار، فتحركت بريطانيا، وعقدت مؤتمر لندن (١٨٤٠م) بمشاركة روسيا والنمسا وبروسيا، وبغياب فرنسا التي أيدت محمد علي في البداية ثم انكفأت. ووجه المؤتمرون إنذاراً إلى محمد علي بضرورة الانسحاب من بلاد الشام والعودة إلى حدود مصر، مع التهديد باستعمال القوة لإجباره على ذلك إن رفض.

وفي الواقع، رفض محمد علي الرضوخ للتهديد. وفي هذه الأثناء نفضت حكومة فرنسا يدها من الموضوع، وسحبت أسطولها من البحر الأبيض المتوسط، وبقي محمد علي وحده في مواجهة تحالف مؤتمر لندن والسلطنة العثمانية. وفي أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠م هاجمت أساطيل بريطانيا والنمسا مدن الساحل السوري، وأنزلت فيها قوات، احتلت بيروت وصور وصيدا، وأُجلي الأمير بشير الشهابي إلى مالطا. ثم احتلت هذه الأساطيل يافا، وحاصرت عكا واحتلتها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠م، ومنها توجهت إلى الإسكندرية، فقصفتها وحاصرتها. في المقابل، كان الجيش العثماني يتقدم في إثر جيش إبراهيم باشا المنسحب، في أوضاع صعبة، بسبب مهاجمة الزعماء المحليين لمؤخرته، وإنزال الخسائر الكبيرة به. واحتل العثمانيون الجليل وصفد والناصرة وطبرية، وأخيراً القدس. واضطر محمد علي إلى الرضوخ، فانتهى الحكم المصري في بلاد الشام، التي دخلت حقبة جديدة.

تنظيمات إبراهيم باشا

كانت فترة الحكم المصري قصيرة (تسعة أعوام)، إذ لم يفلح محمد علي في ترسيخ الإصلاحات التي سعى لنقلها من مصر إلى بلاد الشام. فبعد اعتراف السلطان العثماني به والياً (باشا) مستقلاً في مصر، وصاحب حق في توريث حكمه لسلالته من بعده، عمل محمد علي بنشاط كبير على تحديث دولته وعصرنتها. أمّا ابنه إبراهيم فقد طوّر الفكرة إلى جعل هذه الدولة عربية، تضم الأراضي جميعها التي ينطق سكانها باللغة العربية. وفي الواقع، فإن محمد علي، وابنه إبراهيم تحديداً، رفعا شأن اللغة العربية في جهاز الدولة. وإبراهيم بالذات رأى فيها عنصر توحيد للمناطق التي أراد فصلها عن السلطنة العثمانية، وإقامة الدولة العربية فيها. لكن بريطانيا، التي أقلقتها حملة نابليون وأزعجتها نوايا محمد علي، تصدرت دول أوروبا في العمل على

التصدي لمشروعه، وقطع الطريق على تجسيده، كونها لم تكن ترغب في قيام دولة شرق - أوسطية فتية على أنقاض السلطنة العثمانية المتهاوية.

لقد أظهر الجيش المصري قدرات عسكرية كبيرة في مواجهة الجيش العثماني، وكذلك في التصدي للثورات المحلية، واستطاع أن يفرض الأمن والنظام، ويكبح تجاوزات الزعماء المحليين ومشايخ القبائل. فمنع الزعيم أبو غوش من جباية الضريبة على الطريق بين يافا والقدس، وألزم السكان دفع الضرائب المستحقة والالتحاق بالجيش عبر التجنيد الإلزامي، وتسليم أسلحتهم، كما نجح إلى حد معين في تفعيل جهاز الدولة ومنع الرشوة في المحاكم. ورفع إبراهيم التمييز عن الأقليات الدينية، وحاول تطوير المرافق وإقامة عدد من المشاريع الصناعية، كاستخراج الفحم والحديد من جبال لبنان. ولبناء الأسطول المصري قطع إبراهيم باشا الأشجار في مساحات واسعة من بلاد الشام، وخصوصاً، في غابات جبل لبنان. لقد وضع بدايات لم تتح له فرصة تطويرها، لكنها تركت آثارها في المرحلة اللاحقة في ميادين متعددة.

وعلى نقيض سابقيه من الباشوات، سمح إبراهيم للبعثات التبشيرية المسيحية بممارسة نشاطها بحرية كبيرة، ومنحها الإذن بإقامة مؤسسات تعليمية وثقافية. وفي سنة ١٨٣٨م سمح لبريطانيا بفتح قنصلية دائمة في القدس، الأمر الذي شكل سابقة في العرف القائم، إذ كانت القنصليات تقام في المدن الساحلية، وتعنى بالشؤون التجارية. وفي الواقع، ومنذ زمن طويل، كانت القنصليات قد تراجعت في عددها وأهميتها مع تراجع الأهمية التجارية لمدن الساحل السوري، وراح رجال محليون يتولون المهمة. أمّا في أيام إبراهيم باشا، وخصوصاً بعد انسحابه من البلاد، فقد راحت القنصليات تؤدي في الأساس دوراً سياسياً. ولم تمض فترة قصيرة حتى فتحت دول أوروبية متعددة قنصليات لها في القدس، بما فيها الولايات المتحدة. وراح قناصل هذه الدول يتدخلون في كل شاردة وواردة من شؤون الحكم في البلاد.

وعلى الرغم من قصر فترة الحكم المصري في فلسطين (١٨٣١ - ١٨٤٠م)، فقد فتحت مرحلة جديدة في تاريخها، إذ وضعت حداً لحالة الفوضى التي سادت البلاد خلال فترة طويلة، كما أسست لعدد من الإصلاحات في الفترة اللاحقة - فترة «التنظيمات» في السلطنة العثمانية. فعلى رأس الحكم وقف إبراهيم باشا، الطامح لإقامة دولة عربية حديثة، وتحت إمرته جيش قوي، كان العمود الفقري للحكم، وأداته لتنفيذ الإصلاحات. وإلى جانب إبراهيم باشا، تولى شريف باشا، صهر محمد علي، الجانب الإداري في الحكم، وله ممثلين (متسلمين) في الأقضية جميعها هم حكامها الإداريون، بصفة موظفين مدنيين، جُندوا على العموم من أوساط السكان

العرب المحليين. ومن خلال المركزية الصارمة، المستندة إلى دعم الجيش الحديث والكبير، استطاع الجهاز الإداري إدخال إصلاحات كبيرة في نظام الحكم، ولكن ليس من دون عقبات. فالقوى المحلية، التي هيمنت على مناطقها في الفترة السابقة، وجدت نفسها تفقد سلطتها، فقاومت عملية الإصلاح الإداري، غير أن يد إبراهيم القوية أجبرتها على الرضوخ. وإذ لم ينجح تماماً في كبح القبائل البدوية عن تجاوزاتها، فإنه قلص كثيراً من قدرتها على تحدي السلطة المركزية، وحدّ من اعتداءاتها على قرى الفلاحين وقوافل الحج وطرق التجارة.

والإصلاحات الإدارية التي أدخلها إبراهيم باشا في نظام الحكم، ضربت المرتكزات التي استند إليها الزعماء المحليون في فرض هيمنتهم على مناطقهم. فقد حلّ موظفو الدولة، التابعون للحاكم الإداري في دمشق، محل أبناء العائلات الكبيرة والقوية في ممارسة السلطة بالمناطق. وجاء التجنيد الإلزامي وسحب السلاح من أيدي الناس، ليزيد من إضعاف هؤلاء الزعماء، وحرمانهم من القدرة على مقاومة إجراءات السلطة المركزية. فتقلص إلى حد كبير تأثير العائلات الإقطاعية في إدارة شؤون البلاد، وبالتالي انحسرت حدة الصراع بينها بشأن الزعامة، وما نجم عنها من اقتتال على الامتيازات الاقتصادية. وعبر العلمنة، وحصر صلاحية المحاكم الشرعية في الأحوال الشخصية فقط، تراجع موقع العلماء في المجتمع، وفقدت العائلات الإقطاعية ركيزة أُخرى من ركائز قوتها. ولا غرو، إزاء هذه الإجراءات التي عمد إليها إبراهيم باشا، ونفذها بحزم، أن ينتهز زعماء تلك العائلات كل فرصة تلوح للتمرد عليها، في محاولة لإعادة الوضع إلى سابق عهده. فاستغل هؤلاء كل حالة تململ في أوساط قطاعات السكان - فلاحين وتجار وحرفيين - وحتى الحركات الوطنية، للانضمام إليها في تحركاتها ضد السلطة.

ويلفت النظر أن إصلاحات إبراهيم باشا، التي كان من شأنها أن تحسن أوضاع عامة الناس، وبالتالي تتمتع بتأييدهم، قد أثارت ردات فعلهم السلبية عليها. فبعد فترة قصيرة من الركون إلى الحكم المصري، كبديل أفضل من الأوضاع السيئة التي كانت قائمة قبله، أخذت العلاقة بين هذا الحكم والناس تتردى، على الصعد والمستويات كافة. فالإصلاحات الإدارية التي أدخلها إبراهيم باشا، ضمنت الأمن العام، ودرجة أعلى من المساواة أمام القانون، ونظام ضرائب أكثر استقراراً وعدالة في مقابل الوضع السابق. ومع ذلك، انتشر التذمر والتململ بين قطاعات واسعة من الشعب، ولم يتوقفا عند الدوائر المتضررة من مركزية السلطة. ويعود ذلك في الأساس إلى ضريبة الرأس (الفردة)، التي فرضها الحكم المصري على الذكور من سن ١٤ فما فوق،

وإلى التجنيد الإلزامي الذي طال عُشر الملزمين بضريبة الفردة، وأعمال السخرة في مشاريع الحكومة، وسحب الأسلحة من أيدي الناس، واحتكار الحكومة للمنتوجات الزراعية الأساسية والحرفية. وأحد الأسباب المهمة لردة فعل السكان ضد الحكم المصري، كان منح الأقليات الدينية المساواة أمام القانون، تحت تأثير الدول الأوروبية ونشاط قناصلها وتدخلهم في إدارة شؤون البلاد.

ونتيجة ذلك، فالحكم المصري في بلاد الشام، الذي قوبل بالترحاب في البداية، لم يلبث أن استجرّ عداء قطاعات واسعة من السكان. وبعد فرض الانسحاب عليه، اجتاحت البلاد موجة من ردات الفعل ضد الإجراءات التي اتخذها، وحاول الزعماء المحليون استعادة سلطتهم الضائعة عندما عادت البلاد إلى حكم العثمانيين. ومع ذلك، فهذه الفترة القصيرة من الإصلاحات التي لم تترسخ، مهدت الطريق أمام التنظيمات التي عمدت السلطة العثمانية إلى إدخالها في نظام الحكم. وكذلك، فقد حصلت الدول الأوروبية خلال الحكم المصري على امتيازات كثيرة، تكرست بعد عودة الحكم العثماني بمساعدة الدول صاحبة تلك الامتيازات. ونتيجة الحكم العثماني المتجدد، الذي اتخذ قراراً بإصلاح نظام الحكم وإدارة الدولة، عبر التنظيمات التي صدرت تحت ضغط الدول الأوروبية، لم تفلح الزعامات المحلية ـ العشائرية ـ في بلاد الشام باستعادة المواقع التي فقدتها، وأخلت مكانها لشريحة جديدة من الزعامة السياسية.

خامساً: فترة التنظيمات العثمانية

أعطى بنو عثمان في بداية بناء إمبراطوريتهم، أصحاب تراث «الغازي»، الجزء الأوروبي منها (روميلي) الأولوية على بقية الولايات، وعندما احتلوا بلاد الشام في القرن السادس عشر، لم يولوها أهمية كبيرة. وكان همهم الأساسي فيها هو الحفاظ على السيادة وجمع الضرائب وتأمين قافلة الحج السنوية وضبط الوضع القائم. ففي بلاد الشام، كما في مصر، أبقوا الوضع كما كان في أيام المماليك، وعينوا بعض من تعاون معهم من أمراء المماليك ولاة في الأراضي التي احتلوها. وفي الواقع، ترك العثمانيون لهؤلاء الولاة مسؤولية القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وسمحوا لهم بالاحتفاظ بجيوش محلية خاصة، في إطار نظام إقطاعي، يتعهد بموجبه كل والٍ بتجنيد قوات عسكرية (سباهي)، بحسب حجم الإقطاع الذي مُنح له. واستغلت السلطة المركزية التناقضات بين الباشوات لضمان ولائهم، وعمدت إلى ضرب أحدهم بالآخر، لإبقائهم تحت السيطرة بصورة عامة. وفي حال فشلها، كانت السلطة

المركزية تقبل بالواقع مرحلياً، حتى تحين الفرصة للانقضاض على الخارجين عليها.

وقد ظل هؤلاء الباشوات خاضعين للسيادة العثمانية، ما دامت هيبة السلطنة تفرض ذلك. وعندما بدأت تلك الهيبة تتراجع، راح الباشوات يعززون مواقعهم، ويفرضون استقلالهم الذاتي في ولاياتهم. وتفاقمت هذه الظاهرة في القرن الثامن عشر، حيث برز آل العظم في سورية، وظاهر العمر، ومن بعده الجزار، ثم سليمان وعبدالله، في فلسطين (ولاية صيدا)، وكذلك كان حال الأمراء المعنيين، ومن بعدهم الشهابيون في لبنان. وقد استطاع هؤلاء أن يفرضوا سيطرتهم على مناطقهم، ويحافظوا على درجة من الاستقرار فيها، وحتى تنمية مواردها وتحقيق ازدهارها الاقتصادي. أمّا في الريف، وعلى أطراف الصحراء، فقد برزت قبائل بدوية قوية، وكذلك عائلات إقطاعية كثيرة، بسطت هيمنتها على السكان في غياب السلطة المركزية. وبعض القبائل البدوية فرض حمايته على القرى والطرق، وجبى الأتاوات لقاء ذلك، وحتى من السلطة نفسها، وخصوصاً لقاء حماية أو تأمين مرور قافلة الحج. وقد تميّزت منطقة الجبال الوسطى في فلسطين بشيوع هذه الظاهرة التي اصطدم بها إبراهيم باشا، واستطاع إضعافها بعد عدد من المعارك الضارية.

وكان إهمال السلطة العثمانية لولايات بلاد الشام، والحروب المتكررة بين الباشوات فيها، وكذلك الصراعات الدامية بين العائلات المتنفذة، إضافة إلى أعمال النهب والتخريب التي مارستها القبائل البدوية القوية، قد أفقرت البلاد، وقلصت عدد سكانها. وفي فلسطين، كان للصراعات بين الزعماء المحليين، وخصوصاً في منطقة الجبال الوسطى، آثار سلبية كبيرة على حالة الأمن والاستقرار والأوضاع الاجتماعية عامة. وفترة الحكم المصري القصيرة، بما جلبته من استقرار، وما أدخلته من إصلاحات، لم تستطع كبح هذا المسار التدميري. والثورات التي قام بها هؤلاء الزعماء المحليون ضد إبراهيم باشا، وهزيمتهم في معارك عنيفة، جلبت المزيد من الخراب والإفقار على السكان. في المقابل، أعاد الحكم المصري بلاد الشام إلى بؤرة الاهتمام الأوروبي في إطار المسألة الشرقية. وبعد حفر قناة السويس (١٨٦٩م)، زاد التنافس بشأنها، وبالتالي بشأن فلسطين لقربها منها، وذلك بين الدول الأوروبية الرأسمالية. وقد قادت بريطانيا عملية تصعيد التنافس، بعد أن اشترت أسهم مصر في قناة السويس (١٨٧٥م)، ومن ثمّ احتلت ذلك البلد (١٨٨٢م) فأصبحت فلسطين ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إليها. وليس مصادفة أن تتواكب بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين مع احتلال بريطانيا لمصر.

بعد فترة قصيرة من موت السلطان المصلح محمود الثاني (١٨٣٩م)، وتولي

ابنه عبد المجيد مكانه، صدر «فرمان التنظيمات» الشهير باسم «خط شريف جولخانه». وكان ذلك بعد هزيمة الجيش العثماني على يد إبراهيم باشا، وتدخل الدول الأوروبية لفرض الانسحاب على الجيش المصري. وكان هذا الفرمان يهدف إلى انتشال السلطنة من أوضاعها المتردية والحفاظ على تماسكها، من جهة، واكتساب عطف الدول الأوروبية، عبر نشر المساواة بين شعوب السلطنة، من جهة أُخرى. وقد تضمن الفرمان إصلاحات في ثلاث نواح أساسية: ١) إدارة الدولة وتحديث جهاز الحكومة؛ ٢) تحسين أحوال رعايا السلطان؛ ٣) تسوية أوضاع المواطنين غير المسلمين في أراضي السلطنة. وإذ أعلن الفرمان عزم الحكومة على صيانة أمن المواطنين، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم وكرامتهم، وتوخي العدالة في فرض الضرائب والتجنيد، فقد تطرق إلى الإجراءات الإدارية الجديدة وتطوير جهاز الدولة. لكن التركيز كان على مساواة المواطنين جميعهم أمام القانون، الأمر الذي يعني التخلي عن الشريعة الإسلامية كأساس للتشريع وللقضاء. وتوالى بعد هذا الفرمان صدور قوانين متعددة: الجنائي والتجاري وملكية الأرض... إلخ.

لكن هذه الإصلاحات قوبلت بمعارضة شديدة من قبل الأوساط التقليدية والمحافظة في السلطنة، وخصوصاً في العاصمة. وكان تطبيق هذه الإصلاحات ينطوي على صراعات في إستنبول، ولذلك تعرقل تنفيذها. ومرة أُخرى كانت الأولوية للولايات الأوروبية وآسيا الصغرى، فتأخرت في بلاد الشام. وزاد في تعقيد الأمور توالي الأزمات الاقتصادية والمالية التي انتابت السلطنة، وبالتالي تزايد تدخل دول أوروبا في شؤونها الداخلية، الأمر الذي زاد في حدة ردات فعل الأوساط المحافظة ضد التنظيمات، ذات الطابع الغربي. وفي الواقع، جرّت تلك التنظيمات أعمال عنف ضد الأقليات الدينية (دمشق ولبنان ١٨٦٠م)، كما حفزت محاولات على اغتيال السلطان عبد المجيد نفسه. واضطرب حبل الأمن في العاصمة، عبر مؤامرات شارك فيها ضباط كبار في الجيش بالتحالف مع العلماء. وما كادت السلطنة تخرج من موجة الاضطراب حتى مات السلطان عبد المجيد (١٨٦١م)، وتولى مكانه أخوه عبد العزيز، الذي عُرف بعناده ومزاجه المتقلب وعدائه للإصلاحات. فتوقفت التنظيمات، وتردت الأوضاع في السلطنة عامة، وخصوصاً نتيجة ردات فعل دول أوروبا الدائبة على إبطالها.

فبعد الانسحاب المصري، عادت بلاد الشام إلى الحكم العثماني بفضل تدخل الدول الأوروبية، وفي مقدمتها بريطانيا. وبقدر تأثيرها في فرض الانسحاب على محمد علي، وإلزامه بالانسحاب إلى مصر، وبالتالي إعادة الوضع في بلاد الشام إلى

سابق عهده، أي إلى ما قبل الحملة المصرية عليها، زادت الدول الأوروبية نفوذها، ليس في هذه البلاد فحسب، بل في أراضي السلطنة العثمانية بصورة عامة. وبينما لم تترسخ إجراءات إبراهيم باشا، لم تفلح السلطة العثمانية في إحكام قبضتها على نواحي البلاد جميعها. وعادت منطقة الجبال الوسطى إلى النزاعات العشائرية، وإلى الصراعات القبلية، بين القيسية واليمينة، وإلى تصفية الحسابات القديمة، الأمر الذي أدّى إلى اضطراب حالة الأمن. وعاد الشيخ أبو غوش، الذي تزعم العصبية اليمنية إلى فرض سلطته على طريق يافا ـ القدس، وجباية الضرائب من المسافرين عليها. واضطر العثمانيون إلى الاعتراف ببعض زعماء العشائر حكاماً في مناطقهم، الأمر الذي استثار آخرين، وبالتالي إلى نشوب الصراعات بينهم بصورة متواترة. وقد استغلت السلطة هذه الصراعات لإضعاف الجميع، تعويضاً عن تقصيرها في فرض هيبتها عليهم وإحكام قبضتها على مناطقهم.

ولدى استعادته بلاد الشام، لم يعد الباب العالي إلى نظام حكم الباشوات السابق فيها، وإنما نزع عنها الصفة شبه المستقلة التي كانت لها في الماضي، وألحقها بالمركز مباشرة. ومنذ البداية أُقيمت الإدارة الجديدة على أساس المركزية الشديدة والتتريك، فاستُبدل الموظفون المحليون بآخرين أتراك، وفي جميع المناصب ذات الأهمية. واعتمد الباب العالي أسلوب نقل الموظفين سنة بعد أُخرى، ومن مهمة إلى غيرها. وسحب من الموظفين الحق في إصدار عقوبة الإعدام، وأخضعهم للرقابة والمحاسبة على سوء استعمال السلطة. وإذ استقرت الأوضاع نسبياً في الساحل والشمال، فقد ظلت منطقة الجبال الوسطى مضطربة، وعمد العثمانيون (١٨٥٤م) إلى جعل القدس ولاية مستقلة، تابعة لإستنبول مباشرة، في محاولة للسيطرة على الوضع الأمني فيها، من جهة، ولمراقبة نشاط القنصليات الأجنبية، من جهة أُخرى. وأُلحق بهذه الولاية سنجقا نابلس وغزة. واستطاع الوالي مصطفى ثريا أن يوطد الأمن، ويحول دون اندلاع الاقتتال الطائفي في القدس ومحيطها، أسوة بما جرى في لبنان ودمشق (١٨٦٠م).

وفي إطار التنظيمات الإدارية التي أدخلتها السلطنة في هذه الفترة، صدر قانون تشكيل الولايات (١٨٦٤م)، الذي وضع إطاراً موحداً للإدارة في الولايات كلها. وبموجبه قُسمت بلاد الشام إلى ولايتين: سورية وحلب. وكل ولاية قسمت إلى متصرفيات (سناجق)؛ والمتصرفيات إلى قائمقاميات (أقضية)؛ والأقضية إلى مديريات (نواح). وعُيِّن على كل وحدة إدارية موظف تركي، يتبع الأعلى منه بحسب التسلسل والاختصاص: مدير ـ قائمقام ـ متصرف ـ والي. وأصبح الوالي يتبع وزارة الداخلية

في إستنبول، التي أُنشئت سنة ١٨٦٠م. واستعان الموظفون الأتراك، في جميع المراتب الإدارية المسؤولة بمجلس يمثل طبقات الشعب كلها وفئاته وطوائفه. وإذ لم يضع هذا الترتيب حدّاً نهائياً للفساد وسوء استعمال السلطة، فإنه قلص إلى حد كبير الاستئثار الفردي بها، ومنح فئات الشعب قسطاً من إدارة شؤون مجتمعهم. وبينما بقيت سلطة الزعماء العشائريين قائمة، إلاّ إن تجاوزاتهم تقلصت، وتراجعت الصراعات بينهم، وبذلك قلّت أهميتهم، وبالتالي تفككت التركيبات العشائرية.

وفي التنظيم الجديد، تبعت متصرفية فلسطين ولاية سورية، وظل يحكمها متصرف مقرُّه القدس. وكان يتبعها تسعة أقضية، هي: القدس والخليل وغزة واللد ونابلس والسامرة وبلاد الشقيف وبلاد حوران والغور الشرقي. ثمّ فُصلت متصرفية القدس عن ولاية سورية (١٨٧٣م)، واتبعت مباشرة لإستنبول. وكان من أسباب ذلك كثرة مشكلات هذه المتصرفية، التي تسبب في قسط كبير منها قناصل الدول الأوروبية الذين زاد عددهم، واشتد التنافس بينهم، وبالتالي تدخلهم في إدارة شؤون البلاد. ولأن الوالي لم يستطع التعامل مع هذه المشكلات لحساسيتها بالنسبة إلى الباب العالي، فقد أُحيلت إلى هذا الأخير مباشرة. وفي سنة (١٨٨٧م)، شُكلت ولاية بيروت، نظراً إلى أهميتها تجارياً وسياسياً. وتبع هذه الولاية سنجق عكا، الذي ضمّ أقضية حيفا وطبرية وصفد والناصرة، كما تبعها سنجق البلقاء ـ نابلس، الذي ضم قضاءي جنين وطولكرم (بني صعب).

ويتضح من الإجراءات الإدارية التي اتخذها الباب العالي في بلاد الشام بعد الانسحاب المصري، أنه كان يرمي إلى فرض حكم إستنبول المباشر على هذه البلاد التي ظلت منذ الاحتلال العثماني تتمتع بنوع من الحكم الذاتي المحلي، في الإطار العام للسلطنة. وذلك، ليس فقط في الريف وأطراف الصحراء، حيث القبائل القوية والزعماء المحليون فرضوا هيمنتهم، وإنما أيضاً في المدن، حيث عائلات غنية أقامت لنفسها جيوشاً خاصة بها. لكن الإجراءات العثمانية المتخذة لتحقيق هدف المركزية ظلت تعتورها الثغرات، وبالتالي تنقصها النجاعة في الأداء. وإذ تقصلت سلطة الولاة، وتبعاً لذلك قدرتهم على التفرد والتمرد على المركز، فقد برز عجزهم في إدارة شؤون البلاد بعد الاستقرار السياسي. وبينما أُخضع الموظفون الكبار إلى المراقبة والمحاسبة والنقل الدوري، فإن الفساد الذي تفشى في الأجهزة والمراتب الدنيا ظل على ما كان عليه، بل استشرى. وكذلك الحال بالنسبة إلى ضباط وأفراد الجيش المحلي، غير النظامي. وعلى العموم، فإن أوضاع البلاد الاقتصادية راحت

تتراجع، ومع فتح أسواقها أمام البضائع الأجنبية، انحسرت سوق الصناعات المحلية، وأصابها الكساد. ومداخيل بلاد الشام من الضرائب لم تكن كافية لتسديد نفقات الجهاز الإداري المتنفخ، الذي وظفه الباب العالي في إدارة شؤون البلاد.

لكن فرض السلطة المركزية في بلاد الشام كان يفترض اتخاذ الإجراءات اللازمة لزعزعة مرتكزات قوة الزعماء المحليين - الجيوش الخاصة والسلاح والتزام جباية الضرائب. وفي المقابل، كان على الحكومة المركزية توفير أدوات السلطة الجديدة - موظفين وجيوش نظامية وقوانين تضبط الإدارة والعلاقة بين السلطة والناس. وفي هذا السياق، كانت التنظيمات الجديدة التي عمد إليها الباب العالي تعاني ثغرات على الصعيد الذاتي، وتواجه عقبات على الصعيد الموضوعي. فبعد الانسحاب المصري، كانت ردة فعل الزعماء المحليين، ومعهم قطاعات واسعة من السكان، عنيفاً على الإجراءات التي اتخذها إبراهيم باشا وسعى لتجسيدها بيد من حديد. وفي سعيها لزحزحة الحكم المصري من بلاد الشام، عمدت السلطنة إلى تقوية النزعات الاستقلالية لدى الزعماء المحليين، وقدمت لهم الوعود السخية لتحريضهم على الحكم المصري، كما زودتهم بالسلاح والمال لمقاتلة جنوده وتدمير جيشه، حتى وهو ينسحب. وبذلك، كان الباب العالي يؤسس لإفشال التنظيمات التي حاول إدخالها لاحقاً. هذا، ولأسباب أُخرى تتعلق بالحكومة في إستنبول ظلت الإصلاحات في بلاد الشام تسير ببطء شديد.

وإزاء الأوضاع الجديدة التي تشكلت في بلاد الشام بعد الانسحاب المصري، إذ سارع الزعماء المحليون إلى استعادة مواقعهم السابقة، برز عجز الحكومة العثمانية المركزية عن التصدي لهذه الظاهرة، إذ افتقدت القوة العسكرية اللازمة لفرض إرادتها، والجهاز الإداري المؤهل لتولي المسؤولية بدلاً من الإدارة المصرية المتقدمة. وبعد فترة من المراوحة والتردد، دامت نحو خمسة أعوام حزمت الحكومة العثمانية أمرها، وعينت قائداً جديداً للجيش في بلاد الشام، نامق باشا الذي هدد الزعماء المحليين باستعمال القوة ضدهم إذا لم يخضعوا له. وإذ استطاع نامق باشا أن يفرض هيبته عليهم، ويُدخل عدداً من الإصلاحات في الإدارة والتجنيد وجباية الضرائب، غير أن النجاح في هذا المضمار ظل محدوداً. فسياسة الباب العالي المترددة، وعدم استقرار الموظفين الكبار في مواقعهم لفترات طويلة، إذ كانوا يُنقلون سنوياً، والصراعات في إستنبول بشأن الإصلاحات، عرقلت تجسيد التنظيمات التي نصّت عليها المراسيم السلطانية. وفي المقابل، لم تفعل التهديدات باستعمال القوة فعلها في ردع الزعماء المحليين وكبح جماحهم. وكما توصل الطرفان - السلطة المركزية والزعماء - إلى

حلول وسط في أغلب الأحيان، كذلك توقفت عمليات الإصلاح عند خط الوسط أيضاً.

وعلى الرغم من كل محاولات السلطة تنظيم جباية الضرائب مباشرة من السكان، عبر موظفي الدولة، فقد ظل الالتزام قائماً في بلاد الشام، وبقي أساساً لاستمرار زعماء محليين تولي مهمة الجباية، وبالتالي الحفاظ على نفوذهم في مناطقهم. وبالنتيجة، ظل هؤلاء الزعماء عقبة في طريق السياسة العثمانية الرامية إلى مركزة السلطة في أيدي جهاز الدولة الخاضع إلى إشرافها المباشر. وقد شكّل هؤلاء الزعماء شريحة اجتماعية وسيطة بين السلطة والسكان. وكذلك، لم تحقق محاولات تنظيم التجنيد الإلزامي نجاحاً كبيراً في بلاد الشام كلها. فالزعماء المحليون، وكذلك السكان عامة، قاوموا هذا الإجراء، كل لأسبابه الخاصة. وعندما حاولت السلطة إجراء إحصاء للسكان، كمقدمة لتنظيم عملية التجنيد، قوبل الإجراء بمقاومة عنيفة. وإذ كانت يد السلطة هي العليا في المواجهة، عمد المطلوبون للتجنيد إلى الفرار، تحاشياً للوقوع في أيدي القوات العسكرية التي كانت تجوب المناطق، وتسوق المجندين. وبعد محاولات عدة، استطاعت السلطة المركزية فرض التجنيد في المدن، ولكن ليس في الريف، أو بين القبائل البدوية، وخصوصاً في المناطق الجبلية. ولذلك، وبينما اهتز موقع الزعماء المحليين في المدن، لوجود السلطة فيها، ولتجريد زعمائها من عناصر قوتهم التقليدية، فإن زعماء الريف لم يتأثروا كثيراً بإجراءات الحكومة، وخصوصاً في المناطق الجبلية، أو بين القبائل البدوية.

ففي المدن، حيث تمركز الجهاز الإداري وتموضعت القوات العسكرية النظامية، حققت التنظيمات نجاحاً أكبر. وبعد أن حُسم الصراع مع الزعامات المحلية لمصلحة السلطة المركزية، أمكن وضع عدد من الأنظمة المرسومة في الفرمانات موضع التنفيذ. ولم يحدث ذلك من دون مقاومة أو عقبات. فالمدن في بلاد الشام كانت لفترات طويلة تتمتع بحكم محلي، ولم تكن تخضع لسلطة الحكم التركي. وكثيراً ما حشد الزعماء المحليون قواهم، على الرغم من خلافاتهم الداخلية، لطرد هذا الحاكم، أو تهميش دوره. وقد أنزل الحكم المصري ضربة قوية بهؤلاء الزعماء والأعيان ومرتكزات قوتهم ـ المادية والمعنوية. لكنهم عادوا وانتعشوا مع عودة الحكم العثماني، وما قدمه لهم للتمرد على الحكم المصري. وقد تمت تسوية العلاقة بين هؤلاء الزعماء والحكم التركي، وتوصل الطرفان إلى حلول وسط. فالتنظيمات قلصت صلاحيات الوالي وأعوانه من الموظفين الأتراك، وبذلك فتحت الباب أمام الزعماء المحليين لإثبات وجودهم السلطوي. في المقابل، فإن

الوجود العسكري التركي النظامي في المدن كبح هؤلاء الزعماء عن اللجوء إلى الصدام مع ممثلي الحكومة المركزية، واتخذت المواجهة بين الطرفين منحىً آخر، جرى التعبير عنه في «المجالس»، التي أنشأتها السلطة في المدن، إلى جانب الحاكم التركي.

وإذ لم تكن هذه المجالس جديدة على المدن السورية، فإن العثمانيين في فترة التنظيمات منحوها سلطات واسعة نسبياً. ومثل هذه المجالس كانت قائمة في المدن السورية الرئيسية قبل الحكم المصري (١٨٣١م). وكانت تسمى «دواوين» (جمع ديوان). وتضم إلى جانب الحاكم، المتسلم والدفتردار وكبار ضباط الجيش، وبعض العلماء البارزين (القاضي والمفتي) ونقيب الأشراف، وبعض الأعيان. وفي إطار أوسع، كانت المجالس تضم ممثلي التجار والحرفيين ومشايخ الطرق الصوفية. لكن صلاحياتها كانت على العموم محصورة في تقديم المشورة للحاكم. أمّا إبراهيم باشا، فقد جعل هذه المجالس ذات صلاحيات أوسع، كما حرص أن يكون تركيبها أكثر تمثيلاً لقطاعات السكان المتعددة من دون استثناء، فأصبحت بمثابة هيئات مساعدة للحاكم في تصريف الأمور. وكانت تتشكل من الحاكم (المصري)، وموظفي الحكومة الكبار (المصريين أيضاً)، وبعض الأعيان المحليين وكبار التجار وممثلين عن قطاعات السكان - المسلمين وسواهم. وفضلاً عن دورها في مناقشة الشؤون الإدارية والاقتصادية والمالية والتجارية الداخلية، مُنحت المجالس صلاحيات قضائية في الأحوال الشخصية. أمّا القضايا التجارية والخلافات المالية، فكانت من صلاحية محاكم خاصة، تشكلت من تجار كبار، ومن الطوائف الدينية جميعها.

وعندما عاد العثمانيون إلى حكم بلاد الشام، أبقوا على المجالس فيها، ولعلهم نقلوا عنها في الولايات الأُخرى. وكانت الحكومة تعيّن أعضاء المجالس من موظفي الدولة الكبار ورؤساء الطوائف الدينية، فضلاً عن ممثلين منتخبين عن تلك الطوائف. وبناء عليه، كانت المجالس العثمانية حكراً على طبقات المجتمع العليا، وبالتالي أقلّ تمثيلاً ديمقراطياً من المجالس التي أقامها إبراهيم باشا. وبحسب صفتها، عالجت المجالس القضايا الإدارية والقضائية في الولاية أو السنجق أو الناحية. وتمتعت بصلاحيات واسعة، إذ إن الأمور جميعها المتعلقة بالإدارة والمال كانت تمر عبر المجالس، وتنفذ بعد موافقتها، على الرغم من أنها استشارية في الأساس. وكانت للمجالس صلاحيات قضائية، باستثناء الأحوال الشخصية، التي كانت من صلاحية المحاكم الشرعية. وتدرجت صلاحيات المجالس بحسب التراتبية الإدارية، من

مجلس الناحية إلى السنجق إلى الولاية. ووفق هذه التراتبية أُحيلت القضايا بحسب أهميتها من الأدنى إلى الأعلى. وباتساع مهمات المجالس، تفرعت إلى هيئتين: الأولى إدارية، والثانية قضائية، ولكن في إطار المجلس الواحد.

وعلى العموم، ظلت السلطة العثمانية ضعيفة في الريف، وغائبة في المناطق النائية ـ الجبلية والصحراوية. وفي هذه المناطق، قام بالمهمات الإدارية القليلة شيخ القرية، الذي كان يتبع «ناظر الناحية» والذي بدوره يتبع «مدير القضاء». وكان زعماء الريف بصورة عامة أشخاصاً محليين، اضطرت السلطة إلى التعامل معهم لافتقارها إلى القوة العسكرية اللازمة لضبط الأوضاع في هذه المناطق المعزولة. وكثيراً ما تمرد الزعماء المحليون على السلطة، وامتنعوا من دفع الضرائب المستحقة وتصدوا لقوات الحكومة بالسلاح عندما هاجمت مراكزهم. وقد حدث ذلك في الساحل السوري (جبل العلويين) ومنطقة بعلبك وجبل لبنان وجبل الدروز (العرب) والجبال الوسطى من فلسطين ـ نابلس والقدس والخليل. وفي هذه المناطق جميعاً، حاولت السلطة استغلال التناقضات بين العائلات المتنفذة، أو بين فروع العائلة الواحدة، للحفاظ على ولاء الحاكم للسلطة المركزية. ولكن عندما حاولت تلك السلطة إرسال جيش تركي لفرض هيبتها على الجبليين، حشدوا قواهم، وتصدوا لهذا الجيش. ولذلك سادت حالة من عدم الاستقرار في تلك المناطق، على نقيض المدن، حيث راحت تتشكل زعامة جديدة، عبر المشاركة في تسيير أمور الحكم والتمرس بأساليبه.

وفي فلسطين، تميّزت منطقة جبال نابلس بمقاومتها للحكم المركزي، كما عُرفت بالصراع الدائم بين زعمائها المحليين. ولهذه المنطقة تاريخ طويل في التمرد على السلطة. فحتى ظاهر العمر والجزار ونابليون وإبراهيم باشا، لم يستطيعوا ضبط الأوضاع فيها. وبمساعدة الأمير بشير الشهابي، استطاع عبد الله باشا احتلال قلعة سانور الحصينة (١٨٢٩ ـ ١٨٣٠م)، لكنه فشل في الاحتفاظ بها تحت سيطرته. ولقي إبراهيم باشا صعوبة كبيرة في إخضاعها، وكانت أول من تمرد عليه (١٨٣٤م)، وهاجمت جيوشه المنسحبة إلى مصر (١٨٣٩م). وبرز فيها عدد من العائلات الإقطاعية القيسية (طوقان وجرّار وريّان)، وأُخرى يمنية (النمر وقاسم وعبد الهادي)، ظلت تتناحر على الدوام. ولكن هذه العائلات كانت على العموم تتوحد ضد تمركز قوات عسكرية نظامية في مناطقها، وبالتالي فرض السلطة المركزية عليها. وإزاء عجز الحكومة عن إخضاع هذه العشائر بالقوة، فقد عمدت إلى استغلال التناقض بينها، وبالتالي تسعير التناحر بين التكتلات العشائرية، التي كثيراً ما جرّت إليها بعض القبائل البدوية أيضاً، وذلك بشأن تولي الالتزام في المنطقة وما يدرُّه ذلك من مكاسب

اقتصادية ومعنوية، تنافس بشأنها أساساً آل طوقان وآل عبد الهادي.

وعلى خط هذا الصراع العشائري، دخل قناصل الدول الأوروبية التي فتحت لها قنصليات في القدس أيام الحكم المصري. فانحاز القنصل البريطاني إلى آل طوقان الذين مالوا على العموم إلى العثمانيين، ضد المصريين، فكانوا على رأس المناوئين لحكم إبراهيم باشا، ورحبوا بعودة العثمانيين إلى حكم البلاد. في المقابل انحاز القنصل الفرنسي إلى آل عبد الهادي الذين كانوا يميلون إلى الحكم المصري، ولم يكونوا سعداء بعودة الحكم العثماني. وفي مناوراتها بين الطرفين، كانت الحكومة العثمانية تفضل آل طوقان، لولائهم لها، ولصداقتهم مع الإنكليز. ولكنها إزاء مقاومة آل عبد الهادي العنيفة، وأخذاً في الاعتبار قوتهم المالية والشعبية، فقد عهدت الحكومة إليهم زعامة المنطقة أحياناً. وفقط بعد انتهاء «حرب القرم» (١٨٥٤ - ١٨٥٥م)، استطاعت السلطة العثمانية أن تتحكم في زمام الأمور في جبل نابلس، وذلك من خلال عمل عسكري واسع النطاق، جاء في إثر اضطرابات عنيفة في تلك المنطقة، كانت موجهة ضد العثمانيين والدول الأوروبية. وقد تحركت السلطة العثمانية تحت ضغط قناصل الدول الأجنبية، وعينت حاكماً تركياً على المنطقة، ضياء بك، ورفدته بقوة عسكرية كبيرة. وإلى جانب الحاكم، أُقيم مجلس يضم أعيان المنطقة، ومن خلاله تابع هؤلاء صراعاتهم.

وإلى الشمال الغربي من القدس، في قرية العنب، تمركزت عائلة أبو غوش (اليمنية)، وسيطرت لفترة طويلة على الطريق المهمة بين يافا والقدس، عند مداخل عاصمة السنجق، وفرضت على المسافرين الضرائب، وعلى التجار الأتاوات. وكانت تغير على القوافل التي لم تدفع ما يطلب منها وتنهبها، كما دخلت في صراعات محلية مع العشائر المجاورة. وقد استسلمت عائلة أبو غوش لإبراهيم باشا من دون قتال. وعندما عادت المنطقة إلى حكم العثمانيين، أُعيد مصطفى أبو غوش ملتزماً عليها، ومسؤولاً عن الأمن على الطريق إلى القدس. ولكنه تمرد على السلطة، وراح يعمل لحسابه الخاص، وفتح صراعاً مع آل سمحان (القيسيين)، الذين نافسوه بتحريض من العثمانيين. وفي سنة ١٨٤٦م جرّد محمد قبرصلي باشا، حاكم القدس العثماني، حملة ضدهم وأخضعهم، وقتل عدداً من رؤسائهم، وعندما استُدعي قبرصلي (١٨٤٧م) إلى إستنبول، عادت عائلة أبو غوش للهيمنة على منطقتها، وبالتالي التمرد على السلطة، وممارسة أعمال النهب والاحتراب بين القيسية واليمنية. ونظراً إلى أهمية القدس، والطريق المؤدي إليها من يافا، وبعد تدخل قناصل الدول الأوروبية، رفعت الحكومة العثمانية سنجق القدس إلى مرتبة «إيالة»، وعينت عليها

حاكماً قديراً، يعقوب باشا الذي استطاع إخضاع المنطقة للحكومة المركزية في القدس.

وكان سكان جبل الخليل أيضاً بؤرة تمرد على السلطة المركزية، وساحة احتراب بين العشائر المحلية. وقد برز فيها عبد الرحمن عمرو، في قرية دورا. وعلى عكس مصطفى أبو غوش، قاوم عبد الرحمن عمرو إبراهيم باشا، وكان من أول المتمردين على حكمه (١٨٣٤م). وقبل الانسحاب المصري من بلاد الشام، وبتحريض من الإنكليز ودعمهم، عاد عبد الرحمن وأعلن الثورة على الحكم المصري، وقتل حاكم الخليل المصري وحاشيته. ولدى عودة العثمانيين، عُيّن «مُحَصِّلاً» (جابي ضرائب) في المنطقة، لكنه سرعان ما تمرد عليهم، وأعلن استقلاله عنهم، ورفض دفع الضرائب المستحقة عليه. فوجه قبرصلي، حاكم القدس، جيشاً تركياً ضده، وحاصره في الخليل، وقبض عليه، مع أخيه ومنافسه في الزعامة محمد عمرو وأبعده عن المنطقة، لكنه عاد إليها بعد استدعاء قبرصلي إلى إستنبول، وأعلن العصيان مرة أُخرى. وقد تكرر ذلك عده مرات، وحتى عندما حوصر في إذنا (قضاء الخليل)، واستسلم من معه، فإنه هرب، وعاد مرة أُخرى، وعيّن (١٨٥٨م) «ناظراً» لقضاء الخليل، وأخيراً قبض عليه (١٨٥٩م) وسجن، ووضعت منطقته تحت الحكم العسكري العثماني.

ومن المشكلات الكبيرة التي واجهت الحكم العثماني في بلاد الشام، كانت القبائل البدوية وسلوكها المعادي للحكم المركزي، أو لحياة الاستقرار والزراعة، وسطوها على طرق التجارة، واقتتالها الدائم بين بعضها البعض. وهذه المسألة بالنسبة إلى فلسطين قديمة قدم التاريخ، إذ هي تحاذي ثلاث صحارى كبيرة، ظلت طوال التاريخ مجال ترحال قبائل بدوية ـ سيناء والجزيرة العربية والبادية السورية. ومن هذه الصحارى جميعاً، ظلت موجات القبائل البدوية تضغط على حدود الأرض المعمورة فيها، وتحاول التغلغل داخلها، أو فرض السيادة على سكانها، أو غزوها ونهبها، واستباحة حقولها كمراعي لقطعانها من الجمال والمواشي، وبالنتيجة تخريبها. ومنذ الاحتلال العثماني لبلاد الشام (١٥١٧م)، لم تستطع السلطة فرض هيبتها على القبائل البدوية، سواء لأن بلاد الشام لم تتمتع بأهمية كبيرة في نظر العثمانيين، أو لأنها لم تملك القوة العسكرية الكافية في بلاد الشام لمحاربة تلك القبائل القوية وإخضاعها. وعلى العكس، عمدت السلطة العثمانية، التي أولت أهمية خاصة لقافلة الحج السنوية، إلى دفع الرشاوى لمشايخ القبائل الضاربة على تلك الطريق، لحماية القافلة، أو على الأقل لعدم الاعتداء عليها.

وقد شهدت بلاد الشام موجة كبيرة من الهجرة البدوية إليها، جاءت من الجزيرة العربية، وكانت أبرز قبائلها عنزة، القادمة من نجد، والتي انتشرت في البادية السورية. وفي شرقي الأردن، تقدمت قبيلة بني صخر الكبيرة شمالاً، ودفعت قبيلة العدوان إلى جبال البلقاء. وهاتان القبيلتان قامتا بغزوات متكررة على فلسطين ـ غربي نهر الأردن. وقبيلة أصغر ـ التعامرة ـ كانت تتجول بين بيت لحم والبحر الميت. وفي النقب ومنطقة غزة وبئر السبع، انتشرت عدة قبائل ـ التياهة والترابين والعزازمة وغيرها. وإضافة إلى هذه القبائل الكبيرة استقر في فلسطين عدد من القبائل الأُخرى، تأرجح بين الرعي والزراعة، وعمل أحياناً كقوة شرطة حدود لدى الحكومة في مواجهة تجاوزات القبائل البدوية الأُخرى، ومنها الهنادي في شمال فلسطين. وإذ استطاع إبراهيم باشا فرض هيبته على القبائل لفترة قصيرة، فإنها بعد انسحابه انتهزت الفرصة لاقتناص جزء من التركة، الأمر الذي تسبب بمشكلات كبيرة للحكومة العثمانية في بلاد الشام عامة.

وبعد الانسحاب المصري، استغلت القبائل الفراغ الذي تركه ذلك الانسحاب السريع، من جهة، وعجز الحكومة العثمانية الجديدة عن فرض سيطرتها على الريف وأطراف الصحراء، من جهة أُخرى، وتقدمت لملء الفراغ، بطريقتها الخاصة. وكانت القرى الزراعية في الريف الضحية الأولى لحركة القبائل تلك. فوقعت مناطق واسعة تحت رحمة مشايخ القبائل، الذين فرضوا على سكانها «الخوّات»، لقاء الحماية الاسمية، التي لم تتوفر فعلاً في الأغلب. وشاع بين الفلاحين قول «حاميها حراميها». ولم تنج المدن من تجاوزات القبائل المحيطة بها، والتي لم تتورع عن محاصرتها وفرض الأتاوات عليها. وحتى مدن كبيرة مثل حلب وحمص وحماة، لم تفلت من أيدي تلك القبائل، أو تسلم من تدخل المشايخ في شؤونها الداخلية. وفي فلسطين، تعرضت مدن مثل بيت لحم وأريحا وغزة، لممارسات شبيهة، كما دخلت القبائل على خط الصراعات بين الزعماء المحليين، فعززت بذلك وجودها في محيط القرى والمدن، وكذلك مواقعها في توازن القوى. ومن الأهداف الرئيسية لمشايخ القبائل كانت طرق التجارة، سواء لفرض الخوّات، أو للنهب والسلب. وإزاء هذه الحالة من الفوضى التي جرّها سلوك القبائل المغالي في عدم الانضباط، وقفت السلطة العثمانية عاجزة تماماً.

وعلى العكس من الحكم المصري في بلاد الشام، الذي كانت لديه سياسة واضحة وحازمة لفرض السيطرة والأمن على البلاد كافة، لم يكن للحكومة العثمانية مثل هذه السياسة. وأسلوب الترغيب والترهيب الذي اتبعته هذه الحكومة مع القبائل

البدوية، بدفع الرشاوى لها، من جهة، وتهديدها بالقوة، من جهة أُخرى، لم يجد نفعاً بسبب ميوعته في الاتجاهين، ولعله شجع بعض القبائل القوية على الابتزاز. فالأعمال العسكرية التي قامت بها، لم تكن قط حاسمة، ولم تتوفر لها القوة اللازمة لإخضاع القبائل الشرسة. وكذلك فشلت الحكومة في تحقيق أغراضها عبر تحريض القبائل بعضها على بعض، إذ سرعان ما انقلب المنتصر على الحكومة وعاد إلى الممارسة الاعتيادية. وقد استعملت الحكومة بعض القبائل كشرطة حدودية، مثل قبيلة الهنادي، التي جاءت من مصر، واشتهر زعيمها عقيل في هذه الفترة في شمال فلسطين. وفي النتيجة، فشلت الأساليب جميعها التي لجأت إليها الحكومة العثمانية في ضبط سلوك القبائل البدوية، بما في ذلك محاولة توطينهم واستقرارهم. وظلت هذه القبائل عامل اضطراب أمني ومصدر إزعاج للحكومة.

امتيازات وقناصل

نظراً إلى الدور الكبير الذي أدّته الدول الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا، في فرض الانسحاب من بلاد الشام على محمد علي، وإعادتها إلى الحكم العثماني، فقد زاد تبعاً لذلك تدخلها في شؤون السلطنة عامة، وفي بلاد الشام خاصة. والأمر الذي ساعدها على ذلك كان الضعف العام الذي اعترى السلطنة، وعلى جميع الصعد. وفي الواقع، فإن الباب العالي أصدر فرمانات التنظيمات تحت ضغط دول أوروبا. وبينما كانت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية تملي على دول أوروبا سياستها في الشرق، فإنها وجدت في الأقليات الدينية وحقوقها المدنية الذريعة للتدخل في شؤون الحكم العثماني، في العاصمة كما في الولايات. وإزاء ضعف السلطنة، راحت تلك الدول توسع من امتيازاتها التجارية التي حصلت عليها سابقاً، ومنها ما أُعطي في أوج قوة السلطنة (أيام سليمان القانوني ١٥٣٥م). ومع عودة الحكم العثماني إلى بلاد الشام والعقبات، الذاتية والموضوعية، التي واجهها، زاد قناصل الدول الأوروبية، الذين كثر عددهم واتسع نفوذهم في البلاد أيام الحكم المصري، في تدخلهم في شؤون البلد، إذ طال نواحي النشاط الحكومي جميعها ـ الإدارة والاقتصاد والمحاكم وشؤون الرعايا. وبرز بينهم القنصل البريطاني وودز، الذي تصرف كحاكم فعلي للبلاد، تحت غطاء تنفيذ التنظيمات.

وكان اتفاق دول أوروبا على صيانة وحدة السلطنة الرسمية نابعاً من تباينها بشأن اقتسام مناطق النفوذ في أراضيها. ولذلك، فتلك الدول لم تكن معنية بترسيخ الحكم العثماني في الولايات، وتثبيت مرتكزاته، بل على العكس، كثيراً ما عمدت إلى

تحريض فئات اجتماعية وطوائف دينية وقومية على الحكومة المركزية، وإثارة القلاقل ضدها في مناطق متعددة. وكان المثال الأبرز في لبنان، إذ عملت فرنسا على تقوية نفوذها هناك عبر العلاقات السياسية والثقافية مع الموارنة، فردت بريطانيا بإقامة علاقات مع الدروز، الأمر الذي انتهى إلى القتال الطائفي في جبل لبنان. وفي فلسطين، دخلت بريطانيا وفرنسا، عبر قنصليهما في القدس، على خط الصراع بين الزعماء المحليين في جبال نابلس، عبد الهادي وطوقان، وكذلك في جبال القدس، أبو غوش واللحام. وتبنى قناصل الدول الأجنبية قضايا الأقليات المسيحية بصورة حركت ردة فعل من المسلمين ضدهم. وكذلك بسط هؤلاء القناصل حمايتهم على الجماعات اليهودية في القدس وغيرها، وكفلوا الإقامة في البلاد للمهاجرين اليهود الأوائل إليها.

ونتيجة تفاقم التنافس بين دول أوروبا الرأسمالية، وخصوصاً بين فرنسا وبريطانيا، وتواتر الأزمات التي انتابت السلطنة العثمانية، فأقعدتها عن ضبط الأوضاع في الولايات، انتشر عملاء تلك الدول في بلاد الشام، يثيرون القلاقل، ويدعمون المتمردين بالمال والسلاح. وكان حكام الولايات الأتراك يعون هذا النشاط التخريبي، لكنهم لم يستطيعوا مواجهته، لأسباب تتعلق بتأثير قناصل الدول في عواصم الولايات، كما في إستنبول نفسها. وقد ازداد هذا النشاط بعد حرب القرم. وعلى صعيد العمل بين الطوائف المسيحية، احتدم التنافس بين فرنسا، التي تتبنى الموارنة والكاثوليك، وروسيا، التي كانت تحمي الأورثوذكس، باعتراف السلطان منذ معاهدة كوتشوك كاينرجي (١٧٧٤م). ولموازنة هذا الامتياز الذي تمتعت به فرنسا وروسيا، عمدت بريطانيا وبروسيا إلى تبني طوائف بروتستانتية صغيرة، حصلت على الاعتراف بها «ملة» (١٨٥٠م). كما تذرعت بريطانيا وبروسيا وروسيا والنمسا وفرنسا، بحماية مهاجرين يهود، يحملون جنسية تلك الدول ممن وصل إلى فلسطين وعزم على الاستقرار بها.

وبعد خروج المصريين من فلسطين، ازدادت فيها البعثات التبشيرية بسرعة كبيرة، وتركزت أساساً في القدس. وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت نسبة المبشرين إلى السكان في القدس أكبر من نسبتهم في أية مدينة أُخرى بالعالم. وإذ عملت هذه البعثات بالتبشير أصلاً، فإن بعضها أقام مؤسسات تعليمية أو طبية أو خيرية. وفي حقل الخدمات الإنسانية، حققت هذه البعثات نجاحاً أكبر بكثير من نجاحها في المجال الديني، إذ إن عدد الذين غيروا ديانتهم بفعل هذه البعثات كان قليلاً جداً، وانحصر في الطوائف المسيحية الشرقية فقط. لكن هذه المؤسسات،

وإضافة إلى ما قدمته من خدمات، فإنها حفزت نشاطاً مماثلاً لدى الأتراك والسكان المحليين، فازداد عدد المؤسسات المثيلة في نهاية القرن التاسع عشر. غير أن تلك البعثات كانت تتبع دولاً متعددة، وباحتدام التنافس بينها بشأن النفوذ في أراضي السلطنة، انخرطت بعثاتها في النشاط السياسي المباشر، فضلاً عن التأثير المداور في نشر الأفكار والعادات والتقاليد.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، احتدم التنافس بين الدول الأوروبية بشأن الحصول على مناطق نفوذ عبر الامتيازات. ولما بدا واضحاً مآل الإمبراطورية العثمانية إلى الزوال، أصبح كل طرف يسعى لتأمين موطىء قدم له فيها، يناور عبره للسيطرة على جزء من أراضيها عند تقسيمها. واستغلت هذه الدول البعثات التبشيرية للتمهيد لذلك، ودعمت أعمال المبشرين بالمال. ومنذ معاهدة كوتشوك كاينرجي، بسطت روسيا حمايتها على الروم الأورثوذكس في أراضي السلطنة، ووضعت البطريركية الأورثوذكسية في القدس تحت تلك الحماية. كما استعانت حكومة روسيا القيصرية بـ «الشركة الروسية ـ الأورثوذكسية» لتحقيق أهدافها السياسية. وبعثة الكنيسة الروسية في فلسطين ساعدت بأموالها على إقامة المدارس والكنائس والنزل وغيرها في البلاد. في المقابل طلبت فرنسا لنفسها حقاً مماثلاً بالنسبة إلى الروم الكاثوليك، ولاحقاً بالنسبة إلى الموارنة في لبنان، الأمر الذي تكرس رسمياً في معاهدة برلين (١٨٧٨م). وتبعتها دول كاثوليكية أخرى تطالب بحقوق شبيهة.

وكان عمل البعثات التبشيرية البروتستانتية أكثر تعقيداً، إذ لم تكن هناك طوائف كهذه تتذرع بها، فكان عليها أن توجد مثل هذه الطوائف، وعلى حساب الكنائس الشرقية، أو أن تقيم مستوطنات لها في البلاد. وقد اشتركت بريطانيا وبروسيا في إنشاء مطرانية بروتستانتية في القدس (١٨١٤م). ثم توقف الألمان عن دعمها (١٨٨١م)، فبقيت لبريطانيا وحدها. وفي أثناء التدخل الأوروبي في الحرب المصرية ـ العثمانية (١٨٣٩ ـ ١٨٤١م)، تذرعت بريطانيا بحماية اليهود والدروز، بينما بسطت فرنسا حمايتها على الموارنة. وعمدت حركة الهيكليين الألمان إلى إقامة مستوطنات (١٨٦٨م) في يافا وسارونة وحيفا والقدس، استعملها الإمبراطور ويلهلم الثاني سلاحاً متعدد الجوانب للاختراق السياسي. في المقابل أقامت مجموعات «ألفية» أميركية مستوطنات في أرطاس (قرب بيت لحم) (١٨٥٢م)، ثم في يافا (١٨٦٦ ـ ١٨٦٧م)، ثم في القدس (١٨٨١م). وهذه الأخيرة ظلت قائمة، وتحمل اسم المستوطنة الأميركية إلى ما بعد سنة ١٨٦٩م، عندما كانت أغلبية سكانها من السويديين.

كما نشطت في هذه الفترة الجمعيات الأثرية التي عُنيت بالدراسات التوراتية، وخصوصاً بما سمي «علم الآثار التوراتي». وإذ كان علم الآثار هو السمة العلنية لهذه الجمعيات والمؤسسات التي أنشأتها، فقد انطوت على أغراض سياسية ـ عسكرية. وأول هذه المؤسسات كان صندوق استكشاف فلسطين، الذي تأسس سنة ١٨٦٥م، على يد الإنكليز وهدفه المعلن «البحث في الآثار والجغرافيا والجيولوجيا والتاريخ الطبيعي لفلسطين.» وعندما أصدر هذا الصندوق العدد الأول من مجلته (١٨٦٩م) كُتب على غلافه «جمعية من أجل البحث الدقيق والمنظم في الآثار والطوبوغرافيا والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية والتاريخ الطبيعي وعادات وتقاليد الأرض المقدسة لغاية التوضيح التوراتي». وقد وضع هذا الصندوق أول خريطة (كيتشنر) لفلسطين (غربي الأردن)، قائمة على أعمال المساحة، وذلك قبل أن يبدأ بالحفر في القدس والمواقع الأثرية الأُخرى.

وفي سنة ١٨٧٠م تأسست جمعية استكشاف فلسطين الأميركية، التي وجهت عند قيامها نداء «إلى الضمير الديني، مسيحياً كان أم يهودياً، من أجل البرهنة على صحة الكتاب المقدس.» لكن هذه الجمعية لم تعمّر طويلاً، إذ توقفت سنة (١٨٨١م)، وحلت محلها (١٩٠٠م) المدرسة الأميركية للأبحاث الشرقية في القدس. وكان الأسطول الأميركي قد أرسل بعثة برئاسة الضابط في البحرية، وليام ف. لينش، لدراسة البحر الميت وشرقي الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن جمعية استكشاف فلسطين الأميركية ركزت نشاطها في شرقي الأردن، قبل أن تتوقف عنه تماماً. وفي سنة ١٨٧٠م، أُنشئت جمعية بريطانية أُخرى هي جمعية الآثار التوراتية. وأقام الفرنسيون (الرهبان الدومينيكان) المدرسة الفرنسية للدراسات التوراتية (١٨٩٠م). كما أنشأ الألمان جمعيتين: الجمعية الألمانية للأبحاث الفلسطينية (١٨٧٧م)، والجمعية الألمانية للدراسات الشرقية (١٨٩٧م).

وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر، عندما بدأ استعمال السفن البخارية، تأسست للمرة الأولى خدمات نقل بحري ثابتة بين فلسطين وأوروبا. وفي سنة ١٨٣٧م، حصلت النمسا وفرنسا على تصاريح لإقامة خدمات بريدية في المدن الرئيسية في بلاد الشام. وفي سنة ١٨٦٥م أُقيمت خدمات تلغرافية بين المدن الفلسطينية وإستنبول وأوروبا. وفي سنة ١٨٦٨م عُبد الطريق بين يافا والقدس، وفي سنة ١٨٨١م بين القدس وكل من الخليل ونابلس. وساعدت وسائل الاتصال والمواصلات على إنعاش حركة السياح والحجاج والرحالة إلى البلاد. ووصل عدد سكان فلسطين في بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر نحو ٤٥٠,٠٠٠ نسمة، بعد

أن كان في مطلع هذا القرن يقدر بنحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة فقط.

إن جملة التنظيمات الإدارية التي اتخذتها الحكومة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مكنتها من إحكام قبضتها على فلسطين وبلاد الشام، إدارياً ومالياً وأمنياً. وقد تضافرت لذلك عوامل عدة، منها إشراك السكان المحليين في إدارة شؤون مناطقهم إلى جانب الحاكم التركي. وكذلك، فإنه بفعل هذه التنظيمات استقرت إلى حد معين الإدارة في الولايات، إذ جرى تحديثها وتطوير أسلوب عملها. واستوعبت الإدارة الزعماء المحليين في جهازها كموظفين خاضعين لقانون الدولة، وليس كمتعاقدين معها. وقد تمّ ذلك بعد إضعاف هؤلاء الزعماء وخلخلة موقعهم الاجتماعي، ولكن من دون إنهائهم، فتعاونوا مع السلطة للحفاظ على ما تبقى لهم من تأثير. وتظهر أسماء هؤلاء في الوظائف الحكومية والمجالس الشعبية في الألوية والأقضية والمدن. كما تظهر في لوائح جهاز الدولة أسماء أبناء الطوائف الدينية ـ المسيحية واليهودية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التنظيمات، وخصوصاً المتعلقة بحقوق الأفراد، أُدخلت تحت ضغط الدول الأوروبية التي تغلغلت في تدخلها في شؤون السلطنة إلى حد بعيد في هذه الفترة بالذات.

سادساً: اليقظة القومية

خلال القرن التاسع عشر، ظهر في بلاد الشام، ومن ضمنها فلسطين، الوعي القومي، بمفهومه الحديث، الذي تبلورت مرتكزاته في أوروبا بالتواكب مع مراحل تطور الرأسمالية هناك. ويتلخص هذا المفهوم بأن كتلة بشرية محددة، تقيم على رقعة جغرافية معينة، وتتكلم لغة واحدة، ولها تراث مشترك، وبالتالي مصير مشترك أيضاً، من حقها أن تتوحد سياسياً في دولة قومية، تمشياً مع روح العصر. وإذ لم تكن الأرضية مهيّأة لمثل هذه الفكرة وتجسيدها عبر حركة قومية عربية، أو مجموعة حركات وطنية، في بداية القرن، فإنها خلاله، وإزاء نهايته، وعبر التطورات التي شهدتها البلاد، وانعكاساتها على السكان، وما تمخضت عنه من نتائج، سواء على الصعيد الذاتي أو الموضوعي، تبلورت إلى ظاهرة سياسية فاعلة، ذات أهداف محددة بخطوطها العامة. واستناداً إلى تلك الخطوط التي شكلت مضمون «الحركة القومية»، برزت في أجزاء متعددة من الوطن العربي صيغ تنظيمية متأثرة بطبيعة الحال بالواقع المحيط.

ولقد تضافرت عوامل عدة لإنتاج ظاهرة القومية العربية في صيغتها الجديدة. وكان بعضها ذاتياً، الوعي الذاتي لخصوصية الأمة العربية بين شعوب العالم،

والانتماء الوجداني إليها، وهما قديمان قدم التاريخ العربي. أمّا البعض الآخر، فكان موضوعياً، يتعلق بتفاعل العوامل التي أوجدت الواقع المحفز على بروز حالة من الوعي للذات، تتطلب إيجاد صيغ تنظيمية لتجسيدها في ذلك الواقع، سواء للانسجام معه، أو لتغييره. وفي جدل العلاقة بين الذاتي والموضوعي في بروز ظاهرة الحركة القومية العربية، وفي إطارها الحركات الوطنية في الأقطار المتعددة أيضاً، أخذاً في الاعتبار الواقع القائم في بلاد الشام في القرن التاسع عشر، يتضح أن العامل القائد في بعث الوعي القومي من حالة الكمون الوجداني إلى الفعل السياسي العملي، كان خارجياً. فلم يكن التبلور الذاتي لأوضاع الأمة هو الذي أنتج الوعي القومي، وما ينجم عن تجسيده من نشاط، كضرورة موضوعية لمواكبة مرحلة تاريخية في مسار الأمة، وإنما الواقع الموضوعي المتناقض في حركته مع أهداف الوعي السائد للذات، هو الذي حفز ردة الفعل على تجليات تفاعل عناصر الواقع، وانعكاس تلك التجليات على الذات العربية، وبالتالي، البحث عن حلول للإشكالات الناجمة عن الجمع بين الأضداد في وحدة صراعية.

إن عهوداً من الحكم الأجنبي (السلاجقة والصليبيون والمماليك والأتراك العثمانيون)، وتفتت الوطن العربي، قد أضعفت عوامل الوحدة العربية التي تنامت في عهد الخلافة الأول. غير أن الشعور بالانتماء إلى العروبة، واستعمال اللغة العربية في الحديث والتعبير، استمرا من دون انقطاع. فالوطن العربي ظل يُعرف باسم «بلاد العرب»، واللغة العربية ظلت أداة التعبير الأدبي والعلمي الرئيسية، والمفتاح لمعرفة علوم الدين الإسلامي، حتى في العصر العثماني. لكن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتبلور وعي قومي، بالمفهوم الحديث، وبالتالي بروز حركة قومية تدعو إلى استقلال العرب ووحدتهم، لم تنضج حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي النصف الأول منه، تشكلت الممهدات الذاتية والموضوعية لبروز الظاهرة على أرضية حملة نابليون، وما تمخضت عنه من تطورات، وخصوصاً في مجال العلاقات مع أوروبا، وما نجم عنها من تفاعل سياسي واقتصادي وفكري وعلمي، معها. ففي إطار التصادم مع أوروبا الحديثة، وما استتبعه ذلك من تحولات في المفاهيم والعلاقات، تبلور الوعي القومي العربي في مصر وبلاد الشام، التي كانت جزءاً من السلطنة العثمانية، آخر الإمبراطوريات الإسلامية من القرون الوسطى.

لقد أعطت حملة نابليون دفعة قوية لحركة العلاقات بين الوطن العربي وأوروبا، بعد فترة طويلة من الركود. فنتيجة هذه الحملة، عاد الشرق ليحتل موقعاً مركزياً في اهتمام دول أوروبا الرأسمالية، الأمر الذي حكم مسار الأحداث في المنطقة حتى

يومنا هذا. وفي مصر، وبعد الانسحاب الفرنسي، استطاع محمد علي أن يثبت أقدامه في السلطة، ويتجه نحو إقامة دولة عصرية، بل ويتحدى السلطنة العثمانية. وهذا بدوره حرك مسار «التنظيمات» في تلك السلطنة، بهدف تعزيز وحدتها في مواجهة عوامل تفتتها القوية. والتحولات في مصر، كما في السلطنة، وما نجم عنها من تفاعلات داخلية، كانت تجري نتيجة تدخل أوروبي متصاعد الوتيرة. فمن موقع الدفاع عن الذات إزاء الهجمة الأوروبية على السلطنة العثمانية، بما فيها الوطن العربي، تحركت القوى والتيارات. ومن خلال الاشتباك كضرورة موضوعية، تبلورت أدوات الصراع ـ المادية والفكرية. ومحمد علي (الألباني الأصل)، عمد إلى استعمال العروبة كوسيلة لحشد القاعدة الشعبية في المناطق التي أراد إقامة حكمه الوراثي عليها. فقد اعتمد اللغة العربية في إدارة شؤون دولته، ما عدا الجيش. وابنه إبراهيم أعلن في دمشق عزمه على توحيد البلاد الناطقة بالضاد في دولة مستقلة.

وفي خضم المواجهة الشاملة مع أوروبا، وعلى أرضية التحولات الجارية في السلطنة في فترة التنظيمات وردات الفعل المتعددة عليها، تبلورت ثلاثة اتجاهات فكرية في الوطن العربي، تنطلق كلها في الأساس من موقع الدفاع عن الذات إزاء التغلغل الأوروبي، من جهة، وسياسة «التتريك» العثمانية، من جهة أخرى، والنتائج الناجمة عن ذلك اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً. ورأى الاتجاه المحافظ أن تحصين الذات إزاء المؤثرات الخارجية يتم بالتشبث بالقيم التقليدية، واخضاع السلوك إزاء أوروبا لمقتضيات تلك القيم. في المقابل راح يتبلور، عبر الثقافة الغربية المكتسبة من مؤسساتها، سواء في الغرب أو الشرق، تيار علماني، رأى مواجهة أوروبا بسلاحها ـ العلم والمعرفة والانفتاح والديمقراطية. . .إلخ. وبينهما تيار ثالث ـ الإصلاحي ـ القائل بتطوير التراث، الديني والفكري والاجتماعي، كي يتلاءم مع متطلبات العصر، من دون التخلي عن مرتكزاته.

ومع أن هذه التيارات ـ المحافظ والإصلاحي والعلماني ـ كانت على العموم محصورة في النخب المثقفة، ولم تكن ملك قطاعات الشعب الواسعة، فإن الأقرب إلى الجماهير كان التيار المحافظ، على الأقل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. أمّا في النصف الثاني، فقد تضافرت عدة عوامل أخلّت بميزان القوى بين هذه التيارات. وكان تأثير التيار المحافظ قوياً في ردة الفعل التي أظهرتها القطاعات الشعبية على الإصلاحات التي أدخلها إبراهيم باشا في بلاد الشام، وخصوصاً ما يتعلق منها بحقوق الأقليات الدينية. فقد رأى قادة هذا التيار في منح حقوق مدنية لغير المسلمين أنه نقض للأساس الذي يقوم عليه المجتمع والدولة، تحت تأثير الدول الأوروبية.

ومن هنا كانت الأحداث الدامية في نابلس (١٨٥٦م)، والتي كانت موجهة ضد الحاكم العثماني وقناصل الدول الأجنبية والبعثات التبشيرية والمسيحيين المحليين. وكذلك كان الحال في جبل لبنان، ومن بعده دمشق (١٨٦٠م). واستمر عداء هذا التيار للإصلاحات التي سعى كل من السلطان عبد المجيد، ومن بعده عبد العزيز، لإدخالها.

فالتوجهات التي تبناها محمد علي في مصر، ومعاصره محمود الثاني في إستنبول، والرامية إلى عصرنة الدولة، حفزت تيار الإصلاح في الدولتين. وجاء عهد التنظيمات (١٨٤٠ ـ ١٨٧٦م) في السلطنة العثمانية ليقوي هذا التيار، ويدفع المعبِّرين عنه إلى قمة السلطة. ولكن هذا التطور، وبمقدار تصاعد وتيرته بدعم من المركز، فقد ولّد ردة فعل محافظة، راحت هي الأُخرى تتصاعد بالوتيرة نفسها. وباعتلاء عبد الحميد الثاني العرش في إستنبول (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م)، وقعت الردة، وانقلب السلطان على التنظيمات، وعلى أدواتها ورجالها. فألغى الدستور، وحل البرلمان، وأبطل الإصلاحات التي أدخلها أسلافه. وقد استفاد عبد الحميد من فشل الإصلاحات في تحسين أوضاع السلطنة الاقتصادية، أو في كبح التدخل الأوروبي الذي أدّى إلى إفلاس الدولة. واستبدل الحكم البرلماني بآخر استبدادي ـ فردي ومطلق. وجعل بطانته من أشد رجال الدين محافظة، وأدوات سلطته من أكثر رجال الحكم رجعية. وبذلك دفع الإصلاحيين، وجلهم من الأتراك، إلى تشكيل الجمعيات السرية والعمل على قلب نظام الحكم، أمّا رموز العلمانية، وهم في الأساس من المثقفين، وأغلبيتهم من المسيحيين، فقد اضطر الكثيرون منهم إلى الهجرة والاستقرار بالخارج ـ مصر وباريس وجنيف ولندن ـ لمتابعة نشاطهم الأدبي والفكري والسياسي.

وكانت ردة فعل التيار المحافظ سلبية تجاه المؤثرات الفكرية والاجتماعية الأوروبية، وبالتالي تجاه التنظيمات والإجراءات الناجمة عنها في نظام الحكم، وخصوصاً على صعيد التشريعات. وإذ رأى رموز هذا التيار خطر التدخل الأوروبي، مادياً وروحياً، فقد ذهبوا إلى أن إحياء قواعد الإسلام في الدولة والمجتمع كفيل باستنهاض السلطنة وصمودها في وجه أوروبا. وعلى العموم، نظر هؤلاء إلى الماضي، ومنه استنبطوا علاج أمراض الحاضر، مؤكدين إمكان استعادة الماضي الزاهر بالعودة إلى مرتكزاته الفكرية والأخلاقية والمسلكية... إلخ. فبالنسبة إليهم كان المخرج من المأزق الحالي يكمن في العودة إلى المنطلقات التي أدّت إلى امتلاك عوامل القوة في الماضي، وليس بالتطلع إلى المستقبل واستنباط الوسائل التي تساعد على درء أخطاره. والحاضر بالنسبة إليهم غير مقبول، لكن لا يجوز رفضه بالكامل،

لأنه الحلقة التي تربط الواقع الملموس بالماضي، وبالتالي القادر على وصله بالمستقبل. ومن هنا، وباستعمال أداة قياس من الماضي، يجب تطهير الحاضر من الشوائب، ليكون المستقبل مزدهراً كما في الماضي. وبناء عليه، ضرورة العودة إلى التراث، واستخلاص العبر منه، ليمكن النهوض بالحاضر لمواجهة الخطر الأوروبي.

وشأنهم شأن المحافظين، كان الإصلاحيون يعارضون المؤثرات الأوروبية الخارجية، ويهدفون من نشاطهم إلى حماية الإسلام ودولته ومؤسساته، ويرفضون الواقع الذي آلت إليه شؤون «الأمة» الإسلامية. ولكنهم على عكس المحافظين، رأوا أن العلاج يتطلب الخروج من النهج التقليدي في رؤية القضايا والتعامل معها، وبالتالي فتح باب الاجتهاد لما يجب عمله، بينما أداة القياس هي «مصلحة الأمة». وتمحورت نقاشات رموز هذا التيار في الدين والسياسة، والهدف المركزي لنشاطهم، الفكري والعملي، هو إحياء الإسلام ودولته. وينجم عن ذلك مواجهة الغرب، بما تنطوي عليه من ضرورة تقوية الأواصر بين الشعوب الإسلامية، وصولاً إلى وحدة «الأمة». وفي الواقع، وبسبب عقلانيته، أصاب هذا التيار نجاحاً أكبر من المحافظين. وبرز فيه جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧م)، وتلميذه محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م) في مصر. أمّا في سورية فقد برز الشيخ طاهر الجزائري (١٨٥١ ـ ١٩٢٠م). وتتلمذ على أيدي هؤلاء وغيرهم عدد كبير من علماء الدين الإصلاحيين، كما كان لهم أتباع من أوساط واسعة خارج إطار المؤسسات الدينية.

وفي مقابل هذين التيارين ـ المحافظ والإصلاحي ـ راح يتبلور تيار أكثر جذرية، من مثقفين علمانيين، يحملون نظرة مستقبلية، معزولة تقريباً عن الماضي. ورفض هؤلاء الواقع القائم، أسوة بالآخرين، لكنهم افترقوا عنهم بمنظورهم القائل إن علاج الأوضاع المتردية في الشرق، يكمن في تبني الأفكار ومناهج العمل الأوروبية. وفي هذا التيار العام، ظهرت مدارس متعددة بهذه النسبة أو تلك. وكان أبرزها اثنتان بصورة عامة: الأولى، وأعضاؤها في الأغلب من أبناء الطوائف المسيحية، اندفعت أكثر نحو التماهي مع الحضارة الأوروبية، بأفكارها وأنماط عملها، والثانية، وأعضاؤها على العموم من المسلمين الذين تثقفوا بالغرب، أرادت الاقتباس من هذا الغرب قدر الإمكان، ولكن مع الحفاظ على الهوية الذاتية والتمايز عنه. وإذ راحت الفجوة تتسع بين هاتين المدرستين في نهاية القرن التاسع عشر، فإنها عادت وتقلصت عشية الحرب العالمية الأولى، عندما شارك أفراد هاتين المدرستين في الجمعيات السياسية السرية، التي تشكلت حول شعارات وطنية، تنادي بالاستقلال

العربي عن السلطنة العثمانية، وتعمل من أجله.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، بدأت تظهر في بلاد الشام ومصر صحف دورية ويومية، التفت حولها مجموعات من المثقفين، فأصبحت مراكز سياسية ـ ثقافية، يؤمها الكثيرون من الوطنيين. ففي سنة ١٨٥٨م، صدرت الصحيفة الأولى في بلاد الشام ـ «حديقة الأخبار» ـ التي كان يحررها خليل الخوري. وفي سنة ١٨٦٠م صدرت صحف أُخرى في إستنبول وتونس وباريس، كما في دمشق (١٨٦٥م)، وحلب (١٨٦٦م). وفي سنة ١٨٧٠م أسس بطرس البستاني صحيفة «الجنان» في بيروت، والتي كان شعارها «حب الوطن من الإيمان». وفي سنة ١٨٧٦م أنشأ فارس النمر ويعقوب صرّوف مجلة «المقتطف»، واضطرا، بسبب مطاردة نظام عبد الحميد لهما، إلى الانتقال بها إلى القاهرة (١٨٨٣م). وفي مصر كانت تصدر «الوقائع المصرية» منذ سنة ١٨٢٨م كصحيفة رسمية. وفي سنة ١٨٦٧م صدرت صحيفة «وادي النيل». وفي سنة ١٨٧٥م تأسست في القاهرة صحيفة «الأهرام»، على يد الأخوين سليم وبشير تقلا. وفي سنة ١٨٨٩م أصدر صاحبا «المقتطف» جريدة «المقطم». وفي سنة ١٨٩٢م صدرت في مصر مجلة «الهلال» الشهرية، التي أسسها جورجي زيدان.

إن النهضة الثقافية العربية في القرن التاسع عشر، لم تتوقف عند الصحافة كتعبير عن التحولات الجارية في المجتمع والدولة، وإنما تجاوزت ذلك إلى إحياء التراث، الديني والأدبي، عبر طباعة المخطوطات القديمة ونشر الكتب الجديدة، مستفيدة من انتشار المطابع في الشرق. وقد ساعدت هذه المنشورات على زيادة التفاعل والتواصل بين المثقفين والمفكرين، وحتى بين الحركات السياسية. والسياسة في الأساس كانت وطنية، تتمحور حول الاستقلال الوطني، وبدأت في مصر، معبرة عن ردة فعل القوى المحلية على التدخل الأجنبي، وخصوصاً البريطاني، في شؤون البلاد. وقد عبر عنها مصطفى كامل (١٨٧٤ ـ ١٩٠٨م) فكراً وممارسة. ولضرورات المواجهة، كان لا بدّ للحركة الوطنية من إعداد أدواتها وحشد قواها، الأمر الذي قادها إلى صوغ حالة من الوعي الوطني ونشرها، وكذلك إلى الاهتمام بشؤون الناس، الذين هم مادة المشروع الوطني المناهض للاستعمار. وعبر المنشورات ووسائل الاتصال والنقل، انتقلت الأخبار والأفكار، وحتى الجماعات السياسية. وتعزز التفاعل بين مصر وبلاد الشام. وفي عهد السلطان عبد الحميد الاستبدادي، كانت مصر موئل الهاربين من بلاد الشام، بسبب ظلم الحكم وقمعه.

وفي بلاد الشام، وبينما التدخل الأجنبي على قدم وساق، تمحورت الحركة الوطنية على العلاقة مع الدولة العثمانية، وبالتالي المطالبة بالاستقلال عنها، حتى لو

كان ذلك عبر التعاون مع الدول الأوروبية. ورأى المعبرون، فكرياً وسياسياً، عن الحركة الوطنية في بلاد الشام، أن استمرار الحكم العثماني يكبح تطور الأقطار العربية، اقتصادياً وحضارياً وثقافياً. وتعزز الشعور المعادي للحكم العثماني مع طغيان الاستبداد في عهد عبد الحميد، من جهة، وتنامي النزعات «الطورانية» (القومية التركية) في أوساط الإصلاحيين الأتراك، ودعوتهم إلى توحيد شعوب السلطنة على أساسها، الأمر الذي يعني إلغاء الخصوصية العربية، من جهة أُخرى. في المقابل، وتحت تأثير الأفكار الأوروبية عن حرية الفرد والديمقراطية، ازداد التذمر والتململ بين العرب تحت نير الحكم العثماني المستبد. وساعد على تنامي الشعور بالغبن والظلم تردي الأوضاع الاقتصادية، وسوء تصرف الجهاز الحكومي، وإلغاء الدستور، وتعليق البرلمان، وطرد أعضائه العرب من إستنبول، ومطاردتهم. ولكن الوطنيين في بلاد الشام تعاطفوا مع «ثورة عرابي باشا» في مصر، ومع «حركة المهدي» في السودان.

ونتيجة الاستبداد الحميدي والردة على الإصلاحات وكبت الحريات، الخاصة والعامة، والإرهاب على أصحاب الفكر ونشطاء العمل السياسي، تشكلت جمعيات سياسية سرية، من مثقفين ورجال حكومة وضباط في الجيش ودبلوماسيين، تعارفوا في النوادي الأدبية التي أُقيمت في تلك الفترة. وفي هذه الجمعيات تركز النقاش حول السياسة والوطنية والحكم، ومن خلال النشاط فيها تحول المثقفون إلى ثوريين، يعنون بالجانب العملي من السياسة، وليس النظري فقط. وبينما تبلور حزب سياسي في مصر بزعامة مصطفى كامل (الحزب الوطني)، فإن هذه الجمعيات في بلاد الشام لم تتحول إلى أحزاب، لكنها مهدت الطريق أمام تشكل أحزاب متعددة لاحقاً. وقد عبرت المنشورات التي وزعتها جمعية سرية صغيرة (١٨٧٨ ـ ١٨٨٠م)، تأسست من حلقة حول بطرس البستاني (١٨٧٥م)، عن أهداف الحركة الوطنية في بلاد الشام. ودعت المنشورات إلى وحدة «سورية الكبرى»، وإلى حصولها على الحكم الذاتي، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية، ورفع القيود عن حرية التعبير والمعرفة، واقتصار النشاط العسكري للمجندين السوريين على حدود بلادهم، من دون إرسالهم إلى جبهات القتال البعيدة، وخصوصاً مع روسيا، إذ نشب القتال بينها وبين السلطنة في نهاية السبعينات.

واضطر الإرهاب الحميدي رموز هذه الجمعيات من الكتّاب والمفكرين إلى الهجرة إلى مصر، مثل الدكتور فارس نمر وجورجي زيدان وإبراهيم اليازجي والأخوين تقلا وغيرهم. وازدادت الرقابة على المنشورات والنشاطات

والاجتماعات. وإذ استطاع القمع أن يكبح تطور الحركة الوطنية والثقافية، فإنه لم يجهز عليها بالكامل. فقد استمرت هذه الحركة في إنتاج الكتّاب والمفكرين. ويبرز بين هؤلاء الكاتب والمفكر السوري (الحلبي) عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٣م). وكان الكواكبي من مناهضي ظلم عبد الحميد، والمعارضين لمعاصره، وابن بلده، أبو الهدى من بطانة عبد الحميد، والذي كان «نقيب الأشراف». ودعا الكواكبي إلى إحياء الحضارة العربية وتعزيزها. وميّز الحركة الوطنية من الدين، وقاوم التعصب الطائفي، ودعا إلى محاربة الأمية. وفي سنة ١٨٩٨م، طاله القمع الحميدي، فرحل إلى مصر وأمضى بقية حياته هناك. وللكواكبي كتابان: «طبائع الاستبداد» و«أم القرى». وقد ضمَّن الأول منظوره الاجتماعي، بينما عبر الثاني عن وجهة نظره السياسية. ورأى إحياء الخلافة، وإيداعها في يد خليفة عربي قرشي، تنتخبه «الأمة الإسلامية»، وتعيّن إلى جانبه مجلساً استشارياً. ويتمتع الخليفة بحكم الحجاز، يعينه في ذلك مجلس منتخب. وأكد الكواكبي على خصوصية العرب في إطار السلطنة العثمانية.

في المقابل، كان الظلم الحميدي، الذي طال معارضيه من العرب والعثمانيين على حد سواء، حافزاً للوطنيين العرب على التعاون مع «الثوريين» العثمانيين، من جمعية الاتحاد والترقي (تركيا الفتاة)، من أجل إسقاط حكم عبد الحميد. وقد تشكلت هذه الجمعية (١٨٩٤م) بعد أن فشلت سابقتها حركة العثمانيين الجدد، بقيادة مدحت باشا، في تحقيق نظام حكم دستوري في السلطنة. والعثمانيون الجدد، الذين أوصلوا عبد الحميد إلى السلطة، كانوا أول ضحايا قمعه. ومدحت باشا، الذي أصبح الوزير الأول (الصدر الأعظم)، أُبعد إلى الحجاز، واغتيل هناك. وإزاء تدهور أوضاع السلطنة، وبالتالي إعلان إفلاسها الاقتصادي، بسبب ضخامة ديونها، راحت تتشكل تيارات ليبرالية في تركيا، في مواجهة الاستبداد الحميدي. واعتقد الوطنيون العرب أنهم بالتعاون مع جمعية تركيا الفتاة، يستطيعون تحقيق الحكم الذاتي للأقطار العربية (بلاد الشام)، في إطار السلطنة العثمانية، أو بالاستقلال عنها، ولو بمساعدة دول أوروبا. وكان أعضاء تركيا الفتاة من الضباط والمثقفين الأتراك، الذين أرادوا تحويل السلطنة إلى دولة دستورية. وقد تميّز عملهم، بسبب مواقعهم في السلطة، من جهة، والقمع الحميدي من جهة أُخرى، بالتآمر والسرية، والعمل على تحقيق أهدافهم عبر انقلاب في المركز. لكن أجهزة عبد الحميد اخترقت صفوفهم، ونكلت بهم، واضطر الكثيرون منهم إلى الهرب إلى الخارج، وخصوصاً إلى باريس.

وفي باريس التقى الكاتب السياسي الفلسطيني النشيط، نجيب عازوري، مع

أعضاء تركيا الفتاة. وكان هو نفسه موظفاً عثمانياً سابقاً في القدس، ثم رحل إلى باريس. وفي سنة ١٩٠٤م أسس رابطة الوطن العربي، ونشط في عمله السياسي والدعاوي. وفي سنة ١٩٠٥م، طبع كتابه «يقظة الأمة العربية» بالفرنسية. وفي سنة ١٩٠٧م أصدر مجلة «استقلال العرب» بالفرنسية أيضاً. وكان شعاره «بلاد العرب للعرب». وفي ندواته دعا إلى الثورة، وإلى إقامة دولة عربية من الولايات الواقعة تحت الحكم العثماني (بلاد الشام). ولم تدخل مصر وشمال إفريقيا في حسابه. وتركز نشاط عازوري ضد العثمانيين، وليس ضد دول أوروبا. وعلى العكس، فقد توقع مساعدة أوروبا في النضال ضد العثمانيين، والتزم باحترام مصالحها في الشرق العربي. ولكن عازوري التقط مبكراً أخطار المشروع الصهيوني، وانعكاساته على العلاقة مع أوروبا. ونشط في دحض المزاعم الصهيونية، وفي الدعوة إلى منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وبسبب وجوده في الخارج، ظل أثره محصوراً، لكن أفكاره شكلت معلماً مهماً في تطور الحركة الوطنية العربية عامة، والفلسطينية خاصة. وكتابات عازوري تنضح بوعي وطني عميق، وانتماء للعروبة لا لبس فيه.

وفي سنة ١٩٠٦م، نقلت تركيا الفتاة مقرها إلى سالونيكا (مقدونيا)، وشرعت في تأليف شبكة واسعة من المنظمات الثورية. وفي سنة ١٩٠٧م، عقدت مؤتمراً في باريس، حضره القوميون العرب، وعدد من المنظمات الثورية الأُخرى. واعترفت جمعية تركيا الفتاة بحق تقرير المصير السياسي والثقافي للعرب. وسرّعت الأحداث اندلاع الثورة، فانطلقت من مقدونيا إلى إستنبول (١٩٠٨م). وخضع السلطان إلى مطالب الثوار، فأعاد الدستور، وحدد موعداً للانتخابات، وألغى القيود على حرية الكلام والمطبوعات والاجتماعات، وأُزيلت الرقابة على الصحف، وأُعلن العفو العام عن السجناء. وقوبل انتصار الثورة بالابتهاج في بلاد الشام، واعتبر القوميون العرب نجاح الثورة انتصاراً لهم، وتطلع الناس إلى عهد من الحرية والمساواة والأخوة بين شعوب السلطنة. وانتقل مركز الحركة القومية العربية إلى إستنبول، حيث تجمعت أكثرية العناصر النشطة، من ضباط وطلاب وموظفين. وقد علقت هذه العناصر آمالاً كبيرة على الثورة في تحقيق الأهداف القومية، عبر التعاون مع تركيا الفتاة، فسعت لتوطيد العلاقة معها.

وفي السنة نفسها (١٩٠٨م)، عقد المتحمسون العرب في إستنبول اجتماعاً موسعاً، وأسسوا فيه منظمة عربية جماهيرية هي جمعية الإخاء العربي ـ العثماني. وفتحت لها فروعاً في الولايات العربية، وأصدرت صحيفة خاصة بها. وكان رئيس الجمعية، صادق باشا العظم، ضابطاً سورياً كبيراً في أركان الجيش العثماني، وأحد

المشاركين البارزين في تركيا الفتاة. وبفعله سار الإخاء العربي ـ العثماني في ركاب تركيا الفتاة. ودعا إلى توحيد السلطنة على قاعدة «الجامعة العثمانية»، التي تقول بوجود «أمة عثمانية»، تضم عدداً من «الملل» و«الأمة العربية» واحدة منها. وجرى التخلي عن المطالبة بالاستقلال العربي، أو بالحكم الذاتي على الأقل. واعتبر الإخاء العربي ـ العثماني مهمته الرئيسية مساعدة تركيا الفتاة على تسيير أمور الدولة. وتقصلت مطالبه إلى المساواة بين القوميات ونشر الثقافة واللغة العربيتين والمحافظة على العادات والتقاليد. وبارتباطه بتركيا الفتاة، فقد الإخاء العربي ـ العثماني قاعدته الشعبية، وخصوصاً بعد انكفاء قادة الثورة عن مواقفهم السابقة بشأن حقوق القوميات في السلطنة لدى تسلمهم زمام السلطة.

وخاب أمل القوميين العرب من تركيا الفتاة في الانتخابات البرلمانية التي جرت تحت إشرافها (١٩٠٨م)، إذ إنها في برنامجها، كما في سلوكها، تجاهلت التعهدات التي قطعتها على نفسها إزاء حركات التحرر قبل تسلمها السلطة في إستنبول. فإضافة إلى أن تمثيل العرب في البرلمان لم يكن متوازياً مع نسبتهم سكانياً داخل السلطنة، لم يكن المرشحون معبرين حقيقيين عن تطلعات قطاعات الشعب العربي الواسعة. والنواب المنتخبون كانوا أكثر حرصاً على مسايرة تركيا الفتاة من طرح قضايا الناس الذين يفترض أنهم يمثلونهم. وانحاز الكثيرون من الإقطاعيين العرب، وكذلك بعض القوميين الذين خابت آمالهم من تركيا الفتاة إلى حزب الأحرار، الذي يمثل ملاكي الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال. وتعاون هذا الحزب مع السلطان عبد الحميد للقيام بانقلاب مضاد على حكومة تركيا الفتاة، واندلع القتال في الشوارع، وقتل فيه محمد أرسلان، أحد أقطاب الإخاء العربي ـ العثماني. لكن ضباط تركيا الفتاة، محمود شوكت ومصطفى كمال وغيرهما، استطاعوا إنقاذ الموقف بعمل عسكري سريع وحازم، وخلعوا السلطان عبد الحميد، وعينوا مكانه محمد الخامس رشاد سلطاناً اسمياً فقط.

وبعد سحق الانقلاب المضاد، استأثر قادة تركيا الفتاة بالسلطة، وشكلوا حكومة بأنفسهم، وتخلوا عن تحالفاتهم السابقة، واتجهوا إلى التصالح مع المحافظين، من جهة، وإلى تبني الطروحات الشوفينية بشأن القومية التركية من جهة أخرى. وفتحوا المعركة مع الحركات الثورية التي تحالفوا معها سابقاً، كما تراجعوا عن مواقفهم السابقة بشأن ملكية الأراضي، فتركوها بأيدي الإقطاعيين، وامتنعوا من إصلاح النظام الضريبي لمصلحة الفلاحين، وسنّوا «قانون الإضراب» ضد العمال (١٩١٠م). وفي السياسة الخارجية، دخلوا في «لعبة الدول الأوروبية»، وشجعوا العلاقات مع ألمانيا،

التي كان نسجها عبد الحميد وبطانته. وأسوة بسياسة عبد الحميد، واصلوا التنكيل بالأرمن والأقليات العرقية. وحظروا نشاط المنظمات الوطنية ـ العربية والألبانية وغيرها. وفي سنة ١٩٠٩م حرّموا نشاط الإخاء العربي ـ العثماني. وتسلح قادة تركيا الفتاة بسلاح الجامعة العثمانية، بمفهومه التركي، وانتهجوا سياسة التتريك القسري، وأغلقوا المدارس القومية، وأدخلوا اللغة التركية كلغة رسمية وحيدة في السلطنة.

أ) المنظمات العربية السرية

إزاء ارتداد تركيا الفتاة عن الشعارات التي رفعتها قبل تسلمها السلطة، كان طبيعياً أن يتحوّل القوميون العرب، من حلفائها السابقين، إلى المعارضة، فانتهى بذلك الإخاء العربي ـ العثماني، وحلت محله المقاومة السافرة. وعندما لجأ حكام تركيا الجدد إلى تحريم النشاط السياسي العلني، عمدت المنظمات العربية إلى تكتيكات جديدة، تجمع بين النشاط العلني والعمل السري، كما انتقل جزء منهم إلى الخارج لمتابعة نشاطه من هناك. وفي صيف سنة ١٩٠٩م أسسوا المنتدى الأدبي في القسطنطينية، بديلاً من جمعية الإخاء العربي ـ العثماني. واتخذ هذا المنتدى في الظاهر صفة ثقافية، واتسعت عضويته، وفتح له فروعاً في المدن السورية والعراقية فأصبح مركزاً لتجمع المثقفين العرب الوطنيين. وسريعاً أقام هؤلاء اتصالات مع أقرانهم في مصر والولايات المتحدة، وأدخلوا المطبوعات الممنوعة إلى المنتدى. ولم يلبث المنتدى، انسجاماً مع أساس كينونته أن تحوّل إلى ستار للنشاط السياسي السري. وخلال الحرب العالمية الأولى، شنق حكام تركيا الجدد أربعة من أعضاء لجنته الستة، بتهمة النشاط المعادي لتركيا.

وفي نهاية سنة ١٩٠٩م أسس عبد الكريم الخليل، رئيس المنتدى الأدبي، جمعية سرية هي القحطانية لتعمل بالسياسة، بموازاة النشاط الثقافي للمنتدى. وكان أعضاء القحطانية من الضباط العرب في الجيش العثماني، وعلى رأسهم عزيز علي المصري، الذي أدّى دوراً في انقلاب تركيا الفتاة، ثم تخلى عنها، وعمل على تنظيم الضباط العرب في مواجهتها. وكان المصري يتمتع باحترام كبير بين أقرانه، ومنهم: سليم الجزائري وأمين وعادل أرسلان وعلي النشاشيبي وشكري العسلي. وكانت أهداف القحطانية لا تفترق كثيراً عن أهداف الإخاء العربي ـ العثماني. فقد اعتبرت العرب أمة واحدة قائمة بذاتها. وبناء عليه، تجب إعادة صوغ السلطنة العثمانية لتعبر عن دولة ثنائية القومية ـ عربية وتركية ـ ويكون السلطان التركي هو ملك العرب، الذين يتمتعون بدورهم بحكم ذاتي في بلادهم، ولكن في إطار السلطنة. ويكون لهم برلمان

خاص، وحكومة محلية، ولغة رسمية، هي العربية. وكان مركز القحطانية في إستنبول، ولها فروع في مدن عربية أُخرى. لكن نشاط هذه الجمعية السرية انكشف للسلطات. فسارعت قيادتها إلى حلها، تداركاً للتنكيل التركي بأعضائها.

ونظراً إلى سياسة القمع التركية، فقد أسس بعض أعضاء المنتدى الأدبي، الذين سافروا إلى فرنسا لطلب العلم، جمعية العربية الفتاة في باريس (١٩١١م)، التي أدّت دوراً كبيراً في تبلور الحركة القومية العربية. واستشهد الكثيرون من أعضائها خلال الحرب العالمية الأولى، بينما تولى الناجون من سيف الجلادين الأتراك مناصب سياسية مهمة في الوطن العربي لاحقاً، مثل جميل مردم وعوني عبد الهادي. وفي فرنسا، بعيداً عن الاعتبارات المحلية واليومية، تبلور موقف القوميين العرب، واستقرّ على ضرورة الاستقلال عن الحكم التركي، أو الأجنبي الأوروبي. وكانت العربية الفتاة منظمة سرية للغاية، تضم ثلاث مراتب تنظيمية: القيادة والأعضاء العاملون والمرشحون. ومنذ سنة ١٩١٣م، ازداد نشاط الجمعية، وبادرت بالدعوة إلى توحيد نشاط كافة الأحزاب والمنظمات العربية الوطنية. وبتضافر جهودها مع حزب اللامركزية عقد المؤتمر العربي الأول، في باريس في ٤ نيسان/أبريل ١٩١٣م. وقد رعت حكومة فرنسا المؤتمر، فوفرت له المكان، وكذلك نشر المقررات. ومن أعضاء الجمعية البارزين: جميل مردم ومحمد المحمصاني وعوني عبد الهادي ورستم حيدر وتوفيق الناطور ورفيق التميمي وعبد الغني العريسي. وكان هؤلاء جميعاً من الطلاب الدارسين في فرنسا، والمؤسسين للجمعية.

والقمع الذي مارسته حكومة تركيا الفتاة لم يوفر لها النجاح، لا في الداخل ولا في الخارج. وقد أدّت سياستها إلى المزيد من تقويض دعائم السلطنة العثمانية، إذ فشلت في الحرب مع إيطاليا (١٩١١ ـ ١٩١٢م)، وكذلك في البلقان (١٩١٢ ـ ١٩١٣م). وداخلياً، وقعت بين مطرقة اليسار ـ الحركات الثورية ـ وسندان اليمين ـ حزب اللامركزية (الائتلاف والحرية). وكان هذا الحزب يعكس مصالح الأوساط الإقطاعية والكومبرادورية. وعلى العكس من حكومة تركيا الفتاة، التي مالت نحو ألمانيا، اتجه هذا الحزب نحو «الحلفاء» (فرنسا وبريطانيا) ودعا إلى اللامركزية كحل للقضية القومية، ورفع شعار الاستقلال الذاتي للشعوب على أراضيها، ضمن إطار الإمبراطورية العثمانية. واستطاع الائتلافيون الإطاحة بحكومة تركيا الفتاة بانقلاب (١٩١٢م)، وتولوا الحكم. لكنهم فشلوا في حل مشكلات تركيا المستعصية، فعادت تركيا الفتاة إلى السلطة بانقلاب مضاد (١٩١٣م)، وبقيادة ثلاثي الباشوات المنحاز كلياً لألمانيا ـ أنور وطلعت وجمال. وهذا الثلاثي هو الذي أدخل تركيا الحرب

العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا.

وشهدت فترة ١٩١٢ ـ ١٩١٤م حالة من النهوض القومي العربي، أفاد من الأزمة العميقة التي راحت تلف الحكم في إستنبول، وتشير إلى حالة من الانهيار العام تحيق بالسلطنة. فالفشل العسكري في ليبيا (مع إيطاليا)، وفي البلقان، وبالتالي استقلال الشعوب البلقانية، والانقلاب، والآخر المضاد في إستنبول وحالة التململ العامة، كانت عوامل ساعدت على ذلك النهوض. وعلاوة على ذلك، فإن انحياز الثلاثي ـ أنور وطلعت وجمال ـ إلى ألمانيا، دفع فرنسا وبريطانيا إلى تعزيز دعمهما للقوى المناوئة لحكمهم. وتشكلت أحزاب وجمعيات جديدة، وكذلك منظمات ثورية. ففي غضون الحرب البلقانية، شكّل القوميون العرب في القاهرة حزب اللامركزية الإدارية العثماني. وكان على اتصال وثيق بالحزب التركي ـ الائتلاف والحرية. وقد ترأس الكاتب السياسي، والعالم الاجتماعي السوري، رفيق العظم، هذا الحزب. وكان من المشاركين في حلقة الكواكبي في القاهرة. كما كان نائب الرئيس، الشيخ الزهراوي، من تلاميذ الكواكبي، ومن الكتّاب المرموقين، وقد مثل حماة في البرلمان العثماني. وانتشر الحزب في البلاد العربية، وحتى في العراق. وبلغ أعضاؤه قرابة ١٠,٠٠٠، موزعين على فروع في مدن بلاد الشام والعراق. ومن البارزين بين أعضائه: فؤاد الخطيب، ورشيد رضا وسليم عبد الهادي وحافظ السعيد.

وعندما تسلم حزب الائتلاف والحرية الحكم في إستنبول، كثف حزب اللامركزية الإدارية العثماني نشاطه في الولايات العربية. فدعا إلى زيادة المشاركة العربية في الحكومة والمجلس ومؤسسات الدولة، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الدولة العثمانية، وطرح فصل الأقاليم العربية وإعطاءها الاستقلال الذاتي، وإقامة حكومات محلية وإقليمية فيها. وأكد الحزب على التعاون مع الدول الأوروبية، فطالب بإعطاء الأقاليم حق استقدام المستشارين الأجانب بصورة مستقلة، وكذلك عقد القروض الخارجية، ومنح الامتيازات للدول الأجنبية. وعلى العموم، كان هذا الحزب يعلق آمالاً كبيرة على دعم أوروبا لمطالبه، ووافق على أن تتولى فرنسا الإشراف على سورية ولبنان، بينما تتولى بريطانيا الإشراف على العراق وفلسطين. وبالتعاون مع المنتدى الأدبي، والمنظمات الوطنية الأُخرى، وخصوصاً مع الجمعيات الإصلاحية السورية والعراقية، ساهم الحزب في عقد المؤتمر العربي الأول (١٩١٣م) في باريس. وعندما عادت تركيا الفتاة إلى الحكم، واجه نشطاء الحزب موجة من القمع والتنكيل، فاندلعت الاضطرابات في جميع أنحاء السلطنة، وخصوصاً في الولايات العربية، واضطرت حكومة تركيا الفتاة إلى التراجع التكتيكي، الذي لم يؤدِّ

إلى تهدئة الأوضاع.

وعلى الرغم من محاولات حكومة تركيا الفتاة (١٩١٣م) امتصاص النقمة العربية على سياستها في العودة إلى مركزية الدولة، بإصدار «قانون الولايات» الجديد، الذي وسع من حقوقها السابقة، إلاّ إن حركة مناهضة الحكم التركي لم تتوقف. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣م، عاد عزيز علي المصري، وأسس جمعية العهد، من ضباط عرب، ولكن على قواعد وأسس أكثر سرِّية وانضباطاً من القحطانية. ووصل أعضاء الجمعية إلى نحو ٤٠٠٠ ضابط، وكان لها فروع في بغداد والموصل وحلب ودمشق، ومن أعضائها نوري السعيد وجميل المدفعي. وكانت الجمعية على اتصال ببريطانيا، بعد أن قطعت الأمل في إصلاح النظام العثماني، فتحولت إلى العمل على إسقاط السلطة التركية بالقوة، وجعلت من العراق قاعدة لها. وفي سنة ١٩١٤م، أُلقي القبض على عزيز علي المصري، واتُّهم بالخيانة، وحُكم عليه بالإعدام، لكن الحكم لم ينفذ بسبب تدخل السفارة البريطانية لمصلحته، فأُطلق سراحه، وأُبعد إلى مسقط رأسه ـ مصر. وبعد تشتت جمعية العهد في إستنبول، تشكلت جمعيات متعددة في الولايات العربية، واصلت النضال ضد الحكم العثماني.

وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م)، كانت أغلبية الجمعيات والمنظمات العربية قد تخلت عن فكرة التوفيق بين أهدافها والحكم التركي، واقتنعت بضرورة اللجوء إلى الثورة للفكاك من ذلك الحكم المستبد. فالسياسة الشوفينية لحكومة تركيا الفتاة، لم تترك مجالاً للاتفاق. ودخل الطرفان في مسلسل من التصعيد، زاد في تنامي التوجهات الانفصالية العربية. ففي كانون الثاني/يناير ١٩١٤م قررت الحكومة التركية إغلاق المنظمات العربية السياسية جميعها، وعمدت إلى تشتيت الضباط العرب في الوحدات العسكرية لمنع تكتلهم. وكان لذلك أثر عكسي، إذ قويت المعارضة، وانتقلت إلى طور الانتفاضة المسلحة. وأجرى قادة الحركة العربية اتصالات بمندوبين بريطانيين وفرنسيين. واتصل شفيق المؤيَّد بالسفير الفرنسي في إستنبول، وطلب تقديم الدعم للثورة العربية. وأجرى عبد الله الهاشمي اتصالات بالمندوب السامي البريطاني في مصر، كيتشنر وطلب تزويد الثوار العرب بالأسلحة، ومساندة الثورة العربية المقرر تفجيرها في الحجاز. وقد قوبلت هذه الاتصالات بمعارضة أوساط غير قليلة من القوميين العرب الذين رأوا أن التعامل مع الدول الأوروبية لا يقل خطورة عن التعامل مع الحكم التركي. وفضّل هؤلاء الوقوف إلى جانب تركيا، لأنهم رأوا، أن الثورة عليها بمساعدة دول أوروبا، ستؤدي إلى احتلال تلك الدول للبلاد العربية.

ب) مقاومة الاستيطان الصهيوني

وكان طبيعياً نتيجة تبلور الوعي القومي، من خلال اليقظة الفكرية والثقافية في الوطن العربي، وبالتالي تشكل الحركة القومية العربية، التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والتطور الاجتماعي، أن تتصدى القوى السياسية والشعبية للصهيونية، فكراً وممارسة. وفي الواقع، وبحدود القدرة الذاتية على القيام بما يلزم لذلك، واكبت المقاومة العربية الاستيطان الصهيوني منذ بدايته. لكن تلك المقاومة، ولظروف ذاتية وموضوعية، لم تستطع الحؤول دون تجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين. فعلى الصعيد الموضوعي، كانت المقاومة العربية تنطلق من قاعدة إمبراطورية متهاوية ـ السلطنة العثمانية ـ بينما الصهيونية تنطلق من قاعدة إمبريالية صاعدة. وإذ كانت الحركة العربية مستنزفة في الصراع داخل معسكرها، سواء بين التيارات المتعددة فيها، أو مع النظام العثماني الحاكم، كانت الحركة الصهيونية ترتب أوضاعها لتكون على أعلى درجات الانسجام مع الإمبريالية الأوروبية. وبينما تمحور صراع الحركة القومية العربية حول التخلص من نير الحكم التركي، كان النشاط الصهيوني يتركز على دعم الدول الأوروبية للإجهاز على السلطنة العثمانية، وتقسيم أراضيها، وتخصيص فلسطين قاعدة للمشروع الصهيوني، في مواجهة الحركة القومية العربية. ومن سخرية القدر أن تجد الحركة القومية العربية نفسها متحالفة، من أجل تحقيق أهدافها، مع الدول الإمبريالية الأوروبية، التي تشكل «البلد الأم» للصهيونية.

وعلى الصعيد الذاتي، فإن الموقف السياسي النظري، المعادي للصهيونية في الجانب العربي، لم يترجم نفسه في حركة سياسية منظمة وفاعلة. وذلك على العكس من الحركة الصهيونية، التي راحت بعد مؤتمر بازل (١٨٩٧م) تصوغ منظمتها بالشكل الذي يحقق أهدافها. ومنذ البداية، وفي مقابل تمركز النشاط الصهيوني، وتحديد أهدافه العملية، وبالتالي حشد مقوماته لإنجاز تلك الأهداف، ظلت المقاومة العربية مبعثرة، وتعاني الانفصام بين النظرية والتطبيق. فحالة الوعي التي كانت في طور التشكل، والتي تمحورت حول القضية الضاغطة ـ العلاقة مع الحكم العثماني ـ مع أنها لم تكن غافلة عن الخطر الصهيوني، وكذلك الوضع الاجتماعي ـ السياسي للشعب العربي عند انطلاق الصهيونية كحركة سياسية، تمتلك مشروعاً استيطانياً، لم يكن من شأنهما تأهيل الحركة القومية العربية لبناء التنظيم السياسي، وبالشكل المطلوب، القادر على مواجهة الحركة الصهيونية ودحرها. وكان واضحاً أن الحركة القومية العربية لم تكن تمتلك برنامجاً ـ فكرياً أو سياسياً أو عملياً ـ موحَّداً في مواجهة

الصهيونية، فظلت النشاطات التي قامت بها تتسم بطابع العفوية والارتجال وردّات الفعل.

وتجدر الإشارة إلى أن الوعي المناهض للمشروع الصهيوني، بصيغه جميعها: فكرياً وسياسياً أو صراعاً عنيفاً، لم تطبقه الحركة القومية العربية على اليهود، لأنهم يهود، وإنما انطلق من قاعدة سياسية، ليست اجتماعية ولا دينية، كما كان الحال في أوروبا. وكذلك كان موقف السلطة العثمانية، التي لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء النشاط الصهيوني الذي يستهدف قطعة أرض معينة من أراضي السلطنة. فمنذ البداية، أصدر الباب العالي التعليمات إلى قناصله في الدول المتعددة، بإبلاغ اليهود الراغبين في الهجرة إلى فلسطين، بأنه لن يسمح لهم بالاستيطان في فلسطين كأجانب، وبأن عليهم اكتساب الجنسية العثمانية، والالتزام بالقوانين السارية في الولايات التي يرغبون الإقامة الدائمة فيها. ومن ناحية مبدئية، لم تكن السلطات العثمانية تعارض إقامة اليهود في أراضيها، فقد كانت أعداد منهم منتشرة فيها، واعتبرتهم إحدى «الملل» المعترف بها في السلطنة، ولكنها كانت تعارض هجرتهم إليها من الدول الأُخرى، والتوجه إلى فلسطين تحديداً، في إطار الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية، أو على أساس «براءة» خاصة تقدم للمنظمة الصهيونية من قبل السلطان.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأوساط المحافظة (الرجعية) العثمانية والعربية، كانت أكثر تشبثاً بمبدأ عدم السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، وتصلباً في مواجهة محاولات الصهيونية اختراق هذا الحاجز، عبر الأوساط الإصلاحية (التقدمية). وبذلك كان المحافظون أكثر انسجاماً مع المزاج الشعبي من الإصلاحيين النخبويين. ولعل التعبير الأبرز عن ذلك يتمثل بموقف السلطان عبد الحميد الثاني المستبد، الذي لم يتزحزح عن معارضته للأهداف الصهيونية في فلسطين، وذلك على الرغم من الإغراءات كلها التي قُدمت له من الصهيونية وأعوانها، في مقابل الموقف المائع لحزبي تركيا الفتاة والحرية والائتلاف. وعلى العموم، ظل الموقف الرسمي العثماني، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مناهضاً للمشروع الصهيوني، وثابتاً في وجه المحاولات الصهيونية كلها لتغييره، أو التخلي عنه. كما أقدمت السلطات العثمانية على اتخاذ إجراءات لمنع المهاجرين اليهود من الدخول إلى فلسطين بالوسائل الملتوية. فأصدرت تعليمات إلى متصرف القدس ببذل كل الجهود للحؤول دون وصول المهاجرين من روسيا ورومانيا وبلغاريا إليها. وجرى اتخاذ إجراءات مماثلة في بيروت واللاذقية وحيفا. ولكن الموظفين العثمانيين لم يتقيدوا دائماً بالتعليمات، كما استغل عملاء الصهيونية فسادهم وجشعهم للمال، فقدموا لهم

الرشاوى للتغاضي عن الهجرة اليهودية غير الشرعية.

لكن الموقف العثماني الرسمي لم يحل دون وصول المهاجرين اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها. فقد أفاد هؤلاء من الثغرات في القوانين والإجراءات، واستغلوا فساد الموظفين بالرشاوى، واستندوا إلى دعم قناصل الدول الأوروبية، للدخول إلى البلاد والإقامة فيها. وفي الواقع، فإن قناصل الدول الأجنبية كثيراً ما احتجوا على القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين. واعتبروها خرقاً للامتيازات التي تتمتع بها دولهم. وعبر تدخل هؤلاء القناصل، كثيراً ما رضخ الموظفون العثمانيون إلى الضغوط، أو أغروا بالرشاوى، فتغاضوا عن التجاوزات الصهيونية بالهجرة والاستيطان. وكذلك، وعلى الرغم من القوانين الصادرة بمنع بيع الأراضي للمهاجرين الجدد، فقد استطاع هؤلاء، وعبر السماسرة، أو عن طريق العقود الوهمية، من ابتياع مساحات من الأراضي لإقامة المستعمرات. وبنسبة عالية جداً، كانت تلك الأراضي تخص ملاكين غائبين، ممن استولى عليها عبر الالتزام، أو سجلها باسمه لقاء دفع الضريبة المستحقة عليها، نيابة عن الفلاحين الذين لم تتوفر لديهم الأموال اللازمة لذلك، وخصوصاً بعد صدور القوانين الضريبية على الأراضي، في إثر مسحها وتسجيلها في عهد التنظيمات، فتركزت في أياديهم أملاك واسعة.

وإزاء فشل الإجراءات العثمانية في إيقاف الهجرة اليهودية، وبالتالي ازدياد النشاط الصهيوني الاستيطاني، برزت المقاومة المحلية لهذه الظاهرة. وإذ لم تكن أعمال المقاومة منسقة ومنظمة، فإنها تفجرت بصورة عفوية، وبالتواكب مع عمليات شراء الأراضي من الملاكين الغائبين وطرد الفلاحين أو المرابعين، عنها، وإقامة المستعمرات عليها. وكان كلما توسعت عملية الاستيطان وانتشرت في الريف، عمت المقاومة واتسع نطاقها. فشراء الأراضي عبر السماسرة، وفي صفقات مشبوهة وسرية، جعل المواجهة حتمية بين الفلاحين المقيمين عليها، والمستوطنين الذين عمدوا إلى طردهم منها، وبالتالي قطع أسباب معيشتهم فجأة، ومن دون سابق إنذار. فكان طبيعياً أن يقاوم الفلاحون هذه الظاهرة، ويعمدوا إلى العنف في مواجهة لجوء المستوطنين، تدعمهم السلطة، إلى إخلائهم بالقوة. وكانت يد السلطة ثقيلة على الفلاحين في تنفيذ العقود المشبوهة وخفيفة على المستوطنين في تنفيذ تعليمات الدولة وأوامرها. وكما اصطدم المستوطنون مع الفلاحين، كذلك كان الحال مع القبائل البدوية التي حُرمت من مراعي قطعانها. وقام الطرفان ـ الفلاحون والبدو ـ ومن دون تنسيق، بعمل متكامل في مهاجمة المستعمرات وحرق المزارع، وتخريب المرافق. وتنضح يوميات المستوطنين الأوائل بأخبار هذه المقاومة، التي يسمونها أعمال نهب وتخريب.

وفي الواقع، وبغض النظر عن الدعاية الصهيونية التي تروج غياب الوعي الوطني لدى العرب الفلسطينيين، وتركز على انتمائهم الطائفي، وتبرز خلو الأرض من السكان، وصولاً إلى مقولة الزعيم الصهيوني، يسرائيل زانغويل، «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، فإنه ما من مستعمرة صهيونية قامت في فلسطين، ومنذ البداية، من دون صراع مع جوارها ـ من الفلاحين أو البدو. والدعاية الصهيونية الموجهة، الرامية إلى تغييب سكان فلسطين الأصليين، لتبرير منح الحركة الصهيونية «البراءة الدولية»، تفضحها محاضر جلسات لجان المستعمرات، ومذكرات المستوطنين الأوائل، التي أبرزت شكواهم من المقاومة العربية. وهذه الدعاية المضللة والكاذبة تفضحها بصورة صارخة الذرائع والتبريرات التي ساقها المستوطنون لإنشاء وحدات مسلحة لحماية المستعمرات. كما يدحضها الجدل بين المستوطنين الأوائل ورجال الهجرة الثانية، بشأن ضرورة استبدال الحراس العرب بمهاجرين يهود للقيام بالدفاع عن المستعمرات أمام هجمات المقاومين العرب. كما تكشف مراسلات القناصل الأجانب زيف هذه الدعاية، إذ دأب هؤلاء على الطلب من السلطة العثمانية إبعاد الفلاحين العرب عن الأرض بالقوة، وتثبيت المستوطنين الجدد عليها، وحمايتهم.

ولعل تدخل قناصل الدول الأوروبية، وخصوصاً البريطاني، كان من أهم عوامل إحباط المقاومة العربية، إضافة إلى فساد جهاز الحكومة التركي. ففي مقابل الضغط الروسي على السلطنة لمنع هجرة يهودها إلى فلسطين، خوفاً من الإخلال بالوضع القائم حول الأماكن المقدسة، وبالتالي بالامتياز الذي تتمتع به بحسب معاهدة كوتشوك كاينرجي لحماية المسيحيين الأورثوذكس، تحرك قناصل الدول الأُخرى لدعم الهجرة اليهودية. والقيود التي فرضتها السلطنة على هجرة يهود روسيا منذ بداية الثمانينات، حركت ردة فعل قناصل الدول الأوروبية (١٨٨٤م). واضطرت السلطنة إلى تخفيف تلك القيود، استجابة لادعاء تلك الدول بأنها تخالف مبادىء الامتيازات التي يتمتع بها مواطنوها. وكان المهاجرون اليهود يحتفظون بجنسياتهم الأصلية، أو يدخلون لدى وصولهم تحت حماية إحدى الدول، الأمر الذي يعطي الذريعة الشكلية لقنصلها للتدخل لدى السلطات العثمانية وتأمين إقامتهم في البلد. كما كان القناصل يستغلون فساد الموظفين الأتراك، ويجعلونهم بالرشاوى يلتفون على أوامر الدولة، ويختلقون الذرائع لمعاقبة المقاومين العرب، وإخلاء سبيل المستوطنين المعتدين، أو المخالفين للأنظمة والقوانين.

ومع ذلك، تشير الدلائل كلها، إلى أن حركة الاستيطان الصهيوني، المدعومة

من قناصل الدول الأوروبية، وتواطؤ بعض الموظفين العثمانيين، قد سرعت في تنامي الشعور الوطني وتبلور الوعي القومي، لدى قطاعات واسعة من سكان فلسطين. وقد عمّ هذا الشعور سكان الريف والمدن على حد سواء، ولم تخرج عنه سوى فئة صغيرة من الملاكين، الذين بأغلبيتهم كانوا غائبين عن الأرض، وقد أغرتهم الأثمان العالية التي دفعها لهم السماسرة للتنازل عن ملكية الأرض. أمّا التجار والحرفيون والمثقفون، فقد انحازوا إلى الموقف الوطني بدافع الشعور القومي، ومن منطلق الحفاظ على المصالح الاقتصادية، التي تتهددها الهجرة اليهودية الواسعة. وتحت ضغط الرأي الشعبي العام، تقدم أعيان القدس بالتماس إلى الباب العالي في ٢٤ حزيران/يونيو ١٨٩١م، يطالبون فيه بوضع حد للهجرة اليهودية إلى فلسطين. واستجابت إستنبول للالتماس، وأصدرت مرسوماً يمنع بيع أراضي الدولة (الميري) لليهود، من دون استثناء (١٨٩٢م). ولم تجدِ نفعاً احتجاجات اليهود العثمانيين، الذين شكلوا غطاء للصهيونية للالتفاف على القوانين، ولا اعتراضات قناصل الدول الأوروبية، في زحزحة الباب العالي عن موقفه، الذي دعمه السلطان عبد الحميد بحزم.

وأدّت الصحف العربية الناشئة حديثاً دوراً مهماً في التعريف بالصهيونية وأهدافها، والتحريض على مقاومتها. فقد كتبت «المقتطف» (١٨٩٨م) مقالاً مناهضاً للصهيونية وأهدافها، كما جرى التعبير عنها في مؤتمر بازل، وأكدت تقديرها فشل المشروع الصهيوني، ومعارضة الدولة العثمانية له، ودعت إلى حل «المسألة - اليهودية» في روسيا ورومانيا وبلغاريا محلياً. وفي السنة نفسها، تناول الشيخ محمد رشيد رضا الموضوع في «المنار»، ونبَّه إلى مخاطر الصهيونية على العرب ومستقبلهم. ويتضح من كتاباته اللاحقة أنه أدرك أبعاد المشروع الصهيوني، وأن المسألة لا تتوقف عند إيجاد ملجأ لليهود المضطهدين في بعض دول أوروبا، وإنما تتعدى ذلك إلى استملاك فلسطين وإقامة كيان سياسي يهودي فيها. وناشد محمد رشيد رضا العرب النهوض والتصدي للنشاط الصهيوني قبل فوات الأوان. وفي سنة ١٩٠٥م أوضح نجيب عازوري، في مقدمة كتابه «يقظة الأمة العربية»، أخطار الصهيونية على الوطن العربي، مشيراً إلى الصراع الدموي الذي سيتولد عن محاولات تجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين.

وبعد انقلاب تركيا الفتاة (١٩٠٨م)، وبروز تعاطف قياداتها مع الصهيونية، وانكفائها عن المواقف السابقة، ازدادت حدة المقاومة العربية لها. وإضافة إلى الحملة في الصحف، ظهرت كتابات، أدبية وتاريخية، تحرض العرب على مناهضة

الصهيونية. فكتب إسعاف النشاشيبي (١٩١١م) كتاب «الساحر واليهودي»، ومعروف الأرناؤوط كتاب «فتاة صهيون»». ووضع محمد روحي الخالدي (١٩١١م) مخطوطة كتاب «تاريخ الصهيونية»، أوضح فيه أن الهدف الصهيوني هو إقامة دولة يهودية في فلسطين. وميّز الخالدي الصهيونية من اليهودية، ونبَّه إلى مخاطر نشاط المستوطنين في فلسطين. وشنت الصحف التي تأسست في فلسطين في تلك الفترة حملة على النشاط الصهيوني، فكشفت مخططاته، ودعت الناس إلى الوقوف في وجهه. وبذلك عمقت الوعي العربي بهذه المؤامرة الدولية، وبأبعادها الخطرة على حاضر الأمة العربية ومستقبلها. وطالبت الصحف الحكومة العثمانية بمنع هجرة اليهود إلى فلسطين، وتشديد الرقابة على بيع الأراضي. وقد تعرضت تلك الصحف مراراً للإغلاق بأوامر السلطة العثمانية، عقاباً لها على نشر مقالات معادية للصهيونية وتنتقد سياسة الحكومة إزاء مخططاتها ونشاطاتها.

وبعد ثورة تركيا الفتاة، تأسست ني فلسطين أربع صحف، جعلت التصدي للمشروع الصهيوني محور اهتمامها. وبذلك ساهمت هذه الصحف في تعزيز خصوصية الحركة الوطنية الفلسطينية، ضمن إطارها القومي، إذ راح البعد الصهيوني يحتل موقعاً رئيسياً في مضمونها السياسي والنضالي. ففي سنة ١٩٠٨م أسس حنا عبد الله العيسى صحيفة «الأصمعي»، ونجيب نصار صحيفة «الكرمل». وفي سنة ١٩١٢ أسس سعيد جارالله صحيفة «المنادي»، وعيسى العيسى صحيفة «فلسطين»، التي تولى تحريرها يوسف العيسى. وقد تميّزت صحيفة «الكرمل»، التي صدرت في حيفا، بحمل لواء المقاومة العربية للصهيونية. وقدم مؤسسها نجيب نصار، اللبناني الأصل (١٨٦٥ ـ ١٩٤٨م) مساهمة نوعية في نشر الوعي عن الصهيونية، والتعريف بنشاطاتها. فأكد عنصريتها، وكشف الزيف في طروحاتها، وركز على التعريف بمؤسساتها، وأساليب عملها، بالاستناد إلى «الموسوعة اليهودية». وكرس صحيفته للتصدي للمشروع الصهيوني بأبعاده كلها ـ الفكرية والسياسية والعملية. وطالب الحكومة بوقف الهجرة إلى فلسطين ومنع بيع الأراضي للحركة الصهيونية. وبنشاطه مع الصحف الأُخرى، أجبر الحكومة على التراجع عن بيع أراضي «الجفتلك» (الأميرية) في غور بيسان وأريحا (١٩١٣م). وقد تعرض للمطاردة والاعتقال من قبل السلطات العثمانية، والبريطانية لاحقاً.

وكذلك، قامت جريدة «فلسطين» بدور كبير في مقاومة الصهيونية والاحتجاج على نشاطها في فلسطين، راح يتصاعد مع تصاعد وتيرة الهجرة اليهودية الثانية إليها، قبل الحرب العالمية الأولى. ونظراً إلى تأثير تلك الصحف في الرأي العام،

الفلسطيني والعربي، فقد نشطت الأوساط الصهيونية في العمل على توقيفها. فأغلقت الحكومة صحيفة «الكرمل» (١٩٠٩م) بعد أشهر قليلة على تأسيسها. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى جريدة «فلسطين» (١٩١٣م)، من دون محاكمة، في إثر جولة قام بها السفير الأميركي في إستنبول، مورغنتاو، واطلع على النشاط الذي تقوم به الصحيفة. وفي الواقع، فإنه نتيجة نشاط صحيفتي «الكرمل» و «فلسطين» تشكل رأي عام مناهض للصهيونية، وانتقل تأثيرهما إلى الخارج. ففي دمشق هب محمد كرد علي، وفتح صفحات جريدته «المقتبس» للكتابة عن الصهيونية والتعريف بأخطارها على الأمة العربية. وشارك معه في الكتابة عبد الله مخلص وعمر صالح البرغوثي ونجيب نصار، وشكري العسلي. وكذلك فعلت صحيفتا «المقطم» و «الأهرام» في مصر، والصحف المهجرية مثل «مرآة الغرب» في نيويورك.

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، زار جورجي زيدان فلسطين، وكتب عن مشاهداته هناك في مجلة «الهلال» في نيسان/أبريل ١٩١٤م. وكذلك كتب إبراهيم سليم النجار في «الأهرام» في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩١٤م، تحت عنوان «الإسرائيليون في فلسطين». كما قام محمد الشنطي، صاحب صحيفة «الإقدام» القاهرية، بجولة في فلسطين، أجرى خلالها مقابلات مع المرشحين للبرلمان العثماني، من أجل التعريف بمواقفهم من الصهيونية. وفي المقابلة مع المربي خليل السكاكيني، في ٢٩ آذار/مارس ١٩١٤م، قال: «إن الصهيونيين يريدون أن يمتلكوا فلسطين قلب الأقطار العربية والحلقة الوسطى التي تربط شبه الجزيرة العربية بإفريقيا. وهكذا يبدو أنهم يريدون كسر الحلقة، وتقسيم الأمة العربية إلى جزءين للحيلولة دون توحيدها. فعلى الشعب أن يكون واعياً، إذ إنه يمتلك أرضاً ولساناً. وإذا شئت أن تقتل شعباً ما، فاقطع لسانه واحتل أرضه. وهذا بالضبط ما يعتزم الصهيونيون أن يفعلوه.» في المقابل، فتحت صحيفة «المقطم» الباب أمام بعض الكتّاب الصهيونيين للتعبير عن وجهة نظر حركتهم.

ونقل الزعماء السياسيون الفلسطينيون معارضة الشعب إلى البرلمان العثماني والأوساط السياسية الدولية. فمبكراً، ومنذ بداية الاستيطان الصهيوني، عرض يوسف ضياء الخالدي، ممثل القدس في البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) الذي شُكّل سنة ١٨٧٦م، خطر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وطالب المجلس اتخاذ قرار بإيقافها. وعاد وجهاء القدس (١٨٩١م)، وقدموا عريضة إلى الصدر الأعظم يطالبون فيها بمنع هجرة يهود روسيا إلى فلسطين وامتلاك الأراضي فيها. وفي سنة ١٨٩٧م ترأس محمد طاهر الحسيني (مفتي القدس)، هيئة محلية للتدقيق في نقل ملكيات

الأراضي، لمنع الصفقات المزورة التي يعقدها المستوطنون، والحؤول دون امتلاكهم أراضي زراعية جديدة. وفي سنة ١٨٩٩، كتب يوسف ضياء الخالدي كتاباً مطولاً إلى الحاخام الأكبر في فرنسا صادوق كاهان، حثه فيه على إقناع صديقه هيرتسل، بالعدول عن المشروع الصهيوني، وترك فلسطين وشأنها. وفي البرلمان العثماني الجديد (١٩٠٨م)، برز موقف المندوبين العرب الموحد من الصهيونية. ونشرت «المقتبس» كتاباً مفتوحاً لهم من عبد الله مخلص، محذراً من أخطار الصهيونية على الوطن العربي، ويحثهم فيه على طرح القضية في البرلمان، واتخاذ قرارات حازمة ضد هجرة اليهود إلى فلسطين.

وعاد النواب العرب في مجلس المبعوثان (١٩١١م) إلى طرح مسألة الصهيونية وموقف تركيا الفتاة المتعاطف معها. وأنكرت الحكومة تعاطفها، لكن المعارضة هاجمتها بشدة، ودعتها إلى اتخاذ مواقف أكثر حزماً من نشاط المستوطنين في فلسطين. وقد شجع ذلك النواب العرب على إثارة الموضوع بقوة. وبرز في مهاجمة المشروع الصهيوني نائب دمشق، شكري العسلي الذي شغل في السابق منصب قائمقام الناصرة. وفي أثناء خدمته في فلسطين، عُرف العسلي بموقفه الحازم ضد بيع الأراضي للمستوطنين، وتصدى بقوة للصفقة التي عقدتها عائلة سرسق البيروتية مع ممثلي الحركة الصهيونية لبيع مساحات واسعة في وسط مرج ابن عامر، حيث أُقيمت مستعمرة مرحافيا. ولكن وساطة سرسق لدى والي بيروت، أدّت إلى نقل العسلي من موقعه، وتمرير الصفقة. وقد عمد العسلي إلى استخدام شتى الوسائل، القانونية والإجرائية، لعرقلة بناء المستعمرة، بما في ذلك اعتبار تلك الأراضي «سلطانية»، لأنها تقع في جوار خط سكة الحديد الذي يمر هناك. ولكن محاولات العسلي جميعها باءت بالفشل إزاء فساد جهاز الدولة العثماني، وتدخل قناصل الدول الأجنبية، وجشع الملاكين الغائبين.

وكذلك كان موقف نائبي القدس، محمد روحي الخالدي وسعيد الحسيني اللذين أكدا خطورة المشروع الصهيوني، ليس على فلسطين فحسب، بل على الدولة العثمانية بأكملها، كونه يهدد كيانها. وانتقد النائبان في مداخلاتهما سياسة الحكومة المتهاونة إزاء النشاط الصهيوني، ودَعَوا إلى تشديد القيود عليه. وأصبح الموقف من الصهيونية مسألة أساسية في البرامج الانتخابية للمرشحين إلى البرلمان، تجاوباً مع الرأي العام للسكان، من جهة، وتحت تأثير الصحافة، من جهة أُخرى. وفي انتخابات سنة ١٩١٤م، تعهد سعيد الحسيني بمواصلة محاربة الصهيونية، وانتقد سياسة الحكومة المتغاضية عن النشاط الاستيطاني في فلسطين. وكذلك فعل راغب

النشاشيبي، الذي دعا إلى وضع تشريع خاص، يرمي إلى منع بيع الأراضي للمستوطنين. كما هاجم الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية، والتي تغطي التفاف الحركة الصهيونية على القوانين السائدة في البلاد.

إلاّ إنه على الرغم من مقاومة الفلاحين والبدو العنيفة، وحملات الصحف التحريضية، ونشاط القوى السياسية، فقد استمر الاستيطان الصهيوني، بل تعزز عبر «الهجرة الثانية» (١٩٠٤ ـ ١٩١٤م). ولم تحل القيود على الهجرة، وقوانين منع بيع الأراضي للمستوطنين، دون استمرار تلك الهجرة وشراء الأراضي. وقد تضافرت عدة عوامل لجعل ذلك ممكناً: فساد جهاز الدولة العثماني وتواطؤ العثمانيين الجدد مع الأهداف الصهيونية ونشاط قناصل الدول الأجنبية لمصلحتها وغيرها. ويبقى من أهم عوامل استمرار الاستيطان تمكّن الحركة الصهيونية من شراء الأراضي. وقد أدّت طبيعة ملكية الأرض في البلاد دوراً رئيسياً في ذلك. وبينما كانت الدولة تملك الجزء الأكبر من «الأرض الميري»، فقد تركزت مساحات واسعة منها في أيدي ملاكين غائبين، وضعوا يدهم عليها عبر الالتزام، أو الشراء بالمزاد العلني من الدولة التي صادرتها لعجز الفلاحين عن دفع الضرائب المستحقة عليها. وتفيد المصادر أن ما باعه الفلاحون في الفترة ١٩٠١ ـ ١٩١٤م لا يتجاوز ٤٫٣٪ من مجموع ما اشترته الحركة الصهيونية، والباقي تم شراؤه من الدولة، أو من الملاكين الغائبين.

وكذلك، بغض النظر عن الحملات الصحافية، والنشاط السياسي المناهض لبيع الأراضي، والدعوات المتكررة للملاكين إلى الكف عن عقد الصفقات العقارية مع الحركة الصهيونية، مباشرة أو مداورة، فقد استمر هذا البيع. ووجهت صحيفتا «الكرمل» و «فلسطين» انتقادات عنيفة إلى الملاكين الكبار، الذين يتظاهرون بالحرص على المصلحة الوطنية، ويتواطؤون مع السلطة العثمانية على بيع الأراضي، وجني الأرباح الطائلة منه. وكان بعض العائلات، من سكان المدن، يملك مساحات واسعة من الأراضي في الريف، تمّ وضع اليد عليها بوسائل شتى. كما ساعدت قوانين الإصلاحات العثمانية المتعلقة بملكية الأراضي في تمركز مساحات كبيرة إضافية في أيدي تلك العائلات، إذ عمد الكثيرون من الفلاحين إلى تسجيل أراضيهم باسم تلك العائلات، تهرباً من الضرائب والجندية. وبسبب ديونهم، باع الفلاحون تلك الأراضي، أو صادرتها الدولة وباعتها بالمزاد العلني، فاشتراها التجار والإقطاعيون وسماسرة العقارات، أو المؤسسات الأجنبية.

وقد رضخ بعض العائلات، ممن كانت الأرض بالنسبة إليها عبارة عن سلعة، وخصوصاً أنها لم تكن تقيم عليها، لإغراءات العروض السخية التي قدمها إليها

السماسرة العاملين لمصلحة الحركة الصهيونية. ويورد محمد روحي الخالدي في مخطوطة كتابه عن الصهيونية (١٩١١م) أن البائعين كانوا من الملاكين الغائبين، وبعضهم من أُسر لبنانية، أو فلسطينية من طبقة «الأفندية»، أو الحكومة العثمانية التي كانت تبيع أراضي الفلاحين العاجزين عن دفع الضرائب بالمزاد العلني. وفي الواقع، فإن ارتفاع أسعار الأراضي بصورة غير طبيعية، وبالتالي ازدهار السمسرة بالعقارات، شكلا حافزاً للحكومة العثمانية على تشديد القيود على عمليات البيع، وتشكيل اللجان للتدقيق في نقل الملكيات، والأُخرى العاملة في أوساط الرأي العام للتحريض ضد تلك العمليات. وقد بلغت مساحة الأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي، عشية الحرب العالمية الأولى نحو ٤٢٠,٧٠٠ دونم، أُقيم عليها ٤٧ مستعمرة في مناطق متعددة من فلسطين.

وعلى الرغم من بروز «المسألة الصهيونية»، وبالتالي «القضية الفلسطينية» في «الحركة القومية العربية»، وخصوصاً «الوطنية الفلسطينية»، قبل الحرب العالمية الأولى، فإن الأولوية في النشاط السياسي العربي كانت للعلاقة مع الدولة العثمانية، من جهة، ومع الدول الأوروبية ودورها في دعم الاستقلال العربي، من جهة أُخرى. في المقابل، ففي الفترة إياها، حُسم الأمر داخل «الحركة الصهيونية» على اعتماد فلسطين قاعدة للمشروع الصهيوني، ورفض الأمكنة الأُخرى البديلة. وبناء عليه، شكلت هذه المرحلة، وعلى هذا الأساس، بداية تمايز مضمون «الحركة الوطنية الفلسطينية» من «الحركة الأم» (القومية العربية)، لما تميّز به ذلك المضمون من تركيز على الصهيونية. وقد وجهت صحيفتا «الكرمل» و «فلسطين» نقداً شديداً إلى المؤتمر العربي الأول (١٩١٣م) في باريس، لأنه ركز مداولاته على مسألة الاستقلال الذاتي، ولم يول اهتماماً كافياً للمسألة الصهيونية. هذا على الرغم من وحدة موقف القوى السياسية الفلسطينية من الصهيونية، وتعاطف القوى القومية العربية مع هذا الموقف، لكن القضية الملحّة في المؤتمر كانت تتمحور حول مصير العلاقة بين الأمة العربية والدولة العثمانية، الأمر الذي حسمته الحرب العالمية الأولى.

المراجع

باللغة العربية

ـ «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام. ٤ مجلدات. دمشق، ١٩٨٤.

ـ ـــــــ، القسم الثاني (الدراسات الخاصة). ٦ مجلدات. بيروت، ١٩٩٠.

باللغات الأجنبية

– *The Cambridge Medieval History.* Vol. IV, «The Byzantine Empire». Cambridge, 1966.

– Cohen, Amnon. *Palestine in the 18th Century.* Jerusalem, 1973.

– *Encyclopaedia Hebraica.* Jerusalem (Hebrew).

– *Encyclopaedia Judaica.* Cecil Roth (ed.). New York, 1971.

– Hitti, Philip K. *History of the Arabs.* 6th Edition. London, New York, 1958.

– Hourani, Albert H. *Arabic Thought in the Liberal Age.* London, 1967.

– Kirk, George E. *A Short History of the Middle East.* New York, 1964.

– Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey.* London, 1961.

– Ma'oz, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine (1840-1861).* Oxford, 1968.

– Ma'oz, Moshe (ed.). *Studies on Palestine During the Ottoman Period.* Jerusalem, 1975.

– Schölch, Alexander. *Palestine in Transformation (1856-1882).* Washington, 1993.

– Sharabi, Hisham. *Arab Intellectuals and the West.* London, 1970.

– Vasiliev, A. A. *History of the Byzantine Empire (324-1453).* 2 Volumes. Wisconsin. 1964.

الفصل السادس

الصراع بشأن فلسطين

أولاً: بداية الاستيطان الصهيوني

«الصهيونية» اسم لحركة سياسية انتشرت بين يهود أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وتبلورت من فكرة مجردة إلى مشروع عمل استيطاني في فلسطين، يرمي إلى إقامة كيان سياسي لليهود فيها. واللفظ مشتق من كلمة «تسيون» العبرية، وهي اسم لجبل يقع جنوبي غربي القدس (جبل صهيون)، يحج إليه اليهود لاعتقادهم أن الملك داود دُفن هناك. وفي التراث الديني اليهودي أن «يهوى» يسكن هناك (مزامير ٩/ ١١)، إذ يرد القول «رنِّموا للرب الساكن في صهيون.» وبمرور الزمن صار الاسم يستعمل مجازاً للدلالة على القدس، واتسع ليشمل «الأرض المقدسة» (فلسطين) كلها، بل اليهود عامة. وفي العصر الحديث، طرحه كمصطلح ذي مضمون سياسي الصحافي اليهودي النمساوي الأصل، ناتان بيرنباوم (١٨٦٣ ـ ١٩٣٧م)، ليصِف به الحركة السياسية الداعية إلى تهجير يهود العالم إلى فلسطين، وتوطينهم هناك، بناء على الدعوى بالحق التاريخي لهم فيها، وبالتالي الحق في إقامة كيان سياسي يهودي عليها.

وفي المنظور اليهودي للتاريخ، وبالتالي لعلاقة الله بالكون وشعوبه، تبرز فكرة «شعب الله المختار» (اليهود)، الذي اصطفاه الله من بين شعوب الأرض الأُخرى، ليحمل رسالة متميّزة، وسمات خاصة (عنصرية)، تفصله عنها. وهذا «الاختيار الإلهي» يُضفي على اليهود نفحة من القدسية ليست لغيرهم، وبناء عليه، فهم بهذا التخصيص «نور الشعوب»، يفوقونها كما يتميّزون عنها. وورد في التوراة (سفر التثنية ١٤/ ٢): «لأنك شعب مقدس للرب إلهك. وقد اختارك الرب لكي تكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض.» وفي المنظور الطوباوي إياه، يرتبط اختيار «الشعب» باختيار «الأرض»، إذ إن للشعب المختار أرضه المختارة، وبالتالي المقدسة. ولأن الجمع بين هذا الشعب والأرض هو إرادة إلهية، فقد أصبحت «أرض إسرائيل» (فلسطين) هي «أرض الميعاد»، التي وعد إله إسرائيل إبراهيم بها، وعاهده أن تكون لنسله من بعده، كما أنها «أرض الميعاد» التي سيعود

إليها «أبناء إسرائيل» تحت راية «المشيح» في «آخر الأيام». وبناء عليه، وعلى اعتبار أن التاريخ من صنع البشر، فإن هذه المقولات الطوباوية لا تمت إليه بصلة.

وفي القرن التاسع عشر، تضافرت عوامل ذاتية في التجمعات اليهودية الأوروبية، على قاعدة «المسألة اليهودية»، وعوامل أوروبية عامة، في إطار «المسألة الشرقية» لتحرك «الفكرة الصهيونية»، وتنتقل بها من المجرد إلى الملموس في «المشروع الصهيوني» العملي. وقد تبلورت الفكرة الصهيونية في حاضنة «الأفكار الاسترجاعية»، التي انتشرت في المناخ الحضاري الأوروبي منذ القرن السادس عشر الميلادي، وترعرعت في الأجواء السياسية التي سادت أوروبا خلال القرن التاسع عشر ـ أجواء الإمبريالية ـ وخصوصاً بعد سنة ١٨٧٠م. والصهيونية صاغت منطلقاتها الفكرية، وكذلك سبل ووسائل تجسيد مشروعها العملي، مستغلة الأزمات الناجمة عن المسألتين ـ اليهودية والإمبريالية. ففي الشق اليهودي، وظفت الفكر الاسترجاعي، بطابعه اليهودي الغيبي، لتطرح نفسها الوسيلة لإخراج اليهود من أزمتهم المتفاقمة داخل المجتمعات الأوروبية. أمّا في الشق الإمبريالي، فقد طرحت نفسها سبيلاً إلى تذليل العقبات الناجمة عن الهدف الإمبريالي في تطويع شعوب المنطقة العربية لإملاءاته، عبر إقامة مشروع استيطاني، يشكل مركزاً إقليمياً مناهضاً لحركة شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الإمبريالي.

ففي الجوهر، الصهيونية حركة أوروبية الجذور، فكراً وممارسة، إذ نشأت وترعرعت في أجواء القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر. وفي الظاهر، غطت مقولاتها بخطاب ديني يهودي استرجاعي. ولأنها حركة مفتعلة ومفبركة، كان لا بدّ من التمويه على الجوهر فيها، بمزاعم ومقولات زائفة. سواء لناحية المضمون في الفكرة السياسية ـ «الدولة القومية تحل المسألة القومية» ـ أو لناحية تجسيدها في الواقع عبر الاستعمار الاستيطاني، الذي سبقتها إليه الدول الأوروبية في بقاع متعددة من العالم. وقد تقدمت الصهيونية بمشروعها على قاعدة الاسترجاع، من منطلق أسطورة «شعب الله المختار»، و«أرض الميعاد»، و«عودة الشعب المختار إلى وطنه». أمّا في الممارسة العملية، فكان لا بدّ لحركة من هذا النمط أن تعتمد أسلوب «التآمر» السياسي والدبلوماسي، واستغلال التناقض بين القوى، لتمرير مشروعها، ذي الطبيعة المزدوجة ـ اليهودية والإمبريالية.

وفي تقليدها للحركات القومية الأوروبية، برزت الصهيونية كظاهرة مصطنعة، إذ لم تتوفر لديها الشروط المسبقة، أو المقومات الكيانية، للادعاء بأنها «حركة قومية»، تسعى لإقامة «دولة قومية»، وتحقيق السيادة السياسية فيها، أسوة بالقوميات الأُخرى.

والدعوى الصهيونية بوجود «قومية يهودية» هي ضرب من البدعة، لأنها بانطلاقها كانت تنقصها أهم مقومات الحركة القومية ـ الشعب الموحد والأرض المحددة. فاليهود المنتشرون في جميع أنحاء العالم، لم تكن بينهم من روابط إلاّ العقيدة الدينية، مع وجود «مذاهب» متعددة بينهم. وفي مسار معاكس تماماً لنشوء الدول القومية، تحركت الصهيونية من «إعلان السيادة»، وراحت تبحث عن «شعب» تسبغ عليه صفة «الأمة»، ومن ثمّ عن رقعة أرض، تجمع فيها بين الشعب والسيادة. وبهذا تكون الفكرة قد تبلورت خارج الشعب والأرض، ولم تكن تعبيراً عن تطلعات ذلك «الشعب»، ولا تجسيداً لإرادته القائمة على وعيه لذاته كوحدة ذات خصوصية، وعلى أرض محددة، يريد السيادة عليها أسوة بغيره من الشعوب.

وكان طبيعياً أن تعمد حركة من هذا النمط المفتعل، تدعي الرابطة القومية بين تجمعات دينية مبعثرة في بقاع العالم كلها، والحق التاريخي على أرض آهلة بسكانها الأصليين، إلى اختلاق المزاعم، وتشويه التاريخ والجغرافيا التاريخية في خطابها السياسي. أمّا على صعيد التخطيط والتنفيذ، فكان لا بدّ من أن تعتمد التآمر والدسائس، وبالتالي العنف الفاشي لتحقيق أهدافها. فالتجمعات اليهودية التي انتشرت في أنحاء العالم كلها، لم يكن يجمعها ناظم اجتماعي، أو اقتصادي، أو لغوي، أو تاريخي. والمسألة اليهودية، التي تذرعت بها الصهيونية، هي قضية اجتماعية أوروبية، وبالتالي فحلها الصحيح هو في ذلك الإطار. والدعوى بعدم إمكان اندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية، وبغض النظر عن دواعي هذه الظاهرة، وعن مقدار صحة تعليل أسبابها بالمنظور الصهيوني، فهي تقود إلى البحث في الأوضاع التي أدّت إليها، ومعالجتها في الواقع الذي أفرزها كظاهرة نابية في علاقة التجمعات اليهودية بمحيطها.

ولأن الصهيونية لم تتبلور في صفوف كتلة موحدة من اليهود، مجتمعة في رقعة جغرافية محددة وتسودها أوضاع اجتماعية ـ اقتصادية متشابهة، أو متكاملة، فقد أدّت النخب اليهودية المندمجة فعلياً في النظام الرأسمالي الإمبريالي، دور «المبشر» بهذه الحركة، وأولاً وقبل كل شيء في أوساط اليهود أنفسهم، الذين كانوا الأشد معارضة للأفكار الصهيونية، ولمشاريع الاستيطان التي تنطوي عليها. ولم تكن تلك الأفكار، ولا النخب التي تصوغها وتروجها، تعبر بصورة حقيقية عن الاتجاهات السائدة في أوساط التجمعات اليهودية، التي كانت لكل منها أوضاعها ومشكلاتها وتطلعاتها ونشاطاتها. وطرحت تلك النخب نفسها وسيطاً بين الفئات السائدة في المراكز الإمبريالية، وبين التجمعات اليهودية فيها، التي كانت تعاني أزمة داخلية، على صعيد

العلاقات بين التيارات المتعددة فيها، وخارجية، على صعيد العلاقات مع الفئات الرأسمالية السائدة. وانتهزت تلك النخب الأوضاع المتوترة بين اليهود ومحيطهم، لتطرح نفسها وسيطاً، يعمل على حل المشكلات المتفاقمة بين الجانبين، عبر تجنيد اليهود وتهجيرهم وتوطينهم في مواقع تخدم مصالح الفئات الرأسمالية السائدة. وبالتالي تخفف من حدة التوتر القائم بين الطرفين، من جهة، وتبرر وجودها هي، من جهة أُخرى.

ومهما يكن الأمر، فإن جملة المزاعم الصهيونية بشأن القومية اليهودية والحق التاريخي في فلسطين، والدعوى الاسترجاعية في الأجواء الثقافية الأوروبية، والمسألة اليهودية ومجمل عناصرها وردات الفعل عليها، ما كان لها أن تشكل ظاهرة قابلة للحياة خارج إيقاعات المسألة الشرقية، والصراع الإمبريالي بشأن المنطقة. والإنجازات العملية التي حققتها الصهيونية، لا يمكن أن تُعزى إلى الفعل اليهودي الذاتي، انطلاقاً من الطروحات المزيفة للتاريخ، ولا إلى المزاعم الصهيونية والدعاوى الاسترجاعية، ولا إلى التنظيم الداخلي، فحسب، بل إلى الديناميات الحقيقية لتاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر، أولاً وقبل كل شيء. ومن هنا تبرز أهمية دراسة عناصر الفكرة الصهيونية، وكيف تمت بلورتها، ومن هي القوى صاحبة المصلحة في ترويجها والعمل على تجسيدها، من أجل فهم شمولي للظاهرة الصهيونية. وعلى هذا الصعيد، تبرز المراكز الإمبريالية ومخططاتها والتنافس بينها بشأن اقتسام أراضي السلطنة العثمانية، وكذلك دور النخب اليهودية المندمجة في نسيج الفئات السائدة في تلك المراكز.

وإذا كانت منطلقات الفكرة الصهيونية ـ إقامة كيان سياسي يهودي عبر الهجرة والاستيطان ـ لا يستقيم فهمها بمعزل عن محيطها الأوروبي، فإن التجسيد العملي للمشروع الصهيوني لا تتضح معالمه من دون الربط الجدلي بين بنائه ونشاط مؤسساته، وكذلك بين بروزه والظواهر السياسية التي واكبت ذلك، زماناً ومكاناً. وبناء عليه، فلا بدّ من الربط الجدلي بين الظواهر الرئيسية التي حكمت تاريخ الشرق الأدنى خلال القرن الأخير لفهم شمولي للمشروع الصهيوني. وعبر هذا الربط يمكن استنباط العلاقة الجدلية بين تلك الظواهر، وبالتالي تحديد دور الإمبريالية الأوروبية، والبريطانية منها تحديداً، في صوغ المشروع الصهيوني، فكراً وممارسة. وبناء عليه، يمكن فهم الدور المنوط بالمشروع الصهيوني في المنطقة، على أرضية التطورات الجارية فيها. وإذ لا شك في أن العامل اليهودي كان ذا أهمية في تشكل الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين، فإن العامل الإمبريالي يبقى هو الحاسم

في تقرير مجرى الأحداث، أي العامل القائد في جدل العلاقة بين أطراف الصراع الذي نشب في فلسطين جرّاء المشروع الصهيوني.

وبإلقاء النظر إلى مسار الأحداث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة في نهايته، تبرز أربع ظواهر متفاعلة ومتشابكة. وتفاعل هذه الظواهر في عملية صراعية، أنتج الوضع القائم في المنطقة عبر تجليات سيرورة الصراع. فعلى الصعيد الاستراتيجي الأعلى، احتدم التناقض بين ظاهرتين تشكلتا عبر فترة زمنية طويلة، وراحتا تقتربان من حسم هذا التناقض بصورة جذرية، وهما: ١) انحلال السلطنة العثمانية ـ آخر الإمبراطوريات الإسلامية من القرون الوسطى ـ وأثر ذلك في الأراضي الواقعة تحت حكمها، فعلاً أو ظاهراً، وعلى مصير الشعوب المنضوية في إطارها، رغبة أو قسراً؛ ٢) تكالب الاستعمار الأوروبي على تقسيم أراضي السلطنة، بعد أن ظلت قواه لفترة طويلة تعمل على تكريس نفوذها في تلك الأراضي، عبر الامتيازات أولاً، ومن خلال التدخل المباشر والفظّ لاحقاً. ففي نهاية القرن التاسع عشر تفاقمت أزمة الرأسمالية الأوروبية، ومعها راحت تتصاعد محاولات المراكز الإمبريالية لتصدير أزمتها إلى الخارج، فاصطدمت هذه المحاولات على أرضية تناقض المصالح، وأدّت إلى الحرب العالمية الأولى وانحلال السلطنة العثمانية.

وعلى أرضية الظاهرتين السابقتين، وليس بمعزل عنهما، بل بالترابط والتواكب مع تجليات مسار حسم التناقض بينهما، برزت ظاهرتان أُخريان، دخلتا بطبيعة الحال في تناقض تناحري بينهما، لتنفي إحداهما الأُخرى، وهما: ١) ظهور الحركة القومية العربية، على خلفية انحلال السلطنة العثمانية، من جهة، وتبلور الوعي الذاتي العربي لخصوصية الأمة العربية، وبالتالي ضرورة التعبير عن هذه الخصوصية في دولة قومية موحدة من جهة أُخرى؛ ٢) بروز الحركة الصهيونية السياسية، ساعية لإقامة دولة يهودية في قلب الوطن العربي، وبالتعاون مع الدول الاستعمارية، وبالتالي من خلال المشروع الإمبريالي العام إزاء المنطقة. وفي هذا الإطار يبرز الدور الصهيوني الذي أوكلت إليه من خلال مشروعه، ولاحقاً عبر كيانه السياسي، مهمة المساهمة في التصدي للحركة القومية العربية، والعمل على ضربها وإحباط نضالها من أجل الاستقلال والوحدة، وذلك عن طريق بناء الكيان الصهيوني الاستيطاني كقاعدة عدوانية، همُّها سواء بالتدخل المباشر أو المداور، الحؤول دون تحقيق الحركة القومية العربية لأهدافها، وبناء عليه، ترسيخ واقع التفتت والتبعية في العالم العربي.

إن الربط بين هذه الظواهر الأربع، أخذاً في الاعتبار مجمل المتغيرات في تلك المرحلة على ساحة الوطن العربي، سواء نتيجة التطورات الداخلية فيه، أو المؤثرات

الخارجية عليه، يؤدي إلى الاستنتاج أن الفكرة القائمة وراء إنشاء الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، هي أن يشكّل مركزاً إقليمياً مضاداً للحركة القومية العربية، يتخذ شكل «الثكنة» الاستيطانية، ويكون قاعدة متقدمة لخدمة المصالح الإمبريالية في مواجهة حركة شعوب المنطقة. وبذلك تكون «القاعدة» الاستيطانية الصهيونية مكملة في دورها الوظيفي للمهمات التي أُنيطت بالقواعد العسكرية، متعددة الأنواع والصيغ، التي أُقيمت على امتداد الوطن العربي، وعلى طول الطرق المؤدية إليه. وهذا الدور الوظيفي للمشروع الصهيوني هو مبرر وجوده، على الأقل من وجهة نظر المراكز الإمبريالية التي رعته، وجعلت تجسيده واقعاً على الأرض ممكناً، وبالتالي فهو الأساس في صوغ هذا المشروع وكينونته.

وإذا كان هذا هو الجوهر في المشروع الصهيوني، فمن الطبيعي أن يكون مجال نشاطه في أدائه لدوره الوظيفي خارج حدود استيطانه. فالثكنة، التي هي امتداد للمركز، ترمي إلى إقامة قاعدة آمنة لآلة عسكرية، يكون دورها العدواني في محيطها. والحركة القومية العربية، النقيض الأساسي للمشروع الإمبريالي في المنطقة، وبناء عليه، المستهدفة للضرب والتطويع، لم يكن مركزها في فلسطين، وإنما في العواصم العربية الكبيرة. ومن هنا، فالتصدي لها لا يتم داخل الرقعة الاستيطانية، ولا عند حدودها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تلك العواصم ذاتها، حيث يجري التعبير عن حركة الجماهير المكافحة من أجل أهدافها القومية. وبناء عليه، يكون دور «الثكنة» (المركز الإقليمي المضاد)، وبصور متعددة: أيديولوجية واقتصادية وسياسية وعسكرية، المساهمة في عملية التحكم في المسارات السياسية في تلك العواصم. ومن هنا، يبرز المبرِّر الأساسي لإقامة المشروع الصهيوني، وجعل فلسطين قاعدة آمنة له بالاستيطان، وبالتالي تهويد فلسطين ـ الأرض والشعب والسوق ـ هو قيام هذا المشروع بدور في التصدي للحركة القومية العربية وإحباط نضالها ضد الاستعمار ومصالحه في المنطقة.

وفي إطار المسألة الشرقية، كانت المراكز الإمبريالية تعي أن مشاريعها تصطدم بالمصالح الحيوية للأمة العربية. وبناء عليه، كان لا بدّ من أن تبرمج عملها، وتضع خططها، وتبني أدواتها اللازمة، لإحباط نضال الحركة القومية العربية، المعبرة عن مصالح جماهير الأمة في الاستقلال والوحدة والتقدم الاجتماعي. ومن هنا، رعت تلك المراكز، وكل منها في حينه، المشروع الصهيوني بعناية، ليشكل القاعدة المتقدمة في عملية التصدي لنضال الحركة القومية العربية، وإحباطه. ولولا هذه الرعاية، لما قام المشروع الصهيوني، بل لعله ما كان تبلور كفكرة أصلاً، إذ لا يمكن

قط تصور إمكان نجاح هذا المشروع بالاعتماد على القوة اليهودية الذاتية. ومن هنا، الصلة التاريخية بين المشروعين ـ الصهيوني والإمبريالي ـ في المنطقة. في المقابل، ويغض النظر عن رغبات المراكز الإمبريالية، وكذلك دور النخب اليهودية المنخرطة في مؤسساتها في بلورة الفكرة الصهيونية وترويجها، والمشروع الاستيطاني الناجم عنها، فإنه لولا أن تهيأت أوضاع التجمعات اليهودية في أوروبا لتقبل الفكرة، وللانخراط في المشروع عبر الهجرة والاستيطان على أساس القاعدة المطروحة، لما نهض المشروع الصهيوني بالطريقة التي حدثت.

وهكذا، ومنذ البداية، كان للعمل الصهيوني في أساسه شقّان. الأول يهودي، يقوم على قاعدة المسألة اليهودية كما استوعبتها النخب اليهودية، وصاغت مقولاتها، وراحت تبشر بها، وتجند اليهود للانضواء تحت لوائها، بقيادة تلك النخب ذاتها. وبذلك، شكلت تلك النخب الوسيط بين التجمعات اليهودية، التي تعيش حالة من التوتر والحراك الاجتماعي والجدل الفكري ـ الثقافي، وبين المراكز الإمبريالية، التي تعاني أزمة التناقضات الرأسمالية. وبدور الوسيط، طرحت النخب اليهودية المتصهينة حلولاً للأوضاع المتوترة التي تعيشها التجمعات اليهودية، انطلاقاً من مقولات الفكر الأوروبي السائد في القرن التاسع عشر، وقدمتها لتلك التجمعات بلبوس يهودي، يحمل طابعاً دينياً أسطورياً، وتهيمن عليه نزعة استرجاعية فريدة في نوعها. وعلى هذا الصعيد، جرى تفسير المسألة اليهودية بمصطلحات قومية، وطُرح الحل لها من منطلقات قومية أيضاً، يذهب إلى إقامة دولة يهودية، يتم بناؤها بالاستيطان. فالوعي الصهيوني الزائف للمسألة اليهودية، أدّى بالضرورة إلى طرح الحل المزيف لها، قياساً مع مقولة أن «الدولة القومية تحل المسألة القومية.» ولكن اليهودية ليست قومية، وبناء عليه، فالمسألة اليهودية ليست مسألة قومية، وبالتالي فالحركة الصهيونية ليست حركة تحرر وطني كما تدعي لنفسها.

أمّا الشق الثاني للعمل الصهيوني فهو الإمبريالي، المنطلق من قاعدة الأطماع الإمبريالية في ثروات الوطن العربي وأسواقه التجارية ومرافقه الاستراتيجية. وهذا الشق هو الذي يمد الآخر ـ اليهودي ـ بوسائل الحياة. وفي الواقع، فإن الدعوات المبكرة إلى إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين، التي أطلقها ساسة أوروبيون، سبقت تبلور الفكرة الصهيونية عند اليهود أنفسهم. وتفيد المصادر والوثائق أن استجابة اليهود لهذه الدعوات كانت فاترة جداً في النصف الأول من القرن التاسع عشر. أمّا في النصف الثاني منه، عندما راحت المسألة اليهودية تتفاقم في شرق أوروبا، وراح الفكر الإمبريالي ينتشر، بدأ بعض المفكرين اليهود يتقبلون الفكرة بإيجابية أعلى. وتبع

هؤلاء المفكرين رجال السياسة اليهود، ممن كانوا منخرطين في مؤسسات الدولة والعمل في مرافقها، وممن رأوا في هذه الأفكار حلاً للمسألة اليهودية، وبالتالي إخراجاً لهم من الإحراج الاجتماعي، بسبب أصولهم اليهودية، وفرصة يقدمون فيها خدماتهم «اليهودية» للمؤسسة الحاكمة في بلادهم، تبريراً لمواقعهم فيها إزاء أترابهم من غير اليهود، وخصوصاً أنهم، بسبب يهوديتهم، لم يتمتعوا في نظر هؤلاء الأتراب باحترام كبير.

وبصمات الاستعمار واضحة في المشروع الصهيوني، وعبر مراحله المتعددة، سواء لناحية الفكر أو الممارسة. والنخب اليهودية الصهيونية في تقديمها هذا المشروع إلى التجمعات اليهودية أسبغت عليه حلة يهودية، ليصبح مستساغاً لسكانها. ونظراً إلى افتقار هذا المشروع إلى قاعدة شعبية في تلك التجمعات، فقد استندت النخب الصهيونية في نشاطها إلى دعم بؤر محددة في المراكز الإمبريالية، وتنقلت بين تلك المراكز، تعرض عليها الخدمات، عبر توطين اليهود المهجرين من مواطنهم الأصلية في المواقع التي تخدم مصالح المركز المعني. وعندما نالت تلك النخب الموافقة الرسمية على خططها، توجهت إلى الجماعات اليهودية لتجنيدها في خدمة المشروع الصهيوني، بحيث تكون عملياً مادته. وبذلك طال تآمر تلك النخب، الجماعات اليهودية قبل أن يصل إلى غيرها. وحتى بعد أن تولت قيادة العمل الصهيوني، ظلت مشكلتها الرئيسية مع اليهود أنفسهم لفترة طويلة، ولذلك لم تتورع تلك النخب عن اللجوء إلى الأساليب الملتوية لإكراههم على الهجرة إلى فلسطين تحديداً، والاستيطان فيها وفق البرنامج الصهيوني ـ الإمبريالي.

وبعد أخذ ورد، التقى الشريكان ـ الصهيونية العالمية والاستعمار ـ وكل منهما لأسبابه الخاصة ومن زاوية نظره إلى المشروع المشترك، على اختيار فلسطين قاعدة للاستيطان الاستعماري. فبالنسبة إلى الشريك الأصغر ـ الحركة الصهيونية ـ كان للتراث اليهودي وعلاقته بفلسطين الأثر الحاسم في تحديد الرقعة الجغرافية التي سيقوم عليها الاستيطان (الثكنة)، بينما أدّى موقع فلسطين الاستراتيجي، وخصوصاً بعد العبر المستخلصة من حملتي نابليون ومحمد علي، وحفر قناة السويس، دوراً حاسماً في ذلك الاختيار. وبينما أرادها الشريك الأصغر والأضعف لبناء دولته اليهودية، بحيث تكون باليهود ومنهم وإليهم، أرادها الشريك الأكبر والأقوى قاعدة للعدوان على الأمة العربية. ولكي تكون قاعدة ملائمة للمشروع الصهيوني، كان لا بدّ من إجلاء سكانها الأصليين وتهويدها ـ أرضاً وشعباً وسوقاً. وبذلك يتباين الاستيطان الصهيوني عن أترابه في روديسيا وجنوب إفريقيا، كونه إجلائياً، لا يرمي إلى استغلال

رقعة الأرض التي يقوم عليها اقتصادياً، بما في ذلك سكانها الأصليين، وإنما إلى انتزاع رقعة الأرض تلك من يد أصحابها الشرعيين واقتلاعهم منها، لاستخدامها للأغراض التي من أجلها وجد المشروع الصهيوني.

وللمشروع الصهيوني كما جرى تصوره منذ انطلاقه أبعاد ثلاثة ـ فلسطيني وعربي ودولي. أمّا البعد الفلسطيني فهو المتعلق ببناء «القاعدة الآمنة» للمشروع، سواء للاستيطان أو لآلة العدوان، في فلسطين، قلب الوطن العربي، والواقعة على تقاطع طرق المواصلات العالمية، ولما لها من علاقة بالتراث اليهودي القديم. وبناء عليه، فإذا كان لهذه القاعدة أن تقوم وتؤدي مهمتها، فلا بدّ من تهويد فلسطين ـ الأرض والشعب والسوق. وهذا يعني اقتلاع شعب فلسطين من وطنه، وقطع صلته التاريخية بأرضه. أمّا البعد الثاني فهو العربي، المتعلق بصلب المشروع الإمبريالي العام إزاء المنطقة والهيمنة على شعوبها والسيطرة على مواردها، ودور «الثكنة الاستيطانية» في ذلك. والبعد الدولي هو المتعلق بالصلة التاريخية بين الصهيونية العالمية والاستعمار الدولي، إذ نشأت الأولى في حاضنة الثاني، وظلت مرتبطة عضوياً به، ولا فكاك لها منه، وبالتالي تسخيرها في خدمته على الصعيدين ـ الشرق الأوسطي والكوني.

وتؤكد المصادر التاريخية أن منظّري الإمبريالية وقادة مشاريعها، السياسيين والعسكريين، قد سبقوا النخب اليهودية في طرح المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ولعل أول الصهيونيين في العصر الحديث هو نابليون بونابرت، الذي قام بحملته على مصر وفلسطين في إطار الصراع بين فرنسا وبريطانيا بشأن التوسع الإمبريالي. وفي ٢٠ نيسان/ أبريل ١٧٩٩م، وجه نابليون نداءً إلى يهود آسيا وإفريقيا كلهم، يحثهم فيه على السير وراء القيادة الفرنسية، «حتى تتسنى استعادة العظمة الأصلية لبيت المقدس.»[١] ووعد بأنه سيعيد اليهود إلى «الأرض المقدسة»، إذا ساعدوا قواته على إنجاز مهمتها. وفي سنة ١٨٦٠م، والتدخل الاستعماري الغربي في بلاد الشام على أشده، طرح إرنست لاهاران، سكرتير نابليون الثالث، ملك فرنسا، ضرورة «إعادة الدولة اليهودية إلى الحياة»، لفتح طرق عامة، وأُخرى فرعية، أمام الحضارة الأوروبية، وأسواق جديدة أمام منتوجاتها الصناعية.

وكانت بريطانيا هي الأُخرى مرتعاً للأفكار الاسترجاعية، وبالتالي لطرح الدعوات الرامية إلى توطين يهود أوروبا في فلسطين، لما يوفره ذلك من حماية

---

(١) عبد الوهاب المسيري، «الأيديولوجية الصهيونية»، سلسلة عالم المعرفة (الكويت، ١٩٨٨)، ص ٣٦ فما بعد.

لخطوط المواصلات الحيوية بين أجزاء إمبراطوريتها. فمبكراً طرح الكولونيل جورج غاولر (١٧٩٦ ـ ١٨٦٩م) توطين اليهود في فلسطين، التي بحسب أقواله تقع على الطريق بين بريطانيا وأهم المناطق الاستعمارية والتجارية الخارجية لها. وقبل ظهور الصهيونية بين اليهود بفترة طويلة، طرح وزير خارجية بريطانيا، اللورد بالمرستون (١٧٨٤ ـ ١٨٦٥م)، استخدام اليهود مخلب قط لقمع العرب. ففي رسالة بعث بها إلى سفير بلاده في إستنبول (١١ آب/أغسطس ١٨٤٠م)، يقول إنه إذا عاد أفراد الشعب اليهودي إلى فلسطين، تحت حماية السلطان العثماني، وبناء على دعوة منه، فإنهم سيقومون بكبح جماح أية مخططات شريرة قد يدبرها محمد علي، أو من سيخلفه بالمستقبل. وبذلك، كان بالمرستون يعبر عن الدور الوظيفي الذي تريده بريطانيا للاستيطان الصهيوني في فلسطين. وقد عبر عن هذا التوجه كثيرون عدا بالمرستون، وخصوصاً من موظفي وزارة المستعمرات والساسة الكبار في وزارة الخارجية.

الهجرة الصهيونية الأولى

في هذه الأجواء الاستعمارية، الفكرية والسياسية، وبعد فترة من الدعوات إلى توطين اليهود في فلسطين، جاءت على العموم من خارج صفوفهم، وتوخت توظيفهم في خدمة المصالح الإمبريالية، بدأت تبرز دعوات يهودية فردية إلى اعتناق الصهيونية، عقيدة وممارسة. وقد تزعم هذه الدعوات بعض المفكرين اليهود العلمانيين والحاخامين الإصلاحيين، انطلاقاً من البحث عن حل للمسألة اليهودية، التي راحت تتفاقم في المناخات الأوروبية السائدة، وما تنطوي عليه من تناقضات في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الإمبريالية. وقد سبقت هذه الدعوات الصهيونية اليهودية حركة الاستيطان العملي، حتى في مراحلها الأولى، إذ لم تكن قد تبلورت كحركة سياسية واضحة المعالم. ففي هذه الفترة بدأ الحاخام يهودا ألقلعي (١٧٩٨ ـ ١٨٧٨م)، المولود في سارايفو، يدعو إلى إقامة مستعمرات يهودية في فلسطين «من دون انتظار مجيء المسيح.» ووضع ما سمّاه «برنامج الخلاص الذاتي»، الذي ينطلق من فكرة قيام اليهود أنفسهم بتحقيق العودة الجماعية إلى فلسطين. لكن دعوات ألقلعي لم تحقق نتائج ملموسة ومباشرة.

كما أصدر الحاخام البولوني تسفي هيرش كاليشر (١٧٩٥ ـ ١٨٧٤م) كتابه «دعوة صهيون» (درشات تسيون)، وهو أول كتاب باللغة العبرية في العصر الحديث (١٨٦٢م). ودعا فيه المحسنين والمتمولين اليهود إلى تقديم المساعدات المادية

لإنشاء المستعمرات الزراعية في فلسطين. وبادر كاليشر إلى النشاط العملي في تجسيد أفكاره. فخاطب عميد الأثرياء اليهود في العالم آنذاك، روتشيلد، في برلين، ليشرح له نظريته الجديدة عن خلاص اليهود من دون انتظار مجيء المسيح. وقام برحلات متعددة في أوروبا، يحث فيها اليهود على شراء الأراضي في فلسطين والاستيطان هناك. وقد نجح في إقناع بعضهم، ممن اشترى مساحات صغيرة في ضواحي مدينة يافا (١٨٦٦م). كما دفع جمعية الأليانس الإسرائيلية العالمية، التي تأسست في فرنسا (١٨٦٠م)، إلى إقامة المدرسة الزراعية ـ مكفي يسرائيل (١٨٧٠م) ـ بالقرب من يافا، وهي أول معهد زراعي يهودي في فلسطين. وقد تأثر بكتاباته المستوطنون من الهجرة الجماعية الأولى إلى فلسطين ـ «أحباء صهيون» (حوففي تسيون).

وتبنى المفكر اليهودي الألماني، موزس هس (١٨١٢ ـ ١٨٧٥م)، أفكار الحاخام كاليشر وطورها إلى «نظرية قومية يهودية، تقوم على الدين والعرق، أي على الجنس اليهودي»، وذلك في كتابه «روما والقدس»، الذي نُشر سنة ١٨٦٢م. وربط هس بين منظوره لهذه القومية المبتدعة، وبين الأفكار الرائجة في المراكز الأوروبية الإمبريالية، وخصوصاً في فرنسا. وطعّم خطابه بالألفاظ الاشتراكية العمالية، التي اكتسبها من صداقته مع كارل ماركس. ولكن هس انقلب على الأفكار الإصلاحية اليهودية، وهاجم أصحابها بوصفه إياهم ضحية الأوهام العقلانية والخيرية التي اعتمدوها في البحث والتفكير. ولذلك يرى أنهم أخفقوا في إدراك المغزى القومي للديانة اليهودية، وخصوصاً لأنهم أرادوا الفصل بين عنصريها ـ السياسي والديني ـ فحاولوا في رأيه تحقيق المحال. ورأى هس أن الوضع العالمي يشجع الانصراف إلى بناء المستعمرات اليهودية، عند قناة السويس، وعلى ضفتي الأردن، إذ تأتي هذه المستعمرات كخطوة أولى على طريق استرجاع الدولة اليهودية. وأفكار هس هذه أثرت في تيودور هيرتسل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤م)، مؤسس الصهيونية السياسية، والذي صاغ مضمونها، ووضع أسس هيكليتها، وبالتالي تجسيدها.

وفي بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، حدث الانعطاف الحاسم في العمل الصهيوني، إذ بدأت هجرة المستوطنين اليهود الجماعية إلى فلسطين، وراحت أعدادها تتزايد، وموجاتها تتوالى، قبل قيام إسرائيل (١٩٤٨م) وبعده. وعرفت الموجة الأولى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٣م) باسم «أحباء صهيون»، وانطلقت بين يهود روسيا، ومن ثمّ انتشرت في دول أوروبا الشرقية. ويعتبر مؤرخو الصهيونية سنة ١٨٨٢م نقطة تحوّل في تاريخ الصهيونية، إذ تضافرت عوامل عدة لحفز هذه الحركة، أهمها موجة

الاضطرابات التي حركها اغتيال القيصر الليبرالي، ألكسندر الثاني، على يد نفر من القوميين الروس في آذار/مارس ١٨٨١م، الأمر الذي نجم عنه اندلاع أعمال العنف والاضطهاد ضد اليهود في المدن الروسية، لاتهامهم بالمشاركة في عملية اغتيال القيصر، واستمرت حتى سنة ١٨٨٣م. وقد لبّت النزعات المعادية لليهود في روسيا، لأسباب اجتماعية ـ اقتصادية كانت تعاني منها روسيا في تلك المرحلة، أعمال التنكيل بهم، وصولاً إلى حصر أماكن إقامتهم وفرض القيود عليها. وموجة الاضطهاد هذه حفزت النزعات الصهيونية لدى يهود روسيا، ودفعتهم إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين، من جهة، وإلى الولايات المتحدة من جهة أخرى.

فإزاء إجراءات القمع الروسية ضد اليهود، وجد بعض المثقفين منهم الفرصة المواتية للخروج ضد طروحات الاندماج التي ينادي بها مثقفون يهود آخرون مثل المؤرخ دوفنوف، ويتبناها يهود نشيطون في الحقل السياسي. وأصدر الكاتب الصهيوني موشيه ليب ليلينبلوم (١٨٤٣ ـ ١٩١٠م) كراساً بعنوان «بعث الشعب اليهودي في أرض أجداده المقدسة» (١٨٨٣م)، دعا فيه إلى اعتناق الصهيونية، ورفض الاندماج كحل دائم للمسألة اليهودية. وتبعه الحاخام صموئيل موهيلفر (١٨٢٤ ـ ١٨٩٨م)، فقام بتأسيس أول جمعية لأحباء صهيون (١٨٨٢م). ثم ما لبثت هذه الجمعيات أن انتشرت في رومانيا وألمانيا وبريطانيا والنمسا، وحتى في الولايات المتحدة الأميركية. وتتلخص أهداف هذه الجمعيات بالتالي: ١) تحقيق استعمار فلسطين على يد اليهود؛ ٢) نشر الفكرة القومية بين اليهود وتعزيزها؛ ٣) رفع شأن اللغة العبرية باعتبارها لغة قومية؛ ٤) رفع مستوى الجماهير اليهودية من جميع النواحي.

وكان الطبيب اليهودي والكاتب الصهيوني ليو بنسكر (١٨٢١ ـ ١٨٩٤م) الأكثر تعبيراً عن النزعة الصهيونية الاستيطانية كحل للمسألة اليهودية في روسيا. وفي مواجهة طروحات الاندماج المتعددة، التي راجت في تلك الفترة، أصدر بنسكر كراساً بعنوان «التحرر الذاتي» (١٨٨٢م)، أصبح دليل عمل للمستوطنين من أحباء صهيون. وكان بنسكر جازماً في طرحه بعدم إمكان اندماج اليهود في مجتمعاتهم، وعلل ذلك بأسباب موضوعية متعلقة بتلك المجتمعات التي ترفض التعامل مع اليهود على قدم المساواة، وبأخرى ذاتية تتعلق بعدم آهلية اليهود أنفسهم للاندماج. فاليهود في نظره عنصر مميّز، لا يمكن دمجه في غيره من الأمم، كما يعسر على أية أمة هضمه واستيعابه، وبانعدام الوعي القومي لديهم، يستحيل على اليهود تحقيق الوجود القومي. ومن هنا ضرورة خلق هذا الوعي، كما يطرح بنسكر، كخطوة أولى نحو

الوجود القومي، الذي هو السبيل لإخراجهم من حالة الاغتراب التي يعيشونها بين ظهراني تلك الشعوب المحيطة بهم.

وفي ربيع سنة ١٨٨٢م تشكلت في روسيا أول حركة استيطانية صهيونية، هي حركة «بيلو»، التي اشتق اسمها من الأحرف الأولى للكلمات العبرية «بيت يعقوف لخو فنلخا» (سفر أشعيا ٢/ ٥)، والتي تعني «هيا يا بيت يعقوب لنمضي معاً»، والترجمة الرسمية لها في التوراة (العربية) «يا بيت يعقوب هلمّ فنسلك في نور الرب.» وكان أعضاء الحركة من طلاب جامعة خاركوف الروسية. ووصل فريق طلائعي منهم إلى يافا في صيف سنة ١٨٨٢، ثم تبعته جماعات أُخرى. في المقابل، انتشر عدد من أعضاء الحركة في أرجاء روسيا لتأسيس فروع أُخرى لها. وأسست الحركة مكتباً رئيسياً في خاركوف، كما أجرت اتصالاً مع السير موزس مونتفيوري ولورنس أوليفانت في بريطانيا، للحصول على دعمهما المادي والمعنوي والسياسي لمبادرة الاستيطان في فلسطين. ثم أقامت مكتبين آخرين في أوديسا وإستنبول، الأول لتنظيم الهجرة، والثاني للعمل في العاصمة العثمانية، وعبر قناصل الدول الأجنبية، وخصوصاً بريطانيا، على نيل الموافقة العثمانية على شراء الأراضي في فلسطين وتوطين المهاجرين الصهيونيين عليها.

بذلك بدأت الهجرة الصهيونية الأولى، التي انطلقت تحت اسم بيلو، ثم غيرته إلى أحباء صهيون (١٨٨٧م)، في روسيا ورومانيا وبولونيا. وفي سنة ١٨٨٢م أسس المهاجرون ثلاث مستعمرات، هي: ريشون لتسيون (الأولى في صهيون)، بالقرب من عيون قارة في السهل الساحلي إلى الجنوب من يافا وزخرون يعقوف (زمارين)، في سفوح جبال الكرمل الجنوبية الشرقية وروش بينا (رأس الزاوية)، بالقرب من الجاعونة، بين طبرية وصفد، والتي بناها مستوطنون من رومانيا. وفي السنة التالية، أقاموا يسود همعلا على شاطىء بحيرة الحولة ونيس تسيونا في الساحل الجنوبي، وكذلك جددوا الاستيطان في بيتح تكفا (ملَبّس). وفي سنة ١٨٨٤م أقاموا مستعمرة غديرا (قطرة) في السهل الساحلي الجنوبي. وبعد توقف دام ستة أعوام، عادت حركة الاستيطان، وتجددت لفترة قصيرة (١٨٩٠ ـ ١٨٩١م)، إذ أُسست مستعمرة رحوفوت (ديران)، إلى الجنوب من يافا، وموتسا بالقرب من القدس، وحَديرا (الخضيرة) بين يافا وحيفا (١٨٩٤م). ولاحقاً (١٨٩٦م)، أُقيمت مستعمرة بئير طوفيا (قسطينة) في الجنوب ومِتولا (المطلة) في أقصى الشمال.

وحركة أحباء صهيون، التي كان العامل الخارجي ـ الاضطهاد الروسي ـ الأكثر فعلاً في نشوئها، تطلعت إلى إنشاء مركز قومي يهودي في فلسطين، عبر الاستيطان.

وبإقدامها على الخطوة الأولى بالهجرة والاستيطان، دشنت مرحلة جديدة في الصهيونية ـ انتقالها من حيز الفكرة إلى صعيد التطبيق العملي. وتتالت بعدها الهجرات في الفترات التالية: الثانية (١٩٠٤ ـ ١٩١٤م) والثالثة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣م) والرابعة (١٩٢٤ ـ ١٩٣١م) والخامسة (١٩٣٢ ـ ١٩٣٩م) والسادسة (خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها إلى ١٩٤٨م) والسابعة (بعد ذلك). وكل هجرة منها تحددت إنجازاتها بحسب أهدافها والأوضاع التي واكبتها وقدرة مؤسساتها على تجسيد المشروع الصهيوني؛ أيديولوجياً بتجنيد اليهود للهجرة، وسياسياً بالحصول على دعم القوى الكبرى، وعملياً بتعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين. أمّا الهجرة الأولى، فقد اصطدمت بعقبات كبيرة ذاتية وموضوعية، وضعتها على حافة الانهيار، الأمر الذي أحبط آمال المستوطنين، ولكنه شجع النشاط السياسي في المراكز الإمبريالية، عبر استغلال التطورات والأحداث الكبيرة على المسرح العالمي.

لقد بنت حركة بيلو آمالاً كبيرة على نجاحها، الذي لو تحقق لشكلت قدوة ليهود العالم، كما اعتقدت، وبالتالي يقوم «المركز القومي اليهودي». ولكنها ما لبثت أن انطلقت حتى تعرقلت، سواء لأسباب ذاتية ـ قلة المهاجرين وندرة الموارد المالية وغياب الخبرة في العمل الجديد ـ أو لأسباب موضوعية ـ المعارضة العثمانية والمقاومة العربية. فانتقال المستوطنين إلى حياة جديدة متباينة جذرياً، وفي أرض غريبة عنهم، أصابهم بخيبة أمل مريرة. وكان عليهم أن يبدأوا من الصفر، في عمل تنقصهم فيه الخبرة، وحتى الأهلية الجسدية والنفسية، ولم يكونوا مهيئين، لا جسدياً ولا نفسياً أو معرفياً، للصمود أمام متطلبات الواقع الجديد. لقد جاؤوا من المدن، ومن أوساط البورجوازية الصغيرة، ليعملوا في الزراعة في أوضاع مناخية وإقليمية لم يعتادوا عليها. ودبت فيهم الأمراض التي تنقصهم المناعة الذاتية ضدها ـ الملاريا. وفي المقابل، فرضت السلطات العثمانية قيوداً صعبة على تحركهم، خوفاً من ازدياد نفوذ الدول الأوروبية في أراضي السلطنة. فحظرت عليهم شراء الأراضي وبناء البيوت، وكان عليهم الالتفاف على القوانين بأساليب ملتوية. وكذلك كان على المستوطنين أن يحموا أنفسهم وممتلكاتهم إزاء المقاومة العربية، إذ رأى السكان المحليون فيهم عنصراً غريباً، يسعى لإزاحتهم من أراضيهم والحلول مكانهم.

وبينما هذه المستعمرات على حافة الانهيار، انبرى البارون إدموند دو روتشيلد لإنقاذها، وبالتالي وضع اليد عليها. فاعتمد الموظفون الذين أرسلهم أسلوب عمل الفرنسيين في شمال إفريقيا «الكولون». وفي سنة ١٨٨٣م أقام البارون مستعمرة عقرون، وأرسل مرشدين لتدريب المستوطنين في فروع الزراعة. وقد تطور هذا

الإرشاد والدعم المادي إلى تولي موظفي البارون المسؤولية عن عملية الإنتاج، وتحويل المستوطنين إلى عمال مأجورين خاسرين، يدفع لهم البارون مخصصات بحسب عدد أفراد العائلة، وليس بحسب إنتاجها، وبالتالي اتخذ هذا الاستغلال طابع العمل الخيري، الذي لم يلبث أن كشر عن أنيابه، بفعل فساد موظفي البارون. وانهارت المثل التي حملها المستوطنون من أحباء صهيون، وخضع البعض إلى إرادة الموظفين، وسلك سبيل التدليس لهم والانتهازية، بينما تمرد البعض الآخر، فقُمع بقسوة. وقد حدث ذلك بعد زيارة البارون لهذه المستعمرات (١٨٨٧م)، وتوجيهه النقد الشديد للمستوطنين على تدني مستوى عملهم وإنتاجهم.

وفي المؤتمر الرابع لحركة أحباء صهيون (١٨٩٠م) في أوديسا، أخذ المؤتمرون علماً بأمرين مهمين: ١) تخفيف السلطة العثمانية القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها؛ ٢) موافقة الحكومتين، الروسية والرومانية على الترخيص القانوني لحركة أحباء صهيون، وعلى دستورها ونشاطاتها. وقد تمّ ذلك عبر تدخل الولايات المتحدة النشط لدى الباب العالي وحكومتي روسيا ورومانيا، دعماً للحركة الصهيونية في توطين اليهود بفلسطين، ودرءاً لتوجه أعداد كبيرة منهم إلى الولايات المتحدة. فانتعشت حركة أحباء صهيون مجدداً، وشكلت لجنة مركزية بقيادة بنسكر، وفتحت لها مكتباً لشراء الأراضي في يافا، وعادت الهجرة اليهودية تتدفق على فلسطين (١٨٩٠ ـ ١٨٩١م)، الأمر الذي دعا السلطات العثمانية إلى إعادة النظر في قرارها تخفيف القيود على تلك الهجرة. وقد أدّى احتجاج السكان المحليين وممثليهم في البرلمان التركي، دوراً بالتأثير على الباب العالي لاتخاذ قرار العدول عن السماح بهجرة يهود روسيا إلى فلسطين.

وإزاء رفض الحكومة العثمانية السماح للمهاجرين اليهود بالاستيطان في فلسطين بحرية، وإصدارها التعليمات إلى متصرف القدس بالعمل على منع وصولهم إليها والإقامة فيها، سارعت قيادة العمل الصهيوني إلى الاتصال بالوزراء العثمانيين، عبر قناصل الدول الأجنبية في إستنبول ومنهم السفير الأميركي، لرفع القيود عن هجرة اليهود إلى فلسطين. وبوسائل شتى، منها الرشاوى، جرى الالتفاف على هذا الحظر العثماني، وصار المهاجرون يصلون إلى فلسطين بصفتهم حجاجاً. وهناك، عبر تدخل القناصل الأجانب، ومنهم الأميركي، وباستغلالهم فساد الموظفين العثمانيين، وقابليتهم للرشوة، استطاع عدد كبير من هؤلاء «الحجاج» وسواهم ممن دخل البلاد خلسة، البقاء فيها. ومع أن الموقف الرسمي العثماني بقي من سنة ١٨٨١م إلى سنة ١٩١٧م يعارض الهجرة اليهودية تحت لواء الصهيونية إلى فلسطين بصورة عامة،

إلاّ إن التدابير العملية التي اتخذتها الإدارات المحلية، وأحياناً بإيحاء من المركز، لم تثبت فعاليتها في إيقاف تلك الهجرة.

وفضلاً عن عامل التدخل الأجنبي في إستنبول وموسكو وبوخارست، في تنشيط الهجرة اليهودية مجدداً إلى فلسطين (١٨٩٠ ـ ١٨٩١م)، تضافرت عوامل أُخرى لدفع هذه الظاهرة. فبفضل الإجراءات التي اتخذتها إدارة البارون روتشيلد في تحويل بعض المستعمرات إلى زراعة كروم العنب وتأسيس معصرتين للنبيذ ـ واحدة في ريشون لتسيون، والثانية في زخرون يعقوف ـ وتحقيق إنتاج أفضل وأسعار أعلى، انتعش قطاع من المستوطنين، وأصبح عامل جذب للمزيد منهم. وقد تواكب ذلك مع تصعيد الحكومة الروسية لإجراءات القمع ضد اليهود، وصولاً إلى طردهم من موسكو، من جهة، والسماح لهم بالهجرة، من جهة أُخرى. وقام مكتبا أوديسا ويافا بدور كبير في تسريع الهجرة وتسهيل إجراءاتها. ونشط مكتب يافا، بقيادة زئيف طيومكن، في إعداد المشاريع الإنتاجية ـ شراء الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة وانتاج النبيذ... إلخ ـ فازدهر الاستيطان، وبالتالي الهجرة. ولكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ عادت السلطات العثمانية لوضع القيود على النشاط الصهيوني، لكن الموظفين المحليين الفاسدين لم يكونوا حازمين في تنفيذ الأوامر والقوانين، فبقيت الهجرة مستمرة بأساليب ملتوية وغير شرعية.

ونتيجة فساد الموظفين العثمانيين، وتعاون حفنة من الزعماء المحليين ـ رؤساء عائلات وشيوخ قبائل ومتمولين ـ ازدهرت السمسرة بالأراضي، وبيعت مساحات منها للحركة الصهيونية. فعُقدت صفقات سرّية كبيرة لشراء أراض في مرج ابن عامر وسهل عكا، لكنها عطلت قبل إنجازها، وذهبت هدراً المبالغ الي دُفعت رشوة. ومع ذلك، حققت هذه النشاطات نجاحات معينة، كما حدث مع السمسار الصهيوني يهوشوع خانكين، الذي اشترى أراضي رحوفوت والخضيرة، بأساليب ملتوية. غير أن الفشل ظل السمة العامة لكل المشروع الصهيوني. ولما باءت بالفشل جميع محاولات إدارة البارون روتشيلد لتحويل المستعمرات الصهيونية الزراعية إلى ظاهرة قابلة للحياة بقواها الذاتية، عهد بإدارتها إلى الشركة الكولونيالية «بيكا». وكان البارون اليهودي الألماني هيرش، قد أسس هذه الشركة (١٨٩١م) لتعمل أصلاً في الأرجنتين، لكنها أسست لها فرعاً في فلسطين أيضاً. وكانت هذه الشركة استثمارية صرفة، تحاكي في نمط عملها الشركات الأوروبية الأُخرى.

وبإدارة شركة بيكا، تحول المستوطنون إلى أصحاب مزارع، يعتمدون في تشغيلها على العمال العرب المأجورين، ويكسبون من استغلال طاقة عمل السكان

المحليين، أسوة بالمستوطنين الأوروبيين في إفريقيا. وقد حاولت هذه الشركة، عبر حاييم مرغليت كالفارسكي، شراء أراض في سهل عكا، لكن الصفقة فشلت، وضاعت الأموال التي صرفت عليها. ومع ذلك، أقامت بيكا مزرعة للتدريب في الشجرة (١٨٩٩م)، وعدداً من المستعمرات، وخصوصاً في الجليل الأسفل، في الفترة (١٩٠١ ـ ١٩٠٩م)، مثل كفار طابور والشجرة ومنحمية ويبنئيل ومتسبيه وكنيرت، عملت بزراعة الحبوب. ولكن على الرغم من النجاحات المحدودة ظلت هذه المستعمرات تعاني أزمة بنيوية، تتلخص في عدم أهلية المستوطنين اليهود للعمل الزراعي، وبالتالي اعتمادهم الكلي على العمل المأجور. فأصبح هؤلاء الصهيونيون، الذين قدموا لإنشاء «دولة قومية»، عبارة عن مقاولين لدى شركة بيكا الاستثمارية، يقومون بالرقابة على العمال العرب وبيع المحاصيل، تاركين العمل الجسدي الصعب لأبناء البلد. أمّا أبناء هؤلاء المستوطنين، فلم يجدوا في الزراعة ما يلبي طموحهم، وغادروا المستعمرات إلى المدن، أو هاجروا من البلد إلى الخارج، بنسبة كبيرة.

ثانياً: الصهيونية السياسية

لما كانت الحركة الصهيونية أوروبية الجذور، سواء لناحية أسباب نشوء الفكرة، أو تبلورها، أو تطبيقها، فإن مشروعها الاستيطاني ارتبط عضوياً بالنشاط الإمبريالي في المنطقة ومراحل تجلياته. وكان طبيعياً لذلك أن يواكب العمل الصهيوني، شكلاً ومضموناً، سيرورة التغلغل الإمبريالي في المنطقة، وأنماط تجسيده. وبينما تمحور نشاط الدول الأوروبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر على توسيع نفوذها في أراضي السلطنة العثمانية عبر الامتيازات، التي تغطت، بين تعبيرات أُخرى، بحماية الأقليات الدينية والطائفية، فقد بادرت تلك الدول، بداية فرنسا، ثم بريطانيا بصورة أكثر إصراراً، إلى دعوة اليهود إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين تحت حمايتها. لكن ردة فعل اليهود العامة كانت متحفظة، بل معارضة، لهذه الدعوات. أمّا في النصف الثاني من ذلك القرن، فقد احتدم التنافس بين دول أوروبا، ومعه تصاعدت وتيرة العمل الصهيوني، وصولاً إلى نهاية القرن، إذ راحت المخططات الإمبريالية تتخذ طابعاً عملياً، استعداداً لاقتسام أراضي السلطنة العثمانية، وتحول معها المشروع الصهيوني إلى برنامج عمل مخطط، على الصعيدين، الخارجي الدولي، والداخلي اليهودي.

وبإلقاء نظرة عامة، يتضح أن دعوة نابليون إلى توطين اليهود في فلسطين، لم تحرك لديهم ردة فعل إيجابية، بقدر ما حركت طروحات مثيلة في أوساط سياسية

بريطانية، التقطت الفكرة، وحاولت توظيفها لمصلحة بريطانيا في مواجهة فرنسا. وعادت هذه الفكرة إلى البروز مرة أُخرى بعد مؤتمر لندن (١٨٤٠م)، وفرض الانسحاب من بلاد الشام على محمد علي. وكان ذلك بالتأكيد كردة فعل على التهديد الذي انطوت عليه الحملة المصرية للمصالح البريطانية. ومع ذلك، ظلت استجابة يهود أوروبا ـ الشرقية والغربية ـ فاترة جدّاً للدعوة التي أطلقها بالمرستون. ومنذ الستينات من القرن التاسع عشر، ازداد التدخل الأوروبي في شؤون السلطنة، نتيجة ضغطها المتزايد. وقد جرى التعبير عن ذلك باتساع مجال الامتيازات التي طالبت بها، وحصلت عليها، دول أوروبا، وخصوصاً بعد حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٥م)، من جهة، وباضطرار السلطان العثماني إلى إصدار الفرمانات (التنظيمات) الإدارية والسياسية والاجتماعية، من جهة أُخرى.

في المقابل، وعلى الصعيد اليهودي، ازدادت حدة المسألة اليهودية في أوروبا وخصوصاً أوروبا الشرقية. وفي الوقت نفسه برزت الحركات القومية بين شعوب أوروبا الشرقية (الصرب واليونان وغيرهم)، وراح تأثيرها يتغلغل بين اليهود، الذين اعتقدوا أن لقضيتهم قوة إقناع أعلى من دعوى الشعوب الأُخرى المطالبة بالانعتاق القومي. وفي خضم التحولات السياسية والاجتماعية الجارية في أوروبا، وانعكاسها على التجمعات اليهودية هناك، راحت الأفكار القومية تتنامى على حساب تراجع طروحات الاندماج كحل لمشكلات تلك التجمعات الاجتماعية. وليس مصادفة أن روّاد «الحل القومي اليهودي» في أوروبا الغربية، جاؤوا من الأوساط التي كانت تقف فكرياً على حدود الاندماج، مثل موزس هس. أمّا في أوروبا الشرقية، فقد جاء دعاة الصهيونية من أوساط المثقفين اليهود التقليديين، الذين تأثروا بالنزعات القومية السلافية، مثل كاليشر والقلعي. وفي روسيا، أخذت هذه الأفكار دفعة قوية من ممارسات الحكومة الروسية القيصرية تجاه اليهود في الثمانينات، بعد اغتيال القيصر، وتوجيه التهمة إلى اليهود بالمشاركة الفعالة في الحركات المناهضة للحكم هناك.

ومع ذلك، وحتى نهاية القرن، وعلى الرغم من حالة التدهور التي أصابت السلطنة العثمانية، واحتدام التنافس بين دول أوروبا، إذ راحت كل منها تسعى لتأمين موطىء قدم لها في أراضي السلطنة، فقد ظلت الصهيونية حركة معزولة ومحصورة في جيوب مبعثرة، تعارضها الأغلبية من اليهود، في غرب أوروبا وشرقها. والنشاط الاستيطاني الذي قامت به في فلسطين لم يكن يبشر بالنجاح. وبناء عليه، ظل تيار الهجرة اليهودية الرئيسي يتجه من شرق أوروبا إلى غربها، ومنه إلى الولايات المتحدة. وبينما يقدر عدد يهود أوروبا الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة وأوروبا

الغربية، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨م) بنحو ٢,٥ مليون، فإن الذين وصلوا منهم إلى فلسطين لا يزيد عن ٥٠,٠٠٠ فقط، أي ٢٪ من مجموعهم. وارتفع هذا العدد عشية الحرب العالمية الأولى إلى ٨٥,٠٠٠ ثم تراجع إلى ٥٦,٠٠٠ سنة ١٩١٨م.

والمنعطف الكبير في العمل الصهيوني ـ الصهيونية السياسية ـ في مطلع القرن العشرين، جاء تتويجاً لمسار متدرج، امتد على طول القرن التاسع عشر، وأخذ يتصاعد بالتوازي مع ازدياد اهتمام الدول الأوروبية بالشرق الأوسط، وبالتالي تصاعد نبرة الدعوة إلى إقامة كيان يهودي في فلسطين، عبر الهجرة إليها والاستيطان فيها، بحماية هذه الدولة الكبرى أو تلك. فبعد حملة نابليون، ازداد اهتمام بريطانيا بحماية طرق مواصلاتها مع الهند، ورأت في إقامة استيطان يهودي في فلسطين، تحت رعايتها، عنصراً في توفير تلك الحماية. وبعد حملة محمد علي، كثفت الدول الأوروبية نشاطها للحصول على الامتيازات من السلطنة العثمانية المتهاوية، وكانت الأقليات الدينية ذريعة لذلك. وبرزت الدعوة إلى توطين اليهود في فلسطين مرة أُخرى. ومع تفاقم المسألة الشرقية، والإعداد لاقتسام أراضي السلطنة، نشطت الحركة الصهيونية عملياً. وبعد افتتاح قناة السويس (١٨٦٩م)، وشراء بريطانيا أسهم مصر فيها (١٨٧٥م)، ومن ثمّ احتلال مصر (١٨٨٢م)، برزت حيوية فلسطين الاستراتيجية للمصالح البريطانية، ومعها أهمية الاستيطان الصهيوني كحلقة في شبكة القواعد لحماية الطريق إلى الهند.

وكان الصحافي اليهودي النمساوي تيودور هيرتسل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤م)، المعبر الأبرز عن هذا المنعطف في أوضاع اليهود والصهيونية، على أرضية التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، وبالتالي علاقتها بالشرق الأوسط. وبناء عليه، فهو يُعتبر مؤسس الحركة الصهيونية السياسية، كونه نقلها نقلة نوعية، سواء على صعيد البرنامج النظري، أو التطبيق العملي له. لقد التقط هيرتسل الخيوط المتعددة لنشوء الصهيونية، وجمعها في منظمة عالمية، قابلة للحياة في المناخات السائدة آنذاك في أوروبا، وعلى المستويين ـ اليهودي الخاص والإمبريالي العام. وإذ أفاد هيرتسل من أفكار سابقيه من دعاة الصهيونية، فإنه تفوق عليهم ببرنامجه التنظيمي والعملي، الأكثر ملاءمة للواقع السياسي المحيط بالنشاط الصهيوني، سواء في بلد المنشأ ـ أوروبا ـ أو في موقع المآل ـ فلسطين. وإذ لم يكن هيرتسل مفكراً بمستوى هس، أو ضالعاً بالتراث اليهودي مثل كاليشر أو ألقلعي، أو رومانسياً مثل بنسكر، فإنه بالتأكيد تفوق عليهم جميعاً في براغماتيته، وبالتالي إدراكه ألاّ مجال

لتجسيد المشروع الصهيوني من دون ربطه عضوياً ومصيرياً بالمشروع الإمبريالي العام إزاء منطقة الشرق الأوسط.

ولد هيرتسل في المجر، وكان والده تاجراً ميسوراً، قطع في نمط حياته شوطاً على طريق الاندماج بمحيطه، فنشأ ابنه على الثقافة الألمانية. وعندما انتقلت العائلة إلى فيينا، درس هيرتسل القانون، وظلت ثقافته اليهودية ضئيلة. وعمل بالمحاماة، ومن ثمّ بالصحافة. وفي سنة ١٨٩١م، سافر إلى باريس كمراسل لصحيفة «نيوفراي برس»، ليغطي أحداث محاكمة درايفوس، الضابط اليهودي في الجيش الفرنسي، الذي اتهمه أقرانه بالخيانة. وتأثر هيرتسل بمجريات المحاكمة وردات الفعل المتناقضة عليها، فاستعاد وعيه اليهودي، وشُغّل بإيجاد الحل للمسألة اليهودية. وبداية رأى الحل في الاندماج، وطرح على اليهود اعتناق المسيحية بصورة جماعية، أو الالتحاق بالتيارات الاشتراكية. ولكنه سرعان ما عدل عن هذه الأفكار وتحول إلى الصهيونية، مقتنعاً باستحالة اندماج اليهود في مجتمعاتهم، أو استيعابهم جميعاً في أميركا. وبذلك خلص إلى نتيجة مفادها ضرورة إقامة «دولة يهودية» لهم، ليس بالضرورة في فلسطين، ولكن بالتأكيد من خلال التعاون مع الدول الكبرى، وفي ظل حمايتها ودعمها، لقاء الخدمات التي ستقدمها تلك الدولة اليهودية لمصالح الدولة الراعية.

وأسوة بسلفه من دعاة العمل الصهيوني، توجه هيرتسل أولاً إلى أثرياء اليهود لتمويل مشروعه الاستيطاني. واتصل بالبارون هيرش، وكذلك بالبارون إدموند دو روتشيلد، لإقناعهما باستثمار أموالهما في توطين اليهود في دولة مستقلة، فلسطين أو الأرجنتين، أو أي مكان آخر يتوفر حالياً، ويتم ذلك عبر «شراء وطن» لهم. وكانت فكرة شراء فلسطين مسألة مطروحة بصورة جدية بين الصهيونيين. ولكن أفكار هيرتسل قوبلت بالاستخفاف من قبل الرأسماليين اليهود في أوروبا الغربية، الذين اندمجوا تماماً في الفئات السائدة ببلادهم، وانخرطوا في مشاريعها الاستعمارية. وفي سنة ١٨٩٦م، جمع هيرتسل أفكاره واقتراحاته في كتاب بعنوان «دولة اليهود». وانطلق في أطروحته من أن معاداة السامية خصيصة حتمية لكل المجتمعات المعاصرة على تعدد نظمها. ولذلك انتهى إلى الاستنتاج بضرورة إقامة دولة لليهود. وحدد أدوات مشروعه: «جمعية يهودية» للإعداد السياسي والعلمي؛ و«وكالة يهودية» للتنفيذ العملي؛ و«براءة» من الدولة الكبرى، أو من إحداها على الأقل.

وكتاب هيرتسل «دولة اليهود» خليط عجيب من الأفكار القومية الغيبية، والنظريات الاستعمارية الاسترجاعية، والمشاريع الاستثمارية الاستغلالية، مع ما يرافقها من طروحات عنصرية. فهو يجمع بين النزعة العرقية العنصرية

والارتباط العضوي بالإمبريالية العالمية. وتبرز عنصريته في تجاهل كون فلسطين آهلة بالسكان، ونظرته الدونية إليهم، على الرغم من زيارته لها ووقوفه على الواقع الحضاري والعمراني فيها. ومع ذلك، كرّس جل اهتمامه للتخلص من هؤلاء العرب الفلسطينيين، تمهيداً لتهويد البلد عبر تغييب سكانها الأصليين، وقطع صلتهم التاريخية بوطنهم. بل يذهب هيرتسل في عنصريته إلى أبعد من ذلك، إذ يطرح توظيف هؤلاء السكان في التمهيد للاستيطان الصهيوني على أرضهم، قبل نقلهم إلى أماكن أُخرى، فيقول: «إذا ما انتقلنا إلى منطقة توجد فيها حيوانات متوحشة لم يعتد عليها اليهود ـ أفاع كبيرة وغير ذلك ـ فسوف أستخدم سكان البلاد، قبل ترحيلهم إلى الدول التي سينقلون إليها، من أجل القضاء على هذه الحيوانات.»

ولأن هيرتسل كان يعي أن العقبة الرئيسية أمام مشروعه تكمن في إقناع التجمعات اليهودية الأوروبية ـ مادة المشروع ـ بقبوله، فقد توجه إليهم بعدد من المقولات التبريرية والذرائعية. فادّعى أن المسألة اليهودية ليست قضية اجتماعية أو دينية، إنما هي قومية. وعلى هذا الأساس يجب حلها، عبر جعلها قضية سياسية عالمية. ودعا اليهود إلى اعتبار أنفسهم وحدة، بغض النظر عن شتاتهم. ولتحريكهم للاستجابة لمشروعه، دعا إلى استغلال حالة البؤس والعزلة التي يعيشونها، ولم يتورع هيرتسل عن توظيف «اللاسامية»، وردة فعل المحيط السلبية إزاء اليهود، في هذا السبيل، فيقول: «العداء للسامية، الذي يؤلف قوة كبيرة ودعاية بين الجماهير، لن يلحق الأذى باليهود، وأنا أعتبره حركة نافعة للوجود اليهودي.» ويؤكد هيرتسل: «لا يوجد إنسان يملك من الثروة والسلطان ما يكفي لاقتلاع أمة ونقلها من بيئة طبيعية إلى أُخرى. الفكرة وحدها تستطيع إنجاز ذلك، وفكرة الدولة هذه تملك القوة اللازمة.» ويؤكد للتجمعات اليهودية أن هجرة أفرادها إلى فلسطين وإقامة دولة هناك، سترفعان من مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب الروحي والمعنوي.

ولإقناع الدوائر الإمبريالية بتبني مشروعه، فقد أسسه هيرتسل على نظرية «رسالة الرجل الأبيض التحضيرية»، تقليداً للاستعمار الغربي. أمّا الدولة اليهودية فقد صوّرها على أنها «سوف تشكل هناك جزءاً من متراس أوروبا في آسيا، يكون مخفراً أمامياً للحضارة ضد البربرية، ويتوجب علينا، كدولة محايدة، أن نبقى على صلة بكل أوروبا التي سيكون عليها أن تضمن وجودنا.» وعندما أطلق هيرتسل ساقيه للريح باحثاً عن دولة كبرى تتبنى مشروعه، وتأخذ على عاتقها أن تشكل «البلد الأم» بالنسبة إليه، راح يعرض على كل رئيس دولة أو حكومة الخدمات التي افترض أنه يرغب فيها. فعلى السلطان العثماني عرض المال والخبرة اليهودية لسداد ديونه، وعلى

إمبراطور ألمانيا أن تشكل «دولة اليهود» محمية ألمانية، مرتبطة بما سماه «المجال الحيوي الشرقي» لألمانيا. وفي لندن عرض على تشمبرلين، وزير المستعمرات آنذاك، أن تقوم الدولة الصهيونية بحماية قناة السويس. وفي روسيا تعهد لوزير داخليتها، بليفيه، المعروف ببطشه باليهود، أن يخلص روسيا من العناصر اليهودية المنخرطة في الحركات الاشتراكية والثورية، والتي صارت تهدد حكومة القيصر.

وبعد عام من نشر كتابه، نجح هيرتسل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول برئاسته، في مدينة بازل (بال) السويسرية (١٨٩٧م)، وبحضور ١٩٧ مندوباً عن الهيئات والمنظمات والجمعيات الصهيونية المتعددة في العالم. وكان المؤتمر منعطفاً في العمل الصهيوني، إذ تأسست به «المنظمة الصهيونية العالمية» وأُقر نظامها الداخلي وهيكلها التنظيمي وشروط العضوية فيها، التي فتحت الباب أمام كل يهودي يتبنى «برنامج بازل»، ويدفع رسم الاشتراك (الشيكل). وبعد المؤتمر، انصرفت المنظمة الصهيونية، عبر هيئاتها المنتخبة، إلى العمل على جبهتين: يهودية، ترمي إلى استقطاب اليهود للمشروع الصهيوني؛ ودولية، تسعى لكسب التأييد الدولي له، على قاعدة برنامج بازل. وكان القرار الأساسي الذي اتخذه المؤتمر ينصّ «أن غاية الصهيونية هي إيجاد وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام.» وحدّد المؤتمر محاور العمل الصهيوني، كما يلي: ١) العمل على استعمار فلسطين بالعمال اليهود، الزراعيين والصناعيين، وغيرهم؛ ٢) تنظيم يهود العالم في منظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد؛ ٣) تقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي؛ ٤) اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية (البراءة) لتحقيق أهداف الصهيونية.

وفي الواقع، فإنه بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، تزايدت وتيرة النشاط الصهيوني في المجالات الأربعة التي حددها برنامج بازل. فعلى صعيد الاستيطان، انطلقت «الهجرة الثانية» (١٩٠٤م)، وأساساً من أوروبا الشرقية. وكان المهاجرون في الأغلب من أبناء الطبقة الوسطى، الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية التي راجت في روسيا آنذاك، وبالتحديد بصيغتها «اليهودية - الصهيونية» (البوند). وقد أدّت الاضطرابات التي اندلعت في كيشينيف (١٩٠٣ - ١٩٠٥م)، بما واكبها من اضطهاد لليهود، دوراً في تحريك هذه الموجة من الهجرة الصهيونية. كما استعمل هؤلاء الشعارات الاشتراكية التي تعلموها في روسيا كغطاء للتهويد الاستيطاني، عبر طرح شعار «العمل العبري»، الذي كان في الأساس يرمي إلى مقاطعة العمل العربي، أي استبدال العمال العرب في المستعمرات اليهودية بمهاجرين

يهود. وغلّف هؤلاء هذه النزعة العنصرية بمقولات فضفاضة عن الريادة والعمل الجسدي واحتلال سوق العمل... إلخ. ولكنهم اصطدموا بعقبات كبيرة، وخصوصاً مع المستوطنين القدامى. وما كان لهم كسب المعركة من دون تدخل المنظمة الصهيونية العالمية، التي راحت تقيم لها مؤسسات في فلسطين.

وفي الفترة بين مؤتمر بازل والحرب العالمية الأولى، عقدت المنظمة الصهيونية عشرة مؤتمرات، تمّ خلالها تشكيل عدد من الهيئات التنظيمية والمالية لتنفيذ برنامج بازل. ففي سنة ١٨٩٩م أنشىء صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، لتمويل الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. وفي سنة ١٩٠٣م، أقام له فرعاً في يافا ـ الشركة الإنكليزية الفلسطينية ـ لشراء الأراضي وتمويل الاستيطان. وفي المؤتمر الخامس (١٩٠١م)، الذي عقد في لندن، أنشىء الصندوق القومي اليهودي (هاكيرن هاكييمت)، على أسس استيطانية عنصرية.

وفي سنة ١٩٠٨م اتخذت المنظمة الصهيونية العالمية خطوة حاسمة لتطوير نشاطها الاستيطاني، عبر إقامة «مكتب فلسطين» في يافا، كممثل للمنظمة الصهيونية، وذراع تخطيطي وتنفيذي لنشاطاتها في فلسطين. وشمل نشاط المكتب شراء الأراضي وبناء المستعمرات ومساعدة المهاجرين وتوطينهم ورعايتهم. ولأداء مهماته، أنشأ عدة شركات تحمل أسماء متعددة للتمويه على عملياته غير الشرعية. وكان المدير الأول لهذا المكتب عالم الاقتصاد والاجتماع، آرثر روبين (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣م) الذي نجح في إقامة علاقات تعاون وثيقة بين المنظمة الصهيونية والمستوطنين القدامى والمهاجرين الجدد، على أساس مبادىء العمل العبري، كما أراد أعضاء الهجرة الثانية، فاصطدموا لذلك مع المزارعين في المستعمرات، واحتدم الصراع عندما أراد هؤلاء تولي حراسة تلك المستعمرات إزاء المقاومة العربية. وقد أرسى روبين قواعد جديدة للاستيطان، كما أدخل إلى المستعمرات عدداً من فروع الزراعة الجديدة، وساهم في إقامة مستعمرات جديدة على أسس تعاونية متعددة.

وكان الصندوق القومي اليهودي (هاكيرن هاكييمت) قد نفّذ بأساليب ملتوية مشترياته الأولى من الأراضي في الفترة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧م، إذ اشترى أراضي بن شيمن وخولدة بين الرملة والقدس، وأراضي حطين في الجليل الأسفل. وبعد تأسيس مكتب فلسطين، بادر إلى إقامة نمط جديد من الاستيطان، يتمشى ونزعات أفراد الهجرة الثانية (١٩٠٤ ـ ١٩١٤م)، يتمثل بالقرى التعاونية (الكيبوتس)، في الفترة (١٩٠٨ ـ ١٩١٣م)، فبُنيت دغانيا وكنيرت على الطرف الجنوبي لبحيرة طبرية وبن شيمن

وخولدة بين الرملة والقدس، ومرحافيا في مرج ابن عامر، وغان شموئيل في السهل الساحلي. وكانت كل مستعمرة تمثل نمطاً تجريبياً جديداً. ففي دغانيا (١٩٠٩م) كانت بداية الحركة الكيبوتسية، إذ أُعطيت الأرض لعمال زراعيين بمسؤولية جماعية. وفي بن شيمن جرى التخطيط المسبق لإقامة مستعمرة تعتمد فروعاً زراعية متنوعة ومتكاملة، لضمان الاستمرار في حال فشل أحد تلك الفروع. وفي مرحافيا كانت تجربة الدمج بين الاستيطان الفردي والجماعي، وفشلت التجربة، لكن نقطة الاستيطان الأولى في مرج ابن عامر (١٩١١م) بقيت.

وفي فترة ١٨٨٢ ـ ١٩١٣م ازداد عدد المستوطنين اليهود في فلسطين من ٢٤,٠٠٠ إلى ٨٥,٠٠٠ نسمة، وذلك من مجموع ٧٠٠,٠٠٠ من سكان البلد. وقد أقام معظم هؤلاء المهاجرين في المدن، وفقط ١٢,٠٠٠ منهم استقر في المستعمرات الزراعية وملحقاتها، والتي بلغ عددها ٤٤. وقد ارتفع عدد اليهود في القدس إلى ٤٥,٠٠٠ في سنة ١٩١٤م. وفي طبرية وصلوا إلى ٥٠٠٠ نسمة، وفي صفد إلى ٧٠٠٠ وحيفا ٣٠٠٠ ويافا ١٠,٥٠٠ بمن فيهم سكان تل أبيب، التي أُقيمت (١٩٠٩م) كضاحية من مدينة يافا. ثمّ انخفض هذا العدد إلى ٥٥,٠٠٠ في نهاية الحرب العالمية الأولى، بسبب نزوح المستوطنين إلى الخارج. وفضلاً عن مكتب فلسطين (ذراع المنظمة الصهيونية العالمية)، والصندوق القومي اليهودي، أُقيم البنك الأنكلو ـ فلسطيني (١٩٠٣م) في يافا، كفرع لصندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، الذي أسسه هيرتسل في لندن (١٨٩٩م).

أ) البراءة الدولية

لقد أدرك هيرتسل منذ البداية أن مشروعه الصهيوني لن يكتب له النجاح بالاستناد إلى القوة الذاتية اليهودية، وخصوصاً أن نسبة اليهود المتعاطفين مع الصهيونية كانت ضئيلة، الأمر الذي شكّل همّاً مقلقاً لقادة العمل الصهيوني. وبناء عليه، توجه هيرتسل للحصول على دعم القوى الإمبريالية، أو إحداها على الأقل، وبصورة علنية عبر إصدار «البراءة الدولية»، أي وضع الاستيطان تحت الحماية، سواء من هذه الدولة أو تلك. ولكي لا يستثير تلك الدول، أو يتسبب بردة فعل سلبية من قبل السلطات العثمانية، التي كانت تعارض هجرة اليهود إلى فلسطين على أية حال، أصرّ على رفض فكرة التسلل إلى البلاد بصورة غير شرعية. وعلل ذلك، وكان مصيباً، بعدم جدوى مثل هكذا استيطان يجري خلسة، ولن يلبي الطموحات الصهيونية المغرقة في التفاؤل بنجاح مشروعها، وإقامة الدولة اليهودية

بالسرعة القصوى، وخصوصاً في مقابل الضرر الذي قد يجلبه على الحركة الصهيونية، جراء ردّات الفعل السلبية على ذلك التسلل غير الشرعي، من قبل المراكز السياسية التي هي الركائز الأساسية التي يبني عليها هيرتسل آماله في تجسيد مشروعه ـ أي على الشراكة بين الصهيونية وتلك المراكز الإمبريالية.

وخلال الأعوام الستة الأولى لقيامها، أصرّت الحركة الصهيونية، بقيادة هيرتسل، على التشبث بأولوية الحصول على البراءة الدولية، قبل فتح باب الهجرة الواسعة إلى فلسطين، وخصوصاً نتيجة قرار الحظر العثماني عليها. وفي غياب دعم يهودي واسع للمشروع الصهيوني، وانعدام الثقل السياسي للمنظمة الصهيونية في تلك المرحلة، كان هيرتسل مقتنعاً بأن مشروعه سيبقى حبراً على ورق، إذا لم يستطع تسويقه في مركز إمبريالي، أو أكثر. وهكذا انطلق هيرتسل في حملة دبلوماسية واسعة النطاق، قادته إلى عدد من العواصم الأوروبية وإستنبول، حيث عرض خدمات الحركة الصهيونية على كل منها، بالصورة التي اعتقدها تلبي حاجاتها ومصالحها في الشرق الأوسط، على الرغم من تضارب العروض. وفي الأساس، كان يطرح على رؤساء تلك الدول، أو على بؤر سياسية فاعلة فيها، تعاوناً على أساس المصالح المشتركة، مؤكداً لكل منها أن الكيان الصهيوني المزمع إقامته سيكون حارساً أميناً لمصالحها. وبداية أراد توظيف وساطة ساسة تلك الدول لدى السلطان العثماني لرفع الحظر عن هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها.

ونتيجة الصداقة المترعرعة بين ألمانيا والسلطنة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، والتي تكثفت إلى حد التحالف في الحرب العالمية الأولى، رأى هيرتسل أن وساطة قيصر ألمانيا لدى الباب العالي، سترفع الحظر العثماني عن هجرة اليهود إلى فلسطين. في المقابل، خطط هيرتسل لاستغلال الأطماع الألمانية في فلسطين، من جهة، ورغبة القيصر ويلهلم الثاني (١٨٨٨ ـ ١٩١٩م) الدفينة في التخلص من الأعداد الكبيرة من اليهود في بلاده، أو على الأقل، إبعاد العناصر المشاركة منهم في الحركات اليسارية والثورية المناوئة له، من جهة أُخرى. وانتهز هيرتسل فرصة زيارة القيصر للقدس (١٨٩٨م)، وسافر للقائه هناك. واقترح هيرتسل على القيصر أن تتبنى ألمانيا الحركة الصهيونية، وبالتالي تتوسط لدى السلطان لمنحها «الأرض الواقعة بين الفرات والنيل للاستيطان.» ولكن القيصر لم يتحمس للفكرة، وكان رده فاتراً، إذ لم يشأ أن يتسبب في توتير العلاقة بين بلاده والسلطنة العثمانية، بل على العكس، كان يسعى لتطوير الصداقة بينهما، في إطار المسألة الشرقية و«اندفاع الألمان إلى الشرق.»

ولما تبخرت الآمال التي عقدها هيرتسل على وساطة قيصر ألمانيا لدى السلطان العثماني، وبالتالي استجابة القيصر لتبني المشروع الصهيوني، اهتز موقع المنظمة الصهيونية، وتعالت داخلها الأصوات التي تساءلت عن صوابية السياسة التي ينتهجها هيرتسل في التركيز على استصدار البراءة الدولية من القوى الكبرى، وحتى بشأن صحة الموقف المعارض للهجرة إلى فلسطين قبل الحصول على تصريح من السلطان العثماني. ولإنقاذ مشروعه وتبرير سياسته، توجه هيرتسل إلى إستنبول لإجراء اتصال مباشر مع الباب العالي، وعرض خدمات الحركة الصهيونية على السلطنة، وخصوصاً على صعيد سداد ديونها للدول الأوروبية. ولكنه فشل في إقناع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م) بالاستجابة لطلبه. وفي إستنبول سعى هيرتسل لاستغلال فساد جهاز الدولة العثمانية، وبمساعدة أنصار الصهيونية في العاصمة، عرض الرشاوى على كبار الموظفين، للالتفاف على موقف السلطان، الذي كان حازماً في هذه المسألة.

وبعد فشل مساعيه في إستنبول، توجه هيرتسل إلى بريطانيا، إذ كانت الحركة الصهيونية قد عقدت مؤتمرها الرابع (١٩٠٠م) في لندن، بقصد التأثير في الرأي العام البريطاني، وتعريفه بالصهيونية وأهدافها. والتقى هيرتسل (١٩٠٢م) وزير المستعمرات البريطاني، جوزف تشمبرلين، الذي أبدى تعاطفاً مع المشروع الصهيوني كما طرحه هيرتسل، مبيناً الفوائد التي ستجنيها بريطانيا من توطين اليهود في فلسطين. لكن تشمبرلين اقترح توطينهم في سيناء والعريش، لقربهما من قناة السويس. وقبل هيرتسل الاقتراح، لكن الدراسات أثبتت نقص المياه اللازمة للاستيطان محلياً، في حين رفضت الحكومة المصرية جرّ مياه النيل إلى تلك المنطقة. وعاد تشمبرلين (١٩٠٣م) وطرح على هيرتسل الاستيطان في أوغندا (كينيا)، وقبل هيرتسل، لكن المؤتمر الصهيوني السادس (١٩٠٣م) انقسم بشأن الموضوع، وتأجل تنفيذ المشروع. ودافع هيرتسل عن قبوله المشروع على أساس أنه محطة انتقالية، تقرب اليهود من فلسطين، وتنقلهم لاحقاً إليها. وفي المؤتمر السابع (١٩٠٥م)، بعد موت هيرتسل، رُفض ذلك المشروع جملة وتفصيلاً، وانحصر التركيز على فلسطين كقاعدة للاستيطان الصهيوني.

وعلى الرغم من قبوله المبدئي بالعرض البريطاني إقامة المشروع الصهيوني في سيناء أولاً، ومن ثمّ في أوغندا، لم يهجر هيرتسل فكرة البراءة الدولية على فلسطين. ومن أجل ذلك، سافر إلى روسيا، وقابل هناك وزير الداخلية، بليفيه، المسؤول عن حملات مطاردة اليهود في حكومة القيصر. وتمّ التفاهم على صفقة بين الطرفين بسرعة: وساطة روسية لدى الباب العالي لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، في مقابل

تشجيع صهيوني ليهود روسيا على النزوح منها، وبالتالي إراحة حكومة القيصر من العناصر اليهودية المشتركة في الحركات اليسارية والثورية. وفي سنة ١٩٠٤م، توجه هيرتسل إلى إيطاليا لمقابلة البابا بيوس العاشر، وملك إيطاليا عمانوئيل الثالث، للغرض نفسه، وكان استقباله هناك فاتراً. وبينما أخبره البابا أن الكنيسة لا تستطيع دعم عودة «اليهود الكفرة» إلى الأرض المقدسة، أجابه الملك الإيطالي ببرودة شديدة هذا يعني «البناء في منزل شخص آخر.»[٢] وفي تلك السنة (١٩٠٤م) مات هيرتسل من دون أن يحقق حلمه في الحصول على البراءة الدولية، وتاركاً وراءه مؤتمراً صهيونياً منقسماً على نفسه بشأن المشاريع الاستيطانية المطروحة، وقضايا أيديولوجية متعارضة.

وهلّل الصهيونيون لانقلاب سنة ١٩٠٨م في تركيا، الذي قام به حزب تركيا الفتاة (جمعية الاتحاد والترقي). وسارت تظاهرات في يافا، ترفع العلم الصهيوني الذي أُقرّ في مؤتمر بازل، وهو «ترس داود» الأزرق على خلفية بيضاء. وفي الواقع، فإن حكام تركيا الجدد كانوا أكثر تعاطفاً مع الأهداف الصهيونية، وقد خففوا القيود المفروضة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وحاولت القيادة الصهيونية استغلال التناقضات التي احتدمت في إستنبول بعد الانقلاب، بين الإصلاحيين والتقليديين، من أجل انتزاع الامتيازات. كما حاولوا استغلال التناقضات العربية ـ التركية، التي تصاعدت على أرضية التصادم بين النزعات القومية العربية والتركية الطورانية وسياسة التتريك التي انتهجها ساسة إستنبول الجدد. لكن ذلك لم يدم طويلاً، فلا القيادة الصهيونية كانت راضية عن التسهيلات التي قدمها الحكام الأتراك الجدد، ولا هؤلاء استطاعوا تقديم المزيد لاعتبارات تركية، سواء في السياسة الخارجية ـ تنافس دول أوروبا بشأن مناطق النفوذ في أراضي السلطنة ـ أو لاعتبارات داخلية ـ تنامي المعارضة العربية للسياسة التركية، وخصوصاً تساهلها مع المشروع الصهيوني، وكذلك معارضة الأوساط التقليدية في الإمبراطورية العثمانية من منطلقات دينية.

لقد مات هيرتسل (١٩٠٤م) من دون أن يحقق حلمه بالحصول على البراءة الدولية، وكان على المنظمة الصهيونية أن تنتظر نتائج الحرب العالمية الأولى، وبالتالي صدور وعد بلفور (١٩١٧م). وكذلك، فالنجاحات التي حققها المشروع الصهيوني الاستيطاني كانت محدودة، سواء بسبب العقبات الموضوعية في فلسطين، أو الانقسامات الداخلية بشأن مسألة الهجرة قبل الحصول على الترخيص الدولي

---

(٢) المسيري، مصدر سبق ذكره.

بذلك. وكان الإنجاز الأكبر الذي حققه هيرتسل هو تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، بهيئاتها وأُطرها التنظيمية والإدارية والمالية. ومن خلال المؤتمرات، عينت المنظمة الصهيونية العالمية نفسها حكومة لليهود أينما وجدوا، ومن دون التعبير عن موافقتهم على ذلك. وانطلقت تلك الحكومة تعمل على إقامة «دولة»، لا يزال ينقصها الشعب، كما أنها لا تملك الأرض. فقد ظلت أغلبية يهود العالم تعارض الصهيونية، وظلت الأرض ـ فلسطين ـ بعيدة المنال نتيجة الأوضاع القائمة، محلياً ودولياً. وعلى هذه الأرضية وقعت خلافات حادة داخل المؤتمر الصهيوني، أدّت إلى انقسامات أيديولوجية وعملية. وعلى العموم، ظلت الإنجازات الصهيونية على صعيد «نشر الوعي القومي»، كما طُرح في برنامج بازل، متواضعة جداً.

ب) الصراعات الداخلية

في المؤتمر الصهيوني الثاني (بازل ١٨٩٨م)، أُثيرت مسألة ردة الفعل السلبية للجماعات اليهودية على المشروع الصهيوني، واستمرار المهاجرين منهم تفضيل التوجه إلى الولايات المتحدة على فلسطين. وطرح هيرتسل شعار «كسب الجماعات اليهودية» في العالم إلى جانب الصهيونية والاستحواذ على ولائهم لمشروعها. وإزاء استنكاف تلك الجماعات عن الصهيونية، كان على قادة العمل الصهيوني تركيز اهتمامهم على القوى الإمبريالية، وعبرها ««الهجوم على تلك الجماعات من أعلى»، واستغلال أزماتها لاختراق صفوفها إلى القاعدة. وفي المؤتمر الثالث (بازل ١٨٩٩م)، نوقش موضوع تأسيس «جمعية التخاطب بالعبرية، ونشر الثقافة اليهودية بين يهود العالم». وفي المؤتمر الرابع (لندن ١٩٠٠م)، احتدم الخلاف بشأن المسألة الثقافية بين المتدينين والعلمانيين، الأمر الذي حدا هيرتسل على مناشدة الجميع طرح الخلافات جانباً، والتركيز على الأهداف المشتركة. وظلت مسألة استنكاف اليهود عن العمل الصهيوني قضية مؤرقة لنشطاء المنظمة الصهيونية، وخصوصاً في بريطانيا، إذ تمتع المشروع الصهيوني بتعاطف مراكز قوى في الحكومة، وبوجه خاص في أوساط موظفي وزارة المستعمرات، الذين أقام هيرتسل معهم صلات وثيقة ـ فكرياً وعملياً. وبقي غياب التأييد الشعبي اليهودي للصهيونية مسألة محرجة لقادة العمل الصهيوني الذين نصبوا أنفسهم معبرين عن تطلعات التجمعات اليهودية.

وتميّز المؤتمر الخامس (بازل ١٩٠١م) باحتدام الخلاف بشأن مسائل متعددة ومنها المسألة الثقافية، إذ طُرح مشروع إنشاء جامعة عبرية. وبرز «تيار ديمقراطي» في الوسط بين العلمانيين والمتدينين، تزعمه حاييم وايزمن ومارتن بوبر. وجرت المطالبة

بالإفادة من رؤوس الأموال اليهودية غير الصهيونية، في تمويل الصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي في فلسطين. وانشق المتدينون، بزعامة الحاخام يتسحاق راينس، احتجاجاً على اشتداد النزعات الراديكالية والعمالية في المؤتمر الصهيوني، وأقاموا «حركة همزراحي» (المركز الروحي)، ولكن في إطار المنظمة الصهيونية العالمية. وفي المؤتمر السادس (بازل ١٩٠٣م)، احتدم الخلاف بشأن «مشروع أوغندا». وفي المؤتمر السابع (بازل ١٩٠٥م)، كان هيرتسل قد مات، وانتُخب دافيد ولفسون بديلاً منه. وبغياب هيرتسل، الشخصية القادرة على لملمة الأوضاع في المنظمة، استعر الجدل بين أنصار مشروع أوغندا والمتشبثين بفلسطين. وهُزم الأوغنديون، وانشقوا بزعامة يسرائيل زانغويل، وأسسوا «المنظمة الإقليمية العالمية» التي حلّت نفسها سنة ١٩٢٥، بعد فشل مخططاتها.

ولعل أبرز أحداث المؤتمر الصهيوني السابع هو ظهور «التيار الصهيوني العملي» كقوة فاعلة، وخصوصاً في أوساط ممثلي روسيا، الذين دعوا إلى التخلي عن المبدأ الذي وضعه هيرتسل ـ الحصول على البراءة الدولية قبل الشروع في الاستيطان. واشتد الصراع بين هذا التيار وأصحاب المنظور السياسي من أتباع هيرتسل، ومنهم رئيس المنظمة الجديد، ولفسون. وراح هذا التيار يقوى حتى استطاع إزاحة ولفسون، واستبدله بالبروفسور أوتو واربرغ (١٩١١م). وتحت تأثير هذا التيار اتخذ المؤتمر الثامن (لاهاي ١٩٠٧م) قراراً بمباشرة النشاط الاستيطاني على نطاق واسع في فلسطين. وبداية أُنشىء مكتب فلسطين (١٩٠٨م)، بإشراف وإدارة آرثر روبين. وفي هذا المؤتمر، طرح ماكس نوردو، أحد أبرز قادة العمل الصهيوني في بريطانيا، منظوره لهذا العمل بقوله: «الذهاب إلى فلسطين بمثابة الحَمَلة المعتمدين للمدنية والتحضير ورسالتنا تقوم على توسيع الحدود الأخلاقية (الأدبية) لأوروبا حتى تصل إلى الفرات.»[٣] وهذاً نوردو روع اليهود الأوروبيين المتخوفين من تحوّل المهاجرين منهم في الشرق إلى آسيويين.

ومنذ سنة ١٩٠٨م بدأ الصهيونيون العمليون النشاط الاستيطاني بوتيرة عالية، تحت الشعار الذي أطلقه أوتو واربرغ ـ «سياسة التغلغل الاقتصادي». ودعاة هذه السياسة تطلعوا إلى انسجام أعلى مع المناخات الأوروبية السائدة من حولهم. ورأوا في مشروعهم الاستيطاني امتداداً لسياسة أوروبا العامة في الخارج. وقد اقتنع هؤلاء

(٣) وزارة الدفاع الوطني ـ الجيش اللبناني، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

بأن «الحق التاريخي» الذي تدعيه الصهيونية لليهود في فلسطين، لا يكفي لحمل الدول الأوروبية على تبني مشروعها. ولذلك، لا بدّ من أن يكتسب صيغة عصرية تقربه من السياسة الأوروبية. وهذه الصيغة في نظرهم تقوم على إخضاع فلسطين للنفوذ الاقتصادي الصهيوني، وإثبات أن كل تقدم حدث في فلسطين إنما يعود إلى المبادرة الصهيونية. وقد قوي هذا التيار بعد انقلاب تركيا الفتاة، وما يحمله في ثناياه من إمكانات تعديل السياسة العثمانية إزاء المشروع الصهيوني. وفي المؤتمر العاشر (بازل ١٩١١)، اضطر ولفسون إلى الاستقالة تحت ضغط العمليين، وانتُخب مكانه المعبر الحقيقي عن التيار العملي، أوتو واربرغ، وبانتخابه تسلم العمليون زمام الأمور في المنظمة الصهيونية العالمية.

وفي المؤتمر الحادي عشر (فيينا ١٩١٣م)، آخر المؤتمرات الصهيونية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وبالتالي توقفها عن الانعقاد، كانت هيمنة العمليين واضحة. وزاد في تلك الهيمنة تحالفهم مع «التوفيقيين» ـ تيار حاييم وايزمن. وفي التقرير السياسي المقدم للمؤتمر يبرز الاهتمام بالتطورات السياسية التي من شأنها التأثير في مستقبل الشرق الأوسط. وقد ورد فيه التأكيد على أن نجاح المشروع الصهيوني لا يتوقف على البراءة الدولية. وبناء عليه، تتوجه المنظمة الصهيونية إلى تحقيق هدفها في فلسطين عن طريق النشاط العملي. واندلعت الحرب العالمية الأولى والمنظمة الصهيونية تعمل على جبهتين: سياسية، تسعى للحصول على الاعتراف الدولي بالصهيونية وأهدافها؛ وعملية، تنشط في حقل الاستيطان وتهويد فلسطين ـ الأرض والشعب والسوق ـ بكل ما ينطوي عليه ذلك من تغييب لأهل البلد الأصليين ـ مادياً ومعنوياً ـ ونفي لحقهم التاريخي في وطنهم.

وكما أثار نشاط العمليين ردات فعل داخل المنظمة الصهيونية، وأدّى إلى حالة من الاستقطاب فيها، بما انطوى عليه ذلك من انعكاسات على صعيد العلاقات السياسية مع القوى الأوروبية، كذلك فَعَل في فلسطين واستنبول. فالنشاط الصهيوني المكثف في إستنبول لاستغلال التعاطف الحذر الذي أبداه حكام تركيا الجدد مع المشروع الصهيوني، ودفع الأمور إلى أبعد الحدود، وبالسرعة القصوى، نحو حسم القرار التركي بمنح المنظمة الصهيونية الامتياز المطلوب للاستيطان في فلسطين، أدّى إلى نتائج عكسية. فهؤلاء الحكام الجدد وضعوا على رأس جدول أعمالهم صيانة وحدة الأراضي العثمانية، وتوحيد شعوبها على قاعدة التتريك، وأدخلوا نظام حكم دستوري، يستند إلى برلمان يتمتع بدرجة من التعددية السياسية وحرية التعبير والمناقشة. وتحولت القضية الصهيونية إلى موضوع نقاش حاد في البرلمان،

وخصوصاً من جانب النواب العرب والأوساط التقليدية العثمانية. في المقابل، سرعان ما اكتشف الحكام الجدد أن الأهداف الصهيونية المطروحة تتناقض مع توجهاتهم السياسية بالحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية، كونها تشكّل عامل تفتت إضافي، سواء على صعيد الأرض، أو السكان، أو وحدة الموقف من التدخل الأجنبي، وبالتالي تفتح مدخلاً جديداً لتوسيع النفوذ الأوروبي في أراضي السلطنة.

وفي فلسطين، حرّك النشاط الاستيطاني الصهيوني المكثف مقاومة السكان، من القطاعات الاجتماعية المتعددة، وبدرجات متفاوتة من الحدة. فعلى خلفية الوعي القومي العربي الذي كان يتبلور منذ منتصف القرن التاسع عشر، ويعبر عن نفسه بصور متعددة، جاء النشاط الصهيوني ليحرك مقاومة السكان العرب الفلسطينيين لهجرة اليهود إلى بلدهم وشراء الأراضي فيها، وخصوصاً من الملاكين الغائبين، وبناء المستعمرات عليها، بعد طرد الفلاحين منها. وكذلك، فسياسة التغلغل الاقتصادي الصهيونية، وبالتالي تهويد اقتصاد البلد، حرّك قطاعات اقتصادية ـ اجتماعية أُخرى. وبتسارع وتيرة الاستيطان تفاقمت الأزمة، واحتدم التناقض، فانفجر الصراع، بأشكال عنيفة أحياناً. وطالت أعمال العنف المستوطنين وممتلكاتهم، وتذرع المستوطنون بتقصير السلطة في حمايتهم لانتزاع موافقة بعض الموظفين الأتراك الفاسدين على إقامة منظمات شبه عسكرية للدفاع عن المستعمرات وممتلكاتها. وقد ألزم أعضاء الهجرة الثانية المستوطنين القدامى بتوظيفهم كحراس، وبالتالي توليهم أمن المستعمرات، عبر منظمة «الحارس» (هشومير) المسلحة بصورة شبه علنية.

لقد حمل أعضاء الهجرة الثانية معهم من روسيا فكرة العنف المسلح لفرض وجودهم القسري على السكان العرب الفلسطينيين. وكان هؤلاء قد مارسوا مثل هذا النشاط في أوديسا وهومل وغيرهما، في أثناء الاضطرابات في روسيا. وكان نشطاء العمل المسلح بين طلائع المهاجرين، ومنهم: يحزقئيل خانكين ويتسحاق بن تسفي ويسرائيل شوحط وإسكندر زايد وغيرهم. ومنذ وطئت أقدامهم أرض فلسطين، ونزلوا المستعمرات القائمة كعمال، راحوا يتآمرون لفرض حمايتهم على المستوطنين القدامى. وانتهزوا فرصة فشل ترتيبات الحراسة التي وضعها هؤلاء المستوطنون في زخرون يعقوف ورحوفوت وبيتح تكفا وريشون لتسيون، لطرح أنفسهم حراساً على أرواح المستوطنين وممتلكاتهم. وكان هؤلاء قد وضعوا بعض الترتيبات للحراسة، قام بها «نواطير» خيالة. ولما فشل هؤلاء النواطير في صيانة أمن المستعمرات، استُبدلوا بنواطير محليين. وانتهز المهاجرون الجدد هذا الوضع للتآمر والتحريض، من منطلق شعار العمل العبري، الذي حمله معهم من

مواطنهم الأصلية. وعلى الرغم من معارضة المستوطنين القدامى، استطاع هؤلاء المهاجرون الجدد فرض إرادتهم، وتسلموا مهمة الحراسة في المستعمرات.

وبذلك وضع أعضاء الهجرة الثانية حجر الأساس للمنظمات الإرهابية الصهيونية المسلحة في فلسطين. فالحراس كانوا أحد أذرعة حزب بوعالي تسيون (عمال صهيون) لتنفيذ خططه الاستيطانية وفقاً للنهج العملي الذي تبناه وشرع بتطبيقه. وبداية، سعى هؤلاء لاحتلال العمل، بما في ذلك الحراسة، في المستعمرات اليهودية، وطرد العمال العرب منها، بمن فيهم النواطير، وبالقوة إذا لزم الأمر. وكانت كل واحدة من تلك المستعمرات قد عهدت بشؤون حراستها إلى إحدى القبائل البدوية المحيطة، أو القرى الشركسية القريبة. وبعد محاولات مبعثرة وعفوية، وإزاء ازدياد معارضة المستوطنين القدامى، عُقد (١٩٠٩م) المؤتمر التأسيسي لمنظمة هشومير (الحارس)، في مستعمرة مسحة (الجليل الأسفل). وتقرر في المؤتمر إنشاء منظمة تتولى حراسة المستعمرات وإعداد الحراس وتدريبهم على ركوب الخيل واستعمال السلاح. لكن أعمال المنظمة تعثرت في البداية، نظراً إلى قلة عددها، وعدم خبرة أفرادها، وسلوكهم الاستعلائي، سواء إزاء المستوطنين، أو الفلاحين العرب في الجوار. وقد أدّى ذلك إلى نتائج عكسية للهدف الذي أُقيمت المنظمة من أجله ـ حماية المستعمرات ـ فعاد سكانها إلى استخدام نواطير من القبائل والقرى المجاورة.

ولعل النجاح الأكبر الذي حققته منظمة هشومير، كان على صعيد طرد الفلاحين المرابعين من أراضي الملاكين الغائبين، الذين باعوا تلك الأراضي إلى الصندوق القومي اليهودي. فقد ساهم مسلحو تلك المنظمة (١٩٠٩م) في السيطرة على أراضي مستعمرة دغانيا (جنوب بحيرة طبرية)، وتثبيت المستوطنين فيها، على الرغم من مقاومة الفلاحين العرب. وكذلك فعلوا في الخضيرة مع سكان القرى المجاورة، إذ نشبت معركة بشأن أرض يقيم عليها فلاحون عرب. ونجح المستوطنون، يدعمهم مسلحون من منظمة هشومير، في طردهم منها، بعد وقوع عدد من الإصابات في الجانبين. وفي النهاية استولى مستوطنو الخضيرة على الأرض. وكان الحادث الأبرز في مرج ابن عامر، إذ باعت عائلة لبنانية من الملاكين الغائبين، سُرسُق، الأراضي التي أُقيمت عليها مستعمرة مرحافيا (١٩١١م)، بالقرب من الفولة. وقاوم الفلاحون انتزاع الأرض من أيديهم بشدة، لكن مسلحي منظمة هشومير تغلبوا في النهاية، وفرضوا سيطرتهم على الأرض. وكان حاكم طبرية التركي يدعم المستوطنين في مسألة هذه الأرض، التي دار بشأنها صراع طويل، قاده حاكم الناصرة، شكري

العسلي. لكن يوسف سرسق، مالك الأرض، استطاع بالرشاوى إبعاد العسلي من فلسطين، ونقله من موقعه، ليتسنى له تنفيذ الصفقة الكبيرة. وهكذا فعل آخرون من الملاكين الغائبين، الذي وضعوا أيديهم على الأرض في فترة التنظيمات بأساليب متعددة من الاحتيال على الفلاحين، والتآمر مع الموظفين الأتراك الفاسدين.

ثالثاً: وعد بلفور

لم يجد المؤرخ الكبير أرنولد توينبي مناصاً من إدانة بلاده على تقديم «وعد بلفور» للحركة الصهيونية، معلناً أنه كإنكليزي يشعر بالخجل والندم الشديدين على ازدواجية المعايير الأخلاقية التي حكمت سلوك حكومة بلاده في الإقدام على هذه الفعلة المنكرة.(٤) فقد قام وزير خارجية إنكلترا في أثناء الحرب العالمية الأولى اللورد آرثر جيمس بلفور، بتقديم الوعد الذي حمل اسمه، نيابة عن حكومته، والذي تتعهد به العمل على إقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. وذلك في رسالة وجهها إلى اللورد اليهودي الصهيوني ليونيل روتشيلد، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧م، طالباً منه إبلاغ مضمونها إلى قيادة الحركة الصهيونية. وقد جاء هذا الوعد البريطاني تتويجاً لمرحلة طويلة من العمل الصهيوني للحصول على البراءة الدولية للاستيطان في فلسطين، كما كان فاتحة عهد جديد من الصراع بشأنها، بين دعاة هذا الاستيطان وأعوانه، وبين الشعب الفلسطيني والأمة العربية وأصدقائهما، لا يزال مستمراً، في صيغة أو في أخرى حتى يومنا هذا (١٩٩٦م).

لكن وعد بلفور لم يكن الخديعة المزدوجة الوحيدة التي قامت بها بريطانيا بالنسبة إلى فلسطين والأمة العربية، قبل الحرب العالمية الأولى، وفي أثنائها وبعدها. فقد عمدت حكومتها إلى الخداع في محادثات مكماهون ـ الشريف حسين، وكذلك في اتفاق سايكس ـ بيكو، وإلى المناورة في مؤتمرات السلام التي انعقدت بعد الحرب. ومهما كانت الحجج والذرائع التي ساقتها بريطانيا، فالحقيقة الساطعة تبقى أن الاستيطان الصهيوني ثبّت أقدامه في فلسطين تحت انتدابها، وفي حماية جيوشها. وعلى أية حال، فقد سبق بلفور بالدعوة إلى توطين اليهود في فلسطين وزيران بريطانيان آخران، شافتسبري وبالمرستون، منذ أيام حملة محمد علي. وفي الفترة نفسها، قام رئيس بلدية لندن، اللورد اليهودي مونتفيوري، بزيارة لفلسطين، عرج خلالها على مصر، وطرح على محمد علي «استئجار الجليل»، لإقامة استيطان

---

(٤) Robert John & Sami Hadawi, *The Palestine Diary* (Beirut, 1970), Vol. I, p. XV.

يهودي فيه، فرفض الوالي الطلب. لكن مونتفيوري قام خلال الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر بزيارات متكررة لفلسطين وإستنبول للغرض نفسه. وقد نجح في بناء حي مونتفيوري في القدس، أسكن فيه عدداً من العائلات اليهودية التي كانت تقيم داخل أسوار ميئا شعاريم:

وقد صدر هذا الوعد الذي شكّل محطة رئيسية في تاريخ الاستيطان الصهيوني، وبالتالي القضية الفلسطينية، في سياق الحرب العالمية الأولى، بأسبابها وأهدافها، وعندما بانت نتائجها، وبالانسجام مع المخططات البريطانية إزاء المنطقة. وكان نصّ الرسالة كما يلي:

وزارة الخارجية

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧م

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً أن أُبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية، وقد عُرض على الوزارة وأقرته.

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً أنه لن يُؤتى بعمل من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأُخرى.»

وسأكون شاكراً لو تكرمتهم بإحاطة الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص

آرثر جيمس بلفور

وفلسطين، بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، راحت خلال القرن التاسع عشر تكتسب أهمية متزايدة، بعد فترة طويلة من التهميش. فالعوامل التي تسببت باحتدام المسألة الشرقية، أدّت بطبيعة الحال إلى تركيز اهتمام الأطراف المنخرطة في هذا الصراع على فلسطين. وقد أشعلت حملة نابليون على مصر الضوء الأحمر لدى دول أوروبا، وخصوصاً بريطانيا، التي كانت طرق مواصلاتها إلى الهند شريان الحياة بالنسبة إليها. وجاءت حملة محمد علي لتركز الأضواء على فلسطين، وبعد انسحابه، لتحرك موجة من تهافت دول أوروبا على فتح قنصليات لها في القدس، والبحث عن طوائف دينية تضعها تحت حمايتها، كذريعة للحصول على موطىء قدم سياسي لها في

البلد. لكن النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أبرز أهمية فلسطين الاستراتيجية، وخصوصاً بعد حفر قناة السويس، ومن ثمّ شراء بريطانيا أسهم مصر فيها، وبالتالي احتلالها البلد بأكمله (١٨٨٢م). ومنذئذ، تعززت أطماع بريطانيا في فلسطين، وراحت حكومتها، وخصوصاً وزارة المستعمرات فيها، وتحت إلحاح موظفيها في القاهرة، تنظر إلى فلسطين كخط دفاع عن مصر وقناة السويس.

وعبر العصور، تبدلت الأسباب التي أعطت لفلسطين أهميتها في حسابات القوى المتصارعة للهيمنة على الشرق الأوسط. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عادت المواصلات الدولية لتبرز أهمية فلسطين الاستراتيجية. وقد دفع تنامي الرأسمالية الأوروبية، في مرحلتيه ـ التجارية والصناعية ـ إلى تطور وسائل النقل وطرق المواصلات. وحتى بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، لم تتلاش أهمية البحر الأبيض المتوسط، وشرقه تحديداً، في المواصلات الدولية. فقد ظلت السفن الصغيرة تفضل الإبحار في المتوسط الهادىء نسبياً، على المغامرة في مياه الأطلسي المائجة. ولكن المنعطف الكبير وقع بعد حفر قناة السويس، في فترة كانت فرنسا تتمتع بالأفضلية في مصر، فتعزز موقعها هناك أكثر، الأمر الذي أثار بطبيعة الحال قلق بريطانيا، وصولاً إلى الإقدام على احتلال مصر. ونظراً إلى ما جرّه ذلك من انعكاسات في إستنبول، فقد تغيرت سياسة بريطانيا تجاه سلامة ووحدة أراضي السلطنة. وبعد فترة طويلة من استقرار السياسة البريطانية على مبدأ الحؤول دون تفتيت السلطنة العثمانية، بدأت لندن تبدل وجهة نظرها، وتضاعف جهودها لتوسيع مناطق نفوذها، انطلاقاً من اقتناعها بأن هذه المناطق ستصبح مستعمرات في المستقبل القريب.

وبعد أن احتلت بريطانيا مصر، تبنت سياسة فرنسا أيام محمد علي بالنسبة إلى بلاد الشام، أي السيطرة عليها، أو على الأقل جنوبها، كخط دفاع عن مصر. واصطدمت سياسة بريطانيا هذه بالوجود الفرنسي، الذي ضرب جذوراً عميقة في لبنان، ومنه سعى للتمدد في الاتجاهات جميعها وبالتالي العمل على حصر النفوذ البريطاني في مصر، وبذلك اكتسبت فلسطين مزيداً من الأهمية. وبريطانيا، التي أرادت في أيام بالمرستون إقامة كيان سياسي يهودي في فلسطين لمحاصرة التمدد الفرنسي عبر محمد علي، صارت الآن تريد إقامة هذا الكيان للدفاع عن قناة السويس، أو لمحاصرة النفوذ الفرنسي في لبنان. وباقتراب نهاية القرن التاسع عشر، اتخذت المنافسة بين بريطانيا وفرنسا طابعاً مالياً اقتصادياً. وراحت الدولتان توظفان مبالغ كبيرة في المشاريع الاستثمارية داخل أراضي السلطنة. إضافة إلى القروض للخزينة

العثمانية المفلسة. وكان أهم هذه المشاريع بناء خطوط السكك الحديدية. واحتدم هذا التنافس مع دخول ألمانيا على هذا الخط، عبر علاقاتها مع الأتراك الجدد، والعمل على بناء «خط الشرق السريع»، بين إستنبول وبغداد، مروراً بالإسكندرون.

وأثار ترسيخ أقدام فرنسا في لبنان وسورية، وألمانيا في إستنبول نفسها، مخاوف بريطانيا، وخصوصاً ممثليها في القاهرة، إذ إن المندوب السامي اللورد كيتشنر، اعتقد أن تركيا قد تقوم بهجوم لاسترداد مصر، بمساعدة دولة حديثة، مثل ألمانيا أو فرنسا. وحتى بعد «معاهدة الصداقة» (١٩٠٣م) بين فرنسا وبريطانيا، التي بموجبها اعترف كل طرف بمصالح الآخر، ظلت العلاقة بين الطرفين تتميّز بالتنافس. ولذلك، رأى كيتشنر ضرورة إقامة كيان سياسي يهودي في فلسطين، بين عكا والعقبة. وقد زاد في مخاوفه بناء «سكة حديد الحجاز» (١٩٠٦م) بين دمشق ومكة، وخصوصاً بعد أن طلب الأتراك من ألمانيا استكمال فرع درعا ـ حيفا، ليصل إلى رفح، ومن ثمّ بناء فرع بين معان والعقبة. ومن مقره في القاهرة، أدار كيتشنر دعاية مضادة لفرنسا في سورية، الأمر الذي أدّى إلى توتير العلاقة بين الدولتين. وإزاء هذه السياسة البريطانية جرى تقارب بين فرنسا وألمانيا، واشترك الطرفان بإقامة خطوط سكك حديدية. فدخل الأطراف الثلاثة في تنافس محموم بشأن وضع مشاريع لبناء سكك الحديد.

إن الشرارة التي أشعلت نار الحرب العالمية الأولى، حدثت في سارايیفو ـ البوسنة. ولكنها، على خلفية التنافس بين الدول الرأسمالية بشأن بسط نفوذها على المستعمرات والموارد والأسواق، وعلى أرضية التحالفات القائمة على المصالح وموازين القوى، سرعان ما انتشرت إلى جميع بقاع الأرض، فاستحقت بذلك عن جدارة اسم «الحرب العالمية الأولى». ومع اندلاع الحرب، جرّ كل من المعسكرين إليها الأقطار العربية الواقعة تحت حكمه. وعلى العموم، كان كل قطر عربي يقف ضد القوة التي تحكمه، الأمر الذي يشير إلى نزعة الاستقلال القوية لدى شعوب الأمة، التي أملت أن تناله في نهاية الحرب. ولعل التناقض الصارخ على هذا الصعيد كان في بلاد الشام، إذ تمحورت الحركة القومية حول التخلص من الحكم العثماني. وعندما دخلت تركيا الحرب إلى جانب دول المحور، وجدت نفسها في بلاد الشام تقاتل على أرض معادية، كما وجد الشعب العربي هناك نفسه تحت حكم عسكري معادٍ. وكانت سنوات الحرب عسيرة على الناس، ومدمرة للبلاد التي كانت مسرح عمليات الجيش الرابع العثماني، بقيادة أحمد جمال باشا. ولم يدّخر هذا وسيلة للتنكيل بالقوى والشخصيات الوطنية، أو الاعتداء على السكان ونهب ممتلكاتهم وأرزاقهم وتسخيرهم في الأعمال الإجبارية. ولسنين طويلة ظلت ذكريات أيام الحرب

السوداء محور أحاديث الناس، وأصبح «السفر برلك» (التجنيد) مرادفاً للظلم والجوع والمرض والمطاردة والنهب والخراب.

وبانقسام الوطن العربي إلى منطقتي نفوذ للحلفين المتحاربين، وبالتالي إلى مسرحين للعمليات العسكرية، فقد سعى كل منهما لاستغلال حالة التذمر لدى السكان ضد القوة الحاكمة في الجانب الآخر، وتوظيف كراهيتهم لاستعمارها في عمل عسكري ضدها. فاستغل الألمان والأتراك النضال ضد المستعمرين الإنكليز والفرنسيين والإيطاليين في شمال إفريقيا والسودان، وقدموا له الدعم. وبلغ هذا النضال ذروته في المغرب، الذي أطلقت عليه فرنسا اسم «الجبهة الثانية». وكذلك الأمر في ليبيا، إذ لم يبق بيد الإيطاليين في بداية سنة ١٩١٥م سوى شريط ضيق في الساحل. وقام رجال القبائل الليبية بغزوات ضد الإنكليز في مصر. في المقابل، استغلت إنكلترا وفرنسا الحركة القومية العربية في المشرق والجزيرة، ودعمتاها وحرضتاها على القيام بانتفاضة ضد الحكم التركي. وقد حققتا نجاحاً كبيراً على هذا الصعيد، إذ عبر الشريف حسين أقامتا اتصالات مع القوى القومية العربية، التي شكّلت جيشاً انضم إلى الحلفاء ضد تركيا.

وبحسب الخطة، تولى الجيش التركي القتال على جبهتين ـ القفقاس وقناة السويس. وكان الجيش الرابع، بقيادة أحمد جمال باشا، يخطط لعبور قناة السويس إلى مصر، ونقل ساحة العمليات إلى إفريقيا، وذلك بالاستناد إلى دعم السكان المفترض، استجابة لدعوة «الجهاد» التي أطلقها السلطان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤م. وكانت القيادة الحقيقية لهذا الجيش بيد الكولونيل كريس فون كريسنشتاين، الملحق العسكري الألماني في دمشق. وقد عسكر هذا الجيش في بلاد الشام، التي لم تكن مهيّأة لذلك اقتصادياً، فقاسى سكانها الأمرين من نزول هذا الجيش بين ظهرانيهم. ولتموينه، صادرت السلطات المواد الغذائية والمواشي والمحاصيل. وللوقود اللازم له، قطعت الأشجار، حتى المثمرة. ولأعمال السخرة سُحب الفلاحون من قراهم إلى خطوط الجبهة لحفر الخنادق وغيره من الأعمال. فساءت أوضاع البلاد الاقتصادية، واختفت البضائع من الأسواق، واستشرت أعمال السوق السوداء، وصولاً إلى المجاعة والأوبئة. وخلال أعوام الحرب الأربعة. هلك مئات الآلاف من الناس جوعاً ومرضاً في بلاد الشام والعراق.

وجاء دخول تركيا الحرب، وبالتالي نقل مسرح عملياتها إلى الشرق، وسلوك الجيش التركي المتسيب، وسياسة القمع التي تبناها جمال باشا، لتفاقم نقمة السكان العرب على الحكم العثماني. وكانت الحكومة التركية قد قلدت جمال باشا صلاحيات

مطلقة في بلاد الشام. فأعلن الأحكام العرفية، وألغى مجالس الولايات والمحاكم المدنية، وأبطل الاستقلال الذاتي لجبل لبنان، والامتيازات التي أُعطيت للطوائف الدينية المتعددة بحسب الاتفاقات مع الدول الأوروبية. وانتهز حالة التململ العامة لقمع الحركة الوطنية والتنكيل بقياداتها، وعمل على مكافحة النشاط السياسي والثقافي العربي، وسعى لفرض التتريك بالقوة. واشتدت أعمال القمع بالتوازي مع تصاعد التذمر بين قطاعات السكان الواسعة، وخصوصاً بعد تجاهلهم دعوة السلطان إلى الجهاد، بل مقاومة التجنيد، والفرار من الخدمة وأعمال السخرة. وراحت ردات الفعل العنيفة تندلع بصورة عفوية على سياسة جمال باشا، وسلوك جيشه، وما يقوم به من أعمال السلب والاعتداء على السكان وحرماتهم، ومصادرة محاصيلهم وأملاكهم ومواشيهم ودوابهم، وقطع أشجار بساتينهم وكرومهم.

وعلى أرضية النزعات الاستقلالية لدى سكان الولايات العربية في السلطنة العثمانية، والتناقضات التي برزت بين الحركتين القوميتين ـ العربية والتركية ـ جاءت الحرب لتزيد في تفاقم العداء العربي للحكم العثماني. وإزاء ردات الفعل العفوية العنيفة ضد سلوك الجيش التركي، شدَّد جمال باشا من إجراءاته القمعية على السكان، فدخلت العلاقة بينهما في لولب متصاعد من احتدام التناقض وارتفاع حدة المواجهة. واضطر جمال باشا إلى فرز نصف جيشه لقمع المقاومة المحلية. لكن جزءاً كبيراً من وحدات ذلك الجيش كانت من أبناء الولايات العربية ـ أكراد وعراقيين وسوريين ـ لم يلبثوا أن انحازوا إلى مواطنيهم. فبرزت الاتجاهات المعارضة للحرب داخل الجيش، وبالتالي اتساع نطاق ظاهرة الفرار منه، والتقاعس عن القيام بالمهمات، وصولاً إلى التمرد. ففي سنة ١٩١٥م وقعت تظاهرات في المدن السورية والعراقية (النجف وكربلاء). وفي سنة ١٩١٦م انتفضت حامية الموصل، التي كان أفرادها من العرب، كما نشطت مفارز مسلحة بالعمل ضد الجيش التركي في جبل العرب (الدروز)، وشمالي لبنان ودمشق. وراح هذا الوضع يتطور نحو «الثورة العربية الكبرى».

أ) المشاركة العربية في الحرب

في بداية الحرب، انقسمت الحركة القومية العربية بين معادٍ للدول الأوروبية، وبالتالي منحاز إلى السلطنة العثمانية، على أمل الحصول منها على الاستقلال بعد الحرب، وبين معادٍ للسلطنة، منحاز إلى الدول الأوروبية، على أمل تحقيق الاستقلال بمساعدتها بعد الحرب أيضاً. لكن هذا الانقسام تلاشى خلال الأعوام

الأولى للحرب. فالقوى التي رأت دعم تركيا، بغض النظر عن صوابية موقفها أو عدمها، فقدت التأييد الجماهيري لها، بعد الهزائم التي مني بها العثمانيون، ونتيجة ردات فعل الناس على سلوك الجيش التركي في الولايات العربية. وبرز بين الداعين إلى مناصرة تركيا، في إطار «الجامعة الإسلامية»، وتحت شعار «الجهاد المقدس»، كل من عبد الرحمٰن الشهبندر ومحمد كرد علي. وتقرب جمال باشا منهما، ووعد بإعطاء الولايات العربية استقلالها بعد الحرب، وصدرت الصحف الناطقة بلسانهما تناصر هذا الخط، وتشكلت جبهة عربية ـ عثمانية معادية للدول الأوروبية. لكن هذه الجبهة تصدعت سريعاً، بعد اكتشاف مدى تغلغل ألمانيا في الحكومة العثمانية، وردات الفعل الشعبية في الولايات العربية على هزيمة الجيش التركي، وسوء تصرفه في الحرب التي خاضها، وإدارته لها.

وكان واضحاً منذ البداية أن أغلبية القوميين العرب كانت مع الاستقلال، وبالتالي مناهضة الحكم العثماني. وجاءت الحرب، بطرق إدارتها ونتائجها، لتزيد في النقمة العربية على هذا الحكم. وقد أدّت سياسة جمال باشا القمعية إزاء الوطنيين العرب، من جهة، والنشاط الذي قام به الحلفاء لاستمالتهم، من جهة أُخرى، دوراً في تلبية روح الثورة على العثمانيين في الولايات العربية الواقعة تحت حكمهم. وإزاء الاستجابة الواسعة للدعاية المضادة للعثمانيين، والتي كانت تصدر من القاهرة، برعاية بريطانية، تصاعدت وتيرة قمع جمال باشا للوطنيين العرب والتنكيل بقياداتهم. وراح يتجسس على نشاط المثقفين والضباط الوطنيين، ووقعت في يده معلومات عن اتصالات يجريها بعضهم مع قناصل فرنسا، توحي بالإعداد لثورة عربية ضد العثمانيين. فشنّ جمال باشا حملة عنيفة على الحركة الوطنية العربية، برموزها وصحفها ومقرّاتها. وقدم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى الكثيرين من رجالاتها، وأعدم بعضهم، وأودع السجن آخرين.

وقبل دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، كانت بريطانيا قد أجرت اتصالات أولية مع الشريف الحسين بن علي، أمير الحجاز. وبعض هذه الاتصالات تمّ عبر أحد أبنائه، عبد الله بن الحسين، (ملك الأردن لاحقاً)، الذي كان عضواً في البرلمان العثماني، واستغل سفره بين إستنبول والحجاز لإجراء اتصالات مع الإدارة البريطانية في القاهرة. وعندما نشبت الحرب، وأصبح الشرق الأوسط أحد مسارحها، عاد البريطانيون إلى إحياء تلك الاتصالات، وبصورة أكثر إلحاحاً، وطرحوا على الشريف الثورة ضد العثمانيين. وبينما رأى الشريف في ذلك فرصة لتحقيق أحلامه في الخلافة، رأى فيه الإنكليز المرشح الأفضل لقيادة الحركة الوطنية العربية، لما كانوا

يعرفونه من موقف رموزها في بلاد الشام. وامتنع الشريف من إعلان الجهاد، وسانده في ذلك الشريف إدريس في اليمن، وابن سعود في نجد، وابن رشيد في الكويت. وإذ راح الحسين بن علي يحرق جسوره مع العثمانيين، فإن محادثات ابنه عبد الله مع الإدارة البريطانية في القاهرة، لم تسفر عن اتفاق يلبي طموحاته، وخصوصاً بعد الاتصالات التي أجراها ابنه الآخر، فيصل، مع قادة الحركة الوطنية في دمشق.

وبينما استمر عبد الله بن الحسين في اتصالاته مع المندوب السامي البريطاني في القاهرة، السير هنري مكماهون، الذي حل محل اللورد كيتشنر، والذي بدوره أصبح وزير الحرب البريطاني، أجرى الشريف اتصالات مع القبائل في الجزيرة العربية، ومع الحركة الوطنية في بلاد الشام. وفي ربيع سنة ١٩١٥م، أرسل ابنه فيصل إلى إستنبول، في الظاهر لاستجلاء موقف العثمانيين من الشريف بعد الحرب، وفي الباطن لإجراء اتصالات مع القوميين العرب في دمشق. وكان فيصل قريباً من هذه الأوساط، إذ انتمى إلى جمعية العهد السرية، وكانت له صلات مع جمعية العربية الفتاة. وفي اجتماعاته السرية مع قادة العمل القومي في دمشق، نصحه هؤلاء بالتعاون مع الإنكليز، إذا قبلوا بشروط «بروتوكول دمشق»، الذي كانت النقطة المركزية فيه اعتراف الإنكليز باستقلال «الدولة العربية» في حدودها الطبيعية بعد الحرب. وإذا تمسّك الشريف حسين بهذه الشروط، قبلت به الحركة القومية قائداً لها.

ويقضي بروتوكول دمشق بأن تكون حدود الدولة العربية المحيط الهندي في الجنوب، وخط العرض ٣٧° في الشمال، وبذلك تضم بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية، ما عدا عدن. كما اشترط البروتوكول إنهاء نظام الامتيازات لقاء عقد حلف دفاعي مع بريطانيا، ومنحها أفضلية اقتصادية لمدة خمسة عشر عاماً. وشكّل هذا البروتوكول نقطة انعطاف في عمل الحركة القومية العربية، إذ حسمت سياستها تجاه العثمانيين، من جهة، والبريطانيين من جهة أُخرى. وعلى الصعيد العربي، شكّل البروتوكول إعلاناً بالتحالف بين قوى المثقفين والضباط والبورجوازية العربية الناشئة، وبين الإقطاع الديني ـ السياسي، الذي مثله الشريف حسين، بل أكثر من ذلك، قبول تلك القوى العمل تحت قيادة الشريف. وإذ شكّل ذلك ركيزة قوة عربية للشريف، الذي قبل بشروط البروتوكول، فإن تمسكه بها عقّد المحادثات مع مكماهون، الذي رأت حكومته أن موقف الشريف هذا غير مقبول، على خلفية المخططات التي رسمتها للمنطقة بعد الحرب، وخصوصاً ما يتعلق منها بفلسطين، ومطالب الحركة الصهيونية العالمية فيها.

وبعد عودة فيصل من دمشق، استأنف الشريف حسين المفاوضات مع

مكماهون، واقترح في رسالة بتاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩١٥م التعاون بين العرب وإنكلترا على أساس بروتوكول دمشق. وبعد رفض أولي لشروط الشريف، عاد مكماهون وبعث إليه برسالة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٥م، صارت تعرف بـ «اتفاقية مكماهون ـ الحسين». وقد اضطرت الحكومة البريطانية إلى الاستجابة، ولو الجزئية، لمطالب الشريف تحت ضغط الأوضاع على جبهات القتال. وتعهد المندوب السامي البريطاني في القاهرة، باسم حكومته، بالاعتراف باستقلال الدولة العربية، تحت «العرش الهاشمي». إلاّ إن هذا التعهد تضمن تعديلات أساسية على الحدود الواردة في بروتوكول دمشق. ففضلاً عن المحميات البريطانية في جنوب الجزيرة العربية، استُثنيت الأراضي الواقعة غرب أقضية حلب وحماة وحمص ودمشق، (الأراضي التي ادّعت عليها فرنسا). وبينما تكون ولايتا البصرة وبغداد ضمن الدولة العربية، إلاّ إنهما تبقيان تحت الإدارة الإنكليزية، وطلبت بريطانيا حقاً استثنائياً بإرسال مستشارين إلى الدولة العربية، وكذلك «حمايتها» من هجوم خارجي.

ومع أن رسالة مكماهون لم ترضِ الشريف حسين، لكنه إزاء تطور الأحداث اضطر إلى التنازل عن بعض مطالبه. وإذ كانت بريطانيا تواجه صعوبات على ساحة القتال، وبالتالي بحاجة إلى التوصل إلى تفاهم مع العرب وكسبهم إلى جانبها، فإن وضع الشريف حسين راح يتأزم. فقد رفض العثمانيون الاعتراف به حاكماً مستقلاً وراثياً في الحجاز، كما رفضوا طلبه العفو العام عن القوميين العرب. وعلى العكس، اتخذت المحكمة العسكرية التركية سلسلة متوالية من الحكم بالإعدام على شخصيات وطنية في نيسان/أبريل ١٩١٦م. وبدا من الإجراءات أن دور الشريف نفسه قد جاء، إذ أعدت الحكومة إمدادات لإرسالها إلى الحجاز، يرافقها شريف آخر غير الحسين. فاضطر هذا الأخير إلى إعلان الثورة، للحصول على المال والسلاح من بريطانيا (٥ حزيران/يونيو ١٩١٦م). وعيّن الحسين أبناءه الأربعة قادة للفصائل العربية من المقاتلين، وهم: علي وعبد الله وفيصل وزيد. واستطاع خلال فترة قصيرة، من مباغتة الحاميات التركية في مدن الحجاز ونجد، وعزل الحاميات الموجودة في اليمن. لكن الأتراك استعادوا زمام المبادرة، وصدّوا المقاتلين البدو، فلجأ هؤلاء إلى حرب العصابات، الأمر الذي اضطر الأتراك إلى الانسحاب من الجزيرة العربية.

وبعد إعلان الثورة، سارع الشريف حسين إلى إعلان استقلال العرب في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩١٦. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦م، دعا بعض الزعماء العرب إلى اجتماع، حيث بويع ملكاً على العرب، وأقام حكومة ضمت ابنيه، علي، رئيساً للحكومة، وعبد الله، وزيراً للخارجية. وسارعت بريطانيا وفرنسا إلى إعلان

رفضهما الاعتراف بالشريف حسين ملكاً على العرب. وبعد مساومة، اعترفتا به ملكاً على الحجاز. وفي هذه الأثناء، تقدم الجيش الإنكليزي عبر سيناء. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٦م وصل العريش. في المقابل، تحصن الجيش العثماني، بمن معه من قوات ألمانية ونمساوية، في خط دفاعي بين غزة وبئر السبع. واستطاع هذا الجيش صدّ هجومين بريطانيين في شهرين (آذار/مارس، ونيسان/أبريل ١٩١٧م). فقرّرت القيادة البريطانية نقل قوات عربية من الجزيرة، بقيادة فيصل بن الحسين، ومعه ضابط الاستخبارات البريطاني، لورنس، للقيام بحرب عصابات على طول خط سكة حديد الحجاز. وفي حزيران/يونيو ١٩١٧م، احتل لورنس العقبة، وطهر شواطىء البحر الأحمر من الأتراك، وأمّن الجناح الأيمن للقوات البريطانية التي كانت تستعد لهجوم على فلسطين.

بعد احتلال العقبة، طالب زعماء الحركة الوطنية العربية الأمير فيصل بالتقدم نحو دمشق، من خلال التقدير أن ذلك سيحرك ثورة شاملة في بلاد الشام، وبالتالي يحرر العرب أنفسهم، ويتولوا زمام أمورهم بأيديهم. ولكن لورنس رفض ذلك، تمشياً مع الخطة الإنكليزية. وكانت تلك الخطة ترمي إلى حصر الدور العربي في تشكيل جناح أيمن للقوات البريطانية، يعمل في الصحراء، شرقي نهر الأردن. أمّا فلسطين، وبقية أجزاء سورية، فيجب أن تحتلها القوات البريطانية لتضمن تنفيذ الاتفاقات السرية المعقودة مع كل من فرنسا وروسيا. فبينما كانت بريطانيا تتفاوض مع الشريف حسين، كانت تعد اتفاقات سرية مع فرنسا وروسيا، بشأن تقسيم أراضي السلطنة العثمانية. وقد تبلورت هذه الاتفاقات، عبر مسار طويل من المفاوضات ورسم الخرائط، في اتفاقية سايكس ـ بيكو، على اسم الممثلين ـ البريطاني والفرنسي ـ اللذين توصلا إليها، ومن ثمّ عرضاها على روسيا، وتمت الموافقة عليها في مذكرات سرية بين الأطراف الثلاثة في أيار/مايو ١٩١٦م، وهي اتفاقية تتناقض جذرياً مع الوعود المقدمة للشريف حسين.

وبموجب الاتفاق، قُسمت الولايات العربية إلى مناطق، لوّنت على خريطة بألوان متعددة: ١) منطقة زرقاء، تضم غربي سورية ولبنان وكيليكيا والجزء الجنوبي الشرقي من أناضوليا، وهي من نصيب فرنسا؛ ٢) منطقة حمراء، تضم جنوب ووسط العراق، وميناثي حيفا وعكا في فلسطين، وهي من نصيب بريطانيا؛ ٣) منطقة بنية، تضم الجزء الباقي من فلسطين، حيث ستقوم إدارة دولية؛ ٤) منطقة صفراء، في شرق آسيا الصغرى، وهي من نصيب روسيا، إضافة إلى حقها في القسطنطينية، والمناطق الأرمنية في آسيا الصغرى، والحماية على الروم الأورثوذكس في المنطقة عامة؛ ٥)

منطقة خضراء، ضمت الجزء الجنوبي الغربي من أناضوليا، وهي لإيطاليا. وفضلاً عن ذلك، كانت هناك مناطق نفوذ: منطقة «أ»، شرقي سورية وولاية الموصل، تحت النفوذ الفرنسي؛ منطقة «ب»، شرقي الأردن وشمال ولاية بغداد، تحت النفوذ البريطاني؛ منطقة «ج»، في غرب وأواسط أناضوليا، تحت النفوذ الإيطالي. وفي مناطق النفوذ حصلت هذه الدول على الأفضلية في التجارة ومد السكك الحديدية واستيراد الأسلحة وتعيين المستشارين الأجانب، وغير ذلك من الامتيازات.

ومهما كانت شروط الاتفاقات على الورق، فالواضح أن الدول التي عقدتها لم تكن جادة في تنفيذها، وتميّزت بريطانيا في خداعها للأطراف الأُخرى جميعاً. فقد احتلت العراق (١٩١٧م)، وأقامت فيه إدارة عسكرية، بقيادة بيرسي كوكس، ثم خلفه آرنولد ولسن. فأثار ذلك قلق فرنسا، وسعت لضمان المناطق المخصصة لها، عبر الاتصال بالمهاجرين السوريين واللبنانيين في الخارج، وطرح الحماية على البلدين معهم، الأمر الذي أثار قلق القوميين العرب. كما طالب مندوب فرنسا في القاهرة، بيكو، حكومته بإرسال قوات عسكرية إلى الشرق، قبل أن تبتلعه بريطانيا. ومع ذلك، ظلت الدولتان - فرنسا وبريطانيا - تقدمان الوعود الكاذبة للعرب. ففي أيار/مايو ١٩١٧م، عندما بدأ الإعداد للهجوم على فلسطين، وصل سايكس وبيكو معاً إلى الحجاز، وأجريا مفاوضات مع الشريف حسين. ومرة أُخرى عاد الاثنان، اللذان وضعا بنود الاتفاق السرّي، إلى تقديم وعود كاذبة إلى الشريف، وعاد هذا الأخير ووافق على الاستمرار في القتال إلى جانب الحلفاء.

ومنذ منتصف سنة ١٩١٧م بدأت القوات البريطانية على جبهة قناة السويس تعد للهجوم على فلسطين، بعد أن استكملت احتلال سيناء إلى العريش، وتأمين خطوط إمدادها من مصر. وتولى الجنرال أللنبي قيادة الجبهة، بما في ذلك الجيش العربي، بقيادة فيصل - لورنس. ووضعت الخطة بحيث يقوم الجيش البريطاني، تسانده سفن وطائرات بريطانية وفرنسية، باحتلال الجزء الواقع غربي نهر الأردن. أمّا الجيش العربي، فيقوم بعمل مواز شرقي النهر، ويتقدم في اتجاه دمشق، حاشداً في طريقه كتائب الأنصار العربية، والجنود الفارين من الجيش العثماني. وسارع أللنبي إلى الهجوم قبل وصول تعزيزات تركية وألمانية حسنة التدريب وعالية المعنوية، جيش المغاوير (يلدرم) من قوات الصاعقة التركية، والفيلق الألماني الآسيوي. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧م اخترق أللنبي خطوط الجبهة العثمانية بين غزة وبئر السبع. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧م احتل يافا، وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧م دخل القدس.

في هذا الوقت بالذات، أصدرت حكومة بريطانيا وعد بلفور، الذي يتناقض مع تعهدها للشريف حسين بأن تكون فلسطين جزءاً من الدولة العربية المزمع إقامتها، كما يتعارض مع ما قطعته على نفسها إزاء فرنسا وروسيا في اتفاق سايكس - بيكو، بوضع فلسطين تحت إدارة دولية. وحتى قبل استكمال احتلال البلد أقام الإنكليز فيها إدارة عسكرية. وقد أثار نشر وعد بلفور سخط القوميين العرب، وطفح الكيل عندما نشرت حكومة الثورة الروسية، برئاسة لينين، نصّ اتفاقية سايكس - بيكو. وارتفعت الأصوات تنادي بقطع التعاون مع الإنكليز، والبحث عن سبل التفاهم مع العثمانيين. وبينما بدأت الاتصالات مع جمال باشا، الذي بسبب صلفه لم تؤدِّ إلى نتائج، فقد قامت حكومة بريطانيا بحملة من الأكاذيب والخداع. فأرسلت الخبير بالشؤون العربية، البروفسور هوغارت، لتهدئة خواطر الشريف حسين والقيادات العربية. ونفى وزير خارجيتها، بلفور، وجود مثل هذه الاتفاقية، مؤكداً أن ما نشر هو تلفيق من الحكومة الشيوعية الروسية. وعلى أية حال، فإن ردة الفعل في أوساط المثقفين والسياسيين العرب، وكذلك في صفوف الجيش العربي، لم تثن الحسين، وابنه فيصل، عن استكمال المسيرة مع بريطانيا حتى نهاية الحرب.

وعلى الرغم من اكتشافها الخداع الذي تمارسه حكومة بريطانيا، واحتجاجها على المراوغة التي تنتهجها تلك الحكومة في حسم الموقف من مطالبها، فقد ظلت الحركة القومية العربية، بوجه عام، تقف إلى جانب الحلفاء. وفي المرحلة الأخيرة من الحرب، أدّت القوات العربية دوراً مهماً في هزيمة الجيش العثماني الرابع الذي كان في وضع يدعو إلى اليأس في بداية سنة ١٩١٨م. وكان جمال باشا قد عُزل من قيادته، ووضع تحت القيادة الألمانية مباشرة، ولكن من دون فائدة كبيرة. وبغض النظر عن افتضاح أمر الخداع البريطاني، ظلت رغبة العرب القوية في التخلص من الحكم العثماني تحفزهم على القيام بانتفاضة ضد الجيش الرابع، مستفيدين من أوضاعه المتدهورة. ونشطت أعمال الثوار في الحوران وغوطة دمشق وجبال بعلبك. ثم انتقلت إلى حوض الفرات الأعلى والأوسط، مهددة خطوط المواصلات لذلك الجيش. وهجرت الوحدات العربية والكردية مواقعها، وانضمت إلى الجيش العربي. وبانقطاع المؤن والعتاد عن هذا الجيش، وانتشار أعمال المقاومة ضده في جميع أنحاء بلاد الشام، عمت الفوضى صفوفه، وهبطت معنويات أفراده، وأصبح على شفا الانهيار.

ومنذ منتصف سنة ١٩١٨م، بدأ الإعداد لاستكمال احتلال بلاد الشام. فتقدم الجيش العربي وأخذ معان، وراح يعد للتقدم شمالاً، وإشعال الثورة في سورية. لكن

أللنبي اعترض بشدة، وطلب تأجيل ذلك إلى أن يتقدم الجيش البريطاني، فتواكب الانتفاضة دخوله هو إلى سورية، ذلك لأن أللنبي لم يكن يريد أن يحرر العرب أنفسهم. وجرى الإعداد للانتفاضة في جبل العرب (الدروز) على يد سلطان باشا الأطرش، وفي غوطة دمشق على يد محمد البكري، مندوباً عن الأمير فيصل. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩١٨م، بدأ الهجوم البريطاني من القدس في اتجاه نابلس فالناصرة. في المقابل تقدم الجيش العربي إلى درعا، وقطع طريق الانسحاب على الجيش العثماني المتراجع بصورة فوضوية. ووقع في أسر أللنبي ٧٢,٠٠٠ جندي تركي و٤٠٠٠ ألماني. ودخل الجيش العربي دمشق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩١٨م، قبل الجيش البريطاني بيوم واحد. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨م، احتل الإنكليز بيروت، وبعدها طرابلس في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨م، ومن ثمّ حلب، كبرى مدن شمال سورية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨م.

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨م استسلمت تركيا، ووقّع ممثلوها صك الاستسلام على ظهر السفينة الحربية البريطانية «أغاممنون»، التي رست في مودروس (ميناء جزيرة ليمنوس في بحر إيجة). وبموجب هذا الصك، استسلمت القوات العثمانية جميعها في الولايات العربية للحلفاء، وأُنهيت الإدارة العثمانية فيها. وبذلك وصل الحكم العثماني في الوطن العربي إلى نهايته، بعد أربعة قرون، وبدأت مرحلة جديدة، سمتها الحقيقية الاحتلال، تحت يافطة «الانتداب». ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩١٨م، يوم دخل الجيش العربي دمشق، وقّعت بريطانيا وفرنسا في لندن اتفاقية تحدد نظام احتلال البلاد. فكانت القيادة العليا بيد الجنرال أللنبي. أمّا الإدارة المدنية، فقد قُسمت بين الحلفاء. وتولت فرنسا شؤون لبنان وغرب سورية بصورة مباشرة، وداخل سورية بصورة مداورة. واحتفظت بريطانيا بإدارة فلسطين مباشرة، وشرق الأردن مداورة. وعهد إلى فيصل، بصورة غامضة، إدارة الداخل في بلاد الشام، بينما ظل والده، الشريف حسين، أميراً على الحجاز. ولكن هذا الوضع ما لبث أن تغير أيضاً، ليصبح أكثر انسجاماً مع مخططات فرنسا وبريطانيا الاستعمارية.

وهكذا، وبينما كان العرب يحاربون إلى جانب الحلفاء، ويقومون بدور فعال في تصفية الحكم العثماني بالوطن العربي، كان ساسة دول أوروبا، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، يتآمرون عليهم لحرمانهم من الاستقلال الذي تطلعوا إليه عبر هذا التحالف. وقد عبرت اتفاقية سايكس ـ بيكو، ومن بعدها وعد بلفور، عن عملية الخداع الكبرى التي مارستها هاتان الدولتان الإمبرياليتان. فبموازاة المفاوضات التي كانت تجريها مع الشريف حسين، وتقدم له من خلالها العهود، كانت بريطانيا تتقدم

في تجسيد فكرتها القديمة الرامية إلى إنشاء كيان يهودي في فلسطين تحت حمايتها. وجاء وعد بلفور بمثابة البراءة الدولية التي سعى لها هيرتسل، وعمل من أجلها، لكنه لم يحصل عليها في حياته، وإنما تحقق ذلك أيام خلفه حاييم وايزمن. فقد رأى هذا الأخير في الحرب العالمية الأولى الفرصة لتحقيق الهدف الصهيوني، عبر العمل على محورين ـ بريطاني وأميركي. ومن أجل العمل على الساحة الأميركية، جند وايزمن قاضي محكمة العدل العليا في الولايات المتحدة، اليهودي الصهيوني لويس براندايس، الصديق الحميم للرئيس الأميركي آنذاك وودرو ولسون.

ب) الدور الأميركي في استصدار وعد بلفور

إزاء فشل الحركة القومية العربية في تحقيق الأهداف التي توختها من دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، تضافرت عوامل عدة لنجاح الحركة الصهيونية في استصدار وعد بلفور، الذي شكّل حجر الزاوية للمشروع الصهيوني في فلسطين. وكان هذا المشروع يترنح ويقترب من الانهيار في أثناء الحرب، فجاء وعد بلفور لينفخ فيه الحياة من جديد، ويزرع الأمل في نفوس قادة العمل الصهيوني بإمكان تحقيق مشروعهم. وفضلاً عن النشاط الصهيوني المكثف لتحقيق برنامج بازل، كان هناك عمل كبير لمصلحة الحلفاء ـ سياسياً وعسكرياً ومالياً. وقد تم ذلك على أرضية الرغبة البريطانية الدفينة في إقامة كيان يهودي في فلسطين. وجاء الدعم الأميركي للمشروع الصهيوني، وتأييد الدول الحليفة الأخرى له، ليحسما الأمر بالنسبة إلى إصدار وعد بلفور. ولعل الدور الذي أدّته الصهيونية في جرّ الولايات المتحدة إلى الحرب، كان العامل المباشر الأكثر أهمية في استصدار هذا الوعد، مكافأة لها على جهودها في هذا المجال، بما قلب موازين القوى في الحرب، وأدّى إلى حسم نتائجها لمصلحة الحلفاء.

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، كان مركز العمل الصهيوني في برلين، وله محطة مهمة في لندن، ومكاتب فرعية في عدد من الدول الأخرى، وذلك للوزن الكبير الذي كان ليهود ألمانيا في العمل الصهيوني، من جهة، وحجم هؤلاء المادي والمعنوي بين يهود العالم، من جهة أُخرى. وكان طبيعياً أن ينحاز عدد من زعماء الصهيونية إلى جانب ألمانيا بالحرب في البداية، سواء بسبب عدائهم لروسيا القيصرية، أو طمعاً في نيل تأييد ألمانيا للمشروع الصهيوني، وما ينجم عن ذلك من تأثير على الحكومة العثمانية في إستنبول. والأكيد أن هؤلاء كانوا مقتنعين بأن

النصر في الحرب سيكون من نصيب ألمانيا، التي عبر تحالفها مع السلطنة العثمانية ستحقق للصهيونية أهدافها في فلسطين. وبينما وقف يهود ألمانيا إلى جانب بلدهم في الحرب، برز في بريطانيا حاييم وايزمن، الروسي الأصل، كزعيم الأمر الواقع في الحركة الصهيونية، متحالفاً مع لويس برانديس في الولايات المتحدة. واستطاع هذان أن يجندا دعماً كافياً في بريطانيا والولايات المتحدة لاستصدار وعد بلفور، عندما بانت نتائج الحرب العالمية الأولى، ومن ثمّ ضمان أن توضع فلسطين تحت «الانتداب» البريطاني في مؤتمر السلام الذي سوّى المسائل الناجمة عن تلك النتائج.

وكان انحياز زعماء الحركة الصهيونية في ألمانيا إلى بلدهم في الحرب قد أزعج زعماء آخرين في بلدان أُخرى، وخصوصاً أولئك الذين أرادوا التروي قبل إعلان موقف محدد، قد ينعكس سلباً على العمل الصهيوني، ورأوا من الأفضل الانتظار وقراءة موازين القوى بدقة، ومن ثمّ تحديد الموقف في ضوء المعطيات المتوفرة. وكان على رأس هؤلاء حاييم وايزمن، الذي سارع إلى اقتراح نقل المركز الصهيوني موقتاً إلى الولايات المتحدة، متذرعاً بحيادها في الحرب خلال الأعوام الأولى، كما طرح تشكيل لجنة طوارىء تنفيذية، تكلف بإدارة العمل الصهيوني إلى أن تنتهي الحرب، وخصوصاً نتيجة انعدام إمكان عقد المؤتمر الصهيوني في مواعيده. ومع أن اقتراح وايزمن لم يقبل، إلاّ إنه أُقيمت لجنة برئاسة لويس برانديس في الولايات المتحدة (١٩١٤م)، وذلك بعد أربعة أعوام على استقطابه للحركة الصهيونية. ونشط برانديس، بمساعدة أثرياء يهود أميركا، في الترويج للأهداف الصهيونية على الساحة، والحصول على دعم الحكومة الأميركية في إقناع الدول الكبرى بقبول البرنامج الصهيوني بالنسبة إلى فلسطين. وقد أصاب نشاط برانديس نجاحاً كبيراً في أوساط يهود أميركا، لكنه اصطدم بمعارضة قطاعات أحست بخطر الصهيونية عليها في أميركا. أمّا النجاح الأكبر الذي حققه برانديس فكان على الصعيد السياسي، والمساهمة في إقناع الرئيس وودرو ولسون بدخول الحرب.

ولدى اندلاع الحرب، أولى المعسكران المشتبكان أهمية كبرى لكسب يهود العالم، كل إلى جانبه، مستفيداً من وعود يقدمها للحركة الصهيونية. وكان يهود الولايات المتحدة محطّ أنظار الجانبين، إذ طمع كل منهما في انحيازهم إليه. وتنافست بريطانيا وفرنسا وألمانيا بشأن خطب ودّ اليهود، وخصوصاً على صداقة بيوت المال التي يسيطرون عليها، نظراً إلى حاجة حكوماتها للأموال والقروض. وكانت المؤسسات المالية اليهودية ـ لازار وماير وسليغمان وسباير وواربرغ وروتشيلد ـ تدير عمليات كبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا. كما أراد

المعسكران استغلال تأثير اليهود في السياسة الداخلية الأميركية، وبالتالي حسم موقف أميركا من مسألة الدخول في الحرب، أو عدمه. وكان طبيعياً أن تستغل الصهيونية هذا التنافس بين الأطراف المتحاربة لمصلحة مشروعها الاستيطاني في فلسطين. واستطاعت قيادة العمل الصهيوني في برلين حمل الحكومة الألمانية على ممارسة نفوذها في إستنبول لمصلحة المشروع الصهيوني وحماية المستعمرات في فلسطين، كما عملت على الساحة الأميركية بتوظيف المنظمات الصهيونية في إبعاد أميركا عن دخول الحرب إلى جانب الحلفاء. في المقابل، سعت كل من فرنسا وبريطانيا لكسب الموقف الصهيوني إلى جانب الحلفاء، وتوظيفه في تشجيع أميركا على دخول الحرب في معسكرهم. لكن نقطة الضعف في تحركهما كان تحالفهما مع روسيا، التي كان جمهور يهود الولايات المتحدة يكن لها العداء، الأمر الذي دعاهما إلى تقديم العروض المغرية للصهيونية تعويضاً عن ذلك.

وإزاء المعسكر الصهيوني المنحاز إلى ألمانيا، عمل تحالف وايزمن ـ براندايس على تجنيد كل الطاقات الصهيونية والصديقة لها، وزجها في المعركة إلى جانب الحلفاء لكسب الحرب، على أساس وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد انتهائها، وفتح أبوابها لهجرة يهودية واسعة، وتسليمها للمستوطنين الصهيونيين عندما تصبح الأوضاع ملائمة لذلك. ولعل أهمّ ما قام به براندايس في الولايات المتحدة هو المساهمة الفعّالة في حمل الإدارة الأميركية على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء. وكان صدور وعد بلفور ثمرة للنشاط الصهيوني في أثناء الحرب، ولما أخذته الصهيونية على عاتقها من تسخير مشروعها الاستيطاني في خدمة المصالح الإمبريالية في المنطقة. وبينما أدّت بريطانيا الدور الأساسي في نقل الفكرة الصهيونية إلى حيز التطبيق، فإن الولايات المتحدة، في تلك المرحلة المبكرة من العمل الصهيوني، ساهمت مساهمة كبيرة على هذا الصعيد. وتفيد المصادر البريطانية نفسها (تقرير اللجنة الملكية لفلسطين)، نقلاً عن رئيس حكومة جلالة الملك، لويد جورج، قوله إن زعماء الصهيونية حصلوا على وعد بلفور لأنهم برّوا بوعدهم في عمل ما بوسعهم لإيقاظ عاطفة اليهود في أنحاء العالم كافة وتأليبهم لمعاضدة قضية الحلفاء.(٥)

وعلى أرضية الحسابات السياسية لحكومة بريطانيا في حينه، قام النشاط السياسي والدبلوماسي الصهيوني، بقيادة حاييم وايزمن، خلال الحرب. وقبل نهايتها، نجح في استصدار وعد بلفور. وكان البيان قد عُرض على الرئيس الأميركي، وودرو

(٥) John & Hadawi, *op. cit.*, Vol. I, p. 78.

ولسون، قبل صدوره، فنال موافقته السرية، التي لم يلبث أن أتبعها بأُخرى علنية بعد الصدور، مع التأكيد على دعم حكومته لما ورد فيه. وكذلك فعل وزير خارجية فرنسا (١٤ شباط/فبراير ١٩١٨م) وسفير إيطاليا في لندن (٩ أيار/مايو ١٩١٨م)، نيابة عن حكومتيهما. وقبل سقوطها، أخبرت الحكومة الموقتة في روسيا زعماء الصهيونية هناك، أنها تؤيد وعد بلفور، كما أعلمت بموقفها هذا حكومة بريطانيا. وكذلك فعلت الصين واليابان واليونان وسيام. في المقابل، قامت حكومتا ألمانيا وتركيا بإجراء اتصالات مع مبعوثين عن الحركة الصهيونية، وأجرتا مفاوضات معهم بشأن مستقبل فلسطين. لكن حاييم وايزمن، وبمساندة براندايس، قد حسم الموقف لمصلحة الحلفاء.

وفي الواقع، فإن وايزمن وبراندايس كانا يعملان في أجواء ملائمة. فسنة ١٩١٦م حملت الكوارث على الحلفاء في الحرب، إذ إنه إضافة إلى الهزائم التي لحقت بجيوشهم، نضبت مواردهم المالية، بعد الخسائر الكبيرة التي تكبدوها نتيجة نشاط الغواصات الألمانية، وبالتالي إغراق عدد من السفن المحملة بالبضائع المستوردة من الولايات المتحدة وغيرها، عن طريق الشركة المالية ـ مورغان ـ التابعة لمجموعة روتشيلد. وفي هذا الجوِّ الملبّد بغيوم الهزيمة على الحلفاء، أصبح الأمل بالخروج من المأزق معلقاً على دخول الولايات المتحدة الحرب، وبالتالي قلب موازين القوى. ولكن الأمل بذلك كان ضئيلاً، وخصوصاً أن الرئيس الأميركي ولسون، كان لتوه قد كسب معركة الرئاسة الانتخابية على أساس إبقاء الولايات المتحدة خارج الحرب. وكانت محاولات المعسكرين المتحاربين لجر أميركا، كل إلى الموقف الذي يرغبه، قد باءت بالفشل، وظلت على الحياد. ومن هنا تبرز أهمية الدور الصهيوني، الذي كان قد حسم موقفه إلى جانب الحلفاء بعد إخفاق ألمانيا في إقناع تركيا بالاستجابة للمطالب الصهيونية، بترجيح الكفة في واشنطن لمصلحة قرار دخول الحرب إلى جانب الحلفاء. وقد أدّى لويس براندايس دوراً أساسياً في إقناع الرئيس ولسون بذلك، مستنداً إلى مجموعات الضغط السياسي والاقتصادي، الخاضعة للتأثير الصهيوني. وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً أمام استصدار وعد بلفور من قبل حكومة بريطانيا، وبتأييد قوي من الإدارة الأميركية.

وبعد تهيئة الأرضية لدخول أميركا الحرب، جاءت الذريعة في آذار/مارس ١٩١٧م، حين أغرقت الغواصات الألمانية عدداً من السفن التجارية الأميركية، التي كانت تحمل البضائع إلى الحلفاء. وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩١٧م، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا، من دون تركيا. فما لبثت بريطانيا أن أصدرت بياناً بشأن

أهداف الحرب في الشرق الأوسط، عبر مندوبها إلى لقاء مع بعض الزعماء الصهيونيين، سايكس الذي صاغ اتفاق سايكس ـ بيكو. وكان البيان موجهاً إلى يهود الولايات المتحدة لنيل دعمهم، من جهة، وللوفاء بالتعهدات التي قطعتها الحكومة البريطانية للقيادة الصهيونية إذا أفلحت في جرِّ الولايات المتحدة إلى الحرب، من جهة أُخرى. وعلى الرغم من التعهدات التي قطعتها حكومة بريطانيا للشريف حسين في مراسلاته مع مكماهون، فقد ورد في «بيان سايكس» اعتبار فلسطين «وطناً قومياً يهودياً»، ومنح المستوطنين اليهود فيها الحقوق القومية والسياسية والاجتماعية، والسماح للمهاجرين إليها بالاستيطان فيها، بغض النظر عن موطنهم الأصلي، وإعطائهم هناك حكماً إدارياً ذاتياً.

وبالتواصل والتنسيق بين قيادتي العمل الصهيوني ـ البريطانية بزعامة وايزمن، والأميركية بزعامة براندايس ـ بدأ إعداد مسودة الإعلان الذي عُرف باسم وعد بلفور. ولدى الاتفاق على الصيغة، بعد أخذ ورد، تم التغلب على العقبات، سواء داخل الحكومة البريطانية، أو التي شكّلها موقف بعض الشخصيات اليهودية المعارضة للصهيونية، مثل: لوسين وولف وكلود مونتفيوري وماثيو ناثان وإدوين مونتاغو. وأرسل بلفور نصّ الإعلان إلى البارون اليهودي الصهيوني روتشيلد وذلك بعد أن تمّت الموافقة عليه من قبل الرئيس الأميركي ولسون على الرغم من أن أميركا لم تكن قد أعلنت الحرب على السلطنة العثمانية، التي كانت لا تزال تحكم فلسطين. ويعود الفضل في ذلك إلى نشاط براندايس إلى حد كبير، وإلى تعاونه الوثيق مع مستشار الرئيس الأميركي هاوس. وقد صدر وعد بلفور في اليوم نفسه الذي بدأ فيه الهجوم البريطاني على فلسطين. واعتبره قادة العمل الصهيوني بمثابة البراءة الدولية التي سعوا للحصول عليها منذ أيام هيرتسل.

وصدر وعد بلفور قبل نهاية الحرب، بعد أن كشفت قيادة الثورة البلشفية في روسيا أمر اتفاقية سايكس ـ بيكو، وتسبب ذلك في إحراج الإدارة الأميركية التي لم تكن أعلنت الحرب على تركيا، بل سعت فعلاً للتوسط وإيجاد حل سلمي معها. وفي حزيران/ يونيو ١٩١٧م، أوفد ولسون الصهيونيين ـ مورغنتاو (السفير السابق للولايات المتحدة في إستنبول)، وفيلكس فرانكفورتر (صهر براندايس وذراعه الأيمن) ـ لإجراء مباحثات في إستنبول بشأن إنهاء الحرب. لكن وايزمن قطع عليهما الطريق في جبل طارق، وأقنعهما بالعودة إلى واشنطن، ذلك لأن الصهيونيين أرادوا احتلال فلسطين على يد الحلفاء، الأمر الذي من دونه يبقى وعد بلفور حبراً على ورق. ومن هنا كان اعتراض قادة العمل الصهيوني على اتفاقية سايكس ـ بيكو، كونها لم تحدد وضع

فلسطين تحت الانتداب البريطاني المباشر، لتسليمها للحركة الصهيونية في الوقت الملائم، بل وضعتها تحت إدارة دولية. وكان وايزمن يستشعر حرج الإدارة الأميركية في تبني موقف حكومة بريطانيا بشأن فلسطين، من دون أن تكون واشنطن في حالة حرب مع تركيا، ومن دون أن تكون شريكة في الاتفاقات السرية التي تمّ التوصل إليها بين فرنسا وبريطانيا (اتفاقية سايكس ـ بيكو).

وزاد في حرج الرئيس الأميركي، ولسون، دعمه لمضمون وعد بلفور، في حين انتشرت أصداء إعلانه مبادئه بشأن «تقرير المصير» للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. وبعد احتلال الجزء الجنوبي من فلسطين، قرر وايزمن القيام بزيارة لها، تمهيداً لإقامة هيئة صهيونية فيها، تؤمن تجسيد وعد بلفور، لكن الإدارة العسكرية البريطانية لم تستجب لطلبه. وحثّ وايزمن برانديايس على العمل على توفير الدعم الأميركي لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، فرد برانديايس مؤكداً أن الأوضاع الدولية الحالية لا تسمح بذلك. ولتمرير عملية الخداع الكبرى، التقى وايزمن بفيصل بن الحسين في العقبة في أيار/مايو ١٩١٨م لتطمينه من أن الأهداف الصهيونية في فلسطين لا تشكل خطراً على الدولة العربية المزمع إقامتها. وفي الواقع، وبعد الحرب، ومن خلال المفاوضات على الترتيبات اللاحقة، استطاع قادة العمل الصهيوني تحقيق أغراضهم، سواء في انقلاب الحلفاء على الوعود التي قطعوها للقوى العربية التي ناصرتهم، أو في تجنيد الدعم الأميركي لمساعيهم في تمهيد الطريق أمام تجسيد وعد بلفور، عبر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

ج) النشاط الصهيوني العسكري في الحرب

إن النشاط الصهيوني خلال الحرب لم يتوقف عند حدود العمل السياسي والدبلوماسي، بل تعداه إلى العسكري والتجسُّسي. فمع اندلاع الحرب، وانقسام أوروبا إلى معسكرين، توقف انعقاد المؤتمر الصهيوني، وبالتالي فقدت القيادة الصهيونية وحدة القرار والعمل. وتحرك منظّر «الصهيونية التنقيحية» اليمينية، زئيف جابوتنسكي، لتجنيد ما سماه «الكتائب العبرية»، لاقتناعه بأن المشروع الصهيوني في فلسطين لن يرى النور إلاّ بتفكيك السلطنة العثمانية، وانتصار الحلفاء في الحرب. وفي سنة ١٩١٤م، سافر إلى مصر، وبدأ تنظيم بعض المستوطنين الذين هربوا من فلسطين إليها. واستعان بالضابط اليهودي الفارّ من الجيش الروسي القيصري، جوزف ترومبلدور الذي قدم بدوره إلى مصر ليعرض خدماته على الجيش البريطاني في جبهة قناة السويس. ولما قوبل العرض ببرودة شديدة، عمد ترومبلدور وجابوتنسكي إلى

تشكيل «كتيبة البغالة»، التي أُرسلت إلى غاليبولي، ومهمتها نقل المؤن والذخائر إلى الجبهة، في إطار الخطة العسكرية الرامية إلى إنزال قوات عسكرية على شواطىء البحر الأبيض المتوسط الشرقية. لكن هذه الخطة فشلت، واستُبدلت بأُخرى ـ الهجوم على فلسطين من سيناء. وحُلّت هذه الوحدة في أيار/مايو ١٩١٦م، وانتقل ١٢٠ من أفرادها إلى لندن.

لكن جابوتنسكي لم يتراجع عن فكرته، حتى إزاء المعارضة الصهيونية الشديدة لتشكيل مثل هذه الكتائب. فمن جهة، خشيت القيادة الصهيونية ردة فعل السلطات التركية على المستوطنين في فلسطين بسبب ذلك، ومن جهة أُخرى، رأى الكثيرون من يهود أوروبا ـ وخصوصاً في ألمانيا ـ في تشكيل كتائب يهودية، وزجها في الحرب إلى جانب الحلفاء، انتحاراً للحركة الصهيونية، نظراً إلى اقتناعهم بأن ألمانيا ستكسب الحرب. لكن جابوتنسكي أصرّ على موقفه، وهدّد بالانسحاب من المنظمة الصهيونية، وسافر إلى إيطاليا ليعرض فكرته على قادتها العسكريين. وهناك التقى بنحاس روتنبرغ، الذي شاطره الفكرة. ولما فشلا بمهمتهما في إيطاليا، توجها إلى بريطانيا، وثابرا على جهودهما هناك. وقد استفادا من وجود بقايا كتيبة البغالة في لندن، وعملا على إعادة تشكيلها، لكنهما اصطدما بمعارضة شديدة، ومن أوساط متعددة، بما فيها المنظمة الصهيونية نفسها. وانبرى لتأييدهما وزير الداخلية في الحكومة البريطانية، اليهودي الصهيوني هربرت ساموئيل (الذي أصبح لاحقاً أول مندوب سام على فلسطين بعد الانتداب البريطاني). وبفضل جهود ساموئيل، تشكلت «كتيبة القناصة الملكية»، بقيادة الكولونيل باترسون (آب/أغسطس ١٩١٧م)، وانتقلت إلى فلسطين عبر فرنسا ومصر، وشاركت في الحرب في حملة أللنبي.

وفي الولايات المتحدة، وبعد إعلانها الحرب على ألمانيا، تشكلت كتيبة أُخرى، ضمت نحو ٥٠٠٠ نفر (كانون الثاني/يناير ١٩١٨م). وقام بتشكيلها دافيد بن ـ غوريون (الذي أصبح لاحقاً أول رئيس حكومة لإسرائيل) ويتسحاق بن تسفي (الذي أصبح بدوره ثاني رئيس دولة في إسرائيل). وكان الاثنان قد طردا من فلسطين، ووصلا إلى الولايات المتحدة للعمل على دفعها إلى دخول الحرب. وانضم إلى هذه الكتيبة متطوعون من كندا والأرجنتين، ووصل قسم منهم إلى فلسطين، وشارك في القتال مع جيش أللنبي، والقسم الآخر وصلها بعد الحرب. كما تشكلت كتيبة ثالثة في فلسطين بعد احتلال الجزء الجنوبي منها (١٩١٧م)، إذ قام قائد الفرقة الإسكتلندية، الجنرال هيل، بعرض الفكرة على بعض قادة المستوطنين، فقبلوها. وكان بين هؤلاء راحيل يَنَئيت (زوجة بن تسفي لاحقاً) وإلياهو غولومب (من مؤسسي الهاغاناه لاحقاً).

وتشكلت هذه الكتيبة ونقلت إلى مصر، ولم تعد إلى فلسطين إلاّ بعد انتهاء الحرب. وغداة احتلال بلاد الشام، كان في قوات الحلفاء نحو ٥٠٠٠ جندي يهودي، تجمعوا في فلسطين، على أن يمهدوا الطريق أمام إقامة الدولة اليهودية فيها. ولكن ذلك لم يتحقق، وتفككت هذه الكتائب وتبعثرت.

وعلى صعيد أعمال التجسس، وفضلاً عن نشاط المنظمة الصهيونية على الساحة الدولية، فقد تشكلت في فلسطين منظمة سرِّية من غلاة التطرف الصهيوني. وكان مؤسسها أهرون أهرونسون، يعمل مديراً لمحطة التجارب الزراعية في عتليت. وبسبب خبرته الزراعية تقرب من جمال باشا، الذي عينه رئيساً لهيئة مكافحة الجراد في سورية. ومن موقعه هذا، تنقل أهرونسون في طول البلاد وعرضها، وجمع المعلومات عن انتشار القوات التركية وتحصيناتها، ونقلها إلى القيادة البريطانية. وحملت الشبكة اسم «نيلي»، وكانت على اتصال، عبر سارة، أخت أهرونسون، مع السفير الأميركي في إستنبول. إلاّ إن الأتراك اعتقلوها أخيراً، وانتحرت في السجن. وقد سافر أهرونسون عدة مرات إلى مصر وإنكلترا، وحتى إلى الولايات المتحدة، إذ شجعته الدوائر الاستخبارية على مواصلة العمل مع الاستخبارات البريطانية. وكان من أهداف «نيلي» التمهيد لإنزال بحري على شواطىء فلسطين. لكن الشبكة اكتُشفت، واعتقل بعض أفرادها، وهرب آخرون، كما أعدم عدد منهم. وعلى الرغم من تنصل الحركة الصهيونية من أعمال «نيلي» واستنكارها لفترة طويلة، فقد أعادت حكومة إسرائيل لها اعتبارها (١٩٦٧م)، عندما قلد رئيسها وسام الاستحقاق لأخت سارة، نيابة عنها. أمّا أهرون فقد مات في أوضاع غامضة، وهو في رحلة جوية بين باريس ولندن، فقد تحطمت طائرته وسقطت في البحر.

ولكن، بغض النظر عن النشاط الصهيوني في الحرب، بأشكاله المتعددة، وكذلك عن الدوافع الأميركية لدعم المشروع الصهيوني، فإن وعد بلفور يبرز تلاقي المصالح الإمبريالية البريطانية مع الأهداف الصهيونية. وقد عبر عن هذا التلاقي الوزير في حكومة لندن، هربرت سامويل، في مذكرة قدمها لحكومته، ولبعض أعضاء البرلمان (١٩١٥م)، شرح فيها الفوائد التي ستجنيها بريطانيا من تأسيس دولة يهودية في فلسطين، تحت إشرافها وحمايتها، بعيداً عن فكرة تدويلها. فمثل هذه الدولة، في هذه النقطة الاستراتيجية ـ قلب الوطن العربي ـ وعند ملتقى طرق المواصلات بين القارات الثلاث ـ آسيا وأوروبا وإفريقيا ـ تحقق لبريطانيا مصالح حيوية متعددة. فهي تشكل مرتكزاً لحماية قناة السويس ـ أهم ممر مائي في العالم ـ وقاعدة للسيطرة على شواطىء البحرين، المتوسط والأحمر، وخط دفاع أول عن الاحتلال البريطاني

لمصر، كما أنها تقطع الطريق على التنافس بين الدول الكبرى بشأن النفوذ فيها بذريعة الأمكنة المقدسة. ولعل الاعتبار الأهم أنها تشطر الوطن العربي إلى شطرين، وتحول دون توحيدهما، كما تشكل مركزاً إقليمياً مناهضاً للحركة القومية العربية، التي تناضل من أجل الاستقلال، وبالتالي ضد الاستعمار.

إن وعد بلفور، الذي اعتبرته الصهيونية العالمية بمثابة البراءة الدولية للاستيلاء على فلسطين وتحويلها إلى «وطن قومي» ليهود العالم، لم يسهم في إيجاد حل لمشكلة الصهيونية في المنطقة، بقدر ما أسس لصراع طويل وعنيف بشأنها، لم يصل بعد إلى نهايته (١٩٩٦م). ولعل هذا بالذات ما أرادته حكومة بريطانيا في حينه. ولا غرو، فهذا الوعد، في سياق صدوره ومضمونه، وما نجم عنه ظل موضع رفض واحتجاج من قبل العرب، ومحط نقد قانوني من أوساط متعددة في العالم، وخصوصاً أنه ضُمِّن في وثائق ومعاهدات دولية، أصبحت مرتكزات لسياسة منظمات دولية رئيسية إزاء المنطقة. والوعد بتسليم فلسطين للحركة الصهيونية هو عطاء من لا يملك لمن لا يستحق، وبالتالي فهو باطل، ليس أخلاقياً فحسب، بل قانونياً أيضاً. وهو اقتطاع جزء من الوطن العربي، وفرزه ليكون قاعدة للعدوان على الأمة العربية، وتجزئتها واستنزاف طاقاتها، وليس الاندماج فيها. وهو تغييب للشعب الفلسطيني ـ مادياً وحضارياً وسياسياً ـ وقطع لصلته بوطنه، ونفي لحقه التاريخي فيه. وهو كذلك تجاهل للأمة العربية وأهدافها المشروعة بالاستقلال والوحدة والتقدم، وتنكر للعهود التي قطعت لها في الحرب، بل هو تآمر على استقلالها ووحدتها ومستقبلها. ويندرج هذا الوعد في سلسلة الجرائم البشعة التي اقترفتها الدول الإمبريالية في بلدان العالم التي وقعت تحت سيطرتها، ولعله من أبشعها على العموم.

رابعاً: الانتداب البريطاني

إن إصدار وعد بلفور كان يحتم على حكومة بريطانيا أن تتولى رعاية تجسيده، ولن يتم ذلك إلاّ ببسط سلطتها على فلسطين، ولعله صدر لهذا الغرض بالذات، أي التمهيد لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإخراجها من حلبة المنافسة الدولية. فلدى إصدار هذا الوعد، لم تكن الحركة الصهيونية في وضع يؤهلها لتحمل تبعاته، إذ خلال الحرب توقفت المؤتمرات الصهيونية عن الانعقاد، وتعرقلت أعمال اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، وانقطعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل اجتاحت المستعمرات موجة من النزوح إلى الخارج. وكانت أغلبية يهود العالم لا

تزال خارج الدعوة الصهيونية، وتيارات قوية بينهم تعارضها بشدة، ولأسباب متعددة ـ فكرية ودينية وسياسية واجتماعية. وأغلبية يهود أوروبا الشرقية، حيث الشعور بوطأة المسألة اليهودية، كانت تفضل الهجرة إلى الولايات المتحدة، وليس إلى فلسطين. في المقابل كانت المقاومة العربية للمشروع الصهيوني في تصاعد، والاستيطان اليهودي في تراجع، وهو ليس في موقع يتيح له التصدي لهذه المقاومة. ولمجمل هذه الأسباب، أرادت القيادة الصهيونية من حكومة بريطانيا وضع فلسطين تحت انتدابها، لتشكل بذلك حاضنة للمشروع الصهيوني، ولترعى بناءه وتهيئته للتحول إلى دولة يهودية عندما تتهيّأ الظروف الذاتية والموضوعية لذلك.

وفي مؤتمر السلام، الذي انعقد في باريس في ١ كانون الثاني/يناير ١٩١٩م لتسوية القضايا الناجمة عن نهاية الحرب، وبناء على نتائجها، والذي حضره الأمير فيصل بن الحسين، نيابة عن والده، كان الوفد العربي في موقع الدفاع بشأن مصير «الدولة العربية» الموعودة، بينما كانت الحركة الصهيونية في موقع الهجوم بشأن فلسطين. ومرة أُخرى تكرّر المشهد ـ الهمُّ العربي الاستقلال، والصهيوني فلسطين. وبينما كان الوفد العربي، برئاسة فيصل، واحتضان بريطانيا، يصارع للمشاركة في المؤتمر، على أرضية عهود مكماهون للشريف حسين، وبالتالي دخول العرب الحرب إلى جانب الحلفاء، الأمر الذي عارضته فرنسا في البداية، ثم تراجعت، كانت الوفود الصهيونية المتعددة تسعى لتكريس وعد بلفور في وثائق المؤتمر، وضمان تنفيذه عبر الانتداب البريطاني على فلسطين. أمّا في فلسطين، فقد قامت إدارة عسكرية بريطانية بقيادة الجنرال كلايتون وسعت منذ البداية لتهدئة ردة الفعل العربية على وعد بلفور خاصة، وعلى تراجع الحلفاء عن تعهداتهم للعرب بالاستقلال عامة. في المقابل، سارع قادة العمل الصهيوني إلى إيجاد أمر واقع في فلسطين، يضمن تجسيد وعد بلفور، فاصطدم النشاط الصهيوني المحموم للإسراع في إعلان فلسطين وطناً قومياً يهودياً، بالسياسة المتروية التي انتهجتها الإدارة العسكرية.

لقد ظل اتفاق سايكس ـ بيكو طيّ الكتمان إلى أن كشفت النقاب عنه حكومة روسيا السوفياتية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧م)، ومع ذلك، نفت الدولتان ـ بريطانيا وفرنسا ـ وجود مثل هذا الاتفاق للحؤول دون انقلاب العرب عليهما، والانحياز إلى التحالف مع تركيا وألمانيا في الحرب. وذهب مهندسا الاتفاق، سايكس الإنكليزي، وبيكو الفرنسي، إلى الحجاز لطمأنة الشريف حسين، وكذبا عليه بنفيهما وجود مثل هذا الاتفاق. ولكن الأحداث اللاحقة كشفت أن بريطانيا رأت في الاتفاق مناورة مرحلية تتطلبها أوضاع الحرب، ولم تكن قط تقصد تنفيذه بصيغته. وجاء صدور وعد

بلفور في سياق نسف هذا الاتفاق، الذي يقضي بوضع فلسطين تحت إدارة دولية. وكان واضحاً أنه كي يتحقق هذه الوعد، لا بدّ من أن تكون فلسطين تحت حكم بريطانيا، لترعى إنشاء «الوطن القومي اليهودي» فيها. وعندما انتهت الحرب، كشفت بريطانيا عن نواياها من الاتفاق، وكتب رئيس حكومتها، لويد جورج، (كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨م)، إلى رئيس حكومة فرنسا، كليمنصو، يقول إنه بحسب رأيه فقد اتفاق سايكس ـ بيكو صلاحيته. وتذرع لويد جورج بخروج روسيا من الحرب، بعد أن كانت طرفاً في الاتفاق. وفي البداية رفض كليمنصو هذا الطرح، لكنه عاد وقبل به لاحقاً.

وفي مؤتمر باريس للسلام (١٩١٩م)، كان موقف الوفد العربي، برئاسة فيصل، حرجاً جداً، وبالتالي في موضع الابتزاز، فاستغلت بريطانيا ذلك إلى أقصى الحدود. وبداية رفضت فرنسا إدراج الوفد العربي في قائمة الوفود المشاركة في المؤتمر، انطلاقاً من أن إمارة الحجاز لم تكن رسمياً طرفاً في الحرب، بحسب ادعاء فرنسا. وكذلك كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أسقطتها من لائحة الدول المشاركة في المؤتمر. ولقاء دعم بريطانيا لمشاركة الوفد العربي في المفاوضات، انتزعت من فيصل تنازلات لمصلحة المطالب الصهيونية في فلسطين، على أمل أن يُحقق الاستقلال للأجزاء الأُخرى من الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني. لكن هذه الولايات كانت تحت الحكم العسكري البريطاني، إذ إن الجيش البريطاني هو الذي احتلها، بينما فرنسا مشغولة على الجبهة الغربية للحرب. واستعملت بريطانيا فيصل ورقة في صراعها مع فرنسا بشأن تغيير بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو، من جهة، والحصول على دعم أميركا لذلك، عبر تلبية المطالب الصهيونية، واعتراف فيصل بذلك، من جهة أُخرى. وهكذا، ونتيجة الأوضاع التي تشكلت بعد الحرب، كان الوفد العربي في مؤتمر السلام تحت رحمة بريطانيا، ولا يملك القدرة على الخروج على إرادتها، وذلك بغض النظر عن الرغبات الذاتية.

وفي مواجهة هذا الوفد العربي الصغير، الذي تخندق في معسكر العدو، فكان «كالأيتام على مأدبة اللئام»، تجمعت في المؤتمر وفود صهيونية من معظم أقطار العالم، لكن الأكبر والأكثر أهمية بينها كان الوفد الأميركي. وإذ كان معظم هذه الوفود يحضر المؤتمر بصفة مراقب، غير أنه كانت لها قنوات مفتوحة على الوفود الرسمية، بصور متعددة، وبالتالي امتلكت قدرة هائلة على ممارسة النشاط كمجموعات ضغط متعدد الجوانب والأهداف. وبصورة مفتعلة، أثارت هذه الوفود مسألة «اللاسامية»، وخصوصاً في دول أوروبا الشرقية، والأخطار التي تتهدد اليهود في روسيا الشيوعية.

وفي باريس، وتحت تأثير برانديس، وزميله، الحاخام وايز، برز انحياز الرئيس الأميركي ولسون إلى الصهيونية. وكان تأثيره في أعمال المؤتمر كبيراً، وخصوصاً ما يتعلق منها بدعم المطالب الصهيونية في فلسطين، التي تولى معالجتها وزير الخارجية الأميركي، لانسنغ، الصديق المجرب للصهيونية، ومعه مستشار الرئيس، هاوس، حلقة الاتصال مع الوفد الصهيوني الأميركي. والواقع أن طروحات الرئيس الأميركي بشأن مستقبل فلسطين، كانت تتمتع بموافقة كبيرة في أوساط المشاركين في المؤتمر، على عكس منظوره للنظام العالمي الجديد، الذي تضمنته المبادىء الأربعة عشر التي تقدم بها بشأن تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت حكم أجنبي.

وفي المؤتمر، تميّز الموقف الأميركي بازدواجية المعايير، والتأرجح بين القيم الإنسانية والمثل العليا التي يطلقها الرئيس ولسون، وبين الانحياز الصارخ إلى المزاعم الصهيونية، وبالتالي النشاط المحموم الذي يمارسه أعضاء الوفد الأميركي لدعم مطالبها، بتنسيق تام بين المستشار هاوس ووفد المنظمة الصهيونية الأميركي. وهذا إن دل على شيء، فعلى أن واشنطن كانت تعمل لخدمة مصالحها الإمبريالية، القائمة على «سياسة الباب المفتوح»، من خلال تجسيد الأهداف الصهيونية في فلسطين. وليس أدق في التعبير عن ذلك من سلوك لويس برانديس في المؤتمر، إذ وصل حدّاً من الجرأة حين خاطب أعضاءه من رؤساء الدول المشاركة، في برقية تؤكد على المطالب الصهيونية. وقد دعا ذلك المندوب الفرنسي إلى الردّ على البرقية قائلاً «إن القاضي برانديس يتمتع بنظرة مبالغ بها جداً لأهميته.» والأكيد أنه ما كانت لبرانديس هذه الثقة بالنفس، وهو قاض في المحكمة العليا الأميركية، وليس عضواً في الوفد الأميركي إلى المؤتمر، لولا الدعم الذي كان يتلقاه من الإدارة الأميركية، ومن المؤسسات المالية الصهيونية، التي كان لها مساهمة كبرى في النصر الذي حققه الحلفاء في الحرب. وبناء عليه، رأى المؤتمرون إرسال رد إلى برانديس، يشرحون فيه مواقفهم من برقيته، وليس ذلك إلاّ لأنهم كانوا يعرفون جيداً أن الرد إلى برانديس هو رسالة إلى الإدارة الأميركية.

وإزاء الدعم الكبير الذي كانت تتمتع به الصهيونية في المؤتمر (بريطانيا والولايات المتحدة، وفرنسا وإيطاليا واليابان)، كانت بريطانيا تمارس الضغط والابتزاز على الأمير فيصل، وتخوفه من الأطماع الفرنسية في سورية، وتحثه على المرونة إزاء المشروع الصهيوني. وتدعي الأوساط الصهيونية أن حاييم وايزمن، بوساطة بريطانية، توصل إلى اتفاق مع فيصل. وبحسب الاتفاق، قبل فيصل من حيث المبدأ وعد بلفور، شرط تحقيق المطالب التي ضمّنها في مذكرة إلى الحكومة البريطانية في ٤

كانون الثاني/ يناير ١٩١٩م، والمتعلقة باستقلال البلاد العربية في حدود معينة. وأورد فيصل في نص الاتفاق، الذي وقعه مع وايزمن، أن أيّ انحراف عن تلك الشروط يجعله في حل منه. وقد نشرت الأوساط الصهيونية نصّ الاتفاق سنة ١٩٣٦م، أي بعد موت فيصل. أمّا المصادر العربية فتنفي وجود مثل هذا الاتفاق. وتؤكد شخصيتان كانتا مع فيصل في حينه (عوني عبد الهادي وفايز الغصين، وكلاهما فلسطيني) أن فيصل لم يوقع قط مثل هذا الاتفاق، وأن لا علم لهما بذلك أبداً.

وقدم الوفد العربي مذكرة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس، حدّد فيها أهداف العرب بالاستقلال والوحدة، وذلك في المنطقة الواقعة بين لواء الإسكندرون والمحيط الهندي. وأكدت المذكرة على عناصر الوحدة العربية ـ اللغة والدين والتراث ـ وعلى تطلعهم إلى الحرية، وإمكان تحقيق ذلك، ذاتياً وموضوعياً، على أرضية الوعي القومي الذي يمتلكه العرب، والطاقات المتوفرة لديهم، والوسائل الحديثة الموجودة في بلادهم. وتضمنت المذكرة فقرة صيغت بلهجة تصالحية حذرة مع المشروع الصهيوني، فلم ترفضه تماماً، لكنها أكدت على حقوق العرب في فلسطين. وأشارت إلى ضرورة إقامة إدارة في هذا البلد، بإشراف دولة كبرى، تضمن ازدهاره، وتحافظ على التوازن بين الأجناس والأديان فيه. ودعت في النهاية الدول الكبرى إلى تسهيل استقلال العرب ووحدتهم، والتخلي عن التنافس بينها، والبحث عن المكاسب في الوطن العربي. وواضح أن أيدي موظفي الخارجية البريطانية كانت وراء هذه الصيّغ، التي تلمح ولا تصرح، لكنها لا تخفي مراميها.

في المقابل قدم الوفد الصهيوني، الذي كان يرئسه حاييم وايزمن وناحوم سوكولوف، مذكرة طالبت الدول بـ «الاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين، وبحق اليهود في إعادة بناء وطنهم القومي فيها.» وفي ملحق المذكرة، ورد تفصيل حدود الرقعة الجغرافية التي تطالب بها المنظمة الصهيونية، كالتالي:

> إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة المبينة أدناه. تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون. فتتجه منه إلى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم، ثمّ تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن، وتتجه منها شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من سكة حديد الحجاز إلى الغرب منها.
>
> ويحدها شرقاً خط يسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز وإلى الغرب منها

حتى ينتهي في خليج العقبة.

وجنوباً حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية.

وغرباً البحر الأبيض المتوسط.[٦]

واندلع الخلاف بين فرنسا وبريطانيا، الأولى تتشبث باتفاقية سايكس ـ بيكو، والثانية تريد أن تتنصل منها. أمّا الولايات المتحدة، فلم تكن المسألة تهمها كثيراً ما دامت تضمن المصلحة الصهيونية في وعد بلفور، والانتداب على فلسطين، الذي يجسده. ودعا ولسون إلى إرسال لجنة تقصي حقائق إلى المنطقة، وخصوصاً إلى سورية، الأمر الذي طرحه بقوة رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، الدكتور هوارد بلس. ووافقت عليه بريطانيا وفرنسا، إلاّ إنهما تملصتا من المشاركة في اللجنة، إذ من الواضح أنهما لا تنويان أخذ توصياتها في الاعتبار. وجاءت توصيات لجنة كنغ ـ كرين متعارضة جذرياً مع أهداف فرنسا، وجزئياً مع أهداف بريطانيا والمنظمة الصهيونية. ولعل هذا ما دعا الرئيس ولسون إلى صرف النظر عن اللجنة وتوصياتها. وعلى كل حال، فقبل أن تنهي اللجنة عملها وتعود، كان المؤتمرون قد أقرّوا معاهدة فرساي (٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩م)، وميثاق عصبة الأمم، الذي تضمن في بنده الثاني والعشرين مبدأ وضع مناطق وشعوب تحت انتداب الدول الكبرى، بذريعة إعدادها للاستقلال. ووقع فيصل على المعاهدة، لكن الشريف حسين رفضها، لأنها لم تتضمن التزاماً بمنح العرب استقلالهم.

وفي سان ريمو، وبعد مفاوضات طويلة، حصلت بريطانيا على ما تريد. وتراجعت فرنسا عن المطالبة بتنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو، ولكن لمصلحة اتفاقية أُخرى، أكثر سوءاً بالنسبة إلى الوطن العربي. فقد تنازلت فرنسا عن منطقة الموصل في العراق لبريطانيا، ووافقت على انتداب بريطاني على فلسطين وشرق الأردن والعراق، وعلى أن يتضمن صك الانتداب على فلسطين وعد بلفور. وفي مقابل ذلك، وافقت بريطانيا على منح فرنسا الانتداب على سورية ولبنان. وأقرّ مؤتمر سان ريمو في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٢٠م انتداب بريطانيا على العراق وفلسطين (على أساس وعد بلفور)، وانتداب فرنسا على سورية ولبنان. وبذلك اختفت مناطق النفوذ في اتفاقية سايكس ـ بيكو (أ وب)، وحل محلها انتداب مباشر. وترك المؤتمر لفرنسا وبريطانيا تحديد الحدود بين انتدابيهما. وتضمنت معاهدة سيفر (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠م) بنوداً تؤكد الانتداب، وكذلك معاهدة لوزان في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٣م،

---

(٦) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

التي في إثرها أصبح الانتداب ساري المفعول بصورة رسمية، مع أنه جرى تنفيذه بصورة عملية منذ سنة ١٩٢٠م. وفي عصبة الأمم، تمت الموافقة على الانتداب فقط في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢م.

لم تشارك الولايات المتحدة في مؤتمر سان ريمو، ولا حتى في معاهدة سيفر أو لوزان، لكنها وافقت رسمياً على وعد بلفور، عبر قرار مشترك لمجلس الشيوخ والنواب في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٢م، ووقعه الرئيس هاردنغ (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٢٢م). غير أن الانتداب، على الرغم من إقراره في عصبة الأمم، فإنه لم يدخل حيز التنفيذ الرسمي، نظراً إلى أن تركيا رفضت معاهدة سيفر. وبعد ثورة مصطفى كمال، وضمان سلامة الأراضي التركية، وقعت حكومة كمال الثورية معاهدة لوزان، وتنازلت بذلك عن الولايات العربية التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية، والتي فصلت عنها عملياً منذ سنة ١٩١٨م. ودخل الانتداب البريطاني على فلسطين في الاتفاق الأنكلو ـ أميركي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤م، إذ ضمنت الولايات المتحدة امتيازات لشركات أميركية، أهمها امتياز للتنقيب عن النفط في النقب، لشركة ستاندارد أويل. وفقط بعد حصول هذه الشركة على الامتياز المذكور، تعهدت واشنطن بالموافقة على نص ميثاق الانتداب البريطاني على فلسطين في عصبة الأمم، والذي يتضمن في متنه وعد بلفور. وكانت مجموعة روتشيلد البريطانية، بمشاركة مالية أميركية، تمول مؤسسات استيطانية صهيونية، مثل: شركة كهرباء روتنبرغ، وشركة بورتلاند للأسمنت (نيشر)، وشركة بوتاس البحر الميت، ومياه السامرة.

أ) لجنة المندوبين الصهيونية

بينما التحالف البريطاني ـ الصهيوني يخوض المعركة السياسية ـ الدبلوماسية في المؤتمرات الدولية التي عقبت نهاية الحرب، راح يسعى لإيجاد واقع على الأرض، يمهد السبيل أمام تحقيق أهدافه، حتى قبل استكمال احتلال فلسطين وبلاد الشام. وساعده على ذلك وقوع المنطقة تحت الاحتلال البريطاني، وبالتالي إدارته العسكرية. وفي الواقع، فإنه قبل أن تُقر الوثائق في المعاهدات بين الأطراف المعنية، وبناء عليه، في عصبة الأمم، كانت بريطانيا تضع الأسس للترتيبات التي ينطوي عليها وعد بلفور، وعلى رأسها الانتداب البريطاني على فلسطين، الذين يضمن تجسيده. وبناء على تعهداتها للحركة الصهيونية، ولكي تضمن دعم الولايات المتحدة لمشاريعها، سارعت الحكومة البريطانية إلى إرسال لجنة صهيونية إلى فلسطين، في ربيع سنة ١٩١٨م، بينما نصفها الشمالي لم يحتلّ بعد، للتنسيق مع الإدارة العسكرية في تهيئة الأوضاع

لإنشاء «الوطن القومي اليهودي» فيها، من جهة، ولتوجيه نشاط المؤسسات الصهيونية نحو هذه الغاية، وبالسرعة القصوى، من جهة أُخرى. لكن هذا النشاط المشترك، بين حكومة بريطانيا والمنظمة الصهيونية، اصطدم بالمقاومة العربية التي راحت تتصاعد ضده.

وكانت لجنة المندوبين الصهيونية برئاسة حاييم وايزمن. واعتذر براندايس عن المشاركة فيها، تحاشياً للإحراج، لأن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على تركيا. وعينت حكومة لندن أورمسبي ـ غور، ضابط ارتباط بين اللجنة والإدارة العسكرية في فلسطين، كونه ضابطاً في الجيش البريطاني معروفاً بميوله الصهيونية. وفي الطريق عرجت اللجنة على القاهرة، حيث التقت عدداً من قيادات العمل القومي العربي، وحاولت تهدئة مخاوفهم من الأهداف الصهيونية. ومن مصر توجهت إلى فلسطين، وراحت تتصرف، بناء على التفويض من حكومة لندن، كحلقة اتصال بين الإدارة العسكرية والمستوطنين الصهيونيين، وكمرشد لتلك الإدارة بشأن ما يتوجب عمله للتسريع في تجسيد وعد بلفور. وبموازة الإدارة العسكرية، شكلت اللجنة دوائر متعددة لشؤون السياسة والدعاية والزراعة والاستيطان والهجرة والإحصاء والتجارة والعمل والمال. وبذلك أصبحت في الواقع سلطة موازية للإدارة العسكرية، بل ومتناقضة معها. وكان على رأسها في البداية حاييم وايزمن، ثم خلفه الدكتور إيدار، ومن بعده مناحم أوسشكين.

وبادر وايزمن، يرافقه غور، إلى زيارة فيصل في العقبة، ومعه لورنس في أيار/ مايو ١٩١٨م، لطمأنته من المشروع الصهيوني في فلسطين. وتدّعي المصادر الصهيونية أن فيصل لم يعترض على ذلك، شريطة صيانة حقوق شعبها والحفاظ على عروبتها. وبعد ذلك، واستناداً إلى التفويض الذي تحمله من حكومة بريطانيا، راحت لجنة المندوبين الصهيونية تتصرف كأنها «حكومة في طور التكوين». وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨م، عقدت مؤتمر يافا للمستوطنين، بعد أن وضعت يدها على مكتب فلسطين، الذي أُسس سنة ١٩٠٨م. وفي المؤتمر، جرى تشكيل جمعية تأسيسية. وحمل وايزمن معه مطالب المستوطنين، كما عبّرت عنها هذه الجمعية إلى مؤتمر باريس للسلام، ومنها:

أ ـ الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً يهودياً.

ب ـ منح الشعب اليهودي بأسره صوتاً حاسماً وفعالاً في تقرير شؤون البلد.

ج ـ الإصرار على وصاية بريطانيا وحمايتها.

د ـ ضرورة إنشاء جمعية للاستعمار اليهودي تحظى باعتراف عصبة الأمم

وتتمتع بسلطات واسعة في حقل تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

هـ ـ الاستيلاء على أملاك الدولة وأراضيها بحجة تطويرها واستصلاحها.

و ـ الحصول على امتيازات حكومية لمد الخطوط الحديدية وتوسيع الموانىء وتنفيذ مشاريع الري في البلد.

ز ـ أن يعهد إلى جمعية الاستعمار بإدارة المصرف الزراعي التابع للحكومة العثمانية.

ح ـ أن تمنح الجمعية بالذات حقوقاً استثنائية لاستغلال الموارد الطبيعية واستخراجها من باطن الأرض.[(٧)]

لم يمرّ وقت طويل على هذه اللجنة، التي كانت على عجل من أمرها لتحويل فلسطين إلى «أرض ـ إسرائيل» (الأرض والشعب والسوق)، من دون أن تمتلك المؤهلات الذاتية لذلك، ومن دون أن تتوفر الشروط الموضوعية في البلد، حتى تسببت في توتير العلاقة مع الإدارة العسكرية البريطانية. ويبدو أن حكومة لندن لم تضع القادة العسكريين في فلسطين بصورة الوضع الذي وصلت إليه مع الحركة الصهيونية، أو أن هؤلاء لم يكونوا مقتنعين بسياسة تلك الحكومة، ولذلك لم يتجاوبوا تماماً مع المطالب الصهيونية، ونصحوا بضرورة التأني في اتخاذ الإجراءات. وحاولت الإدارة العسكرية في البداية التعتيم على وعد بلفور، واستغلال التناقضات بين الأهداف الصهيونية والتطلعات العربية، وتخفيف حدة التوتر الناجم عن سلوك اللجنة الصهيونية. لكن أعضاء هذه اللجنة كانوا على عكس ذلك تماماً. لقد وعوا مبكراً أن مشروعهم في فلسطين لن يمرّ برضى سكانها الأصليين، فطرحوا أفكاراً متعددة لإخضاعهم لإملاءات المشروع الصهيوني ـ ترحيلهم وإكراههم على قبوله وتغييبهم السياسي وتجاهلهم... إلخ. لقد كان همهم «تهويد فلسطين»، وبالسرعة القصوى، وإذا لم يكن ذلك ممكناً باليهود، لقلة عددهم في البلد، فالخيار الأفضل الثاني هو تغييب سكانها الأصليين عنها، وبالتالي قطع الصلة بين الشعب الفلسطيني وأرضه الوطنية ـ فلسطين.

وفي الوقت نفسه، طالبت هذه اللجنة بنشر وعد بلفور، وتوضيح موقف حكومة بريطانيا منه علناً، وإلزام الفلسطينيين بقبوله، ولو قسراً. وطرحت لجنة المندوبين مطالب كثيرة، بدت غير معقولة في الأوضاع القائمة، وناشدت الإدارة العسكرية الزعماء الصهيونيين التروي لتهيئة الأوضاع، الأمر الذي اعتبره هؤلاء مناورة للتملص من التعهدات التي قطعتها حكومة بريطانيا لهم. وكان الفرع الصهيوني الأميركي،

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٥.

بزعامة براندايس، أكثر تصلباً في المطالبة بتنفيذ تلك التعهدات، حتى لو أدّى ذلك إلى إحراج الحكومة البريطانية، التي، كما يبدو، لم يكن كل أعضائها متحمسين لوعد بلفور بالدرجة نفسها. وطالبت اللجنة الصهيونية إعلان العبرية لغة رسمية في البلاد، والعلم الصهيوني علم البلاد، وتغيير اسم فلسطين إلى «أرض ـ إسرائيل»، وتشكيل إدارة للأراضي والتوطين وقوة عسكرية وشرطة مدنية، وإلزام الإدارة العسكرية بالتشاور مع اللجنة الصهيونية في كل الشؤون السياسية المتعلقة بالبلد، وفي المحصلة خلق نواة «الدولة اليهودية». وإزاء هذا التصرف الأرعن، توترت العلاقة بين هذه اللجنة والإدارة العسكرية، فاشتكت اللجنة لحكومة بريطانيا سلوك رجال هذه الإدارة، فأصدرت لهم الأوامر بالتنسيق التام مع قادة اللجنة، واستدعت بعضهم إلى لندن، ونقلت آخرين من مواقعهم، وأخيراً استُبدلت الإدارة العسكرية كلها بأخرى مدنية (١٩٢٠م).

وعلى أرضية الاحتكاك بين لجنة المندوبين الصهيونية والإدارة العسكرية البريطانية، التي كانت تابعة لقيادة الجنرال أللبني العامة، تقلب عدد من الجنرالات على الحكم العسكري في فلسطين. فبداية تولى الجنرال كلايتون منصب المدير العسكري، وكان يشغل سابقاً منصب «الضابط السياسي العام» في «المكتب العربي» في القاهرة. فعيَّن الكولونيل ستورز حاكماً للقدس (كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧م). ثم جرى استبدال كلايتون بالجنرال موني (٥ نيسان/أبريل ١٩١٨م)، الذي نُحي عن منصبه تحت ضغط المنظمة الصهيونية، بعد أن وجه إلى سلوكها نقداً شديداً لضيق ذرعه بفجاجة تصرف أعضاء لجنة المندوبين. وفي آب/أغسطس ١٩١٩م، عُيّن الجنرال واطسون خلفاً لموني، لكنه لم يكن أوفر حظاً، فاستُبدل في كانون الأول/ديسمبر/١٩١٩م بالجنرال بولز، الذي لم يعجب لجنة المندوبين أيضاً. وبسحبه من منصبه، وتعيين هربرت ساموئيل (تموز/يوليو ١٩٢٠م) مندوباً سامياً في فلسطين، انتهى عمل الإدارة العسكرية، وبدأت الإدارة المدنية، وبالتالي تجسيد سياسة الانتداب في فلسطين، قبل ان يُقر ذلك في عصبة الأمم، أو يتمّ الاتفاق النهائي عليه بين فرنسا وإنكلترا رسمياً، وقبل أن يتم التوصل إلى معاهدة نهائية مع تركيا.

لقد وقعت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين بين مطرقة اللجنة الصهيونية وسندان المقاومة العربية. ولم تكن تلك الإدارة ترفض وعد بلفور من منظور استراتيجي، بقدر ما وجدت أن التكتيكات الصهيونية تؤدي إلى نتائج عكسية، وذلك نظراً إلى المقاومة العربية المتصاعدة، من جهة، ولأن أوضاع البلد الاقتصادية

والاجتماعية لم تكن مهيّأة للتجاوب مع المطالب الصهيونية المتسرعة من جهة أُخرى. فقادة اللجنة الصهيونية، متسلحين برسالة من حكومة بريطانيا إلى الإدارة العسكرية، وعلى أرضية وعد بلفور، والتفاهم مع بعض أعضاء حكومة لندن، من دون البعض الآخر، كما خطط سايكس وبلفور، وبالاستناد إلى الموقف المتطرف للفرع الأميركي من المنظمة الصهيونية، كما عبر عنه براندايس، كانوا يضغطون على الإدارة العسكرية لتحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي» بأسرع ما يمكن. واشتكى قادة الإدارة العسكرية من سلوك اللجنة الصهيونية إلى حكومتهم، لكنها كانت منحازة إلى الصهيونية، ولديها حسابات اقتصادية وتمويلية تستوجب منها استرضاء الولايات المتحدة. لقد أرادت اللجنة الصهيونية توظيف الإدارة العسكرية، بإمكاناتها السياسية والقمعية، في خدمة البرنامج الصهيوني، الأمر الذي اعتبرته الإدارة العسكرية عملاً طائشاً، قد يكلف بريطانيا ثمناً باهظاً. فعمدت إلى التباطؤ، الأمر الذي أدّى إلى توتير علاقتها مع اللجنة الصهيونية، وبالتالي حدوث حالة من عدم الثقة بين حكومة لندن والمنظمة الصهيونية. وأخيراً، استبدلت الحكومة البريطانية الإدارة العسكرية بأُخرى مدنية، على رأسها هربرت سامويل، أحد أهم أقطاب الصهيونية في بريطانيا.

لقد كان على رأس هموم القيادة العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط تأمين قناة السويس، وفي هذا السياق رأت أهمية فلسطين الاستراتيجية. وإزاء المقاومة العربية لوعد بلفور، راح أركان تلك القيادة يشككون في سلامة قرار حكومتهم جعل فلسطين «وطناً قومياً يهودياً». ولم يتعاطف كلايتون مع المشروع الصهيوني، فنُقل إلى القاهرة ليتولى إدارة المكتب السياسي هناك. وعندما عبّر عن شكوكه بشأن المشروع الصهيوني أُعيد إلى لندن. وكذلك فعل خلفه الجنرال موني، فاضطر إلى الاستقالة. أمّا الجنرال بولز، فعندما طلب صراحة من وزارة الخارجية سحب اللجنة الصهيونية، تسبب باستبدال الإدارة العسكرية ليحل محلها «المندوب السامي»، بإدارته المدنية، وليبدأ إعداد فلسطين كي تصبح «أرض ـ إسرائيل»، عبر تهويدها. وكان من أهم نقاط الخلاف بين اللجنة الصهيونية والإدارة العسكرية، إصرار الأولى على تشكيل كتائب عسكرية، تدعم مشروعها الاستيطاني بالقوة المسلحة، ورفض الثانية لذلك، على اعتبار أنه يجعل وجودها لزوم ما لا يلزم. ولكن الإدارة العسكرية خسرت معركتها السياسية، فأُبعدت عن تولي شؤون فلسطين، لتفسح في المجال أمام اللجنة الصهيونية التقدم نحو أهدافها عبر إدارة الانتداب.

وكان الفشل كذلك من نصيب لجنة كنغ ـ كرين الأميركية، التي تشكلت في أثناء انعقاد مؤتمر باريس، بمبادرة من الرئيس ولسون، وبالاستناد إلى اقتراح تقدم به

الدكتور هوارد بلس (رئيس الجامعة الأميركية في بيروت). وغادرت اللجنة إلى الشرق الأوسط، وعادت بعد أن انفضّ المؤتمر، ولم يكترث أحد لتقريرها أو لتوصياتها، فظلت نسياً منسياً. ولعل أهم عوامل تجاهل توصيات هذه اللجنة كونها تتعارض مع الأهداف الصهيونية، وكذلك مع المخططات البريطانية والفرنسية، وتدعو إلى تعزيز الدور الأميركي في ترتيبات ما بعد الحرب في الشرق الأوسط. وبينما أكدت اللجنة رغبة العرب القوية في الاستقلال في بلادهم الموحدة، ورفضهم الانتداب البريطاني والفرنسي، وكذلك معارضتهم الشديدة للمشروع الصهيوني، فقد أشارت إلى إمكان قبولهم بانتداب أميركي. ومع أن أعمال هذه اللجنة لم تحقق فائدة عملية، فإن تقريرها يبقى مهماً لأنه يعبر عن الموقف العربي العام.[٨]

ب) ترسيم الحدود

بينما كانت لجنة كنغ ـ كرين تستطلع آراء السكان في بلاد الشام بشأن المستقبل الذي يتطلعون إليه، كانت فرنسا وبريطانيا تتصارعان بشأن تقسيم المشرق العربي بينهما، بعد أن وضعتا اليد على المغرب وشمال إفريقيا. ولم يكن أيٌّ منهما يرغب في الالتزام باتفاقية سايكس ـ بيكو. فبريطانيا أرادت أن تنتزع منطقة الموصل من فرنسا، كما أرادت إخراج فلسطين من إطار الإدارة الدولية لتضعها تحت انتدابها، وبالتالي تجسد فيها وعد بلفور، وكذلك ضمّ شرقي الأردن إلى هذا الانتداب ليكون هناك تواصل برّي بين الأراضي الواقعة تحت حكمها. أمّا فرنسا فأرادت كل سورية، وليس لبنان فقط. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩١٩م، تقدم لويد جورج بمقترحات تعترف فيها بريطانيا بانتداب فرنسا على سورية، في مقابل اعتراف فرنسا بانتداب بريطانيا على فلسطين والأردن والعراق. وتضمنت مقترحات لويد جورج سحب القوات البريطانية من سورية، لتحل محلها قوات فرنسية على الساحل، وعربية في الداخل، بحسب الحدود التي تنص عليها اتفاقية سايكس ـ بيكو. وطرح الاتفاق على المجلس الأعلى لمؤتمر باريس، بعد أن قبلت به فرنسا، فووفق عليه في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩م، من دون الالتفات إلى لجنة كنغ ـ كرين وتوصياتها، وترك للدولتين ـ فرنسا وبريطانيا ـ رسم الحدود بين مناطق انتدابيهما.

وأخذ ترتيب الحدود بين الانتدابين ـ البريطاني والفرنسي ـ في بلاد الشام فترة

(٨) راجع: «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد ٢ (بيروت، ١٩٩٠)، ص ١٠٠٢ ـ ١٠٠٣.

طويلة، ودخلت في ترسيمها اعتبارات متعددة، أعطت الأولوية لمصالح الدولتين الاستعماريتين، وكذلك لمتطلبات المشروع الصهيوني. أمّا السكان المحليون فقد أُهملت مصالحهم وعلاقاتهم وتطلعاتهم السياسية. وبالنسبة إلى بريطانيا، كان الاعتبار الأول حماية قناة السويس، الأمر الذي يجعل فلسطين على نفس الدرجة من الأهمية مثل مصر، كما كان الخبراء العسكريون يطرحون. وكذلك أرادت بريطانيا أن تضمن للمشروع الصهيوني مستلزمات التحول إلى ظاهرة قابلة للحياة، من الأراضي الخصبة والمياه والمرافق والموارد الطبيعية. وبالنسبة إلى فرنسا، كما إلى بريطانيا، أدّت المطامع الاقتصادية دوراً مهماً ـ موانىء وشبكات مواصلات وموارد طبيعية وثروات معدنية... إلخ. وبعد مفاوضات طويلة، تمّ الاتفاق في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠م على رسم الحدود، ثم جرى عليها تعديل لتستجيب أكثر للمطالب الصهيونية، وخصوصاً في الشمال الشرقي، حيث منابع نهر الأردن. ولكن هذه الحدود لم تثبت على الأرض حتى سنة ١٩٢٦م. وعلى العموم نجحت بريطانيا في قضم مناطق حدودية من سورية، وضمها إلى فلسطين، لتصبح لاحقاً من نصيب الكيان الصهيوني الذي يجري العمل على تأسيسه.

لم ترض الصهيونية بالحدود التي رسمتها اتفاقية ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠م، وشجعتها بريطانيا على المطالبة بتوسيعها، وخصوصاً في الزاوية الشمالية ـ الشرقية، إذ لم تكن هذه الاتفاقية تضم كل بحيرة طبرية وسهل الحولة ومنابع الأردن. وبعد أخذ ورد، تمت اتفاقية ٣ شباط/فبراير ١٩٢٢م بين بريطانيا وفرنسا، وفيها تعديل على الحدود السابقة، فأصبحت الحدود السياسية لفلسطين تحت الانتداب. وفي التعديل دخلت كل بحيرة طبرية في فلسطين، كذلك قرية الحَمّة الواقعة على نهر اليرموك، إلى الجنوب الشرقي من البحيرة. كما جرى توسيع حدود سهل الحولة شرقاً، بحجة حفر قنوات مياه، ودخلت بحيرة الحولة كلها في فلسطين، وكذلك تمددت الحدود في الشمال لتضم منابع الأردن كلها تقريباً، وخصوصاً نهر دان (تل القاضي)، بالقرب من بانياس، وبعيداً داخل لبنان في مجرى الحاصباني. ويبرز هذا التعديل على صورة نتوء شمال فلسطين (إصبع الجليل)، طوله نحو ٢٢ كلم، وعرضه ١٤ كلم، وتبلغ مساحته ٣٢٥ كلم^2. وواضح أن هذا التعديل يستهدف منابع نهر الأردن، إضافة إلى المسطّحين المائيين العذبين ـ طبرية والحولة ـ مع ما يُلحق بذلك من الأراضي الخصبة.

وهكذا تمّ ترسيم حدود فلسطين وإقرارها في الوثائق الدولية، على أساس المصالح الاستعمارية والصهيونية، من دون الالتفات إلى رغبات السكان المحليين،

أو مراعاة مصالحهم وممتلكاتهم على جانبي الخطوط التي وضعت. والحدود مع الأردن، وضعتها بريطانيا، بما أملتها عليها التزاماتها في وعد بلفور، وما نجم عنها لاحقاً من مقاومة وصراع، وبالتالي تسويات مشوهة. وقد أوجد ترسيم الحدود الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، أدّت إلى نشوب أعمال عنف، الأمر الذي استدعى عقد اتفاقية «حسن جوار» (١٩٢٦م)، بين فلسطين وسورية للتخفيف من النتائج السلبية لتلك الخطوط، وتهدئة الأوضاع الأمنية، في منطقة لم تفرض السلطة المركزية سيطرتها الكاملة عليها إلاّ بعد مرور فترة طويلة على إعلان الانتداب.

ج) مقاومة الانتداب

في سلوكها إزاء العرب، كانت حكومة لويد جورج تخادع وتحاول التمويه على ازدواجية مواقفها وإخفاء أسرارها. لكن الأخبار راحت تتسرب عن هذا الخداع، ومن مصادر متعددة. فثار العرب، وعمدت هي من جانبها إلى النفاق في تبديد مخاوفهم. وبعد الكشف عن وعد بلفور، سارعت حكومة بريطانيا إلى إبلاغ الشريف حسين تصميمها على ألاّ يخضع شعب لآخر في فلسطين، وأنها لن تفعل ما من شأنه الإجحاف بحق سكانها العرب. وبناء عليه، طمأن الشريف القادة العرب إلى حسن نوايا بريطانيا، ودعا المتطوعين العرب إلى الاستمرار في القتال إلى جانبها. وكان هؤلاء المتطوعون قد بدأت تساورهم الشكوك في جدوى التحالف مع دولة تخطط سرّاً لتقسيم بلادهم، والسيطرة عليها بعد الحرب، واقتطاع جزء منها ليكون «وطناً قومياً يهودياً». وراحت التصريحات تتوالى لإزالة الشكوك العربية، وخصوصاً أن الإعداد للهجوم الأخير على الجيش العثماني في بلاد الشام كان على قدم وساق. وفي ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨م، أصدرت فرنسا وبريطانيا تصريحاً، جرى توزيعه في البلاد العربية، يعلن

> أن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق... إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً نهائياً تاماً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حرّاً.[٩]

ومنذ أن تسربت المعلومات عن وعد بلفور، بدأ الفلسطينيون يعبرون عن رفضهم له ومخاوفهم من نتائجه بصور متعددة. وتشكلت في البلاد لجان إسلامية -

---

(٩) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

مسيحية، انطلاقاً من الوعي الذي ساد أن المشروع الصهيوني ينطلق من أرضية يهودية. ومن هنا، رأى رجال هذه اللجان في بريطانيا طرفاً ثالثاً، تجري مناشدته التخلي عن دعم هذا المشروع، من أجل الحفاظ على الصداقة مع العرب. وكانت هذه اللجان خطوة أولى نحو التنظيم السياسي، من جهة، وتعميق الوعي بطبيعة المشروع الصهيوني، من جهة أُخرى، الأمر الذي أدّى إلى وقوع صدامات عنيفة مع المستوطنين، على الرغم من وجود الحكم العسكري البريطاني. وقد تشكلت تلك اللجان من الوجهاء والأعيان والملاكين ورجال الدين والمثقفين ورجال الأعمال. وإذ ظلت ترفع شعار الاستقلال والوحدة العربية، فإنها لم تدعُ إلى مقاومة الاحتلال البريطاني، وإنما شدّدت على مناشدته الوقوف في وجه الأهداف الصهيونية، وعلى دعوة حكومة بريطانيا إلى الوفاء بتعهداتها للعرب، عشية اندلاع الحرب وفي أثنائها. وفي ظل الاحتلال، وبينما راحت الحركة القومية العربية، في دمشق، تركز اهتمامها على الاحتلال الجديد، بهدف تحقيق الاستقلال، راحت الحركة الوطنية الفلسطينية مع الوقت تركز على درء الأخطار الصهيونية، التي تهدد مستقبل البلد وسكانه.

ورداً على مؤتمر يافا الصهيوني، الذي دعت إليه لجنة المندوبين (كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨م)، وخرج بقرارات بعيدة الأثر بالنسبة إلى «تهويد فلسطين» الفوري، عُقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس في ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ شباط/فبراير ١٩١٩م. وقد تنادى المؤتمرون للنظر في المطالب الفلسطينية من مؤتمر باريس للسلام، على قاعدة تقرير المصير، وتحديد الموقف من المشروع الصهيوني، وذلك بعد أن راحت عناصر ذلك المشروع وغاياته تتكشف بوتيرة متسارعة، نتيجة النشاط الذي تمارسه لجنة المندوبين برئاسة وايزمن. وكان هذا الأخير قد التقى عدداً من الوجهاء العرب في يافا (٨ أيار/مايو ١٩١٨م)، بعد وصوله إلى فلسطين بفترة وجيزة، وبناء على اقتراح من الإدارة العسكرية البريطانية. وحاول وايزمن تهدئة مخاوف السكان العرب من الصهيونية. لكن تسارع البيانات والتصريحات، واستعجال مطالب لجنة المندوبين، وسلوك المؤسسات الاستيطانية الصهيونية، كشفت زيف كلام وايزمن مع الشخصيات الفلسطينية.

في هذه الفترة، كانت بلاد الشام كلها تحت الحكم العسكري البريطاني. وكانت قد تشكلت في دمشق حكومة عربية بقيادة الأمير فيصل (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩١٩م)، وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية على صلة وثيقة مع الحركة القومية العربية في دمشق. إلاّ إنه إزاء النشاط الصهيوني المتزايد في فلسطين، وانكشاف وعد بلفور، وما نجم عنه، راح الهمّ الفلسطيني يتركز حول المشروع الصهيوني. في المقابل،

ومع تكشف عملية الخداع التي مارسها الحلفاء على الحركة القومية العربية، وافتضاح مؤامراتهم على تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ لهم، تمحور الهمّ العربي (دمشق) على الاستقلال. ومع أن لا تعارض نظرياً بين الهمّين ـ العربي والفلسطيني ـ إذ لم يبرز هذا التعارض في المرحلة المبكرة، إلاّ إنه مع اشتداد الهجمة الإمبريالية ـ الصهيونية، وتقسيم البلاد العربية، أصبحت الحركة العربية بمجملها في موقع الدفاع عن النفس، وتركزت أولوية كل جانب فيها على مشكلاته المباشرة. وراحت الاتصالات بين الأجزاء تضعف، وبالتالي يأخذ النشاط طابعاً إقليمياً، شكلاً ومضموناً. وتظهر مؤشرات ذلك في قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، إذ رفعت شعارات الوحدة والاستقلال، لكن الأساس تمحور حول الخطر الصهيوني المتفاقم، وفي المقابل، صار الهمّ في دمشق الحفاظ على الاستقلال في مواجهة الخطر الفرنسي الداهم.

وفي الواقع، فإنه إزاء الوضع الذي تشكل بعد الحرب، وعلى أرضية المشاريع المطروحة بالنسبة إلى الوطن العربي، لم يعد الاستقلال على رأس هموم الحركة الوطنية في فلسطين، بقدر ما أصبح همها إنقاذ البلد من براثن الصهيونية. ولا غرو أن هذه الحركة كانت معنية بتوثيق الارتباط بالحركة القومية الأم، لكن الواقع فرض نفسه بقوة. لقد أصبحت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، وتسيطر عليها إدارة عسكرية، بينما المنظمة الصهيونية تحاول الانقضاض عليها لتهويدها. في المقابل، كانت الحركة القومية في دمشق، وإزاء مشاريع الانتداب، وبعد أن أعلنت حكومتها، تصارع على البقاء في مواجهة فرنسا الطامعة باحتلال سورية، وذلك من دون الاستناد إلى دعم أكيد من بريطانيا، التي راحت تعد للانسحاب منها. وبناء عليه، أعربت قرارات المؤتمر الذي عقد في القدس عن الرغبة في اعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من سورية، بعد منحها الاستقلال الناجز، كما عبرت عن الرفض القاطع لتهويد فلسطين على قاعدة وعد بلفور. ومع ذلك، طلب المؤتمر من بريطانيا «الصديقة» العون على تطوير البلد وتحسين أوضاع سكانه، ووعد بالحفاظ على علاقات طيبة مع الحلفاء.

وأبلغ المؤتمر مضمون قراراته إلى مؤتمر باريس للسلام، لتعزيز موقف الوفد العربي هناك برئاسة الأمير فيصل. كما أرسل وفداً إلى دمشق لإبلاغ الوطنيين العرب هناك مضمون القرار الذي يدعو إلى تسمية فلسطين «سورية الجنوبية»، وتوحيدها مع «سورية الشمالية». واعتُمدت قرارات المؤتمر أساساً لكل الشهادات المقدمة إلى لجنة كنغ ـ كرين الأميركية، التي بدأت عملها في فلسطين في ١٠ حزيران/يونيو ١٩١٩م. وتوالت بعد المؤتمر المذكرات وعرائض الاحتجاج ضد وعد بلفور وسلخ

فلسطين عن سورية. ونشطت الجمعيات والهيئات والشخصيات والصحافة في تفنيد المزاعم الصهيونية بشأن «الحق التاريخي» لليهود في فلسطين. وعلى سبيل المثال، رفعت الجمعية الإسلامية ـ المسيحية الفلسطينية عريضة إلى مؤتمر السلم العام، أعربت فيها عن تمسك عرب فلسطين ببلدهم ورفضهم الشديد لفكرة الوطن القومي اليهودي والهجرة الصهيونية. وناشدت المؤتمر ألاّ يتجاهل الحق العربي المطلق والأكثرية العربية، فيسمح للأقلية اليهودية بالمطالبة بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، «بينما تبين جميع الحقائق الدامغة 'أن اليهود ليس لهم من الأملاك أو الحقوق التاريخية أو عدد السكان في فلسطين ما يخولهم حق المطالبة والادعاء'.»(١٠)

لكن النشاطات العربية ـ الفلسطينية الموجهة إلى مؤتمر باريس للسلام كانت في واد، والمؤتمرون في واد آخر. وبينما العرب ينادون بالوحدة والاستقلال، ويطالبون الحلفاء الوفاء بتعهداتهم، كان هؤلاء يتخاصمون على تقسيم الوطن العربي بينهم. وعندما اتضحت للعرب نوايا فرنسا وبريطانيا، ظلّوا يعلقون الأمل على الموقف الأميركي المنادي بحق تقرير المصير للشعوب. وبناء عليه، وعندما علم العرب بقدوم لجنة كنغ ـ كرين، سارعوا إلى عقد المؤتمر السوري العام، الذي ضمّ مندوبين عن سورية ولبنان وفلسطين، وذلك للاتفاق على صيغة الموقف الذي سيرفع إلى «الوفد الأميركي المحترم في اللجنة الدولية.» وعقد المؤتمر في دمشق (٣ تموز/يوليو ١٩١٩م)، بحضور فلسطيني كبير نسبياً (١٥ من مجموع ٦٩ عضواً). واعتبرته الحركة الوطنية في فلسطين مؤتمرها الأول، وتبنت قراراته قاعدة للسياسة التي سارت عليها في مواجهة المشروع الصهيوني والاحتلال البريطاني. ولا غرو، فالحركة الوطنية في فلسطين، إزاء المشاريع الإمبريالية المطروحة، تأكدت أن الأفق مسدود أمام أي مشروع قطري بالنسبة إليها، وإذا كان هناك من أمل في تحقيق أهدافها، كلياً أو جزئياً، فذلك سيكون من خلال المشروع القومي، والتمسك بالشعارات التي رفعتها الحركة القومية العربية بالاستقلال والوحدة، وبالتالي التنسيق مع قيادتها في دمشق.

وعلى الرغم من اتفاق بريطانيا وفرنسا على تقسيم بلاد الشام بينهما (١٩١٩م)، ومن ثم ترسيم الحدود بين انتدابيهما (١٩٢٠م)، فقد ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية وثيقة الصلة بالحركة القومية العربية. ففي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٢٠م، عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني في دمشق، تكريساً للعلاقة القومية، ورمزاً لوحدة النضال ضد

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

الاحتلال الأجنبي والاستيطان الصهيوني، وبالتالي لوحدة مصير الأمة العربية. واتخذ المؤتمر القرارات التالية:

١ ـ إن أهالي سورية الشمالية والساحلية يعتبرون سورية الجنوبية «فلسطين» قطعة متممة لسورية.

٢ ـ رفض الهجرة الصهيونية لخطرها على كيان البلاد السياسي ورفض جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.

٣ ـ عدم الاعتراف بأية حكومة وطنية في فلسطين قبل أن تعترف الحكومة المحلية بالمطلبين اللذين قدمهما الفلسطينيون إلى لجنة التحقيق الأميركية وهما: عدم فصل فلسطين عن سورية ومنع الهجرة الصهيونية.

٤ ـ إن الحركة الوطنية القائمة في البلاد للمطالبة باستقلال سورية بحدودها الطبيعية تهدف إلى أمرين:

ـ إخراج المحتلين من الساحل.

ـ وإخراج المحتلين من فلسطين.[١١]

وإزاء التطورات المتسارعة، اجتمع في النادي العربي بدمشق حشد من الشخصيات الفلسطينية، وقرّر تشكيل الجمعية العربية الفلسطينية (٣١ أيار/مايو ١٩٢٠م). وانتخبت للجمعية لجنة إدارية من: الحاج أمين الحسيني وعارف العارف ورفيق التميمي وعزة دروزة ومعين الماضي وإبراهيم عبد الهادي، وسليم عبد الرحمٰن. ودعت اللجنة إلى توحيد الجمعيات الفلسطينية في إطار للعمل المشترك، واحتجت بشدة على قرار مؤتمر سان ريمو، القاضي بانتداب بريطانيا على فلسطين، وعلى تعيين هربرت صامويل اليهودي مندوباً سامياً على فلسطين. كما قامت الجمعية بإذاعة بيان عام إلى مسلمي الهند والعالم أجمع، لفتت فيه أنظارهم إلى الخطر الصهيوني. ورفعت إلى قداسة البابا احتجاجاً شديد اللهجة بصدد قضية فلسطين. وشهدت سنة ١٩٢٠ انعطافاً في الحركة القومية العربية بصورة عامة، والحركة الوطنية الفلسطينية بصورة خاصة، كان العامل الخارجي هو الأكثر تأثيراً في فرض المسارات اللاحقة.

فبعد إقرار ميثاق عصبة الأمم (٢٨ نيسان/أبريل ١٩١٩م) الذي تضمن نظام الانتداب، وتوقيع معاهدة فرساي (٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٩م)، حملت سنة ١٩٢٠م سلسلة من الأحداث كان لها أثر مباشر على التطورات في فلسطين. فقد بادر المؤتمر السوري العام (٨ آذار/مارس ١٩٢٠م)، وبعد افتضاح مخططات بريطانيا وفرنسا إزاء

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

المنطقة، إلى إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية، لتشمل فلسطين، وبالتالي رفض المشروع الصهيوني، ونودي بفيصل ملكاً عليها. وسارت تظاهرات في فلسطين تأييداً للإعلان. ولذلك، سارعت الدول الأوروبية إلى توقيع معاهدة سيفر (٢٠ نيسان/أبريل ١٩٢٠م)، وبعدها سان ريمو (٢٥ نيسان/أبريل ١٩٢٠م)، اللتين فرضتا الانتداب على بلاد الشام. وتحركت فرنسا لاحتلال سورية، وبعد معركة ميسلون (٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠م)، التي قتل فيها وزير الدفاع، يوسف العظمة، سقطت الحكومة العربية في دمشق، وغادرها فيصل. في المقابل، أوفدت بريطانيا هربرت سامويل مندوباً سامياً على فلسطين، ليحل محل الإدارة العسكرية هناك (تموز/يوليو ١٩٢٠م).

نتيجة هذه المستجدات ـ انهيار الحكومة العربية في دمشق، وترسيم الحدود بين الانتدابين (البريطاني والفرنسي) في بلاد الشام ـ عُزلت الحركة الوطنية الفلسطينية عملياً عن الحركة القومية الأم في سورية. فبدأت مرحلة جديدة من العمل الوطني الفلسطيني، سمته العامة قطرية، حيث تمحور حول الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني. وإذ أدركت قيادات هذا العمل عدم قدرتها على التصدي للانتداب والحؤول دون تجسيده على أرض الواقع، فقد تحولت إلى استنكار الإجراءات التي تتم في ظله وبرعايته دعماً للمشروع الصهيوني، والنضال لتغييرها أو لعرقلتها. وعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث (١٣ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠م) في حيفا، برئاسة موسى كاظم الحسيني، ليضع أسس العمل الفلسطيني في المرحلة الجديدة. وكان هذا المؤتمر الأول في سلسلة مؤتمرات دورية، بلغ عددها سبعة، وتوقفت سنة ١٩٢٨م. وكان ينبثق من كل مؤتمر لجنة تنفيذية، تكون الناطقة باسم عرب فلسطين، وتتولى الإشراف على تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمرات، وتقود الحركة الوطنية وتوجهها.

وفي ديباجة قراراته، عمد المؤتمر الثالث إلى تذكير الحكومة البريطانية بالعهد الذي قطعته للشريف حسين، كما أشار إلى مجمل التصريحات التي رافقت مؤتمر السلام بشأن تقرير المصير للشعوب. ونوه بمآخذ الشعب الفلسطيني على إجراءات الإدارة البريطانية الجديدة، خلافاً لرغبات السكان العرب. واستنكر الإجراءات والترتيبات التالية:

أ ـ اتخاذها صلاحية سن القوانين لنفسها أي بدون مجلس تشريعي نيابي منتخب وقبل صدور قرار جمعية الأمم النهائي.

ب ـ اعترافها بالجمعية الصهيونية كهيئة رسمية.

ج ـ شروعها بتنفيذ المآرب الصهيونية بإدخالها المهاجرين الصهيونيين واستعمالها العبرانية لغة رسمية وسكوتها على وجود راية صهيونية.

د ـ تأليفها مجلساً استشارياً عينته تعييناً لتوهم أن في فلسطين مجلساً تشريعياً يمثل الأهالي.

هـ ـ وجود زعماء صهيونيين في أعلى مراكزها مع أن فلسطين هذه هي البلاد المقدسة للعالمين النصراني والإسلامي ولا يجوز وصول أمرها إلى أيد غير إسلامية ونصرانية.[١٢]

ومع أن المؤتمر الثالث أكد على استنكار وعد بلفور، وشجب سياسة الانتداب في فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية المكثفة، فإن مطلبه الرئيسي كان إقامة حكومة تمثيلية، وطنية ومستقلة، مسؤولة أمام مجلس نيابي، يكون أعضاؤه منتخبين من قبل الشعب المتكلم باللغة العربية، القاطن في فلسطين حتى أول الحرب. وفي هذا المؤتمر، سواء لناحية الشكل أو المضمون، يتضح أثر سقوط الحكم العربي في دمشق على الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو إذ حشد ممثلين عن الجمعيات والنوادي والشخصيات والمثقفين، وكان معبراً عن قطاعات الشعب الفلسطيني بصورة عامة، فإنه اتخذ طابعاً قطرياً صرفاً. وإزاء إجراءات حكومة الانتداب، وخصوصاً تشكيل المجلس الاستشاري الذي بادر إليه المندوب السامي الأول، هربرت صامويل، فقد شُغلت الحركة الوطنية الفلسطينية بقضايا قطرية، ومن موقع ردة الفعل على المستجدات المتسارعة. وبذلك، حققت الصهيونية، ومنذ البداية، أحد أهم أهداف مشروعها ـ تفتيت حركة التحرر العربية، وتحديد مساراتها السياسية.

وفي أجواء من الاحتقان الشعبي، تحول موكب الاحتفال بموسم النبي موسى في القدس، والذي تواكب مع عيد الفصح لدى المسيحيين واليهود (٤ نيسان/أبريل ١٩٢٠م)، إلى تظاهرة وطنية للإعراب عن السخط والاحتجاج ضد الصهيونية والإدارة البريطانية. وخطب في الحشد الكبير موسى كاظم الحسيني، رئيس البلدية، وكذلك الحاج أمين الحسيني وعارف العارف، محرضين على السياسة البريطانية الرامية إلى تهويد فلسطين. وتوترت الأوضاع بعد تحرش العصابات الصهيونية التي نظمها زئيف جابوتنسكي بالمتظاهرين، واندلع الاشتباك بعد أن أطلق أفراد تلك العصابات النار عليهم. وتدخلت القوات البريطانية لقمع الاشتباكات، فاصطدمت بمقاومة عنيفة، استمرت في شكل متفرق عدة أيام، وأسفرت عن مقتل ٥ يهود و ٤ عرب وجرح ٢١١ يهودياً و ٢٣ عربياً و ٧ جنود بريطانيين. وتشكلت لجنة تحقيق (لجنة بالين)،

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

فأكدت في تقريرها أن الاضطرابات كانت نتيجة حالة التوتر التي تسود الجماهير العربية، جرّاء سياسة تهويد فلسطين التي تتبعها سلطات الاحتلال البريطاني.

وبعد انسحاب القوات البريطانية من سورية الشمالية، وقبل انتشار القوات الفرنسية في جميع أنحائها (١٩١٩م)، قامت مجموعات عربية مسلحة بمهاجمة المستعمرات اليهودية في منطقتي طبرية والجليل الأعلى. وقد تصاعدت هذه الهجمات على المستعمرات الأربع التي أُقيمت في الطرف الشمالي من سهل الحولة (إصبع الجليل)، وهي: المطلة وكفار غلعادي وتل ـ حاي وحمّارة (المحمّرة). وتولى قيادة الدفاع عنها جوزف ترومبلدور. ولكن هذا الدفاع لم يصمد أمام الهجمات العربية المتوالية، فراحت المستعمرات تسقط، الواحدة تلو الأُخرى. وبداية أُخليت حمارة (١ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠م)، وأُحرقت. ثمّ تبعتها المطلة (منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٢٠)، فعاد إليها أصحابها السابقون من السكان المحليين. ووقعت معركة تل ـ حاي الحاسمة في آذار/مارس ١٩٢٠م، إذ قتل ترومبلدور، وهرب بقية المدافعين عن كفار غلعادي (٣ آذار/مارس ١٩٢٠). وقد لجأ هؤلاء إلى الطيبة (جنوب لبنان)، حيث جمعهم كامل بك الأسعد، ونقلهم إلى صيدا، ومنها إلى حيفا. وبذلك، ولفترة وجيزة جرت تصفية الاستيطان الصهيوني في شمالي سهل الحولة، لأنه وقع خارج منطقة الحماية البريطانية الفعلية.

لكن هذه المقاومة العربية لم تزحزح بريطانيا عن موقفها من وعد بلفور. وعندما حذرت الإدارة العسكرية في فلسطين من مغبة الإيغال في دعم المشروع الصهيوني، لما قد يجرُّه ذلك من عنف دموي، عمدت حكومة لندن إلى استبدالها بأُخرى مدنية، برئاسة هربرت سامويل، كمندوب سام، وهو المعروف بصهيونيته، حتى عندما كان عضواً في الحكومة سنة ١٩١٦م. وفي كتاب التعيين جعلت تلك الحكومة تجسيد وعد بلفور عنصراً أساسياً في مهمات الإدارة الجديدة. وصدرت أحكام بحق موسى كاظم الحسيني، فنُحّي عن رئاسة البلدية، وحل محله راغب النشاشيبي، الذي فتح بذلك ثغرة في الصف الفلسطيني. وكذلك حكم بالسجن على كل من الحاج أمين الحسيني وعارف العارف، ففرّا إلى شرق الأردن، إذ كان مشايخ القبائل يدعمون النضال الفلسطيني. وحكم بالسجن كذلك على زئيف جابوتنسكي. وعلى الرغم من أصوات الاعتراض البريطانية أيضاً، وحتى اليهودية، في بريطانيا والولايات المتحدة، ضد تعيين سامويل مندوباً سامياً، فقد أصرّت حكومة لندن على ذلك. وكان هذا التعيين بداية مرحلة جديدة في الصراع العربي ـ الصهيوني تحت الانتداب البريطاني.

خامساً: الانتداب يرعى الاستيطان

كان تعيين هربرت ساموئيل مندوباً سامياً على فلسطين، بمثابة رسالة صريحة من حكومة لندن إلى الأطراف المعنية جميعها، تؤكد التزامها بوعد بلفور، وإصرارها على تنفيذه. وإزاء المقاومة العربية لهذه السياسة، من جهة، وتردد الإدارة العسكرية في تجسيدها، اقتناعاً بعدم جدواها، من جهة أُخرى، عمدت الحكومة البريطانية إلى تجاهل حقوق الفلسطينيين. فبادرت إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز الاستيطان الصهيوني، وتغييب سكان البلد الأصليين، عبر الانتداب الذي لم يكن قد أُقرّ بعد في عصبة الأمم. وفي مذكرة بعث بها بلفور إلى اللورد كيرزون (وزير الخارجية) في ١١ آب/أغسطس ١٩١٩م، في أثناء مناقشة التعهدات البريطانية المتضاربة خلال الحرب، وبروز اعتراضات قوية عليها داخل الحكومة والبرلمان، قال: «إن التناقض بين نصوص العهد وسياسة الحلفاء صارخ بدرجة أكبر في حالة 'أمة فلسطين المستقلة'، عنه في حالة 'أمة سورية المستقلة'، فنحن لا ننوي في حالة فلسطين حتى أن نقوم بشكليات استقصاء رغبات سكان البلد الحاليين، وإن كانت اللجنة الأميركية تقوم بشكليات الاستفسار عن هذه الرغبات.»[١٣]

ومضى بلفور يقول في مذكرته: «إن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية. والصهيونية، سواء أكانت صائبة أو خاطئة، حسنة أم سيئة، تضرب بجذورها في عادات قديمة قدم الدهر، وفي الحاجات الحالية، وفي الآمال المقبلة، وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات وتحاملات السبعمئة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأرض القديمة.... وأيّاً كان مستقبل فلسطين، فهي ليست الآن 'أمة مستقلة'، وليست في سبيلها لأن تصبح كذلك. ومهما كان ينبغي مراعاة رأي الذين يعيشون هناك، فإن الدول الكبرى لا تنوي، على حد فهمي للأمر، أن تستشيرهم لدى قيامها باختيار الدولة المنتدبة. وخلاصة القول إن الدول الكبرى لم تصدر فيما يتعلق بفلسطين أي بيان وقائعي ليس خاطئاً باعترافها، ولا بيان سياسي إلاّ وهي تعتزم دائماً على الأقل بالمعنى الحرفي، أن تنتهكه.»[١٤]

وفي الواقع، فإن الدول الكبرى لم تحترم العهود التي قطعتها على نفسها في أثناء الحرب، ما عدا التزامها تجاه الصهيونية، الذي جرى تعزيزه وإعطاؤه الأولوية.

---

(١٣) الأمم المتحدة، «منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ١٩١٧ ـ ١٩٨٨» (نيويورك، ١٩٩٠)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٤) المصدر نفسه.

ففي معاهدة فرساي (٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩م)، بين الحلفاء المنتصرين وألمانيا المهزومة، تقرر إنشاء عصبة الأمم، ودخل القرار حيز التنفيذ في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠. وفي ميثاق عصبة الأمم المادة ٢٢، أُقِرَّ «نظام الانتداب»، كشكل جديد من الاستعمار، وفي مؤتمر سان ريمو (٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٢٠م)، جرى الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على تحديد انتدابيهما على بلاد الشام والعراق بصورة عامة. فأخذت فرنسا سورية ولبنان، وبريطانيا فلسطين وشرق الأردن والعراق. وحُددت هذه الانتدابات على أنها من الفئة (أ)، التي تضم الأقاليم التي اعترف موقتاً باستقلالها في عهد عصبة الأمم. وقد قامت فرنسا وبريطانيا بصوغ صكوك الانتداب على الأقطار العربية المذكورة، على أن توافق عليها عصبة الأمم بعد ذلك. وأُدرجت فلسطين مع الأردن في صك انتداب واحد، لكنهما عوملا بوصفهما إقليمين منفصلين.

وفي معاهدة سيفر (١٠ آب/ أغسطس ١٩٢٠)، التي أُكره العثمانيون على توقيعها، لكن مصطفى كمال رفضها، أدخل الحلفاء مطلبين صهيونيين: ١) أن يعهد بإدارة فلسطين، عملاً بأحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم إلى دولة منتدبة؛ ٢) أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور، الذي أصدرته الحكومة البريطانية (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧م)، وأقرته دول الحلفاء الأُخرى بعد ذلك. وعاد الحلفاء إلى تأكيد ذلك في معاهدة لوزان (٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٣م)، عندما توصلوا إلى اتفاق مع الحكومة الثورية في تركيا، بقيادة مصطفى كمال «أتاتورك». وبعد ذلك، أصبح الانتداب ساري المفعول رسمياً، مع أنه مضى أكثر من ثلاثة أعوام على تنفيذه عملياً. وعلى الرغم من الاعتراضات على شرعية الانتداب في عصبة الأمم، إلاّ إن هذه الهيئة التي هيمنت عليها الدول الكبرى، أقرت صك الانتداب (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢م).

وعندما أقرت عصبة الأمم الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد انتهكت بذلك ميثاقها الذي وضعته بنفسها. ذلك أن صك الانتداب الذي تضمن وعد بلفور، يتناقض والمبدأ الذي اعتمدته العصبة في المادة ٢٢ من ميثاقها. فهذا الصك ينتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال. وهو ينطلق أساساً من هدف مغاير لما أعلن من أن الانتداب يرمي إلى تحقيق رفاهية الشعب الواقع تحته، إذ أعلن الصك صراحة أن مهمة الانتداب في فلسطين هي تهيئة أوضاعها لإقامة «وطن قومي يهودي» فيها. وفي الواقع، فإن الأمين العام لعصبة الأمم، استنكر عمل المجلس الأعلى للحلفاء، في مذكرة قدمها لمجلس العصبة في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٢٠م،

وقال: «إن توزيع الدول الكبرى للانتدابات ليس قانونياً، ولا يمكن الاعتراف به.» وأيّد مندوب بلجيكا (هيماش) ذلك معلناً أن المجلس الأعلى للحلفاء خالف ميثاق عصبة الأمم وأحكام القانون عندما وزع الانتدابات بين بعض أعضائه. وأكد رجل القانون الدولي، فوشيل، «أن اختيار الدول المتحالفة الكبرى بريطانيا العظمى للانتداب على فلسطين قد جرى خلافاً لأحكام ونص المادة ٢٢ من ميثاق العصبة. فهو إذن باطل من الوجهة القانونية ولا يقام له وزن.»[١٥]

وصك الانتداب الذي صاغته حكومة بريطانيا، يتضمن في ديباجته وعد بلفور. وقد واجهت صيغته معارضة قوية داخل الحكومة، فكان من أشد المعترضين عليه وزير الخارجية اللورد كيرزون. وتعليقاً على مهمة الانتداب في تهيئة فلسطين، سياسياً وإدارياً واقتصادياً، لإنشاء «وطن قومي يهودي»، قال كيرزون: «إن الصهاينة يعملون على إقامة دولة يهودية يكون العرب فيها حطابين وسقائين وكذلك الكثيرون من المتعاطفين البريطانيين مع الصهاينة.» وأكد وزير الخارجية البريطاني: «إن أحداً لم يستشرني أبداً فيما يتعلق بصك الانتداب هذا في مرحلة سابقة، ولا أدري من أي مفاوضات ينبع أو على أي تعهدات يستند.. إنني أعتقد أن المفهوم بأكمله خاطىء.» وأضاف كيرزون بلهجة ساخرة: «هنا بلد به ٥٨٠,٠٠٠ عربي و٣٠,٠٠٠ يهودي... وانطلاقاً من مبادىء تقرير المصير النبيلة وانتهاء بنداء رائع موجه إلى عصبة الأمم، نشرع الآن في وضع وثيقة تمثل... دستوراً معلناً لدولة يهودية. ولا يسمح حتى للعرب المساكين إلاّ بأن ينظروا من ثقب المفتاح بوصفهم طائفة غير يهودية.»[١٦]

ولدى مناقشة صك الانتداب في مجلس اللوردات، كانت الأغلبية ضد تضمينه وعد بلفور. ورداً على مداخلة اللورد بلفور، التي دافع فيها عن سياسته الموالية للصهيونية والداعمة لمطالبها، قال اللورد سيدنهام: «إن الضرر الناجم عن إلقاء شعب أجنبي على عربي ـ والعرب في كل مكان بالمنطقة الخلفية ـ قد لا يعالج أبداً... فما فعلناه بتنازلاتنا لا للشعب اليهودي وإنما لقطاع متطرف صهيوني، هو أننا بدأنا قرحاً نازفاً في المشرق، ولا أحد يدري إلى أي مدى سيمتد هذا القرح.»[١٧] وقد صوت مجلس اللوردات بإلغاء وعد بلفور من صك الانتداب، لكن مجلس العموم ثبته في ديباجة ذلك الصك، فقبلته الحكومة، وأصبح الأساس لسياستها الرسمية. وبناء

(١٥) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام، المجلد الأول (دمشق، ١٩٨٤)، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(١٦) الأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٨.

عليه، تبنّته في عصبة الأمم، وأُقر فيها على الرغم من تناقضه مع ميثاقها، وأصبح ساري المفعول رسمياً بعد معاهدة لوزان، إذ جرى الصلح مع تركيا، مع أنه كان قد طبق فعلياً على الأرض منذ تموز/ يوليو ١٩٢٠م.

لقد استند الانتداب، وبالتالي إدارته في فلسطين برئاسة المندوب السامي إلى الاحتلال العسكري وموازين القوى الدولية، وليس إلى الشرعية القانونية، أو المعايير الأخلاقية أو الأعراف السياسية. ولم يكن في وسع الحركة الوطنية الفلسطينية أن تمنعه، لكنها لم تستسلم لإرادته أيضاً. وبالتناسب مع الحماسة لتهويد فلسطين، الذي بادرت إليه إدارة صامويل، كانت ردة فعل الحركة الوطنية الفلسطينية، أخذاً في الاعتبار قدرتها الذاتية على التصدي للانتداب وإجراءاته. ولما كانت مهمة الانتداب المركزية هي تهويد فلسطين، فقد عمدت إدارة صامويل إلى سنّ التشريعات وإصدار المراسيم التي تمهد الطريق لذلك. وتهويد فلسطين يعني نقل مُلكية الأرض فيها من أيدي سكانها الأصليين إلى المستوطنين، وتغيير الواقع الديموغرافي بفتح أبوابها للهجرة اليهودية المكثفة، وتمكين المستوطنين من السيطرة على اقتصاد البلد، عبر مؤسسات الحكم والإدارة. وقد بادرت إدارة صامويل إلى ذلك، حتى وإن كانت المنظمة الصهيونية لا تزال غير مؤهلة لتولي هكذا مسؤولية. وفي غياب الآهلية الصهيونية لتهويد فلسطين باليهود، بقي لها الخيار الأفضل الثاني، وهو تغييب سكانها العرب عنها، وبالوسائل المتعددة.

وبالاستناد إلى تخويله سنّ القوانين وإصدار التشريعات، عمد المندوب السامي، مباشرة بعد تسلمه مهماته، إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستيطان الصهيوني في البلد. فقد أصدر «قانون الهجرة» (١٩٢١م)، الذي يسمح بدخول ١٦,٥٠٠ مهاجر يهودي إلى فلسطين سنوياً. ثم جرى تعديل هذا القانون في السنوات ١٩٢١ و١٩٢٥ و١٩٣٣م لزيادة عدد المهاجرين المسموح لهم بدخول البلد. وكان التعديل الأخير سنة ١٩٣٣م ويسمح بدخول أكبر عدد ممكن من يهود أوروبا، بعد وصول الحزب النازي، بزعامة أدولف هتلر، إلى الحكم في ألمانيا. وكذلك، أصدر صامويل قانون نقل ملكية الأراضي (١٩٢٠م)، بغية تسهيل استملاك الأرض من قبل المؤسسات الاستيطانية الصهيونية. كما أصدر القوانين التي تضيق الخناق على الفلاحين العرب، مثل «قانون أراضي المحلول»، الذي يمنع الفلاحين من توسيع أراضيهم الزراعية، كما كانت العادة في أيام الأتراك. وكذلك «قانون الأرض الموات»، الذي يحظر على الفلاحين ضم «الموات» إلى ملكيتهم، كما كان الحال أيام العثمانيين. وواضح أن جملة هذه القوانين تخدم الأهداف الصهيونية

في تهويد فلسطين، وتغييب سكانها العرب الأصليين.

ولتسهيل سيطرة الاستيطان الصهيوني على نواحي الحياة في فلسطين، اعترفت إدارة الانتداب بالمؤسسات الصهيونية التي أُقيمت لذلك الهدف. ومن بين هذه المؤسسات: الوكالة اليهودية، التي مهمتها تهويد السكان عبر الهجرة والاستيطان؛ والصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت) لتهويد الأرض عبر الاستملاك بشتى الوسائل؛ ونقابة العمال اليهود (الهستدروت) لتهويد العمل والاقتصاد. وعلاوة على ذلك منحت إدارة الانتداب امتيازات على أراض واسعة وموارد طبيعية لشركات استيطانية صهيونية، لتقام عليها مشاريع الري والكهرباء واستخراج المعادن والأملاح وصناعة الأسمنت وغيرها. وبفضل الامتياز الذي أُعطي لمشروع روتنبرغ، ولمدة سبعين عاماً، تمّ احتكار توليد الكهرباء في فلسطين كلها تقريباً. وقد حصل صاحب المشروع (روتنبرغ) على الامتياز من إدارة ساموئيل (أيلول/سبتمبر ١٩٢١م). وبسبب خلافات بين الشركاء، تأخر الامتياز الذي مُنح لشركة بوتاس البحر الميت حتى سنة ١٩٢٧م، وكان لمدة ٧٥ عاماً. في المقابل لم يمنح امتياز واحد للعرب الفلسطينيين، بل على العكس، جرى التضييق على أصحاب بعض المشاريع الصغيرة لإكراههم على بيعها، كما حدث مع شركة كهرباء القدس ومشروع ري الحولة (عين الملاحة) والحمة (المياه الكبريتية).

وفي الواقع، فإن حكومة الانتداب، التي رأت مهمتها المركزية تجسيد وعد بلفور، كان لا بدّ من أن تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك، وتغطيها بتشريعات تضفي عليها السمة القانونية. فقد صفّت البنك الزراعي الذي أُقيم تحت الحكم العثماني لمساعدة الفلاحين، وفرضت على هؤلاء ضرائب باهظة أغرقتهم بالديون. وسنّت قوانين تخدم تجنيس المهاجرين اليهود، بعد أن فتحت أمامهم أبواب البلاد على مصراعيها. كما أجرت مسحاً للأراضي، وفرزت أملاك الدولة، ليسهل بيعها أو نقل ملكيتها. ومنحت المؤسسات المالية الصهيونية، العامة والخاصة، امتيازات اقتصادية. وسمحت للمؤسسات الاستيطانية التصرف بحرية لتهويد الأرض والسكان والاقتصاد والعمل. ولكن الأهم هو السلوك، بناء على صك الانتداب، إزاء الهيئات الصهيونية على أنها سلطة موازية لحكومة الانتداب، تشارك في صنع القرار بالنسبة إلى جميع نواحي الحياة بالبلد. بل أكثر من ذلك وبسبب علاقتها مع حكومة لندن، صارت الهيئات الصهيونية بمثابة رقابة على حكومة الانتداب، وبالتالي موجهة لأعمالها.

لقد كان من شأن الأوضاع التي تشكلت في فلسطين تحت الانتداب أن تولد صراعاً مثلث الجوانب، يزداد حدة، أو يتراجع، وفقاً لاحتدام التناقض الناجم عن

حركة الأطراف. وهذه الحركة كانت بطبيعة الحال محكومة بالأهداف التي يرمي إليها كل طرف منخرط في الصراع، من جهة، وباعتبارات الواقع المتشكل من الجمع بين تلك الأطراف في وحدة صراعية متحركة، من جهة أُخرى. وسيرورة هذا الصراع محكومة بقدرة كل واحد من أطرافه على تجسيد أهدافه في الواقع المتطور. فحكومة الانتداب، وإذ كان تجسيد وعد بلفور أحد أهم مرتكزات حركتها السياسية، فقد كانت لها اعتبارات خاصة، إقليمية ودولية، وضعت بعض الضوابط على اندفاعها في دعم المشروع الصهيوني من دون النظر إلى حساب الكلفة والمردود. والحركة الصهيونية، وإن راحت تبلور أهدافها، وتصوغ مؤسساتها، وتسارع إلى إيجاد واقع يمهد السبيل أمامها، فقد اصطدمت بعقبات ذاتية وموضوعية، حالت دون تمكينها من تحقيق أغراضها بالسرعة المرغوبة. والحركة الوطنية الفلسطينية، التي كانت في موقع الدفاع، لم تستطع توليد فعل كافٍ لصدِّ الهجمة الصهيونية ـ الإمبريالية عليها، لكنها ردّت بأشكال متعددة من النضال، قطعت على الطرفين الآخرين طريق الوصول إلى أهدافهما بالسرعة التي خططا لها، وبالشكل الذي بادرا إلى تنفيذه.

وإذ لم يستطع أحد من هذه الأطراف حسم التناقض لمصلحته، وبالصيغة التي أراد، فقد استمر الصراع، بين مدّ وجزر، متخذاً مستوى من الحدة، يتناسب، بهذه الدرجة أو تلك، مع مستوى احتدام التناقض المتولد في عملية الصراع الجارية، والناتج عن تجليات مفاعيلها. وبينما كانت حكومة الانتداب منحازة استراتيجياً إلى المشروع الصهيوني، فإنها على الصعيد التكتيكي لم تتطابق تماماً مع نشاط المنظمة الصهيونية العاملة على تجسيده كما ترغب، وبالتالي توظيف حكومة الانتداب في هذا السبيل. وبصورة عامة، حاولت تلك الحكومة استيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية وترويضها بأشكال متعددة. لكن القيادة الصهيونية أرادت قمع المقاومة الفلسطينية، بكل الوسائل. وإذ لم يمتلك الاستيطان الصهيوني القدرة، أو الأدوات، لتطويع الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد طالبت قيادته حكومة الانتداب القيام بذلك، من دون أن تقيم وزناً للاعتبارات البريطانية أحياناً. وسواء لأسباب ذاتية، أو نتيجة قراءة معينة لموازين القوى، فقد سلمت الحركة الوطنية الفلسطينية بالانتداب، لكنها اعترضت على سياسة حكومته. وإذ خفضت من حدة مطالبتها بالاستقلال، فقد ركزت جهدها على التصدي للمشروع الصهيوني، ونجحت في حالات معينة، مستفيدة من التعارضات التكتيكية بين سياستي حكومة الانتداب والحركة الصهيونية.

ففي إطار سياستها المرتكزة على وعد بلفور، وضعت بريطانيا فلسطين تحت انتدابها، ليكون في قدرتها تجسيد ذلك الوعد. ثمّ صارعت لوضع حدود «فلسطين

الانتداب» بحيث تلبي المطالب الصهيونية إلى حد كبير. ثم استبدلت الإدارة العسكرية، خارج الأعراف الدولية، بأُخرى مدنية أكثر استجابة لإملاءات المشروع الصهيوني. وعينت على رأسها أحد مهندسي ذلك المشروع في بريطانيا، ودعمته بعدد من الموظفين الموالين للصهيونية ليتسلموا المواقع المفصلية في إدارته. ثمّ حولت المسؤولية عن فلسطين من وزارة الخارجية، حيث تصاعد النقد لوعد بلفور وسياسته، إلى وزارة المستعمرات، التي كان على رأسها أحد الأقطاب الداعمين للصهيونية، ونستون تشرشل (كانون الثاني/يناير ١٩٢٠م). ثمّ فصلت فلسطين عن شرقي الأردن (آذار/مارس ١٩٢١م). ومنذ البداية، حتى في ظل الحكم العسكري، اعترفت بريطانيا بالمنظمة الصهيونية شريكاً في الحكم في فلسطين، عبر لجنة المندوبين، كما خصّت الاستيطان الصهيوني بمعاملة متميّزة في ظل الانتداب، تتيح له التطور السريع ليشكّل الركيزة التي يقوم عليها «الوطن القومي اليهودي»، واتخذت من الإجراءات الإدارية والتشريعية ما يمهد السبيل أمام ذلك.

ومنذ أن تولى منصبه كمندوب سام، شرع سامويل في تنفيذ المهمة التي جاء من أجلها، وضع البلاد في «حالة سياسية واقتصادية وإدارية»، تؤدي إلى قيام «الوطن القومي اليهودي»، كما ينص عليه صك الانتداب، الذي جهد سامويل نفسه في صوغه وتمريره في المؤسسات الحاكمة في بريطانيا. وإضافة إلى الهيئات الصهيونية العاملة على تهويد فلسطين، عبر أشكال متعددة من المؤسسات الاستيطانية، أقام سامويل إدارة حكومية، كان جلّ كبار المسؤولين فيها من الملتزمين بالصهيونية ومشروعها، سواء كانوا يهوداً أو بريطانيين. ولإضفاء طابع من الشرعية على السلطة التنفيذية التي يترأسها، عين سامويل «مجلساً استشارياً» مؤلفاً من ٢١ عضواً، ١٠ منهم موظفون يتولون المناصب الإدارية العليا، و١٠ آخرون تمّ اختيارهم على أساس طائفي: ٤ مسلمون و٣ مسيحيون و٣ يهود، ويرئس المندوب السامي هذا المجلس أيضاً. وعقد المجلس أول جلساته في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠م. وفي شباط/فبراير ١٩٢٢م، وبالتشاور مع لجنة المندوبين، أصدر سامويل «القانون الأساسي»، الذي استبدل بـ «دستور فلسطين» (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٢م)، بعد إقرار صك الانتداب في عصبة الأمم. والمندوب السامي كان مسؤولاً أمام وزير المستعمرات في لندن، وهو الحاكم الأعلى، وكذلك المشرّع الأول في فلسطين.

وقد تضافرت جهود سامويل وإدارته مع نشاط المؤسسات والهيئات الصهيونية، في فلسطين وخارجها، لدفع الأمور نحو المزيد من التوتير، وبالتالي انفجار العنف في البلد. ولـم تفلح مناورات سامويل في استيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية،

وخصوصاً أن التطمينات اللفظية، والإيماءات الشكلية، التي كانت تقدمها إدارة صامويل إلى الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، كانت تنفيها الإجراءات والتشريعات التي تتخذها هي، من جهة، والنشاطات السياسية والاستيطانية التي تقوم بها الحركة الصهيونية، بتنسيق مع حكومتي الانتداب ولندن، من جهة أُخرى. فهذه الحركة رأت في الحرب العالمية الأولى فرصتها لتحقيق غاياتها في إقامة دولة يهودية، تكون «باليهود ومنهم وإليهم»، وبالتنسيق مع بريطانيا، وبالاستناد إلى دعم الولايات المتحدة، فراحت بعد الحرب تغذ الخطى نحو ذلك الهدف. وإلى جانب النشاط الكبير على الصعيد الدولي، داخل مؤتمر السلام وخارجه، فقد سارعت إلى لملمة أوضاعها التنظيمية، وتشكيل المؤسسات والهيئات التي من خلالها يمكن تهيئة الوضع الصهيوني الذاتي لأداء المهمات المطلوبة منه. وإذ تبلورت الحركة الصهيونية، شكلاً ومضموناً، في أعوام الانتداب الأولى، إلاّ إنه كان عليها أن تنتظر حرباً عالمية ثانية لتصل إلى إقامة دولتها اليهودية ـ إسرائيل.

تشكيل المؤسسات الاستيطانية

منذ مؤتمر فيينا (١٩١٣م) لم تعقد المنظمة الصهيونية العالمية مؤتمرها الدوري بسبب الحرب. وفي هذه الأعوام، فرضت قيادة الأمر الواقع نفسها على العمل الصهيوني، فبرز حاييم وايزمن في بريطانيا، ولويس براندايس في الولايات المتحدة، وناحوم سوكولوف في فرنسا. وإزاء المهمات الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب، من جهة، والطعن في شرعية قيادة العمل الصهيوني، وبروز أصوات يهودية وبريطانية تعارض وعد بلفور والانتداب، بينما المشروع الصهيوني مطروح في مؤتمر السلام، من جهة أُخرى، رأت تلك القيادة ضرورة إضفاء الشرعية على موقعها وعملها. وبعد مؤتمر سان ريمو، أصدرت دعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي موسع، واختارت لندن مكاناً له، تقديراً لحكومة بريطانيا على دعمها للمشروع الصهيوني، وجهودها في تأمين الانتداب على فلسطين. كما أرادت المنظمة الصهيونية أن يكون انعقاد المؤتمر مناسبة لحملة إعلامية في أوساط الرأي العام البريطاني، تقوي موقف المؤيدين للصهيونية ضد معارضيها، في المؤسسة البريطانية الحاكمة وخارجها.

وانعقد مؤتمر لندن في مطلع تموز/ يوليو ١٩٢٠م، وكان من أهم المؤتمرات الصهيونية على الإطلاق. وحضرته وفود كثيرة، بينها وفد كبير من الولايات المتحدة، على رأسه لويس براندايس، يرافقه صهره، فيلكس فرانكفورتر، والحاخام وايز وغيرهما. وترأس براندايس جلسة الافتتاح، وألقى خطاباً أجمل فيه منجزات النشاط

الصهيوني حتى نهاية الحرب الأولى، وقال: «لقد تم إنجاز العمل العظيم الذي بدأه هيرتسل في سان ريمو، وتكللت الجهود الرامية إلى الحصول على اعتراف بالوطن اليهودي في فلسطين. . . بالنجاح.»[١٨] وتلاه ناحوم سوكولوف، الذي أعلن وسط حماسة الحاضرين، «أن صفحة السياسة قد انطوت عملياً وبدأت صفحة جديدة الآن هي صفحة تحقيق أمانينا. فالصفحة الأولى لم نكتبها نحن بل أولئك الذين كان بيدهم زمام الأمر لفتح أبواب البلد أمّا الصفحة التالية فلن يكتبها أحد سوانا.»[١٩] وكان هذا المؤتمر معلماً بارزاً في العمل الصهيوني، سواء لناحية تبلور فكرة المشروع، أو المضمون السياسي له، أو الصيغ التنظيمية التي يتجسد من خلالها، في فلسطين والخارج.

وطرحت في المؤتمر فكرة تنصيب برانديس رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، لكنه اعتذر، مشدداً أنه يستطيع خدمة المشروع الصهيوني من موقعه في المؤسسة الأميركية أكثر. ولذلك استبدلت الفكرة بانتخابه رئيساً فخرياً، وقبل المنصب، إلاّ إنه عاد وتراجع بعد يومين من المداولات الساخنة بين قادة العمل الصهيوني. وأكد برانديس علناً أنه لا يستطيع بعد أن يتحمل مسؤولية في المنظمة الصهيونية العالمية، بسبب الأساليب الملتوية التي يعتمدها وايزمن. والواضح أن خلافاً اندلع بين الاثنين بشأن طبيعة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والصيغة التي يجب أن يأخذها، وشكل ارتباطه باليهود في العالم، وتحديداً دور رأس المال اليهودي الأميركي، الذي لم يعتنق أصحابه الصهيونية عقيدة، لاعتبارات موقعهم في المؤسسة الاقتصادية الأميركية. وقد تمحور الخلاف بين برانديس ومؤيديه، من جهة، وبين وايزمن وأنصاره، من جهة أُخرى، بشأن طبيعة الصندوق التأسيسي (كيرن هيسود)، الذي تقررت إقامته في هذا المؤتمر، ليكون الذراع المالية للمنظمة الصهيونية العالمية.

وكان الخلاف بين برانديس ووايزمن يعبر عن وجهتي نظر متباينتين بشأن طبيعة العلاقة بين الاستيطان الصهيوني في فلسطين ويهود العالم، من جهة، وبينه وبين المراكز الإمبريالية، من جهة أُخرى. ومن هنا، دار جدل بشأن طبيعة الصندوق التأسيسي، ومقدار تركيز نشاطاته في فلسطين، والعلاقة التي يجب أن تقوم بين الصندوق والمنظمة الصهيونية. وأصرّت مجموعة وايزمن على الطابع «القومي» للصندوق، وبالتالي وضعه تحت سلطة المنظمة الصهيونية العالمية. في المقابل،

---

(١٨) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

رأت جماعة برانديس أن يقوم الصندوق بتمويل مشاريع الاستيطان بصورة محددة، وعلى أساس علاقة رأسمالية، ويخضع لسلطة المنظمة الصهيونية الأميركية، الممول الرئيسي للصندوق. وقد نجح وايزمن في تثبيت رأيه، على الرغم من أن معظم الأموال الواردة إليه جاءت من الولايات المتحدة. واعتزل برانديس مهماته في المنظمة الصهيونية، وانتُخب وايزمن رئيساً لها، وناحوم سوكولوف رئيساً للجنتها التنفيذية. وبذلك هيمنت سياسة وايزمن على عمل المنظمة الصهيونية العالمية.

ولدى عودته إلى الولايات المتحدة بعد المؤتمر، كتب برانديس مذكرة إلى المنظمة الصهيونية الأميركية، جاء فيها ما يلي: «لقد وصلنا إلى مفترق طرق... فلم نعد حركة دعاوية إلاّ بالدعاية المنبثقة من فهم الواقع وإنجاز مشاريع ملموسة. وإضافة إلى ذلك، فعلينا ألاّ نغفل حقيقة أن مخططاتنا يجب أن تكون بالصورة التي تستدعي التعاون الكامل من اليهود كلهم، أولئك الذين لا يريدون بناء المنظمة الصهيونية، ولكنهم يريدون المشاركة معها في إعمار فلسطين... إن المسؤولية في فلسطين بالمستقبل القريب يجب أن تترك للدكتور وايزمن ويهود بريطانيا بصورة رئيسية، ولا يجوز لأي اعتبار أن يسمح بأخذ تلك المسؤولية عن عاتقهم.»[٢٠] وفعلاً، فإنه بعد مؤتمر لندن، الذي لم يكن مؤتمراً عادياً، تولت المنظمة الصهيونية البريطانية قيادة العمل الصهيوني اليومي، بما في ذلك الإشراف على الاستيطان وإدارة مؤسساته في فلسطين، تحت الانتداب البريطاني. وتراجع في الظاهر دور المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة، الأمر الذي عبر عن تراجع دور الاحتكارات الأميركية في الشرق الأوسط لمصلحة الاحتكارات الأوروبية.

في هذه المرحلة، تبلورت ملامح المرتكزات الاستراتيجية للمشروع الصهيوني بشقيه ـ الإمبريالي واليهودي. فقد تبنت بريطانيا هذا المشروع لأغراضها الاستعمارية، وأصبحت البلد الأم بالنسبة إليه. وبعد تكريس وعد بلفور في ميثاق عصبة الأمم، وصك الانتداب ومعاهدة لوزان، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، واتباعها لوزارة المستعمرات، قامت بريطانيا بكل ما هو مطلوب منها في تلك المرحلة. وقد أقرّ بذلك ناحوم سوكولوف في مؤتمر لندن، حين أكد أن الإنجازات التي تحققت للصهيونية كانت بفعل القوة التي تملك زمام الأمور. وتصدرت بريطانيا تبني المشروع الصهيوني، وتراجعت الولايات المتحدة مرحلياً، لكنها لم تستسلم للأمر الواقع. ويعبر نجاح وايزمن في تولي رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية، وليس برانديس، عن

---

(٢٠) John & Hadawi, *op. cit.*, Vol. I, p. 163.

هذه الحقيقة. وبناء عليه، تقرر أن يكون مركز المنظمة في لندن، وله فروع في فلسطين والولايات المتحدة ودول أُخرى. وإذ توفرت للحركة الصهيونية الظروف الموضوعية المواتية جداً على الصعيد الدولي، فإنها ذاتياً لم تكن مهيّأة لنقل مشروعها من الإطار النظري إلى الصعيد العملي. وقد شكلت هذه الثغرة خطراً على المشروع الصهيوني، تحركت المنظمة لتلافيه بسد هذه الثغرة ـ يهودياً وتنظيمياً.

ولعل الإجماع الذي تمتع به المشروع الصهيوني في المراكز الإمبريالية بعد الحرب العالمية الأولى، لا يوازيه إلاّ استنكاف اليهود عنه، ورفضهم الانجرار وراء دعاته، الأمر الذي راح يثير الشكوك حول جدوى المشروع وصدقية القائمين عليه، حتى داخل الحكومة البريطانية. وبعد مضي عشرة أعوام على وعد بلفور، اعترف وايزمن (١٩٢٧م) أن هذا الوعد «كان مبنياً على الهواء.» ومضى يقول إنه كان يرتعد خشية أن تسأله الحكومة البريطانية عن مقدار تأييد اليهود للحركة الصهيونية. فهي كانت تعلم «أن اليهود ضدنا. . . وكنا وحدنا نقف على جزيرة صغيرة، مجموعة قليلة من اليهود ذوي ماضٍ أجنبي.» وفي مذكرة سرية، رفعها إلى حكومته، يقول سير إدوين مونتاغو، الوزير اليهودي الوحيد في الوزارة البريطانية التي أصدرت وعد بلفور، وهو أيضاً الوزير الوحيد الذي عارضه، أن اليهود من أصل أجنبي، قد أدّوا دوراً ملحوظاً في الحركة الصهيونية في إنكلترا. ومن هؤلاء عدّد مونتاغو الدكتور غاستنر (من رومانيا) والدكتور هيرتز (من النمسا) والدكتور وايزمن (من روسيا).[(٢١)]

إن الفارق الكبير بين تأييد الدول الكبرى للمشروع الصهيوني وحماسة الجماعات اليهودية له، إن دل على شيء فعلى الطبيعة الإمبريالية لهذا المشروع، وعلى عدم التكافؤ فيه بين شقيه، الإمبريالي واليهودي، وأن الأول هو الغالب عليه. وكان وايزمن ونظراؤه يرون أن حل هذه المسألة يجب أن يأتي «من أعلى»، من ناحية الدول الإمبريالية، وعبر دورها في تسخير اليهود لخدمة مصالحها، عن طريق وساطة المنظمة الصهيونية. وكانت الاستراتيجية التي وضعها نشطاء العمل الصهيوني تآمرية في أساسها على الجماعات اليهودية لتهجيرها إلى فلسطين. وهذا ما فعلته الحركة الصهيونية لاحقاً. ويذكر وايزمن أنه عندما أعرب له أحد المسؤولين البريطانيين عن دهشته للموقف المناهض للصهيونية، الذي يتخذه قادة يهود بريطانيا، أكد له وايزمن أن لديه خطة لشن الهجوم عليهم «من أعلى». وتكهن وايزمن أنه بمجرد الاعتراف بفلسطين «وطناً قومياً يهودياً»، فإن هؤلاء سيوافقون على الحل الصهيوني،

---

(٢١) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ ـ ٤١.

وسينخرطون هم أنفسهم في صفوف الحركة الصهيونية في الوقت الملائم. لكن تكهنات وايزمن لم تتحقق كما كان يتوقع، وتبني بريطانيا للمشروع الصهيوني لم يحرك بين يهودها موجة من الهجرة إلى فلسطين.

إلاّ إنه بعد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإقرار ذلك في عصبة الأمم، وبالتالي تصاعد وتيرة النشاط الصهيوني في فلسطين، تغلبت المنظمة الصهيونية العالمية على المعارضة اليهودية لها، وأصبحت تنطق باسم اليهود أينما كانوا، بغض النظر عن رأيهم في الموضوع. وراحت هذه المنظمة تقدم نفسها على الصعيد الدولي ممثلة ليهود العالم، وجرى الاعتراف بها على هذا الأساس على نطاق دولي واسع ومؤثر. وبرزت المنظمة الصهيونية البريطانية بزعامة وايزمن، متحالفة مع التيار الصهيوني العملي، الذي راح يتولى قيادة الاستيطان الفعلي في فلسطين. وبنى وايزمن استراتيجية عمله على محور لندن ـ واشنطن، إذ استغل موقعه على رأس المنظمة الصهيونية في لندن، لتوسيع نطاق تأثيره وشبكة علاقاته على الساحة الأميركية، مجيِّراً هذه العلاقات لتطوير موقعه وتقويته في لندن، وتوظيف ذلك كله في خدمة توطيد أركان الاستيطان في فلسطين. ومع ذلك، فإن النجاح السياسي الذي حققه وايزمن، وحتى على الساحة الأميركية، متجاوزاً برانديس، ظلت تنقصه الترجمة العملية على الأرض، بما يعطي الصدقية للمشروع الصهيوني، ويبرِّر الدعم الإمبريالي له.

وفي إطار «الهجوم من أعلى»، تقدمت المنظمة الصهيونية، بعد تأمين الشق الإمبريالي من مشروعها، إلى بناء الشق اليهودي ـ الاستيطاني. فعمدت إلى تشكيل الهيئات والمؤسسات الضرورية لتهويد فلسطين، وتحويلها إلى «وطن قومي يهودي»، وذلك على الصعد الثلاثة ـ السلطة والشعب والأرض. ولأن الحركة الصهيونية كانت مفبركة ومصطنعة، فقد انطلقت من تشكيل السلطة، خلافاً لتبلور الكيانات السياسية في عصر القوميات. وقد بدأ ذلك في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل ١٨٩٧م)، إلاّ إن الأوضاع بعد الحرب أصبحت تتطلب تطويراً للهيئات الصهيونية السلطوية. وكان من أولويات هذه السلطة تكوين قاعدة شعبية لها، إذ إنها لم تنشأ في أوساط التجمعات اليهودية، بل هبطت عليها من أعلى. وكذلك، كان على تلك السلطة أن تغتصب رقعة الأرض التي تنوي إقامة كيانها السياسي عليها، إذ إنها تبلورت في كواليس المراكز الإمبريالية، وليس في فلسطين. وهذه الخصائص الأساسية للحركة الصهيونية، هي التي تسم مشروعها الاستيطاني بالإمبريالية والعنصرية، وخصوصاً أنه يقوم على تغييب أهل البلد الأصليين وإجلائهم عن وطنهم، وقطع صلتهم التاريخية به.

لقد ضمن صك الانتداب الاعتراف بالمنظمة الصهيونية كوكالة يهودية ملائمة للتعاون مع حكومة الانتداب في إعداد فلسطين لتصبح «وطناً قومياً يهودياً». وبناء عليه، كان لا بدّ من تطوير المؤسسات الصهيونية التي كانت قائمة قبل الحرب، لتتلاءم مع الأهداف المتوخاة من الوضع الذي تشكل بعد الحرب. لكن الوكالة اليهودية المعروفة بهذا الاسم (هسوخنوت هيهوديت)، لم تتشكل إلاّ سنة ١٩٢٩م، لأسباب تتعلق بالخلاف داخل الحركة الصهيونية، بشأن العلاقة مع اليهود غير الصهيونيين، وبالتالي مشاركتهم في هذه الهيئة العامة. ومنذ الاحتلال البريطاني (١٩١٨م)، كانت هناك «لجنة موقتة» (فاعد زماني)، تتولى تنسيق شؤون المستوطنين اليهود مع الإدارة العسكرية. ومع انعقاد مؤتمر السلام، بدأ المستوطنون يعدون لانتخاب «مؤتمر ممثلين» (أسيفات هنفحاريم)، وتمّ ذلك في نيسان/ أبريل ١٩٢٠م. وانبثقت من هذا المجلس لجنة وطنية (فاعد لئومي)، أصبحت تمثل المستوطنين في فلسطين إزاء حكومة الانتداب. وعلاوة على ذلك، تشكلت سلطات محلية، استحوذت على صلاحيات واسعة في شؤون التعليم والخدمات واستيعاب المهاجرين وتنظيم المستعمرات، وحتى المسؤولية عن الأمن فيها والدفاع عنها، وبالتالي تشكيل منظمات مسلحة، تطورت لاحقاً لتشكل «الهاغاناه» (منظمة الدفاع)، وغيرها من العصابات الصهيونية الإرهابية.

والوكالة اليهودية هي الذراع التنفيذية للحركة الصهيونية، واسمها الكامل «المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية». ومعلوم أن المنظمة الصهيونية، التي كانت تعمل على صعيد عالمي، عمدت إلى تشكيل هيئات لها في دول متعددة، وأطلقت عليها تسميات متمايزة في الظاهر للتمويه على نشاطاتها، وللتحايل على القوانين السارية في تلك الدول. ولكن رئيس المنظمة الصهيونية هو رئيس الوكالة اليهودية، والمؤتمر الصهيوني العالمي هو الذي يجمع بين كل هذه الهيئات. وقد اعترف صك الانتداب بالمنظمة الصهيونية على أنها الوكالة اليهودية المشار إليها في متنه، والتي مُنحت صلاحية التعاون مع حكومة الانتداب بهدف إنشاء «الوطن القومي اليهودي». وبناء عليه، فقد مارست المنظمة الصهيونية العالمية مباشرة دور الوكالة اليهودية المشار إليها في صك الانتداب، بكل ما يتعلق بشؤون المستوطنين اليهود في فلسطين وسلطات الانتداب. واستمر الوضع كذلك في فترة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٩م، وخلالها تطورت الوكالة اليهودية في فلسطين لتصبح «حكومة داخل الحكومة»، بكل معنى الكلمة.

وفي مؤتمر لندن (١٩٢٠م)، انقسمت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية إلى

فرعين: أ) لجنة لندن، وحقل اختصاصها العمل السياسي؛ ب) لجنة فلسطين، لمتابعة النشاط الاستيطاني. وتحت الانتداب، راحت أهمية لجنة فلسطين تتعاظم بسبب المهمات الملقاة على عاتقها، إذ سرعان ما أصبحت تمثل المستوطنين سياسياً، سواء إزاء حكومة الانتداب، أو المنظمة الصهيونية العالمية، أو الخارج بصورة عامة. واللجنة التنفيذية، بفرعيها، هي الوكالة اليهودية التي اعترف بها صك الانتداب كهيئة استشارية لحكومة الانتداب. ومع أن سلطات الانتداب لم تنظر إلى الوكالة اليهودية كشريك في الحكم، إلاّ إن هذه الوكالة سرعان ما فرضت نفسها ممثلاً للمستوطنين إزاء تلك السلطات، وناطقاً باسمهم لدى حكومة بريطانيا وعصبة الأمم وغيرها من الهيئات الدولية، كما راحت تقيم علاقات ثنائية مع بعض الدول، وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأميركية. وبذلك تحولت الوكالة اليهودية، في ظل الانتداب البريطاني، إلى هيئة عالمية كبيرة، هي التي أدّى نشاطها إلى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين سنة ١٩٤٨م، وعندها تحول مجلسها التنفيذي إلى «حكومة إسرائيل المؤقتة»، وجهازها الإداري إلى جهاز «دولة إسرائيل»، التي أعلن رئيس الوكالة اليهودية، دافيد بن ـ غوريون، قيامها (١٩٤٨م).

وكانت الوكالة اليهودية عبر مكاتبها المنتشرة في جميع أنحاء العالم تقوم بجباية الأموال وتجنيد الدعم السياسي والاقتصادي لرفد النشاط الصهيوني في فلسطين. وفي مؤتمر لندن، دعا براندايس إلى إشراك اليهود غير الصهيونيين في الوكالة، فبرزت معارضة قوية للدعوة، وتأجل البت فيها. إلاّ إن حاييم وايزمن، رئيس المنظمة، نشط بين أصحاب رؤوس الأموال اليهود، وخصوصاً على الساحة الأميركية، ومهد الطريق أمام توسيع الوكالة، وإشراك غير الصهيونيين فيها (١٩٢٩م)، فأصبحت تدعى «الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين». ونتيجة ذلك انشقّ الجناح الصهيوني التنقيحي، بزعامة زئيف جابوتنسكي، عن المنظمة الصهيونية العالمية، وشكّل «المنظمة الصهيونية الجديدة». وفي البداية، ضمت الوكالة الموسعة عدداً من اليهود غير الصهيونيين، إلاّ إنه بحلول سنة ١٩٤٧م، أصبح جميع أعضائها صهيونيين، وأصبحت الوكالة والمنظمة شيئاً واحداً، رغم التسميات المتعددة. كما تقرر أن يكون رئيس المنظمة هو رئيس الوكالة، والمؤتمر الصهيوني هو مجلسها، واللجنة التنفيذية للوكالة هي اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. ولدى قيام الكيان الصهيوني (١٩٤٨م) أصبح رئيس المنظمة، حاييم وايزمن، الرئيس الأول لإسرائيل، ورئيس اللجنة التنفيذية، دافيد بن ـ غوريون، رئيس حكومة إسرائيل الأول، وسكرتير المكتب السياسي للمنظمة، موشيه شاريت (شرتوك) أصبح وزير خارجية إسرائيل الأول، وهكذا في المناصب الأُخرى.

لدى تشكيل الوكالة اليهودية في المؤتمر الصهيوني السادس عشر الذي عقد في زوريخ في ١٤ آب/أغسطس ١٩٢٩م، حدد الدستور مهماتها كالتالي: ١) تشجيع الهجرة اليهودية وتعزيزها؛ ٢) تلبية الحاجات الدينية اليهودية؛ ٣) تطوير اللغة العبرية وتنمية الثقافة اليهودية؛ ٤) امتلاك الأراضي لتوسيع رقعة الاستيطان اليهودي؛ ٥) رفع مستوى الاستيطان الزراعي. وإضافة إلى ذلك، اهتمت الوكالة بتشكيل عصابات مسلحة، بذريعة الدفاع عن المستوطنين وممتلكاتهم. ويتضح من ذلك أن المهمة المركزية للوكالة اليهودية هي تهويد فلسطين، عبر تهجير اليهود إليها وتوطينهم فيها. ولهذا الغرض عمدت إلى بناء المؤسسات التي تقوم بذلك عملياً. وفي دستور الوكالة يرد صراحة أن الأرض التي يتم وضع اليد عليها، تصبح خاصة «الشعب اليهودي»، وملكيتها تسجل باسم الصندوق القومي اليهودي، بهدف جعلها ملكاً غير قابل للتصرف لذلك الشعب. وفي الدستور أيضاً، أن الوكالة اليهودية ستنشّط الاستيطان الزراعي القائم على العمل العبري. وفي كل الأعمال التي تقوم بها الوكالة، يعتبر توظيف اليهود مسألة مبدئية. ومن أهم أدوات الوكالة على هذا الصعيد كان الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت) لتهويد الأرض، ونقابة العمال اليهود (الهستدروت) لتهويد الاقتصاد والعمل.

ومنذ أن تأسست سنة ١٩٢٠م، وإلى أن تحولت إلى «دولة إسرائيل» (١٩٤٨م) ظلت الوكالة اليهودية في فلسطين تطور مؤسساتها وتوسع نشاطها، لتغطي بأجهزتها جميع المهمات المطلوبة منها، وتصبح حكومة كاملة فعلاً. ومع نهاية الانتداب، أعلنت السيادة على الأراضي التي وقعت في أيديها، سواء تلك التي سلمتها لها حكومة الانتداب، أو التي احتلتها الهاغاناه بالقوة. وفي فلسطين، كانت للوكالة الدوائر التالية: المالية والسياسية والأمانة العامة والاقتصادية والهجرة والاستيطان والعمل والدائرة الفنية والإسكان والبحر وصيد الأسماك والتجارة والصناعة والحرفيين والتجار الصغار والأنباء والصحافة والإحصاء والأرشيف والتموين والنقل والمواصلات. ولها أقسام متخصصة، مثل استيعاب المهاجرين والبحث عن الأقارب وهجرة الشباب وتوطين الطبقة الوسطى والمحطة الزراعية للتجارب ومعهد البحوث الاقتصادية وتوطين اليهود الألمان وتوطين الجنود المسرحين، وغيرها. هذا طبعاً إلى جانب المؤسسات الكبيرة التي أُقرّ إنشاؤها في المؤتمرات الصهيونية، والتي كانت الوكالة اليهودية الموسعة تشرف على أعمالها.

وفي مؤتمر لندن تقرر أيضاً إنشاء الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرن هيسود)، ليكون الذراع المالية للمنظمة الصهيونية في مشروعها الاستيطاني بعد صدور وعد

بلفور، ودخول العمل الصهيوني مرحلة جديدة. وقد تضمن قرار إنشاء الصندوق ضرورة فرض «الضريبة الذاتية الصهيونية»، التي تلزم كل يهودي، بغض النظر عن موقفه من الصهيونية، أن يدفع «عشر» ما يملكه أو يكسبه إلى صندوق الأمة، الذي يقوم بتوظيف التبرعات والمساهمات المالية المتعددة، واستثمارها في مشروعات إنتاجية، لا تستهدف الربح في المقام الأول. وقد جاء في بيان الصندوق التأسيسي الموجه إلى يهود العالم، ما يلي:

> إن الانتداب على فلسطين، وهو تعهد وتحد للشعب اليهودي في آن واحد،
> أوشك أن يصبح جزءاً من قانون الأمم (يعني ميثاق عصبة الأمم). وها قد حانت لحظة تركيز الجهد اليهودي على بناء صرح الوطن القومي اليهودي..
> إن غرض الكيرن هايسود هو توطين اليهود في فلسطين وفقاً لخطة رائعة التنظيم،
> وبأعداد تتزايد باستمرار، وتمكين عمليات الهجرة من البدء دون تأخير..
> إذ لم تعد أبواب فلسطين مغلقة من الداخل، والمفتاح بيد الشعب اليهودي.[٢٢]

وقد سُجل الصندوق التأسيسي سنة ١٩٢١م كشركة بريطانية في لندن، وفي سنة ١٩٢٦م نقل مقرّه إلى القدس. وتعاون بصورة وثيقة مع الصندوق القومي اليهودي، وأصبح بعد قيام الوكالة اليهودية الموسعة (١٩٢٩م) الإدارة المالية الرئيسية لها، والمصدر الأكبر لتمويلها. وفي قرار إنشائه، خُصِّص ٢٠٪ من واردات الصندوق التأسيسي إلى الصندوق القومي اليهودي، كما تقرر صرف ثلث ما تبقى من أمواله على أعمال الهجرة والتعليم والخدمات الاجتماعية، بينما يخصص الثلثان المتبقيان لإنشاء المؤسسات العامة والمشاريع الاقتصادية. والواضح أن هذا الصندوق جاء ليدعم الصهيونية العملية، التي انتهجت سياسة التغلغل الاقتصادي والاستيلاء على فلسطين، عبر بسط السيطرة اليهودية على مقدراتها ومرافقها الاقتصادية. وفي الواقع، فقد قام بتمويل جميع نشاطات الوكالة اليهودية في فلسطين، في حقول الاستيطان والهجرة والاستيعاب والتعليم والأمن وشراء الأسلحة والهجرة غير الشرعية.

وفضلاً عن الأموال التي حوّلها إلى الصندوق القومي اليهودي، أي ٢٠٪ من

---

(٢٢) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

إيراداته، والتي ذهبت لشراء الأراضي واستصلاحها، فقد قام الصندوق التأسيسي بتمويل الكثير من النشاطات والهيئات والشركات الصهيونية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مكاتب الوكالة اليهودية في لندن ومنظمة هداسا الطبية وشركة كهرباء فلسطين وشركة البوتاس الفلسطينية ومشاريع مياه، أهمها شركة المياه القطرية (مكوروت)، ومشاريع ملاحة، مثل ميناء تل أبيب وشركة تسيم للنقل البحري، وشركة ال عال للنقل الجوي. وأنشأ الصندوق «بنك الرهونات العام» (١٩٢٢م)، كفرع لمصرف أنكلو ـ فلسطين، لتوفير القروض للمستوطنين لبناء المساكن في المدن. وقد رفدت مؤسسات صهيونية تمويلية أُخرى أعمال هذا الصندوق، ومنها: المجلس الاقتصادي والمالي، الذي عمل في فترة ١٩٢١ ـ ١٩٢٧م، ثم توقف ومؤسسة فلسطين الاقتصادية، التي أسسها القاضي براندايس لتعمل على أسس تجارية في حقل تنمية الصناعات الرئيسية في فلسطين والمؤسسة الصناعية والمالية لفلسطين، التي أنشأها رأسماليون يهود أميركيون (١٩٣٤م)، لتعمل على تطوير القطاع المصرفي الصناعي ـ اليهودي، وغير ذلك من المشاريع الصناعية.

وكان المؤتمر الصهيوني الثالث (١٨٩٩م) اتخذ قرار إنشاء صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، وتمّ تسجيله في لندن على أنه المصرف الصهيوني للاستعمار، بصفة شركة مساهمة محدودة. ويشير التعميم الذي أصدرته لجنة العمل الصهيوني آنذاك، أن الغرض من إنشاء المصرف أن يكون الجسر المالي الذي يقرب الحركة الصهيونية من الوصول إلى أهدافها. ورأى فيه هيرتسل وسيلة للتفاوض مع السلطان العثماني لنيل البراءة الدولية على فلسطين. وإذ لم تتحقق أهداف هيرتسل منه، فإن هذا المصرف تحوّل إلى البنك المركزي للمنظمة الصهيونية، ولإسرائيل لاحقاً، باسم بنك لئومي ليسرائيل. وحددت الفقرة الأولى من قانونه الأساسي مهماته كالتالي: أ) إيجاد مؤسسات صناعية وشركات للتأمين والملاحة في الشرق بالاعتماد على اليد العاملة اليهودية؛ ب) تدعيم المستعمرات اليهودية عن طريق تسليف القروض المالية أو الرهونات والكفالات، أو تغيير المستعمرين بعد شراء الأرض وفرزها إلى قطع؛ ج) مساندة المشاريع التجارية المتعددة في كل من فلسطين وسورية؛ د) بناء الخطوط الحديدية وغيرها من المنشاءات (في الشرق)؛ هـ) إنشاء البنوك والفروع المصرفية للغايات الوارد ذكرها من دون التقيد بمكان معين.

وللتغطية على نشاط صندوق الائتمان في فلسطين، قبل الحصول على البراءة الدولية، وهو ما كان يعارضه هيرتسل، فقد أُنشىء له فرع في يافا (١٩٠٣م)، باسم البنك الأنكلو ـ فلسطيني. وما لبث أن أصبح أكبر مصرف في البلد، وأنشأ له عدة

فروع في مدن: القدس والخليل وحيفا وصفد وطبرية. وتلفت النظر مبادرة المصرف إلى فتح فرع له في بيروت. وكانت الاعتبارات تنطلق من كون بيروت مركز الولاية العثمانية التي يتبع لها جزء كبير من فلسطين، ومن محاولة لإبعاد الشبهات عن علاقة البنك بفلسطين تحديداً، وكذلك لإجراء الصفقات مع بعض الملاكين اللبنانيين الغائبين عن الأراضي التي تخصهم في فلسطين. وخلال نصف قرن، أدّى هذا المصرف دوراً كبيراً في تنفيذ العمليات المالية للمنظمة الصهيونية في فلسطين، وفي إدارة تمويل مشاريعها الاستيطانية، إلى أن تحول (١٩٥١م) إلى بنك إسرائيل المركزي ـ بنك لئومي ليسرائيل ـ وهو المؤسسة الأم لبنك العمال (بنك هبوعاليم).

كما كان المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١م) قد اتخذ قرار إنشاء الصندوق القومي اليهودي، علماً أن فكرة تأسيسه تعود إلى بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين (١٨٨٤م). وقد نصّ قرار تأسيسه على أن تستخدم الأموال التي يحصل عليها من التبرعات اليهودية لشراء الأراضي واستصلاحها والاستيطان عليها. وبعد تأسيسه أُدخلت تعديلات على دستوره وأهدافه ونمط عمله، يمكن تلخيصها كالتالي: ١) الصندوق القومي اليهودي يجمع الأموال من كل اليهود لشراء «أرض يهودية» تعود ملكيتها إلى «الشعب اليهودي»؛ ٢) يتم شراء الأراضي في فلسطين والبلدان المجاورة فقط؛ ٣) تُشترى الأرض الزراعية والحدائق والغابات وجميع أنواع الأراضي الأُخرى؛ ٤) المساحات التي يتم امتلاكها تصبح غير قابلة للتصرف، ولا يجوز بيعها حتى للأفراد اليهود؛ ٥) هذه المساحات يمكن للصندوق تطويرها وتأجيرها فقط لليهود، ولفترة لا تزيد عن ٤٩ عاماً، ولا يجوز تأجيرها لغيرهم. وقد حقق الصندوق أول صفقة له سنة ١٩٠٥م بشراء ثلاث قطع من الأرض، تبلغ مساحتها ٥٦٠٠ دونم، وأقام القرية التعاونية الأولى (كيبوتس دغانيا)، على الأرض التي اشتراها بالقرب من بحيرة طبرية (١٩٠٩م).

وفي سنة ١٩٠٧م، جرى تسجيل الصندوق كشركة بريطانية في لندن، تعمل لامتلاك الأرض بالشراء والاستئجار أو التبادل، وذلك من أجل توطين اليهود فيها. وحتى سنة ١٩١٩م، كانت إنجازات الصندوق متواضعة، إذ بلغت ١٦,٣٦٦ دونماً فقط. وفي سنة ١٩٢٢م، وبناء على قرار مؤتمر لندن، نُقل مقرّ الصندوق إلى القدس، إذ توسعت نشاطاته بعد تأسيس الوكالة اليهودية، والدعم الذي تلقاه من الصندوق التأسيسي. وفي المؤتمر جرت مناقشة موسعة لسياسة الصندوق العقارية، وأُعلن «أن المبادىء الموجهة للسياسة الصهيونية بالنسبة إلى الأرض، هي نقل تلك المناطق التي يقام عليها الاستيطان الصهيوني إلى ملكية الشعب اليهودي العامة.»

وبينما لم تحظر الملكية الخاصة على الأرض، فإنه لم يجر تشجيعها عبر موارد المنظمة الصهيونية العالمية. كما أقرّ إمكان تجديد عقد إيجار الأرض لمدة ٤٩ سنة أُخرى، وهو قابل للتوارث، شرط عدم تقسيم الأرض بين الورثة، وشرط الإقامة على الأرض، وفلاحتها بالطاقة البشرية الذاتية، من دون عمل مأجور. كما تقرر أن يدفع المستأجر ضريبة ٢٪ من قيمة الأرض سنوياً، إذا كانت زراعية، و٤٪ إذا كانت في المناطق السكنية (المدن).

وفي الواقع، فإن انعقاد مؤتمر لندن في تموز/يوليو ١٩٢٠م تواكب مع استبدال الإدارة العسكرية في فلسطين بأُخرى مدنية. وفي أيلول/سبتمبر من تلك السنة، صدر «قانون نقل ملكية الأراضي»، وفي تشرين الأول/أكتوبر اللاحق، فُتحت دائرة تسجيل الأراضي التي كانت مغلقة منذ الاحتلال البريطاني (١٩١٧م). كما اعترفت حكومة الانتداب بالصندوق القومي اليهودي على أنه «مؤسسة ذات أهداف تخدم المصلحة العامة»، وتم تسجيله كشركة مخولة للعمل على شراء وتطوير الأراضي في فلسطين. وهكذا راحت ممتلكات الصندوق تتوسع من ٢٢,٣٦٣ دونماً في نهاية سنة ١٩٢٠م، إلى ٢٧٨,٦٢٧ دونماً في سنة ١٩٣٠م إلى ٥١٥,٩٥٠ دونماً في سنة ١٩٤٠م، وإلى ٩٣٦,٠٠٠ دونم في أيار/مايو ١٩٤٨. وبذلك كان الصندوق يملك لدى قيام إسرائيل ٣,٥٥٪ من مجموع مساحة فلسطين البالغة ٢٦,٣٢٣,٠٢٣ دونماً، و٥٤٪ من مجموع الأراضي التي يملكها اليهود، والبالغة مساحتها ١,٧٣٤,٠٠٠ دونم، والتي تعادل ٦,٥٩٪ من مجموع أراضي فلسطين.

ومن أهم المؤسسات الاستيطانية التي شكلت بعد مؤتمر لندن كانت النقابة العامة للعمال اليهود في أرض ـ إسرائيل (ههستدروت هكلاليت شل هعوفديم هعفريم بإيرتس ـ يسرائيل). وقد جاء تأسيس الهستدروت (كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠م) ليحدث نقلة نوعية في تطوير النقابات العمالية والمهنية التي سبقت ذلك، والتي بدأت في أثناء الهجرة الثانية (١٩٠٤ ـ ١٩١٨م). وقرار تشكيل الهستدروت توخى أن تكون هذه المؤسسة إحدى ركائز المشروع الصهيوني في فلسطين، بأهدافه الرامية إلى تهويدها، وبما ينسجم مع المرحلة الجديدة من العمل الصهيوني. فالهستدروت بالذات كانت ترمي إلى استكمال عمل المؤسسات الاستيطانية الأُخرى. وإذا كانت الوكالة اليهودية تعمل على تهويد السكان في فلسطين، عبر تهجير اليهود إليها، وتولي إدارة شؤون حياتهم فيها، والصندوق القومي يعمل على تهويد الأرض، فالهستدروت هي ركيزة تهويد العمل والسوق، وبالتالي الاقتصاد، تحت شعار «العمل العبري»، الذي رفعه المستوطنون، والذي يعني في الواقع مقاطعة العمل العربي، والسيطرة على

اقتصاد البلد، وإخراج السكان المحليين من دورته.

وفي مقدمة قرار تأسيس الهستدروت، الذي اتخذ في مؤتمر عقد في حيفا من ٤ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠م، ورد ما يلي: «إن هدف النقابة الموحدة لجميع العمال والفلاحين الذين يعيشون بعرق جبينهم، دون استغلال جهود الآخرين، أن تسير قدماً في عملية استيطان الأرض، وأن تتدخل في كل المسائل الاقتصادية والثقافية التي تمس العمل في فلسطين، وأن تبني مجتمع عمال يهودياً هناك.» وقد عبر رئيس حكومة إسرائيل الأول، بن - غوريون، عن طبيعة الهستدروت بقوله: «ليست الهستدروت نقابة عمالية ولا حزب سياسي، ولا هي تعاونية أو جمعية لتبادل المنفعة، إنها أكثر من ذلك. فالهستدروت هي اتحاد شعب يقوم ببناء موطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد، ومشاريع ومستعمرات جديدة، وحضارة جديدة. إنها اتحاد للمصلحين الاجتماعيين، لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضويته الخاصة، بل إلى المصير المشترك والمهمات المشتركة لجميع أعضائه في الحياة والموت.» وبذلك لا تكون الهستدروت نقابة عمالية، بقدر ما هي ركيزة استيطانية أساسية.[٢٣]

والهستدروت، إضافة إلى كونها نقابة العمال الكبرى في المشروع الصهيوني، وفي فترات محددة، النقابة العمالية الوحيدة، كانت من أرباب العمل، وأحياناً ربّ العمل الأكبر في ذلك المشروع. فقد نمت بسرعة كبيرة لتصبح الجسم الاقتصادي الرئيسي للمستوطنين، متخذة صيغة «قطاع عام». وبذلك لم تكن هيئة ممثلة للعمال في مواجهة أرباب العمل فحسب، بل كانت مستخدماً لقطاع واسع منهم أيضاً. ولا غرو، إذ انطلقت من فكرة «غزو سوق العمل»، ومن المبدأ الصهيوني الاستيطاني القائل بتهويد الاقتصاد - الإنتاج والتسويق والخدمات. وبصفتها هذه أدّت دوراً سياسياً مهماً في نشر الفكر الصهيوني والترويج له على الصعيد الدولي، عبر العلاقات التي أقامتها مع نقابات العمال العالمية. كما أدّت دوراً بارزاً في ترسيخ الثقافة الصهيونية بين المستوطنين، وساهمت في تمكينهم من نقل هذه الثقافة إلى حيز التطبيق العملي، عبر الكثير من المؤسسات والمنظمات والشركات والمرافق والمستعمرات الزراعية والأحياء السكنية في المدن. هذا إضافة إلى الخدمات الطبية والضمانات الاجتماعية والتسهيلات المالية.

وتتضح أهمية الهستدروت في المشروع الصهيوني من اتساع مجال نشاطها،

---

(٢٣) عبد الوهاب المسيري، «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية» (القاهرة، ١٩٧٤)، مادة «الهستدروت».

ومن حجم دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، داخل التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين وخارجه. فبمرور الزمن أصبحت تملك، منفردة، أو بالاشتراك مع رأس مال حكومي، خاص، أو أجنبي، عشرات الشركات الكبيرة، في حقول الإنتاج الصناعي والزراعي، وكذلك التسويق والتصدير والاستيراد والنقل البري والبحري والجوي، والبناء والاستثمارات الخارجية والصناعات التحويلية والاستهلاكية. هذا فضلاً عن دورها الكبير في بناء وتطوير الاستيطان الزراعي التعاوني. فالهستدروت تملك على سبيل المثال شركة «تنوفا» للتسويق الزراعي، و«هامشبير» للتسويق الصناعي والاستهلاكي، و«سوليل بونيه» للبناء و«كور» للصناعة الثقيلة، وغيرها. كما أن للهستدروت مؤسسات مالية: بنكاً وصندوق تسليف وشركة إسكان وشركة تأمين وصندوقاً للمرضى وصندوق ضمان اجتماعي، كما تملك صحفاً ومجلات ونوادي ثقافية ومسارح وغيرها.

ومن خلال نشاطها تبرز الهستدروت ليس كمنظم للعمال ورعاية مصالحهم في المشروع الصهيوني، وإنما كصانع للطبقة العاملة ذاتها، وكأداة للحركة الصهيونية في تهويد اقتصاد فلسطين. فمنذ البداية، تبنت شعار «العمل العبري»، الذي كان يعني في الحقيقة مقاطعة العمل العربي، وكذلك شعار «السوق اليهودية»، أي مقاطعة المنتوجات العربية. وقد نمت عضويتها بسرعة، فقفزت من ٤٤٣٣ لدى تأسيسها سنة ١٩٢٠م إلى ١٥,٢٧٥ سنة ١٩٢٦م، فإلى ٢٥,٣٧٨ سنة ١٩٣٠م، فإلى ٨٥,٨١٨ سنة ١٩٣٦، وإلى نحو ٢٠٠,٠٠٠ في نهاية عهد الانتداب (١٩٤٨م). وتوسع نشاطها لتصبح العمود الفقري لاقتصاد الاستيطان الصهيوني قبل قيام إسرائيل، وحتى بعده، إذ ظلت الهستدروت المستخدم الأكبر بعد الحكومة. وكذلك فقد قامت الهستدروت بإنشاء البنية التحتية للكيان الصهيوني قبل الإعلان عن استقلاله.

ولعل أكثر ما يكشف طبيعة الهستدروت الاستيطانية احتضانها منظمة «الهاغاناه» الإرهابية. فالنشاط الذي مارسته الهستدروت لتهويد فلسطين، كان لا بدّ من أن يصطدم بمقاومة الفلسطينيين، ذلك بأنه يرمي إلى نفي علاقتهم بوطنهم وتغييبهم عنه، وهذا لا يمكن أن يتم بالوسائل السلمية. وفي الواقع، فقد وعى قادة العمل الصهيوني مبكراً، أن مشروعهم لا يمكن أن يتجسد إلاّ من خلال استعمال العنف الفاشي المسلح ضد أهل البلد الأصليين. وحاول هؤلاء بناء قوة عسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب، عملوا على نقلها إلى فلسطين لتشكل نواة «الوطن القومي اليهودي» فيها. غير أن هذا المسعى اصطدم بمعارضة الإدارة العسكرية البريطانية، من جهة، وبعقبات تنظيمية صهيونية ذاتية، من جهة أُخرى. وفي إطار

الترتيبات الجديدة، ووضع فلسطين تحت الانتداب لتهيئتها كي تصبح «وطناً قومياً يهودياً»، وبالسرعة القصوى، فقد أصبح الأمر أكثر إلحاحاً. ومع اندلاع المقاومة العربية العنيفة للمشروع الصهيوني، توفرت الذريعة لدى قادة العمل الصهيوني لتشكيل منظمات مسلحة بحجة الدفاع عن المستوطنين، وسكتت إدارة الانتداب عن ذلك، بل شجعته ورعته أحياناً.

غير أن ضعف الاستيطان الصهيوني أثار جدلاً داخله بشأن جدوى تشكيل منظمات مسلحة، أخذاً في الاعتبار انعكاسات ذلك على مسار الصراع، وقدرة المستوطنين على الصمود في الاختبار. فكان هناك من أيّد الفكرة بحماسة، ولكن في المقابل، كان هناك من تحفظ عليها، ودعا إلى ترك مسألة أمن المستوطنين في أيدي سلطات الانتداب. لكن دعاة تشكيل المنظمات المسلحة كسبوا المعركة، متذرعين بأعمال المقاومة العربية للنشاط الاستيطاني، سواء إزاء التيار الصهيوني المعارض لتولي مسؤولية الأمن، أو تجاه سلطات الانتداب، التي لم تكن ترحب بالفكرة بوجه عام. وبعد تصفية المستعمرات في شمالي «إصبع الجليل» (١٩٢٠م)، قدم حاكم الجليل العسكري، كوكس، أسلحة للمستوطنين لمواجهة المقاومة العربية المتصاعدة، وجند الكثيرين منهم في «الشرطة الخاصة»، كما سمح لمجموعات «هشومير» بالتجول بسلاحها، تحت حجة حماية المستعمرات. وكذلك، أدّت الصدامات العنيفة في القدس (١٩٢٠م) إلى تعزيز موقف المتطرفين من قادة العمل الصهيوني، مثل زئيف جابوتنسكي وبنحاس روتنبرغ، للمطالبة بتشكيل مجموعات مسلحة علنية، بموافقة سلطات الانتداب، التي لم تستجب لذلك في البداية.

ومع أن السلطات البريطانية في فلسطين لم توافق رسمياً على تشكيل تلك المجموعات المسلحة، إلاّ إنها تشكلت، بصورة أو بأُخرى، في مناطق متعددة: القدس وتل أبيب والجليل. ولأسباب ذاتية ـ ضعف الاستيطان والتباين في وجهات النظر بين قيادته ـ وأُخرى موضوعية ـ معارضة السلطات البريطانية والمقاومة العربية ـ فقد ظلت هذه المجموعات تعمل على انفراد، ومن دون قيادة موحدة. غير أن حزب أحدوت هعفودا، الذي تأسس سنة ١٩١٩م، كحزب عمالي، وسيطر على الهستدروت بعد تأسيسه، تبنى في مؤتمره (١٣ ـ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠م) قراراً بتشكيل منظمة قطرية للدفاع ـ هاغاناه. فحلت محل منظمة هشومير، في إطار الهستدروت، وأخذت على عاتقها تشكيل منظمة عسكرية سرِّية، تعمل على تأمين منجزات المشروع الصهيوني عن طريق تحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي».

وبمرور الزمن، تحوّلت هذه المنظمة الإرهابية إلى جيش صهيوني، تولى سنة ١٩٤٨م فرض الأمر الواقع على فلسطين بقوة السلاح، وأرغم أهلها على النزوح والجلاء عن وطنهم. وقامت الهاغاناه، أكثر من أية مؤسسة استيطانية صهيونية أخرى، من حاضنتها في الهستدروت بحسم الصراع بشأن فلسطين سنة ١٩٤٨م، بالعنف المسلح، وليس بامتلاك الأرض، أو تهويد السكان والسوق.

وانطلاقاً من وعيهم لطبيعة مشروعهم الاستيطاني، فقد توصل قادة العمل الصهيوني إلى ضرورة استعمال العنف المسلح ضد الشعب الفلسطيني لإخضاعه لإملاءات ذلك المشروع. وبعد الحرب العالمية الأولى، بذل هؤلاء جهوداً كبيرة لحمل سلطات الاحتلال البريطاني على السماح للوكالة اليهودية بتوسيع الفرقة اليهودية ليصل عدد أفرادها إلى ٢٥,٠٠٠ رجل، فتكون الأداة التنفيذية لتحقيق وعد بلفور. وكانت هذه الفرقة، التي بلغ عدد أفرادها ٥٠٠٠ رجل، قد انتقلت في نهاية الحرب إلى فلسطين، لتكون في استقبال البعثة الصهيونية برئاسة وايزمن، ولتشارك، ولو اسمياً، في استكمال احتلال فلسطين، بما يدعم الدعوى الصهيونية عليها. لكن الإدارة البريطانية لم تتحمس للفكرة. وإزاء الأوضاع التي تشكلت في فلسطين، انقسم المعسكر الصهيوني بين دعاة تشكيل جيش علني بموافقة بريطانيا، يعمل على احتلال فلسطين بالقوة، وبين دعاة الانصراف إلى تسليح جماعات الهاغاناه، كمنظمة عسكرية سرية، تحت ستار الدفاع عن النفس، وترك المسؤولية الأمنية العامة في يد سلطات الاحتلال البريطاني.

وبينما تزعم زئيف جابوتنسكي التيار الداعي إلى تشكيل جيش علني، ونظم مجموعات مسلحة من دون ترخيص، فقد وقف الجناح الموالي لحاييم وايزمن مع الهاغاناه السرية. وبسبب الخلافات بين الفريقين بشأن هذه المسألة من جهة، وعدم حماسة المستوطنين للدفاع الذاتي، وخصوصاً في المستعمرات الكبيرة الأولى، لنقص الطاقة البشرية والموارد المالية، وعدم الثقة بقيادة الهاغاناه، من جهة أخرى، فقد تعثر تشكيل منظمة عسكرية واحدة بقيادة موحدة. وانصرفت الهستدروت، بزعامة دافيد بن - غوريون، سكرتيرها الأول، إلى تنظيم الهاغاناه العمالية السرية، بإشراف موشيه شاريت (شرتوك) ودافيد هكوهين وإلياهو غولومب. وتوجه هؤلاء إلى العمل على أسس مغايرة لتلك التي دعا إليها جابوتنسكي، وعمدوا إلى تشكيل وحدات مسلحة من العمال، وتوزيعها في مناطق متعددة. وظل التباين في وجهات النظر قائماً، وأدّى لاحقاً إلى انقسامات وتشكيل منظمات مستقلة عن الهاغاناه، تابعة للجناح التنقيحي. لكن الهاغاناه نفسها لم تحقق إنجازات كبيرة، لأسباب ذاتية وموضوعية، وخصوصاً

أن جناح وايزمن السائد في المنظمة الصهيونية، لم يكن يرغب في الصدام مع سلطات الانتداب، وأغلبية المستوطنين أرادت ترك مسألة الأمن في يد سلطات الانتداب، لعدم ثقتها بمنظمة الهاغاناه.

لكن سرّية الهاغاناه كانت شكلية فقط، إذ كانت السلطات البريطانية تعلم بوجودها، وتغض النظر عن نشاطها، بل اعتمدت عليها أحياناً في حفظ الأمن وزودتها بالأسلحة والمدربين. وبعد قرار مؤتمر حزب أحدوت هعفودا (١٩٢٠م)، بتشكيل وحدات دفاعية محلية، جاءت أحداث يافا في أيار/مايو ١٩٢١م لتدفع الهستدروت إلى توسيع إطار الهاغاناه، وتعيين لجنة إقليمية على رأسها باسم «مركز الدفاع». وكانت الشخصيتان المركزيتان في قيادة الهاغاناه هما: راحيل يَنَئيت (بن تسفي لاحقاً)، وإلياهو غولومب. كما ضمت القيادة ممثلين عن الأوساط المدنية في المستعمرات، إذ أصبحت تمثل الأحزاب الصهيونية والحركات الاستيطانية المتعددة. وعملت الهاغاناه على الحصول على السلاح بصور متعددة، بما فيها تهريبه وفي التدريب على استعماله وتمويل فعالياتها. وحتى سنة ١٩٢٩م، ظل تنظيم الهاغاناه يقوم أصلاً على أساس وحدات محلية، يقف على رأسها قادة محليون، وأعضاؤها على العموم ليسوا متفرغين للعمل العسكري، وينتمون إليها بصورة تطوعية، إلاّ في فترات احتدام الصراع واندلاع العنف.

وفي سنة ١٩٣٧م تشكلت «لجنة الهجرة غير الشرعية» (هموساد لعلياه بيت)، في اجتماع عقده قادة الهستدروت والهاغاناه في تل أبيب، وعرفت بالاسم المختصر (هموساد)، لتتولى أمر تنظيم عمليات الهجرة غير المشروعة. وكان التبرير لإقامة الموساد هو السياسة النازية إزاء اليهود في أوروبا، والضغط الاقتصادي والسياسي الذي يتعرض له هؤلاء في بولونيا ورومانيا، والقيود الشديدة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على هجرة اليهود إليها، وذلك بالتنسيق السري مع المنظمة الصهيونية لتوجيههم نحو فلسطين. وقد اتخذ الموساد مقرّه في باريس، نظراً إلى ملاءمة العاصمة الفرنسية كمركز لعملياته في أوروبا. وانتشر عملاؤه في العواصم الأوروبية، وأداروا منها نشاطاً سرّياً محكماً، بالتعاون أحياناً مع أجهزة الاستخبارات فيها، بمن في ذلك جهاز الاستخبارات النازي «الغستابو». ولم يتورع الموساد عن استعمال شتى الوسائل لتهجير يهود أوروبا إلى فلسطين. وعشية الحرب العالمية الثانية، وفي أثنائها وبعدها، نشط الموساد في عمله، الذي طال الأقطار العربية لتهجير يهودها إلى فلسطين. والموساد في النتيجة منظمة لخرق قانون الهجرة الفلسطيني، وإدخال المهاجرين اليهود إلى البلدة عنوة، أو خلسة، وبالتالي فقد أقام شبكة واسعة

من المؤسسات والهيئات والعلاقات السرية، ولجأ إلى صور متعددة من النشاطات الاستخبارية والإرهابية والتخريبية التي تخدم أهدافه، بما في ذلك ضد الجاليات اليهودية ذاتها.

وعدا ما تقدم من مؤسسات استيطانية رئيسية، فقد تأسست في لندن (١٩٢٠م) منظمة النساء الصهيونية العالمية (ويتسو)، لتخدم أغراض الصهيونية على الصعيد النسائي. ووجهت المنظمة اهتمامها لشؤون العناية بالمرأة والطفل والتدريب المهني والزراعي، وإقامة النوادي ومراكز الترفيه للشباب. وتبرز كذلك هداسا، منظمة النساء الصهيونيات في الولايات المتحدة. وكانت قد تأسست سنة ١٩١٢م، وقدمت خدمات طبية، ومراكز إرشاد للأمهات وغير ذلك. وفي الولايات المتحدة أيضاً، تأسس (١٩٢٧م) النداء اليهودي الموحّد، الذي اندمج (١٩٣٩م) مع لجنة التوزيع المشتركة اليهودية الأميركية، وعملا على جمع التبرعات وجباية الأموال لمصلحة المشروع الصهيوني على الساحة الأميركية. وفي سنة ١٩٣٩م، جرى تشكيل المؤتمر اليهودي العالمي في جنيف، وحل محل لجنة الوفود اليهودية، التي تشكلت (١٩١٩م) لتمثيل اليهود في مؤتمر السلام بباريس. وهذا المؤتمر يطرح نفسه ممثلاً لليهود في جميع أنحاء العالم. وقد ترأسه الحاخام الصهيوني الأميركي ستيفن وايز، وخلفه بعد موته (١٩٤٩م) ناحوم غولدمان، الذي جمع بين رئاسة المؤتمر اليهودي العالمي والمنظمة الصهيونية العالمية بعد قيام إسرائيل.

ويبرز نشاط المنظمة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى وعي قادتها لطبيعة المشروع الاستيطاني الذي أزمعوا على إقامته في فلسطين. وانطلاقاً من كونه مشروعاً مشتركاً مع إحدى القوى الإمبريالية أو أكثر، تحركوا بعد الحرب لتأمين هذا الشق من المشروع. وقد حققوا ذلك عبر تكريس وعد بلفور على الصعيد الدولي، ومن ثمّ وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ليشكل حاضنة للمشروع الاستيطاني، بدعم أميركي قوي، وتأييد دولي واسع النطاق. وبذلك توفرت الشروط اللازمة للشق الإمبريالي من المشروع المشترك، وبنيت الركيزة الأساسية في أمنه الاستراتيجي ـ العلاقة مع المركز الإمبريالي البريطاني. إلاّ إن المنظمة الصهيونية لم تحقق في المقابل نجاحاً موازياً على صعيد الشق اليهودي.. فإنشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، كان يتطلب تهويدها، وهذا غير ممكن من دون اليهود، الذين لم يهرعوا بأعداد كبيرة للهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، بحجم يجعل المشروع الصهيوني ظاهرة قابلة للحياة بقواها الذاتية. فعلى هذا الصعيد ـ تهويد فلسطين، كما تصورته الصهيونية ـ كان طموحها أكبر بكثير من قدرتها على الأداء.

وانسجاماً مع سياسة «الهجوم من أعلى» التي انتهجتها المنظمة الصهيونية، فقد سارعت إلى تشكيل المؤسسات التي اعتقدت أنه من خلالها يمكن تجسيد مشروعها الاستيطاني. فبدأت بتنظيم جهاز السلطة ـ الوكالة اليهودية بأطرها التنفيذية والتشريعية. ومن ثم أقامت مؤسسات تهويد فلسطين وتمويله، وكذلك وبالتعاون مع سلطات الانتداب، شكلت إدارة ذاتية لشؤون المستوطنين، كانت بمثابة حكومة خاصة داخل الحكومة العامة. كما بدأت بتشكيل منظمات إرهابية مسلحة، لتدعيم سياستها الاستيطانية بالقوة العسكرية. ومع ذلك، فقد ظلت إنجازاتها في فلسطين متواضعة خلال العشرينات. ويعود ذلك أصلاً إلى أنها لم تكن مهيّأة للسيطرة على البلد، حتى بمساعدة الانتداب. فقد كانت تعاني نقصاً بالطاقة البشرية، وعجزاً بالموارد المالية، الأمر الذي وضع أحياناً علامة استفهام على صدقيتها وفاعليتها، حتى في نظر القريبين منها.

أمّا العامل المهم الآخر الذي اصطدمت به الصهيونية في سعيها لتجسيد مشروعها، وبسرعة، فهو المقاومة العربية العنيفة، التي لم تكن تتوقعها، ولم تعد لها العدة. وحاولت أن توظف سلطات الانتداب في قمعها وإخضاعها، وبصورة فظة، أملتها عليها تطلعاتها المفرطة في غلوائها، من جهة، وعدم أهليتها الذاتية لتجسيد تلك التطلعات من جهة أُخرى. وإذ لم يكن في قدرتها تهويد فلسطين باليهود، فقد ارتأت تحقيق ذلك الغرض بتغييب شعبها عنها. فمارست الأوساط الصهيونية ضغوطاً على حكومة الانتداب للتضييق على العرب الفلسطينيين لتهجيرهم. وقامت وسائل الإعلام الصهيونية بحملة واسعة لتغييبهم حضارياً وثقافياً، وحتى لنفي وجودهم المادي الجسدي، وتشويه وجههم الحضاري بتحميلهم وزر ما لحق بالبلد من خراب، وأنها أصبحت صحراء قاحلة تستصرخ المستوطنين لإعمارها، كما ادعت أبواق الإعلام الصهيوني. وكان كلما زاد تواطؤ سلطات الانتداب مع الأهداف الصهيونية، وتحرك الطرفان لتجسيد وعد بلفور، ولّد ذلك ردة فعل مضادة من جانب العرب الفلسطينيين، وزاد في احتدام التناقض بين الطرفين في حركة لولبية متصاعدة، الأمر الذي رفع حدة المواجهة بينهما، وصولاً إلى الثورة.

سادساً: الطريق إلى الثورة

لقد تضافرت جهود حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، مع النشاط الصهيوني الاستيطاني المحموم لتهويدها ـ الأرض والشعب والسوق ـ على جعل ثورة السكان العرب المحليين مسألة حتمية. والشروط الموضوعية لمثل هذه الثورة

توفرت منذ البداية، إذ راح الانتداب والاستيطان يحثان الخطى نحو تغييب العرب الفلسطينيين عن وطنهم، كضرورة لتحقيق الهدف المعلن لهما ـ تحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي». وكان طبيعياً أن يرفض الفلسطينيون ذلك، وأن يقاوموه بما لديهم من طاقة على الفعل. وعلى هذا الصعيد، لم تتوفر لهذا الجزء من الأمة العربية، الذي عُزل عن عمقه الاستراتيجي بالتقسيمات الاستعمارية للوطن العربي بعد الحرب، المقومات الذاتية لإشعال الثورة. وإذ كانت حالة الوعي لأخطار المشروع الصهيوني متقدمة، فإن أوضاع الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية بعد الحرب، لم تكن مهيّأة لإدارة صراع مع الاستيطان والانتداب، بالمستوى نفسه من الحدة، الذي يتوازى مع درجة احتدام التناقض المتولد من الجمع بين هذه الأضداد في وحدة صراعية.

ولأن حكومة الانتداب لم تتطابق في أسلوب عملها تماماً مع الوكالة اليهودية، وذلك لحسابات بريطانيا الإقليمية والدولية، بينما الوكالة تستعجل وضع يدها على فلسطين من دون أن تكون مهيّأة لذلك، فقد اتخذ الصراع المثلث الجوانب آلية معينة، راحت تتكرر بحركة لولبية متصاعدة نحو الاحتدام وانفجار الثورة العربية (١٩٣٦م). فإزاء المقاومة العربية للهدف المشترك بين الانتداب والاستيطان، سلكت حكومة الانتداب سبيل التطويع السياسي المتأني، في مقابل النهج الذي اعتمدته الوكالة اليهودية، والذي يطالب حكومة الانتداب بفرض المشروع الصهيوني قسراً على الفلسطينيين. وعندما لم تستجب هذه الحكومة لمطالب الوكالة، كانت العلاقة تتوتر بينهما مرحلياً، فتهدأ المقاومة العربية مرحلياً أيضاً، ثم لا تلبث أن تتصاعد عندما يعاود الحليفان نشاطهما لتحقيق خطوة جديدة على طريق التهويد. وعندها، تتراجع حكومة الانتداب تكتيكياً، فتندفع الوكالة اليهودية قلقة على مصير مشروعها، وتتحرك على الصعيد الدولي، وخصوصاً على محور لندن ـ واشنطن، بينما تتوصل القيادة الفلسطينية، إلى تفاهم ما مع حكومة الانتداب، وتهدأ الأوضاع مرحلياً، وهكذا دواليك.

ولكن مع بداية الثلاثينات، راح الوضع يتفاقم نتيجة صعود النازية في ألمانيا، وبالتالي ازدياد حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالوضعين، الشرعي وغير الشرعي. فعمّ التململ جميع أنحاء فلسطين، وأُعلن الإضراب العام الذي دام ستة أشهر، وبالتالي اندلعت الثورة المسلحة (١٩٣٦م)، التي استمرت حتى إعلان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م). وفي الأعوام العشرين الفاصلة بين الحربين العالميتين، تبلورت الملامح الرئيسية للمشروع الصهيوني. فقد شُكلت أجهزة الحكم الذاتي اليهودي، إضافة إلى هيئات الوكالة اليهودية في لندن وفلسطين. وكذلك أُنشئت المؤسسات الاستيطانية التي تغطي جميع نواحي العمل اللازم لتهويد فلسطين. لكن

الاستيطان الصهيوني ظل بعيداً عن الأهلية لوضع اليد على البلد. وفي هذه الأثناء جرى تراجع في السياسة البريطانية تجاه المشروع الصهيوني، على قاعدة وعد بلفور، وصولاً إلى طرح مشاريع لتقسيم فلسطين، بعد فصلها عن شرق الأردن، الأمر الذي لم يرُق للحركة الصهيونية، ولم يرضَ عنه الفلسطينيون. فتصاعدت المقاومة العربية، واتجهت الصهيونية أكثر فأكثر نحو الولايات المتحدة لصوغ علاقات جديدة، تكون على حساب الصلة التاريخية للمشروع الصهيوني ببريطانيا.

في كانون الثاني/يناير ١٩٢١م، نقلت الحكومة البريطانية إدارة فلسطين من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات، التي تولاها آنذاك ونستون تشرشل. وكان المندوب السامي، صامويل، مسؤولاً أمامه وبحاجة إلى موافقته على إجراءات حكومة الانتداب وميزانيتها. وإلى جانب المندوب السامي هيئة تنفيذية تعيّنها الحكومة البريطانية. ولدى وصوله إلى فلسطين، كان صامويل متحمساً لتجسيد وعد بلفور. فبادر إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز الاستيطان الصهيوني. وأصدر «قانون الهجرة» (١٩٢٠م)، الذي أعطاه سلطة السماح لمن أراد، بالدخول إلى البلد، وإخراج من أراد هو منها. وحدد عدد المهاجرين اليهود إليها بـ ١٦,٥٠٠ سنوياً. وكذلك سنّ قانون «نقل ملكية الأراضي» الذي سهل عمليات البيع، وقانون «الأراضي المحلولة» و«الأراضي الموات»، اللذين يخدمان الأهداف الصهيونية، ويضيقان الخناق على الفلاحين العرب، ويزيدان عبء الضرائب عليهم.

وقد أدّت المنظمة الصهيونية دوراً كبيراً في تشكيل حكومة الانتداب، عبر علاقاتها بأركان الحكومة البريطانية، بما في ذلك تعيين صامويل نفسه مندوباً سامياً. وضمت حكومة الانتداب الأولى عدداً من اليهود البريطانيين الموالين للصهيونية، تولوا المناصب المهمة فيها، ومنهم: نورمان بنتوتش، النائب العام، وألبرت حايمسون، مسؤول دائرة الهجرة، وماكس نوروك، مساعد سكرتير الحكومة الأول. وكان التعاون بين هؤلاء الأربعة كفيلاً بتمرير كل قانون يرونه ملائماً في خدمة الصهيونية. وكذلك، عيّنت الوكالة اليهودية الكولونيل اليهودي الصهيوني كيش ضابط ارتباط لها مع حكومة الانتداب، لاستغلال علاقاته. ولم تتدخل حكومة الانتداب في تشكيل هيئات الحكم الذاتي اليهودي، التي جرى انتخابها من قبل المستوطنين فقط. وبدرجة عالية من التطابق، تحركت إدارة صامويل بالتنسيق مع الوكالة اليهودية لتحقيق هدف الانتداب ـ تهويد فلسطين ـ متجاهلتين وجود شعبها عليها، فهب هذا، بما توفر لديه، للدفاع عن وجوده.

لكن ما كان لدى الشعب الفلسطيني لخوض هذا الصراع ضد تحالف الانتداب

والاستيطان قليل. فقد توفر لديه الوعي لخطر المشروع الصهيوني، والإرادة للتصدي له، لكنه ظل ينقصه التنظيم السياسي والاجتماعي اللازم لإدارة الصراع وكسبه. فالشعب الفلسطيني، بعد الحرب وما تحمل جراءها، وتقسيم بلاد الشام، وضرب مشروع الدولة العربية، وطرد فيصل من دمشق، ومحاصرة الحركة القومية فيها، لم يكن مهيّأً للوقوف وحده في وجه التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني. ومع أن روحه الكفاحية كانت عالية، واستعداده للتضحية كبيراً، غير أن نضاله تميّز بالعفوية والارتجال، وبالتالي تبعثر أوجه النشاط. وإذ برزت في داخله تنظيمات سياسية وأحزاب متعددة، لكنها لم تكن مؤهلة للقيام بعمل اللازم لدحر المشروع الصهيوني. وقد أدّى غياب القيادة الكفوءة دوراً رئيسياً في تقصير هذا النضال عن تحقيق غاياته في درء الخطر الصهيوني عن فلسطين. لكن نضال الشعب الفلسطيني، على عفويته، قد أخّر قيام الكيان الصهيوني إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٨م)، أي إنه صمد على الرغم من كل التضحيات في وجه التحالف الصهيوني ـ البريطاني، المدعوم أميركياً، مدة ثلاثين عاماً.

ولدى وصوله إلى القدس، دعا ساموبل وجهاء المنطقة إلى الاجتماع به يوم ٧ تموز/يوليو ١٩٢٠م، ووجهاء منطقة حيفا في اليوم التالي، ووعدهم بضمان الحرية والمساواة لجميع الأديان، وبالعمل على تطوير البلاد إدارياً واقتصادياً. وأعلن العفو عن الموقوفين والمطلوبين في «انتفاضة القدس» (١٩٢٠م)، بمن فيهم الحاج أمين الحسيني. كما سمح بعقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠م، الذي كانت مهمته وضع استراتيجية جديدة للعمل الوطني الفلسطيني في المرحلة الجديدة، بعد تقسيم بلاد الشام، وإنهاء حكومة فيصل (تموز/يوليو ١٩٢٠م). وترأس المؤتمر موسى كاظم الحسيني، وأكد البيان الصادر عنه «أن الحكومة غير شرعية، لأنها تمارس سلطة التشريع دون مجلس تمثيلي، وقبل أن يصدر القرار النهائي لعصبة الأمم.» واعترض البيان على اعتراف حكومة الانتداب بالمنظمة الصهيونية، واعتبار العبرية لغة رسمية، وفتح باب الهجرة إلى فلسطين. ووجه نقداً شديداً إلى المجلس الاستشاري الذي عينه المندوب السامي، وختم البيان بإعلان «ميثاق وطني»، ضمّ ثلاثة مبادىء: ١) استنكار السياسة الصهيونية بإقامة الوطن القومي على أساس تصريح بلفور؛ ٢) رفض مبدأ الهجرة اليهودية؛ ٣) إقامة حكومة تمثيلية.(٢٤)

---

(٢٤) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠٨ ـ ١٠٠٩.

وكان المؤتمر الفلسطيني الثالث، شكلاً ومضموناً، يمثل تراجعاً لدى الحركة الوطنية الفلسطينية على الصعيد القومي، واندفاعاً نحو التركيز على البعد الوطني، وذلك بفعل الواقع الذي تشكل بعد الحرب، كما أنه تعبير عن طبيعة الزعامة المحلية التي قادت العمل الوطني الفلسطيني في تلك المرحلة. لقد غاب عن بيان المؤتمر أي ذكر للاستقلال والوحدة مع سورية، وجرى التأكيد على مناهضة المشروع الصهيوني، كقاسم وطني مشترك، والمطالبة بالمشاركة في حكم البلاد عبر حكومة تمثيلية، كتعبير عن المصالح الذاتية والوطنية. وإذ لم تكن قرارات المؤتمر ترضي جيل الشباب الوطني المتحمس، الذي وجه إليها نقداً شديداً، فإن المندوب السامي كان يخشاها. وبناء عليه، دعا موسى كاظم الحسيني وخمسة من زملائه السياسيين، إلى لقاء معه بصفة شخصية، وبحث القضايا التي تشغل بالهم، كونه لا يعترف بالمؤتمر، وبالتالي باللجنة التنفيذية المنبثقة منه. وفي اللقاء، أكد صامويل أن مهمته تنحصر في تنفيذ سياسة حكومته، وليس صوغها. وهو مستعد للتفاهم معهم بشأن طريقة تجسيد وعد بلفور، ولكن ليس على مبدأ الالتزام به. وأعرب عن الاستعداد للاعتراف بهيئة عربية موازية لـ «المجلس الوطني اليهودي» في فلسطين.

وعندما تولى ونستون تشرشل وزارة المستعمرات (شباط/ فبراير ١٩٢١م) حدد هدفه بوضع سياسة شاملة ومتماسكة للشرق الأوسط، تسمح بسحب الجيوش البريطانية الكبيرة المتمركزة هناك. ولذلك عقد مؤتمر القاهرة (آذار/ مارس ١٩٢١م)، حيث تمّ التأكيد على التزام حكومة بريطانيا بوعد بلفور في فلسطين، مع فصل شرق الأردن عنها، ووضعه تحت إشراف المندوب السامي فيها، لكن من دون أن تسري عليه شروط الانتداب فيها، وتعيين عبد الله بن الحسين أميراً عليه. وفي مقابل معونة مالية يتلقاها سنوياً بمبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه استرليني، تعهد الأمير باحترام التزامات بريطانيا الدولية تجاه فرنسا في سورية والحركة الصهيونية في فلسطين. وبعد مؤتمر القاهرة، توجه تشرشل إلى فلسطين، والتقى هناك وفدين: الأول عربي، والثاني صهيوني. ولم يكن أي من الطرفين راضياً عن اللقاء. لقد تعامل تشرشل مع الوفد العربي باستخفاف، أثار حنقه، ومع الوفد الصهيوني بابتزاز، أثار قلقه، وخصوصاً بعد فصل شرق الأردن عن فلسطين، الأمر الذي لم يرق للصهيونيين.

وزيارة تشرشل إلى القاهرة وفلسطين، وما اتخذه في أثنائها من إجراءات، وما صدر عنه فيها من تصريحات، لم تساعد على تهدئة الأوضاع في فلسطين، بل على العكس، زادت التوتر حدة. ففي ١ أيار/ مايو ١٩٢١م وفي أثناء الاحتفال بعيد العمال

العالمي في تل أبيب ـ التي أُقيمت سنة ١٩٠٩م، شمال يافا، وظلت ضاحية منها إلى ١٩٢١م ـ اشتبكت مجموعتان صهيونيتان ـ اشتراكية وشيوعية ـ بشأن الشعارات المرفوعة، واتسع الاشتباك ليصل حيّ المنشية العربي في يافا، ومنه إلى المنطقة بأكملها. وبغض النظر عن الشرارة التي أشعلت ثورة يافا، والتي تتباين الروايات بشأنها، فإن التحقيقات الرسمية البريطانية في أسبابها (لجنة هايكرافت، قاضي القضاة في حكومة الانتداب) أكدت أنها تعود إلى استياء العرب من وعد بلفور، ومن الهجرة اليهودية، ومزاحمة اليهود لهم في وطنهم، ومحاباة الإنكليز للمستوطنين في المصالح والمرافق المتعددة. وبناء عليه، فالعرب قلقون على مصيرهم ومستقبلهم في وطنهم، وهم يرون في حكومة الانتداب عضداً للسياسة الصهيونية. وأوصت لجنة هايكرافت، بإدخال تعديلات على سياسة الانتداب، لكن أحداً لم يأخذ بها.

وتفيد التقارير أن المستوطنين هم الذين بدأوا بإطلاق النار، بينما هاجم العرب منزلاً مخصصاً للمهاجرين الجدد، إذ وقع معظم الإصابات بين اليهود، ٤٧ قتيلاً و١٤٦ جريحاً، بينما في الجانب العربي سقط ٤٨ شهيداً ونحو ٧٥ جريحاً، معظمهم برصاص القوات البريطانية. وخلال أسبوعين من الاشتباكات العنيفة، برز انحياز القوات الحكومية إلى جانب المستوطنين، الأمر الذي زاد في نقمة العرب. فتواصلت الاضطرابات، ورُفعت شعارات تطالب بالأسلحة للدفاع عن النفس في مواجهة المستوطنين المسلحين، وباستبدال القوات البريطانية التي شاركت في القتال بأُخرى هندية. وانتقلت الاشتباكات إلى المناطق المجاورة ليافا. وفي ٥ أيار/مايو ١٩٢١م، وقع اشتباك كبير بالقرب من مستعمرة بيتح تكفا (ملبس)، إذ تصدت القوات البريطانية للهجوم العربي، واستعملت ضده كل أنواع الأسلحة بحيازتها، فسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، وأُنقذت المستعمرة من التدمير. كما وصلت إلى ميناء يافا بارجتان بريطانيتان لإرهاب السكان.

وهزّت ثورة يافا المندوب السامي، كما فعلت بوزير المستعمرات، اللذين شعرا بخطورة الوضع أكثر ما كان يقدران. وفي اليوم السادس من الاضطرابات، أصدر صامويل أمراً بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في إيماءة لاسترضاء العرب وتهدئة الأوضاع، وفي إشارة واضحة إلى أن الهجرة هي السبب في حالة التوتر القائمة. وعندما احتج الصهيونيون على ذلك، اتهمهم صامويل بإدخال مهاجرين شيوعيين من أوروبا الشرقية إلى فلسطين وكتب بذلك إلى تشرشل. ووقف تشرشل وراء صامويل في ضبط الهجرة اليهودية، وتشديد الرقابة على هوية المهاجرين، وتحديد عددهم بما

يتلاءم مع قدرة البلد على الاستيعاب. وليس ذلك إلاّ لأن ساموِيل أحسّ بالخطر يهدد المشروع الصهيوني بمجمله، إذا لم يتم تدارك الوضع بخطوات تهدِّىء قلق الفلسطينيين. فطلب من تشرشل التسريع في تشكيل هيئات تمثيلية في فلسطين، والاعتراف بهيئة عربية قرينة لليهودية المنصوص عليها في صك الانتداب. لكن تشرشل لم يستجب، بل أشار على ساموِيل بالتسويف، واستغلال فرصة عيد ميلاد الملك، ليضمن خطابه في المناسبة (٣ حزيران/ يونيو ١٩٢١م) ما من شأنه تهدئة مخاوف العرب من سياسة بريطانيا القائمة على وعد بلفور. فأكد ساموِيل في الخطاب أن بريطانيا لا تفرض على الفلسطينيين سياسة مناقضة لمصالحهم الدينية والسياسية والاقتصادية.

لكن خطاب ساموِيل لم يغير كثيراً، لأنه لم يعالج أسباب التوتر بصورة جدية. وكانت لجنة هايكرافت أوردت في تقريرها، الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١م أن الاضطرابات تعود إلى الأسباب التالية: ١) معارضة الفلسطينيين للصهيونية ولسياسة الانتداب الرامية إلى تهويد فلسطين، وليس لمنفعة جميع سكانها؛ ٢) الامتيازات التي تتمتع بها الوكالة اليهودية بما يجعلها حكومة داخل حكومة، ٣) تدفق المهاجرين اليهود على البلاد، ضمن خطة سياسية للاستيلاء عليها؛ ٤) قلق العرب الفلسطينيين على مصيرهم، وسخطهم لحرمانهم من الاستقلال. وقال التقرير «إذا كان قد ظهر في البلاد شيء من شعور العرب ضد البريطانيين، فإنه يرجع إلى أن الحكومة مقرونة في أذهان العرب بتعضيد السياسة الصهيونية.» وبيّن التقرير وحدة الموقف الفلسطيني من الصهيونية لدى أبناء جميع الطوائف، وأشار إلى الوعي السياسي العميق لأخطار الصهيونية بين فئات الشعب الفلسطيني، وأوصت اللجنة بضرورة حماية حقوق هذا الشعب في وطنه إزاء النوايا الصهيونية، التي يجري التصريح عنها من قبل المسؤولين في الوكالة اليهودية، بأنه «ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد، هو اليهودي.»[٢٥]

وقدّر ساموِيل أن التسرع في تنفيذ سياسة «الوطن القومي اليهودي»، كما تطالب المنظمة الصهيونية، وتضغط على حكومتي لندن وفلسطين لفرضها قسراً على أهل البلد الأصليين، قد تؤدي إلى نتائج عكسية، تهدد مصير المشروع الصهيوني. وبناء عليه، ولامتصاص ردات الفعل في فلسطين ولتخفيف حدة المعارضة المتزايدة في لندن للانتداب وأهدافه، عزم ساموِيل على اتباع سياسة مرحلية، تتسم بالمرونة،

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٠٩ ـ ١٠١٠.

والاستجابة لبعض المطالب العربية، الأمر الذي أثار سخط الأغلبية في المنظمة الصهيونية. ونتيجة تقرير لجنة هايكرافت الذي كشف عن الاستياء الشعبي عميق الجذور وواسع النطاق لدى الشعب الفلسطيني من السياسة البريطانية، فقد مال ساموئيل إلى قبول بعض توصياتها، وذلك باتخاذ إجراءات تخفف من حالة التوتر التي تسود البلد عامة. وفي تقريره إلى تشرشل، عزا ساموئيل الاضطرابات إلى عوامل سياسية واقتصادية، زادتها الهجرة الصهيونية سوءاً. واقترح إقامة مؤسسات تمثيلية فلسطينية، والإسراع في المصادقة على الانتداب في لندن وعصبة الأمم، كما أوصى باستقبال وفد من أعضاء المؤتمر الفلسطيني الرابع.

أ) الكتاب الأبيض الأول

في إطار سياسة المناورة والمرحلية، توجه ساموئيل إلى زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية (من أعضاء المؤتمر الفلسطيني الثالث)، وطلب منهم العمل على تهدئة الأوضاع، فاستجابوا، وقاموا بدور فاعل على هذا الصعيد. وقدّر لهم ساموئيل ذلك، وأوصى باستقبال وفد منهم في لندن باحترام. وكان له ضلع في تثبيت الحاج أمين الحسيني خلفاً لشقيقه كامل أفندي الحسيني، بمنصب مفتي القدس، وبالتالي رئيس العلماء والمجلس الإسلامي الأعلى، على الرغم من دوره في أحداث العنف التي وقعت في القدس سنة ١٩٢٠م. ومن موقعه هذا، برز الحاج أمين في قيادة العمل الوطني الفلسطيني، وطالب ساموئيل الحركة الصهيونية باستبعاد العناصر الشيوعية من بين المهاجرين إلى فلسطين، وفرض الرقابة الشديدة على الهجرة اليهودية إليها. كما أوصى بالإسراع في إقامة مؤسسات تمثيلية، واقترح على تشرشل بذل الجهود للتوفيق بين الوفد الفلسطيني والمنظمة الصهيونية، في أثناء زيارة الوفد إلى لندن. وما يلفت الانتباه أن ساموئيل أوصى وزير المستعمرات بضرورة الحدّ من صلاحيات الوكالة اليهودية كما ترد في صك الانتداب، أو إضافة مادة مماثلة تؤمن اعترافاً مقابلاً بهيئة عربية.

بعد هذه الخطوات التي اتخذها ساموئيل لتهدئة الأوضاع، تحرك حاييم وايزمن في لندن لقطع الطريق على توجهات المندوب السامي. وبضغط منه على الحكومة، جرت مناقشة مسألة الانتداب على فلسطين، بهدف صوغ سياسة تعتمدها وزارة المستعمرات، وتكون على مسؤولية الحكومة كلها، التي لم تكن موحدة في رأيها بالنسبة إلى الموضوع. وفي نهاية المطاف، التزمت الحكومة بالانتداب على أساس وعد بلفور. وعلى الرغم من معارضته الأولية، عاد اللورد كيرزون، وزير الخارجية،

وقبل بالمشروع، معللاً ذلك بقوله: «إننا لا نستطيع التراجع الآن. وإذا فعلنا ذلك فإن الفرنسيين سيحلون محلنا، وعندها يصبحون على أعتاب مصر، وعلى أطراف القناة. وعدا ذلك، ففلسطين تحتاج إلى الموانىء والكهرباء، ويهود أميركا أغنياء، ويمكنهم دعم هذا التطوير. علينا أن نكون منصفين للعرب وحازمين معهم، من دون إظهار انحياز إلى الصهيونية يثير الشكوك بسوء النية لدينا.» ولدى مناقشة الموضوع في مجلس اللوردات، رُفض بأغلبية ٦٠ صوتاً في مقابل ٢٩ صوتاً، لكن قرار اللوردات هُزم في مجلس العموم، إذ طرحه تشرشل وتولى الدفاع عنه، معتبراً أن التصويت عليه هو تصويت على الثقة بالحكومة، فحصل على الأغلبية. وأصبح قرار الحكومة سياسية رسمية معتمدة.[٢٦]

وفي النقاش مع الحكومة البريطانية بشأن تشكيل هيئات تمثيلية، وافق وايزمن على التقدم البطيء في هذا المجال، في مقابل الإجراءات التالية: ١) فصل فلسطين عن «قيادة الشرق الأوسط» في القاهرة؛ ٢) إبعاد جميع الموظفين غير المتعاطفين مع الصهيونية من حكومة الانتداب؛ ٣) منح امتياز توليد الكهرباء إلى بنحاس روتنبرغ فوراً؛ ٤) معاقبة القرى التي هاجمت المستعمرات اليهودية بصورة تأديبية رادعة؛ ٥) منح المنظمة الصهيونية حق الإشراف على تأشيرات الهجرة اليهودية.[٢٧] وفي أثناء مناقشة مسألة الانتداب في الحكومة، تكلم تشرشل، من دون إظهار ميول شخصية، وورد في كلامه ما يلي: «إن الحالة في فلسطين تسبب لي الارتباك والقلق، فالبلاد بكاملها في حالة من الغليان، ولا تلقى السياسة الصهيونية قبولاً لدى أحد غير الصهيونيين أنفسهم. إن كلاً من الجانبين - العربي واليهودي - مسلح وماض في التسلح، ومستعد للانقضاض على الجانب الآخر... ولقد رفضنا حتى الآن، لمصلحة السياسة الصهيونية، منح العرب أية مؤسسة انتخابية. ومن الطبيعي أن يقارنوا معاملتهم هذه بتلك التي يلقاها إخوانهم في العراق. هذا بينما الدكتور وايزمن والصهيونيون غير راضين أبداً عن التقدم الذي حدث... وعما يدعونه من ضعف السير هربرت صامويل...: ويبدو لي أنه لا بدّ من أن يقوم مجلس الوزراء بمراجعة الحالة برمتها... إنني أبذل قصارى جهدي لتنفيذ وعد بلفور... وأنا مستعد للاستمرار في هذا الخط، إذا كان هذا هو قرار الوزارة الثابت.»[٢٨]

---

(٢٦) Michael J. Cohen, *Palestine to Israel, From Mandate to Independence* (London, 1988), pp. 13-15.

(٢٧) *Ibid.*, p. 13.

(٢٨) *Ibid.*

وأوضحت التحقيقات في أسباب ثورة يافا أن قمعها بالقوة، وحتى استمالة بعض الرموز القيادية في الحركة الوطنية الفلسطينية، عبر تقديم بعض الإغراءات لها، لن تحقق الاستقرار في البلد. فحالة التوتر ظلت تسود الأوضاع العامة فيها، بينما تصاعدت موجة الانتقادات لسياسة الحكومة في بريطانيا. وإذ راح ساموئيل يعزز اتصالاته مع زعماء الحركة الوطنية، ويستغل التناقضات بينهم، عمد تشرشل إلى طرح «الكتاب الأبيض»، الذي يحدد مرتكزات السياسة البريطانية في فلسطين. في المقابل، وبعد أحداث يافا وجوارها، التي أدّت الزعامة الفلسطينية دوراً في تهدئتها، ففقدت كثيراً من رصيدها الشعبي، وخصوصاً أنها لم تؤيد مقاطعة البضائع اليهودية كما طالبت قيادات شعبية شابة، دعت تلك الزعامة إلى عقد المؤتمر الفلسطيني الرابع. وانعقد المؤتمر (حزيران/ يونيو ١٩٢١م) في القدس، وأكد المطالب الوطنية والإصرار على مقاومة الصهيونية، وأعلن تمسكه بالوحدة السورية. لكن الخطوة الإجرائية التي اتخذها كانت انتخاب وفد للسفر إلى بريطانيا للمطالبة بالحقوق الفلسطينية.

وجاء المؤتمر الفلسطيني الرابع ليزيد في تركيز قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية على قضاياها القطرية، وعلى رأسها مسألة الحكم في ظل الانتداب. وكان طبيعياً أن تتوجه إلى الاتصال بالحكومة البريطانية، وبالأوساط السياسية في لندن، وربما بتشجيع من ساموئيل، الذي راح يبني آماله على التقريب بين تلك القيادة والمنظمة الصهيونية. فشجع إرسال وفد فلسطيني إلى لندن، وأوصى وزير المستعمرات بحسن استقباله ومعاملته، ومحاولة عقد لقاء بين الوفد وقادة العمل الصهيوني. في المقابل، طلب ساموئيل، واستجاب زعماء الحركة الوطنية لطلبه، إصدار بيان يدعو إلى التهدئة خلال المدة التي يمضيها الوفد في لندن. وفي الواقع، مالت الأوضاع إلى الهدوء بعد المؤتمر الرابع، وسفر الوفد إلى أوروبا، وخطاب ساموئيل لمناسبة ميلاد الملك، الذي صيغ بلهجة تصالحية، تهدف إلى تهدئة خواطر العرب، وتلطيف مخاوفهم من المشروع الصهيوني، وإشاعة الاستقرار في البلاد، عبر زرع الأوهام بشأن سياسة بريطانيا، ونتائج سفر الوفد إلى لندن، والإجراءات الموقتة بوضع قيود على الهجرة اليهودية.

لكن الوفد، الذي سافر مجرّداً من جميع عناصر القوة، ما عدا عدالة قضيته ومراهنة المندوب السامي على دوره في تهدئة المزاج الشعبي، لم يحقق إنجازاً كبيراً في لندن مع حكومة لويد جورج، التي مارست جميع أنواع الخداع على العرب في الحرب، كما في مؤتمر السلام بعدها. ونظراً إلى دورها في أحداث يافا، فقد خسرت الزعامة التقليدية الفلسطينية كثيراً من رصيدها الشعبي، وهي على أية حال

لم تكن منتخبة ديمقراطياً، وبالتالي لم تكن معبرة عن جماهير الشعب الفلسطيني، سياسياً وتنظيمياً، كما أنها لم تكن موحدة في موقفها من الانتداب، وقد انعزلت عن عمقها الاستراتيجي العربي. وفي الطريق إلى لندن، عرج الوفد على روما، حيث التقى البابا، الذي أبدى تعاطفه المعنوي مع الشعب الفلسطيني. أمّا في لندن، فقد كان مركز صنع القرار ليس في مصلحته، وخصوصاً أن وزير المستعمرات، تشرشل، الذي لم يكن يولي مسألة فلسطين أهمية كبيرة، لم يكن أيضاً بصدد تبني موقف الوفد في مواجهة مراكز القوى البريطانية والأميركية المتعاطفة مع الصهيونية، وذلك على الرغم من التساؤلات التي أُثيرت بشأن وعد بلفور والانتداب على فلسطين في مجلس اللوردات، وفي أوساط الرأي العام والصحافة البريطانيين.

وتشرشل، الذي كان في موقع الدفاع عن النفس داخل حكومته إزاء الاتهامات التي وجهها إليه قادة العمل الصهيوني وأنصارهم في المؤسسة البريطانية الحاكمة، تعامل مع الوفد الفلسطيني بجفاء فظ. وقبل أن يلتقي الوفد، تسلح بقرار الحكومة، الذي يلتزم بسياسة الانتداب القائمة على وعد بلفور. وما عدا بعض العلاقات العامة، وقرار مجلس اللوردات بعدم قبول صيغة الانتداب لأنها تخالف العهود التي قطعتها بريطانيا للعرب، والذي لا يلزم الحكومة بشيء، عاد الوفد الفلسطيني من سفرته الطويلة خالي الوفاض، إذ رفضت حكومة لويد جورج مطالبه. ونظراً إلى فشل الوفد في تحقيق شيء من الآمال التي عُلقت عليه، فقد اندلعت الاضطرابات في القدس لمناسبة ذكرى وعد بلفور (١٩٢١م)، وتبادل العرب والعصابات الصهيونية إطلاق النار، فقُتل ٥ من اليهود و٣ من العرب، وجرح ٢٦ آخرون، وقُمعت الاضطرابات على يد السلطة. وقد وضع ذلك الزعامة الفلسطينية التقليدية، التي راحت تميل إلى التعاطي مع الانتداب، وحتى مع المشروع الصهيوني، بمرونة معينة، في موقف حرج، وأصبح موقعها السياسي رهناً بقدرتها على انتزاع بعض المكاسب من الحكومة البريطانية.

لقد ذهب الوفد الفلسطيني إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني، وبقي فيها تسعة أشهر، قام في أثنائها بالسفر إلى جنيف لحضور اجتماع عصبة الأمم. ولكن كما في لندن، كذلك في جنيف، كانت حصيلة الجهد لا تذكر. وفي المقابلة الأولى له مع الوفد، لم يتردد تشرشل في تذكير أعضائه بأنه يستقبلهم كوفد غير رسمي، وبأنهم ما داموا يصرّون على إلغاء وعد بلفور، فليس لديه ما يمكن بحثه معهم، مؤكداً أنه على العرب القبول به كحقيقة، ومن ثمّ العمل على ألاّ يلحق تنفيذه الضرر بمصالحهم، ودعاهم إلى البحث في الترتيبات لتسيير الأمور بسلام في الأعوام

القادمة. وفي أثناء البحث في الوسائل التي تكفل حقوق العرب، أكد تشرشل بجلاء أن أية هيئة، أو مجلس تمثيلي، لن تكون لهما صلاحية الإشراف على الهجرة اليهودية، أو البت في أي أمر أساسي يتعلق بتنفيذ سياسة «الوطن القومي اليهودي». وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٢٢م، طرح تشرشل على الوفد مسودة دستور فلسطين، فرفض الوفد التعامل معه لأنه غير مخول بذلك. كما طرح على الوفد اللقاء مع قيادة العمل الصهيوني، فرفض ذلك أيضاً، لأنه لا يعترف بالمنظمة الصهيونية، مؤكداً أنه جاء إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية فقط.

وفي أثناء إقامته الطويلة في لندن، ونظراً إلى المعاملة السيئة التي لقيها الوفد هناك من قبل الحكومة البريطانية، احتدم الجدل بينه وبين تشرشل، الذي تميّز بالفظاظة في مخاطبة الوفد، وراحت المراسلات بينهما تتخذ لهجة قاسية. وقد بلغت ذروتها في رد تشرشل على رسالة للوفد، جاء فيه: ١) أن دستور فلسطين يجب أن يُبحث مع وفد رسمي منتخب، وأنتم لستم بهذه الصفة؛ ٢) أن وزير المستعمرات لا يمكنه بحث دستور فلسطين، وحتى مع وفد رسمي منتخب، إلاّ على أساس وعد بلفور؛ ٣) أن وزير المستعمرات لا يستطيع أن يبحث، حتى مع وفد منتخب في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، لأن وعد بلفور أُعطي قبل ذلك الميثاق. وردّ الوفد بقساوة أيضاً، إذ ذكّر وزير المستعمرات بأن بريطانيا هي التي تحكم من دون دستور، وهي التي يجب أن تطرد من عصبة الأمم لمخالفتها المادتين ٢٠ و٢٢ من ميثاقها. وفي ٥ أيار/مايو ١٩٢٢، عاد الوفد بخفي حنين، وقد خابت آماله في التأثير على سياسة الحكومة البريطانية، على الرغم من التعاطف الذي لقيه من بعض الصحف، وبحث الموضوع في البرلمان، ورفض مجلس اللوردات وعد بلفور، بينما أقره مجلس العموم، فأصبح ملزماً للحكومة، وعلى هذا الأساس طرحته في عصبة الأمم، التي تبنته في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢م.[٢٩]

في إثر إقرار الانتداب في عصبة الأمم، أعلنت حكومة بريطانيا أنها سوف تضع نصوص صك الانتداب موضع التنفيذ في ضوء «البيان السياسي» (الكتاب الأبيض)، الذي صدر عنها في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٢٢م، ونُسب وضعه إلى وزير المستعمرات، تشرشل، فعُرف باسمه. ونشر في ١ تموز/يوليو ١٩٢٢م، على أن يصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في أيلول/سبتمبر ١٩٢٢م. وجاء الكتاب الأبيض في سياق محاولة بريطانية لتهدئة الأوضاع في

---

(٢٩) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام، المجلد الرابع، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢ ـ ٥٧٤.

فلسطين، عبر حلقة أُخرى من المناورات والتطمينات المخادعة، ولسحب البساط من تحت أقدام المعارضة المتصاعدة في البرلمان البريطاني للانتداب القائم على وعد بلفور. وإذ حاول البيان، عبر صيغ لفظية تحتمل التأويل، إضفاء طابع من الاعتدال على السياسة البريطانية في فلسطين، إلاّ إنه أكد على المواقف الأساسية في وعد بلفور. وبذلك لم يحقق أهدافه المتوخاة لدى الفلسطينيين، إذ جاء مخيّباً لآمالهم، وبالتالي حافزاً لهم على متابعة النضال ضده. وقبلت به المنظمة الصهيونية تكتيكياً، فأصبح الأرضية للصراع الدائر بشأن فلسطين، بين الحركة الوطنية الفلسطينية، من جهة، وحكومة الانتداب والوكالة اليهودية، من جهة أُخرى.

ومع أن تقريري لجنتي بالين وهايكرافت حمّلا النشاط الصهيوني مسؤولية أعمال العنف التي انفجرت في فلسطين، فإن الكتاب الأبيض أرجع أسباب التوتر إلى تفسيرات مبالغ فيها لمعنى «الوطن القومي اليهودي»، من قبل العرب واليهود على حد سواء. ومن أهم النقاط التي أكد عليها الكتاب الأبيض ما يلي: ١) أن وعد بلفور لا يعني تحويل فلسطين بأكملها إلى «وطن قومي يهودي»، وإنما يعني «أن وطناً كهذا سيؤسس في فلسطين»؛ ٢) التزام بريطانيا بوعد بلفور الذي أصبح «غير قابل للتعديل» بعد المصادقة عليه من قبل الدول الكبرى في مؤتمر سان ريمو ومعاهدة سيفر؛ ٣) أن «الوطن القومي اليهودي» لا يعني دولة يهودية، وهو سيقوم بالتدريج؛ ٤) الوجود اليهودي في فلسطين «حقٌّ وليس منة»، و«الوطن القومي اليهودي يستند إلى صلة تاريخية قديمة»؛ ٥) ضرورة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على استيعابها؛ ٦) أن «اللجنة الصهيونية» (الوكالة اليهودية) لا تملك أي قسط في إدارة البلاد العامة، والمركز الخاص الذي تشغله بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه المهمة؛ ٧) تشكيل مجلس تشريعي، كخطوة على طريق الحكم الذاتي، الذي يتم بالتدريج، ولا يتعارض مع سياسة الانتداب؛ ٨) استثناء فلسطين من التعهدات التي التزمت بها بريطانيا في مراسلات مكماهون ـ الحسين، بسبب التزامها بوعد بلفور.[٣٠]

ب) صك الانتداب

بعد أن حسمت حكومة لندن مسألة الانتداب داخلياً، وصار الكتاب الأبيض هو الأساس لسياستها المعتمدة في فلسطين، توجهت إلى عصبة الأمم لإقرار صك

(٣٠) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١١ ـ ١٠١٢.

الانتداب دولياً. وقد تمّ ذلك في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢م، إذ صادق عليه مجلس العصبة، ليصبح نافذ المفعول رسمياً في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣م، بعد توقيع تركيا على معاهدة لوزان، وتنازلها الرسمي عن الولايات العربية التي كانت تحت حكمها. ومع أن بريطانيا بادرت إلى ممارسة الانتداب على فلسطين عملياً منذ سنة ١٩٢٠م، فقد تأخر إقرار صك الانتداب لإتاحة الفرصة أمام الدول الكبرى لتسوية المسائل العالقة بينها في إطار اقتسام غنائم الحرب. وفي هذه الأثناء تمت تسوية الحدود بين الانتدابين - البريطاني والفرنسي - وفُصل الأردن ليكون إمارة هاشمية. وكذلك سُويت الخلافات بين لندن وواشنطن بشأن الانتداب على فلسطين. وكانت واشنطن تلوح بمعارضة الانتداب البريطاني، على الرغم من دعمها للمنظمة الصهيونية. وبعد أن حصلت على اعتراف بمصالحها الاقتصادية والثقافية في المنطقة، تمت الموافقة على وعد بلفور، بقرار مشترك من مجلسي الشيوخ والنواب، ووقّعه الرئيس هاردنغ (حزيران/يونيو ١٩٢٢م). ووافقت واشنطن على الانتداب عندما تبلورت نتائج المفاوضات مع بريطانيا، التي أدّت إلى «الاتفاق الأنكلو - أميركي» (١٩٢٤م)، إذ ضمنت الولايات المتحدة امتيازات لشركات أميركية، أهمها امتياز التنقيب عن النفط في صحراء النقب لشركة ستاندارد أويل.

وصك الانتداب وثيقة مهمة في تاريخ فلسطين الحديث، إذ أعطى للمؤامرة الصهيونية - البريطانية، المتمثلة في وعد بلفور، شرعية دولية في قرار عصبة الأمم. وبذلك وضع النضال الفلسطيني، لصيانة وجود الشعب ولحماية حقه التاريخي في وطنه، ليس ضد الاستيطان الصهيوني، ومن ورائه الانتداب البريطاني، فحسب، بل في مواجهة عصبة الأمم، وما تمثله على الصعيد الدولي، أيضاً. فقد اعترفت العصبة، من خلال الصك، بالمنظمة الصهيونية كهيئة سياسية، ذات شخصية اعتبارية قانونية، تمثل يهود العالم، وباليهود كأمة على طريق إقامة وطن قومي لهم في ظل الانتداب، بعد أن أقرت بدعواهم الحق التاريخي في فلسطين، في وثيقة دولية ملزمة. وفي صك الانتداب مقدمة و٢٨ مادة. وتضمنت المقدمة نصّ وعد بلفور، ومصادقة عصبة الأمم على الانتداب البريطاني، الذي مبرره المعلن تهيئة فلسطين لتصبح «وطناً قومياً يهودياً». وذلك، بحسب الصك، بالاستناد إلى «الصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، والأسباب التي تدعو إلى إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.»

وصك الانتداب شكل الغطاء لسياسة بريطانيا الصهيونية في تهويد فلسطين. وفضلاً عن المقدمة التي وضعت الصك في إطاره السياسي، أعطت المادة ٢ الدولة

المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة، واعتبرتها مسؤولة «عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي.» ونصت المادة ٤ على إنشاء «وكالة يهودية» معترف بها لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء «الوطن القومي اليهودي». وورد في المادة ٦ أن «على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع الفئات الأُخرى من السكان أن تسهل هجرة اليهود إليها . . . وأن تشجع حشدهم في الأراضي الأميرية والموات.» ونصت المادة ٧ على ضرورة أن يضمن قانون الجنسية «نصوصاً تسهل اكتساب اليهود للجنسية الفلسطينية.» وأعطت المادة ١١ الحق للإدارة البريطانية في تكليف الوكالة اليهودية «بإنشاء أو تسيير الأشغال والمنافع العمومية وتطوير مرافق البلاد الطبيعية.» ونصت المادة ٢٢ على «أن تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية في فلسطين.»[٣١]

وحددت المواد ١٣ و١٤ و١٥ و١٦ مسؤولية الدولة المنتدبة عن المحافظة على الأماكن المقدسة، وضمان الوصول إليها، وكيفية الفصل في الحقوق الدينية، وكفالة الحرية الدينية للجميع. والمواد ١ و٣ و١٢ و١٧ أعطت بريطانيا السلطة التامة في التشريع والإدارة، وتشجيع الحكم المحلي بقدر ما تراه ملائماً، والإشراف على العلاقات الخارجية لفلسطين، وتنظيم القوات اللازمة للمحافظة على السلام والدفاع عن البلاد، واستخدام طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لتحركات القوات المسلحة. والمادة ٢٥ أعطت الدولة المنتدبة الحق بموافقة عصبة الأمم، في أن ترجىء، أو توقف، تطبيق ما تراه غير قابل للتطبيق من هذه المواد على المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن. وقد وافق مجلس عصبة الأمم لاحقاً على استثناء شرق الأردن من تطبيق مواد صك الانتداب المتعلقة بإنشاء «الوطن القومي اليهودي»، كما وافق على تخويل بريطانيا المسؤولية الكاملة عن الانتداب على شرق الأردن. ويتضح أن السياسة البريطانية كانت ترمي إلى أن يستوعب شرق الأردن النتائج الناجمة عن تهويد فلسطين، وتغييب سكانها عنها، ومن هنا كان فصلهما ظاهراً، وربطهما فعلاً، ووضعهما تحت حكومة انتداب واحدة.

ج) المقاومة الفلسطينية للانتداب

بعد إقرار صك الانتداب أصدرت الحكومة البريطانية في ١٠ آب/أغسطس

---

(٣١) الأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧ ـ ١٢٥.

١٩٢٢م «دستور فلسطين»، الذي تضمن وعد بلفور في مقدمته أيضاً. وقد أعطى هذا الدستور المندوب السامي صلاحيات واسعة في الإشراف على الأراضي العمومية والتصرف بها، وتعيين الموظفين وعزلهم، وإعلان العفو العام، وإبعاد المحكومين السياسيين، والموافقة على القوانين لتصبح سارية المفعول بتوقيعه. وهو يترأس المجلس التنفيذي، الذي يتولى أعضاؤه المناصب العليا كلها في الحكومة، ويكون بمثابة هيئة استشارية للمندوب السامي، وهم يعينون بمرسوم من ملك بريطانيا، وبناء على التماس من المندوب السامي. كما تضمن الدستور تشكيل «مجلس تشريعي»، حسبما ورد في الكتاب الأبيض. ومن أجل انتخابه، أصدر صامويل مرسوماً بإجراء إحصاء عام للسكان (١٤ آب/أغسطس ١٩٢٢م). وهو يتألف من المندوب السامي رئيساً، و١٠ موظفين بالتعيين (هم المجلس التنفيذي)، و١٢ عضواً منتخباً بحسب الطوائف ـ ٨ من المسلمين و٢ من المسيحيين و٢ من اليهود. ويحظر على المجلس التشريعي أن ينظر في أية نقطة تخالف صك الانتداب، كما أن قوانينه لا تصبح نافذة إلاّ إذا وافق عليها المندوب السامي، الذي يتمتع بحق تعطيل هذا المجلس في أي وقت يشاء. وكانت مسودة هذا الدستور قد عرضت على الوفد الفلسطيني في لندن فرفضه.

وكان طبيعياً أن يرفض الشعب الفلسطيني الانتداب البريطاني، ويقاوم سياسته الرامية إلى تجسيد وعد بلفور، بالصورة التي تؤهله لها أوضاعه الاجتماعية وتنظيمه السياسي، وبالتالي قدرته على القيام بعمل اللازم للتصدي للمشاريع المضادة وإحباطها، من موقع الدفاع. فصك الانتداب هو في الأساس برنامج لتغييب الشعب الفلسطيني عن وطنه ـ مادياً وحضارياً وسياسياً ـ بدءاً بنفي حقه التاريخي فيه، عبر الاعتراف لليهود بذلك الحق. وهو مخطط لقطع صلة الفلسطينيين بوطنهم، عبر تهويده، فجاء منذ البداية متجاهلاً لوجودهم على أرضه، متنكراً لحقهم الطبيعي فيه، ومستثنياً إياهم من عائلة الشعوب، حتى العربية الشقيقة. وقد فُرض الانتداب عليهم قسراً، ولم يؤخذ رأيهم به، لا شكلاً ولا مضموناً، وإنما تمّ ذلك بالتنسيق بين حكومة بريطانيا والمنظمة الصهيونية، وبدعم الدول الإمبريالية، إلى حد أنه جاء متناقضاً حتى مع ميثاق عصبة الأمم ذاتها. وملامح المشروع الصهيوني كانت واضحة منذ البداية، فهو استيطاني إجلائي، لا مكان فيه لأهل البلد الأصليين، وبناء عليه، فلا يمكن تجسيده من دون تغييبهم بشتى الوسائل. وكما وعى قادة العمل الصهيوني هذه الحقيقة، وبرمجوا وخططوا لتجسيدها، هكذا وعاها الشعب الفلسطيني، فتصدى لمسارات تجسيدها بالأساليب التي أتاحتها أوضاعه الاجتماعية، وحالة حركته الوطنية التنظيمية.

وإذ لم يكن الشعب الفلسطيني مؤهلاً، لا ذاتياً ولا موضوعياً، للقيام بعمل اللازم لدحر المشروع الصهيوني، فإن هذا الأخير لم يكن أيضاً قادراً على فرض نفسه واقعاً على الأرض في أعوام الانتداب الأولى، كما رغبت المنظمة الصهيونية. ولذلك، اتخذ الصراع بشأن فلسطين نمطاً من الاشتباك المستمر، تشتد حدته أحياناً كردة فعل عربية على احتدام التناقض الناجم عن الفعل الصهيوني ـ البريطاني؛ ثم لا تلبث أن تخبو عندما يتراجع الطرف الآخر تكتيكياً. ونظراً إلى طبيعة هذا المشروع الاستيطانية الإجلائية، لم يكن هناك مجال للتوصل معه إلى حلول وسط. فهو كما طرح، لا يدع مكاناً لأهل البلد الأصليين فيه، بل يرمي إلى اقتلاعهم، وإحلال مستوطنين يهود مكانهم. وهو يفترق عن أنماط الاستعمار الاستيطاني الأخرى، بأنه لا يستهدف استغلال الأرض بمن عليها من سكان أصليين، وإنما يخطط لاغتصاب الأرض، والتخلص من أصحابها. ومع ذلك، وفي غياب قدرة أي من الأطراف المنخرطة في الصراع على حسمه لمصلحته، فقد برزت داخلها تيارات واتجاهات، تتفاوت تطرفاً أو مرونة بالتكتيك، غير أن الأساس التناحري ظل يحكم سلوك القوى المركزية في هذا الصراع على الجانبين.

إن التناقض الذي تشكل في فلسطين نتيجة الترتيبات التي اتُخذت بشأنها بعد الحرب العالمية الأولى، بعيداً عن مصالح سكانها، كان جذرياً يستهدف أساس وجود الشعب الفلسطيني في وطنه، وبالتالي كان يستوجب حلاً على هذا المستوى. لكن موازين القوى لم تكن تسمح بمثل هكذا حل. وإذ كانت حالة الوعي لأخطار المشروع الصهيوني متقدمة لدى جماهير الشعب الفلسطيني الواسعة، كما لدى قيادته السياسية، فإن أوضاعه الاجتماعية لم تكن مهيّأة لإيجاد الحركة النضالية القادرة على ترجمة هذا الوعي إلى ممارسة عملية، ذات أداء عالٍ، يفرض الانكفاء على الطرف الآخر. ومع ذلك، فأشكال النضال التي مارسها الشعب الفلسطيني، وإن لم تكلل بالنجاح في دحر المشروع الصهيوني، فإنها عرقلت تجسيده لأهدافه، وأخّرته إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد راوحت تلك الأشكال النضالية بين العمل السياسي والدبلوماسي، مروراً بالمقاومة السلبية، ووصولاً إلى الانتفاضات الثورية العنيفة، كما تأرجحت بين مدّ وجزر، تبعاً لحركة الطرف الآخر، الذي كان زمام المبادرة في يده، وبلغت مستويات من الحدة، تتأثر بدرجة احتدام التناقض المتولد عن تلك الحركة، من جهة، وبحالة الشعب الفلسطيني الاجتماعية والسياسية، من جهة أُخرى.

ولأن الحركة الصهيونية لم تستطع تهويد فلسطين باليهود، كما طرح ماكس نوردو، فقد عمدت، بالتواطؤ مع الانتداب، إلى الحؤول دون تكريس الواقع القائم

من عروبتها. وكان نوردو، بعد إعلان مجلس الحلفاء قرار انتداب بريطانيا على فلسطين سنة ١٩٢٠م، دعا إلى تكفير كل سياسي صهيوني يرضى بما هو أقل من دولة يهودية، انطلاقاً من الاقتناع بضرورة انتهاز الفرصة المواتية لإقامتها بأسرع ما يمكن. وطرح نوردو مشروعاً بتهجير نصف مليون يهودي إلى فلسطين فوراً، «بغية تحقيق الاستيلاء السلمي على البلد»، معتبراً ذلك الحد الأدنى اللازم لخلق أكثرية يهودية فيها، تفي بالعهد الذي «قطعناه على أنفسنا في العقد المبرم مع بريطانيا وتضمن للاستعمار اليهودي القدرة على مجابهة الحظر العربي الذي يهددنا.»[٣٢] وإذ لم يلتفت نوردو إلى العوائق الذاتية والموضوعية أمام مشروعه، فقد هاجم قيادة المنظمة الصهيونية على تقاعسها في شراء الأراضي، وتهيئة الأوضاع لاستيعاب المهاجرين اليهود فيها؛ وبالتالي عجزها عن الاستجابة للتحديات التي يفرضها الاعتراف الدولي بالمشروع الصهيوني. لكن مشروع نوردو لم يتحقق، وأساساً بسبب عدم استجابة اليهود لدعوة الصهيونية إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين.

ولما كانت هجرة اليهود إلى فلسطين هي مفتاح نجاح المشروع الصهيوني، فقد أصبحت بؤرة نشاط الوكالة اليهودية، من جهة، وعنوان المقاومة العربية، من جهة أُخرى. ولأن الوكالة اليهودية لم تحقق نجاحاً كبيراً في تهجير يهود العالم وتمويل توطينهم في فلسطين، بصورة تغير الواقع الديموغرافي فيها جذرياً، فقد عمدت، وبالتعاون مع سلطات الانتداب، إلى قطع الطريق على قيام مؤسسات حكم تمثيلية في البلد، تعبر عن ذلك الواقع، الذي تسود فيه أغلبية عربية ساحقة. هذا فضلاً عن أن صك الانتداب كان يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، إذ إن ذلك ينفي مبرر ذلك الانتداب ـ تجسيد وعد بلفور. وبناء عليه، ولما جاء دستور فلسطين منسجماً مع سياسة الانتداب، فقد رفضه الشعب الفلسطيني، ممثلاً بالمؤتمر الخامس، الذي عُقد في نابلس في الفترة ٢٢ ـ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٢٢م، بعد عودة الوفد من لندن. كما اتخذ المؤتمر قراراً بمقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي الذي ينص عليه الدستور، والتي حدد المندوب السامي موعدها في شباط/ فبراير ١٩٢٣م.

وفي المؤتمر قدم «وفد لندن الأول» تقريراً عن زيارته الطويلة، وكان رئيسه، موسى كاظم الحسيني، أكد في خطاب له في حيفا لدى وصوله «أن أبواب إنكلترا

(٣٢) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

لا تزال مفتوحة للمفاوضات وأن هنالك أنصاراً كثيرين للقضية العربية في إنكلترا وفرنسا على استعداد للدفاع عن القضية العربية في أي وقت.»[٣٣] وكان ذلك مؤشراً إلى الخط السياسي الذي مالت قيادة العمل الوطني الفلسطيني إلى سلوكه ـ المفاوضات مع بريطانيا لثنيها عن الانحياز إلى المشروع الصهيوني. ومع أن الوفد لم يحقق شيئاً ملموساً في لندن، فإنه امتنع من التحريض ضد بريطانيا، ولم يدعُ إلى العنف في المؤتمر، حيث تعالى الهتاف بحياة فلسطين العربية، وسقوط الانتداب والصهيونية ووعد بلفور. وفي المقابل، وعلى أرضية تجربته في لندن، وإزاء المزاج العام في المؤتمر والبلاد عامة، أوصى الوفد بإقامة تعاون أوثق بين فلسطين والبلاد العربية، من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية. كما اقترح إرسال وفود إلى بعض الشخصيات والحكام العرب، لإبلاغهم عن الأوضاع في فلسطين، وطلب دعمهم في مواجهة الظلم الذي يتعرض له شعبها. ففي لندن، تحقق الوفد، كما يبدو، من حجم المؤامرة التي تتعرض لها فلسطين، ومقدار التزام الحكومة البريطانية بالمشروع الصهيوني، وبالتالي التعقيدات التي تواجه العمل الوطني الفلسطيني.

وتبنى المؤتمر ١٨ قراراً، منها: إقامة مكتب في لندن، إرسال وفود إلى الشرق وأميركا، تشكيل جمعيات إسلامية ـ مسيحية في جميع أنحاء البلاد، تأليف لجان تحكيم للفصل في الخلافات بين القوى الوطنية، وضع كتاب في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إصدار طوابع وطنية، تطبيق «مشروع القرشين»، تبني النظام المالي الذي أقرته اللجنة التنفيذية للمؤتمر الرابع. كما قرر المؤتمر مقاطعة اليهود في البيع والشراء، وعدم الاشتراك في مشروع روتنبرغ للكهرباء. إلاّ إن أهم القرارات العملية كان رفض الدستور الذي أعلنه المندوب السامي، وبالتالي مقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي الذي ينص عليه ذلك الدستور. وفي جلسته الأخيرة، تبنى المؤتمرون، تحت القسم، «الميثاق الوطني الفلسطيني»، ونصه:

> نحن نواب الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المنعقد في نابلس نعاهد الله والتاريخ والأمة على أن نواصل السعي في سبيل استقلال بلدنا وتحقيق الوحدة العربية بالذرائع المشروعة القانونية، وإنّا لا نرضى بالوطن القومي اليهودي والهجرة الصهيونية.[٣٤]

---

(٣٣) عبد الوهاب الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث» (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٣٤) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

ثم أقسم رئيس المؤتمر وأعضاؤه على مقاطعة المجلس التشريعي الذي قررت الحكومة إنشاءه.

ومع أن اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الفلسطينية شجعت على إجراء إحصاء للسكان تمهيداً لانتخابات المجلس التشريعي، بناء على قرار المندوب السامي (١٤ آب/أغسطس ١٩٢٢م)، إلاّ إنها أصرّت على رفض المشاركة في الانتخابات بعد المؤتمر، وصمدت في وجه الضغوط التي مورست عليها. وعندما تيقن المندوب السامي من فشل جهوده، أعلن عن تعيين مجلس استشاري (أيار/مايو ١٩٢٣م)، بالنمط نفسه الذي شُكّل فيه المجلس التشريعي، ما لبث سبعة من أعضائه العرب أن استقالوا (حزيران/يونيو ١٩٢٣م)، وقبل أن يعقد جلسته الأولى، وبذلك انهار المشروع. وتمسكت اللجنة التنفيذية بسياسة عدم التعاون مع حكومة الانتداب، ورفضت عرضاً تلقته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣م لتشكيل وكالة عربية كالوكالة اليهودية، على ألاّ تكون هيئة تشريعية، بل محض استشارية، يعينها المندوب السامي. وجاء هذا الرفض على قاعدة الالتزام بعدم التعامل مع حكومة الانتداب على أرضية وعد بلفور، المتضمن في الدستور، كما في صك الانتداب. وبناء عليه، اتخذ المندوب السامي قراراً بتعطيل مواد الدستور المتعلقة بالمجلس التشريعي.

لقد توصلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الاقتناع بأن سعيها للفصل بين الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني، لن يُكتب له النجاح. ونتيجة موازين القوى القائمة، كانت ردة الفعل على التصلب البريطاني متفاوتة، وراوحت بين اعتبار «بريطانيا أصل الداء، وأساس كل بلاء»، وبين النظر إلى الصهيونية على أنها الخطر الأساسي، وبالتالي ضرورة التعامل مع بريطانيا بأساليب سلمية، لحملها على العدول عن سياستها. واستغلت حكومة الانتداب هذا التباين في وجهات النظر داخل الحركة الوطنية الفلسطينية لتصديعها، عبر الترهيب والترغيب والمناورة في استقبال الوفود وإقامة لجان التحقيق واتخاذ الإجراءات التكتيكية التي من شأنها تهدئة مخاوف السكان العرب من أخطار الصهيونية، بما في ذلك تشديد القيود على الهجرة اليهودية. وقد نجحت هذه السياسة في استمالة اللجنة التنفيذية إلى فكرة إقامة حكومة تمثيلية، الأمر الذي ضرب الإجماع الفلسطيني، ولم يحقق النتائج المرجوة منه، بسبب معارضة الوكالة اليهودية له، ونجاحها في الحؤول دون تنفيذه، انطلاقاً من أن تشكيل هكذا حكومة، نتيجة الأغلبية العربية الساحقة، يفرغ الانتداب من مضمونه.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢م، سقطت حكومة لويد جورج، وفقد تشرشل موقعه في الحكومة والبرلمان، وحلّ محله في وزارة المستعمرات دوق ديفونشاير.

ورأت اللجنة التنفيذية في ذلك فرصة لإرسال وفد آخر إلى لندن، علّه ينجح حيث فشل الأول. وعقد المؤتمر الفلسطيني السادس في يافا في الفترة ١٦ ـ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٣م وقرر إرسال الوفد الثاني. إلاّ إن حكومة لندن الجديدة قررت الالتزام بتعهدات سابقتها للحركة الصهيونية، وبالانتداب. فعاد الوفد من دون تحقيق نتائج تذكر، لكن اللجنة التنفيذية ظلت ملتزمة بأسلوب عملها السلمي. وبناء عليه، أرسلت وفداً آخر إلى مؤتمر لوزان (١٩٢٣م)، التقى هناك بالوفود العربية، وقام بنشاط سياسي ـ إعلامي لدعم القضية، ودعا إلى حلها «على وجه عادل يتفق مع العهود المقطوعة للعرب.» وقد شجع على إرسال هذا الوفد الاعتقاد أن النصر الذي حققه مصطفى كمال، والذي استُقبل بالترحاب في فلسطين، سيغير الترتيبات الاستعمارية في المنطقة، لكن هذه الآمال تبخرت، عندما تنازلت تركيا عن الولايات العربية.

وفي الواقع، فإن سياسة ساموبل نجحت في تصديع الحركة الوطنية الفلسطينية، التي كان الوجهاء وأبناء العائلات الكبيرة والغنية يشكلون عماد قيادتها. وهذه القيادة، التي عملت على التهدئة بعد ثورة يافا، ووقفت ضد ممارسة العنف، لم تنجح في تحقيق نتائج تذكر بالوسائل السلمية والسياسية. ومنذ سنة ١٩٢٤م، بدأت فترة من الركود السياسي والشلل النضالي، امتدت حتى سنة ١٩٢٨م، وشهدت المزيد من الشروخ في صفوف الحركة الوطنية، واستشراء الصراعات الداخلية، سواء على أرضية سياسية ـ الموقف من الانتداب ـ أو بسبب التنافس بشأن المناصب. وبينما راحت اللجنة التنفيذية تفقد رصيدها الوطني والشعبي، على الرغم من تشبثها بموقفها من المشروع الصهيوني، فقد أخذ الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، يبرز كزعيم للحركة الوطنية الفلسطينية. في المقابل، راحت المعارضة له، من قبل وجهاء مثل عارف الدجاني وسليمان التاجي الفاروقي وراغب النشاشيبي وغيرهم، تشتد، إلى أن شكّل هؤلاء الحزب الوطني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٣م، الذي كانت سياسته المعلنة التعاون مع حكومة الانتداب، مع رفضه للمشروع الصهيوني.

في المقابل، لم تكن المنظمة الصهيونية راضية تماماً عن السياسة التي اتبعها ساموبل، واتهمته بالضعف، وعملت على سحبه من فلسطين في الوقت الملائم. فمبكراً توصل ساموبل إلى الاقتناع بأن الأوضاع في فلسطين لا تسمح بإنشاء «الوطن القومي اليهودي»، بالسرعة التي تطالب بها المنظمة الصهيونية. فلا هي تمتلك الشروط الذاتية لذلك، ولا السكان المحليون يسلمون به. وكان واضحاً له أن اليهود لن يستجيبوا للدعوة الصهيونية بأعداد كافية لتغيير الواقع الديموغرافي في فلسطين،

ولا المنظمة تمتلك الموارد الكافية لتمويل مشاريعها الاستيطانية. وكانت المقاومة العربية أشدّ عنفاً من توقعات المندوب السامي والكثيرين من قادة العمل الصهيوني. وسرعان ما تبين زيف الدعاية الصهيونية التي بنت إعلامها على تغييب الشعب الفلسطيني عن وطنه. وفي الواقع، كان صامويل يشارك تشرشل في اقتناعه الذي عبّر عنه في أحد لقاءاته مع الوجهاء العرب في القدس، «بأن أولاد أولادنا سيكونون قد رحلوا عن الدنيا قبل تحقيق الحكم الذاتي.»[٣٥] ولذلك، وإنقاذاً للمشروع الصهيوني من المنظمة ذاتها، ارتأى صامويل التعامل بمرونة مع الوضع الفلسطيني، والعمل على تصليب الاستيطان، حتى يتهيّأ لتسلم زمام الأمور في البلد. وكذلك كان على صامويل أن يأخذ في الاعتبار التوازنات السياسية في لندن، وموقف القوى من الانتداب.

وعلى العموم، احتجت المنظمة على تصريحات صامويل من أن «الوطن القومي اليهودي» لن يقوم على حساب العرب، كما رأت في الكتاب الأبيض، وفصل شرق الأردن عن فلسطين، تراجعاً بريطانياً عن وعد بلفور. ولم يعجب المنظمة سلوك صامويل تجاه المقاومة العربية، إذ أرادت منه قمعها بشدة، كما أخذت عليه دعمه للحاج أمين الحسيني في تولي منصب الإفتاء ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى. واحتجت على تحديد سقف للهجرة وتشديد القيود عليها بعد الاضطرابات. واعترضت المنظمة على كل محاولة لإقامة حكومة تمثيلية في ظل استمرار الأغلبية العربية بين السكان. وعلى أية حال، فإن سلوك السلطات البريطانية إزاء التطلعات الصهيونية المغالية في استعجالها تهويد فلسطين، قد وضع الوكالة اليهودية أمام أسئلة جذرية وملحة حول «ما العمل؟».

ومهما يكن الأمر، فإن النصف الثاني من ولاية صامويل (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥م)، تميّز بهدوء نسبي، إذ أفلح، لاعتبارات صهيونية وبريطانية، في وضع طرفي الصراع بشأن فلسطين أمام مشكلاتهما الحالية، وبالتالي إيصالهما، على الأقل على صعيد القيادة، إلى الاقتناع بعدم إمكان حسم هذا الصراع بالطريقة التي يطالب بها كل منهما، وعلى أية حال، فليس في الحاضر، أو المستقبل المنظور. وبينما أدّى ذلك إلى نقل الصراع إلى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وتأزيم أوضاعها الذاتية، فإنه على العكس من ذلك، خفض حدة التوتر السياسي الداخلي في المنظمة الصهيونية، ودفعها بقيادة تيار الوسط إلى التركيز على تحقيق إنجازات عملية استيطانية. ومع

---

(٣٥) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠٩.

ذلك، وقبيل نهاية ولاية ساموئيل، ولدى الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية في القدس (آذار/ مارس ١٩٢٥م)، بحضور بلفور، قامت تظاهرات صاخبة ضده في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي استعجل سفره إلى دمشق، بناء على دعوة من صديقه المندوب السامي الفرنسي هناك، حيث قوبل بتظاهرات ضخمة وعنيفة، الأمر الذي حمل السلطات الفرنسية على الإسراع في نقله إلى بيروت، تحت حراسة مشددة، ليركب باخرة العودة إلى بلاده.

وعلى الرغم من العقبات التي ثارت في وجه المشروع الصهيوني، سواء في فلسطين أو لندن، أو حتى داخل المنظمة ذاتها، فقد حقق الاستيطان، بفضل السياسة التي انتهجها ساموئيل، تقدماً ملحوظاً في ولايته. فزاد عدد المستوطنين من ٥٥,٠٠٠ سنة ١٩١٩م إلى ١٠٨,٠٠٠ سنة ١٩٢٥م. وارتفع عدد المستعمرات من ٤٤ سنة ١٩١٨م إلى أكثر من ١٠٠ سنة ١٩٢٥م كما حصل المستوطنون على الاعتراف بمؤسسات الحكم الذاتي الخاصة: المؤتمر الوطني والمجلس الوطني ومجالس الحكم المحلي. وسُنّت قوانين متعددة تتعلق بالأراضي والهجرة، تخدم المشروع الصهيوني. وعشية نهاية ولايته (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥م) أصدر ساموئيل «قانون الجنسية الفلسطينية» (آب/ أغسطس ١٩٢٥م)، الذي يمنح المهاجرين اليهود تلك الجنسية. وكذلك، وضع مشروع النقد الفلسطيني (نيسان/ أبريل ١٩٢٤م)، الذي تمّ إقراره في ٢ آب/ أغسطس ١٩٢٦م من قبل وزير المستعمرات آنذاك، ليوبولد إيمري، وتعيين مجلس النقد الفلسطيني وتحديد صلاحياته. وفي ٢١ شباط/ فبراير ١٩٢٧م أعلن أن النقد الفلسطيني سيحل محل النقد المصري المتداول، اعتباراً من ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٧م.

وكانت فترة ولاية المندوب السامي الثاني، فيلد ـ مارشال لورد تشارلز بلومر (١٩٢٥ ـ ١٩٢٨م)، هي الأكثر هدوءاً في فلسطين تحت الانتداب. وقد تضافرت لذلك عوامل عدة، على رأسها بلومر نفسه، الذي كان عسكرياً محترفاً، لم يقبل بأي إخلال بالأمن، من أية جهة كانت. وقد أجاب أعضاء وفد فلسطيني، قابلوه وحذروه من أنهم لن يتحملوا مسؤولية النتائج الناجمة عن تظاهرات يقوم بها اليهود في القدس قائلاً: «لا ضرورة لكم أنتم بتحمل المسؤولية عن النظام العام، فأنا المسؤول عنه.» في المقابل تواكبت ولاية بلومر في فلسطين مع الأزمة الاقتصادية العالمية في نهاية العشرينات، التي انعكست سلباً على المشروع الصهيوني، بنضوب الموارد المالية للوكالة اليهودية، وبالتالي تقلص الهجرة اليهودية وركود النشاط الاستيطاني. ومن جهة أخرى، حدث تراجع في الحركة الوطنية الفلسطينية، بسبب الصراعات الداخلية،

وخصوصاً بين الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي، الذي أصبح رئيس بلدية القدس. وشُغلت القوى السياسية بهذا الصراع نتيجة انحسار النشاط الصهيوني، وتضاؤل الهجرة، بل تزايد النزوح إلى الخارج، الذي بلغ ذروته سنة ١٩٢٧م إذ زاد عدد النازحين عن القادمين.

ولعل من أهم الدلائل على تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية، توقفها عن عقد مؤتمراتها الدورية، ليس لغياب القضايا الملحة، وإنما بسبب الشقاق الداخلي. وقد جرت عدة محاولات لإزالة الخلافات بين التكتلين ـ الأول بقيادة الحاج أمين، والثاني حول راغب النشاشيبي ـ لكنها باءت جميعاً بالفشل. وفي أجواء المشاحنات الداخلية، غابت القضية المركزية، وسعت الأطراف المتخاصمة للتقرب من السلطة حماية لمواقعها. في المقابل، كانت المؤتمرات الصهيونية تنعقد بانتظام، ورئيس المنظمة يعمل على توسيع الوكالة اليهودية، وضم غير الصهيونيين إليها، بهدف توفير الموارد المالية اللازمة للاستيطان. أمّا حكومة الانتداب، وإزاء انحسار الضغط العربي عليها، فلم تبادر إلى طرح مسألة إقامة حكومة تمثيلية، حتى عندما أبدت فئات عربية استعدادها للتعاون مع السلطة، بينما تركت للوكالة اليهودية حرية العمل لتطوير مؤسسات الحكم الذاتي. وفي غياب القيادة السياسية القادرة على إدارة الصراع، ومعاودة المنظمة الصهيونية نشاطها بدعم الانتداب، وقعت حادثة استفزازية كانت كافية لتفجير العنف الشعبي، الذي كان خارج قدرة الأطراف السيطرة عليه.

د) ثورة البراق

عندما عُقد المؤتمر الفلسطيني السابع في القدس في الفترة ٢٠ ـ ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٢٨م، بعد محاولات متعددة فاشلة، جاء ضعيفاً، ولا غرو أنه كان آخر المؤتمرات. ففي الأعوام الخمسة التي انقضت منذ المؤتمر السادس، أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية الوهن، وبالتالي الشلل السياسي. وتنامى عدد الزعماء الذين جنحوا نحو الاعتدال بالتعامل مع الانتداب، تجاوزاً لقرارات المؤتمرات السابقة عامة. ووصل التراجع حدّ تشكيل وفد من اللجنة التنفيذية والحزب الوطني وجمعية تعاون القرى (تموز/يوليو ١٩٢٦م)، للاجتماع مع ممثل للحكومة، وتقديم اقتراح بالاستعداد للمشاركة في حكومة دستورية. ومع ذلك، فالمندوب السامي لم يتعامل مع الاقتراح بجدية، بل على العكس، رأى في ذلك فرصة لاستغلال التناقضات بين الأجنحة المتصارعة داخل الحركة الوطنية. وانهمكت هذه الحركة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦م، وأيار/مايو ١٩٢٧م بالانتخابات البلدية، التي

خاضتها الكتل والأحزاب والأسر والزعامات، وأسفرت عن فوز راغب النشاشيبي وكتلته في معظم مدن فلسطين. وعلى أرضية نتائج هذه الانتخابات، لم يكن ممكناً عقد المؤتمر السابع، ولم تنجح المحاولات المتعددة لرأب الصدع وحمل الأطراف على تجاوز الحزازات بينها.

وجاءت قرارات المؤتمر السابع هزيلة، لا ترقى إلى مستوى التطورات في البلاد، ولا تعبر عن المزاج الشعبي العام إزاءها. وإذ أيد المؤتمر المواقف السابقة، فإنه وضع على رأس مطالبه تشكيل حكومة برلمانية، الأمر الذي كان مرفوضاً من قبل. كما احتج على كثرة الموظفين البريطانيين في الدوائر الرسمية، وعلى منح شركة يهودية امتياز استخراج البوتاس من البحر الميت، وتفضيل اليهود على العرب في الأشغال الحكومية. وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية موسعة من ٤٨ عضواً، ليس لتغطية المهمات المطلوبة، وإنما لإرضاء الكتل والأسر والأشخاص... إلخ، فأصبحت غير فاعلة. وانتُخب موسى كاظم الحسيني رئيساً لها، وظل يمارس ذلك حتى يوم وفاته (١٩٣٤م)، فانحلت اللجنة بعد ذلك بفترة قصيرة. وفي هذه الأثناء، كان الحاج أمين قد برز كقائد للحركة الوطنية، على حساب اللجنة التنفيذية. كما تجاوزت القيادات المحلية تلك اللجنة لعدم فاعليتها، واستشراء الصراعات الشخصية والعائلية والحزبية داخلها. ولكن، على الرغم من الشقاق في صفوف الزعامات السياسية، فقد ظلت جماهير الشعب الفلسطيني متشبثة بقضيتها الوطنية، وظلت روحها الكفاحية عالية، واستعدادها للتضحية كبيراً على الرغم من النكسات.

لقد انعقد المؤتمر السابع على أرضية تأزم أوضاع العمل الوطني الفلسطيني، ذاتياً وموضوعياً، لكنه لم يحقق الآمال المعقودة عليه، ولم يحلحل تلك الأزمة، لما تميزت به تركيبته من تنافر، وقراراته من هزال، واللجنة التنفيذية المنبثقة منه من شلل. كما تواكب ذلك مع تردِّي الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني، من جهة، وبداية حالة من النهوض للمشروع الصهيوني، بعكس ما كان متوقعاً في منتصف العشرينات، من جهة أُخرى. فبعد توسيع الوكالة اليهودية زادت مواردها المالية، فنشطت الهجرة، وتكثف الاستيطان، وبالتالي شراء الأراضي، وطرد الفلاحين عنها. كما زادت الوكالة في ضغطها على حكومة الانتداب للإسراع في وضع برنامج للتطوير الاقتصادي يخدم الاستيطان، عبر قرض بقيمة مليوني جنيه استرليني، يُجمع تحت رعاية عصبة الأمم، وبضمانة الحكومة البريطانية، وذلك لشراء المزيد من أراضي الدولة، وتخصيصها للشركات اليهودية والمستعمرات الزراعية. وكانت الحكومة منحت عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الأميرية للمؤسسات الصهيونية:

٨٢,٠٠٠ دونم للاستيطان و٧٥,٠٠٠ دونم لشركة البوتاس و١٨,٠٠٠ دونم لشركة الكهرباء، كما حولت لها امتياز تجفيف سهل الحولة.

وزاد في الضيق الاقتصادي على السكان العرب سياسة الاستيطان الصهيوني بمقاطعة العمل العربي والمنتوجات العربية، تحت شعار العمل العبري والسوق اليهودية، الذي رفعته الهستدروت وعملت على تطبيقه. وحتى في أعمال الحكومة، كان المقاولون اليهود ينحازون ضد العمال العرب، وظهر ذلك جليّاً في ميناء حيفا، الذي بدأت الحكومة توسيعه في سنة ١٩٢٩م. وجاء الإحباط السياسي ليفاقم الأزمة، إذ في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٨، وصل المندوب السامي الثالث، سير جون تشانسلر، وهو من موظفي وزارة المستعمرات المؤيدين للصهيونية، ولم يكن متحمساً لتشكيل حكومة تمثيلية، فتابع سياسة سلفه في المماطلة والتسويف. وفي ٣٠ أيار/ مايو ١٩٢٩م، نجح حزب العمال البريطاني في الانتخابات، وتولى رامزي مكدونالد رئاسة الحكومة، وعُهد إلى الاشتراكي، سدني وِبْ (الذي أصبح لاحقاً اللورد باسفيلد)، بوزارة المستعمرات. وعلقت القيادة الفلسطينية الآمال عليه بتغيير السياسة البريطانية، لكنه سارع إلى إعلان التزام حكومته بوعد بلفور. وفي المقابل، حرك التغيير الوزاري المنظمة الصهيونية لاستباق أي تراجع عن سياسة الانتداب. فعقد المؤتمر الصهيوني السادس عشر (زوريخ آب/ أغسطس ١٩٢٩م)، ووسّعت الوكالة اليهودية، وارتفعت الدعوات إلى الإسراع في إعلان «الدولة اليهودية»، وخصوصاً من قِبل التيار التنقيحي، بقيادة جابوتنسكي، الذي اعتمد سياسة الاستفزاز للعرب وحكومة الانتداب على حد سواء.

وجاءت الشرارة التي أشعلت أعمال عنف واسعة النطاق، المعروفة باسم «ثورة البراق»، من القدس، في إثر صدام بين اليهود والعرب، عند الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، الذي يعتبره المسلمون «حائط البراق»، حيث ربط الرسول (ص) دابته ـ البراق ـ ليلة الإسراء والمعراج، بينما يعتقد اليهود أنه جدار هيكل سليمان (حائط المبكى). وكان قد وقع الصدام الأول في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٨م، في يوم عيد الغفران (التاسع من آب عبري)، الذي يقع في ذكرى خراب الهيكل الثاني، إذ غيّر اليهود الوضع الذي كان قائماً سابقاً. فوقع صدام مع المصلين المسلمين، الذين اعتقدوا أن اليهود يخططون للاستيلاء على الحرم الشريف وقبة الصخرة. وفي إثر الصدام، انعقد المؤتمر الإسلامي، الذي دعا إليه الحاج أمين الحسيني، في القدس (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٨م)، وحضره مندوبون من سورية ولبنان وشرق الأردن. وقرر المؤتمرون تشكيل جمعية حراسة الأماكن الإسلامية المقدسة، وآلوا على أنفسهم

الدفاع عن البراق والأقصى. كما طالبوا الحكومة، وفقاً لصك الانتداب، المادة ١٢، منع اليهود من تغيير الوضع القائم، فاستجابت للطلب، مؤكدة بقاء الوضع على ما هو عليه. وفي المؤتمر برز الحاج أمين زعيماً للحركة الوطنية الفلسطينية، بديلاً من اللجنة التنفيذية.

وفي السنة التالية، في التاريخ العبري نفسه، الذي وافق ١٥ آب/أغسطس ١٩٢٩م، قام أتباع جابوتنسكي بتظاهرة استفزازية قرب الحرم، بعد أن قاموا بأُخرى في اليوم السابق في تل أبيب، وهتفوا «الحائط حائطنا»، ولم يلتفتوا إلى تحذيرات الشرطة بعدم الذهاب إلى القدس، بل على العكس، تعمدوا ذلك. وفي اليوم التالي الجمعة ١٦ آب/أغسطس قام المصلون المسلمون بتظاهرة مماثلة أمام البراق، ووقعت اشتباكات محدودة. لكنها تجددت في اليوم التالي، وقتل يهودي، وجرح ١١ شخصاً من الجانبين. وفي يوم الجمعة اللاحق (٢٣ آب/أغسطس)، وبعد أن تناقلت الأخبار أحداث الحرم، تجمعت حشود مسلمة في المسجد الأقصى للصلاة، لمناسبة المولد النبوي الشريف. وبعد الصلاة خرجت الجموع، مسلحة بالعصي والهراوات والسكاكين وحتى السيوف، واشتبكت بجمهرة من جماعة جابوتنسكي، وصلت إلى المكان تحدياً، واتسعت الاشتباكات، ووصلت إلى الحي اليهودي والمستعمرات المحيطة بالقدس. كما وصلت تعزيزات كبيرة من قوات الحكومة بالمصفحات، وحلقت طائرات فوق المدينة، وتمت السيطرة على الموقف، وهدأت الحالة في القدس، بينما انتقلت الصدامات إلى مدن فلسطين الأُخرى وقراها.

وعمت ردات الفعل العنيفة جميع أنحاء البلاد. ففي الخليل، هاجم السكان الحي اليهودي، حيث قتل نحو ٦٠ شخصاً، وجرح ٥٠ آخرون، وانتهى الاستيطان اليهودي في المدينة. وفي نابلس، اشتبك الأهالي مع الشرطة لدى محاولتهم الاستيلاء على الأسلحة في أحد مراكزها. وفي بيسان، كما في يافا، هاجم السكان المستوطنين. واستمرت أعمال العنف يومي ٢٥ و٢٦ آب/أغسطس في مناطق متعددة: حيفا ويافا والقدس وصفد وغيرها. وشهدت مدينة صفد، والقرى المحيطة حالة من الغليان، في إثر إشاعة خبر أن اليهود اعتدوا على الحرم الشريف، وهدموه وأحرقوه، فهاجم الجمهور الحي اليهودي وسيطر عليه، ونقلت الشرطة سكانه إلى السراي، حيث مكثوا ثلاثة أيام. ووصلت إلى المدينة تعزيزات عسكرية بريطانية، اشتبكت مع الأهالي، فسقط عدد من الشهداء. وبعد أن سيطرت قوات الحكومة على المدينة، لجأ عدد من المطلوبين إلى الجبال، وظلوا مطاردين فترة طويلة. وقد شكّل هؤلاء، بقيادة أحمد طافش، أول تنظيم عربي مسلح في فلسطين ضد الانتداب والصهيونية، أطلقوا عليه اسم

«الكف الأخضر»، واستمر في القيام بغارات خاطفة مدة عام تقريباً.

واستمرت الاضطرابات حتى نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٢٩م، ثم بدأت تجنح نحو الهدوء بصورة عامة، وتمخضت عن مقتل ١٣٣ يهودياً وجرح ٣٣٩، واستشهاد ١١٦ عربياً وجرح ٢٣٢، معظمهم برصاص القوات البريطانية. ودمرت السلطات بعض القرى العربية مثل لفتة ودير ياسين. وقدمت للمحاكمة أكثر من ١٠٠٠ شخص، بينهم ٩٠٠ عربي، وأصدرت أحكاماً بالإعدام على ٢٦ شخصاً، كلهم من العرب ما عدا واحد ـ شرطي يهودي قتل بسلاحه الحكومي أسرة عربية من ٧ أنفار. وأصرّت الحكومة على تنفيذ حكم الإعدام بثلاثة مناضلين، هم: عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي، وتمّ ذلك في سجن عكا، يوم الثلاثاء في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٣٠م، اليوم الذي خلدهم فيه الشاعر إبراهيم طوقان بقصيدة «الثلاثاء الحمراء»، لرباطة جأشهم في مواجهة حبل المشنقة. كما فرضت عقوبات صارمة على القرى التي شاركت في الهجوم على مستعمرتي موتسا وهرطوف في الخليل.

سارع المندوب السامي في العودة من إجازة كان يُمضيها في لندن لدى اندلاع ثورة البراق. وأصدر بياناً عنيفاً، حمّل فيه العرب مسؤولية الأحداث، واتهمهم بارتكاب المجازر، ووصفهم بالمتعطشين للدماء. فأثار حملة من الاستنكار، اضطرته إلى التراجع. وفي الواقع، فإنه قبل اندلاع أعمال العنف، جرى لقاء في بيت القائم بأعمال الحكومة، هاري لوك، حضره ثلاثة من الزعماء العرب، ومثلهم من قيادة العمل الصهيوني، وقرروا العمل على تهدئة الأوضاع. لكن زمام الأمور أفلت من أيديهم جميعاً، وخصوصاً أن القيادة الصهيونية الأولى كانت لا تزال في زوريخ، بعد المؤتمر السادس عشر، والقيادات العربية فقدت السيطرة على الشارع.

وكان من نتائج ثورة البراق تنشيط النضال الفلسطيني، بعد فترة من الركود. فعُقد اجتماع موسع (٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩م) في يافا، عقبه اجتماع للجنة التنفيذية، التي تبنت قرارات يافا بمقاطعة الشركات والمنتوجات اليهودية، بما فيها شركة الكهرباء ـ روتنبرغ ـ ورعاية الجرحى وأسر الشهداء والاهتمام بالموقوفين والدفاع عنهم. كما عقد المؤتمر النسائي الفلسطيني الأول (٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩م)، وحضره نحو ٣٠٠ سيدة، وقررن تأييد المطالب الوطنية، وتنشيط دور المرأة في النضال وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأقطار العربية المجاورة. وعلى صعيد الوعي، تعمق الفهم لطبيعة العلاقة العضوية بين الانتداب والمشروع الصهيوني، كما كشفت الأحداث عقم النهج الذي تتبعه القيادة السياسية الفلسطينية لتحقيق الأهداف الوطنية. وفي الواقع، تجاوزت الجماهير ذلك النهج، ولم تتصرف وفقاً لإرادة

القيادة التي عارضت أعمال العنف، وخصوصاً ضد الحكومة. ونتيجة شراسة القمع البريطاني، وجور الأحكام التي أصدرتها السلطات، ارتفعت نبرة الدعوة إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح، وراحت تتشكل مجموعات مقاتلة، مثل عصابة الكف الأخضر وغيرها.

في المقابل، تسببت أحداث سنة ١٩٢٩ بتغييرات ملحوظة في العمل الصهيوني، فبرزت فيه ثلاثة أجنحة، راحت تصارع على مواقفها، داخلياً وخارجياً، بشأن السياسة التي يجب أن يتخذها هذا العمل، بما في ذلك إزاء الانتداب. ففي الوسط، وقف حزبا هبوعيل هتسعير (العامل الفتي) وأحدوت هعفودا (وحدة العمل)، اللذان توحدا (١٩٣٠م)، في «مفليغت بوعالي إيرتس يسرائيل - مباي» (حزب عمال أرض إسرائيل). وحصل الحزبان في انتخابات مجلس النواب (أسيفات هنفحاريم) الثالث على ٣١ مندوباً من مجموع ٧١. ومنذئذ، احتل هذا الحزب المقام الأول في إدارة أمور الاستيطان، كما في الحركة الصهيونية، وبرزت فيه زعامة دافيد بن - غوريون. وتشكلت المعارضة الرئيسية من التيار التنقيحي بزعامة جابوتنسكي، التي انتقدت بشدة السياسة البريطانية، وأساليب عمل المنظمة الصهيونية المتوافقة معها. وفي برنامجها: معارضة التنازل عن شرق الأردن والمطالبة بإعلان أكثرية يهودية في فلسطين، وتحويلها إلى دولة يهودية كأهداف نهائية للعمل الصهيوني. وقد حصل هذا التيار في الانتخابات على ١٦ مندوباً.

وعلى يسار حزب مباي، تشكلت مجموعة صغيرة من المثقفين الليبراليين، ذوي الماضي الصهيوني والنفوذ السياسي، مثل يهودا ماغنس، الرئيس الأول للجامعة العبرية، وحاييم كالفارسكي، من قدامى قيادة العمل الصهيوني، وآرثر روبين، مسؤول مكتب يافا، وغيرهم. وكانت النقطة المركزية في برنامج هذه المجموعة السياسي، هي التنازل عن مشروع تحويل فلسطين إلى «دولة عبرية»، تقوم على أكثرية سكانية يهودية. وشكّل هؤلاء حركة بريت شالوم (عصبة السلام)، وبعدها حركة إيحود (الوحدة)، بالاستناد إلى أفكار الفيلسوف أحاد هعام (آشر غينزبرغ)، التي أكدت على أولوية «المركز الروحي اليهودي»، وليس على الاستيطان الجماعي والاستقلال السياسي. ورفعوا شعار «الدولة ثنائية القومية»، القائل بموقع متكافىء لكل من «القوميتين» - الفلسطينية والإسرائيلية - بغض النظر عن النسبة العددية لكل منهما بين السكان. ووافقوا لاحقاً على ألاّ يزيد عدد اليهود عن ٥٠٪ من مجموع السكان في البلاد. ولم تتمتع طروحات هذه الجماعة باستجابة كبيرة، لا بين اليهود ولا العرب. وقد تبنى حزب هشومير هتسعير (الحارس الفتي) موقفهم من «الدولة ثنائية القومية»،

لكن من دون وضع سقف للاستيطان اليهودي عددياً. وكانت هناك مجموعات صغيرة أخرى، مثل الصهيونيين العموميين والمزراحي، التي دعمت بصورة عامة سياسة وايزمن وتيار الوسط.

وخلال الأحداث، أدّت الهاغاناه دوراً هامشياً إلى جانب القوات البريطانية. وبرز ذلك في القدس وتل أبيب، وحيفا، أمّا في المناطق الأُخرى فكان دورها ضئيلاً أو معدوماً. ونتيجة هذا الوضع، واتهام القيادة الصهيونية حكومة الانتداب بالتقصير في حماية المستوطنين، والتقاعس في قمع الانتفاضة الجماهيرية العربية، فقد ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تطوير الهاغاناه، لتصبح أداة للعمل العسكري الصهيوني الذاتي. وكان التوجه الأول نحو تشكيل قيادة قطرية، تنسق العمل العسكري في البلاد كلها. واشترك في هذه القيادة ممثلون مدنيون محليون، لكن هذه الشراكة لم تدم طويلاً. فاعتراضاً على هيمنة الهستدروت، وبالتالي حزب مباي، على الهاغاناه، انقسمت المنظمة، وشكّل التنقيحيون منظمة موازية هي «التنظيم ب». كما انقسمت اللجنة القيادية، ومالت الأحزاب غير العمالية إلى جانب التنقيحيين ومنظمتهم. ومع أنه كان هناك تنسيق بين المنظمتين، توصل إليه بن ـ غوريون مع جابوتنسكي، لكن الانقسام ظل قائماً حتى سنة ١٩٣٧م. ومع ذلك، فقد راحت كل منظمة تطور ذاتها، وتسلح نفسها، وتحسن من تدريب أعضائها وكوادرها القيادية.

هـ) الكتاب الأبيض الثاني

شكلت أحداث سنة ١٩٢٩ حافزاً على تحوّل نسبي في سياسة حكومة لندن العمالية تجاه المشروع الصهيوني، اعتبرته الوكالة اليهودية ارتداداً عن وعد بلفور، فهبت لمقاومته. والواقع أن اللورد باسفيلد (سدني وِبْ)، وزير المستعمرات (١٩٢٩ ـ ١٩٣١م)، أدخل خطاً جديداً تجاه مسألة فلسطين في وزارته، وجعله سياسة رسمية للحكومة، برئاسة رامزي مكدونالد. وفي هذه الفترة، برز اتجاهان مناوئان للمشروع الصهيوني: الأول عمالي، يرى فيه مشروعاً استعمارياً، يقوده أغنياء اليهود في إنكلترا والولايات المتحدة، لاستغلال فلسطين وسكانها اقتصادياً؛ والثاني محافظ، يساوره القلق من النزعات الشيوعية لدى المهاجرين اليهود من روسيا. وكلاهما دعا إلى وضع قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وإزاء هذه التوجهات لحكومة العمال في لندن، تحركت المنظمة الصهيونية، في بريطانيا والولايات المتحدة، لممارسة أنواع الضغوط جميعها على حكومة مكدونالد، وإجبارها على التراجع عن خطها السياسي، ونجحت بذلك. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٢٥م، اقترح مجلس عصبة الأمم على

الحكومة البريطانية جمع المعلومات اللازمة عن أحداث فلسطين، حتى آذار/مارس ١٩٣٠م، بهدف عقد جلسة استثنائية للجنة الانتداب التابعة لها، تدرس أسباب الاضطرابات، والإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تكرارها.

وإزاء الضجة التي أثارتها الوكالة اليهودية على أحداث سنة ١٩٢٩، وسلوك حكومة الانتداب فيها، عينت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق في أسبابها ووقائعها. وترأس اللجنة القاضي، سير والتر شو، فعرفت باسمه، واشترك معه ثلاثة أعضاء من مجلس العموم البريطاني، يمثلون الأحزاب الثلاثة فيه (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩م). وكان المندوب السامي، تشانسلر، اعترف في تقاريره إلى وزارة المستعمرات (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩م)، بأن الحالة لم تهدأ، وبأن السكان العرب يقتربون من حافة اليأس بسبب تجاهل الحكومة مطالبهم، وحالة التململ تعم جميع طبقات الشعب. وعزا تشانسلر ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانيها العرب، وخصوصاً مع تفاقم المشكلة الناجمة عن انتقال المزيد من الأراضي إلى مؤسسات استيطانية صهيونية. ومعلوم أن هذه الأراضي كانت من أملاك الدولة، أو تخصُّ ملاكين غائبين، منهم من يقيم خارج فلسطين، وعند بيعها يُطرد الفلاحون منها، فيصبحون من دون مورد رزق، وبالتالي عامل تفجير للاضطرابات.

وزاد في قلق حكومة الانتداب انتقال حالة الهيجان الشعبي إلى الأقطار العربية المجاورة، وتهريب الأسلحة إلى فلسطين، واستعداد المتطوعين للانضمام إلى أية ثورة محتملة هناك. وتفيد التقارير الأمنية للحكومة عن تشكيل عصابات مسلحة في المدن والريف، هدفها مهاجمة الموظفين - اليهود والبريطانيين - في نواحي عكا وحيفا ونابلس، فضلاً عن المطاردين في منطقة صفد. ومع استمرار التوتر، ظلت إدارة تشانسلر متشبثة بسياستها القمعية وفرض العقوبات الجماعية لتشمل البلاد كلها. ودعت اللجنة التنفيذية إلى الاجتماع العربي العام (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩م)، وحضره فضلاً عن زعماء محليين، شيوخ البدو من جميع أنحاء فلسطين، ومندوبون من سورية وشرق الأردن ولبنان. وأرسل المؤتمر برقية إلى وزير المستعمرات، أعلن فيها «عدم ثقة الأمة» بالمندوب السامي، بسبب سياسته المنحازة إلى اليهود، وأقسم الأعضاء على منع بيع الأراضي للاستيطان، ومقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية، وتنشيط الصناعة والتجارة العربية، كما قرروا إعلان الإضراب العام لمناسبة وعد بلفور.

وباشرت لجنة شو عملها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩م، فعقدت ٤٧ جلسة علنية، و١١ أُخرى سرية، واستمعت إلى ١١٠ شهود - موظفين حكوميين

وعرب ويهود ـ ووضعت تقريرها وقدمته إلى وزارة المستعمرات (٣٠ آذار/مارس ١٩٣٠م). وبرّأت اللجنة حكومة الانتداب من المسؤولية عن الاضطرابات، كما ادعت الوكالة اليهودية. وعلى العموم، كان تقرير اللجنة متناقضاً مع الادعاءات الصهيونية، إذ إنه أرجع أسباب الاضطرابات إلى سياسة «الوطن القومي اليهودي»، والتي تشترك فيها الحكومة البريطانية مع المنظمة الصهيونية. ورأت اللجنة أن الأسباب المباشرة في اندلاع العنف تكمن في سلوك اليهود إزاء الأماكن المقدسة. وورد في التقرير أن شعور العرب بالعداء تجاه اليهود يعود إلى خيبة أمانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي، وخشيتهم من أن يسيطر اليهود عليهم سياسياً، بسبب الهجرة وانتقال الأراضي إليهم، ولاعتقاد العرب أن حكومة الانتداب منحازة إلى مصلحة اليهود. وأوضح التقرير بجلاء الآثار السلبية للاستيطان الصهيوني على أهل البلد الأصليين، وعلى الصعد كافة، وخصوصاً ما يتعلق باستملاك الأراضي، وطرد الفلاحين منها، وبالتالي، نشوء طبقة ناقمة لا أرض لها، هي مادة لتفجير الاضطرابات. كما أكد أن أوضاع البلد الاقتصادية لا تحتمل المزيد من الهجرة اليهودية إليها.

ولم تكن للجنة صلاحية التطرق إلى صك الانتداب، لكنه طُلب منها تقديم توصيات، فجاء فيها: ١) ضرورة أن تصدر الحكومة البريطانية بياناً صريحاً وواضحاً عن سياستها في فلسطين، يفسر ويبرز ما ورد في صك الانتداب عن صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية؛ ٢) أن تعيد الحكومة النظر في أنظمة الهجرة والرقابة عليها، بغية وقف الهجرة الزائدة، أخذاً في الاعتبار مصالح السكان المحليين؛ ٣) إجراء تحقيق علمي حول إمكانات البلد الزراعية والإسكانية لتحديد قدرتها على استيعاب المهاجرين من دون إلحاق الضرر بسكانها؛ ٤) إيجاد السبل لحماية المزارعين العرب، والحيلولة دون إجلائهم عن الأرض، ووضع القيود على انتقالها إلى اليهود؛ ٥) ضرورة توضيح أن المركز الخاص للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها المشاركة في حكم فلسطين؛ ٦) ضرورة الأخذ في الاعتبار شعور العرب بالاستياء، الناجم عن حرمانهم من الحكم الذاتي؛ ٧) تعيين لجنة دولية من قِبل عصبة الأمم للفصل في حقوق الطرفين بالبراق.[٣٦]

وفعلاً، وبعد صدور تقرير لجنة شو، أوفدت عصبة الأمم لجنة ثلاثية لدراسة أوضاع البراق، وتقديم توصية بشأنه (حزيران/يونيو ١٩٣٠). وبعد الاطلاع على

---

(٣٦) John & Hadawi, *op. cit.*, Vol. I, p. 212.

الوثائق والأدلة، قررت اللجنة أن حائط البراق ملك للوقف الإسلامي، ويجب أن يبقى كذلك، مع المحافظة على الوضع الذي كان قائماً في السابق، من إقامة الطقوس الدينية اليهودية عنده. وصدر في إثر ذلك قانون عن مجلس الملك الخاص، يقضي بوضع توصيات لجنة البراق موضع التنفيذ، ففعلت الحكومة ذلك. ويذكر أن لدى قدوم اللجنة إلى فلسطين، توافد عليها رجالات من مصر وسورية ولبنان والعراق وجاوة والهند وإيران وتركيا، لتقديم شهاداتهم وتدعيم موقف الفلسطينيين في مسألة البراق، الذي كان جزءاً من «وقف حيِّ المغاربة»، أوقفه الملك الأفضل، ابن صلاح الدين الأيوبي، على مدرسة «الأفضلية»، التي أنشأها في ذلك الحي.

ومع أن أحداث سنة ١٩٢٩ عززت موقع القوى والشخصيات التي دعت إلى نبذ التفاوض غير المجدي مع بريطانيا، واللجوء إلى استعمال العنف ضدها لضلوعها في المشروع الصهيوني، فإن نشر تقرير لجنة شو شجع اللجنة التنفيذية على إرسال وفد إلى لندن، لملاحقة القضية هناك عن كثب. ووصل الوفد في ٣٠ آذار/مارس ١٩٣٠م، وقدّم إلى حكومة رامزي مكدونالد مذكرة بوقف الهجرة اليهودية، ومنع انتقال الأراضي من أيدي العرب، كما طالبت بتأليف حكومة وطنية نيابية. لكن رئيس الحكومة ردّ على الوفد في بيان أمام مجلس العموم، أكد فيه التزام حكومته نحو «الشعب اليهودي ونحو الجماعات غير اليهودية»، وقال «إن حكومة جلالته لن تتأثر بالضغط والتهديد، ولن تحيد عن الطريق المرسوم في صك الانتداب.» وبلّغت الحكومة الوفد أنها سترسل خبيراً إلى فلسطين لدراسة مسألتي الهجرة والأراضي. وقطع الوفد المفاوضات، وأذاع بياناً أكد فيه اقتناعه باستمرار الحكومة في هضم حقوق العرب، إكراماً للسياسة الصهيونية، «مما يؤدي إلى إبادتنا كأمة وإجلائنا عن ديارنا. وبما أن أهل البلاد العربية والإسلامية شركاء في فلسطين بات واجباً علينا أن نخطرهم بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة وإخوانهم الساكنين فيها.»[٣٧]

وبناء على توصية لجنة شو، أوفدت الحكومة الخبير العالمي بمسائل الهجرة والإسكان، سير جون هوب ـ سمبسون، إلى فلسطين للتحقيق في أوضاعها على هذين الصعيدين (أيار/مايو ١٩٣٠م). وأمضى سمبسون شهرين يطوف في القرى العربية والمستعمرات اليهودية، وقدم تقريره إلى الحكومة (آب/أغسطس ١٩٣٠م)،

---

(٣٧) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «فلسطين: تاريخها وقضيتها» (المرحلة الثانوية)، (نيقوسيا ـ قبرص، ١٩٨٣)، ص ٥٧.

ونشر مع الكتاب الأبيض الثاني، الذي أصدره وزير المستعمرات، اللورد باسفيلد، (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠م). وتقرير سمبسون هو وثيقة مهمة جداً، لأنها تصف الأوضاع الاجتماعية والسياسية للفلسطينيين، التي على أرضيتها نشبت ثورة البراق، ومن بعدها الثورة العربية الكبرى (١٩٣٥ ـ ١٩٣٩م). وكان سمبسون قد وصل إلى البلاد في فترة عصيبة، إذ لم تكن العقوبات الجماعية توقفت، وحالة البطالة والضيق الاقتصادي متفاقمة، والأحكام العرفية مستمرة. وقد ترك إعدام الشهداء الثلاثة: عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي، جوّاً حزيناً على البلاد كلها، يوم «الثلاثاء الحمراء» (١٧ حزيران/يونيو ١٩٣٠م)، الذي تعالت فيه أصوات المؤذنين من الجوامع، ودوّت أجراس الكنائس، وعمت التظاهرات جميع أنحاء البلاد لدى إعلان الحكومة إصرارها على تنفيذ حكم الإعدام بهم.

وجاء في تقرير سمبسون ما يلي: «باستثناء منطقة بئر السبع، فإن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم، يملك منها اليهود مليون دونم، أي أكثر من ١٤٪. . . وقد غدا أكثر من ٢٩,٥٤٪ من العائلات العربية القروية دون أرض، كما أن الأراضي الصالحة للزراعة لدى العرب لا تكفي لضمان معيشة السكان والمحافظة على مستواها. ونتيجة سياسة الحكومة في موضوع الأراضي، اضطر قسم كبير من الفلاحين إلى أن يفقدوا عملهم وأُرغموا على مغادرة أراضيهم.»[٣٨] وعرض التقرير سياسة التهويد التي تتبعها المؤسسات الصهيونية الاستيطانية، القائمة على مقاطعة العمل العربي، الأمر الذي يتنافى مع صك الانتداب، ويشكل خطراً دائماً ومتزايداً على البلاد. وأوصى سمبسون بإلغاء هذه الشروط والقيود في عقود مؤسسات الاستيطان الصهيوني.

وأشار سمبسون إلى حرمان المزارع العربي من الامتيازات المتاحة لليهودي، من رؤوس أموال وخبرات علمية، وإلى أنه لم تقدم له المساعدة لتحسين زراعته ومستوى معيشته، أسوة بالمزارع اليهودي. فهو يتزايد عدداً وبسرعة، في حين تتناقص الأراضي التي يعيش منها، وهو يرزح تحت عبء الديون، مثقلاً بالضرائب، ويتعذر عليه سدادها إلاّ بمزيد من الاستدانة، بفوائد لا تصدق. ونتيجة ذلك، تدفق الفلاحون على المدن، حيث تدنت الأجور، وزادت البطالة لتشكل خطراً على حياة البلاد الاقتصادية. وقال: «إن واجب الإدارة الانتدابية أن تتأكد ألاّ يلحق ضرر بالعرب من جرّاء الهجرة اليهودية، وعليها أن تشجع اليهود على التجمع في الأراضي شريطة

(٣٨) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢٥.

الخضوع للشرط الأول [الامتناع من مقاطعة العمل العربي]، ولا يمكن التوفيق بين الواجبين المتناقضين إلاّ بسلوك جدي وفعال، وذلك لإيجاد نهضة زراعية تهدف إلى استقرار العرب في الأراضي وتوسيع زراعتهم، أمّا في الوقت الحاضر فالبلاد لا تتسع لإنسان جديد.»(٣٩)

إن الضجة التي أثارتها ثورة البراق، وما عقبها من توصيات لجنة شو وتقرير سمبسون، وكذلك التقارير الدورية التي كان يرسلها المندوب السامي عن الأوضاع غير المستقرة في البلاد، وما تنشره الصحف في فلسطين وإنكلترا، حملت حكومة مكدونالد على إصدار الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠، ليشرح سياستها في فلسطين. وقد انطلق الكتاب من مبدأ الالتزام بصك الانتداب، كونه يستوجب من الحكومة البريطانية الالتزام بتعهداتها إزاء الفريقين من سكان فلسطين ـ العرب واليهود. وادّعت الحكومة إمكان التوفيق بين وعد بلفور، وصيانة حقوق العرب في فلسطين، بالاستناد إلى التوصيات الواردة في تقريري شو وسمبسون. إلاّ إنه سرعان ما ثبت أن حكومة ماكدونالد كانت مفرطة في تفاؤلها، وقدرتها على تنفيذ سياستها، فاضطرت إلى التراجع المخزي عن بيانها، وإدخال تقارير اللجان التي عينتها عالم النسيان.

وكون الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ جاء على خلفية الاضطرابات، فقد بدأ بتناول قضية الأمن، مشدداً أن الحكومة ستعاقب بشدة كل من يخل بالأمن، أو يحرض على أعمال العنف. وبناء عليه، فهي ستعزز قوات الأمن، وتدافع عن المستوطنين اليهود. في المقابل، وعد البيان بمنح الفلسطينيين قسطاً من الحكم الذاتي، بما يتلاءم مع صك الانتداب، ابتداءً بإحياء مشروع المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢م. كما تعرض لموضوع الأراضي، فوعد بالعمل على تحسين أساليب الزراعة والريّ، وحماية الفلاحين، وضمان عدم طردهم من الأراضي التي يعملون فيها، وإقامة جمعيات تعاونية زراعية. وتناول البيان موضوع الهجرة، فرأى أنه يجب التأكد من عدد العمال العاطلين في البلاد قبل تحديد سقف الهجرة إليها. وفي مجمل الأحوال، يجب النظر إلى قدرة فلسطين الاقتصادية عند الحكم على عدد المهاجرين إليها، وقال: «وكانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب الحصول على الأشغال، وإذا كان انتشار البطالة بين اليهود انتشاراً يؤثر في مركز العمال على العموم تحتم على الدولة المنتدبة خفض المهاجرة أو وقفها ريثما يتسنى للعاطلين إيجاد عمل.»(٤٠)

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٠٢٦.

(٤٠) «فلسطين: تاريخها وقضيتها»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

وعلى الرغم من الإحباط وخيبة الأمل اللذين ألمّا بالقيادة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية جرّاء تعاملها مع الحكومة البريطانية، فقد استقبلت الكتاب الأبيض الثاني بارتياح مشوب بالحذر. فمع تشبثه بتعهدات بريطانيا إزاء الحركة الصهيونية، وعد بإنصاف العرب وحماية حقوقهم المدنية. لكن مصير البيان لم يقرره الزعماء الفلسطينيون، ولا حتى حكومة ماكدونالد، كما ثبت ذلك في الواقع، وإنما الحركة الصهيونية وأنصارها في بريطانيا والولايات المتحدة. فغداة نشر البيان، أثارت الحركة الصهيونية ضده موجة من الاحتجاج والتنديد في الأوساط الصحافية والسياسية، في بريطانيا وأميركا. وانبرى فرسان الاستعمار البريطاني، من حزبي المحافظين والأحرار ـ بلدوين وتشرشل وتشمبرلين ولويد جورج وسمتس ـ لمهاجمة الحكومة ودعوتها إلى العدول عن بيانها. وكذلك، وبتظاهرة استعراضية، قدم وايزمن، المعروف في الحركة الصهيونية بعلاقاته البريطانية، استقالته من رئاسة المنظمة وإدارة الوكالة اليهودية، وتبعه فيلكس واربرغ واللورد ملتست، الأمر الذي أثار ضجة كبيرة.

وتحركت القوى الصهيونية في الولايات المتحدة، فأعلنت اللجنة اليهودية الأميركية أن حكومة بريطانيا قد ارتدت عن وعد بلفور، وجندت كل قواها السياسية والمالية والإعلامية لتفعيل الضغط على حكومة مكدونالد. وكان الأشد تأثيراً عليها الضغط الاقتصادي في فترة الركود العالمي، إذ دعت المنظمات الصهيونية وأنصارها إلى تشديد الضغط الاقتصادي على بريطانيا، بما في ذلك مقاطعة بضائعها، والتضييق عليها في تسديد فوائد ديونها لبيوت المال الأميركية. وإزاء الضغط الاقتصادي والسياسي والإعلامي، من الداخل والخارج، تراجعت حكومة مكدونالد عن الكتاب الأبيض، وأرسلت إلى المنظمة الصهيونية رسالة (١٣ شباط/فبراير ١٩٣١م)، تؤكد فيها تمسكها بالموقف البريطاني التقليدي. وقد سماها العرب «الكتاب الأسود»، إذ رضخت الحكومة البريطانية إلى الضغوط الصهيونية والأميركية. واعتبرت المنظمة الصهيونية تلك الرسالة تراجعاً عن الكتاب الأبيض، وإلغاء له. ولخص وايزمن في مذكراته أهمية تلك الرسالة، بما يلي: «إن رسالة مكدونالد قد غيّرت سياسة الحكومة وإدارة فلسطين، الأمر الذي مكننا من تحقيق مكاسب ضخمة في الأعوام اللاحقة. وبسبب هذه الرسالة سمح للهجرة اليهودية بالوصول إلى ٤٠,٠٠٠ سنة ١٩٣٤م و٦٢,٠٠٠ سنة ١٩٣٥م، وهي أرقام لم نكن نحلم بها سنة ١٩٣٠.»[٤١]

لقد حققت استقالة وايزمن الاستعراضية أغراضها، وتراجعت حكومة مكدونالد،

---

(٤١) John & Hadawi, *op. cit.*, Vol. I, pp. 233-234.

بل انقلبت على بيانها، وسلكت سبيلاً مغايراً تماماً. ومع ذلك، لم تحُز على رضى المنظمة الصهيونية، التي رأت تيارات فيها الفرصة ملائمة لمزيد من الابتزاز. وفي المؤتمر الصهيوني السابع عشر (حزيران/يونيو ١٩٣١م)، طرحت مسألة العلاقة بين الحركة الصهيونية وبريطانيا، بعد أن شعرت الأولى بقوتها إزاء الثانية. ورأى وايزمن أنه بعد رسالة مكدونالد، التي نسخت الكتاب الأبيض، يمكن العمل على تطوير العمل الصهيوني في إطار السياسة البريطانية، ومن خلال التعاون مع حكومة الانتداب. لكن عدداً كبيراً من أعضاء المؤتمر، وعلى رأسهم التنقيحيون، اتهم وايزمن بالمرونة، وادّعى أن سياسته هذه هي التي شجعت حكومة لندن على إصدار الكتاب الأبيض. وأصرّ وايزمن على استقالته، وانتخب ناحوم سوكولوف خلفاً له، وحاييم أرلوزوروف رئيساً للدائرة السياسية في فلسطين، اللذان استمرا في سياسة وايزمن. أمّا التنقيحيون فانسحبوا من المؤتمر، وأسسوا لاحقاً المنظمة الصهيونية الجديدة، الأمر الذي أدّى إلى توتر العلاقة داخل المنظمة والاستيطان، بينهم وبين الأحزاب العمالية.

وفتح انكفاء حكومة مكدونالد الباب على مصراعيه أمام الابتزاز الصهيوني، بالاستناد إلى الدعم الأميركي، وبذريعة قطع الطريق على التطرف الذي يدعو إليه التنقيحيون. وبداية استُبدل المندوب السامي تشانسلر، الذي راح تحت ضغط المطالبة العربية يطرح مسألة المجلس التشريعي، وحل محله بتوجيه من وايزمن سير آرثر واكهوب (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١م). وعنه يقول وايزمن، «ربما كان أفضل مندوب سام عرفته فلسطين، وإنه كان مصداقاً لظن مكدونالد، وبرهاناً على حسن اعتقاده به في تعطيل الضرر الناجم عن الكتاب الأبيض.»[٤٢] وخلال الأعوام الخمسة التي أمضاها واكهوب في فلسطين، تطور الاستيطان الصهيوني كثيراً. فأُزيلت القيود عن الهجرة، وكذلك عن انتقال الأراضي، ولم يحدث أي تقدم في تشكيل الحكم الذاتي التمثيلي، الذي أصبح مطلب القيادة الفلسطينية الرئيسي، وذلك بسبب معارضة الوكالة اليهودية له. وعلى الرغم من التراجع الذي شهده النضال الفلسطيني، فقد راحت المنظمات الصهيونية الإرهابية تتسلح بمعرفة السلطة، بل بتعاونها، إذ وزعت كميات من السلاح على المستوطنين، بحجة الدفاع، كما ساهمت في تدريبهم على استعماله.

وفي ولاية واكهوب، التي استمرت سبعة أعوام، تصاعدت الهجرة اليهودية،

---

(٤٢) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣٠.

وبلغت أرقاماً لم تعرفها من قبل، إذ ارتفع عدد المهاجرين من ١٠٤,٧٥٠ حتى سنة ١٩٣٠م، إلى ٢٨٤,٦٤٥ حتى سنة ١٩٣٦م، أي بزيادة ١٦٤٪، وهذا بحسب الإحصاءات الرسمية، التي لا تتضمن الهجرة غير الشرعية، التي تقدر بالآلاف. ولم تحاول الحكومة وضع أية قيود على هذه الهجرة الكثيفة، التي بالتأكيد لا تتناسب مع «قدرة البلاد على الاستيعاب»، كما كانت تؤكد دائماً. في المقابل، وما عدا العودة إلى طرح موضوع المجلس التشريعي لتهدئة الخواطر العربية كلما لاحت في الأفق بوادر التململ، لم تقم حكومة الانتداب بأية بادرة تجاه الفلسطينيين، من شأنها تطمينهم إلى صيانة حقوقهم وضمان أسباب معيشتهم في وطنهم، إزاء ازدياد عدد المستوطنين، وارتفاع نبرة الدعوة إلى إعلان فلسطين دولة يهودية، ولو بالقوة، التي راحت تستند أكثر فأكثر إلى منظمات إرهابية مسلحة، وإلى مؤسسات استيطانية فاعلة. وفي كل مرة أثير موضوع المجلس التشريعي والحكم الذاتي، استطاعت الوكالة اليهودية إحباطه، وفرضت على حكومة الانتداب التراجع عن التعامل معه بجدية.

غير أن الأرقام التي وصلتها الهجرة اليهودية في الثلاثينات، لم تكن نتيجة إلغاء الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠، وتراجع حكومة مكدونالد عن موقفها من الاستنتاجات التي توصلت إليها لجان التحقيق البريطانية فحسب، بل بسبب تصاعد النازية في ألمانيا، وقد أثر ذلك على يهود أوروبا الوسطى أيضاً. ففي سنة ١٩٣٣م، وفيما تولى أدولف هتلر السلطة الفعلية في ألمانيا، تسلم الرئاسة في الولايات المتحدة فرانكلن روزفلت، وبيده سلطات استثنائية للخروج من الأزمة الاقتصادية، تحت شعارين: «النظام الجديد» داخلياً، و«الصفقة الجديدة» خارجياً. واعتمد روزفلت على مجموعة من المستشارين، ضمت أبرز رموز العمل الصهيوني في الولايات المتحدة، مثل: فيلكس فرانكفورتر والقاضي ساموئيل رونمان والأستاذ الفخري بيرنارد باروخ وناتان ماريغولد وغيرهم. وهكذا تشكل وضع ملائم جداً للحركة الصهيونية لزيادة معدلات الهجرة، مستغلة الإجراءات النازية إزاء اليهود في ألمانيا، وأثرها في المحيط، وخصوصاً في بولونيا، ومستفيدة من التأييد الذي توليها إياه إدارة روزفلت بتوجهاتها الجديدة، وكل ذلك في وقت تراجعت به الحركة الوطنية الفلسطينية، وقصّرت في أداء دور فاعل لدرء الخطر الداهم على البلد، عبر السياسة التي انتهجتها حتى الآن.

غير أن الأوضاع المواتية للعمل الصهيوني أوجدت توتراً داخله، بين تيار الوسط الذي رأى ضرورة انتهاز الفرصة وتصليب القاعدة الاستيطانية في التعاون مع حكومة الانتداب، وبين التيار اليميني المتطرف، الذي طرح ضرورة انتهاز تلك

الفرصة لإعلان الدولة اليهودية. وعندما اغتال المتطرفون رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية في فلسطين، الدكتور حاييم أرلوزوروف، (١٦ تموز/يوليو ١٩٣٣م)، وصلت الأمور بين الجناحين إلى حد الاقتتال. وفي المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (١٩٣٣م)، احتل هذا الخلاف الموضوع الرئيسي في مداولات المؤتمر. وفي سنة ١٩٣٤م، توصل بن - غوريون إلى صيغة عمل مع جابوتنسكي، تقوم على هدنة سياسية، وتنظيم علاقات عمل بين الهستدروت ونقابة العمال القومية. إلاّ إن هذه الاتفاقية رُفضت في الاستفتاء الذي أجرته الهستدروت سنة ١٩٣٥م، وبقي الشقاق بين التيارين قائماً، وشكل التنقيحيون منظمتهم الخاصة. وفي المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥م) الذي عُقد بغياب التنقيحيين، أُعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة الصهيونية، كما انتخب موشيه شاريت (شرتوك) رئيساً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وكان يشغل ذلك المنصب منذ اغتيال أرلوزوروف، فاستمر فيه.

وتصاعدت الحملات المتبادلة بين ألمانيا النازية والمنظمة الصهيونية، وتحركت الأخيرة بالدعوة إلى مقاطعة البضائع الألمانية، وخصوصاً في السوق الأميركية، وعبر المؤسسات المالية والتجارية اليهودية. وفي حملتها هذه، سعت المنظمة للحصول على دعم الولايات المتحدة وبريطانيا وعصبة الأمم لإزالة القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين. وفي نهاية سنة ١٩٣٣م، أعلنت الوكالة اليهودية أنها جمعت خمسة وعشرين مليون دولار لدعم الهجرة والاستيطان في فلسطين، وخصوصاً من بولونيا وألمانيا، في حين عقد بعض أطراف المنظمة الصهيونية صفقة مع الحكومة الألمانية، تقضي بالسماح للراغبين من اليهود بالهجرة، على أن تعوضهم الحكومة عن أملاكهم ببضائع ألمانية الصنع. في المقابل، وتحت ضغط هذه الحملة الإعلامية والاقتصادية، وبذريعة الخطر الداهم على يهود أوروبا الوسطى، رفعت الحكومة البريطانية سقف تصاريح الهجرة السنوية ثلاثة أضعاف، وظلت تزيدها حتى وصلت سنة ١٩٣٥م إلى ستين ألفاً. وكان طبيعياً أن يثير كل هذا ردّة فعل في أوساط الشعب الفلسطيني، فتطورت النشاطات المناهضة للهجرة اليهودية وإغراق البلد بالمستوطنين والسيطرة على اقتصادها والإمساك بزمام السلطة فيها، الأمر الذي أدّى في نهاية المطاف إلى اندلاع «الثورة العربية الكبرى».

سابعاً: الثورة العربية الكبرى

دشّن ارتداد حكومة العمال البريطانية (شباط/فبراير ١٩٣١م) مرحلة جديدة في الصراع بشأن فلسطين. ففي لندن هُزم أنصار الكتاب الأبيض أمام التحالف المؤيد

للصهيونية، بدعم أميركي قوي. وكأنما للتكفير عن ذنب اقترفته، راحت حكومة مكدونالد تغالي في استرضاء الصهيونية، وتغدق عليها بالتسهيلات للوصول إلى «الوطن القومي اليهودي». أمّا على صعيد العمل الصهيوني، فقد تغلب تيار الوسط، الذي انتهج سياسة «خذ وطالب» على التيار المتطرف الذي دعا إلى «استثمار الفوز» بالإسراع في إعلان الدولة اليهودية، خلافاً للإرادة البريطانية. في المقابل، فشلت سياسة القيادات الفلسطينية التقليدية، ففقدت الكثير من رصيدها الشعبي، من دون قيام البديل القادر على إدارة الصراع بصورة أكثر نجاعة. وبينما استطاعت المؤسسة الصهيونية تجاوز الشقاق داخلها، ومتابعة عملها بنشاط، فإن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في المقابل، بتركيبها ونمط عملها، اللذين يخلوان من أية علاقات ديمقراطية، أصيبت بالشلل، وبالتالي تمّ تجاوزها تحت ضغط التطورات على الساحة.

ففي ولاية واكهوب، التي تواكبت مع صعود النازية في ألمانيا، تصاعدت معدلات الهجرة اليهودية بوتيرة متسارعة. فمن ٤٠٧٥ سنة ١٩٣١م إلى ٩٥٥٣ سنة ١٩٣٢م إلى ٣٧,٠٠٠ سنة ١٩٣٣م إلى ٤٣,٠٠٠ سنة ١٩٣٤م وإلى ٦٢,٠٠٠ سنة ١٩٣٥م، عدا الهجرة غير الشرعية. وكذلك، انتقل أكثر من ٣٣٤,٠٠٠ دونم من الأراضي إلى المؤسسات الاستيطانية، وأُرغم الفلاحون على الجلاء عنها بالقوة، كما حدث مع عرب وادي الحوارث والزبيدات في السهل الساحلي، وأهالي العفولة في مرج ابن عامر، وغيرهم. في المقابل، ونتيجة الإحباط الذي أصاب قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، جراء تجاهل السلطة لمطالبها، وذلك على الرغم من التراجع الذي جرى فيها، فقد راحت فكرة العدول عن سياسة الاحتجاج على إجراءات حكومة الانتداب والتفاوض معها تتعزز، وتتعالى الدعوة إلى توجيه النضال ضد بريطانيا، كما ضد الصهيونية، كونهما تشكلان جبهة واحدة. ومن خلال تجربة ثلاثة عشر عاماً، تعمق الوعي لدى جماهير الشعب الفلسطيني أن «الوطن القومي اليهودي» هو وليد السياسة البريطانية، وأداة من أدواتها الاستعمارية، كما تكرس الاقتناع باستحالة استتباب الأمن في البلاد، ما دام فيها شعبان متنافران، أحدهما يدافع عن بلده، والآخر يريد اغتصابها.

وكان طبيعياً، على أرضية الواقع الفلسطيني، أن يحدث هذا التحول فرزاً داخل الحركة الوطنية متأثراً بالبنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني، وبالتالي بمقدار استعداد الفئات المتعددة داخله لتحمل تبعات النضال المتوجب على احتدام التناقض المتولد عن الجمع بين الانتداب والاستيطان وأهالي البلد الأصليين. وإذ كانت القوى

السياسية الفلسطينية متفقة إلى حد كبير بشأن الموقف من الصهيونية، فإنها لم تكن كذلك بالنسبة إلى بريطانيا. ولعل في الرأيين اللاحقين ما يعبر عن هذا الافتراق في وجهات النظر. فقد كتب صبحي الخضرا ـ من حزب الاستقلال العربي، الذي راح يحرض ضد الانتداب (جريدة «الجامعة العربية» ٣ آب/أغسطس ١٩٣٠م) ـ مقالاً بعنوان «بريطانيا أصل الداء وأساس كل بلاء»، جاء فيه: «بريطانيا وحدها المسؤولة عن جميع ما أصابنا من النكبات. وما الصهيونية إلا واحدة منها، بل إن شرّ المصائب وداهية النوائب هي هذه الحكومة الإنكليزية نفسها. إنها اعتداء صارخ على أقدس حقوقنا، إنها ليست انتداباً ولا حماية، بل هي حكم إنكليزي استعماري مباشر فوق العرب والمسلمين في هذه البلاد العربية المقدسة.»

واندفاع الاستقلاليين من القوميين العرب، والمتحمسين من جيل الشباب في الحركة الوطنية، المتأثرين بالمزاج الشعبي الساخط، وبالتالي الداعين إلى مقاومة الانتداب باعتباره احتلالاً عسكرياً مباشراً، ومدخلاً لإقامة الدولة اليهودية، سبب إحراجاً للجنة التنفيذية التي لم تكن متحمسة لفتح الصراع مع بريطانيا. وقد عبّر جمال الحسيني، المقرب من الحاج أمين وموسى كاظم الحسيني، عن موقف تلك اللجنة (٢ آذار/مارس ١٩٣١م) بقوله: «إن القضية الفلسطينية ذات صبغة تختلف عن بقية القضايا الوطنية العربية. إذ لدينا في فلسطين خصمان: الأول الخصم الصهيوني، وهو الذي يسعى سعياً حثيثاً لاستيطان فلسطين وإخراج العرب منها، وهذا خطر مفاجىء لا يمكن الصبر عليه، وهو خاص بفلسطين.. أمّا الخطر الاستعماري وهو الثاني فإن المستعمرين يقولون بموجب صك الانتداب المعمول به والذي رفضته الأمة، إنهم في هذه البلاد لوقت محدود، فلذلك اتجهت الأمة للخطر المفاجىء، وهو الخطر الأكبر، وأجّلت السعي لدفع الخطر الآخر بصورة جدية... إن جهود الأمة بعد القضاء على الصهيونية ستنصرف إلى إنهاء الانتداب وضم فلسطين في حلف عربي وافقت عليه جميع الأمم العربية.»[٤٣]

فاللجنة التنفيذية المنبثقة من المؤتمر السابع سنة ١٩٢٨م، ظلت على العموم متمسكة بقراراته، وبناء عليه، تابعت عملها في محاولة إقناع حكومة الانتداب بالعدول عن سياستها المؤيدة للمشروع الصهيوني، والمبادرة إلى إقامة حكومة وطنية برلمانية، تنفيذاً للحكم الذاتي الوارد في صك الانتداب. وناشدت اللجنة حكومة الانتداب (٣ كانون الثاني/يناير ١٩٢٩م) «اتباع سياسة رشيدة تخول العرب حقهم في إدارة بلادهم

---

(٤٣) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥.

على يد حكومة نيابية تكون في صالح جميع العناصر في فلسطين.» كما اقترحت على المندوب السامي «أن تبدأ المفاوضات معه مباشرة. . . لوضع الأسس التي تقوم عليها تلك الحكومة التمثيلية قياماً بما عهد إلى الدولة المنتدبة من الواجبات.» وعادت اللجنة التنفيذية، بعد ثورة البراق، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠، وكررت هذا الطلب في بيانها السياسي، حيث ورد «إن صك الانتداب يحتم على الحكومة الإنكليزية تأسيس حكومة وطنية في فلسطين حالاً.» وبهذا لم تغير اللجنة التنفيذية نهجها نتيجة ثورة البراق، بل رأت فيها حافزاً على دفع مطالبها بالحكم الذاتي، استناداً إلى حالة الغليان الشعبي، وما قد يحدثه ذلك من أثر على السياسة البريطانية.

وتابعت اللجنة التنفيذية عملها، محاولة توظيف أحداث سنة ١٩٢٩ لتدعيم مطالبها بالحقوق العربية والإسلامية في فلسطين، وانتهجت سياسة «اللاتعاون» مع حكومة الانتداب، ولكن من دون الدعوة إلى فتح الصراع معها. في المقابل، وسعت اتصالاتها العربية والإسلامية، لحشد الدعم للقضية الفلسطينية، بعد أن فقدت الثقة ببريطانيا. وفضلاً عن الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات اليهودية، وتشجيع الصناعات العربية، فقد عُقد في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٣١م مؤتمران لتنشيط العمل الفلسطيني. الأول في يافا، وضم الكثيرين من الصحافيين الذين استنكروا تعطيل الصحف العربية، بتهمة التحريض على الإضراب احتجاجاً على تسليح الحكومة للمستعمرات اليهودية. والثاني في نابلس، وحضره مناضلون من جميع أنحاء فلسطين، للاحتجاج على تسليح المستوطنين، وعلى قمع التظاهرات العربية، التي انطلقت في نابلس (آب/أغسطس ١٩٣١م) احتجاجاً على ذلك التسليح، إذ وقع صدام مع الشرطة، وأُصيب عدد من المتظاهرين وضابط بوليس، بجروح. وفي المؤتمر جرى توجيه النقد إلى النهج الذي تتبعه القيادة الوطنية، وتقرر التركيز في العمل على «الاستقلال ضمن الوحدة العربية»، وتوسيع الدعاية في العالمين، العربي والإسلامي، والدعوة إلى عقد مؤتمر للشباب الفلسطيني، ليقوم بدوره دعماً للنضال الوطني.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١م عُقد المؤتمر الإسلامي الذي حضره ممثلون عن ٢٢ بلداً، وترأسه الحاج أمين الحسيني، الذي راح يتبوّأ الموقع الأول في الحركة الوطنية الفلسطينية، ونجم عن ذلك اعتراض الزعماء التقليديين وتنافسهم. واتخذ المؤتمر قرارات متعددة بشأن الأماكن المقدسة وفلسطين والانتداب والمشروع الصهيوني.. إلخ، إلاّ إنه لم يتمخض عن نتائج ملموسة. وعلى هامش المؤتمر الإسلامي، عقد بعض من حضره من قدامى القوميين العرب في جمعيتي العربية الفتاة والعهد، اجتماعاً في منزل عوني عبد الهادي، وبحثوا قضايا متعددة، وصاغوا ميثاقاً

للحركة القومية العربية، بعد انقطاع دام عشرة أعوام. وقد جاء في البيان الصادر عن الاجتماع بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١م التأكيد على وحدة البلاد العربية ورفض التجزئة والعمل من أجل الاستقلال ورفض الاستعمار بجميع صوره. وقرر المجتمعون عقد مؤتمر موسع في بغداد، برعاية الملك فيصل، إلاّ إن ذلك لم يتحقق بسبب اعتراض السفير البريطاني هناك. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٢م، عُقد مؤتمر الشباب العربي برئاسة راسم الخالدي، تحت شعار توحيد صفوف الشباب لمكافحة الصهيونية والانتداب. وتبنى المؤتمر شعارات القوميين العرب في «ميثاق الشباب الوطني» الذي وضعه، مشدداً على التصدي لبيع الأراضي للمستوطنين. وفي البداية ظل مؤتمر الشباب العربي تنظيماً رديفاً للجنة التنفيذية، لكنه تحوّل إلى حزب برئاسة يعقوب الغصين، بعد موت موسى كاظم الحسيني، وتلاشي اللجنة التنفيذية (١٩٣٤م).

وأدّى مؤتمر الشباب دوراً نشيطاً في التظاهرات العنيفة التي وقعت سنة ١٩٣٣م. فبعد صلاة الجمعة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣م، سارت من الحرم الشريف تظاهرة ضخمة، على رأسها موسى كاظم الحسيني وأعضاء اللجنة التنفيذية، من دون استئذان السلطة، فاصطدمت بقوى الأمن، وجُرح عدد من الطرفين. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣م قامت تظاهرة مثيلة في يافا، بعد صلاة الجمعة، شاركت فيها وفود من شرق الأردن وسورية. ووقعت خلالها صدامات عنيفة مع قوات الأمن البريطانية، وسقط أكثر من ٣٠ شهيداً و٢٠٠ جريح، بمن فيهم موسى كاظم، واعتُقل الكثيرون من رجال الحركة الوطنية، فامتدت الاضطرابات إلى سائر أنحاء البلاد، واستمرت أسبوعاً. وعادت اللجنة التنفيذية وقررت القيام بتظاهرة أُخرى بعد شهرين، في يوم عيد الفطر.

ونتيجة احتدام التناقض المتولد عن حركة المشروع الصهيوني، بتضافر جهود الاستيطان والانتداب في بداية الثلاثينات، من جهة، وتراجع فاعلية اللجنة التنفيذية العربية، بحيث لم تعد قادرة على مواكبة عملية الصراع المتطورة، وبالتالي تقصيرها في التعبير الحقيقي عن الروح الكفاحية العالية للشعب الفلسطيني، من جهة أُخرى، كان طبيعياً أن تبرز تشكيلات سياسية ـ نضالية جديدة من إفرازات الواقع المتشكل. لقد هبط شكل من النضال، قادته شريحة معينة من الزعامة الفلسطينية التقليدية، واستنفدت طاقتها، وأخذ أداؤها يخبو، بينما أسباب الصراع لا تزال قائمة، بل تتفاقم، مولدة درجة أعلى من احتدام التناقض، الأمر الذي يستلزم مستوى أعلى من حدة الصراع. وفي الواقع القائم، تميّز الوضع الفلسطيني بحالة من الانفصام بين

الذاتي والموضوعي. فالتطورات الجارية تستلزم فعلاً نضالياً مضاداً من جانب الشعب الفلسطيني الذي لم تكن أوضاعه العامة تؤهله للقيام بذلك، ليس لغياب الطاقة، وإنما لتبديدها في غير سبيلها الصحيح، وعدم القدرة على حشد الجهد المبذول، نظراً إلى الصراعات الداخلية. وفي غياب قدرة العدو على الحسم السريع، فقد استمر الصراع، ولمواكبته، الأمر الذي يعتمد إلى حد بعيد على الوضع الذاتي، افترقت سبل النضال الفلسطيني بين التشدد العفوي والاعتدال الطوباوي.

وعلى هذه الأرضية من تفاقم الأوضاع في فلسطين، وحالة الانفصام على صعيد العمل الوطني بين الذاتي والموضوعي، تشكلت عدة أحزاب في بداية الثلاثينات. وعلى العموم، كثيراً ما كان التباين البرنامجي لهذه التشكيلات الحزبية، غطاء للصراع القائم بين مؤسسيها بشأن النفوذ والزعامة. وباستثناء مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني وحزب الاستقلال، اللذين تميزا في الطرح السياسي ذي البعد القومي، فقد غلبت على الأحزاب الأُخرى المسحة التقليدية، وما تنطوي عليه من انحيازات عائلية وعشائرية ومناطقية.. إلخ. فلم تكن الخلافات البرنامجية في الواقع المتفجر تبرر تشكيل أحزاب سياسية منفصلة، لولا الخلافات الشخصية، والتنافس بين الزعماء بشأن النفوذ ومراكز القوة. ولأنها كانت كذلك، فكثيراً ما أدّت إلى استياء في أوساط الجماهير والرأي العام، ولم تنجح في استقطاب قاعدة شعبية واسعة، كما لم تتمتع على العموم بتأييد واسع. وقد أدّت المعارضة لشخصية الحاج أمين الحسيني وزعامته التي راحت تتعزز بعد المؤتمر الإسلامي، دوراً في حفز المنافسين له على تشكيل أحزاب معارضة لهيمنته على الحركة الوطنية. ومن جانبه، عمد الحاج أمين إلى تشكيل حزب خاص به، بينما تفرق معارضوه في أحزاب متعددة، الأمر الذي أضعف فاعليتهم في التصدي له. ولأن المعارضة لم تكن ديمقراطية، فقد غابت هذه عن العلاقات الداخلية في العمل الوطني الفلسطيني بمجمله.

وتشكل أولاً (٤ آب/أغسطس ١٩٣٢م) حزب الاستقلال على أيدي مجموعة من القوميين العرب، الذين نشطوا في الجمعيات المناهضة للحكم العثماني، ونادوا بالاستقلال، الذي منه اشتق اسم الحزب. وتألفت الهيئة المركزية من عوني عبد الهادي (سكرتيراً عاماً) ومحمد عزة دروزة ومعين الماضي وصبحي الخضرا ورشيد الحاج إبراهيم والدكتور سليم سلامة وعجاج نويهض وأكرم زعيتر وفهمي العبوشي، وانضم إليهم لاحقاً حمدي الحسيني وحربي الأيوبي. وكان الحزب نخبوياً، ومؤسسوه من أبناء العائلات الوجيهة، ومن قدامى القوميين العرب، واستمد دعمه من جيل الشباب المثقف من أبناء تلك العائلات، ومن المتعلمين الذين حققوا نجاحاً مهنياً عبر

تحصيلهم العلمي في البلاد والخارج، بينما جذورهم في الطبقات الوسطى من المجتمع الفلسطيني. كما جذبت عقيدة الحزب العلمانية الوطنيين المسيحيين. ولكونه كذلك، أولى الحزب اهتماماً بالقضايا الفكرية والسياسية، بغض النظر عن شعبية مواقفه، واتساع قواعده الحزبية، وبالتالي فاعليته السياسية، وواقعية طروحاته جرّاء التطورات على الساحة العربية.

وبمعزل عن تأثير حزب الاستقلال في العمل الوطني الفلسطيني، فإن وثائقه المهمة تقدم توصيفاً عميقاً لأزمة هذا العمل في النضال ضد المشروع الصهيوني والانتداب. فبيان تأسيسه يبرر تشكيله بحالة الترهل في الحركة الوطنية الفلسطينية، والصراعات داخلها، بعيداً عن جوهر القضايا المطروحة عليها. ولذلك فهو يرمي إلى بناء حزب سياسي، يناضل ضد الاستعمار بلا مداورة، ويعمل على نيل حقوق الأمة بإخلاص ونزاهة. وكذلك، بصرف النظر عن الشرخ بين الذاتي والموضوعي في الواقع المحيط بتشكيل الحزب، وعن حالة الانفصام بين مضمونه السياسي النظري وشكله التنظيمي، الذي يفترض به أن يتحمل وزر برنامجه النضالي، فقد طرح الحزب قضايا مهمة جداً، وذلك على الصعيدين: القومي العربي والقطري الفلسطيني. فعربياً طرح استقلال الأمة ووحدتها، مؤكداً على عروبة فلسطين وانتمائها القومي. وفلسطينياً، دعا إلى التضامن مع الأمة، والعمل من أجل الاستقلال وإنهاء الانتداب ورفض وعد بلفور ومقاومة الصهيونية، وإنهاض البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويتضح من سيرة الحزب القصيرة، أن مبادئه لم تترجم في الواقع إلى برامج عمل يومية، ولم تستند إلى تنظيم قادر على نقلها من حيز النظرية إلى التطبيق العملي، وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية، إذ أصبحت الحركة الفلسطينية مستغرقة بالعمل القطري، وكذلك الحال في الأقطار العربية الأُخرى، التي أصبحت مقسمة تحت الحكم الاستعماري. وبناء عليه، وجد الحزب نفسه في نهاية سنة ١٩٣٣م غير قادر على الاستمرار، فاضمحلّ بالتدريج، مع أن الأفكار التي طرحها لم تذهب أدراج الرياح تماماً.

وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤م، شكّل راغب النشاشيبي حزب الدفاع الوطني، من الكتلة التي التفت حوله منذ بداية الانتداب، عندما عينه المندوب السامي رئيساً لبلدية القدس، بديلاً من موسى كاظم الحسيني، الذي أُقيل من منصبه لنشاطه السياسي. وكان قصد ساموييل من تعيين النشاشيبي، أن يشكّل نِدّاً منافساً للحاج أمين الحسيني، الذي عُيّن بدوره مفتياً للقدس، ورئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى. وبعد وفاة موسى كاظم (٢٦ آذار/مارس ١٩٣٤م) متأثراً بالجروح التي أصيب بها في أثناء

تظاهرة يافا (١٩٣٣م) وبالتالي انفراط عقد اللجنة التنفيذية، سارع النشاشيبي إلى تشكيل حزبه المعارض للحسينيين، وخصوصاً أنه خسر انتخابات رئاسة بلدية القدس لمصلحة حسين فخري الخالدي، مرشح القائمة الوطنية. ويبرز حزب الدفاع نقيضاً لحزب الاستقلال على الصعيد الفكري، ومنافساً للحزب العربي بزعامة الحاج أمين. وانتسب إليه المعارضون للحسينيين، وجلهم من رؤساء البلديات، الذين بحكم مواقعهم كانت لهم صلات مع السلطة. وكانت له فروع في أكثر مدن فلسطين، قوية بأشخاصها وليس بأعدادها. وفي برنامجه المعلن، لم يخرج الحزب عن الإجماع الوطني، لكنه في مسار الصراع، اتخذ مواقف مخالفة لذلك الإجماع، وصلت أحياناً إلى حد المجابهة العدائية للحركة الوطنية بزعامة الحاج أمين، وإلى التعاون مع الأمير عبد الله في شرق الأردن. ودعا الحزب إلى الاستقلال بسيادة عربية، وعدم الاعتراف بوعد بلفور، والعمل في جميع المجالات لتحقيق ذلك، وتأليف حكومة وطنية، والسعي لتطوير البلاد اقتصادياً وعلمياً واجتماعياً وزراعياً. وتألفت هيئته المركزية من: راغب النشاشيبي ويعقوب فراج والحاج نمر النابلسي ومغنم مغنم وحسن صدقي الدجاني وعبد الرحمن التاجي وسليمان طوقان وعادل الشوّا وعيسى داود العيسى.

لكن أكبر الأحزاب التي تشكلت في حينه وأهمها، كان الحزب العربي الفلسطيني، الذي شكله أنصار الحاج أمين الحسيني (٢٥ آذار/مارس ١٩٣٥م). وبنى الحزب دستوره على الميثاق الوطني الفلسطيني. وكان الحزب، بصورة أو بأخرى، استمراراً للجنة التنفيذية، وإحياء لعملها، بزعامة جديدة. فطالب باستقلال فلسطين ورفع الانتداب، كما دعا إلى صيانة عروبة فلسطين، ومقاومة «الوطن القومي اليهودي»، وشدد على ارتباط فلسطين بالأقطار العربية المجاورة. وبينما كانت قيادة الحزب الحقيقية في يد الحاج أمين، فقد انتخب في مؤتمره الأول جمال الحسيني، اليد اليمنى للحاج أمين، رئيساً وألفرد روك نائباً للرئيس وإميل الغوري (أميناً عاماً). ومن أعضاء مكتب الحزب: خالد الفرخ وكامل الدجاني ووجيه البشتاوي وفريد العنبتاوي وإبراهيم درويش والشيخ محمد علي الجعبري ويوسف ضياء الدجاني. كما تمّ انتخاب لجنة تنفيذية موسعة تمثل جميع أقضية فلسطين وعشائرها. وفي الواقع، تولى هذا الحزب قيادة العمل الوطني، وصار الحاج أمين القائد الأول لهذا العمل. وبرز ذلك في تشكيل اللجنة العربية العليا لفلسطين (٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٦م)، التي تولى المفتي رئاستها، وضمت جمال الحسيني وألفرد روك. وأنشأ الحزب فروعاً له في أنحاء البلاد، وأقام دوائر متعددة لتغطية مهماته في قيادة الحركة الوطنية. وأسس «منظمة الفتوة» للشباب، التي أصبحت نواة جيش

الجهاد المقدس، بقيادة عبد القادر الحسيني، ابن موسى كاظم. وعندما حلت الحكومة المجلس الإسلامي الأعلى، وأقالت المفتي، كما حلت اللجنة العربية العليا، وغيرها من اللجان، وحاولت إلقاء القبض على القيادات الوطنية (١٩٣٧م)، واصلت اللجنة قيادة الحركة الوطنية من بيروت، ثم من بغداد، ولاحقاً من أوروبا التي تمكن المفتي وبعض زملائه من الفرار إليها، وأخيراً من القاهرة.

كما تشكّل في الفترة نفسها حزبان آخران: ١) حزب الإصلاح (١٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٥م)، أسسه الدكتور حسين فخري الخالدي وإسحاق البديري ومحمود أبو خضرا وشبلي الجمل وفهمي الحسيني والدكتور سعد الله قسيس والحاج نمر حماد والمحامي جورج صلاح وحسني خليفة وعيسى البندك وسعد الدين الخليلي. وقد وصفه البعض أنه حزب الأعيان، وسيطرت عليه المنافسة مع راغب النشاشيبي، وبالتالي القرب من الحزب العربي. وأسوة بالآخرين، دعا إلى استقلال فلسطين، واعتبار قضيتها جزءاً من القضية العربية الكبرى، ومقاومة الاستيطان الصهيوني، وتنمية العلاقات مع الأقطار العربية. وعندما تشكلت اللجنة العربية العليا، كان الخالدي عضواً فيها، من موقعه كرئيس حزب الإصلاح؛ ٢) حزب الكتلة الوطنية (٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥م)، أسسه المحامي عبد اللطيف صلاح (نابلس). وضم مكتبه عبد الله مخلص وعبد الله متري وحمدي النابلسي وشفيق عسل. ولم يتمتع الحزب بقاعدة واسعة، كما لم يتميز بطرحه السياسي، أو نشاطه النضالي. ومع أنه وافق على مشروع المجلس التشريعي، خلافاً للإجماع الوطني، فإنه عاد وانضم إلى اللجنة العربية العليا، ممثلاً برئيسه.

لكن انتظام القيادات السياسية في أحزاب، لم يحسن أداءها النضالي كثيراً، إذ ظلت الانقسامات مستشرية بينها، الأمر الذي انعكس في التباين في الموقف من الانتداب. وبينما ظل الحزب العربي أكثر تصلباً إزاء التعاون مع السلطة، فإن مواقف المعارضة، بقيادة راغب النشاشيبي، تميّزت بالمرونة في هذه المسألة. واستغلت السلطة الصراعات بين الأشخاص والأحزاب. وبينما الأعيان في تناحر بينهم بشأن النفوذ والسلطة، كانت البلاد تغلي نقمة على الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة، التي تفاقمت في منتصف الثلاثينات. فنتيجة تدفق الهجرة اليهودية، وتطور المؤسسات الصهيونية، بما فيها العسكرية، وبالتالي هيمنتها على اقتصاد البلد، بما ينطوي عليه من حصار للاقتصاد العربي، ومقاطعة المنتوجات واليد العاملة العربية، وطرد الفلاحين من الأراضي التي تملكتها الحركة الصهيونية، فقد زاد الضيق الاقتصادي على جماهير الشعب الفلسطيني، وبالتالي التململ السياسي والاجتماعي.

في المقابل، فهذه التطورات زادت في الفوارق الطبقية بين السكان العرب، إذ أصبح الأثرياء أكثر ثراءً، والفقراء فقراً. وفي هذه الأوضاع نما وعي شعبي نضالي، يتسم بدرجة عالية من العفوية والتلقائية، جرى التعبير عنه باستعداد قطاعات واسعة من جماهير الشعب الفلسطيني، ومعها شريحة من المثقفين، للعمل خارج حسابات القيادات التقليدية، بل ضد إرادتها.

أ) ثورة القسام

في هذه الأجواء المشحونة بتفاقم التناقض بين الاستيطان والانتداب، من جهة، والحركة الوطنية الفلسطينية، من جهة أخرى، وتعمق أزمة العمل السياسي الفلسطيني واختلال أوجه نشاطه، نشبت ثورة الشيخ عز الدين القسام، مدشنة مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني. فعلى خلفية الإحباط الذي أصاب الحركة الوطنية، من نهج قيادتها التقليدية ـ المفاوضات والتمرد السلبي والتظاهر والاحتجاج.. إلخ ـ أسس الشيخ القسام حركته على الكفاح المسلح، سبيلاً لمقاومة الاستعمار والصهيونية. وباتباعه أسلوب الهجوم المسلح التكتيكي، من موقع الدفاع الاستراتيجي، دشّن القسام الكفاح المسلح في الحركة الوطنية الفلسطينية، مجسداً بذلك عروبة النضال ضد الصهيونية والاستعمار، كونه من أبناء شمال سورية. وكان طبيعياً في الأوضاع القائمة آنذاك، أن يعتمد القسام أسلوب التنظيم السرّي الخلوي، وأن يحيط عمله بستار كثيف من الكتمان، ويختار الأعضاء بدرجة عالية من الحذر. ومع ذلك، وفي غياب الشروط اللازمة لنجاح الكفاح المسلح، ذاتياً وموضوعياً، وتحت ضغط التطورات، عمد الشيخ إلى البدء بعمله المسلح، كوسيلة لاستنهاض الجماهير، فأُصيبت حركته بنكسة في مستهل نشاطه، واستشهد هو نفسه، وتبعثرت مجموعاته، لتعود وتظهر في «الثورة العربية الكبرى» (١٩٣٦م).

ولد القسام سنة ١٨٧١م في مدينة جبلة السورية، ودرس في الأزهر، حيث تلقى العلم عن الإمام الشيخ محمد عبده، واشتغل بعد تخرجه بالتدريس في بلده. وبعد الانتداب الفرنسي على سورية، انضم إلى عصبة عمر البيطار للجهاد ضد المستعمرين. ثم شارك في ثورة الشيخ صالح العلي (١٩٢٠ ـ ١٩٢١م) ضد الفرنسيين. وبعد انتهاء الثورة، لجأ إلى حيفا (٥ شباط/فبراير ١٩٢٢م)، هرباً من السلطات الفرنسية التي أصدرت حكم الإعدام بحقه. وفي حيفا، اشتغل بالتدريس في جامع النصر والمدرسة الإسلامية، التي كانت معقلاً للحركة الوطنية الفلسطينية. ثم عينه المجلس الإسلامي الأعلى خطيباً لجامع الاستقلال في حيفا، ومأذوناً شرعياً

فيها. ومن خلال عمله هذا، أتيحت للقسام فرصة كبيرة للاتصال بقطاعات واسعة من السكان، في مدينة كانت تتطور بسرعة، وتجتذب أعداداً كبيرة من الريف، وخصوصاً من الفلاحين الذين أُجلوا عن أراضيهم، وذهبوا إلى المدينة بحثاً عن العمل المأجور. وكانت حيفا في تلك الفترة قد أصبحت ميناء فلسطين الأول، بما يفتحه ذلك من مجالات أمام الأيدي العاملة الرخيصة.

وحركة القسام، شكلاً ومضموناً، لا تنسجم مع نمط عمل الأحزاب السياسية التي تشكلت على الساحة الفلسطينية في تلك الفترة. وإذ لم يسارع القسام إلى فتح الصراع مع تلك الأحزاب، فإنه بالتأكيد لم ينسق عمله معها. فالإعداد للكفاح المسلح، عبر تنظيم خلايا سرِّية، وفي قاعدة شعبية يسودها التململ، كالتي نشط القسام في أوساطها، لا يترك مجالاً للتعاون مع الهيئات الحزبية القائمة، بما يسود العلاقات بينها من تناحر، وما يعتري تركيبتها من هشاشة. ومن ناحية ثانية، وبغض النظر عن الإجراءات التنظيمية الصارمة التي اتخذها القسام في بناء حركته، فإن حيفا، في الأوضاع القائمة آنذاك، لم تكن قاعدة آمنة لإدارة مثل هذا النمط النضالي، الذي يرفع حدة الصراع إلى أعلى مستوياتها. وسرعان ما استخلص القسام هذه النتيجة، بعد العمليات الأولى التي قامت بها مجموعاته، والتي كانت بمثابة «إعلام مسلح»، هدفه استنهاض الحالة الجماهيرية. واضطر القسام إلى الانتقال إلى الريف، إذ وجد نفسه في مجابهة مفتوحة مع قوات السلطة، قبل استعداده لمثلها، فانتكست الحركة. ويبدو أن القسام اضطر إلى البدء بالعمليات العسكرية تحت ضغط التطورات على الساحة الفلسطينية، وعلى جانبي الصراع، ومن أجل استنهاض الحالة الجماهيرية للثورة. وكذلك، فإن انتقاله إلى الريف، كان تحت ضغط مطاردة قوات السلطة لتنظيمه، واعتقال عدد من قادة المجموعات ومحاكمتهم. فقد قبض على صالح أحمد طه ومصطفى علي الأحمد وخليل محمد عيسى (أبو إبراهيم الكبير) وأحمد الغلاييني وأحمد التوبة. وحُكم على مصطفى الأحمد بالإعدام، وعلى الغلاييني بالسجن ٢٥ عاماً. وبُرِّئ الآخرون لعدم وجود أدلة ضدهم.

واستشهد القسام في معركة غير متكافئة، لا عدداً ولا عدة، مع القوات البريطانية في أحراج يعبد (قرب جنين) بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥م. فبعد سلسلة من العمليات العصابية، خرج الشيخ بنفسه لقيادة النضال الميداني، فحاصرته القوات البريطانية مع أصحابه، الذين استبسلوا في القتال، واستشهد القسام مع عدد من رجاله، منهم: الشيخ يوسف عبد الله وأحمد الشيخ سعيد وسعيد عطية أحمد وأحمد مصلح الحسين كما جرح عدد آخر. ونقل جثمان الشيخ إلى حيفا، وشيع إلى مثواه

الأخير في مقبرة «بلد الشيخ»، في موكب مهيب وضخم، حضره الكثيرون من زعماء البلاد وجماهير غفيرة. وبعد استشهاد القسام، تولى خليل محمد عيسى قيادة الحركة، وبعد فترة من إعادة التنظيم، عاودت نشاطها في جبال شمال فلسطين، وقامت بهجمات متعددة على المستعمرات اليهودية ومراكز الشرطة والجيش. وظل رجالها معتصمين في الجبال مدة ستة أشهر، إلى أن نشبت «الثورة الكبرى» (أيار/مايو ١٩٣٦م)، فانضم القساميون إليها، وأبلوا فيها بلاءً حسناً. ومن أبرزهم: خليل محمد عيسى (أبو إبراهيم الكبير) ومحمد صالح الحمد والشيخ عطية أحمد عوض ويوسف سعيد أبو درّة والشيخ فرحان السعدي وتوفيق إبراهيم (أبو إبراهيم الصغير) وغيرهم.

وأهمية حركة القسام ليست في إنجازاتها المباشرة، وإنما في دلالاتها وآثارها على مسار النضال الفلسطيني اللاحق. ففي عملية المواجهة الشاملة، التي احتدم التناقض فيها، بين المشروع الصهيوني، المدعوم من حكومة الانتداب، وبين الحركة الوطنية الفلسطينية، كانت الأخيرة تفتقد إلى عنصر أساسي يمتلكه الأول، وهو القوة العسكرية. ففضلاً عن التشويه الفكري الذي نشره بشأن طبيعته والتزييف الإعلامي بشأن أهدافه والتطويع السياسي الذي مارسه لإخضاع الحركة الوطنية الفلسطينية لإملاءاته، كان المشروع الصهيوني يستند إلى أداة عسكرية، يهودية وبريطانية، مهيّأة عند الحاجة لاستعمال القوة لسحق تلك الحركة. والأكيد أنه في الصراع التناحري، عندما يعمد أحد الطرفين إلى استخدام القوة، فإنه لا يترك مجالاً للآخر غير اللجوء إليها أيضاً، وإلاّ حُسم الصراع لمصلحة من يمتلكها. ومن هنا أهمية حركة القسام في دلالتها، مع أنها، في الأوضاع الفلسطينية القائمة، لم يأت نشاطها مكملاً لعمل الحركة الوطنية بفصائلها الأُخرى، ولم يكن جزءاً عضوياً من العمل الوطني الفلسطيني العام، بل لعل بعض أطرافه اعتبر حركة القسام بديلاً منه. وفي هذا تكمن نقطة الضعف الرئيسية لحركة القسام، التي لم تعمر طويلاً. ومع صحة منطلقاتها النظرية، إلاّ إنه اعتورها الشرخ بين النظرية والتطبيق. فإدارة الكفاح المسلح على الساحة الفلسطينية آنذاك، كانت تستلزم أكثر من النية الصادقة للشيخ عز الدين القسام وأعضاء حركته الثورية.

لكن دم الشهيد القسام ورفاقه لم يذهب هدراً، إذ شكّل عمله، بل موته، عاملاً إضافياً لتفجير الثورة الكبرى (١٥ نيسان/أبريل ١٩٣٦م). فالأسباب التي حفزت القسام على إعلان الكفاح المسلح لم تختف، بل على العكس تفاقمت، وزاد فيها استشهاد الشيخ، وما حركه من مشاعر النقمة بين الجماهير. كما أن المجموعات التي نظمها استمرت في حرب العصابات على السلطة، واستقطبت إليها مناضلين آخرين،

انضموا إلى صفوفها لاستكمال مسيرة الشيخ الشهيد البطولية. وحالة التوتر التي سادت البلاد بعد استشهاد القسام ورفاقه، شكّلت كابحاً قوياً للأحزاب السياسية عن التعامل مع السلطة، التي كانت أيديها ملطخة بدمائهم. وظهرت سريعاً تشكيلات جديدة في أنحاء متعددة من البلاد، تدعو إلى تصعيد النضال ضد الانتداب والصهيونية، وبرز فيها أعضاء حزب الاستقلال: أكرم زعيتر وحمدي الحسيني وميشيل متري وسليم عبد الرحمن وعارف نور الله. كما ساندهم عزة دروزة وعجاج نويهض، من زعماء هذا الحزب. وفي مقابلة مع واكهوب، بعد ستة أيام على استشهاد القسام، تقدم ممثلو الأحزاب الخمسة، بغياب حزب الاستقلال الذي امتنع من المشاركة، بمذكرة جاء فيها: «إنهم إذا لم يتلقوا عن مذكرتهم جواباً يمكن اعتباره بصورة عامة مرضياً، فإنهم سيفقدون كل ما يملكونه من نفوذ على أتباعهم. وعندئذ تسود الآراء المتطرفة غير المسؤولة، وتتدهور الحالة سريعاً.»

وفي الواقع، فقد صدق حدس لجنة الأحزاب، إذ راحت الأوضاع تتأزم، وتنذر بالانفجار العفوي الوشيك. فعلى أرضية الأزمة العامة، التي تراكمت عناصرها منذ بداية الاستيطان الصهيوني، وتعمقت أسبابها تحت الانتداب البريطاني، وتفاقمت في الثلاثينات مع تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، نشبت أزمة دورية حادة في العلاقات بين الحركة الفلسطينية وحكومة الانتداب، أدّت إلى وجود حالة ثورية عامة. وإذ لم تستطع قيادة الحركة الوطنية الإمساك بزمام الأمور، ونقل هذه الحالة إلى ثورة، مبرمجة ومخططة، فقد انفجرت بصورة تلقائية تحت الشعارات الوطنية العامة، ولكن من دون برنامج عمل محدد، أو إطار تنظيمي، يتسق شكله مع المضمون الذي انطوت عليه الثورة، فغلب عليها الارتجال والعفوية. وما كان لها أن تستعر، لولا الروح الكفاحية العالية لدى جماهير الشعب الفلسطيني، المنبثقة من حدة الأزمة التي تعيشها البلاد، وبالتالي استعداد الجماهير للتضحية في سبيل الشعارات التي رفعتها الثورة. وفي النتيجة، فإن الميزات الذاتية للثورة ـ الروح الكفاحية والوفرة العددية والانتشار الجغرافي والقدرة على تحمل الأعباء.. إلخ ـ لم تُغن عن التنظيم والبرمجة والتخطيط، وبالتالي إدارة الصراع بالأسلوب الذي يقارب بين الذاتي والموضوعي، ويدفع نحو حل التناقض لمصلحة الثورة.

فعلى صعيد الأزمة العامة، كانت جميع عناصرها تتفاقم، وبالتالي تزيد في حدتها. فالمشروع الصهيوني يتطور بخطوات سريعة والانتداب البريطاني يسانده من دون مواربة، بينما الحركة الوطنية ينتابها الإحباط لفشلها في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها المعلنة. لقد توطدت مرتكزات المشروع الصهيوني على الصعيدين، الداخلي

والخارجي. فالمؤسسات الاستيطانية قد تصلب عودها، وهي تتقدم بثبات نحو تحقيق أهدافها، والهجرة على قدم وساق، بصورها المتعددة، والاستيعاب يتعاظم بتوفر الإمكانات المادية بعد توسيع الوكالة اليهودية. ومؤسسات الحكم الذاتي اليهودي تمارس نشاطها من دون هوادة، كما أنها أصبحت تمتلك ذراعاً عسكرية (الهاغاناه)، تتسلح وتتدرب تحت سمع الحكومة وبصرها، بل بالتعاون والتنسيق معها. والمهم أن الركيزة الأساسية للمشروع الصهيوني ـ العلاقة مع المركز الإمبريالي (بريطانيا) ـ قد تكرست بدعم أميركي قوي. وكان طبيعياً أن ينعكس كل ذلك سلباً على الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ إنه من البديهي أن كل نجاح يحققه المشروع الصهيوني لن يكون إلاّ على حساب الشعب الفلسطيني.

في المقابل، فالحركة الوطنية الفلسطينية، وبسبب تركيبتها، وبالتالي نمط عملها، أُصيبت بالشلل السياسي والتفتت التنظيمي، تحت وطأة احتدام التناقض مع جبهة أعدائها، من جهة، وعجزها عن الارتقاء بإدارة الصراع إلى المستوى الذي يستوجبه الاستمرار في النضال، من جهة أُخرى. فالهجرة اليهودية تقلص بصورة مستمرة الأغلبية السكانية العربية، وتهويد الأرض المتزايد ينزع الملكية العربية عنها بصورة نهائية، وتهويد السوق يفاقم الأوضاع الاقتصادية لقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، واحتضان الانتداب للاستيطان يعرقل تقدم أهل البلد نحو الحكم الذاتي، وبناء القوة العسكرية الصهيونية يهدد القدرة العربية على المقاومة، وينذر بإخضاعها قسراً. وعلاوة على ذلك، وعلى العكس من الوكالة اليهودية، كانت الحركة الفلسطينية تفتقر إلى أي دعم خارجي فعلي بعد تقسيم البلاد العربية، وإلى آلية عمل تنظيمية تؤهلها لتجاوز الصراعات الداخلية. وفي ظل هذا الواقع، الذي رفضت جماهير الشعب الفلسطيني الاستسلام لإملاءاته، كان طبيعياً أن تنفجر الثورة تلقائياً، وبعفوية تؤدي الروح الكفاحية الشعبية دوراً أكبر فيها من قرار القيادة وتوجيهها.

ولامتصاص حالة التوتر التي عقبت استشهاد القسام، تقدمت حكومة الانتداب بطرح مشروع المجلس التشريعي مجدداً. واستجابت لجنة الأحزاب العربية، بينما رفضته الصهيونية، كما عارضه البرلمان البريطاني، فجمد. وإمعاناً في المناورة، دعا وزير المستعمرات، جيمس هنري توماس، الزعماء العرب إلى إرسال وفد عنهم إلى لندن، يعرض وجهة نظرهم. وقبل هؤلاء الدعوة، لكن انفجار الأوضاع سبق موعد سفرهم، فرُفع الموضوع من جدول الأعمال. وبينما لجنة الأحزاب تعمل على التهدئة وتسعى لإعادة الاتصال مع لندن، كانت اللجان القومية، التي تشكلت في جميع أنحاء البلاد، تعمل على تفجير الثورة، وقطع الطريق على الزعامة التقليدية للعودة إلى خطها

السابق في العمل. وقد تشجعت هذه اللجان من النتائج التي حققتها الحركة الوطنية في كل من مصر وسورية، عبر التصعيد في النضال ضد الاستعمار. كما قدرت أن حالة التوتر الدولي، التي عقبت احتلال إيطاليا للحبشة، قد تنتهي إلى حرب، تفتح المجال أمام العرب لتحقيق الاستقلال الذي فاتهم في الحرب الأولى. وقد عمل تضافر الأحداث على خدمة أهداف اللجان القومية، فتفجرت الثورة، واضطرت القيادات التقليدية إلى السير في ركابها.

ب) الإضراب العام

في هذه الأجواء المشحونة بالتوتر، حدثت الشرارة التي أشعلت الثورة. فقد قتلت مجموعة مسلحة بالقرب من عنبتا، بين طولكرم ونابلس، يهوديين، وجرحت ثالثاً، كانوا في طريقهم إلى تل أبيب (١٥ نيسان/أبريل ١٩٣٦م)، وكان قد قتل يهودي آخر بالقرب من قلقيلية قبل خمسة أسابيع. وفي اليوم التالي (١٦ نيسان/أبريل) قتل عربيان على أيدي عصابة الهاغاناه، في بيارة بالقرب من يافا. واشتد التوتر في منطقة يافا ـ تل أبيب، التي كانت تسودها حالة من الاحتقان، فوقعت صدامات عنيفة بين العرب واليهود، وخصوصاً في الأحياء المختلطة على الحدود بين المدينتين. وأُحرقت عشرات البيوت والحوانيت، وقتل ١٦ يهودياً، وجرح نحو ٥٠، كما قتلت قوات الأمن الحكومية ٤ من العرب، وأصابت نحو ٥٠ بجروح. وبعد ثلاثة أيام من الصدامات، سيطرت قوات الأمن على الوضع، وفرضت منع التجول على المدينتين وجوارهما، وأعلنت حالة الطوارىء في جميع أنحاء البلاد. وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٣٦م، تشكلت في نابلس لجنة قومية، من عبد اللطيف صلاح وفريد العنبتاوي وأحمد الشكعة وواصف كمال وحكمت المصري وأكرم زعيتر (سكرتير اللجنة). ودعت اللجنة إلى الإضراب العام في جميع مدن فلسطين، وإلى تشكيل لجان قومية تتولى إدارة الحركة الوطنية في منطقتها وتأمين استمرار الإضراب.

وسرعان ما تشكلت لجان قومية في مدن فلسطين الأُخرى، وعمّ الإضراب البلاد. وبدا أن اللجان همّشت دور الأحزاب. وخشية إفلات زمام الأمور، اجتمع المندوب السامي بعدد من الزعماء (٢١ نيسان/أبريل ١٩٣٦م) وطلب منهم استخدام نفوذهم «لمنع الفوضى وإعادة النظام»، كما دعاهم إلى الإسراع في تشكيل وفدهم للسفر إلى لندن لمقابلة وزير المستعمرات في بداية أيار/مايو، فطالبوه من جانبهم بإيقاف الهجرة اليهودية فوراً، تمهيداً لبدء المفاوضات. وإزاء هذا الإجماع الشعبي، التقى زعماء الأحزاب، وتخلوا عن صراعاتهم، وأيّدوا الإضراب، بل تبنوه، وقرروا

تأجيل إرسال وفدهم إلى لندن، ليذهب من موقع القوة بعد نجاح الإضراب في تحقيق أهدافه. وفي اجتماع لهم في نابلس (٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٦م)، توصلوا إلى تشكيل لجنة عربية عليا، من عشرة أعضاء، يمثلون القوى والأحزاب كافة لقيادة النضال الوطني وإدارة الإضراب العام. وانتُخب الحاج أمين الحسيني رئيساً لها، وعوني عبد الهادي أميناً للسر، وضمت في عضويتها جمال الحسيني وألفرد روك وراغب النشاشيبي ويعقوب فراج وحسين فخري الخالدي وعبد اللطيف صلاح ويعقوب الغصين وأحمد حلمي عبد الباقي (مستقل). وتعهد الزعماء بإيقاف النشاط الحزبي، وقررت اللجنة العليا «الاستمرار في الإضراب العام إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلاً أساسياً تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية.» وفي حال عدم استجابة الحكومة للمطالب العربية حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٣٦م، فستعلن عصياناً مدنياً، وبدء عمليات مقاومة عنيفة ضد الحكومة والاستيطان الصهيوني.

وبينما عززت الوحدة الوطنية موقع القيادة السياسية، فإنها صلبت القاعدة الجماهيرية أيضاً. فاجتاحت البلاد موجة من الحماسة والتفاؤل بالنصر، كما عمّها الإضراب العام والاستعداد للتضحية، وتنامي الروح الكفاحية، وتحدي أوامر السلطة وعقوباتها الجماعية القاسية. ومنذ صباح الاثنين بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٣٦م، وبعد انتشار أخبار الصدامات الدموية في منطقة يافا ـ تل أبيب، عمّ الإضراب جميع نواحي فلسطين بصورة تلقائية. واتخذ الإضراب طابع الشمول، فطال جميع مرافق الحياة وأصابها بالشلل، كما ترافق مع تظاهرات ضخمة وعنيفة، شاركت فيها جميع قطاعات الشعب. وتشكلت لجان متعددة في كل مدينة لضمان حسن تنفيذ الإضراب، وتوفير مستلزمات صمود الناس فيه. وكان أكثر المرافق الحكومية تضرراً من الإضراب ميناء يافا، الذي توقف العمل فيه طوال فترة الإضراب التي دامت ستة أشهر. لكن الحكومة لم تستجب للمطالب العربية، فعمدت اللجنة العليا إلى التصعيد، وفي اجتماعها بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٩٣٦م، دعت السكان إلى الامتناع من دفع الضرائب فاستجاب هؤلاء للدعوة. وفي المقابل، فرضت الحكومة قانون الطوارىء، بما ينطوي عليه من أحكام تعسفية بالإعدام والسجن الطويل والعقوبات الجماعية ونسف البيوت وإتلاف الممتلكات والمزروعات.. إلخ. وفي هذه الأثناء، كانت مجموعات مسلحة قد بدأت تمارس نشاطها بعمليات إغارة على المستعمرات اليهودية ومرافق الحكومة وغيرها.

وكانت العمليات الأولى لتلك المجموعات المسلحة موجهة ضد المستعمرات،

التي تولت قوات الأمن الحكومية الدفاع عنها، وبالتالي تصدت للاشتباك مع العصابات الفلسطينية. وسريعاً تحوّل الثوار إلى مهاجمة قوافل السيارات على الطرق، فعمدت قوات الأمن لمواكبتها، فاحتدمت الاشتباكات بين تلك القوات والثوار. كما بدأت عمليات في المدن، استهدفت المتاجر والمرافق والأشخاص، فاستنفرت قوات السلطة في المدن، وأصبحت في اشتباك دائم مع الخلايا المقاتلة. ومن القدس انتشرت هذه العمليات إلى طبرية ويافا وصفد وحيفا وغيرها. وبلغت الاشتباكات ذروتها في شهر آب/أغسطس ١٩٣٦م، الذي قتل فيه ٣٠ يهودياً، من مجموع ٨٠ قتلوا طوال فترة الإضراب، كما جرح خلالها ٣٩٦. ووقع ١٩٩٦ هجوماً على الأشخاص، و٨٩٥ على الممتلكات، وأُتلفت ٢٠٠,٠٠٠ شجرة، وأُحرق ١٧,٠٠٠ دونم من المحاصيل، ووقع ٣٨٠ هجوماً على الحافلات والقطارات، و٧٩٥ على الشرطة والجيش ورجال الحكومة، كما أُلقيت خلال هذه الفترة ١٣٦٩ متفجرة.(٤٤)

وبقرار الحكومة سحق الثورة بالقوة، أصبحت المعركة عملياً معها، ورفضت التراجع والاستجابة للمطالب العربية، بل على العكس، أوغل المندوب السامي في تعنته، فمنح الوكالة اليهودية ٤٥٠٠ تصريح هجرة إضافياً بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٣٦م. وفي اليوم التالي، افتتح ميناء تل أبيب، بديلاً من ميناء يافا المعطل بفعل الإضراب العام. فتعالت الدعوات التحريضية إلى الانتقال إلى حمل السلاح ضد الحكم البريطاني، وردّت السلطة باعتقال عدد من المحرضين: أكرم زعيتر وسليم عبد الرحمن وفخري النشاشيبي وحسن صدقي الدجاني، ونفتهم إلى أماكن متفرقة، فحملوا الثورة معهم، واستعرت أكثر فأكثر. وكانت يافا القديمة معقلاً للثوار، لا تجرؤ قوات الحكومة على دخوله، ومصدر تهديد لأكبر مدينة يهودية ـ تل أبيب، فاتخذت الحكومة قراراً بتهديمها، تحت ذريعة «تجميل المدينة». فنسفت فيها ٢٢٠ منزلاً، الأمر الذي أدّى إلى تشريد نحو ٤٥٠ عائلة وزاد في نقمة الجماهير العربية على الانتداب، فهبت ضد السلطة ومرافقها وموظفيها في كل مكان.

بعد يافا، ركزت السلطة نشاطها على نابلس والقدس، حيث كانت الخلايا الثورية نشطة، وحشدت لذلك قوات كبيرة ـ ثلاثة ألوية مشاة (تموز/يوليو ١٩٣٦م).

---

(٤٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة الكويت، «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩» (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة. راجع الترجمة سمير جبور (بيروت، ١٩٨٩)، ص ٢٦.

وحل الجنود محل الشرطة، التي امتنع ضباطها وأفرادها العرب من تنفيذ الأوامر، وخصوصاً بعد تهديم يافا القديمة، إذ راح الكثيرون منهم يتعاونون مع الثوار. وبعد تعزيز القوات العسكرية في المدن، تحول الثوار إلى الريف، إذ انضموا إلى العصابات الكثيرة التي كانت تعمل هناك. ولم تكن العصابات موحدة، فمنها تنظيم القسام، مثل الشيخ فرحان السعدي الذي عمل في منطقة جنين، وقبض عليه في قرية نورس، وحوكم عسكرياً وأُعدم عن عمر يناهز ٧٥ عاماً (١٩٣٧م). وكانت مجموعة أُخرى تتشكل بقيادة المناضل الثوري السوري، سعيد العاص ونائبه عبد القادر الحسيني، وعشرات العصابات المحلية، التي تشكلت حول قيادات محلية ريفية، أو بتوجيه من اللجان القومية، التي عملت على تشكيل مجموعة مسلحة في كل قرية ومدينة.

واستهدفت العصابات العاملة في الريف حركة النقل العامة، والمواصلات السلكية، فسدّت الطرق بالحواجز الحجرية، ونسفت الجسور وخطوط السكك الحديدية، وكذلك خط أنابيب النفط الواصل بين العراق وحيفا. فتحرك الجيش لمواكبة القوافل، وخصوصاً سيارات شركة بوتاس البحر الميت، وأمعنت السلطة في مطاردة الثوار، فوقعت بين الجانبين معارك عنيفة، حقق فيها الثوار انتصارات مهمة. وكانت معركة نور شمس (قرب طولكرم)، حيث هاجم الثوار (٢١ حزيران/يونيو ١٩٣٦م) قافلة متوجهة إلى حيفا، تواكبها حراسة عسكرية، واستمر الاشتباك سبع ساعات متواصلة، من أهم المعارك التي ألهبت حماسة الجماهير. وأصبحت هذه الهجمات ظاهرة مألوفة في «مثلث الرعب»، كما سماه الجنود البريطانيون، وهو المنطقة الواقعة بين نابلس وجنين وطولكرم. كما وقعت معارك كبيرة في مرج ابن عامر (عين حارود) ووادي عَزّون (قرب طولكرم) وباب الواد (قرب القدس)، سقط فيها العشرات من الثوار العرب والجنود البريطانيين. وأثبتت العصابات المسلحة قدرتها على القتال، وإرباك أعداد كبيرة من الجيش البريطاني، وأنها عصية على السحق العسكري كما اعتقد قادة الجيش البريطاني في البداية.

وانتشر الثوار في كل مكان، وكانت أعمال القمع والعقوبات الجماعية التي تمارسها السلطة تعزز روح المقاومة، وتدفع بأعداد كبيرة من سكان الريف إلى الالتحاق بالعصابات. وقد سيطر الثوار في آب/أغسطس ١٩٣٦م على المناطق الجبلية الوسطى في البلاد والجليل، كما تفيد تقارير حكومة الانتداب. في المقابل، لجأت الحكومة إلى التدابير العسكرية لقمع الثورة، ففرضت منع التجول لساعات طويلة كل يوم، كما شكّلت محاكم عرفية في ظل قوانين الطوارىء، وفرضت الغرامات المادية الثقيلة والعقوبات الجماعية، واعتقلت الكثيرين، وقامت بأعمال

التفتيش الاستفزازية بما يواكبها من تخريب للممتلكات ونسف للبيوت.. إلخ. ومع ذلك لم تستطع القوة العسكرية أن تخضع الثورة الشعبية.

وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٣٦م، وصل القائد المناضل فوزي القاوقجي إلى فلسطين، قادماً من العراق، على رأس مجموعة من المتطوعين من عصبة الدفاع عن فلسطين، التي تشكّلت في بغداد. وكان قد سبقه سليم عبد الرحمن، الذي فرّ من المعتقل إلى العراق، وساهم في تشكيل العصبة هناك. وانضم إلى القاوقجي متطوعون سوريون، بقيادة الشيخ محمد الأشمر، وهو من قادة الثورة السورية (١٩٢٦م). كما انضمت إليه مجموعة أُخرى من جبل العرب، بقيادة حمد صعب. وكان سعيد العاص (حماة) قد وصل قبلهم إلى القدس، وأسس مع عبد القادر الحسيني جيش الجهاد المقدس. وقد جاء القاوقجي بناء على دعوة من اللجنة العربية العليا لقيادة الثورة، واعترف به القادة المحليون، وأعلن في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٣٦م عن بدء نشاطه العسكري. وكان بين مساعديه عزّ الدين الشوا، قائمقام جنين سابقاً وطاهر الخطيب الذي كان مسؤول الخدمات الطبية في قضاء جنين، والصحافي السوري منير الريس.

وخلال فترة قصيرة من تولي القاوقجي قيادة الثورة، دخلت المواجهة مع قوات السلطة مرحلة جديدة. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦م وقعت معركة بلعا (شرق طولكرم)، إذ نُصب كمين لقافلة متجهة إلى حيفا، واستمرت طوال النهار، استخدم الجيش البريطاني فيها الدبابات والطائرات، واعتُبرت نصراً للثوار. وبعدها بفترة (٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦م) وقعت معركتان في يوم واحد ـ معركة ترشيحا (قضاء عكا) والجاعونة (قضاء صفد)، حيث كانت الخسائر كبيرة على الجانبين. وإزاء هذه النقلة النوعية في أعمال الثورة، التي أضرّت بهيبة الجيش البريطاني، قررت حكومة لندن إخماد الثورة بالقوة. فأرسلت تعزيزات عسكرية إلى فلسطين، بقيادة الجنرال جون غرير ديل، فوصلها في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦م. واعترض الثوار الدفعة الأولى من التعزيزات في طريقها من ميناء حيفا إلى القدس، في جبع (٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦م)، ووقعت معركة استمرت يوماً كاملاً، شارك فيها مقاتلون من جميع القرى المجاورة، ولم يستطع الجيش تطويق الثوار. لكن القتال لم يتوقف، وتجمع الثوار في بيت إمرين، وقررت القيادة العسكرية البريطانية محاصرتهم، وتمكنت من إحكام الطوق عليهم (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦م)، غير أن النجدات التي وصلت من القرى أنقذت الموقف، بخسائر كبيرة، وفرضت على الجيش الانسحاب في اتجاه نابلس.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦م، تحركت قوات بريطانية كبيرة إلى منطقة

بيت لحم، لتطويق الثوار في جبال الخضر وحوسان، بقيادة سعيد العاص وعبد القادر الحسيني. ووقعت المعركة صباح ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦م، وكانت الخسائر كبيرة، إذ سقط العاص شهيداً، والحسيني جريحاً وأسيراً. إلاّ إنه على الرغم من التفوق الذي أحرزه الجيش، بفضل العدد والعدة، فقد استمر الثوار في نشاطهم، الأمر الذي دعا الحكومة البريطانية إلى سلوك طريق المناورة السياسية كرديف للعمل العسكري. وفي الواقع، فإنه منذ بداية الإضراب، جرت محاولات بريطانية، اشترك فيها وزير المستعمرات المعروف بميوله الصهيونية القوية، أورمسبي - غور، والمندوب السامي واكهوب، لثني القيادة الفلسطينية عن الاستمرار فيه، وذلك بمواكبة حملات القمع الشرسة التي قامت بها القوات العسكرية المعزّزة.

وكان أورمسبي - غور قد ألقى بياناً في مجلس العموم البريطاني (١٩ حزيران/يونيو ١٩٣٦م)، أعلن فيه عزم الحكومة البريطانية إيفاد لجنة ملكية خاصة رفيعة المستوى، برئاسة اللورد إيرل بيل، إلى فلسطين، للتحقيق في أسباب الاضطراب، مؤكداً عدم التعرض لصك الانتداب، واشترط أن تكون الخطوة الأولى «توطيد النظام والقانون». واتصل الأمير عبد الله بن الحسين باللجنة العربية العليا، وطلب إيقاف أعمال العنف، لتسهيل عمل اللجنة الملكية، والتمهيد لمفاوضات مع حكومة بريطانيا. واشترطت اللجنة العليا تعهداً بنيل مطالبها للبدء في المفاوضات، فلم تسفر وساطة عبد الله عن نتائج في تلك المرحلة. كما شارك في الوساطة الملك عبد العزيز بن سعود والإمام يحيى من اليمن والملك غازي بن فيصل من العراق. وأوفد هذا الأخير وزير خارجيته، نوري السعيد إلى فلسطين، فالتقى أعضاء اللجنة العربية العليا، الذين قبلوا وساطته بصفته يمثل ملوك العرب وأمراءهم.

وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٣٦م أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً تقبل به وقف الإضراب والبدء بمفاوضات مع الحكومة البريطانية بشروط: وقف الهجرة ووقف العمل بقوانين الطوارىء وإلغاء الغرامات وإطلاق سراح المعتقلين. لكن مساعي نوري السعيد، التي حققت أهدافها لدى اللجنة العربية العليا، اصطدمت بالرفض الصهيوني لوقف الهجرة ولو موقتاً. وانطلاقاً من معرفة موازين القوى الراجحة لجانبها في المؤسسة البريطانية الحاكمة، وبالاستناد إلى دعم أميركي قوي، خاضت المنظمة الصهيونية معركة سياسية ضد التوصل إلى تفاهم مع اللجنة العربية العليا، على أساس الشروط التي اتُفق عليها مع نوري السعيد. واستفادت الوكالة اليهودية في صراعها من موقف وزارة الحرب البريطانية، التي برزت في تلك الفترة كحليف سياسي للصهيونية، إذ أصرّت على إخماد الثورة بالقوة. وتذرعت في دعم موقفها

بضرورة ردّ الاعتبار لهيبة الجيش البريطاني، في مرحلة تشتد فيها الحرب الباردة بين إنكلترا وكل من إيطاليا وألمانيا. كما قدمت القيادة العسكرية البريطانية تبريرات لتعزيز قواتها في فلسطين بضرورة حماية قناة السويس، وخصوصاً في إثر الاتفاقية البريطانية ـ المصرية (١٩٣٦م)، والقيود التي فرضتها على حجم الحامية الإنكليزية هناك.

وتضافرت هذه العوامل جميعاً لتدفع حكومة لندن في اتجاه إظهار قبضة بريطانيا القوية، وخصوصاً بعد التلميحات التي أطلقها بن ـ غوريون في لقاء مع أورمسبي ـ غور، أن استرضاء العرب سيدفع الحركة الصهيونية إلى تغيير تحالفاتها، والمساعدة على إقصاء بريطانيا من المنطقة. واعتمدت حكومة لندن سياسة القضاء على الثورة أولاً، ومن ثمّ يأتي العمل السياسي على أرضية جديدة ومتباينة. واتخذ مجلس الوزراء (٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦م) قراراً بهذا المعنى، ينطوي على إنهاء مهمة نوري السعيد بالوساطة، وإرسال تعزيزات إلى فلسطين، وتعيين الجنرال ديل قائداً لها، ونقل السلطة من يد المندوب السامي إلى قائد الجيش إذا لزم الأمر. وأُبلغت وزارة المستعمرات بإيقاف تدخل الدول العربية في شؤون فلسطين، على أن تبقى أبوابها مفتوحة للهجرة اليهودية، وذلك حتى ينتهي الإضراب، وتتوقف الاضطرابات، فيصبح بالإمكان مناقشة المسألة. وبعد هذا القرار، بدأت حملة عسكرية محمومة في فلسطين، بقيادة الجنرال ديل، لكن الثورة صمدت، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي لحقت بها. ومع ذلك، فقد دخلت المواجهة مرحلة جديدة وصعبة، وأصبحت تستلزم قرارات حاسمة.

وإلى جانب الترهيب بالسحق العسكري، الذي تجمعت أدواته في فلسطين، بقرار حازم من حكومة لندن، مهدت له بالتلويح بإعلان الحكم العسكري، عمدت إلى سياسة الترغيب عبر تفعيل الوساطة العربية مجدداً. وتحت ضغط الواقع الذي تشكل ـ الصعوبات الاقتصادية نتيجة الإضراب الطويل والمخاطر العسكرية الماثلة للعيان، من جهة، والوساطة العربية، من جهة أُخرى ـ رضخت اللجنة العربية العليا إلى مطالب الحكومة البريطانية بإيقاف الإضراب وتجميد الثورة، من دون أن تقدم هذه الأخيرة أية تنازلات ملموسة. وبررت اللجنة العليا قرارها بأنه موقت، يوفر فترة من الراحة والاستعداد، ويمكن التراجع عنه إذا جاءت قرارات لجنة بيل على غير ما ترغب. وبرزت معارضة لهذا القرار، لكن السياسة البريطانية حققت نجاحاً في تليين موقف اللجنة العربية العليا، على أرضية الواقع الصعب الذي تشكّل.

وبمعرفة المندوب السامي وتشجيعه، توجه بعض أعضاء اللجنة العربية العليا إلى الرياض وعمان في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦م. وفي ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر

١٩٣٦م، صدر بيان مشترك عن الملك ابن سعود والملك غازي بن فيصل، والأمير عبد الله بن الحسين، موجه إلى رئيس اللجنة العربية العليا، وعبره «إلى أبنائنا عرب فلسطين»، هذا نصه: «لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله، ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم.» وفي اليوم التالي، أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً، هذا نصه: «قررت اللجنة العربية بالإجماع، وبعد استشارة مندوبي اللجان القومية، والحصول على موافقتهم باتفاق الآراء أن تلبي نداء أصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الأمير بالبيان المنشور أعلاه، وأن تدعو الأمة العربية الكريمة في فلسطين للإخلاد إلى السكينة، وإنهاء الإضراب والاضطراب ابتداء من صباح الاثنين المبارك الواقع في ٢٦ رجب ١٣٥٥هـ/ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦م، وأن يبكر أفراد الأمة الكريمة في صباح ذلك اليوم إلى معابدهم لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء، ورفع الشكر لله تعالى على ما ألهمهم من صبر وجلد، ثم يخرجون من المعابد لفتح مخازنهم وحوانيتهم ومزاولة أعمالهم المعتادة، والله ولي التوفيق.»

واستجاب الفلسطينيون لنداء اللجنة العربية العليا، بالرضا والأمل المشوب بالحذر. وبذلك انتهى أطول إضراب شهدته فلسطين (١٧٦ يوماً). وكذلك، أعلنت قيادة الثورة وقف العمليات العسكرية، وابتدأت هدنة، بحسب الاتفاق بين اللجنة والحكومة. وعاد المقاتلون المحليون إلى بيوتهم، محتفظين بسلاحهم، بينما ظل المتطوعون العرب مع قيادتهم في منطقة نابلس. ولم يرق الأمر للقيادة العسكرية البريطانية، التي لم تكن راضية عن الاتفاق، وراحت تستعد لاستئناف القتال مع المتطوعين العرب. فهبت اللجان القومية، ومعها المسلحون من أبناء البلد، معلنين العودة إلى الثورة، فسارعت الحكومة إلى وقف العمليات العسكرية، على أن يغادر القاوقجي ورجاله، فعبر نهر الأردن شرقاً في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦م.

ج) مشروع التقسيم الأول

بعد وقف الإضراب، وتجميد العمليات العسكرية، ودخول الهدنة حيز التنفيذ، وصلت اللجنة الملكية للتحقيق (لجنة بيل) في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦م. وقاطعت اللجنة العربية استقبالها، ورفضت التعامل معها، بسبب ما ورد في خطاب أورمسبي ـ غور في مجلس العموم (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦م)، الذي بدا وكأنه استباق لنتائج عمل اللجنة، وتأكيد على التزام حكومة لندن بالمشروع الصهيوني،

ورفض لوقف الهجرة اليهودية. واتبع وزير المستعمرات خطابه بمنح الوكالة اليهودية ١٨٠٠ تصريح هجرة لنصف السنة التالية. وإذ قاطعت اللجنة العربية أعمال لجنة بيل، على الرغم من التباين في وجهات النظر داخلها، إذ رأى البعض (النشاشيبي) ضرورة التعاطي الإيجابي مع اللجنة الملكية، فإن هذه الأخيرة باشرت عملها (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦م) بالاستماع إلى شهادات موظفي الحكومة أولاً، ومن ثمّ قيادة الوكالة اليهودية.

وكان قرار مقاطعة لجنة بيل سبباً في الشقاق داخل اللجنة العربية العليا. وعبّر أنصار راغب النشاشيبي صراحة عن معارضتهم القرار، كما أعلن الأمير عبد الله أنه ينوي المثول أمام لجنة بيل، وكذلك فعل حسن صدقي الدجاني، وبذلك ضعف الموقف العربي، وفتح الباب أمام الوساطة العربية، وسافر وفد لمقابلة ملكي السعودية والعراق، وعاد يحمل كتاباً منهما، جاء فيه: «... وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في إنصاف العرب، فقد رأينا أن المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية.» وعقدت اللجنة العربية (٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧م) اجتماعاً، قررت فيه التجاوب مع كتاب الملكين، فاجتمعت باللجنة الملكية خلال الأيام الخمسة الأخيرة من إقامتها في البلد.

وعرض رئيس اللجنة العربية العليا، الحاج أمين الحسيني، أمام لجنة بيل، أسباب الاضطرابات التي يمكن تلخيصها بالتالي: ١) حرمان العرب في فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية؛ ٢) إصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة ترمي إلى إنشاء وطن قومي يهودي في هذه البلاد العربية. وحدد المطالب العربية بما يلي: ١) العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة، التي نشأت عن وعد بلفور، وإعادة النظر في جميع النتائج التي نجمت عنها، والتي ألحقت الأضرار والأخطار بكيان العرب وحقوقهم؛ ٢) إيقاف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً وفورياً؛ ٣) منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود منعاً باتاً وفورياً؛ ٤) حل قضية فلسطين على الأسس التي حلت بها قضايا العراق وسورية ولبنان، بإنهاء عهد الانتداب، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين، تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية، ذات حكم دستوري، تتمثل فيه جميع العناصر الوطنية، ويضمن للجميع العدل والتقدم والرفاه. كما أدلى آخرون بشهاداتهم، ومنهم عوني عبد الهادي، الذي قبل بالمستوطنين لاعتبارات إنسانية.

وبرز بين موظفي حكومة الانتداب في ولائه للمشروع الصهيوني ضابط التطوير، لويس أندروز، الذي نفى أن يكون للاستيطان أثر سلبي على الفلاحين

العرب. أمّا شهادات أركان العمل الصهيوني، فقد تميّزت بنبرة التهديد، الاستعداد للقتال من أجل تكريس «الوطن القومي اليهودي»، والتلميح إلى إمكان أن تغير الصهيونية تحالفاتها الدولية (إشارة إلى نقل مركز ثقلها إلى الولايات المتحدة). واستغل وايزمن ضائقة اليهود في ألمانيا النازية لتبرير مواقف المنظمة الصهيونية، كما أكد على ما سمّاه «الرباط التاريخي» بين اليهود وفلسطين. وشكك وايزمن في سلامة الموقف البريطاني إذا كان يسعى لاسترضاء العرب على حساب الصهيونية، مهدّداً بأن اليهود سيقاتلون للحفاظ على مكتسباتهم. وأدلى كل من دافيد بن ـ غوريون وموشيه شاريت (شرتوك) وزئيف جابوتنسكي بشهاداتهم أمام لجنة بيل. وتميّز بن ـ غوريون، الذي أصبح من أبرز قيادات العمل الصهيوني، بصلفه وعنف خطابه، وقال: «إن الوطن القومي هدف بحد ذاته، ونحن نجيء إلى البلد لأن هذا من حقنا، سواء أكان ذلك مفيداً لغيرنا أم غير مفيد.» كما أثارت شهادة شاريت جدلاً بشأن الهجرة غير الشرعية. وطالب جابوتنسكي بضم شرقي الأردن إلى «الوطن القومي اليهودي»، والسماح للمستوطنين بتشكيل «جيش يهودي» في فلسطين.(٤٥)

وغادرت لجنة بيل فلسطين في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧م، بعد أن أمضت شهرين في البلاد، استمعت خلالهما إلى ٧١ شاهداً، منهم ١٤عربياً، و ٢٠ إنكليزياً، و ٣٧ يهودياً. وكانت قد تسربت خلال هذه الفترة من مصادر يهودية، معلومات حول توجه لجنة بيل إلى التوصية بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب، ومن ثمّ ضم القسم العربي إلى شرق الأردن، بإمارة عبد الله بن الحسين. وكان كلما ازدادت هذه الشائعات رواجاً، زاد الحاج أمين في معارضته للسياسة البريطانية، واستعداده لاستئناف الثورة. في المقابل، أعلن حزب الدفاع (٣ تموز/ يوليو ١٩٣٧م) انسحابه من اللجنة العربية العليا، واستقال من عضويتها راغب النشاشيبي ويعقوب فراج. فاحتدم الصراع داخل الصف الفلسطيني، كما وقعت عدة عمليات مسلحة ضد السلطة والمستعمرات اليهودية، وكذلك ضد المتعاونين مع حكومة الانتداب، والمؤيدين للتقسيم، والمناهضين لزعامة الحاج أمين. وفي صيف سنة ١٩٣٧م، كان واضحاً أن البلاد تسير نحو استئناف الثورة، إذ عاد الثوار إلى الظهور بسلاحهم، وتزايدت الصدامات بينهم وبين الجيش والشرطة.

وفي ٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧م، أصدرت لجنة بيل تقريرها، الذي تضمن توصية بتقسيم فلسطين، كانت مفاجئة للقيادة الصهيونية، ليس من حيث الفكرة، التي كانت

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٩.

لها إطلالة عليها، وإنما من حيث التفصيلات، التي لم تعجبها. وقد توصلت اللجنة إلى هذه التوصية على أرضية الاقتناع بعدم إمكان التعايش بين العرب والمستوطنين في فلسطين، وبالتالي استعصاء تجسيد سياسة الانتداب، فرأت في التقسيم الحل الذي تزيد مزاياه على عيوبه. وادّعت اللجنة أن التقسيم الذي لا يعطي أيّ طرف كل ما يرغب فيه، فإنه يعطيه أشدّ ما يصبو إليه ـ الحرية والأمن. وفي الواقع، فإن التقسيم، بحسب توصية لجنة بيل، يطالب العرب بالتنازل عن شيء يملكونه لمصلحة قيام كيان سياسي يهودي لا يرغبون فيه، بينما يطالب اليهود بالتخلي عن شيء لا يملكونه، لكنهم يرغبون في الحصول عليه، بينما تحتفظ بريطانيا بمصالحها في فلسطين.

وكانت الخطوط العريضة لمشروع لجنة بيل للتقسيم كالتالي: ١) إنشاء دولة يهودية تضم القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوبي يافا، وتشمل عكا وحيفا وصفد وطبرية والناصرة وتل أبيب، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا؛ ٢) تقع الأماكن المقدسة في منطقة القدس وبيت لحم، وممر يصلها بمدينة يافا، يضم اللد والرملة، تحت الانتداب البريطاني الدائم، المكلف أيضاً حماية الأماكن المقدسة في الناصرة وطبرية. كما تبقى العقبة على البحر الأحمر في يد بريطانيا؛ ٣) تُضم الأراضي الفلسطينية الأُخرى، ومنها مدينة يافا، إلى شرق الأردن، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا؛ ٤) يجري «تبادل» للسكان ين الدولتين ـ العربية واليهودية، فينقل العرب من الأراضي المخصصة للدولة اليهودية، وعددهم نحو ٣٢٥,٠٠٠، بشكل تدريجي إلى الدولة العربية، ويتم ذلك قسراً إذا لزم الأمر، وتُهيّأ لهم أراض في منطقة بئر السبع، بعد تحقيق مشاريع الري؛ ٥) تدفع الدولة اليهودية مساعدة مالية للدولة العربية، وتمنح بريطانيا مليوني جنيه للدولة العربية؛ ٦) تعقد معاهدة جمركية بين الدولتين لتوحيد الضرائب فيهما.[٤٦]

وفي الواقع، فإن لجنة بيل، التي استخلصت أن الانتداب بأهدافه القائمة غير قابل للتنفيذ، قدمت بدورها مشروعاً للتقسيم أقل قابلية للتنفيذ. فلا العرب، ولا اليهود، كانوا راضين عنه، كما أكدت هي بنفسها، لكنها لم تلحظ على عاتق من تقع مسؤولية التطبيق العملي للمشروع. وإذ ألمحت إلى استعمال القوة، فإنها لم تحدد الجهة التي ستتولى استخدامها. وعلى الأقل في الجانب العربي،

(٤٦) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤٤ ـ ١٠٤٥.

إذ ينطوي المشروع على مصادرة ملايين الدونمات المزروعة، وإجلاء مئات الآلاف من السكان، لم يكن هناك من يقبل به، أو يقدر على فرضه بالقوة. واللجوء إلى استخدام القوة لتطبيقه، لا ينهي الاضطرابات بقدر ما يزيدها استعاراً. ومهما يكن، فقد تسبب المشروع بإحداث انقسامات داخل كل من الحركة الوطنية الفلسطينية والمنظمة الصهيونية. وبينما قادة هذه الأخيرة تظاهروا بالقبول الشكلي، فقد ناوروا لإلقاء وزر الرفض على الجانب العربي، وهكذا جرى. ورفض الفلسطينيون التقسيم، ما عدا قلة معزولة، يتزعمها راغب النشاشيبي، راحت توطد علاقاتها مع الأمير عبد الله، الأمر الذي استثار الحاج أمين وأنصاره، وزاد في معارضتهم لبريطانيا وسياستها لأنها لا تريد تقسيم فلسطين فحسب، بل تهدف إلى ضم القسم العربي إلى شرق الأردن، وتنصيب عبد الله حاكماً وراثياً عليهما.

ومع صدور تقرير لجنة بيل، أعلنت الحكومة البريطانية موافقتها عليه، من منطلق أنه الحل الأفضل المتاح نتيجة الواقع، وأنها ستوفد قريباً لجنة لرسم الحدود بين الوحدات السياسية، كما تعهدت بتنفيذ المشروع. وأعلنت اللجنة العربية العليا رفضها القاطع للتقسيم، وناشدت الحكام العرب والمسلمين التضامن مع الشعب الفلسطيني، وأبلغت عصبة الأمم بموقفها هذا. وطالبت بإلغاء الانتداب، لتحل محله دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن مصالحها المعقولة، كما تضمن مصالح الأقلية اليهودية. وكان وقع المشروع هائلاً على الفلسطينيين، وخصوصاً في المناطق المخصصة للدولة ـ اليهودية، فرفضوه بصورة تلقائية، وأعلنوا استعدادهم لمقاومته.

في المقابل، استقبلت الأوساط الصهيونية المشروع بمشاعر مختلطة. فبين الإغراء بإقامة دولة يهودية، ولو على جزء من الذي تعتبره «الوطن القومي اليهودي»، وبين الخشية من أن يكون ذلك هو نهاية المطاف بالنسبة إلى المشروع الصهيوني، انقسمت الآراء داخل الوكالة اليهودية، وفي التجمعات اليهودية عامة، ودار نقاش حاد بشأن هذا الاقتراح الجذري بين الاتجاهات المتعددة. ويلفت النظر أن هربرت صامويل رفضه لاعتقاده أنه غير قابل للتطبيق، ولا يمكن نقل ٢٨٥,٠٠٠ عربي من الأراضي المخصصة للدولة ـ اليهودية، والتي لا تضم أكثر من ٢٢٥,٠٠٠ يهودي. كما أكد استحالة الدفاع عن الحدود التي يقترحها المشروع. ولقي المشروع قبولاً واسعاً بين يهود الولايات المتحدة، كونه يطرح إقامة دولة يهودية مستقلة، وتتبناه بصورة رسمية الحكومة البريطانية.

وفي أطر الوكالة اليهودية، كما في الاستيطان، كانت الآراء منقسمة. فالأغلبية،

بقيادة وايزمن ظاهراً، وبن ـ غوريون فعلاً، كانت مع استغلال الفرصة المتاحة لإقامة دولة يهودية، ولو على جزء من فلسطين، باعتبارها إنجازاً سياسياً، تفوق مزاياه عيوبه. وبرّر هذان موقفهما بكون البديل أسوأ، وجادلا أنه مع تطور الحركة الوطنية العربية، لم يعد العمل الصهيوني ممكناً من دون دولة يهودية ذات سيادة. لكنهما أكدا أن هذا القبول ليس شريعة للأجيال، بمعنى قبوله المرحلي فقط. وادّعيا أن الوضع السياسي لملايين اليهود في «المنفى»، يتطلب إقامة دولة يهودية فوراً. أمّا المعارضون، مناحم أوسشكين وبيرل كاتسنلسون ويتسحاق طبنكين، فقد رأوا في هكذا دولة في حدود مقلصة، أن المشروع الصهيوني قد تقزم ليصبح «غيتو» يهودياً جديداً، ونفوا أهمية قيام دولة يهودية في الحدود المقترحة، وبالشروط المطروحة.

ومن داخل المنظمة، عارضت حركة هشومير هتسعير مشروع التقسيم، وطالبت بفتح فلسطين كلها أمام الاستيطان، من منطلق أن العرب سيقبلون به في إطار «دولة ثنائية القومية». واتفقت مع هذا الطرح حركة بريت شالوم، وأوساط قريبة منهما في الخارج. ولم يتحمس نشطاء الوكالة اليهودية الموسعة في الولايات المتحدة للمشروع، كونه ليس بديلاً أفضل من الانتداب. ومن خارج المنظمة، عارضه التنقيحيون، ورأوا فيه مزيداً من التقليص للوطن القومي، بعد سلخ الأردن عنه. وأخيراً، جرى العمل على إزالة هذه الخلافات في المؤتمر العشرين (١٩٣٧م)، باتخاذ قرار مبهم بشأنه، يتيح للقيادة الصهيونية المناورة بما تمليه التطورات. وشجب المؤتمر تقرير لجنة بيل القائل إن سياسة الانتداب غير قابلة للتطبيق، وحمّل مسؤولية تعثرها للحكومة البريطانية. ورفض مشروع التقسيم كما طرح، على أساس أنه يقلّص حقوق اليهود في الفترة الانتقالية. ومع ذلك، كلف المؤتمر الوكالة اليهودية باستكمال التفاوض مع الحكومة البريطانية، بهدف توسيع حدود الدولة اليهودية المقترحة. وتظاهرت القيادة الصهيونية بقبول المشروع مبدئياً، والاعتراض على تفصيلاته، لتحميل العرب مسؤولية إفشاله، وهكذا حدث.

د) استئناف الثورة

لم تجد الحركة الوطنية الفلسطينية في مشروع التقسيم ما يلبي مطالبها المعلنة ـ وقف الهجرة ومنع بيع الأراضي، وإقامة حكومة تمثيلية. بل على العكس، ينطوي المشروع على تقسيم البلد، وإقامة دولة يهودية على شاطىء البحر، مفتوحة أمام الهجرة الواسعة، وتوجه واضح إلى إلحاق الجزء العربي منها بشرق الأردن، وتنصيب الأمير عبد الله حاكماً عليهما. وكانت ردة الفعل برفضه تلقائية، ما عدا حزب الدفاع،

الذي لم يجرؤ على إعلان موقفه، تحاشياً لمواجهة النقمة الشعبية الواسعة. وكان الاتجاه العام نحو استئناف الثورة، من دون الإضراب، لما تسبب به هذا من مصاعب اقتصادية وحياتية على الناس، وخصوصاً في المدن. لكن الانقسام أصاب الحركة، واستغلته السلطة لضرب حالة النهوض التي ولدها مشروع التقسيم. واحتدم في هذه المرحلة الصراع بين الحاج أمين والأمير عبد الله، تدعم الأول أغلبية الشعب الفلسطيني الساحقة والثاني أقلية من الوجهاء التقليديين وحكومة بريطانيا.

وكانت المجموعات المسلحة تتأهب لاستئناف الثورة، حتى قبل إعلان لجنة بيل تقريرها، وراحت تنتشر في جبال الجليل والسامرة والقدس والخليل. وبعد بيان حكومة لندن، كثفت اللجنة العربية العليا نشاطها، فأرسلت الوفود إلى الحكومات العربية، تحثها على إعلان رفضها لمشروع التقسيم وإخطار بريطانيا بعواقب السياسة التي تتبعها، وخصوصاً أنها كانت تسعى لإقناع الحكام العرب بمشروع التقسيم. أمّا النشاط الأخطر فكان العودة إلى تشكيل اللجان الشعبية لاستئناف الثورة، التي أصبحت الدعوة إليها، والتحريض عليها، يجريان في العلن. وكان الحاج أمين الحسيني يقود هذه الحملة، فعمدت السلطات إلى اعتقاله في ١٧ تموز/يوليو ١٩٣٧م، لكنه اعتصم بالحرم القدسي الشريف، فجُرِّد من جميع مناصبه وصلاحياته. وتولت الحكومة مباشرة إدارة المحاكم الشرعية وأموال الأوقاف الإسلامية لتجميد نشاط المفتي وحرمانه من الإمكانات المادية لتمويله. وبدأت العمليات العسكرية في مناطق متعددة، خلافاً لتعليمات أعوان المفتي الذين طالبوا الثوار بالتريث والإعداد من أجل «القيام بهجوم عام في يوم محدد قادم.»

ولتدعيم الموقف الفلسطيني بمساندة عربية، وكذلك لتطويق حركة الحكومة البريطانية في الأقطار العربية للحصول على تأييدها لمشروع التقسيم، طلبت اللجنة العربية إذناً في عقد مؤتمر عربي عام في القدس، فرفضت حكومة الانتداب، بذريعة أنه يزيد في حدة التوتر في البلاد. فوجّهت لجنةُ الدفاع عن فلسطين في سورية الدعوة إلى عقد الاجتماع، فعُقد في بلودان (٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧م)، بحضور الكثيرين من الشخصيات العربية. وترأسه ناجي السويدي (العراق)، وكان الأمير شكيب أرسلان والمطران حريكة نائبين للرئيس، وعزة دروزة سكرتيراً للمؤتمر. واتخذ المؤتمرون قرارات مؤيدة للحركة الوطنية الفلسطينية، تدعو إلى وحدة فلسطين مع البلاد العربية، وإنهاء الانتداب، ورفض المشروع الصهيوني، وإقامة حكومة تمثيلية فيها، تعقد معاهدة مع بريطانيا على قاعدة السيادة والاستقلال، وتضمن حقوق الأقليات فيها، وتحمي الأماكن المقدسة.

وبعد مؤتمر بلودان، نشطت لجان الدفاع عن فلسطين ـ في سورية برئاسة نبيه العظمة، والعراق برئاسة سعيد ثابت، ولبنان برئاسة رياض الصلح، وغيرها ـ فتغيرت الأجواء في فلسطين، وتصاعدت الدعوة إلى استئناف الثورة، وتشكلت اللجان لجمع الأموال ولتهريب السلاح وتجنيد المتطوعين. وإذ تكثفت العمليات العسكرية، شددت حكومة الانتداب إجراءاتها التعسفية والقمعية، واستبدلت الجنرال ديل بآخر، ويفل (١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧م)، وجمدت مشروع التقسيم، وأعلنت إيفاد لجنة جديدة للنظر في تفصيلاته. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧م) اغتيل حاكم لواء الشمال، لويس أندروز في الناصرة، على يد الثوار، الذين اعتبروا تعيينه، وبالتالي عمله، تهيئة للتقسيم، خصوصاً لما عرف عنه من حماسة للمشروع الصهيوني.

وتذرعت السلطة بمقتل أندروز لضرب التنظيم السياسي للثورة، فأصدرت أمراً بحل اللجان القومية (١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧م)، كما حلت المجلس الإسلامي الأعلى، ووضعت يدها على الأوقاف التابعة له. وشددت الرقابة على الصحف، وأخيراً اعتقلت المئات من نشطاء الحركة الوطنية، ونفت بعض قادتها ـ أحمد حلمي عبد الباقي والدكتور حسين الخالدي وفؤاد سابا ويعقوب الغصين ورشيد الحاج إبراهيم ـ إلى جزر سيشل، في المحيط الهندي. كما أصدر المندوب السامي، مكمايكل، أمراً بمنع عودة آخرين ـ عزة دروزة وعوني عبد الهادي وألفرد روك وعبد اللطيف صلاح. واستطاع جمال الحسيني الفرار إلى دمشق. واختبأ المفتي بجوار الحرم، ثم تسلل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ إلى لبنان، حيث منحته السلطات الفرنسية حق اللجوء السياسي، ولكن من دون ممارسة نشاط عملي. وبذلك أصبحت أغلبية قيادة العمل الوطني الفلسطيني من الصف الأول خارج البلاد. ومع ذلك، نشبت الثورة مجدّداً.

وفي ليلة ١٤ ـ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧م، ليلة مغادرة المفتي، التي حُددت ساعة الصفر للهجوم العام، صدرت الإشارة إلى العصابات لاستئناف نشاطها بكل قوة، وكان عملها منسقاً وموجهاً. وتحركت مجموعات كثيرة مسلحة في جميع أنحاء فلسطين، وقامت بهجمات على دوريات الشرطة والجيش، في منطقة القدس والخليل، وهوجم قطار ينقل قوات بريطانية جنوب غرب القدس. وأخرج أحد قطارات الركاب عن الخط، ودمرت خطوط السكك الحديدية في عدة أماكن، وخربت شبكات الهاتف على نطاق واسع، ونسف خط أنابيب بترول العراق قرب نهر الأردن، واشتعلت النار بالنفط المتدفق. وجرت في ضواحي القدس عدة هجمات على سيارات الركاب اليهودية، وتعرضت مستعمرات كثيرة إلى إطلاق النار. وفي اليوم

التالي، هاجم عدد كبير من الثوار مطار اللد، فاحتلوه وأحرقوا منشآته. لقد انتهت الهدنة، وانطلقت الجولة الثانية من الثورة التي كانت موجهة في الأساس ضد حكومة الانتداب والقوات البريطانية. وكان تجدد الثورة لطمة قوية لسياسة بريطانيا ومشروع التقسيم، كما للقلة العربية التي راودتها فكرة القبول به، وتكريساً لزعامة المفتي على الرغم من غيابه، فقررت حكومة لندن (٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧م) مبدئياً أن تنفيذ مشروع التقسيم ليس عملياً.

واشتعلت الثورة في جميع أنحاء البلاد، ولم تتوقف حتى نشبت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م). وفي البداية، عمدت السلطة إلى أساليب القمع والتدابير التعسفية والمحاكم العسكرية، التي خُوِّلت صلاحيات الحكم بالإعدام على كل من يحمل السلاح (قوانين الطوارىء). وكان الشيخ فرحان السعدي، من رفاق القسام، أول من طالته هذه المحاكم، فأُعدم بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧م، في سجن عكا، عن عمر يناهز ٧٥ عاماً، وهو صائم في شهر رمضان. وزاد إعدامه في اشتعال الثورة، لما كان يتمتع به من سمعة ثورية وصفات جليلة. لكن أحكام الطوارىء لم تثن عزيمة الثوار، بل نفحت فيهم روح التحدي. وفي خريف سنة ١٩٣٧م، عاد عبد القادر الحسيني إلى القدس، قادماً من سورية برفقة مجموعة من الثوار، واتخذ من جبال القدس والخليل مسرحاً لعملياته. ثم قام بعدة هجمات على قوافل الجيش والمستعمرات اليهودية، واضطر الحكومة إلى إيقاف سير القطارات على خط القدس ـ اللد. ومن أكبر المعارك التي خاضها معركة عرطوف. ويبلغ مجموع العمليات العسكرية التي قام بها الثوار سنة ١٩٣٧م في فلسطين ٥١١ عملية، قتل فيها ٢٧٦ بين بريطاني ويهودي، واستشهد الكثيرون من الثوار.

وشهدت سنة ١٩٣٨م تعاظماً ملحوظاً للثورة، وصل ذروته في صيف تلك السنة، إذ سيطرت على مناطق واسعة في الريف، كما على بعض المدن. وشكلت الثورة أجهزة موازية لأجهزة الحكومة في مناطق نفوذها، راحت تمارس سلطتها على الناس. وبعد سيطرتها على الريف، بدأت تشن الهجمات على دوائر الحكومة وقواتها في معظم مدن فلسطين، واحتلت عدداً منها لفترات متفاوتة، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى إخلاء بعضها، والاكتفاء ببسط سلطتها على أجزاء محدودة من تلك المدن، والاعتصام بعمارات البوليس التي عرفت باسم «عمارات تيغارت» على اسم الضابط الذي طرح فكرتها. واحتل الثوار مدينة الخليل في شباط/ فبراير ١٩٣٨م، ومرة ثانية في أيار/ مايو ١٩٣٨م، وجنين في آذار/ مارس وبيسان في نيسان/ أبريل وبئر السبع في أيلول/ سبتمبر والقدس القديمة من ١٣ إلى ٢٠ أيلول/ سبتمبر وطبرية

في تشرين الأول/أكتوبر. وكانت نابلس تحت سيطرة الثوار، يتجولون فيها بأسلحتهم، كما وقعت معارك شوارع في حيفا ويافا وغيرهما.

وبعد مغادرة المفتي إلى لبنان، وغياب معظم قادة العمل الوطني، في المنفى أو المعتقلات، واجهت الثورة مشكلة حقيقية في وحدتها التنظيمية ومركزية قيادتها. إلاّ إنها، نتيجة موجة الحماسة الشعبية، تغلبت على تلك المشكلة مرحلياً، باعتماد مبدأ المركزية السياسية، أي وحدة الموقف السياسي الذي عبّر عنه المفتي، واللامركزية التنظيمية ـ الميدانية، إذ توزعت القيادة على هيئات متعددة. فالمفتي، الذي أصبح القائد السياسي الأول للحركة الوطنية من دون منازع، كان بحكم لجوئه في لبنان، تحت نوع من الإقامة الجبرية، التي فرضتها عليه سلطات الانتداب الفرنسي. لكنه ظل يتمتع بحرية الاجتماع بالأفراد في مقره. وبذلك أدار العمل السياسي عبر معاونين، منهم: حسن أبو السعود ومنيف الحسيني وإسحاق درويش. وظل على اتصال دائم باللجنة في دمشق التي تولى رئاستها الفعلية عزة دروزة، ومعه أكرم زعيتر ومعين الماضي. وعرفت هذه الهيئة بفرعيها ـ البيروتي والدمشقي ـ باسم اللجنة المركزية للجهاد الوطني في فلسطين. وتولت توجيه الثورة وإمدادها بالمال والسلاح، وتجنيد المتطوعين، والتنسيق بين تشكيلات الثورة المتعددة، والاتصال بالقوى المساندة لها في الخارج.

أمّا القيادة الميدانية فقد برزت بصورة تلقائية من مجموعة القادة المحليين، الذين فرضوا وجودهم في مناطقهم عبر نشاطهم في الثورة، وكانوا كلهم من أبناء فلسطين، وجلهم من الطبقات الشعبية الريفية. وبالتدريج، قامت اللجنة المركزية للجهاد بتنظيم العلاقات بينهم، وتقسيم مناطق نفوذهم. ومع تصاعد النضال، تبلورت قيادة المناطق على أساس اللامركزية، مع شكل من الارتباط مع القيادة في الخارج. وقسمت البلاد إلى مناطق، لكل منها قيادتها، كالتالي: ١) المنطقة الشمالية، وتضم أقضية طبرية وصفد وعكا والناصرة، وفيها عدد كبير من القادة المحليين، برز بينهم خليل عيسى (أبو إبراهيم الكبير)، وتوفيق إبراهيم (أبو إبراهيم الصغير)؛ ٢) المنطقة الوسطى، وفيها أربع قيادات رئيسية: (أ) جنين الغربية، وفيها الشيخ عطية ويوسف أبو درّة، (ب) جنين الشرقية، وفيها محمد صالح العبد، (ج) طولكرم، ويقودها عبد الرحيم الحاج محمد (الذي عُيّن لاحقاً قائداً لعموم الثورة)، (د) المنطقة الساحلية، وفيها عارف عبد الرازق؛ ٣) المنطقة الجنوبية، وفيها ثلاث مناطق: (أ) اللد، وفيها حسن سلامة، (ب) الخليل، وفيها عيسى البطاط، ثم خلفه عبد الحليم الجولاني، (ج) القدس، وفيها عبد القادر الحسيني. ولم تتشكل

قيادة لمنطقتي غزة وبئر السبع، بل نشطت هناك مجموعات محلية متعددة.

ومع استئناف الثورة، كانت البلاد تحت الأحكام العسكرية، وقائد الجيش البريطاني في فلسطين، الجنرال ويفل هو الحاكم الفعلي، والإدارة المدنية مهمشة. واستقدم ويفل سير تشارلز تيغارت، الخبير بحرب العصابات في الهند، فأعاد تنظيم الشرطة السرية، واقترح إقامة سياج من الأسلاك الشائكة على الحدود مع لبنان وسورية والأردن، تتخلله استحكامات حصينة، لعزل الثوار عن عمقهم الاستراتيجي العربي. وبعد استدعاء قوات إضافية، بدأ الجيش عمليات واسعة النطاق (حرب صغيرة)، في نهاية سنة ١٩٣٧م، وقابله الثوار بمعارك مواجهة ـ عرابة البطوف ووادي العمود وأم الفحم واليامون ـ ألحق فيها الجيش خسائر كبيرة بالثوار، واستشهد عدد من قادتهم ـ الإصبح والشيخ عطية. فتحول الثوار إلى حرب العصابات، الأمر الذي استعصى على الجيش التعامل معه بنجاح. ويصف الكابتن أورد وينغيت الوضع بقوله: «بحلول الليل يصبح زمام الأمور في يد رجال العصابات. إنهم أحرار في زيارة القرى ليلاً من دون أية مخاطرة، ويستطيعون التحرك بلا وجل خارج الطرق الرئيسية، ويستخدمونها أيضاً عندما يجدون الأمر مريحاً لهم. وبصورة عامة، لا تتحرك الشرطة والجيش في أثناء الليل، وعندما يفعلان ذلك فإنهما يتنقلان كالعادة في سيارات على الطرقات الرئيسية. وعندما يقعان بكمين، كما هو متوقع، كانا يردان بإطلاق النار، الذي لا فائدة منه في الليل. وبعد تبادل إطلاق النار، كانت العصابة تتمكن من الإفلات من دون مطاردتها. وكانت المفاجأة تأتي دائماً من طرف العصابات لا من طرف الجيش.»[٤٧] وشاعت في البلاد في حينه مقولة «إن البريطانيين يسيطرون على الطرق، والعصابات تسيطر على الجبال... مشروع تقسيم جديد، النهار فيه للحكومة والليل للعرب.»[٤٨]

ولم تنفع مع الثوار الإجراءات المضادة التي عمد إليها الجيش. فالمطاردة بالجبال ثبت أن كلفتها أكبر من مردودها، وتوظيف الوحدات الليلية الخاصة من الهاغاناه، التي أشرف الكابتن البريطاني أورد وينغيت، المهووس بتأييد الصهيونية، على تنظيمها وتدريبها، لم تجد فتيلاً، وتسخير «حرس الحدود الأردنية» في تعقب الثوار لم يحقق نتائج تذكر، واحتلال القرى (٢٥ منها في الجليل فقط) وتثبيت مفارز عسكرية فيها لمنع الثوار من دخولها، لم يحقق نجاحاً كبيراً. لقد انتشرت الثورة في

(٤٧) «الثورة العربية الكبرى في فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

جميع أرجاء البلاد، وكانت اللامركزية في هذه المرحلة تؤدي دوراً إيجابياً في الصراع المحتدم. وفي آب/أغسطس ١٩٣٨م، بلغت الثورة ذروتها، بعد الأعداد الكبيرة التي التحقت بها من أبناء القرى، وسيطرت على طرق البلد وريفه وأحياء من مدنه. وقد تواكب ذلك مع توتر الوضع السياسي في أوروبا، في إثر «أزمة تشيكوسلوفاكيا» (أيلول/سبتمبر ١٩٣٨م)، ولم تعد بريطانيا قادرة على حشد مزيد من قواتها في فلسطين، بل على العكس، أخذت تسحب منها إلى مصر وبريطانيا وأوروبا. وكانت مشاركة الهاغاناه في القتال إلى جانب الجيش، والأعمال الإرهابية العشوائية التي قامت بها المنظمة العسكرية القومية (إرغون تسفائي لئومي) في حيفا ويافا والقدس وغيرها، حافزاً على التفاف الجماهير الفلسطينية الواسعة حول الثورة.

ويصف تقرير عسكري الوضع في البلاد في تلك الفترة (آب/أغسطس ١٩٣٨م) كما يلي: «أُحرقت محطات القطار بين القدس واللد جميعها، وكذلك معظم المحطات الواقعة بين اللد والحدود المصرية. ووقعت غارات (raids) على بئر السبع، والخليل، وبيت لحم، وأريحا، ورام الله، أُحرقت خلالها مكاتب البريد والبلديات ومراكز الشرطة وما شابه ذلك. وهوجم، بصورة خاصة، مركز الشرطة في هذه المنطقة، ووقعت كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة في يد الثوار. وكان يخدم في معظم مراكز الشرطة شرطة عرب مشكوك في ولائهم، ولذا جُرِّدوا من أسلحتهم. ونظراً إلى عدم وجود شرطة بريطانيين للحلول محلهم، فقد أُغلقت مراكز الشرطة في المنطقة، باستثناء مركزي غزة والخليل اللتين كانت تعسكر فيهما سرايا الجيش. . . . وباستثناء طرق المواصلات الرئيسية والأمكنة التي كان يعسكر فيها الجيش، فقدت الحكومة عملياً السيطرة على مناطق واسعة في البلد.»[٤٩]

إزاء هذه الأوضاع، وإذ انتهت، ولو مرحلياً، أزمة تشيكوسلوفاكيا (اتفاقية ميونخ)، عادت الحكومة البريطانية لتفرض هيبتها على البلد. فاستدعت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨م المندوب السامي، سير هارولد مكمايكل، الذي حل محل واكهوب (آذار/مارس ١٩٣٨م)، إلى لندن للتشاور في الإجراءات. وأفاد مكمايكل أن سياسة القبضة القوية لم تحقق الهدف منها، وأنه لا يمكن إخماد الثورة من دون تنازلات سياسية كبيرة للعرب. فقررت الحكومة العمل في اتجاهين في آن معاً: حرب شعواء على العصابات، والشروع في تحقيق مصالحة سياسية مع الزعماء العرب. وبينما عادت الحكومة البريطانية إلى التكتيك السياسي الذي اتبعته في صيف سنة

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

١٩٣٦م، فإنها عمدت إلى تعزيز قواتها العسكرية في فلسطين. فاستدعت تيغارت لتنظيم الحرب ضد الثورة، وحشدت في البلد فرقتين، اشتملتا على ١٨ كتيبة مشاة وكتيبتي فرسان وكتيبة مدرعات وكتيبة مدفعية، وجميع الوحدات الملحقة بها. هذا فضلاً عن الشرطة والوحدات الليلية الخاصة من الهاغاناه، والتي تعززت، وعمل فيها ضباط بريطانيون وعناصر يهودية. وبذلك، بدأت مرحلة جديدة وحاسمة في الصراع، يقودها الجنرال روبرت هايننغ، الذي حل محل ويفل (٩ نيسان/أبريل ١٩٣٨م).

وفي هذه المرحلة بالذات، وبعد الطفرة الكبيرة في نشاط الثورة واتساع نطاقها، بدأت تبرز سلبيات اللامركزية و «الانفلاش» التنظيمي، بما يرافقه من تدني الانضباط، في غياب قيادة سياسية موحدة على مسرح الأحداث. لقد صعدت الحكومة البريطانية حدة الصراع بهدف حسمه، واستطاعت جرّ الثورة إلى التكتيكات التي أرادتها. واستغلت نقاط الضعف في الثورة، وخصوصاً من الناحية التنظيمية والمسلكية. وإذ كانت وحدة الموقف السياسي لا تزال هي السمة البارزة للثورة، فإن الوحدة التنظيمية راحت تغيب، ومعها الانضباط، وخصوصاً نتيجة تعذر الإمكان لتوفير مستلزمات الاستمرار في الثورة، من دون تحميل الجماهير عبئاً ثقيلاً. وفي النتيجة، تضافرت عوامل عدة، موضوعية وذاتية، وبالأخص تنظيمية وقيادية، لتجعل الثورة عاجزة عن القيام بالعمل النضالي القادر على مواجهة متطلبات المرحلة الجديدة. وفي غياب الوحدة التنظيمية، وتدني المسلكية الثورية، وانعدام الديمقراطية، سواء في اتخاذ القرار أو تنفيذه، بدأ التراجع في الثورة. وفي هذه المرحلة بالذات وإزاء التعزيزات العسكرية الضخمة التي وصلت إلى البلاد، وقبل تهيّؤ أوضاع الثورة، شكلاً ومضموناً، عمدت إلى مهاجمة المدن، بهدف السيطرة عليها، الأمر الذي تمخض عن نتائج سلبية ـ داخلياً وخارجياً.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨م، وفي أثناء وجود المندوب السامي في لندن، اتخذ قرار تصفية الثورة الفلسطينية تحسباً لاندلاع الحرب مع ألمانيا، ونقلت فرقة عسكرية أُخرى إلى فلسطين على عجل. ووصف بعض البريطانيين الخطة أنها «احتلال فلسطين عسكرياً من جديد، وإعادة الحكم البريطاني إليها.» ولذلك وضعت البلاد كلها تحت الحكم العسكري، بينما راحت الحكومة تنشط اتصالاتها لإجراء مفاوضات مع العرب، الذين كانت تطمع في إبقائهم إلى جانبها في حال نشوب الحرب. وكان من معارك «الاحتلال الجديد» الأولى معركة بني نعيم، إذ بالتعاون مع «فصائل السلام»، التي شكلها حزب الدفاع لمساندة قوات السلطة، أنزل الجيش ضربة قوية بالثوار في منطقة الخليل (٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨)، وأصيب عبد القادر الحسيني، قائد

المنطقة، وفقد الثوار السيطرة عليها. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨م، انتهز الجيش فرصة سيطرة الثوار على القدس القديمة لإظهار تصميمه على تنفيذ السياسة التي أعلنتها حكومة لندن. وخلال ثلاثة أيام من المعارك الشرسة سيطر الجيش على المدينة، واعتقل الكثيرين من الثوار، وقتل كثيرين ممن استبسلوا في الدفاع عن مواقعهم، ومنهم الشيخ شكيب قطب، الذي قاد الثورة في المدينة.

وبعد نجاحه بالقدس، وسع الجيش نطاق عملياته، فجعل البلد كله تحت الحكم العسكري، وقسمه إلى أربع مناطق، على رأس كل منها حاكم عسكري برتبة بريغادير. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، أُعيد احتلال يافا، وتوالت العملية في المدن والقرى الأُخرى. وأحكم الجيش سيطرته على الطرق، وراح يضيق الخناق على القرى، التي أجرى فيها عمليات تمشيط ونسف بيوت وإتلاف ممتلكات وتخريب بساتين وكروم، واعتقال مشتبهين. وتحولت الثورة إلى مواقع الدفاع عن النفس، وراحت تنحسر بسرعة. وفي المقابل، انتشرت «فصائل السلام» والقوى المضادة للثورة ترفع من عقيرتها، وتثأر من رموز الحركة الوطنية، فتزايدت أعمال الثأر العشائرية. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨م، أعلن وزير المستعمرات، مالكوم مكدونالد «أن النظام بدأ يعود إلى البلد شيئاً فشيئاً وبجهود مضنية.» وكان شتاء سنة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م قاسياً على الثوار، ومع ذلك استمرت عمليات المقاومة، واستمر الجيش في المطاردة. وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٣٩م، قتل القائد عبد الرحيم الحاج محمد في معركة سانور، بين نابلس وجنين، وشيعته الجماهير الواسعة بالتظاهرات والإضرابات التي عمّت جميع أنحاء البلاد، وكأنها كانت تشيع ثلاثة أعوام من الثورة.

وبموازاة العمل العسكري، نشط التحرك السياسي. وكانت حكومة لندن (٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨م) أعلنت نيتها إرسال لجنة فنية إلى فلسطين، «تكون مهمتها محصورة بالتأكد من الحقائق والنظر في تفاصيل إمكانات برنامج التقسيم.» ووصلت لجنة وودهيد، على اسم رئيسها، إلى البلاد والثورة مستعرة فيها (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٣٨م)، وأمضت فيها ثلاثة أشهر، وغادرتها والثورة في أوجها (٣ آب/أغسطس ١٩٣٨م)، من دون أن يلتقيها عربي واحد. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨م، أصدرت اللجنة تقريرها وتوصياتها. فرفضت مشروع لجنة بيل، وتقدمت بمشروع أقل قابلية للتنفيذ، وخصوصاً أنه يقلص المساحة المخصصة للدولة اليهودية، الأمر الذي يجعله غير مقبول للمنظمة الصهيونية.

وترافق نشر تقرير لجنة وودهيد مع صدور بيان حكومي بريطاني (٩ تشرين

الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨م)، يعلن تخليها عن مشروع التقسيم. وبرّرت الحكومة هذا الانعطاف بالموقف بما يلي: «بعد إنعام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم، إن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح . . . عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي، ولذا فإن حكومة جلالته ستواصل القيام بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها.»[٥٠] ولتحقيق التفاهم بين أطراف الصراع في فلسطين، الذي عادت لتعتبره الأساس الأكثر ثباتاً للحل، قررت الحكومة دعوة وفود من فلسطين والدول العربية والوكالة اليهودية إلى التداول بالمسألة الفلسطينية. وحذرت من أنها ستتخذ قرارها الخاص وتنفذه، إذا لم تسفر مباحثات لندن عن أي اتفاق.

وفي الواقع، فإن هذا الانعطاف في السياسة البريطانية، جاء نتيجة تضافر عوامل متعددة، وضغوط مورست عليها في مرحلة كان يلوح في الأفق شبح حرب عالمية. فالثورة في فلسطين لا تزال مستمرة، وحتى في حال قمعها بالقوة، فلا ضمانة أن البلاد ستخلد إلى الهدوء، أخذاً في الاعتبار تجربة عشرين عاماً من الانتداب. ومن الأهمية بمكان، ما حركته الثورة من ردات فعل في الأقطار العربية والإسلامية التي كانت بريطانيا في أشد الحاجة إلى إرضائها إذا نشبت حرب عالمية جديدة. ولكن في المقابل، كانت الحركة الصهيونية وما تستطيع حشده من دعم للضغط على حكومة لندن، سواء في الداخل أو الخارج، وخصوصاً في أميركا. وهذا فضلاً عن الحملة الإعلامية التي تقوم بها على الصعيد العالمي، مستفيدة من السياسة النازية ضد اليهود. وإزاء مجمل هذه العوامل، وما تصطدم به الحلول المتداولة من عقبات، كان الحل الأفضل أمام الحكومة البريطانية تأجيل المسألة، وإبقاء الوضع على حاله، وتحاشي الإقدام على حلول جذرية، والاكتفاء بمعالجة الأوضاع الناشئة، وترك القضية تنضج على نار هادئة.

لقد حركت الثورة الفلسطينية القوى الوطنية في البلاد العربية، وسببت إحراجاً للحكومات بحيث لم يعد سكوتها على القمع الذي تمارسه بريطانيا على الشعب الفلسطيني مقبولاً. وعُقد في القاهرة المؤتمر البرلماني العربي والإسلامي من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨م بدعوة من اللجنة البرلمانية المصرية لدعم فلسطين، برئاسة محمد علي علوبة. وحضره مندوبون من فلسطين وشرق الأردن وسورية ولبنان والعراق ومصر والمغرب واليمن والهند والصين ويوغسلافيا وأميركا. وتبعه انعقاد

---

(٥٠) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥٢.

المؤتمر النسائي العربي الأول في القاهرة أيضاً. وندد المؤتمران بالسياسة البريطانية، وهددا باتخاذ مواقف عدائية منها، إذا لم تستجب للمطالب الفلسطينية. كما قرر المؤتمر البرلماني إيفاد ممثلين عنه إلى لندن للدعوة إلى القضية الفلسطينية. وفي المقابل، حركت الصهيونية أعوانها في أوروبا والولايات المتحدة للضغط على بريطانيا من أجل فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية واسعة تحل مشكلة هؤلاء في أوروبا الوسطى. وبعد لقاء تشمبرلين مع هتلر، كثفت إدارة روزفلت انتقادها للسياسة البريطانية، وضغطها عليها «لاستعمال فلسطين وسيلة لحل المشكلة اليهودية»، كما طرح روزفلت في رسالة إلى تشمبرلين.

وإزاء الضغوط من الجهات المتعددة، تخلت الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم، وتوجهت نحو عقد مؤتمر في لندن، يضم ممثلين عرب ويهود، تحاول من خلاله التوصل إلى تفاهم بين الأطراف بشأن مستقبل فلسطين. وفي خطاب له أمام مجلس العموم، حاول وزير المستعمرات، مالكوم مكدونالد، التمهيد للمؤتمر، إذ أكد أنه لا يمكن أن تحل فلسطين وحدها المسألة اليهودية في أوروبا، وحتى لو قمعت الثورة فإن الحلول العسكرية وحدها لن تكفي، وقال: «أنا لو كنت عربياً لتولاني الذعر من تدفق الهجرة.» وأضاف مكدونالد، «إذا نحن لم نُزِل مخاوف العرب من أن يصبحوا تحت سيطرة اليهود، فإننا نضطر إلى أن نجابه عداء جميع العرب... ونضع قسماً كبيراً من الجيوش البريطانية في فلسطين دائماً.»[٥١]

وتسارعت الأحداث، فأفرجت الحكومة البريطانية عن المعتقلين في جزر سيشل (٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨م)، ودعت إلى مؤتمر لندن (٧ شباط/ فبراير ١٩٣٩). وحضرت وفود من مصر والمملكة العربية السعودية والعراق واليمن وشرق الأردن، فضلاً عن وفد فلسطيني، الذي غاب عنه الحاج أمين، بسبب رفض الحكومة البريطانية إشراكه في المفاوضات. وتشكل الوفد برئاسة جمال الحسيني، وعضوية حسين فخري الخالدي وألفرد روك وموسى العلمي وعوني عبد الهادي وأمين التميمي ويعقوب الغصين وراغب النشاشيبي ويعقوب فراج. وتولى أعمال السكرتارية جورج أنطونيوس وفؤاد سابا. أمّا الوفد الصهيوني فضم أكثر من أربعين مندوباً، برئاسة حاييم وايزمن، وعضوية دافيد بن ـ غوريون ويتسحاق بن تسفي، وممثلين عن يهود بريطانيا وأميركا وفرنسا وبلجيكا وبولندا وجنوب إفريقيا. واستمرت أعمال المؤتمر حتى ٢٧ آذار/مارس ١٩٣٩م، لم تجتمع خلالها الوفود

---

(٥١) «فلسطين: تاريخها وقضيتها»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

العربية مع الوفد الصهيوني، بل أدارت الحكومة البريطانية المفاوضات مع كل جانب على حدة.

وفي المفاوضات عاد الطرفان ـ العربي والصهيوني ـ إلى مطالبهما المتناقضة. وإزاء التباين في مواقف الجانبين، وعدم التقدم في المفاوضات، عقدت الحكومة البريطانية في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٣٩م لقاء غير رسمي بين الممثلين العرب واليهود، أعلن فيه وزير المستعمرات ضرورة القيام بخطوتين: ١) إعلان انتهاء الانتداب وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، مرتبطة بحلف مع بريطانيا؛ ٢) السعي لتطبيق هذا الإعلان فور حلول السلام في البلد. ويتطلب إنشاء الدولة فترة انتقالية، يكون للحكومة البريطانية خلالها ضلع في شؤون الدولة كلها. ولم يقبل الطرفان بهذه الخطة، إلاّ إن الموقف الصهيوني كان أشدّ اعتراضاً عليها. وبينما أبدى الوفد العربي مرونة في التعامل مع الطرح البريطاني، فإن المنظمة الصهيونية رأت فيه تنكراً بريطانياً لوعد بلفور وصك الانتداب، وتخلياً عن المشروع الصهيوني الذي تدعمه الولايات المتحدة. وعليه، أصدرت الحكومة البريطانية «الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩».[٥٢]

وكمؤشر إلى تحديها لبريطانيا، قامت المنظمة العسكرية القومية (إيتسل) بسلسلة من أعمال الاغتيال، فقتلت بعض المارة العرب في تل أبيب، وألقت متفجرة في السوق العربية بالقدس القديمة، راح ضحيتها ٣ من العرب، كما فجرت لغماً كبيراً في سوق حيفا، أدّى إلى مقتل ٢٦ عربياً. واجتمع مؤتمر المندوبين اليهودي، وحذر من نية حكومة بريطانيا المتجهة إلى «تصفية سياسة الوطن القومي، وتسليم الاستيطان إلى حكم عربي.» ودعا المؤتمر المستوطنين إلى عدم الخضوع لهذه السياسة، وإلى تعبئة كل القوى للمعركة، وتنظيم عمليات هجرة غير شرعية إلى أن «يتم إحباط المؤامرة». وأعلنت المنظمة الصهيونية الحرب على المشروع البريطاني الجديد، وبدأت نشاطاً محموماً ضده، قاده بصورة بارزة دافيد بن ـ غوريون، وراحت المنظمة تبتعد بوتيرة حثيثة عن بريطانيا، وتقترب من الولايات المتحدة أكثر فأكثر، إلى أن نقلت مركزها خلال الحرب العالمية الثانية إلى أميركا. أمّا في فلسطين، فقد بدأت فترة من التمرد الصهيوني على الانتداب البريطاني.

في المقابل تباينت الآراء في تقويم موقف اللجنة العربية العليا برفض الاستجابة للسياسة البريطانية الجديدة، بين التأييد والإدانة. وامتد الأمر إلى تقويم نتائج الثورة بصورة عامة، بين من يصمها بالفشل، ومن يصفها بالنجاح. والمسألة بطبيعة الحال

---

(٥٢) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٤.

تتوقف على المعايير التي يعتمدها أصحاب هذه التقويمات. ومهما يكن الأمر، تجدر الإشارة إلى ما يلي: ١) صحيح أن الثورة لم تحقق أهدافها المعلنة، لكنها في الوقت نفسه حالت دون تحقيق المشروع الصهيوني لأغراضه المطلوبة في حينه. لم ينل العرب استقلالهم جرّاء الثورة، لكن الثورة منعت قيام الدولة اليهودية، كما كانت المنظمة الصهيونية تطالب؛ ٢) لم تنشب الثورة الفلسطينية نتيجة تبلور أوضاع الشعب الفلسطيني تحت الانتداب، لكن هذا الأخير رفع حدة التناقض مع الشعب الفلسطيني إلى الدرجة التي جعلته يهب في ثورة تلقائية، سادتها العفوية بطبيعة الحال؛ ٣) على أية حال، وبغض النظر عن الثغرات التي اعتورت إدارة الصراع، فلا بدّ من الأخذ في الاعتبار موازين القوى على الجانبين، وكذلك اصطفاف القوى المنخرطة في الصراع وتحالفاتها. فالثورة، التي انطلقت من موقع الدفاع، لم تتمتع في أية مرحلة بالدعم الذي تمتعت به المنظمة الصهيونية، ناهيك عن أن الصدام كان فعلاً مع بريطانيا أصلاً.

ثامناً: حرب فلسطين الأولى

مع نشوب الحرب العالمية الثانية، بأبعادها الكونية، تراجعت أهمية القضية الفلسطينية، بأبعادها الإقليمية. وفي اصطفاف القوى في أثناء الحرب، كان الوطن العربي في معسكر الحلفاء بصورة عامة. وبعد الثورة الفلسطينية ومؤتمر لندن والكتاب الأبيض (١٩٣٩م)، أصبح الصراع بشأن فلسطين قضية عربية مرة أُخرى. وفي الحرب، احتلت المنطقة العربية موقعاً مهماً في استراتيجية الحلفاء، ليس بسبب مشاركة العرب العسكرية في الحرب، كما كان الحال في الحرب العالمية الأولى، وإنما بسبب موقعها الاستراتيجي، وحيوية مواردها الطبيعية، وخصوصاً النفط. وإزاء التطورات بالمواجهة العسكرية، عادت بريطانيا لتمارس مناوراتها المعهودة من الحرب الأولى، بهدف كسب العرب إلى جانبها. وكانت أداتها هذه المرة الكتاب الأبيض الذي راحت تسوقه كخطوة على طريق الاستقلال، ولكن بعد انتهاء الحرب. وعلى العموم، لم يشكّل العرب عبئاً على المجهود الحربي البريطاني، بل على العكس، كانوا ذخراً له. فالتداخلات العربية بعد مؤتمر لندن، وأعمال القمع التي مارستها السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين لإنهاء الثورة، والإرهاق الذي أصاب الثورة والسكان، أدّت جميعها إلى استكانة العرب في فلسطين في أثناء الحرب.

وكان واضحاً أن تراجع حكومة بريطانيا عشية اندلاع الحرب الثانية، مع أن

الثورة الفلسطينية كانت تضمحل بوتيرة متسارعة، جاء تحت تأثير التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني. وبينما كانت بريطانيا تعد لدخول الحرب مع ألمانيا، فقد طلبت من الدول العربية التدخل لإنهاء الثورة، استناداً إلى وعودها بإيفاء الشعب الفلسطيني حقه في وطنه. لقد قدرت بريطانيا أهمية وقوف العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب، وسعت لاسترضائهم، بعد أن جعلت القاهرة مركزاً لقيادة قواتها في الشرق الأوسط، وقد نجحت في سعيها. وكان طبيعياً أن تثور المنظمة الصهيونية على هذه السياسة. وغداة إعلان حكومة لندن بيانها الجديد، قامت تظاهرات يهودية في فلسطين، أعلن في إثرها بن - غوريون، الذي كان يشغل منصب رئيس الوكالة اليهودية، ما يلي: «إن التظاهرات اليهودية التي وقعت أمس تشير إلى بداية المقاومة اليهودية للسياسة الكارثية التي تقترحها حكومة جلالته. واليهود لن يذعنوا لها بالإرهاب، حتى لو أُريق دمهم. وفي إخضاعنا لها، فإن المسؤولية عما يمكن أن يجري في هذا البلد جرّاء فرض تلك السياسة بالقوة، تقع كاملاً على عاتق الحكومة.»[٥٣]

وعلى أرضية التحالف العربي مع بريطانيا في الحرب، وبعد أن فترت الثورة، وعمدت السلطات العسكرية في فلسطين إلى العمل بالأحكام العرفية وقوانين الطوارىء والقمع السياسي، استكان عرب فلسطين إلى الأمل الذي عقدوه على تنفيذ حكومة بريطانيا وعودها الواردة في الكتاب الأبيض لعام (١٩٣٩م). في المقابل فالمنظمة الصهيونية، التي انتهزت نشوب الحرب العالمية الأولى لاستصدار وعد بلفور، رأت في الحرب الثانية فرصة مواتية لتأسيس الكيان الصهيوني والإعلان عن قيامه. وهذا الهدف هو الذي حكم تصرف المنظمة ونشاطها خلال الحرب، وبناء عليه، نقلت مركز نشاطها إلى الولايات المتحدة، وبالتالي ربطت مصير مشروعها الاستيطاني بدور أميركا في الحرب، وموقعها الدولي بعد انتهائها، واستراتيجية واشنطن إزاء المنطقة بعد الحرب، وفي ضوء نتائجها. أمّا إزاء بريطانيا، فقد انتهجت الوكالة اليهودية خطاً سياسياً، عبّر عنه دافيد بن - غوريون بالشعار: «مساعدة البريطانيين ضد هتلر وكأنه لا يوجد كتاب أبيض ومقاومة الكتاب الأبيض وكأن لا حرب هناك.» لكن المنظمة الصهيونية، ولاعتبارات موازين القوى الدولية، وما توقعته من نتائج الحرب، ألقت عصا الترحال في الولايات المتحدة، معتبرة إياها «البلد الأم» الجديد للمشروع الصهيوني.

---

(٥٣) John & Hadawi, *op. cit.*, Vol. I, p. 326.

وإزاء التحوّل في السياسة البريطانية عن المشروع الصهيوني، عمدت الوكالة اليهودية إلى الانتقال من مرحلة تجسيد وعد بلفور وتهيئة الأوضاع لإقامة «الوطن القومي اليهودي»، إلى المطالبة بإعلان الدولة اليهودية، حتى وإن كانت الأوضاع لم تتهيّأ بعد. ورأت الحركة الصهيونية الفرصة تلوح في الأفق من خلال الحرب العالمية الثانية، معتمدة هذه المرة على الولايات المتحدة. وكانت هذه الأخيرة قد تخلصت من سنوات الركود، وتقدمت خطوة كبيرة في «سياسة الباب المفتوح»، على قاعدة «الصفقة الجديدة، التي عرفت باسم «مبدأ روزفلت». وأرسل روزفلت مندوباً له إلى الشرق الأوسط، الجنرال باتريك هيرلي الذي عاد إليه بتقرير يقول إن المنظمة الصهيونية تريد دولة مستقلة في فلسطين، وتهجير سكانها إلى العراق، وضمان موقع مسيطر على اقتصاد الشرق الأوسط ومشاريع التنمية فيه. وكان سلوك واشنطن في أثناء الحرب وبعدها يشير بوضوح إلى أنها أيدت هذه المطالب الصهيونية، فعملت على تجسيدها بكل نشاط.

وفي الحرب، وعندما تفاقم خطر النازية على يهود أوروبا الوسطى، بعد أن حدَّدتها السياسة الألمانية «منطقة خالية من اليهود»، وطرحت مسألة تهجيرهم واستيعابهم في أوروبا الغربية واستراليا والأميركتين، بما ينسجم مع رغبة هذه الدول، تراجعت الولايات المتحدة عن دعم المشروع بناء على طلب المنظمة الصهيونية، التي أصرت على أن تكون وجهة هجرتهم إلى فلسطين، لتثبيت أركان الاستيطان فيها وتهيئة الأوضاع لإعلان الدولة اليهودية. ولكن بريطانيا، وهي تخوض حرباً عالمية، قدرت النتائج السلبية الناجمة عن تلبية مطالب الصهيونية، فعمدت إلى الخديعة مرة أُخرى، ولكن بالاشتراك مع الولايات المتحدة هذه المرة، بديلاً من فرنسا في الحرب الأولى. وعندما تفهمت إدارة روزفلت المناورة البريطانية انهالت عليها الاحتجاجات الصهيونية، بعد البيان الأنكلو ـ أميركي، الذي رمى إلى تطمين العرب وضمان عدم انحيازهم إلى جانب ألمانيا في الحرب. وتحرك بعض أذرعة المنظمة الصهيونية للتعامل مع الاستخبارات الألمانية من أجل تهجير اليهود إلى فلسطين، الأمر الذي تولاه أدولف أيخمان في مراحله الأولى (١٩٤١م). وفي الواقع، فإن المنظمة الصهيونية، وخصوصاً بعض أجنحتها اليمينية المتطرفة، أحبطت توطين يهود أوروبا الوسطى في الغرب، كما ساهمت في إنزال الكوارث ببعض الجاليات اليهودية الأوروبية وحملت حكومات الغرب المسؤولية الأخلاقية عنها.

وكما فعلت في الحرب العالمية الأولى، كان همّ بريطانيا في الثانية أن تجر الولايات المتحدة إليها، ورأت في المنظمة الصهيونية أداة لبلوغ مبتغاها. ومرة

أُخرى، كان شرط المنظمة لتكرار دورها الحصول على تعهد بإقامة الدولة اليهودية بعد الحرب. وأبدت بريطانيا استعدادها لذلك، وبالتالي التخلي عن الكتاب الأبيض (١٩٣٩م)، بعد تولي تشرشل رئاسة الحكومة خلفاً لتشمبرلين (١٩٤٠م). وطرح تشرشل سحب ذلك الكتاب، لكنه اصطدم بمعارضة حكومته الائتلافية، وتراجع لاعتبارات تكتيكية، كما امتنع من الإفصاح عن نواياه لأسباب تتعلق بما قد يسببه ذلك من ردات فعل عربية. ولذلك عاد تشرشل إلى الخديعة المزدوجة التي مارسها لويد جورج في الحرب الأولى، وتعهد لوايزمن أنه «بعد الحرب، ستقوم في فلسطين دولة تضم ثلاثة إلى أربعة ملايين يهودي.»

وحمل وايزمن هذا التعهد، وغادر إلى الولايات المتحدة لتأليب المنظمة الصهيونية وأنصارها بالدعوة إلى دخول أميركا الحرب إلى جانب الحلفاء. وكان على جدول أعماله تشكيل فيلق يهودي للمشاركة في الحرب، وليكون القوة العسكرية التي تستند إليها المنظمة لدى إعلان الدولة اليهودية. ومع تصاعد العمليات العسكرية، أصبحت بريطانيا أكثر فأكثر اعتماداً على الولايات المتحدة للتزود بالأغذية والأعتدة، الأمر الذي دفع ألمانيا إلى تنشيط أسطولها من الغواصات في المحيط الأطلسي، التي ألحقت بالبحرية البريطانية وسفنها التجارية خسائر فادحة. وباستمرار هذه الحالة، أصبح صمود بريطانيا أمام ألمانيا متعلقاً بالتدخل الأميركي في الحرب، وأصبحت الإدارة الأميركية تتحرق لإعلان الحرب على ألمانيا، وتنتظر الذريعة. وقد جاءت هذه في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١م، عندما هاجمت القوات البحرية والجوية اليابانية ميناء بيرل هاربر الأميركي في المحيط الهادىء، فدخلت الولايات المتحدة الحرب، الأمر الذي غير موازين القوى فيها جذرياً.

ولما تأكدت المنظمة الصهيونية من دخول أميركا الحرب، عمدت إلى نقل مركز نشاطها إليها، انطلاقاً من الأهمية التي تعلقها على الحرب في تحقيق أهدافها، ومن تقديرها للموقع الذي ستحتله أميركا في العالم بعد الحرب، ومن معرفتها للنفوذ الذي تتمتع به المنظمة هناك. وفي أيار/مايو ١٩٤٢م، عقدت المنظمة مؤتمراً موسعاً في مدينة نيويورك حضرته وفود متعددة، أهمها من الولايات المتحدة وبريطانيا وفلسطين. وانتهى المؤتمر إلى تبني برنامج بلتمور، على اسم الفندق الذي عُقد فيه المؤتمر. ودعا البرنامج إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين فوراً، وإلى رفض الكتاب الأبيض (١٩٣٩م)، الذي يهدد الهجرة اليهودية إليها، وإلى تشكيل قوة عسكرية بقيادة الوكالة اليهودية، التي تتولى بنفسها شؤون الهجرة إلى فلسطين، وبناء المستعمرات فيها. وتوالت المنظمات الصهيونية على تبني البرنامج الذي جاء متطابقاً مع الأهداف

المعلنة للتيارات المتطرفة، وبالتالي توحدت الحركة الصهيونية على برنامج بلتمور، الذي أصبح أساس العمل الصهيوني في أثناء الحرب وبعدها.

وأيّدت الإدارة الأميركية المنظمة الصهيونية على أساس برنامج بلتمور. ولأسباب داخلية، ولاعتبارات انتخابية، جاهرت بهذا التأييد، متجاهلة حساسية الوضع بالنسبة إلى علاقات بريطانيا مع العرب. وسارع مكتب الرئيس روزفلت إلى إصدار بيان يؤيد برنامج بلتمور على الرغم من أنه يتنافى مع البيان الأنكلو ـ أميركي، الذي صدر في آب/أغسطس ١٩٤١م، مؤكداً مبادىء ولسون بحق تقرير المصير للشعوب المقهورة. وترافق نقل مركز النشاط الصهيوني إلى الولايات المتحدة، وتبني برنامج بلتمور، مع حملة إعلامية واسعة لمصلحة إقامة الدولة اليهودية، مستغلة الممارسات النازية إزاء يهود أوروبا الوسطى، ومستندة إلى النفوذ الصهيوني في وسائل الإعلام وبيوت المال في أميركا. وقد وفرت هذه الحملة الغطاء للسياسة الأميركية، التي تذرعت بدعم الكونغرس للصهيونية لأسباب انتخابية. وبرز على هذا الصعيد عضو مجلس الشيوخ من ولاية نيويورك، روبرت واغنر.

إلا إنه على الرغم من تفاقم أزمة يهود أوروبا الوسطى، فإن إدارة روزفلت، وبتنسيق وثيق مع المنظمة الصهيونية، ظلت ترفض منحهم تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، كما كانوا يرغبون. وعلى العكس، راحت تلك الإدارة تضغط على حكومة بريطانيا لفتح أبواب فلسطين أمامهم، بل وترتيب وسائل نقلهم وحمايتهم. وكانت بريطانيا تتحاشى ذلك لاعتبارات ردات الفعل العربية، وخصوصاً أن «حملة رومل» على شمال إفريقيا وصلت إلى حدود مصر، وأصبحت تشكل خطراً على الوجود البريطاني في الشرق الأوسط، كما تهدد مصادر النفط الحيوية للآلة العسكرية البريطانية. وفي رد لوزير خارجية بريطانيا، أنتوني إيدن، على رسالة لنظيره الأميركي كورديل هَل (آذار/مارس ١٩٤٣م)، طلب فيها إيجاد حل سريع لمشكلة ٦٠,٠٠٠ ـ ٧٠,٠٠٠ يهودي بلغاري، قال: «إن مسألة اليهود في أوروبا صعبة للغاية، وإذا وافقنا على الحل المطروح ليهود بلغاريا، فسرعان ما سنواجه قضايا أُخرى شبيهة، وسيستغل هتلر هذا التوجه من طرفنا، كما أننا بحاجة إلى السفن التي تنقل هؤلاء، وهي غير متوفرة لدينا.»[٥٤] وأصرّت الإدارة الأميركية على رفض نقلهم، ولو موقتاً، إلى الولايات المتحدة، في السفن التي تعود إليها فارغة بعد إنزال حمولتها من الأغذية والأعتدة في أوروبا. والواضح أن الحركة الصهيونية، ومعها الإدارة الأميركية،

---

(٥٤) *Ibid.*, pp. 350-351.

لم تكن معنية بإنقاذ يهود أوروبا، بقدر ما كان يهمها إنقاذ المشروع الصهيوني وتوظيف مأساة يهود أوروبا في هذا السبيل.

وكان طبيعياً بعد مؤتمر بلتمور، وما نجم عنه من نقل مركز ثقل النشاط الصهيوني إلى الولايات المتحدة، بما يعنيه ذلك من توطيد للعلاقة بين المشروع الصهيوني والاحتكارات وبيوت المال الأميركية، وما لهذه من تأثير في واشنطن وصنع القرار فيها، ازدياد شقة الخلاف بين المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية. فقد وقعت هذه الأخيرة بين مطرقة النشاط الصهيوني، وخصوصاً عبر الإدارة الأميركية، وسندان الشعور العربي العام المعادي للأهداف الصهيونية، الذي راح يتغذى من افتضاح النوايا الأميركية، مذكّراً بعملية الخداع التي مارسها الحلفاء على العرب في الحرب الأولى. وتحت وطأة الضغط الصهيوني، من جهة، وتنامي المعارضة العربية، من جهة أُخرى، جرى الاتفاق بين تشرشل وروزفلت على تأجيل نشر وعود الأخير للملك ابن سعود، وعلى ضرورة إعادة النظر في القضايا المتعلقة بفلسطين شهرياً. وكان روزفلت (أيار/مايو ١٩٤٣م) تعهد للملك السعودي بأن يُعطى العرب واليهود الفرصة للتعبير عن وجهات نظرهم، قبل اتخاذ قرارات طويلة الأمد بشأن فلسطين. وبناء على طلب وزارة الحربية الأميركية جرى التكتم على هذا الاتفاق بهدف عدم إلحاق الضرر بالمجهود الحربي للحلفاء.

وكان لا بدّ للنشاط الصهيوني المكثف على الساحة الأميركية سنة ١٩٤٣، من أن يترجم عملياً إلى مكاسب سياسية على الصعيد الرسمي. وفي مطلع سنة ١٩٤٤م، تقدم الكونغرس الأميركي بمشروع قرار يدعم برنامج بلتمور، عبر مجموعة من الشيوخ والنواب، سمت نفسها لجنة فلسطين الأميركية، وضمت ٦٧ من أعضاء مجلس الشيوخ المئة، و١٤٣ من مجلس النواب، الأمر الذي يشير إلى حجم التأييد للمشروع الصهيوني في المؤسسة الأميركية التشريعية، والذي لا يمكن للإدارة الأميركية تجاهله. وتمخض النشاط الصهيوني عن التمهيد لقرار أميركي رسمي يعارض القيود التي تفرضها حكومة لندن على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. لكن تدخل البنتاغون بشخص الجنرال جورج مارشال، مدعماً بموقف وزيري الخارجية والحرب، أوقف إصدار القرار بحجة أنه يلحق الأذى «بالمجمع العسكري التدريبي والتمويني، الضخم، الذي أُقيم في الدول العربية كجزء من الخطة الحربية.» ومع ذلك، أوحى الرئيس روزفلت إلى بعض زعماء المنظمة الصهيونية أنهم يستطيعون التحدث باسمه عن موافقته على برنامج بلتمور، والإفصاح أن الإدارة الأميركية لم توافق قط على الكتاب الأبيض (١٩٣٩م)، الذي يحدد الهجرة اليهودية إلى

فلسطين.[55]

وقد واكب الضغط الصهيوني على حكومة لندن، عبر واشنطن، نشاط إرهابي في فلسطين، وامتد إلى القاهرة، إذ اغتيل اللورد موين، المندوب السامي هناك. وكان موين يرفض المطالب الصهيونية، ويؤيد تشكيل الجامعة العربية، وينفي حق اليهود التاريخي في فلسطين، وبالتالي يعارض وعد بلفور، والأهم، أنه رفض التعاون مع أيخمان في مقايضة يهود أوروبا الوسطى بالبضائع المطلوبة لألمانيا في الغرب. وفي إثر اغتيال موين، أصدر تشرشل تحذيراً حاد اللهجة للمنظمة الصهيونية ولقيادة الاستيطان في فلسطين، أسفر عن تراجع بعض المنظمات الصهيونية عن نشاطها ضد سلطات الانتداب في فلسطين، لكنه لم يثن الإرغون، بقيادة إلياهو لانكين ومناحم بيغن، عن الاستمرار في العمليات الإرهابية.

لكن روزفلت لم يعش ليستكمل خديعته، فتركها لخلفه ترومان لإنجازها، فقد توفي بعد أسبوع واحد من تأكيده عهده لابن سعود في رسالة تتعلق بمستقبل فلسطين، جاء فيها: «يسعدني أن أجدِّد لجلالتكم التطمينات التي أُعطيت لكم حول موقف حكومتي، وكذلك موقفي الخاص، بصفتي الرئيس التنفيذي، بشأن قضية فلسطين، وأعلمكم أن سياسة حكومتي في هذا الصدد لم تتغير.»[56] وفي الواقع، فإن فترة رئاسة روزفلت الطويلة شهدت تصاعداً كبيراً للنشاط الصهيوني على الساحة الأميركية، كتعبير واضح عن احتضان الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني، جملة وتفصيلاً، وبروزها كالبلد الأم له، في مرحلة دخولها القويّ إلى ساحة الشرق الأوسط، واستعدادها لانتزاع الموقع الإمبريالي الأول فيها، وبالتالي توجيه صوغ المشروع الصهيوني بما يخدم مصالحها في المنطقة. وإذ تضافرت للعمل الصهيوني على الساحة الأميركية عوامل متعددة للنجاح، فإن العامل الأساسي لصوغ العلاقة بين المشروع الصهيوني والإمبريالية الأميركية، يبقى استعداد الحركة الصهيونية العالمية، وإثباتها ذلك عملياً، لوضع مشروعها في خدمة المصالح الأميركية، وجعله مركزاً إقليمياً مضاداً لحركة التحرر العربية، التي بطبيعة أهدافها، والشعارات التي رفعتها، تتناقض مع تلك المصالح، كما عبرت عنها سياسة «الصفقة الجديدة» للرئيس روزفلت.

في مقابل النقلة النوعية للمشروع الصهيوني، التي جرى التعبير عنها بربطه بعجلة القوة الصاعدة عالمياً، بما في ذلك بالشرق الأوسط ـ الولايات المتحدة ـ وما

(٥٥) *Ibid.*, pp. 358-359.

(٥٦) *Ibid.*, p. 370.

نجم عن ذلك من تطوير ذاتي لذلك المشروع، حدث تراجع في العمل الوطني الفلسطيني، ذاتياً وموضوعياً. لقد أصبح هذا العمل جزءاً من الوضع العربي العام، الذي انحاز إلى القوة الهابطة جرّاء الحرب، عالمياً وإقليمياً - بريطانيا. فما عدا «ثورة رشيد عالي الكيلاني» (١٩٤٠ - ١٩٤١م) في العراق، التي انحازت إلى دول المحور، وانضم إليها بعض القادة الفلسطينيين، كانت الحكومات العربية تقف إلى جانب الحلفاء، عبر الارتباط ببريطانيا، بغض النظر عن مزاج شعوبها. لكن بريطانيا، التي سعت ولو شكلياً لاسترضاء العرب، وجدت نفسها واقعة تحت ضغط أميركي - صهيوني، بينما هي في حالة حرب صعبة مع ألمانيا، لم تكن لها فيها اليد العليا في البداية، إذ كان الاتحاد السوفياتي لا يزال حليفاً لألمانيا، وأميركا لم تدخل الحرب رسمياً. وكان طبيعياً أن يعكس المأزق البريطاني نفسه على الوضع العربي، الذي وجد نفسه أمام خيار أهون الشرّين، أخذاً في الاعتبار الواقع الذي يعيشه، بينما فتح أمام المنظمة الصهيونية خيار أولى الحسنين، فلم تتردد في انتهاز الفرصة.

لقد استغلت المنظمة الصهيونية مأزق العلاقات بين الحلفاء في أثناء الحرب لدفع مشروعها نحو غاياته، وفي المقابل، استغلت بريطانيا المأزق الذاتي العربي لتمرير مناوراتها الرامية إلى إخضاع العرب لإملاءات استراتيجيتها العسكرية في الحرب. وكما فعلت حكومة لويد جورج في الحرب العالمية الأولى، فعلت حكومة تشرشل في الثانية، بتمرير الخديعة على العرب. لكن تشرشل، الذي لم يألُ جهداً في خدمة الصهيونية، لم يفلح في احتوائها، وبالتالي الحؤول دون انتقالها إلى الحاضنة الأميركية، فخسر صداقة العرب، ولم يكسب رضى الصهيونية. وإذ خرجت بريطانيا من الحرب الثانية في المعسكر المنتصر، لكن موقعها فيه ضعف كثيراً عما كان عليه في الحرب الأولى. ففي الأولى كانت بريطانيا قوة مهيمنة، واستطاعت بعدها أن تكبح جماح أميركا، وتستخف بها، كما حدث في أثناء تشكيل عصبة الأمم، أمّا في الثانية فقد انقلبت الآية تماماً. وبغض النظر عن النوايا البريطانية إزاء العرب، فإنها بعد الحرب الثانية لم تكن في موقع يتيح لها فرض إرادتها. لقد فقدت موقعها، عالمياً وإقليمياً، لمصلحة الولايات المتحدة. واستغلت الصهيونية هذا الانقلاب، وهجرت بريطانيا وتعلقت بأهداب أميركا، بينما كان على العرب، حلفاء بريطانيا، أن يعيدوا ترتيب أوراقهم، بما ينسجم مع الوضع الجديد، الذي كان للصهيونية فيه موقع متقدم عليهم.

أ) المشروع الصهيوني
في الحاضنة الأميركية

لقد أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض (١٩٣٩م) بغض النظر عن رأي العرب واليهود فيه، على حد قولها. ولكن بعد إقراره في مجلسي العموم واللوردات، وأصبح ملزماً لها سياسياً، تخلت تلك الحكومة عن متابعة تنفيذ بنوده بجدية، في ضوء اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتحدياً للسياسة البريطانية، التي حاولت وضع بعض القيود على الهجرة اليهودية، عمدت المنظمة الصهيونية إلى تنشيط الهجرة غير الشرعية، على الرغم من أنها لم تستنفد التصاريح المحددة لها قانونياً. فتصدت السلطات البريطانية للبواخر التي تنقل المهاجرين، واحتجزتها بهدف ترحيل من على ظهرها إلى أماكن خارج فلسطين. فقام الموساد بإغراق سفينة قبالة شاطىء حيفا بمن عليها، احتجاجاً على السياسة البريطانية، وإثارة للرأي العام العالمي ضدها. وأُغرقت كذلك سفينة أُخرى في البحر الأسود، بعد أن أعادتها السلطات التركية من ميناء إستنبول. وقد واكبت هذه الإجراءات البريطانية حملة من الأعمال الإرهابية ضد مراكز الحكومة في فلسطين، قامت بها عصابة شتيرن، التي قتل رئيسها في مطلع سنة ١٩٤٢م.

وكان تشرشل، بعد توليه رئاسة الحكومة (أيار/مايو ١٩٤٠م)، اقترح إلغاء الكتاب الأبيض، فرفضت حكومته الائتلافية ذلك، ولم يتراجع هو عن اقتراحه. ومع ذلك، وافقت تلك الحكومة على تشكيل لواء يهودي بصورة نهائية، ووصل عدد أفراده إلى ١٦,٠٠٠ في سنة ١٩٤١م. لكن ذلك لم يرضِ التطلعات الصهيونية، فاتخذت قراراً ببناء «الجيش اليهودي» في مؤتمر بلتمور، الذي تمتعت قراراته بتأييد الإدارة الأميركية. وقد جاء في القرار: «يجب الاعتراف بحق اليهود في أداء قسطهم الكامل للمجهود الحربي وفي الدفاع عن بلادهم بواسطة قوة عسكرية يهودية تقاتل تحت رايتها الخاصة وبأمر القيادة العليا للأمم المتحدة وذلك من خلال الكفاح ضد قوى العدوان والطغيان التي أصبحت الآن تهدد الوطن القومي اليهودي، والتي كان اليهود في طليعة ضحاياها.»[٥٧]

وفي النصف الثاني من سنة ١٩٤٢م، وبينما القوات الألمانية العاملة في شمال إفريقيا تتقدم نحو الحدود المصرية وتهدد الشرق الأوسط بمجمله، قررت القيادة

---

(٥٧) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

البريطانية تدريب وحدات من الهاغاناه وتسليحها للقيام بأعمال التخريب وراء الخطوط الألمانية، إذا جرى احتلال فلسطين، وإدارة شبكة إرسال للمحافظة على الاتصال مع قوات الحلفاء في أثناء الاحتلال المفترض. وقررت الوكالة اليهودية وضع جهاز استخباراتها في البلاد العربية في خدمة الجيش البريطاني، وتزويده ببعض مجموعات الاستطلاع في أثناء الحملة على سورية ولبنان، ضد القوات الفرنسية الموالية لحكومة «فيشي»، التي استسلمت لألمانيا وتعاونت معها. وفي تلك الفترة، ضاعفت المنظمة الصهيونية جهودها لتجنيد المتطوعين للخدمة في الجيش المزمع إنشاؤه، وقامت بحملة واسعة لهذا الغرض في فلسطين وبريطانيا والولايات المتحدة وبلدان أوروبية أخرى، مطالبة بتشكيل جيش يهودي ينخرط فيه اللاجئون من الدول الأوروبية. وعلى الرغم من معارضة حكومة الانتداب، وكذلك المندوب السامي في القاهرة، تخطى تشرشل ذلك، واتخذ قراراً بتشكيل ذلك الجيش في آب/أغسطس ١٩٤٤م، أي والحرب توشك على نهايتها. وبذلك تشكلت الألوية العسكرية اليهودية التي أدّت الدور المركزي في احتلال فلسطين سنة ١٩٤٨. وقد تمّ ذلك بالاتفاق بين تشرشل وروزفلت، إعداداً للإعلان عن قيام الكيان الصهيوني في الوقت الملائم، وتأهيله لحسم المعركة مع الشعب الفلسطيني عسكرياً.

وما عدا ثورة رشيد عالي الكيلاني، لم يحدث ما يقلق بريطانيا في البلاد العربية في أثناء الحرب. فلقد همدت الثورة الفلسطينية، والتفت الناس إلى أوضاعهم الاقتصادية، بعد الخسائر التي لحقت بهم في أعوام الثورة، بينما ظلت القيادة السياسية في الخارج، والأحكام العسكرية تكبح كل نشاط سياسي في الداخل، فساد وضع من الترقب بانتظار نهاية الحرب ونتائجها. وانتقل الحاج أمين وأعوانه المقربون من لبنان إلى العراق، ووقفوا إلى جانب ثورة الكيلاني، رغبة في استغلال وضع بريطانيا الصعب لانتزاع ضمانات لإنقاذ فلسطين من الصهيونية. لكن بريطانيا أرادت ضمان ولاء العرب من دون شروط، وحشدهم تحت كنفها عبر استغلال التناقضات بين حكامهم. وأحبط تشرشل المساعي للتوصل إلى تفاهم مع القيادة الفلسطينية ورشيد عالي الكيلاني، اقتناعاً منه بإمكان سحب الحاميات البريطانية من فلسطين، إذا ما جرى تأهيل قوات يهودية هناك للدفاع عنها في حال غزو ألماني محتمل. وبناء عليه، تقرر سحق ثورة الكيلاني بالقوة، وقامت بذلك وحدات بريطانية، تساندها قوات حدود شرق الأردن، بقيادة غلوب باشا (سير جون باغوت غلوب)، وعناصر من المنظمات الصهيونية، بينهم أحد قادة الإرغون (دافيد رزيئيل)، الذي قتل في الهجوم على مطار الحبانية.

ولاستيعاب حالة التململ العربية، عمدت بريطانيا إلى طرح فكرة الجامعة العربية. والتقطت الحكومة المصرية الفكرة، وأجرت اتصالات ومشاورات، انتهت إلى وضع بروتوكول الإسكندرية، الذي وقعته حكومات مصر والعراق والسعودية ولبنان وشرق الأردن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤م. ثم وضع ميثاق جامعة الدول العربية، الذي وقع في ١٢ آذار/مارس ١٩٤٥م. ولم تكن فلسطين عضواً في الجامعة العربية، لكنها لم تغب عنها كقضية، إذ ورد في بروتوكول الإسكندرية: «ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمسّ من غير إضرار بالسلم والاستقرار بالعالم العربي، كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت فيها الدولة البريطانية، والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية، والوصول إلى استقلال فلسطين، هي من حقوق العرب الثابتة، والتي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب في استتباب السلم وتحقيق الاستقرار.»

وفي ميثاق جامعة الدول العربية، عولجت قضية فلسطين في ملحق خاص، جاء فيه: «ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً إلى ظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.» ويتضح من هذا الملحق التهرب من مواجهة الواقع المتشكل في فلسطين، إذ تحاشى اتخاذ موقف صريح من المشروع الصهيوني، واكتفى بالنيابة عن الشعب الفلسطيني في توكيل مجلس الجامعة بتعيين مندوب عن ذلك الشعب لدى الجامعة، فاختير موسى العلمي، بموافقة الأحزاب الفلسطينية. لقد وضع ميثاق الجامعة العربية قضية فلسطين في إطارها القومي الصحيح، بجعلها قضية عربية، ولكن في ملحق خاص، كمؤشر إلى تدني أهميتها في سلم أولويات الدول التي تقاطعت مصالحها على تشكيل تلك الجامعة في حينه. وقد ظلت قضية فلسطين على جدول أعمال الجامعة العربية منذ تأسيسها، ولكن من دون إجماع على معالجتها بصورة تتوازى مع إلحاحيتها. وأصبحت الجامعة هي الناطق باسم القضية الفلسطينية، من دون امتلاك أداة ذاتية لتنفيذ القرارات بشأنها، وترك الأمر للدول العربية، التي كانت مشغولة بقضاياها الخاصة بعد الحرب.

وفي ٨ أيار/مايو ١٩٤٥م، وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها باستسلام ألمانيا من دون شروط، ولم يكن مرَّ على هاري ترومان أكثر من شهر في البيت الأبيض، كرئيس للولايات المتحدة. وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٥م، تقدمت الوكالة اليهودية بطلب إلى الحكومة البريطانية للموافقة على برنامج بلتمور، وإصدار بيان

يتضمن ما يلي: ١) الإعلان الفوري عن تأسيس دولة يهودية في فلسطين «كاملة وغير منقوصة»؛ ٢) إيلاء مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين للوكالة اليهودية؛ ٣) الحصول على قرض دولي لتمويل هجرة المليون الأول من المهاجرين اليهود؛ ٤) دفع تعويضات ألمانية إلى «الشعب اليهودي»، من أجل إعمار فلسطين، ومصادرة جميع الأملاك الألمانية فيها لمصلحة الاستيطان الصهيوني؛ ٥) توفير المرافق الدولية المجانية لخروج اليهود الراغبين في الهجرة الى فلسطين، وعبورهم في البلدان المعنية في الطريق إليها. وردت الحكومة البريطانية على الطلب أن المسألة يجب أن تبحث في مؤتمر السلام بمشاركة الدول العظمى، الأمر الذي اعتبرته المنظمة الصهيونية دعوة إلى المشاركة في المؤتمر، أسوة بما حدث بعد الحرب الأولى.[٥٨]

ولأن الحرب قد انتهت، ولم يعد الرفض العربي للمشروع الصهيوني يتمتع بالأهمية نفسها، فقد أصبح بإمكان حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الإفصاح أكثر فأكثر عن انحيازهما إليه. وبينما كانت حكومة تشرشل قد نفضت أيديها من الكتاب الأبيض (١٩٣٩م) تماماً، كان في البيت الأبيض الأميركي أحد أهم الركائز الصهيونية على الإطلاق، هاري ترومان. وفي الواقع، فإن ترومان أدّى دوراً مركزياً خلال سنوات رئاسته في إقامة الكيان الصهيوني، وتأمين الاعتراف الدولي بشرعية اغتصابه لفلسطين، وطرد سكانها منها. ففي عهد ترومان جرى الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني، وتعهدت الولايات المتحدة تأمين الغطاء السياسي له والاعتراف الدولي به. وكذلك أُرسيت قواعد «العلاقة المميزة» بين ذلك الكيان والولايات المتحدة، التي أصبحت تشكل حجر الزاوية في أمنه على المستوى الاستراتيجي الأعلى، أي المتعلق بمبرر قيامه واستمرار وجوده. وقد تمّ ذلك على حساب علاقة المشروع الصهيوني مع بريطانيا، التي احتضنته في مراحل التأسيس، أمّا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد وجدت نفسها في ظروف ذاتية وموضوعية، اضطرتها إلى التخلي عن ذلك الدور لمصلحة الولايات المتحدة.

لقد عرف ترومان بارتباطه الوثيق بالأوساط الصهيونية على الساحة الأميركية منذ بداية حياته السياسية. وفي مجلس الشيوخ كان حليفاً لعضويه، واغنر وتافت، اللذين تصدرا مجموعة الضغط الصهيوني في الكونغرس، وهما يمثلان ولاية نيويورك، حيث التأثير الصهيوني القوي. وفي أثناء توليه منصب نائب الرئيس، كان داعية متحمساً لدعم المطالب الصهيونية، داخل الإدارة الأميركية وخارجها. وفي فترة رئاسته،

---

(٥٨) John & Hadawi, *op. cit.*, Vol. II, pp. 1-2.

وبموازاة النشاط الصهيوني داخل الإدارة الأميركية، كان البيت الأبيض رأس الحربة لتجنيد الكونغرس في دعم الأهداف الصهيونية. وقد تمحورت تلك الأهداف في حينه حول فتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود الواسعة، وتأمين تبني الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني فيها، والحصول على اعتراف الدول الكبرى به، عضواً في هيئة الأمم التي كانت قيد الإنشاء. وطوال سنوات رئاسته، ظل ترومان يصارع من دون هوادة لتثبيت أركان ذلك المشروع، كما في الولايات المتحدة، كذلك على الصعيد الدولي، وتقديم الدعم المادي له لتعزيز وجوده في فلسطين.

وكان مؤتمر بوتسدام (١٧تموز/يوليو ـ ٣ آب/أغسطس ١٩٤٥م) مناسبة جيدة للمنظمة الصهيونية لممارسة الضغط على حكومة بريطانيا، عبر ترومان، للاستجابة للطلبات التي تقدمت بها إليها. وفي أثناء انعقاد المؤتمر هزم تشرشل في الانتخابات، فغادر بوتسدام، وحل محله رئيس حكومة جديد، أتلي ومعه وزير خارجية جديد، بيفن بديلاً من إيدن. وكان ترومان، لدى سفره للقاء تشرشل وستالين، تلقى عريضة موقعه من ٣٧ حاكم ولاية أميركية، تدعوه إلى طرح مسألة تكثيف الاستيطان الصهيوني في فلسطين مع رؤساء الدول المشاركين في مؤتمر بوتسدام. غير أنه لم يتم الاتفاق بهذا الشأن بسبب موقف بيفن، الذي أصبح عقبة في وجه المطالب الصهيونية، بعد أن كان من أنصارها في السابق، وكان ترومان يعول على تعاطف تشرشل مع الصهيونية، وقد كتب له في أثناء المؤتمر مذكرة، جاء فيها: «إن معرفتي بتعاطفك العميق مع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، تشجعني على الإعراب عن الأمل أن تجد حكومة بريطانيا من الممكن، ومن دون تأخير، رفع القيود التي يتضمنها الكتاب الأبيض بشأن هجرة اليهود إلى فلسطين.»[٥٩]

لكن تشرشل أخلى مكانه لأتلي، الذي أجاب على المذكرة بقوله: «إنكم لتفهمون بالتأكيد إني لا أستطيع أن أدلي بأي بيان عن السياسة حتى يتوفر لنا الوقت للنظر في الموضوع. وأردت فقط أن أحيطكم علماً بأننا سنولي مذكرتكم العناية والاعتبار المبكر.» وجاء ردّ أتلي بينما المعارضة العربية للمطالب الصهيونية تتصاعد. وحتى تشرشل أدلى بتصريحات مفادها أنه يجب ألاّ تتحمل بريطانيا وحدها المسؤولية عن النتائج الناجمة عن إنشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. وكذلك ردّ بيفن أن المطالب الصهيونية تستلزم تجنيد نصف مليون جندي لفرضها بالقوة. وكانت قضية فلسطين موضع بحث ووجهات نظر في لندن بهد انتهاء الحرب، وذلك في سياق

---

(٥٩) *Ibid.*, p. 9.

ترتيبات ما بعد الحرب، وفي ضوء نتائجها، وبالتالي السياسة الاستعمارية بمجملها، الأمر الذي راحت أميركا تعد نفسها لاستغلاله لمصلحتها. ولدى عودته من بوتسدام، أصدر ترومان بياناً للصحافة، جاء فيه: «إن وجهة النظر الأميركية بشأن فلسطين هي أننا نريد إدخال أكبر عدد ممكن من اليهود إليها. وبعد ذلك ستعالج بالطرق الدبلوماسية مع الإنكليز والعرب. وليست لديّ الرغبة في إرسال نصف مليون جندي أميركي للمحافظة على السلام في فلسطين.»[٦٠]

وأرسلت إدارة ترومان، عندما بدأت قوات الحلفاء تأهيل الأسرى وتوطينهم في أوروبا، لجنة للتحقيق في أوضاع اليهود هناك. فعادت إلى واشنطن وقدمت تقريراً يؤكد رغبة يهود ألمانيا القوية في مغادرتها إلى فلسطين فوراً. وادعى التقرير أن هناك نحو ١٠٠,٠٠٠ يهودي في معسكرات الاعتقال الألمانية، يريدون التوجه إلى فلسطين. وكتب ترومان إلى قائد القوات الأميركية في أوروبا، الجنرال أيزنهاور بإيلاء المهجرين اليهود عنايته الخاصة، مؤكداً له أنه على اتصال مع حكومة بريطانيا لفتح أبواب فلسطين أمام هجرتهم واستيعابهم. وفي الواقع، بدأت السلطات البريطانية، منذ نهاية سنة ١٩٤٥ تسمح بهجرة اليهود إلى فلسطين، متجاهلة الكتاب الأبيض، تحت ضغط إدارة ترومان، الذي تواصل بوتيرة متصاعدة.

وعلى الرغم من نصائح وزارة الخارجية الأميركية بالتروي، فإن ترومان أوغل في تأييده للمطالب الصهيونية، والإلحاح على حكومة لندن، وصولاً إلى حد التهديد الصريح. وجاء ذلك على لسان رئيس بلدية نيويورك، الذي خاطب حشداً صهيونياً، وموجهاً كلامه إلى السفير البريطاني، اللورد هاليفاكس، الذي راح يتبرم بالضغط الذي يتعرض له، فقال: «إذا كانت بريطانيا تريد أرصدة مالية، فالسبيل الأفضل إليها أن يبرّ المستدين بوعده.»[٦١] وسرعان ما تحول التنديد إلى موجة تهديد لبريطانيا وسمعتها ومستقبلها الاقتصادي. وكانت بريطانيا قد خرجت لتوها من الحرب، منهكة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وجاء الضغط الأميركي ليدفعها إلى البحث عن مخرج لها من المأزق الفلسطيني، الذي أصبح يشكل إحراجاً لها.

وبينما ضغوط واشنطن تشتد على حكومة لندن، صعدت المنظمات الصهيونية عملياتها الإرهابية في فلسطين. وحاولت حكومة أتلي الصمود، حرصاً منها على حماية مصالحها في المنطقة، لكنها كانت قد ضعفت كثيراً جرّاء الحرب. وكان التعبير

---

(٦٠) *Ibid.*

(٦١) *Ibid.*, p. 10.

الأول عن رضوخها إلى التحالف الأميركي ـ الصهيوني، قبولها بتشكيل اللجنة الأنكلو ـ أميركية (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥م) لمعالجة المسائل المتعلقة بفلسطين، الأمر الذي يعني دخول أميركا على هذا الخط شريكاً متساوياً مع بريطانيا، كخطوة أولى. وبينما راحت الأخيرة تقترب أكثر فأكثر من العرب لاستغلال رفضهم المشروع الصهيوني، أوغلت الأولى في تبنيها له، وجعلت منه قضية رئيسية لها. والسلوك الأميركي بمجمله بعد الحرب يشير بكل وضوح إلى احتضان الولايات المتحدة للمشروع الصهيويني، واعتماده قاعدة لنفوذها في المنطقة، وركيزة لمخططاتها المستقبلية تجاه الشرق الأوسط، متعللة بالضغط الصهيوني على الساحة الأميركية لتغطي أهدافها الإمبريالية، وبالآثار التي تركتها الحرب على الجاليات اليهودية في أوروبا. وتؤكد الدلائل أن الإدارة الأميركية عملت على عرقلة الحلول التي طرحت لإعادة تأهيل اليهود في موطنهم، وأصرّت على فتح أبواب فلسطين أمام هجرتهم، تطابقاً مع السياسة الصهيونية.

لقد اصطدمت الحملة الصهيونية، المدعومة أميركياً، بموقف حكومة العمال البريطانية، الذي تصدره وزير الخارجية، إرنست بيفن، والذي راحت وزارته تؤدي الدور الرئيسي في قضية فلسطين بدلاً من وزارة المستعمرات. وفي هذه الأثناء اتضح التواطؤ الأميركي ـ الصهيوني لإنهاء الانتداب البريطاني، وتسليم فلسطين للاستيطان، لجعله ركيزة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. فما أن باشرت حكومة أتلي مهماتها، حتى تقدمت الوكالة اليهودية منها بطلب لإصدار ١٠٠,٠٠٠ تصريح هجرة إلى فلسطين، مع الإعلان الفوري أنها ستصبح دولة يهودية. وردّت وزارة المستعمرات بضرورة استنفاد التصاريح الممنوحة أولاً، وعددها ٢٠٠٠، ومن ثمّ ستسعى للحصول على موافقة العرب على معدل ١٥٠٠ تصريح شهرياً. لكن الوكالة اليهودية رفضت هذا الرد واعتبرته غير مقبول، وكذلك كان موقف الإدارة الأميركية.

وإزاء تردد الحكومة العمالية في لندن بالاستجابة للمطالب الصهيونية ـ الأميركية، ازداد الضغط عليها، سواء في بريطانيا نفسها، إذ ارتفعت أصوات تنادي بالتخلي عن الانتداب، والتخلص من المسؤولية عن نتائجه، أو في الولايات المتحدة بصور متعددة: سياسية واقتصادية وإعلامية. ومرة أُخرى ترافقت هذه الحملة بموجة من تصعيد الأعمال الإرهابية الصهيونية، وتنشيط الهجرة غير الشرعية. وفي ضوء ذلك، لجأت الحكومة البريطانية إلى طرح فكرة تشكيل اللجنة الأنكلو ـ أميركية لتقصي الحقائق في فلسطين، وتقديم التوصيات لحل الإشكالات المتعلقة بهجرة يهود أوروبا إلى فلسطين. لقد ارتأت حكومة أتلي إشراك الولايات

المتحدة في تحمّل مسؤولية القرارات والإجراءات المتخذة بهذا الشأن.

وجاء الإعلان عن تشكيل اللجنة الأنكلو - أميركية في بيان قدمه بيفن في مجلس العموم (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥م)، وعرض فيه سياسة حكومته في فلسطين. ويتضح من خطوة الحكومة هذه، وغيرها من التصريحات والإجراءات، أنها أرادت التوصل إلى تفاهم مع الإدارة الأميركية والوكالة اليهودية، لإيجاد سبل للخروج من المأزق. وبعد بيانه في مجلس العموم، صرح بيفن في مؤتمر صحافي إلى مراسلين أميركيين أن سياسة حكومته تنطوي على ما يلي: ١) تصبح فلسطين دولة تحت وصاية الأمم المتحدة، وفي الوقت المناسب تكون لها حكومة ذاتية فلسطينية لا حكومة يهودية؛ ٢) سوف تحافظ بريطانيا على الحصة الشهرية للهجرة بمعدل ١٥٠٠، بعد استنفاد الحصة المحددة في الكتاب الأبيض؛ ٣) يجري التشاور مع العرب الآن بصدد الهجرة اليهودية؛ ٤) التمييز بين الدولة اليهودية، التي لن تتعهد حكومته بإنشائها، و«الوطن القومي اليهودي»، الذي يجب تنفيذه؛ ٥) ضرورة أن يمتنع اليهود من المبالغة في التأكيد على وضعهم العنصري. وناشد بيفن يهود العالم، خارج المنظمة الصهيونية، أن يساعدوا في إيجاد حل لمشكلة فلسطين. وأنذر بأن المسألة لا يمكن معالجتها إلاّ بالمداولة والتوفيق، وأن اللجوء إلى القوة سوف يقابل بالحزم. وكان بيفن قد ردّ على كلام لوايزمن فيه تحدٍّ للحكومة البريطانية بقوله: «ما الذي تعنونه برفض شهادات الهجرة التي نصّ عليها الكتاب الأبيض؟ أتحاولون إرغامي على قبول رأيكم؟ إن أردتم قتالاً فليكن.»[٦٢]

وباشرت اللجنة الأنكلو - أميركية عملها في واشنطن بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦م، فاستمعت إلى شهادات من أنصار الصهيونية والقضية العربية. ثمّ انتقلت إلى لندن، حيث كانت هيئة الأمم تعقد اجتماعاتها، واستمعت إلى شهادات ممثلي الدول العربية والوكالة اليهودية وبعض الشخصيات المؤيدة لهذا الطرف أو ذاك. وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤٦م، وصلت إلى القاهرة حيث استمعت إلى الأمين العام للجامعة العربية وغيره من أعضائها. وفي الطريق من لندن إلى القاهرة، توزع أعضاء اللجنة على الدول الأوروبية للنظر في أحوال اليهود في ألمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا واليونان. ومن القاهرة انتقلت إلى فلسطين، حيث أمضت الفترة من ٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٦م تستمع إلى شهادات العرب واليهود. ومن فلسطين توزعت على العواصم العربية - دمشق وبيروت وبغداد والرياض وعمان. وفي جميع

---

(٦٢) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦٩.

محطاتها، سمعت من الجانب العربي رفض المشروع الصهيوني، وعدم شرعيته، والتذمر من انحياز الغرب إليه ضد العرب. وفي المقابل، سمعت من الجانب الصهيوني المطالبة بإقامة «إسرائيل» فوراً، أخذاً في الاعتبار التعهد الدولي تجاه الصهيونية، والالتزام الأخلاقي العالمي تجاه مصير اليهود في أوروبا في أثناء الحرب العالمية الثانية.

وقد جاء في توصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية (٢٠ نيسان/أبريل ١٩٤٦م) ما يلي: ١) السماح حالاً لـ ١٠٠,٠٠٠ يهودي بالهجرة إلى فلسطين؛ ٢) أن لا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية؛ ٣) يقام الحكم الذاتي فيها بضمانات دولية، ولا تكون الكلمة العليا للأكثرية العددية؛ ٤) تبقى تحت الانتداب البريطاني إلى أن يتسنى وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة؛ ٥) تلغى جميع القيود المفروضة على انتقال الأراضي. وأشارت اللجنة في تقريرها إلى رغبة العرب في الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية. كما اعترفت بأن الوكالة اليهودية هي حكومة داخل حكومة الانتداب، وبأنها تمتلك قوة عسكرية يقدر عددها بـ ٦٠,٠٠٠ رجل. وبذلك نسفت اللجنة الكتاب الأبيض (١٩٣٩م).[٦٣]

والتقطت إدارة ترومان البند المتعلق بهجرة ١٠٠,٠٠٠ يهودي إلى فلسطين، وأعلنت تأييدها القوي له، متجاهلة البنود والتوصيات الأُخرى. وقد دعا ذلك رئيس حكومة بريطانيا إلى تذكير الرئيس الأميركي، في أثناء مناقشة الموضوع في مجلس العموم، أنه ينبغي أخذ التقرير ككل متكامل، وإلاّ استوجب الأمر فرضه بالقوة، وعندها لا بدّ من توضيح مقدار استعداد الإدارة الأميركية لتحمل مسؤولية ذلك عسكرياً واقتصادياً. وردّت المنظمات الصهيونية في أميركا على أقوال أتلي بالتأكيد: «إننا نرغب في طمأنة الشعب الأميركي أنه لا حاجة قط، ولو لجندي أميركي واحد، للمحافظة على الأمن في فلسطين، وأن طلب السيد أتلي إرسال جنود أميركيين، مثله مثل إصراره على نزع سلاح القوات العبرية، ليس إلاّ ذريعة للمماطلة... إن الإمبريالي المجرب قد نقل خطوط المناورة بعيداً جداً عن ساحة المعركة الحقيقية.»[٦٤] في المقابل، أدان الكثيرون من موظفي حكومة الانتداب تقرير اللجنة الأنكلو ـ أميركية، واعتبروه صفقة تنازل بريطانية لمصلحة الولايات المتحدة والصهيونية.

لقد تبين للجنة الأنكلو ـ أميركية تعذر التقريب بين مواقف العرب واليهود

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٠٧١.

(٦٤) John & Hadawi, *op. cit.*, Vol. II, p. 65.

سلماً، أو بالتراضي، وخصوصاً نتيجة التطرف الصهيوني، فطرحت مسألة استعمال القوة العسكرية لفرض الحلول قسراً. لكن كلاً من بريطانيا وأميركا كانت تتحاشى تولي الأمر بنفسها، خشية انعكاس ذلك على مصالحها في البلاد العربية، من جهة، وإمكان أن يفتح ذلك الباب واسعاً أمام التدخل السوفياتي في المنطقة من جهة أُخرى. هذا في حين أصرّت المنظمات الصهيونية على أن لا ضرورة لهاتين القوتين بالتدخل العسكري، ملمحة إلى أن القوات العسكرية الصهيونية، بدعم من المتطوعين اليهود، قادرة على تولي المسألة بنفسها. وبهذا أوجدت المخرج للرئيس الأميركي، والإحراج لحكومة بريطانيا، التي كانت لا تزال الدولة المنتدبة.

وبعد مغادرة اللجنة الأنكلو ـ أميركية فلسطين، كثفت المنظمات الصهيونية أعمالها الإرهابية ضد حكومة الانتداب، وكذلك ضد الأفراد والضباط، بما في ذلك محاولة اغتيال المندوب السامي. وردت القوات البريطانية بعنف على تلك الأعمال، وبدعم قوي من الفيلد ـ مارشال مونتغومري، قائد عام القوات البريطانية في الشرق الأوسط. وقد تسبب ذلك بردات فعل غاضبة في الولايات المتحدة، الأمر الذي شجع تلك المنظمات على تصعيد إرهابها، وصولاً إلى نسف فندق الملك داود، مقر الإدارة البريطانية في القدس (٢٢ تموز/يوليو ١٩٤٦م). وفي النتيجة، شهدت سنة ١٩٤٦م توتراً عالياً بين المنظمة الصهيونية، تدعمها الولايات المتحدة، وبين الحكومة البريطانية، بهدف دفع هذه الأخيرة لإنهاء الانتداب وتسليم فلسطين للاستيطان للصهيوني، الذي صار يعتبر نفسه مؤهلاً لإقامة كيانه السياسي فيها، وبقوة السلاح إذا لزم الأمر.

إن تقويماً شاملاً للعمل السياسي المنسق بين الوكالة اليهودية والإدارة الأميركية، وكذلك النشاط الإرهابي للعصابات الصهيونية ضد حكومة الانتداب، والضغط السياسي والاقتصادي الذي مارسته إدارة ترومان على حكومة أتلي، يظهر التآمر الأميركي ـ الصهيوني لإنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وتحويلها إلى قاعدة للنفوذ الأميركي في المنطقة، عبر إقامة الكيان الصهيوني فيها. وكان أول من طرح فكرة الانسحاب من فلسطين علناً، ونستون تشرشل، الذي أصبح في سنة ١٩٤٦م زعيم المعارضة. وتذرع بالضرر الذي تلحقه قضية فلسطين ببريطانيا ومصالحها في المنطقة والعالم، وقابل بين التكلفة والمردود مستخلصاً أن مصلحة بريطانيا تملي عليها إنهاء الانتداب، ووضع القضية في أيدي الأمم المتحدة. وعرض تشرشل الأسباب التي أوصلته إلى هذا الطرح، فأورد عجز بريطانيا عن معالجة الوضع المتفاقم في فلسطين، والحرص على عدم إلحاق الأذى بالأهداف الصهيونية، أو

تعريض علاقات بلاده بالولايات المتحدة إلى التوتر، في حين تجد بريطانيا نفسها بحاجة إلى الدعم المالي الأميركي.

وفي المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦م) برز التحول بنقل المشروع الصهيوني من مجال النفوذ البريطاني إلى الأميركي. وفي قرارات المؤتمر جرى التأكيد على «جعل فلسطين دولة يهودية مندمجة في البناء الديمقراطي العالمي»، وفتح أبوابها للهجرة اليهودية، وتولي الوكالة اليهودية المسؤولية عن ذلك. وتواكب ذلك مع تصاعد الدعوة إلى انسحاب بريطانيا من فلسطين والتخلي عن الانتداب، حتى من قبل الأوساط العسكرية، بمن فيهم الفيلد ـ مارشال مونتغومري نفسه. ونتيجة تصاعد الإرهاب الصهيوني، من دون قرار حكومي بريطاني بقمعه لاعتبارات ردات الفعل الأميركية، وحاجة بريطانيا إلى الدعم المالي الأميركي، لم يبق من مخرج إلاّ التخلي عن الانتداب. وهذا يفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها بذريعة «ملء الفراغ»، والحؤول دون «التمدد الشيوعي»، عبر الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط.

ومن خلال اللجنة الأنكلو ـ أميركية أصبحت واشنطن شريكاً كاملاً في تقرير مصير الانتداب في فلسطين، وبالتالي الاستيطان الصهيوني فيها، على قدم المساواة مع الحكومة البريطانية. ومن موقعها هذا، راحت تناور بالتواطؤ مع الوكالة اليهودية لإنهاء الانتداب البريطاني، وتهيئة الأوضاع لتسليم فلسطين للاستيطان. وقد استخدمت إدارة ترومان مسألة «هجرة المئة ألف يهودي إلى فلسطين فوراً»، أداة لنسف كل محاولات الحكومة البريطانية تدبر الأمور، وخصوصاً أنها كانت في خضم مفاوضات لعقد اتفاق مع الحكومة المصرية بشأن قناة السويس. وكان واضحاً أن واشنطن كانت تسعى لإحباط مساعي لندن في هذا السبيل. وعندما ضاق ذرع الحكومة البريطانية ببيانات الإدارة الأميركية، رد إرنست بيفن أن الإلحاح الأميركي ليس إلاّ وسيلة للتغطية على قوانين الهجرة الأميركية «التي لا تحبذ دخول اليهود إلى الولايات المتحدة.» وقد أثار ذلك سخط إدارة ترومان، واستدر عدداً من الردود الأميركية القاسية. وعلى أية حال، فإن الضغط الأميركي ـ الصهيوني، مترافقاً مع تصاعد العمليات الإرهابية ضد حكومة الانتداب، ومع الرفض العربي للمشاريع المطروحة، في مرحلة ما بعد الحرب، وبينما الحكومة البريطانية تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية داخلية، وسياسية خارجية، بشأن موقعها في التشكيلات الناجمة عن نتائج الحرب، قد دفعت جميعها تلك الحكومة إلى طرح قضية فلسطين على الأمم المتحدة، الأمر الذي انتهى بفعل الموقف الأميركي إلى قيام الكيان الصهيوني،

والاعتراف بشرعية اغتصابه لفلسطين على الصعيد الدولي.

ب) القضية في الأمم المتحدة

في ٢ نيسان/أبريل ١٩٤٧م، تقدم المندوب البريطاني في هيئة الأمم بطلب من الأمين العام لوضع قضية فلسطين على جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العامة. ثم بعد التداول، تقرر عقد جلسة خاصة للهيئة العامة لمناقشة الموضوع. وقد جاء ذلك، إضافة إلى الضغط الأميركي ـ الصهيوني، نتيجة الرفض العربي للطروحات البريطانية، سواء من قبل الجامعة العربية، أو اللجنة العربية العليا، واتهام تلك الحكومة بالتراجع عن الكتاب الأبيض. وكانت توصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية قد خيبت آمال العرب، وفي إثرها عمّت فلسطين والأقطار العربية موجة من التظاهرات والإضرابات والاحتجاج، وطالبت الحكومات العربية باتخاذ موقف حاسم إزاء قضية فلسطين. كما ارتفعت أصوات تنادي بوجوب الاتجاه نحو الاتحاد السوفياتي والتعاون معه، بعدما «انكشف غدر البريطانيين والأميركيين، ووضح تآمرهم على العرب.» كما طالبت بوجوب الاستعداد للمقاومة المسلحة الرسمية والشعبية، والبدء بترحيل النساء والأطفال عن فلسطين تسهيلاً لحركة الجهاد، وتشكيل لجان طوارىء... إلخ.

في ١٠ أيار/مايو ١٩٤٦م، قدم ممثلو خمس دول عربية ـ مصر والعراق وسورية ولبنان والسعودية ـ مذكرة احتجاج إلى نائب وزير الخارجية الأميركي، دين أتشيسون، بشأن توصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية، فأكد لهم هذا في رده أنه قبل اتخاذ أية إجراءات عملية سيجري التشاور مع الزعماء العرب، وأن توصيات اللجنة غير ملزمة للسياسة الخارجية الأميركية في شيء. كما بينت الحكومة البريطانية أنها ستعلن قرارها بعد التشاور مع الحكومة الأميركية، وكذلك مع العرب واليهود. وعقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمرهم الأول في أنشاص (مصر) لبحث القضية الفلسطينية من ٢٨ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٦م، فأجمع في مقرراته على أن «فلسطين قطر عربي، وهو القلب في المجموعة العربية... وأن الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق الأنكلو ـ أميركية تعتبره دول الجامعة عملاً عدائياً موجهاً ضدها.» أمّا الإجراءات، فقد أُحيلت إلى مجلس الجامعة، الذي تقرر عقده في بلودان (سورية) من ٨ إلى ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٦م، للنظر في تقرير اللجنة، واتخاذ القرارات الملائمة بشأنه.

وفي اجتماع بلودان الاستثنائي، اتخذ مجلس الجامعة قرارات علنية وأُخرى سرية. ويمكن تلخيص العلنية منها كالتالي: ١) رفض توصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية، واعتبار الأخذ بها عملاً غير ودي موجهاً ضد العرب؛ ٢) التفاوض مع

الحكومة البريطانية بشأن قضية فلسطين، وعرضها على هيئة الأمم المتحدة فيما لو تعذر الوصول إلى حل مرضٍ؛ ٣) إنشاء مكاتب مقاطعة الصهيونية؛ ٤) وضع تشريعات لبيع الأراضي لليهود؛ ٥) رفض التقسيم بجميع صوره؛ ٦) إنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة عربية، وإصدار طابع بريد يرصد ريعه للقضية الفلسطينية؛ ٧) تشكيل هيئة جديدة تمثل الشعب الفلسطيني وقضيته، وتوصية الحكومات العربية بدعمها. كما اتخذ المجلس القرارات السرية التالية: ١) حثّ الشعوب العربية على التطوع لنصرة عرب فلسطين بجميع الوسائل ـ بالمال والسلاح والمجاهدين؛ ٢) إذا قبلت توصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية، وشرع في تنفيذها، تتخذ الدول العربية التدابير التالية: أ) عدم السماح للدولتين ـ البريطانية والأميركية ـ أو لإحداهما، أو لرعاياهما، بأي امتياز جديد؛ ب) عدم تأييد مصالح هاتين الدولتين في أية هيئة دولية؛ ج) مقاطعتهما مقاطعة أدبية؛ د) النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية؛ هـ) رفع الشكوى إلى مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة. وبعثت دول الجامعة العربية بمذكرات تتضمن هذه القرارات إلى كل من حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة.[٦٥]

واستجابت الحكومة البريطانية لطلب الحكومات العربية التفاوض لحل القضية الفلسطينية، وحددت ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦م موعداً لعقد مؤتمر في لندن لهذه الغاية. وبناء عليه، عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً في الإسكندرية، قرروا فيه ألاّ يجلس العرب مع ممثلي الوكالة اليهودية، وألاّ يعترفوا لهم بحق التفاوض، ولا لأميركا بحق التدخل، كما قرروا رفض كل مشروع يؤول إلى التقسيم. في هذه الأثناء، توصلت الإدارة الأميركية مع الحكومة البريطانية إلى اتفاق على مشروع موريسون، الذي تقدمت به الحكومة البريطانية إلى الوفد العربي. وهو يتضمن تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية كالتالي: ١) منطقة يهودية؛ ٢) منطقة عربية؛ ٣) القدس وبيت لحم؛ ٤) النقب. ورفض العرب المشروع، فطلبت منهم حكومة بريطانيا تقديم مشروع بديل، ففعلوا، وقدموا مشروعاً يتضمن النقاط التالية: ١) استقلال فلسطين دولة موحدة، بحكم ديمقراطي، وجمعية تأسيسية تضع الدستور، وحكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي؛ ٢) إيقاف الهجرة اليهودية؛ ٣) عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا؛ ٤) ضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية زيارتها للجميع. وفي النتيجة لم تتمخض المفاوضات عن توافق بين الأطراف، فعلقت المفاوضات لمدة شهرين.

---

(٦٥) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

وفي الدورة الثانية من المؤتمر (٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧م)، الذي دُعيت إليه الهيئة العربية العليا بتشكيلها الجديد، ترأس الوفد جمال الحسيني، لأن السلطات لم تسمح للحاج أمين بدخول الأراضي البريطانية، وبداية رفضت الحكومة البريطانية المشروع العربي، وتقدمت بمشروع معدل عن مشروع موريسون، الذي تراجعت عنه الإدارة الأميركية، عرف باسم مشروع بيفن. وهو يقوم على مبدأ «الوصاية» البريطانية على فلسطين لخمسة أعوام، يجري خلالها التمهيد للاستقلال، عبر خطوات إجرائية معقدة. وكان واضحاً أن الحكومة البريطانية تريد الخروج من المأزق، وكسب الوقت، أملاً في حدوث تطورات تساعد على حلحلة الأزمة المستعصية. ورفضت الوفود العربية المشروع، وكذلك فعلت الوكالة اليهودية، لأنه لا يلبي المطالب العربية بالاستقلال، ولا المطالب الصهيونية بإقامة الدولة اليهودية. وعند هذا الحد، وصلت الحكومة البريطانية إلى الطريق المسدود، فأعلنت في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٧م عزمها على إحالة الموضوع بأكمله إلى الأمم المتحدة.

لقد كثرت التأويلات لقرار بريطانيا التخلي عن انتدابها على فلسطين والانسحاب منها، ووجهت إليها اتهامات بالتآمر مع الولايات المتحدة والصهيونية لتسليم فلسطين للاستيطان، لكي لا تتحمل مسؤولية ذلك منفردة. وفي المقابل، جرى تبرير إقدامها على هذه الخطوة بعجزها عن التوفيق بين مطالب الأطراف المتعددة، وإحجامها، لأسباب ذاتية وموضوعية، عن اللجوء إلى استخدام القوة لفرض إرادتها. ومهما يكن الأمر، فلا بدّ من النظر إلى المسألة من زاوية الاعتبارات البريطانية للحفاظ على مصالحها، في ظروف الزمان والمكان، وحساب التكلفة والمردود في سياستها الخارجية، وتحديداً إزاء فلسطين، وأبعاد قضيتها عربياً وأميركياً. فبعكس مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، لم تعد بريطانيا بعد الثانية قوة مهيمنة، وزاد اعتمادها على الولايات المتحدة، وخصوصاً إزاء تصاعد قوة الاتحاد السوفياتي. وفي هذا السياق، كان الحفاظ على التحالف مع أميركا مصيرياً، وظل راسخاً رسوخ اهتمام بريطانيا بصيانة موقعها الدولي، والتباين في وجهات النظر بينهما بشأن فلسطين لم يكن من شأنه إحداث شرخ في العلاقات بين الدولتين.

في المقابل كان طرح القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، فرصة مواتية للولايات المتحدة لاحتضان المشروع الصهيوني، وتأمين إقامة الدولة اليهودية، بقرار من الهيئة الدولية، فتحقق أهدافها من ذلك المشروع، تحت غطاء الشرعية الدولية. وفي الأمم المتحدة، تولت الإدارة الأميركية، برئاسة ترومان، تمرير القرارات اللازمة لتجسيد المشروع الصهيوني، والاعتراف الدولي به، لما كانت تتمتع به من تأثير

ونفوذ في تلك المنظمة الدولية. وكذلك، واستناداً إلى الدعم الأميركي، توسمت الوكالة اليهودية الخير في نقل قضية فلسطين إلى أروقة الأمم المتحدة، وراحت تعد العدة للاستيلاء على البلد بقرار دولي. في المقابل، فالعرب الذين طالبوا بإنهاء الانتداب، ونقل القضية إلى الأمم المتحدة، وجدوا أنفسهم مرة أُخرى بعد الحرب العالمية الثانية، كما كانوا بعد الأولى، في مواجهة تحالف دولي، تقوده هذه المرة الولايات المتحدة، ويعمل على استلاب فلسطين، وتحويلها إلى إسرائيل، بكل ما ينجم عن ذلك من نتائج، وخصوصاً لناحية تغييب شعبها عنها، مادياً وسياسياً وحضارياً. وكان عليهم أن يخوضوا المعركة لصيانة حقوقهم مرة أُخرى، ولكن من دون نجاح كبير.

وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية لمناقشة الوضع في فلسطين بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٤٧م، وقررت في ٧ أيار/مايو ١٩٤٧م تشكيل لجنة تحقيق دولية. وتشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (أنسكوب) من أحد عشر عضواً، بعد استبعاد الدول الخمس الكبرى عنها، بذريعة «الموضوعية»، وتداركاً للانحياز الذي تتسم به مواقف تلك الدول، انطلاقاً من مصالحها. وشارك فيها مندوبو: استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وهولندا وإيران وبيرو والسويد والأوروغواي ويوغسلافيا، وترأسها القاضي السويدي، إميل ساندستروم. ورفضت الدول العربية فكرة اللجنة وتركيبها. وصوتت ضد قرار تشكيلها، وأيدتها تركيا وأفغانستان. وأعلن المندوب البريطاني في الأمم المتحدة، سير ألكسندر كادوغان، (٩ أيار/مايو ١٩٤٧م) أن حكومته، على الرغم من احترامها لأي قرار تصدره الجمعية العامة، ترى ألاّ تتحمل بريطانيا وحدها مسؤولية تطبيقه، إذا رفضه اليهود والعرب.

وقرّرت الهيئة العربية العليا مقاطعة لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، ودعت إلى الإضراب يوم وصولها إلى القدس بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو ١٩٤٧م، فاستجابت البلاد عامة. أمّا اللجنة السياسية للجامعة العربية فرأت ضرورة استقبال لجنة التحقيق، لأن حكوماتها أعضاء في الأمم المتحدة، واتفقت على تقديم مذكرة موحدة باسم الحكومات العربية جميعاً. وأوكلت مهمة الإدلاء بالمذكرة أمام اللجنة لوزير خارجية لبنان. وورد في المذكرة الجماعية استنكار تشكيل لجان التحقيق المتكرر من دون جدوى، والتأكيد على عروبة فلسطين، وحقها في الاستقلال، والتحذير من مخاطر إقامة دولة يهودية في المنطقة، وأن الحل الوحيد هو قيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية. وفي هذه الأثناء، صعدت العصابات

الصهيونية عملياتها الإرهابية، وكان أهمها اقتحام سجن عكا، وإطلاق سراح المعتقلين اليهود منه.

وأنهت اللجنة تقريرها، وعرضته على الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٤٧م. وقد اتفق أعضاؤها على التوصيات العامة التالية: ١) إنهاء الانتداب ومنح فلسطين الاستقلال؛ ٢) تسبق الاستقلال فترة انتقالية بإشراف الأمم المتحدة؛ ٣) يكون الحكم ديمقراطياً؛ ٤) يتضمن الدستور المبادىء الأساسية للأمم المتحدة؛ ٥) ضمان حرية العبادة؛ ٦) المحافظة على الوحدة الاقتصادية للبلد؛ ٧) احترام الأماكن المقدسة وحرية زيارتها؛ ٨) صيانة تلك الأماكن؛ ٩) وضع حل سريع لمشكلة ٢٥٠,٠٠٠ يهودي أوروبي؛ ١٠) وقف أعمال العنف.[٦٦]

لكن اللجنة لم تتفق حول صيغة تنفيذ توصياتها. وطرحت الأكثرية ـ ٧ أعضاء من مجموع ١١ ـ مشروعاً للتقسيم، يقوم على إجراءات متدرجة، برعاية بريطانيا، وإشراف الأمم المتحدة. وتبقى القدس تحت الإشراف الدولي. أمّا مشروع الأقلية فيقوم على تطوير الانتداب إلى دولة اتحادية مستقلة خلال ثلاثة أعوام، وتكون عاصمتها القدس، وتشتمل على حكومتين مستقلتين ذاتياً. وفصّل المشروع الخطوات الإجرائية وطبيعة العلاقات بين الحكومتين. وقدم المشروعان إلى هيئة الأمم المتحدة بكامل أعضائها كلجنة خاصة. وردّ مندوب الهيئة العربية العليا على المشروعين، فرفضهما، معلناً التصميم على مقاومتهما بالقوة، مؤكداً أن الحل الوحيد المقبول للعرب هو إقامة دولة ديمقراطية مستقلة، تشمل كل فلسطين. في المقابل، أعلن مندوب الوكالة اليهودية القبول المبدئي بمشروع الأكثرية، مع التحفظ على التفصيلات.

واحتدم النقاش في أروقة الأمم المتحدة، كما دخلت التحركات السياسية في نشاط محموم، كانت الولايات المتحدة المحرك الرئيسي له. وتولت الإدارة الأميركية تخطيط المناورات الإجرائية وتجنيد الأصوات لدعم قرار التقسيم، بشتى الوسائل، من الإغراء والرشاوى إلى التهديد. وبعد أن أعلن المندوب الأميركي تأييد بلاده لقرار التقسيم، عقبه المندوب السوفياتي، بشخص وزير الخارجية، أندريه غروميكو الذي كان خطابه مفاجأة دورة الأمم المتحدة تلك. وتوالى المتكلمون بين مؤيد للتقسيم ومعارض له، وبرز الموقف البريطاني بحياده الظاهري. وفي التصويت على المشروعين سقط مشروع الأقلية (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م)، كما سقط

---

(٦٦) John & Hadawi, *op. cit.*, Vol. II, pp. 177-178.

اقتراح عربي بتحويل القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وبعد مناورات إجرائية أميركية لتأجيل التصويت على مشروع الأغلبية ريثما يتم تجنيد الأصوات اللازمة لإقراره، جرى التصويت عليه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م فنال موافقة ٣٣ صوتاً، ومعارضة ١٣، وامتناع ١٠، فنجح المشروع وأصبح قراراً دولياً.

في هذه الأثناء اتفقت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي على دعوة بريطانيا إلى إنهاء الانتداب على فلسطين وسحب قواتها منها بحلول بداية أيار/مايو ١٩٤٨م، على أن تقوم الدولتان ـ العربية واليهودية ـ قبل مطلع تموز/يوليو ١٩٤٨م، وعلى أن تختار الجمعية العامة لجنة دولية، من الدول المؤيدة للتقسيم، تكون مسؤولة أمام مجلس الأمن، لتتحقق من أن ميليشيا الدولتين تقوم بالمحافظة على القانون والنظام. وتوالت التصريحات البريطانية عن نية الانسحاب في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م.

أمّا على الصعيد العربي، فقد رفضت الهيئة العربية العليا تقرير لجنة الأمم المتحدة وتوصياتها، وأعلنت عزمها على مقاومة المشاريع الناجمة عنهما، وسارت تظاهرات في فلسطين والأقطار العربية تندد بهما، وتدعو لإنقاذ فلسطين. كما اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر (لبنان) في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧م، ودرست التقرير والتوصيات، واتخذت مقررات يمكن تلخيصها كالتالي: ١) أن تنفيذ المقترحات يشكل خطراً محققاً يهدد الأمن والسلام في فلسطين والبلاد العربية، ولذا فقد وطدت العزم على مقاومة ذلك بجميع الوسائل العملية الفعالة؛ ٢) ترى اللجنة مكاشفة الشعوب العربية بحقيقة المخاطر التي تهدد فلسطين، ودعوتها إلى نصرة الشعب الفلسطيني؛ ٣) إرسال مذكرات إلى حكومتي لندن وواشنطن، تحذر من النتائج الناجمة عن تنفيذ التوصيات؛ ٤) دعوة الجامعة العربية إلى تقديم ما يمكن من معونة عاجلة للشعب الفلسطيني، من مال وسلاح ورجال، وتشكيل لجنة فنية لهذا الغرض، بإشراف مجلس الجامعة.

وعاد مجلس الجامعة إلى الانعقاد، أولاً في بيروت، ثمّ في عاليه من ٧ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧م نتيجة تواتر التصريحات عن استعداد بريطانيا للانسحاب من فلسطين، وضرورة مواجهة ما ينجم عن ذلك. ودرس المجلس تقرير اللجنة الفنية العسكرية عن القوة الصهيونية، وبالتالي مستلزمات مواجهتها، وكذلك حاجة الفلسطينيين إلى المال والسلاح والتدريب. وأوصت اللجنة العسكرية الدول العربية بحشد قوات على حدود فلسطين، وتشكيل قيادة عسكرية موحدة، ورصد ما لا يقل عن مليون جنيه كدفعة أولى لهذا الغرض. وفي اجتماع عاليه، قرر

مجلس الجامعة تنفيذ مقررات بلودان السرية في حال تطبيق أي حل من شأنه أن يمس حقّ فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة. كما أشار إلى ضرورة اتخاذ دول الجامعة احتياطات عسكرية على حدود فلسطين، وأن تؤدي ما يترتب عليها من مساعدات مادية ومعنوية لعرب فلسطين. كما قرر تشكيل لجنة عسكرية تساعد على تهيئة وسائل الدفاع وتنظيمها وتجنيد الفلسطينيين وتدريبهم. وتمّ الاتفاق على أن تبقى الجيوش العربية مرابطة على حدود فلسطين، فلا تدخلها إلاّ إذا تلقى اليهود مساعدة أجنبية، وتعرض عرب فلسطين للخطر. وأشارت اللجنة العسكرية إلى وجوب تحمل الفلسطينيين عبء الدفاع عن بلادهم، على أن تزودهم الحكومات العربية بالمال والسلاح والخبراء، ولا مانع من الاستعانة بالمتطوعين العرب.

واتخذت اللجنة العسكرية من دمشق مقرّاً لها، وبدأت حركة واسعة للتطوع في الأقطار العربية، واستخدم معسكر قطنا، بالقرب من دمشق، لتدريب المتطوعين من فلسطين والأردن وسورية ولبنان والعراق ومصر. وتشكلت اللجنة من: ١) أمير اللواء الركن إسماعيل صفوت (العراق)؛ ٢) المقدم محمود الهندي (سورية)؛ ٣) المقدم الركن شوكت شقير (لبنان)؛ ٤) الأستاذ عزة دروزة (فلسطين)؛ ٥) اللواء طه الهاشمي (العراق) كمفتش عام للمتطوعين. كما تشكلت لجنة أُخرى للإشراف على إنفاق المال من: محمود الهندي وصبحي الخضرا (فلسطين) وإسماعيل صفوت وبهجت طبارة (الأردن) وشوكت شقير. وتوزعت الدول العربية المساهمة المالية بالنسب التالية: مصر ٤٢٪، والمملكة العربية السعودية ٢٠٪، وسورية ١٢٪، ولبنان ١١٪، والعراق ٧٪، والأردن ٥٪، واليمن ٣٪. وفي البداية انحصر نشاط اللجنة العسكرية، بعد اعتراض بريطانيا على خطتها، كونها لا تزال الدولة المنتدبة على فلسطين، في تزويد بعض المناطق الفلسطينية بالسلاح، وتجميع المتطوعين وتدريبهم، وتشكيل وحدات مقاتلة منهم. وفي الواقع، لم تحصل هذه اللجنة على كل ما وعدت به من مجلس الجامعة من مال وسلاح.

وعندما اتخذ قرار التقسيم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧م، أعلنت الحكومة البريطانية قبولها به، ووعدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على تنفيذه، شرط أن يتم ذلك بطريقة نظامية. أمّا في فلسطين والأقطار العربية، فقد طغت موجة من الاستنكار والسخط، جرى التعبير عنها بالإضراب الشامل والمسيرات الصاخبة، التي تخللتها صدامات دموية. وأعلنت الهيئة العربية العليا يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر يوم حداد، كما أعلنت الإضراب ثلاثة أيام (٢ ـ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧م). وهاجم المتظاهرون السوق التجاري اليهودي (الشماعة) في القدس، كما وقعت صدامات في

مدن فلسطين الأُخرى، من أهمها ما وقع في يافا، في الأحياء المجاورة لتل أبيب، حيث دمرت بيوت. وقد شلّ الإضراب جميع مرافق الحياة، وشكل نقطة انعطاف في الصراع نحو المقاومة المسلحة لقرار التقسيم.

وفي هذه الأجواء المشحونة بالتوتر، عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية دورة اجتماعات في القاهرة في الفترة ٨ ـ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧م، حضرها رؤساء الحكومات، للبحث بما يجب عمله. وفي نهاية الدورة، أصدر مجلس الجامعة بياناً استنكر التقسيم وأكد العزم على مقاومته. وبعد عرض للقرار ومثالبه، ورد في البيان أن

> حكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لتدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكنهم من الدفاع عن أنفسهم وتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها. وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات.... أن التقسيم باطل من أساسه وقرروا كذلك عملاً بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب فإنهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حُملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة...»[٦٧]

ج) الحسم العسكري

في المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦م)، قال بن ـ غوريون، الذي تولى مسؤولية دائرة الأمن في الوكالة اليهودية، إضافة إلى منصبه كرئيس لها، وذلك في جلسة مغلقة للجنة السياسية، ما يلي: «إن المشكلة الرئيسية هي مشكلة الأمن... وإلى فترة قريبة ماضية كانت المسألة هي فقط كيف نحمي أنفسنا من عرب أرض ـ إسرائيل الذين لم تكن لديهم، مثلنا، أجهزة رسمية، وكانوا من فترة إلى أُخرى يهاجمون تجمعات سكانية يهودية... لكننا نقف الآن في مواجهة وضع مختلف تماماً. إن أرض ـ إسرائيل محاطة بدول عربية مستقلة... دول يحق لها أن تشتري السلاح وتصنعه، وأن تنشىء الجيوش وتدربها... إن هجمات عرب أرض ـ إسرائيل لا تشكل خطراً على الاستيطان اليهودي، لكنْ هناك خطر يتمثل في أن ترسل الدول العربية المجاورة جيوشها لمهاجمة الاستيطان وإبادته.... ولا يجوز لنا الانتظار حتى يصبح الخطر جاثماً. علينا أن نبدأ بالإعداد فوراً، بأقصى ما لدينا من قدرة تقنية ومالية.... إن مشكلة الأمن تحتل مكان الصدارة، لأن وجودنا

---

(٦٧) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

بالذات عرضة هنا للخطر. والمطلوب الآن هو موقف جديد من المشكلة، وإمكانات أكبر، وإعادة تنظيم قواتنا لتأهب من نوع جديد تماماً.»[٦٨]

ومن موقعه، راح بن ـ غوريون يهيّىء الاستيطان الصهيوني للمعركة القادمة، ويعد الهاغاناه للحسم العسكري فيها، ويعمل على توفير الإمكانات المادية والتسليحية لذلك. وبعد أن كان القوة الدافعة وراء برنامج بلتمور والانحياز إلى الولايات المتحدة، والقرار بإنشاء الدولة اليهودية، حتى في إطار التقسيم كمرحلة أولى، كان بن ـ غوريون يعمل على إخراج بريطانيا من فلسطين. وقبل إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب، قال بن ـ غوريون في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٤٧م، أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية، ما يلي: «علينا أن نبذل كل الجهود السياسية لإبعاد الحكم البريطاني، بأسرع ما يمكن، ومن دون أدنى تحفظ، وألاّ نسعى لتجميله و 'إصلاحه' فحسب وإنما لإبعاده فعلاً عن البلد إبعاداً مادياً فلا يبقى له أي أثر أو ذكر في أرض ـ إسرائيل.»[٦٩] وتابع بن ـ غوريون قائلاً: «فالمسألة المركزية والأكثر حيوية للييشوف والصهيونية على حد سواء ـ إذ إن مستقبلنا القريب والبعيد متعلق بها، وبناء عليها ينبغي أن نقرر الاستراتيجية الصهيونية إزاء الخارج والداخل معاً ـ [هي] مسألة أمن الييشوف وإنشاء قوة يهودية مسلحة.»[٧٠]

ويتضح من الذي تقدم، وغيره من الشهادات والأدلة الكثيرة، أن القيادة الصهيونية بزعامة بن ـ غوريون، بعد أن حزمت أمرها بحسم المعركة عسكرياً، عمدت بنشاط محموم لإعداد الأداة العسكرية الصهيونية لأداء المهمة. ويؤكد تقرير اللجنة الأنكلو ـ أميركية أن القوات اليهودية في فلسطين وصلت في بداية نيسان/أبريل ١٩٤٦م، إلى نحو ٦٨,٠٠٠ رجل، موزعين كالتالي: ١) قوة ثابتة من سكان المدن والمستعمرات وعددها نحو ٤٠,٠٠٠؛ ٢) جيش ميدان قوامه ١٦,٠٠٠؛ ٣) قوات ضاربة (بلماح) وعددها ٦٠٠٠. وهذه القوات الثلاث شكلت الهاغاناه. وفضلاً عنها كانت عصابتا الإرغون وشتيرن تضمان نحو ٦٠٠٠. وقد حصل أكثرهم على التدريب في صفوف الجيش البريطاني، سواء في فلسطين، أو الخارج، في أثناء الحرب العالمية الثانية. وكثيرون منهم كانوا في جيوش الدول الأوروبية الشرقية الحليفة،

---

(٦٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨» (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، قدّم له وليد الخالدي، راجع الترجمة سمير جبور (نيقوسيا ـ قبرص، ١٩٨٤)، ص ١٦٧.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

ورابطوا مع وحداتها في الشرق الأوسط، وفرّوا منها، وانضموا إلى العصابات الصهيونية. وتؤكد المصادر أن نحو ٣٦٠٠ مجند يهودي من الذين تدربوا في بولونيا، وجاؤوا إلى فلسطين، ضاع أثرهم فيها بعد الحرب. ومنهم مناحم بيغن، الذي عمل في قوات الجنرال أندرز، وسرعان ما تولى إعادة تنظيم عصابة الإرغون بعد موت جابوتنسكي.

وقد استفادت الوكالة اليهودية من الخبرات الفنية والمتطوعين، من اليهود وسواهم، الذين جرى استقدامهم إلى فلسطين للعمل على بناء الأداة العسكرية الصهيونية. وكان من أبرز هؤلاء الضابط البريطاني الموالي للصهيونية، أورد وينغيت الذي عمل على تدريب كتائب الهاغاناه، والأميركي، ماركوس الذي كان يعمل في هيئة أركان الجنرال أيزنهاور في أوروبا، وانتقل منها إلى فلسطين، وعمل في صفوف الهاغاناه، وتولى قيادة منطقة القدس، حيث قتل، ونُقل إلى الولايات المتحدة ليدفن في المقابر العسكرية، بمراسم الشرف. وفي مجال التسليح والإنتاج الحربي، عملت الوكالة اليهودية على سدّ بعض حاجاتها من الورشات التي أقامتها في أثناء الحرب، وكانت تمد الجيش البريطاني ببعض العتاد، كما تقوم بأعمال الصيانة لمصلحته، واستمرت في عملها بعد الحرب، ولكن لمصلحة الهاغاناه. أمّا القسم الأكبر من السلاح فقد وصل إلى العصابات الصهيونية عن طريق الشراء والتهريب والسرقة من مستودعات الجيش البريطاني، وكذلك التجميع من مخلفات الجيوش الحليفة بعد الحرب مباشرة.

وفي مقابل وحدة الموقف السياسي إلى حد كبير، إذ أجمعت الأحزاب الصهيونية على إقامة الدولة اليهودية، ووحدة القرار المركزي، الذي أصبح بيد دافيد بن ـ غوريون، ووحدة الهدف ـ الحسم العسكري ـ ووحدة الأداة وتوفير مستلزماتها وتنظيمها، وتخطيط عملها وبرمجته، كان كل شيء تقريباً على الجانب العربي يظهر العكس، ما عدا الحماسة الجماهيرية. وبغض النظر عن بيانات الجامعة العربية التي كانت تصدر باسم حكوماتها جميعاً، فإن موقفها الحقيقي، أو بعضه على الأقل، لم يكن متطابقاً مع تلك البيانات، لا نصّاً ولا روحاً. هذا فضلاً عن أنها كانت جميعاً حكومات حديثة العهد بالاستقلال، وتسود بينها خلافات قسمتها إلى محاور، ولديها من المشكلات الداخلية، والارتباطات الخارجية، ما يعيقها عن تنفيذ تعهداتها العلنية. وقد غاب عن عملها القرار المركزي، بل القيادة المركزية، على الرغم من تشكيل الجامعة العربية، التي لم تكن قراراتها ملزمة لأعضائها، وحتى في حال الإجماع، ترك لكل طرف التنفيذ كما يرتئي. ولعل الأهم كان غياب وحدة الهدف

والأداة، وبالتالي تأهيل الأداة وتسليحها وتوفير مستلزماتها وتوحيد قيادتها وخططها... إلخ. وبينما عادت الهيئة العربية العليا وتشكلت (١٩٤٦م) بتدخل من الجامعة العربية، إلاّ إنها لم تكن مؤهلة، لا شكلاً ولا مضموناً، لإدارة مثل هذه المعركة. وعندما طرح الحاج أمين في اجتماع عاليه تشكيل حكومة فلسطينية، اعترض بعض الدول العربية، فأرجىء الأمر. ومع أن اللجنة العسكرية، التي تشكلت بقرار من الجامعة، أوصت بإيلاء الفلسطينيين مسألة الدفاع عن بلدهم، إلاّ إنه لم تتخذ إجراءات تمكنهم من ذلك، لا ذاتياً ولا موضوعياً.

ومع ذلك، فمنذ بداية سنة ١٩٤٧م، بدأت مجموعات عربية مسلحة تغير على المستعمرات في وسط البلاد، ومع حلول الربيع، اتخذت وضعاً أكثر تنظيماً، وعقدت اجتماعاً (٥ نيسان/أبريل ١٩٤٧م) للتنسيق بينها وتكثيف نشاطها. وبلغت هذه الأعمال ذروتها في أحداث يافا ـ تل أبيب (٣ آب/أغسطس ١٩٤٧م)، إذ جرت اشتباكات عنيفة في الأحياء المتجاورة بين المدينتين، قتل فيها عدد من الأشخاص، وأحرقت منازل ومتاجر ومستودعات، وتواصلت بعدها الأعمال الانتقامية بين الجانبين وتصاعدت. أمّا البريطانيون، فبعد إجلاء عائلاتهم، أصبحوا يعيشون في المعسكرات، ولا يتجولون إلاّ في مهمات محددة. وبناء على أوامر صارمة من لندن، تصرف الجيش البريطاني إزاء الإرهاب الصهيوني بدرجة عالية من ضبط النفس، حتى عندما قُتل جنود بريطانيون، وجلد ضباط، وشنق رقباء.

وبعد البيانات العربية بشأن مقاومة قرار التقسيم بالقوة، أعادت الهاغاناه تنظيم قواتها. فقسمت إلى تشكيلين قطريين: ١) الجيش (هحايل)، الذي اشتمل على كتائب البلماح وقوة الميدان، وكان يتعين عليه مواجهة الأخطار الخارجية؛ ٢) الحرس (همشمار)، الذي ضم قوة الحراسة، وكان مخصصاً للدفاع تجاه الأخطار المحلية. وتقرر أن يتشكل الجيش من أربعة ألوية: لواء الشمال من ٥ كتائب، لواء الوسط من ٣ كتائب، لواء الجنوب من ٥ كتائب، ولواء القدس من كتيبتين. أمّا الحرس فيرابط في ١٤ منطقة، منها ٣ مدينية، و١١ ريفية. وتكون كل منطقة وحدة إدارية لأغراض التدريب والإعداد والدفاع المحلي. واتُّخذ قرار أن يكون الجيش كله خاضعاً مباشرة لرئيس هيئة الأركان العامة، الذي يصدر أوامره مباشرة إلى قادة الألوية. وكذلك كان الحرس في أوقات السلم، أمّا في الحرب، فتتبع المناطق لقيادة الجيش العامل فيها.

في المقابل، لم تُتخذ في الجانب العربي إجراءات منسجمة مع القرارات السياسية المعلنة. وفي فلسطين ذاتها، حيث الإحساس المباشر بالاستعدادات الصهيونية للمعركة، كانت الخطوات المضادة مبعثرة، ولا ترقى إلى المستوى

المطلوب. كان العرب الأكثرية، وكذلك انتشارهم هو الأوسع على الأرض، وبالتالي الأكثر ملاءمة لعزل التجمعات اليهودية ومحاصرتها وضربها. إلاّ إنه كانت تعتور ذلك ثغرات على الصعيد الذاتي لناحية وحدة الموقف والمركز والقرار، وبالتالي التنظيم والتخطيط والتنفيذ، وخصوصاً ما يتعلق بتوفير مستلزمات المعركة. والبدايات التي برزت منذ مطلع سنة ١٩٤٧م، وراحت تتصاعد في نهايتها، كانت على العموم تكراراً للنهج الذي تبلور سنة ١٩٣٦م، إلاّ إن المعطيات الحالية كانت قد تغيرت كثيراً.

وفي الواقع، فإنه على عكس ما كان عليه الحال سنة ١٩٣٦م، إذ بادر الفلسطينيون إلى الهجوم العسكري التكتيكي، من موقع الدفاع السياسي الاستراتيجي، فقد كانوا في سنة ١٩٤٧م في موقع الدفاع على الصعيدين. فبغض النظر عن العمليات المحدودة الهجومية، وخصوصاً في وسط البلاد، كانت السمة العامة لاستعدادات العرب منذ منتصف سنة ١٩٤٧م دفاعية. لقد قامت المنظمة الصهيونية بالهجوم، سياسياً وعسكرياً، وإلى جانب العمليات ضد السلطات البريطانية، قامت بأعمال استفزازية ضد العرب. ولذلك، وقبل صدور أية قرارات بشأن العمل العسكري العربي، كان الفلسطينيون يشترون السلاح، على الرغم من الحظر البريطاني الصارم على اقتنائه، ويقومون بأعمال الحراسة على قراهم، خوفاً من الهجمات الصهيونية التي راحت تتكرر على قرى ومواقع معزولة. وبين التشكيك في صدق نية بريطانيا الانسحاب، الأمر الذي كان مشتركاً مع الوكالة اليهودية، والترقب لما ستتمخض عنه قرارات الجامعة العربية والهيئة العربية العليا، دُوهم عرب فلسطين بالنشاط العسكري الصهيوني وهم غير مستعدين له، فكان همهم الأول الدفاع عن أنفسهم وأحيائهم وقراهم إزاء الغارات الليلية من قبل القوات الصهيونية.

وباحتدام الصراع السياسي في الأمم المتحدة، وتصاعد الضغط العسكري الصهيوني، على أرضية تواتر التصريحات البريطانية التي تؤكد العزم على الانسحاب من فلسطين، أصبح الأمن هاجس الناس الأول. فازداد البحث عن السلاح، ونشط قادة محليون في تشكيل مجموعات مسلحة، وتنظيم أعمال الحراسة، كل على أطراف قريته، أو حيّه في المدينة. واشتدت الصدامات، التي كان أكبرها في يافا ـ تل أبيب في ١٠ آب/أغسطس ١٩٤٧، والذي تصاعد ليبلغ الذروة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧م في الهجوم الكبير على الحيّ الجنوبي من تل أبيب (هتكفاه)، بقيادة الشهيد حسن سلامة. ثم وقع الانفجار الكبير خلال الإضراب بعد صدور قرار التقسيم، إذ وقعت صدامات مسلّحة في القدس، وراحت تتصاعد، وانتقلت إلى جميع أنحاء البلد. وسارعت القرى والمدن إلى تشكيل اللجان القومية استعداداً

للقتال، وإلى شراء السلاح وتنظيم الجماعات المقاتلة. وخلال سنة ١٩٤٧م، وإلى أن دخلت طلائع «جيش الإنقاذ» في بداية سنة ١٩٤٨م، ومن ثمّ الجيوش العربية في ١٥ أيار//مايو ١٩٤٨م، تحملت القوى المحلية وجيش الجهاد المقدس وزر القتال، ولم تحقق القوات الصهيونية عليهما انتصارات تذكر.

وبينما الوكالة اليهودية تهيِّيء لاحتلال فلسطين كلها وطرد سكانها منها، وتخطط لمواجهة الجيوش العربية مجتمعة، مستغلة الانسحاب البريطاني بمراحله، بعد أن تعهدت بريطانيا بالتعاون مع الأمم المتحدة بتنفيذ قرار التقسيم، كان التخطيط في الجانب العربي معدوماً تقريباً. ونظراً إلى تذبذب مواقف الجامعة العربية من الهيئة العربية العليا، بين اعتمادها قيادة للشعب الفلسطيني، ومعارضة ذلك لأسباب متعددة، فيما التوجه العام عدم دخول الجيوش العربية ما دام الانتداب قائماً، تمخضت المداولات عن تشكيلين عسكريين، يقومان بالتصدي للنشاط الصهيوني المتصاعد، إلى جانب الجماعات المحلية المسلحة، ريثما ينتهي الانتداب. ولأن التوجه العربي كان ينطلق من تولي الفلسطينيين أصلاً الدفاع عن «أرضهم وعرضهم»، بدعم من الدول العربية المجاورة، ولكن من دون وضع هذا الدعم بإمرة قيادة فلسطينية، وفي المقابل رفض الهيئة العربية العليا التنازل عن دورها وموقعها، فقد تشكلت الأرضية للازدواجية منذ البداية. وبموازاة جيش الجهاد المقدس الفلسطيني، بقيادة عبد القادر الحسيني، وبالتالي بإمرة الحاج أمين الحسيني، ودعم مصري، فقد شكلت اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية جيش الإنقاذ، من متطوعين عرب وفلسطينيين.

وعندما عاد عبد القادر الحسيني سرّاً من القاهرة (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧م)، كانت اللجان القومية قد تشكلت في جميع أنحاء فلسطين بجهد ذاتي. لكن دخول عبد القادر لم يكن برضى اللجنة العسكرية في دمشق. وبعد وساطات سكتت عنه بشروط: ١) أن يخضع نشاطه لأوامرها؛ ٢) أن يحصر نشاطه في منطقة القدس فقط؛ ٣) ألاّ يجمع أموالاً من السكان. ولم يتلق جيش الجهاد المقدس مساعدات تذكر من اللجنة العسكرية. وفي ذروة قوته، كان هذا الجيش يضم فئتين: ١) قوة ضاربة قوامها ٥ ـ ٧ آلاف رجل؛ ٢) مجاهدين مقيمين في قراهم وعددهم نحو ١٠,٠٠٠. ولم يلتزم عبد القادر بشروط اللجنة العسكرية، وكانت لجيشه امتدادات في جميع أنحاء فلسطين، لكن مركزه بقي في منطقة القدس. وظل يعاني شح الموارد المالية المتوفرة للهيئة العربية العليا، وقلة السلاح والعتاد، وضعف التنظيم والإدارة.

إلاّ إنه على الرغم من العقبات الخارجية، والثغرات الداخلية، فإن جيش الجهاد المقدس أدّى دوراً بارزاً في القتال قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين (١٥ أيار/

مايو ١٩٤٨م). وتركز نشاطه في منطقة القدس، وبفعله، وعملياته الجريئة، واستناده إلى متطوعين محليين، أصبحت هذه المنطقة نقطة الضعف الرئيسية في العمل الحربي الصهيوني. كما تحمل هذا الجيش وأنصاره، ولفترة طويلة، وزر الصمود في مواجهة التمركز الأقوى للقوات الصهيونية في تل أبيب، إذ تولى الدفاع عن يافا واللد والرملة وجوارها، بقيادة حسن سلامة. وعوض الجيش عن نقص الإمكانات بالتفاف القوى المحلية حوله، واستبسال رجاله بالدفاع عن أنفسهم وأهلهم وأملاكهم. ولعل الإنجاز الأكبر لهذا الجيش كان عزل القدس ومحاصرتها وإجبار الحي اليهودي في البلدة القديمة على الاستسلام.

في المقابل، شكلت اللجنة العسكرية جيش الإنقاذ من متطوعين عرب، جاؤوا من فلسطين وسورية ولبنان والعراق والأردن ومصر والسعودية واليمن، وعدد قليل من تركيا ويوغسلافيا وألمانيا وإنكلترا. وقد بدأ تجميع المتطوعين في معسكر قطنا (سورية)، بعد قرار التقسيم، حيث كانوا يجتازون دورة تدريب قصيرة، بإشراف ضباط من الجيش السوري، ثم يتوجهون إلى فلسطين تباعاً. وتشكل جيش الإنقاذ من ثمانية أفواج، وأربع سرايا منفصلة، كانت كالتالي:

١) فوج اليرموك الأول	٣ سرايا	٥٠٠ مقاتل
٢) فوج اليرموك الثاني	٣ سرايا	٤٣٠ مقاتلاً
٣) فوج اليرموك الثالث	٢ (سريتان)	٢٥٠ مقاتلاً (تقريباً)
٤) فوج حطين	٣ سرايا	٥٠٠ مقاتل
٥) فوج الحسين (العراق)	٣ سرايا	٥٠٠ مقاتل (تقريباً)
٦) فوج الدروز (جبل العرب)	٣ سرايا	٥٠٠ مقاتل
٧) فوج القادسية	٣ سرايا	٤٥٠ مقاتلاً (تقريباً)
٨) فوج أجنادين	٢ (سريتان)	٢٥٠ مقاتلاً (تقريباً)
٩) ٤ سرايا منفصلة	٤ سرايا	٤٥٠ مقاتلاً
		٣٨٣٠ مقاتلاً (تقريباً)(٧١)

ودخلت أفواج (كتائب) جيش الإنقاذ إلى فلسطين بالتتابع، واتخذت مواقع لعملياتها، كالتالي:

١) فوج اليرموك الثاني (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧م)، بقيادة المقدم أديب الشيشكلي (سوري)، وتحرك قبل استكمال استعداداته، ودخل الجليل الغربي عن

---

(٧١) Walid Khalidi (ed.), *From Haven to Conquest* (Washington, 1987), p. 860.

طريق جنوب لبنان، وتولى العمل في أقضية عكا وصفد والناصرة، على جبهة طولها ٦٠ كلم.

٢) **فوج اليرموك الأول** (٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨م)، بقيادة المقدم محمد صفا (سوري). وتموضع في منطقة جنين ـ بيسان.

٣) **فوج القادسية** (شباط/ فبراير ١٩٤٨م)، بقيادة المقدم مهدي صالح العاني (عراقي)، وكان بتصرف قيادة الجيش في جبع، ثم انتقل إلى العمل في قطاع رام الله ـ باب الواد.

٤) **فوج حطين** (آذار/ مارس ١٩٤٨م)، بقيادة النقيب مدلول عباس (عراقي)، وعسكر في طوباس، ثم تمدد إلى السامرة وطولكرم.

٥) **فوج الحسين** (العراق)، بقيادة المقدم عادل نجم الدين (عراقي)، وتولى (آذار/ مارس ١٩٤٨م) قيادة منطقة يافا بمن فيها من وحداته والحامية المحلية.

ودخلت الأفواج والسرايا الأُخرى لاحقاً.

وكان على رأس الهرم العسكري لجيش الإنقاذ المفتش العام، اللواء طه الهاشمي (عراقي)، وعلى رأس اللجنة العسكرية اللواء إسماعيل صفوت (عراقي)، وفيها العقيد محمود الهندي (سوري)، والمقدم شوكت شقير (لبناني)، وعزة دروزة (فلسطيني)، حل محله لاحقاً صبحي الخضرا (فلسطيني). ولم تشارك مصر والأردن والسعودية واليمن في هذه اللجنة. وقررت اللجنة أن يتولى فوزي القاوقجي (لبناني) القيادة الميدانية، فدخل إلى فلسطين في ٥ آذار/ مارس ١٩٤٨م، وأقام مقر قيادته في قرية جبع، بين نابلس وجنين. وبعد دخول القاوقجي أُعيد تنظيم الجيش على أساس ثلاثة ألوية: اليرموك الأول، بقيادة محمد صفا؛ اليرموك الثاني، بقيادة أديب الشيشكلي؛ اليرموك الثالث، بقيادة مهدي صالح العاني. كما ظل «الفوج العَلَوي» بقيادة غسان جديد. وفضلاً عن هذه التشكيلات، كانت هناك مجموعات من المتطوعين، مثل «كتائب الإخوان المسلمين» المصرية، التي عملت في النقب والعريش وغزة، بعد أن سمحت لها السلطات المصرية بالتطوع، وزودتها ببعض الأسلحة والضباط للتدريب (شباط/ فبراير ١٩٤٨م). كما كانت هناك مفارز شبه مستقلة: عراقية وحموية وشركسية وإدلبية وأردنية وسورية نظامية ولبنانية وبدوية وحامية عكا ومفرزة مجدل شمس ومفرزة يوغسلافية وسرية لبنانية بقيادة النقيب حكمت علي وسرية الفراتين بقيادة النقيب خالد مطرجي. وعمل مع المتطوعين المصريين أفراد من تونس وليبيا والسودان. كما شكلت جمعية مصر الفتاة مجموعة «القمصان الخضراء».

لقد دخلت وحدات جيش الإنقاذ إلى فلسطين والانتداب البريطاني لا يزال قائماً فيها، ولم تعترض السلطات، التي كانت تعد نفسها للرحيل، على هذا الانتشار العسكري، إذ جاء بناء على تفاهم مع الجامعة العربية. ويستدل من انتشاره أنه تموضع في المناطق المحددة للدولة العربية في مشروع التقسيم. وفي الواقع، فإنه ابتداء من شباط/ فبراير ١٩٤٨م، اعتبرت قيادة الجيش البريطاني جيش الإنقاذ مسؤولاً رسمياً عن الأمن في المناطق التي انتشر فيها، وتركزت مسؤولية الجيش البريطاني في المناطق اليهودية لحمايتها من أي هجوم عربي. وميدانياً، انقسم جيش الإنقاذ إلى ساحتي عمل مستقلتين: المنطقة الوسطى، حيث تمركزت أغلبية الوحدات، بقيادة فوزي القاوقجي؛ والمنطقة الشمالية، حيث عملت عدة وحدات منه ومفارز مستقلة إدارياً وجيش الجهاد المقدس ومجموعات محلية وسواها، بقيادة أديب الشيشكلي. وبقي الأمر كذلك إلى ما بعد دخول الجيوش العربية، إذ أنعم الأمير عبد الله على القاوقجي بلقب «باشا»، وطلب منه الانسحاب، ففعل في ١٧ أيار/ مايو ١٩٤٨م، وسلم مواقعه للجيشين ـ الأردني والعراقي ـ وعاد إلى سورية، ومنها إلى جنوب لبنان، ثم فلسطين في حزيران/ يونيو ١٩٤٨م، فانسحب الشيشكلي، وتولى القاوقجي القيادة الميدانية في الشمال.

لقد بادر فوج اليرموك الثاني ليلة ٢١ ـ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨م بهجوم مفاجىء على مستعمرة يحيعام (جدين) في الجليل الغربي. ونجح جنود الجيش بمساندة محلية قوية من مسلحي القرى المجاورة، بالتسلل إلى داخل سياج الأسلاك الشائكة المحيط بالمستعمرة، ومفاجأة المدافعين عنها، الذين سارعوا إلى التحصن داخل أسوار القلعة الصليبية الضخمة الموجودة هناك. وتدخلت قوات بريطانية، فأوقف الهجوم، لكن المستعمرة ظلت محاصرة حتى ربيع تلك السنة. وقام فوج اليرموك الأول بهجوم مماثل على طيرت تسفي (الزرّاعة)، في غور بيسان ليلة ١٦ ـ ١٧ شباط/ فبراير ١٩٤٨م، وفشل الهجوم بسبب سوء التخطيط والأحوال الجوية. ومرة أُخرى تدخلت القوات البريطانية، وانسحب المقاتلون العرب، لأنهم حملوا تعليمات بعدم الصدام مع الإنكليز. وسقط في المعركة ٣٧ شهيداً. وبعد انتشاره، ركز جيش الإنقاذ على قطع طرق المواصلات بين التجمعات اليهودية، وعزلها، ونجح في ذلك، في القدس والجليل والنقب. وقد وقعت معارك ضارية من أجل السيطرة على الطرق، وخصوصاً في باب الواد، بالقرب من القدس.

وفي آذار/ مارس ١٩٤٨م، تكثفت عمليات الكمائن على طرق المواصلات، شارك فيها إلى جانب جيش الإنقاذ متطوعون محليون، وخصوصاً في منطقتي القدس

والجليل. وخلال الأسبوع الأخير من ذلك الشهر، على سبيل المثال لا الحصر، قتل أكثر من ١٠٠ جندي صهيوني، في خمس قوافل كانت تنقل السلاح والتموين إلى مناطق يهودية معزولة، وهي: عطروت ١٤ قتيلاً وهرطوف ١١ قتيلاً والنبي دانييل ١٢ قتيلاً ويحيعام ٤٦ قتيلاً وخولدة ٢٤ قتيلاً. وكانت مستعمرات غوش عتسيون محاصرة، والطريق إلى القدس مقطوعاً، ومستعمرات الجليل الغربي معزولة.

وفي تلخيص الوضع القتالي، الذي أعده رئيس شعبة العمليات في هيئة أركان الهاغاناه، يغئيل سوكنيك (يادين)، وقُدم إلى بن ـ غوريون (١ نيسان/أبريل ١٩٤٨م)، ورد ما يلي: «يجب أن نذكر أن كل مراحل المعركة حتى الآن أملاها علينا العدو. ولم نتمكن ـ حتى الآن ـ من التأثير على المجرى الاستراتيجي والعملياني للمعركة التي تطورت من أحداث إلى حرب بين قوتين شبه نظاميتين... والحل الوحيد هو أخذ زمام المبادرة العمليانية بأيدينا متطلعين إلى إحراز حسم عسكري ضد العدو.»[٧٢] لقد حققت القوات العربية الانتصار في المعركة على طرق المواصلات، ودافعت حتى تلك اللحظة عن مواقعها بنجاح، ولكنها لم تحقق إنجازات في أعمالها الهجومية على المستعمرات.

لقد أخفق جيش الإنقاذ في الهجوم على يحيعام، وكذلك على طيرت تسفي. وكان الهجوم الكبير على مشمار هعيمك، الذي قاده القاوقجي بنفسه، فاشلاً في النتيجة، إذ استمر عدة أيام من دون جدوى. وتدخلت القوات البريطانية، وفرضت على جيش الإنقاذ الانسحاب، وبالتالي الحؤول دون تواصل قواته مع حامية حيفا، والسيطرة على منطقة مصفاة البترول، التي يحرسها الجيش العربي (الأردني)، بقيادة بريطانية. فعززت الهاغاناه قواتها هناك، واحتلت عدداً من القرى في المنطقة، وأرغمت سكانها على الجلاء عنها. وكذلك، وعلى الرغم من استبسال جنود فوج جبل العرب في معركة رمات يوحنان (هوشة والكساير)، بين شفاعمرو وحيفا، والتي وقعت لمساندة الهجوم على مشمار هعيمك، فإنه لم يفلح في استثمار الفوز الأول، ولم يحقق في يومين من القتال نتائج تذكر.

إلاّ إنه على الرغم من محدودية إنجازات جيش الإنقاذ، فقد حفزت قيادة الهاغاناه على تغيير خطتها، والتسريع في وضع «خطة د» موضع التنفيذ. وهذه الخطة هي تطوير للثلاث التي سبقتها، لناحية الأهداف والمنطلقات وأسلوب القتال، وبالتالي تنظيم القوات بما يتلاءم مع مهماتها. وهي تهدف إلى «مواجهة حالة غزو قوات نظامية

---

(٧٢) «حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

من الدول المجاورة»، وتنطلق من الفرضية «أنه في أثناء تنفيذ الخطة، لن تكون قوات السلطة (البريطانية) موجودة في البلد»، كما لن تكون فيه «قوة دولية قادرة على العمل بصورة فعالة.» وأخذت الخطة بعين الاعتبار احتمال عزل مناطق يهودية، والسيطرة العربية على مناطق الجليل الشرقي والغربي والنقب، والتغلغل في السهل الساحلي في اتجاه قلقيلية ـ طولكرم ـ نتانيا، لعزل المدن الثلاث الكبرى ـ القدس وتل أبيب وحيفا ـ والإضرار بالتموين والخدمات الحيوية الأُخرى، مثل الماء والكهرباء، وكذلك احتمال استخدام أسلحة ثقيلة ومدفعية ميدان ومركبات مدرعة وطائرات، بينما تقوم عصابات محلية بحرب مشاغلة. وبناء عليه، وضعت خطة لمواجهة هذه الاحتمالات، وتطوير الهاغاناه لتكون قادرة على أداء مهماتها.[٧٣]

وعدا قوة الحراسة، وفضلاً عن البلماح، تقرر بناء على الخطة تشكيل ستة ألوية ميدانية هي: ١) غولاني، في الجليل ومرج ابن عامر؛ ٢) كرملي، في حيفا وجوارها؛ ٣) ألكسندروني، في السهل الساحلي؛ ٤) كرياتي، في تل أبيب وجوارها؛ ٥) غفعاتي، في منحدرات جبال القدس الجنوبية الغربية؛ ٦) عتسيوني، في منطقة القدس؛ ٧) شيفع، الذي تشكل لاحقاً، عشية الانسحاب البريطاني. كما تشكلت خدمات طبية وسلاح مدفعية ومدرعات وبحرية وبداية قوة جوية. ونشط عملاء الموساد في شراء السلاح وتهريبه.[٧٤]

أمّا بالنسبة إلى الأعداد في هذه الألوية، فهناك بعض التضارب في المصادر، ولكن النصاب المكتمل لها، وهو ما يؤكده الكثيرون من الخبراء، كان كالتالي:

١ ـ البلماح (الكتائب الضاربة)، وفيها ثلاثة ألوية: يفتاح وهرئيل وهنيغف. وفي كل منها ٢٧٥٠ جندياً، وهو ما يجعل مجموعها ٨٢٥٠.

٢ ـ الألوية السبعة التي شكلت لتنفيذ الخطة د، وفي كل منها ٢٧٥٠ جندياً، فيكون مجموعها ١٩,٢٥٠؛ ويصبح مجموع قوات الميدان (حيس) نحو ٢٧,٥٠٠.

٣ ـ الحاميات المحلية والاحتياط العام (حيم)، الملحقة بقوات الميدان، وتقاتل معها بحسب الحاجة، وعدا ذلك تقوم بأعمال الدفاع والنشاطات الإقليمية. وكانت قد وصلت في خريف سنة ١٩٤٧م نحو ٣٢,٠٠٠، وقسمت إلى كتائب في كل منها ٦٠٠ رجل.

٤ ـ شرطة المستعمرات، التي شكلها البريطانيون، وبلغ عددها في حزيران/

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

يونيو ١٩٤٧م نحو ١٥,٤١٠.

٥ ـ الحرس الشعبي، الذي بلغ عدده ٣٢,٠٠٠.

٦ ـ المنظمات الإرهابية «المنشقة»:

أ ـ إيتسل (الإرغون)، التي وصل عدد أعضائها إلى ما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ بحسب تقرير اللجنة الأنكلو ـ أميركية (١٩٤٦م).

ب ـ ليحي (شتيرن)، وعددها ٢٠٠ ـ ٣٠٠ بحسب التقرير نفسه.[٧٥]

د) العمليات العسكرية في إطار الخطة د

وقد جاء الانتقال المبكر لتطبيق الخطة د، والتحول من الدفاع إلى الهجوم الإقليمي، بهدف السيطرة على مناطق متصلة جغرافياً، قبل الانسحاب البريطاني، بكل ما ينجم عن ذلك من تغييرات في هيكلية الهاغاناه، وزيادة أعدادها وتسليحها، لسببين رئيسيين ـ الأول سياسي والثاني عسكري. فعلى الصعيد السياسي، وقع تحوّل مفاجىء في موقف الدول الكبرى من التقسيم، بعد أن تأكدت من استحالة تنفيذه سلماً، وعدم استعدادها لفرضه بالقوة. أمّا عسكرياً، فقد أدّى دخول جيش الإنقاذ المعركة (آذار/مارس ١٩٤٨م) إلى إيجاد وضع صعب جداً بالنسبة إلى الهاغاناه والاستيطان عامة. فعمدت القيادة الصهيونية إلى تقديم شكوى في مجلس الأمن ضد الدول العربية، مطالبة بتنفيذ التقسيم بالقوة على يد الدول الكبرى، من جهة، وإلى إيجاد واقع عسكري على الأرض، إزاء انسحاب القوات البريطانية، واحتلال مواقعها، استباقاً لدخول الجيوش العربية، من جهة أُخرى. وفي هذه المرحلة، حدثت مناورات ومؤامرات، وعلى أكثر من صعيد، قلبت الأوضاع عشية الانسحاب البريطاني، ووضعت الجيوش العربية لدى دخولها إلى فلسطين أمام أمر واقع صعب، وتضاربت الآراء وتعاكست الخطط وعمت الفوضى واحتُلت مدن وقرى، فرحل أهلها، وبدأت الهزيمة.

وبعد تقديم الشكوى الصهيونية في مجلس الأمن، رفعت لجنة التقسيم إلى المجلس تقريراً يؤكد استحالة العمل وسط العنف، وأنه ليس من سبيل أمام هيئة الأمم إلاّ إرسال جيش دولي إلى فلسطين لتنفيذ التقسيم بالقوة، أو إهماله. وأعلنت دول عدة عدولها عن قرارها السابق بتأييد التقسيم. واتخذ مجلس الأمن قراراً يقضي بأن

---

(٧٥) Khalidi, *op cit.*, pp. 861-863.

تتشاور الدول الخمس الكبرى في وسيلة لتنفيذ التقسيم من دون استعمال القوة. وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٤٨م، سحبت الإدارة الأميركية تأييدها لمشروع التقسيم، واقترحت على مجلس الأمن وضع فلسطين تحت الوصاية، وإعادة القضية إلى هيئة الأمم للنظر فيها على هذا الأساس، ودعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة سياسية وعسكرية بانتظار النتيجة. ووافق مجلس الأمن على المشروع، ورفضته جامعة الدول العربية والوكالة اليهودية، كل لأسبابه الخاصة.

ولم تتحقق الهدنة، بسبب استمرار القوات الصهيونية في تنفيذ الخطة د. واتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية (١٢ نيسان/أبريل ١٩٤٨م)، في اجتماعها بدمشق، قرار «الزحف على فلسطين» في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م. واشتكت الوكالة اليهودية لمجلس الأمن، فأصدر في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٨م قراراً دعا فيه جميع الأشخاص والمنظمات إلى وقف العمليات العسكرية والعنف. وأخيراً بادرت الجمعية العامة، قبل انتهاء الانتداب بيوم واحد، إلى قبول اقتراح الولايات المتحدة بتعيين وسيط دولي للعمل مع لجنة الهدنة (من قناصل أميركا وبلجيكا وفرنسا في القدس)، وإيقاف لجنة التقسيم عن العمل. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٨م، أي بعد الانسحاب البريطاني، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، تمّ تعيين الكونت فولك برنادوت من السويد، وسيطاً دولياً، لكن ساحة الفعل كانت في موقع آخر ـ المعركة العسكرية.

ففي ١ نيسان/أبريل ١٩٤٨م، عُقد في منزل بن ـ غوريون (تل أبيب) اجتماع ضم جميع قادة الهاغاناه لتدارس الوضع، بعد اتضاح أن أسلوب مرافقة القوافل على الطرق الرئيسية لم يصمد في الاختبار العملي. وتقرر حشد ١٥٠٠ جندي لفتح الطريق إلى القدس. وكلف قائد لواء غفعاتي، شمعون أفيدان بقيادة العملية، التي أُطلق عليها اسم نحشون.[٧٦] وفي التمهيد لها، جرت عمليتان خاطفتان ـ القسطل واللد. وفي القسطل، التي كانت تحتلها قوات الجهاد المقدس، وقعت معارك ضارية، واحتلت الهاغاناه القرية، ثم استعادتها القوات العربية، واستشهد فيها عبد القادر الحسيني، فاحتلتها الهاغاناه ثانية، وفتح الطريق إلى القدس موقتاً، ثم قطع ثانية، بعد دخول الجيش الأردني، واستسلم الحي اليهودي في القدس القديمة، كما جرى اجتياح غوش عتسيون، وبقيت القدس محاصرة. وفي اللد، نجحت مجموعة بالتسلل إلى مقر قيادة حسن سلامة، ونسفته، لكنه لم يكن في الموقع. وفي النتيجة، يمكن اعتبار عملية نحشون فاشلة، لأنها لم تحقق الهدف النهائي لها بفك الحصار عن

(٧٦) «حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧.

القدس. وكذلك فشلت عملية هرئيل (١٥ نيسان/أبريل ١٩٤٨م)، التي كانت استكمالاً لعملية نحشون، باحتلال منطقة اللطرون، وفتح الطريق إلى القدس. وظلت القدس نقطة الضعف الرئيسية للهاغاناه.

وفي مشمار هعيمك (٤ ـ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨م)، فشل جيش الإنقاذ باحتلال المستعمرة، واستطاع اللواءان ـ ألكسندروني وكرملي ـ احتلال عدد من قرى مرج ابن عامر الغربي وترحيل سكانها. وكذلك فشل جيش الإنقاذ في استثمار الفوز في معركة هوشة والكساير (رمات يوحنان). وشكلت الإنجازات التي حققتها الهاغاناه في هذه المعارك، إضافة إلى النجاح الموقت في عملية نحشون، وما عقبها في «مذبحة دير ياسين»، منعطفاً عسكرياً. ومنذ ٨ نيسان/أبريل ١٩٤٨م بدأت المعركة على طبرية. وفي ليلة ١٣ ـ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٨م وقعت «مجزرة ناصر الدين» ـ القرية الصغيرة بجوار طبرية ـ عبر عملية خداع، قام بها أفراد عصابتي الإرغون وشتيرن. فدخلوا القرية وقتلوا أغلبية سكانها، ودمروا بيوتها. وفي الليلة نفسها جرى تعزيز القوات الصهيونية في الحي اليهودي المحاصر في الجزء القديم من طبرية. واشتدت المعارك في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٤٨م، واحتلت طبرية في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨م، وأعلن قائد لواء غولاني إقامة «حكم عبري مستقل في المدينة»، ورحل سكانها العرب.

وبعد معركتي مشمار هعيمك ورمات يوحنان، أصبحت مدينة حيفا ـ ميناء فلسطين الأكبر ـ معزولة، وفيها تفوق كبير للقوات الصهيونية على الحامية المحلية التي تعززها سرية لبنانية بقيادة النقيب أمين عز الدين. وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٨م أخطر الجنرال ستوكويل، قائد حيفا البريطاني، العرب واليهود، أن قواته ستنسحب، وتتجمع في منطقتي الميناء والكرمل الغربي. فبادرت الهاغاناه إلى الهجوم على الأحياء العربية من ثلاثة محاور، بعد أن مهدت لذلك بقصف عنيف. وقاتلت الحامية العربية ببسالة، إلاّ إن الذعر أصاب السكان، وبدأت موجة من الرحيل عن المدينة، وغادرها معظم سكانها، باستثناء نحو ٣٠٠٠. ولم يستطع الجيش العربي الأردني، المرابط في منطقة مصفاة البترول (آي. بي. سي.) تقديم المساعدة للمدينة. فسقطت، وكانت الثانية خلال أسبوع، وأعلنها موشيه كرمل، قائد لواء كرملي، مدينة تحت «الحكم العبري المستقل»، السلطة الوحيدة فيها.

وفي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٤٨م، صدرت الأوامر بتنفيذ عملية حَميتس، لاحتلال يافا وجوارها، إلاّ إنها تأجلت بسبب هجوم إيتسل عليها، وتدخل القوات البريطانية. وكلفت بالعملية ثلاثة ألوية، ألكسندروني وكرياتي وغفعاتي، بقيادة دان إبشتاين

(إيبن)، قائد ألكسندروني. وبدأت العملية عند منتصف ليل ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٨. وقاتلت كتيبة أجنادين من جيش الإنقاذ، بقيادة ميشيل العيسى (فلسطيني)، معركة شرسة ضد لواء غفعاتي، الذي كان احتل تل الريش، فطردته الكتيبة، مكبدة إياه خسائر كبيرة، ٣٣ قتيلاً، ونحو ١٠٠ جريح، كما استولت منه على أسلحة كثيرة تركت في أرض المعركة، حين هرب أفراد اللواء. ووقعت معارك شديدة في المناطق الأُخرى، إلاّ إن القتال توقف بسبب تدخل القوات البريطانية. وجراء القصف العنيف، بدأ السكان بالرحيل، وبقي في يافا نحو ٥٠٠٠ شخص عند احتلالها في ١٣ أيار/ مايو ١٩٤٨م، وأُعلنت منطقة عسكرية، يحظر على المدنيين دخولها.

بعد السيطرة على يافا، توجهت القيادة الصهيونية مرة أُخرى نحو القدس، ووضعت خطة لإسقاط المدينة، في عملية يبوسي، تتم عبر الهجوم من ثلاثة محاور ـ النبي صموئيل من الشمال وأريحا من الشرق، وطريق بيت لحم من الجنوب. وعُيّن يتسحاق ساديه (قائد البلماح) قائداً للعملية. وفي ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٨م وقع الهجوم على النبي صموئيل، لكنه فشل، وتكبد المهاجمون خسائر كبيرة (٣٥ قتيلاً، بمن فيهم قائد المحور، شموئيل بوزننسكي). وفي ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٤٨م تحرك البلماح على حي الشيخ جراح، من دون أن يحقق نتائج تذكر. وكذلك كان الحال (٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٨م) في منطقة القطمون. ولمّا فشلت الخطة، عادت قيادة الهاغاناه للعمل على فتح طريق القدس من منطقة اللطرون. ووضعت خطة عملية مكابي يشارك فيها البلماح ولواء غفعاتي، واستمرت من ٧ إلى ١٣ أيار/ مايو ١٩٤٨م لكنها فشلت في النهاية. وانتظرت قيادة الهاغاناه خروج القوات البريطانية من القدس، بينما انتظرت القوات المحلية وجيش الإنقاذ دخول الجيش الأردني. واستغلت الهاغاناه الفرصة، وقامت بعملية كلشون، وسيطرت على القدس الجديدة، وحاولت احتلال المدينة في عملية شفيفون، لكنها فشلت، ودارت معارك عنيفة مع الجيش الأردني، وانقسمت القدس حتى سنة ١٩٦٧، وظلت الطريق إليها مقطوعة من الغرب حتى الهدنة (حزيران/ يونيو ١٩٤٨م).

وفي الجليل، كانت قوات جيش الإنقاذ والفصائل المحلية بقيادة أديب الشيشكلي. وكان الحي اليهودي في مدينة صفد محاصراً، والمستعمرات في الجليلين ـ الغربي والشرقي ـ في جيوب معزولة. وبدأ البريطانيون بالانسحاب من صفد في ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٨م، ومعه بدأت عملية يفتاح، التي كُلف قائد البلماح، يغآل ألون، بقيادتها. وفي ٣ أيار/ مايو ١٩٤٨م، جرى احتلال المنطقة بين الجاعونة ومجرى نهر الأردن، في عملية مَطْأَطي (مكنسة). وفي فجر ٦ أيار/ مايو

١٩٤٨م، بدأت معركة صفد، بهجوم يقوده موشيه كالمان، وصُدّ بعد أن تكبد ٦ قتلى. وعاودت الهاغاناه الهجوم فجر ١١ أيار/مايو ١٩٤٨م، واحتُلت المدينة بعد معارك ضارية، وانسحاب جيش الإنقاذ من مواقعه فيها وبجوارها، واحتُل عدد من القرى في المنطقة.

وفي هذه الأثناء، جرت عملية غدعون، في منطقة بيسان، انتهت إلى احتلال المدينة (١٢ أيار/مايو ١٩٤٨م). كما جرت عملية بَراك في النقب (١٢ أيار/مايو ١٩٤٨م)، واحتُلت قرية برير ودمرت، لكن العملية توقفت بسبب دخول القوات المصرية إلى فلسطين. وفي الجليل الغربي، كانت مستعمرة يحيعام لا تزال محاصرة منذ الهجوم عليها في بداية السنة. ومستعمرات حانيتا وإيلون ومتسوبا، وكذلك مدينة نهريا، معزولة، والطريق إليها مقطوع عند عكا. ووقعت عملية بن عمي في الفترة ٨ ـ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م، سقطت فيها عكا، والقرى العربية إلى الشمال منها، وصولاً إلى الحدود اللبنانية. وفي الشرق توقفت العملية في الجليل الأعلى الغربي، على مشارف قرية معليا، التي ظلت في خط الدفاع الأول حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م، عندما سقطت في نهاية الحروب.

وهكذا، وعشية الانسحاب البريطاني من فلسطين، وبالتالي دخول الجيوش العربية إليها (١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م)، كانت الهاغاناه تسيطر على رقاع متعددة في البلاد، تضم أغلبية المستعمرات اليهودية والمدن الرئيسية، وهي كالتالي: ١) من المطلة إلى طيرت تسفي (الزراعة) في غور الأردن الشمالي والحولة؛ ٢) من معوز حاييم في غور الأردن حتى حيفا، بما يضم مرج ابن عامر؛ ٣) السهل الساحلي من حيفا حتى رأس الناقورة؛ ٤) السهل الساحلي من حيفا حتى نير عام في النقب الشمالي. وكانت منطقة القدس معزولة، وكذلك نقاط الاستيطان في النقب، وجنوب البحر الميت (سدوم). ومع ذلك، وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨م، أعلن دافيد بن ـ غوريون، أمام قيادة العمل الصهيوني، قيام «إسرائيل» في اجتماع عُقد لهذه الغاية في قاعة متحف مدينة تل أبيب. وبعد عشر دقائق من إعلان قيامها، اعترف بها الرئيس الأميركي، هاري ترومان، بينما الأمم المتحدة تناقش مشروع قرار أميركي، بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وتتالت الاعترافات الدولية بها. وبينما كان المندوب السامي يعلن نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، أذاعت الحكومات العربية بيانها في تسويغ دخول جيوشها إليها، وبدأت تلك الجيوش تعبر الحدود من كل ناحية.

هـ) دخول الجيوش العربية المعركة

في بيانها المطول بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨م، سوغت الدول العربية دخولها المعركة في فلسطين كالتالي: «الآن وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين من دون أن تنشأ فيها سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم.. رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة إلى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون إلى بلادهم وحقناً للدماء.»(٧٧) وأكد البيان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الأمر الذي حرم منه. وعرض مراحل الصراع بشأن فلسطين، والعدوان الصهيوني على العرب، وما نجم عنه من مجازر واحتلال للقرى والمدن وتشريد للسكان. وأشار إلى التهديد الذي يتعرض له أمن الدول العربية، جرّاء قيام الكيان الصهيوني بصورة غير شرعية، وتقصير الدول الكبرى والأمم المتحدة في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. وأكدت الدول العربية اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال، ورأيها «أن الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادىء الديمقراطية يتمتع سكانها بالمساواة التامة أمام القانون، وتكفل للأقليات فيها جميع الضمانات المقررة في البلاد الديمقراطية الدستورية وتصان الأماكن المقدسة وتكفل حرية الوصول إليها.»(٧٨)

وكان دخول جيوش خمس دول عربية إلى فلسطين في آن معاً، بغض النظر عن تأهبها، المنعطف الأخطر على الهاغاناه في حرب ١٩٤٨. فمع أن ميزان القوى العسكري ظل مائلاً إلى جانب القوات الصهيونية، وكذلك أفضلية تموضعها الاستراتيجي من حيث الانتشار، إلاّ إن مواجهة خمسة جيوش في الوقت نفسه، وضعت الهاغاناه في حالة الدفاع. وقررت قيادتها امتصاص الاندفاعة العربية الأولى، وتثبيت الخطوط، ثم التحوّل إلى الهجوم، ضمن خطة استفراد كل جبهة على حدة، وتركيز القوة لمواجهة الوضع فيها، ثم الانتقال إلى جبهة أُخرى. واستطاعت الهاغاناه أن تحقق خطتها، وأساساً لغياب خطة مضادة منسقة بين الجيوش العربية. ومع ذلك، كان شهر القتال الأول هو الأصعب على الهاغاناه في الحرب، إذ كانت المبادرة بأيدي الجيوش العربية، وبصورة عامة، لم تقم الهاغاناه بالمبادرة إلى الهجوم إلاّ في حالات قليلة، وباءت جميعها تقريباً بالفشل. وكان الملك عبد الله قد تولى القيادة العامة

---

(٧٧) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

للجيوش العربية، تساعده هيئة أركان شكلية، وكان مستشاره الفعلي، قائد الجيش الأردني، الجنرال البريطاني جون باغوت غلوب. وعمل كل جيش بمفرده، وأشرفت عليه حكومته، كما تولت هي تزويده بصورة منفردة.

وبغض النظر عن قلة أعدادها، وسوء تسليحها، وضعف تدريبها، فقد وضعت لهذه الجيوش خطة عامة، كانت تفتقد عنصر التنسيق في تنفيذها، واقتصرت على تحديد مهمات عامة كالتالي:

١ ـ **الجيش اللبناني**، ١٠٠٠ مقاتل بقيادة الزعيم فؤاد شهاب، يحتشد في رأس الناقورة، ويتقدم على طريق الساحل، يحتل نهريا، ويواصل تقدمه إلى عكا.

٢ ـ **الجيش السوري**، ١٨٧٦ مقاتلاً، بقيادة العقيد عبد الوهاب الحكيم، يحتشد في منطقة بانياس وبنت جبيل، ويتحرك في اتجاه صفد ـ الناصرة ـ العفولة.

٣ ـ **الجيش العراقي**، ٢٥٠٠ مقاتل، بقيادة الزعيم محمد الزبيدي، يحتشد في منطقة إربد، ويعبر نهر الأردن نحو غور بيسان، ويتقدم في اتجاه العفولة.

٤ ـ **الجيش الأردني**، ٤٥٥٠ مقاتلاً، بقيادة الجنرال غلوب، وكُلف بدفع لواء نحو نابلس، بينما يتقدم الآخر نحو باب الواد، ويتقدم اللواءان بعد ذلك لاحتلال الخضيرة ونتانيا، فتنشطر القوات الصهيونية إلى شطرين.

٥ ـ **الجيش المصري**، ٥٠٠٠ مقاتل، بقيادة اللواء أحمد علي المواوي، ويجتاز الحدود في رتلين ـ أحدهما من رفح، والثاني من العوجا ـ ويتقدم لاحتلال المجدل وبئر السبع.

إلاّ إنه إزاء إصرار القائد العام، الملك عبد الله، وبناء على توصية الجنرال غلوب جرى تعديل على هذه الخطة في ١٣ أيار/مايو ١٩٤٨م، أي قبل الهجوم بيومين. وقد أربك هذا التعديل مهمات الجيوش، ومحاور عملياتها، الأمر الذي يضع علامة استفهام على المغزى منه، وبالتالي على وحدة هدف دخول الجيوش العربية إلى فلسطين. وفي الخطة المعدلة، انتقل محور عمليات الجيش السوري إلى جنوبي بحيرة طبرية، وبقي الجيش اللبناني وحده في الشمال، ونقل محور عملياته شرقاً إلى المالكية، وأصبحت وجهته صفد. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجيش العراقي، الذي انتقل محور عملياته إلى الجنوب بمحاذاة الجيش الأردني، في منطقة جنين. أمّا جيش الإنقاذ العامل في منطقة عمليات الجيشين ـ الأردني والعراقي ـ فطلب منه الانسحاب، وتحرك شمالاً إلى محور عمليات الجيش اللبناني، وظل هناك إلى آخر الحرب، بقيادة القاوقجي.

ويمكن تقسيم وقائع حرب ١٩٤٨ على الجبهات المتعددة إلى أربع مراحل:

١ ـ مرحلة القتال الأولى، من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م إلى ١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨م.
٢ ـ الهدنة الأولى، من ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨م إلى ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨م.
٣ ـ مرحلة القتال الثانية، من ٩ تموز/يوليو ١٩٤٨م إلى ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٨م.
٤ ـ الهدنة الثانية، من ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨م إلى ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩م.

وفي مرحلة القتال الأولى، حققت الجيوش العربية، كل منها على جبهته، ما يلي:

الجبهة السورية: بعد التعديل بالمهمات، انتقل لواء المشاة الأول السوري من الجنوب اللبناني (١٤ أيار/مايو ١٩٤٨م)، إلى جنوب بحيرة طبرية، مروراً بدمشق فالجولان، وفي صباح ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م، قامت كتيبتان منه بالهجوم على سمخ، لكنهما فشلتا باحتلالها. وعاود اللواء الهجوم عليها في ١٨ أيار/مايو ١٩٤٨م، واحتلها، مهدداً بذلك مستعمرة دغانيا. وقام هذا اللواء بمحاولتين على مستعمرتي دغانيا (أ) ودغانيا (ب)، باءتا بالفشل. وبعد محاولة أولى فاشلة على مستعمرة مشمار هيردين، وأُخرى على مستعمرة دان، نجح اللواء السوري الثاني باحتلال مشمار هيردين، وكذلك سقطت مستعمرتا شاعر هغولان ومسادا (١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨م).

الجبهة اللبنانية: تحركت القوات اللبنانية في اتجاه المالكية، لتجد القوات الصهيونية قد سبقتها إليها (١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م)، إلاّ إن القوات اللبنانية استعادت المالكية وقدس، ثم احتلتها القوات الصهيونية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨م، ثم ما لبثت قوة مشتركة لبنانية ـ سورية ـ جيش الإنقاذ، أن استعادتها في ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨م.

الجبهة العراقية: في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م، تقدمت القوات العراقية من منطقة إربد في اتجاه مستعمرة غيشر، واحتلت مشروع الكهرباء (روتنبرغ) في نهرايم، لكنها فشلت باجتياز النهر. ولم يكن الملك عبد الله يرغب في إلحاق الأذى بالمشروع، الذي كانت الشركة المالكة تدفع له رسوماً على استثماره. وانتقل الجيش العراقي

جنوباً، وعبر عن طريق جسري أللنبي ودامية، وتوجه إلى نابلس، ومنها إلى منطقة طولكرم، فأصبح على بعد ١٠ كلم من نتانيا، حيث اصطدم بالقوات الصهيونية، وتوقف. في المقابل، قامت تلك القوات بهجوم على جنين، فاحتلت المدينة وعدة قرى (٢٨ أيار/مايو ١٩٤٨م) فقام الجيش العراقي بهجوم مضاد وطرد القوات الصهيونية من جنين ومحيطها.

الجبهة الأردنية: فجر ١٢ أيار/مايو ١٩٤٨، بدأت القوات الأردنية، يساندها متطوعون محليون بهجوم واسع على كتلة مستعمرات غوش عتسيون. وبعد معارك ضارية استمرت يومين، استسلم المستوطنون، بعد خسائر كبيرة يوم إعلان قيام إسرائيل. ووقع ٣٢٠ منهم بالأسر، ظلوا في المفرق (الأردن) إلى حين توقيع الهدنة الإسرائيلية ـ الأردنية (شباط/فبراير ١٩٤٩م). وفي صباح ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م، أصدر الجنرال غلوب أوامره للجيش الأردني بعبور جسر أللنبي والانتشار في مناطق واقعة داخل الجزء المخصص للدولة العربية في مشروع التقسيم. وتحركت الآليات الأردنية بسرعة نحو القدس، واحتلت وحدة منها مستعمرة عطروت (شمال القدس)، وبعدها مستعمرة نفي يعقوف. لكن المعارك العنيفة دارت داخل المدينة، وعلى مداخلها الجنوبية والغربية، وصولاً إلى باب الواد واللطرون.

وانتهت المعارك العنيفة داخل القدس إلى تقسيمها لشطرين ـ البلدة القديمة بيد الجيش الأردني، والحديثة بيد الهاغاناه، واستسلم الحي اليهودي في البلدة القديمة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٨م. وقام لواء أردني في ١٧ أيار/مايو ١٩٤٨م باحتلال منطقة اللطرون، فأصبح على مسافة ٣٠ كلم من تل أبيب، وقطع الطريق منها إلى القدس، التي حوصرت مجدداً. كما دخلت وحدة أردنية مدينة بيت لحم واستولت القوات الأردنية على معامل البوتاس شمالي البحر الميت وعلى مستعمرة بيت هعرفاه، التي رحل سكانها إلى سدوم (جنوبي البحر الميت). وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٤٨م، احتلت القوات الأردنية محطة ضخ المياه قرب بيتح تكفا، وصدت في اليوم التالي هجوماً معاكساً، وأصبح الوضع هناك يهدد تل أبيب، فتوقف.

الجبهة المصرية: هاجمت القوات المصرية مستعمرة كفار داروم، بينما كانت تتقدم في اتجاه غزة، وفشل الهجوم باحتلالها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نيريم. إلاّ إن القوات المصرية احتلت عراق سويدان، النقطة الاستراتيجية المهمة، وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٨م، سقطت مستعمرة ياد مردخاي في يدها. كما تقدمت كتيبة نحو

المجدل وتموضعت فيها. وبذلك سيطرت القوات المصرية على الطريق المؤدية إلى المستعمرات في الجنوب. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨م، تحرك اللواء المصري الثاني إلى أسدود، واحتل مواقع شماليها، وتخندق هناك بعد أن اصطدم بتعزيزات صهيونية، جاءت من منطقة رحوفوت لصدِّ الهجوم، الذي أصبح على بعد ٣٢ كلم من تل أبيب، الأمر الذي خفف الضغط على القوات الأردنية في منطقة اللد والرملة.

أمّا الرتل المصري الثاني، الذي أخذ الطريق الداخلي في اتجاه بئر السبع، فكان يتقدم بسرعة ومن دون مقاومة. فدخل بئر السبع بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٨م، وتابع تقدمه، فوصلت طلائعه إلى بيت لحم، حيث التقى مع الوحدات الأردنية، بينما كانت قوات الفدائيين المصريين (الإخوان المسلمين) قد وصلت إلى مسافة ٧ كلم جنوبي القدس، فأدّى ذلك إلى حدوث توتر مصري ـ أردني، أثّر في مجرى الحرب، واستفاد منه العدو.

وفي ليل ٢ ـ ٣ حزيران/يونيو ١٩٤٨م، قامت القوات الصهيونية بهجوم على أسدود لتدمير اللواء المصري، بعد أن قصفته بالمدفعية الجديدة التي تسلمتها للتوِّ من أوروبا، وكذلك بالطيران الذي وصل حديثاً، وكان يعمل بطواقم من متطوعين جاؤوا من الخارج أيضاً. وفشل هذا الهجوم على محوريه ـ الشمالي والجنوبي ـ بفعل صمود الجنود المصريين، الذين توقعوا الهجوم، وتصدوا له في الوقت الملائم، وأنزلوا بالمهاجمين خسائر كبيرة اضطرتهم إلى الانسحاب. ومع ذلك، فهذا الهجوم جعل اللواء المصري يتحول إلى الدفاع، ويتخندق شمالي أسدود، ولم يحاول التقدم شمالاً في اتجاه تل أبيب. وبدلاً من ذلك، توجهت القوات المصرية لتأمين التواصل بين رتليها، فتم احتلال مستعمرة نتسانيم، وفشل الهجوم على نغبا، ومع ذلك، وقبل الهدنة الأولى، كانت القوات المصرية قد عزلت النقب تماماً، ولاحقاً أُخليت مستعمرة كفار داروم.

و) الهدنة الأولى

لم تكن الجيوش العربية بحاجة إلى هدنة، والقطاعات المشاركة منها في الحرب كانت صغيرة، وفي الإمكان تعزيزها أو تبديلها وتسليحها، لو توفرت الجدية في تطبيق الأهداف المعلنة لدخولها إلى فلسطين. ولكن الهدنة كانت ضرورة حيوية للقوات الصهيونية، إذ في مواجهة خمس جبهات مفتوحة، تأخذ الجيوش العربية فيها زمام المبادرة، وجدت تلك القوات نفسها في موقع الدفاع، وبالتالي تشتيت القوى،

الأمر الذي يتنافى مع «خطة د»، المعتمدة للوصول إلى الهدف الصهيوني المرحلي بإقامة إسرائيل، وذلك بعد إعادة ترتيب هيكلية الهاغاناه لتصبح «جيش الدفاع الإسرائيلي»، بكل ما ينجم عن ذلك شكلاً ومضموناً. وبغض النظر عن الأسباب الذاتية الموجبة لذلك، فإن قبول الدول العربية بالهدنة، استجابة لقرار مجلس الأمن، وضغط الدول الكبرى، كان بمثابة الاعتراف بالأمر الواقع، التقسيم، على أقل تقدير. لقد أعلنت القيادة الصهيونية قيام إسرائيل، واعترفت بها الدول الكبرى وغيرها، وبالتالي فإن تطور الأحداث اللاحقة للتعامل مع هذا الواقع على أساس التهادن معه، كان لا بدّ من أن يخدم تكريسه. وعلى افتراض صدقية البيانات العربية العلنية، فإن القبول بالهدنة كان ينذر بعواقب وخيمة.

لقد أرادت القيادة الصهيونية الهدنة لالتقاط الأنفاس، وتلافي الثغرات التي كشفها الهجوم العربي، وذلك عبر توفير المستلزمات، البشرية والمادية، وخصوصاً التسليحية، لتطبيق خطة د. فعلى الصعيدين ـ السياسي والعسكري ـ وعلى المستويين ـ الاستراتيجي والتكتيكي ـ كانت الهدنة في مصلحة إسرائيل، وضد العرب. وقبل دخول الجيوش العربية المعركة، كانت إسرائيل في موقع الهجوم ـ السياسي والعسكري ـ أمّا بعده، فقد تحولت أداتها العسكرية إلى الدفاع، وبناء عليه، سعت للهدنة لترتيب أوضاعها، وللانتقال إلى الهجوم العسكري، بما يتلاءم وخطها السياسي. في المقابل، كان الموقف العربي في حالة الدفاع السياسي بعد قرارات الأمم المتحدة، وجاء الهجوم العسكري ليفتح أمام الدول العربية المجال للانتقال إلى الهجوم السياسي، لكنها بقبولها الهدنة أضاعت الفرصة، فأصبحت في موقع الدفاع ـ سياسياً وعسكرياً. وتحولت إسرائيل إلى الهجوم السياسي استناداً إلى «الشرعية الدولية»، ثم العسكري بعد الهدنة، بينما تحولت الجيوش العربية من المبادرة الهجومية، إلى المرابطة الدفاعية، في خطوط قريبة من خطوط التقسيم، ما عدا الجبهة المصرية التي عزلت النقب، الذي كانت إسرائيل تطمع فيه. ولما أصبحت الجيوش العربية مرابطة، سهل الاستفراد بكل منها على حدة.

وما دامت القيادة الصهيونية لم تتراجع عن هدفها السياسي بإقامة الدولة اليهودية، فقد كان طبيعياً أن تستغل الهدنة، بغض النظر عن شروطها، للتقدم نحو أهدافها. وفي الواقع، فإن قبولها للهدنة كان مشروطاً باعتبار إسرائيل قائمة فعلاً، وبالتالي كان قبول الحكومات العربية بالهدنة، اعترافاً ضمنياً بذلك. وفي الهدنة التي حددت بأربعة أسابيع، قابلة للتجديد، استطاعت إسرائيل أن تحوّل الهاغاناه إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، كما أراد بن ـ غوريون، واستقدمت المتطوعين اليهود من بلادهم

المتعددة مع التركيز على النوعية والكفاءة القتالية. وبثت عملاءها في دول كثيرة لشراء الأسلحة المتنوعة ـ الطائرات والدبابات والمدفعية.. إلخ. وكانت «الصفقة التشيكية»، من حيث الكم والنوع، هي الأكبر والأجود، وتمت بإيحاء من الاتحاد السوفياتي، بما يتناقض مع بنود الهدنة المعلنة.

واستنفرت القيادة الصهيونية مؤسساتها وأنصارها لجمع الأموال، وجندت طاقاتها للعمل السياسي، في الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي، وقبلت بالهدنة، والوساطة التي عُيّن فولك برنادوت للقيام بها. ولما استنفدت أغراضها من مهمته، اغتالته بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨م في القدس. وبقبول الجامعة العربية الهدنة، دخلت حيز التطبيق العملي في ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨م. وبينما الوسيط الدولي يعمل لوقف القتال، كانت القيادة الصهيونية تعد لاستغلال الهدنة لاستئنافه. وقد وصف أحد قادة الهاغاناه الهدنة أنها «نزلت علينا كالندى من السماء.» وبعد سريان مفعول الهدنة، عقدت القيادة العسكرية الإسرائيلية اجتماعاً، وكان تقديرها أن الهدنة جاءت في الوقت الملائم، «فقد كانت الوحدات متعبة وخائرة القوى. وكانت الخسائر في كتائب سلاح المشاة عالية جداً. وكان من الضروري منح الرجال فترة استجمام لاسترداد القوى. كما كان من الضروري إرسال تعزيزات للكتائب.»[٧٩]

وفي ختام المناقشات، لخص بن ـ غوريون الوضع بقوله: «إننا قمنا بعمل جبار في الأسابيع الأربعة السابقة، لكن العدو أحرز في أثنائها نقاط تفوق معينة. وإذا استؤنف القتال، وينبغي الافتراض أنه سيستأنف، فسندخل معركة الحسم.» ومن أجل الحسم، وضع بن ـ غوريون خطته لاستغلال الهدنة من أجل: ١) إرسال التموين إلى القدس؛ ٢) وقف النزوح من القدس؛ ٣) رفع مستوى التدريبات والانضباط في الجيش، وإعادة تنظيم بنيته ـ إنشاء قيادات جبهات.. إلخ، وزيادة الإنتاج الحربي؛ ٤) رفع مستوى الجهد القتالي للاستيطان برمته.[٨٠]

ز) مرحلة القتال الثانية

بعد الهدنة، قدم برنادوت مشروعاً توفيقياً لم يقبل به أحد، فأصدر أوامره إلى المراقبين على الهدنة بالانسحاب من مواقعهم بتاريخ ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨م، فانتهت

---

(٧٩) «حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧١.

(٨٠) المصدر نفسه.

الهدنة واستؤنف القتال، الذي كانت القيادة الصهيونية تنتظره لتطبيق خطتها، مستغلة حالة الإرباك في الصف العربي، والجمود على جبهات القتال. وبدأت فترة من القتال استمرت عشرة أيام (٩ ـ ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨م)، على جميع الجبهات. وكانت القيادة الصهيونية قد أعادت ترتيب قواتها العسكرية، واستوعبت صنوفاً جديدة من السلاح، وبكميات كبيرة، وانطلقت بالهجوم مستغلة وضع الجبهات العربية الراكد. وكان واضحاً لتلك القيادة أنها لا تستطيع العمل على جميع الجبهات معاً، فحددت هدفها لضرب أضعف الحلقات، جيش الإنقاذ الذي انتشر في الجليل الأعلى والغربي، وأخطر الجيوش بحسب تقديرها أي، الجيش السوري. ومع ذلك، فقد بادر الجيش المصري للعمل فتصدت له القوات الإسرائيلية. ووضعت خطة باروش لتصفية رأس الجسر السوري في مشمار هيردين (٩ تموز/ يوليو ١٩٤٨م)، بهجوم على ثلاثة محاور. لكن الجيش السوري، الذي كان في حالة تأهب، أحبط الهجوم، خلال يومين من القتال الضاري. وعاودت القوات الإسرائيلية الهجوم في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٤٨م، لكنها اضطرت إلى التراجع أمام صمود القوات السورية في مواقعها، وحالة التأهب التي ووجه بها المهاجمون لدى انطلاقهم لتنفيذ العملية. وبعدها تحول الموقف هناك إلى حرب مواقع، وعمليات إغارة متبادلة.

وانتهز الجيش العراقي الفرصة (١٠ تموز/ يوليو ١٩٤٨م)، وقام بهجوم على خطوط القوات الإسرائيلية شمال جنين، فاخترقها واضطر تلك القوات إلى الانسحاب بعيداً عن المدينة، إلى الخط الذي ظل ثابتاً حتى سنة ١٩٦٧. وكذلك قام جيش الإنقاذ بهجوم على مستعمرة الشجرة (إيلانا)، التي تتحكم بمفصل استراتيجي مهم شمال الناصرة. وانضمت إلى الجيش وحدات من القرى العربية، واستمرت المعركة أكثر من أسبوع، ولم تسقط المستعمرة. وبينما جيش الإنقاذ يركز جهده، بالهجوم تلو الآخر على الشجرة، قامت قوات إسرائيلية بهجوم على الجليل الغربي، فصُدت في معارك عنيفة على مشارف مجد الكروم ومعليا، إلاّ إنه تم اختراق الجبهة في شفاعمرو. ومن هناك تحركت قوة مؤللة في اتجاه الناصرة، بينما تحركت قوة أُخرى من نهلال (في مرج ابن عامر)، وأطبقت على المدينة في عملية ديكل بتاريخ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٤٨م. وبعد سقوط الناصرة، انهار الجليل الأسفل عملياً، بينما ظل الأعلى صامداً.

وفي جبال الكرمل، وحتى بعد سقوط حيفا وضواحيها، وكذلك الطريق الساحلي، صمدت القرى العربية بقواها الذاتية. وفي مرحلة القتال الثانية، سقطت طيرة الكرمل (١٦ تموز/ يوليو ١٩٤٨م)، إلاّ إن مثلث جبع وعين غزال وإجزم ظل

صامداً، على الرغم من الهجمات المتكررة عليه. وكان بدوره قد استغل الهدنة لتحصين المواقع على الطرق المؤدية إليه. وانتهزت القوات الإسرائيلية الهدنة الثانية (١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨م) لمهاجمتها، تحت يافطة عملية شوطير (الشرطي)، ادعاء بأنها عملية داخلية ضد متمردين في الدولة اليهودية (٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٨م). وصمدت المقاومة المحلية في تلك القرى، وصدت خلال يومين متواصلين من القتال هجمات متعددة، مكبدة العدو خسائر كبيرة، وفرضت عليه الانكفاء عن الهجوم الأرضي. لكن هذه القرى راحت تتعرض لقصف متواصل بعيد المدى، الأمر الذي اضطر رجال المقاومة إلى الانسحاب منها بسلاحهم، والتحاقهم بالقوات العراقية في منطقة جنين، واستُكمل احتلال الكرمل.

وفي الجبهة الوسطى، ضد الجيش الأردني أصلاً، خططت القيادة الإسرائيلية لعملية داني، وتحددت أهدافها كالتالي:

«أ) إزالة التهديد عن منطقة تل أبيب من جانب قوات الفيلق المعسكرة في الرملة ـ اللد ـ اليهودية وذلك بإبادة العدو في هذا القطاع.

«ب) توسيع الممر إلى القدس الذي نشأ بفضل طريق 'بورما' وبفضل احتلال قرى العدو في كل القطاع الواقع شرقي اللطرون.

«ج) إيقاف الضغط على القدس عن طريق إشغال الفيلق في كل القطاع الممتد من الرملة إلى القدس.

«وبصورة عامة، أخذ زمام المبادرة من يد العدو في هذا القطاع وإلحاق الضرر به وإلغاء تفوقه الطوبوغرافي.»(٨١)

وحشدت للعملية قوات كبيرة، من أنواع متعددة، وعين قائد البلماح، يغآل ألون قائداً لها، واتخذ مقر قيادته في قرية يازور المهجورة. وفي ليل ٩ ـ ١٠ تموز/يوليو ١٩٤٨م، بدأ التنفيذ على مراحل. ودارت في إطار العملية، التي استمرت أسبوعاً، معارك ضارية، دافع فيها الجيش الأردني والمقاتلون الفلسطينيون عن مواقعهم بشجاعة، وحالوا دون تحقيق أهداف العملية كاملة، وهي أكبر عملية بادرت إليها القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت. ومع ذلك، احتلت مدينتا اللد والرملة، وفتح طريق جديد إلى القدس (أشوع ـ كسلة ـ صوبا)، وتم الاستيلاء على جزء من خط سكة الحديد إلى القدس، وسقطت قرى كثيرة، وطرد أهلها منها. إلاّ إن القوات الإسرائيلية فشلت في احتلال اللطرون، ومداخل القدس، وظل الطريق إليها مقطوعاً،

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ٥٨٤ ـ ٥٩٦.

على الرغم من الخسائر الكبيرة التي دفعتها ثمناً لذلك.

وعلى الجبهة الجنوبية، بادر الجيش المصري قبل انتهاء الهدنة (٨ تموز/يوليو ١٩٤٨م) إلى احتلال مفترق الطرق الرئيسي في الجنوب (بيت دراس وجولس ونغبا)، وحقق نجاحاً جزئياً باحتلاله النقطة ١١٣، وكذلك كوكبا وحليقات، إلاّ إنه أخفق في احتلال نغبا، كما فشل هجومه على بئيروت يتسحاق. ومع ذلك تمّ إخلاء كفار داروم. فبادرت القوات الإسرائيلية إلى عملية مافِت لبوليش (الموت للغازي)، التي كانت ترمي إلى فتح طريق النقب، وقطع التواصل بين انتشار القوات المصرية، لكن العملية فشلت في تحقيق أهدافها، وظل طريق النقب مقطوعاً، والمستعمرات فيه معزولة، وعشية إعلان الهدنة الثانية (١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨م)، وفي مقابل موقع كرتيا، الذي احتلته القوات الإسرائيلية، احتل الجيش المصري سبعة مواقع، الأمر الذي ترك النقب معزولاً، بينما ظلت طرق مواصلات الجيش المصري مفتوحة.

ح) الهدنة الثانية

اجتمع مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٨م، وأصدر قراراً يقضي باعتبار الحالة في فلسطين تهديداً للسلم، وأمر الطرفين بوقف إطلاق النار في الموعد الذي يحدده الوسيط الدولي، مهدداً باتخاذ إجراءات ضد أي طرف لا يمتثل لأوامره. وبدأت الهدنة الثانية بتاريخ ١٩ تموز/يوليو ١٩٤٨م، من دون تحديد موعد لنهايتها. وتوقف القتال بداية، ليعود متقطعاً في ظل الهدنة الثانية إلى نهاية الحرب. وفي ردِّها على قرار مجلس الأمن، قالت اللجنة السياسية للجامعة العربية (١٩ تموز/يوليو ١٩٤٨م): «إن الحكومات العربية لا ترى تعليلاً لموقف مجلس الأمن إلاّ رغبة بعض الدول الكبرى في تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والإنسانية تحقيقاً لمآربها الخاصة.» وجاء في بيان اللجنة السياسية أن الجيوش العربية ستظل مرابطة في مراكزها داخل الحدود الفلسطينية، حاضرة لاستئناف عملها، إلى أن تتحقق الغاية التي دخلت فلسطين من أجلها.[٨٢] وبينما برنادوت يعد مشروعاً جديداً للتقسيم، والدول العربية مربكة جرّاء الحالة التي تشكلت بعد معارك «الأيام العشرة»، واحتلال المدن وتهجير سكانها، كانت القيادة الإسرائيلية تعد لاستكمال خطتها، وتهيِّيء مستلزمات المرحلة اللاحقة من القتال. فاستقدمت آلاف المتطوعين من ذوي الخبرات والكفاءات، كما استوردت كميات كبيرة من الأسلحة المتعددة - زوارق

(٨٢) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧.

حربية وطائرات ومدفعية وغيرها.

بعد الهدنة الثانية، تقدم برنادوت بمشروع جديد، نشر في باريس في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨م، بعد اغتياله على يد عصابة ليحي بثلاثة أيام (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨م)، فكان بمثابة وصية سياسية. وجاء في مشروع برنادوت الجديد ما يلي: ١) اعتراف الدول العربية بقيام إسرائيل؛ ٢) تنفيذ الحدود بحسب قرار التقسيم مع تعديلات؛ ٣) ضم الأراضي العربية إلى شرق الأردن؛ ٤) ميناء حيفا ومطار اللد مرافق حرّة مفتوحة للدول المعنية؛ ٥) القدس تحت إشراف دولي؛ ٦) حق المشردين بالعودة إلى بيوتهم؛ ٧) يتولى مجلس فني من الأمم المتحدة وضع الحدود، ومن ثمّ توثيق العلاقات بين الدولتين.[٨٣]

عند هذا الحد، كان الموقف العربي قد تدهور سياسياً وعسكرياً. ولم يعد قادراً حتى على الانسحاب المنظم، إذ ساءت العلاقات بين أطرافه، ليس بين الحكومات فحسب، بل بين الجيوش العاملة في فلسطين أيضاً. وواضح أن مشروع برنادوت كان يعني إلحاق الجزء المخصص للعرب بشرق الأردن، ولم يكن ذلك مصادفة، وكان طبيعياً أن يزيد في عدم الثقة بين الأطراف العربية، وخصوصاً بين الهيئة العربية العليا والملك عبد الله. ومع ذلك، لم تكن القيادة الإسرائيلية راضية عن ذلك المشروع تماماً، وجاء ردها عليه بقتل صاحبه، إذ كانت قد حسمت أمرها لتحقيق أهدافها بالقوة العسكرية، وفرض الأمر الواقع على جميع الأطراف المعنية. ورأت القيادة الرسمية في اغتيال برنادوت عملاً معرقلاً لخططها العسكرية، وليس مرفوضاً مبدئياً، كونها كانت قد وضعت خطة عملية يوآف، الهادفة إلى «تحطيم القوات المصرية... والسيطرة على المنطقة [النقب].»[٨٤] ويبدو أن القيادة الإسرائيلية قد توصلت في هذه المرحلة إلى ضرورة اقتسام فلسطين مع الملك عبد الله، كمحطة على طريق إنجاز المشروع الصهيوني بتهويد فلسطين وتغييب شعبها.

ولذلك، وبعد سريان مفعول الهدنة الثانية، برز التفكك في الصف العربي. وإزاء اتضاح نوايا الملك عبد الله في ضمّ الجزء العربي من فلسطين على أساس التقسيم، تحرك الحاج أمين الحسيني من القاهرة إلى غزة، بتأييد الحكومة المصرية بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨م. وأقام هناك حكومة عموم فلسطين، برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، بينما احتفظ لنفسه بمنصب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

---

(٨٣) «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام، المجلد الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٩ ـ ٣٨١.

(٨٤) «حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٩.

وفي جلسته بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م، أقرّ المجلس استقلال فلسطين بحدودها الطبيعية «استقلالاً تاماً، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الإنسانية، مستلهمين في ذلك روح الأمة، وتاريخها المجيد، ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه.» وواضح أن البيان كان بمثابة إعلان نوايا، وتبرئة ذمة إزاء ما وصلت إليه الأمور. وفي أثناء انعقاد المجلس في غزة، كان مؤتمر فلسطيني وطني آخر يعقد في عمان، يستنكر تشكيل حكومة عموم فلسطين، ويعلن الولاء للملك عبد الله، ويناشده «بسط حمايته على فلسطين.»[٨٥]

ط) مرحلة القتال الثالثة والأخيرة

كانت خطة عملية يوآف تنطوي على مرحلتين:

«أ) دق وتد في اتجاه الساحل، من داخل النقب، بهدف تهديد وعزل القوات المصرية الموجودة في شمالي هذا الوتد، والتي كانت المجدل مركزها.

«ب) اختراق شريط المجدل ـ بيت جبرين لتحقيق الاتصال بالقوات في النقب، وبالتالي تصفية جزء كبير من قوات العدو المعسكرة في هذا الشريط بالتحديد.»[٨٦] وفضلاً عن عمليات صغيرة ذات قيمة تكتيكية، كُلف لأول مرة سلاح الجو الإسرائيلي بضرب الطائرات المصرية وهي جاثمة على أرض المطار، وغير ذلك من الأهداف. وانطلقت العملية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م، وقاتلت القوات المصرية معارك دفاعية ضارية، وصدت الهجوم الكبير على عراق المنشية (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م)، مكبدة المهاجمين خسائر كبيرة بالأرواح والعتاد، الأمر الذي طرح على القيادة الإسرائيلية مسألة العدول عن استكمال العملية. وجرى تعديل على الخطة، وتحوّل الهجوم عن عراق المنشية إلى النقطة ١١٣، بقصد إحراز نجاح معنوي بعد الهزيمة، وفتح طريق فرعي إلى النقب. وحققت القوات الإسرائيلية نجاحاً مكلفاً باحتلال هذا الموقع، لكن الطريق إلى النقب، ظل مغلقاً، إذ فشل الهجوم على حليقات. وعادت تلك القوات (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م) واحتلتها في معارك ضارية، وفُتح الطريق إلى النقب.

وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م تمّ احتلال بئر السبع، بعملية مفاجئة من

---

(٨٥) «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٨٦) «حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣٠.

الغرب، طريق غزة ـ بئر السبع، بعد السيطرة عليها من دون علم القائد المصري في المدينة، إذ وقع الهجوم من ناحية لم يكن يتوقعها. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م احتلت مواقع كان يتمركز فيها جنود مصريون ومتطوعون محليون في منطقة بيت جبرين وعجور والولجة وبيت نتيف، وقُطع الطريق إلى بيت لحم، شريان المواصلات المهم للقوات المصرية هناك. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م، الساعة الثالثة بعد الظهر، صدر الأمر بوقف إطلاق النار، وانتهت عملية يوآف بعد أسبوع من القتال الصعب.

وكانت حصيلة عملية يوآف، بالنسبة إلى القوات الإسرائيلية، وبحسب مصادرها الرسمية، كالتالي: «فتح الطريق إلى النقب وهزم العدو المصري. أُربك نظام تمركز الجيش المصري تماماً. بتر الشريط العرضي الممتد من المجدل إلى بيت جبرين، ونشأ جيب الفالوجة الممتد من مركز شرطة عراق سويدان في الغرب حتى عراق المنشية في الشرق. الشريط الساحلي بيت حنون ـ أشدود كان في قيد الإخلاء. وفي الأيام التالية للعملية، احتلت قوات الجيش الإسرائيلي كل هذا الشريط. وفي ٢٧/١٠ دخلت قواتنا أشدود والتل ٦٩ ونتسانيم. وفي ٥/١١ دخلت المجدل وياد مردخاي. وتجمع الجيش المصري بعد هذا التاريخ في قطاع غزة ـ رفح، على طول طريق العوجا ـ بير عسلوج الصحراوي، وفي جيب الفالوجة.»[٨٧]

وفور انتهاء عملية يوآف، بدأ الإعداد لعملية حيرام، التي تهدف إلى ضرب جيش الإنقاذ في وسط الجليل واحتلاله، وبالتالي استكمال التقدم إلى حدود الانتداب بين فلسطين ولبنان. وخلال أسبوع حشدت القوات اللازمة، والتي قاتلت أغلبيتها في النقب ضد القوات المصرية. وكانت الخطة أن تقوم القوات الإسرائيلية بعملية كماشة، تطبق على قلب الجليل من ثلاثة اتجاهات: الشرق، من صفد والغرب، من نهريا والجنوب، من الجليل الأسفل. وبدأت العملية ليلة ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م، واستطاعت القوات على المحور الشرقي التقدم نحو سعسع، بعد معركة عنيفة في منطقة الصفصاف ـ الجش، حيث كانت قد وصلت لتوها كتيبة سورية جديدة، لم تتح لها فرصة الانتشار واتخاذ مواقع لها، وفوجئت بالهجوم في قرية الجش. أمّا في الغرب، على محور ـ يانوح ـ ترشيحا ـ معليا ـ فقد صُدّ الهجوم الأول، وصمدت الجبهة، إلى أن بلغها وصول القوات الإسرائيلية إلى سعسع، فانسحب جيش الإنقاذ والمقاتلون المحليون، خشية الوقوع في الطوق. وفي هذه

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٦٤٦.

الأثناء تحركت قوات إسرائيلية على طريق الناصرة ـ عيلبون ـ المغار شمالاً، واستُكمل احتلال الجليل إلى حدود الانتداب مع لبنان (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨م). وكانت عملية حيرام أكبر عملية للقوات الإسرائيلية في الشمال، شاركت فيها أربعة ألوية عسكرية، كما كانت الأخيرة في المنطقة، وفي نهايتها احتُلت ١٤ قرية في الجنوب اللبناني.

وبانتهاء عملية حيرام، عادت القوات الإسرائيلية بكامل زخمها إلى الجنوب في عملية حوريف. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨م، احتلت عراق سويدان، بعد معركة عنيفة، بدأت بقصف مدفعي مركز على الموقع. وطوقت الفالوجة، وفيها لواء مصري، بقيادة سيِّد طه، الذي رفض الاستسلام. وجرت محاولة لتصفيته في أثناء عملية حوريف، ففشلت، مكلفة المهاجمين خسائر كبيرة بالأرواح في عراق المنشية، إذ استبسل الجنود المصريون في القتال دفاعاً عن كرامتهم. وكان هؤلاء رفضوا العروض التي قدمها عدة مرات قائد البلماح يغآل ألون في لقاءاته مع سيد طه وجمال عبد الناصر، للتفاوض على الاستسلام. وظل هذا اللواء يقاتل بشراسة، إلى أن وقعت اتفاقية الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل، فانسحب محافظاً على شرفه العسكري. وبدأت عملية حوريف في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م، وكان هدفها «طرد العدو المصري نهائياً من أراضي إسرائيل وإبادته»، كما ورد في المصادر العسكرية الإسرائيلية.[٨٨] وحشدت للعملية خمسة ألوية، كما شارك فيها سلاحا الجو والبحر الإسرائيليان. واستمرت المعركة حتى ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩م. وصمدت القوات المصرية في بعض المواقع، بينما توغلت القوات الإسرائيلية في سيناء حتى أبو عجيلة. وانتهت عملية حوريف من دون تحقيق أهدافها كاملة، إذ صمدت القوات المصرية في قطاع غزة وجيب الفالوجة، بينما سقطت المواقع الأُخرى. وبعد العملية بدأت مفاوضات الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل.

بعد عملية حوريف اعتقدت القيادة الإسرائيلية أن النقب أصبح تابعاً لدولتها، فاكتشفت أن المملكة الأردنية تنوي الاحتفاظ بمواقع لها فيه، من ضمنها أم رشرش (إيلات)، وكان ذلك في أثناء المفاوضات على الهدنة الدائمة، فقررت استكمال احتلال النقب، وطرد القوات الأردنية منه، قبل التوقيع على الهدنة. ووضعت لهذا الغرض خطة عملية عوفدا، التي تقضي بالتقدم نحو إيلات على محورين: الأول في وسط النقب، والثاني في وادي عربة. وكلف بالعملية لواءان، وانطلقت في ١٥ آذار/

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٦٨١.

مارس ١٩٤٩م وحققت أهدافها من دون قتال يذكر، وانتهت باحتلال إيلات في ١٩ آذار/مارس ١٩٤٩م. واستكملت المفاوضات مع المملكة الأردنية على الهدنة الدائمة. وكان القتال قد توقف على هذه الجبهة منذ مرحلة القتال الثانية. وبعد عملية عوفدا، اعترفت المملكة بسيادة إسرائيل على النقب حتى إيلات. وقرر الجيش العراقي الانسحاب من دون مفاوضات مع إسرائيل، واحتل الجيش الأردني مواقعه، وبالتالي المفاوضات على الهدنة في قطاعه. وفي المفاوضات وافقت المملكة الأردنية على تعديلات في الخطوط، فتنازلت عن المثلث الصغير لإسرائيل، التي تنازلت في المقابل عن شريط في منطقة الظاهرية (الخليل) للمملكة.

وتم الاتفاق على خطوط الهدنة في رودس في ٣ نيسان/أبريل ١٩٤٩م، وفك الحصار عن القدس، التي انقسمت إلى شطرين، وتشكلت «الضفة الغربية» من المملكة الأردنية الهاشمية، من الأراضي الفلسطينية التي ظلت في يدها حتى حرب ١٩٦٧.

وفي رودس أيضاً، تمّ التوقيع على اتفاقية الهدنة الأولى مع دولة عربية ـ مصر ـ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩م، وبنتيجتها أخلي جيب الفالوجة، وظل قطاع غزة بيد السلطة المصرية، من رفح حتى بيت حنون، وأيضاً حتى حرب ١٩٦٧.

وفي رأس الناقورة، وقعت اتفاقية الهدنة مع لبنان في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩م. وفي المفاوضات طلبت إسرائيل انسحاباً سورياً من مشمار هيردين، في مقابل انسحابها من القرى الـ ١٤ التي احتلتها في الجنوب اللبناني، إلاّ إنها عادت وتراجعت، وثبت خط الهدنة على طول حدود الانتداب بين فلسطين ولبنان.

وكانت المفاوضات على الهدنة مع سورية هي الأطول والأكثر تعقيداً، بسبب الوضع الاستراتيجي الخاص للمنطقة الحدودية في هذا القطاع. وأخيراً توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية الهدنة في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩م، وانسحب الجيش السوري من مشمار هيردين، وحددت منطقة منزوعة السلاح على الحدود.

المراجع

باللغة العربية

١ ـ أبو غربية، بهجت. «في خضم النضال العربي الفلسطيني». بيروت، ١٩٩٣.

٢ ـ الأمم المتحدة. «منشأ القضية الفلسطينية وتطورها». نيويورك، ١٩٩٠.

٣ ـ خلة، كامل محمود. «فلسطين والانتداب البريطاني». بيروت، ١٩٧٤.

٤ ـ شوفاني، الياس. «العلاقة بين الثكنة والمركز، الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية». دمشق، ١٩٩٢.

٥ ـ الكيالي، عبد الوهاب. «تاريخ فلسطين الحديث». بيروت، ١٩٧٠.

٦ ـ المسيري، عبد الوهاب محمد. «الأيديولوجية الصهيونية». سلسلة عالم المعرفة. الكويت، ١٩٨٨.

٧ ـ ــــــــ. «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية». القاهرة، ١٩٧٤.

٨ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية. «حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨» (الرواية الإسرائيلية الرسمية). ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، قدم له وليد الخالدي، راجع الترجمة سمير جبور. نيقوسيا ـ قبرص، ١٩٨٦.

٩ ـ ــــــــ. «فلسطين: تاريخها وقضيتها» (المرحلة الثانوية). نيقوسيا ـ قبرص، ١٩٨٣.

١٠ ـ ــــــــ، وجامعة الكويت. «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩» (الرواية الإسرائيلية الرسمية). ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، راجع الترجمة سمير جبور. بيروت، ١٩٨٩.

١١ ـ «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام. ٤ مجلدات. دمشق، ١٩٨٤.

١٢ ـ ــــــــ، القسم الثاني (الدراسات الخاصة). ٦ مجلدات. بيروت، ١٩٩٠.

١٣ ـ وزارة الدفاع الوطني ـ الجيش اللبناني، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية. «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني». بيروت، ١٩٧٣.

١٤ ـ ياسين، صبحي. «الثورة العربية الكبرى، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩». دمشق، ١٩٦١.

باللغات الأجنبية

- Cohen, Aharon. *Israel and the Arab World.* New York, 1970.
- Cohen, Michael J. *Palestine to Israel: From Mandate to Independence.* London, 1988.
- *Encyclopaedia Hebraica.* Jerusalem (Hebrew).
- *Encyclopaedia Judaica.* Cecil Roth (ed.). New York, 1971.
- John, Robert and Sami Hadawi. *The Palestine Diary.* 2 Volumes. Beirut, 1970.
- Khalidi, Walid (ed.). *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem Until 1948.* Second Printing. Washington, 1987.
- Knox, Dennis Edward. *The Making of A New Eastern Question: British Palestine Policy and the Origins of Israel, 1917-1925.* Washington, 1981.
- Lilienthal, Alfred M. *The Zionist Connection.* New York, 1978.
- Muslih, Muhammad Y. *The Origins of Palestinian Nationalism.* New York, 1988.
- Porath, Yehoshua. *The Emergence of the Palestinian - Arab National Movement (1918-1929).* London, 1974.
- ———, *The Palestinian-Arab National Movement From Riots to Rebellion (1929-1939).* London, 1976.
- Smith, Pamela Ann. *Palestine and the Palestinians, 1876-1983.* London, 1984.
- Weinstock, Nathan. *Zionism: False Messiah.* London, 1979.

فهرست

(أ)

(ب)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ق)

(ك)

(ن)

(هـ)

(و)

الكتاب

انطلقت فكرة إعداد هذا الكتاب من الإحساس بضرورة وضع كتاب شامل عن تاريخ فلسطين، يلبي الحاجات الأساسية لطلاب المراحل الدراسية المتقدمة، وجمهور القراء المعني، وحتى الباحثين في هذا الموضوع. وكان طبيعياً أن تستوجب غزارة المادة الإيجاز والتكثيف، وأن تستلزم سعتها وتشعباتها حصر الرواية في الجانب السياسي أساساً، ومن هنا عنوان الكتاب. كذلك لم يكن بد من انتقاء المعلومات بحسب أهميتها ودقتها وموثوقيتها، ومقاربتها بمنهج الكتابة التاريخية. كما توقفت المعالجة عند سنة ١٩٤٩، نظراً إلى ما تثيره المرحلة التالية من آراء ومواقف لم يحن بعد أوان النظر فيها بما يقتضيه البحث التاريخي من تجرّد وموضوعية.

المؤلف

الدكتور الياس شوفاني باحث في تاريخ فلسطين وقضيتها. ولد في معليا - الجليل الغربي/فلسطين (١٩٣٢)، وحاز شهادة الليسانس من الجامعة العبرية في القدس (١٩٦٢)، والدكتوراه من جامعة برنستن/ الولايات المتحدة الأميركية (١٩٦٨) في الحضارة الإسلامية والشرق الأوسط الحديث. وقد شغل سابقاً منصب رئيس دائرة الأبحاث وقسم الدراسات الإسرائيلية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية/بيروت. له عدة كتب ودراسات عن الصهيونية وإسرائيل. وهو يعدّ، راهناً، كتاباً بعنوان «إسرائيل في خمسين عاماً».

$ 10.00